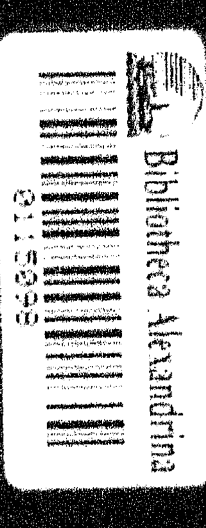
موسوعة المجالس القومية المتخصصة



رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

موســــــــوعة

المجالس القومية المتخصصة

١٩٧٤ - ١٩٩٠

المجلد الثانى عشر

تقديــــــم :

أصبحت ملاحقة التطورات العالمية المتسارعة سياسيا واقتصاديا وعلميا - ضرورة حضارية ، ترتبط بحق الانسان فى أن يعلم ما يجرى من حوله سواء فى المجتمع الانسانى الكبير أو فى مجتمعه المحلى .

ومن هنا تظهر أهمية دور الاعلام فى عرض منجزات الحضارة والثقافة باستيعاب قيم العصر ومفاهيمه ، وملاحقة مستحدثاته وتطوراته ، ثم صياغتها بما يلائم ذوق الجماهير ويلبى حاجاتهم ، وبما يعين الفرد على حركته الذاتية ، والتكيف فى مواجهة الحياة والآخرين . ومما يؤكد هذا الدور ، ما يشهده العالم من اهتمام متزايد بالاعلام ورسالته ، والاصرار على تطوير وسائله وتنويع أساليبه وتحديثها ، ومن ثم كانت الطفرة الكبيرة فى تطوير أجهزة الاستقبال الحديثة ، والوصول الى مرحلة البث المباشر من الأقمار الصناعية ، وهو تطور يدعم قدرة الاعلام الحديث على أداء دور فعال فى القضايا الانسانية الدولية والقومية .

وقد ظهرت هذه الأهمية المتنامية للدور الاعلامى فى دراسات المجالس القومية ، سواء فيما أنجزته من بحوث تتصل بالاستراتيجية الاعلامية أو فيما يتصل ببحث الموضوعات الملحة والعاجلة ، مراعية مجموعة من المبادىء والاتجاهات والاعتبارات ، يخلص أهمها فيما يأتى :

- أن يتحرى العمل الاعلامى - فى حرفيته واتجاهاته - الصدق الكامل فى توسطه بين الحقائق الاعلامية والجماهير المتلقية .

- أن يكون الدفاع عن الديموقراطية وحمايتها هو العمل المميز فى أجهزة الاعلام ، مع التوسع فى ربط الديموقراطية بكل أنشطة الابداع والانتاج .

- الالتزام بالأهداف القومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، والتوافق بين خطط الاستراتيجية الاعلامية التى تعمل لتحقيق هذه الأهداف .

- توفير المعلومات الصحيحة للشعب ولكافة الجهات المعنية فى الوقت المناسب .

- المساهمة الواعية فى تكوين الرأى العام المستنير ، وتشكيل الذوق العام الذى يرتبط بالقيم الأصيلة للمجتمع ، وبالاتجاهات الحضارية التى تتناسب مع هذه القيم .

- الاهتمام بالقضايا التى تشغل المجتمع بمستوياته المختلفة ، ومن ذلك على سبيل المثال قضايا : الانتاج والتنمية ، والشباب والطفولة والمرأة ، ومحو الأمية ، والسياسة السكانية والاسكانية .

- تحقيق الانسياب الحر والمتوازن لكافة المعلومات والأفكار بين مصر وبقية المنطقة العربية والعالم الخارجى .

- تقديم صورة صادقة لمصر ، وحضارتها القديمة والحديثة ، والمبادىء التى تقوم عليها سياستها الوطنية والعربية والافريقية والعالمية . مع الاهتمام بالخدمات الاعلامية للمصريين فى الخارج ، وربطهم فكريا ووجدانيا بوطنهم .

- الانفتاح الاعلامى على العالم كله ، مع التمسك بالذاتية الحضارية ، على ألا تكون حائلا دون الاتصال الأمين المفتوح على التقدم العالمى .

- اختيار النبرة الاعلامية المناسبة للأداء الاعلامى ، فى موضوعية صادقة ، وبحيث يمكن ضبطها تبعا لظروف استخدامها ، والاعتدال فى درجة علوها وحدتها ، فلا تخرج عن مقاصدها ولا تفقد اتزانها وواقعيتها .

- الاختيار الدقيق لتكنولوجيا الاتصال ، فى اطار الاستراتيجية القومية للتطور التكنولوجى ، مع العمل على اقامة صناعة وطنية لأجهزة الاتصال ، توفر كافة التجهيزات والمعدات والمواد والنظم .

- أن يتواكب إعداد الاعلاميين ، فى جميع الفروع ، مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة فى مجال الاعلام والاتصال ، وما يستلزمه ذلك من تطوير الدراسة فى الكليات والمعاهد العليا المعنية .

واذا كانت هذه النقاط الموجزة قد تم التوسع فى استيفاء موضوعاتها مفصلة فى السياسات الاعلامية الراهنة والمستقبلية - فان الدراسات الاعلامية الخمس والسبعين التى يضمها هذا « المجلد الثانى عشر » من موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، قد استوعبت جميع فروع الاعلام ووسائله وأدواته ، فتناولت التلفزيون ودوره ، وتخطيط الخدمة التلفزيونية من جميع جوانبها ، والدور المستقبلى للتلفزيون المحلى . كما اهتمت بالاذاعة وبرامجها ، ومسلسلاتها ، وقنواتها ، ولغتها والأحاديث الإذاعية . وعنيت بالنشاط المشترك بين الاذاعة المسموعة والمرئية ، من حيث السياسة العامة للانتاج ، والبرامج النوعية ، والمسئولية الاجتماعية لكل منهما . كذلك اشتملت الدراسات على موضوعات متنوعة تتصل بالصحافة ومستقبلها فى ظل التطور التكنولوجى ، واعداد صحافى المستقبل ، والصحافة المتخصصة ، والمدرسية ، والخدمات الصحفية المستقبلية ، وتلك التى تصدر باللغات الأجنبية ، والانفتاح الصحفى على العالم كله ، والسبق الصحفى والمسابقات الصحفية ، والعطاء الصحفى للأدب . والى جانب ذلك برزت العناية بالاعداد والتدريب لجميع الاعلاميين ، فتعددت دراساتها وتكاملت فى مشروع قومى للتدريب الاعلامى .

على أن من أبرز الدراسات الاستراتيجية المجموعة التى تناولت « البث التلفزيونى المباشر » ، وتشتمل على ثمانية موضوعات متكاملة بحثت : الجوانب الفنية والعلمية،والقمر الصناعى العربى ، والخطوات التنفيذية للقمر الصناعى المصرى ، ومصر والبث الفضائى المباشر ، ثم خلصت الى سياسة قومية تجاه الاستقبال من الاقمار الصناعية - عرضت بدائل ثلاثة تخلص فى : المواجهة السلبية أو الانفتاح الشامل أو الانتفاع المنظم فى استخدام أجهزة الاستقبال . مع اختيار البديل الأخير ، حيث يحقق الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة ، مع تنظيم استيراد وإنتاج واستخدام هذه الأجهزة بما يحقق الصالح القومى . على أن تقرر حوافز للصناعات الوطنية للدخول فى مجالات تصنيع أجهزة استقبال البث التلفزيونى المباشر ، والاهتمام من الآن بتدريب وتعليم الكوادر الفنية اللازمة للتعامل معها فى كافة المجالات المتعلقة بذلك ، وبصفة خاصة التركيبات وأعمال الضبط والصيانة . وكذلك الاسراع بالخطوات التشريعية والتنفيذية المناسبة ، فى مواكبة زمنية لتوقعات امتداد هذا النشاط عند اطلاق قمر صناعى مصرى للبث التلفزيونى المباشر .

ولما كان الجانب الأكبر فى تنمية الاستعداد الجمالى يقع الآن على عاتق وسائل الاعلام وأجهزته ، فقد ضم هذا المجلد أيضا الدراسات الخاصة بالفنون ، باعتبار أن الوسائل الاعلامية يمكنها تقديم القيم الجمالية بأسلوب يجذب الانتباه ، ويرضى كل الأذواق ، سواء عرضت اللوحات الفنية ، أو الابداعات المعمارية ، أو مقتنيات المتاحف . بالاضافة الى مشاركتها الفعالة فى عرض الابداع المسرحى والسينمائى والموسيقى ، بمختلف ألوانه .

ويضم هذا المجلد تسعا وثلاثين دراسة عن الفنون ، يختص بعضها بالسينما ، واقعها ومستقبلها ، وصناعتها ، ودورها فى التعليم والثقافة ، والفيلم التسجيلى ، وسياسة تطوير السينما المصرية فنا وصناعة وتجارة . واشتملت دراسات المسرح على عدة موضوعات عن : مسرح الدولة ، المسرح والمجتمع ، المسرح الغنائى ، مسرح الثقافة الجماهيرية ، مسرح الطفل ، المسرح المدرسى والجامعى . وتخلص جميعها فى تطوير الأداء المسرحى ، والنهوض به ، وتوسيع نطاق الخدمة المسرحية ، وتنشيط الحركة المسرحية ، وازالة المعوقات التى تعترضها . أما الفنون التشكيلية فتهتم موضوعاتها بالتخطيط المستقبلى للعمارة والفنون التشكيلية ، ودور الدولة فى ترقية فن العمارة المصرية والحفاظ على التراث المعمارى ، ووسائل النهوض بالفنون التشكيلية ، وكيفية تنمية الحس الجمالى وترقيته عن طريقها ، مع أهمية رعاية الفنون الشعبية ، وتنمية انتاجيات حرف البيئة . وتتناول الدراسات الموسيقية : الموسيقى ووسائل النهوض بها ، ودورها وأوضاعها فى التعليم العام والجامعى ، وترشيد انتاج وتوزيع « الكاسيت » الموسيقى ، وتطوير النشاط الموسيقى بالثقافة الجماهيرية ، وأثر الموسيقى فى العادات والتقاليد ، الى جانب دراسة عن صناعة الآلات الموسيقية . وهناك موضوعات عامة تتصل برعاية الشباب فى مجال الفنون ، ودور التلفزيون فى نشرها ، وترشيد انتاج واستخدام مسجلات الفيديو ، وسياسة النهوض بالأغنية المصرية .

وقد كانت محصلة أهداف المجلس القومى للثقافة أن يزيد حظ المصرى من غذائه الوجدانى المتصل بهذه الفنون جميعها ، بما يتناسب مع تراثه منها عبر القرون .

• • •

ولعلنا لا نبالغ اذا رأينا أن الثراء والتنوع الذى جادت به عقول الصفوة من أبناء مصر وخبرائها ، واتسمت به الدراسات التى يضمها هذا المجلد عن الاعلام والفنون - تعتبر ذخيرة نافعة لكل قارىء متخصص . كما تقدم مقترحاتها وتوصياتها منهاجا قويما للسياسات القومية على المدى القريب والبعيد ، يمكن أن تسترشد به جهات التخطيط والتنفيذ .

والله ولى التوفيق ،،،

د . محمد عبدالقادر حاتم

المشرف العام

على المجالس القومية المتخصصة



• الاعلام

• الفنـون

القسم الأول

الإعلام

السياسة الإعلامية في المرحلة القادمة

يمر المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر بمرحلة من أهم مراحل تطوره فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، الأمر الذى يتطلب تبنى استراتيجية اعلامية جديدة ، تستمد مقوماتها من هذه الظروف ومن العقيدة الحضارية المصرية ، التى تضع السلام قاعدة لها ، ينهض عليها نشاط مكثف للبناء والتعمير وتحقيق الرخاء للمواطن المصرى وللانسانية بصفة عامة .

ولما كانت مصر ، صاحبة الحضارة العريقة ، والموقع الجغرافى المتوسط ، تحتل مركزا خاصا فى العالم العربى والاسلامى ، وترتبط ارتباطا عضويا بالقارة الأفريقية ، وتلتزم بالمواقف التحررية والانسانية فى مجال العلاقات الدولية - فان قيام هذه الاستراتيجية الإعلامية يمثل حاجة من أهم الحاجات التى تخدم الأهداف والقضايا الإنسانية والقومية التى تتبناها مصر .

ومن أجل وضع هذه الاستراتيجية والعمل على تنفيذها ، تبرز عدة مبادىء أساسية منها :

- أن السلام أصبح أحد العناصر الأساسية التى يقوم عليها البناء والتقدم بالنسبة للمجتمع المصرى ، ومن هذا المنطلق تنبع الحاجة الى تعديل الخطط الإعلامية التى كانت متبعة فى ظل الصراع الحربى أو الاستعداد له .

- أن مبادرة السلام التى تبنتها القيادة المصرية ، قد أحدثت آثارا بالغة فى جوانب العلاقات العربية المصرية الاسرائيلية والعالمية ، مما يتطلب معالجة فكرية خاصة تعتمد على المقاومة والتوعية والملاينة ، وتحديد ماينبغى أن يترك أو يظهر على المسرح الإعلامى .

- أنه من الضرورى عند وضع الاستراتيجية ، مراعاة الواقع الحضارى النفسى لكل الاطراف التى توجه اليها السياسة الإعلامية ، مع دراسة شاملة لخطط هذه الاطراف الإعلامية وأهدافها ، سواء كانت دفاعية أو هجومية .

- أن السياسة الإعلامية ينبغى أن تكون شاملة ، بحيث تغطى سائر المجالات القومية : السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية ، ومواجهة التحدى الذى يفرضه التأثير الإعلامى الأجنبى فى هذه المجالات ، بهدف مقاومة أية محاولة لفرض اتجاه أو تحقيق غزو فكرى لايتناسب مع اهدافنا القومية وتقاليدنا الفكرية والروحية .

- أن الاداء السريع الحركة هو السمة التى يجب أن يقوم عليها أى إعلام فعال ومؤثر . لأن الكلمة أو الفكرة الأولى ، تحتل بؤرة التأثير فى مجال الإعلام .

- أن مبادرة السلام قد أوجدت ظروفا جديدة على الخريطة الخارجية للعلاقات بين مصر ودول العالم ، التى تسعى لتكوين علاقات فى جميع الجوانب مع مصر فى ظل السلام .

- أن هناك محاور رئيسية للتحرك الإعلامى ، يجب العمل عليها ، سواء داخليا أو خارجيا ، منها مايتجه الى العرب أو اسرائيل أو العالم الخارجى ، وأن التنسيق بين هذه المحاور يمثل ضرورة علمية لتحقيق أهداف الإعلام فى الداخل والخارج .

- أن السياسة الإعلامية ، ينبغى أن تلتزم فى عملها بالقواعد والمبادىء التى لاغنى عنها فى أى عمل اعلامى مؤثر ، والتى تتمثل فى

الثقة والمسئولية والحرية والشعبية .

- أن وضع السياسة الإعلامية السليمة ينبغى أن يعتمد على دراسات لحصر كافة الامكانات البشرية والتكنولوجية والوسائل الإعلامية المختلفة المقروءة والمرئية والمسموعة ونوعياتها ، ووسائل تنميتها وإعدادها حتى عام ٢٠٠٠ ، على ضوء الاحتياجات الفعلية التى تتطلبها الساحات والخطط المختلفة .

- أن تطبيق السياسة الإعلامية ، يجب أن يصاحبه نظام لتقييم أثر هذه السياسة بصفة مستمرة فى شتى المجالات حتى يمكن على ضوء هذا التقييم تعديل الخطط ، وبحيث لايطغى جانب من جوانبها على الجوانب الأخرى .

- أن تضع هذه السياسة فى اعتبارها كل جديد أو تقدم فى وسائل الاعلام ، وما يدخل عليها كل يوم من أساليب وأدوات جديدة ذات قدرات فعالة ومؤثرة فى ميدان الاعلام ، كنظام الكاسيت وغيره .

- أن الاستفادة من التجارب المتقدمة والعالمية فى وسائل الاتصال والأعلام تتطلب ضرورة توثيق البحوث والدراسات والسياسات المتصلة بالأعلام والاتصال الجماهيرى لتكون تحت نظر المختصين عند رسم السياسة الاعلامية وتنفيذها .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى المجلس من مناقشات وما أبدى من آراء ، انتهى المجلس الى إقرار التوصيات الآتية :

فيما يتعلق بالمجال الداخلى :

* المصارحة بأن إصلاح ما أفسدته سنوات الحرب لا يمكن أن يتم كله فى يوم وليلة ، وأن عصر تعليق الانجازات على شماعات " المعركة " قد انتهى .

* التعبئة الفكرية والنفسية ، لتظل كل الطاقات مشرعة ، مع تحويلها بعناية من طاقات تجارب معركة الحرب الى طاقات تجارب معركة السلام .

* بث فكرة البناء فى كل المجالات مادية كانت أو روحية كوسيلة لاستثمار السلام السياسى واستتباب السلام الاجتماعى .

فيما يتعلق بالسلام وباسرائيل :

* أن لاسرائيل مصلحة مباشرة فى السلام على مستوى المنطقة .

* أن التاريخ كانت فيه صفحات من التعاون بين اليهود والمصريين أو العرب ، وأن هذه الصفحات ينبغى أن تغطى على صفحات العداء التقليدى الذى يجب أن يزول من طريق المستقبل .

- أن حل قضية فلسطين مع العرب خير وأقرب طريق الى الأمن الاسرائيلى .

- أن تضافر الجهود السلمية بين العرب ومصر واسرائيل يعيد الى منطقة الشرق الأوسط أهليتها لأن تكون مركز الاشعاع الحضارى الذى تعود مزاياه على شعوب المنطقة كلها .

فيما يتعلق بالاعلام الموجه الى الخارج :

لقد كسبت مصر جولتين من جولات الاعلام الموجه الى الخارج تلقائيا وذلك بفضل نصر أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، والمبادرة المصرية للسلام فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ . الامر الذى يقتضى استثمار هذا الكسب الاعلامى . ولعل هذه النقطة من أهم نقاط الارتكاز التى ينبغى أن يحرص عليها اعلامنا الخارجى . ذلك اننا لم نعد بحاجة لأن نثبت للعالم الخارجى حقنا على أرضنا ولا كفاءتنا العسكرية . فتلك مرحلة اجتزناها بنجاح . وعلى الوجه الآخر لهذا النجاح ، لابد أن نضاعف التأكيد للعالم الخارجى على أننا أهل للثقة فى كل المجالات ، بما يعود علينا بالفوائد المادية والأدبية الاجدى والأكثر سعة . ويتطلب ذلك مـــا يأتى :

* البث الاذاعى غير المباشر الذى يجدد فكرة امتداد الحضارة المصرية من أعماق التاريخ الى المستقبل .

- البث الاذاعى المباشر الذى يعيد على الأسماع فى الخارج ما فى مصر من خصوبة تشجع على المشاركة التى تعود علـــى الشركاء بالمنفعة .

* التأكيد على أن مصر تبشر بالقول والفعل بفكرة الصداقة بين الشعوب وهى لذلك البلد الأمين على كل زائر للعلم أو العمل أو السياحة .

* الاهتمام بالاعلام المضاد ، بالتصدى لأية أنشطة مضادة ، بأسلوب هادىء وعلمى مدروس ، وتجنب الإثارة فى حملات التصدى أو الهجوم المضاد .

* العمل على خلق مناخ أعلامى مناسب لصالح مصر فى الخارج ، بالوسائل المختلفة ، ومن خلال عدم التصرف فى رفع الشعارات ، وتهدئة التعليقات السياسية من جانب أجهزة الأعلام المصرى ، وعدم التهجم على رؤساء الدول والحكومات بصفتهم الشخصية .

* إبراز نضال مصر على مر التاريخ ضد الاستعمار ، فى أشكاله المتعددة ، وفى مواقعه المختلفة ، وفيما تقدمه مصر من تسهيلات ودعم لحركات التحرير المختلفة .

* التركيز على ماتقوم به من تعميق للديمقراطية السياسية من خلال المؤسسات المختلفة فيها ، وماحدث من تغيرات جذرية فى المجتمع المصرى نتيجة لذلك .

* ابراز تطلع مصر للسلام والاستقرار ، وجهودها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وسعيها الجاد من أجل بناء مجتمع تسوده الحرية والأمن والأمان ، ويقوم على أسس علمية وتكنولوجية لمواكبة ركب التقدم فى العالم ، وابراز قدرات مصر الاقتصادية ، وشرح سياسة الانفتاح الاقتصادى والتسهيلات التى تقدمها الدولة للمستثمر الاجنبى ، والتركيز على الاعلام الاقتصادى ، وأن الاستقرار الذى تنشده مصر لفترة ما بعد السلام ، لن يتأتى الا بالرخاء الذى يحتاج الى معونات اقتصادية وفنية ، خاصة من الدول المتقدمة .

* العمل على تحييد الرأى العام المعارض ، ومحاولة ايجاد رأى عام مؤيد للسياسة التى نختطها ، ومحاولة الحصول بالتالى على التأييد السياسى فى المحافل الدولية والاقليمية . ويمكن لهذا الرأى العام أن يعمل على خلق ضغوط على الجهات المضادة .

* التركيز على المنطلق الحضارى ، مع ابراز الجوانب الحضارية من ثقافية وعلمية وتكنولوجية وبما تمثله مصر حضاريا ، من حضارة فرعونية ومسيحية واسلامية وعربية ، وبما يمثله مجتمع النيل – والذى خلق أول حضارة وأول حكومة وأول تقويم ، بل وأول توحيد – من حماية للتراث الانسانى والحفاظ على الحضارات التى سبقته (مثل الحضارة اليونانية فى الاسكندرية) ، واعادة تصديرها لأوربا ، والتعاون مع وزارة السياحة وهيئة الآثار المصرية فى هذا الصدد.

* العمل على تعزيز التأييد الدولى بوجه عام لسياسات مصر فى المجالات المختلفة ، من خلال توطيد العلاقات والتعاون الاعلامى مع الهيئات الدولية الرسمية وغير الرسمية .

* استخدام المزيد من الاعلام الثقافى فى الخارج ، عن طريق التعاون فى هذا الشأن مع الأجهزة المتخصصة المختلفة فى مصر .

فيما يتعلق بالإعلام الموجه الى العرب :

* عدم التعرض المباشر لمعاناة الشعوب من حكامها ، لمنع أية شبهة تدخل فى ارادتها .

* ترديد الاحترام لإرادة الشعوب العربية .

* تصحيح الأكاذيب والمفتريات تصحيحا موضوعيا بلا مهاترة .

* اظهار ترحيب الشعب المصرى بالشعوب الشقيقة .

* اعطاء فضائل الشعوب العربية حقها فى الماضى والحاضر .

* التركيز على أن التراث العربى ليس ملكا لشعب دون آخر ، وهذا من شأنه أن يجعل لكل العرب قضية مشتركة موحدة .

* التأكيد على أن الخلافات السياسية القائمة حاليا بين جوانب العالم العربى هى خلافات مرحلية زائلة مهما طالت .

فيما يتعلق بمبادىء وأساليب تحرك الإعلام الخارجى :

* التوسع فى استغلال كافة الفرص الاعلامية ، من خلال الأحاديث والحوار فى الدول التى بها محطات إذاعية وتليفزيونية متقدمة ، مثل امريكا الشمالية وأوربا الغربية . على أن يتم التركيز على :

• الاحاديث السياسية والمعلومات الاقتصادية الجديدة والمشروعات .

• حوار مصرى / عربى / . مصرى / فلسطينى . مصـرى / يهودى .

* أهمية الرد على المقالات المضادة فى أسلوب موضوعى وموثق ، والكتابة بالصحف والمجلات لابراز نواحى التقدم فى مصر فى المجالات المختلفة واستغلال كل المناسبات القومية والدولية والمصرية فى استمرار الاتصال بالشخصيات المؤثرة فى المجالات المختلفة .

الدعوات لزيارة مصر :

* الاهتمام بترتيب زيارة الفرق التى تمثل محطات الاذاعة والتليفزيون الأجنبية ، مع منحهم أكبر قدر من التسهيلات بالاتفاق مع الجهات المختصة فى مصر ، بتوفير المواد المطلوبة لهذه الفرق عن المعالم المختلفة فى مصر ، سواء سياحية أو تاريخية أو دينية أو سياسيـة ، أو مشروعات أو تنمية اجتماعية ، لتقديم صورة للواقع المصرى فى تقدمه فى ظل السلام نحو المستقبل .

• تنظيم دعوة وفود صحفية أجنبية لزيارة مصر ، ولمتابعة نهضتها ، مع تشكيل مجموعة ذات كفاءة خاصة من الصحفيين المصريين ، لمقابلة هذه الوفود ، والدخول معها فى حوار .

• ضرورة الاستفادة من الشخصيات وجمعيات الصداقة والهيئات المؤيدة لوجهة النظر المصرية ، خاصة فى أوربا وأمريكا الشمالية ، مع عدم التردد فى اجراء حوار مستمر مع الشخصيات والأجهزة الاعلامية غير المؤيدة لمصر . بهدف اقناعها وكسبها أو تحييدها وتقليـل خطـــرها .

* الاهتمام بعقد ندوات يشارك فيها رجال الفكر والسياسة والاعلام فى البلد المعتمد فيه المكتب الاعلامى ، لمعالجة موضــــوعات الساعة فى مصر .

– الإعلام المتجول :

• اختيار عدد من الشخصيات العامة ، من رجال السياسة والثقافة والآداب ورجال الفكر والاعلام والفنانين البارزين ، كل فى مجالاته ، وأبطال أكتوبر وأعضاء مجلس الشعب والعلماء وأساتذة الجامعات ، واعداد زيارات لهم ، للدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية ودول عدم الانحياز والدول الافريقية ، ليقوموا بما يلى :

عقد المحاضرات والندوات . والحديث فى الاذاعة والتليفزيون ولقاء الصحافة المحلية ولقاء المصريين والمغتربين والدارسين .

– التوسع فى إصدار وتوزيع النشرات الإعلامية :

* يتم اصدارها بالمكاتب الاعلامية فى الخارج ، بلغة الدولة وباللغة العربية ، وتوزع على أوسع نطاق فى الأجهزة والمؤسسات الحاكمة والمجالس النيابية والجماعات المؤثرة والجامعات وجمعيات الصداقة والمغتربين العرب والمصريين ، وتوضح سياسة مصر الخارجية وأهم القرارات السياسية ، وتعتمد على التحليل السياسى الموضوعى ، كما تشمل خطابات السيد الرئيس وتصريحات المسئولين المصريين ، على أن تقدم فى ثلاث صور:

– مادة أولية للاستفادة منها .

– مادة نصف مصنعة لمساعدة القارىء للاستفادة بها .

– مادة كاملة التصنيع ، بصورتها النهائية الكاملة للقارىء والمحرر الصحفى .

* كما يمكن أن يتم نشر ترجمات فى الصحف الأجنبية لبعض المقالات العامة التى تنشر فى الصحف المصرية ، مع مراعاة الدقة الفنية فى اختيار المترجمين لهذه المقالات ، وذلك عن طريق مكاتبنا الأعلامية فى الخارج .

– دعم المكاتب الاعلامية بالأنباء المصرية :

ويتم ذلك عن طريق انشاء جهاز متخصص بوكالة أنباء الشرق الأوسط ، وتزويد المكاتب الاعلامية بأجهزة استقبال لذلك .

الإفادة من المغتربين المصريين بالخارج :

والتركيز على مزيد من الاستفادة من طاقات المغتربين المصريين

وجمعياتهم وتنظيماتهم ، وكذلك من اتحادات وروابط الطلبة المصريين فى الخارج ، والعمل على استمرار ربطهم بالوطن الأم ، وتزويدهم بالبيانات المختلفة والمتطورة عن مصر ، مع الاهتمام بالمناطق الجديدة التى هاجر اليها المصريون فى السنوات الاخيرة .

– الإعلام الحضارى والثقافى :

* ضرورة التنسيق مع أجهزة الدولة التى لها نشاطات اعلامية وثقافية . ويمكن بالتنسيق مع وزارة الثقافة والمكاتب الثقافية والبعثات الدبلوماسية المصرية عمل الآتى :

– اقامة برامج بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية لتبادل الاساتذة وعمل برامج تبادلية للطلبة .

– دعوة القائمين على وضع المناهج التى تدرس عن مصر فى المدارس والكليات فى الدول الأوربية وأمريكا الشمالية ، للوقوف على أوجه تطور الحياة وتزويدهم باحتياجاتهم من المواد ، وترتيب مقابلات لهم مع نظرائهم المصريين ، لإقامة جسور تفاهم معهم ، بحيث ينعكس هذا على مايكتبونه فى الكتب الدراسية عن مصر لطلبتهم .

* دراسة اصدار مجلة فصلية جادة كل ثلاثة شهور بلغة أجنبية موجهة " للمثقف الأجنبى " وعلى مستوى جيد ، ويكون عنوانها مثـــــلا " وجه مصر " تمثل وجه مصر الثقافى والسياسى والفنى والاقتصادى والاجتماعى . وتتضمن دراسات عن التطورات فى العالم ، والحضارة المصرية والتعاون المصرى مع الدول المختلفة ، وابراز مشروعات : التعاون المصرى الأفريقى ، وقضايا العالم الثالث ، والمشكلات القائمة بين الشمال والجنوب ، والدول المتقدمة والنامية ، وكذلك المشكلات المصرية الاجتماعية والاقتصادية وكيفية مواجهتها ، والقضايا الدولية من وجهة نظر مصر .

. الاتفاق مع بعض دور النشر الاوربية والامريكية ، وكذلك دور النشر فى بعض دول اسيوية كبيرة مثل الهند . أو أفريقية مثل نيجيريا أو تنزانيا ، وذلك فى محاولة لنشر ترجمات لبعض الانتاج الادبى لمشاهير الأدباء المصريين .

. اقامة معارض متنقلة لرسوم الاطفال المصريين ، ودعوة عدد محدود من الاطفال المصريين الذين شاركوا برسوماتهم لحضور بعض هذه المعارض .

تكامل العمل الاعلامى والسياسى :

* ايفاد مجموعات اعلامية متخصصة ، ولها خبراتها ، للاسهام بأنشطة اعلامية مكثفة ، خاصة أثناء دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك ، وكذلك أثناء المؤتمرات المختلفة فى المقر الأوربى بجنيف ، وفى المحافل الدولية الأخرى .

توزيع الصحف المصرية فى الخارج :

* يجب أن يكون هناك تغيير فى مفهوم التوزيع لهذه الصحف ، بتحويله الى عمل أعلامى وسياسى، ومنح هذه الصحف تسهيلات للنقل ودعمها بوسائل مختلفة .

بعثات طبية لافريقيا :

* ايفاد بعثات طبية لافريقيا كنوع من الاعلام غير المباشر .

فيما يتعلق بالاذاعة :

* تكثيف التواجد الاعلامى المصرى فى المنطقة العربية ، بتحقيق التواجد الاعلامى للاذاعة الى جانب تواجد الصحف المصرية فى الدول العربية .

* التأكيد على تقوية الإرسال الإذاعى باستخدام وسائل متقدمة تكنولوجيا تحقق الكفاءة والقدرة على الإسهام فى إنجاح الاعلام الاذاعى المصرى الموجه .

* تطوير البرامج الثقافية ، بما فيها البرامج التاريخية ، اتجاها بها الى التركيز على مقومات الحضارة المصرية قديمها وحديثها ، بكل روحانياتها وعمرانها وآثارها ، وما كان لذلك من أثر فى مسار

الانسانيـة ، وأن يتم هذا بأسلوب جديد يختلف عن أسلوب المناهج التقليدية للتعليم .

* أن يعتمد هذا التطوير على امكانات الفن الاذاعي بنوعياته المختلفة .

– إبراز حوافز العمل والقيام بحملات اذاعية لبث الامل ، سواء بالكلمة الجادة أو الكلمة المرحة والاغاني .

– اعطاء الاعلام العلمى حقه من الأداء ، والتركيز على مسايرة الاعلام العلمى لاحتياجات المواطن اليومية .

* تطوير البرامج الموجهة الى الخارج بدراسة طبائع الشعوب التى توجه اليها هذه البرامج .

* العناية بقضايا حماية البيئة ، والاحاطة بكل نواحى التنمية وضرورتها ووسائلها والتشجيع عليها .

فيما يتعلق بالتنسيق الاعلامى :

* يتم تشكيل لجنة عليا للتنسيق للاعلام الخارجى ، لمتابعة تطور أساليبه وخططه ، تمثل فيها الأجهزة التالية :

هيئة الاستعلامات ، وزارة الخارجية ، وزارة التربية والتعليم ، المخابرات العامة ، المجلس الأعلى للثقافة ، الاذاعة والتليفزيون ، وزارة السياحة ، وكالة أنباء الشرق الأوسط ،هيئة المعارض .

فيما يتعلق بمكاتب الإعلام الخارجى :

– العنصر البشرى الفنى بمكاتب الاعلام الخارجى :

فى ظل المتغيرات والمفاهيم الدولية المتطورة ، لابد من الاهتمام برجل الاعلام وشخصيته ، فمن الضرورى وضع معايير علمية ودقيقة لاختيار الأشخاص للعمل بالخارج . فرجل الاعلام لابد أن يتغير من رجل نمطى تقليدى يتعامل مع الصحافة والإذاعة ووكالات الانباء ، الى شخصية اجتماعية تشارك فى الندوات والمحاضرات والأحاديث ، وتسعى الى تشكيل الرأى العام فى الدولة التى يعمل بها .

ولهذا ينبغى أن يكون رجل الاعلام ذا كفاءة خاصة ، وخبرة فى العمل الاعلامى فى الخارج ، وذا خلق قويم ، كما يجب أن يتوفر لديه الدافع للعطاء لوطنه ، بالاضافة الى ضرورة اجادته لغة الدولة التى سيعمل بها .

– انشاء سلك اعلامـــى فـــى اطـــار الهيئة العامة للاستعلامـــات :

أصبح الاعلام علما وفنا ومهنة وصناعة ، وفى اطار هذا المفهوم المتطور الجديد ، يجب العمل على انشاء سلك إعلامى على النمط السياسى والتجارى ، مع بعض الاختلافات فى اطار التطبيق .

ولاريب أن إنشاء سلك اعلامى سيكون عاملا على اقامة كوادر اعلامية متخصصة ومتدربة على العمل الاعلامى الخارجى .

– التصور الجغرافى المقترح لمكاتب الاعلام الخارجى :

على ضوء الظروف والمتغيرات السياسية الدولية السائدة والمستقبليـة ، تصبح هناك ضرورة لاعادة النظر فى التوزيع الجغرافى للمكاتب الأعلامية المصرية فى الخارج لمواكبة نشاط الدبلوماسية المصرية ولتدعيم خطوط هذه السياسة ، والكشف المتجدد عن ديناميكية هذه المواقع ، وبحث ظروفها الايجابية والسلبية . ومن ناحية المبدأ ، ينبغى اتخاذ الخطوط الآتية :

. اعطاء مزيد من الاهتمام بالدول الافريقية والاسيوية .

. الاهتمام بالدول الاسلامية بصفة عامة ، أو الدول التى بها تجمعات اسلامية كبيرة

فيما يتعلق باعلام الكاسيت :

يرى المجلس تطبيق قانون المطبوعات عليها ، اذ ان نصوص هذا القانون تساعد على ذلك ، وفى تعديلاته المنتظرة مايكفل المزيد من حرية النشر فى حدود القانون . على أن يتم تجميع احصاءات وبيانات عن هذا الموضوع بحيث يمكن على ضوء هذه الاحصاءات والبيانات وضع

سياسة من شأنها تدارك اخطار اعلام الكاسيت ، والاستزادة من فوائده فى جوانبه الطيبة .

فيما يتعلق بالبحوث الاعلامية :

البدء بانشاء وحدة التوثيق الاعلامية على المستوى الوطنى ، لتكون نواة لمركز على المستوى الاقليمى ثم المستوى العربى ، وبذلك يصبح العالم العربى ممثلا فى الشبكة الدولية لمراكز التوثيق الاعلامى .

على أن يكون مجال التوثيق فى هذا الصدد هو مختلف صور الانتاج الفكرى والمعلومات والاحصاءات المتخصصة فى مختلف فروع الاعلام والاتصال الجماهيرى . ويشمل التوثيق عدة عمليات تنقسم الى شقين متميزين يكمل كل منهما الآخر:

• إعداد المواد ، ويتضمن : الجمع – الاقتناء – الفهرسة – التصنيف – التكشيف – الاستخلاص – الضبط الببليوجرافى – الحفـظ – الصيانة .

• الخدمات ، ويتضمن : الخدمات الببليوجرافية والمرجعية – الترجمة والاستنتاج والنشر – الاحاطة والبث الانتقائى للمعلومات – انتاج وسائل التعريف بالانتاج الفكرى وتحليله .

مشروع ميثاق للاعلام :

وفيما يتعلق بالمبادىء التى ينبغى الالتزام بها فى مجال الأعلام ، واقترحت شعبة الاعلام اصدار ميثاق يتضمن المبادىء الآتية :

– الاعلام المصرى ملك لشعب مصر ، فلا رقابة عليه لغير الشعب .

– يلتزم الاعلاميون فى كل عمل اعلامى – مكتوب أو منشور أو مرئى أو مسموع أو مرسوم – بالمبادىء الأساسية للإعلام وهى :

• تقديم المعلومات والاخبار الصحيحة للشعب فى حينها وتقديم الشروح الصادقة لها .

• تعزيز الحريات الدستورية والقيم القومية والدينية وحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

• بث الثقة بين المواطنين فى الداخل وبينهم فى الخارج .

• الرعاية الكاملة لكل مصالح الشعب .

• عرض وجهات النظر المختلفة عرضا متوازنا أمينا فى كل القضايا التى تهم الشعب والبعد عن الإثارة والإسفاف .

• امانة الاتصال الفكرى بين الشعب وحكومته .

• احترام قيمة العمل والعاملين من جميع الفئات .

• احترام سيادة القانون .

– حرية الكلمة الاعلامية مقدسة ، ولا سلطان عليها الا للضمير . وفى ظل هذه الحرية لايجوز للاعلاميين تجاوز الحريات المكفولة للآخرين جماعة وأفرادا .

– للإعلام المصرى اخلاقيات اساسها العمل بالتعاليم السماوية ، وأدبيات اساسها رعاية الكرامة الوطنية والانسانية فى جميع المعاملات والمنتجات الاعلامية ، وعلى الاعلام المصرى التزامات أساسها الثقة بالاهداف القومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا والمشاركة الفعالة فى توجيه الرأى العام توجيها صحيحا .

– استغلال النفوذ الشخصى ، وكذلك استغلال غرائز الجماهير محظوران فى جميع وسائل الأعلام .

– الاعلاميون شركاء فى المسئولية عن الحقيقة وعن سمعة البلاد وحرمة الأسر والأفراد ، ولهم كافة الحقوق القانونية التى تمكنهم من الالتزام بهذه المسئولية .

– الاعلاميون مسئولون عن تصحيح أى خطأ عنهم أو بواسطتهم أو بواسطة المتعاملين معهم ، مع المحافظة على الأسرار المتصلة بالأمن القومى .

– يلحق هذا الميثاق بجميع التعاقدات بين الاعلاميين ، وبينهم وبين سائر الجهات الرسمية والشعبية للعمل به ، وكل مخالفة له من أحد الأطراف تخضع لأحكام مخالفة الدستور والقانون .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تخطيط الخدمة التليفزيونية

تعتبر " واسطة " الاتصال التليفزيونى فى مقدمة وسائل الاتصال ، اذا تعتمد على الكلمة المنطوقة والمكتوبة ، وعلى الرؤية الواقعية للموضوع . كما أن كل استخدام لهذه الوسيلة له فاعلية لاتدانيها فاعلية أية وسيلة أخرى .

ومنذ بداية الخدمة التليفزيونية فى مصر سنة ١٩٦٠ ، وهى تشغل جانبا من حياة المجتمع المصرى ، وتؤثر فيه اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا .

ومن هنا اهتم المجلس بموضوع رصد الخدمة التليفزيونية فى مصر حتى سنة ٢٠٠٠ ، ويتناول هذا الموضوع الجوانب الآتية :

أولا : بدء الخدمة التليفزيونية فى مصر ودرجة نمائها :

بدأت الخدمة التليفزيونية فى مصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٠ ، بصدور القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن أجهزة استقبال الأذاعة والتليفزيونية ، وكان الإقدام على ذلك بمثابة تعبير عن تلازم التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، وقد أمكن تنفيذ خطط الانشاء والتركيب والتدريب فى فترة لاتعدو ستة شهور . وتم تشغيل ثلاث قنوات خلال سنتين من بدء الخدمة التليفزيونية .

ولم تغفل الاستراتيجية التى وضعت للخدمة التليفزيونية الناحية الاقتصادية بل لقد تضمنت من الأسس مايزيح عن كاهل الدولة عبء تكلفة الخدمة التليفزيونية كاملة ، وذلك على أساس الربط الاقتصادى والفنى بين هذه الخدمة وبين صناعة أجهزة التليفزيون . ولقد سارت هذه الوحدة الاقتصادية بنجاح ساعد على نمو الخدمة التليفزيونية بشقيها ، سواء فى الانتاج للبرامج وبثها ، أو فى انتشار أجهزة التليفزيون ، رغم أن تكلفة هذه الخدمة كانت باهظة بالنسبة للاستثمارات المتاحة لغير التنمية الصناعية . ولقد استمرت هذه الفترة فى تأدية الخدمة التليفزيونية حتى سنة ١٩٦٥ ، حيث تعرضت فى النواحى الفنية و الاقتصادية ، لعدد من المشاكل يمكن ايجازها فيما يلى :

- انكماش الخدمة من ناحية عدد القنوات المذاعة ، الى قناتين بدل من ثلاث .
- توقف امتداد تغطية بلاد الجمهورية بالخدمة التليفزيونية ، فلم تمتد أكثر مما كانت عليه عام ١٩٦٥ .
- فصل صناعة وتوزيع أجهزة التليفزيون والراديو عن الجهات الفنية المختصة . وانكماش انتاج الأجهزة ، وخاصة " الطرازات " التى تمس حاجة الطبقة الشعبية ، للتزود بخدمة تليفزيونية اعلامية تعليمية ، وتراجعت اقتصاديات الصناعة الى مايعادل العمق الصناعى فى سنة ابتدائها ، رغم مضى حوالى عشرين سنة على تأسيسها . وكذلك أدى هذا الفصل الى انقطاع أكبر موارد التليفزيون من حصيلة شركات صناعة الأجهزة وتوزيعها . كما أنه قضى على أكبر عامل مؤثر على نمو شقى الخدمة – نتيجة التفاعل المتبادل بين زيادة توزيع الأجهزة وما تؤدى اليه من زيادة عائد الربح – واطراد هذا النمو فى تحسين الخدمة التليفزيونية .

كما تتعرض الخدمة التليفزيونية حاليا لصعوبات من أهمها :

- قلة الموارد الخاصة أو الاعتمادات التى تمنحها الدولة ، مما يضعف القدرة الانتاجية للخدمة .
- صعوبة التوازن بين القيام بمختلف الخدمات على قناتين للتليفزيون ، فالمهام المطلوب توفيتها تقع فى اطارات متعددة من أهمها :

خدمة اخبارية – خدمة سياسية – خدمة اجتماعية موجهة لمختلف فئات الشعب – خدمة تعليمية – خدمة ترفيهية – خدمة ثقافية – خدمة

تجارية .

وتوفية هذه الخدمات ضرورى ، مع مراعاة تشعب طوائف المجتمع ، فما يصلح للمجتمع الريفى لايصلح لمجتمع المدينة أو لمجتمع الصحراء ، بالاضافة الى ذلك هناك اختلافات فى احتياجات الأجيال المكونة للمجتمع .

على أنه ينبغى التنويه بناحية ايجابية حظيت بها شبكة اذاعة التليفزيون فى مجالين :

• البدء فى اذاعة التليفزيون الملون بالمعايير الخاصة بالنظام الفرنسى سيكام ، مع توفير القدرة على إنتاج البرامج المسجلة بالنظام الملون الالمانى بال - والذى استخدمته بعض الدول العربية - وذلك للاحتفاظ بالاسواق العربية التى تعتمد فى برامجها بنسبة كبيرة على الانتاج التليفزيونى فى مصر . وقد اقتضى هذا التحول الى الصورة الملونة تعديلات شاملة فى المعدات المستخدمة داخل الاستديوهات ، الا أن الشبكة الخارجية للارسال ظلت تستخدم للارسال الملون .

• بدء خطة لتحديد معدات شبكة التليفزيون ، والتى يقدر عمرها بعشرين عاما ، تعتبر من الناحية الهندسية نهاية لصلاحية مثل هذه المعدات .

ثانيا : الوضع العالمى بالنسبة للخدمة التليفزيونية :

تؤدى الخدمة التليفزيونية فى الدول المتقدمة دورا كبيرا فى خدمة المجتمع سواء من الناحية الاعلامية أو التثقيفية ، ولها الأثر الأكبر فى تشكيل الرأى العام . وهى وإن كانت غالبا فى خدمة الدولة ، بالنسبة للدول النامية ، الا أنها فى الدول المتقدمة تعمل فى اطار منفعة عامة ، أو تكون ذات طابع تجارى بحيث يكون الجانب الاستثمارى هو الأساس فى قيامها .

وقد أدى ارتفاع التكلفة فى الخدمة التليفزيونية فى بعض البلاد المتقدمة الى الموافقة على قيام اذاعة تليفزيونية منافسة تخضع - مثل هذه المؤسسات الأعلامية التجارية - لقواعد وروابط ورقابة خاصة ، ولكنها لاتنهض بالناحية التعليمية ، ولهذا أنشأت الولايات المتحدة مؤخرا - بجانب العدد الضخم من الاذاعات التجارية - مؤسسة خاصة بالاذاعة العامة تعينها الدولة وترعاها حتى تضع امكانات الاذاعة بشقيها الصوتى والمرئى فى خدمة التعليم .

وتوجد فى بلاد كثيرة نظم للاذاعة المرئية ، تتولى خدمات مكلفة ، سواء فى الناحية الترفيهية أو فى الناحية الاعلامية ، وتقدم مختلف الخدمات التى تمس حاجة بعض الأفراد اليها . وغالبا ماتكون شبكات هذه الخدمات الخاصة قاصرة على المشتركين فيها ، فتفقد صفة العمومية . وتستخدم هذه الشبكات كابلات للتوزيع تصل بين المشتركين وبين مراكز الانتاج للبرامج . وقد تكون شبكات التوزيع راديوية ، ولكن بارسال شفرى ، يستقبله المشتركون بواسطة معدات الكترونية .

وفى اليابان تجربة فريدة ، تستخدم نوعا من الكابلات الحديثة التى تكون فيها الموصلات من شعيرات زجاجية خاصة - بدلا من الوصلات المألوفة كالنحاس - تنقل الاشارة الراديوية للصورة والصوت، خلال عشرات القنوات فى الاتجاهين . وفى هذه التجربة يتم ربط المشتركين بمراكز الشبكة ربطا ثنائى الاتجاه ، بحيث يكون لدى المشترك امكان الاستقبال المرئى مع واسطة انتخاب أوتوماتيكى لنوع الخدمة التى يريدها . والخدمات التى يمكن أن تقدمها الشبكة هى :

الأخبار العامة - الأخبار المحلية - ارشادات جهات المرافق العامة - ارشادات لقضاء العطلات - التعليم - الموسيقى - خدمة تعليمية - العاب - نشرات جوية - مواعيد القطارات - ارشادات صحية - دليل تليفونى . .

وذلك علاوة على إمكان استقبال برامج التليفزيون العامة ، خاصة فى المناطق التى يصعب فيها الالتقاط الأثيرى .

وأحيانا يجرى تضمين خدمات خاصة تهم مشاهدى التليفزيون ، وذلك باستخدام أسلوب فنى مبتكر ، يتيح لصاحب جهاز التليفزيون أن يستقبل على الشاشة نفسها والقناة نفسها - باستخدام تنميط الكترونى خاص - نوعا من الخدمة المكتوبة : مثل صفحات الجرائد أو نشرات مالية أو جوية . ويكون الاستقبال لمثل هذه الخدمة منفصلا لدى المشترك عن الخدمة المرئية العامة رغم أن الارسال على قناة واحدة .

ثالثا : الاذاعة التليفزيونية من الأقمار الصناعية :

امتدت خدمة التليفزيون - بقدوم عصر الإرسال التليفزيونى - الى أقاصى كل رقعة من مساحة أى بلد مهما اتسعت مساحته .

ولقد تخلصت بلاد كثيرة من مشكلة انحسار الخدمة التليفزيونية ، ومدت هذه الخدمة الى كافة أرجائها ، باستخدام ارسال تليفزيونى من قمر صناعى ، يتم استقباله وإعادة ارساله بالوسائل الأرضية ، حينما تمس الحاجة الى توفير خدمة تليفزيونية . ويعتبر هذا الاستخدام المختلط بين الإرسال الفضائى والإرسال الأرضى مرحلة أولى للاستفادة من اذاعة التليفزيون فضائيا . فقد بلغ التقدم فى استخدام الفضاء شاوا جعل استخدام الارسال التليفزيونى الفضائى صالحا لكى يتم استقباله لدى المشاهدين مباشرة من غير وساطة محطات أرضية . وتجرى التجارب فى مختلف دول العالم لتعميم هذا الأسلوب للاذاعة المرئية الفضائية المباشرة ، بل لقد تم تخطيط عدة مراحل لادخال التليفزيون الفضائى المباشر بين مجموعة الدول الاوربية ، وذلك ببدء مرحلة تجريبية سنة ١٩٨١ ، ينتظر أن تعقبها مراحل أخرى لتحقيق الهدف النهائى ، وهو أن تضيف كل دولة أوربية نحو خمس قنوات للخدمة التليفزيونية . ومثل هذا التخطيط ، اذا تم تحقيقه ، يعنى غزارة القنوات التليفزيونية ، بحيث يمكن أن تلعب دورا جديدا يشمل أداء خدمة تليفزيونية ، يمكن أن تتنوع وتتخصص فى مختلف أنواع الاحتياجات التى تجعل من حياة الانسان أكثر يسرا وأكثر معرفة .

ولقد تم فى الهند اجراء تجربة باستخدام التليفزيون الفضائى ، الغرض منها محاربة التخلف والانعزالية التى يعيشها الفلاحون وأهل القرى . وأدى نجاح التجربة الى بدء صناعة قمر صناعى متعدد الأغراض ، يقصد به أساسا توفير خدمة تليفزيونية فضائية تغطى رقعة الهند كاملة . ويكون هذا القمر أول مشروع خدمة تليفزيونية مباشرة ، فسوف يجرى استقبال ارساله بأجهزة استقبال تليفزيونى جماعية فى القرى ، وذلك لتوفير أداة الاتصال الجماهيرى المرئية واستخدامها فى خدمة ثقافية تعليمية تدريبية .

رابعا : مشروع القمر الصناعى العربى :

بدأ التفكير فى المشروع بعد يونيه ١٩٦٧ ، بقصد الربط الاعلامى الوثيق بين مؤسسات التليفزيون العربية . وكانت دراسة المشروع – والتى استمرت ثمانية أعوام – مصرية كاملة .

ومن الممكن أن تقوم مصر – منفردة أو بالاتفاق مع أى من الدول الصديقة المجاورة – بتنفيذ مشروع قمر اتصال مباشر ، يعد مشروعه ليكون صالحا للاستخدام فى فترة متوسطها خمس سنوات . ولاشك أن هذا المشروع يمكن أن يحقق زيادة كبيرة فى قنوات التليفزيون تصل الى كل أرجاء مصر ، كما يحقق لها الارتباط التليفزيونى مع الدول المشاركة فى المشروع .

خامسا : الاحتياجات المحلية للخدمة التليفزيونية والتخطيط لها :

توفير الانتماء والاحساس بالاتصال لكل مواطن : تعطى الخدمة التليفزيونية احساسا كاملا بالقرب والانتماء . ولذلك يجب أن تمتد لتغطى سيناء وتنهى عزلتها . كما ينبغى أن توفر أولا لمن تمس حاجتهم اليها ، وخاصة فى المناطق النائية ، ومناطق التعمير الجديدة بالصحارى المصرية ، وفى ذلك تأكيد لحق كل مواطن فى أن يحظى بالخدمة الاعلامية ، مما يستدعى انشاء شبكة توزيع فضائية اقليمية ، على نحو ماتم فى السعودية والسودان والجزائر .

استكمال دخول الخدمة التليفزيونية فى مختلف وظائفها :

يمكن أن يؤدى التليفزيون دورا كبيرا ومستمرا فى تزويد الانسان بما يلزم من علم ، الى جانب الترفيه . ومن هنا يجب التوسع فى استخدام التليفزيون لمحاربة الأمية وسد النقص فى التعليم المدرسى والتدريب المهنى . ولذلك ينبغى وجود جهاز خاص للتليفزيون التعليمى ، يملك على الأقل فى المرحلة الأولى قناتين يمكن استخدامهما فى الاذاعة للفصول المدرسية صباحا ، وللطلبة فى منازلهم مساء . على أن ينظر فى زيادة عدد القنوات على ضوء تجارب الاستخدام ، فان مشكلة التليفزيون التعليمى تستلزم بذل جهد مخلص لتدعيم جهود المعلم أيا كان موقعه .

الخدمة التليفزيونية الاقليمية :

وهناك أيضا الخدمات الخاصة لمختلف المجتمعات حسب خصائص كل مجتمع ، فان التقسيم الادارى لمصر قد حدد نحوا من ٢٤ محافظة ، يمكن تقسيمها ، حسب الطبيعة السكانية وحسب الظروف الطبيعية ،

إلى خمسة أقسام رئيسية . لكل منها خصائص مميزة :

الساحل الشمالى والصحراء الغربية – الوجه البحرى – القناة – الوجه القبلى – البحر الأحمر وسيناء .

وان نمو اسلوب الحكم المحلى ، يستدعى أن يكون لكل من هذه المجموعات اذاعة تليفزيونية تتوفر على خدمة المجتمع فيها ، وذلك الى جانب الخدمة التليفزيونية العامة .

نشر أجهزة استقبال التليفزيون :

يقاس نجاح الخدمة التليفزيونية بعدد المشاهدين لبرامجها ، وبالتالى عدد أجهزة الاستقبال . وقد بدأت هذه الخدمة بخطة لانتاج صناعة أجهزة استقبال التليفزيون لغرضين : أولهما ، توفير احتياجات الاستيراد من الخارج . والثانى ، توفير الانتاج المناسب لمختلف الطبقات ، وخاصة الطبقات الشعبية . ولقد استمر تنفيذ هذه السياسة حتى وصلت نسبة الصناعة المحلية للجهاز كاملا الى ٧٥٪ ، وكان نجاح هذه السياسة مؤثرا فى قدرتها على التصدير والمنافسة فى الاسواق الخارجية ثم تراجعت هذه النسبة حتى أصبح استيراد الأجهزة المفككة لتجميعها هو السمة الرئيسية لهذه الصناعة .

تقدير معدل انتشار أجهزة التليفزيون والاحتياجات المستقبلة :

وتشير تقديرات وزارة التخطيط عما تم انتاجه من أجهـزة التليفزيون ، منذ سنة ١٩٦٠ حتى السنة الحالية ١٩٨٠ ، الى مايلى :

الفترة	عدد الأجهزة
١٩٦٠ / ١٩٦٥	١٨٢٥١٣
١٩٦٥ / ١٩٧٠	٢٤٤١٩٥
١٩٧٠ / ١٩٧٥	٢٦٦٣١٢
١٩٧٥ / ١٩٨٠	٦٦١٩٦٦
المجموع	١٣٥٤٩٨٦

وإذا أضيف الى هذه الكمية المنتجة محليا ماتم استيراده عند بدء الخدمة التليفزيونية سنة ١٩٦٠ ، ثم ماتم استيراده بمختلف وسائل الاستيراد ، فيمكن القول بان الكمية الموجودة من أجهزة التليفزيون تتراوح مابين مليون ونصف ومليونى جهاز ، وهذه الكمية تتعادل مع المعدل الثقافى المنتسب بنحو ١٠٠٪ من المتعلمين تعليما عاليا ، مضافا اليها ٧٠٪ من المتعلمين تعليما متوسطا . فاذا حسبت الاحتياجات المستقبلية من هذه الأجهزة فانه يتعين ازديادها الى ٢٨٦ الفا فى سنة ١٩٨٦ .

ان النظرة الى درجة انتشار الخدمة التليفزيونية حتى وقتنا الحاضر ، تدل على أن نسبة أجهزة التليفزيون هى جهاز لكل عشرين شخصا ، هذا من ناحية الكم ، أما من ناحية الاحتياج ، فان هذه النسبة من الانتشار تدل أن حيازة جهاز التليفزيون محدودة بين المتعلمين تعليما عاليا ، ونحو ٧٠٪ من المتعلمين تعليما متوسطا . ويستدعى هذا أن يكون الاتجاه فى صناعة أجهزة التليفزيون الى انتاج الاجهزة الشعبية .

ان النسبة التقديرية ، والتى تأخذ فى اعتبارها درجة الانتشار بين الطبقات المتعلمة ، تدل على أن الانتاج السنوى من أجهزة التليفزيون فى سنة ١٩٩٠ ، سيكون ضعف الانتاج فى سنة ١٩٨٠ تقريبا ، أى يرتفع من ١٨٦ ألفا الى ٣٧٥ ألفا . وكذلك فانه يتضاعف فى سنة ٢٠٠٠ ، أى فى فترة زمنية مقدارها عشر سنوات .

أن درجة نمو الاحتياج الى أجهزة تليفزيونية – بالاضافة الى قدم صناعة أجهزة التليفزيون فى مصر – تدل على وجود أسس اقتصادية يمكن أن تكون دعامة قوية لرسوخ هذه الصناعة وتطورها .

تقدير قيمة المطلوب
من الصناعات الالكترونية الاستهلاكية سنة ٢٠٠٠

النوع	المطلوب عام ٢٠٠٠ (الف جنيه)
أجهزة الراديو	١٦,٠٠٠
تليفزيون أبيض وأسود	٨٠,٠٠٠
أجهزة تليفزيون ملون	٦٠,٠٠٠
أجهزة التسجيل	١٥,٠٠٠
أجهزة التعديل الترددى	١٠,٠٠٠
أجهزة خاصة جدا	٨,٠٠٠
وسائط تسجيل واعادة	١٦,٠٠٠
الاجمالى	٢٠٥,٠٠٠

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يلى :

* مد الخدمة التليفزيونية الى كل أرض الوطن بما فيها سيناء والمناطق النائية ، وخاصة مناطق المشروعات العمرانية الجديدة بالصحارى المصرية ، وذلك باستخدام شبكة توزيع فضائية اقليمية .

* النظر فى اعادة عمل القناة الثالثة .

* دراسة انشاء هيئة أو جهاز للتليفزيون التعليمى ، يملك على الأقل فى المرحلة الاولى قناتين ، لانشاء اذاعة تليفزيونية خاصة بالتعليم ، تستخدم فى الاذاعة للفصول المدرسية صباحا ، وللطلبة فى منازلهم مساء ، هذا بالاضافة الى استخدامهما فى العمل على محو الأمية ، وفى سد النقص فى التعليم المدرسى والتدريب المهنى . وبذلك ندعم جهود المعلم أيا كان موقعه .

* تأسيس اذاعات تليفزيونية اقليمية ، ويقترح أن يكون عددها خمسا ، بحيث تخدم كل اذاعة منها مجموعة من المحافظات لتأدية الخدمة التلفزيونية المحلية مع الارتباط بالاذاعة التليفزيونية العامة .

* التوصل الى الصيغة المناسبة لتوزيع ساعات الارسال على الأنشطة والمجالات المختلفة ، والاوقات المناسبة لها ، وفقا للمعايير العلمية المقررة ، بحيث لايطغى نشاط ما على غيره من الانشطة . وأن تأخذ الجوانب الثقافية والعلمية والتوجيهية مكانها المناسب لأهميتها وحجمها الذى يتكافأ مع الحاجة اليها .

* الاستمرار فى خطة تجديد معدات شبكة التليفزيون والتى يقدر عمرها بعشرين عاما ، وتعتبر من الناحية الهندسية نهاية لصلاحية مثل هذه المعدات .

* نشر أجهزة استقبال التليفزيون على نطاق شعبى ، وذلك بالعمل على خفض الاسعار الى المستوى العالمى .

* تصنيع أجهزة التليفزيون : التأكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية فى هذا الشأن وعلى الأخص التوصيات التالية :

– اعادة النظر فى سياسة تصنيع هذه الأجهزة وفى تبعيتها ، وأن يكون لقطاع الاذاعة والتليفزيون دور فى التخطيط لانتاج هذه الصناعة ، وبحيث يتحول الانتاج الى ما يلبى احتياجات الطبقات الشعبية ، وأن يغطى الانتاج بعض المعدات اللازمة للاستوديوهات التليفزيونية . وبذلك يمكن تنفيذ خطة التنمية التليفزيونية فى الأقاليم على نطاق واسع وبأقل تكلفة . وأن يقتصر الاستيراد على المعدات الضرورية التى لا يمكن صناعتها محليا .

– أن تنتقل هذه الصناعة الالكترونية من التجميع للمكونات التى يجرى استيرادها بتكلفة مرتفعة ، الى عمق صناعى يتكفل بصناعة المكونات الخاصة والتى تدخل فى تصميم الأجهزة ، مع الاقتصار على استيراد المكونات النمطية والتى لاتكون نسبة ضئيلة فى التكلفة .

– ادخال صناعة الالكترونيات المصغرة والتى يؤدى استخدامها الى انخفاض كبير فى التكلفة ، مما يوفر الانتاج الشعبى المطلوب ، وأن تجارى الصناعة التطورات التكنولوجية المنتظرة ، وذلك بتوثيق العلاقة بين مراكز البحوث ، وتأسيس مركز بحوث ودراسة وتصميم داخل كل مصنع .

– الغاء ضريبة الانتاج المفروضة على انتاج أجهزة التليفزيون ، وخاصة ذات المقاسات الصغيرة . وذلك لزيادة انتشار أجهزة الاستقبال بين الطبقات الشعبية ، واعتبار هذه الخدمة ، خدمة اجتماعية لها ضرورتها ، وقد سبق الغاء رسوم اقتناء أجهزة التليفزيون تطبيقا لهذا المبدأ .

تنميـــة القـــراءة عند النشء

إن تقدم وسائل الاعلام المرئية والمسموعة بقدر ماعاد بالخير على الإنسان المعاصر بقدر ما كان له أثر مضاد على الوسيلة الأولى للإعـلام ، وهى القراءة ، وقد ساعد على هذا ان المسموعات والمرئيات الاعلامية - سواء بالراديو أو التليفزيون أو السينما أو غيرها - لا تكلف المستقبل لها جهدا يذكر ، ولا تلزمه بأى قدر من الثقافة بحيث يستوى فى تلقيها المثقف والأمى ، ولاشك أن هذه ميزة لتلك الوسائل الاعلامية يمكن أن نحسن استخدامها ، بتهيئة قدر من الثقافة للفرد عن طريق القراءة ، أو الاستماع الى كم من المقروءات الحسنة ، ومن هنا أصبح علاج مشكلة القراءة ضرورة من ضروريات هذا العصر ، حتى لانترك الذوق العام - بل الفكر العام ذاته - خاضعا للمرئيات والمسموعات بلا ضابط . ومن ثم فنحن الآن ، على طريق المستقبل بحاجة ماسة الى التخطيط لتنمية القراءة على النحو الذى يعيد للكتاب والصحيفة مكانتهما الطبيعيتين فى التكوين الحضارى للمواطن المعاصر .

وهنا ينبغى ألا نأخذ بالظواهر فى زيادة أرقام توزيع الصحف والمجلات وبعض الكتب ، لأننا اذا قسمنا هذه الزيادة على ارتفاع نسبة تعداد السكان وتعداد الخريجين من معاهد التعليم المختلفة ، لوجدنا أنها تمثل جزءا ضئيلا من التنمية القرائية .

هذا فضلا عن أن المسألة ليست مسألة الكم فقط بالنسبة لعدد القـراء ، بل هناك ما هو أهم وهو « الكيف » أو نوعية المواد التى تشغل اهتمامات القارىء العادى . اذ ان كثرة من الذين يقتنون الصحف أو الكتب لا تجد أو لا تتخير مما تقرأ فيها مايساعد على بناء الشخصية .

اننا نجد الآن أمام الكثير من الناس أو فى أيديهم صحفا أو مجلات أو كتبا لكننا عند الاستقصاء لانجد انهم قد استوعبوا مافيها ، ويفهم من ذلك أن عادة اقتناء المطبوع شىء وعادة القراءة شىء آخر ، بينما نجد فى الجانب الآخر فريقا من خيرة القراء قد لايقتنون المطبوعات لكنهم حريصون على الاطلاع عليها فى المكتبات ما وجدوا الى ذلك سبيلا .

ويشير هذا كله الى أن القراءة عادة تكتسب ، وأن هذه العادة الحميدة - بل الضرورية - بحاجة الآن الى تنميتها ، وأن هذه التنمية لاتتحقق على الوجه المرضى الا اذا عالجناها فى سلوك الفرد منذ بداية تكوينه ، أى منذ عهد الطفولة .

حوافز القراءة :

ان تكوين عادة القراءة عند الطفل يرتبط الآن بثلاثة جوانب : الجو الأسرى ، والجو المدرسى ، والجو الاعلامى .

ولعل أهم وسائل العلاج لهذه الجوانب هى القدوة ، ذلك ان نبض العصر السريع قد جنى على القدوة القرائية فى بيوت الكثرة . بل ان ضيق الوقت فى المدارس ذاتها جعل من قراءة الكتاب غير المدرسى شيئا استثنائيا ، فضلا عن ان القدوة التى يقدمها الكبار للصغار فى متابعة وسائل الاعلام المسموعة والمرئية تجعلهم يجنحون غالبا الى البرامج الترفيهية ، لهذا فلا بد أن نبدأ العلاج من البيت ، ثم المدرسة ،

ثم الجوانب الأخرى على النحو الآتى :

. اتخاذ الوسائل لتكوين جو قرائى فى كل بيت بالقدر الممكن .

. أن تكون فى جدول اليوم المدرسى حصة للاطلاع ، يتبادل فيها الصغار مع زملائهم قراءة كتاب من الكتب الملائمة للمرحلة الأولى فى حياة المواطن ، واجراء حوار بينهم فى حصيلة هذا الكتاب ، وتقديم الحوافز لذلك .

. أن تتضمن برامج الطفولة بالاذاعات المنوعة المختلفة فقرات من شأنها تشويق الطفل الى القراءة ويدخل فى ذلك استعراض بعض المواد والصور والرسوم الجذابة الهادفة ، المنقولة عن كتاب أو أى مطبوع مناسب لحفز الطفل على القراءة .

الترتيب المرحلى للقراءة :

أن هذا كله ينبنى أصلا على نوعية المادة التى تقدم فى الكتب والمطبوعات الأخرى للأطفال . اذ توجد احيانا نظرة غير موضوعية لنوعية المادة فى كتب الأطفال . ومن ذلك عدم التفرقة بين مدارك الاطفال فى الماضى والحاضر ، أو عدم التفرقة بين المادة القرائية للطفل فى الحلقة الاولى والحلقة الثانية . ولعل عدم التفرقة فى هاتين الحالتين من الاسباب الرئيسية فى ندرة الاقبال على كتاب الطفل ، فضلا عن ارتفاع سعره الى الحد الذى يجعله سلعة غير جماهيرية .

ثم تبقى بعد ذلك مرحلة الانتقال فى حياة الناشىء من طفل إلى يافع . ولانكاد نجد من كتب الاطفال عندنا مايلائمها ، مع انها مرحلة البناء الفكرى ، وليس عيبا أن نعتمد فى تصنيف كتاب الطفل فى هذه المرحلة على الترجمة المختارة من كتب الطفولة العالمية التى تناسبنا ، كنماذج يمكن احتذاؤها فيما بعد .

قراءات ريفية :

واستكمالا لهذه الدراسة ينبغى أن ننظر الى الساحة العريضة لناشئة البلاد فى الريف ، مع العناية بأمرين : نوعية الكتاب الذى نقدمه الى طفل القرية ووسائل تيسير الاطلاع لطفل القرية .

أما عن نوعية الكتاب الذى يقدم الى طفل القرية ، فان فى حياة الريف المصرى من المزايا الطبيعية والنفسية ما يمكن أن يصوغ منه المؤلفون أحسن القصص .

وأما عن تيسير الاطلاع لناشئة الريف فليس حتما أن يكون الوسيلة الوحيدة هى تقديم كتاب رخيص الثمن فقط ، بل ربما كان الاكثر يسرا هو ان تنظم اجهزة الثقافة الجماهيرية وماشابهها حلقات قرائية فى أوقات الفراغ بالحقول أو الوحدات الريفية لكتب من عندها لايلتزم باقتنائها الا من استطاع . ويجرى فى هذه الحلقات من تبادل القراءة والحوار مثل الذى يجرى فى حصة القراءة الحرة بالمدارس . وليس من شك ان أعدادا ممن تجاوزوا سن الطفولة فى الريف سيفيدون من ذلك أيضا .

معدات التنمية الريفية :

بهذا كله يمكن تكوين الجيل القارىء الذى يتجاوب مع الابداع الفكرى والفنى الذى يشكل مجتمعاتنا المستقبلية ، ويوصى لتحقيق ذلك بماياتى :

* الاكثار من مسابقات تأليف كتب الأطفال بمكافأة مجزية لاكتشاف كتاب كتب الأطفال اللائقين والنظر فى أن تختص دار من دور النشر بإصدار كتب الأطفال .

* إعداد جهاز ترجمة لكتب الطفولة العالمية المختارة .

* تحويل بعض الآثار الأدبية المناسبة لكبار الكتاب الى قصص ميسرة للأطفال .

* تشكيل هيئة مسئولة للتخطيط لهذه المهام والاشراف على تنفيذها ومتابعتها .

ملحق

حول تنمية القراءة عند النشء

تتفق شعبة التعليم العام والتدريب مع ماجاء فى تقرير شعبة الإعلام من حيث قصور الأفراد عن متابعة وسائل الإعلام متابعة ثقافية ، وأن ذلك ناتج من قصور الأفراد عن القراءة ، وأنه لن تتأتى الإفادة من المرئيات والمسموعات إفادة كاملة ، الا اذا اتبعنا خطة طويلة المدى للتنمية القرائية ، وتتفق الشعبة كذلك مع التقرير فى أنه لاينبغى ان يخدعنا الكم حينما يتصل باحصاء عدد القراء الذين يقرأون الصحف والمجلات بل الأجدى ان نبحث فى " الكيف " الذى نقرأ به هذه الصحف ، ثم يتساءل التقرير إذا كان عزوف الجمهور عن القراءة يرجع الى التهاون فى تنمية عادة القراءة عند الأفراد ، منذ طفولتهم ، وأن أمر القصور فى تكوين هذه العادة يرجع الى قصور الجو الأسرى ، والجو المدرسى والجو الاعلامى عن غرس هذه العادة عند الأطفال والمتعلمين بوجه عام . ويقترح التقرير علاجا لضعف القراءة فى هذه الاجواء الثلاثة أن تتخذ الوسائل لخلق جو قرائى فى كل بيت ، وأن تتولى السلطات التعليمية تنمية القراءة ، وأن تحرص وسائل الإعلام على إدخال فقرات من شأنها تشويق الطفل الى القراءة .

وان شعبة التعليم العام والتدريب - بالمجلس القومى للتعليم - توافق على تلك النقاط من الوجهة العامة ، ولكن لها رأى فيما جاء بخصوص الجو المدرسى والمطالبة بأن تكون فى جدول اليوم المدرسى حصة للاطلاع يتبادل فيها الصغار مع زملائهم ومعلميهم قراءة كتاب من الكتب الملائمة للمرحلة الأولى فى حياة المواطن ، وترى الشعبة أن تكوين عادة القراءة لايقتصر على أن تمارس القراءة ممارسة جدية مباشرة فى ساعة واحدة فى جدول اليوم المدرسى . فلا تكفى هذه الساعة الواحدة لمناقشة موضوع كتاب والحوار فيه ، والأمر يقتضى أن تكون هناك علاقة عضوية بين المنهج الذى يخطط للتلاميذ ، وبين الكتب والمجلات والصحف التى تقتنى فى المدرسة أو فى حجرة الدراسة ، وان تعتبر هذه امتدادات للموضوعات التى تدرس فى حجرة الدراسة أو الفناء أو الورشة أو المعمل . والمدرسون جميعا مسئولون عن إرشاد المتعلمين فى المراحل المختلفة الى استكشاف بعض النقاط التى يعالجونها هم انفسهم ، وارشاد الطلبة الى الكتب والمصادر التى تمكنهم من تثبيت معلوماتهم ، وتطبيقها . وعلى هذا فالقراءة تعتبر جزءا لايتجزأ من تحصيل المنهج الرسمى فى كل المواد .

ويعالج القسم الثانى من التقرير ، الترتيب المرحلى للقراءة ، وترى الشعبة ان ماجاء فيه قد يكون مدخلا لبحوث أخرى عميقة قامت بها وزارة التعليم ، ولاتزال تقوم بها لجان فى المجلس القومى للتعليم تبحث فى أمر القراءة ، وتتعمق فى دراسة المراحل التعليمية المختلفة واستعداداتها للقراءة ، بل لقد قامت مدرسة فكرية تعنى بالنواحى التربوية والنفسية . ومن أهم الموضوعات التى بحثت - ولا تزال تبحث فى هذا المجال :

- العلاقات بين وجوه اللغة الاربعة من حيث : الاستماع الى اللغة مع فهم مايقال ، ثم الحديث باللغة ، ثم قراءة الرموز التى تحمل معانى اللغة ، ثم الكتابة باللغة .

- درست العلاقة بين الحديث والقراءة ، فوجد أن تعلم الحديث هو الأساس الأول لتعليم القراءة فى مراحلها الأولى ، وأن هذا يكون صعوبة عند الطفل المصرى لأن عليه ان يتعلم القراءة فى لغة تختلف فى أصولها وتركيبها وفى كثير من مفرداتها عن اللغة التى نشأ عليها وهو فى السنوات الأولى من الطفولة وهى اللغة العامية أو الدارجة .

- تيسير لغة القراءة بحيث تعالج هذه الفجوة بين اللغة الفصحى واللغة الدارجة ، ومن بين البحوث التى قام بها المربون - ولايزالون

يقومون بها – تيسير النحو العربى حتى يتيسر الحديث والقراءة باللغة الصحيحة – أو بلغة أقرب ما تكون من اللغة الصحيحة .

– دراسة الأصول الفسيولوجية للقراءة فيما يتصل بوظائف العين ، والأعصاب والمخ . ثم دراسة النمو الفسيولوجى لجسم الإنسان فى هذه الأعضاء حتى يمكن أن تنمى القراءة كمهارة من المهارات الآلية ، بجانب أنها أداة من أدوات الاتصال .

– دراسة تجارب الأطفال فى مصر ، وميولهم ، واهتماماتهم فى مراحل العمر المختلفة ، حتى يمكن إنتاج الكتب التى تلائم هذه النواحى .

أما بالنسبة إلى تخصيص دور ترعى نشر كتب الأطفال ، فان كثيرا من دور النشر قد بذلت مجهودات طيبة فى هذا السبيل ، ولكن بقى أن تفيد هذه الدور مما أنتجه البحث العلمى والنفسى والتربوى فى وزارة التربية وفى لجان المجلس القومى للتعليم .

وجاء فى التقرير اشارة الى الكتاب الذى يقدم الى طفل القرية ، مع ضرورة العناية بأمرين : نوعية الكتاب أولا ، ووسائل الاطلاع على مثل هذا الكتاب فى القرية ثانيا .

والأمر فى الناحيتين كلتيهما معلق على التجارب والميول والاهتمامات التى يكنها طفل القرية . بل لعل طفل القرية يكون مهتما بما يقع فى الحضر ، مثل اهتمام طفل المدينة بما يحدث فى القرية ، فخيال الأطفال يستطيع أن يقتحم كل الأرجاء والأجواء . ومن هنا لانرى أن يقتصر أمر كتب الريف ، على مايحدث فى الريف ، ولا أن تقتصر كتب الحضر على مايحدث فى الحضر .

مقترحات

وتعقيبا على ما تقدم يقترح ماياتى :

* أن الأصل فى تعثر الناشئين فى تعليم القراءة وممارستها الصعوبة التى تعترض الطفل حين ينتقل من مرحلة الحديث باللغة الدارجة إلى القراءة باللغة الفصحى . فينبغى أن تبذل جهود مكثفة للتغلب على هذه الصعوبة .

* ان يستفاد من الجهود المبذولة فى وزارة التعليم وغيرها من الهيئات فى استكشاف ميول المواطن المصرى وتجاربه واهتماماته ، من الطفولة حتى يبلغ سن الشباب .

* ان ترتبط مناهج الدراسة بكتب ومجلات ونشرات شائقة ، يتاح للتلاميذ الاطلاع عليها ومداومة البحث فيها ، وأن تكون عندهم عادة القراءة الانفرادية الصامتة ، قبل ان يطلب إليهم ان يقرأوا بالطريقة الجهرية .

* الأصل فى القراءة أن يكون الغرض منها إدراك المعنى . ومن هنا ينبغى أن تكون الكلمة المكتوبة ذات معنى : يثير الخيال أو العاطفة أو الفكر .

* حيث ان عادة الحديث الصحيح تنمو بالمحاكاة ، وحيث ان الحديث الصحيح يعتبر أساسا للقراءة – فينبغى ان يعد المدرس إعدادا لغويا تاما . وينطبق ذلك على مدرسى اللغة العربية خاصة ، لكنه ينطبق ايضا على سائر مدرسى المواد . والطفل يحاكى معلمه ويقلده ويقتدى به فى المهارة الاتصالية الطبيعية ، ولتهيئة الطفل لاكتساب هذه المهارة ينبغى ان يسمع لغة أقرب إلى الصحيحة ، وأن يتحدث بها حتى يستعد لفهم مايقرأ ، ويستخرج منه المعانى المقصودة .

* اذا كان الأمر أمر محاكاة وتقليد وفهم المعنى ، فان هذا يقتضى ان تكون وسائل الإعلام أقرب الى الفصحى ، وأن تبتعد عن هجر القول ، والتدنى فى استخدام العامية .

* إخراج سلاسل من بسائط العلم والاجتماع والتاريخ والأدب الى جانب القصص وان يكلف بذلك مؤلفون اخصائيون يتقنون اللغة العربية ، وان تنشر هذه الكتب مدعمة من الدولة وكذلك المجلات الخاصة بالأطفال ، والرسوم والصور التى تطبع لهم ، اذ يلاحظ أنها رائجة فى بعض الأوساط ، وليست فى متناول الجميع .

الاعلام الداخلى وأهدافه الاستراتيجية

الإعلام الداخلى هو عصب الاستراتيجية العامة للاعلام التى تسير جنبا الى جنب مع خطط التنمية القومية ، من الآن والى سنة ٢٠٠٠ . وهدفه الأساسى هو البناء الجديد للشخصية المصرية ، وهذا الهدف تتفرغ عنه الأهداف الآتية :

الانتماء المصرى والوحدة الوطنية – تعميق القيم القومية والدينية – محو الأمية الأبجدية والأمية الثقافية – تنظيم الأسرة والسلام الاجتماعى – التنمية من أجل الرخاء – السلوك الديمقراطى وسيادة القانون – السلوك الانسانى والانفتاح الحضارى .

الأهداف الاستراتيجية

* المساهمة فى تحقيق التنمية الشاملة والرخاء :

للاعلام دور طبيعى وحيوى فى تنفيذ خطط التنمية من حيث تكوين وتقوية الشعور بضرورة المشاركة الايجابية فى تلك الخطط ، ومن حيث ادخال وابراز الوسائل التكنولوجية الحديثة لزيادة الانتاج .

لذلك فواجب الاعلام الداخلى الأول خلال السنوات القادمة هو : حث الجماهير على زيادة الانتاج لتحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة التى تضعها أجهزة الدولة المختلفة .

* المعاونة فى إرساء الديمقراطية والوحدة الوطنية :

بدأ الشعب يحصد ثمار كفاحه متمثلة فى انشاء نظام ديمقراطى سليم يقوم على المؤسسات الدستورية وسيادة القانون .

وواجب الاعلام الداخلى فى المرحلة المقبلة هو شرح الظروف التى كانت سائدة فى العصور السابقة ، ثم تطور الديمقراطية خلال السنوات العشر الماضية ، وإبراز أن الممارسة الصحيحة للديمقراطية تؤدى الى مزيد من الديمقراطية التى هى الدعامة القوية لأى تقدم اقتصادى أو حضارى .

الى جانب ذلك فالاعلام الداخلى مطالب بتدعيم الوحدة الوطنية ، والقضاء أولا بأول على محاولات النيل منها . فاذا كانت الوحدة الوطنية ضرورية فى كل وقت فانها أكثر ضرورة فى مرحلة البناء الاقتصادى والديمقراطى للبلد .

* المشاركة فى بناء الانسان المصرى الجديد :

لقد كان الهدف الأساسى من ثورة التصحيح هو وضع اللبنات الأولى لبناء انسان مصرى حر قادر على العطاء ، خال من عقد الخوف والقهر والانهزامية ، قادر على أن يواصل مسيرة أسلافه لتحقيق حضارة مزدهرة . وواجب الاعلام الداخلى فى المرحلة القادمة فى هذا المجال :

* المعاونة فى الجهود التى تبذل لمحو الأمية وتعليم الكبـــــار :

ودور الاعلام طبيعى وهام فى هذا المجال ، وعلى الأخص فى حث الأميين على ارتياد فصول محو الأمية ، وتعريفهم بخطورة المشكلة على الفرد أو المجتمع ، وإثارة اهتمام المتعلمين والمثقفين ليقوموا بدور فى مواجهة هذه المشكلة .

وكذلك التعاون مع الأجهزة المختصة محليا ودوليا من أجل وضع الخطط والبرامج المناسبة للدعوة الى القضاء على هذه المشكلة خلال السنوات القادمة حتى عام ٢٠٠٠ .

* تعميق القيم الروحية والدينية :

وهذه مهمة رئيسية يجب أن تلقى عناية واهتمام الاعلام الداخلى

خلال السنوات القادمة ، اذ ان تأكيد هذه القيم يتيح للانسان القدرة على العطاء الجيد المثمر .

* ترشيد العادات والتقاليد وقواعد السلوك الانسانى :

وحتى لاتكون بعض العادات والتقاليد عقبة فى طريق النمو والتقدم والرفاهية ، فواجب الاعلام الداخلى أن يشارك أجهزة الدولة الأخرى فى ترشيد العادات والتقاليد وارساء قواعد السلوك الانسانى القويم .

* التركيز والاهتمام اعلاميا بشرائح المجتمع المختلفة :

وعلى الأخص الأطفال والشباب والمرأة

الأطفال : ينبغى أن يكون لأطفال مصر مكان أساسى فى النشاط الاعلامى الداخلى ، مع اهتمام الهيئات والمؤسسات المحلية والمنظمات الدولية المتخصصة بتعميم وتطوير نوادى الطفولة . (وقد لاقت تجربة الهيئة العامة للاستعلامات فى هذا المجال نجاحا واقبالا كثيرا) .

الشباب : والمطلوب تكثيف نشاط الاعلام الداخلى فى مجال الشباب ، والتعاون مع الجهات المعنية لتكوين كوادره وقادته ، وهذه مهمة قومية على جانب كبير من الأهمية ، باعتبار أن الشباب سوف يقود العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى المرحلة القادمة .

المرأة : وعلى الاعلام الداخلى أن يضاعف من النشاط الذى يبذله فى مجال المرأة . فلقد نالت المرأة المصرية مكانتها فى المجتمع المصرى وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل كثير من الدول الأخـرى . ومشاركتها بايجابية فى المرحلة القادمة – مرحلة البناء – أمر حيوى وأساسى يجب أن تدركه عن طريق الإعلام الواعى . وفى هذا المجال ينبغى أن يشارك الاعلام الداخلى بأدواته المختلفة فى التوعية الخاصة بتنظيم الأسرة .

وسائل تحقيق الأهداف

تطوير الانتاج الإعلامى :

تطوير الرسائل المطبوعة من حيث المضمون : يجب أن يكون مضمون الرسائل الاعلامية متوائما مع مكونات واتجاهات الرأى العام .

ومن هنا تأتى أهمية قياس تلك الاتجاهات بطريقة علمية دقيقة ، حيث انها الأساس الذى ينبنى عليه صرح الاعلام المؤثر والفعال . وبناء عليه فانه يجب مراعاة ذلك عند كتابة مضمون الرسائل المطبوعة حتى يمكن أن تحدث آثارها المرجوة على الرأى العام .

ومن حيث الشكل : يلاحظ أن شكل المطبوع له دخل لايستهان به فى تقبل مستقبل الرسالة الاعلامية للوسيلة نفسها . لذلك يجب تطوير آلات الطباعة بحيث تساير مظاهر التقدم الفنى فى هذا المجال ، كما يجب ايفاد الفنيين فى الطباعة بالهيئات المعنية بالاعلام فى دورات تدريبية دورية الى الدول المتقدمة فى الطباعة للوقوف على أحدث وسائل الطباعة واخراج المطبوعات .

تطوير الوسائل البصرية والسمعية :

وعلى الرغم من أهمية الرسائل المطبوعة فى توصيل الرسالة الاعلامية ، الا أن الوسائل البصرية والسمعية سوف تظل فى مكانها البارز بين وسائل الاعلام .

ويمكن تطوير واستخدام هذه الوسائل على النحو التالى :

الأفلام التسجيلية والروائية الطويلة :

ثبت أن الأفلام هى من أنجح وسائل التأثير خاصة اذا أعقبتها مناقشة مع الحاضرين فى الموضوع الذى تناوله الفيلم . من هنا كانت أهمية اختيار موضوعات الافلام التسجيلية والاعتناء باخراجها وتصويرها . والاخذ بأسباب التقدم الفنى فى هذا المضمار ، وأن تقوم الجهات التى تنتجها بتحديث أجهزة السينما كلما أمكن ذلك ، حتى يأتى الانتاج وفقا لاحدث المواصفات العالمية للفيلم التسجيلى الناجح . ويجب أن تضع الجهة المختصة خطتها السنوية لانتاج الافلام التسجيلية بالتنسيق مع الجهات الأخرى التى تنتج ، حتى لايحدث تكرار فى موضوعات الافلام ، وحتى يمكن الاستفادة مما تنتجه هذه الجهات من أفلام يمكن استغلالها اعلاميا عن طريق مراكز الاعلام بالداخل .

أما بالنسبة للافلام الروائية الطويلة ، فقد ثبت تأثيرها الفعال على

الجماهير ، لهذا ينبغى تشجيع انتاج الأفلام التى تعاون فى تحقيق الاهداف الاعلامية الاستراتيجية فى المرحلة القادمة ، وعلى الأخص فيما يتصل بالاغراض الآتية :

- تعميق عناصر بناء المجتمع والانسان الجديد .
- تعميق القيم الدينية .
- تأصيل العادات والتقاليد الحسنة ومحاربة السيئة منها .
- غرس المحبة بين طبقات الشعب ونبذ الحقد .
- تشجيع دوافع زيادة الانتاج ومحاربة الاسراف وعدم الجدية .
- تأصيل الروح الوطنية وتدعيم الوحدة الوطنية فى مواجهة التحديات التى تواجهها البلاد .

الفيديو :

وعلى الرغم من حداثة الفيديو الا أنه أصبح من الوسائل الاعلامية الهامة فى توصيل الرسالة الاعلامية ، لهذا أصبح لزاما التوسع فى استخدام هذه الوسيلة أثناء المرحلة القادمة ، ويأتى ذلك عن طريق :

- التوسع فى استديوهات الفيديو وتزويدها بأحدث الاجهزة والمعدات .
- تزويد مراكز العرض ومكاتب الاعلام بالداخل بأجهزة عرض الفيديو .
- تطوير انتاج افلام الفيديو بحيث تغطى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستغلال تلك الافلام فى مراكز العرض المختلفة ومكاتب الاعلام بالداخل وقوافل الاعلام .

الشرائح والملصقات :

أصبحت الشرائح الناطقة من الوسائل الاعلامية الحديثة التى تستخدم بصورة فعالة عند القاء المحاضرات وعقد الندوات ، ويجب فى المرحلة القادمة انتاج شرائح ملونة تتناول موضوعات معينة عن الصناعة والزراعة والتعليم وغيرها ، بحيث تتكون كل مجموعة من عدد من الشرائح يصحبها شرح لها مسجل على كاسيت ، ثم توضع الشرائح والكاسيت فى الجهاز المخصص لذلك فيتم العرض والشـــرح فى آن واحد .

أما الملصقات فهى وسيلة ليست جديدة ، ولكن تطوير انتاجها باستخدام وسائل الاخراج والطباعة الحديثة يجعلها وسيلة مؤثرة وفعالة بين جماهير الشعب .

المعارض المتنقلة :

والتوسع فى هذه الوسيلة أهمية خاصة اذا صاحبت هذه المعارض قوافل الاعلام عندما تجوب المدن والقرى ، وهذه المعارض اما أن تضم صورا أو مجسمات فنية أو الاثنين معا .

دعم مراكز الاعلام وتطوير العمل بها :

وأول خطوة فى هذا السبيل ، وضع خريطة جديدة لمراكز الاعلام ، يراعى فيها مد النشاط الاعلامى بحيث يصل الى التجمعات العمالية والطلابية ومناطق التعمير الجديدة والأراضى المزمع استصلاحها .

ويقتضى تدعيم هذه المراكز والقوافل التابعة لها ، وضع خطة لتدعيم القوى البشرية وتدريبها بصفة دورية ومستمرة ، واعادة النظر فى المقررات الوظيفية والاجهزة الموجودة فى كل مركز ، مع وضع خطة لتجديدها وتحديثها . على أن تتضمن الخطة أسس صيانتها حتى لاتتعرض للاعطال المفاجئة ، الامر الذى يؤثر على أنشطة هذه المراكز .

ومن مهام تلك المراكز التثقيف السياسى - باعتباره أحد المحاور الاساسية فى عملية الاعلام الداخلى - حتى تشارك الجماهير مشاركة ايجابية وفعالة فى عملية البناء وتحقيق الرخاء .

نوادى الاستماع والمشاهدة :

وتجمع هذه النوادى بين الاذاعة والتليفزيون باعتبارهما وسيلتين من وسائل الاتصال الجماهيرى ، وبين اللقاءات المباشرة باعتبارها من وسائل الاتصال المباشر . ويفيد هذا الجمع فى توصيل الرسالة الاعلامية للمستقبل بطريقة أعم وأشمل . وعن طريق هذه النوادى يمكن قياس رجع الصدى لبرامج الاذاعة والتليفزيون وتأثيرها على المستمعين

والمشاهدين .

لهذا ينبغى الاهتمام بانشاء مثل هذه النوادى فى مراكز الاعلام بالداخل وفى المدن والقرى فى المرحلة القادمة .

الصحافة والاذاعات المحلية :

يساعد تدعيم الصحافة المحلية بالمقالات والمعلومات على أداء رسالتها كما يخدم أهداف الاعلام الداخلى . أما المشاركة فى برامج الاذاعات المحلية بهدف تحقيق الاهداف الاستراتيجية فقد أصبحت أمرا يجب الاهتمام به ، فعن طريق تلك البرامج يمكن توصيل الرسالة الاعلامية الى أكبر عدد من الافراد قد يتعذر الاتصال بهم الا فى فترات زمنية متباعدة .

نوادى الطفولة :

التوسع فى انشاء اندية الطفولة فى مراكز الاعلام بالداخل من اهداف المرحلة المقبلة ، بالاضافة الى انشاء أندية أخرى فى الاماكن التى يرتادها الاطفال دون احساس منهم بأنهم مدعوون للاستماع الى أشياء تقليدية ، وليكن أساس النشاط فى هذه الاندية هو تنمية شخصية الطفل بوصفه مواطنا له حقوق وعليه واجبات مع تربية الاحساس بالمسئولية فى نفوس الاطفال ، باعتبارهم أعضاء فى هذه الاندية يمارسون حقوق العضوية وواجباتها من خلال أنشطة مبسطة لخدمة البيئة ، والتدريب على ادارة الجمعيات النوعية للخدمات المختلفة المصحوب بانشاد الاناشيد التى تعكس أثر الخدمة العامة على نفوسهم ، الى جانب الالعاب العلمية التى يدخلها شىء من الفن التشكيلى لتكوين الذوق العام الذى يساعد على بناء شخصيتهم .

وأن يراعى فى جميع الاحوال أن خير الوسائل الاعلامية وانجحها هو أن يكون المتلقى شريكا فى التوعية بطريقة تلقائية .

إعلام الشباب :

ويمكن أن تشكل من الشباب – تحت إشراف مراكز الاعلام – مجموعات تكون مسئولة عن عمل من الأعمال العامة ، وتصل بهم الى أن يكون بعضهم مدربا للبعض الآخر ، فى توعية تقوم الى جانب الكلمة على أنشطة من الرياضة البدنية والذهنية تتخللها التوعية بطريق غير مباشر ، ويتطلب هذا العمل الاستعداد بمجموعة متطورة من التمثيليات والحوار والرسوم الثابتة والمتحركة ، والتى تحقق أهداف الاعلام من خلال التوعية .

ولتنظيم هذه العملية الاعلامية لشباب الحلقة الثانية ، فان الامر يتطلب التوسع فى إعداد أفنية المدارس والمعاهد لتكون اندية للشباب فى أيام الإجازات الاسبوعية والسنوية ، مع تزويدها بالوسائط الاعلامية ، برعاية اعلامى متخصص يشارك الطلبة فى وضع برامج الاعلام الترفيهية . ومن خلال الترفيه يقوم الاعلام الداخلى بدوره فى تدريب الطلاب على الاعمال القيادية فى مختلف المجالات ، وقد تكون الرحلات الجذابة الى مواقع الانجازات القومية والآثار التاريخية من أكثر الوسائل أثرا فى تكوين الشخصية بالنسبة للشباب والناشئين .

إعلام المرأة :

تستدعى التعبئة الاعلامية فى المرحلة القادمة تكوين لجان نسائية فى الاحياء وفى القرى ، تكون على صلة بمراكز الاعلام التى تتدرب بها لنقل الدعوة الاعلامية الى النساء فى بيوتهن ومجتمعاتهن المختلفة ، بالاضافة الى حلقات الترفيه الثقافى التى يمكن أن تكون فيه المرأة متلقية وداعية فى وقت واحد .

الإعلام الدينى :

من بين الاهداف الاستراتيجية للاعلام الداخلى دعم وتعميق القيم الروحية والدينية من أجل بناء الانسان ، ويستدعى ذلك تدريب عدد من الوعاظ وخطباء المساجد على مضامين الاعلام المعاصر ووسائله وأهدافه ليكونوا شركاء فى الدعوة الاعلامية التى تقوم على برامج مدروسة يعمل بها كل داعية فى مجاله . ويراعى أن يمثل الاعلام الدينى فى المرحلة

القادمة انطلاقة لاتقع تحت تأثير اتجاه خاص . وان يخلطط لهذه المهمة بحيث تكون القيم الدينية هدفا يلتقى حوله جميع البرامج والاجهزة الاعلامية وان يتم التلاؤم والاتساق بين الاعلام الدينى وبين اتجاهات الاستراتيجية العامة للاعلام .

قياس الرأى العام واستطلاعاته

تختلف وظيفة أى جهاز لقياس الرأى العام عن غيره باختلاف الحاجة اليه والفائدة من النتائج التى يصل اليها . فليس كل قرار فى حاجة الى قياس للرأى العام قبل اتخاذه ، كما أن وظيفته " التنويرية " عند اتخاذ القرار أو مواجهة نتائج تنفيذه من الأهمية بمكان فى تصحيح المسارات أو اتخاذ قرارات جديدة .

أما من الناحية العملية ، فمن الضرورى تحديد العمليات التى يتكون منها أى قياس للرأى العام ، صغيرا كان أم كبيرا . فهناك عمليات أساسية يمكن أن يزاد حجمها للوفاء باحتياجات حجم العمل بأكمله أو بالعمليات المطروحة ، ويتكون جهاز القياس بالشكل والحجم الذى يلبى احتياجات هذه العمليات .

من الناحية التنظيمية يجب أن توكل مهمة أى تقرير عن موضوع مـا - اذا كان فى حاجة الى قياس الرأى العام - الى مجموعة محدودة العدد من الخبراء يقومون بدراسة المشكلة وتحديد البعد الذى يحتاج الى قياس للرأى العام ، ثم تصميم خطة للبحث تعتمد على المنهج الملائم من مناهج قياس الرأى العام . والسير بعد ذلك فى العمليات العلمية اللازمـة .

إعداد الاعلاميين فى حقل الاعلام الداخلى

تتركز المهمة الرئيسية لرجل الاعلام الداخلى فى قدرته على فهم طبيعة الرأى العام ومكوناته ومن هنا ينبغى أن يتمتع بملكات وقدرات طبيعية مناسبة ، ثم يأتى الدور الهام للتدريب فى صقل هذه القدرات وتنميتها . ويستدعى ذلك أن يكون لدينا معهد للتدريب الاعلامى على المستوى العام ، يضم جهود الجهات القائمة - والتى يعالج التدريب فيها بعض التخصصات الاعلامية فى مجال العمل المباشر - وعلى أن يتميز بمواصفات خاصة ، تخلص فيمايأتى :

- النظرة المستقبلية للاعلام الشامل .
- التدريب على فنون الاعلام ككل ، طبقا لهذه النظرة المستقبلية المتطورة ، مع فتح باب التخصصات لمن هم أهل لها عمليا .
- الحرص على حسن استخدام اللغة العربية فى العملية الاعلامية .
- أن يكون هذا المعهد بمثابة اتحاد ثقافى بين أجهزة الاعلام كلها .

وأن تشكل لوضع مشروعه لجنة مشتركة تمثل أجهزة الاعلام المختلفة ، وتتلخص مهمتها الاولية فيما يأتى :

- اعداد خطة لوضع برامج المعهد والوقت اللازم لها . وأن تركز البرامج على مهام الاعلاميين الداخلى والخارجى بنوعياتهما وتطورهما من حيث الأداء ووسائله .
- الترشيح المبدئى لمن سيقومون بالتدريب فى مختلف التخصصات اللازمة . على أن يكونوا من الفئات الممتازة فى الممارسة الاعلامية وتطوير مفاهيمها وطرق أدائها وتطبيقها فى شتى المجالات ، مع اعداد دورة تدريبية لهم على مستوى خاص .
- اقتراح الحوافز لنجاح اعمال المعهد . سواء بالنسبة للمدربين أو الطلاب .

أما التخصصـــات فى هذا المعهد فينبغى أن تكون علــى مستويين :

المستوى العام : ويدخل فى هذا المستوى التخصص فى شئون البيئة ، وهو أمر يتطلب انشاء بعض الفروع للمعهد فى الأقاليم للتدريب الإعلامى على الطبيعة ، مع التنسيق بينها وبين مراكز الاعلام المحلية ، وأن يحضر التدريب الدعاة المختصون فى شتى المجالات الزراعية والصناعية والصحية والاجتماعية ومحو الأمية . ويكون من حق الذين

اتموا التدريب النظامى على المستوى العام – سواء فى المعهد المركزى أو الفروع – أن يلتحقوا عند الاقتضاء بالمستوى الخاص فى القاهرة .

– المستوى الخاص : ويشمل التدريب فيه الممارسين الذين يختارون أو تختار لهم جهات العمل التزود بالجديد فى وسائل الاعلام من صحافة واذاعة ومعلومات وغير ذلك ، وأولئك يحضرون التدريب مرة كل ثلاث سنين ليسايروا التطورات التى طرأت على وسائل الاعلام فى تخصصاتهم ، الى جانب متابعة الجديد فى السياسة الاعلامية العامة.

الإذاعة المحلية

تعتبر الإذاعة المحلية دعامة أساسية من دعائم الاعلام الداخلى ، وخاصة بعد نمو الاتجاه الى اللامركزية وتثبيت دعائم الحكم المحلى ، ومع الأولوية الواجبة للتنمية الشاملة لمواجهة الاحتياجات الاساسية – الى جانب قدر معقول من الرفاهية – للمجتمع المصرى . ويجب أن نضع فى اعتبارنا أن الاعلام الداخلى لم يعد رسالة سياسية فحسب ، وانما هو مجموع الرسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتبادلة فى مجتمع ما ، وحصيلة التفاعل الناتج عن تبادل هذه الرسائل . كما أن ركنه الاساسى هو توفير المعلومات الملائمة فى الوقت الملائم حول موضوع أو عدة موضوعات يهتم بها المجتمع باكمله أو قطاعات معينة من هذا المجتمع ، ومن طبيعة هذا النشاط – اذا تم على وجهه الصحيح – أن يتيح القدر الكافى من المشاركة الشعبية فى جهود التنمية ، وأن يشجع على الممارسة الديمقراطية ويوفر عنصر الثقة فى العلاقات بين الحكومة واجهزتها وبين الشعب .

من هذا المنطلق ينظر الى الاذاعة المحلية – راديو أولا ، ثم راديو وتليفزيون فى المستقبل القريب – ودورها فى تكوين بناء اتصالى يتكامل فيه الجهد المحلى مع الجهد المركزى .

على أن الانماط الاذاعية المعروفة فى العالم ، بما فى ذلك المنطقة العربية ، لاتخرج عن واحد من النظم الآتية :

* اذاعات مركزية :

يغطى ارسالها الدولة باكملها أو جزءا كبيرا منها ، وقد يمتد الى خارج حدودها .

* اذاعات اقليمية :

تغطى رقعة جغرافية معينه ، وترتبط فى تقديم خدمتها فى اطار هذه الرقعة بالاذاعة المركزية أو لا ترتبط . والحدود التى تفصل بين مجالات نشاط الاذاعات الاقليمية قد تكون حدودا فنية تقررها العلاقة بين الشكل الجغرافى واتجاه الارسال ، وقد تكون حدودا قومية أو لغوية داخل دولة واحدة .

* اذاعات محلية :

يخدم كل منها جمهورا محليا محدودا ومتناسقا من الناحيتين الجغرافية والاجتماعية ، وتقدم له نتيجة لقربها منه برامج تلبى احتياجاته الخاصة المتميزة .

* شبكات اذاعية :

يضم كل منها عددا من الاذاعات المحلية المملوكة للشبكة أو المشاركة فيها أو المتعاونة معها ، لتغطى فى مجموعها وبارتباطها وبدون ارسال مركزى قوى ، رقعة جغرافية واسعة قد تكون الدولة باكملها أو جزءا كبيرا منها .

وترتكز أهمية الاذاعات المحلية ، فى اطار الاعلام الداخلى على المبادىء الاساسية الاتية :

– ان التنمية على المستوى القومى تبدأ بتنمية المجتمع المحلى ، مهما كانت مركزية التخطيط فالمجتمعات المحلية هى اللبنات الاساسية للتنمية الشاملة .

– ان جهود التنمية لايمكن أن تؤدى الى غايتها الا بالمشاركة الايجابية الجادة النابعة عن اقتناع من جانب المواطنين .

– ان التكامل بين الاعلام المباشر والجماهيرى ضرورى لحفز المواطنين على المشاركة فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستفادة بثمراتها .

* ان مراكز الاعلام المحلى ومراكز الثقافة الجماهيرية والصحافة المحلية والاذاعات المحلية ، تستطيع مجتمعة أن تقدم للمجتمع المحلى خدمة اعلامية وثقافية متكاملة .

* ان تنمية الحكم المحلى – والاذاعة المحلية من أدواته الهامة – من الركائز الاساسية فى حياة مصر المعاصرة .

أهداف الاذاعة المحلية فى اطار الاعلام الداخلى :

وعلى ذلك سيكون فى وسع الاذاعة المحلية أن تحقق لمجتمعها عددا من الأهداف على المدى القريب والمتوسط ، وفى مقدمتها :

* تلبية الاحتياجات الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلى .

* اقناع المواطنين فى البيئة المحلية بضرورة المشاركة الايجابية فى تنمية المجتمع المحلى .

* ايجاد قناة محلية للتعبير عن الآراء والمواقف والاتجاهات ، حتى يتسنى أن يسير الاعلام المحلى فى اتجاهين : من أعلى الى أسفل ومن أسفل الى أعلى ، أى من القيادات الاسياسية والاجتماعية الى المواطنين ومن المواطنين الى القيادات ، وعلى المستوى الافقى أيضا فيما بين المواطنين تأكيدا لتعاونهم وتقوية للروابط بينهم .

– محاولة الوصول الى حلول للمشكلات المحلية بالجهود المحلية نتيجة لمناقشة هذه المشكلات على المستوى المحلى .

– إيجاد قناة فعالة للارشاد الدينى تؤدى دورها مع المسجد والتعليم الدينى .

– معاونة الهيئات التعليمية المحلية والسلطات المحلية الاخرى – كالصحة والارشاد الزراعى والامن وتنظيم الاسرة – على أداء رسالتها .

– دعم القيم الاجتماعية الصالحة ومحاولة تغيير العادات وانماط السلوك التى تعوق تطور المجتمع .

– ايجاد حلقة اتصال وعلاقة سليمة متوازنة بين المجتمع المحلى والمجتمع الوطنى الكبير .

الصحافة الاقليمية

يؤدى بناء صحافة اقليمية جديدة الى التكامل بين وسائل الاعلام المختلفة لتحقيق الأهداف القومية بقنوات شتى ، كما يحقق التعبير عن الاهتمامات المحلية المختلفة ، ويعرض مشكلاتها ، ويبرز مطالبها . واذا كانت الصحافة القاهرية تستطيع أن ترضى كل الاذواق بطريقة عامة ، الا أنها لاتستطيع عمليا أن تترجم عن الارادات المحلية فى كل الاقاليم ، فهذه هى وظيفة الصحافة الاقليمية .

أسس بنائها :

الصحافة الاقليمية ، كأى اعلام محلى ، ينبغى أن تقوم فكريا على الأسس الآتية :

– معالجة قضايا البيئة ، والتى تختلف باختلاف الاقاليم .

– معالجة القضايا القومية من وجهة النظر الاقليمية ، والتى قد يختلف مفهومها الخاص من بيئة لأخرى .

– معالجة خطط التنمية من زواياها الاقليمية .

– ابراز الصورة الاقليمية التى يرى فيها أبناء كل اقليم أنفسهم ، واحتياجاتهم التى تتطلب التعبير عنها تعبيرا محليا .

– اتخاذ الأسلوب المناسب ثقافيا للبيئة التى تصدر فيها الصحيفة الاقليمية .

وهذه الأسس الخمسة تظهر مدى الحاجة الى وجود صحافة متنوعة ومتخصصة تختلف فى أساليبها عن صحافة القاهرة . مع التفكير فى نوع من الاكتفاء الذاتى فى إعداد الصحيفة الاقليمية ، كتصنيع الورق محليا على قدر احتياجات الصحيفة واستخدام أدوات طباعية مستحدثة للقيام بعمل صحفى محدود .

وحدة المضمون الاعلامى :

وينبغى أن تكون هناك عوامل اتصال بين الصحافة الاقليمية وبين وسائل الاعلام الأخرى ، مع الارتباط الفكرى بمراكز الاعلام ، حتى تكون هناك وحدة متكاملة للاعلام المحلى تطبق الأهداف الأساسية فى الاعلام الداخلى ، وإن اختلفت الصور فى جزئيات الاداء لهذا الاعلام ، طبقا للنوعيات الاعلامية المختلفة الأساليب اختلافا يضمن حرية الأداء

لكل وسيلة من وسائل الاتصال .

دور الاعلام الثقافى فى الاعلام الداخلى

كلما ازداد المجتمع العالمى تقدما ، زادت حاجتنا فى الداخل الى الاعلام الثقافى واصبح هذا اللون من الاتصال أكثر أهمية للربط المستمر بين المواطنين وتاريخهم الوطنى والقومى ، وخصائص ومميزات بلادهم وموقعها الاستراتيجى الهام ، وثرواتها المتنوعة ، وتراثها الادبى والفنى والعلمى ، كما يهدف الى شحذ تفكيرهم ورفع مستواهم الثقافـى ، وحثهم على التأمل والابداع والكشف والاختراع والتمسك بالقيم الايجابية ونبذ القيم السلبية والمفاهيم الخاطئة ، واكتساب أنماط جديدة من السلوك تقترب بهم من الرقى والكمال والمثل العليا .

ومن أهداف الاعلام الثقافى فى الداخل كذلك : ابراز وتجسيد الشخصية الذاتية للثقافة المصرية العربية المتحررة من التبعية أو الجمود أو الفوضى ، والارتفاع بها الى مستوى الوحدة الثقافية المتكاملة ذات النوع المتجانس المتفاعل المترابط الذى يتسم بالأصالة والمعاصرة ، وتنمية التفكير المستقبلى والمسئولية العامة والمحافظة على موارد المجتمـع ، والحفاظ على اللغة الفصحى كأداة اتصالية فى المجالات الثقافية والاعلامية ، مع تطويعها لمقتضيات العصر ، فهى احد المنطلقات الى الوحدة الوطنية والقومية .

كما أنه اعلام يتصل بالتعليم والتربية والتنشئة الاجتماعية وبالعلوم والفنون والتكنولوجيا ومن هنا يتضح تنوع أبعاده وتشعب مجالاتـــه . ومنها على سبيل المثال :

فى مجال الكتاب :

يمكن اصدار أنواع من السلاسل الموسوعية فى مختلف ألوان العلوم والفنون ، والتراث العربى والاسلامى وكتب مبسطة للطفل ولبرامج محو الأمية . مع مسايرة الانطلاقة التى حدثت فى العالم فى مجال الكتاب وخاصة استخدام الصور الملونة لانها أكثر دلالة وايضاحا وابرازا للمعانى والمعارف .

فى مجال الفيلم التسجيلى :

ويصلح استخدامه فى التليفزيون والسينما والمدرسة والجامعة - وأيضا فى الاعلام الخارجى - ويمكن تلخيص دوره فيما يأتى :

- نقل المعلومات الى كافة فئات الشعب والربط بين أفراده من أجل السلام الاجتماعى .
- المعاونة فى التعليم المدرسى المنهجى وفى محو الأمية وتعليم الكبار .
- تدعيم القيم التى تخدم التنمية ومناهضة القيم التى تعوقها .
- التعريف بالتراث والحفاظ عليه فى شكل وثائق مسجلة صوتا وصورة .

ومن المناسب اجراء مسابقات بين المتخصصين فى مجال الفيلم التسجيلى من الفنيين ، لاثراء هذه الوسيلة الاعلامية والارتفاع بمستواها من حيث الاخراج أو الموسيقى التصويرية أو رسالتها الاعلامية ، وذلك باعتبارها مادة ثقافية متكاملة غنية بأبعادها السمعية والبصرية .

فى مجال الاذاعة :

الاذاعة مجال حيوى للاعلام الثقافى ، والمهم فى هذه المرحلة الافادة من دورها فى الريف لخدمة الفلاح وبيئته ، والزراعة وتنمية محاصيلها .

وقد يكون من المناسب وضع خطة لتسجيل الأعمـال الأدبية علـى " الكاسيت " وبيعها للجمهور وتسجيل بعض دروس السنوات النهائية فى مراحل التعليم لمعاونة الطلاب فى دراساتهم ، أو إعداد برامج تستهدف الطالب فى غير أوقات الدراسة لتوسيع آفاقه الثقافية . كما يمكن المساهمة فى محو الأمية وتعليم الكبار .

فى مجال الصحافة :

وفى هذا المجال ينبغى تعميق مفاهيم ومضامين الصفحات الثقافية ، واصدار مزيد من ملاحقها الأسبوعية التى تجمع بين الأصـالة والمعاصـرة ، وتتيح الفرصة للمواهـب الشابة لعرض انتاجها

الأدبـــــى والفكرى .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ومادار فى اجتماعات المجلس من مناقشات حولها ، تم الاتفاق على مجموعة من التوصيات أهمها :

فى المجال الاعلامى العام :

* انشاء قوافل اعلامية تعتمد على الاتصال المباشر مع كل التجمعات فى المدن والقرى للتوعية العامة على أن تكون هذه القوافل مزودة بالخطط اليومية للتوعية .

* انشاء نوادى الاستماع والمشاهدة فى مراكز الاعلام بالداخل وفى المدن والقرى ، إذا أن تلك النوادى تجمع بين الاذاعة والتليفزيون باعتبارهما وسيلتين من وسائل الاتصال الجماهيرى وبين اللقاءات المباشرة باعتبارها من وسائل الاتصال المباشر .

* التوسع فى انشاء نوادى الطفولة فى مراكز الاعلام الداخلى ، أو فى أماكن متاحة لخلق الاهتمامات وجذب الاطفال نحو العلم والمعرفة من خلال تزويد المراكز بالمساعدات التعليمية للاطفال .

* تدعيم مراكز الاعلام الداخلى ، وتطوير العمل بها باستخدام أحدث الاجهزة والمعدات اللازمة للعمل الاعلامى الكفء ، وعلى الاخص امكانات استخدامات الفيديو .

فى مجال إعداد الاعلاميين :

* انشاء معهد تدريب اعلامى قومى تشترك فيه كل أجهزة التدريب الاعلامى المركزية والمحلية ، على أن يكون له فروع فى الاقاليم . ويهدف التدريب فى هذا المعهد وفى فروعه الى تخريج اعلاميين متخصصين تخصصات عملية فى وسائل الاعلام المختلفة ، ويعنى هذا المعهد بالتدريب على التوعية العامة والتوعية البيئية . وبالتخصص فى متابعة السياسة الاعلامية العامة .

فى مجال اعداد الرأى العام :

* الاهتمام بموضوع " قياس الرأى العام " واستطلاعاته والعمل على تطوير جهاز قياس الرأى العام بالهيئة العامة للاستعلامات ليؤدى هذه المهمة بالكفاءة الواجبة . الى جانب سائر الاجهزة القائمة بدراسات الرأى العام .

فى مجال الاذاعة :

* التاكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس فى هذا المجال والذى يخلص فى :

– أن تتخصص كل شبكة من شبكات الاذاعات فى نوعيات معينة من البرامج على أن تتلاقى البرامج كلها مع السياسة الاعلامية العامة .

– تعميم الاذاعات الاقليمية التى تغطى كل منها رقعة جغرافية تعنى بكل شئونها ، ويقترح انشاء اذاعة اقليمية تجريبية منذ الآن باقليم القناة .

. تعميم الاذاعات المحلية التى تقدم خدمة اذاعية محلية لقطاع من المواطنين له طابع محلى متميز ويقترح انشاء اذاعة محلية تجريبية منذ الآن باقليم سوهاج حيث توجد الامكانات المتاحة .

فى مجال الصحافة الاقليمية :

* أن تكون هذه الصحافة انعكاسا للحياة الاقليمية بكل اهتماماتها المحلية بالنسبة لكل منطقة ، على أن تتنوع صحف الاقاليم شكلا وموضوعا حسب احتياجات المناطق التى تصدر بها

* ان تعتمد الصحافة الاقليمية على الاكتفاء الذاتى فى تحريرها ووسائل اخراجها ، كما تعتمد تدريجيا على انتاج الورق بالكميات المحددة اللازمة لها .

فى مجال الاعلام الثقافى :

* ضرورة أن يكون هناك ارتباط بين التعليم والاعلام وترسم خطله لجنة مشتركة من أجهزة الاعلام وأجهزة التعليم ، وأن يحصل الكتاب الثقافى بمختلف نوعياته على الدعم الذى ييسر انتشاره ، بالاضافة الى اعادة تنظيم المكتبات العامة والمكتبات المدرسية ومكتبات الاندية والجمعيات وانشاء المكتبات المتنقلة .

* أن يأخذ محو الأمية طابع الحركات القومية التى يشترك فيها الطلبة والاساتذة والموظفون ورجال القوات المسلحة والشرطة ، ورجال الدين ، والمشرفون على أنشطة النقابات والاندية والجمعيات المختلفة .

* أن تكون للخدمة العامة فى محو الأمية حوافز مثل : اضافة درجات الى مجموع درجات النجاح للطلبة ،واعتبار العمل التطوعى فى محو الأمية عنصرا من عناصر الترقى فى بعض الوظائف . مع اعادة تقييم الاعانات التى ترصدها الجهات المختصة للجمعيات والاندية على أساس نشاطها فى محو الامية .

* ضرورة وضع النظم الكفيلة بتمكين الأشرطة المسجلة (فيديو كاست) فى القنوات الثقافية والاعلامية من أن تؤدى دورها .

قنوات الاذاعة فى مصر

تصور مستقبلى حتى عام ٢٠٠٠

أصبح حق الإنسان فى أن يعلم مايدور فى العالم الذى يعيش فيه – سواء المجتمع الإنسانى الكبير أو مجتمعه المحلى – أحد الأسس التى تقوم عليها المشاركة الإنسانية الجماعية لتحقيق التقدم والسلام فى عالم اليوم . وترتب على هذا الحق اعتراف واسع بقوة الرأى العام العالمى ، وقدراته على التأثير فى الأحداث العالمية والمحلية .

وانطلاقا من هذه المفاهيم ، اهتم المجلس بدراسة التصور المستقبلى لقنوات الإذاعة فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ لتحقيق خدمة إذاعية متكاملة تأكيدا لحق الإنسان المصرى فى توفير الخدمة الإذاعية التى تصل اليه فى كل مكان يوجد فيه ، وتقدم له المادة الإعلامية الاخبارية التى تجعله على صلة بكل مايقع فى مصر والعالم ، الى جانب المواد الأخرى التى تقدم له الزاد النفسى والروحى ، فتقوى إيمانه وتجعله قادرا على قهر المصاعب والتمسك بالخلق القويم ، وتطلق قدراته المبدعة الكامنة .

وقد بدأت الخدمة الإذاعية فى مصر منذ حوالى خمسين عاما ، ثم تتابع إنشاء الخدمات الاذاعية ذات الأهداف المختلفة ، حتى بلغت فى الفترة الراهنة – اثنتى عشرة اذاعة . ومع ماتؤديه من خدمات عديدة ومتنوعة ، الا أن كثرتها أصبحت مدعاة لتشتيت قدرة المواطن على الاستماع ، الى جانب ماتلقيه من مسئولية وأعباء على العاملين بالاذاعة للوفاء بحاجة هذه الإذاعات من المواد الاعلامية والثقافية المختلفة ، وهو أمر يؤثر فى القدرة على تجديد وتجويد البرامج التى يتطلبها البث الإذاعى من وقت لآخر .

ولاشك أن إنشاء هذه الخدمات الإذاعية المتعددة ، قد استدعته – من قبل – ظروف اجتماعية وسياسية وتنظيمية ، تختلف فى طبيعتها وأهدافها عن المرحلة الحالية ، وعن الآفاق المنتظرة للمراحل القادمة حتى عام ٢٠٠٠ ، ومن هنا برزت الحاجة الى اعادة صياغة عادات الاستماع بالنسبة للإذاعة ، لاستعادة ثقة المستمع الذى تشتت بسبب كثرة الإذاعات ، التى صرفته عنها بموادها التقليدية .

وينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار أن أكثر هذه الخدمات قد أنشىء قبل قيام التليفزيون ودون حساب لما يملكه من قدرة تشد انتباه المواطن على نحو يصعب مقاومته ، فانكمشت مدة الاستماع للاذاعة فى أكثر الأوقات التى يبث فيها التليفزيون إرساله . وتستدعى هذه الأوضاع صياغة الخدمة الإذاعية فى شكل جديد يتناسب مع الظروف الحاضرة والمستقبلة ، مع أهمية تكامل التخطيط لكل من الاذاعة والتليفزيون واللذين يضمهما الآن اتحاد واحد ، ومن المفيد – ونحن بسبيل إعادة صياغة الخدمة الإذاعية – استعراض نماذج من الدول المتقدمة التى

تعمل على أن تصل جميع خدماتها الإذاعية لكل مواطن ، وذلك بانشاء الشبكات المناسبة لتغطية كافة أنحائها . أما من الناحية البرامجية ، فيتبين اهتمامها الشديد بالبرامج الثقافية والتعليمية والموسيقية ، وعلى سبيل المثال : تذيع إذاعة أسبانيا على ثلاث شبكات ، خصصت الأولى للخدمة الاذاعية العامة ، والثانية للموسيقى ، والثالثة للثقافة . أما إذاعة اليابان ، فتذيع على ثلاث شبكات ، تقدم خدمات اخبارية وتعليمية وموسيقية وترفيهية . وتذيع الإذاعة البريطانية على أربع شبكات تقدم خدمات إخبارية وتعليمية وموسيقية وترفيهية ورياضية ودرامية ودينية الى جانب برامج الأطفال .

ومن ناحية أخرى تهتم الدول بالاذاعات الإقليمية التى تقوم بالاذاعات المحلية فى أوقات معينة ، كما تسهم ببعض مايذاع على الشبكات المختلفة من برامج . وعلى سبيل المثال فإن شبكة الاذاعة اليابانية " N. H. K " لها سبع محطات إقليمية ، تتبع كل واحدة منها نحو تسع محطات فرعية فى المتوسط . مما يوضح الاتجاه العالمى للاهتمام بالاذاعات المحلية لدورها فى خدمة البيئة وخدمة التنمية .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ، والدراسات التى أنجزتها اللجان المختصة ، وماتوصلت اليه شعبة الاعلام بشأن دعم الخدمة الاذاعية حتى تكسب ثقة المستمع فى مصر والخارج ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات حول هذا الموضوع – انتهى المجلس الى التوصيات الآتية :

توصيات عامة :

* أن يتم البث الاذاعى بناء على دراسة واسعة لعادات المستمعين ، وطبقا لرغباتهم حتى يتسنى وضع خريطة الخدمة الاذاعية التى تستجيب لهذه العادات والرغبات .

* أن يتم التنسيق الكامل بين الاذاعة والتليفزيون ، حيث لايمكن إغفال أثر التليفزيون على المستمعين وعادات الاستماع عندهم . مع الأخذ فى الاعتبار انتشار شريط " الكاسيت " وأثره فى الاستغناء عن الاستماع الى الاذاعات .

* أن تبث الخدمة الاذاعية من خلال عدد محدود من الاذاعات ، حماية للمستمع من التشتت بين العديد من المحطات ، وتوفيرا لوقت وجهد القائمين بهذا العمل ليتمكنوا من التجديد والتجويد فى الخدمة الإذاعية .

بالنسبة للشبكات المحلية :

* أن يتم إنشاء ثلاث شبكات إذاعية محلية ، على النحو الآتى :

– شبكة تختص بالخدمة الاذاعية العامة لجميع المواطنين بكافة مستوياتهم ، وتهتم بالخدمة الاخبارية : الأخبار والبرامج الاخبارية ، وبالبرامج الترفيهية . وتتولى هذه الشبكة مهمة إذاعتى : البرنامج العام وبرنامج الشباب .

– شبكة تختص بخدمة إذاعية تثقيفية ، وتضم : البرامج الثقافية والموسيقية ، والبرامج التعليمية ذات المستوى العالى . ويمكن أن تتولى هذه الشبكة مهمة إذاعة : البرنامج الثانى والبرنامج الموسيقى . على أن تعمل هذه الشبكة بنظام التشكيل الترددى " F . M " وذلك تمشيا مع التطور العالمى ، لرفع مستوى الجودة الصوتية .

– شبكة تختص بالبرامج التعليمية والدينية . على أن تخصص بها فترة تنفصل فيها محطاتها لتذيع البرامج الاقليمية التى تخدم كل اقليم على حدة .

* أن تقوم لجنة قومية بوضع الخطوط الرئيسية للاذاعات المحلية ، حتى تبدأ المحافظات فى إنشاء الخدمة الإذاعية الخاصة بها ، والتى تشارك فى خدمة التنمية ومواجهة مشاكل البيئة من واقع الظروف المحلية الخاصة بها .

* البدء فورا فى تنفيذ هذا التصور لشبكات الخدمة الإذاعية ، وتحديد ملامح كل شبكة دون انتظار لاستكمال الجوانب الهندسية ، والتى سوف تستكمل من خلال الدراسات القادمة ، حتى تتم الدراسة على أسس واقعية سليمة .

بالنسبة للإذاعات المتخصصة والموجهة :

* ضرورة تقوية إذاعة القرآن الكريم ، مع الحرص على أن تكون مادتها الأساسية هى تلاوة القرآن الكريم وتفسيره . والعمل على تقوية قدرة البث على الموجة المتوسطة ، بالاضافة الى الموجة القصيرة التى تنقل إذاعاتها الى مختلف أرجاء العالم .

* أن تستمر الخدمة الإذاعية الموجهة للعالم العربى طوال الوقت وأن ترفع قوة إرسالها الى ٢٠٠٠ كيلو وات بدلا من ٤٥٠ ، وذلك خدمة للثقافة العربية ، وامتدادا لإحساس مصر بحق الإنسان العربى والانسان المصرى المقيم فى البلاد العربية فى أن توجه له خدمة إذاعية كاملة . وهذا التحديد لوظائف هذه الخدمة يجعل له طبيعة مختلفة عن خدمة صوت العرب الحالية . ولامانع من أن تحمل نفس الاسم ، على أن يراعى فيها - الى جانب الأخبار - الاهتمام بالبرامج الثقافية التى تجلو وجه الحضارة العربية ودور مصر فيها .

* أن يحدد للخدمة الاذاعية بلغات مختلفة : الانجليزية والفرنسية - موجة لخدمة المصريين المغتربين فى مناطق تجمعاتهم بأوربا وكندا واستراليا . ويكون من أهدافها أن يسمع أهالى هذه المناطق صوت مصر .

* أن يكون للأجانب المقيمين فى مصر خدمة محلية : "البرنامج الاوربى" لخدمتهم فى مناطق تجمعاتهم . ويمكن تخصيص اذاعات لهذا الغرض فى القاهرة والاسكندرية ومنطقة القناة والأقصر ، على أن تكون جزءا من الاذاعات المحلية .

* ايجاد نوع من التنسيق مع وزارة الخارجية - بالنسبة للإذاعات الموجهة - حتى تواكب التغيرات تبعا لتغير الظروف .

وبالنسبة للإذاعات التجارية :

تخصص اذاعة ذات صفة تجارية ، تدار كوحدة اقتصادية مستقلة تعتمد على مواردها الخاصة . وذلك لمواكبة سياسة الانفتاح الاقتصـــادى .

الصحافة والتطور التكنولوجى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠

يتبين من دراسة تطور الصحافة المصرية خلال السنوات العشرين الماضية ، أن معدلات توزيع الصحف اليومية فى نهاية سنة ١٩٦٠ ، تراوحت مابين خمسين ألف نسخة ومائة وخمسين ألف نسخة . ثم زادت فى سنة ١٩٨٠ ، فبلغت مابين ثلاثمائة ألف نسخة وأربعمائة وخمسين ألف نسخة ، أى أنها صارت ثلاثة أمثال ماكانت عليه منذ عشرين سنة . ومن الملاحظ أن هذه النسبة فى الزيادة كانت تتحقق كل سبع سنوات ، نتيجة للزيادة فى : عدد السكان ، وعدد القادرين على القراءة ، والفئات التى ارتبطت ظروفها بأنباء الصحف وتعليقاتها ، مع ارتفاع نسبة الانطلاق فى الكلمة المطبوعة

ومن البديهى أن هذه الأسباب سترتفع مناسيبها فى السنوات العشرين المقبلة وسيترتب على ذلك زيادة معدلات توزيع الصحف اليوميـة ، بحيث تصل الى حوالى المليون نسخة فى سنة ٢٠٠٠ وستكون هذه الزيادة أولى مشاكل صحافة الغد لسببين :

- ضرورة توفر كميات الورق التى تواجه هذه الزيادة .
- ضرورة الحصول على آلة الطباعة التى تخرج مثل هذا العدد فى الساعات المحددة لعمليات الطباعة .

وينبغى أن يوضع فى الاعتبار أن هذا التقدير الافتراضى تعترضه أسباب ثلاثة :

- أن ارتفاع نسبة التوزيع حاليا ، يرجع الى أن قراء الصحف

اليومية موزعون على ثلاث أو أربع صحف فقط ، وهو وضع قابل للتغيير مع التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

– أن نوعية قارىء الغد قد تختلف عن نوعية قارىء اليوم .

* أن وسائل الاعلام الأخرى التى تعنى بالخبر والتعليق مثل " الاذاعة والتليفزيون واختراعات الكاسيت والفيديو – سيكون لها فى تطورها من المؤهلات مايجعل بعض القراء يميلون الى استقاء الأخبار منها دون الصحف .

ومع أخذ هذه الاعتراضات فى الحسبان ستظل هناك مادة صحفية غالبة على وسائل الاعلام الأخرى ، يستطيع القارىء أن يجد فيها مايجعله حريصا على اقتناء الصحيفة مهما وجد فى غيرها من الأنباء والمواد الأخرى ، اذ تدل التجربة على أن ازدياد أعداد أجهزة الراديو والتليفزيون والكاسيت لم يؤثر على توزيع الصحف المصرية حتى الآن .

هذا بالاضافة الى أن الحوار السياسى كلما اتسع نطاقه ، أضاف جديدا الى تفوق الصحافة على وسائل الاعلام الأخرى .

التطور التكنولوجى وصحافة المؤسسات :

يكمن التأثير الحقيقى على قوة انتشار الصحف المصرية مستقبلا فى التطور التكنولوجى للصحافة ذاتها . ومن أجل ذلك ينبغى أن تستعد المؤسسات الصحفية فى مصر منذ الآن لهذه المرحلة المقبلة ، بأن تكون من بينها جهازا أو هيئة لمواجهة المستقبل معا من الجانب التكنولوجى الآلى ، لا من الجانب الفكرى الذى ينبغى أن يزداد تحررا واستقلالا . فكما تتوحد كلمة المؤسسات الصحفية الآن فى استيراد الورق وتوزيعه فيما بينها ، كذلك ينبغى أن تتوحد كلمتها – ولو لمرحلة انتقالية محددة – فى استيراد الأجهزة الحديثة بنسب قد تكون متفاوتة ، ولكن دون أن يصل التفاوت الى الحد المؤثر فى هذه المرحلة الانتقالية .

وضع صحافة الأقاليم :

ان الصحف الصغيرة نوعا أو نسبيا ستجد الباب مفتوحا أمامها للانتقال بنشاطها من القاهرة الى الاقاليم ، كحل مؤقت ، لأن المؤسسات الصحفية عندما تجد أن الصحافة الاقليمية ستجتزئ جزءا من قرائها فسوف تتحرك على طريقين :

– فإما أن تقدم خدمة صحفية للأقاليم لا تستطيعها الصحافة الاقليمية .

– واما أن تعود الى استيعاب صحف الأقاليم ، وربما كان هذا أفضل اذا قام على أسس عادلة حرة .

وعلى أى الأحوال فإن هذا النشاط يدعو الى التفكير فى مؤسسة صحفية تغطى الوجه القبلى ، وأخرى تغطى الوجه البحرى ، وتقفان موقف المساواة مع صحف القاهرة والاسكندرية . على أن يقتصر دور كل منهما على تنشيط الصحف الاقليمية بمختلف نوعياتها ومراكز اصدارها ، دون حد لحرية أى منها .

لقد أصبحت الصحافة الاقليمية ضرورة من ضروريات التطور ، بحيث يتعين أن نعد لها الأسباب الحقيقية من الجانب التطبيقى وليس من الجانب الفكرى وحده .

ولعل مما يساعد على ظهورها أن يدخل أصحاب الآمال والجهود الصحفية فى الأقاليم فى مجاميع تتعاون فيما بينها لمواجهة مستقبلها المرجو .

مواجهة أعباء المستقبل :

سوف يشمل التطور جميع جوانب الصحافة ، اختيارا أو اضطرارا وتكمن المشكلة التى قد تواجه صحافتنا فى المستقبل القريب فى : نوعية المحرر الصحفى ، ونوعية عامل الطباعة الصحفية .

ذلك أن محرر سنة ٢٠٠٠ ينبغى أن يتصف بصفات عملية غير صفات محرر سنة ١٩٨٠ وما قبلها ، ويتطلب ذلك تغييرا شاملا فى التعليم والتدريب الصحفى منذ الآن . ومن مكونات هذا التغيير :

– الاهتمام فى الدراسات الاعلامية بالجانب التطبيقى والعملى، بالاضافة الى الجانب النظرى . مع التركيز على الدراسات العليا المتخصصة ، وانشاء معهد اتحادى للتدريب الاعلامى يضم برامج الدورات والمراكز التدريبية فى جميع أجهزة الاعلام ، ويقوم على خطة مستقبلية يضعها خبراء فى المستقبليات الاعلامية ويشتركون فى

تطبيقها .

– اعداد أفواج جديدة من العمال المؤهلين – منذ الآن – للعمل على آلات المستقبل فى طباعة الصحف واخراجها .

وكلا هذين الأمرين يتطلب عقد مؤتمر مشترك من المسئولين فى المؤسسات الصحفية والأجهزة المتصلة بالعمل الصحفى للتوصل الى وضع الخطة اللازمة لذلك كله بمختلف نواحيها الفنية والادارية . ومن أهم مكونات هذه الخطة أن تتضمن سياسة الاعلان الصحفى بوصفه أهم مصادر التمويل . وأن تحدد هذه السياسة الاعلانية الجوانب الفنية والأدبية التى ترقى بالاعلان الصحفى على النحو الذى يتمشى مع النهضة المستقبلية لصحافة مصر.

على أن هذا لايمكن أن يدعو الى نظرة غير متفائلة الى مستقبلنا الصحفى ، فالذى ليس فيه شك أن التطور الآلى لا يمكن أن يغنى عن التطور الفكرى فى صحافة مصر ، إذ سيظل القارئ العربى يطلب المزيد من الرأى ، والرأى لاتصنعه الالات ، لكنها تعين على ابرازه وترويجه .

مرحلة الانتقال :

واذا كانت الجهود الصحفية كلها وبكل تطورها تصب فى قناة واحدة : هى قناة التوزيع ، فإن التوزيع المستقبلى ينبغى أن يأخذ صورا أخرى ، منها :

– نظام الاشتراكات فى صحيفة واحدة أو أكثر .

– نظام الاشتراكات فى موضوع واحد أو أكثر .

– نظام الاشتراكات فى نوعية واحدة أو أكثر من الأنباء .

– نظام البيع فى الأسواق بواسطة الآلات الالكترونية .

أى أن أساليب توزيع الصحف حتى سنة ٢٠٠٠ ينبغى أن تتغير ، وأن تتغير أجهزتها وبخاصة أجهزة النقل من السريع إلى الأكثر سرعة .

ومن الضرورى كذلك أن تغير المؤسسات الصحفية آلاتها ، وأن تبدأ التغيير منذ الآن بطريقة جزئية ، وأن تحدد لاستكمال هذه المتغيرات الجزئية أمدا غير بعيد – عشر سنين مثلا – تعد فيها الميزانيات اللازمة لهذه المتغيرات .

وفى هذه المرحلة التى يترقب فيها قراؤنا الوثبات الجديدة فى صحافتنا ، سيكون على الصحفى أن يعوض القارىء بفكره عما قد ينقصه من التطور الالكترونى فى صحافتنا بعض الوقت .

صحافة المجلات :

فى الوقت الذى كانت فيه معدلات التوزيع تتضاعف فى الصحف اليومية كانت هذه المعدلات تتناقص فى المجلات ، نتيجة لظروف كثيرة ، من أهمها :

أن الصحافة اليومية غطت فى صفحاتها الاجتماعية وأبواب الطرائف كل مالدى المجلات ، فكانت نتيجة هذه الظروف المتشابكة مـــايأتى :

– مجلات انتهى أمرها .

– مجلات قد تطورت الى ما هو أغنى فى الجانب الصناعى دون الفكرى .

– مجلات قد تطورت الى ماهو أفقر فى الجانب الفكرى دون الصناعى .

وكانت النتيجة أن فقدت صحافة المجلات فى مصر خلال السنوات العشرين الماضية الكثير ، فكان انتعاشها أحيانا يخضع لتوقيت معين ثم ينتهى .

ويوجد الآن نوعان من صحافة المجلات :

• مجلات ثقافية تعتمد على مساندة بعض الهيئات العامة .

• مجلات تميزها شكلا عن الصحف اليومية بعض الاضافات الفنية ، كالتصوير والطباعة والاخراج .

لهذه الاعتبارات فإن المقاييس تختلف فى النظرة المستقبلية الى صحافة المجلات عن صحافة الصحف اليومية من الناحية العامة ، لكنها تتفق فى الافادة من : إسم الشهرة والمعدات والأجهزة الفنية التى يمكن تطويرها .

ان التعديل الجذرى الذى تتطلبه صحافة المجلات المصرية فى

السنوات العشرين القادمة ينبغى أن تكون له خطة ذاتية أساسها : تغيير سياستها الصحفية .

ان كل مجلة من المجلات فى العشرين سنة القادمة ، ينبغى أن تتخصص فى شىء يشد إليها فريقا من القراء فى الفنون أو الادب أو الجوانب الترفيهية ، أو الشئـــون السياسية والاقتصاديـــة والاجتماعيـــة .

ان صحافة المجلات ينبغى أن تعيد النظر فى تخطيط رسالتها لمواجهة المستقبل . واذا كانت رسالة الصحافة ككل هى فى الدرجة الأولى تشكيل الرأى العام ، فان رسالة صحافة المجلات هى فى الدرجة الأولى تشكيل الذوق العام .

التوصيات

وتأسيسا على ما تقدم ، وما دار فى المجلس من مناقشات ، ومع الأخذ بالاعتبارات الآتية :

. اختلاف نوعية قارىء الغد عن قارىء اليوم .

. ان تطور وسائل الاعلام الأخرى مثل : الاذاعة والتليفزيون والكاسيت والفيديو سيجذب بعض القراء الى استقاء الأخبار منها دون الصحف .

. ان الحوار السياسى ، كلما اتسع نطاقه ، أدى الى تفوق الصحافة على وسائل الاعلام المشار اليها .

يوصى المجلس بما يأتى :

بالنسبة لمواجهة زيادة معدلات توزيع الصحف :

من المتوقع أن يزيد توزيع الصحف حتى سنة ٢٠٠٠ ، ليصل الى رقم " المليون " وفى هذا الاتجاه ينبغى العمل على ما يأتى :

– توفير كميات الورق اللازمة لمواجهة هذه الزيادة فى التوزيع .

* الحصول على آلات الطباعة الحديثة التى يمكنها اخراج هذه الأعداد فى الساعات المحددة لصدورها فى الوقت المناسب .

بالنسبة لمواجهة التطور التكنولوجى :

* أن تكون المؤسسات الصحفية المصرية فيما بينها جهازا أو هيئة يمكن عن طريقها استيراد الآلات والأجهزة الحديثة اللازمة للطباعة والاخراج الصحفى المتطور.

بالنسبة للتوزيع :

* تطوير نظام التوزيع على النحو الآتى :

– تطوير نظام الاشتراكات بحيث يكون فى صفحة واحدة أو أكثر ، أو فى موضوع واحد أو أكثر ، أو فى نوعية من الأنباء أو أكثر .

– البيع فى الأسواق بواسطة الآلات الالكترونية .

– تغيير أجهزة التوزيع ، وخاصة أجهزة النقل ، حتى تكون بالكفاءة والسرعة المطلوبة .

بالنسبة للتعليم والتدريب الصحفى :

* الاهتمام فى الدراسات الاعلامية بالجانب التطبيقى والعملى بالاضافة الى الجانب النظرى . والتركيز على الدراسات العليا المتخصصة .

* انشاء معهد اتحادى للتدريب الاعلامى ، يضم برامج " الدورات " والمراكز التدريبية فى جميع تخصصات الاعلام . وأن توضع لهذا المعهد خطة مستقبلية يعدها ويشترك فى تطبيقها خبراء فى المستقبليات الاعلامية .

* اعداد أفواج جديدة من العمال المؤهلين للعمل على آلات المستقبل فى طباعة الصحف واخراجها .

* عقد مؤتمر مشترك من المسئولين فى المؤسسات الصحفية والأجهزة المتصلة بالعمل الصحفى ، للتوصل الى وضع الخطة اللازمة لمواجهة المستقبل بمختلف جوانبها الفنية والادارية ، ولعل من أهم مكونات هذه الخطة : سياسة الاعلان الصـــحفى ، باعتباره أهم مصادر التمويل .

بالنسبة للصحافة الاقليمية :

تكوين مؤسسة صحفية تغطى الوجه القبلى ، وأخرى تغطى الوجه

البحرى .

وأن تكون مهمة كل منهما تنشيط إصدارها ، دون حد لحرية أى من هذه الصحف .

بالنسبة للمجلات :

* أن تكون السمة الأولى لكل مجلة فى السنوات العشرين القادمة هى : « التخصص » ولا يقتصر على الفنون فحسب ، بل يشمل : الشئون السياسية والاقتصادية والأدبية والترفيهية وغيرها .

* ان تنظيم المجلات فى مجاميع ، يعين على أداء رسالتها . مع احتفاظ كل مجلة بطابعها واستقلالها الذاتى .

بالنسبة لمرحلة الانتقال :

* تحديد فترة انتقالية - عشر سنوات مثلا - تعد فيها الميزانيات المطلوبة لإحداث التغيير اللازم للآلات والأجهزة بطريقة تدريجية ، بحيث يتم تغيير جزئى مستمر ، حتى تستكمل تحديثها .

الصحافة المصرية باللغات الأجنبية

يرجع تاريخ صدور أول صحيفة مصرية بلغة أجنبية الى أوائل القرن التاسع عشر حيث صدرت فى أغسطس ١٨٣٣ صحيفة أسبوعية باللغة الفرنسية ، اسمها " لومونيتور اجبسيان " أى المرشد المصرى ، وكانت تطبع فى مطبعة رأس التين بالاسكندرية . وكان من مهامها : الرد على جريدة المرشد العثمانى : « لومونيتور أوتومان » . وكذلك التعبير عن نشاط الدولة واصلاحاتها فى مصر وكريت وغيرها من البلاد التابعة لمصر فى تلك الحقبة . وبعد البدء فى حفر قناة السويس ، فى عهد سعيد ، بدأ الاجانب يتدفقون على مصر ويصدرون صحفا تخدم أغراضهم وكذلك فعلوا فى عصر اسماعيل .

وكان معظم هذه الصحف يتحدث بلسان الجاليات الأجنبية التى كانت تعيش فى مصر . وقد استطاعت الحكومة المصرية فى بعض الاحيان اقناع قلة من هذه الصحف بالدعوة لها فى الداخل والخارج لقاء مساعدات مالية . وفى سنة ١٨٧٤ صدرت « المونيتور اجبسيان » جريدة شبة رسمية ، وعنيت بالمسائل التجارية والعلمية ، ثم أصبحت جريدة رسمية سنة ١٨٨٣ وفى سنة ١٨٨٥ تغير اسمها الى « الجورنال أوفيسيل » أى الجريدة الرسمية واصبحت تنشر اللوائح والقوانين ، ثم اخذ عدد الصحف الاجنبية فى مصر ينخفض بانخفاض عدد الأجانب ، وخاصة بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ التى ترتب عليها إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، وكذلك بعد قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ورحيل شباب الجاليات الأجنبية للاشتراك فيها . ومع ذلك ، فقد كان عدد الصحف الإنجليزية التى كانت تصدر بالقاهرة حتى سنة ١٩٥١ باللغة الإنجليزية حوالى خمس ، ما بين صحف ومجلات . أما الصحف الفرنسية فكان عددها أكثر من ضعف عدد الصحف الإنجليزية ، وذلك أن عدد الأجانب الذين يقرأون الفرنسية ويتحدثون بها كان أكثر من الذين يقرأون الإنجليزية ويتحدثون بها .

وكان فى الإسكندرية حوالى خمس صحف تصدر بالفرنسية . هذا إلى جانب الصحف اليونانية التى كانت تصدر فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد .

ولما قامت ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ ، وأممت الشركة العالمية لقناة السويس الملاحية فى سنة ١٩٥٦ ، تناقص عدد الأجانب بشكل ملحوظ وتأثرت الصحف التى تصدر بالفرنسية والإنجليزية نتيجة لذلك واحتجبت الواحدة بعد الأخرى ، ومنها :

« لاريفورم » و« الجورنال » و« الكساندرى » ، وكان آخرها مجلة « إيماج » الفرنسية التى توقفت عن الصدور سنة ١٩٦٩ .

ولدينا اليوم صحيفتان بالفرنسية هما : « الجورنال ديجيبت » وتبلغ من العمر خمسا وأربعين سنة و" لوبرجريه اجيبسيان " وتبلغ من العمر أربعين سنة ، وصحيفة بالإنجليزية هى " الإجيبشيان جازيت " ويعود صدور أول عدد منها الى سنة ١٨٨٠ .

وقد شجعت سياسة الانفتاح – منذ سنة ١٩٧٤ – الشركات والمؤسسات الأجنبية على الاستثمار فى بلادنا ، فتوافد رجال المال والاقتصاد والخبراء الأجانب ، وزادت أرقام توزيع هذه الصحف ، كما ارتفع نتيجة لذلك مستوى التحرير فيها ، أما الإخراج والطباعة ونوع الورق المستخدم ، فتحتاج الى مزيد من الاهتمام .

ان هذه الصحف الثلاث – الى جانب الدور الإعلامى الذى تقوم به فى الداخل – يمكن أن تخدم إعلامنا الخارجى ، ويستدعى ذلك العمل جديا على رفع مستواها . ويمكن بداية ، العناية بأعداد أيام الأحد وارسالها الى سفاراتنا ومهاجرينا بالخارج ليقوموا بدورهم بإهدائها الى من يروم الاطلاع على أخبارنا ووجهات نظرنا فى الأحداث الجارية . وهكذا تتسع حلقات قراء هذه الصحف شيئا فشيئا . ويمكن – كخطوة ثانية – التفكير فى إصدار مجلتين شهريتين مصورتين ، إحداهما بالفرنسية والأخرى بالإنجليزية يكون إخراجهما وطباعتهما فى مستوى إخراج وطباعة المجلات العالمية ، مع الحرص على تجنب أسلوب الدعاية المباشر ، فقد أصدرت هيئة الاستعلامات خلال الستينات مجلتين أسبوعيتين ، واحدة بالفرنسية والأخرى بالإنجليزية ، ومجلة شهرية ، ولكنها لم تصادف النجاح المنشود ، وذلك لتغلب الطابع الدعائى عليها .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حول موضوعها من مناقشات ، أوصى المجلس بما يأتى :

* انشاء شعبة للتحرير باللغات الأجنبية ، فى قسم الصحافة بكلية الاعلام ، تكون أولوية الالتحاق بها لخريجى مدارس اللغات ، وذلك لتخريج المحررين المصريين القادرين على التحرير الصحفى باللغات الأجنبية .

* خفض أجور نقل أعداد الصحف بالطائرات ، ولو بتعويض شركات الطيران عن هذا الخفض من جانب أجهزة الاعلام ، على أساس أن هذه الصحف تؤدى خدمات إعلامية قومية .

وتدعيما لهذه الخدمة تقوم إدارة الصحافة بوزارة الخارجية وهيئة الاستعلامات باقتناء عدد وفير من نسخ هذه الصحف لإرسالها الى مراكز إعلامنا فى الخارج مع توزيع بعضها على المراسلين الأجانب ومن فى حكمهم بمصر .

* أن تهتم الجهات المختصة بنشر مايناسب من اعلاناتها فى هذه الصحف لمواجهة قلة دخلها الاعلامى .

* أن تصدر الصحف الثلاث الحالية – بالاتفاق فيما بينها – عددا أسبوعيا ممتازا فى الشكل والمضمون يجمع مايهم القارىء الأجنبى عن مصر ، على أن تختلف مواعيد صدور هذا العدد الأسبوعى ، بحيث تختص كل صحيفة بيوم معين .

* الاهتمام بدراسة إنشاء دار نشر جديدة لإصدار الصحف المصرية باللغات الأجنبية ، ولتأسيس هذه الدار يمكن الأخذ بما يأتى :

– أن يخصص جانب من ميزانيات المؤسسات الصحفية القومية وأجهزة الإعلام المختلفة للإسهام فى اقامة هذه الدار .

– أن تعرض المساهمة فى إقامتها على البنوك والمؤسسات

الاقتصادية ذات المصلحة فى وجود إعلام مصرى خارجى عن طريق الكلمة المكتوبة .

– تشكيل جهاز أو هيئة – عند توافر التمويل – بمعرفة المجلس الأعلى للصحافة لوضع التفاصيل التنفيذية لهذا المشروع .

الدورة الثالثة ١٩٨١ – ١٩٨٢

الاطار العام للاستراتيجية الاعلامية

يعتبر الاعلام بفلسفته الواسعة وبوسائله المتطورة أقوى أدوات الاتصال العصرية التى تعين المواطن على معايشة عصره والتفاعل معه . ويؤدى الاعلام بوسائله المنتشرة – على نطاق واسع – دورا كبيرا فى طرح منجزات الحضارة والثقافة بما تحمل من قيم مختلفة : علمية وعملية وتوصيلها الى كافة قطاعات ومستويات الجماهير والنفاذ بذلك الى العقل والوجدان العام والتأثير فيهما .

والاعلام – فى سبيل تحقيق أغراضه – يستوعب قيم العصر ومفاهيمه ويتمثلها ، ويعمل أساليبه وفنونه فى صياغتها بما يلائم ذوق الجماهير ، ويلبى حاجتهم ، ويفرغ غاية جهده فى متابعة مستحدثات العصر وتطوراته ، ليضع فى الضوء كل مايعين الفرد على حركته الذاتية والتكيف فى مواجهة الحياة والآخرين ، تبعا للمعطيات والمفاهيم السائدة من حوله .

وعلى ذلك فان هناك علاقة ارتباط ضرورية ومتلازمة بين حركة الحياة والعمل الاعلامى .

إذ يقع بين العمل الاعلامى بوسائله المختلفة وبين الأطراف المستقبلة له جملة عوامل تتعلق بمضمون هذا العمل ومنهجه والآليات المستخدمة فيه ، وتتأثر المحصلة النهائية للعمل الاعلامى بهذه العوامل الوسيطة ، كما تتأثر بعوامل أخرى مثل النمط الثقافى السائد فى محيط المتلقـــى (مجتمع متعلم ، مجتمع صناعى ، مجتمع ريفى) كما يدخل ضمن هذه العوامل مايساند العمل الاعلامى وما يعوقه مثل : اللهجات المحلية والاتجاهات القائمة على العصبيات الطائفية .

ان العمل الاعلامى – كعملية اتصال بالمعنى الواسع – يقوم على العناصر الأساسية الآتية :

– أهداف العمل الاعلامى

– المادة الاعلامية ومضمونها .

– وسائل الاعلام المستخدمة .

– المتلقين أو المستقبلين للعمل الاعلامى .

– القائمين على العمل الاعلامى .

. وعلى ضوء ذلك تقوم الاستراتيجية الاعلامية المقترحة فى اطار عدة مبادىء اساسية كما تتحرك خططها لتحقيق عدد من الأهداف الرئيسية الهامة . ويمكن الاشارة الى هذه المبادىء والأهداف فيما يلى :

أولا : مبادئ الاستراتيجية :

– توفير كافة الامكانات المتاحة : البشرية والمادية لخدمة العمل الاعلامى واتاحة الفرصة أمامه لأداء وظيفته بأبعادها المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية .

– ان العمل الاعلامى يجرى فى نطاق ثلاثة أبعاد : يستهدف البعد الأول جميع أوجه النشاط القومى والانسانى . ويستهدف البعد الثانى

جميع فئات الشعب المتلقية للنشاط الاعلامى . ويستهدف البعد الثالث العمل على امتداد زمنى يمثل الماضى والحاضر والمستقبل .

– أن يقوم المضمون الإعلامى فى اطار من الالتزام الحقيقى والتوافق الكامل مع القيم والمبادئ – المتفق عليها – الاتية :

• القيم الدينية الصحيحة .

• القيم القومية المصرية المتمثلة فى العادات والتقاليد الحسنة وآداب السلوك الحميدة .

• القيم والمبادىء الوطنية الخالصة ، دون ميل لأى اتجاهات طائفية أو نفعية .

• القيم والمبادىء الانسانية العامة فى صورها المتحضرة السامية .

– الالتزام بالأهداف القومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، والتوافق الكامل بين خطط الاستراتيجية الاعلامية وبين السياسات التى تعمل لتحقيق هذه الأهداف القومية .

– احترام سيادة القانون .

– أن يتحرى العمل الاعلامى – فى حرفيته واتجاهاته – الصدق الكامل فى توسطه بين الحقائق الاعلامية والجماهير المتلقية .

ثانيا : أهداف الاستراتيجية :

فيما يتصل بالاعلام الداخلى :

– توفير المعلومات الصحيحة للشعب وكافه الجهات الحكومية فى الوقت المناسب .

– متابعة استراتيجيات التنمية القومية فى جوانبها الاقتصادية الاجتماعية والثقافية ، والعمل بالوسائل الاعلامية على تحقيق المشاركة الشعبية فى جميع مراحل تنفيذ هذه الاستراتيجيات .

– تعميق عناصر بناء المجتمع والانسان الجديد .

– تأصيل الروح الوطنية وإذكاؤها فى مواجهة التحديات التى تواجه البلاد .

– تحقيق التوازن فى العمل الاعلامى بين المجالات الاعلامية والمجالات الثقافية والتعليمية والترويحية .

– المساهمة فى تكوين الرأى العام المستنير ، وتشكيل الذوق العام الذى يرتبط بالقيم الأصيلة للمجتمع وبالاتجاهات الحضارية التى تتناسب مع هذه القيم .

– تعميق التمسك بالقيم الدينية والقومية والوطنية .

– الاهتمام بالقضايا التى تشغل فئات الشعب على المستويات المختلفة – ومن ذلك على سبيل المثال : الاهتمام بقضايا الشباب – الاهتمام بقضية محو الأمية – متابعة اتجاهات تنظيم الأسرة – متابعة اتجاهات السياسة السكانية .

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف – التوصية بماياتى :

× الاعتماد المباشرعلى قياس الرأى العام .

× تطوير العمل فى مراكز الاعلام .

× التوسع فى بناء مراكز الاعلام فى الأقاليم والتنسيق بينها وبين المراكز الثقافية .

× التوسع فى انشاء أندية الاستماع والمشاهدة ، ويمكن إلحاق هذه الاندية بمراكز الاعلام المختلفة .

× الاتفاق مع وزارة التربية التعليم على استخدام أفنية المدارس فى أيام العطلات والأجازات كأندية للشباب بمشاركة الاعلام الداخلى .

× اقامة غرف اعلامية فى القرى تؤدى دور مراكز الاعلام فى المدن .

× مضاعفة القوافل الاعلامية والثقافية على أن تتوفر لها مميزات نوادى الاستماع والمشاهدة والقراءة والحوار .

فيما يتصل بالاعلام الخارجى :

– تحقيق الانسياب الحر والتوازن لكافة المعلومات والأفكار بين مصر وبقية المنطقة العربية والعالم الخارجى .

– تحرك استراتيجية الاعلام الخارجى مع المتغيرات المستمرة فى

السياسة الدولية .

– تقديم صورة صادقة لمصر ، وتوضيح المبادىء التى تقوم عليها سياستها الوطنية والعربية ودورها فى القارة الافريقية والعالم الاسلامى والدول غير المنحازة .

– ابراز صورة مصر الحضارية القديمة والحديثة .

– توضيح سياسة مصر بالنسبة للاعلام .

– اتخاذ مواقف متوازنة بين القوى الدولية .

– المساهمة فى توضيح التفسيرات التى يحتاجها المستثمرون العرب والاجانب فى مشروعات الانفتاح الاقتصادى .

– تقديم الخدمات الاعلامية للمصريين فى الخارج وربطهم فكريا ووجدانيا بوطنهم .

ويتطلب تحقيق هذه الاهداف التوصية بماياتى :

* التنسيق بين جميع نوعيات أجهزة الخدمات المصرية التى تعمل ، وبصفة خاصة ، بين المكاتب التجارية والثقافية والسياحية وذلك لتقديم برامج اعلامية مشتركة .

* ضرورة تنظيم مصادر المعلومات الامر الذى يتطلب تعديل بعض اللوائح التى تتصل بعمل ووظائف هذه المصادر .

* تزويد المراكز الاعلامية المصرية فى الخارج بالصحف المصرية الصادرة باللغة العربية وباللغات الاخرى ، وأن تتخذ الاجراءات لوصول هذه الصحف اليها فى الوقت المناسب وان تعاون هذه المراكز على توزيع هذه الصحف فى الخارج .

* دعم نادى المراسلين الاجانب فى مصر .

* العناية المركزة اعلاميا بالجاليات المصرية فى الخارج . وفى هذا المجال يوصى بمايلى :

– رسم خريطة توضح تجمعات المصريين فى دول العالم مقسمين وفقا لمهنتهم واعمارهم وجنسهم (ذكورا واناثا) .

والعمل على تنظيمهم فى روابط وأسر عن طريق وضع قواعد تنظيمية موحدة لتلك الروابط والاسر ، على أن يتم اختيار مجالس ادارتها على المستوى الرئيسى (مستوى الدولة) أو على المستوى الفرعى (مستوى المدينة) بموجب قواعد محددة يشترك فى وضعها المغتربون والمبعوثون انفسهم .

– يكون الاتصال بمجالس ادارات الروابط والأسر التى تتولى بدورها الاتصال بالأسر الفرعية وبقية ابناء الوطن فى الأماكـــن المختلفة .

– تتولى تلك الروابط والأسر الاتصال بأجهزة الاعلام وبجماعات الضغط وصانعى القرار لشرح وجهة نظر مصر ازاء القضايا العالمية المختلفة .

توصيات عامة :

* التنسيق بالنسبة لإعداد الاعلاميين الجدد بين أجهزة التدريب الاعلامى سواء الموجود منها فى هيئة الاستعلامات أو الاذاعة والتليفزيون أو الجامعات ، عن طريق قيام مركز اتحادى لهذه الأجهزة لتخريج الاعلاميين المدربين حتى عام ٢٠٠٠ ، مع الاستعانة بارسال البعثات الى الدول المتقدمة فى مجال الاعلام .

* أن يستعين الاعلام بوسائل الاتصال المباشر بالاضافة الى شبكات الاتصال التقليدية القائمة على الصعيدين المحلى والعالمى .

* تحديث البنية الأساسية لوسائل الاتصال لتواكب التقدم العالمى فى هذا المجال .

* الاختيار الدقيق لتكنولوجيا الاتصال فى اطار الاستراتيجية القومية للتطور التكنولوجى بصفة عامة ، مع العمل على اقامة صناعة وطنية لأجهزة الاتصال ، توفر التجهيزات والمعدات والمواد والنظم. ويمكن أن تتسع هذه الصناعة لتشمل دولا أخرى عربية أو أفريقية أو اسلامية أو غيرها .

* الانفتاح على التجارب العالمية فى مجالات تطوير الاتصال .

* التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية وخاصة منظمة اليونسكو والبرنامج الدولى لتنمية وسائل الاتصال .

* اختيار النبرة الاعلامية المناسبة فى الأداء الاعلامى ، تبعا للطبيعة الخاصة لكل موضوع من الموضوعات التى يتناولها العمل الاعلامى والظروف التى تحيط به .

ويأتى فى الاطار العام لاستراتيجية الاعلام موضوعان لهما أهمية خاصة ، يتصل أحدهما بالأسلوب الاعلامى ، وهو النبرة الاعلامية وما ينبغى أن تكون عليه فى المستقبل ، والثانى يتصل بضرورة مواكبة الاعلام للتطورات المتلاحقة فى العالم ، وهو : الاعلام فى العصــر النووى . وفيما يلى عرض موجز لكل منهما :

النبرة الاعلامية وإعدادها للمستقبل

يختلف مفهوم الاعلام وأساليبه عن مفهوم الدعاية وأساليبها ، مع مايوجد بينها أحيانا من وسائل مشتركة فى الاداء . فالاعلام هو فن الاتصال بالجماهير للدعوة الى قيمة من القيم ، أو اعتقاد من المعتقــدات ، لتحقيق مصلحة عامة . أما الدعاية فهى وسيلة الاشهار لعمل ما .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فقد حدث نوع من الارتباط بين الاعلام والدعاية فى فترة الثلاثينات والأربعينات ، حيث أقحمت بعض الخصائص الدعائية على العمل الاعلامى ، مما أثر على النبرة الاعلامية وعلى الالتزام بالحدود الصحيحة فى استخدامها .

وقد برزت أهمية النبرة الاعلامية وقوة تأثيرها خلال الحرب العالمية الثانية حين استخدمت فى ظروف ومواقف حاسمة فى مجال السياسة والحرب ، وتغيرت منذ ذلك التاريخ النظريات الاعلامية ، ولم يعد الاعلام يعتمد أساسا على مجموعة من الأقوال الحماسية بقدر تركيزه على الاتصالات الايجابية .

فالنبرة الاعلامية الصحيحة تعتمد على الموضوعية والاعتراف بالواقع وعدم البعد عنه ، ومن ثم يتعين التحكم فى ضبطها تبعا لظروف استخدامها ، والاعتدال فى درجة علوها وحدتها ، والالتزام فى استخدامها بفنون الاعلام وأساليبه الهادفة التى تعتمد على الاتصال السيكلوجى وعلى الوقائع الصادقة . وعندما تخرج النبرة عن مقاصدها الاعلامية تفقد اتزانها وواقعيتها ، فتطغى عليها السمات الدعائية وتعتمد على الأقوال الحماسية والبعد عن الواقع ، وتميل الى الغلو فى درجة علوها وحدتها ، واعطاء والأشياء حجما أكبر من حجمها الحقيقى - عندئذ تفقد النبرة الاعلامية تأثيرها وقيمتها الايجابية . ويتمثل ذلك فى اتباع أسلوب الالحاح الى درجة التنفير ، أو الى المبالغة فى تصوير الحقائق ، بما قد يؤدى الى نتائج عكسية .

واذا كان الاعلام ينتهى الى أنه علم الاتصال بين الناس ، باستخدام النبرة الطبيعية الهادئة التى تجعل منه وسيلة للتفاهم وليس ضجة والحاحا ، والتى تنطلق من واقع ماثل للوصول الى تشكيل واقع جديد - فان تحقيق الاستفادة من النبرة الصحيحة على أوسع نطاق ، يقتضى أن تدخل فى جميع تفاصيل الأداء الاعلامى .

ولكى نصل الى تحقيق النبرة الاعلامية الجديدة بمستقبلنا الاعلامــى ، ينبغى أن تنبع هذه النبرة من خطة اعلامية تقوم على أساس من الواقع ومن الخصائص السيكولوجية للمستقبلين . ويستدعى ذلك أن يزود رجل الاعلام بسياسة اعلامية تعتمد على أسباب وغايات مقبولة ، أى أن يكون محيطا بالغايات التى يسعى اليها وبالأساليب السيكولوجية التى تؤثر فى الوصول الى هذه الغايات .

وعلى ضوء ماتقدم ينبغى اعادة النظر فى نبرتنا الاعلامية فى اطار القواعد الآتية .

- الاعتماد على الاتصالات التى تقوم على الحقائق والوقائع

الصادقة .

– الاعتماد على قياس الواقع النفسى للجماعة ، وما وراءه من عوامل بيئية ، لتحديد النبرة الاعلامية الصالحة .

– البعد عن الأساليب الاعلانية والحماسية وعن افتعال الضجة . وبوجه عام تجنب الأساليب غير العلمية فى مجال العمل الاعلامى .

النبرة الاعلامية فى وسائل الاتصال الجماهيرية :

سوف يدخل على وسائل الاتصال – بناء على التقدم التكنولوجى المنتظر فى السنوات العشرين القادمة – الكثير من المتغيرات التى تزول معها عوائق الاتصال الحالية وتزول معها كـذلك أبعادها التقليدية القائمة .

وسيترتب على ذلك فى مجال التوزيع الاعلامى – أن يصبح الارسال الاذاعى والتليفزيونى فى متناول المواطن العادى ، الأمر الذى يجب أن يوضع موضع الاهتمام عند الحديث عن النبرة الاعلامية .

اعتبارات تتصل بمـــا يجـــب مراعاتـــه بالنسبة للنبرة الاعلاميـــة :

– أن تكون النبرة الاعلامية تعبيرا صادقا حرا وأمينا عن ضمير الشعب ، إذ أن ضمان الاستمرار برغم الكثافة المتوقعة لوسائل الاتصال فى المستقبل يتوقف على صدق العطاء وأمانة التعبير فى نبرة تساوى واقع المضمون بأمانة وصدق .

فاذا اختل أحد هذه المقومات كان ذلك دافعا لانتقال (المتلقى) الى مرسل آخر أكثر أمانة أو أكثر تشويقا . وما ينطبق هنا على المتلقى المحلى ينطبق على المتلقى فى الخارج ممن يخاطبه اعلامنا الموجه .

– توحيد النبرة المستخدمة فى الاعلام : المحلى والخـــارجى ، اذ ان اختلافهـــا يحـــدث آثـــارا سلبية فى بنائنا الاعلامـــى المحلى .

– أن ترجع أعمال الاتصال الى المحليات تنهل من واقعها لتغطيها ، فلا ينبغى أن تبقى بقعة على أرضنا بعيدة عن الضوء .

– دوام اتزان النبرة وعدم تحميلها فوق ما ينبغى لها أن تتحمله .

– أن تتسع قاعدة المعالجة الاعلامية لتشمل قضايانا جميعها فى ثقة واطمئنان حيث « لا أسرار فى عالم الغد » ، وهذا يفرض على الاعلاميين نبرة حكيمة بعيدة عن المغالاة والتعصب .

– أن تتسم نبرتنا الاعلامية بالسماحة ، وأن نكون فى معاملا التبادلية عبر وسائل الاتصال فى المستوى الحضارى الذى يعكسه واقعنا وأصالتنا التليدة .

– ألا تكون النبرة اقليمية ضيقة بل وطنية أصيلة ، ترفعها أصالتها الى مستويات العطاء العالمى .

– ان انفتاحنا الاعلامى على العالم كله لايعنى تنازلا عن الذاتية كما لاينبغى أن تقوم الذاتية حائلا دون الاتصال الأمين المفتوح على العالم .

دور الاعلام فى العصر النووى :

أصبح الاعلام العصرى القاسم المشترك فى كل الشئون المصيرية عالمية واقليمية ومحلية ، وأصبحت متابعة التطورات للمجتمعات الحديثة ضرورة اعلامية يعكس الاعلام فيها هذه التطورات ، ولعل أحدث وأقوى هذه التطورات فى خواتيم القرن العشرين هو التطور النووى الذى أصبح وسيلة عالمية بالغة الأهمية فى الحرب والسلم ، كما أصبح كذلك فى الممارسات السياسية والاقتصادية ، بل فى الأنشطة الثقافية .

وقد بحث المجلس هذه التطورات الوثيقة الصلة بمستقبليات المجتمـــع ، وخاصة الجانب الاعلامى منها ومايتصل به من سلـــوك ومعارف وأفكار مستقبلية ، ورأى بصفة مبدئية التوصيـــــة بما يأتـــى :

* إعداد الكوادر الاعلامية المتخصصة لمجاراة الاعلام النووى الذى تتزايد سرعته ، ولمسايرة مراكز الاعلام العالمية .

* صياغة منهج اعلامى للوصول والنفاذ الى مفاهيم ووجدان

المجتمع ، بشكل يسهل محو الامية العلمية كمعوق لايتلاءم ومنهجية المواكبة فى ظل العصر النووى .

* العمل على التوعية بمقومات ومظاهر التقدم العلمى بوجه عام ، مع الأخذ فى الاعتبار العلمية النووية كسابقة متقدمة . وكرمز لمعطيات التقدم العلمى المستقبلى المطرد .

* ابراز الامكانات النووية العالمية بشكل عام ، وكرمز علمى لما سيكون عليه عالم الغد .

* التعريف بالطاقة بصفة عامة ، والتركيز على الاستخدامات السابقة لها ، وتصور الطموحات السليمة النووية المستقبلية بأوسع معطياتها ، وخاصة فى مجالات الزراعة والتنمية وتحديث الصناعة ، والتقدم التكنولوجى وتوليد الطاقــة ، مــع مراعاة اعتبــارات البيئة .

* تقديم برامج اذاعية وتليفزيونية للتعريف بالطاقة التقليدية وغير التقليدية واستخداماتها المختلفة فى مجالات الحياة بهدف تحقيق رخاء الانسان ورفاهيته مع تبسيط المعلومات المقدمة وعرضها عرضا مستوفيا مدعما بالاحصاءات وأفلام الكارتون ، مع الاستعانة بالأفلام التى عرضتها هيئة الكهرباء الفرنسية بالاتفاق مع الهيئة المصرية للطاقة .

* مراعاة حسن ودقة اختيار الفنيين المتحدثين من العلماء المتخصصين ، مع عرض الرأى الآخر .

* العمل على الاستفادة بالحملات الاعلامية التى تم تنفيذها فى البلاد التى أقامت مفاعلات نووية والتى مهدت لقيامها .

* تخصيص مساحات أكبر فى الجرائد والمجلات المصرية للتعريف بالاخبار العلمية عامة وأخبار الطاقة بصفة خاصة .

* العمل على زيادة دعم أجهزة الاعلام لتتمشى مع مستوى الدفاع العسكرى والدفاع المدنى ، لتكون قادرة على الحصول على الأجهزة الاعلامية المتطورة والتدريب على استخدامها .

الاعلام والشباب

تحظى قضايا الشباب فى هذه المرحلة بقدر كبير مما تستحقه من الاهتمام ، نظرا لمكانتها الخاصة بين القضايا الوطنية ، ولطبيعة وضعها وآثارهاعلى المستوى القومى العام . ولما كان الاهتمام بها يدخل فى صميم العمل الاعلامى وأنشطته المختلفة فقد بحثت من وجهة النظر الاعلامية لتصور اطار عام لما ينبغى أن يؤديه الاعلام - بوسائله المختلفة - من خدمات لهذه القضايا ابتداء من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ .

وقد تناول البحث قضايا الشباب تشخيصا وعلاجا من وجهة النظر الاعلامية ، ثم تطرق الى دور الاذاعة ودور الصحافة فى هذا المجال ، وشمل البحث جانبين أساسيين هما : دور الاعلام فى تنشئة النشء ، والخدمات الصحفية للشباب .

دور الاعلام فى تنشئة النشء

يتعين إعداد خطة قومية واضحة المبادىء والأبعاد ، تشتمل على برامج تفصيلية مرحلية قابلة للتنفيذ ، على أن يشترك فى وضعها الهيئات المعنية بما لها من خبرات فى هذا الميدان .

ملامح الخطة الاعلامية :

تتضمن هذه الخطة فى ملامحها الأساسية مايأتى :

- أن تكون قائمة على الواقع السياسى والاقتصادى ، حتى تأتى صادقة فى معالجتها للواقع وتعكس طموحات المستقبل .

- اعتماد أجهزة التخطيط الاعلامى على الدراسات العلمية والاحصاءات الدقيقة التى تقوم بها الأجهزة المتخصصة ومراكز البحـوث ، مراعاة اتفاق مضمون الرسالة الاعلامية مع رغبات وأهداف ومتطلبات جمهورها ، على أساس علمى يحقق التفاعل بينهما .

- الاستزادة من التجارب العالمية فى مجال الرسالة الاعلامية بصفة عامة ، والموجهة للشباب بصفة خاصة ، وتشكيل مجموعات عمل للمشاركة فى التخطيط وانتقاء البرامج والانتاج التليفزيونى والاذاعى ، تضم الخبرات العلمية والفكرية والأدبية والكوادر العاملة فى المجالات الشبابية المختلفة والكفاءات المتعاملة معها .

- تقرر الخطة البرامج التى تستهدف استعراض الأنشطة التى تتصل بمجالات تنمية الشباب رفعا لمهاراته ، ليصبح أكثر قدرة على مواجهة متطلبات العصر الحضارية وفى الوقت ذاته تجعل الشباب يهجر المسالك التقليدية التى تمثل عقبات فى طريق التطوير والتحديث .

- أن تعالج الخطة الاذاعية القصور الثقافى الذى تفرضه اعتبارات ارتفاع تكلفة الكتاب وتذكرة المسرح والسينما ، وسائر وسائل الاعلام .

- أن تتجه الخطة ، فى مجال التثقيف الدينى ، الى أساليب جديدة تجتذب الأسماع وتغزو الوجدان بمنهج مبدع خلاق ، لمواجهة الفراغات النفسية لدى الشباب ، والانحرافات بأنواعها . مع طرح الصور الاسلامية خاصة والدينية عامة ، وقصص القرآن الكريم ، وسير الأبطـال ، فى مختلف الأنشطة والمجالات ، بما فيها المجالات العسكرية .

- أن تهتم الخطة بالعطاء الاذاعى الذى وتستطيع الاذاعات المحلية المسموعة والمرئية تقديمه ، والذى ينبغى أن يتصدى لمشاكل الشباب المتباينة فى البيئات والمواقع المختلفة .

- ان تقويم وترشيد الدور الاعلامى للاذاعة والتليفزيون من خلال عطائه الاعلامى والتعليمى والترفيهى ، يستلزم مسايرة الطموحات القومية التى تتطلب مزيدا من الجهد و العطاء لإحداث التلاحم المنشود بين المجتمع والشباب .

ويأتى فى مقدمة الأدوار المقترحة :

. إعداد دراسات جدوى حول محو الأمية فى مجالات المهارات الانسانية والاجتماعية .

. افراد باب الشباب فى مجلة الاذاعة والتليفزيون ليطرح فيه الشباب طموحاته وقضاياه .

. محاولة طرح معطيات التحضر من خلال حوار شبابى متعدد العطاء والابتكار باصدار مجلة ثقافية اعلامية تخصص للشباب .

. تخصيص يوم اعلامى للشباب يكثف فيه العطاء الاعلامى بوسائله المختلفة وبأسلوب المنافسة .

. وضع صياغة مثلى لاستراتيجية الاعلام لمواجهة الدعاية المضادة وأساليب الحرب النفسية .

أن يرشد الأداء الاذاعى بجهد ميدانى يتضمن الآتى :

- النزول بالميكروفون والكاميرا الى كافة التجمعات الشبابية على جميع المستويات وفى مختلف المحافظات دون تمييز بين ريف أو حضر ، بحيث يكون فى متناول فكر العمال والفلاحين والحرفيين وطلاب العلم فى مراحله المختلفة ، بما فيها الجامعة ، ومن ثم امكان تصحيح أى انحراف أو خطأ أو سوء ادراك فى المفاهيم والسلوك .

- الدعوة الى أن تثرى البرامج الشبابية مجالات الروح والعقل والجسد والوجدان خاصة البرامج الدينية والبرامج الوطنية ، وبرامج القيم ، وبرامج الفكر .

- أن يقوم التخطيط لبرامج الشباب الاذاعية المسموعة والمرئية بالتعاون بين المخططين المختصين فى الاذاعة والتليفزيون ونظرائهم فى

أجهزة التعليم والثقافة والشباب وأساتذة وخبراء علم النفس وعلم الاجتماع وغيرهم ممن يستهويهم العمل فى مجال الشباب وذلك لاستقراء محتوى ومضمون التقدم العالمى وللتنسيق فيما بينهم وترشيد العطاء للشباب .

بالنسبة لدور الاذاعة والتليفزيون :

– وجوب مواجهة مشاكل الشباب وطرح الأفكار التى تستهدف علاج قضاياه وحل معضلاته ، ليستشعر اهتمام مؤسسات الدولة به فيزداد ولاؤه وارتباطه بالوطن .

– ترسيخ القيم الجديدة التى لاتتعارض مع قيمنا ومعتقداتنا ، وفى الوقت ذاته تتفق مع واقع العالم المعاصر المتميز بالتقدم الحضارى وبالنهضة التكنولوجية .

– الاسهام فى التغيير الاجتماعى والسياسى ، وذلك بالانتقال بالشباب خاصة الى عادات وأساليب وعلاقات اجتماعية متطورة تؤدى الى خدمة المجتمع .

– بذل جهد خاص بتثقيف الشباب ، مع التسامى بالذوق والحواس لدى فئاته المختلفة .

– تنمية وترشيد البرامج الشبابية استجابة لنتائج الدراسات السيكلوجية التى ربطت بين انحراف الشباب وبين أفلام العنف والأفلام التى تمس جوهر الفضيلة والقيم الدينية .

– تحقيق التوازن فى تناول مختلف قضايا المجتمع بكل فئاته بما فيهم الشباب و كذلك التوازن بين العالمية والمحلية ، والتوازن بين الاعلام والتعليم والتثقيف والترفيه ، والتوازن بين القيم والعادات والتقاليد الأصيلة وقيم العصر فى صورها السليمة .

– تكامل برامج الاذاعة والتليفزيون وتلاحمها فى مضمون هادف ، مع تناول القضايا تناولا علميا صادقا ومدروسا .

– أن يكون انتاج المواد الاعلامية بالاذاعة والتليفزيون ، وانتقاء المواد الاعلامية الأجنبية ، طبقا للأسس والمعايير التى تتفق وطموحات المجتمع ، وتتوام والنظرة الاجتماعية ، والقيم والعادات والتقاليد ، وتتفق ومبادىء الدين .

– الاختيار الدقيق للمواد الاذاعية مسموعة ومرئية ، مع مراعاة وجوب البعد الكامل عن أفلام العنف وكل مايتنافى مع الفضيلة والأخلاق .

– مراعاة ألا يعمق الانتاج الاذاعى والتليفزيونى الفوارق الاجتماعية أو يصيب الشباب بخيبة الأمل ، أو يخلق طموحات قائمة على قدرات غير واقعية أو مرضية . مع وجوب تحقيق أقصى استفادة واستثمار للسمات المميزة للانسان المصرى والتى قوامها :

• الدين ، وبصفة عامة القيم الروحية التى جعلت الذات المصرية معطاءة ، متعاطفة ، متحضرة ، خلاقة ، وهذه القيم لاتحتاج الا الى الصقل لتكون عناصر فعالة فى بعث النهضة الحضارية .

• الانتماء الوطنى : يؤكد التاريخ أن مصر سبقت الى الأخذ بمفاهيم الولاء والانتماء وحب الأرض وتقديمها ، ويمكن رد هذا الى الانتماء الشديد للأسرة ، وهى المجتمع الصغير ، بالنسبة للوطن ، ومن ثم الارتباط بالمجتمع الكبير ، وتقديس التراب الوطنى .

• القيم الأساسية بدءا من الصبر وضبط النفس ، والشجاعة .

– أن يكون التعامل مع الشباب على أساس أنه جزء من المجتمع ، فمشاكل الشباب جزء لايتجزأ من مشاكل المجتمع . بحكم تكوينه ، وبحكم أنه حلقة الاتصال بين طلائع المجتمع وبين الكبار ، ولسلامة المجتمع وحاضره ومستقبله .

– ان تستهدف الخطة ومن ثم البرامج ، تحقيق تلاحم بين الشباب والمجتمع ليستمر التفاعل المتبادل وتترسخ القيم الحضارية ، ويستلزم الأمر ضرورة استنباط منهج متوازن فيه طموحات الشباب وامانيهم مع تحديات الواقع الاجتماعى والمتغيرات والمعطيات العصرية .

– أن تبث البرامج التفاؤل والحب والتآخى والقناعة ، والرغبة فى تأكيد الذات عن طريق صنع المستقبل بالعمل المتقن المجود .

– تأكيد قيام المناخ الديمقراطى الانسانى فى ظل حرية مسئولة ، واسهاما فى ازدهار طاقات الفكر الخلاق والابداع العبقرى .

– رصد المعطيات الاعلامية العالمية الموجهة للشباب لدراستها ، والاستفادة باتجاهاتها ومضامينها فى البرامج الشبابية المختلفة ، وذلك يحقق الاقتراب من الواقع العالمى للشباب ، ويلغى الهوة النفسية التى تفرضها الاعتبارات الحضارية المختلفة .

الخدمات الصحفية للشباب

دور الصحافة فى توعية الشباب :

– وضع أسلوب جديد للتوعية بدلا من الأساليب التقليدية ، بحيث يقيم اعتبارا للقيادات الشبابية عطاء وروحا .

– تصحيح ماقد يكون مترسبا فى بعض النفوس من صور التوعية الانتمائية لغير الله والوطن ، وإتاحة الفرص المناسبة لمشاركة الشباب فى هذا التصحيح .

– ابراز الصورة الحقيقية لعلاقة الحقوق بالواجبات دون اسراف .

– الارشاد بالحقائق عما يمكن تحقيقه من آمال الشباب – من خلال صور حقيقية لامبالغة فيها ولا ادعاء – بالنسبة لتطور المجتمع .

– تصوير مافى القيم الدينية والقومية من مزايا واقعية لها أثرها فى حياة المواطنين عامة والشباب منهم خاصة .

– افساح المجال أمام الشباب لابراز طاقاتهم وتفريغ مافى وجدانهم ، بما فى ذلك من نقد بناء وتطلعات بناءة .

صحافة الشباب :

الصحافة من وسائل الاعلام التى تستهوى الشباب ، ومن هنا ينبغى أن نهيىء له صحافة شبابية تهتم به وبشئونه . ولتحقيق ذلك يقترح مايأتى :

– تكوين لجنة خاصة بشئون الاعلام والصحافة للشباب – وذلك ضمن الأجهزة المتخصصة – تكون لها امكانات عملية ، تضم خبراء متخصصين فى شئون الشباب وفى شئون الاعلام ، الى جانب فريق من ممثلى الشباب ذوى الأهلية للمشاركة فى هذه اللجنة .

– تهتم اللجنة فى بداية نشاطها بوضع ميثاق عمل لجميع المسئولين عن الاعلام الشبابى ، يعمل على تيسير مهمتهم ، ويرسم طريق المستقبل للخدمة الاعلامية للشباب ، مراعيا مصالحهم ومصالح المجتمع كله .

– تعتبر هذه اللجنة هيئة استشارية ومرجعا فنيا للصحافة ولوسائل الاعلام التى تعنى بشئون الشباب ، تزودها بما تحتاجه من بيانات ، كما تتابع اهتمامات الشباب بالنسبة لما ينشر ويذاع ، مع احصاء وتحديد مايحتاج منه الى ترشيد ، للعناية به .

– انشاء دار نشر متخصصة فى الشئون العامة للشباب – تحت اشراف هذه اللجنة – تصدر دوريات ذات طابع شبابى . كما تصدر مجلة تعالج الحياة القومية والمستقبلية للشباب .

إعداد الصحفيين لمواجهة تطورات الصحافة

يتم اعداد الصحفيين ، فى دول العالم المتقدم ، عن طريق واحد من المستويات الآتية :

– الإعداد النظرى والتطبيقى خلال المرحلة الجامعية الاولى .

– الإعداد النظرى والتطبيقى خلال المرحلة الجامعية الثانية .

– الإعداد فى معاهد التدريب المعترف بها من نقابات الصحافة

والصحفيين .

وفى مصر ، يمكن تطوير مناهج قسم الصحافة والنشر بكلية الاعلام بحيث تتلاءم ونوعية الصحفيين الذين تدعو الحاجة اليهم خلال العشرين سنة المقبلة ، وينبغى على المشرفين على معاهد التأهيل الصحفى بمختلف درجاتها ونوعياتها أن يضعوا نصب أعينهم أن الصحافة المكتوبة سوف تواجه مزيدا من المنافسة من قبل الراديو والتليفزيون ، فضلا عن الفيديوتكس الذى بدأ يهدد الصحافة المكتوبة فى بعض البلاد المتقدمة .

وعلى ضوء ذلك فان الصحافة سوف تعيد النظر فى طريقة تحريرها وإخراجها ، بحيث تسد الفراغ الاعلامى الذى لايمكن للراديو والتليفزيون والفيديوتكس - بحكم طبيعتها - ان تسده ، بالاهتمام أكثر بتفسير الخبر والتعليق عليه ، والتنبؤ بما سيترتب على حدوثه من تغييرات ، ومدى امكان تدارك الاخطار التى ستنجم عن ذلك ، أو على الاقل الحد منها ، وبذلك يتحول المخبر الى مساعد للمحرر ، يجمع له المعلومات التى تفيد الموضوع الذى يرى الكتابة فيه ، ويعد له ملفا كاملا عنه ، وسوف تتحول أقسام الأخبار فى الصحف الى اقسام نوعية متخصصة ومتشعبة ، فالقسم الاقتصادى مثلا ، يمكن تشعيبه الى فرع للبترول وثان للشئون المالية وثالث للصناعة وهكذا ، ويكون على رأس كل فرع محرر أول مختص ، يعاونه عدد من المساعدين يجمعون له المادة ، وهكذا ينتهى عهد المحرر العام (الكشكول) ، الذى يكتب فى أى فرع من فروع المعرفة كتابة أقرب الى موضوعات الانشاء .

وتأسيسا على هذا التحول ، لابد من إعادة النظر فى أسلوب إعداد الصحفيين ، وتوجيه العناية بشكل خاص الى دبلوم الصحافة والنشر الذى يقبل الطلبة الحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس من كلية جامعية ، ولناخذ مثلا خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذى يرغب فى أن يعد نفسه لأن يكون محررا اقتصاديا : ان عليه أن يجتاز امتحانا يكشف عن استعداده الطبيعى لأن يكون صحفيا ، وعن قدرته على الكتابة فى لغة أجنبية واحدة على الأقل والترجمة منها ، حتى يقبل فى هذه الدراسة التى سوف يتدرب فيها عمليا على فنون التحرير والصحافة ، بحيث لاتقل نسبة الساعات المخصصة لهذا التدريب عن ٦٠٪ من عدد الساعات المقررة ، ولابد لهذا الطالب أن يدرس ، الى جانب ذلك ، نظريات الاتصال وعلم النفس الاجتماعى ، فضلا عن موضوع أو أكثر فى الاقتصاد الذى تخصص فيه خلال مرحلة البكالوريوس ، على أن ندرس احدى المواد المقررة باللغة الفرنسية أو الانجليزية ، فلا صحافة بدون اجادة للغة أجنبية واحدة على الأقل . وتكون مدة الدراسة فى الدبلوم سنتين ، ويطبق على خريجى كلية الزراعة ماطبق على خريجى الاقتصاد والعلوم السياسية ، على أن يكون موضوع تخصصه الزراعة بدلا من الاقتصاد ، وهكذا .

والمفروض فى خريج هذا الدبلوم ان يعين مساعدا فى القسم الذى يقابل تخصصه الى أن يثبت جدارته ، فيكلف بكتابة الموضوعات باسلوب صحفى واضح يسهل فهمه .

أما مرحلة البكالوريوس فى قسم الصحافة والنشر بكلية الاعلام ، فمن شأنها - خلال السنوات العشرين المقبلة - أن تعد الشاب الحاصل على شهادة الثانوية العامة الذى أثبت استعداده الطبيعى للعمل فى الصحافة وقدرته على الكتابة باللغة العربية وباحدى اللغات الأجنبية - لتولى الاعمال الصحفية العامة ، مثل ادارة التحرير وفنونه ، واعادة الصياغة ، واختيار العناوين ، الرئيسية والفرعيـة ، وكل مايسمـى (بالمطبخ) الصحفى . ولابد كذلك ان يقف هذا الشاب على قاعدة ثقافية صلبة ، بأن يزود بقدر كاف من العلوم الانسانية مثل : الفلسفة والفنون الجميلة والتاريخ والجغرافيا ، ومن العلوم الاجتماعية مثل : القانون وعلم السياسة وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع ، ومن العلوم الطبيعية والتقنية مثل : علم الأحياء وعلم النفس وبعض التطبيقات

العلمية .

وينبغى ان يتم هذان المستويان من الإعداد والتأهيل داخل الجامعــة ، ذلك انه منذ بداية هذا القرن ، عرفت الصحافة تحولات جذرية جاءت نتيجة عدة عوامل ، من بينها :

- اتساع ميادين المعرفة اتساعا هائلا .
- تنوع حاجات الانسان .
- ظهور انماط جديدة من الصحف .
- نشأة الجمهور العام أو الكبير .
- اكتشاف وظائف جديدة لعلم النفس الاجتماعى .
- المطالبة برواية الوقائع تفصيليا .
- تحول رسالة الصحافة المدنية أو الوطنية الى رسالة اجتماعية .
- زيادة تعقد تقنيات النشر .
- ظهور أساليب جديدة للتعبير .
- ظهور مهن موازية لمهنة الصحافة مليئة بالمغريات .

هذا الى جانب ان الصحافة تستعين اليوم بقدرات ذهنية لايمكن تنميتها تنمية حقيقية الا بواسطة التعليم الجامعى ، فهذا النوع من التعليم هو الذى يؤهل للبحث المنهجى الدقيق ، وهو الذى يعلم كيفية حجب « العامل الشخصى » أمام الحدث أو الوثيقة ، وهو الذى يدفع الى توخى الحصافة والتعقل والامانة عند التفسير أو التأويل والبحث عن شروط الحقيقة والموضوعية ، ويغرس حب التوصل الى البرهان المدعم بالاسانيد والحجج التى تقوم على المنطق السليم ، وهو الذى يحول بين الانسان وبين الدوجماتية والتسرع فى الحكم على الاشياء ، ويغرس فيه الشعور بالنسبية وبتدرج القيم ، ويزوده بالمنهج القويم للبحث والدراسة والعمل ، ويجعله يحترم اللغة التى تترجم الواقع ترجمة صحيحة موضوعية .

ان الجامعة لقادرة على ان تمزج - فى تركيب متناسق ومتوازن - بين المعرفة فى امتدادها وفى تعقيدها ، وبين المهارة بمعناها الثقافى، وبين السلوك بمعناه الاجتماعى .

ولان الجامعة قادرة على اجراء البحوث الاكاديمية والميدانية والمعملية اللازمة للصحافة من أجل تسهيل مهمتها ، فعلى دور الصحف ، من جهتها أن تعهد بمشكلاتها الى الجامعة ، لتعاونها على حلها حلا علميا ، وألا تقبل بين العاملين فيها إلا خريجى معاهد الصحافة الجامعية المؤهلين تأهيلا اكاديميا ومهنيا معا .

تجديد المعلومات والمهارات :

وقد تبين ان الصحفى فى حاجة الى تجديد معلوماته ومهاراته كل فترة زمنية مناسبة يمكن تقديرها حاليا بخمس سنوات ، وعلى نقابة الصحفيين أن تعد - بالاشتراك مع قسم الصحافة بكلية الاعلام - دراسات لمدد مناسبة ، لتجديد معلومات الصحفيين ومهاراتهم فى ميادين الصحافة المختلفة ، ولاطلاعهم على مااستجد من نظريات وتقنيات فى الحقل الصحفى خلال السنوات الخمس الماضية ، هذا على افتراض أن اغلب العاملين فى الصحف فى السنوات الخمس المقبلة سوف يكونون من خريجى المعاهد الصحفية الجامعية ، ويمكن للنقابة - بالاتفاق مع دور الصحف - أن تنظم هذه الدراسات للصحفيين حسب تخصص كل منهم ، وحسب حاجة الصحف وظروفها ، ذلك لان الصحفى - شأنه شأن أستاذ الجامعة - فى حاجة دائمة الى تجديد معلوماته .

ولابد - ختاما أن تنشىء كل دار صحفية قسما للدراسات والبحوث الاعلامية ، يكون همزة وصل بينها وبين قسم البحوث والدراسات العليا بكلية الاعلام .

ويخلص ماسبق فى أن اعداد الصحفيين لمواجهة تطورات الصحافة فى مصر حتى سنة ٢٠٠٠ يجب أن يتم على مستويين :

- مستوى مرحلة الليسانس أو البكالوريوس (٤ سنوات) .
- مستوى الدبلوم (سنتان بعد الحصول على الليسانس أو البكالوريوس) .

هذا الى جانب التدريب الذى يتم خلال العمل الصحفى لتجديد المعلومات والمهارات .

وعلى كليات الاعلام وأقسام الصحافة فى مصر أن تبدأ من الآن - بالاشتراك مع نقابة الصحفيين - بالنظر فى تعديل مناهجها وأسلوب التدريس والتدريب فيها ، من أجل اعداد صحفيين مهرة يستطيعون مواجهة التطورات التى بدأت تفرض نفسها على الصحافة المكتوبة .

مجلة الطفل

يرتبط بناء شخصية الفرد وإعدادها للمستقبل ارتباطا وثيقا بمرحلة الطفولة ، وبمكونات ثقافة الطفل فى هذه الفترة ، سواء من نواحى : التربية ، أو التعليم ، أو تأثير وسائل الاعلام التى يتعرض الطفل - الآن - لكثير منها . مما يبرز أهمية دور التوعية القرائية فى تنشئة أطفالنا .

واذا كان للمدرسة والكتاب دورهما الأساسى فى هذا المجال ، فان جانب القراءة الحرة الشائقة يمكن أن يقوم على (مجلة الطفل) . بل ربما تكون لها أولوية خاصة فى هذا الميدان ، لأنها المطبوع الجماهيرى للأطفال ، والذى يقبلون عليه بدافع من ذواتهم ، وغالبا بلا توجيه من أحد أما عن رغبة فى التعلم ، واما عن رغبة فى الاطلاع ، أو هما معا .

ولما كان الطفل الحديث فى مجتمعنا يتعرض لوسائل كثيرة غير الكلمة المقروءة - وفى مقدمتها التليفزيون - فينبغى مراعاة ماياتى بالنسبة لمجلة الطفل :

- أن تكون مجلة الطفل متكاملة مع الوسائل الأخرى .

- أن تكون موضوعات المجلة ذات نفع فى حياة طفل الربع الأخير من القرن العشرين .

- أنه من الضرورى لتنمية القراءة لدى هذا الطفل - الذى يستهويه التليفزيون - أن تكون القراءة وظيفية .

وهناك اتجاه عالمى الى اعطاء هذا الجانب عناية خاصة فى اعداد مايقرؤه الاطفال .

أهمية مجلة الطفل :

ومن هنا تبدو أهمية مجلة الطفل متمثلة فيما يأتى :

أولا: أن مجلة الطفل هى باكورة الارتباط عند الطفل بالصحافة ، وهى - من هذه الزاوية - تمثل الخط الأولى فى تشكيل الرأى العام ، بالنسبة للجيل الصاعد .

ثانيا : أن مجلة الطفل هى باكورة تكوين عادة القراءة الحرة عند النشء ، وهى - من هذه الزاوية - تمثل الخط الأولى فى بداية المسار الثقافى للجيل الناشىء .

ثالثا : أن مجلة الطفل وسيلة لتنمية الذوق والاحساس بالجمال ، وهى - من هذه الزاوية - تمثل الخط الأولى لتكوين ملكة الابداع والابتكار عند النشء .

ومن ثم تبدو أهمية مجلة الطفل ، لما يمكن ان تسهم به فى تشكيل القواعد الأولية لبناء المجتمع الجديد .

نشأتها وتطورها فى مصر :

وقد كانت هذه الاعتبارات موضوع عناية أولى الرأى من التربويين والمفكرين والصحفيين فى مصر منذ أجيال . مما جعل تاريخ الصحافة المصرية حافلا بالمحاولات الطيبة لاصدار مجالات الأطفال المتميزة .

وقد بدأ التفكير فى تقديم خدمة ثقافية عن طريق الصحافة بوجه عام ، بظهور مجلة روضة المدارس سنة ١٨٧٠ لمؤسسها رفاعة الطهطاوى . ثم اخذ هذا التفكير شيئا من التخصص بمجلة " المدرسة " التى انشأها مصطفى كامل سنة ١٨٩٣ .

وكان ظهور مجلة " الأولاد " سنة ١٩٢٣ . عن دار اللطائف المصورة بداية جديدة لصحافة الأطفال . وبنجاح هذه المجلة اتسع نطاق التفكير فى إصدار مجلات الأطفال ، فتوالى ظهورها على النحو التالى :

. مجلة النونو : سنة ١٩٢٤.

. مجلة الاطفال المصورة : سنة ١٩٢٥.

. مجلة سمير التلميذ : سنة ١٩٣٣ .

. مجلة بابا صادق : سنة ١٩٣٤ .

. مجلة الأطفال : سنة ١٩٣٦.

. مجلة ولدى : سنة ١٩٣٧ .

. مجلة السندباد : سنة ١٩٤٥ .

. مجلة باباشارو : سنة ١٩٤٨ .

. مجلة على بابا : سنة ١٩٥١ .

. مجلة سندباد : سنة ١٩٥٢.

وكان اصدار غالبية هذه المجلات يقوم على جهود فردية ، فلم تتوفر لها كل عناصر البقاء . الا أن مجلة " الاولاد " التى كانت تصدر عن مؤسسة صحفية ، لم تختف الا باختفاء هذه المؤسسة .

ثم جاءت مرحلة جديدة تبنت فيها بعض المؤسسات الصحفية فكرة مجلات الاطفال ، وفى هذه المرحلة الجديدة ظهرت المجلات التالية :

. مجلة سمير : سنة ١٩٥٦ .

. مجلة ميكى : سنة ١٩٦١ .

. مجلة كروان : سنة ١٩٦٤ .

. مجلة صندوق الدنيا : سنة ١٩٧٨ .

وتلك هى المجلات المتداولة الآن الى جانب بعض المجلات التى تعتبر مترجمة عن اللغات الأجنبية .

والملاحظ ان غالبية مجلات الأطفال منذ سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٦٤ كانت تعتمد على مواد أجنبية مترجمة ، الى جانب محاولات محلية .

مستقبل مجلة الطفل :

ينبغى أن تكون مجلة الطفل " لسان حال " الطفولة المصرية ، حافزة الى حياة فكرية ووجدانية ، متجاوبة مع ملكات النشء ، وتطلعاتهم الى المستقبل المنشود .

وتقتضى الدراسة العلمية لاصدار مجلة الطفل ، اتخاذ عدة خطوات من بينها مايأتى :

– استبيان ميول الاطفال من الجنسين فيما يقرأون .

– استطلاع رأى عينات ممثلة من اولياء الأمور فى البيئات المختلفة ونخبة من المعلمين والخبراء ، وقادة المربين فى المحتوى المناسب لكل مرحلة من مراحل النمو ، فى الريف والحضر .

– دراسة الشكل المناسب الذى تصدر فيه المجلة ، حتى تكون جاذبة لقرائها .

– دراسة السعر المناسب الذى يضمن للمجلة الاقبال والانتشار وأسلوب وامكانات التمويل فى ظل ظروف الأسعار الحالية .

– اختيار الاسلوب المناسب فى صياغة المادة ، والألفاظ المستخدمة ، بما يلائم كل مستوى من مستويات النمو ، ولتحقيق ذلك لايكفى ان يكون " محرر " مجلة الطفل ذا اسلوب يتفق مع مدارك الطفولة فحسب ، بل ينبغى – ابتداء – ان نضيف الى الدراسات الصحفية دراسة جديدة عن مبادىء تحرير صحافة الاطفال تتناول مايأتى :

. مجلة الطفل كعمل اعلامى .

. مجلة الطفل كعمل ثقافى .

. مجلة الطفل كأداة تعليمية .

. مجلة الطفل كعمل ترفيهى .

. مجلة الطفل كوسيلة للروابط الاجتماعية والأسرية .

. مجلة الطفل كعامل فى بناء مكتبة صغيرة .

واذا كانت هذه هى بعض الجوانب العلمية فى انشاء مجلات الاطفال فان هناك جوانب اخرى جديرة بالدراسة الصحفية العلمية وهى نوعيات مجلات الطفولة . مع مراعاة ان هناك مرحلة وسيطة بين الطفولة ، فى حدود السن المتعارف عليها وبين الشباب ، تحتاج الى عناية خاصة . وهذه المرحلة فى عمر الانسان تتميز بحساسية خاصة ، أهم معالمها

استعداده الذهنى ، وخاصة فيما يتعلق بالقراءة ، لنقدم له المادة التى نقدمها للكبار . ولذلك فهو فى حاجة الى مادة تلبى حاجاته الخاصة ، والى توجه يستهدف هذه الحاجات ، وفى مقدمتها تفتحه على المجهول فى كل مجال ، الى جانب موضوعات الجنس ، ومشكلات الحياة المعاصرة من وجهة نظره .

وقد ظهرت فى بعض الدول المتقدمة صحافة وادب يتجهان الى هذا « البالغ الصغير » ويقدمان له حقائق الحياة ، بأسلوب لا هو أسلوب التحدث الى الأطفال ولا هو الاسلوب الذى يخاطب به الكبار ، ولكنه يعتمد على مشكلاتهم الخاصة التى ينبغى ان تكون موضع دراسة ، لتبين خصائصها التى قد تختلف من مجتمع الى آخر . ومن ثم يجوز الاتجاه الى أن تكون هناك أساليب تحريرية متنوعة بتنوع مراحل الطفولة . ويتلخص هذا الاتجاه فيما يأتى :

مرحلة مادون الثامنة :

- عناية البيت بحوافز القراءة عند الصغار وفى مقدمة هذه الحوافز القدوة
- عناية المجلة بالصورة والرسم والألوان والقصص القصيرة ، التى تتجاوب مع خيال الطفل ، بما يعين على استقبـــال الحياة استقبالا مرضيا .
- أن تهتم المادة التحريرية فى هذه المرحلة بما يتصل بحب الله والوطن والأسرة والمدرسة والخير والجمال .
- ان تتضمن المجلة أبوابا تساعد على اكتشاف قدرات الصغار وإعدادهم للمستقبل وان يستعان بذلك بتمارين الالعاب .
- بث الطمانينة فى نفس الطفل بالنسبة ليومه وغده ، الى جانب حفزه على مواجهة الصعاب .

مرحلة مافوق الثامنة :

- الاتجاه بالطفل الى الاعتماد على النفس .
- الاتجاه بالطفل الى تنمية قدراته ومواهبه والافادة منها .
- الاتجاه بالطفل الى تفهم مشاكله اليومية ومحاولة حلها بنفسه دون تدخل من المجلة .
- تحديد الدور الذى يمكن أن يقوم به الطفل فى مجتمعه مع الاستعانة فى ذلك بقصص البطولة التى قام بها النوابغ الصغار فى التاريخ .
- التحول تدريجيا بالخيال الى الواقع واظهار مافى الواقع من جمال لايقل عن الخيال .
- ان تتضمن الالعاب جوانب التسلية وجوانب التعليم فى أن واحد حتى تكون ذات حصيلة علمية وعملية .
- تخصيص صفحة لتكون دائرة معارف ومعلومات عامة للطفل .

مرحلة بداية التحول الى الصبى والشباب :

- تحتاج هذه المرحلة الى أسلوب اعلى من مستوى الطفل الصغير وأدنى من مستوى الشباب تدريجيا .
- الارتفاع الممكن بالمستوى اللغوى والثقافى دون التجاوز عن الحدود التى يمكن تقبلها فى هذه المرحلة قبولا حسنا .
- التعلق بالواقع دون اهمال الخيال الخاص بالاحاسيس الفنية . مع عرض جوانب التقدم العلمى والتكنولوجى .
- الاهتمام بتبسيط المشاكل وحلولها واعطاء الفرصة للمشاركة فى هذه الحلول .
- غرس الاحساس بالمواطنة كحق وواجب وتاريخ يتعين الحفاظ على أمجاده مع ربط الحاضر بالماضى ، تطلعا الى المستقبل ، والتزود بالزاد اللازم لواجهته ومواكبته واثرائه .
- عدم اخفاء الحقائق واستبدال ذلك بما يبعث الطمانينة فى النفس خاصة بالنسبة لليوم والغد .
- المصارحة بالمشكلات التكوينية ، سواء ماكان منهــا ماديا أو معنويا ، بأحاديث رفيعة مبسطة ذات طابع علمى بحت فيما يختص بالعلاقات بين الجنسين ، وبين أعضاء الاسرة الواحدة ، وما الى ذلك .

• ايقاظ التطلعات المجيدة وتقديم أمثلة من التاريخ عليها . ويتطلب ذلك الانتقال في هذه المرحلة من روايات الخيال الى روايات التاريخ ، مع عرض البطولات الوطنية والعلمية والفنية ، بلغة واقعية جذابة .

• إعداد ابناء هذه المرحلة لتحمل مسئولياتهم ، بتحديد هذه المسئوليات ، والاقناع بالقدرة على حملها .

• المواد المقنعة بان الامكانات متاحة لهم سواء من جانبهم أو من جانب المجتمع وان مافى الحياة الواقعية من متعة لايقل عما فيها من المجاهدة ، وأن المجاهدة في ذاتها فن من فنون الحياة العامرة .

وقد استقر الرأى على ادماج هذه المراحل الثلاث في مرحلتين :

– مرحلة ماقبل المدرسة وبداية التعليم .

– مرحلة مابعد بداية التعليم .

على ان تشمل المجلة الواحدة المادة الملائمة لهاتين المرحلتين معا .

ومن أهم جوانب الدراسة العلمية لصحافة الاطفال تخصص هذه المجلات في أنشطة الحياة الخاصة والعامة ، تخصصا بيئيا ، كأن تكون هناك مجلة طفل للبيئة الزراعية أو الصناعية ، وأخرى لها عناية خاصة بمبادىء الفنون أو المعارف العامة وغير ذلك من التخصصات التي تتصل ببيئة الطفل ، حتى لاتفصله المجلة ذهنيا أو وجدانيا عن بيئته ، وحتى تكون المجلة للطفل عدة من عدد القيم والقومية . وهو أمر يتطلب ان يكون في المادة التي تقدمها مجلة الطفل لقرائها الصغار مايصور مشاكلهم اليومية وغير اليومية ، مع تبسيط هذه المشاكل ووضع الحلول لها ، واعطائهم الفرصة للاشتراك ذهنيا أو عمليا في ايجاد هذه الحلول ، وبذلك نعود بمجلة الطفل الى غرضها الاساسى وهو بناء الشخصية .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق يوصى بماياتى :

التخطيط لإصدار مجلة للطفل :

• استبيان ميول الأطفال من الجنسين فيما يقرأون .

• استطلاع رأى عينات ممثلة من أولياء الأمور في البيئات المختلفة ونخبة من المعلمين والخبراء ، وقادة المربين ، في المحتوى المناسب لكل مرحلة من مراحل النمو ، في الريف والحضر .

• دراسة الشكل المناسب الذى تصدر فيه المجلة ، حتى تكون جاذبة لقرائها .

• دراسة السعر المناسب الذى يضمن للمجلة الاقبال والانتشار ، وأسلوب وامكانات التمويل في ظل ظروف الاسعار الحالية .

طابع مجلة الطفل وتحريرها :

• التأكيد– بالنسبة لمجلات الاطفال عامة – على الطابع المصرى في الطبيعة والتاريخ والقيم الدينية والوطنية .

• أن تتضمن مايمثل مراحل الطفولة : الأولى والوسطى والمتأخرة ، بحيث يجد فيها الطفل – من الرابعة الى الثانية عشرة – مايسليه وينميه ومايثقله ، بالصورة أو الكلمة أو بهما معا ، من مرتبة الى مرتبة .

• أن يكون لأطفال الريف مجلات ذات طابع يتلاءم مع بيئتهم ، يهتم بإصدارها المعنيون بالصحافة الاقليمية .

• اختيار الاسلوب المناسب في صياغة المادة ، والالفـــاظ المستخدمة ، بما يلائم كل مستوى من مستويات النمو .

• إعداد صفوة من خبراء الكتابة للطفل ، لتتولى مهام التحرير والاخراج ، وتتوفر فيهم الصفات المطلوبة . وفي هذا المجال يقترح :

– ان تضاف الى برامج الدراسات الصحفية العليا " مادة تحرير مجلة الطفل " .

المدرسة ومجلة الطفل :

• تزويد كل مكتبة من المكتبات المدرسية – في التعليم الاساسى – بمجلات الاطفال .

• وان يكون هناك مايسمى " مكتبة الفصل " تكون العناية بها وتشجيع الاطفال على قراءتها ، من مهام المعلم والمعلمة .

• الاهتمام بالصحافة المدرسية وبإعداد المسئولين عنها ، ودور الاطفال في تحريرها .

أركان الأطفال فى الصحف اليومية :

• العناية بأركان الاطفال فى الصحف اليومية ، مع اهتمامها بنشر الاخبار التى تخدم الطفولة ، بمراحلها المختلفة ، ومن ذلك : نشر البيانات عما يخص الاطفال من برامج الاذاعة والتليفزيون ، وعن الكتب والافلام التى تخدم هذا الغرض .

• دراسة امكان تحول أركان الطفولة فى الصحف اليومية الى « ملاحق اسبوعية » من ورقة ذات صفحتين ، بحيث يمكن فصلها واحتفاظ الاطفال بها .

توصيات عامة :

* ان تتولى الجهات المختصة دعم مجلات الاطفال - التى تستحق الدعم - نظير خفض ثمن المجلة الذى يدفعه المشترى .

- وان يشمل الدعم ماتقتنيه مكتبات مدارس التعليم الاساسى من هذه المجلات .

* ان تهدى محلات القطاع العام - والخاص إن أمكن - نسخة من احدى مجلات الاطفال ، لكل من يشترى قدرا معينا من لوازم الطفل .

توسيع نطاق البحث :

* ان تقوم شعب : الاعلام والثقافة بالمجلس ، والتعليم العام بالمجلس القومى للتعليم - فى الدورة القادمة - باستكمال دراسة هذا الموضوع من حيث علاقته بماياتى :

• مايصدر من كتب متدرجة للاطفال .

• الشكل المسموع لمجلة الطفل فى الاذاعة ، والشكل المرئى المسموع فى التليفزيون .

• الصحافة المدرسية ، ودور الاطفال فى تحريرها .

• إعداد المعلم بالنسبة لهذا المجال ، والحاجة الى المزيد من العناية بمادة أدب الاطفال فى معاهد التكوين .

العلاقة بين الثقافة والاعلام

لتحديد العلاقة بين الثقافة والاعلام يلزم ايضاح ان الثقافة هى الواجهة الحضارية للمجتمع ، وأن لهذه الواجهة أربعة أبعاد ينبنى على كل منها نوعية من القيم الاساسية ، وهذه الابعاد هى :

القيم الروحية وتتألف من :

- حق الله فى المعاملات بين الناس كما يصور الدين هذه المعاملات .
- حق الانسان على الانسان وواجب الانسان على الانسان فى ضوء الشرائع .
- تنمية الوجدان الانسانى منذ الطفولة على اسس من النقاء والتدين .
- اخضاع العدالة الارضية للعدالة السماوية فى مسئولية الضمير .

القيم الفكرية وتتألف من خلاصة :

- التراث الانسانى العام .
- التراث القومى الخاص .
- الاتجاهات العامة فى مجالات العلوم والآداب والفنون .
- نظريات الفكر المعاصر .

القيم الفنية والجمالية وتتألف من المستويات الرفيعة فى :

- القصة والرواية والمسرحية .
- الشعر والموسيقى .

– الرسم والنحت وفنون العمارة وما اليها .

القيم التاريخية وتتألف من المنتقى من تاريخ :

– الحضارة الانسانية .

– الحضارة المصرية .

– حركات التحرير .

– البطولات الانسانية المتنوعة .

فالثقافة ، على هذا الضوء تنتج اتجاها خاصا فى الجمهور الذى تنتمى اليه ، وهذا الاتجاه الخاص ، الذى يميز شعبا عن شعب ، يتناول الجوانب الكبيرة فى الحياة مكونا الصورة الثقافية ، لشعب من الشعوب من نقاط كبيرة تندرج تحتها تفصيلات أخرى ، وهو أمر يوضح ان الثقافة ليست هى الاعلام ، وان الاعلام ليس هو الثقافة ، فبينما تكون الثقافة فى خدمة الحضارة يكون الاعلام فى خدمة الثقافة ، يتناوله وجهة نظر معينة ، فى بعض البلاد كبلادنا ، يبرزها ويوثقها فى الجمهور ، وبتسليطه الاضواء فى بلاد اخرى على مختلف وجهات النظر وتركه الجمهور ليختار ، لان الاعلام فيها يهتم بما تتعدد فيه وجهات النظرلكى يرسخ الوجهة التى اختارتها الثقافة من هذه الوجهات ، ومن هنا يكون المفروض أن يركز الاعلام فى بلادنا على ماتكون قد اخترناه من اتجاه فى ثقافتنا متمثلا فى انتاجنا الفنى والأدبى ، كما يكون ضروريا وضع الأصابع على العلاقة الحقيقية بين الاتجاه الثقافى وبين التيار الذى تقوم وسائل الاعلام بترسيخه بوسائلها جزءا جزءا فى المسلسلات وفى الاحاديث ، وفى غير ذلك ، الى ان يصبح واضحا عند المتلقين ، وبطريقة لا شعورية .

وبمناقشة هذا الموضوع امـــام المجلس برزت الاتجاهات والآراء الآتية :

. للثقافة القومية أصول ثابتة تحدد معالم الشخصية القومية تمييزا لها عن سواها ، لاتتبدل مع الأيام ، إلا بالحد الذى لايعوق التقدم ، كما ان لها فروعا لاتنفك تتغير ، لتساير حركة التاريخ دون أن تفقد صلتها الوثيقة باصولها الرواسخ .

• من طبائع الاشياء ان يتصدى القديم لكل جديد ليبرز عيوبه وليمحوه اذا استطاع ، خوفا من أن يشوه معالم الشخصية الأصيلة ، وهو امر قد يكون فى صالح الأمة بصفة عامة حتى لاتلعب بها النزوات والاهواء وقد يكون مصدر ضرر كبير اذا بولغ فيه بما يقتل براعم الابداع الفكرى والفنى .

• لاشك ان ماضينا موصول الحلقات بالحاضر الذى نعيشه ولنا ان نأخذ منه مانرى ان نأخذه ثم نقيمه فى البناء الذى نريد ان نقيمه لانفسنا على حين اننا بازاء المستقبل نحفر القنوات التى يتسرب فيها الحاضر على نحو ما نريد له أن يتسرب لتتكون الصورة التى نحب لها ان تكون .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم فانه يوصى بما يلى :

* وضع صيغة تحقق التجاوب بين الثقافة الاعلام ، ويراعى عند وضعها القيم الروحية والفكرية والفنية والجمالية والتاريخية ، وان تكون هذه الصيغة امام واضعى البرامج الاذاعية والتليفزيونية ومصممى الابواب الصحفية والدعاة والمؤلفين والكتاب ، حتى تنساب معانيها فى انتاجهم .

* ان يتاح للصيغة المقترحة اداء دورها الفعال ، بحيث لايقتصر عرض ماتتضمنه من المعانى محليا فقط ، بل تقدم منها مختارات متصلة فى إعلامنا الخارجى .

* وضع برامج تنفيذية لتطبيق الصيغة المقترحة ، بحيث تكون ذات شعبتين احداهما ثابتة ، والأخرى متحركة لتتوام مع احتياجات الأجيال المقبلة .

وغنى عن التنويه ان ماتضمنه الباب الاول من هذا التقرير حول بعض العناصر الرئيسية للسياسة الثقافية يمكن ان يكون جزءا من المادة الأساسية لهذه الصيغة المرجوة .

الحقوق الاعلامية للمتلقى

تنص الدساتير والمواثيق الدولية على حرية اعتناق الآراء غير الهدامة ، وحرية تبليغها للآخرين ، ومن بين هذه المواثيق الاعلان العالمى لحقوق الانسان حيث جاء فى مادته التاسعة عشرة : « لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل ، واستقاء الأنباء والافكار وتلقيها واذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية » . ويشتمل هذه النص على ثلاثة أوجه من أوجه التعبير :

- ان يعتنق الانسان مايقتنع به من الآراء .
- ان يباح له تلقى مايريد من أنباء وأفكار .
- أن يذيع مالديه من أنباء وأفكار بأية وسيلة مشروعة دون قيود جغرافية .

وقد اصبحت تلك النصوص من القضايا الاعلامية المسلم بها ، لكن تقدم المفاهيم الاعلامية يبرز الآن بصفة خاصة : حق الانسان فى تلقى الأنباء فى حينها ، للتكيف بها أو الرد عليها ، وكذلك تلقى الافكار التى تجعله متمكنا من المعلومات التى يتمتع بها غيره فى الحدود الممكنة ، ولضمان هذا الحق وصف بأنه واحد من الحقوق الحضارية للانسان .

ولقد ظل هذا الحق منذ ظهور المواثيق الاعلامية والصحفية وكأنه من تحصيل الحاصل ، حتى ظن انه ليس بحاجة الى اضافة جديدة فى بحثه ، لكن التقدم الحضارى المستمر - وماتخلله من تقدم اعلامى - أثبت أن هناك مدعاة للتركيز على هذا الحق ، بعد أن تبين من الممارسة أن تحقيق هذا الحق يتأثر بأكثر من سلطة أهمها سلطتان : سلطة الحاكم وسلطة الناشر ، فالحاكم يملك حق الرقابة فى ظروف قد تكون الرقابة من لوازمها ، والناشر يملك وسيلة العرض بما قد يتبعها من انتشار أو انكماش ، وعلى أى الحالين نجد أن المتلقى عرضة لأن يكون أحيانا غير مختار فيما يتلقى من أنباء أو أفكار ، وهذا ماتدور حوله البحوث الاعلامية فى الوقت الحاضر ، توطئة لما ينبغى ان يكون عليه هذا الحق فى المستقبل .

والقاعدة العامة أن يكون حق المتلقى قائما على مايتفق عليه الاجماع أو القياس . فلا أحد فى المجموع لايريد الاطلاع على أسرار الساعة . ومن هنا كان النص الصريح على حق الانسان فى تلقى الأنباء فى حينها . ثم تبين أن هذا النص على صراحته والتسليم به كثيرا مايكون معطلا ، نتيجة لافتقاره الى الضمان الكافى ، وأنه يعتمد حتى الآن على الاخلاقيات الاعلامية التى تحتاج الى حماية فى التطبيق من أى تجاوز عنها ومن أى حيف عليها ، وهو أمر يتطلب ألا يقف سريان المواثيق الاعلامية على الاعلاميين وحدهم ، بل ينبغى أن يمتد الى الجهات المعنية التى يتعاملون معها أو تتعامل معهم فى الدائرة الاعلامية .

الحق فى الاتصال على الصعيد العالمى :

ومن الطبيعى ألا تنفصل " حقوق المتلقى " عن فكرة حق الاتصال بمفهومه المعاصر ، وعلى النحو الذى أثاره بعض الخبراء ، ثم على النحو الذى أكده تقرير " اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال " . وقد تأكد مفهوم هذا الحق فى اعلان اليونسكو بشأن " المبادىء الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الاعلام فى دعم السلام " ، اذ أوجبت المادة الثانية منه : " ضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع مصادر الاعلام ووسائله المهيأة له ، بما يتيح لكل فرد التأكد من صحة

الوقائع وتكوين رأيه بصورة موضوعية فى الأحداث . لهذا الغرض يجب أن يتمتع الصحفيون بحرية الاعلام وأن تتوفر لديهم أكبر التسهيلات الممكنة للحصول على المعلومات ، كذلك ينبغى أن تستجيب وسائل الاعلام لاهتمامات الشعوب والأفراد مهيئة بذلك مشاركة الجمهور فى تشكيل الاعلام .

ومن الواضح أن الفكر الاعلامى الذى انبثقت عنه المادة ١٩ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان قد سار شوطا بعيدا فى هذا المجال ، نحو تأكيد الحق فى الاتصال ليكون دعامة أساسية فى تحقيق ديمقراطية الاتصال ، مثل الحق فى الحصول على المعلومات والحق فى اعطائها ، والحق فى خصوصيات الحياة ، والحق فى المشاركة فى الاتصال العام – وجميعها عناصر لمفهوم جديد هو الحق فى الاتصال ، وينادى هذا المفهوم بتوسيع مصادر المعلومات التى يحتاج اليها المواطنون فى حياتهم اليومية ، واعادة النظر فى القوانين واللوائح المعمول بها بهدف الحد من القيود والأحكام التى تقضى بسرية المعلومات ، وغير ذلك من العوائق التى تعرقل ممارسات الاعلام .

على أن تشجيع الوعى النقدى وحسن التمييز ، مسئولية كبرى يجب على المربين ورجال الاعلام أن ينهضوا بها معا ، ويجب أن يتعلم الفرد كيف يميز بين الحقيقة والزيف ، وأن يفرق بين الرأى والواقعة ، وأن يضع فى حسابه عنصر الذاتية فى احكام الصحفيين ، وأن يفصل بين ما هو عرضى وتافه وظاهرى ، وما هو ثابت وصائب وقيم . وعلى ذلك ايضا تتوقف قدرة القراء والمستمعين والمشاهدين على اتخاذ موقف الشك البناء ازاء البيانات والمعلومات التى تصلهم ، فى محاولة لاستخلاص مايستحق الاعتبار منها ، ومايصمد للتمحيص ويتناسب مع خبراتهم الخاصة .

اذ ان الجماهير لاتقتصر حاجتها على الأنباء التى تشجعها وتطمئنها فيما يتعلق برغباتها وأمانيها ،أو تؤيد أفكارها المستقرة ،بل تحتاج أيضا الى معلومات يمكن أن ترشدهم الى تعديل أحكامهم وآرائهم والاعتدال فيها ، وإضفاء التوازن عليها . ومن ثم فإن ايقاظ وتشكيل الوعى النقدى يشكل ظاهرة هامة لتحقيق الديمقراطية فى عملية الاتصال .

الحق فى الاتصال :

والاتصال بهذا المفهوم عملية ثنائية الاتجاه ، ويجرى فيها الشركاء – بصورة فردية أو جماعية – حوارا ديمقراطيا متوازنا ، حيث ان فكرة الحوار – على عكس المونولوج (الحديث من طرف واحد) – هى لب التفكير المعاصر ، الأمر الذى يقودنا نحو مجال جديد من مجالات الحقوق الاجتماعية .

ومن هنا يبرز الحق فى الاتصال كامتداد للتقدم المستمر نحو الحرية والديمقراطية . وتشمل الدعوة الى تحقيق ديمقراطية الاتصال ، توافر وسائل اكثر عددا وتنوعا لمزيد من الناس ، الا أن تحقيق الديمقراطية لايمكن حصره فى مجرد توافر مزيد من مرافق الاتصال ، انه يعنى انتفاع عامة الجمهور بوسائل الاعلام الحالية على نطاق أوسع ، ولكن هذا الانتفاع ليس الا جزءا من عملية تحقيق الديمقراطية ، وهو يعنى اتاحة مزيد من الامكانات للأمم ، والقوى السياسية ، والمجتمعات الثقافية ، والكيانات الاقتصادية ، والفئات الاجتماعية ، لكى تتبادل المعلومات بدرجة أكبر من المساواة ، ومن غير سيطرة على الشركاء الأضعف ، وبدون تمييز ضد أى شخص .

واذا كان مفهوم " الحق فى الاتصال " لم يبلغ بعد شكله النهائى ومضمونه الكامل – وعلى خلاف ماقد يرى البعض من أنه مبدأ راسخ بالفعل يمكن على أساسه استخلاص آثار منطقية بين حين وآخر – فانه مازال فى مرحلة تجرى فيها دراسته بكل ماينطوى عليه من مضامين ، ويتم اثراؤه تدريجيا ، وعندما تستكشف امكانات تطبيقه – سواء فى اليونسكو أم فى المنظمات غير الحكومية الكثيرة المعنية – يتعين على المجتمع الدولى أن يقرر ماهى القيمة الذاتية لهذا المفهوم . وسوف تكون هناك حاجة الى الاعتراف ، أو عدم الاعتراف ، بوجود حق جديد

للانسان ، يضاف الى الحقوق التى تم اعلانها بالفعل ولايحل محلها .

وتتمثل المكونات الرئيسية لهذا الحق الانسانى الشامل فى الحقوق التالية دون أن تقتصر عليها :

- حق الاجتماع والحق فى المناقشة والحق فى المشاركة ، وما يتصل بذلك من حقوق تكوين الجمعيات .

- الحق فى الاستفسار والحق فى الحصول على معلومات والحق فى ابلاغ الآخرين بالمعلومات ومايتصل بذلك من حقوق الاعلام .

- الحق فى الثقافة ، الحق فى الاختيار والحق فى الحياة الخاصة ، ومايرتبط بهذه الحقوق من حق فى التنمية المتصلة بذلك .

ويقتضى بلوغ الحق فى الاتصال ، توافر موارد الاتصال اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال البشرى .

ومن الجدير بالذكر ان الدستور المصرى ينص فى كثير من مواده على كفالة معظم هذه الحقوق ، اذ كفلت المادة (٥٤) حق الاجتماع . وأكدت المادة (٥٥) حق تكوين الجمعيات . كما تضمنت المادة (١٦) الحق فى الثقافة . اما الحق فى الحياة الخاصة وحرمتها فقد تضمنتها المادتان (٤٥) ، (٥٧) . وذلك بالاضافة الى كفالة حرية الرأى والتعبير فى المادة (٤٧) .

ويضاف الى ذلك ارتباط مصر باعلان اليونسكو الذى يؤكد على ضمان حصول الجمهور على المعلومات ، واستجابة وسائل الاعلام لاهتمامات الشعب والأفراد ، وتهيئة الجمهور للمشاركة فى تشكيل الاعلام .

ولاشك ان هذه التزامات من جانب مصر تعتبر منطلقا لصياغة مناسبة لحق الاتصال ومفهومه فى المستقبل .

واذا كان المقصود من هذا العرض ، التمهيد - منذ الآن وحتى عام ٢٠٠٠ - لتهيئة السبيل حتى يكون للمتلقى حقوق وواجبات تقابل حقوق وواجبات المرسل ، فمن الممكن عرض بعض المقترحات على هذا الطريق :

* ألا تحجب وسائل الاتصال أى نبأ عن المتلقين ، الا فى حالة انعدام الامكانات أو الحالات الاضطرارية كحالة الحرب وغيرها .

* ان تقدم الأنباء للمتلقى بصدق وفى أوقات مناسبة وبأسلوب لا انحياز فيه مهما كان مصدر أو مضمون هذه الأنباء ، طالما كانت صادقة وغير مغرضة .

* عند عرض الأفكار والآراء العامة - وفيما عدا مايتصل بالعقائد والقيم المرعية فى المجتمع - لايجوز التأثير على المتلقى بأى نوع من أنواع المؤثرات ليعتنق فكرا معينا .

* الاتفاق على الصعيد الدولى وعلى الصعيد المحلى للنأى عن كل مامن شأنه التشويش الكترونيا أو ذهنيا على المتلقى عند عرض أية مادة اعلامية . على أن يؤخذ فى الاعتبار ماجاء فى الفقرة الأولى .

* اذا كانت المادة المعروضة على المتلقى عملا فنيا ، ينبغى الملاءمة بين العرض وتوقيته بحيث لاتعرض فى أوقات الراحة مثلا أية مادة مثيرة أو مزعجة أو مقلقة ، ويستثنى من ذلك اضطرارا عرض الأنباء الهامة فى حينها مهما كانت آثارها .

* النظر فى اقرار الحقوق الآتية للمتلقى ، مستقبلا ، وعلى ضوء النصوص الدستورية والمواثيق الدولية :

- ان يكون من حق المتلقى ان يطلب مناقشة مايتلقاه من أنباء وأفكار ، وأن يجاب طلبه فى حدود الامكانات المتاحة لذلك ضمن قواعد مرعية .

- ان يكون للمتلقى حق التصحيح لأى خطأ يكتشفه أو يكشفه المرسل .

- أن يكون للمتلقى الحق فى الرجوع على المرسل اذا كان فيما تلقاه إضرار مادى أو أدبى به ، الا اذا كان هو المتسبب فى هذا الضرر نتيجة لسوء الفهم .

المسئولية الاجتماعية للاذاعة المسموعة والمرئية

تقوم النهضة الاذاعية المعاصرة على عاملين لايقل أحدهما فى اهميته عن الأخر ، هما :

الأول : ملاحقة التطور التكنولوجى بالنسبة للاستخدامات الاذاعية .

الثانى : متابعة التطور السيكولوجى بالنسبة لأثر الاذاعة المسموعة والمرئية على نفسية المستمع والمشاهد .

واستكمالا لما بدأه المجلس فى دوراته السابقة من العناية بدراسة هذين العاملين معا ، فقد قام بمتابعة الخطوط السيكولوجية التى تترتب على اثر المادة الاذاعية على الجمهور ، وبصفة خاصة على أثر المواد التمثيلية والغنائية باعتبارها أكثر اتصالا باحساس المستمع والمشاهد ، وتبلورت هذه المتابعة فيما يلى :

فى مجال التمثيليات :

هناك - الى جانب بعض الروائع - عدد كبير من " الدراميات " المصحوبة بمظاهر العنف : قتل النفس ، أو القتل الأدبى ، أو الأطماع التى تتجاوز معنى الطموح ، ومايستتبع ذلك من اثارة الاحقاد واشاعة الكآبة فى الحياة . وهذه صور لاتمثل الحاضر تمثيلا صادقا ولا هى صور ماضينا أو حاضرنا أو صور آمالنا فى المستقبل ، التى نجد بعضا منها فى قليل من المواد الأخرى ، حيث تتغلب المعانى الانسانية وتقل بواعث الأحزان وتكثر حوافز الآمال .

فى مجال الأغانى :

الأغنية لم تعد مجرد فقرة ترفيهية فقط بل هى دعوة اجتماعية أو نفسية تشكل - مع غيرها - ذوق الجمهور ، وفى ألفاظ بعض الأغانى العصرية وفى معانيها ، من شئون الحب والزواج تجاوز لما ينبغى ، اذا قورن بما يذخر به تراثنا الشعبى القديم ، من معان شريفة .

وفى مضمون بعض كلمات الأغانى الهابطة - وان كانت قليلة - مايتخذه بعض المتطرفين ذريعة لدعواهم ومبررا لأفعالهم ، الأمر الذى لم تعد فيه محاولة استثارة المتلقى او اثارة اهتمامه السمعى - من خلال بعض اجزاء الأغنية - فنا بقدر ماأصبحت حجة فى ايدى المتطرفين .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق يوصى المجلس بمايلى :

* ان تكون مواد ميثاق الشرف الاذاعى - ضمن مواد التعاقد على أى عمل اذاعى أو تليفزيونى .
* أن يضاف عند تشكيل لجان الفحص فى الاذاعة والتليفزيون - الى جانب العناصر الفنية - عنصر المتخصصين العلميين والاعلاميين والاجتماعيين والتربويين ونخبة من رجال الفكر والثقافة حتى لايكون الحكم على المواد المعروضة حكما فنيا فقط .
* أن يطلب اتحاد الاذاعة والتليفزيون من القيادات الدينية والاجتماعية والعلمية والثقافية فى بداية كل عام ملخصا بما تأمل ان يذاع للاستنارة به عند وضع الخريطة السنوية لمواد الاذاعة والتليفزيون .
* أن يوجه اتحاد الاذاعة والتليفزيون فى بداية كل عام أو كل مرحلة الى المتعاملين معه بيانا بمخططات الاتحاد بالنسبة للمواد الاذاعية المطلوبة .
* أن يعقد اتحاد الاذاعة والتليفزيون مسابقات للمؤلفين الشبان فى تأليف المواد ذات المستوى المستهدف ، سواء فى التمثيليات أو الأغانى

أو غير ذلك .

* أن يعقد الاتحاد ندوات موسمية تجمع بين قياداته وبين المتعاملين مع الاذاعتين : المسموعة والمرئية لتبادل الرأى فيما اذيع أو ما سيذاع ، على أن تعرض احدى هذه الندوات اذاعيا وتليفزيونيا ، لتلقى آراء الجمهور فيها بالبريد ، وليكون ذلك حلقة فى سلسلة حلقات استطلاع الرأى العام بالنسبة للبرامج .

* وضع سياسة مستقبلية للتمثيليات فى الاذاعتين المسموعة والمرئية تعتمد على :

- تغليب المعانى الانسانية .
- الاقلال من عرض الجرائم .
- الاقلال من بواعث الأحزان والاكثار من حوافز الآمال .
- الاتجاه الى تصوير المجتمع ككل مع نظرة مستقبلية أكثر .

* اعادة النظر فى فلسفة الأغنية المصرية ، وما تتضمنه من مادة الحب على ضوء مايلى :

- الأغنية وسيلة لأن نسبغ بها على الحب مفاهيم انسانية ، وفى تراثنا مايعين على ذلك .
- الأغنية هى أول الأمر وآخره رسالة اجتماعية الى المستمع ينبغى ان نسمعه بها أكرم ماينبغى ان يسمعه .
- الأغنية لم تعد مادة للملاهى ، فللملاهى أغانيها الخاصة ، انما هى مادة كل ساعة عند الأجيال الناشئة من الجنسين ، فى البيت والمدرسة والنادى والطريق العام .
- الأغنية مادة اذاعية يمكن استخدامها كوسيلة للاسهام فى الخدمات العامة ، دون الخروج عن دورها الموسيقى لاشاعة روح الحب والخير والجمال .

* وضع الضوابط الكفيلة برفع مستوى مضمون الاعلانات التجارية بالاذاعتين - المرئية والمسموعة - بحيث يكون الاعلان فى خدمة المستمع والمشاهد وليس فى خدمة المعلن فقط .

الحفاظ على التراث المصرى من التسجيلات الصوتية والمرئية

تضم التسجيلات الصوتية والمرئية - ضمن ماتضم - تراثا قوميا يلزم أن تتضافر الجهود للعمل على صيانته وحفظه ، وذلك لأهميته من الناحيتين : القومية والفنية . وهو امر دعا المجلس الى مناقشة مستقبل هذه التسجيلات بهدف الحفاظ على هذا التراث .

التوصيات

وعلى ضوء ما دار فى المجلس من مناقشات وماجاء بالتقرير الملحق عن الجوانب الهندسية لهذه التسجيلات يوصى بما يلى :

فى مجال مكتبات اشرطة التسجيل القومية :

* تشكيل لجنة من العاملين بجهازى الاذاعة والتليفزيون ، ومن أعلام الفكر والفن والأدب لاختيار المواد التى تعتبر ذات قيمة قومية مثل :

• الأحداث التاريخية .
• القراءات القرآنية والدينية للبارزين من القراء والدعاة .
• الأغانى والموسيقى لكبار الفنانين . .
• التسجيلات العلمية وتسجيلات العلماء .
• التسجيلات بصوت كبار الأدباء والفنانين الذين لهم دور تاريخى

بارز فى تطوير الفكر المصرى والعربى .

ويكون للجنة حق الرجوع الى الجمعيات الأهلية والأفراد للحصول على التراث الفنى النادر ، ونقله بإمكانات هندسية جديدة ، واستصدار التشريع اللازم لذلك .

* انشاء مكتبة وثائقية للأشرطة والتسجيلات باتحاد الاذاعة والتليفزيون تحفظ فيها الاشرطة والتسجيلات التى وقع عليها اختيار اللجنة باعتبارها ذات قيمة قومية .

* انشاء قسم خاص بدار المحفوظات والوثائق القومية (الدفترخانة بالقلعة) يحفظ به نسخة أو أكثر من التسجيلات الصوتية والمرئية ذات القيمة القومية ، علاوة على النسخ التى تحفظ بالمكتبة الوثائقية باتحاد الاذاعة والتليفزيون .

فى مجال استخدام أشرطة التسجيلات :

* استخدام اشرطة سرعة ٧.٥ بوصة / ثانية فى التسجيل والاذاعة ، لتقليل عدد الاشرطة المستخدمة الى النصف بعد نقلها من الاشرطة الحالية الى نفس السرعة بعد اختيار نوع جيد من الاشرطة وماكينات التسجيل للحفاظ على الجودة الصوتية التى تتفق مع المواصفات الاذاعية على السرعة المقترحة .

* متابعة التطورات التكنولوجية فى صناعة الأشرطة لاختيار مايلائم المناخ المصرى ، ومايصلح للتخزين فترة طويلة فى هذا المناخ ، واتباع النظم الحديثة – ومنها استخدام الكومبيوتر لتسجيل أرقام وبيانات الأشرطة – عند تداول الأشرطة ونقلها ، لحفظها من التلف .

* انشاء وحدة فنية متخصصة لصيانة الاشرطة .

فى مجال التداول :

* العمل على تداول وتبادل المواد ذات القيمة القومية والفنية ، مع جهات بالخارج تهتم بهذه المواد وبالارشيف التاريخى لها ، وتيسيرا للاحتكاك الثقافى على المستوى العالمى ، بجانب اتاحة تعدد أماكن الحفظ والصيانة لهذه المواد .

التسجيلات الصوتية والمرئية من الناحية الهندسية

الحفاظ على التسجيلات الصوتية والمرئية يستلزم من الناحية الهندسية مراعاة مايلى :

كيفية اختيار الشرائط الملائمة للتسجيلات الاذاعية اليومية :

تصنع شرائط التسجيل غالبا من مادة البلاستيك (بروفلين كلوريد أو استيت سليلوز) المغطى غالبا بأكسيد الحديد بطريقة تقلل من التآكل عند مرور الشريط أمام رؤوس ماكينة التسجيل ، ويؤثر سمك طبقة هذا الاكسيد على حساسية الشريط ومقدار تجاوبه وقيمة التشويه ومقدار الشوشرة . وصناعة الشرائط تتطور وتتقدم باستمرار ويوجد بالاسواق عدد كبير من أنواع الشرائط الاذاعية ، الأمر الذى يلزم معه اعطاء أهمية خاصة لاختيار الشرائط الاذاعية ، على ضوء تنوع مواصفات واستخدامات هذه الشرائط الذى يتضح فيما يلى :

– شرائط عالية الجودة : تستخدم كـ « ماستر » للنقل منها على نسخ أخرى وحساسة لتسجيل الذبذبات المنخفضة والعالية ، وتنخفض فيها نسبة التشويه والشوشرة ، وخواصها ممتازة ، وتصلح لسرعة ١٥ بوصة فى الثانية .

– شرائط حرفية : تستخدم فى استديوهات الاذاعة ، وتصلح للخدمة

الشاقة ، كما تصلح للسرعات ١٥ بوصة ، ٧,٥ بوصة فى الثانية وخواصها جيدة ، وتفى بالاحتياجات الاذاعية .

– شرائط عادية : تستخدم فى المنازل ، والهواة ، وتصلح للسرعات ٧,٥ ، ٣/٤ ٣ ، ٧/٨ ١ بوصة فى الثانية ، وخواصها عادية .

وهناك مواصفات خاصة لاختبار الشريط ، يلزم معها وجود جهة للاختبارات الهندسية تختص باختيار أنواع وعينات الشرائط التى ترد للاذاعة بعد اختبارها . ومواصفات الاختبار الخاصة هى :

– من الناحية الميكانيكية : تختبر استطالة الشريط فى اثناء استخدامه عند قيم شد معين ، واستقامته وعدم تجعده ونعومة سطحه وتجانسه .

– من الناحية المغناطيسية : يختبر معدل تغير الحساسية فى الشريط الواحد ، وتماسك ذرات الحديد بحيث تكون متماسكة ولاصقة ، وتنفصل فى أثناء مرور الشريط أمام رؤوس التسجيل ، ويختبر أيضا مقدار طبع طبقات الشريط بعضها على بعض .

– من الناحية الكهربائية : تختبر حساسية الشريط وتجاوبه بالنسبة للذبذبات المنخفضة والعالية ، وكذلك قيمة الخروج للشريط .

– ترميم واصلاح وصيانة التسجيلات الحالية :

نظرا للعدد الكبير من الشرائط المستخدمة يوميا فى تسجيل واذاعة البرامج ، أصبح الأمر يتطلب وجود وحدة لترميم واصلاح وصيانة الشرائط المستخدمة ، يسند العمل فيها لفنى متخصص . وتختص هذه الوحدة باستبدال الطارات المعطوبة وعلب الشرائط التالفة ، واصلاح المط والاستطالة فى الشرائط ، وكذلك عمل اللحامات المقطوعة ، وترميم اللحامات غير الصالحة ، وملاحظة استواء لف الشريط .

– الحفاظ على التسجيلات التى تعتبر تراثا قوميا فى أماكن صالحة تعتبر فى حكم المكتبات القومية :

بعض التسجيلات الاذاعية تعتبر ثروة قومية ، وهو أمر يجب معه اختيار نوع معين من الشرائط الخاصة التى تتميز بسمك خاص ، وتكون صالحة للتخزين فترة طويلة ، وذلك بعد تحديد مايعتبر تراثا قوميا حتى يتم – على ضوء هذا التحديد – اختيار المواد ذات القيم القومية ، وحفظها فى مكتبة قومية تنشأ لهذا الغرض ، وهذه التسجيلات تشمل :

– الاحداث التاريخية .

– الأغانى والموسيقى لكبار الفنانين .

– القراءات القرآنية والدينية للبارزين من مشاهير القراء والدعاة .

– التسجيلات العلمية وتسجيلات العلماء .

– الأنواع الأخرى من التسجيلات من : فن وفكر وأدب ومسرحيات وتمثيليات وأحاديث بصوت كبار الأدباء الذين لهم دور تاريخى بارز فى تطوير الفكر المصرى والعربى .

شروط تخزين وحفظ الشرائط :

يتطلب التخزين والحفظ الجيد للشرائط مايلى :

– استعمال طارات الالومنيوم للشرائط المخزنة ، والتأكد من أن حواف هذه الطارات مستقيمة وليست معوجة ، حتى لاتؤثر على حواف الشريط .

– وضع الشريط فى علب مغلقة مصنوعة من مادة البوليثيلين .

– حفظ الشرائط فى درجة حرارة (٧٠ فهرنهيت) فى غرف تخزين خالية من الأتربة .

– عدم وجود أية مجالات مغناطيسية فى غرف التخزين وأن تكون الدوائر الكهربائية متوازية ، وذلك لتلافى المجالات المغناطيسية .

– أن تكون أرفف الشرائط فى أماكن التخزين من الخشب أو أية مادة ليست لها صفة مغناطيسية ، وأن تكون خالية من الاهتزازات .

– أن يكون مستوى التسجيل لكل شريط يطلب تخزينه أقل بمقدار ٢٪ عن المستوى العادى ، وأن يترك فى بداية الشريط مسافة ١٥ قدما غير مسجلة ، على ان تسجل عليها ذبذبة قدرها ١٠٠٠ سيكل ، لاختبار الشريط بدون اختبار التسجيل نفسه .

– عدم وجود مواد لاصقة على الشريط المطلوب تخزينه ، وذلك لأن

المواد اللاصقة تتغير خواصها بالتخزين وتفسد ، ونتيجة لذلك تنفصل طبقات الشريط عن بعضها ، وتختلف قيمة الشد من طبقة لاخرى مما يكون له أثر ضار .

اختبار الشريط المخزون :

يجب اختبار الشريط المخزون كل عام ، على الأقل ، للتأكد من :

– عدم وجود انحناءات فى الشريط .

– سلامة الطارة .

– عدم طبع طبقات الشريط بعضها على بعض ، وذلك بواسطة الذبذبة المسجلة فى بداية ونهاية الشريط ، وفى حالة وجود طبع يزال بواسطة الأجهزة المخصصة لذلك .

وبعد اختبار الشريط يوضع فى وضع عكسى ، وعند سماعه يعاد الى وضعه الأصلى .

المسلسلات الاذاعية

للمسلسلات الاذاعية قوة ايجابية ذات تأثير كبير، فاذا كانت من الأعمال الفنية الخلاقة ذات المستوى الفنى الممتاز ، قوامها الخيال المبدع المنشط لملكات الانسان ، فانها توسع خيال المتلقى (المستمع والمشاهد) ، وترفع مستواه ، أما إذا كانت دون المستوى ، فانها تجعل المتلقى يجتر تجارب الحياة اليومية ، الأمر الذى يشيع فيه السلبية ، ولايرتفع به فى مدارج الحضارة ، ولاهميتها هذه تناولها المجلس بالبحث والدراسة والمناقشة ، بهدف وضع سياسة مستقبلية لها يحقق تنفيذها جانبها الايجابى ، ويدفع اثرها السلبى ، وقد اسفرت هذه الدراسة عما يلى :

أولا : ان المسلسلات قد اصبحت طابعا من طوابع الاذاعة المرئية والمسموعة فى العالم العربى كله ، وان وجودها على خريطتى الاذاعتين المسموعة والمرئية بمصر يعتبر من أسس التعامل بين اذاعتنا وبين اذاعات البلاد الشقيقة .

ثانيا : ان مشكلة المسلسلات من ناحية الكم ترجع الى العدد الكبير من الساعات المخصصة لها فى الاذاعة المسموعة والمرئية على مدار السنة ، ومن ناحية الكيف تعود اصلا الى تفاوت قدرات المؤلفين الذين ترجع اليهم الاذاعة بالضرورة لملء هذه الساعات .

ثالثا : اذا قصرت المسلسلات على النوعيات الممتازة ، فستقل ساعات ارسال المسلسلات ، وهذا من شأنه دفع الجمهور المصرى الى الاستعاضة عن ذلك بمشاهدة وسماع المسلسلات فى اذاعات أخرى .

رابعا : أن التليفزيون المصرى يعانى من مزاحمة التليفزيونات العربية بسبب نزوح الفنيين المصريين للعمل هناك ، سعيا للحصول على عائد أكبر وللافادة من ميزة عدم دفع الضرائب ، ولوجود الاستديوهات المجهزة الكاملة .

خامسا : ان انتاج المسلسل العربى – باستثناء القليل النادر – يخضع للتفكير التجارى البحت ، وليس للقواعد الفنية ، فالمسلسل الذى يمكن تقديمه بصورة أفضل فى حلقات أقل ، يعمد فيه الى المط والتطويل ، الأمر الذى يؤدى – فى الغالب – الى هبوط العمل الفنى واضاعة وقت المشاهد والمجتمع ، فضلا عن أن هذا الأمر يغرس فى المتلقين – وبخاصة فى الأطفال الذين هم أمل مصر فى مستقبلها – البطء فى التفكير والسلبية .

سادسا : دلت البحوث التى أجريت – سواء فى الخارج أو فى الداخل – على أن أحب البرامج التليفزيونية لدى الأطفال فى المسلسلات الدرامية – يتفق فى ذلك أطفال المدن مع أطفال الريف – الامر الذى يجعل لهذه المسلسلات أهمية خاصة تتفق مع خطورة تاثيرها على الأطفال .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ومادار فى المجلس من مناقشات يوصى بماياتى :

* ان يوجد – الى جانب اللجان المختصة بالاذاعة والتليفزيون – مجموعة من المستشارين من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية والدينية والتربوية والتاريخية ، يرجع الى كل منهم فيما تتناوله موضوعات المسلسلات حسب اختصاصه ، لابداء رأيه الفنى ، وعلى ضوء هذا الرأى تضع اللجنة المختصة قرارها على النحو الذى تراه صالحا ، وأن تقوم هذه المجموعة بإعداد دليل عمل يتضمن الاتجاهات المطلوبة فى المسلسلات خلال كل مرحلة مع ابراز المرفوض من هذه الاتجاهات حتى يتوافر الوضوح المسبق للكتاب والمؤلفين العاملين فى هذا المجال .

* ان يتضمن الاتفاق بين مؤلفى المسلسلات والدراميات وبين الاذاعة والتليفزيون تحديدا واضحا لأهداف المسلسلات ، مع مراعاة تيار التطور بالنسبة للاجيال المقبلة وأن ياتى هذا الاجراء فى اطار ميثاق الشرف الاذاعى .

* ألا تقتصر المسلسلات على الروايات فقط وان يكون الى جانب المسلسلات الروائية مسلسلات تاريخية وسير مشوقة .

* مواجهة النقص فى عدد المسلسلات بوسائل منها :

– تصوير الأحداث تصويرا فنيا .

– إخراج بعض الأحاديث اخراجا دراميا .

– أعطاء التعليق على الاخبار صورة الرواية المشوقة .

– اعادة برنامج " فى المرآة " الذى يحلل الشخصيات التاريخية والمعاصرة تحليلا روائيا على الشاشة الصغيرة .

– اللجوء الى كتابات كبار الأدباء التى تصلح أن تكون مسلسلات ممتازة .

* اخراج مقتبسات من القصص القرآنى ومختارات من روائع الأدب العالمى والمحلى اخراجا تليفزيونيا مسلسلا .

* استكمال تجهيز الأستديوهات القائمة ، والاسراع بانشاء مدينة الانتاج التليفزيونى حتى تكون مصر – كما كانت من قبل – مركز الثقل فى هذا المجال .

* رفع أجور المؤلفين والمخرجين والممثلين والفنيين المصريين ، ومنحهم بعض المميزات ابقاء على الانتاج المصرى فى مصر .

* العمل على توسيع دائرة تبادل المسلسلات – وبخاصة التليفزيونية – مع الدول العربية بحيث تمتد الى دول المغرب العربى ، اتاحة لفرصة الاستفادة منها ، والافادة بها .

* يستدعى الامر – من أجل بناء أجيال متماسكة قوية – رؤية جديدة ومعالجة جديدة فى اختيار المسلسل العربى وانتاجه حتى لايؤثر تاثيرا سيئا على الأجيال الصاعدة .

إعداد الاعلاميين المترجمين

يرجع تاريخ الترجمة الحديثة فى مصر ، الى الحركة الفكرية التى بدأها رفاعة الطهطاوى مؤسس مدرسة الالسن ، فى منتصف القرن الماضى . وكان من ثمارها تكوين طلائع جديدة من المثقفين المصريين ، استطاعوا – باتقانهم اللغات الاجنبية – ان يظهروا على الساحة الدولية ، فى مؤتمرات المستشرقين ، ومؤتمرات الطب والفلك والهندسة ،

مما كان له أثر فى فتح النوافذ الفكرية على العالم الخارجى ، وتغير نظرته الى مصر، والتى ارتبطت من قبل باستثماراته السياسية والاقتصادية ، أو بالاطلال على التاريخ المصرى القديم .

وقد ظلت حركة الترجمة منحصرة فى الجوانب الثقافية دون الاعلامية حتى مطالع القرن العشرين ، حين اصدر مصطفى كامل صحيفتين : احداهما بالانجليزية والاخرى بالفرنسية ، فأخذت حركة الترجمة المصرية اتجاها جديدا ، هو الاتجاه الاعلامى ، بالقدر الذى سمحت به الامكانات المتاحة فى ذلك الوقت ، وكان لظهور هاتين الصحيفتين اثر كبير فى اظهار الواقع المصرى امام العالم الخارجى ، كما كان له صداه فى الصحافة الأجنبية التى كان يصدرها بعض الأجانب فى مصر ، فاعتدل مسار بعضها مع الواقع المصرى ، وأخذ البعض الآخر يقاوم هذه الحركة لحساب الاستعمار ، وهذا ماظهر - بوضوح تام - عند قيام الشعب المصرى بثورة سنة ١٩١٩ .

وكان من الممكن ان تواصل حركة الترجمة الاعلامية عطاءها ، لولا ان نهضة التعليم فى اعقاب تلك الثورة كانت تخضع - بحكم الظروف - لعاطفة وطنية نزلت بمستوى تعليم اللغات الاجنبية فى مناهج التعليم الرسمى ، بينما تفوقت المعاهد الاجنبية فى هذا المجال ، الذى كان من الممكن استثماره لصالح حركة الترجمة . غير أن أغلب الملتحقين بهذه المعاهد كانوا من أبناء طبقة تجج الاستعمار - الى حد ما - فى عزلها الوجدانى عن الشعب . ومع هذا ، فقد ظهر من خريجى هذه المعاهد صف بعد آخر ممن كان يمكن الاعتماد عليهم فى نهضة الترجمة ، الا ان تمصير هذه المعاهد ، كلها أو اغلبها ، قلل - دون قصد - من التفوق اللغوى لطلابها ، وهكذا اصبح الذين يلتحقون بكلية الالسن الحديثة ، أو أقسام اللغات بكليات الآداب والتربية ، دون المستوى الذى تحتاجه أجهزة الاعلام ، حتى اصبح المترجم الكفء عملة نادرة . ومع ذلك فان هناك افرادا معدودين قد برزوا فى مجال الترجمة الاعلامية والترجمة الفورية ، وصاروا اعمدة الترجمة بالنسبة لنا وللدول العربية حتى أصبح أى نقص فى هذا العدد المحدود ، يمثل مشكلة اعلامية مصرية وعربية ، نضطر ازاءها - سواء فى الصحافة أو فى أجهزة الاعلام الاخرى - الى الاستعانة بعناصر أجنبية ، يقترن تفوقها فى لغاتها بضعفها فى اللغة العربية ، فضلا عن افتقارها الى احاسيسنا القومية .

ولقد تنبهت سلطات التعليم فى مصر الى هذه المشكلة وبدأت تعالجها بانشاء مدارس اللغات التى تعنى بالتعليم اللغوى ، بدءا من المرحلة الابتدائية . لكن هذه الحركة لن تؤتى ثمارها المرجوة الا بعد جيل كامل ، فضلا عن ان من يبرزون فى اللغات الاجنبية من المصريين حاليا ، تتلقفهم المؤسسات الاقتصادية محلية أو أجنبية ، وتجزل لهم العطاء ، مما يحرم الخدمات الاعلامية من الاستفادة بهم .

ولما كانت مصر هى الدولة الرائدة من الناحية الاعلامية بالنسبة للعالم العربى كله ، فضلا عن ريادتها فى هذا المجال بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث ، فان الاهتمام بحركة الترجمة والترجمة الفورية ، يعتبر من قضايا الاعلام القومى التى تفرض نفسها على تحركاتنا المستقبلية .

وعلى ضوء الدراسة السابقة - وما أوضحته من وجود فجوة بين تزايد الطلب الاعلامى على المترجمين الاكفاء ، وبين تناقص عددهم فى الوقت الحاضر - دارت فى اجتماع المجلس مناقشات مستفيضة أبرزت مجموعة من الآراء والاتجاهات ، يخلص أهمها فيما يأتى :

- أن المترجمين الاعلاميين الاكفاء أصبح وجودهم نادرا ، حيث تستحوذ المؤسسات الأجنبية وخاصة الاقتصادية على معظم المترجمين ، وتغريهم بالاجور المرتفعة ، ومن ثم ينبغى اجتذابهم بالحوافز المغرية للعمل فى الجهات الحكومية والاعلامية التى تحتاج اليهم .

- أن من يقومون بالترجمة عموما ، والترجمة الفورية على وجه الخصوص ، ينبغى أن يكونوا على درجة عالية من اتقان اللغة العربية ، باعتبارها لغتنا القومية ، وضمانا لدقة الترجمة .

- أن وضع برنامج عام ليكون جميع الطلبة مترجمين ، أمر تكتنفه

صعوبات بالغة والمطلوب هو اختيار طائفة ممن لديهم الاستعداد لهذا الاتجاه ، والعناية بها عناية خاصة ، لسد النقص فى هذا المجال .

– ان يكتفى بتدريس اللغات الأجنبية منذ المرحلة الاولى وماقبلها – فى مدارس اللغات – ولدينا فيها عدد كاف يمكن أن يسد الحاجة . وأن تدرس وزارة التعليم اللغات الأجنبية – كتجربة – بدءا من الصف الخامس الابتدائى فى مدارس التعليم العام ، ببعض المناطق التى يحتاج فيها المواطن الى معرفة لغة أجنبية ، كالمناطق السياحية . (وفى هذه الاتجاه يمكن الرجوع الى توصيات المجلس القومى للتعليم بشأن تعليم اللغات الاجنبية) .

– أن ينظر فى دعوة المراكز الثقافية الأجنبية ، لاعطاء دروس فى اللغات بالجامعات ، كنشاط جانبى بها .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق خلص المجلس الى التوصيات الآتية :

توصيات مباشرة :

* أن يضاف الى مناهج الدراسة العليا بكلية الاعلام ، فرع تخصص فى الترجمة والترجمة الفورية الاعلامية ، يلتحق به خريجو كلية الألسن وأقسام اللغات بكليات الآداب والتربية ، ومن فى حكمهم ، للحصول على درجات علمية أعلى فى الترجمة . ويتولى التدريس بهذا الفرع خبراء مصريون وأجانب .

* أن يخصص جانب من المنح الدراسية الجامعية فى الخارج ، لدراسة الترجمة والترجمة الفورية الاعلامية .

* أن تتعاون الهيئة العامة للاستعلامات مع الجهات المعنية ، على انشاء مركز قومى للتدريب العملى على الترجمة والترجمة الفورية الاعلامية ، يتولى العمل به خبراء مصريون وأجانب . وأن يتم جانب من هذا التدريب فى المراكز الاعلامية المصرية بالخارج .

* وضع كادر خاص ذى مرتبات مجزية ، للحاصلين على درجات الامتياز فى الترجمة والترجمة الفورية ، بشرط ألا يتمتع بمزاياه الا من يعمل فى هذا التخصص .

* تقرير حوافز مالية للمتفوقين فى دراسة الترجمة ، على أن يكلفوا – لفترة مناسبة – بعد التخرج فى الجهات الحكومية والاعلامية التى تفتقر اليهم .

* استثمار وجود المراكز الثقافية التابعة لبعض الدول الأجنبية ، والتى تقوم بتعليم اللغات ، فى تدعيم الدراسات الحرة للغات الأجنبية بالجامعات والهيئات والمؤسسات .

توصيات عامة :

* أن يبدأ تعليم اللغات الأجنبية – على نطاق أشمل وبالأساليب العلمية الحديثة – فى كل معاهد التعليم ، عقب المرحلة الأولى من التعليم الابتدائى الحالى .

* ان يقتصر تعليم هذه اللغات ، قبل تلك المرحلة ، على المناطق التى يحتاج فيها المواطن الى معرفة لغة أجنبية ، كالموانى والمناطق السياحية .

* أن يكتفى بتعليم هذه اللغات ، منذ بداية المرحلة الأولى ، بمدارس اللغات .

* الاهتمام بتنفيذ توصيات المجلس القومى للتعليم – فى دورتيه الأولى والثانية ، سنتى ٧٤ ، ١٩٧٥ – بشأن تعليم اللغات الأجنبية فى مراحل التعليم العام ، وخاصة بشأن مايأتى :

– إعداد معلمى اللغات ، ووسائل سد العجز فى أعداد هيئات تدريس اللغات الأجنبية .

– مناهج تدريس اللغات الأجنبية ، وكتبها ، وطرق تدريسها ، وامتحاناتها .

– توفير معامل اللغات لتدريب المعلمين ، مع الاستعانة بالخبراء الأجانب للاسهام فى التدريس وفى برامج التدريب .

إعداد الاعلاميين المتخصصين

لم تعد السياسة وحدها هي المادة الفريدة أو المادة الاولى في الاستخدامات الاعلامية ، وبخاصة بالنسبة للمستقبل ، لأن السياسة ذاتها لم تعد قاصرة على فن الحكم وشئون الاحزاب فقط ، بل انها تتطور منذ الآن والى الاجيال المقبلة لتشمل سائر فنون التعامل مع الناس ، وبالتالى فان دائرة الاعلام تزداد كل يوم اتساعا وانفتاحا على مختلف المجالات التى يعتبر التعامل مع الناس أساسا لها ، ولقد كان ذلك سببا هاما فى التسمية المعاصرة للإعلام بأنه علم الاتصال .

ومن هنا ينبغى ألا تترك شئون الاتصال ، أو وظيفة التعامل مع الناس فى مختلف المجالات العامة ، لغير المتخصصين فى فنون الاتصال ، وبالتالى فان الاعلاميين انفسهم ينبغى ان يكونوا متخصصين فى شئون المجالات التى يعملون بها سواء كانت هذه المجالات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

ولما كانت الدراسات الاعلامية العامة من الناحية الاكاديمية تقتصر على القواعد العامة فى علوم الاتصال ، فقد اصبح لزاما ان تأخذ الدراسات الاعلامية العليا طابعا جديدا يختلف عن الدراسات الاعلامية العامة .

وتضم الدراسات الاعلامية العامة الحالية ثلاثة أقسام تقليدية هى :

– الصحافة .

– الاذاعة والتليفزيون .

– العلاقات العامة .

ومع أهمية هذا التقسيم من الناحية العامة ، الا أنه لم يعد يغطى الاحتياجات الاعلامية المقبلة ، ففى الحياة العملية من اليوم والى الغد ، فروع كثيرة هامة لايفيد فيها التعميم الاعلامى ، ولابد فيها من التخصص ، ومن هذه التخصصات ماياتى :

• الاعلام الدينى .
• الاعلام الثقافى .
• الاعلام التربوى .
• الاعلام الاجتماعى .
• الاعلام الاقتصادى .
• الاعلام السياحى .
• الاعلام السياسى والدبلوماسى .
• الاعلام الزراعى .
• الاعلام الصحى .
• الاعلام المهنى .
• الاعلام الخدمى .

وذلك بالاضافة الى دراسة متخصصة اتجهت اليها بلاد العالم المتقدم ، اعلاميا ، وهى ادارة المرافق الاعلامية .

وكل فرع من هذه الفروع – سواء أدمجنا بعضها فى بعض أو أضفنا اليها أفرعا جديدة – لابد له من متخصصين يحلون محل غير المتخصصين فى الأداء الاعلامى تدريجيا .

التوصيات

وعلى ضوء العرض السابق ، وما دار فى المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* اعادة النظر فى الدراسات الاعلامية العليا من اساسها لتخريج الاعلامى المتخصص الذى يعتمد عليه فى مجال تخصصه .

ويقتضى ذلك ألا يقتصر الالتحاق بهذه الدراسات – فى كلية الاعلام وما فى حكمها – على خريجى الدراسات الاعلامية العامة وحدهم ، بل ينبغى فتح أبواب هذه الدراسات العليا امام أعداد محددة ، من ذوى القدره على الاتصال ، من خريجى الكليات الاخرى .

* ان تكون للدراسات الاعلامية العليا ثلاث مراحل :

– مرحلة الدراسة الاعلامية العامة.

– مرحلة التخصص فى فروع الاتصالات الخدمية .

– مرحلة التدريب العملى لطلبة كل فرع فى مجالات تخصصهم .

وبهذا التنظيم المستقبلى للدراسات الاعلامية العليا ، ينتظم الاعلام انتظاما خدميا ، يشمل المزايا الضرورية التالية :

× تشكيل جيل جديد من الصحفيين والاذاعيين والاعلاميين القادرين على معالجة القضايا العامة معالجة صحيحة متكاملة .

× إعداد الدعاة المؤهلين تأهيلا فنيا فى مختلف مجالات الارشاد .

× ربط الاعلام بالانتاج على نحو له عوائده المباشرة فى خدمة البيئة والمجتمع والاهداف القومية العامة .

البث التليفزيونى المباشر

العالم الآن على أبواب ثورة اعلامية جديدة – لها مابعدها – بالتنافس الدولى الذى بدأت الآن طلائعه فى البث التليفزيونى المباشر ، ولعل فى مقدمة المعارك التى ستتمخض عن هذه الثورة الاعلامية معركة الزحف الفكرى والفنى من جانب الدول التى تملك الاقمار الصناعية .

وهذا البث التليفزيونى المباشر يمكن ان يكون فى جانب من جوانبه تطويرا خطيرا للبعثات التعليمية والتبشيرية التى كانت فيما مضى وسيلة الاتصال الفكرى بالشعوب التى كان يراد احتواؤها فكريا ووجدانيا ، وسيقوم البث التليفزيونى المباشر بهذه المهمة – بطريقة أعم وأسرع وابلغ أثرا – بلا حاجة الى بعثات ومبعوثين .

وفى هذا المجال سوف تكون رقعة بلادنا تحت تأثير البث الأوربى المباشر ، وهو أمر سوف يجعل الأثير المصرى حاملا لعشرات من القنوات المرئية المباشرة ، برغم الجهود العالمية التى تبذل لمنع تسرب هذا البث من دولة الى أخرى ، لما لهذا البث المباشر من خصائص فنية تجعل هذه الجهود قليلة النفع ، ان لم تكن عديمة الجدوى ، الأمر الذى يسمح بالتعرض لأنماط من البث المرئى التى قد تتعارض مع العرف المحلى .

ومن هنا تبرز مشكلة ملحة لابد من التأهب والعمل على مواجهتها ، وهى الإفادة من هذا التطور الاعلامى فى الحفاظ على قيمنا ، والدفاع عن مقوماتنا ، علاوة على كونه وسيلة حديثة وبسيطة للقاء بين أرجاء الوطن المترامية وبين الدول الشقيقة ، وتدعم بينها التكامل المنشود ، وبخاصة فى وادى النيل .

واذا كان الفنيون المصريون قادرين على الاعداد التكنولوجى فى هذا الميدان ، فان هذه المقدرة هى الوعاء الذى ينبغى ان يعد له المحتوى الفكرى منذ الآن فى الجانب البرامجى على هذه المساحة وهذا الاعداد البرامجى يتطلب منا إبتداء ان نحدد ابعاد الاستخدامات اللازمة للبث التليفزيونى المباشر ، وهى ثلاثة :

– البعد الداخلى بالنسبة لمصر .

– البعد القومى بالنسبة للدائرتين العربية والافريقية .

– البعد الخارجى بالنسبة للعالمين الغربى والشرقى والعالم الثالث

على المدى البعيد .

وللاعلام على هذه الابعاد جوانب ثلاثة :

– الجانب السياسى : ينبغى ان تركز فيه برامج عدم الانحياز ، علاوة على البرامج الاقتصادية والسياحية ذات العائد المباشر أو غير المباشر .

– الجانب التثقيفى : ينبغى أن نعد له برامج توعية بالثقافة المصرية العربية تراثا وفنا وفكرا معاصرا وقنوات تربطها بتطور الفكر الانسانى العالمى .

– الجانب التعليمى : ينبغى ان تقدم به خدمة تعليمية معاصرة لابناء مصر ومايتاخمها من البلاد .

التوصيات

وأخذا بسياسة التاهب ، ومواكبة للتطور الحضارى ، وعملا على ان يكون البث التليفزيونى المباشر – فى المستقبل – سفيرا دائما فى كل بيت وناد ، فى الداخل والخارج – على أوسع نطاق ممكن – يحمل منا والينا رسالة متطورة للحب والايمان والسلام ، وعلى ضوء ماتضمنه التقرير التالى فى شأن الجوانب الفنية للاذاعات الفضائية المباشرة وتاثيرها على رقعة الوطن يوصى المجلس بما يلى :

* تشكيل مجموعة عمل تضم الخبرات المتميزة فى المجالات الهندسية والصناعية والثقافية والاعلامية ، تكون مهمتها :

– إعداد دراسة علمية دقيقة عن البث الفضائى الأوربى المباشر ، والآثار التى يحتمل أن تترتب عليه من جميع الجوانب الاجتماعية والسلوكية والفكرية ، وكيفية مواجهة تاثيراتها السلبية على الاعراف والقيم العريقة .

– التخطيط لتحقيق مشروع اذاعة تليفزيونية للبث المباشر ، تغطى وادى النيل ، على ان تتاح لها كافة الفرص الكفيلة باتمام عملها ، بما فى ذلك الاستعانة بالخبرات العالمية فى مختلف نواحى المشروع .

* انشاء مركز قومى دائم للدراسات الفضائية يشمل الاقسام : الهندسية ، والقانونية ، والاقتصادية ، والبرامج ، وتمثل فيه : هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، واتحاد الاذاعة والتليفزيون واقسام الاتصالات بالجامعات المصرية ، وتكون مهمته :

– اجراء الدراسات المستمرة لكل ما يختص باستخدامات الفضاء ومستقبلها .

– تجهيز مناهج التدريب لانتاج برامج البث الفضائى المباشر ، حتى لانواجه بعدم وجود خبرات فى انتاج هذه النوعية من البرامج ، مع ضرورة الاستعانة بالجهات الدولية مثل : اليونسكو ، للمساهمة فى هذا المضمار .

* اعطاء برامج الجانب التعليمى عناية كبيرة ودقيقة ، لما قد يكون فيها من حلول جذرية لكثير من مشكلات التعليم التى يخفف علاجها من اعبائه المختلفة ، وذلك عن طريق برامج حديثة الوسائل ، منها :

– برنامج تعليمى تعتمد الدراسة فيه على المعامل وغيرها من الوسائل التجريبية فى التعليم .

– برامج مشاهدات حقيقية – على الطبيعة – لفنون الصناعة والزراعة .

– برامج متكاملة للتعليم الجامعى بمختلف تخصصاته .

– برامج فنية فى مختلف الفنون التى تنمى الذوق العام وتحصن القوى الشبابية ، مثل : الفنون التشكيلية والموسيقى والرياضيات العقلية والبدنية .

– برنامج ندوات علمية تقدم – للمشاهدين عامة وللشباب خاصة –

أحدث المنتجات العلمية والعملية فى العالم ، على أن يتضمن احد هذه البرامج جريدة مصورة ناطقة تقدم الانباء الحضارية فى الداخل والخارج ، مع مراعاة ان يكون بعض هذه البرامج باللغة العربية الصحيحة ، وبعضها باللغات الأخرى .

– برامج اختبارات فى البرامج السابقة تحفز المشاهدين على مراجعة مواد هذه البرامج واداء الامتحانات فيها ومن الممكن احتساب نتائج بعض هذه الامتحانات بالاتفاق مع وزارة التعليم – كلما كان ذلك مناسبا – فى أعمال السنة الدراسية .

– برامج ذات جوائز فى مسابقات المعلومات العامة التى تفيد التوعية .

– برامج اجتماعية هادفة تتخلل البرامج التعليمية والتثقيفية والسياسيـــة ، وتبث القيــم بطرق مستحدثــة ، من خـــلال الأنباء والحـــوادث والحكايـــات المصــورة المشوقـــة ، على أن تكـون فى هـذه البرامـــج أنصبـــة عادلــــة للنــشء والمـــرأة والجماهيـــر العاملــــة .

* العناية بتربية الأبناء :

– تربية عقلية استقلالية تقوم على حسن تقدير الأمور ومناقشتها تمكينا لهم من مواجهة ما يأتى به البث الفضائى بالفكر – لا بالمنع – وبالمناقشة – لا بالقمع – التى تؤدى الى أحكام سليمة بعد مقارعة الحجة بالحجة .

– تربية دينية وأخلاقية تكون ركيزة يمكنهم بها مقاومة مايأتى به ذلك البث من برامج ترفيهية تتضمــن علاقات تتنافى مع سلوكياتنا وأخلاقياتنا وقيمنا .

* أن توجـــد رقابة يقظة جادة تؤمن أى فكر وأى سلوك يجوز عرضــــه وتتنــــاول بالشــــرح والتحليــــل والتعقيــــب مــا يبــث الينــــا .

الجوانب الفنية للاذاعات الفضائية المباشرة

قصور انتشار البث التليفزيونى الى نحو ١٠٠ كيلومتر :

تستخدم الاذاعة التليفزيونية الارضية ذبذبات راديوية من النوع القصير جدا أو المتناهى فى القصر ، وتسرى موجات هذه الاذاعة فى خطوط مستقيمة ، ويتحدد مدى الانتشار بارتفاع هوائى الاشعاع وقدرته على البث فى خطوط مستقيمة ممتدة حتى تتلاقى هذه الاشعاعات مع سطح الارض ، حيث تتعرض للامتصاص فتفقد طاقتها وتصبح ضعيفة لا تصلح للاستقبال ، وهو أمر بقيت معه رقعة الاستقبال التليفزيونى من المحطة الواحدة محدودة ، لا تزيد على مائة كيلو متر فى المتوسط .

البث الفضائى للتليفزيون :

بدأت الآمال فى تحقيق البث الفضائى للتليفزيون بتنبؤات مؤداها : انه اذا امكن البث التليفزيونى من محطة ارسال فضائية تدور على التوافق مع الارض ، فان ذلك البث يمكن ان يغطى رقعة كبيرة من سطح الارض ، وبذلك تنتقل الخدمة التليفزيونية من اطار الحدود المحلية الى المجال الدولى الفسيح ، ثم تحولت الآمال الى رغبة حقيقية عندما امكن اطلاق الصاروخ اداة للحرب ، فى اوائل الحرب العالمية الثانية .

ومنذ اواخر الاربعينات اخذت علوم الصواريخ ثم الاقمار الصناعية فى التطور ، وهكذا بدأ عصر الفضاء ، وأمكن تثبيت الاقمار الصناعية فى افلاك تدور مع الارض ، ومن هنا كان ميلاد البث التليفزيونى فى مرحلته الاولى ، وبقى استقباله فى قدرة محطات ارضية ذات هوائيات طبقية لها قطر كبير يبلغ نحو ٤٠ مترا ، واقتصر الاستقبال على المؤسسات القائمة على الاتصال التليفزيونى والبرقى ، أو ما يصطلح عليه فنيا بالاستقبال من نقطة الى نقطة ، أو من محطة فضائية الى محطة ارضية ، قد تملك الدولة منها واحدة أو اكثر .

ولا نستطيع ان نصف ما تحقق باكثر من أنه أوجد اتصالا تليفزيونيا بين مدن العالم الكبرى ، ويعتبر هذا خطوة جديدة فى طريق الارتباط العالمى المرئى .

ولقد بقى تبسيط الاستقبال المرئى من الفضاء املا يراود رجال العالم والتكنولوجيا حتى أمكن زيادة قدرة الارسال من محطة التليفزيون الفضائية ، كما امكن توفير صواريخ للاطلاق ، تستطيع وضع الاقمار الصناعية فى الافلاك الثابتة مع دوران الارض ، وزادت قدرات محطات الاستقبال الأرضى من ناحية الحساسية للبث الراديوى فى نطاق الفضاء ، فبدأت امكانية الاستقبال المرئى الفضائى للجماعات والشركات التى تقدر على انشاء محطة ارضية تقام فوق مبنى ادارى كبير ، او لخدمة تليفزيونية جماعية فى القرى ، وبدأ طور جديد لانتشار الخدمة التليفزيونية وغيرها من الخدمات التى تعتمد على نقل الصور أو المكاتبات من خلال شبكات فضائية خاصه . وانشئت فعلا الشبكات الفضائية التى تؤدى خدمة تليفزيونية تستقبل بالمحطات الارضية الرئيسية ، أو بوساطة محطات ارضية صغيرة ذات قطر هوائى يبلغ ما بين ١,٥ متر و٣ أمتار . ومثل هذا الاستقبال هو ما اصطلح على تسميته بالاستقبال الجماعى فى القرى حيث تؤدى الخدمة التليفزيونية دورا تعليميا او تقنيا ، أو فى مجالات التعليم المهنى ، بل بدأ استخدام مثل هذه المحطات فى الولايات المتحدة للتعليم المستمر ، المطلوب لاصحاب المهن الرفيعة فى الهندسة والطب والاقتصاد او الادارة ، ذلك التعليم الذى يقتضى من الممارس لأى من هذه المهن الاستمرار فى دورات تعليمية تربطه بكل جديد فى مهنته .

وقد تمت تجربة رائدة لهذا النوع من الخدمة فى الهند ، بقصد ربط الفرد الهندى فى القرية بمجتمعه ، ورفع مستوياته المهنية والحضارية .

وقد واصل هذا الطور الثانى من استخدام الفضاء نضجه ، وانتقلت عجلة التقدم الى الطور الثالث والذى تم التهيؤ له ، واصبحنا على عتبته وهو ان يكون استقبال الارسال التليفزيونى من الفضاء مباشرة وفى المنزل ، مثله مثل الاستقبال العادى للخدمة التليفزيونية من الشبكة الارضية .

تكنولوجيا الاتصالات الفضائية :

لقد كانت العقبة التى حالت دون الاستقبال المباشر من الأقمار الصناعية ، هى قدرة الارسال من القمر الصناعى ، التى تتلاءم مع استخدام هوائى صغير قليل التكلفة ، يمكن اقامته وتثبيته فى مكان مناسب كمنزل عادى ، يبلغ قطره مترا واحدا ، مقابل ماكان مألوفا فى المحطات الاساسية باقامة هوائى قطره ٤٠ مترا ، أو مايناسب محطات الاستقبال الجماعى من اقمار صناعية ذات قدرات اكبر ، اى نحو ٥٠ وات ، بدلا من ٥ وات للقدرة المحددة للاقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات بين المحطات الأساسية ويكون قطر المحطة الارضية للاستقبال الجماعى ما بين ١٥ مترا وثلاثة أمتار .

وقد كان من نتائج التقدم فى هذا المجال ، ميلاد اقمار صناعية للبث التليفزيونى المباشر ، توضع فى مدارات ثابتة على ارتفاع ٣٧٠٠٠ كيلو متر ، وتبث ارسالها بقدرة عالية ، لتصل الى طبق هوائى قد اسلم وجهه للفضاء .

التليفزيون العادى والبث الفضائى المباشر :

وسوف يحتاج جهاز التليفزيون العادى حتى يمكنه استقبال الارسال المباشر من القمر الصناعى الى مايأتى :

– هوائى طبقى قطره نحو متر واحد .

– جهاز صغير يثبت خلف الهوائى به معدات الكترونية لتحويل الاشارة التليفزيونية للقمر الصناعى الى مايعادلها من الاشارات المصطلح عليها فى الشبكة الأرضية العادية والتى تتطابق مع أجهزة التليفزيون العادية فى المنازل .

مصاعب البث الفضائى المباشر :

تتمثل هذه المصاعب فى العوامل الجوية الفضائية وفى درجة نقاء الصورة التليفزيونية .

وللتغلب على العوامل الجوية الفضائية : يلزم أن تكتسب اشارة البث قدرة تعينها على التغلب على العوامل الجوية فى الفضاء ، وهى أقصى من العوامل الجوية على الأرض .

وقد امكن تحقيق ذلك بالتوفيق بين خصائص البث الفضائى من حيث القدرة والذبذبة وبين حجم هوائى الاستقبال المنزلى والمعدات الالكترونية المبسطة .

ولقد استقر الامر فى أوربا وامريكا على استخدام مجال ترددى لم يسبق استخدامه وهو ١٢– ١٤ ميجا هرتز أو ما يعادل موجة راديو طولها ٢.٥ – ٢ سنتيمتر .

وهذه الذبذبات السنتيمترية معرضة للامتصاص فى رحلة سريانها فى الفضاء ، ويزداد وهنها عند وقوعها فى شباك الأمطار الساقطة .

وبعد التغلب على العوامل الجوية فى الفضاء ، تاتى خطوة هامة ، تتمثل فى نقاء الصورة التى نشاهدها على شاشة التليفزيون .

ان صورة الشاشة الصغيرة تتكون عادة على نسيج من الخطوط ، وتتكون الخطوط من نقط مضيئة بالأبيض والأسود ، أو بالألوان العديدة كما هو الحال فى التليفزيون الملون ، وقد بدأ نسيج الصورة خشنا فى السنوات الأولى من ميلاد التليفزيون ثم ازداد نعومة فى السنوات التالية وعلى هذا فجودة الصورة تزداد بزيادة عدد الخطوط الأفقية والرأسية لنسيج الصورة ، وسوف يتم هذا بتعديلات فنية فى أنماط الارسال يتم بوساطتها أى زيادة فى سعة النطاق الذبذبى لاشارات الصورة وهو أمر يكون ممكنا من خلال وضع التقنيات الفنية الجديدة للبث عبر الفضاء .

نموذج لوسائل وتكاليف البث الفضائى المباشر :

تم التوصل الى حل كل ما كان يتصل بالاذاعة الفضائية المباشرة من صعوبات تكنولوجية ، وأصبح فى متناول القدرات الهندسية والصناعية الآن انتاج قمر صناعى للبث المباشر .

ولكى يتحقق ذلك البث على رقعة الولايات المتحدة (٥٠ ولاية) مثلا ، بغزارة تكفى للاستقبال المنزلى بواسطة المعدات البسيطة التى سبق وصفها – يلزم قمر صناعى وزنه ٦٠٠ كيلوجرام ، يمكن اطلاقه بواسطة صاروخ اطلس الامريكى أو اريان الأوربى ، وتبلغ سعة هذا القمر ثلاث قنوات تليفزيونية ، يمكن زيادتها الى خمس ، اذا زاد وزنه الى ٨٠٠ كيلوجرام . وتكلفة القمر الصناعى تتناسب مع وزنه ، اذ تصل الى مائة الف دولار للكيلوجرام الواحد . أما ثمن الهوائى اللازم للاستقبال الفضائى بمنزل المشاهد ، فيمكن أن يصل إلى مائة دولار فى مرحلة الانتاج الكبير .

الاستعداد الدولى لعصر الاذاعة المرئية من الفضاء :

يبلغ الاهتمام بادخال الاذاعة المرئية المباشرة مداه ، سواء فى

الولايات المتحدة أو فى اوربا .

ففى الولايات المتحدة تأسست هيئة جديدة يطلق عليها D. B.C. أى هيئة التليفزيون الفضائى ، وضعت أول مشروع لها وهو اطلاق أربعة أقمار للبث التليفزيونى المباشر لخدمة الولايات المتحدة وألاسكا وهاواى ، وستبدأ فى اطلاق قمر تجريبى - وله آخر احتياطى - وذلك لبدء بث تجريبى فى شرق الولايات المتحدة .

وتتضمن خطة البرامج من الأقمار الصناعية بث ثلاثة برامج تليفزيونية ، على نظام الاشتراك الشهرى للاستقبال ، وتحدد ذلك الاشتراك بمقدار يتراوح بين ١٤ - ١٨ دولارا شهريا ، ويتكلف المشترك ثمن الهوائى والأجهزة الالكترونية ، وذلك فى حدود ١٠٨ دولارات .

ولقد قررت هيئة التليفزيون الفضائى الامريكية أن تكون برامجها خالية من الاعلانات التجارية ، وأن تكون مادتها الاساسية :

الأفلام ، البرامج الرياضية والترفيهية والثقافية والاعلامية ، الشئون العامة ، برامج الاطفال .

وسوف تؤدى هذه الاذاعات - المقفلة على المشتركين فيها - دورا لايتنافى مع دور الشبكات التليفزيونية القائمة .

كما انها سوف تدخل التطور الفنى الرابع فى تحسين الصورة التليفزيونية ، والوصول بجودتها الى مايقرب من صور أفلام ال ٣٥ مم السينمائية .

وسوف لايقتصر التخطيط على مشروع هيئة التليفزيون الفضائى ، بل سيتعدى ذلك الى فتح الباب أمام الشركات التليفزيونية القائمة لتمارس حقها فى تأسيس مشروعات مشابهة ، وفق النظم والقواعد التى سوف تعلنها حكومة الولايات المتحدة .

وفى أوربا تجرى تجارب بين دول أوربية مختلفة لاستقصاء بعض خصائص البث الفضائى المباشر ، تمهيدا لاطلاق عدد من الاقمار الصناعية للبث المباشر ، وينتظر ان تضيف كل دولة الى قنوات الخدمة التليفزيونية عددا آخر قد يصل الى خمس قنوات لكل دولة قبل سنة ١٩٩٠ .

موقف الاتحاد الدولى للاتصالات :

بعد ان تبين ان الاذاعة المرئية الفضائية قد اصبحت حقيقة ممكنة فنيا ، سوف ينعقد مؤتمر عالمى خلال سنة ١٩٨٣ - استمرارا لما سبق تخصيصه من نطاقات ذبذبية - لتحديد التقسيمات المناسبة لدول امريكا ، وتحديد نطاقات ذبذبية محددة لكل دولة ، حتى يمكن فرض نظام يمنع التداخل بين البث المتعدد من الاقمار الصناعية المنتظر اطلاقها ، الأمر الذى يتوقع معه ان تبدأ الخدمة المرئية المباشرة من الفضاء قبل سنة ١٩٨٥ .

مصر والبث الفضائى المباشر :

من المؤكد أن رقعة ارضنا فى مصر العربية سوف تكون تحت تأثير البث المباشر الاوربى ، وهذا فى حد ذاته سوف يجعل الاثير المصرى حاملا لعشرات القنوات المرئية المباشرة . ومع أن هناك جهودا عالمية لمنع تسرب البث المباشر من دولة الى أخرى ، فان الخصائص الفنية لهذا البث المباشر تجعل هذه الحماية غير مؤكدة . وتبقى حقيقة هامة ملحة لابد من التأهب لها ، وهى كيف يمكن ان نستفيد من هذا التقدم الحضارى بحيث نكون سباقين الى استخدام هذا الانتشار الواسع للخدمة التليفزيونية ، والذى يمكن ان تكون موضع لقاء بين أرجاء وطننا المترامية بطريقة حديثة بسيطة ، كما يمكن أن يحقق اللقاء بيننا وبين الدول الشقيقة ، الى جانب دوره فى دعم تكامل وادى النيل .

مستقبل الاتصال والمواصلات

أثبتت التجارب ان وسائل المواصلات بكل أنواعها من أهم الوسائل المساعدة فى مجالات الاداء الاتصالى .

وقد واكب التجارب الاولى للاتصال البرقى ظهور أعرق الصحف فى العالم سنة ١٧٨٥ وما تزال الخدمة البرقية – حتى الآن – من المقومات الأساسية التى لابد منها فى اصدار الصحف .

الصحافة والمواصلات :

ولقد تطورت الخدمة البرقية من كونها واحدة من المقومات الاساسية فى إصدار الصحف ، الى أن اصبحت هى كل المقومات التجهيزية لوجود وكالات الأنباء التى تغذى جميع الصحف بالأخبار ، وذلك ابتداء من سنة ١٨٢٠ حتى الآن . بل ان ادوات الاستقبال والارسال فى وكالات الأنباء هى فى ذاتها أجهزة برقية متطورة .

وقد اعتمد توزيع الصحف منذ انشاء المؤسسات الصحفية فى العالم على وجود القطارات ثم على الطائرات بعد اختراعها . وفى مصر ، تربط جميع الصحف بين مواقيت توزيعها وبين جدول مسارات القطارات التى تحمل أعدادها الى مختلف الاقاليم المصرية .

ولقد بلغ من ارتباط توزيع الصحف بمواعيد السكك الحديدية ان صحف القاهرة لم تكن تصل الى أعالى الصعيد الا فى اليوم التالى ، ولم يكن هناك علاج لهذه الحالة الا تيسير استخدام الطائرة لتحقيق الاتصال الصحفى بالجمهور المصرى فى المناطق النائية ، وكذلك بالنسبة للبلاد الاخرى .

واليوم ، تعتمد الصحافة العالمية التى تصدر طبعات من الجريدة الواحدة فى أكثر من عاصمة خارجية فى وقت واحد – على وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية وما فى حكمها .

كما أن جميع مندوبى التحرير فى الصحف العالمية ، يحمل كل منهم جهازا تليفونيا فى تجواله على ساحات الأحداث لكى يبلغ بواسطته الخبر فى حينه للصحيفة التى يعمل بها .

الاتصال البريدى والتليفونى :

واذا كانت هذه هى بعض الوسائل العصرية فى خدمات الاتصال الصحفى ، فان للبريد دورا هاما فى هذه الخدمات . فكل رسائل الأقاليم الى صحف القاهرة ، ان لم تكن رسائل تليفونية ، فهى رسائل بريدية تحملها وسائل النقل السريعة الأخرى . بل ان البريد يقوم بدور آخر أكبر خطرا فى وظائف الاتصال الصحفى ، اذا تتضمن كل جريدة – سواء بمصر أو بالخارج – بابا ثابتا لرسائل القراء ، ووسيلة هذه الخدمة الاتصالية بالرأى العام هى الرسائل البريدية .

ومع التطور المعاصر ينافس جهاز التليفون أحيانا جهاز البريد فى بعض خدمات الاتصال . اذ يمكن الاتصال بأكثر من بلد من بلاد العالم الخارجى ، عن طريق ادارة قرص التليفون على رقم معين ، للحصول على اجابة عن بعض متطلبات الجماهير ، كأخبار الأسعار والتقلبات الجوية ، وأخبار النوادى العامة ، وغيرها . وتوجد بمصر خدمة مماثلة بالنسبة لمعرفة الوقت عن طريق " الساعة الناطقة " المذاعة تليفونيا .

المواصلات والاتصال المباشر :

وقد اصبحت تلك الوسائل من المألوفات فى هذا العصر ، لكنها لم تعد تمثل كل جوانب اعتماد الاتصال ، على المواصلات . فالاتصال

المباشر هو الآن أحدث وسائل الاتصال ، وقد أصبح من لزومياته أن تكون هناك وسائل نقل متخصصة ، إما لنقل الدعاة الى ساحات الدعوة ، واما لنقل الجماعات ذاتها الى مراكز الاتصال . ولعل هذا مايبدو أوضح فى كل نشاط انتخابى . ففى كل نشاط انتخابى يستخدم الدعاة كل وسائل المواصلات ، وهى صورة تتكرر فى كل عمليات الاتصال بالجماهير وبالتالى بالرأى العام الذى نضع كل وسائل الاتصال فى خدمته أو فى خدمة الدعوة منه واليه .

نظرة الى المستقبل :

ومادامت هذه هى طبيعة الرابطة العضوية بين وسائل الاتصال وبين وسائل المواصلات ، سواء فى الماضى أو فى الحاضر ، فلا بد من نظرة مستقبلية الى هذه الرابطة ، على ضوء من واقع الترابط بين هذه وتلك الوسائل ، والذى تؤكده الأدلة الآتية :

• من أجل الاداء الصحفى أنشأت السكك الحديدية خدمة قطار الصحافة ، وأنشأت شركات الطيران خدمة جزئية من هذا القبيل .

• من أجل الاتصال الاعلامى المباشر تقوم قطارات خاصة وطائرات خاصة ، الى جانب السيارات الخاصة لنقل الدعاة .

• من أجل الأداء الصحفى والاذاعى ، تقام فى كل المؤتمرات الدولية وما فى حكمها ، مراكز خاصة بالخدمات التليفونية والبرقية والبريدية .

• ومن أجل وسائل المواصلات ، تفرد الصحف وبعض الاذاعات أركانا خاصة لمواقيت وسائل النقل البرى والبحرى والجوى ، سواء كان ذلك بالخبر أو بالاعلان .

وفى المستقبل لن تظل هذه الوسائل أو تلك على ماهى عليه الآن تبعا للتطورات التى تبدو بعض مقدماتها فيما يأتى :

• القطارات : سيضاف اليها القطار الطائر .

• الطائرات : ستضاف اليها الطائرة الصاروخية .

• التليفونات : سيضاف اليها التليفون المرئى .

• البرقيات : سيستعاض فيها بالأجهزة اللاسلكية الكاملة عن الأجهزة السلكية وما فى حكمها .

• الخطابات : تطرأ عليها فى التوزيع وسائل الكترونية أخرى .

وفى الجانب الآخر من تطور وسائل المواصلات ، سيشهد العالم الكثير من تطور وسائل الاتصال ، وعلى سبيل المثال :

– انتشار طباعة الصحيفة الواحدة فى اكثر من عاصمة ، عن طريق الاجهزة التليفزيونية والاجهزة اللاسلكية الاخرى .

– استخدامات جديدة للكاسيت والفيديو كاسيت ، وما سيجد عليها استخداما اذاعيا وصحفيا .

– تزايد الاعتماد من جانب الاتصال على الاقمار الصناعية وما سيجد عليها .

– تزايد نقل صور الاحداث وما فى حكمها الى الصحف والاذاعات ، بالاختراعات التليفونية القادمة .

وهذا التطور من الجانبين يحتاج الى التنسيق بينهما ، حتى لايوجد فى المستقبل تفاوت بين وسائل الاتصال وبين وسائل المواصلات ، لكيلا تضار احداهما بشىء من التخلف عن الاخرى .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* الإسراع بانشاء مراكز البحوث المتخصصة فى مجال المواصلات والتى لم يتم انشاؤها حتى الآن ، مثل مركز بحوث النقل والمواصلات ، ودعم الموجود منها حاليا مثل مركز بحوث المواصلات السلكية واللاسلكية .

* انشاء مركز (علمى وبحثى) للتعاون والتنسيق بين خطط وسائل الاتصال وخطط وسائل المواصلات .

– مع العمل على ان يكون هذا المركز جزءا من شبكة اقليمية دولية ، لتحقيق التكامل بين التطور التنقلى وبين التطور الاتصالى .

* ان يكون فى مقدمة مهام هذا المركز اعداد جدول زمنى محسوب لمزاملة التطور بين وسائل الاتصال وبين وسائل المواصلات . على ان تراعى فى هذا الجدول الحدود الزمنية للاحتياجات المحلية وما إليها ، من توازن بين التكاليف والعوائد والقدرات البشرية وغيرها .

* الاهتمام بانشاء مراكز للمعلومات وتبادلها فى الداخل بين الجامعات وغيرها من الجهات المعنية ، وبينها وبين الجهات المتخصصة فى الخارج وحتى يتم انشاء هذه المراكز ، يمكن الاشتراك فى شبكات المعلومات العالمية كحل سريع فى هذا المجال .

* ادخال دراسة وسائل المواصلات من الناحية الاتصالية فى مناهج الدراسات الاعلامية الاكاديمية والعملية فى معاهد الاعلام ، شأنها فى ذلك شأن الدراسات الاعلامية عن الطباعة والتوزيع الصحفى والارسال والاستقبال الاذاعى وغيرها من البرامج التجريبية فى تلك المعاهد .

هياكل الاتصال فى خدمة التنمية الشاملة

بدأت هياكل الاتصال فى الوجود بهياكل المعابد القديمة ، حيث كان رجل الدين هو الداعية الأول الذى يبلغ الدعوة الى مستمعيه لينقلوها الى مجتمعاتهم . وقد ظلت دور العبادة - فيما بعد - أرحب وسائل الاتصال المباشر فى كل زمان ومكان . ومن أوضح الأمثلة فى هذا المجال : الجامع الأزهر ، حيث كان على اختلاف العصور ملتقى المرسل بالمتلقى من جميع الفئات ، ومن مختلف النوعيات ، بما فى ذلك صناع الثورات وقواد النهضات .

ولقد تبعت دور العبادة فى وسائل الاتصال ، الورقة المكتوبة ، بدءا بأوراق البردى منذ آلاف السنين فى مصر ، الى أوراق الطباعة فى هذا العصر ، وما انبثق عنها من الكتب والرسائل والنشرات والمنشورات . وقد انصب هذا كله فى قيام الصحافة .

إذ كانت الصحافة ، على مدى اجيال طويلة ، هى مركز القيادة الاتصالية ، لكن هذه القيادة الاتصالية قد استجابت للتطور التكنولوجى فأضافت الى الصحافة المطبوعة المقروءة صحافة مسموعة عن طريق الراديو ، وصحافة مرئية عن طريق التليفزيون .

ولقد توسع الراديو والتليفزيون فى اساليب الاتصال فاحتويا كل هذه الأساليب بما فيها مختلف الفنون ، كالشعر والموسيقى والغناء والتمثيل والخطابة والمحاضرة .

لكن عالم الأشرطة الحديثة ، يدفع الى الاسواق الآن نوعيات جديدة هى اشرطة " الكاسيت " ، وما يتفرع عليها من نوعيات أخرى مسموعة أو مرئية ، أصبحت منافسا خطيرا للراديو والتليفزيون ، لسهولة وسرعة التداول والتنقل .

ومع هذا كله فان هناك وسائل اتصالية اخرى ، كثيرا ما تكون ابعد أثرا ، لأنها تعتمد على الاتصال المباشر فى كل الأحوال ، وأهم هذه الوسائل وسيلتان :

× الوسيلة الرسمية - المتعارف عليها فى كل الدول - وهى أجهزة الاستعلامات والمعلومات والارشاد الفنى .

× الوسيلة غير الرسمية - التى يختلف شكلها أو مضمونها من مجتمع الى آخر - وهذه الوسيلة لها عندنا ثلاث قنوات يمكن أن تثرى وسائل الاتصال الرسمية اذا نجحت فى تخطيط الانفتاح عليها ، وهذه القنوات هى :

- المنتديات الثقافية ، التى تلتقى فيها الفئات المستنيرة على

اختلاف مستوياتها وغالبا ما تكون هذه المنتديات مؤهلة لتبادل الآراء والتعليق عليها ، مما يجعل روادها متلقين ومرسلين فى نفس الوقت .

– المقاهى الشعبية فى المدن ، وهى قناة اتصالية يمكن عن طريقها تقبل التوجيه من خلال أساليب مناسبة .

– المصاطب والدواوير فى الريف ، التى يتبادل روادها الأنباء والتعليقات والمنشورات فيما يتصل بشئون الوطن الزراعى الصغير الذى يعيشون فيه . وهى خامة طيبة للاتصال المباشر .

وربما كانت هناك وسائل اتصال جانبية اخرى كالرسائل البريدية واعلانات الحائط ، بما فيها صحف الحائط ، لكن هذه الوسائل غالبا ماتكون أصداء لما تؤديه هياكل الاتصال الجماهيرية ، بحيث يمكن اخضاع هذه الوسائل الجانبية لوسائل الاتصال الجماهيرية فى اطار خطط مدروسة .

الاتصال والتشكيلات الجماهيرية

ولقد كانت هياكل الاتصال وراء الاهداف التى تسعى اليها المجتمعات دائما ، وهى الأهداف التى تصاغ من حاجات كل مجتمع فى كل زمان . ولعل أهداف مجتمعنا المعاصر تنصب كلها فى مختلف التنميات ، التى يضمها اطار التنمية الشاملة ، التى تخطط لها كل الاجهزة العاملة ، لاعادة صياغة المجتمع منذ الآن إلى سنة ٢٠٠٠ ، ومابعدها .

ولكى تؤدى وسائل الاتصال هذه المهمة ، يتعين على قيادات الاتصال ان تتبين طبيعة التشكيلات التى تتلقى مرسلات هذه الوسائل فى المتوسط . وتبرز فى هذا المجال التشكيلات الآتية :

– رواد دور العبادة :

وهم اكثر من عشرة ملايين من العمال والفلاحين ، الى جانب جماعات من الشيوخ والشباب من الطلبة والموظفين ذوى الاعمار المتقابلة او المتباينة .

– قراء الصحف :

وهم حوالى ستة ملايين من المواطنين الذين يستطيعون التأثير فى غيرهم من الناس بدرجات متفاوتة .

– جمهور التليفزيون :

وهم اعضاء الأسر فى كل المدن ، وبخاصة منهم السيدات وصغار السن ، وهو جمهور تغلب عليه رغبات الترفيه والإثارة وقتل الوقت والمتعة التى لا مجهود فيها .

– جمهور الاذاعة :

وهو جمهور أكثر عددا من التشكيلات السابقة ، لكن هذا الجمهور يتألف من قلة مستنيرة تتابع الاحداث على المستويين العالمى والمحلى وكثرة من ملايين الفلاحين ترى فى الاستماع الى الراديو درجة من درجات التمدن ، ولو استطعنا ان نشد اهتمامات كل من هذين الفريقين نحو اهتمامات الفريق الآخر لحققنا عملا اتصاليا جليلا .

– جمهور الكاسيت :

وهذا الجمهور يزداد يوما بعد يوم ، لكن مشكلته هى التنافر الشديد بين اهتمامات اعضائه ، فالبعض له اهتمامات ترفيهية ، والبعض له اهتمامات دينية والبعض له اهتمامات سياسية ، والمطلوب هو الاتصال بهذا الجمهور على اساس خطوط وسيطة تقرب بين هذه الاهتمامات وتنقيها .

– المجاميع التى تتعامل معها أجهزة الاستعلامات والارشاد ، وهى مجاميع عريضة اهمها مايأتى :

- المشتغلون بالأنباء .
- المشتغلون بالسياحة .
- المشتغلون بالفلاحة .

ولكل فرع من هذه الأفرع الثلاثة تفاصيل كثيرة تحتاج الى التجديد الدائم فى أسلوب الاتصال ، لما تقضى به الظروف التطور والتنقل من

مكان الى آخر ومن زمان إلى آخر .

- جمهور الجمعيات والأندية :

واغلب هذا الجمهور من الشباب المهتمين بالمباريات الرياضية أو الفكرية أو الترفيهية ، ومن ثم ينبغى ان تكون وسيلة الاتصال الاعلامية بهذا الجمهور الاعلامية بهذا الجمهور عن طريق هذه الاهتمامات .

- رواد المقاهى الشعبية :

وكثرة هذا الجمهور من صغار الحرفيين الذين تغلب عليهم الأمية ويقضون حيزا كبيرا من أوقاتهم فى هذه المقاهى ، والاتصال بهم لابد أن يكون مدخله من زاوية شئونهم المعيشية .

- جمهور المصاطب والدواوير فى الريف :

وهم خليط من صغار الملاك والأجراء فيما عدا قلة من شيوخ القرى . واهتمامات هذا الجمهور أغلبها منصبة فى الزراعة وشئون التموين ، وأولئك لابد للاتصال بهم من مشاركة رجال الارشاد الزراعى التعاونى ، كمدخل الى تعبئتهم نفسيا للخدمات التنموية .

- جمهور وسائل الاتصال الجانبية المشار اليها فيما تقدم :

وهم خليط من كل النوعيات السابقة ، وأولئك من الممكن أن نجعل منهم مستقبلين ومرسلين فى وقت واحد بما نقدم لهم فى وسائل الاتصال الجانبية من أفكار وأخبار لها جاذبية فى نفوسهم عن التنميات المختلفة .

ان إثارة الوعى بأهمية التنمية كأساس لتغيير حياة المواطن المصرى قد تكون مدخلا مناسبا لمواجهة مشكلات التنمية فى مصر ، ويجب كإطار لإثارة هذا الوعى أن يعاد النظر بشكل جذرى - على ما اسلفنا - فى دور هياكل الاتصال القائمة لتؤدى دورها بايجابية فى خدمة التنمية الشاملة .

ولكى يكون الاداء الاتصالى اداء صالحا مع كل هذه الفئات ينبغى رصد اهتمامات كل فئة على حدة ومخاطبتها فى شئون التنمية من الزاوية التى يبدو أنها تحقق مصالحها .

ولما كانت التنمية الشاملة هى الوجه الآخر للمصلحة العامة بالنسبة للمجموع ، فان على وسائل الاتصال أن تصور بصدق مافى المصلحة العامة من النفع لكل فئة ، بل لكل فرد فى هذا المجموع .

ونظرا لان التنمية الشاملة هى قضية اليوم والغد ، فان على وسائل الاتصال - فى كل هياكلها - أن تعرض للمستقبلين أبعاد هذه التنمية بطريقة حيوية وظيفية جذابة ، تبدأ فى البيت وتسير فى الطريق الى المدرسة والمصنع والمزرعة والمؤسسة ، والى المرافق كلها ، وما يمكن أن تؤدى اليه " التنميات " فى اطار التنمية الشاملة من خدمات خاصة وعامة ، تمهيدا لمستقبل يقوم على خطط لإسعاد المواطنين ماديا وروحيا .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات يمكن عرض التوصيات التالية :

* أن تتولى الجهات المعنية بشئون الاتصال رصد اهتمامات كل فئة من فئات الشعب على حدة ، ومخاطبتها فى شئون التنمية من الزاوية التى يبدو أنها تحقق مصالحها . وفى هذا المجال يمكن النظر فى ايجاد نوع من التخصص الاعلامى : كالاعلام الدينى ، والاعلام الاقتصادى ، والاعلام الحربى ، وذلك بهدف تبسيط المعلومات لتكون فى متناول الجماهير .

* أن تتوخى وسائل الاعلام التصوير الصادق لما فى المصلحة العامة من النفع لكل فئة بل لكل فرد ، باعتبار التنمية الشاملة هى الوجه الآخر للمصلحة العامة بالنسبة للمجموع .

* أن تهتم وسائل الاتصال - فى كل هياكلها - بعرض التنمية الشاملة - باعتبارها قضية اليوم والغد - عرضا حيويا وظيفيا جذابا ، يوضح دور البيت والمدرسة والمصنع والمؤسسة وغيرها ، وما يمكن أن تؤدى اليه « التنميات » فى اطار التنمية الشاملة من خدمات عامة وخاصة .

* ان تلح وسائل الاتصال فى إثارة الوعى بالتنمية وتأكيد أهمية العمل من أجلها وذلك بما يلى :

– تأكيد أن الجدية فى العمل – وبخاصة الزراعى واليدوى – هى العنصر الرئيسى الذى يؤكد حياة الفرد وبقاءه .

– ضرورة تطوير قدرات المواطن المصرى فى شتى مجالات التنمية بما يساير التقدم التكنولوجى .

التكامل بين مصر والسودان فى مجالات الاعلام

كانت مقدمات التكامل الذى يتم الآن بين مصر والسودان مقدمات اعلامية ترجع الى عشرات السنين . ففى الثلاثينات ، حينما أرادت القوى السياسية الوطنية فى السودان ان تصدر جريدة يومية ، استقدمت من مصر بعض الصحفيين ، ليعملوا جنبا الى جنب مع زملائهم السودانيين فى اصدار هذه الجريدة . وهى جريدة " النيل " .

وكذلك كانت الحال عندما انشأ السودان اذاعة ام درمان .

وفى مؤتمر الصحفيين العرب الذى انعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٦٧ ، تم لقاء خاص بين الصحفيين المصريين والسودانيين ، واتخذ فى هذا اللقاء قرار بتبادل المعلومات الصحفية بين الفريقين .

وعندما تعددت محطات الارسال فى اذاعة القاهرة ، كانت فى مقدمتها اذاعة ركن السودان ، وهى الاذاعة التى اشترك فيها مذيعون سودانيون مع زملائهم المصريين .

فالاعلام ، سودانيا ومصريا ، كان البشارة المتقدمة بوجوب التكامل بين البلدين الشقيقين .

أما وقد أخذ هذا التكامل صبغته الرسمية التنفيذية – على مستوى الدولة هنا وهناك – فقد اصبح لزاما ان يأخذ الاعلام مكانه الطبيعى من صبغة هذا التكامل ، عن طريق وسائل الاعلام الاساسية الأربع :

– الصحافة .
– الاذاعة .
– التليفزيون .
– الاستعلامات .

فى الصحافة :

يظهر الآن تطبيق فكرة انشاء صحيفة مصرية سودانية مشتركة ، غير ان هذا ليس أوسع الطرق لتحقيق الاعلام الصحفى السودانى المصرى المتكامل ، ولهذا يجب ان تتأهب المؤسسات الصحفية فى مصر والسودان، لاصدار طبعات خاصة من صحف مصر للسودان ، ومن صحف السودان لمصر . ويدهى ان يكون التركيز فى هذه الطبعات على مايفيد التكامل . خبرا وتعليقا وتوجيها ، الى جانب العرف المتصل بما يكون هنا أو هناك .

ويأتى فى المقدمة – من التكامل الصحفى بين مصر والسودان – التنسيق بين وكالة انباء الشرق الاوسط بالقاهرة ، ووكالة الانباء السودانية (سونا) بالخرطوم ، بأن يكون لكل من الوكالتين مكتبان كبيران فى العاصمتين ، يتابعان ارسالهما الإخبارى هنا وهناك ، مع خدمة اخبارية مشتركة فى إرسال نشراتهما معا الى الخارج ، كخطوة لاقامة وحدة أنباء مشتركة ، تعمل على تبادل الخبرات وتحديث الآلات الاخبارية ، واصدار نشرة اخبار مصرية سودانية موحدة ، وتوحيد مكاتب الوكالتين فى الخارج .

فى الاذاعة :

يبدأ التكامل الاذاعى بالتنسيق بين موجات الاذاعة الموجهة فى كل

من مصر والسودان ، واعداد خطة اذاعية موحدة لتحقيق مايأتى :

- ايفاد عدد من الأذاعيين المصريين الى السودان ، وعدد من الاذاعيين السودانيين الى مصر ، فى دورات منتظمة .

- ان تعمل الدورات الاذاعية على انتاج برامج اذاعية مشتركة عن التكامل بين البلدين ، بما فى ذلك برامج التعريف بشئون مصر والسودان : الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والشبابية ، وغير ذلك .

- ان يراعى فى البرامج المشتركة جانب التعاون فى مختلف الانشطة الحيوية بين السودانيين والمصريين .

- انشاء نشرة اخبار اذاعية مشتركة ، تذاع فى وقت واحد هنا وهناك ، تتضمن قراءات من الصحف السودانية باذاعة القاهرة ، وقراءات من الصحف المصرية باذاعة أم درمان .

- اعادة تنظيم اذاعة السودان بالقاهرة : برامجيا وهندسيا ، حتى تكون فى الدرجة الاولى اذاعة خدمات وبخاصة بالنسبة لشباب السودان المقيمين فى الخارج لتصل اليهم الاذاعات السودانية.

- إعداد برامج اذاعية مشتركة لشئون السياحة المصرية والسودانية ، تشترك فى إعدادها الاجهزة السياحية فى مصر والسودان .

- تكامل التدريب الاذاعى ، باستضافة الاذاعيين السودانيين الجدد فى معهد التدريب الاذاعى بالقاهرة ، وتبادل المجلات والدوريات والمطبوعات الاذاعية بين القاهرة والخرطوم ، لتحقيق المتابعة من الجانبين .

فى التليفزيون :

يبدأ التكامل التليفزيونى بمد شبكة الارسال من مصر الى السودان تدريجيا - كخطوة أولى - يعقبها تنفيذ انشاء القمر الصناعى لوادى النيل ، ويراعى فى مشروعه ان ينتج خدمة تليفزيونية للبلاد المجاورة ، افريقية أو عربية .

ثم يمتد التكامل طبقا لخطة مشتركة ، تعمل على تحقيق مايأتى :

- تبادل الأخبار المصورة ، لتذاع تليفزيونيا فى وقت واحد بمصر والسودان ، على ان تكون لاخبار التكامل اولوية خاصة .

- تسجيل لقاءات مع الشخصيات البارزة من البلدين ، فى مختلف الانشطة السياحية والثقافية والعمرانية ، الى جانب تسجيلات تليفزيونية اخرى ، من السودان لمصر ومن مصر للسودان .

- تسجيل سهرات دينية وثقافية وفنية ، لتذاع هنا وهناك ، تتضمن تقديم صورة كاملة عن : المعالم الدينية ، والمدنية ، والتاريخية ، فى وادى النيل .

- إعداد برامج مشتركة ، درامية وسياحية .

- تبادل المذيعات والمذيعين على شبكات الاذاعة وعلى شاشة التليفزيون بين مصر والسودان ، بحيث يقدم تليفزيون القاهرة مذيعة سودانية ، ويقدم تليفزيون الخرطوم مذيعة مصرية ، فى فترة معينة من البرامج مثل نشرات الأخبار أو عرض البرامج حسب المقتضيات والاحوال .

- الإعفاء أو التيسير الجمركى للمصنفات المسجلة لحساب مصر والسودان ، تمكينا لتبادل البرامج التليفزيونية والاذاعية .

- اشتراك الشبان العاملين بالتليفزيون السودانى فى الدورات التدريبية بمعهد الاذاعة والتليفزيون بالقاهرة .

فى الاستعلامات :

- انشاء مكتب صحفى سودانى بالقاهرة لمزاملة المكتب الصحفى المصرى بالخرطوم .

- تنظيم تبادل المعلومات بين المكاتب الصحفية المصرية والسودانية فى الخارج ، ورسم خطة التعاون بينهما ، والعمل تدريجيا على الاندماج بينهما .

- ايفاد الهيئة العامة للاستعلامات بمصر خبراء فى توثيق المعلومات الاعلامية الى السودان ، بالنسبة للاعلامين الداخلى والخارجى ، وايفاد نظيرتها فى السودان فرقا من شبابها لحضور الدورات التدريبية بمعهد الشعبة بالقاهرة .

- تبادل البيانات بين المراكز الاعلامية المصرية والسودانية ، فى الداخل والخارج لتوحيد النبرة الاعلامية المصرية والسودانية ، مع ادماج بعض هذه المراكز عند الاقتضاء .

توصيات تكميلية :

* ادخال مادة التكامل الاعلامى ، بين مصر والسودان ، فى مناهج كلية الاعلام بجامعة القاهرة ، وقسم الصحافة بجامعة أم درمان .
* استكتاب كتاب مصريين فى صحف السودان وكتاب سودانيين فى صحف مصر .
* انشاء لجنة مشتركة دائمة ، من نقابتى الصحفيين فى مصر والسودان ، للتنسيق بين انشطة النقابتين ، على الصعيد العام .
* إعداد الجهات التنفيذية المختصة للبرامج الانتقالية لتحقيق ذلك .

الدورة الخامسة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

اللغة الاذاعية

اللغة تعبير عن واقع اجتماعى ، الى جانب وظيفتها كأداة اتصال وتفاهم ، وهى ايضا وسيلة تغيير .

اما دورها فى الاتصال الاعلامى ، فهو تمثيل الرأى العام على مرآة تعكسه ، بحيث يصبح رمزا للحقيقة وتعبيرا عن الواقع .

أولا: مفاهيم وتعريفات :

ويعتبر موضوع اللغة - من حيث صحة الكلمة وسلامتها - أساسا لأية دراسة تتعلق بالمستوى اللغوى الذى ينبغى الأخذ به عند تأليف الكلمة المذاعة ، عن طريق الراديو والتليفزيون على السواء .

والكلمة : مذاعة أو غير مذاعة ، لها أهميتها وقدرها ، اذ هى الخاصة المميزة للانسان ودليل انسانيته .

والكلمة المذاعة هى : كل كلمة تذاع بواسطة الراديو والتليفزيون ، سواء كانت فى صورة أخبار ، أو أحاديث ، أو تعليقات سياسية ، أو أغان أو تمثيليات ، أو مضمنة فى برامج أخرى منوعة ، وتكتسب خطورتها من مجموعة من الخواص أهمها خاصتان هما :

- انتشارها الواسع ، فهى فى عمومها تخاطب الملايين من الناس ، دون تفريق بين ثقافاتهم ، أو بيئاتهم أو حرفهم ، أو وظائفهم . اذ تخاطبهم فى كل مكان ومجال يحل فيه الانسان : فى المنزل والمصنع والنادى والحقل .

- نفاذها وتأثيرها فى أسماع الناس وقلوبهم ، لأنها تصدر عن جهاز لايعبر عن رأى فرد أوفئة ، أو حزب من الناس ، وانما هو بمثابة لسان الأمة كلها .

ومن هنا يأتى الاهتمام بالكلمة المذاعة ، ويتحقق فى صورتين متصلتين غير منفصلتين :

- صورة تتمثل فى مضمون الكلمة أو معناها ، وهى مسئولية الدولة والاذاعيين معا .

- صورة تتمثل فى شكل الكلمة أو لفظها ، وهى مسئولية الاذاعيين وحدهم .

واللغة : هى - تبعا لبعض الآراء - " مايجب أن يقال ، أو ما ينبغى

أن يتكلمه النـاس ، ومن ثم يجب التمسك بقواعدها القديمة ، المنصوص عليها فى كتب اللغة ، أو المتفق عليها بين ثقافات اللغويين .

وهى – فى رأى آخر " مايقال أو مايتكلمه الناس بالفعل " لأنها تتطور وتختلف ظواهرها من فترة الى أخرى ، فهى فى حركة وتغير دائمين ، مما يكسبها خواص جديدة ، تبعد بها عن صورتها القديمة بوجه أو بآخر .

تعريفات : تعددت مستويات اللغة ودرجاتها تبعا لنوعيات الناس واحتياجاتهم ويمكن – تبعا لذلك – رصد عدة مستويات للغة العربية : فصحى متعددة المستويات وعامية (دارجة) .

وعلى ضوء ماسبق يمكن تعريف كل من الفصحى والعامية – أو الدارجة – على النحو الآتى :

الفصحى :

وهى اللغة العربية السليمة ، مهما كانت مبسطة . وهى – فى الأغلب – لغة كتابة ، وتتمثل فى التأليف العلمى ، والأدب الجيد نثره وشعره . كما تصطنع أداة لكتابة كثير من فنون القول الأخرى على مستوى قومى ، على نحو مايظهر فى الصحافة ، والرسائل والمكاتبات الرسمية ، وغيرها ولها مميزاتها الأصيلة ، مثل : قواعد الإعراب ، وقوانين التصريف ، والاشتقاق وغيرها ، مما يكسبها صورة موحدة فى جميع أرجاء الوطن العربى . ولهذا تسمى اللغة المشتركة للعرب أو اللغة العامة للبلاد العربية .

العامية (أو الدارجة) :

وهى التى تجرى على ألسنة الناس دون تقيد بقواعد اللغة العربية المتعارف عليها من نحو وصرف وغيرهما ، وهى أداة التعبير على المستوى المحلى ، وهى ذات صور عدة تختلف فيما بينها باختلاف الاقطار العربية ، وباختلاف الأقاليم فى الوطن العربى الواحد ، وهى لغة الحديث فى الحياة العادية ، فى المنزل والشارع والسوق ، وكل ما يتصل بالسلوك الانسانى العام بالمنطقة المحلية المعينة .

واللغة العامية ، أو الدارجة ، مستويات تختلف بحسب ثقافة من يتحدثون بها ، وطبيعة الموضوع الذى يتحدث فيه . فقد ترقى الى ما يقربها من اللغة الفصحى المبسطة ، وقد تنحدر عن الفصحى ، أو تستخدم فيها الالفاظ الدخيلة بقدر كبير .

ثانيا : اللغة المناسبة للاذاعة والتليفزيون :

تتعدد الآراء حول اختيار اللغة المناسبة للاذاعة والتليفزيون ، هل تستخدم الفصحى ، وعلى أى مستوى من مستوياتها ؟ أم تستخدم العامية (الدارجة) وعلى أى مستوى ؟

ويتبين من استقراء الواقع ، أن اذاعتى الراديو والتليفزيون تحاولان اتباع الفصحى فى برامج الاعلام والتثقيف ، والعامية (الدارجة) فى برامج التسلية والترفيه . ولكن يبدو أن التطبيق الفعلى لهذا النهج يشق على البعض فيعمد الى الدارجة ، أى العامية المهذبة القريبة من الفصحى المبسطة ، أو الى العامية مطلقا فى بعض الحالات ، ولعل فى هذا مايهدد الفصحى ، ويضعف العمل الاذاعى نفسه .

وقد أثبتت التجارب ان الفصحى أطوع فى التعبير ، وأدق فى التصوير ، وأقدر على التفنن فى الأساليب ، مما يتسق وطبيعة البرامج الجادة ذات المسحة الثقافية والاعلامية .

ثالثا : الفصحى والعامية (الدارجة) ومدى الارتباط بالشكل الفنى :

اذا كان كل من الراديو والتليفزيون قد تاثرا فى بداية ظهورهما بملامح الفنون التى سبقتهما – مثل السينما والصحافة وغيرهما – فانهما مالبثا أن بلورا ملامح ذاتية لفن متميز له خصائصه ومقوماته ،

وابتكرا أشكالا فنية جديدة ، ارتبط بعضها منذ البداية بالفصحى ، ومازال محافظا عليها ، كالمواد الاخبارية والسياسية والدينية والثقافية وبعض التمثيليات وبعض الاغانى ، بينما تسللت أشكال اخرى باللهجة العامية ، و مازالت توسع من رقعتها .

وهناك اتجاهات ثلاثة حول مدى ارتباط هذه الأشكال الفنية بالفصحى ، والعامية المهذبة (الدارجة) . وتتلخص هذه الاتجاهات فيما يأتى :

الاتجاه الأول : التزام الفصحى : وذلك فى جميع الأشكال الفنية التى يقدمها كل من الاذاعة والتليفزيون . اذ انهما - بعد أن شغلا الناس عن مصادر التثقيف والتسلية والترفيه الأخرى - مطالبان بأن يحلا محل اللغة فى دورها الثقافى وسرعان ما تتقبل الجماهير اللغة الفصحى ، لأن الناس مجبولون على ما تعودوا عليه . وسوف يحبون الفصحى العذبة السلسة ، بمرور الوقت ، ويرددونها ، كما هو الحال بالنسبة للقصائد الغنائية . خاصة وأن الفصحى هى لغة القرآن الكريم ووعاء التراث العربى واللسان المشترك بين العرب جميعا ، مهما تعددت افكارهم وتباينت لهجاتهم المحلية .

الاتجاه الثانى : استخدام العامية المهذبة (الدارجة) : وذلك لأن الاذاعة بشقيها المسموع والمرئى ، أوسع وسائل الاتصال انتشارا ، ومن ثم ينبغى ان تخاطب الناس باللغة التى يفهمونها ويستجيبون لها . ومن العسير فنيا - على سبيل المثال - ان يسمع الناس الشخصيات الشعبية تتحدث بالفصحى فى بعض التمثيليات الفكاهية والاجتماعية ، أو أن يفرض الحوار بها على من يستضافون فى برامج الحوار وخصوصا اذا كانوا من عامة الناس . وذلك بالاضافة إلى احتمالات الازدواج اللغوى ، باصطناع لغة فصحى للكتابة والتعبير ، ولهجة دارجة للتخاطب اليومى .

الاتجاه الثالث : استخدام اللهجة المناسبة : باعتبار اللغة مجرد وسيلة لنقل أفكار واحاسيس معينة ، فلا يتوقف حيالها لذاتها ، وانما بقدر ما تساعد على توصيل ما يراد ايصاله للمستمع والمشاهد .

رابعا : الفصحى والدارجة (العامية المهذبة) على الخريطة الاذاعية :

ان عرض مكونات الخريطة الاذاعية - مسموعة ومرئية - بموضوعاتها وأشكالها الفنية ، وطبيعة رسالة كل خدمة اذاعية أو قناة تليفزيونية يساعد على استخلاص قياسات تنبع منها ولا تفرض عليها . اذ ان تلك العوامل تشترك فى تحديد المواصفات التى تشير باستخدام الفصحى أو الدارجة .

وفيما يلى عرض لهذه الخريطة عن عام ٨٢ / ١٩٨٣ :

أ) بالنسبة للراديو والتليفزيون معا :

- مجموع ساعات الارسال : ق ٨ ت ٨٠٢٦٥
- متوسطها اليومى : ٥٤ ٠٠٢١٩

وهو موزع بين الفصحى والدارجة على النحو الآتى :

- تبلغ نسبة ساعات ارسال اذاعة القرآن الكريم من جملة ارسال الراديو والتليفزيون : ١١،٧٦٪ .
- تبلغ نسبة مايذاع بالفصحى من نسبة المواد والبرامج التى تذاع بالدارجة : ١٨،٣٢ ٪ .
- أى أن صافى نسبة مايذاع بالدارجة يبلغ : ٣٠،١٩ ٪
- وهذا يعنى أن مجموع مايذاع بالفصحى هو بنسبة : ٦٩،٨١٪
- فاذا رفعنا منها نسبة اذاعة القرآن الكريم (١١،٧٦٪) تكون نسبة مايذاع بالفصحى : ٥٨،٠٥٪

ب) بالنسبة للراديو فقط :

- يبلغ مجموع ساعات الارسال : ق ٥٠ ت ٧١٢٦٢
- متوسطها اليومى : ١٤ ٠٠١٩٥

ما يذاع بالفصحى :

• يبلغ مجموع مدة ما يذاع بالفصحى ، من مختلف البرامج بالشبكات الاذاعية : ٢١ ٦٦ ٤٤ ، ٤٦ ٪

• يبلغ مجموع مدة مايذاع بالفصحى ، من مختلف البرامج بالشبكات الموجهة : ٣٣ ٣٥ ٢٧ ، ٦٩٪

ما يذاع بالدارجة :

• يبلغ مجموع مدة مايذاع بالدارجة من مختلف البرامج بالشبكات الاذاعية : ٤ ٠ ٧٧ ٥٦ ، ٥٣ ٪

• يبلغ مجموع مدة مايذاع بالدارجة ، من مختلف البرامج بالشبكة الموجهة : ٣٨ ١٥ ٧٣ ، ٣٠٪

• اما نسبة مايذاع بالفصحى من نسبة المواد والبرامج التى تذاع بالدارجة ، فتبلغ : ١٩،٣٦ ٪

• أى أن صافى نسبة مايذاع بالدارجة هو : ٣٤،٢٠٪

• وهذا يعنى ان مجموع مايذاع بالفصحى هو بنسبة : ٦٥،٨٠٪

• فاذا رفعنا منها نسبة اذاعة القرآن الكريم (١٣،٧٧٪) يكون صافى نسبة مايذاع بالفصحى : ٥٢،٠٣٪ .

جـ) بالنسبة للتليفزيون فقط :

• يبلغ مجموع ساعات الارسال : ق ١٨ ت ٩٠٠٢

• متوسطها اليومى : ٤٠ ٢٤

• مجموع مدة مايذاع بالفصحى ٥٠ ١٠ بنسبة ٤٣،٨٨٪

• مجموع مدة مايذاع بالدارجة : ٥٠ ١٣ بنسبة ٥٦،١٢ ٪

• تبلغ نسبة مايذاع بالفصحى من نسبة المواد والبرامج التى تذاع بالدارجة : ١٦،٠١٪

• أى أن صافى نسبة مايذاع بالدارجة هو : ٤٠،١١٪

• وهذا يعنى ان مجموع مايذاع بالفصحى هو نسبة : ٥٩،٩٩٪

• فاذا رفعت منها نسبة القرآن الكريم (٩،٤٩ ٪) ، يكون صافى نسبة مايذاع بالفصحى : ٥٠،٥٠ ٪

د) محصلة البيانات ودلالتها :

وتتلخص محصلة بيانات الخريطة فى مجموعة من الدلالات ، فيما يلى بيان بأهمها :

• تختلف مكونات الخريطة المرئية عن الخريطة المسموعة فى النوع والكم ، نظرا لاختلاف طبيعة الوسيلة .

• هناك مواد على الخريطة المرئية يمكن اضافتها الى دائرة الفصحى ، مثل الترجمة العربية على بعض المواد باللغات الاجنبية ، مما يقرب النسب بين الفصحى والدارجة الى حد كبير ، مع النسب الموجودة على الخريطة المسموعة .

• ان المواد : الاعلامية والدينية والثقافية والتعليمية – مسموعة ومرئية – تقدم كلها بالفصحى ، ونسبتها ٥١،٤٩ ٪

• فاذا أضيف إلى ذلك بعض التمثيليات الدينية والتراثية ، وبعض برامج الخدمات والمنوعات – التى تقدم بالفصحى ، أو تتخللها فقرات بالفصحى والأغنيات المأخوذة عن قصائد ، فان نسبة الفصحى – دون حساب نسبة القرآن الكريم – تصل الى ٥٨،٠٥ ٪ من الخريطة .

ويؤكد هذا مايأتى :

• ان ظاهرة الدارجة فى الاذاعة المسموعة والمرئية ، لاتدعو الى القلق على النحو الذى يبدو لأول وهلة ، وفى غيبة البيانات ، والذى يتصور معه أن الراديو والتليفزيون منبران من منابر الدارجة .

• ان المنطقة التى يشيع فيها الدارجة – وتحاول الفصحى أن تكسب فيها أرضا باستمرار – تتمثل فيها الأشكال الآتية :

– التمثيليات : وهى مجال الدارجة وخصوصا فى الموضوعات

الاجتماعية والعاطفية والشعبية ، وان بقيت أشكال تستعصى على العامية مثل المسلسلات الدينية والوطنية والتاريخية والتراثية . ونسبة الفصحى الى الدارجة فى هذا المجال هى : ١ الى ٤ .

– برامج المنوعات والحوار : وهى شكل فنى يقوم على تعدد الفقرات داخل البرنامج الواحد ، أو تنوع شكلها الفنى ، أو الاثنين معا وترتبط نسبة الفصحى فيه بالموضوع أكثر من الشكل ، فالبرنامج المنوع الدينى أو الثقافى يكون بالفصحى غالبا . اما البرامج الخفيفة والترفيهية والفنية فاغلبها بالدارجة ، تبعا لطبيعة موضوعاتها .

– الغناء : ويمثل على الخريطة منطقة كبيرة ، خصوصا فى الاذاعة المسموعة وهو من مناطق الدارجة الخصبة ، نظرا لارتفاع الأغانى المؤداة بها ، لكن هذا لايمنع من نسبة فرضت نفسها بالفصحى مثل : الأغانى الدينية ، وبعض الأغانى الوطنية والوصفية ، وأغانى القصائد .

هـ) ملحوظات :

وقد يكون من المفيد التوقف أمام الملاحظات التالية :

– اللهجة الدارجة المصرية أكثر اللهجات العربية المحلية انتشارا فى الوطن العربى وأقربها الى قلوب الجماهير العربية ، وقد ساعدها على تحقيق هذه المكانة انتشار الفيلم المصرى والأغنية المصرية منذ أكثر من نصف قرن . وقد شجع هذا العامل الفنانين المصريين العاملين فى ميدان الدراما ، على التوسع فى انتاج الدراما الدارجة ، مادامت مفهومة ومحبوبة فى المنطقة .

– بدأت الاذاعات والتليفزيونات العربية تتجه الى الفصحى فى الانتاج الذى تشتريه ، أو تكلف به جهات الانتاج الخاص التى نمت بسرعة وكثر عددها بشكل ملحوظ ، وقد كون بعضها شركات انتاج احتكرت لفترة طويلة انتاج هذا اللون الدرامى الفصيح فى المجال الدينى والتاريخى والتراثى ، لكن الوجود المصرى مالبث ان فرض نفسه فى الميدان ، لتوفر عدد كبير من الكفاءات فى مجال الكتابة والاخراج والتمثيل ، ولازدياد حاجة الميكروفونات والشاشات العربية الى الانتاج الدرامى بالفصحى .

– بعد أن تشبع السوق العربى بالفصحى أوكاد ، لم يعد الى طلب الدراما باللهجة المصرية ، وانما اتجه الى انتاج دراما محلية باللهجة المحلية . وينبه دعاة الفصحى الى خطورة هذه الظاهرة ، التى لم تكن قائمة عند انتشار التمثيليات باللهجة الدارجة المصرية ، لأنها لم تكن لهجة محلية نمطية ، وانما كانت تعتبر لهجة عربية عامة مفهومة فى كل أرجاء المنطقة . أما الآن فنحن أمام اتجاه يهدد بانغلاق كل قطر عربى فى الانتاج على لهجته المحلية ، بحيث يتعذر علينا ان نجد بعد سنوات قليلة ، أعمالا درامية عربية يمكن ان تعرض على أكثر من شاشة عربية أو تذاع من أكثر من اذاعة عربية ، وبذلك يفقد العمل الدرامى دوره الكبير فى توحيد الفكر وبلورة الوجدان العربى الواحد .

خامسا : اللغة الاذاعية :

تتميز الصيغة المسموعة بالراديو بالبساطة ، واستعمال الكلمات المحددة الواضحة ، وقصر الجملة ، مع قلة جمل الوصل والاعتراض والاستدراك . الى جانب تميزها بعنصر الاداء الذى يساعد على ابراز المعنى وتأكيد الاحساس .

• أما الصيغة التليفزيونية ، فتضيف الى ذلك لغة جديدة ، تمزج بين التعبير بالصوت والتعبير بالصورة فى مختلف اشكالها ، ومع انها قد تمت بالصلة الى الصيغة السينمائية ، الا أن الاذاعة المرئية – بعد ما حققه الفيديو من قفزات فنية – قد بلورت صيغة خاصة بها .

واذا كان اسهام الفن الاذاعى – المسموع والمرئى – فى طبيعة

الجملة العربية وأسلوبها، قريب مما قدمته الصحافة فى ميدان الكلمة المكتوبة ، فان الصيغتين المسموعة والمرئية تتمتعان بقدر كبير من الألفة مع المستمع والمشاهد ، مما يرتب على جهازيهما مسئولية خاصة فى الالتزام باخلاقيات أساسية ، انطلاقا من احساس كل منهما بدوره ومسئوليته نحو المجتمع والاسرة .

سادسا : الاذاعيون واللغة :

اذا كان اتقان اللغة القومية مهارة مطلوبة فى المثقفين بوجه عام فهى سمة ينبغى توفرها فى الاذاعيين بصفة خاصة ، ولاشك أن النسبة الكبيرة من المواد الاذاعية التى تقدم بالفصحى ، فى الاذاعتين المسموعة والمرئية ، تتطلب تمكن الاذاعيين من لغتهم العربية ، وتملك ناصيتها ، والقدرة على التعبير بها كتابة وارتجالا ، تجنبا لظهور أخطاء لغوية أو نحوية أو ركاكة ، من خلال الميكرفون أو أمام الكاميرا .

ومع ان معهد الاذاعة والتليفزيون يعقد دورات تدريبية لهذا الغرض ، الا ان العلاج الأمثل لترقية المستوى اللغوى للاذاعيين ، يجب ان يكون جزءا من علاج شامل يتبناه المجتمع ، وتؤازره العملية التعليمية على جميع مستوياتها .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها من مناقشات ، يوصى بماياتى :

* أن تتبنى الاذاعة والتليفزيون الفصحى السلسة العذبة الرفيعة المستوى ، وتوسيع رقعتها على الخريطة الاذاعية ، تشجيعا للجماهير على استساغتها .

* الاتجاه نحو الفصحى فى الأعمال الاذاعية القابلة للحفظ فى المكتبة ، كتراث تتكرر اذاعته أكثر من مرة .

* أن تحدد النسب بين الفصحى والعامية المهذبة (الدارجة) فى الانتاج الاذاعى أثناء وضع بنود الخريطة الاذاعية ، على أساس ما يمكن تقديمه بكل منهما ، وعدم ترك ذلك للتقدير الشخصى للمتعاملين مع الإذاعة المسموعة والمرئية ، أو العاملين فيها ، أو لإفراز السوق الفنى الذى يتحرك على نحو عشوائى أو تجارى .

* الحرص فيما يقدم بالعامية (الدارجة) على أن يكون رفيع المستوى ، مهذب العبارة ، مع تغليب استخدام الألفاظ الدارجة ذات الأصل الفصيح ، دون المغرق منها فى المحلية ، أو المتسم بالركاكة .

* تقوية ما اصطلح على تسميته بلغة الاذاعة ، التى تجمع بين الصحة والسهولة والدقة والبساطة فى التعبير ، مع تنميتها والعمل على نشرها ، لتكون أداة صالحة للتعبير فى مختلف المجالات الثقافية ، وأن تتخذ الجهات المعنية ماتراه مناسبا لذلك .

* النظر فى أن تكون جميع برامج الأطفال - بعد سن المدرسة - باللغة الفصحى .

- مع الاهتمام بأن تقدم أغانى الأطفال عامة بلغة فصيحة ميسرة ، على ان تتضافر لتحقيق ذلك جهود : وزارة التعليم ، والمجلس الأعلى للشباب ، والاذاعة والتليفزيون ، وذلك لنشر اللغة القومية منذ الطفولة .

* التزام الاذاعيين بمراجعة مستواهم اللغوى ، وتنمية قدراتهم اللغوية واثرائها من خلال جهد خاص وقراءات مستمرة .

- مع بذل مزيد من العناية بصحة نطق مايقدم من القرآن الكريم ومن السنة النبوية .

* النظر فى تشكيل لجنة استشارية دائمة - بالاذاعة والتليفزيون -

من مجموعة من المتخصصين فى الشئون اللغوية والأصوات ، تختص بدراسة جوانب معينة من المشكلات اللغوية المعروضة للدراسة والبحث ، يكون من مهامها :

– تولى مسئولية التوجيه اللغوى ، والتنبيه الى مايجب اتباعه فى هذا الشأن

– وضع القواعد للنطق الصحيح ، وخاصة للكلمات المشكوك أو المختلف فى نطقها .

– تصحيح نطق أسماء الاعلام والأماكن عامة – وكتابة الأجنبية منها بالطريقة الصوتية – وتصنيفها والاحتفاظ بها فيما يشبه الأرشيف ، للرجوع اليها عند الحاجة .

– ارشاد المذيعين الى مواطن الخطأ والزلل فى قواعد اللغة .

– اجراء اختبار دورى للمذيعين عامة ، ولمذيعى الأخبار خاصة ، مع التأكد من عدم تأثر نطقهم والقائهم بعادات النطق للهجات المحلية والبيئية .

* ان تزيد المعاهد الفنية المتخصصة – مثل معهد الفنون المسرحية ومعهد السينما – من اهتمامها باللغة العربية ومناهجها ، حتى تضمن لخريجيها مستوى لائقا من القدرة على التعبير والأداء بلغتهم القومية .

* ان يكون علاج المستوى اللغوى فى الراديو والتليفزيون ، جزءا من علاج شامل يتبناه المجتمع وتؤازره العملية التعليمية على جميع مستوياتها .

* ضرورة الاهتمام بالوعى اللغوى وباللغة القومية ودعمها ، ويستدعى ذلك :

– ان يضع خبراء التعليم قضية اللغة العربية فى مقدمة اهتماماتهم ، باعتبار صلتها بمكانتنا الثقافية والحضارية .

السياسة العامة للانتاج المرئى والاذاعى

ترتبط السياسة العامة للانتاج المرئى والاذاعى بكثير من الموضوعات التى انجزها المجلس فى الدورات السابقة ، وفى مقدمتها :

المسئولية الاجتماعية للاذاعة المسموعة والمرئية : والتى تستوجب أن تكون المواد التمثيلية والغنائية ، وغيرها ، صورة صادقة وايجابية لماضينا وحاضرنا وآمال مستقبلنا مما يعود على الأمة وبخاصة الشباب بالخير .

ومن ثم ينبغى التأكيد على أن تكون مواد « ميثاق الشرف الاذاعى » ضمن مواد التعاقد على أى عمل اذاعى أو تليفزيونى .

العلاقة بين الثقافة والاعلام :

اذ ان الانتاج المرئى والاذاعى يمثل مااخترناه من اتجاه فى ثقافتنا ، متبلورا فى عمل فنى وأدبى ، وهو مايقوم الاعلام بترسيخه فى الأغنيات وفى الأحاديث ، وفى غير ذلك ، وخاصة المسلسلات ،التى حظيت توصياتها بالاهتمام فى أعمال الدورة الماضية .

محاور الدراسة :

اما هذه الدراسة ، التى تعتبر استكمالا لما سبق ، فتقوم على محورين رئيسيين :

الأول : ترشيد الانتاج المرئى والاذاعى والارتفاع بمستواه ، بحيث تتجلى فيه الجوانب الايجابية متمثلة فى :

– تغليب المعانى الانسانية .

– الاكثار من حوافز الآمال .

– تصوير المجتمع ككل ، مع عمق واتساع النظرة المستقبلية .

الثانى : توسيع رقعة تسويق هذا الانتاج وتوزيعه فى الخارج ، وتبرز فى هذا المجال مجموعة من الحقائق الهامة ، تتلخص فيما يأتى :

– ان الاحصاءات تشير الى زيادة مطردة فى مواردنا النقدية ، من حصيلة الانتاج المرئى والاذاعى ، سواء من العملة المحلية أو الحرة .

– ان المستهدف تحقيقه من التسويق فى موازنة ٨٣ / ١٩٨٤ لاتحاد الاذاعة والتليفزيون هو مبلغ ٤٠ مليون جنيه ، ومن الاعلانات ١٥ مليون جنيه . ويستهدف الوصول الى مبالغ أكبر خلال السنوات القادمة ، حيث ان الخطة الخمسية الحالية تتضمن عدة مشروعات هندسية وفنية ستؤدى – فى حالة تنفيذها – الى زيادة فرص التسويق والتوزيع .

– ان المواقف السياسية المؤثرة على العلاقات بين الحكومات ، تنعكس سلبا وايجابا على عمليات تسويق وتوزيع المواد المرئية والاذاعية ، والأمر الذى لا يمكن إغفال تأثيره فى هذا المجال .

وقائع الدراسة :

وتتضمن هذه الدراسة عرضا لموضوعين رئيسيين هما :

أولا : الانتاج المرئى ويشمل الفقرات الآتية :

– أنواع الانتاج وأنماطه .

– رقعة تسويق الانتاج .

– حماية الانتاج والملكية الأدبية والفنية .

ثانيا : الانتاج الاذاعى : ويهتم بعرض ملامح مستقبل الانتاج فى المجالات الآتية :

– مجال الأغنية والموسيقى .

– مجال الدراما .

– مجال الفكر والثقافة الدينية .

– المجال الثقافى .

وفيما يلى عرض شامل كل من الانتاج المرئى والانتاج الاذاعى :

أولا : الانتاج المرئى

بدأت الخدمة التليفزيونية فى مصر عام ١٩٦٠ بنجاح أدى الى التوسع فيها ، ثم توصيلها الى جميع أنحاء البلاد ، بل الى خارجها . وقد أدى هذا التوسع الى الحاجة لانتاج برامج تحمل الفكر والتقاليد المصرية ، وخاصة عن طريق الدراما التليفزيونية . لما لها من جاذبية وتأثير على المشاهدين .

وكانت ريادة مصر فى هذا الميدان واضحة ، اذ ساهم انتاجها مساهمة فعالة فى بناء " الشاشات " العربية ، التى أصبحت تعتمد فى برامجها على هذا الانتاج المتنوع الذى شمل كثيرا من المجالات .

أنواع الانتاج وأنماطه :

يشتمل الانتاج التليفزيونى فى مصر على كثير من الانواع ، فى مقدمتها :

الدراما : وتتنوع انتاجها ما بين مسلسلات اجتماعية ، وسهرات منفصلة ، ومسلسلات يربطها خط واحد مع استقلال كل حلقة منها موضوعيا عن الأخرى .

ولمواكبة الايقاع العصرى السريع – الذى يجب أن يتوفر للمشاهد – ينبغى أن يتجه جانب كبير من الانتاج المصرى الى المسلسلات ذات الحلقات المستقلة .

المسلسلات البوليسية : وترتبط بمحاولة الكشف عن عوامل الجريمة والصراع بين الخير والشر و تفوق عامل الخير ، مع اشراك المشاهد فى محاولة الكشف عما يحدث ، والتنبؤ به .

وينبغى أن تنأى ، ما أمكن ، عن مشاهد العنف ، وعن الاسفاف فى عرض موضوعات الجنس تجنبا للإثارة الهدامة ، وحفظا على القيم والتقاليد .

المسلسلات التاريخية : وهى عنصر هام من عناصر بعث التراث القومى والاسلامى وابراز للقيم التى كانت تسود المجتمع الاسلامى ، والاشادة بالبطولات والشخصيات الوطنية التى كان لها أثر بالغ فى النهوض بالوطن أو تطوير الحضارة الانسانية .

وينبغى العمل على الاكثار منها وتنويعها لحفز المواطنين على التمسك بالمثل والقيم الرفيعة ، واتخاذ القدوة فى سبيل بناء الوطن وتقدمه .

المسلسلات الدينية :

وهى عنصر هام من عناصر تأصيل وجلاء القيم الدينية ، ذلك أن العمل الدينى على الشاشة الصغيرة يثير فى المشاهد كوامن الايمان والالتزام بالحق وتأدية الواجب ، ومن ثم فان الاكثار من هذا النوع من الانتاج يثرى العمل التليفزيونى الجاد ويزكى فى وجدان المواطن القيم الروحية والفضائل والخصال الحميدة .

مسلسلات تربوية وترفيهية للأطفال : ان الانتاج المرئى الذى يعد خصيصا للطفل ، له أهميته الكبرى فى تثقيف الأطفال ، وغرس الفضائل فى نفوسهم ، خاصة وأن تنشئة الطفل تنشئة سليمة عامل أساسى فى بناء المجتمع ، وهذا النوع من المسلسلات يعتمد على اخصائيين ممن لهم دراية بعلم النفس وأصول التربية ، ومن ثم ينبغى الاستعانة بمثل هؤلاء فى مجال هذا الانتاج .

برامج المنوعات : تحمل هذه البرامج الطابع الترفيهى من رقص تعبيرى أو شعبى ، وأغان فردية أو جماعية ، وفلكلور ، غير ذلك ، ونظرا لخطورة هذا النوع من البرامج – اذ ثبت من الاحصائيات أنه من أكثر البرامج اجتذابا للمشاهدين – فان خروج الكاميرا من الاستديو وعرضها للمناظر الطبيعية وابراز المعالم الحضارية يضفى على هذا الانتاج حيوية وجاذبية ، فضلا عما يقدمه – بطريق غير مباشر – من دعوة سياحية لارتياد هذه الأماكن . كما أن تنمية هذا النوع من البرامج أصبح ضرورة لمواكبة الحيل الفنية والابتكارات التكنولوجية فى هذا المجال ، مما يقتضى تشجيع المخرجين والفنيين ، وبالأخص الناشئين منهم ، على الدخول فى هذا الميدان ووضع سياسة لتدريبهم محليا وخارجيا ، كما أنه من المناسب ، تطويرا لهذا النوع واستثمارا لجاذبيته للمشاهدين ، ربط الدراما بالمنوعات فى اطار جذاب .

الصور المتحركة والعرائس :

وهذه الأنواع من الانتاج المرئى ليست قاصرة على الأطفال بل تصلح للكبار أيضا ، وبالرغم من ظهور كفاءات محلية انتجت الكثير من هذه البرامج بنجاح ، الا أنه لم يظهر حتى الآن برنامج متكامل للصور المتحركة ، وان كانت قد ظهرت محاولات للعرائس ، ومن الواجب اقتحام ميدان انتاجها رغم ارتفاع تكاليفها ولأنها ذات تأثير بالغ على الأطفال ، وتتيح الفرصة لإعداد مجموعة كبيرة من الفنانين فى نواح مختلفة .

رقعة تسويق الانتاج التليفزيونى :

يقتصر تسويق الانتاج المرئى وتوزيعه حتى الآن ، على بعض أجزاء المنطقة العربية فقط ، ولابد لانعاش هذا الانتاج وترشيده ودفعه خطوات الى الأمام من العمل على توسيع رقعة تسويقه وتوزيعه ، ويمكن أن يتم ذلك على النحو التالى :

– اعطاء أولوية تسويق انتاجنا التليفزيونى وتوزيعه فى دول المغرب العربى والتى لم يمتد اليها هذا الانتاج حتى الآن .

– ترجمة الحوار العربى للمصنف ، بالصوت أو بالكتابة ، على النسخ المصدرة للبلاد الاسلامية التى لا تتكلم العربية ، وفقا للغة السائدة فيها . ويمكن البدء بالأعمال الدينية التى تستهوى قلوب أهالى هذه البلاد

سوق المسلمين .

- اختيار بعض الأعمال الانسانية أو الاجتماعية ذات المفهوم العالمى والتى تخاطب الضمير الانسانى فى كل بلاد العالم ، مع ترجمة حوارها على المصنف ، وذلك لتسويقها للدول الأجنبية بوجه عام .

ولاشك أن توسيع منطقة التوزيع الحالية سيعود بالنفع ، لا من حيث العائد المالى فقط ، بل من حيث امتداد الاشعاع الثقافى والحضارى لمصر الى العالم الخارجى ، ابتداء بالمغرب العربى ، ثم الى الدول الاسلامية كافة ، والدول الأجنبية عموما .

حماية الانتاج والملكية الأدبية والفنية :

ادى التطور السريع فى المعدات الاليكترونية الى سهولة نقل البرامج المرئية وتسجيلها مباشرة من الشاشة الصغيرة أثناء اذاعتها ، واستغلالها تجاريا بعمل نسخ متعددة منها وبيعها للجمهور ، خاصة وأن أجهزة الفيديو كاسيت انتشرت انتشارا كبيرا وصارت مجالا جديدا للاتجار فى الانتاج المرئى دون مراعاة لحقوق الملكية الأدبية والفنية . وتداوم الشركات الصناعية على تطويرها وذلك بغرض خفض ثمن بيعها ، وتنقل عليها البرامج المرئية والأفلام السينمائية ، وأحيانا تسجل لها برامج خاصة بها مثل المباريات الرياضية والأغانى وقصص الأطفال ، بل يستطيع المشاهد ان يسجل عليها لنفسه مباشرة من القنوات المرئية المذاعة .

كما أن البحث العلمى لم يتوقف لايجاد وسيلة بديلة تكون أرخص ثمنا ، فظهرت عام ١٩٧٩ الاسطوانة المرئية ومدتها ساعة وسعرها أقل من سعر نصف الكاسيت ، وهى تباع مسجلة ، ولكن لايمكن التسجيل عليها ، ويرجع رخص ثمنها الى غزارة انتاجها ، ويمكن مشاهدة فيلم سينمائى كامل على اسطوانتين فقط ، وقد أصبحت هاتان الوسيلتان متاحتين بالفعل للمشاهد ، ومن ثم يتعين الاتجاه الى انتاج الفيديو كاسيت لسهولة انتاجه فنيا ، ولعدم احتياجه لاستثمارات مالية كبيرة

.أما الاسطوانة المرئية فيجب من الآن دراسة كيفية انتاجها والقيام بدراسات الجدوى اللازمة ، لأنها تحتاج لاستثمارات مالية تفوق كثيرا مايمكن تخصيصه لانتاج الفيديو كاسيت .لهذا فقد أصبح من الضرورى حماية الانتاج الفنى المرئى ، عن طريق الالتزام بتنفيذ التشريعات المحلية والدولية ، ومتابعة تنفيذها بجدية ، والحرص على الانضمام الى الهيئات الدولية التى تقاوم التزوير وتقوم بحماية الانتاج . ومن طرق الحماية الوقائية العملية أيضا : نشر المصنفات على فيديو كاسيت فى وقت ملائم ، مع اذاعتها ونشرها فى الأسواق قبل قيام المزورين بهذا العمل ، وذلك حتى لايضيع مقابل الملكية الأدبية والفنية لانتاجنا المرئى والسينمائى بسبب التزوير والتحايل ، ولكى نواكب التقدم التكنولوجى المطرد فى هذه المجالات .

ثانيا : الانتاج الاذاعى

بدأت الخدمة الاذاعية فى مصر منذ أكثر من خمسين عاما ، ثم تتابع انشاء الخدمات الاذاعية المتنوعة الأهداف ، داخليا وخارجيا ، تبعا لظروف تختلف كثيرا عن ظروفنا الحالية ، وخاصة بعد انتشار التليفزيون وتأثيره القوى فى جذب المواطن على نحو تصعب مقاومته . ومن هنا تبرز الحاجة الى ضرورة إعادة صياغة ملامح الانتاج الاذاعى ، وذلك على النحو الآتى :

فى مجال الأغنية والموسيقى :

- الارتفاع بمستوى الأغنية معنى ولفظا ، باعتبارها رسالة اجتماعية الى المستمع ، ينبغى أن تنقل اليه أجمل وأنبل ماينبغى أن يسمعه .
- العودة بالاذاعة المسموعة الى دورها القائد للحركة الفنية فى مجال الأغنية ، عن طريق احياء نظام حفلات المنوعات الغنائية ، والاهتمام باظهار المواهب الجديدة .
- الاهتمام بالأغنية الجماعية والصور الغنائية والأوبريتات .

• البحث فى التراث الشعرى العربى القديم والحديث لاختيار الصالح منه للغناء، والحرص على أن يتم انتاجه على مستوى رفيع، تلحينا وأداء.

• الاهتمام بالتراث الشعبى فى مجال الأغنية والموسيقى، وهو واجب هام يقع على عاتق شبكة المحليات، عن طريق جمع التراث الغنائى والموسيقى الشعبى وتوثيقه وتسجيله بشكله التلقائى، ثم باختيار الصالح منه، وإعادة تقديمه بشكل علمى يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

• الاهتمام بالتراث الموسيقى والغنائى العربى والشرقى بانتاج الأعمال الموسيقية والغنائية التى تبرز ملامحها فى هذه المجالات، وكذلك التعريف بأعلام الموسيقى العربية والشرقية. الى جانب العناية المناسبة بالموسيقى العالمية.

فى مجال الدراما :

• إحياء التاريخ المصرى القديم والحديث، من خلال الأعمال الدرامية التى تعرض لسير الأبطال والقادة فى مختلف مجالات الفكر والفن والأدب والسياسة، وكذلك الأحداث والوقائع التاريخية الهامة.

• معالجة قضايا المجتمع المصرى المعاصرة معالجة موضوعية وهادفة، من خلال الدراما المسلسلة أو تمثيليات نصف الساعة.

• احياء التراث العربى وإعادة تقديمه بشكل جذاب، من خلال البرامج الدرامية الخاصة.

• فتح النوافذ الفكرية للمستمع المصرى والعربى على روائع الفن العالمى، من خلال تقديم الدراما العالمية – المسرح العالمى – والإعداد الدرامى لروائع فن الرواية العالمية.

فى مجال الفكر والثقافة الدينية :

• تقديم الاسلام كدين متكامل وكحضارة انسانية رائدة فى المجال الأخلاقى والاجتماعى والفكرى، وخاصة فى اذاعة القرآن الكريم، باعتبارها الاذاعة المتخصصة فى مجال الفكر والثقافة الدينية.

• تنقية الثقافة الدينية من الشوائب ومواجهة التيارات الضارة، بحيث يزود المستمع المسلم بجوهر الاسلام، كما وردت تعاليمه وقيمه العليا فى مصادر الشريعة المتفق عليها.

• تقديم البرامج الدينية التى تعتمد على شرح وتفسير الكتاب والسنة، بأسلوب يجمع بين الحفاظ على التراث الدينى والعرض المبسط الجذاب.

• الإكثار من انتاج البرامج الخاصة التى تعرض بشكل درامى سير الاعلام من قادة الفكر الدينى وأعمالهم.

• مراعاة توسيع دائرة الاستعانة بكبار المفكرين من أساتذة الأزهر وأساتذة التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية، سواء فى الندوات أو فى إعداد المادة العلمية لمختلف البرامج الدينية على مختلف الشبكات الاذاعية.

فى المجال الثقافى :

• إعطاء أولوية متقدمة للبرامج التعليمية لمختلف المراحل التعليمية وأنواع التعليم المختلفة.

• تقديم المناهج العلمية للجامعات فى محاضرات مركزة ومبسطة يستفيد منها الطالب الجامعى المتخصص، والتى يمكن للمستمع العادى أيضا أن يتابعها للارتفاع بمستواه الثقافى، وذلك استكمالا للتجربة التى بدأتها اذاعة الاسكندرية ببرنامج جامعة الهواء، ثم تبعتها اذاعة وسط الدلتا. وتجدر الاشارة الى ان التخطيط يجرى حاليا لتقديم هذا البرنامج باذاعة القاهرة، لخدمة طلاب جامعات القاهرة وعين شمس والأزهر وحلوان.

• التوسع فى تقديم برامج مبسطة، تقدم للمواطن المصرى أحدث مبتكرات العلم ومنجزاته.

• زيادة خريطة البرامج الثقافية ذات الطبيعة الأدبية التى تقدم

للمستمع خلاصة الانتاج الأدبى العربى والعالمى ، القديم والمعاصر ، سواء فى الشعر أو القصة أو الرواية أو المسرح أو الدراسات الأدبية .

• تطوير تقديم البرامج ذات الاطار والمضمون الفنى فى مختلف مجالات التذوق الفنى ، من موسيقى وفنون تشكيلية ومسرحية وسينمائية ، بما يؤدى الى مزيد من اقبال المستمعين عليها .

• الاهتمام بالتراث المصرى والعربى ، وذلك بابراز ملامح هذا التراث من خلال البرامج الخاصة التى تقدم أعلام مصر والعرب فى مجالات الفنون المختلفة .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة والمناقشات التى دارت حولها ، مع التأكيد على توصيات المجلس فى دورته السابقة بشأن « المسلسلات الإذاعية » ، يوصى بما يأتى :

* توسيع دائرة تسويق المواد المرئية والاذاعية وذلك عن طريق مايأتى :

– اعطاء أولوية لتنشيط التسويق والتوزيع الى دول المغرب العربى .

– ترجمة الحوار العربى للمصنفات بالصوت أو الكتابة على النسخ ، لتسويقها فى الدول الاسلامية التى لاتتكلم العربية ، حسب اللغة السائدة فيها .

– تهيئة السبل لفتح أسواق جديدة فى الدول الأجنبية وبخاصة أوربا والامريكتان .

– تشجيع اقامة شركات مصرية مشتركة ، لانشاء استوديوهات كاملة للانتاج الاذاعى والمرئى بالمناطق الحرة بمصر، يتوفر لها الامكانات التكنولوجية الحديثة ، مع منح الامتيازات التشجيعية كالاعفاءات الضريبية والجمركية وسهولة تحويل الأموال للفنانين المصريين الذين يعملون بها بدلا من اغترابهم ، وبالتالى جذب المنتجين العرب الذين يعتمدون فى معظم انتاجهم على هؤلاء الفنانين .

– تنشيط التسويق الى الدول المتعامل معها حاليا ، وذلك بتشجيع الانتاج المشترك معها ، ووضع صيغ ميسرة لهذا الانتاج .

– استخدام شرائط الفيديو كاسيت فى النشاط التسويقى .

– اجراء دراسات دورية مستمرة للسياسة السعرية ، لتسويق المواد المرئية والاذاعية حتى تساير الارتفاع المطرد فى الأسعار .

– الاهتمام بتوسيع دائرة تسويق الاعلانات المختلفة ، مع تكثيف الاتصالات بوكالات الاعلان بالخارج لتحقيق هذا الغرض ، وبقصد زيادة الموارد من هذا التسويق .

* المحافظة على حقوق الملكية الأدبية والفنية لهذا الانتاج وحمايته من التزوير والتحايل : وذلك بالتوسع فى دراسة كل ما يتعلق بالنواحى القانونية لحماية الملكية الأدبية والفنية ، ومراعاة المبادرة الى تطبيق أحكام التشريعات المحلية والدولية المحققة لهذا الهدف ، فضلا عن استخدام الطرق العملية التى تؤدى الى ذلك ، مثل : نشر المصنفات على فيديو كاسيت فى وقت ملائم مع اذاعتها ، أو استخدام الاسطوانة المرئية التى لايتم التسجيل عليها سوى مرة واحدة .

* انشاء مركز قومى دائم للدراسات الفضائية يشمل عدة أقسام أهمها :

الهندسية – البرامج – الاقتصادية – القانونية ، وتمثل فيه الجهات المعنية ، وفى مقدمتها : هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، واتحاد الاذاعة والتليفزيون ، وأقسام الاتصالات بالجامعات ، ويكون من بين مهامه الرئيسية :

– اجراء الدراسات المستمرة لكل مايتصل باستخدامات الفضاء ومستقبلها .

– تجهيز مناهج التدريب لانتاج برامج البث الفضائى المباشر .

* التأكيد على توصيات المجلس فى دورته " الرابعة " بشأن التكامل الاذاعى والتليفزيونى بين مصر والسودان وذلك باتباع الآتى :

- التنسيق بين موجات الاذاعة الموجهة فى كل من البلدين ، وإعداد خطة إذاعية موحدة تتضمن إعداد وإنتاج برامج اذاعية مشتركة .

- مد شبكة الارسال التليفزيونى من مصر الى السودان تدريجيا - كخطوة أولى - يعقبها تنفيذ انشاء القمر الصناعى لوادى النيل ، وإعداد وإنتاج برامج تليفزيونية مشتركة .

* الحرص على تنفيذ المشروعات التى وردت بالخطة الخمسية لاتحاد الاذاعة والتليفزيون وبخاصة مشروعات استديوهات التليفزيون ووضع برامج زمنية محددة لتنفيذها لأن ذلك يؤدى الى تحديث وسائل انتاج المواد المرئية والاذاعية ، ومواكبتها للتطور العالمى فى مجال الاتصالات .

* ترجيح الاتجاه الذى يدعو الى زيادة عدد قنوات التليفزيون والتوسع فى انشاء الاذاعات المحلية والاقليمية .

* الاهتمام بانتاج المصنفات المرئية والاذاعية المتميزة وذات المستوى الرفيع .

* اهتمام وزارة التعليم ، والمجلس الأعلى للشباب بمعاونة أجهزة الاذاعة والتليفزيون فى نشر أغانى الأطفال بلغة فصيحة لأنها وسيلة مباشرة لتعويد الطفل على النطق السليم ، والالمام المبكر بقيم المجتمع .

* تحقيق التوازن بين البرامج والتنويع فى أشكالها ومضامينها ، لتخليصها من التكرار والتطويل .

وكذلك مراعاة التوازن فى عرض المواد المحلية والأجنبية المشتراة أو المهداة من الخارج .

* الاهتمام بتقديم الخدمة الاخبارية المتطورة ، مع تطعيم نشرات الأخبار بمواد جديدة تشمل : الأخبار العلمية التى تشحذ الهمم والفكر ، والأخبار الاجتماعية التى تؤثر ايجابا على نفسية الجماهير ، والأخبار الفنية والثقافية التى تسهم فى ابراز السلوك الحسن والذوق الرفيع .

مع إعادة النظر فى ترتيب أولويات موضوعات النشرات الاخبارية ، أسوة بما يجرى عليه العمل فى الخارج .

* استحداث نشرة أخبار موجزة ومبسطة للأطفال والناشئة ، بما يعمق فيهم الاهتمام بالشئون العامة ويؤكد الانتماء وحب الوطن .

* مراعاة أن تكون الاعلانات المرئية والمسموعة فى خدمة المستمع والمشاهد ، وليس فى خدمة المعلن فقط .

* دراسة أوضاع العقود المبرمة بين اتحاد الاذاعة والتليفزيون والمتعاملين معه - بصفة دورية كل فترة زمنية مناسبة - بما يساعد على زيادة الانتاج ، مع النص فى هذه العقود على التزامهم بأحكام ميثاق الشرف الاذاعى ، باعتباره جزءا متمما لأى اتفاق .

* عقد الاتفاقات الجماعية مع النقابات الفنية والمهنية التى يتعامل أعضاؤها مع اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، ولضمان التزام هؤلاء الأعضاء بتنفيذ ما يتفق عليه معهم من انتاج ، وأن تتولى هذه النقابات اتخاذ الاجراءات القانونية حيال أعضائها فى حالة مخالفة هذا الالتزام .

* إعداد دورات تدريبية وفنية خاصة للعاملين فى اعداد وانتاج البرامج والمواد المرئية والاذاعية .

والاستعانة فى هذه الدورات بالخبرات الأجنبية لملاحقة التقدم التكنولوجى فى هذه المجالات .

ملحق(١)

ميثاق الشرف الاذاعى

الديباجة :

نحن الاذاعيين ، بوصفنا شركاء فى مسئولية الكلمة ، نعاهد الله والشعب والضمير الانسانى ، على أن نقوم بعملنا بما يرضى الله ،

ويحقق أهداف الشعب ، ويتماشى مع الضمير الانسانى ، فى كل أداء نؤديه ، سواء بالفكرة أو الكلمة ، فى الاذاعة المسموعة والمرئية ، مسترشدين فى ذلك كله بهذا الميثاق ، دليل عمل وسلوك ، لانحيد عنه أبدا ، باذن الله .

أولا : المبادىء العامة :

- الاذاعة المصرية المسموعة والمرئية ملك لشعب مصر .
- الاذاعة أمانة فى ضمير الاذاعيين يحملونها لصالح المجتمع .
- الاذاعة مسئولية يشعر بها كل اذاعى فى أدائه .
- الاذاعى فى أى موقع هو المسئول عن حقوق المستقبلين للاذاعة المسموعة والمرئية .

وتشمل مسئولية الاذاعى مايأتى :

- تقديم المعلومات الصحيحة للشعب فى حينها .
- الرعاية الكاملة لكل مصالح الشعب .
- أمانة الاتصال بين الشعب وحكومته .
- عرض وجهات النظر المختلفة عرضا متوازنا أمينا ، فى كل القضايا التى تهم الشعب ، دون تحيز أو تحزب أو إثارة .
- بث الثقة بين المواطنين فى الداخل والخارج .
- الالتزام باحترام الحريات العامة والقيم الدينية والقومية .
- حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .
- ارتباط الكلمة المذاعة بالضمير الانسانى .
- المشاركة فى تبصير الرأى العام .
- المشاركة فى تشكيل الذوق العام تشكيلا سليما .

ثانيا : الاخلاقيات الاذاعية :

للأخلاقيات الاذاعية مصادر رئيسية هى :

- التعاليم السماوية .
- الكرامة الوطنية والانسانية .
- المثل العليا للانسان المعاصر .
- سيادة القانون .
- حرمة الأسر ورعاية الطفولة .
- الايمان بالكلمة الصادقة .
- صدق الاذاعى مع نفسه ومع الناس باعتباره قدوة للغير .
- المظهر اللائق فى الأداء سواء كان ذلك بالقول أو الاشارة .
- الحفاظ على أسرار المهنة .

وفى ظل الأخلاقيات يحظر على الاذاعيين ما يأتى :

- أى مساس بالعقائد والقيم ، وأى تعرض لما فيه إثارة بين الطوائف .
- أى مساس بالأهداف القومية والتراث القومى .
- أى مساس بنظام المجتمع .
- أى مساس بقيمة العمل والعاملين .
- أى استغلال لغرائز الجماهير .
- أى تجاوز عن الحريات المكفولة للغير بالقانون ، أفرادا أو جماعات .
- أى استغلال للعمل الاذاعى فى منفعة شخصية .
- اذاعة اسرار الأمن القومى .
- اذاعة مايدعو الى الانحلال أو ما يدعو إلى الاحباط .
- اذاعة مايدعو الى استخدام العنف أو نشر الجريمة أو الاثارة الجنسية .
- اذاعة أى اعلان تجارى لا يتماشى مع أخلاقيات الاذاعة ونظامها ، أولا يتفق مع مصلحة المجتمع والصحة العامة والذوق العام ، أو يتعارض مع الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

ثالثا : واجبات الاذاعيين :

الاذاعيون شركاء فى المسئولية عن الحقيقة وعن سمعة البلاد ، وفى

إطار هذه المسئولية يلتزمون بما يأتى :

– الارتفاع المستمر بمستوى الأداء .

– مراعاة التحديث والابتكار فى كل ما يقدم من الأعمال الاذاعية المسموعة والمرئية .

– مراعاة التوازن بين القيمة التثقيفية وبين القيمة الترويحية فى الانتاج الاذاعى اليومى .

– عدم اذاعة أى نبأ غير موثوق به .

– عدم التقليل من شأن أى عمل كبير أو تعظيم أى عمل صغير .

– عدم الترويج لأى شخصية أو فكرة أو سلعة تمس كيان المجتمع ومصالحه أفرادا وجماعات .

– عدم اعطاء المتحدثين ماليس لهم أو تجريدهم من حقوقهم .

– عدم الاصرار على الخطأ والعمل على تصحيحه .

وفى تمكين الاذاعيين من أداء واجباتهم يراعى مايأتى :

– كفالة حماية الاذاعيين من أى ضغط أدبى أو مادى لإكراههم على أى شىء لايتفق مع كرامتهم أو كرامة عملهم ، وكذلك حمايتهم من التعرض لما يضر بأشخاصهم أو بمصالحهم الخاصة أو العامة بسبب عملهم فى الاذاعة .

– احترام آداب الزمالة وبخاصة عدم تجريح بعضهم البعض أو الاقلال من شأنه .

رابعا : قواعد تنفيذية :

تسرى أحكام هذا الميثاق على الاذاعيين والمتعاملين مع اتحاد الاذاعة والتليفزيون . والاذاعيون هم العاملون بالاتحاد كافة أيا كانت مستوياتهم أو درجاتهم ، ويشمل المتعاملين من يتفق معه الاتحاد على أداء أى عمل فى مختلف أوجه النشاط الاذاعى ، مسموعا كان أو مرئيا .

ويلحق الميثاق بالاتفاق ويكون جزءا متمما له .

ملحق(٢)

ضوابط الاعلانات

حرص اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، فى نطاق مسئوليته ، على وضع عدة ضوابط تضمنتها كافة العقود المبرمة بين الاتحاد ووكالات الاعلان ، وعلى ضوء هذه الضوابط يقوم جهاز الرقابة التابع لكل خدمة برقابة الاعلانات ، بالاضافة الى ماتضمنه ميثاق الشرف للعاملين بالاتحاد من قواعد عامة للاعلانات ، كما تراعى فى البرامج . وهذه الضوابط هى :

– عدم التعرض للمسائل الدينية ، أو الآثار السياسية والعقائدية ، أو الاعلانات المخالفة للنظام العام والآداب العامة .

– يجب الا يحتوى الاعلان على معلومات قد تضلل المستهلك صراحة أو ضمنا .

– عدم استخدام المصطلحات الفنية أو العلمية أو الاحصائية بطريقة تسمح بالتأويل أو التفسير الخاطىء .

– يجب ألا يتعرض الاعلان للمنافسة غير المشروعة بالذم فى سلع أو خدمات مماثلة أو مشابهة للسلعة أو الخدمات المعلن عنها .

– عدم الاشارة الى الأدوية أو المنتجات الدوائية الا بترخيص من وزارة الصحة .

– الاعلانات الخاصة ببيع العقارات أو البيع بالتقسيط ، يجب أن تقدم بطريقة لاتحتمل سوء الفهم لشروط البيع ، وعلى أن يقدم المعلن مايثبت جدية البيع من الجهة المختصة .

– يجب أن يكون هناك حرص خاص فيما يتعلق بالإعلانات الموجهة للأطفال ، إذ يجب أن يخدم الاعلان شخصية الطفل ، وألا يلحق أى ضرر بتفتحه للحياة والاقبال عليها .

– يجب أن تبتعد الاعلانات والبرامج الاعلانية عن كل مظهر من مظاهر العنف أو الاثارة .

– يراعى استخدام كلمة " مضمون " ومرادفاتها بطريقة محددة ، كما يجب أن تضاف اليها التفسيرات أو التفصيلات اللازمة ، وأن تستند هذه التفسيرات الى وثيقة تكون تحت الطلب .

ملامح الخطة الاعلامية المواكبة لخطط التنمية

التنمية هى الطريق الطبيعى الى المستقبل ، فكل اعلام مستقبلى ينبغى أن يكون فى خدمة التنمية ، ويسير معها جنبا الى جنب ، ويشرحها للمواطنين جميعا بمختلف مستوياتهم ، وبجميع وسائل الاعلام المقروءة والمنطوقة والمرسومة والمنظورة ، بما فى ذلك من فنون الحوار والدراما وسائر فنون الاتصال .

ولقد كان مفهوم التنمية الى عهد قريب مفهوما اقتصاديا خالصا ، ولكن ثبت مع حركة التطور أن التنمية البشرية ينبغى أن تسبق كل حلقات التنمية الأخرى ، حتى يمكن أن تؤتى ثمارها ، لأن البشر هم الهدف الأول والأخير لعملية التنمية بكل حلقاتها ، وهم المحرك الأول والمتابع المستمر لها فى الوقت نفسه . ولقد تفرعت شجرة التنمية مع التطور المستمر الى فروع كثيرة ، يخلص أهمها فيما يلى :

التنمية البشرية – التنمية التعليمية – التنمية العلمية – التنمية الثقافية – التنمية الاجتماعية – التنمية الاقتصادية – التنمية الزراعية – التنمية الصناعية – التنمية السياسية – التنمية الأمنية .

وفيما يلى ايضاح موجز لكل فرع من هذه الفروع :

أولا: التنمية البشرية :

يولد جميع الناس احرارا متساوين فى الكرامة والحقوق . هكذا تقول المادة الأولى فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عن الأمم المتحدة ، فى العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وقد ركزت هذه المادة على الحقوق دون " الواجبات " لأن الانسان فور ولادته يصبح صاحب حق على المجتمع ممثلا فى أبويه أو أسرته الخاصة والدولة ، أى أن " الواجبات " فى المرحلة الأولى من حياة الانسان تكون بالوكالة عنه الى القائمين على تنشئته ، ثم يتدرج الانسان فى عملية التوازن بين الحقوق والواجبات تدرجا طبيعيا ، بدءا بمرحلة التعليم الأساسى أو ماهو بديل عنها ، وانتهاء الى مرحلة الرشد التى تتكافأ فيها مسئولية الانسان بين الحقوق والواجبات ، ثم الى مرحلة أعلى من ذلك ، هى مرحلة اشتراكه فى ترشيد غيره بالنسبة للمشاركة فى المسئوليات ، على أساس أن هذه المشاركة هى القناة الأولى التى يتم فيها ارتباط الفرد بالمجتمع أخذا وعطاء ، على أكبر قدر ممكن من مفاهيم المساواة . وذلك هو أساس التنمية البشرية التى تبنى عليها سائر التنميات الأخرى .

ويمكن إجمال التنمية البشرية فى سبع مراحل هى :

- المرحلة الأولى : التى يقوم بها البيت فى تنشئة النشء .
- المرحلة الثانية : التى تقوم بها المدرسة بالتعليم الأساسى فى حياة الناشئة .
- المرحلة الثالثة : التى يقوم بها التعليم بمختلف مستوياته وشعبه العلمية والعملية والفنية .
- المرحلة الرابعة : التى تقوم بها أجهزة الأنشطة العامة فى حياة الشباب وعلاقة هذه الأنشطة بالبيئة .
- المرحلة الخامسة : وهى مرحلة التعبئة النفسية والفكرية من جانب الشباب أنفسهم ، فى مجالات الخدمات العامة أدبية كانت أو مادية ، ليعتادوا حمل مسئولياتهم كمواطنين صالحين .
- المرحلة السادسة : ومردها الى ماتعين به الدولة شباب الأجيال الصاعدة على إحقاق حقوقهم وأداء واجباتهم .
- المرحلة السابعة : ومردها الى مايقوم به الحكماء فى ترشيد تلك

الأجيال الى ما هو أقوم سبيلا .

ويمكن اضافة مرحلة أخرى عن التربية الدينية ، تكون خلفية أساسية لكل مراحل التنمية البشرية السابقة ، وأصلا من أصول كل منها ، لأن الدين الذى هو مصدر الاشعاع يعتبر مدخلا لكل صلاح وتنمية .

الاعلام فى مجال التنمية البشرية :

وليس من شك أن كل مرحلة من هذه المراحل لها نوعيات من المطالب الضرورية فى التطبيق ، وكذلك لها نوعيات من فنون الاتصال فى الاعداد النفسى أو الفكرى لها .

أما نوعيات المطالب ، فتلك هى التى تؤديها الدولة مباشرة أو بواسطة المؤسسات القومية ، لتوفير احتياجات الانسان فى الاقامة والأمان والصحة والتعليم والتدريب والتوظيف ، واعطاء المواطن فرص التنمية الممكنة ، لكل حسب استعداده ومواهبة وحصيلة نشاطه فى المجالات الخاصة أو العامة .

وأما نوعيات الاتصال ، فتلك هى مهمة الاعلام فى المراحل المشار اليها . ومن هنا يعتبر الاعلام شريكا أصيلا فى عمليات التنمية البشرية وما يتفرع عليها .

فعلى الاعلام مسئولية ما عن المواطن قبل أن يولد ، بتقديم برامج الترشيد لأمه ، و برامج الترشيد لأبويه أو لاسرته الصغيرة بعد أن يولد .

والاعلام مسئول مسئولية ما عن تنمية الطفولة ، بتقديم البرامج التى تهيىء الأطفال لأن يستقبلوا الحياة استقبالا نفسيا ذكيا زاكيا ، ثم يستقبلون الدراسة الأولية ومابعدها استقبالا فيه روح الانتماء الوطنى والانتماء الوجدانى للجماعة .

وعندما يبلغ الناشىء مبلغ الصحوة الفكرية ، يكون الاعلام معه خطوة بخطوة فى تفتح ذهنه على حضارة الانسان ونصيب وطنه منها ، وما الى ذلك من شئون بلاده وتاريخها ، ليزداد احساسه بالانتماء الوطنى والانسانى ، ولتتفتح روحه بالآمال والاقبال على عملية التوازن بين الحقوق والواجبات ، بما فى كليهما من أخلاقيات واحساس بالمسئولية .

والاعلام بمختلف وسائله ، هو الذى يقوم بالدور العام فى ربط الأجيال الصاعدة بأفضل تجارب من مكونات الشخصية المصرية ، وأهليتها للكفاح والنجاح ثم هو الذى يلقى الضوء على الواجبات العامة لكى يؤديها المواطن ، على أن يكون الاعلام فى هذا كله حلقة الاتصال الوجدانى بين المواطنين والمواطنات ، وبين أهداف الخطة القومية للتنمية ، على أساس أن هدف الأهداف فى هذه الخطة القومية الشاملة هو : الملتقى بين الحرية والتقدمية والرفاهية لكل مواطن .

ولعل هذه الوظيفة الاعلامية فى التنمية البشرية بكل مفرداتها ، هى التى ترشد أجهزة الاعلام كلها ببرامجها ، سواء كانت هذه البرامج تليفزيونية أو اذاعية أو صحفية أو سينمائية أو اتصالية أو ارشادية ، وسواء كانت مكتوبة أو منطوقة أو مصورة ، وسواء كانت وصفا أو قصصا أو حوارا ، أو غير ذلك .

وهذه البرامج ليست فى حاجة الى تقنين ، لأن الأصل أن تأتى تفاصيلها من وحى الساعة ووحى الموقف ووحى البيئة ، ومع ذلك يجب أن تكون لكل برامج الاتصال فى التنمية البشرية خلفية أساسية مشتركة ، هى وحدة البث الروحى فى أسماع المواطنين واقتدائهم بكل مايفيد التنمية البشرية ، باعتبارها حجر الزاوية فى بناء جميع التنميات الأخرى ، التى تحقق المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للفرد والجماعة .

ثانيا : التنمية التعليمية :

وتتداخل فى التنمية البشرية وسائل التعليم ومناهجه ، التى يعتمد عليها فى تنمية العقول وإعدادها للانتاج . ومن هنا تعتبر الخطة التعليمية ، فى مختلف مراحل التعليم ،أصلا من أصول التنمية التعليمية التى تضاف الى التنمية البشرية .

ثالثا : التنمية العلمية :

وتأتى فى أعقاب التنمية التعليمية ، فما من شىء فى المجتمع الانسانى كله لايتأثر بالتطور العلمى ، تطورا يصاحبه فى هذا العصر

التطور التكنولوجي ، الذي هو الآن أساس التنمية العلمية ، والذي يعتبر الوجه الأول للحضارة المعاصرة والحضارة الآتية ، ثم هو الذي ييسر للانسان المعاصر ، في حياته الخاصة والعامة ، أكبر قدر ممكن من التقدم الاجتماعي . ولابد في ذلك من تنمية التكنولوجيا المحلية ، وأن يدعو الاعلام الى ذلك .

رابعا : التنمية الاجتماعية والثقافية :

وتأتي التنمية الاجتماعية في الحلقة التالية للتنمية العلمية ، لما تتركه التنمية العلمية من انطباعات عصرية على حياة المجتمع بكل أفراده ، بما في ذلك نمو قدرات الانسان المعاصر وما تهيئه له من أسلوب التفوق جيلا بعد جيل . وقد صارت التنمية الاجتماعية تنمية متلازمة مع تنميات الفنون والآداب خاصة ، والتنمية الثقافية بصفة عامة .

خامسا : التنمية الاقتصادية :

هناك تفاعل طبيعي بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، خاصة بعد أن صارت التنمية الاقتصادية أكبر عامل من عوامل تنمية المجتمعات . بل ان من الخصائص الاجتماعية في التنميات ، تطويع الاقتصاد لصالح المنتج والمستهلك ، وحفظ التوازن بين المشروعات الاقتصادية وبين المسار الاجتماعي العام ، حفاظا على الأصول التي يرعاها وينشرها المجتمع للاقتصاد القومي ، لتشمل هذه الأصول حياة الفرد والجماعة .

سادسا : التنمية الزراعية :

للتنمية الزراعية في مصر أهميتها الكبرى ، لأنها المصدر الطبيعي للاعاشة بالنسبة لكل المواطنين ، فالهدف من هذه التنمية الزراعية ، أن تصل الى نقطة التقاء بين معدلات البشر وبين معدلات الأمن الغذائي لهم ، فضلا عما فيها من موارد أخرى ، يمكن تنميتها عن طريق تبادل الانتاج الزراعي الفائض مع البلاد الخارجية ، تبادلا يحفظ التوازن بين التصدير والاستيراد ، ويفيد منه مجتمعنا الزراعي ما يحتاجه من الخارج ، بما في ذلك الأدوات الزراعية المستحدثة الأكثر عائدا وانتاجا ويفتح لنا الطريق لتصنيع هذه الأدوات محليا .

سابعا : التنمية الصناعية :

والتنمية الصناعية من الوسائل الهامة للتنمية الزراعية . خاصة بعد أن تشابكت بعض ثمرات الانتاج الزراعي مع مقتضيات الصناعة ، وبعد أن سلكنا طريق الميكنة الزراعية ، فضلا عن أن هدف التصنيع يكاد يتفق مع هدف الاستزراع ، في محاولات الاكتفاء الذاتي المستهدف لكل الشعب ، وكلما بلغنا مرتبة متقدمة من مراتب الانتاج الصناعي المحلي ، أوجدنا لنا في الخارج أسواقا نعطيها كما نأخذ منها ، أخذا وعطاء يضبط ميزاننا التجاري من جهة ، ويزيد سمعتنا اشراقا خارج حدودنا ، ولهذا الاشراق مزاياه ، وعلى الأخص في ميادين السياحة .

ثامنا : التنمية السياسية :

لقد اختارت مصر في أعقاب نصر أكتوبر سنة ١٩٧٣ طريق الديمقراطية . والديمقراطية ليست خطوطا جامدة ، انما هي سلسلة من التنميات البشرية ، التي تحقق أمن المواطن وتأمين مستقبله الخاص والعام ، تأمينا تنشط وتسعد به الأجيال المتعاقبة .

تاسعا : التنمية الأمنية :

وعلى طريق تأمين مستقبل الأجيال المتعاقبة ، يتعين أن نخطط طريق التنمية الأمنية ، في ضوء نصر أكتوبر ، وما تلاه من إعداد واستعداد : للقوات المسلحة وقوات الأمن ، وكل الأجهزة العاملة لحراسة السلام ، وماتؤديه للمجتمع من خدمات عامة .

إن التنمية الأمنية كما تتطلب تطوير السلاح والأدوات ، تتطلب تطوير الذي يعمل بها . وتطوير السلاح والأدوات له طريق مرسوم ، هو طريق الملاحقة بكل ماتأتي به تكنولوجيا العصر ، نقلا وابتكار . أما تطوير مستخدمها ، فمعناه تنمية قدرات الأفراد - أي العنصر البشري - العلمية والعملية والايمانية والسلوكية . وكل ما ينفق في هذا السبيل له عائده المؤكد .

دور الاعلام فى خطة التنمية الشاملة

لقد اصبحت القاعدة العامة فى كل مشروعات التنمية المعاصرة ، أن تشمل خططها ما تحتاجه من وسائل الاعلام أو الاتصال ، فصار من المسلمات أن تترك بعض أبواب خطط التنمية للجهود الاعلامية أو الاتصالية ، مما جعل الاعلام شريكا كاملا فى هذه الخطط ومن هنا كان لزاما على أجهزة الاتصالات الاعلامية أن تعد نفسها للمشاركة فى تنفيذ خطة التنمية الشاملة ، وما اليها من خطط فرعية مشاركة ارشادية .

وكما أن التنمية الشاملة تقوم على خطط متكاملة واضحة المعالم والتقنين والتوقيت ، فينبغى أن تقابلها خطة اعلامية متكاملة ، تسير مع الخطة الشاملة جنبا الى جنب فى كلياتها وفى تفاصيلها . على أن تكون لهذه الخطة الاعلامية قاعدة أساسية تتصل بتخصصاتها ، ثم تتسع دائرتها الى التنمية .

ان الخطة الشاملة للتنمية معناها : أنه سيكون هناك ايقاع موحد بين أنشطة التنميات النوعية جميعا ، بحيث تصب كل منها فى اهداف الخطة الشاملة ، وكذلك ما ينبغى أن تكون عليه الخطة الاعلامية الشاملة ليتم التزامل بين الخطتين .

وليس من شك أن كل خطة نوعية فى اطار الخطة الشاملة ، لها اسلوبها الذى قد تنفرد به فى التفاصيل ، وان اتفقت الغايات ، وكذلك ما ينبغى ان تكون عليه الخطة الاعلامية المتزاملة مع خطة التنمية .

متطلبات الخطة الاعلامية :

يتطلب اعداد هذه الخطة أول ما يتطلب : وحدة العمل الاعلامى ، بحيث لا تكون أية وسيلة من وسائل الاتصال الاعلامى فى ناحية وغيرها من الوسائل فى ناحية أخرى .

ومن هنا تبدو ضرورة وجود مركز اتصال رئيسى ، تتبعه مراكز اتصال نوعية فى جميع الأركان العامة المختصة بتوجيه خطط التنمية ، وذلك لتوحيد النبرة الاعلامية ، وان اختلفت أساليبها بالنسبة لمشروعات التنمية الشاملة وما يتفرع عليها .

هذا المركز الرئيسى لاعلام التنمية ينبغى أن يأخذ صورة الاتحاد العام الذى تتمثل فيه اتحادات المرافق الاعلامية أو الاتصالية ، كاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، والمجلس الأعلى للصحافة ، والهيئة العامة للاستعلامات ، ويشارك فيه خبراء متخصصون بنوعيات خطط التنمية .

ويتولى هذا المركز ما يأتى :

- إمداد كل وسائل الاعلام أو الاتصال بتفاصيل خطط التنمية .
- متابعة تنفيذ سياسة التنمية اعلاميا .
- رسم الخطوط الرئيسية لنوعيات الاتصال المباشر أو غير المباشر ، لتنفيذ سياسة التنمية فى اطار السياسة القومية العامة .
- تقسيم النوعيات الاعلامية أو الاتصالية بما يناسب كل بيئة من البيئات ، طبقا لأهليتها وأنصبتها فى خطط التنمية .

ولكى تؤتى الخطة الاعلامية آثارها فى التنمية فانه ينبغى أن يبدأ الاعلام بنفسه ، فتكون له خطة تنمية اعلامية ، تطابق بينها وبين خطة التنمية الشاملة من جهة وتخطط للمستقبل الاعلامى نفسه بكل تخصصاته من جهة ، أخرى ، وأن تتعدى هذه الخطة ارساء النظريات الى الاعداد الفنى والتكنولوجى ، لمواجهة التطورات العالمية المتلاحقة فى وسائل الاتصال فضلا عن الإعداد البشرى لتحقيق هذه الخطة ووضعها موضع التنفيذ .

ولما كانت وسائل الاتصال تتطور تطورا عالميا ملحوظا ، فينبغى أن يحسب حسابه فى خطة التنمية الاعلامية ، ذلك أن الاتصال المباشر ، وهو أقوى وسائل الاتصال الاعلامى الحديث ، أصبحت له أدوات ارسال واستقبال حديثة متطورة ، يستخدمها مسئول الاتصال الاعلامى فى تنقلاته بين ساحات الدعوة للتنمية الشاملة بكل مفرداتها ، طالما كان هذا الاتصال يجرى بواسطة الدعاة ، وهو أمر يتطلب تجميع الصفوف الاتصالية التى يقوم أفرادها بوظائف الارشاد ، بما فى ذلك بعض الوعاظ الدينيين والمدرسين والخبراء فى وسائل الانتاج ، واعدادهم للقيام بهذه المهمة الاعلامية إعداد اعلاميا .

ومن هذا يتضح ضرورة ايجاد التخصصات الاعلامية فى أجهزة الاعلام جميعا ، من صحافة واذاعة وعمليات اتصال ، بحيث يكون لكل خطة تنمية إعلاميوها المتخصصون فى شئونها ، ومعنى هذا أن برامج التدريب الاعلامى ينبغى أن تأخذ اتجاها تخصصيا آخر ، بحيث يوجد اعلاميون يجيدون تقديم خطط التنمية النوعية الى الناس بالأسلوب الأمثل . على أن يتطرق هذا الأسلوب الاعلامى الجديد للتنمية الى كل فنون الاعلام ، بما فيها الكلمة المنطوقة والمكتوبة والمرسومة والحوار ، والاخراج الدرامى أيضا .

وفى مجال الاعلام الصحفى لم يعد كافيا ماتنشره الصحف من أنباء خطط التنمية . بل ينبغى أن تضاف الى ذلك خدمة صحفية من نوع جديد ، يعتمد على القوافل الاعلامية التى تنشر فى مختلف البيئات المعنية صورا تشترك فيها الصحافة مع وسائل الاعلام الأخرى ، للتركيز على مايحققه الفرد والمجموع لنفسه من وراء الأخذ بخطط التنمية فى تلك البيئات .

بالاضافة الى أن من مهام الصحافة فى هذه المجالات : أن تقوم بحملة لاستطلاع الرأى العام المحلى ، الذى يساعد على حسن توزيع مفردات خطة التنمية الشاملة ، وهو عمل تقوم به كذلك وسائل الاعلام الأخرى ، التى يمكن أن تشترك فى هذه الحملة ، بالتنسيق بعضها مع بعض .

ويجىء على الأثر دور الراديو وشاشات التليفزيون والسينما لتقدم للجماهير خطط التنمية تقديما فنيا مشوقا ، يتفق مع ظروف كل بيئة ، ويكون رأيا عاما لاستقبال هذه الخطط ، والمشاركة المتاحة فى تنفيذها .

ثم يأتى بعد ذلك عامل هام وأساسى ، وهو الربط بين عروض التنميات النوعية وبين الخطوط الأساسية للتنمية الشاملة بالوسائل الفنية ، التى لا يكتفى بتهيئة الأذهان لها بالاعتماد على الكلمة وحدها ، بل وعلى الفنون الصوتية والمرئية معا .

ولاشك أن استكمال هذه الخطة الاعلامية يتطلب أن يضاف اليها بعض الأفلام التسجيلية الممتازة ، وبعض الأناشيد المنتقاة للعاملين فى المصانع والحقول والتجمعات الطلابية والشبابية ، لخلق الجو الملائم لاستقبال الخطط التنموية ، والمشاركة المتاحة فيما تتطلبه من أداء .

وهكذا يكون من مهام المركز الرئيسى لاعلام التنمية أن يعد نماذج للبرامج اللازمة لهذا كله ، وأن يعد لها الاعلاميون الذين يتخصصـــون فيها . كما يعد لهم الأدوات المتطورة التى تمكنهم من أداء مهمتهم .

وفى ضوء هذا كله ، يتم الربط بين قواعد الاعلام التنموى ، وبين متطلبات التنمية الاعلامية الشاملة .

الانتماء الوطنى والاعلام المستقبلى

يقوم الانتماء للوطن على حبه والولاء له ، أرضا وأفرادا ، وقيما وتاريخا ، بكل مايصاحب ذلك من شرف البذل والعطاء ، ومن المأثورات أن " حب الوطن من الايمان " والايمان ، فى أية صورة من صوره ، انما يقوم على الارتباط فكرا وروحا بقيم تخالط نفس الانسان حتى تصبح عقيدة .

ومن ثم يمكن تقرير : أن الانتماء الوطنى هو العقيدة الوطنية التى يصدر عنها معنى المواطنة ، بكل مافيها من حقوق وواجبات ، وأن نبعه العدل والكرامة ، فالعدالة الوطنية والاعتزاز بالكرامة تؤديان الى أن

يعطى المواطن ما استطاع الى العطاء سبيلا ، والى أن يكون أمينا على معطيات وطنه ، الأمر الذى يتطلب بالضرورة أن يكون المواطن فى الوقت نفسه آمنا على مقوماته ، سواء كانت مادية أو اجتماعية أو أدبية . ومن هنا يصبح الانتماء الوطنى صمام الأمان للمواطنين أفرادا وجماعات ، لأن وراءه سلسلة متصلة من معطيات الوطن للمواطنين فى الماضى والحاضر ، بأنصبة عادلة لكل مواطن ، يقابلها سلسلة من معطيات المواطنين لوطنهم باعتبارها حقا للوطن عليهم . وعلى ذلك يمكن تحديد أهم روافد الانتماء الوطنى على الاجمال ، فيما يأتى :

- احساس المواطن بعزة النفس فى وطنه .
- المساواة بين المواطنين ، بلا استثناء فى الحقوق والواجبات .
- الاعتزاز بتاريخ الوطن وترابه وتراثه والذود عنه والمحافظة عليه .
- الاقتناع بأن الحفاظ على كل ما هو وطنى ، سواء كان فى دائرة الحقوق أو دائرة الواجبات ، جزء لا يتجزأ من شخصية المواطن نفسه .
- النظر الى المجتمع الوطنى على أنه الأسرة الاساسية الكبرى ، وان لهذه الأسرة على المواطن مثل ماعليه بالنسبة لأسرته الصغرى ، أخذا وعطاء .
- الاحساس بأن كل عطاء من كل مواطن له عائد يعود عليه ، كما يعود على سائر المواطنين ، بقسمة عادله لا غبن فيها .
- الشعور المتصل بأن الانتماء لهذا الوطن شرف لايعدله شرف آخر .

من هذه الروافد الرئيسية وغيرها ينبت الانتماء الوطنى وينمو مع الأيام ، وهذا يتطلب ان تعمل أجهزة الادارة ووسائل الاتصال على ترسيخ هذا التكوين الانتمائى ، بالأقوال والأفعال ، وأن يبدأ فى هذا المجال بالتركيز على المواطنين فى مرحلتى الطفولة والشباب ، وان تستكمل هذه الجهود بالأساليب الاجتماعية الخاصة والعامة ، التى تشكلها قدرات الأبوة والأمومة والاستاذية والقيادات ، وهو أمر يتطلب مشاركة أجهزة التعليم والثقافة ورياسات العمل العام والارشاد الدينى والمدنى ، وان تلتقى الجهود العلمية والعملية مع الاعلام فى تأسيس وترجمة المعانى الآتية :

أولا : لماذا أنا مصرى فخور بمصريتى ؟

ثانيا : الوسائل الانتمائية التى تؤهل المواطن لأن يكون له دور فى صياغة الحياة على أرض الوطن فى حدود المتاح له من الامكانات .

ثالثا : ماتضيفه المصرية مع العدل الاجتماعى الى شخصية الانسان المصرى بالنسبة لمستقبله .

وهناك اضافة لابد منها الى الشعار القائل " لا تقل ماذا أعطتنى مصر ، بل قل ماذا أعطيت لمصر " ، فمع أن هذا الشعار حقيقة واجبة ، لأن مصر قد أعطت لكل مصرى وجوده الانسانى والعمرانى والانتمائى - بما فى ذلك التعليم والضمانات الاجتماعية والحماية فى كل أسباب الحياة - الا أنها حقيقة مؤسسة على حقيقة أخرى ، وهى أن المواطن يصدر فى عطائه لوطنه عن القدرات التى يمكنه منها هذا الوطن .

من أجل هذا كله كان الحرص على أن تتضمن الخطة المستقبلية للاعلام - التى أقرها المجلس سنة ١٩٨٠ - اشارة واضحة الى التمسك بالانتماء الوطنى . وقد تأكد ذلك مرة أخرى فى مشروع ميثاق الشرف الاعلامى الذى اعتمده المجلس وصدر به قرار رسمى .

الاتجاهات والتوصيات

وقد دارت حول هذا الموضوع مناقشات مستفيضة فى اجتماع المجلس ، تضمنت كثيرا من الآراء والاتجاهات التى تتصل بالملابسات والاوضاع المؤثرة فى موضوع الانتماء ، وتخلص جميعها فى مجموعة من النقاط ، أبرزها مايأتى :

الاتجاهات :

- ان الانتماء أمر طبيعى ، وان المصريين جميعا مازالوا على حب وانتماء لبلادهم . وأكبر دليل على هذا : أن المواطن المصرى عندما يكون

خارج بلاده ، لا يحتمل أدنى مساس بوطنه .

• أن الانتماء لا يمكن أن يزول عن المواطن المصرى ، وان ظاهرة ضعف الانتماء طارىء عابر ، يمر بمصر كما حدث فى ظروف سابقة ، لاسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

• ان المبالغة فى تضخيم هذه المشكلة ، والاسراف الاعلامى فى الحديث عنها والضغط عليها ، أخطر من المشكلة نفسها ، ولذلك ينبغى معالجتها برفق وحسن تناول .

• أن المواطن ربما ينحرف – فى بعض لحظات حياته – عن انتمائه لشعوره بنقص فى العدالة أو الحرية أو فى المساواة أمام القانون ، أو لعدم الاهتمام بتلبية احتياجاته والحفاظ على كرامته وحقوقه ، ولكن سرعان ما يعود الى الانتماء متى انتفت هذه الاسباب .

• أن الاسراف فى سياسة إرضاء الجماهير لتعويضها عن عهود الحرمان ، جعلت المواطن العادى – وبخاصة الشباب – ينتظر أن يأخذ أضعاف ما يعطى .

• أن سياسة المقابلة بين أهل الثقة وأهل الخبرة ، كانت من أسباب ضعف الانتماء عند الشباب .

• أن المشكلات والاوضاع التى تثير سخط المواطن وتدفعه الى الهجرة ، يوجد نظيرها ، وربما أكثر منها فى كثير من الدول .

• أن الهجرة ليست كلها عدم انتماء ، فقد تكون اضافة طيبة لسمعة مصر فى الخارج ، أو كسبا لمهارات جديـــدة أو اكساب المهارات للاخرين .

• أن التركيبة الاجتماعية أصبحت جديدة ، كما أن المشكلات الراهنة من نوع جديد أيضا ، ولذلك ليس المهم عرض التشخيص مع المبادىء العامة ، ولكن الاهم هو الكيفية العملية أو البرنامج التنفيذى لرفع روح الانتماء ، فى هذا المجتمع الجديد .

• أن مشكلة ضعف الانتماء برزت بصورة واضحة فى الجيل الحالى ومسئولية غرس الانتماء وتنميته لديه ، يجب أن يشارك فيها جيل الكبار السابق عليه .

• أن الاعلاميين ليسوا وحدهم المسئولين عن مشكلات المجتمع وعلاجها ، بما فيها الانتماء . وأن هناك تنميات عديدة : اقتصادية واجتماعية وسياسية وواجب المختصين فى هذه النواحى أن يضعوا الخطط اللازمة ، لتسير كل تنمية فى مسارها السليم ، ويسير الاعلام معها فى نفس الطريق .

• أن المطلوب هو : وضع الأسس العملية التفصيلية التى تؤدى – اعلاميا – الى علاج ضعف الانتماء والشعور بالمسئولية .

• ان المهم هو تحديد دور الاعلام وكيفية مشاركته ، والطريقة المناسبة لهذه المشاركة فى مصر ، فكل شعب له نظمه وتقاليده .

• أن التزام الاعلام بالصدق والموضوعية ، هو الأمر الأهم ، فالنقد الموضوعى مع بيان الصواب والخطأ ، وإعداد البرامج الثقافية والفنية الهادفة ، والحوار السليم – كل ذلك يؤدى الى أن يثق الناس بما يقال أو ينشر أو يذاع ، ومن ثم يقوى لديهم الشعور بالانتماء وبالمسئولية .

• أن التليفزيون يعتبر أقوى الاجهزة الاعلامية وأشدها تاثيرها ، ولذلك ينبغى أن يوضع له من النظم والمعايير مايمكنه من أداء دوره بأسلوب سليم بناء ، يتحقق معه : تثقيف الناس ، وكسب ثقتهـــم وانتمائهم .

• ان المصرى كفرد ، مازال يتميز بما كان يتميز به دائما من حسنات ، وان ما أصابه هو انقسام فصل جانب الفرد من كيانه عن جانب المواطن . أى الجانب الذى « يواطن » به الآخرين .

• وان من وسائل علاج هذه الحالة ، تهيئة الفرص الكثيرة التى تجمع مجموعات من المواطنين فى عمل واحد مشترك .

• ان تقوية الانتماء يكون بالشعور بالحق فى الوطن والشعور بالمسئولية عن الوطن ، وينبغى أن يتم هذا منذ الصغر – سواء فى

الأسرة أو المدرسة – ثم يؤكد هذا أساسا ، لدى الشباب ، بالوسائل المناسبة .

• أن الشخصية المصرية لها مقومات متوارثة هى : الدين والوطنية .

وأن الشباب ينبغى أن يحس بسلامة موازين المجتمع ، وأن يجد القدوة الصالحة التى تدعوه الى التمسك بانتمائه .

• أن التنمية الدينية اهم التنميات جميعا ، وخاصة فى بناء الانسان والمجتمع ، لأن الدين يأمر بكل ما هو صالح .

وأن الانتماء يكون قويا راسخا ، اذا انطلق من القاعدة الدينية التى تدعو المرء أن يحب لاخيه ما يحب لنفسه .

• أن تدعيم الاتجاه الذى تسير فيه مصر الآن – من توفير للحرية والديمقراطية ، والحفاظ على كرامة المواطن ، وسيادة القانون – هو المدخل الصحيح لتقوية الشعور بالانتماء .

التوصيات

وعلى ضوء ماورد فى التقرير ، وتأكيدا على أهمية كل ماهو ايجابى وبناء فى الاتجاهات السابقة ، التى أبرزتها مناقشة التقرير فى المجلس ، يوصى بما يأتى :

* أن يبدأ الاعلام الانتمائى نشاطه مع المواطنين من أولى مراحل الطفولة بشتى الوسائل الفنية ، بما فيها الحكاية والرواية والأغنية ، فضلا عن الآداب الدينية والتعاليم الايمانية . وينبغى أن يجند الإعلام لذلك اهتمامات الآباء والأمهات والمعلمين والمعلمات والقيادات الدينية والاجتماعية والفنية بكل عطاءاتها . على ان يقدم كل عطائه الانتمائى فى دائرة اختصاصه على الأسس الانتمائية الآتية :

– ان كل مواطن مصرى يولد بشعور انتماء متوارث لأرضه ووطنه .

– ان شرف الانتماء لمصر ترابا وتراثا وتاريخا وحضارة ، وجهادا فى سبيل حقوق الانسان وحريته ، هو شرف يعتز به كل مصرى .

– إبراز فضل الله على مصر كما هو مبين بالآيات الكريمة .

– ان الايمان بالله والوطن فضيلة متأصلة فى النفس المصرية .

– ان الشخصية المصرية لها مقومات متوارثة هى : الايمان والوطنية والشرف والكرامة ومعرفة الواجب والدفاع عن الحق .

– ان هذه المقومات تنمو فى ظل العدالة الاجتماعية ، والمساواة المتاحة فى المزايا بين كافة المواطنين .

– ان التمسك بالعدالة الاجتماعية دون استثناءات ، هو أكبر حافز للعطاء ، وأن عطاء المصرى للمصرى كعطاء أى انسان لنفسه .

– ان النفس المصرية الأصيلة من طبائعها الخيرية والغيرية ، فتحب للغير ما تحبه لذاتها .

– ان ظهور بعض الانحرافات فى بعض اللحظات المضطربة ، هو حالة عرضية ، يتقى المصرى الأصيل عدواها ، ولايغير وجودها العابر من فضائله شيئا .

– ان التمسك بحق المواطن فضيلة ، كالتمسك بواجبه ، وسواء بسواء ، وان القيادات مسئولة عن هذا التمسك بالحق والواجب معا .

– ان تنمية السمعة المصرية الحسنة مع كل المجتمعات الانسانية ، قمة من قمم التكريم للانسان المصرى نفسه .

– ان احساس المواطن بمسئوليته المباشرة عن كل مافى بلده ، واجب والتزام عليه نحو بلده .

– ان الفنون والآداب والثقافات والمنتجات المصرية ، أعز وأكرم على المصرى من أى شىء آخر ، دون إغفال لكل ما هو بناء من المعطيات والثقافات الانسانية الأخرى .

مستقبل الاعلام التخصصى

الاعلام قوة ككل القوى التى انتجها العقل البشرى لاقامة حياة حضارية متطورة، فكل قوة من هذه القوى بدأت بالتعميم وانتهت الى التخصص ، وربما كان الطب هو اصدق مثل على ذلك ، فقد بدأ كمحاولات علاجية على أيدى الكهنة ، والسحرة ، ثم انتهى الى تخصصات محددة ، ثم تفرع التخصص الواحد الى تخصصات متعددة لا يكاد يتعداها ممارسها الى غيرها من التخصصات الطبية الأخرى .

ولقد أخذت أولى وسائل الاعلام المعاصرة – وهى الصحافة – هذه الخطى نفسها ، وان لم تكن قد اتمتها بعد ، فكانت فى أول أمرها شيئا من الأدب ، وشيئا من البلاغات ، ثم دخلها عنصر الخبر وأصبحت للمادة الاخبارية فى الصحافة تخصصات متعددة ، فللأخبار الداخلية مثلا متخصصون فى الشئون السياسية وآخرون فى الشئون الاجتماعية ، وغيرهم فى الشئون الاقتصادية ، الى غير ذلك من التخصصات الصحفية التى تزداد يوما بعد يوم .

وليس من شك أن هذه الصورة ذاتها تنسحب الآن تلقائيا على فنون الاتصال ، أى الاعلام ، فمفهوم الاعلام المعاصر للحربين العالميتين : الأولى والثانية ، كان يركز على شئون الحرب والسلام ، أى أنه كان فى الأغلب اعلاما سياسيا ، ثم تنبه علماء الاعلام الى أن هناك قوة اعلامية ضاربة من قديم الزمان هى الاعلام الدينى ، وفى الوقت نفسه تبين الاعلاميون ان السياسة لم تعد مقصورة على مفهومها التقليدى ، انما اصبحت تحكمها اعتبارات عمرانية واقتصادية وثقافية ، ولابد للاعلام أن يكون له دور فى هذه الاعتبارات التى تحكم المجتمع الانسانى كله .

وفى بداية هذا الدور كان الممارس الاعلامى يقوم بحركة الاتصال فى كل هذه النواحى ، ثم ثبت عمليا أن هذا النوع الشامل من الاتصال يفقد المسار الاعلامى كثيرا من جدواه ، لأن الممارس العام فى الاعلام كان كثيرا ما يصطدم بتخصصات فنية أو مهنية أو حرفية أو انتاجية أو استهلاكية لايعلم اسرارها . ومن هنا بدأ اصحاب المدارس الاعلامية يرون ضرورة قيام الاعلام التخصصى ويحصرون التخصصات الرئيسية المطلوبة فى الحركة الاعلامية ، فكان فى مقدمتها مايأتى :

الاعلام الدينى : ويشمل فى كلياته : الدعوة والارشاد فى شئون الدين والدنيا ، وصلة هذه الشئون بالمجتمع والسلوك .

الاعلام السياسى : ويشمل فى كلياته : الاعلام الدبلوماسى والاعلام الحربى والاعلام السلمى .

الاعلام الاقتصادى : ويشمل فى كلياته : الانتاج الزراعى والتجارى والصناعى ، بما فى ذلك الأمن الصناعى والأمن الغذائى .

الاعلام الاجتماعى : ويشمل فى كلياته : معالجة قضايا الأسرة وما اليها ، من الاحوال الشخصية وشئون المرأة والطفولة والشباب .

الاعلام السياحى : ويشمل فى كلياته : الاعلام التاريخى والخدمات والمغريات السياحية .

الاعلام الزراعى : ويشمل فى كلياته : الحفاظ على التربة وتنمية مواردها ومحاصيلها وتسويق تلك المحاصيل ، والجوانب التعاونية فى حياة المزارعين .

الاعلام العمرانى : ويشمل فى كلياته : جميع وسائل الدعوة للتعمير بالنسبة للمدن والقرى والأحياء والمساكن ، والترشيد بهذه الوسائل على المستوى الفردى والجماعى .

الاعلام الصحى : ويشمل فى كلياته : الوقاية والنظافة والهدوء ومقاومة تلوث البيئة ، وصيانة الكيان البدنى للانسان .

الاعلام المهنى : ويشمل فى كلياته : تعبئة قوى المهنيين للانتاج على اختلاف تخصصاتهم ، ووسائل التعامل مع أدوات الانتاج ، وآداب التعامل المشترك بين المديرين أو الخبراء وبين سائر العاملين .

الاعلام الخدمى : ويشمل فى كلياته : تنمية الموارد البشرية وحماية المرافق العامة ، وواجبات المكلفين بالخدمة العامة نحو الناس ونحو أنفسهم ، ونحو الله والوطن قبل كل ذلك .

الإعلام الثقافى : ويشمل فى كلياته : الأطر الوجدانية والتنميات الفكرية والتعليمية والفنية ، التى تضع اللمسات الأخيرة التى تتم بها كل وسائل الاتصال على طريق حضارى متطور .

واذا كانت مشتملات هذه الفروع تمثل كلياتها الآن ، فقد يضيف التطور الحضارى والسياسات المستقبلية تخصصات أخرى .

وكل هذه التخصصات الاعلامية لابد لها من اعلاميين متخصصين ، اذ ان الممارس العام للاعلام – وان كان قد استطاع أن يؤدى دوره فيما مضى – فقد جعله التطور الذى اضاف الخدمة الاعلامية الى الخدمات الأخرى ، يصطدم بتخصصات فنية لاعلم له بها ، كما أن المتخصصين فى هذه النواحى – من غير الاعلاميين – قد اصطدموا بضعف امكاناتهم الاعلامية فى اداء مهامهم الارشادية . وأصبح من الضرورى مواجهة هذه المشكلة .

وقد سبق للمجلس ان مهد فى تقريره الرابع ، لحل هذه المشكلة ، حيث أوصى بأن تفتح كلية الاعلام باب الدراسات الاعلامية العليا أمام المتخرجين فى كليات تخصصية أخرى ، وصولا بذلك الى ايجاد الاعلاميين المتخصصين .

وهذا يقتضى أن يكون للدراسات الاعلامية العليا ثلاث مراحل :

· مرحلة الدراسة الاعلامية العامة .

– مرحلة التخصص فى فروع الاتصالات الخدمية .

– مرحلة التدريب العملى لطلبة كل فرع فى مجالات تخصصهم .

ويؤدى هذا التنظيم المستقبلى لتلك الدراسات الى تحقيق المزايا الآتية :

· تشكيل جيل جديد من الصحفيين والاذاعيين والاعلاميين القادرين على معالجة القضايا العامة ، معالجة صحيحة ومتكاملة .

· اعداد الدعاة المؤهلين اعدادا فنيا فى مختلف مجالات الارشاد .

· ربط الاعلام بالانتاج .

التوصيات

ولما كان هذا الحل حلا مستقبليا بعيد المدى ، فان المجلس يرى ، تمشيا مع النبض السريع للتطور ، أن يوصى بماياتى :

* ان توفد جهات الاختصاصات الارشادية بعوثا من شباب الارشاد الفنى للدراسة العليا بكلية الاعلام .

* ان توفد كلية الاعلام بعوثا من قسم الدراسات العليا الى جهات التخصصات الارشادية المتنوعة ، للتدريب على العمل الاعلامى بها .

* متابعة الأوجه المختلفة للنشاط الاعلامى المتخصص ، لاستجلاء وحصر التخصصات الاعلامية التى يتطلبها المجتمع حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده ، على أسس علمية ، لوضع خطة شاملة لهذه التخصصات فى شتى المجالات ، تهدف الى تطوير الاتصال الاعلامى التخصصى طبقا لجداول زمنية مدروسة .

* دفع وتشجيع عمليات التدريب على تطبيق البرامج الاعلامية المتخصصة ، مع رصد الحوافز المجزية .

* النظر فى ان يسند الى جهة معينة القيام بالمهام المشار اليها فى التوصيات السابقة ، لضمان حسن التنسيق ومتابعة التنفيذ ، وذلك بالتعاون بين جهات الاختصاص وفى مقدمتها : وزارة الاعلام ، وكلية الاعلام ، على أن ينظر مستقبلا فى تحويل هذه الجهة الى جهاز دائم مستقل .

العطاء الاعلامى للثقافة

تمثل الثقافة – من وجهة نظر اعلامية – الأثر المباشر لتمدن الانسان كما أنها من روافده ، وهى بهذا المفهوم تمثل الوجه الآخر للاعلام ، وكذلك تلتقى الثقافة مع الاعلام على القاعدة العريضة لفنون الاتصال ، وفى هذا التلاقى يلاحظ أنه لاثقافة بغير اتصال ولا اتصال بغير ثقافة ، فكل العمليات الثقافية لاتخلو من تفاعلات اعلامية ، وكل العمليات الاعلامية لاتخلو من تفاعلات ثقافية .

ان وسائل الاتصال هى التى تحمل الثقافات الى الناس ، فالثقافة تستخدم فى اتصالها بالناس الصحيفة والكتاب والرواية والمحاضرة والرسوم والصور والشرائط والألحان وهذه جميعا من أدوات الاعلام .

والذى لاشك فيه أن الاعلام قد افاد من الثقافة الشيىء الكثير ، ففى الأداء الاعلامى تستخدم الادوات السمعية والبصرية والوسائل الحافزة على التفكير والتدبير واعمال الخيال ، وكلها من أدوات الثقافة ، أى أن هناك عملية أخذ وعطاء دائمة بين الثقافة والاعلام ، وهى ، ككل العمليات الحضارية ، تخضع لقانون التطور ، سواء كان تطورا فكريا أو تطورا تكنولوجيا .

ولقد استدعى التطور أن تكون الوسائل الاعلامية ، هى الروافد المستقبلية للثقافة ، ذلك أن الثقافة المعاصرة المتجهة الى المستقبل تبدو أكثر ماتكون ارتباطا بالاعلام من أى وقت مضى ، وهو أمر يضاعف مسئولية العطاء الاعلامى للأداء الثقافى .

العطاء العلامى للأداء الثقافى :

ان وسائل الاتصال الاعلامى التى اتجهت بناء من الأمس الى اليوم ، والتى نتجه بها من اليوم الى الغد هى بالدرجة الاولى ما يأتى :

- الصحافة .
- الاذاعة .
- التليفزيون .
- الشرائط المسجلة .
- اللقاءات المباشرة .

وفيما يلى عرض موجز لما تستطيع كل وسيلة من هذه الوسائل – وذلك الى جانب النوعيات المتميزة من الكتب – أن تقدمه للمستقبل الثقافى .

أولا : الصحافة :

لكى نترسم خطوط العطاء الصحفى للثقافة ينبغى أن نرجع الى ما قدمته الصحافة قبلا فى هذا المجال .

فلقد كانت الصحافة المصرية خاصة ، بل والعربية عامة ، فى نشأتها عملا من الأعمال الأدبية ، فكان يشترط فى صحفى الماضى أن يكون أديبا ، وكل بواكير الصحف التى ظهرت فى الماضى على الساحة المصرية كانت فى جذورها عملا من أعمال الأدباء ، فالطهطاوى هو الذى أدب جريدة الوقائع المصرية حين تولى الاشراف على تحريرها فلما فرغ منها اتجه الى الاسهام فى تأسيس مجلة « روضة المدارس » . ولما « سيس » الصحفيون الأوائل صحافة ما بعد ظهور طلائع الثورة العرابية ، كانت آثارهم القلمية تتسم بالبيان الادبى فى كتاباتهم السياسية ذاتها ، وظل هذا النبض الادبى ملازما للتحرير الصحفى أجيالا ، حتى ان سلطات التعليم حين استجابت لنداء الصحافة بانشاء

دراسات صحفية فى الجامعة الحقتها بكلية الآداب ، وظلت متتبعة لها الى حين قيام معهد الاعلام الذى تحول الى كلية الاعلام منذ حلقة واحدة من الزمان .

وهنا تجدر الاشارة الى نقطة هامة لها مغزاها ، وهى أن الثقافة الى ما قبل جيل مضى كانت مرتبطة بالانشطة الأدبية أصلا ، ثم انبثقت منها فروع المعرفة جميعا ، وكان للصحافة أثرها البارز فى ذلك ، فالصحف المصرية منذ ظهور جريدة السياسة الأسبوعية فى مارس سنة ١٩٢٦ بدأت فى تنويع أبواب المعرفة ، فأخذت تظهر فى صحفنا من ذلك التاريخ ، الى جانب الصفحات الأدبية والسياسية ، أبواب أو أركان علمية وفنية واقتصادية بل وزراعية ايضا ، بالاضافة الى ظهور مجلات متخصصة فى كل نوع من هذه الفروع وان لم تأخذ حظها كاملا حتى الآن .

ولعل أول من استخدم كلمة « ثقافة » بالمفهوم الذى نتداوله الآن هم رواد الصحافة المصرية منذ اكثر من نصف قرن ، فاذا بكلمة « ثقافة » تمتد تدريجيا لتشمل كل الفاظ ومعانى المعارف العامة .

ويستدعى تحديد نوعيات المعرفة التى يمكن أن تنشط اليها صحافة المستقبل ، التعرف على التحديات التى يواجهها الانسان عامة من اليوم الى الغد .

ان المطلوب حضاريا هو ان نسير فى اتجاهين :

الأول : هو الافادة من كل الامكانات التى تدخلها التكنولوجيا المتطورة على الحياة العامة والحياة الخاصة للانسان .

الثانى : هو الوقاية من طغيان الاتجاهات المادية والنفعية على وجدان الانسان ، بما فى هذا الوجدان من قيم وعقائد ومقدسات وسلوك وذوق عام .

ومعنى هذا أن صحافة الغد ينبغى ان تطور فى ادائها للمفهوم السياسى العام فلا يكون قاصرا على شئون الحكم ، بل ينبغى أن تعتبر الثقافة العامة ، بكل مشتملاتها ، فى مقدمة المضامين السياسية ، ويحتاج هذا من التحرير الصحفى ، والعمل على تحرير ارادة المواطن من التراكمات المضادة التى أفسدت عليه اعماله وآماله ، وذلك بتقديم الصور الملائمة للمواطنة المثلى ، بما فى هذه المواطنة من مسئوليات المسئولين وبقية المواطنين على السواء ، مع ملاحظة حسن التوزيع لكل الثروات القومية مادية كانت أو فكرية ، وفى مقدمتها ثروة الضمير الوطنى فى أجمل صورة ممكنة للضمير الانسانى الذى يعطى أهمية كبرى لقدسية العلاقات الاجتماعية بين الناس فى حياتهم الخاصة والعامة على السواء ، وتنمية هذه العلاقات فى الاسرة والمدرسة والجامعة والمعهد والمعمل والمصنع والمتجر والمزرعة لتحقيق عدالة اجتماعية شاملة أساسها ارتقاء السلوك الخاص والعام ، وتلك مهمة يمكن أن تؤديها الصحافة مستقبلا بما سيتوفر لها من امكانات الأداء الافضل فى تقديم الخبر والتعليق والتوعية والتشويق .

ثانيا : الاذاعة :

اذا نظرنا الى ماضينا وحاضرنا الاذاعى فى مشتملاته الأساسية نجد فيه كل الاشياء القابلة للتنمية على طريق الغد ، وما قيل عن الصحافة يمكن أن تنقل صورة منه الى الاذاعة . ان العطاء الاذاعى للثقافة المستقبلية يتطلب دوام تجديد البرمجة الاذاعية ، لزيادة اللمسات الثقافية المتطورة فى كل البرامج ، ولذا فمن المتعين منذ الآن - ان تدخل المضامين الثقافية على مختلف فنون الاذاعة بما فيها الموسيقى والغناء ولغة الحوار وبرامج الترفيه أيضا ، بحيث تبدو الخريطة الاذاعية كلها وقد كستها ألوان الثقافات بمختلف فنونها الحيوية التى تعطى للمستمع صورا من القيم والرؤى المستقبلية الممكنة .

ثالثا : التليفزيون :

لعل التليفزيون ، بكل ما فيه من تجربة الصواب والخطأ ، هو أقرب الأجهزة الاعلامية الى امكانات العطاء الاعلامى للثقافة ، بما يملكه من

قدرات فنية تيسر له الحركة والانتقال بالصورة من موقع الى موقع فى لحظات ، أى أن التليفزيون يمكن أن يكون صاحب رصيد من أضخم الأرصدة الاعلامية فى خدمة الثقافة .

ولنبدأ بالأساسيات الثقافية الاولى وهى العمل على محو الأمية : أمية الكتابة والقراءة ، وأمية المعرفة ، فنجد أن تصوير أماكن محو الأمية الابجدية وما يجرى فيها يمكن أن يكون حافزا لكثرة من الأميين لأن يلحقوا بهذه الصورة ، كما نجد أن تجسيم المعارف الضرورية بتصوير أبعادها على الشاشة الصغيرة يشد انتباه الكبار كما يشد انتباه الصغار ، وكذلك نجد أن تطوير البرامج الدينية من مرحلة الصورة غير المتحركة والتلقين الدراسى المجرد الى معالجة الشئون الدينية معالجة دينية مبسطة مصورة ، سيضيف الى البرامج الدينية شحنة جديدة نافعة ، وكل ذلك من شأنه ان يزود المشاهد بثقافة تمتعه وتؤهله لاستقبال غده استقبالا أفضل ، هذا كله بالاضافة الى مايستطيعه التليفزيون غدا من أداء اخر فى خدمة الثقافة ، بالتوسع يوميا فى تقديم كل مايمكن تقديمه من الدراسات الجامعية وغيرها من الانشطة العلمية والعملية فى مستوياتها العامة .

رابعا : الاشرطة المسجلة :

ليس من شك فى أن الاشرطة المسجلة على اختلاف نوعياتها - وما سيطرأ عليها من أنشطة أخرى - من أهم الوسائل التى يمكن اعدادها فى مجال العطاء الاعلامى للثقافة ، ذلك أن الشريط المسجل يمكن أن يكون :

كتابا - رواية - درسا خاصا - حلقة تاريخية - مجموعة قيم دينية واجتماعية .

ولما كان هذا كله قائما منذ الآن ، فان المطلوب على طريق المستقبل هو تخليص العطاء الاعلامى عن طريق هذا الاشرطة من شراسة الاتجار بها ، وهو أمر يحتاج لقيام جهاز تجتمع فيه كل جهات الاختصاص لمعالجة هذه الناحية الاعلامية بتقنين وتنفيذ قواعد التوازن الاجتماعى فى أسواق الأشرطة المسجلة المختلفة الانواع .

خامسا : اللقاءات المباشرة :

تنقسم اللقاءات المباشرة فى مجال العطاء الاعلامى للثقافة سبعة اقسام اساسية بما يتفرع عليها ، وهى :

لقاء البيت - لقاء المعاهد - لقاء دور العبادة - لقاء الندوات - لقاء الأندية والملاعب والجمعيات - لقاء التجمعات المهنية - لقاء المراكز الاعلامية والثقافية .

ان أى لقاء من هذه اللقاءات وما يتفرع عليها ، يمكن أن يتحول الى لقاء اعلامى وهو أمر يحدث تلقائيا ، وأى تدخل فى هذه التلقائية قد يقلل من نتائجها .

ومن الواضح أن العامل المشترك مع كل هذه اللقاءات هو الانسان المواطن ولكى نفيد من هذه اللقاءات عطاء اعلاميا للثقافة ينبغى أن نعد هذا الانسان لهذه التلقائية الاعلامية بكل الوسائل المناسبة ، وهذا الاعداد يتطلب عناية خاصة من أجهزة الاتصال جميعا بالتحول التلقائى فى اهتمامات المتلقى لان يكون بإرادته الخاصة ، مرسلا اعلاميا فى محيطه الخاص ، وهذا يتطلب بالضرورة تقديم البرامج المشوقة لما يأتى :

- فضل التعاون بين المتجاورين أو المتزاملين .
- فضل تبادل الفكرة الطيبة بين الافراد .
- فضل العمل الجماعى المشترك .
- فضل الاحساس بمتعة تقديم العطاء .

بهذا كله يكون الاعلام المعاصر قد رسم خطوط العطاء الاعلامى المستقبلى للثقافة ، وبمعنى آخر ، العطاء الاعلامى المستقبلى لتنمية الشخصية الانسانية فى مجتمعنا المأمول .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* مساهمة الصحافة فى تدعيم الصورة المثلى للمواطنة ، بإشاعة الثقافة العامة بـــكل مشتملاتها بحيث لاتقتصر على شئون الحكم والادارة .

* زيادة اللمسات الثقافية المتطورة فى برامج الاذاعة والتليفزيون باعتبارهما أقرب الاجهزة الاعلامية الى امكانات العطاء الاعلامى للثقافة ، وذلك عن طريق :

– العمل على محو الأمية الابجدية والثقافية .

– تطوير البرامج الدينية بما يبعدها عن التلقين الدراسى المجرد .

– تقديم الدراسات الجامعية وغيرها من الانشطة العلمية والعملية فى مستوياتها العامة .

* التأكيد على ماسبق ان أوصى به المجلس من انشاء جهاز تمثل فيه كافة جهات الاختصاص لمعالجة تقنين ومتابعة تنفيذ قواعد التوازن الاجتماعى بالنسبة لاسواق الاشرطة المسجلة على اختلاف نوعياتها .

* دعوة الجهات الاعلامية التنفيذية المختصة للمشاركة فى وضع ميثاق شرف علمى اعلامى موحد تسترشد به الشرائح الاعلامية كلها على أن يشمل هذا الميثاق ما يلى :

– الأوضاع المناسبة للثقافة باعتبارها أساسا من أسس السياسة العامة .

– الحقوق الثقافية للشعب التى تضاعف التذوق العام والتنمية الحضارية فى المجتمع والواجبات الاعلامية فيها .

– الصيغة الملائمة لانضباط الوسائل المستخدمة التى تقتحم ميادين الحركة الاعلامية والثقافية ، من أى نوع كانت .

الاعلام والتنمية

أولا : دور الاعلام فى تشجيع المنتجات الوطنية :

لقد أصبح تشجيع المنتجات المصرية الجيدة والاقبال عليها وتفضيلها على غيرها كلما أمكن ذلك – ضرورة قومية خصوصا وأنها تعيد الى الاذهان فكرة الوطنية الاقتصادية التى كان الشعب المصرى يعتنقها كقيمة من قيم كفاحه الطويل المتصل للتحرير واثبات الذات .

ولقد مرت بمصر تجربة الدعوة لتشجيع المنتجات المصرية وتقديمها على غيرها فى خلال ازمة الثلاثينات الاقتصادية ، فكان دعاة هذه الدعوة أول من التزم بها فى ممارساتهم المعيشية ، فرأهم الناس فى ازياء وحاجيات يكاد يكون كل مافيها مصريا ، وكان ذلك مدعاة لتلبية المواطنين لهذه الدعوة.

حدث ذلك من خلال الحركة الشبابية التى اجتذبت اليها غير الشباب ايضا فى تشكيل كثيف العدد باسم " المصرى للمصرى " . وكان شعار هذه الحركة الذى دفعته فى كل مكان هو " صناعة الوطن تبنى مجد الوطن ، وقد برمجت هذه الحركة دعوتها للوطنية الاقتصادية على النحو التالى :

– تنظيم زيارات الشباب للمصانع ومراكز الانتاج المصرى للاطمئنان الى حسن الانتاج المصرى وتشجيع العاملين بها على مزيد من التجويد .

- اقامة معارض محلية واقليمية للبضائع المصرية المتميزة .

- العمل على ابتكار أزياء جديدة من الصناعات المحلية تشد اليها انتباه الشباب والشابات .

- إعداد وتقديم الجمل التى تقال وتلحن وتغنى لنصرة الوطنية الاقتصادية المصرية .

- إعداد وتقديم افلام تسجيلية عن الصناعات المصرية الجيدة .

- حفز الجماهير للاقبال على دور العرض التى تعرض أفلاما أو مسرحيات أو فنونا تشكيلية مصرية ممتازة .

- وضع كراسات مطبوعة تتضمن اسماء البضائع المصرية الجيدة ومراكز تصنيعها وتسويقها والاشادة بالعاملين فيها ، وتقديم هذه الكراسات بشكل لائق للمشترين ، وبخاصة من كانوا يعتادون ارتياد محال التجارة الأجنبية القديمة .

- تشكيل لجان لمناصرة هذه الدعوة فى معاهد التعليم ومراكز الأنشطة العامة .

ولقد لقى هذا البرنامج اذ ذاك تشجيعا قويا من جانب بنك مصر وشركاته فأخذت كل شركة تقدم ما عندها وتدعو الشباب لزيارتها والاطلاع على انتاجها ، كما عاون البنك على نجاح هذه الدعوة بالدفعة القوية التى أنشئت بها شركة بيع المصنوعات المصرية باعتبارها معرضا دائما للانتاج المصرى .

ولقد تفرعت عن هذه الحركة تشكيلات كثيرة أخرى من جموع الشباب لنشر هذه الدعوة على المستوى الجماهيرى ، فظهرت جمعيات : الاستقلال الاقتصادى ، وتعاون الشباب ، وغيرها من الجماعات التى كونت رأيا عاما لهذه الدعوة مما جعل كلمة " صنع مصر أو « شغل مصر » من الكلمات المحببة بعد أن كانت غير ذلك .

وبالرجوع الى منهج هذه الحركة الذى أفاد مصر كثيرا فى أزمة الثلاثينات الاقتصادية نجد أنه من الممكن اقتباس بعض أساسيات هذا المنهج ووضعها موضع التطوير والتحديث الذى يتناسب مع مابلغناه اليوم ومانريد بلوغه غدا ، مع التركيز على أن اعتناق مفاهيم الوطنية الاقتصادية لم يعد ترفا فكريا ، بل أصبح الآن امرا ضروريا ، فضلا عما فى هذه المفاهيم من التطبيق العملى لجانب من أهم جوانب الانتماء المصرى .

واذا كان فى هذا العرض توضيح ماتستطيعه التشكيلات الشبابية وغير الشبابية على الصعيد الاهلى العام ، فان فيه مايؤكد أن هذه القضية من القضايا العامة التى ينبغى أن يسير فيها جهد الحكومة مع الجهود الذاتية الشعبية جنبا الى جنب ، بل ان الجانب الحكومى فى هذه القضية وفى هذه المرحلة بالذات له شأن بالغ الأهمية ، وفى مقدمة ذلك ماتصدره الحكومة من القرارات التنفيذية لأجهزتها وأجهزة القطاع العام بالعدول مستقبلا عن استخدام اى سلعة مستوردة يوجد مايماثلها بمصر أو من الممكن تصنيعه محليا .

ان تنفيذ هذه الجزئية وحدها من الخطة تنفيذا متكاملا ، يخضع للرقابة والمتابعة ، من شأنه أن يوفر كثيرا من الأموال التى تتزايد على مر السنين لتكون رصيدا عظيما ، فضلا عن الرصيد المعنوى الذى تحققه هذه الحركة من جانب الحكومة فى نفوس الناس من تزايد الثقة بانتاج بلادهم ، وهو أمر يتطلب تخصيص أجهزة لمتابعة هذه الخطة ، واجازة من يحسن تنفيذها ، ومجازاة من يعمل على احباطها .

ولاشك أن تقدم الرسميين الى الناس بهذه الخطة سيكون القدوة القوية التى تشجع الأجهزة والمؤسسات على اتباع هذه الخطة ، فضلا عما فيها من حفز لمراكز الانتاج على تجويد انتاجها ، وهذا مايوجد المجال الحقيقى لمنح الحوافز للعاملين الذين يحسنون أعمالهم .

ولعل نجاح هذه الخطة ، على الصعيدين : الشعبى والرسمى ، ان يقدم للعالم الخارجى نماذج أفضل من بضاعة مصرية أكثر قابلية للتصدير المتزايد بعد بلوغ حد الكفاية الداخلية .

التوصيات

وبناء على هذه الدراسة وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، رؤى ان تحقيق هذا الموضوع يمكن أن يتم من خلال استراتيجية اعلامية تختص بشئون « الوطنية الاقتصادية » . وفى هذا الاتجاه يوصى بما يأتى :

* تشكيل هيئة اعلامية مختصة بالدعم الاعلامى للانتاج المصرى الجيد ، ويشترك فى هذه الهيئة الجهات المعنية لإعداد وتمويل الاستراتيجية الاعلامية الخاصة بشئون الوطنية الاقتصادية ، تتولى مايأتى :

- تقديم شروح مبسطة بواسطة القنوات الاعلامية عن الوطنية الاقتصادية ، مع اختصاص معاهد التعليم على مختلف مستوياتها بالجانب الأكبر فى ذلك .
- تقديم عروض تليفزيونية وسينمائية عن المنتجات المصرية الممتازة بالأساليب الروائية .
- تنظيم برامج لشباب العلم وشباب العمل وشباب الأندية لزيارة مراكز الانتاج ، وتشجيعهم على تشكيل اللجان الداعية لهذا الانتاج .
- تنظيم حركة اتصال مباشر تقوم بها كل مراكز الاعلام بين التجمعات الشعبية لنشر هذه الدعوة .
- المشاركة الاعلامية فى تدريب العاملين فى مختلف مراكز الانتاج للوصول الى درجات الاجادة العليا ، من ذلك تقديم القصص والروايات التى تساعد على ذلك .
- المساعدات الاعلامية لتنظيم المعارض الصغيرة القائمة أو المتنقلة فى الاحياء والقرى للمنتجات المصرية ، والتركيز على الجيد منها .
- اقامة مسابقات اعلامية بين الفنانين والادباء والشباب فى أحسن الجمل المكتوبة أو المرسومة أو المسموعة أو المغناة عن الانتاج المصرى .
- وضع الجمل الممتازة فى هذه الدعوة على أغلفة الكتب والكراريس ، وفى وسائل النقل العام ودور العروض الفنية على اختلاف نوعياتها ، وعلى الخطابات البريدية والبرقية .
- تنظيم حملة توعية عن الوطنية الاقتصادية بدور العبادة والأندية العامة ، والتنويه بحركة هذه التوعية فى كل وسائل الاعلام .

ثانيا : دور الاعلام فى مقاومة تلوث البيئة :

اقتضت ظروف الحرب العالمية الثانية ، ثم حرب فلسطين ، تنظيم حماية الشعب من أخطار الغارات الحربية على المدن ، فأنشأت الحكومة المصرية لذلك مصلحة باسم " مصلحة الدفاع المدنى " توزع على الناس " الكمامات " التى تحميهم من الغازات السامة التى كانت بعض اسلحة الحرب ، وتبصرهم بأساليب الانارة والاطفاء عند قيام الغارات ، وترشدهم الى استخدامات المخابىء والى سائر الاحتياطات الواجب اتخاذها فى شتى المبانى والطرق العامة ، بما فى ذلك مسارات السيارات ومقتضيات وقوفها ، وكيفية التعامل مع المصابيح والمواقد فى تلك الحالات ، وغير ذلك .

فلما انتهت ظروف هاتين الحربين كان الخبراء يقترحون فى اعقاب كل منهما أن تظل هذه المصلحة قائمة على ان تؤدى مهمتها عن طريق أخر ، هو طريق مقاومة تلوث البيئة لوجود بعض التشابه بين المهام التى كانت قد انشئت من أجلها تحت ظروف الحرب ، وبين مقاومة تلوث البيئة فى كل الظروف ، فقامت بعض التجارب فى هذا المجال أنذاك ، لكن مقاومة تلوث البيئة قبل خمس وثلاثين سنة لم تكن لها الاهمية التى ظهرت فيما بعد ، بالاضافة الى ان موظفى وعمال البلديات - وما كان يتبعها من أجهزة الشرطة - كانوا يقومون بشىء ما فى هذا المجال ، فأهملت تلك الفكرة ، الى ان اخذت حدة تلوث البيئة فى الازدياد بكل أنحاء العالم ، وتبع ذلك عقد المؤتمرات الدولية لدراسة لمشكلة تلوث البيئة ، شارك فيها علماء متخصصون فى مختلف شئون البيئة الصحية والاجتماعية .

ولقد كانت علاقة تلوث البيئة بالانتاج من أهم ماركزت عليه هذه الدراسات ، سواء كان هذا الانتاج بشريا أو كيمائيا أو غير ذلك ،

واعتمدت هذه الدراسات على بحوث ميدانية واحصاءات عرضت تقاريرها على المؤتمرات الدولية المختصة ، وتبين منها ان لتلوث البيئة اثرا مباشرا أو غير مباشر على نوعية الانتاج وكمه ، وهو أمر استدعى أن يقول علماء الاقتصاد كلمتهم فى تلوث البيئة ، شأنهم فى ذلك شأن علماء الطب والاجتماع . واوجد هذه كله انتعاشا لما يسمى علوم البيئة ، وهى الآن من العلوم التى يعتمد عليها فى الرؤية المستقبلية .

ولعل فى مقدمة مايجدر ذكره فى هذا المجال ، ان جدول تلوث البيئة العالمى يبرز أكبر مراكز هذا التلوث فى العالم ، وتبدو القاهرة كأحد هذه المراكز لما طرأ عليها من تزايد المتحركات الآلية تحركات لا تقابلها التحولات بالقدر المتوازن معها وهو أمر يستحق المواجهة لما هو قائم ولما سيأتى به المستقبل القريب . وفى هذه المواجهة لابد من وجود خطة إعلامية طويلة المدى لمقاومة كل نوعيات التلوث .

العلاقة بين الاعلام ونظافة البيئة :

وفى البداية لابد من تحديد العلاقة بين الاعلام وبين نظافة البيئة وتحديد نوعيات النظافة البيئية على طريق المستقبل .

اما العلاقة بين الاعلام وبين نظافة البيئة فقد عرفناها بما جاء فى الاثر : " النظافة من الايمان " وقد جاءت هذه النظرية النبوية تتويجا لما جاء به المرسلون والمصلحون من قبل فى شئون النظافة العامة والخاصة اذ اعتبرت النظافة بكل معانيها عنصرا ايمانيا فى حياة الفرد والجماعة ، باعتبارها جزءا لايتجزأ من مقتضيات البناء الروحى والجسدى للانسان ، ومن ثم يأتى دور الاعلام لابراز هذه الحقيقة وبثها فى خواطر الناس . ولابد من التركيز هنا على التليفزيون من جهة ، وعلى أجهزة الاعلام المحلى من جهة اخرى .

وعلى ذلك يبدو ان دور الاعلام فى مقاومة تلوث البيئة قد اصبح ضرورة من الضروريات الحالية والمستقبلية معا .

ان اخطار تلوث البيئة لم تعد مقصورة فقط على الضرر الذى تخلفه الأدخنة والعوادم والمخلفات التى تفرزها الآلات البخارية وغيرها ، بل إن هناك اخطارا قد تزيد على ذلك ، تتمثل فى الاضطرابات النفسية بل والفكرية احيانا ، كنتيجة للصخب والتلوث فى بعض البيئات .

أما تلوث البيئة فيرجع ابتداء الى الأسباب الآتية التى ينبغى ان توضع على خريطة الخطة الاعلامية لمقاومة تلوث البيئة :

- العوارض الطارئة على السلوكيات .
- ماطرأ على الشعور بالانتماء .
- ضعف الامانة الصناعية أو الوظيفية .
- ضعف الاحساس بالمسئولية .

مقترحات أولية :

ومن الواضح ان هذه الخلفيات لانتشار تلوث البيئة لا يمكن علاجها فى غيبة الاعلام ووسائل وادوات الاتصال . على ان يتم ذلك فى ضوء الاعتبارات الآتية .

- ان قضية تلوث البيئة ومقاومته هى قضية من القضايا القومية التى تهدف الى حسن المواطنة وحسن الانتاج بكل نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والابداعية تحقيقا لصالح خاص يتحول الى الصالح العام وما اليه من إعادة صياغة اسلوب الحياة على طريق المستقبل .

- أن الاعلام ينبغى ان يصدر عن عمل ايجابى من جانب الجهات المختصة بتقنين المقاومة النظامية لتلوث البيئة ، لأن المؤسسات الاعلامية ينبغى ان تصور للناس الامكانات التى توضع موضع التنفيذ فى مقاومة التلوث من جانب المؤسسات التنفيذية المختصة ، حتى لايصطدم الناس فى الجانب التنفيذى بما هو أقل من العروض الاعلامية فى هذا المجال .

وعلى طريق هذا العلاج الاعلامى يتعين أن يقوم الاعلام بماياتى :

أولا : تقديم الاحاديث والصور والبرامج الحوارية والمسلسلات الروائية وغير الروائية بما فى ذلك بعض الأغانى المونولوجية أو الديالوجية التى تبرز الجانب الأخلاقى فى مقاومة تلوث البيئة ، وما فى هذه المقاومة من صالح للمواطنين .

ثانيا : الربط فى الرواية والحديث والحوار بين مقاومة تلوث البيئة وبين قيمة الانسان الحضارية وقوة ايمانه .

ثالثا : تسجيل الوقائع التى تركز على تمتع مقاوم تلوث البيئة بقوة الشخصية ، وتقديمه الدليل على قوة ايمانه وأهليته للرضاء النفسى بينه وبين ذاته وبينه وبين الناس .

رابعا : اظهار مافى عدم مقاومة تلوث البيئة ، فى جوانبها الخاصة من عدم الاحساس بالمسئولية ، مما يدعو الى قلة الاحترام ، بينما يحظى مقاومو تلوث البيئة فى دوائرهم الخاصة باحترام الجميع ، وهو كسب يضاف الى سلسلة المكاسب التى تحققها نظافة البيئة لكل مواطن .

البث المباشر والقمر الصناعى المصرى

تطور وسائل الاتصال :

كان للتطورات التكنولوجية المتلاحقة فى مجال الاتصال ، أثرها المباشر فى تقدم ونمو الخدمات التى تقدمها وسائل الاتصال فى مختلف الميادين . وقد صاحب كل مرحلة من مراحل التطور ظهور وسيلة جديدة من وسائل الاتصالات ، خشى معه من تخلف الوسائل السابقة عن أداء دورها ، فقد صاحب ظهور السينما ثم انتشارها نوع من التخوف ازاء احتمالات تأثيرها على مكانة الصحافة ، كما احدث ظهور البث الاذاعى موقفا مشابها بالنسبة للصحافة والسينما . وكان لظهور التليفزيون واستخدامه على نطاق واسع اثره على تلك الوسائل جميعا .

ولكن الممارسة الفعلية اثبتت ان لكل وسيلة من وسائل الاتصال مقوماتها وخصائصها المميزة التى تنفرد بها عن الأخرى ، مما يتيح لكل منها فرصة اجتذاب جمهورها ، وخاصة اذا اتجهت الى الاستخدام الأمثل لما تتميز به من خصائص فى مجال الاتصال .

ولقد استطاعت هذه الوسائل - كل فى مجالها - ان تؤدى دورها بدرجات متفاوتة فى مواجهة الانتشار الواسع المدى للكاسيت والفيديو كاسيت . وبمرور الوقت والتطوير المستمر ، تبين ان جميع وسائل الاتصال يمكن ان تتكامل وظائفها ، مع استمرار التنافس بينها ، اذ ثبت ان كل وافد جديد أدى الى تنشيط الوسائل السابقة الى تطوير أساليبها وتكثيف جهودها . وهو ما ينبغى زيادة الاهتمام به فى مواجهة استخدام الاقمار الصناعية كوسيلة متفوقة من وسائل الاتصال .

بداية استخدام الأقمار الصناعية :

عندما بدأ استخدام الأقمار الصناعية كوسيلة اتصال متطورة - وخاصة فى نقل البرامج التليفزيونية - لم يمثل ذلك أكثر من تكملة عادية لشبكات المواصلات ، اذ تمثل فى البث من نقطة الى نقطة بين محطتين أرضيتين ، واحدة تبث الاشارات والثانية تلتقطها . وذلك على النحو الآتى :

توجه المؤسسة التليفزيونية صاحبة البرنامج - أو الجهة المرسلة - برنامجها من داخل مركز انتاجها ، بطريق الاتصال التقليدى الى المحطة الأرضية التى تتولى ، آليا ، القيام ببث ذلك البرنامج ، باشارات صعود ، الى القمر الصناعى ، وهذه هى " الوصلة الصاعدة " وتكون هناك فى بلد ما محطة أو محطات أرضية ، معينة مسبقا ، فتلتقط تلك الاشارات الحاملة للبرنامج ، وهى " الوصلة الهابطة " وتحولها رأسا الى مركز المؤسسة أو المؤسسات المسموح لها بذلك ، أى الجهة المستقبلة ، التى تقوم بحقن ذلك البرنامج فى شبكتها ، ليذاع فى حينه ، أو تسجيله ليذاع فى وقت لاحق .

ويعرف هذا النظام فى ميدان الاتصالات باسم " قمر من نقطة الى نقطة " ، وفى هذا النظام تتهيأ الظروف العملية للاختيار ، والمراقبة ، والتعديل ، قبل توزيع البرامج وعرضها على المشاهدين ، ولا يثير هذا النظام مشاكل كبيرة فى المجال الدولى ، بعكس المتوقع فى حالة استخدام الأقمار الصناعية فى البث المباشر .

الأقمار الصناعية والبث المباشر :

وبدخول الأقمار الصناعية مجال البث المباشر للارسال الاذاعى المرئى والمسموع يمكن لأجهزة المشاهدين والمستمعين - بتعديل طفيف - التقاط الارسال مباشرة مما يترتب عليه تأثيرات مباشرة من جهات الارسال - وهى هنا الدول المتقدمة - على الأوضاع فى مجتمعات الدول النامية على وجه الخصوص ، ومن بينها مجتمعنا المصرى .

وتتخلص اهم الفروق بين الأقمار الصناعية للاتصالات من « نقطة الى نقطة » وبين الأقمار الصناعية للارسال الاذاعى والتليفزيونى المباشر فيما يأتى :

- تزويد قدرة الارسال لأغراض الارسال المباشر الى أكثر من ١٠ مرات من قدرة الإرسال بالاقمار الصناعية الاخرى .

- تحتاج أقمار الارسال المباشر الى قدرة كهربية كبيرة وتلزمها بطاريات شمسية بمساحات أكبر ، كما ان مشاكل التبريد المطلوبة تكون أكثر تعقيدا .

- يلزم ثبات توجيه هوائى الارسال مباشرة بدقة كبيرة (لاتتجاوز حوالى عشر درجة) ويكون تصميم الهوائى اكثر تعقيدا لتفادى التدخل والضوضاء .

- يكون القمر الصناعى للارسال المباشر اثقل وزنا ، وبالتالى فان مشاكل اطلاق القمر الصناعى المباشر فى موقعه فى الفضاء أكثر أهمية وتكلفة ، وتتطلب تطويرا لوسائل الاطلاق كلما زاد وزن القمر الصناعى .

- يحتاج الاستقبال التليفزيونى المباشر من الأقمار الصناعية الى استخدام هوائى خاص على شكل طبق ، ووحدة الكترونية لتحويل ترددات الراديو ووحدة ديكودر . وتغذى الاشارة بعد ذلك بدلا من الاشارة « يو . اتش . أف » بجهاز الاستقبال التليفزيونى الذى يفضل ان يكون النوع الذى يستقبل النظامين بال أو سيكام ، ولا تعتبر الاشارة الواردة من القمر الصناعى للارسال المباشر متطابقة للأسباب الآتية :

- انها محملة بطريقة تشكيل التردد وليس بطريقة تشكيل الاتساع .

- انها تستخدم حيز قنوات مختلفا (١٢ جيجا هرتز) . مع عرض حزمة مختلفا (٢٧ ميجا هرتز) ، وفاصلا بين القنوات مختلفا (١٨ ، ١٩ مجا هرتز) .

وهذا هو السبب فى ضرورة وجود وحدة الكترونية اضافية مع جهاز الاستقبال التليفزيونى .

تطور استخدام اقمار البث المباشر فى الدول المتقدمة :

يعتبر الارسال المباشر من الأقمار الصناعية المعروفة باسم (B.B.S.) ، فى مقدمة تطور استخدام الأقمار الصناعية لهذا الغرض . اذ تعطى هذه الأقمار قدرة ارسال عالية نسبيا ، ويمكنها تغطية أعداد كبيرة من المستمعين والمشاهدين الذين يمكنهم الاستقبال مباشرة بالاجهزة المنزلية المتوسطة الثمن . كما يمكن استخدام هذه الأقمار لتغذية الشبكات والأنظمة السلكية للتليفزيون .

ولعل أكبر تطور عملى فى هذه المجالات هو ماحدث فى الولايات المتحدة الامريكية حيث يستخدم الجيل الحالى من الأقمار الصناعية فى الإرسال المباشر الى منازل المشاهدين والمستمعين ، وتفيد الاحصاءات ان هناك حوالى ١٠٠٠ منزل مزود بأجهزة الاستقبال الأرضية .

كما حصلت احدى الهيئات (وهى هيئة كومسات) منذ ديسمبر عام ١٩٨٠ ، على تصريح بانشاء قمر صناعى يقدم ثلاث قنوات للارسال

المباشر لشرق الولايات المتحدة الامريكية ، باعتبارها خدمات نظير اشتراك . وتشمل خطتها الحالية تقديم خدمات موسعة للارسال لتغطية قومية كاملة باستخدام اربعة اقمار صناعية ، وتتضمن هذه الخدمات :

تقديم الصورة المجسمة ، والارسال التليفزيوني عالى الجودة لأغراض الاستخدام على الشاشات الكبيرة ، واستخدام قناة خاصة ذات لغة ثانية .

ولعل اهم تطور للاذاعة المسموعة بالولايات المتحدة الامريكية هو بدء استخدام شبكات الاذاعة المسموعة لمدة ٢٤ ساعة يوميا عن طريق الاقمار الصناعية ، وأهم مزايا هذه الشبكات هى :

- التشغيل الأوتوماتيكى لمحطات الارسال الارضية .
- كفاءة النظام فى اعطاء برنامج جاهز مكتمل العناصر.
- الجودة الصوتية العالية الناتجة عن التوزيع بالاقمار الصناعية .

ويوجد حاليا عدد من الشبكات الرئيسية تعمل فى هذا المجال .

اما فى انجلترا ، فقد كلفت الحكومة هيئة الاذاعة البريطانية بأول مرحلة من البث المباشر من الأقمار الصناعية . ولقد حصلت بذلك الإذاعة البريطانية على قناتين للارسال التليفزيونى المباشر من الاقمار الصناعية ، احداهما شمل اختيارا من أفضل البرامج ويكون الاستقبال نظير رسم رخصة سنوى ، والثانية تحمل قناة للتليفزيون نظير اشتراك . وسوف يكون بالامكان ايضا الحصول على ست قنوات صوتية للارسال المباشر من الاقمار الصناعية يتضمن استخدام الصوت المجسم (ستريو) للراديو والتليفزيون .

وهناك امكان الاطلاق للقمر الصناعى البريطانى فى عام ١٩٨٦ .

وفيما يلى بعض تفاصيل عن قناتى التليفزيون اللتين تخطط لهما هيئة الاذاعة البريطانية للبث المباشر من القمر الصناعى .

القناة الأولى الفضائية : سوف تتضمن هذه القناة اختيارا من أفضل مايذاع على قناتى هيئة الاذاعة البريطانية ، وليس مقصودا أن يكون هذا البرنامج ازدواجا للخدمات التى تقدم عن طريق الشبكات ومحطات الارسال الارضية ، ولكنه يتضمن اعادة للبرامج الأفضل فى أوقات مناسبة لبعض المشاهدين ، مثال ذلك من يعملون بنظام النوبات ، وسوف تقدم هذه القناة خدماتها لمن لايمكنهم استقبال الخدمات التليفزيونية على قنوات « يو . اتش . اف » بنظام ٦٢٥ خطا من محطات الارسال الأرضية .

والمفهوم انه مع نمو خدمات البث المباشر من الأقمار الصناعية ، سوف يتم فى الوقت المناسب تحويل خدمات البث المباشر من الأقمار الصناعية لأداء الخدمة على المستوى القومى ، أما محطات الارسال الأرضية فسوف تتحول بالتدريج لأغراض الاذاعات الاقليمية والمحلية ، وحينذاك فمن المتوقع ان يكون للقناة الاولى من الاقمار برنامج خاص بها على المستوى القومى .

القناة الثانية الفضائية :

سوف تكون هذه القناة بنظام التليفزيون نظير اشتراك ويعتبر هذا شيئا جديدا وتباعدا لهيئة الاذاعة البريطانية عن خطها المعروف وأصبح هذا ممكنا بعد أن تم ادخال اجراءات حديثة على قانون هيئة الاذاعة البريطانية .

وسوف يكون لهذه الخدمة أربعة روافد رئيسة :

- الأفلام السينمائية التى تعرض بالتليفزيون لأول مرة .
- برامج ومباريات رياضية كاملة وغير مختصرة .
- الفنون الوقورة .
- برامج الاقليات .

وجميع هذه البرامج تكون تكاليف انتاجها عالية ، كما أن عدد المشاهدين الذين يهتمون بها أقل مما ينبغى لتبرير دعمها بالخدمة الاذاعية العامة .

ومن ذلك يظهر ان الخدمة التليفزيونية نظير اشتراك لن تكون منافسة

للخدمة التليفزيونية العامة .

ومن المتوقع أن يصل عدد المشاهدين لهذه القناة الى حوالى ٢مليون خلال ٧ سنوات ، وأن يكون الاشتراك حوالى خمسة جنيهات استرلينية شهريا .

القمر الصناعى العربى وامكاناته :

يشمل مشـــروع القمـــر الصناعى العربـــى قمرين فى الفضـــاء (عربسات ١) و (عربسات ٢) وثالثا احتياطيا على الأرض ، ولقد اطلق (عربسات ١) فى أوائل فبراير ١٩٨٥ .

وتشمل الامكانات الكاملة للمشروع ، خدمات الاتصالات وخدمات الاذاعة والتليفزيون التالية :

- خدمات تليفزيونية (بين المناطق ومحلية) .
- توزيع محلى للاشارة التليفزيونية .
- توزيع جماعى للاشارة التليفزيونية .
- توزيع اقليمى للاشارة التليفزيونية .
- خدمات متنوعة :
  - توزيع برامج الاذاعة المسموعة .
  - التلكس .
  - التلغراف .
  - الخطوط المؤجرة أو الخطوط الخاصة .
  - تراسل المعلومات .

التقسيم الاقليمى الرباعى لتغطية عربسات :

الاقليم (١) : الجزائر – موريتانيا – المغرب – تونس .

الاقليم (٢) : ليبيا .

الاقليم (٣) : مصر والسودان .

الاقليم (٤) : البحرين – جيبوتى – العراق – الاردن – الكويت – لبنان – عمان – قطر – المملكة العربية السعودية – الصومال – سوريا – الامارات العربية المتحدة – اليمن الشمالية – اليمن الجنوبية .

على ان هناك بعض الملحوظات بشأن القمر الصناعى العربى ، يخلص موجز أهمها فيما يأتى :

– ان التأخير فى تنفيذ المشروع أدى الى ظهوره فى وقت حدث فيه كثير من التطورات التكنولوجية ، تجعله فى وضع غير متقدم بالنسبة لغيره من الأقمار الاخرى ومن ذلك عدم احتوائه على نوعية البث المباشر الصالح للاستقبال بهوائى صغير قطره من ٦٠ سم الى ٩٠ سم .

– ان تجميد عضوية مصر بالمؤسسة العربية الفضائية أدى الى نتائج سلبية على المشروع .

مصر والبث الفضائى المباشر

تتعرض مجتمعات الدول النامية – ومن بينها مصر – الى احتمالات التأثير المباشـــر على أوضاعهـــا وقيمها ، وتتمثل أهـــم الاحتمـــالات فيما يأتى :

– تأثر الهوية الثقافية والاجتماعية والفكرية بما يمكن أن تتضمنه برامج ارسال الدول الكبرى الى الدول النامية ، مما يؤثر على ذاتيتها الحضارية .

– ان البرامج المرسلة عبر الاقمار الصناعيـــة عن طريق البث المباشر ، لا يمكن التحكم فى استقبالها ، ومن ثم فقدان وسائل الرقابة عليها ، على العكس مما كان سائدا من قبل من امكان مراقبة مايفد من الخارج من مطبوعات وافلام سينمائية أو تليفزيونية

– ان مواجهة هذا التطور يقتضى الدخول فى منافسة فنية ومهنية تفوق قدرات الدول النامية ، ومن ثم تصبح ميدانا مفتوحا للتأثيرات المختلفة من الجهات المرسلة .

– ان البث المباشر يمكن استخدامه فى التأثير على السياسات والنظـم القائمـــة بالـــدول النامية ، مما يتيح الفرصـــة للتدخل فى شئونها الداخلية ، والتأثير على مسار سياستها فى مختلف المجالات .

– ان نصيب الدول النامية من الأقمار الصناعية – فى حالة قدرتها على اطلاقها – لن يتناسب مع حجمها ومساحتها ، حيث ستسارع الدول المتقدمة ، بحكم امكاناتها المادية والتكنولوجية ، الى حيازة أكبر مساحة للاقمار الصناعية . خاصة وان مواقع هذه الاقمار فى الفضاء محدودة . ومن ثم تظل السيطرة للدول الكبرى على وسائل الاتصال كما كانت من قبل .

ولعل هذه العوامل وغيرها ، كان وراء الاهتمام العربى ، بإطلاق قمر خاص للاتصالات ولكن الامكانات الراهنة لهذا المشروع ، تدفع الى الاسراع بمشروع القمر الصناعى المصرى للبث المباشر .

ويستدعى التعرف على موقف مصر بالنسبة للارسال المباشر من الأقمار الصناعية والإعداد للقمر الصناعى المصرى – الالمام ببعض الجوانب الهامة المتصلة بهذا الموضوع ، وفى مقدمتها مايأتى :

• اتفاقية تخطيط وتوزيع الموجات للاقمار الصناعية التى تمت بالاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية بجنيف فى عام ١٩٧٧ أثناء مؤتمر الراديو العالمى للاقمار الصناعية ، والذى اصبحت وقائعه النهائية سارية المفعول من يناير ١٩٧٩ .

• التصور لخطة العمل وأسلوب تحرك فى مجال الاستفادة من الاقمار الصناعية للارسال المباشر بما يتوامع مع الخطط الحالية وخطط العمل المستقبلية .

أولا : اتفاقية تخطيط وتوزيع الموجات للاقمار الصناعية (١٩٧٧) :

١) فى اطار تنسيق الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية اجتمع مؤتمر الراديو للاقمار الصناعية فى ١٠ يناير ١٩٧٧ بجنيف لتخطيط الخدمات الاذاعية والتليفزيونية من الاقمار الصناعية ، وكان المؤتمر مكلفا بالمهام التالية :

– وضع ضوابط المشاركة فى الترددات فى الحيز ١١,٧ – ١٢,٢ جيجا هرتز (للمنطقتين ٢ ، ٣) وفى الحيز ١١,٧ – ١٢,٥ جيجا هرتز (للمنطقة ١) وذلك للخدمات الاذاعية والتليفزيونية من الاقمار الصناعية .

– تخطيط الخدمات الاذاعية والتليفزيونية من الاقمار الصناعية فى النطاقات المذكورة .

– تحديد الاجراءات التى تحكم استخدام هذه النطاقات فى خدمات الاقمار الصناعية الاذاعية والتليفزيونية .

– الأخذ فى الاعتبار نتائج أعمال مجموعة الخبراء فيما يخص التعديلات المحتملة فى لوائح الراديو العالمية .

٢) شارك فى اعمال هذا المؤتمر ١٠٦ دولة ، وافق المجتمعون على شروط الاتفاقية والخطة المرفقة بها ، (وهى تمثل الجزء الأول) وكذا القرارات المتعلقة باعادة ترتيب لوائح الراديو (وهى تمثل الجزء الثانى) وهذا على أساس ان ذلك خاضع للتصديق من حكومات الادارات التى شاركت فى أعمال المؤتمر .

٣) تتلخص الخطة بالنسبة لمصر فى حجز خمس قنوات ، وجدير بالذكر ان هذه القنوات تختلف فى التردد والنطاق والمواصفات عن القنوات التليفزيونية المعروفة فى نطاقات .

والقنوات المحجوزة لمصر هى :

رقم القناة	التردد (جيجا هرتز)
٤	١١,٧٨٥٠٢
٨	١١,٨٦١٧٤
١٢	١١,٩٣٨٤٦
١٦	١٢,٠١٥١٨
٢٠	١٢,٠٩١٩٠

وتوضح جداول الاتفاقية أيضا مايأتى :

– الموضـــع الأسمى للقمر الصناعى فوق خط الاستواء (خط الطول) .

- مركز نقطة التصويب .
- عرض حزمة الهوائى .
- اتجاه القطع الناقص الممثل للتغطية .
- الاستقطاب .
- القدرة الفعالة .

٤) تعتبر الوقائع الختامية للمؤتمر سارية المفعول اعتبارا من ١ يناير ١٩٧٩ .

٥) لم توقع الولايات المتحدة الامريكية على الوقائع الختامية للمؤتمر ولم يتم التخطيط بالنسبة لمنطقة ٢ (الامريكتين) ومن المتوقع أن يتم التخطيط للمنطقة ٢ خلال عام ١٩٨٢ .

٦) يتضمن البروتوكول النهائى ٧٩ تحفظا مقدما من الدول المشتركة .

ثانيا : التصور لخطة العمل :

وازاء العوامل المختلفة المحيطة بهذا الموضوع، وتنسيقا مع خطط التطوير الحالية ، وحفاظا على استمرارية أعمال الإحلال والتجديد مع الاستفادة بما تحققه الوسائل التكنولوجية الجديدة فى مجالات الارسال المباشر من الاقمار الصناعية - ينبغى العمل على تحقيق مايأتى :

- ايجاد اتصال وثيق لبحث تطورات موضوع الارسال المباشر من الأقمار الصناعية وذلك مع الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية واتحاد الاذاعات الاوربية والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية .

على ان تتم دراسة بقصد التعرف الشامل على النواحى الاقتصادية والفنية والهندسية والقانونية للافادة من هذه الانظمة الحديثة بقدر الامكان .

- متابعة التطورات العالمية التنفيذية فى هذه المجالات ، وبصفة عامة بالولايات المتحدة الامريكية وأوربا الغربية .
- بحث امكانات الاستثمار العالمى فى مجال الارسال المباشر من الأقمار الصناعية .
- عرض نتائج الدراسات على الجهات المسئولة لتقرير مايلزم على ضوء التوصيات ومع مراعاة عدم التأخير بما يضر بالمصالح الوطنية فى هذه المجالات .

وفى هذا الاتجاه تم اتخاذ بعض الخطوات التنفيذية لاطلاق قمر صناعى مصرى .

الإعداد للقمر الصناعى المصرى :

- تم تكوين مجموعة عمل متخصصة بقطاع الهندسة الاذاعية باتحاد الاذاعة والتليفزيون على شكل لجنة تخطيط ولجنة عمل ، وترفع تقريرا شهريا بدراساتها واعمالها الى رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون والى اللجنة الهندسية المنبثقة عن مجلس الأمناء .
- تجرى اتصالات مع الدول المتقدمة التى يمكنها تقديم خبراتها فى تنفيذ المشروع ومنها فرنسا والمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية واليابان وانجلترا وايطاليا .
- يتم تدريب بعض الكوادر الفنية اللازمة للمشروع بالداخل والخـارج .
- التاريخ المبدئى المقدر لاطلاق القمر الصناعى المصرى هو عام ١٩٩٠ .
- وتحدد التقديرات الفرنسية خمس سنوات لمراحل المشروع ، بينما تحدد له التقديرات الامريكية ثلاث سنوات .
- خصص للدراسات ١٢٠ ألف جنيه فى موازنة ٨٤ / ٨٥ ، ومقدر ٥٠٠ ألف جنيه فى موازنة ٨٥ / ١٩٨٦ بالاتحاد .
- يجرى التنسيق التام مع اللجنة العليا المصرية للشئون الفضائية وكافة الجهات المعنية .

ومما ينبغى أخذه فى الاعتبار ، امكان الاستعانة ببعض الخبرات العالمية عندما تتضح الصورة النهائية لملامح المشروع ، والتى تمكن من تثبيت المواصفات وفق المتطلبات للبديل الأفضل ، على ضوء دراسات الجدوى اللازمة .

التوصيات

وبناء على هذه الدراسة ، وعلى ضوء الدراسة التى أعدها المجلس فى دورته الرابعة عن « البث التليفزيونى المباشر » يوصى بمايأتى :

أولا : توصيات مباشرة :

* اعطاء أولوية – فى السنوات الباقية من الخطة الخمسية والخطة التالية – لتنفيذ مشروع القمر الصناعى المصرى للبث الفضائى باعتباره أكثر الوسائل فاعلية فى مواجهة البث الخارجى ، وذلك الى جانب أهميته فى نشر التعليم والثقافة فى المناطق النائية والاتصال الجماهيرى بصفة عامة .

* تدعيم التنسيق مع اللجنة العليا لشئون الفضاء الخارجى ، والاهتمام بتنشيط دورها .

* الاستمرار فى عقد الندوات العالمية فى موضوع البث المباشر بالتعاون مع هيئات الابحاث ومراكز الدراسات والشركات العالمية ذات الخبرة فى مجال الاقمار الصناعية .

* دراسة امكانات تقديم خدمات البث المباشر للدول العربية ، والاستفادة والتنسيق مع القمر الصناعى العربى .

* وضع برنامج محدد بقطاع الصناعة فى نطاق الخطة العامة للدولة للعمل منذ الآن ، على تصنيع معدات الاستقبال الاضافية التى تضاف الى جهاز الاستقبال العادى وتمكنه من التقاط البث المباشر ، تمهيدا للانتفاع بها عند اطلاق القمر الصناعى المصرى ، وحتى لانضطر الى استيرادها من الخارج .

ثانيا : توصيات عامة :

على المستوى الداخلى :

* سرعة العمل على وضع خطة محددة واضحة المعالم تكون جزءا من الخطة العامة للدولة – بعد اجراء دراسات الجدوى اللازمة – على ان تكفل مايأتى :

– نهوض وسائل الاتصال واجهزتها لتكون شبكة قادرة على مواجهة مايبث للجماهير من خلال استخدام الفضاء لأغراض الاعلام الموجه وما يحتمل أن يتضمنه من آثار ضارة .

– التنسيق بين سائر الأجهزة والوسائل المتصلة بالجماهير ، بحيث يجد الجمهور فى قنوات الاذاعة والتليفزيون ما يشبع رغبته ويجذبه للاستماع أو المشاهدة .

– اعداد الكوادر الفنية العالية فى كل التخصصات الرئيسية والفرعية ، اذ ان اعداد الكوادر – القادرة على الدخول فى المنافسة لاحتواء الجماهير – من أهم الوسائل لمواجهة تأثير الغزو الوافد من الخارج عن طريق الأقمار الصناعية .

* الاسراع فى التخطيط لبرامج القناة الثالثة المقترحة باعتبارها نموذجا مسبقا لبرامج البث المباشر ، وبحيث تغطى هذه البرامج كافة الاهتمامات ، لكى تقاوم المخاوف من تأثير البث المباشر من قبل الدول الخارجية .

* تطوير دور السينما والمسرح واستغلال ميزات هذه الوسائل الخاصة فى جذب شرائح المجتمع المختلفة من خلال تخطيط مدروس لما تعرضه السينما ويقدمه المسرح وتطبعه الصحف وتبثه الاذاعة والتليفزيون .

على المستوى الخارجى :

* دعوة الامم المتحدة لحسم المناقشات التى امتدت لاكثر من سنوات حول قضية البث المباشر من الاقمار الصناعية كجزء من مناقشات الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى ووضع الأسس الكفيلة بجعل هذا الاستخدام مفيدا فى نشر ثقافة البلد ذاتها لا ثقافة البلد المرسل لهذا البث عن طريق الاقمار الصناعية .

* ان تتبنى مصر ، مع سائر الدول النامية ، الدعوة لمنع أى بث مباشر الى بلد آخر اذا لم توافق عليه الدولة المستقبلة ، وبما لايمنع الانسياب الحر للاعلام .

* المطالبة بأن يكون للدول النامية المكان الكافى فى الفضاء لاطلاق

أقمارها الصناعية والا يؤثر على حقها المشروع أوضاع قدرتها المادية والفنية والتكنولوجية ، حتى لايكون استخدام الفضاء احتكارا للدول العظمى بسبب امكاناتها المادية والفنية والتكنولوجية .

ملحق ١

القمر الصناعى العربى
(عربسات)

تتكون مؤسسة عربسات من ثلاثة أجهزة :

* الجمعية العمومية .
* مجلس المديرين .
* الجهاز التنفيذى .

ويوجد المركز الرئيسى للمؤسسة فى الرياض بالمملكة العربية السعودية .

ويبلغ عدد الدول العربية الموقعة على اتفاقية القمر الصناعى العربى (٢١) دولة وهى : السعودية ، وليبيا ، ومصر ، والكويت ، والامارات العربية المتحدة ، ولبنان ، وقطر ، والبحرين ، والاردن ، والعراق ، والسودان ، وسوريا ، وعمان ، والجزائر ، وجمهورية اليمن العربية ، وتونس ، والمغرب ، والصومال ، وموريتانيا ، وفلسطين ، وجمهورية اليمن الديمقراطية .

والمشاركات المالية موزعة كنسبة مئوية من الاجمالى :

أكبرها المملكة العربية السعودية ٢٦.٢٪

يليها ليبيا ١٨.٥ ٪

يليها مصر (قبل تجميد عضويتها) ١٠.٤ ٪ .

ثم تتدرج بنسب مئوية أقل حتى ١.٠٪

وأعضاء عربسات هم أعضاء جامعة الدول العربية ، والقمر الصناعى العربى مخطط لاعطاء خدمات تليفونية وخدمات اتصالات متنوعة وخدمات من نقطة الى نقطة .

والخدمات الاقليمية العربية كانت مخططة للاعوام ١٩٨٣ الى ١٩٨٩ (وهى مدة العمر الافتراضى للجيل الأول من الأقمار الصناعية عربسات وذلك قبل تأخير موعد اطلاقه) .

وفى اطار اتحاد الاذاعات العربية (A S B U) تم وضع خطة طويلة الاجل للاتصالات الفضائية بالأقمار الصناعية وهى التى سميت باسم « عربسات » (A RAB S AT) .

ولقد تم التعاقد مع هيئة كومسات الامريكية لاعطاء المشورة الهندسية لمدة خمس سنوات نظير مبلغ ٢٠ مليون دولار امريكى لتخطيط النظام ، بما فى ذلك مركبة الاطلاق ونظام التحكم الارضى وخدمات التشغيل المعاونة ، والبلاد العربية المشتركة مسئولة عن محطات الاستقبال والارسال بها لتوزيع برامجها التليفزيونية .

ولقد تضمنت الخطة توزيع قناتين فى عام ١٩٨٢ ، أحدهما يمتد الى المنطقة العربية بأكملها على تردد ٦.٤ جيجا هرتز لتوزيع برنامج عربى موحد الى جميع الدول العربية ، والثانى على تردد ٢.٦ جيجا هرتز ، وهو يجعل من الممكن استخدام هوائيات صغيرة نسبيا وأجهزة منخفضة التكاليف لاستقبال صورة تليفزيونية جيدة بالمناطق النائية . ومن المتوقع فى عام ١٩٨٦ اضافة خمس أو ست قنوات تليفزيونية اضافية للخدمات المحلية تفى باحتياجات الدول العربية المختلفة .

ويتضمن (عربسات) ١٢٠٠٠ قناة صوتية (أى ٦٠٠٠ دائرة تليفونية) للتوصيل بين الدول العربية المشتركة وهى ٢١ دولة ، ليكون أول اتصال مباشر بين الدول العربية ، حيث ان معظم الاتصالات التليفونية والتلغرافية بينها تتم عن طريق أوربا .

ويتكلف اطلاق القمر الصناعى العربى (عربسات) حوالى ٢٠٠ مليون دولار امريكى بما فى ذلك نظام التحكم .

ومع تقدير أن كل دولة عربية سوف تحتاج الى محطة أو محطتين أرضيتين للاستقبال والارسال ، وكذلك الى اجمالى حوالى ١٠٠٠ محطة استقبال فقط ، فان التكاليف النهائية للمشروع عند انتهائه فى عام ١٩٩٠ (كما كان مقدرا من قبل) سوف تصل الى حوالى ٥٠٠ مليون

دولار امريكى من الاستثمارات .

الاقمار الصناعية للمشروع :

يتضمن المشروع ثلاثة أقمار صناعية :

* عربسات (١ أ) موقع ١٩° شرقا فوق خط الاستواء .

فى الفضاء على ارتفاع ٣٦٠٠٠ كيلومتر .

* عربسات (١ب) موقع ٢٦° شرقا فوق خط الاستواء .

فى الفضاء على ارتفاع ٣٦٠٠٠ كيلومتر ، ويعتبر قمرا احتياطيا فى الفضاء .

* عربسات (١ ج) قمر احتياطى على الارض .

شبكة التحكم :

تتضمن شبكة التحكم :

- محطة رئيسية للتحكم والقياس والمراقبة ، بالرياض بالمملكة العربية السعودية .

- محطة ثانوية مساندة للتحكم والقياس والمراقبة بتونس تعمل فى الحالات الاضطرارية .

المحطات الارضية العاملة مع القمر الصناعى العربى (عربسات) :

- محطات أرضية اقليمية رئيسية تعمل فى الخدمة (C) للارسال والاستقبال ، وتخدم فى المدن الرئيسية ذات احتياجات الاتصالات المكثفة ، بما فى ذلك الارسال التليفزيونى ، وقطر الهوائى ١١ مترا تقريبا .

- محطات أرضية فى المدن ذات احتياجات الاتصالات الأقل ، وتعمل فى الخدمة (C) كما يمكنها الاستقبال التليفزيونى فقط (دون الارسال) . وقطر الهوائى ١١ مترا تقريبا .

- محطات ارضية صغيرة وتعمل فى الخدمة (S) وتستخدم للاستقبال التليفزيونى الجماعى فقط . وقطر الهوائى حوالى ٣ متر .

- محطات أرضية صغيرة متنقلة تعمل فى الخدمة (C) وتستخدم للاتصالات الطارئة ، وقطر الهوائى حوالى ١.٦ متر .

- محطات ارضية صغيرة تعمل فى الخدمة (C) للاستقبال التليفزيونى فى المناطق النائية ، وقطر الهوائى ٤.٥ متر وهذا النوع (T VRO) للاستقبال التليفزيونى فقط .

البرامج الزمنية قبل التعديل :

أ) مواعيد توريد الاقمار الصناعية :

- عرابسات (١ أ) ديسمبر ١٩٨٣ .

- عربسات (١ ب) ابريل ١٩٨٤ .

- عربسات (١ ج) اغسطس ١٩٨٤ .

ب) مواعيد الاطلاق :

فى توافق مع كل من آريان ومكوك الفضاء :

- عربسات (١ أ) بداية عام ١٩٨٤ .

- عربسات (١ ب) منتصف عام ١٩٨٤ .

جـ) شبكة التحكم :

التشغيل فى أواخر ١٩٨٣

وحيث لم يطلق عربسات (١ أ) الا فى فبراير ١٩٨٥ ، فسوف تتأخر بقية مراحل المشروع .

الموقف من المشروع :

أولا : موقف مصر :

يتكون مجلس ادارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية من الاعضاء الخمس الأوائل فى نسب المساهمة فى رأس المال ، ومصر ترتيبها الثالث حيث تسهم بمقدار ١٠.٤ ٪ ولا يسبقها فى ذلك سوى المملكة العربية السعودية وتسهم بمقدار ٢٦.٢ ٪ ثم ليبيا وتسهم بمقدار ١٨.٥ ٪

ثانيا : موقف المملكة العربية السعودية :

برغم أن المملكة العربية السعودية تعتبر أكبر المؤسسين لهذا المشروع ، فانها تخطط أيضا للحصول على قمر صناعى خاص

بالسعودية يبنيه الفرنسيون ، ويطلق فى الفضاء بعد القمر الصناعى العربى (عربسات) وبعد دراسة فاعلية (عربسات) العملية . وسوف يتضمن المشروع السعودى قمرا أساسيا وآخر احتياطيا ، يتصلان بمحطة تحكم أرضية وثلاث محطات للارسال والاستقبال التليفزيونى فى ثلاثة مواقع رئيسية (فى الغالب : الرياض ، وجدة ، والدمام) .

وسوف يحل القمر الصناعى السعودى محل شبكة الميكروويف الكبيرة التى تربط أرجاء المملكة كلها ، والتى تتكون من ٨٥ محطة ميكروويف متتابعة .

ولقد اظهرت الدراسات أن محطات الميكروويف الارضية باهظة التكاليف لتشغيلها وصيانتها ، اضافة الى أن نتائجها النهائية دون المستوى .

ثالثا : نتائج تأخير اطلاق القمر العربى :

عندما تم توقيع اتفاقية المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية بين الدول العربية الأعضاء فى جامعة الدول العربية فى عام ١٩٧٦ ، لاستغلال قطاع فضائى خاص بالوطن العربى - كانت التكنولوجيا السائدة هى التى شكلت مواصفات ذلك القمر الصناعى . غير أن ماحدث من تأخير فى التنفيذ ، وعدم تغيير المواصفات الفنية بما يواكب التطوير العالمى الذى حدث خلال السنوات الأخيرة ، أوجد فجوة سيكون لها بعض الآثار السلبية على نتائج المشروع ، تخلص فى الآتى :

- ان استخدام الحيز (C) للترددات وهو الحيز الذى يحتوى على نطاق الترددات ٦/٤ جيجا هرتز أصبح من نظم الماضى ، وسوف يزداد استخدام نطاق الترددات (K U) ١٤ / ١٢ جيجا هرتز الذى يتميز بأنه يتيح استخدام محطات ارضية ارخص نسبيا مع صغر حجم الهوائيات .

والاتجاه الحديث هو استخدام نطاق الترددات (K U) ١٤ /١٢ جيجا هرتز، الى أن يصبح هذا النطاق مزدحما مثل النطاق (C) الحالى ، ثم يبدأ الاتجاه بعد ذلك الى استخدام نطاق الترددات الاحدث ٣٠ / ٢٠ جيجا هرتز .

- سيكون من نتائج استخدام نطاق الترددات (C) ٦/٤ جيجا هرتز ، وجود مشاكل متعددة ناتجة عن التداخل وبصفة خاصة مع وصلات الميكروويف الارضية ، وكذا من الأقمار الصناعية الدولية القديمة الاخرى .

- ويتميز نطاق الترددات (K U) ١٤ /١٢ جيجا هرتز - بالمقارنة مع نطاق الترددات (C) ٦/٤ جيجا هرتز ، بما يأتى :

× الهوائيات الطبقية عند التردد الاعلى تكون أصغر وبالتالى تكون أرخص ، كما يسهل تركيبها فوق المبانى عند الحاجة .

× ممكن عند الترددات الاعلى ان يكون الشعاع ضيقا ومحدودا ودقيقا وبالتالى تقل احتمالات التداخل .

× عندما يكون الشعاع من القمر الصناعى ضيق الزاوية فان الطاقة تكون أكثر غزارة وتركيزا ، ويمكن بالتالى استقبال طاقة أكبر عند هوائى الاستقبال .

× عندما يكون الشعاع من القمر الصناعى ضيق الزاوية فمن الممكن استخدام نفس التردد الى مواقع ومساحات مختلفة على الارض .

- تتضمن خدمات القمر الصناعى العربى : الاتصالات التليفونية والتلكس والتلغراف والتوزيع التليفزيونى الاقليمى والمحلى والجماعى ، وتراسل المعطيات بين الحاسبات الالكترونية .

وهناك استخدامات اخرى تخص استخدام القنوات التليفزيونية لأغراض المؤتمرات ، وخدمات البريد الالكترونية ، وجمع البيانات الخاصة بالارصاد الجوية من المناطق النائية والحجز لشركات الطيران ، ونقل المعلومات عن الملاحة الجوية بين الدول العربية ، وامكان طبع الصحف فى أماكن مختلفة فى العالم العربى فى وقت واحد .

وفيما يخص الاذاعة والتليفزيون فان أهم الاستخدامات هى :

- التليفزيون والراديو الجماعى ، ويمكن استقبال برنامج تليفزيونى واحد وعشرة برامج صوتية فى الاماكن التى بها معدات الاستقبال

الجماعى بالوطن العربى .

- يمكن ان ينشأ البرنامج التليفزيونى فى أى محطة رئيسية . وعلى سبيل المثال كان مقترحا ان يرسل البرنامج التليفزيونى بالتتابع من عدة عواصم عربية أثناء اليوم .

ومن المفيد تحديد الأنشطة التى ترغب مصر فى المشاركة فيها فى حالة استئناف دورها فى هذا المشروع .

- من أهم مميزات أنظمة الأقمار الصناعية التى تجعلها تتفوق على الشبكات الارضية ، المرونة الكبيرة فى الاستخدام وتنوع الخدمات . فمثلا فى شبكات الميكروويف الأرضية والكوابل - وهى أنظمة تعمل بالتتابع - يمكن لأى عطل صغير أن يعطل الخدمات فى المناطق التالية . أما أنظمة الاقمار الصناعية فهى أنظمة متعددة المداخل وتسمح لعدد كبير من المحطات أن تعمل مستقلة عن الدوائر الأخرى .

ومن المفيد تحديد البدائل التى يمكن الاستفادة بها من مشروع القمر الصناعى العربى فى حالة استئناف المشاركة فى المشروع .

* لايتضمن مشروع القمر الصناعى العربى (عربسات) نوعية (البث المباشر) التى تمكن الافراد من الاستقبال التليفزيونى بصورة مباشرة .

الخدمات المتاحة من المشروع :

وتجهيزات " عربسات " مخططة للحصول على حجم الخدمات التالية :

الخدمات	عدد القنوات
خدمة تليفونية بين الاقاليم المختلفة	۱۱.۰۰۰ (نصف دوبلكس)
خدمات تليفونية محلية	۲.۰۰۰ (نصف دوبلكس)
خدمات تليفزيونية اقليمية	۱
خدمات تليفزيونية محلية	٦
خدمات تليفزيونية للتجمعات	۲

وفيما يلى بيان موجز عن كل هذه الخدمات ، والخدمات الأخرى المتنوعة :

الخدمة التليفونية :

وتشمل هذه الخدمات الاتصالات التليفونية بين كل من البلاد العربية التى تقيم محطة أرضية لعربسات . ويمكن توفير (ترنكات) سابقة التخصيص ، أو دوائر مفردة بنظام (S C F C) ، أو دوائر تخصص عند الطلب . كما يمكن توفير خدمات تليفونية محلية بمعنى أن تكون فى داخل حدود بلد عربى معين .

والطاقات الكاملة المتوقعة لعربسات حتى عام ۱۹۹۰ تشمل جملة ۱۰۰۰۰ دائرة (نصف دوبلكس) على مستوى الاتصال بين المناطق .

كما تشمل جملة ۲۰۰۰ دائرة (نصف دوبلكس) على المستوى المحلى .

خدمات التوزيع المحلى للاشارة التليفزيونية :

هذه الخدمة تتضمن وسيلة لتوزيع البرامج التليفزيونية الصادرة من استديو تليفزيونى الى محطة ارسال تليفزيونية أو الى الاستديوهات الاخرى داخل حدود أى بلد عربى . وبالامكان اختلاف عدد القنوات الصوتية المصاحبة طبقا لعدد اللغات المطلوب ارسالها فى نفس الوقت .

والطاقة الكاملة لمشروع عربسات تشمل ٦ قنوات من هذا النوع .

توزيع اقليمى للاشارة التليفزيونية :

هذه الخدمة يقصد بها أن تصدر الاشارة التليفزيونية من أى بلد عربى ويمكن استقبالها فى أى بلد عربى آخر . ويمكن أن يصاحب البرنامج عدة قنوات صوتية بلغات مختلفة تحمل الترجمة فى نفس الوقت .

ويتوفر بالمشروع قناة واحدة لهذا الغرض .

الخدمات المتنوعة الاخرى :

* خدمة توزيع برامج الاذاعة المسموعة :

هذا النوع من الخدمة يوفر قنوات توزيع بين المناطق ، كما يوفر أيضا مثل هذه القنوات محليا بالنسبة لبرامج الاذاعة

المسموعــة (الموسيقى والصوت) .

وهذه الدوائر أفضل فى الجودة الفنية من الدوائر التليفونية العادية حيث يكون مدى الترددات التى يمكن نقلها أكبر ، بحيث تصلح لنقل الموسيقى والأصوات بغرض اعادة اذاعتها من محطات ارسال ارضية .

* خدمة التلكس :

هـذه الخدمة تستخدم دوائر للعمل بين المناطق ومحليا . وتستخدم طرق التنقل المعروفة باسم (FDM) ، (TDM) . والدوائر (مستوى هاتفى) .

* خدمة التلغراف :

هذه الخدمة تستخـدم ايضـا طـرق النقل (F D M) . والدوائـر (مستوى هاتفى) .

* خدمات الخطوط المؤجرة :

تهدف هذه الخدمة لتوفير خدمات النقل الخاصة للاشارات (مستوى هاتفى) اقليميا ومحليا ، وتعمل بين محطتين أرضيتين .

* خدمات نقل البيانات (المعطيات) :

وهى خدمات بطيئة السرعة (١١٠ بت فى الثانية الى ٤,٨ كيلوبت فى الثانية) ، وتستخدم دوائر (مستوى هاتفى) . وبالامكان توفير خدمات متوسطة وعالية السرعة (تصل الى ١,٥ ميجابت فى الثانية) . باستخدام أساليب (SCP C) .

ملحق ٢

الخطوات التنفيذية بشأن القمر الصناعى المصرى

يسير العمل بالنسبة للبث الاذاعى والتليفزيونى على أساس استراتيجية عامة للإعلام تهدف الى تحقيق السيادة الاعلامية على كل أرض مصر .

وقد امكن – عن طريق الجهود الفنية لاتحاد الاذاعة والتليفزيون – ايصال الارسال المسموع الى كل مواطن ، وكذلك الى معظم أنحاء العالم ، وايصال الارسال المرئى الى المناطق النائية التى كانت محرومة تماما من التغطية المرئية ، بل امتد هذا الارسال ليصل الى معظم الدول العربية .

ويجرى الاستعداد ، حاليا ، لتشغيل قناة تليفزيونية ثالثة للقاهرة الكبرى كنواة للاذاعات المرئية المحلية التى يستوجبها التطور الاعلامى الحضارى لخدمة الجماهير فى كافة محافظات الجمهورية .

ولما كان تحقيق التوسع فى الخدمات الاعلامية يعتبر أمرا متعذرا ، بسبب تشبع الشبكات الحالية وعدم امكان تحملها المزيد من الأجهزة والقنوات ، كما أن البديل يتطلب اقامة مشروعات أرضية متكاملة ولايتم الا على مراحل متتابعة .

فقد نشأ التفكير فى البديل الفضائى باستخدام قمر صناعى للبث المباشر على مستوى الجمهورية دفعة واحدة وفى نفس الوقت ، وعلى قدم المساواة لكل مواطن فى كل موقع ، خاصة وأن استخدام الأقمار الصناعية فى البث المباشر للارسال الاذاعى المسموع والمرئى يعتبر أحدث مبتكرات تكنولوجيا الاتصال ، حيث تتسم بغزارة اشعاعها التى تمكن من التقاط واستقبال ارسالها لدى أجهزة المستمعين والمشاهدين بصورة مباشرة

ويؤدى هذا النظام الى احداث تغيير جذرى فى أسلوب الارسال الاذاعى والحالى .

نظام الارسال الحالى :

ويعتمد على نقل الاشارة من الاستوديوهات الى محطات ارسال أرضية يغطى كل منهما فى المتوسط دائرة قطرها مائة كيلو متر ، وذلك عبر وصلات لاسلكية (ميكروويف) عند كل وصلة من ٤٠ الى ٥٠ كيلومترا ، ويستتبع هذا النظام انشاء محطات ارسال أرضية ووصلات ميكروويف على امتداد الوادى (باعتبار أن كل محطة تغطى دائرة قطرها مائة كيلومتر ، وكل وصلة ميكروويف ٥٠ كيلومتر) وذلك يستوجب توفير مساحات من الاراضى وانشاءات أرضية ومبان وصوارى وأجهزة

اليكترونية وعمالة من المهندسين والفنيين للتشغيل والصيانة وإصلاح الاعطال فى كل موقع من هذه المواقع .

استخدام القمر الصناعى :

أما نظام استخدام القمر الصناعى فى البث المباشر ، فانه يلغى كافة المحطات الأرضية ووصلات الميكروويف المنتشرة على امتداد الوادى ويعتمد على قمر صناعى واحد يطلق فى موضع مدارى محدد على ارتفاع ٣٦٠٠٠ كيلومتر فوق خط الاستواء (٧ درجات غربا) ويعتبر الوسيط بين الاستديو وبين أجهزة المستمعين والمشاهدين ، ويستطيع هذا القمر من خلال اشاعة الغزير تغطية دائرة قطرها مليون كيلو متر ، ويتطلب التقاط الارسال لدى أجهزة المستمعين والمشاهدين هوائى صغير على شكل طبق قطره ٩٠ سنتيمترا ، ووحدة اليكترونية خارجية بالقرب من الهوائى ، وأخرى داخلية بالقرب من جهاز الاستقبال العادى ، يوصلان بكابل خاص .

ويتكلف الهوائى والوحدتان الالكترونيتان حوالى ١٥٠٠ دولار ، ومن المقدر أن تنخفض التكلفة فى المستقبل القريب الى مايتراوح مابين ٥٠٠ الى ٣٠٠ دولار وذلك مع التقدم التكنولوجى والعلمى .

الشرعية الدولية للقمر الصناعى المصرى :

هذا ولما كانت الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى تخضع لاتفاقات دولية ، تحت اشراف هيئة الامم المتحدة ، فقد تم فى هذا الاطار مايأتى :

* فى عام ١٩٧٧ عقد الاتحاد الدولى للاتصالات مؤتمرا للاتفاق على توزيع الترددات والقنوات التليفزيونية الخاصة بالبث المباشر من الأقمار الصناعية .

* تم فى المؤتمر تخصيص خمس قنوات لمصر هى القنوات ٤ ، ٨ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢٠ وذلك من مجموع أربعين قناة تم الاتفاق عليها عالميا فى نطاق المدى ١٢ جيجا هرتز .

* تم تخصيص الموقع المدارى – ٧° (أى سبع درجات غربا) فوق خط الاستواء على ارتفاع ٣٦٠٠٠ كيلومتر ، لموقع القمر الصناعى المصرى للبث المباشر .

* وقعت الاتفاقات واعتبرت سارية المفعول من أول يناير ١٩٧٩ ، لمدة خمسة عشر عاما حيث يمكن النظر فى اجراء تعديلات عليها .

بعض الاجراءات التى تم اتخاذها :

* ادراج المشروع ضمن الخطة الخمسية الحالية للاتحاد وتشكيل مجموعة عمل متخصصة للقيام بالدراسات الخاصة بالمشروع من كل جوانبه من حيث الجدوى الفنية والجدوى الخدمية والاقتصادية ، مع تقسيمه الى ثلاثة اقسام هى : مصر ، ومنطقة التكامل ، والسودان ، فضلا عن الأخذ فى الاعتبار أن يتضمن المشروع خدمات جديدة أخرى ، على أن تتم مراحل المشروع بالتنسيق مع اللجنة العليا المصرية للفضاء الخارجى ، ومخصص لهذه الدراسة بالاتحاد ١٢٠ ألف جنيه فى موازنة ٨٤ / ٨٥ ، و ٥٠٠ ألف جنيه فى موازنة ٨٥ /١٩٨٦ .

* تولى قطاع الهندسة الاذاعية هذه الدراسات ، وله أن يستعين بأى جهات أخرى يمكن مشاركتها لخدمة المشروع ، مع الاستفادة من كل الامكانات المحلية فى المراحل الدراسية والاستعانة بالخبرة الاجنبية فى المجالات غير المتوفرة محليا ، على أن تكون الرئاسة مصرية للجنة القيادية المشتركة للدراسة .

* تحديد الاطار الزمنى المتوقع للدراسة بمدة عام موزع على النحو الآتى :

– تسعة شهور لدراسة الجدوى الفنية وتشمل التحديد الكامل للقمر الصناعى ، ووضع المواصفات الفنية للنظام شاملا أجهزة الارسال وأجهزة الاستقبال الأرضية .

– شهران لدراسة الجدوى الاقتصادية ، وتشمل حساب التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروع وتشغيله .

– شهر لإعداد التقرير النهائى ، ويشمل النتائج والتوصيات .

* تحديد التكلفة التقديرية للقمر الصناعي المصري للبث المباشر في ضوء مايستقر عليه الرأى بشأن الخدمات التي ستنقل عليه :

– هل هو للاذاعة المرئية فقط أو للاذاعتين المرئية والمسموعة ؟

– هل يتضمن بعض خدمات الاتصالات الأخرى ؟

– هل يغطى مصر فقط أم مصر ومنطقة التكامل ، أم مصر والسودان جميعا .

– هل يشمل مناطق اخرى : الأردن ، أو الصومال ، أو سلطنة عمـان .

– عدد القنوات المحتواه (مرئية ، سمعية ، اتصال) .

– تحددت أرقام تعطى مؤشرات تقريبية لتكلفة المشروع على أساس تغطية مصر ومنطقة التكامل اساسا ببرنامج تليفزيوني واحد على الاقل ، وثلاث برامج اذاعية مسموعة ، مع الاخذ في الاعتبار أن المدة التقديرية لجيلين متتابعين من المشروع تبلغ حوالى ١٤ سنة من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠٠٤ ، وأن معدل التضخم في الأسعار يصل الى حوالى ٢ : ١ كل عشر سنوات وذلك على ضوء مؤشرات الحاضر والماضي القريب .

* وعام ١٩٩٠ هو التاريخ المبدئي المقدر لاطلاق القمر الصناعي المصري للبث المباشر ، وتحدد التقديرات الفرنسية خمس سنوات لمراحل المشروع وتحدد التقديرات الامريكية لها ثلاث سنوات .

والتقديرات هى :

عدد	النوع	التكلفة
٣	أقمار صناعية للبث المباشر بما ذلك الخدمات الفنية والقياسات	١٦٠ مليون دولار
٢	مركبة فضاء للاطلاق	١٠٠ مليون دولار
٢	محطة ارضية للتحكم والمتابعة	٢٠ مليون دولار
	تكاليف أخرى تامين واطلاق ، وتشغيل ، وغيرها	٦٠ مليون دولار
	اجمالى التكاليف	٣٤٠ مليون دولار

* تكوين الكادرات الفنية بالتدريب والاطلاع على الخبرات السابقة وايفاد المهندسين للخارج ، واستدعاء الهيئات الدولية ذات الخبرة في مجال الاقمار الصناعية لالقاء محاضرات في موضوع الدراسة ، من ذلك :

– المشاركة في مجال القمر الصناعي التجريبي الأوربي (سيمفوني) بمحطة ارضية متنقلة مؤقتة ثم تركيبها لفترة محدودة بمركز البحوث الهندسية بالاتحاد .

– اقامة ندوتين عالميتين في موضوع البث المباشر من الأقمار الصناعية ، الاولى عقدت في الفترة من ١٤ الى ١٨ ابريل عام ١٩٨٤ بالتعاون مع هيئة الابحاث الفضائية الالمانية (DFVLR) ، ومركز الدراسات الفضائية الفرنسي (CNES) والثانية عقدت يومي ١١ و١٢ ديسمبر عام ١٩٨٤ بالتعاون مع شركة (R C A) الامريكية ذات الخبرة العريقة في مجال الأقمار الصناعية .

– ايفـاد مهندسيـن للخـارج للتدريـب العملـي علـي طـرق الاختبـار ووسائـل الصيانـة لنظـم الاقمـار الصناعيـة للبـث المباشـر .

– اجراء اتصالات مع الدول المتقدمة التي يمكنها تقديم خبراتها في تنفيذ المشروع ، ومنها فرنسا وألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وانجلترا وايطاليا ، مع الاخذ في الاعتبار ضرورة الاستعانة ببعض الخبرات العالمية عندما تتضح الصورة النهائية لملامح المشروع والتي تمكن من تثبيت المواصفات وفق المتطلبات للبديل الأفضل على ضوء دراسات الجدوى .

* تم تكوين لجنة هندسية مصرية فرنسية مشتركة دائمة لتبادل أحدث المعلومات التكنولوجية في مجال الاقمار الصناعية للبث المباشر ، ودراسة كيفية تنفيذ مثل هذه المشروعات في مصر على أحدث مستوى علمي وبتكلفة اقتصادية .

مستقبل الخبر فى الاذاعة والصحافة ووكالات الانباء

يختلف مضمون الخبر وشكله تبعا لوسيلة نقله وعرضه ، سواء كانت الصحيفة أو وكالة الأنباء ، أو الراديو والتليفزيون ، أو الوسائل الالكترونية المستخدمة ، فيديوتكس وغيره . وقد أدرك المسئولون عن الاعلام فى العالم المتقدم هذا الاختلاف ، وأخذوا منذ بداية الربع الأخير من هذا القرن فى التفكير بأسلوب جديد لمعالجة الخبر ، حيث تتميز كل وسيلة عن الأخرى بأسلوب خاص لتحتفظ بمستمعيها أو مشاهديها أو قرائها .

ولقد كانت هناك فكرة قديمة وهى أنه يوجد دائما مجال للسبق الاخبارى بين الاذاعة والصحافة . وربما كان لهذه الفكرة ما يبررها فى الماضى . أما بالنسبة للحاضر والمستقبل ، فان المعايير الاخبارية ينبغى ان تتعدد طوابعها الفنية ، اذ يأخذ الخبر فى الصحف طابع التحقيق الصحفى ، بينما يكون الخبر الاذاعى هو اللمسة الفورية لطوابع الأخبار ، وهذا يتطلب صياغة جديدة للخبر الاذاعى ، على أساس أنه معلومة مجردة ، تقدمها الاذاعة المسموعة والمرئية للجمهور ، دون أية اضافة بيانية ، الا اذا كانت متصلة بالمصلحة العامة .

مستقبل الخبر الاذاعى

ان كل مايمكن أن يقال عن التطور فى هذا المجال ، توجد مقدماته ماثلة بالفعل فى الاذاعتين المسموعة والمرئية ، الا ان نوعية ما من الأخبار الاذاعية لاتذاع على الجمهور فى حينها بسبب بعض الاعتبارات التى تتطلب المراجعة ، مما يؤخر اذاعة الخبر فى اذاعتنا الى مابعد اذاعته فى اذاعات اخرى ، بينما سرعة اذاعة الخبر الهام هى التى تؤثر فى الرأى العام ، لأن سرعة اذاعة الخبر لها اهميتها مثل مصداقية الخبر نفسه . وعلاجا لهذه الحالة ، ينبغى ان يكون فى كل من الاذاعة المسموعة والمرئية رئيس تحرير له حق اصدار القرار الفورى فيما يذاع ، إن لم تكن هذه المسئولية منوطة برئيس الجهاز نفسه .

أما عن نوعيات الأخبار المسموعة والمرئية وأسلوب تقديمها للمستمعين والمشاهدين ، فان اذاعاتنا تقدم الآن كل ساعة نشرة اخبارية إما كاملة وإما موجزة ، ويضيف التليفزيون الى هذه الميزة تقديم بعض الصور التى تتفق مع طبيعة الاخبار ، لكن هناك مقومات جديدة أخرى للخبر الاذاعى ينبغى أن توضع فى الحسبان منذ الآن لملاحقة التطور ، وفى مقدمتها :

- تطوير اخراج الخبر التليفزيونى ، بحيث يمكن أن نسميه خبرا مصورا .
- تطوير الخبر الاذاعى ، بحيث يستوعب الاهتمامات الجماهيرية على مختلف المستويات .
- الربط فى عرض الاخبار بين الاعلام والمعلومات ، وذلك عن طريق توفير الوسائل الالكترونية .

ويمكن تحقيق ذلك بالأساليب الآتية

- أن تنقل كاميرات التليفزيون الى مواقع الأحداث التى تبنى عليها الأخبار ، بحيث تغدو لقطاتها صورا متحركة على الشاشة الصغيرة ، لا مجرد صور منقولة للشخصيات فقط .
- أن يتقدم نشرة الأخبار ، فى الراديو أو التليفزيون ، خبر له طبيعة تشغل الرأى العام داخليا أو خارجيا ، وهو ما يمكن أن يسمى « خبر اليوم » أو « خبر الساعة » ، بحيث لايتقدم عليه خبر آخر ، وان

ترتب الأخبار بعد ذلك تبعا لأهميتها عند الجمهور ، وليس عند الخاصة وحدهم .

• أن تقسم الأخبار الى قسمين متتابعين : الأخبار الداخلية ، والأخبار الخارجية ، فيكون السبق للأخبار الداخلية ، فيما عدا الأخبار ذات الأهمية الأولى بالرعاية .

• ألا تكون الأخبار الداخلية أو المحلية منصبة على الجوانب الرسمية وحدها ، بل ينبغى أن تتخللها أخبار لها الطابع الشعبى العام .

• ان تتميز نشرات الأخبار المستقبلية بتغطية مختلف الانشطة الاجتماعية والثقافية ، بما فى ذلك أخبار العلم والفن والأدب والثقافات العامة والمهن المختلفة .

• أن تعنى نشرة الأخبار ، الى جانب أنباء المباريات الرياضية ، بأنباء المساجلات الفكرية ، بحيث تعطى للمستمع والمشاهد صورة واضحة لمختلف الأنشطة العامة فى البلاد ، بما فى ذلك النشاط الجامعى والنشاط النظامى ، وغيرها . بالاضافة الى ماتذيعه من أنباء أنشطة المؤسسات الدستورية بالصوت والصورة .

• ألا تخلو نشرة الأخبار من الأنباء التى يمكن ان يتابعها الأطفال للمساهمة فى إعدادهم للمستقبل .

• ان تضاف إلى أركان النشرة الاذاعية إشارات الى الأعمال المنتقاة والأقوال المختارة الهامة ، على أن تكون هذه الأعمال وهذه الأقوال من حصيلة اليوم نفسه .

• الا تكون نشرات الأخبار فى مختلف اذاعاتنا بصيغة واحدة ، بل ينبغى ان تتعدد الصيغ فى كل اذاعة ، بحيث تتفق مع بيئاتها .

• ان تسبق اذاعة أية نشرة قراءة داخلية للمذيعين والمذيعات ، قبل الوقوف امام الميكروفون لضبط اسماء المعالم والأعلام ، تمكينا لهم من النطق بها نطقا صحيحا .

• ان يستخدم « الكمبيوتر » فى جمع المعلومات ، بدلا من الاعتماد على الأرشيف والملفات .

مستقبل الخبر والتقرير الصحفى

تطوير الخبر الصحفى :

كان الخبر الصحفى يعرف بأنه الاعلان عن حدث مهم من احداث الحياة الاجتماعية ، والتنبيه الى كل تغيير يحدث فيها ، فعنصر الخبر أو مادته هو مايوجد الآن ولم يكن موجودا منذ لحظة ، ثم ادخلت تغييرات على هذا التعريف ، فلم يعد الخبر بمقتضاها اعلانا عن حدث أو واقعة بسيطة ، بل اصبح قصة لها معنى ، فهو يبدأ من موقف ليصل – عبر سلسلة من الأسباب والنتائج – الى موقف متغير ، وهذا يعنى ان الخبر فى مفهومه الجديد ما هو الا دراما لها ديكورها وشخصياتها وبواعثها وخاتمتها . وليس ثمة خبر بلا واقع موجود قبلا ، فهو لايحدث من فراغ ولابد من البحث عن أسبابه دون التحليق فى سماء الخيال ، فالموضوعية تفرض على المخبر الصحفى الا يتدخل فى الحدث الذى يرويه سواء بتعديله او بالحكم عليه ، ويتعين على الصحيفة ان تقدم لقرائها الحدث الذى ينبغى ان يعرفوه ، سواء أحبوه أم لا ، فهدفها الأساسى هو المصلحة العامة لا الذاتية أو الشخصية ، وإعلام القارىء بما يحيطه من أحداث ليتفاعل معها .

وان يتم ذلك كله فى اطار من الديموقراطية التى تكفل استقلال الخبر ، والتوازن بين الانتماء وأمانة الكلمة .

مستقبل الخبر الصحفى :

ويتنبأ المستقبليون أنه لن يثبت فى الميدان الا الصحف التى تعنى بالخبر على النحو الآتى :

• أن تقدمه مفصلا مرفقا ، مجيبا على كل الأسئلة التقليدية التى يفترض أن يوجهها اليه القراء .

• الا تعطى خبرا ما أكثر مما يستحق من أهمية ، وأن تعمل على أن يكون المخبر متخصصا فقد مضى العهد الذى كان فيه الصحفى مجرد ناقل للخبر ، فصحافة اليوم تعمل على تتبع الخبر والعمل على إكماله ، وهذا لايتحقق الا اذا كان المخبر متخصصا فى نوعية هذا الخبر ،

فاهما له و مدركا لأبعاده ، والخبر المتكامل يعمل على توسيع أفق القارىء .

التقرير الصحفى :

اما التقرير الصحفى ، فينبغى ان يسجل الواقع الذى يدفع الناشئة الى مضاعفة العطاء ، دون انتهاز الفرصة لمجاملة ذى شأن أو نفوذ على حساب غيره ، حتى لا يترك انعكاساته على التشكيل السليم للرأى العام أو الذوق العام من جهة ، وعلى مسار العطاء القومى من جهة أخرى ، وتلك قضية تتطلب علاجـــا موضوعيـــا مستقبليـــا فى اداء رسالـــة الصحافـــة .

وخلاصة القول أن الصحافة – كوسيلة اتصال اعلامى على الصعيد العام – ينبغى ألا يقل دورها المستقبلى عن دور التليفزيون ، فى جانب تقديم الصورة المتكاملة ، ولايمكن ذلك الا باعادة النظر فى المفهوم الصحفى باعتبار ان الصحافة هى فى المقام الأول لســـان حال الجماهير ، ومن هذا المنطلق يمكن الاسترشاد بمايأتى :

* ينبغى أن يعمل الخبر فى الصحف المصرية على تحقيق مايأتى :

– تعزيز استقلالنا ووحدتنا القومية وابراز ثقافتنا وحمايتها ، وتشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ودعم كل جهد يبذل لمكافحة الفقر والمرض والجهل وتلوث البيئة ، والانفجار السكانى ، والتعصب العرقى والتمييز العنصرى ، والاستعمار ، والدفاع عن حقوق الانسان ، والعمل على تحرير المرأة .

– اعطاء مساحة ارحب لأخبار الدول العربية والاسلامية والافريقية ، ليكون القارىء المصرى على علم بأهم مايحدث فى العالم الذى ينتمى وطنه اليه .

– إعداد الصحفيين المتخصصين فى شئون كل من : العالم العربى والدول الافريقية والعالم الاسلامى ، ودول الشرق الاقصى ، إضافة الى دول امريكا اللاتينية ، ليتابعوا أخبار الدول التى تخصصوا فيها ، ويقدموها على شكل تقارير أو دراسات متكاملة ، تعطى للقارىء فكرة واضحة عما يحيط به من احداث .

– أن يؤخذ فى الاعتبار فى الإعداد المستقبلى للخدمات الصحفية ، ان التقرير الصحفى هو احدى القوى الدافعة لعجلة الانتاج الأدبى والمادى على السواء ، وان هذا الانتاج يعتبر من الناحية الاعلامية أمانة فى أعناق الاعلاميين ، والصحفيين منهم خاصة .

– ان الأعمال أو الأفكار البناءة ، ثقافية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ، ينبغى أن تأخذ حظها الطبيعى من الابراز ، الذى تأخذه سائر الانباء .

– ان تذكر الحقائق الصحيحة كما هى ، وعلى مستوى حجمها الطبيعى أو الاجتماعى ، بصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية .

– ان تأخذ الكفاءات الحقيقية – وان قلت شهرتها – نصيبها العادل من اهتمامات الصحف ، بعيدا عن المجاملات .

– ان يكون تقديم الأسماء والأعمال على قدر قيمتها الحقيقية المجردة . فلا يفرق بين كبير وصغير الا بقدر عطاء كل منهما .

– ألا تخضع مادة التقرير الصحفى لعاطفة أحد ممن لهم نفوذ فى الوسط الصحفى .

تطور وكالات الأنباء

تعتمد الصحافة والاذاعات المسموعة والمرئية على وكالات الأنباء كمصدر رئيسى فى إمدادها بالمادة الخبرية . كما تعتمد عليها الحكومات والمؤسسات وغيرها من الجهات التى تعنى بالوقوف على الخبر فى حينه لترتب عليه النتائج التى تهم مواطنيها .

تطوير المهام :

وقد كان من الطبيعى ان تسبق وكالات الأنباء فى التطور ، الأجهزة التى تعتمد عليها فى استقاء الأنباء والتقارير ، ومن ثم عملت على تطوير مهامها ، فبعد ان كانت قاصرة على أنباء البورصات وما اليها ، اتسعت دائرتها لتشمل الاهتمامات السياسية فأوجدت العلاقة بينها وبين السياسة التى تعمل فى دائرتها ، مع تطوير هذا النوع من العلاقات .

وكالات الأنباء المحلية :

وقد أدت بعض ملابسات هذا التطور الى سعى كل دولة لانشاء وكالة أنباء محلية .

وقد بذلت فى مصر محاولات جادة - فى أواخر الأربعينات - لانشاء وكالة أنباء عربية ، ولكن المشروع لم يتم فى حينه ، حتى قامت ثورة يوليو ، فأنشئت وكالة أنباء الشرق الأوسط عام ١٩٥٧ كجناح للهيئة العامة للاستعلامات ، الى أن أعيد تنظيم الصحافة فاعتبرت الوكالة مؤسسة من المؤسسات الصحفية ، لها شخصيتها المعنوية الخاصة ، وقد ادى اتساع دائرة نشاطها الى أن اصبحت بمثابة وكالة أنباء للمنطقة العربية .

تطوير المعدات :

وقد استمرت وكالات الانباء فى تطورها ، فبعد ان كانت تعتمد اعتمادا كليا فى أدائها ، على الخدمة البرقية استقبالا وارسالا ، أدخلت الخدمة التليفونية كعنصر جديد أضيف الى الخدمة البرقية ، ثم تطورت آلات الاستقبال والارسال البرقية فى وكالات الأنباء الى آلات «التليبرنتر» غير ان سرعة نبض الاحداث استدعت استخدام « التلكس » ، ثم لم تعد هذه الوسيلة كافية فاتجهت الأنظار فى أداء هذه الوكالات الى الاداء المباشر عن طريق الأقمار الصناعية كما انه بدأت تظهر منذ الآن اضافات جديدة مثل : استخدام الشاشات التليفزيونية كأداة استقبال وارسال للاخبار والمعلومات ، واستخدام الحاسبات الالكترونية لرصد المعلومات وتصديرها .

ولما كانت هذه التطورات الفنية المرتقبة ماتزال باهظة التكاليف المادية ، فضلا عن المحاذرة من أن يكون لمصادرها الفنية شىء من التدخل فى أعمال الوكالات ، مما قد يقيد بعض حرياتها ، فإن الموقف يقتضى أن تمتلك كل وكالة أنباء جميع المفردات الجديدة لاستخدام القمر الصناعى وماسيضاف اليه فى المستقبل التكنولوجى ، وهو أمر قد لا يكون ميسرا لكل وكالة أنباء ماديا أو فنيا .

نحو وكالة أنباء عالمية :

من أجل هذا تقوم الدراسات العالمية الخاصة بوكالات الأنباء حاليا حول انشاء وكالة أنباء عالمية تكون هى الأم لسائر الوكالات ، وتتبع الامم المتحدة ، شريطة أن تكون لها حصانة كحصانة محكمة العدل الدولية ، وذلك لتحقيق أمرين :

الأول : ضمان أكبر قدر ممكن من حرية العمل .

الثانى : ضمان أكبر قدر ممكن من التنافس بين وكالات الأنباء .

ولما كان التردد قائما فى هذه الفكرة بين مالها وماعليها حتى الآن ، فان الامر يقتضى النظر الى المستقبل بالنسبة لوكالات الانباء ، وخاصة من الزاوية المادية وما يتزايد فيها من نفقات تجعل احتياجاتها للحكومات امرا حتميا ، ويمكن علاج ذلك على النحو الآتى :

• التفكير فى موارد جديدة لوكالات الأنباء ، كأن تضم لمنشآتها منشآت للاعلان ، وأن توسع دائرة مشتركيها ، وعلى سبيل المثال : أن تقدم خدمة اخبارية للبيوت والمدارس والاندية العامة ودور العرض السينمائى وغير ذلك ، مما يضاعف ايراداتها ، ويدنو بها من التوازن بين دخلها ونفقاتها .

• ان تتوسع فى نوعيات المادة التى تقدمها ، وأن تأخذ الأخبار الطابع المستقبلى بحيث لايكون أساسها الوحيد هو الخبر السياسى أو الحربى أو الاقتصادى أو الرياضى فقط ، بل ينبغى أن يوضع فى الاعتبار ما ستكون عليه ثقافة الشعوب فى المستقبل وما يتصل من هذه الثقافة بأوضاع المجتمعات ، سواء من الناحية المادية أو الادبية .

أى ان الأسلوب المستقبلى لوكالات الأنباء ينبغى ان يتجه الى متابعة مطالب الجماهير والافراد بنفس القدر إن لم يزد على متابعة مطالب الحكومات والدول .

• ايجاد نوعيات جديدة من العاملين المدربين على الأساليب الحديثة للعمل فى وكالات الأنباء ، وبالتالى فلابد من انشاء مراكز تدريب من نوع جديد على أعمال وكالات الأنباء .

• تشكيل اتحاد لوكالات الأنباء العربية يضع الدستور الملائم لمواجهة المستقبل وهو اتحاد قائم الأسس فعلا لكنه بحاجة الى نظرة مستقبلية ، وبعيدة عن الخلافات السياسية .

الطباعة الصحافية والمستقبل

كان من التطورات الهامة التى عرفتها الصحافة ، تحول طباعتها من الآلات المسطحة الى الطابعات الدوارة العملاقة (الروتاتيف) ، ثم آلات اللينوتيب أو الأنترتيب ، أى جهاز الجمع السطرى الذى ظل شائعا فى مطابع الصحف فى الدول الصناعية المتقدمة حتى منتصف السبعينات من هذا القرن ، ثم أخذ يختفى شيئا فشيئا ، ولايوجد اليوم إلا فى مطابع الصحف التى لم تجدد أجهزتها بعد ، إذ حل محله جهاز الجمع التصويرى ، وهو منضدة تحمل شاشة صغيرة تظهر عليها صورة الحروف المجموعة بواسطة هذا الجهاز .

ان هذين الجهازين يعكسان التغيير الكبير الذى بدأ منذ نهاية الستينات يقلب تدريجيا أوضاع الصحافة ، هذه الوسيلة الاعلامية التى لم يحدث لها أى تغيير تقنى مهم منذ حوالى قرن من الزمن ، فمنذ عام ١٩٠٠ أدى اختراع التليفون والراديو والتليفزيون والسيارة والطائرة الى قلب أوضاع الاتصال ، ولكن دون أن تمس هذه المخترعات الصحافة مسا جوهريا .

وحتى بداية السبعينات ظل صنع الصحافة اليومية يتم بالطريقة نفسها التى كانت مستخدمة فى بداية القرن العشرين ، هذا اذا استثنينا بعض التحسينات القليلة ، وذلك على الرغم من الزيادة الهائلة فى عدد السطور المطبوعة وعدد الطبعات فى اليوم الواحد .

استخدام الحاسبات الالكترونية :

أما اليوم – وفى بعض البلاد المتقدمة على وجه الخصوص – فان الحاسبة الالكترونية تستخدم فى الصحف فى كل مراحل صناعتها ، ابتداء من نقل الخبر ، ومرورا باستلام الموضوع الصحفى ومعالجته وتصحيحه وقياس حجمه واخراجه ، وقيادة جهاز الجمع التصويرى وتشغيل الطابعات الدوارة ، وادارة قاعة التوزيع ، أما المرحلة التالية التى بدأت عام ١٩٨٠ ، فهى مرحلة التحرير الالكترونى ومرحلة استخدام وسائل الاعلام الجديدة .

أما عن قياس التغييرات التى تمت منذ حوالى عشرين سنة ، والتى تمهد لتغييرات أخرى ، فيلحظ أنه فى البلاد الأوربية التى أدخلت الحاسبة الالكترونية فى عملية جمع الحروف ، تأثر من هذا التغيير عمال جمع الحروف ، فقد هبط عددهم حوالى ٢٥٪ . وكان العامل فى هذه البلاد ، يقضى خمس سنوات كاملة ليتعلم جمع الحروف على جهاز اللينوتيب أو الانترتيب ،أى جهاز الجمع السطرى ، أما اليوم فان العامل نفسه ، يتدرب على استخدام جهاز الجمع التصويرى فى ثمانية أيام ، غير أن هذا الجهاز الالكترونى – مع ماحققه من نتائج أكيدة – قد أدى الى الاستغناء عن كفاءة العامل فى قطاع كان يحتاج الى هذه الكفاءة .

دوافع استخدامها :

ويرجع استخدام الحاسبات الالكترونية فى الطباعة الصحفية الى عدة اسباب ، فى مقدمتها : ان وسائل جمع الحروف – أى الأسطر الرصاصية – لم تعد تتيح انتاج صحف يومية جيدة ، اذا وضعنا فى حسابنا زيادة عدد صفحات هذه الصحف ، خلال السنوات الثلاثين الماضية ، وتضاعف طبعات العدد الواحد من الصحيفة .

يضاف الى ذلك سببان آخران : سبب اقتصادى وسبب اجتماعى ، فمن ناحية تبرز ضرورة ترشيد الانتاج ، ومن ناحية اخرى تبرز الرغبة فى تعديل توازن العلاقات الاجتماعية الذى ضاعف ، منذ الحرب العالمية الثانية ، من قوة عمال الصناعة ، سواء من ناحية الانتاج أو من ناحية الأجور .

الاسباب التقنية :

كان يجب تحسين الانتاج والاستجابة لتزايد عدد الأسطر فى الصحيفة . فقبل الحرب العالمية الثانية كانت الصحيفة فى الدول المتقدمة لا تزيد عن ثمانى صفحات وبضعة آلاف من الأسطر ، اما اليوم فإن الصحيفة المتوسطة تحوى بين ١٥ ألف و ١٦ ألف سطر ، ولم يكن من الممكن العثور على حل لهذه المشكلة فى اطار الطريقة التقليدية . ذلك أن مضاعفة عدد آلات اللينوتيب أو الانترتيب ذات الكفاية الضعيفة والتى لابد أن تزحم اقسام الجمع فى المطبعة ، لن تؤدى الى الوصول للايقاع السريع للانتاج الصناعى الذى أصبح ضروريا نتيجة لزيادة عدد الصفحات ، وبشكل خاص زيادة عدد الطبعات.

الأسباب الاقتصادية :

ان ترشيد الانتاج أصبح أمرا ضروريا فى ذاته . ففى سلسلة التحرير والانتاج والتوزيع ، جاء التقدم التقنى الذى تحقق خلال عشرين سنة على المستوى الانتاجى ، بحلول جديدة . وفضلا عن ذلك ، كانت الايدى العاملة تقتطع الجزء الاكبر من تكاليف الانتاج فى المؤسسة الصحفية ، ودفع هذان العاملان أصحاب الصحف الى استثمار أموالهم فى شراء الآلات التى تقلل الحاجة الى الايدى العاملة وتحسن الانتاج فى وقت واحد . كما أن تكاليف الطبع المرتبطة بزيادة عدد الأسطر المجموعة والارتفاع المطرد فى سعر الورق - اضطر اصحاب الصحف الى ترشيد انتاجهم .

الأسباب الاجتماعية :

لعبت الأسباب الاجتماعية دورا مهما - على الرغم من اعتبارها غير أساسية - فلما كانت الأرباح تميل الى التناقص مع تزايد التكاليف ، كان لابد من ترشيد الادارة وتخفيف التكاليف الناتجة عن الأجور ، ومن هنا كان من الضرورى أن يحدث تكيف مع التطور التقنى ، وأن يحدث توازن بين العلاقات الاجتماعية فى المؤسسة الصحفية ، أى العلاقات بين العمال وأصحاب العمل .

لقد بدأ دخول الحاسبة الالكترونية فى معظم صحف الغرب فى قسم الجمع ، أى ان الحروف اصبحت تجمع الكترونيا ، ثم امتد استخدام هذا الجهاز الى قسم الطبع . ويتساءل المهتمون بهذا التحول : هل الغرض منه التحسين التقنى أى تحسين طريقة توضيب الصفحات واخراجها وتحسين الطباعة والألوان ، أم تحسين المضمون ؟

ان الجهود مركزة حتى الآن على الشكل ، أما المضمون فدوره يأتى فى مرحلة مقبلة .

آثار الاستخدامات التقنية على علاقات العمل فى الصحافة :

ان دخول الصحافة العصر الالكترونى ينهى قرابة قرن من العلاقات الاجتماعية التعاقدية ،أى القائمة على التعاقد بين طرفين فى المؤسسة الصحفية . ذلك هو الواقع الذى ينبغى أن ننطلق منه لكى نفهم ردود الفعل المختلفة والمتناقضة ، والعنيفة أحيانا ، لكل من أصحاب العمل والصحفيين والعمال . فبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، اضطر اصحاب الصحف فى أوربا الى الاعتماد على عمال الطباعة ، بالتالى على نقاباتهم وذلك أن اغلب اصحاب الصحف كانت تنقصه الخبرة التقنية . أما الصحفيون فكان دورهم شبه ثانوى ، لانه لم تكن لهم هيبة عمال الطباعة وخبرتهم .

فهؤلاء العمال كان فى استطاعتهم مناقشة أصحاب الصحف واضعين عملهم فى كفة ورأس المال فى كفة أخرى ، مهددين بتلك القوة التى كانوا يمتلكونها ، الا وهى القدرة على التوقف عن جمع حروف الصحيفة أو طباعتها ، أى على الاضراب عن العمل ولكن الموقف تغير

تماما بعد نهاية هذه الحرب بثلاثين سنة ، ذلك ان نقابات عمال الطباعة أصابها بعض الوهن ، فلم تستطع ان تواجه تحديث مطابع الصحف . وهكذا خرج أصحاب الصحف منتصرين فى هذه المعركة ، وقد تمكنوا من ادخال المؤسسة الصحفية فى منهج صناعى وتجارى ، ربما يتعارض مع الهدف الذى ترمى اليه الصحافة من حيث المبدأ .

صحافتنا والتطور التقنى :

بدأت بعض مؤسساتنا الصحفية تستخدم الأجهزة الألكترونية ، مثل أجهزة الجمع التصويرى ، واذا عممت هذه الأجهزة ، فى مؤسساتنا الصحفية ومنشآتنا الطباعية ، حلت مشكلة نعانى منها منذ حوالى خمس عشرة سنة ، ألا وهى قلة عدد عمال أجهزة الجمع السطرى التى أثرت بدورها على صناعة الكتاب والصحافة .

واذا كانت الحاسبة الألكترونية قد دخلت بعض أقسام الادارة فى مؤسساتنا الصحفية ، فانها لم تثر أية مشكلة ولم تؤثر حتى الآن فى عدد الموظفين الاداريين ، ولم تفكر مؤسساتنا الصحفية بعد فى ادخال الاجهزة الالكترونية الى قسمى الاخراج والتحرير . ويستدعى استخدامها مزيدا من التفكير قبل الاقدام على هذه الخطوة التى تحتاج الى دراسة مستفيضة لأوضاعنا من جوانبها المختلفة ، اذ يستدعى استخدامها – الى جانب القدرة المادية على شراء هذه الاجهزة بالغة التعقيد والدقة – التأهيل الكافى لجنى الفوائد المعقودة عليها .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق – وما انجزه المجلس فى دوراته السابقة من دراسات بشأن موضوعات : الصحافة العصرية والتطور التكنولوجى ، واعداد الصحفيين لمواجهة تطورات الصحافة ، والاطار العام لمشكلات الكتاب فى مصر ومواجهتها – يوصى بما يأتى :

* أن تقوم المؤسسات الصحفية بعمل دراسات موسعة عن استخدام الأجهزة الالكترونية فى الصحافة وخاصة فى قسمى الاخراج والتحرير ، وأن تشمل هذه الدراسات الاوضاع الادارية والفنية والمالية والاجتماعية .

– مع العناية بوجه خاص بعمل دراسات الجدوى اللازمة .

* النظر فى تكوين جهاز أو هيئة مشتركة من المؤسسات الصحفية للتخطيط العلمى والعملى لمواجهة التطورات التقنية المتلاحقة فى مجال الصحافة .

* إعداد برامج خاصة بكلية الهندسة ، لتخريج المهندسين المتخصصين فى فنون الطباعة المتطورة ، من اقسام الميكانيكا والكهرباء والالكترونيات والانتاج .

* الاهتمام بوجه عام ، بالجانب التطبيقى والعملى فى الدراسات الاعلامية لإعداد جيل من الصحفيين المدربين على التعامل مع الأجهزة الالكترونية المتطورة .

مواجهة الراديو والتليفزيون للآثار السلبية لانتشار الكاسيت والفيديو كاسيت

يعتبر الاعلام بفلسفته الواسعة وبوسائله المتطورة ، أقوى أدوات الاتصال العصرية التى تعين المواطن على معايشة عصره والتفاعل معه ، اذ يؤدى بوسائله المنتشرة ، على نطاق واسع ، دورا كبيرا فى طرح منجزات الحضارة والثقافة ، بما تحمل من قيم علمية وعملية ، وتوصيلها الى كافة قطاعات ومستويات الجماهير .

ومن ثم ركز المجلس – من خلال الاطار العام الذى وضعه

للاستراتيجية الاعلامية - على ان الاعلام ، فى سبيل تحقيق دوره ، عليه أن يستوعب قيم العصر ومفاهيمه ويتمثلها ، وتعمل اساليبه وفنونه على صياغتها بما يلائم الذوق العام ويلبى حاجته ويرتفع بمستواه ، ويفرغ غاية جهده فى متابعة مستحدثات الحضارة وتطورات العصر ، ليضع فى دائرة الضوء كل مايعين الفرد على حركته الذاتية والتكيف الفعال مع الحياة ومع الآخرين ، تبعا للمعطيات والمفاهيم الصحيحة السائدة .

غير أن هذا الدور أخذ يتعرض عندنا لتدخلات طارئه ، بسبب الانتشار والاستخدام شبه العشوائى ، لبعض مستحدثات التكنولوجيا ، والتى ينبغى أن توظف لخدمة الفرد والمجتمع ، غير أن انتاجها واستخدامها جنح الى اتجاهات غير ايجابية فى كثير من الاحيان .

الكاسيت :

وفى الدورة الرابعة للمجلس بذل اهتمامه لمواجهة الانتشار والاستخدام غير المرشد لاحد هذه المستحدثات ، وهو الكاسيت ، بعد أن تبين من دراساته ان استخدامه فى مصر صاحبته عدوى انتشار أنواع تجارية هابطة ، توشك أن تقضى على سلامة الحس الجمالى فى وجدان عدد كبير من المواطنين ، اذ اكدت الاحصاءات ان ٥٠ ٪ من عينات الفحص بالقرى والمدن تقبل على سماع أجهزة التسجيل اكثر من أية أدوات أخرى ، وان الكم المعروض بالسوق من الكاسيت أصبح يشكل تهديدا لسلامة النشاط الفنى والأدبى ، بل والذوق العام . وخاصة بعد تزايد شركات الانتاج الخاص لأنواع الكاسيت بشكل ملحوظ ، مع محاولات للانفلات من الضوابط الرقابية على المصنفات ، ومحاولات لتسريب الانتاج السيء الى الاذاعة والتليفزيون .

وقد اصدر المجلس فى تلك الدورة توصيات رأى ضرورة الأخذ بها لمواجهة هذه الاوضاع .

واستئنافا للنظر فى هذا الموضوع ، ينبغى أن تقوم الجهات المعنية بعمل احصاءات شاملة عن الكاسيت تغطى مايأتى :

• حجم تجارة الكاسيت فى مصر ، ما هو محلى منها وما هو مستورد.

• نوعيات الأشرطة المنتشرة فى السوق المصرية ، وحجم الاقبال على كل نوع منها .

• نوعيات المروجين لهذه التجارة ، والأحكام القانونية التى يخضعون لها ، أو التى يمكن أن يخضعوا لها .

• نوعيات تسويق هذه الأشرطة وتصنيفها ، وطرق الافادة منها تجاريا واعلاميا .

• العوامل المنشطة لترويج بعض الأشرطة .

• نسبة المستخدم منها فى الاعلام الحر بالقياس الى مايمكن ان يكون اعلاما مضادا ، سواء من الناحية الاجتماعية أو العقائدية أو السياسية .

وذلك امتدادا وتكثيفا لما قام به اتحاد الاذاعة والتليفزيون من استبيانات عن جمهور الكاسيت والفيديو .

بعض الأسس التنظيمية :

وعلى طريق الانضباط ، وتنظيم سوق الانتاج الفنى يمكن الاسترشاد بمايأتى :

• أن توضع قواعد وأسس فنية ، يمكن عند توافرها السماح بانشاء " شركة انتاج فنى للكاسيت " ، بحيث لايتصدى لهذا العمل من لايملك القدرة الفنية والثقافية على القيام به ، فلا يصدر التصريح بانشاء مثل هذه الشركة الا اذا توفرت - مع طلب تأسيسها - العناصر الفنية المشرفة على الانتاج ، والتى تضمن ارتفاع مستوى ماتقدمه الشركة تاليفا ولحنا وأداء .

• الاسراع بعمل حصر فورى للاشخاص او الشركات التى تغرق السوق حاليا بالانتاج الغث ، بحيث يستبعد من قائمة المصرح لهم

بالانتاج كل من لاتنطبق عليه القواعد التى يتم وضعها .

• اعطاء المزيد من العناية والاهتمام بالجوانب الفنية للأغنية : كلماتها ولحنها وأدائها .

• أن يتم إحكام الرقابة على الاشخاص أو الشركات التى تملك أجهزة لطبع أشرطة الكاسيت ، بحيث لايسمح بطبع اغنية لم تحصل على التصريح اللازم من الرقابة على المصنفات الفنية .

• أن ينظر فى دعم الشركات الجادة العاملة فى هذا المجال ، سواء بتقديم التسهيلات الفنية أو المعونات المباشرة .

واذا كان اهتمام المجلس بمشكلات الكاسيت لم يتوقف ، منذ ظهورها ، فما لبث موضوع الفيديو كاسيت أن فرض نفسه ، بسبب ما أحرزه فى فترة وجيزة من انتشار يوشك ان يكون أوسع نطاقا وأشد تأثيرا من سابقه .

الفيديو كاسيت :

أصبح الفيديو كاسيت – على المستوى العالمى – مادة صناعية تجارية وتتطور وفقا لتقدم اساليب الصناعة وعروض التجارة . فبمرور الوقت يقل حجم هذا الجهاز وثمنه ، وبدخول أشعة الليزر فى مجال الصناعة ، ظهرت أجهزة الفيديو دسك ذات الأسطوانة التليفزيونية بسعر رخيص ، ومدة عرض تزيد على الساعتين .

والى جانب المجال الصناعى ، فتحت تجارة الفيديو كاسيت مجالات واسعة للانتاج ، فهناك شرائط فيديو لألعاب الأطفال والكبار على شاشة التليفزيون ، مصممة الكترونيا فى علب صغيرة ، والتى أصبحت موضوعاتها مفتوحة بغير حدود . وذلك الى جانب الموضوعات الدراسية والفنية ، والرياضية ، وبرامج المنوعات المشوقة .

كما ظهرت موسوعات متكاملة على شرائط فيديو كاسيت فى كل العلوم والفنون والطب ، والآداب ، وقد روعى فى هذه المواد أن تناسب كل الأعمار والتخصصات والهوايات ، كذلك احتياجات التعليم والتدريب والترفيه .

ووفقا لنظام الانتاج الضخم ، أصبح سعر هذه الأشرطة ميسرا لعدد كبير من الناس ، وأصبح هذا النوع ملفتا للنظر ، لدرجة أن مجموعة مثل " دنيا العلوم " تباع وتذاع على شاشات أكثر من ٨٥ دولة .

على أن ظاهرة انتشار الفيديو فى مصر صاحبها كثير من الخطورة فى ظل فرض أذواق واختيارات غير ملائمة على نوعيات انتاجه ، خاصة مع عدم وجود رقابة فعالة ، ومع سهولة طبع افلامه وتهريبها . وأخيرا فى ظل عدم استطاعة الجهات المعنية ملاحقة نوادى الفيديو وضبط المخالفات الصارخة التى يقوم بها بعض هذه النوادى .

وتتمثل بعض التأثيرات الضارة للفيديو فيما يأتى :

– ان كثيرا من الافلام الموجهة الى الأطفال تؤثر بنوعياتها وبالحرفية فى صناعتها على قدرات الطفل ، وكبح طاقاته الابداعية ، باطلاعه على قدرات خارقة ، علاوة على ماقد يتصادف وجوده من ممارسات يمكن إن تهدم بعض القيم ، خاصة وان بعض هذه الأفلام يجد سبيله للعرض على شاشات التليفزيون .

– ان الفيديو بما يقدم من ترف يلعب على الوتر القيمى لدى الشباب الذين ينظرون اليه باعتباره رفيق الفراغ الذى يشعرون به فى داخلهم ، فضلا عن انه اعلان عن رغبتهم فى الاستقلال عن كل مايتصورون انه يفرض عليهم بشكل عام ، ومن جانب الشاشة الصغيرة بوجه خاص ، كما يمثل لدى كثير من الشباب وسيلة من وسائل الخلاص المؤقت من تعقيدات الحياة ومشكلاتها . ومن ثم يكمن خطره فى ان هؤلاء الشباب يتعاملون مع الفيديو دون رقابة رشيدة على مايشاهدونه وما يختارونه ، سوى رغبات وميول قد تشكل فى بعض الاحيان خطرا على فكرهم ، وتساهم بشكل أو بآخر فى نمو أجيال لاتتحلى بغير فكر وثقافة جهاز الفيديو .

وفى محاولة لمعرفة الاهتمامات التى يركز عليها الفيديو ، أسفرت دراسة للمركز الاعلامى الدولى عن ترتيب هذه الاهتمامات على النحو الآتى :

- يأتى فى المقام الأول : افلام العنف والاثارة والجنس .
- يأتى فى المقام الثانى : البرامج المنوعة .
- يأتى فى المقام الاخير : برامج العلم والبحوث .

بين الفيديو كاسيت والتليفزيون :

ينتشر الاقبال على الفيديو كاسيت فى مناخين :

- مناخ الكبت ، الذى يضع كما عاليا من المحرمات والمحظورات .
- مناخ الاقتصاد الاستهلاكى ، الذى يعتمد سياسة الباب المفتوح

وذلك فضلا عن عدم قدرة أجهزة الاعلام الرسمية - ومنها التليفزيون - على ملاحقة تياره ، وذلك لاسبـــــاب متعددة ومتنوعة ، يأتى فى مقدمتها :

- ان الفيديو يستخدم كوسيلة لقضاء وقت الفراغ ، بعرضه افلاما لايستطيع التليفزيون عرضها ، ولهذا كان مفضلا على التليفزيون ، وخاصة بين الشباب والاطفال .

- ان الفيديو يشبع حاجات لاتستطيع اجهزة الاعلام الرسمية إشباعها .

- ان الاعتبارات العديدة التى تحكم الاختيارات التليفزيونية ، لاتسمح بعرض كل ما تمتد رغبات المشاهد الى رؤيته .

- لايتيسر لقنوات التليفزيون - غالبا - مراعاة توقيت اذاعة البرامج المختلفة ، بما يتفق مع ظروف كافة الفئات المختلفة التى توجه اليها ، فى الوقت الذى يتيح فيه جهاز الفيديو تحقيق رغبتهم فى اختيار مايفضلونه فى التوقيت الذى يناسبهم .

- ان التليفزيون بكل مايحيطه من شرعية ومحاذير ورقابة خاصة وعامة ، لايسلم من الاعتراض احيانا على بعض ما يقدمه على شاشته بينما يستخدم الفيديو فى مناخ يخلو من الرقابة العامة والخاصة ، وفى ظل الانتشار الواسع لأجهزته وأنديته .

- ان التليفزيون فى دوامة عمل متصل ، اذ عليه ان يلاحق ساعات الإرسال المتتابعة كل يوم وبلا انقطاع ، وإعداد المادة الجيدة يحتاج الى وقت ، والى جهود كثيرة متشابكة .

- ان التليفزيون نفسه أثر ، من قبل ، فى الجمهور ، فأوجد وعيا جديدا ومستوى جديدا فى النظر الى الوقائع والناس والأشياء ، وأذكى حس المقاومة والنقد والرغبة فى التجديد .

- ان التليفزيون بسماته ووظيفته وخصائصه ، يعطى أكثر ممـا يأخذ ، أما الفيديو كاسيت - سواء كان الهدف من ورائه نبيلا أو غير نبيل - فهو يبحث أولا عن الربح ، باعتباره سلعة وسلعة مربحة .

دور الاذاعة والتليفزيون :

واذا كانت مواجهة التأثيرات السلبية لاستخدامات الكاسيت والفيديو كاسيت تدخل ضمن واجبات ومسئوليات دوائر التعليم والثقافة والاعلام ، فان أهمية دور الاذاعة والتليفزيون تأتى فى المقدمة، ليس باعتبار الاذاعة منافسة للكاسيت ، ولا باعتبار التليفزيون منافسا للفيديو كاسيت ولكن باعتبار وظيفتهما القومية والاجتماعية والثقافية والاعلامية . ومن هنا تأتى أهمية النظر فى أن يضم كل منهما مايمكن تسميته " قسم المستقبل " يكون مكملا وممهدا لبقية اقسامهما مستخدما النظرة السديدة والعملية فى وضع خطط مستقبلية يراعى فيها اهتمامات الجماهيـر وصالح المجتمـع والثوابـت والمتغيـرات فى حركة التطـور المستمـرة .

على أن يسترشد فى ذلك بأسلوب السينما العالمية فى معالجة آثار التليفزيون على نشاطها ، اذ تحولت مؤسساتها الكبيرة فى جزء كبير من انتاجها الى مسلسلات وافلام وبرامج تليفزيونية افادت التليفزيون ، كما أفادت السينما بالعائد المادى ، وباستمرار البقاء عن طريق خطط

وأهداف مدروسة للمستقبل القريب والبعيد .

مواجهة الآثار السلبية للكاسيت :

تتنوع آثار الكاسيت مابين ايجابية وسلبية ، ولكن تأثيراته السلبية تأتى قوية ومباشرة على فئات عريضة فى المجتمع ، مما يستدعى تحصينها فى مواجهة الآثار الضارة ، بمختلف الوسائل ومن ذلك :

– التوسع فى انتاج كاسيتات المختارات " الموسيقية " الثقافية بأنواعها ، بجانب الجيد والمناسب من تراثنا الاصيل . وذلك بالامكانات المتاحة لشركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات التابعة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون على ان يتيسر تداول هذا الانتاج باسعار مناسبة .

– ضرورة الاهتمام بالفرقة الموسيقية المتكاملة ، بالاذاعة والتليفزيون لتتولى مسئولية الارسال النغمى النقى ، والتسجيلات المنضبطة فى كل مايتم تقديمه من برامج .

مع اعادة تشكيل ادارة الموسيقى التخصصية المسئولة ، لضمان انضباط مراجعة مواد وبرامج الحفلات ، قبل وأثناء اذاعتها ، أو عند اعادة ارسالها .

– التأكيد على منع اذاعة أغانى الكاسيت التى لاتنطبق عليها القواعد والشروط – فى فترات ما بين البرامج أو فى بعض البرامج – حتى لايكون فى اذاعتها ترويج أو دعاية لها .

مع عرض الاشرطة على لجان فنية تضم متخصصين ، لتقرير صلاحيتها أو عدم صلاحيتها للعرض العام .

– ان يعمل اتحاد الاذاعة والتليفزيون على نشر الوعى بالفنون ، ورفع مستوى التذوق ، وتدعيم التربية الفنية ، حتى يمكن تحصين الجماهير ضد الاسفاف ووقايتها من تسلل الاعمال ذات المستويات الهابطة .

– ضمانا لاستمرار الاغنية ذات المستوى الرفيع وانتشارها وقدرتها على التصدى للانتاج غير المرغوب ، ينبغى دعم الجهود الجادة العاملة فى هذا المجال ، سواء بتقديم التسهيلات الفنية ، أو المعونات المباشرة ، أو بزيادة الاعتمادات المالية المخصصة لانتاج الاغنية .

مواجهة الآثار السلبية للفيديو كاسيت :

اذا كان الفيديو يمثل نتاجا متطورا للحضارة ، اجتذب الكثيرون الى دائرة تأثيره ، واستخدم استخدامات نافعة فى كثير من المجالات ، فان تفوق آثاره السلبية يمثل لدينا مشكلة واضحة يجب التصدى لخطرها ، ويأتى فى المقام الاول دور التليفزيون المنشود فى هذا الميدان ، وحتى يتمكن هذا الجهاز الاعلامى الهام من اداء دوره فى الحد من انتشار التأثير الضار للفيديو كاسيت ، ينبغى ان يتخذ من الاجراءات والخطوات مايكفل نجاحه فى هذه المهمة ، واذا كان اتحاد الاذاعة والتليفزيون قد بذل جهودا مبشرة فى هذا الاتجاه ، فمازالت الحاجة تدعو الى المزيد ، ومن ذلك :

– ان يعمل التليفزيون على اثراء برامجه ، بادخال الوان جديدة ، وتقديمها فى صور فنية متنوعة ، بما يمكنه من اجتذاب جمهور الفيديو كاسيت ، وفى هذا الاتجاه ينبغى ان يحرص التليفزيون على عرض برامج ترفيهية جذابة ، مع اقتناء الجديد من الأفلام والمسرحيات ، علاوة على انتاجه الخاص منها .

– ان يتجه اتحاد الاذاعة والتليفزيون الى انتاج نوعية خاصة من الافلام : لايستطيع الفيديو استيرادها – وهى الخاصة بالناشئة ، والتى تنتجها تليفزيونات الدول المتقدمة ، حيث توجد دائرة معارف كاملة للناشئة – تسجل على شرائط فيديو . فضلا عن أفلام كاملة تصور قصص الحضارة الانسانية ، وأخرى علمية ، عن الفضاء والذرة والحياة فى الغابات والصحارى والجزر وغيرها .

– ألاهتمام بانتاج مجموعات متكاملة ومتخصصة فى : التعليم ، والتدريب بأنواعه ، والمواد السياحية والحضارية ، والمواد الدينية .

ويمكن فى هذا المجال التعاون مع الجهات ذات الاهتمامات المماثلة : أكاديمية البحث العلمى ، وزارات التعليم ، والتعليم العالى ، والاوقاف ، والسياحة والمؤسسات المالية والاقتصادية .

– بذل مزيد من العناية ببرامج وافلام الاطفال ، بما ينمى قدراتهم ، ويرتقى بمستوياتهم فكرا وسلوكا . وهناك بعض النقاط المتصلة بدور التليفزيون ونجاح مهمته تحتاج الى نظرة خاصة ، وفى مقدمتها :

• ان يكون للرقابة من الفاعلية مايؤدى الى سد المنافذ التى تهرب من خلالها أشرطة الفيديو وان يطبق على عرض هذه الأشرطة الضوابط والمقاييس التى تطبق على الاعمال التليفزيونية ، سواء كان عرضها فى نوادى الفيديو أو فى المنازل .

• ان ضمان الانتاج الفنى ذى المستوى الجيد ، قد يستدعى عودة دور القطاع العام الى الساحة الفنية .

• ان دور مصر الحضارى : يدعو الى الاهتمام بتغطية احتياجات المجتمعات العربية ، والاسلامية غير العربية ، من مواد الفيديو كاسيت فى كثير من الموضوعات ، ابتداء من تعليم اللغة العربية وعلوم الدين ، والتراث الروحى والفكرى والفنى ، الى الدراما والمنوعات والثقافة العامة والفكر المعاصر .

التوصيات

وعلى ضوء العرض السابق ، وأخذا فى الاعتبار بما سبق أن أوصى به المجلس فى دوراته الماضية وبما دار حول هذا الموضوع من مناقشات يوصى بما يأتى :

* العمل على تعميق العلاقة بين المستمع والمشاهد ، وبين جهازى الاذاعة والتليفزيون وذلك بتلبية احتياجات المستمعين والمشاهدين – فى اطار جهود التنمية الشاملة – لمحتوى مايقدم لمستهلك المادة الاعلامية .

مع مراعاة توقيت اذاعة البرامج المختلفة ، مسموعة ومرئية ، بما يتفق مع ظروف الفئة الموجهة اليها .

على ان يتم التوصل الى هذا الهدف بوسائل عملية منها :

– الاستفتاءات وعمليات قياس الرأى الجماعى بين المستمعين والمشاهدين لتحديد موقفهم من المواد المختلفة .

– برامج استطلاع رأى الجمهور فيما يقدم له ، على ان يراعى فيها اعطاء الجدية الكافية للمستمع والمشاهد ليدلى كل برأيه دون توجيه .

وان يراعى فى جميع الاحوال ان تتم الاستجابة لرغبات المستمعين والمشاهدين فى اطار الارتفاع بالذوق العام ، والمستوى اللائق فنيا وفكريا .

* ان تحكم العملية الاعلامية بنوعيها المسموع والمرئى ، فكرة التجديد المستمر بحيث يتم باستمرار ادخال الوان جديدة فى صور فنية مبتكرة ومتنوعة تجذب المستمع والمشاهد ليقبل على هذا الانتاج فى ثوبه المتجدد ، مبتعدا عن الانتاج الهابط الذى يغرق سوق الكاسيت والفيديو كاسيت .

ومن ذلك : انتاج دائرة المعارف كاملة للناشئة ، وأفلام تصور الحضارة الانسانية ، وافلام علمية عن الفضاء والذرة ، والحياة فى الغابات والصحارى والجزر وغيرها ، فى قالب يتناسب مع مستويات الأعمار ، وعلى مستوى رفيع كفيل بالامتاع وجذب الانتباه .

* التركيز على انتاج أفلام وبرامج وأغان ذات مستوى رفيع ، تعرض فى السوق التجارية للبيع ، مع انتاج أعمال كاملة مسجلة على شرائط الفيديو كاسيت تغطى مساحة إعلامية أكبر ، عن طريق التوسع فى مجال تسويقها محليا وخارجيا .

على ان يتم اختيار العناصر الفنية المشتركة فى هذه الأعمال ، من الأسماء اللامعة ذات الجاذبية الجماهيرية فى مختلف المجالات : تأليفا واخراجا وتمثيلا ، وتلحينا ، وغناء .

– وفى هذا الاتجاه : يمكن أن تقوم شركة صوت القاهرة للصوتيات

والمرئيات – بعد دعمها بالقدر الكافي – بالتوسع في طبع المسلسلات الدرامية والبرامج الترفيهية والمسرحيات على أشرطة فيديو كاسيت ، باعتبار هذه الشركة من المنافذ الهامة التي يعبر منها الانتاج المصرى ذو المستوى الرفيع ، الى اذاعات وتليفزيونات العالم العربي .

* عدم إذاعة المسلسلات المستوردة التي تحمل أفكارا لاتتلاءم مع قيم المجتمع ، واعطاء مزيد من العناية لبرامج السهرة والتمثيليات .

ويستدعى ذلك دعم وتنشيط دور وحدات الانتاج الفنى فى اتحاد الاذاعة والتليفزيون بحيث تكون ، عمليا ، وحدات انتاجية تتمتع بحرية الحركة التى تساعدها على الوفاء باحتياجات جهازى الاذاعة والتليفزيون من البرامج والمسلسلات والأغانى ، وغير ذلك من ألوان الفن الاذاعى المرئى والمسموع .

* نشر الوعى الفنى ، ورفع مستوى التذوق وتدعيم التربية الفنية ، والعمل على رفع مستوى الاغنية للتصدى لمواجهة الهبوط فى هذا المجال .مع منع الاعلان عن اغانى الكاسيت الهابطة .

– وفى هذا الاتجاه ، ينبغى التوسع – عن طريق شركة صوت القاهرة – فى انتاج كاسيتات المختارات الثقافية بأنواعها ، بجانب الجيد والمناسب من تراثنا الأصيل والعمل على تيسير تداولها جماهيريا بالسعر الشعبى .

* استخدام الراديو والتليفزيون كوسيلة ايضاح تربوية ، وذلك بالتوسع فى التعاون مع المؤسسات العلمية والتعليمية لرفع مستوى الكفاءة فى العملية التعليمية وتدريب الطلاب وتسجيل بعض المواد المقررة على طلبة الجامعات ، كالاحصاء ومناهج البحث العلمى ، والمناهج الاعلامية المتخصصة كالاخراج الصحفى مما ييسر عملية التحصيل والدراسة ، ويدعو ذلك الى التفكير جديا فى انشاء قناة تليفزيونية متخصصة يتم التنسيق ، والتكامل بينها وبين الاذاعة للقيام بدور فعال فى مجالات محو الامية والبرامج التعليمية المختلفة ، والتعليم الجامعى عن طريق الدوائر المغلقة أو الارسال العام اذاعيا وتليفزيونيا .

* التأكيد من خلال البرامج المسموعة والمرئية ، على المشاركة والدور الايجابى الذى يؤديه المواطن فى توجيه الحياة العامة لمجتمعه ، بالرأى أو الجهد أو المال ، بما يعنى المشاركة فى وضع الخطط واصدار القرارات ، والمتابعة والتقويم .

* ضرورة الاهتمام بالفرقة الموسيقية لجهازى الراديو والتليفزيون ، لتتولى مسئوليات الارسال النغمى النقى ، والتسجيلات المنضبطة فى كل مايتم تقديمه من برامج .

مع إعادة تشكيل ادارة الموسيقى المتخصصة المسئولة ، لضمان انضباط مراجعة مواد وبرامج الحفلات ، قبل واثناء اذاعتها ، أو عند اعادة ارسالها .

* توحيد الرقابة على المصنفات الفنية ، أو تنسيق شئونها بين الجهات المعنية بحيث تشمل مختلف الانشطة الفنية ، بما فيها المسرح والسينما والفيديو .

وحتى يتم ذلك يمكن النظر فى امتداد تطبيق القواعد الرقابية على الانتاج الاذاعى والتليفزيونى ، ليشمل الكاسيت والفيديو كاسيت .

– وفى هذا الخصوص يمكن ان يكون لاتحاد الاذاعة والتليفزيون دور رقابى وذلك عن احد طريقين :

الاول : ان يعهد للاتحاد مباشرة بالرقابة على انتاج القطاع الخاص من الكاسيت والفيديو كاسيت – بموجب اتفاق بين الاتحاد ووزارة الدولة الثقافة .

الثانى : تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين ، تتولى الإشراف الرقابى على انتاج وطبع الكاسيت والفيديو كاسيت فى القطاع الخاص .

وذلك تحقيقا لوحدة معايير الرقابة على انتاج هذه الجهات .

تطوير برامج الطفل في الراديو والتليفزيون

أصبح بناء الطفل جزءا من الخطة القومية الثابتة فى كل بلد من بلاد العالم المتحضر ، فالطفولة هى اللبنة الأولى ذات الأهمية القصوى فى بناء المجتمع ، وهذا الاهتمام ليس مقصورا على التعليم وحده ، بل يمتد الى الثقافة والاعلام ، وعلاقة الأسرة بالطفل وعلاقته بالمجتمع ، وسياسة الدولة فى التنمية ، والنظام السياسى بها .

ورغم ماتوليه الدولة - بوجه عام - من اهتمام بالطفولة ، كانشاء المجلس الأعلى للطفولة ، واقامة الاحتفالات الموسعة بأعياد الطفل ، فما زال التفكير يدور حول النظرية التى يربى أطفال مصر فى اطارها ، والخطة التعليمية والثقافية والنفسية والاجتماعية التى يجب أن يبنى فى إطارها الطفل المصرى ، وخاصة فى الظروف الراهنة التى يكتنفها كثير من العقبات والمعوقات ، من أبرزها :

• تعقد مشكلات التعليم ، فمع التزايد المطرد لعدد الأطفال االذى وصل الى ٣١٪ من مجموع السكان ، يتوقف ٢٣٪ منهم عن متابعة الدراسة فى المرحلة الالزامية ، وبذلك ترتد اعداد كبيرة الى الأمية ، بالاضافة الى تفشى الأمية بين الآباء والأمهات .

• ارتفاع أسعار كتب الأطفال ، فضلا عن عدم قدرتها على نقل التطورات الجديدة المتلاحقة فى العلوم والمعلومات بأسلوب بسيط جـذاب .

• غلبة النقل عن اللغات والثقافات الأجنبية فيما يقدم الى الطفل المصرى .

• ضحالة التربية الوجدانية

ومن ثم ينبغى أن يقوم علاج قضية الطفل على محورين اساسيين :

المحور الاول : فتح باب الحوار وابداء الرأى من خلال أجهزة الاعلام ، والمؤسسات التى تعمل مع الطفل ، وفى أماكن التجمعات ، فى مناقشات ايجابية يشترك فيها المتعاملون مع الطفل ومن أجله .

المحور الثانى : مشاركة الصفوة الفكرية والعلمية فى التفكير لمستقبل مصر ، بحيث يتوام ويتلازم الجانب العلمى الفكرى والفلسفى ، لكى يكون القاعدة التى تقوم عليها الاجتهادات العملية فى هذا المجال .

ومن هذا المنطلق يبرز دور الاعلام بأجهزته المختلفة ، فى الدعوة الى العناية بالطفل وتثقيفه عقليا ونفسيا ، وتشجيعه على أن يختار الطريق الذى يحدده لمستقبله ، و فى اطار مناسب يتفق ومصالح المجتمع ، من خلال البرامج التى تعدها استجابة لاحتياجات التنمية الشاملة للبلاد .

أولا : دور الراديو :

الراديو من أوسع الوسائل انتشارا ، ويمكن أن يسهم اسهاما كبيرا فى تثقيف الطفل إذا اعدت برامجه إعدادا جيدا .

وقد جاء فى آخر احصاء أن عدد الذين يستمعون من الأطفال الى الراديو لايتجاوز ٢٥٪ ، لايتجاوز من يهتم منهم بالتعامل مع برامج الأطفال عن طريق الرسائل ٦٪ . أما عدد الراغبين فى الاستماع الى القصص الخيالية فلا يتجاوز ٢٦ ٪ ، بينما يرغب الباقون فى الاستماع الى القصص الواقعية .

وفى محاولة لجذب المستمعين الصغار الى الراديو عنيت الخطة الاذاعية المستقبلية بالطفولة بحيث تقدم برامج الأطفال المقبلة فى خطين متوازيين :

أحدهما : يقوم على تقديم البرامج التى تخدم الطفل المصرى بمختلف مستوياته الاجتماعية والثقافية .

والثانى : يستهدف تكثيف خدمة الطفل باستحداث نوعين من البرامج الجديدة .

النوع الأول : برامج عن الاطفال وتقدم للكبار ، بهدف اعادة تنظيم العلاقة بين الطفل والكبار ، وتصحيح نظرة الكبار للطفل منها على سبيل المثال .

• سلسلة من البرامج حول تربية الطفل اجتماعيـــا ، ورياضيـــا .

• برامج عن المشاكل التى تعترض الأطفال والتعقيب عليها من متخصصين فى علم النفس .

• برامج تحت عنوان " علمتنى طفولتى " يقدم نماذج من تجارب شخصية مرت فى طفولة بعض الآباء والأمهات والشخصيات العامة واستفادوا بها فى تربية أبنائهم وفى اعادة تصحيح العلاقة معهم .

النوع الثانى : برامج للأطفال منها ماهو ترفيهى تربوى ، وما هو تثقيفى علمى ، ومنها مايقدم المعارف والمعلومات ، الى جانب الأغانى والتمثيليات والألعاب المسلية والمفيدة للطفل .

وتدرس حاليا فكرة تقديم قواعد النحو والصرف بشكل مبسط يستسيغه الأطفال ويجتذب الكبار ، خلال برنامج تعليمى يتضمن :

- تقديم قواعد اللغة العربية فى اطار اذاعى جذاب .
- الأخطاء الشائعة لغويا ونحويا ، وكيفية تصحيحها .
- الكلمات والتعبيرات التى يظن أنها عامية وهى فصحى سليمة .
- كيفية تعلم اللغة العربية الفصحى (كتابة وقراءة) .
- قواعد الاملاء والأخطاء الشائعة فيها وكيفية تصويبها .

وينبغى أن يتم التعاون فى تقديم هذا البرنامج بين الاذاعة وبين الأجهزة التعليمية والأكاديمية المتخصصة مثل : كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، وكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، ومجمع اللغة العربية ، على أن تتولى الجهات الأكاديمية تقديم المادة العلمية ويتولى المتخصصون فى الاذاعة إعداده وتقديمه فى الشكل الاذاعى المناسب ، بحيث يفيد منه الكبار والصغار .

* على أنه يجب مراعاة ألا تقف البرامج عند حد النظرة المثالية للحياة ، بل يجب أن تتجاوزها الى توضيح بعض أوجه الحياة الواقعية ، حتى تساعد على التكيف لمواجهة الواقع بجوانبه المختلفة ، فضلا عن تقليل استخدام اللغة العامية فى برامج الأطفال خاصة عند تقديم القيم والمعلومات ، فقد لوحظ أن اللغة العربية تستخدم فى هذه البرامج بنسبة ١٨٪ فقط ، كذلك يجب أن تشتمل كل الخدمات الاذاعية على برامج خاصة بالأطفال تغطى كل سنوات الطفولة ، وان تهتم الاذاعات المحلية بصفة خاصة بإعلام الطفل بكل مايتعلق ببيئته ، مما يساعد على تنمية روح الانتماء .

ثانيا : دور التليفزيون :

ينطبق على برامج التليفزيون التى يقدمها للأطفال مايقال عن الراديو ، مع انفراد التليفزيون بتأثيره العميق على مشاهديه ، اذ أثبتت الدراسات أن الاطفال هم الغالبية العظمى من مشاهدى التليفزيون ، وأنه لم يعد - بالنسبة للطفل المصرى وسيلة للترفيه فقط ، بل أصبح أهم وسائل الاعلام التى تؤثر فيه تأثيرا بالغا وتنمى قدراته .

وتشير أغلب الدراسات النفسية الى التأثير الضار لبرامج العنف على شخصية الطفل ، فالصغار الذين يشاهدون الكثير من برامج العنف فى التليفزيون يتسم سلوكهم بالعنف بدرجة تزيد على أولئك الذين لايشاهدون مثل هذه البرامج .

كما يؤكد علماء النفس أن مشاهدة روايات السينما والتمثيليات التليفزيونية العنيفة زادت كثيرا من حالات الاضطراب عند الأطفال ، وغالبا مايؤدى مشاهدة جرائم العنف الى تضاؤل الاحساس بالرحمة أمام المحن التى تصيب الآخرين . ومن هنا يمكن للتليفزيون ، أن يلحق الضرر بمستقبل الطفل اذا ماقدم له المواد الخطيرة الأثر التى تزعزع القيم الاجتماعية والخلقية التى يؤمن أو يجب أن يؤمن بها المجتمع ، ليعيش حياة الأمن والسلامة والمودة .

ومن ناحية أخرى فان استحواذ التليفزيون على جانب كبير من وقت الطفل واهتماماته ، قد أثر تأثيرا واضحا على أنشطته الأخرى ، فقد اتضح من عينة تجريبية على الأطفال أن ٨٪ منهم فقط يذهبون الى السينما ، بينما ٣١.٨ ٪ يستمعون الى الراديو ، و٣٥.٤٪ يمارسون القراءة ، و٣٥.٩ ٪ يزاولون بعض الألعاب ،أما النسبة الغالبة من الأطفال وتمثل ٨٢٪ فانها تشاهد التليفزيون .

وتخلص الدراسات في هذا المجال الى أنه يمكن - عن طريق المدارس والتعليم والتربية - التخفيف من الآثار السلبية للتليفزيون بالتركيز على تعليم اللغة والتاريخ ، والتأكيد على التقاليد والقيم ، ويمكن أيضا اختيار البرامج التي تتلاءم مع الأطفال وتجنبهم مشاهدة البرامج الأخرى التي تسرق طفولتهم .

برامج الأطفال :

ان برامج الاطفال التي تعرض على الشاشة الصغيرة إما برامج محلية لاتزال تحتاج الى اهتمام أكبر ، وإما برامج مستوردة تحتاج الى دقة شديدة في الاختيار حتى تخلو من الاسقاطات التي توجه الطفل وجهة لاتناسب المجتمع ، حتى تأتي مناسبة للطفل المصري بعيدة ما أمكن عن العنف ، ولا يمكن في هذا المقام اغفال الاشارة الى موضوع اللغة التي تنطق بها هذه البرامج المستوردة ، ومدى الصعوبة التي يلاقيها بعض الاطفال في فهمنا أو ملاحقة الترجمة المكتوبة عليها ولذا كان الاتجاه الى دبلجتها باللغة العربية .

وتتضمن الخطة المستقبلية لبرامج الأطفال مايأتي :

- تقديم صورة عامة لما يتمناه الأطفال بأنفسهم واتاحة الفرصة للصغار لحوار مع عدد من المسئولين التربويين في شتى المجالات .

- تقديم برامج توعية تتناول بصورة غير مباشرة سلوكيات الأطفال في قالب فني خالص باستخدام الاستعراض الغنائي والتمثيلي .

- التعرف على حجم وجدوى النشاط الطفولي من واقع زيارات ميدانية لمراكز نشاط الطفولة على مستوى الجمهورية ومناقشة المسئولين عنها .

- برامج تعريف وتلخيص للكتب المحببة للأطفال لبث عادة القراءة والاهتمام بالكتاب بتقديم كتاب مصور في كل حلقة ، وذلك الى جانب البرامج المستمرة ومنها نشرة أخبار الأطفال .

- تقديم برامج تستضاف فيها شخصيات ناجحه مرموقة لتقدم خلاصة تجربتها للأطفال .

* اقامة ندوات عن الخطط التربوية على مستوى الدولة حول رعاية الطفولة ومدى ملاءمتها لحاجات الاطفال .

ومما سبق يبدو أثر التليفزيون في مجال تكوين الطفل وتثقيفه ، مما يستلزم التدقيق الشديد فيما يعرضه بحيث يجب التمييز بين المواد التي لا يهتم بها الا الصغار وحدهم ، أو الكبار وحدهم ، وتلك التي يشتركان فيها فيؤخر وقت عرض المواد المقصورة على الكبار ، ومراعاة عدم حشد الوقت المخصص للأطفال بمواد للصغار فقط ، وذلك بوضع بعض المواد المشتركة خلالها ، مع العناية بالمواد التي يكون لها أثرها النافع في تثقيف الذهن أو ارهاف الذوق أو بث الخلق الحسن ، أو الكشف عن المواهب والطاقات وصقلها ، علاوة على البرامج العلمية الناجحه التي يمكن أن تعرض في أشكال تجمع بين المعرفة والفن والجمال ، وعروض الروائع الأدبية ، على أن تقدم جميعها بالشكل الذي تتوافر فيه عناصر التشويق والمعرفة والتذوق ، ولايكون التليفزيون مجرد نافذة أو وسيط بين الانتاج المستورد والأطفال ، كما لا يكون مجرد نافذة لانتاج المدارس أو قصور الثقافة أو النوادي ، وانما يجب أن يصبح هو النموذج لهذه التجمعات ولن يتأتى ذلك الا بالإمكانات التي تتيح له تقديم البرامج في أكمل وأحسن صورة .

وأول هذه الامكانات وجود استديو خاص للاطفال وتخصيص قناة خاصة لهم .

تأثير برامج التليفزيون على المشاهدين الصغار

وقد أجرى بحث ميداني عن تأثيرا برامج التليفزيون على المشاهدين

الصغار على عينة قوامها عشرة آلاف أسرة تمثل المجتمع المصرى تمثيلا صحيحا على مستوى الجمهورية ، وكان المبحوثون فى كل أسرة ثلاثة : الزوج والزوجة واحد الأبناء أو البنات ، بما يجعل عدد المقابلات ثلاثين ألفا ، وقد اسفرت النتائج الخاصة بالمشاهدين الصغار خلال أشهر العام - باستثناء شهر رمضان - عن الآتى :

* ٩٩,٨ ٪ يشاهدون برامج التليفزيون ، منهم ٨٩,٤ ٪ يشاهدون البرامج يوميا ، ٨١٪ يشاهدون البرامج بعض الأيام فقط ، و٢,٥٪ ترتبط مشاهدتهم للبرامج بالظروف ، ولايختلف فى ذلك صغار الريف عن الحضر والمناطق النائية ، مما يلقى بمسئوليات كبيرة على التليفزيون فى تشكيل سلوك الأطفال وتكوين شخصياتهم .

* ٨٠,١ ٪ من الصغار يشاهدون التليفزيون صباحا ومساء ، ولم يحدد ٣٪ موعدا للمشاهدة .

* ٦٤,٥٪ يشاهدون القناتين على السواء ، فى حين أن ٢٦,١ ٪ يفضلون القناة الأولى ، ٩,٤٪ يفضلون القناة الثانية .

* المسلسل العربى ثم الفيلم العربى هما أحب البرامج للمشاهدين الصغار ، وتأتى برامج الأطفال لدى الصغار فى المرتبة الثالثة ، أما البرامج التعليمية فتأتى فى الترتيب قبل الأخير بالنسبة للأطفال على اختلاف البيئات ، بعكس ماكان متوقعا ، وقد يرجع السبب الى أن هذه البرامج تركز على أعمار أكبر ولاتخصهم بقسط مناسب من موادهم الدراسية ، ويتفق جميع الأطفال على اختلاف بيئاتهم على وضع برامج المرأة فى الترتيب الأخير ، وقد يرجع ذلك الى أن هذه البرامج لاتعنيهم كثيرا .

* هناك برامج يفضلها الأطفال الحضريون أكثر من غيرهم ، ومن ذلك حواديت العرائس وسينما الأطفال وعالم البحار ، وقد يرجع السبب بالنسبة للبرنامجين الأول والثانى الى أنهما يعالجان موضوعات تعنى أكثر بالحضر أما بالنسبة للبرنامج الثالث فربما كان الأطفال الحضريون أكثر تشوقا لمتابعة غرائب ليست معروفة فى بيئتهم ، ويفضل الأطفال الريفيون أكثر من غيرهم المسلسلات العربية والفوازير ونادى العلم والايمان الذى يعنى بالأطفال بصورة واضحة فى محاولة لتنشئتهم نشأة دينية .

* برامج المسابقات تتخلف فى الترتيب بمايعكس عدم اقبال الأطفال على مثل هذه البرامج المفيدة ، فهى تحتل الترتيب الثالث عشر بين أطفال الريف والمناطق النائية ، والترتيب الخامس عشر بين أطفال الحضر .

* دراسة العلاقة بين التعليم والبرامج المفضلة لم تتبين فروق كبيرة بين ترتيب البرامج من جانب الأميين من الأطفال والمتعلمين منهم ، وان ظهر أن الاطفال المتعلمين بصفة عامة أميل الى البرامج الجادة (نادى العلم والايمان وعالم البحار) بمقياس نسب تفضيلها قياسا على نسب مفضلى هذا النوع من البرامج بين الأميين (الفوازير والمنوعات) وان تماثل الترتيب أحيانا بين الفريقين .

أما بالنسبة لشهر رمضان : فقد اسفرت النتائج الخاصة بالمشاهدين الصغار عن الآتى:

* ٩٤,٦ ٪ من الأطفال يشاهدون برامج التليفزيون يوميا ، ٤,٤ ٪ يشاهدونها بعض الأيام فقط ، و١٪ يشاهدونها حسب الظروف ، و٩٤,٦ ٪ من هؤلاء المشاهدين يشاهدون التليفزيون ليلا ، بينما ٩١,٤٪ منهم يشاهدون التليفزيون نهارا .

ومن ذلك يتبين أن برامج المساء هى قمة المشاهدة لدى الأطفال فى رمضان وتأتى بعدها برامج النهار وهنا يكمن موضع القلق بين كثير من الأدباء والمربين ورجال الاجتماع ، فالطفل تشده برامج السهرة ويرابط مشدوها أمام التليفزيون ليتابع بكل امكاناته البصرية والذهنية والانفعالية مختلف البرامج .

* ٢٠,٥٥ من الأطفال يفضلون الفوازير وتحتل المرتبة الاولى بالنسبة لهم ، ومن ذلك يتضح مدى أهمية مثل هذه البرامج فى تأثيرها على الأطفال ، ويمكن استخدامها بنجاح فى توصيل مايجب أن يتعلمه

الأطفال وما ينبغى أن يكتسبوه من عادات مطلوبة أو دفعهم الى تجنب عادات سيئة ينبغى التخلص منها .

ويأتى فى المرتبة الثانية الفيلم العربى بنسبة ١٧٪ ، ومن ذلك يتبين أهمية الأفلام التى يشاهدها الأطفال فى رمضان فمعظم هذه الأفلام قديمة ولم يكن الهدف من انتاجها الا تحقيق الربح بغض النظر عما تحتوية من أفكار قد لاتتفق مع مايجب أن يكتسبه الأطفال من عادات وتقاليد ، ومن هنا يجب على المختصين الاهتمام باختيارها ، والتفكير جديا فى أفلام الأطفال .

ويأتى فى المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالى برامج الأطفال بنسبة ١٥.٦ سينما الأطفال بنسبة ١٣.٥ ٪ ويأتى فى المرتبة الخامسة عالم الحيوان بنسبة ١٠.٤ ٪ ولعل السبب أن الاطفال يميلون الى التأمل فى سلوك الحيوان ويتوقون الى معرفة الكثير عنه ويصادقونه أن كان مستأنا ويأتى فى المرتبة السادسة البرامج الدينية بنسبة ٩.٧٪ وهذا يوضح أن البرامج الدينية تجذب الأطفال اذا مابذل فيها الجهد ونالت رعاية المسئولين وعنايتهم ، وليس هناك بديل عن أن تحتل القيم الدينية أهميتها البالغة حيث ان فى ذلك حلا لكثير من مشكلاتنا ، خصوصا تلك التى تتعلق بالسلوك البشرى ولذا يجب ان يهتدى المسئولون عن تخطيط البرامج بما سبق ، اذا ماأريد النهوض بالمجتمع .

وتحتل مباريات كرة القدم المرتبة التالية بنسبة ٢و٧ ٪

اعلانات التليفزيون والطفل :

وعن مدى تأثير اعلانات التليفزيون على الطفل أثبت بحث ميدانى على خمسة الاف اسرة على مستوى الجمهورية أن ٩٨.٦ ٪ من الأطفال يشاهدون الاعلان فى التليفزيون وأنه يظل عالقا فى ذهن الطفل حتى بعد أن يتوقف عرضه على الشاشة الصغيرة ، ومع أنه ينمى مدارك الطفل ويزيد من معلوماته الا أن له ، فى الوقت نفسه ، تأثيرا ضارا فهو يدفعه الى سلوك استهلاكى يفوق أحيانا قدرات الاسرة على مواجهته ، وقد يترك الاعلان المثير أثرا سيئا فى نفسية الطفل ، خصوصا اذا قدم له فى فترة المساء أى قبل أن يأوى الى فراشه .

تقييم برامج الأطفال فى الراديو والتليفزيون :

أجرى بحث ميدانى لتقييم برامج الأطفال فى الراديو والتليفزيون ، يستهدف التعرف على مدى استجابة الأطفال للبرامج المقدمه لهم من خلال الميكروفون والشاشة الصغيرة ، وانعكاسات هذه البرامج المسموعة والمرئية على أفكارهم واتجاهاتهم ومعارفهم وقيمهم الدينية والانسانية ، حتى يمكن وضع خطة اعلامية مستقبلية شاملة فى مجال الطفولة للراديو والتليفزيون فى ضوء مايسفر عنه البحث من نتائج .

وقد أسفر البحث عن أن حوالى ٨٨٪ من العينة يستمعون الى برامج الراديو بصفة عامة ، منهم حوالى ٦٣٪ فقط يستمعون الى برامج الأطفال وأن ٦٢٪ منهم يعرفون مواعيد هذه البرامج وينتظرن اذاعتها ، وأن نسبة ٨٥٪ منهم يستتدون منها .

كما أسفر البحث عن أن ٩٨ ٪ من العينة يشاهدون برامج التليفزيون بصفة عامة ، منهم حوالى ٩١٪ يتابعون برامج الأطفال ، وأن ٨٩٪ منهم يستفيدون منها .

وانحصرت رغبات الأطفال فى زيادة مدة الارسال لبرامج الأطفال وتعديل مواعيد هذه البرامج ، بحيث تقدم فى أوقات مناسبة لهم ، وزيادة الجرعة التى تتناول القيم الدينية مع تقديم مسلسلات عن البطولات الاسلامية ، وأن تتضمن القصص والحواديت معلومات مفيده وواقعية بقدر الامكان .

فاذا تجاوزنا الجانب العددى الضخم الذى يمثله الأطفال كمستمعين للراديو وكمشاهدين للتليفزيون فاننا لاينبغى أن نتغاضى عن الجانب التربوى الذى يتحمل جانبا من مسئوليته كل من الاذاعتين : المسموعة والمرئية ، والذى يستوجب أن تكون ساعات الارسال المخصصة للأطفال فى كلا الجهازين مناسبة للحجم العددى ، ومتفقة مع الجانب التربوى والاهتمام المضاعف الذى يجب أن يحظى به الأطفال ، خاصة وانهما جادان فى العمل على تطوير برامج الأطفال الحالية وتقديم برامج

جديـــدة . وواقع الأمر أن الحاجة لاتستوجب شكلا جديدا لبرامج الأطفال بقدر ماتتطلب فكرا جديدا يتبنى حق الأطفال فى أن يسخر الجهازان لهم كافة الامكانات المتاحة ليستمتعوا بما يقدم لهم .

وانطلاقا من النتائج التى أسفر عنها البحث الميدانى ، فقد اهتمت الخطة الاعلامية المستقبلية فى مجال الطفولة بما يأتى :

- غرس القيم الدينية والروحية فى نفوس الأطفال وبيان أثر الايمان بهذه القيم على الفرد والمجتمع .
- تأصيل وتعميق مفهوم حب الوطن لدى الطفل .
- التاكيد على أهمية التحلى بالقيم الأخلاقية والاجتماعية .
- تنمية طاقات الأطفال الخلاقة ومساعدتهم على تعلم المزيد من المهارات .
- غرس عادة حب القراءة فى نفوس الأطفال وتدريبهم على احترام الكتاب وتقدير قيمته الثقافية والحضارية وتشجيع حركة التأليف لهؤلاء الصغار .
- تقديم العلم والتجربة بصورة مقنعة جذابة .
- تشجيع الأطفال على المناقشة وتعويدهم على استخدام اللغة العربية السليمة .
- تأكيد احترام الطفل لذاته ورضاه عنها واحساسه بقيمته وجدارته باحترام الآخرين .
- الاستفادة من أسلوب المسابقات والألعاب التى يشترك فيها الطفل والتى تشد انتباهه فى تقديم مواد ثقافية وعلمية تزيد من معلوماته .
- ان تسعى برامج الأطفال الى طفل القرية سعيها الى أطفال المدينة .
- ان تتدرج الأعمال المقدمة للاطفال تبعا لتدرجهم فى مراحل العمر ، ومستوى الذكاء والثقافة والميول .
- نقل التراث الحضارى والثقافى مبسطا الى الأطفال .
- تقديم الأغنية النموذجية من بيئة الطفل وتجاربه اليومية ، الى جانب الأغنية العالمية التى توحد بين فكر ووجدان اطفال العالم .

ونظرا لما لجهازى الراديو والتليفزيون من تاثير عميق على النظام الاجتماعى عامة ، وعلى الأطفال خاصة ، فمن الضرورى استخدام هذين الجهازين فى شحذ قدرات الأطفال ، وتنمية ملكات الابتكار عندهم ويعزز من هذا أهمية التنبه لخطر محاكاتهم لما يدور فى مجتمعات أخرى بحكم التناقض بين الواقع الذى يعيشونه وبين التطلعات التى يستثيرها لديهم الراديو والتليفزيون وغيرهما من وسائل الاتصال القادمة الينا من نظم اجتماعية قطعت شوطا بعيدا فى مدارج الرقى والتقدم .

واستكشاف دور جديد لبرامج الأطفال ، يمكن ان يتم من خلال بعدين :

البعد الأول : المكانة المتبادلة بين الطفل والراديو والتليفزيون .

البعد الثانى : حجم وظيفة كل منهما فى الاتصال بالاطفال .

فتحليل هذا النشاط الاتصالى تجاه الأطفال يساعد فى تبين مكانة كل منهما لدى الآخر من حيث الوقت المخصص ، والقوى المؤثرة ، ومدى أولوية الأطفال الأذكياء فى هذا النشاط .

وفى هذا الصدد ، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المضامين عادة ما تتسم برغم تداخلها وامتزاجها - بصفة غالبة ، وهذه المضامين الثلاثة هى :

- مضمون ثقافى ينصرف الى الامتاع وتشكيل القيم .
- مضمون تعليمى ينصب على التوجيه والتنشئة .
- مضمون اعلامى يتعلق بالوقائع والأخبار .

أى ان الراديو والتليفزيون يقومان بثلاث وظائف فى وقت واحد ، تتعلق بتثقيف الطفل وتعليمه واعلامه .

وقد لوحظ أن تاثير الراديو والتليفزيون على القيم والنظرة العامة للأطفال ، وعلى الذوق العام لهم ، وعلى سلوكهم فى اتجاه واحد دون آخر ، يتوقف على مجموعة الظروف التى يستمع فيها الطفل ويشاهد المادة المذاعة .

ونخلص مما تقدم الى مايأتى :

– ان الاطفال فى مصر من حيث التعداد ثلث الحاضر وكل المستقبل ، ومن هذا يتبين مدى أهمية مراجعة كل كلمة أو لفظ أو فيلم يعرض عليهم ويفضل تكوين مجلس لمراقبة الأطفال يضم أساتذة علم النفس والتربية وخبراء علم النفس ، حتى يضع خطة ومنهجا يلتزم بهما الراديو والتليفزيون ، كما يلزمهما بعدم اذاعة حلقات أو أفلام أو برامج تتناول العنف أو تحتوى عليه قبل موعد نوم الأطفال .

– ان يهتم المسئولون بإعادة النظر فى كل مايقدمه الميكروفون والشاشة الصغيرة من برامج وزيادة الجرعة التى تقدم للأطفال ، بحيث يقدم للأطفال حلقات مبسطة عن العلوم والفنون فى اطار مشوق وسهل وموضح بالرسم والأفلام المناسبة وبذلك تزيد حصيلته من المعلومات العامة .

– ان نظريات النمو والتعلم الانسانى قد أثبتت أن مفهوم الذات يتكون عادة خلال السنوات الست الأولى من حياة الانسان حيث تتجمع فيها المعلومات وتتكون الاتجاهات السلبية والايجابية نحو النفس والغير . ومن خلال مايكتسبه الطفل من معلومات وخبرات ، تتحدد صورة الانسان ، وتبرز أهم مقوماته الشخصية ويكون لهذه الصورة أثر كبير وأهمية بالغة فى مستقبل حياة الفرد .

من هذا المنطلق ينبغى العمل خلال هذه الفترة على توعية الاطفال حتى يشبوا على المفاهيم الايجابية ، وخصوصا ان للراديو والتليفزيون دورا هاما وحيويا فى نمو الطفل الانفعالى لتعريفه بما هو حسن وما هو سيىء وما هو صحيح وما هو خاطىء .

– ان الطفل المصرى نتاج مايتمثله فى بيئته ومدرسته ووسائل اعلامه ، وحين يتضاءل وزن أهل المنزل بسبب انشغال الوالدين ، وحين يضعف الهدف التربوى فى المدارس التى يتكدس خمسون طفلا أو أكثر فى كل فصل فيها ، فان وسائل الاعلام وأهمها – الراديو والتليفزيون – يجب أن تضع فى حسابها مدى خطورة دورها فى التربية والتثقيف ليكون المسئولون فيها أكثر دقة فى اختيار ما يقدم من غذاء لأرواح وعقول هؤلاء الأطفال .

– ان أطفالنا حتى الآن لم ينالوا القدر الكافى من الاهتمام ببرامجهم المعدة خصيصا لهم فلا بأس من أن نستورد برامج بفكر جديد لإطلاع الصغار على ما يدور فى العالم من حولهم ، على أن نأخذ منها مايلائم مجتمعنا ونبعد عما يخالفه ، وذلك عن طريق إجراء بحوث استطلاعية للاسترشاد بها فى معرفة رجع الصدى بالنسبة للبرامج التى يتم استيرادها أو اعدادها للأطفال ورغباتهم عن طريق دراسة عينات من مختلف الأعمار ، والتى يمكن اجراؤها فى المدارس لقياس رد فعل الأطفال تجاه العديد من البرامج ، سواء فى أيام الدراسة أو فى الأجازات والعطلات .

كما تقوم إدارات الأطفال بجهازى الراديو والتليفزيون بحصر شامل للمتخصصين فى برامج الأطفال من حيث الإعداد والتأليف والرسوم والغناء والموسيقى وتكليفهم بعمل برامج ذات أهداف تربوية ، بحيث لا يصل الى آذان وعيون أطفالنا الا الكلمات والصور الهادفة البناءة ، وبحيث تكون تلك الأفكار نواة طيبة لعدد كبير من البرامج لأطفالنا .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات – يوصى بمايأتى :

* الدعوة من خلال أجهزة الاعلام والمؤتمرات التى تناقش مشكلات الطفولة الى صياغة نظرية ووضع خطة قومية تشمل : النواحى التعليمية والثقافية والنفسية والاجتماعية يتم فى اطارها التعامل مع الطفل وتربيته على أساس انسانى وقومى ووطنى سليم .

* انشاء معهد لتدريب العاملين فى حقل ثقافة الطفل ، وخصوصا فى الراديو والتليفزيون والمسرح ، لتحكمهم رؤية واضحة وشاملة وموحدة لخدمة الطفل .

* النظر فى تخصيص قناة لبرامج الأطفال واستديو خاص بها ،

وانتاج أشرطة كاسيت وفيديو كاسيت تحوى برامج لهم ، وتباع بسعر رمزى .

• مع الاهتمام بتخصيص برامج – فى الاذاعة والتليفزيون – تهتم بشحذ قدرات الأطفال ، وتنمية ملكة الابتكار لديهم .

* تكليف المتخصصين فى برامج الأطفال من حيث الإعداد والتأليف والرسوم والغناء والموسيقى ، بعمل برامج ذات أهداف تربوية ، بحيث لاتصل الى آذان وعيون أطفالنا الا الكلمات والصور الهادفة البناءة ، مع الابتعاد عن الموضوعات والمفاهيم التى تؤثر تأثيرا ضارا على حياة الأطفال النفسية والاجتماعية .

* اجراء بحوث استطلاعية للاسترشاد بها فى تقييم البرامج التى يتم إعدادها للأطفال والوقوف على رغباتهم ، وذلك عن طريق دراسة عينات من مختلف الأعمار ، يمكن اجراؤها فى المدارس ، لقياس رد فعل الأطفال تجاه مختلف البرامج ، سواء فى أيام الدراسة أو فى الإجازات .

* العمل على تنقية جميع الاعلانات مما يمكن أن يترك آثارا سلبية على الأطفال ولاسيما فى حالة الاعلان عن السلع الغذائية بحيث يكون الإعلان عنها دقيقا فى عرضه لمواصفات السلعة ومقدرا لتأثيراتها على الأطفال بصفة خاصة .

* الالتزام بعدم اذاعة حلقات أو أفلام أو برامج تتناول العنف أو تحتوى عليه ، خاصة فى الفترة المسائية قبل موعد نوم الأطفال .

* تقليل استخدام اللغة العامية فى برامج الأطفال ، خصوصا عند تناول القيم وتقديم المعلومات ، مع انتاج أفلام كارتون ناطقة باللغة العربية أو مدبلجة بالعربية بأصوات مصرية ، كوسيلة لجذب المزيد من الأطفال الى هذه البرامج .

* أن تحرص برامج الأطفال على أن ينشأ الطفل على ثقافة بلده وأمته وقيمها وتقاليدها العريقة ، فلا يزود بالثقافة الأجنبية الا فى صورتها الموضوعية بما يلائم مجتمعه ويبعد به عما يخالفه .

* ألا تقف برامج الأطفال عند حد النظرة المثالية للحياة ، بل يجب أن تتجاوزها الى الحياة الواقعية ، حتى تساعدهم على التكيف لمواجهة الواقع بجوانبه المختلفة ، وأن تحرص على إعلام الطفل بكل ما يتعلق ببيئته مما يساعد على تنمية روح الانتماء لديه .

* أن يعرض الجهازان من كتب الأطفال مايتضمن التطورات المتلاحقة فى العلوم والمعلومات بأسلوب مبسط يتناسب مع عمر الطفل وذلك فى إخراج فنى جذاب ، يبرز القيم الجمالية وينميها ويعمقها لدى الطفل .

* مراجعة كل مايعرض على الأطفال فى برامجهم ، مع اعادة النظر فى كل ما تقدمه الاذاعة والتليفزيون من برامج ، بهدف زيادة الجرعة التى تقدم لهم لتكون مناسبة لحجمهم العددى : كمستمعين ومشاهدين ، ومتفقة مع الجانب التربوى والثقافى والاهتمام المضاعف الذى يجب أن يحظى به الأطفال .

* الحرص على عدم تعريض الأطفال لمايؤدى الى انفصام فى شخصيتهم بسبب عرض البرامج الأجنبية التى يتناقض فيها الواقع الذى يعيشونه مع التطلعات الحالمة التى تستثيرها لديهم تلك البرامج الوافدة .

* نشر الوعى بأهمية كتب الأطفال بين الآباء والأمهات والكبار ، من خلال مختلف المواقف فى البرامج والتمثيليات والأحاديث الاذاعية والتليفزيونية بحيث يصبح اقتناء كتب الأطفال سمة من سمات مجتمعنا المعاصر ، مما يؤدى الى زيادة توزيع هذه الكتب وبالتالى تخفيض ثمنها .

– وفى هذا الاتجاه يمكن القيام بحملة قومية – تشارك فيها أجهزة الاعلام – للدعوة الى انشاء مكتبة للأطفال فى كل حى وكل قرية ، ومناشدة الأدباء ودور النشر والمؤسسات المختلفة – التبرع بتزويدها بالكتب .

* دراسة إمكان تقديم العلوم والتاريخ والجغرافيا وعادات الشعوب وتقاليدها وغيرها من المعلومات اللازمة للأطفال باستخدام اللغة الفنية للاعلانات التى تتسم بالايجاز والسرعة والوضوح والابهار .

تطوير البرامج الموسيقية في الراديــو والتليفزيــون

تتمثل رسالة الاذاعة والتليفزيون فى دورين اساسيين : الدور التثقيفى والدور الترفيهى ، ولاشك انهما يضطلعان بالدور الترفيهى فيما يخص الموسيقى على خير وجه ، أما الدور التثقيفى لها ففى حاجة الى مراجعة واعادة نظر . ومع هذا فان الناحية الترفيهية للموسيقى ذاتها كثيرا ما يوجه النقد اليها ، كما يوجه الى مستوى الأغانى فى مجال مقارنة النصوص والألحان الحديثة بالأغانى القديمة التى يتهافت المستمعون على سماعها ، وليس من شك فى أن لجنة اختيار نصوص الأغانى قادرة على الارتقاء بالأغنية ، وعلى استبعاد كل مايفسد الذوق المصرى ، وان وجب الانتباه الى خطر ماثل يهدد الفن ، بل والاخلاق ايضا ، وهو انتشار الأغانى غير المشروعة ، أى التى لاتجيز الاذاعة والتليفزيون اذاعتها ، وكأن هذا المنع أصبح عاملا مساعدا للدعاية لهذا النوع من الأغانى وبيعه بأثمان باهظة فى أشرطة الكاسيت والفيديو ، وهذا يبين أهمية المسئوليات التى تواجه هذه اللجنة . ومن ثم فمن الواجب ان يشترك فى عضويتها علماء قادرون على بحث حالة الأغانى فى أبعادها الفنية والموسيقية والأدبية والاجتماعية والنفسية ، وأن تضع المعايير الصحيحة ، لتحديد ماهية الأغنية الصالحة فنيا واجتماعيا ، وكيفية محاربة الاغانى غير المشروعة ، وهل يكفى تجريمها ومصادرتها أم أن الواجب يقضى بقيام الاذاعة والتليفزيون بتقديم نماذج مشرفة للأغانى .

وتراثنا الغنائى أيضا فى حاجة الى مراجعة ، فقد تغير الذوق العام تغيرا كبيرا ، فكثير من الاغانى لم يعد يساير العصر الحديث ، فنظرتنا للحب والمرأة مثلا مختلفة عن نظرة آبائنا وأجدادنا ، وقليل من الفن هو مايناسب كل العصور ، وما يعجبنا فى الآثار الباقية فى كل الفنون هو قيمتها كتراث فيه جهد واتقان يعبران عن روح عصره وامكاناته ، وعلى هذا فان علينا أن نكون صادقين مع انفسنا ، فلا نحاكيها بحرفيتها لأننا فى هذه الحالة لن نكون صادقين فى تعبيرنا الفنى .

وعندما نقدم إنجازات العصور الماضية ، علينا أن نضمنها الشروح الكافية التى تساعد على تذوقها دون إهدار لقيمتها الذاتية ودون حجر على ملكاتنا الخلاقة ، وحبذا لو قام المتخصصون فى الأدب والشعر بدراسة هذه الناحية ، لتكمل دراستها موسيقيا .

وبعض موسيقانا وأغانينا وضعت لمناسبات خاصة ، لا ننظر اليها الآن بنفس النظرة القديمة ، ولايعنى هذا انكار وجود هذه الاغنيات لأن بعضها يتمتع بقيم فنية ، مازالت لم تتأثر بمرور الزمان ، مما قد يرى معه عدم حرمان الأجيال الحديثة العهد من الاستمتاع بها ، مع حماية المواهب الغنائية من تقليدها تقليدا غير بصير ، بتقديم شروح نتيجة اختلاف نظرة هـذه العصـور الماضية عن نظرتنا ، وما بقى منها وما تغير ، وهكذا يصبح التراث عاملا بناء بدلا من أن يكون من مسببات الجمود والتخلف .

فاذا انتقلنا الى الناحية التثقيفية سنرى أن برامج الموسيقى العالمية التى تقدم بالاذاعة والتليفزيون تناسب دارسى الموسيقى أو محبيها ، أى أولئك الذين لا يحتاجون الى شرح أو ايضاحات ، ولكنها لاتناسب المبتدىء الذى يرغب فى الاستماع لهذه الموسيقى ، وهذا يدعونا الى تخطيط البرامج الموسيقية تخطيطا صحيحا ، ومن حسن الحظ أن هناك

مراجع كثيرة توضح تذوق الموسيقى ، وهناك مسجلات كثيرة لتحبيب المستمع والتدرج معه حتى يستطيع تذوقها فى كل ألوانها .

ولايمثل هذا اتجاها الى ترجيح كفة الموسيقى العالمية على الموسيقى العربية ، وكأنهما يمثلان قطبين متقابلين ، والحق انهما متكاملان ، وينبغى أن يطمئن محبو الموسيقى العربية الرفيعة الى أن هذه الموسيقى العظيمة فى مأمن من أى تهديد خارجى لأنها نابعة من وجداننا ، قريبة دائما من افئدتنا ، فنحن نحبها كما نحب أوطاننا ، وقد لانحبها أحيانا لميزاتها ولكننا نحبها كتراث عزيز من الماضى يصور روح عصره ، ولعل هذا ينبهنا الى الخطر الذى يتهدد بقاء هذه الموسيقى ، وعلينا أن نحميها من زحف الآلات الغريبة عن روحها وطابعها ، ومن ثم تتحتم العناية بكل التراث العظيم الذى خلفه لنا فنانون صادقون ألفوا موسيقى عربية خالصة ، وخصوصا لوحرصنا على أدائها بآلاتها الأصلية وبأشعارها الأصلية ، كما يحدث فى البلدان المتحضرة ، وعلينا ان نهتم أيضا بتقديم معزوفات على الآلات المنفردة ، فقد كاد فن التقاسيم أن ينقرض واختفت الآلات الشرقية الصميمة كالعود ، من معظم فرقنا الموسيقية بعد أن طغت الآلات المستخدمة بأصواتها المرتفعة المعبرة عن صخب عصرنا وضجيجه ، ويبقى أيضا تشجيع غناء المواويل التى قد تغنى بدون آلات فتتيح للمغنى الفرصة لاظهار رخامة صوته وبذلك يتجنب غناءها أولئك الذين مارسوا الغناء على غير قواعده الأصيلة .

وبرامج الموسيقى العالمية ، تقتصر اذاعتها حاليا على اذاعتين : احداهما تختص باذاعة الجانب الأكبر منها وهى اذاعة البرنامج الموسيقى ، بينما يقوم البرنامج الثانى ، بين حين وآخر ، بتقديم بعض مقطوعات موسيقية عالمية أشبه بالاستراحات الموسيقية فى فترات ارساله القصيرة للغاية . مع استثناء البرنامج الاسبوعى الذى يقوم بالتحليل والذى يعد نموذجا للبرامج المعنية بالموسيقى العالمية .

وأهمية هذه الموسيقى العالمية ليست بحاجة الى تنويه ، والاهتمام بها سيساعد على رفع الذوق ، بل وسيساعد ايضا على حل مشكلة وقت الفراغ للشباب ، كما حدث فى البلدان الاخرى ، ومن ثم فمن الواجب تزويد برامج الشباب بمختارات موسيقية عالمية تتبع منهجا علميا مدروسا .

ويتعين علينا ايضا تقديم برامج موسيقية عالمية كثيرة فى الاذاعات الكبيرة كالبرنامج العام وفى اوقات مرغوبة .

وقد يصعب الاقبال على الموسيقى العالمية عند تذوقها فى سن متأخرة لان تغيير عادات الأذن مسألة صعبة ، ومن ثم فينبغى ان تبدأ التربية الموسيقية الصحيحة منذ الطفولة ، لتنمية ما لدى الطفل من استعداد موسيقى ، لتعميق ادراكه لانماط الصوت كعنصر اساسى جمالى .

وهذا يدعونا الى تطعيم برامج الاطفال بنماذج من المقطوعات الموسيقية المركبة ، والى التقليل من الاناشيد الرتيبة التى لاتحتاج الى أى جهد فى الأداء ، بالاضافة الى بعض ارشادات للتذوق الموسيقى تعود الطفل الموهوب على الاستماع الجاد والتذوق السليم لمبدعات مايهضمه سنه من الموسيقى العالمية ، وبذلك تتعود أذنه على التفرقة بين الغث والثمين .

ويحتاج النهوض بالناحية الموسيقية فى برامج الاذاعة والتليفزيون الى نوعية خاصة من المذيعين القادرين على تذوق الموسيقى ، لينعكس هذا على أسلوب تقديم البرامج ، ضمانا لتجنب الوقوع فى أخطاء غير مقبولة كاذاعة مقطوعة موسيقية مختلفة عن الاسم الذى تقدم به ، أو نطق الأسماء الأجنبية نطقا محرفا ، وربما أمكن الاستئناس برأى هؤلاء المذيعين ذوى النوعية الخاصة عند وضع البرامج ولمعرفة رغبات المستمع ، وما يقبل عليه وماينفر منه .

فاذا كان هذا هو المطلوب من المذيع ، فلا شك ان مراقبات الموسيقى فى الاذاعة والتليفزيون بحاجة الى تعزيز كبير بالخبرات الموسيقية وما أكثر خريجى الكونسرفتوار ، وكلية التربية الموسيقية ،

ويمكن ان تنتقى منهم العناصر المتميزة القادرة على إعداد برامج موسيقية تثقيفية ، وعلى إعداد مخططات لنشر الوعى الموسيقى ورفع مستوى الذوق العام لجمهور المستمعين .

وفيما يلى عرض موجز لأوضاع البرامج الموسيقية فى كل من الاذاعة والتليفزيون .

البرامج الموسيقية :

تشير آخر الاحصاءات الى ان ساعات الارسال المخصصة للموسيقى بالاذاعة والتليفزيون : ترفيهية وتثقيفية ، بلغت فى مدة عام واحد ، ١٩٣٥ ساعة و ٢٣ دقيقة ، يخص الموسيقى الترفيهية منها :

١١٩٢ ساعة و٩ دقائق ، ويخص الموسيقى التثقيفية ٧٤٣ ساعة و١٤ دقيقة .

وتقدم الموسيقى فى الاذاعة والتليفزيون من خلال مجموعة من البرامج على النحو الآتى :

فى الاذاعة :

البرنامج الموسيقى : ويبث سنويا ٤١٩٩ ساعة ، متوسطها اليومى ١١ ساعة و٣١ دقيقة ، وما تزال محطة ارسال هذا البرنامج من بين المحطات الضعيفة الجهد ، وتنحصر مهمة المذيع غالبا فى قراءة عناوين المؤلفات الموسيقية ، وقد لايتيسر له فى كثير من الأحيان النطق الصحيح لاسماء الاعلام أو المصطلحات الموسيقية .

البرنامج الثانى :

وتقدم فيه الندوات الموسيقية متضمنة المناقشات ، وعرض نماذج موسيقية ، غير أن المناقشات لا تستغرق الوقت الكافى ، مما لايسمح بالوصول الى نتائج واضحة للمستمع .

اما الموسيقى العالمية المصحوبة بالشرح والتفسير ، فتقدم مرة واحدة فى الاسبوع ، وفيما عدا ذلك ، تقدم الموسيقى بلا شرح أو تحليل .

ومن الواضح ان دور الموسيقى فى البرنامج الثانى يحتاج الى مراجعة ، وخاصة بعد انشاء البرنامج الموسيقى .

البرنامج العام :

ويتميز بالسخاء فى تقديم الأغانى العربية ، كما تقدم به بعض برامج تعرض فيها الاغنيات القديمة ، ويمكن ان تحقق هذه البرامج غاية ثقافية أفضل اذا اختيرت لها نماذج من موسيقى الغناء والآلات فى التراث المصرى والتركى والفارسى . وباعتبار اذاعة البرنامج العام هى أقوى الاذاعات وأكثرها انتشارا ، فينبغى أن يقدم عن طريقها نماذج أخرى متنوعة مشروحة من الموسيقى العالمية ، مما يساعد على تضييق الفجوة الثقافية بين فئات محبى الموسيقى من المواطنين .

اذاعة الشباب :

وتكثر بها الموسيقى الجماهيرية " P O P " ، التى يعرفها الشباب عن طريق الاذاعة ، ويقتنى مسجلاتها الواسعة الانتشار .

وتستطيع هذه الاذاعة القيام بدور فعال فى تقديم مواد موسيقية تثقيفية للشباب ، مع تلبية حب الاستطلاع عندهم بالتعريف بالاسماء اللامعة فى التأليف الموسيقى والعزف والغناء .

اذاعة الاغانى :

وهى اذاعة لاترد فى النشرات الرسمية ، وقد اشتهرت عند المستمعين باذاعة " أم كلثوم " وتستأثر هذه الاذاعة باصغاء جمهور كبير ، ولعل من أسباب الاقبال عليها ، تتابع الأغانى المتواصل دون تدخل من تقديم أو تعليق .

وتقتصر على اذاعة اغنيات أكثر المغنين جماهيرية ، ولكن فى غير تخطيط واضح .

فى التليفزيون :

وأهم مايقدمه ثلاثة برامج موسيقية ذات صبغة ثقافية ، وهى :

- صوت الموسيقى .
- الموسيقى العربية .
- فن الباليه .

وبوجه عام يعتبر الزمن المخصص لهذه البرامج غير كاف ، سواء من ناحية الوقت المخصص للاداء ، أو الوقت المحدد للشرح .

على أن برامج الموسيقى العربية الاذاعية والتليفزيونية ، ماتزال فى حاجة الى فرصة أوسع ، حتى يتاتى الشرح الأكثر عمقا ، مع اختيار نماذج تاريخية تثبت عراقة الموسيقى العربية ، وتطلع المستمع على جوانب التميز والجدارة فى تراثنا الموسيقى .

التربية الموسيقية فى برامج الاطفال :

تهدف التربية الموسيقية الى تنمية مالدى الطفل من استعداد موسيقى، وذلك من خلال تعميق وتوسيع إدراكه لأنماط الصوت كعنصر أساسى جمالى فى مجال الممارسة ، حتى يزيد من قدرته على ادراك الثراء الجمالى المتوفر فى الموسيقى مما يساعد على المشاركة فى الثقافة والحضارة التى يعيشها .

ومازال الطفل المصرى يفتقر الى الرعاية الموسيقية ، سواء فى المنزل أو المدرسة أو أجهزة الاعلام .

وبالنسبة للاذاعة والتليفزيون ، فما زال الحيز الذى توفره لبرامج الاطفال محدودا بالقياس الى ساعات الارسال ، وتكمن المشكلة فيما يقدم فى المساحة المحدودة المخصصة للموسيقى ، اذ ينبغى ان يهدف ما يقدم فيها الى ايجاد نوع من التذوق الموسيقى يؤدى بالطفل الى إدراك الجمال الكامن فى الموسيقى عن طريق فهم مكوناتها ، وتعويده على الاستماع الى الموسيقى الجيدة ، بأحسن أنواع الأداء وأكثرها اتقانا ، حتى تتعود أذنه على التفرقة بين الغث والثمين ، وبذلك يمكن الاستفادة من المساحة الصغيرة المخصصة لموسيقى الطفل فى الاذاعة والتليفزيون .

الاغنية الاذاعية والتليفزيونية :

تستأثر الاغنية بالنصيب الاكبر من الانتاج الفنى المذاع ، فى جهازى الاذاعة والتليفزيون مع رواج نوع خاص منها ، وهو الأغنية الفردية العاطفية التى يزخر بعضها بسلبيات واضحة فى الكلمة والنغمة والاداء ، وذلك على الرغم مما أثبتته التحليلات من أن الصفة الجماعية تتناسب مع مميزات أغانى الشعب المصرى ، مما يهيىء السبيل الى ان تكون اغانينا انسانية المذاق والهدف ، وان تملأ النفوس تفاؤلا وحيوية ، وتدفع الشباب الى الاقبال على العمل .

دور لجان الفحص والاستماع :

ويتمثل الجهد الرقابى بجهازى الاذاعة والتليفزيون - عند قبول أو رفض مؤلفات الموسيقى والغناء - فى أحكام لجان الفحص والاستماع ، والتى يجب تدعيمها باستمرار بالكفاءات ذات التخصصات العليا فى الفنون والثقافة والآداب ، وعلمى النفس والاجتماع ، ضمانا لدقة الاختيار عند اجازة النصوص ، بحيث لا يقبل إلا ما يرتفع بذوق الجماهير من النغم ، مع تحقيق إمتاع المواطنين بألوان الفن قديمه وحديثه .

وحتى يتم تكوين ادارات التخصص الموسيقى بأدواتها فى الجهازين يمكن عرض الضوابط الآتية لإجازة النصوص :

- عدم قصر دلالة الأغانى العاطفية على تعابير الالتياع والمعاناة ، وامتداد هذه الدلالة بحيث تشمل : حب الوطن والطبيعة الجميلة ، وحب الخير والتعاون .
- ألا تكون الأولوية المطلقة للأغنية العاطفية الفردية ، بمفهومها الحالى ، والاهتمام بالأغنية الجماعية أو التى تعبر عن مشاعر الجماعة وآمالها .
- الحرص على عدم التساهل فنيا واداريا فى قبول وبث ماتقدمه برامج الفرق الخاصة من فقرات الحفلات الخارجية ، بالاذاعة والتليفزيون ، اذا ما قل مستواها عن المستويات المنشودة .
- مراعاة التفرقة العلمية بين الفولكلوريات المجهولة المؤلف ، وبين الأغانى الدارجة التى ينتجها مؤلفون معروفون يميلون الى محاكاة المأثورات النغمية الشعبية .

تقديم البرامج الموسيقية :

ان تقديم البرامج الموسيقية بأنواعها يتطلب تأهيل من يقدمونها أو يذيعونها تأهيلا تدريبيا وثقافيا فى مادة الموسيقى ومدارسها وآلاتها ، وشتى تكوينات فرق أدائها وانتاجها . مع مراعاة اختلاف أنواع ومستويات البرامج الموسيقية ، ما بين شعبية ، وتقليدية ، وكلاسيكية ، ورومانتيكية ، ومعاصرة ، مع ما لكل مذهب من طابع وشخصيات نبتت وترعرعت فى بيئات اجتماعية مختلفة .

ويمكن أن يتم ذلك عن طريق دورات تخصصية ، للتثقيف والتذوق الموسيقى ، على أن يجرى ذلك فى محيط فنى ، يكفل للدارسين التعرف بالسماع والرؤية على آلات الفرق المختلفة ، وأصواتها ، ومصطلحات أدائها ، بجانب القدر اللازم من القواعد والنظريات ومدارس التأليف وأعلامها .

التوصيات

وبناء على الدراسة السابقة ، وما دار حولها من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* التأكيد على توصيات المجلس فى دوراته السابقة بشأن الموسيقى والنهوض بها ، سواء على المستوى العام أو الثقافى أو التعليمى وخاصة :

- إعادة تشكيل ادارة الموسيقى المسئولة فى الاذاعة والتليفزيون ، ضمانا للانضباط فى مراجعة مواد وبرامج الحفلات الخارجية ، قبل واثناء اذاعتها على الهواء ، أو ارسالها ، لمنع اذاعة ما لم يصرح به ، نصا ولحنا وأداء وتسجيلا ، وفق الضوابط المحددة .

- اعادة تشكيل فرقة اوركسترالية وكورالية - أو أكثر - متكاملة للصغار والكبار بالاذاعة والتليفزيون ، لتتولى مسئولية الارسال النقى فى كل مايتم تقديمه من برامج .

* مراعاة مبدأ التخصص الأكاديمى فى تشكيل لجان الاستماع ، على ان يضم الى عضويتها كفاءات متميزة من المتخصصين فى علم النفس والاجتماع ، ضمانا لسلامة قبول المواد او رفضها .

* مراعاة ترجيح نسبة الأغانى الجماعية وما فى مستواها .

* العمل بالوسائل الفنية على تنقية الارسال للفقرات الخارجية من ازعاجات الهتاف والصفير ، مع قيام شركة صوت القاهرة وشركات التسجيل بالعمل هندسيا على تخليص كافة تسجيلاتهم الغنائية من شوائب الشوشرة .

* العمل على عقد دورات لمقدمى مذيعى البرامج الموسيقية للتدريب فى احد المعاهد العالية للموسيقى بالاكاديمية ، لدراسة الثقافة الموسيقية اللازم توفرها فى مقدمى برامج التخصص ، وتدعيم هذه الدراسات بالزيارات الميدانية لفرق الأداء فى مواقعها .

* اهتمام البرامج بالجانب الموسيقى التربوى للصغار ، عن طريق إعداد خطة تعليمية بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم يشاهد التلاميذ فقراتها فى مواعيد محددة بالجدول المدرسى ، مع الاستعانة بالنماذج التى وضعها الاكاديميون لاداء واستماع الموسيقى المركبة والجماعية ، وتطعيم هذه البرامج بنماذج من الموسيقى العالمية المناسبة ، مقرونة بشروح دراسية .

* الاكثار من برامج الموسيقى العالمية فى اذاعات الشباب على ان تقدم وفقا لبرنامج منهجى مدروس يساعد على اجتذاب المستمع وتعريفه مميزات الموسيقى العالمية مع تطعيم برامج الشباب فى مختلف الاذاعات بألوان مناسبة من هذه الموسيقى للارتفاع بأذواقهم .

* تقديم الاغانى المتميزة فنيا من تراث الماضى ، والتى يغنيها مطربون ومطربات ذوو منزلة خاصة فى وجداننا ، فى برامج خاصة مصحوبة بشروح تحلل كلماتها وتبين ملابساتها الاجتماعية والفنية ، وتستبعد من ذلك النصوص التى تتضمن كلمات وعبارات غير لائقة أو تخدش الحياء .

* عدم الاقتصار فى تقديم الموسيقى الثقافية والكلاسيكية على مايذاع منها فى البرنامج الموسيقى والبرنامج الثانى ، لانها اذاعات

بعيدة عن اهتمامات المستمع العادى المستهدف تثقيفه .

* الاقلال - ما أمكن - من استخدام الموسيقى العالمية كألحان مميزة للبرامج « كفواصل » خلفية لأحداث التمثيليات ، واعطاء الفرصة للموسيقيين المصريين لوضع الموسيقى بعد دراسة وافية لطبيعة الموسيقى التصويرية فى الافلام والتليفزيون .

* اعادة النظر فى البرامج الموسيقية الكلاسيكية التى تقدم فى الفترة الصباحية ولا ينتفع بها الا قلة من المستمعين . وحتى تخصص محطة مستقلة لبث البرامج الموسيقية وتعمل بلا انقطاع ، فإنه يقترح زيادة الساعات المخصصة لبرامج الموسيقى العالمية ، على ان تقدم مقرونة بالشروح ، وان يتبع فى اختيارها منهج علمى سليم يساعد على تذوقها وعلى تشجيع محبى الموسيقى على الاستماع اليها .

* التدقيق فى تحديد اوقات إذاعة الموسيقى الثقافية ، على أساس الاستبيانات الجماهيرية وان توضع برامجها وفق خطة تكفل اجتذاب اكبر نسبة من المستمعين .

* الاستعانة بمزيد من الإخصائيين الاكاديميين فى زيادة تعريف المستمعين بمقومات الموسيقى العربية التى تقدم فى جميع برامج الاذاعات والتليفزيون واختيار المناسب والتاريخى من هذا النوع ، على ان يكون مصحوبا - قدر الامكان - بشروح تبين الأسباب النفسية والاجتماعية الكامنة وراء انتاجه على هذا النحو .

* الانتفاع بمميزات التليفزيون والفيديو فى تقديم مؤلفات الباليه والمسرح الغنائى مصحوبة بكتابة الترجمة العربية للحوار على شرائط العرض ، كى يتمكن المستمع من متابعة الأحداث فيها .

* قيام جهازى الاذاعة والتليفزيون بتقديم المزيد من انتاج المسرح الغنائى المصرى والعربى فى مواجهة كثرة الاغانى الانفرادية .

* العمل على إصدار سلسلة من كتيبات الثقافة الموسيقية المتصلة بالتذوق ، وشرح تحليلى لروائع الأعمال الموسيقية، وإرشادات السامعـــين .

الاتصال الاعلامى بالمصريين فى الخارج

منذ منتصف السبعينات برزت قضية اجتماعية جديدة لها مقدمات زمنية طويلة هى قضية المصريين الذين ذهبوا أو هاجروا الى بلاد أخرى فى طلب العلم أو العمل أو الاستزادة من المعلومات أو بناء الثروات وقد صارت حركة الاغتراب أو الهجرة من جانب المصريين للخارج قضية اجتماعية لأنها تعدت كل ما كان مألوفا فى المجتمع المصرى من قبل ، اذ تزايدت اعدادهم من الألوف الى مئات الألوف ثم الى الملايين ، مما دعا إلى إضافة وزارة جديدة الى نظام الحكم المصرى هى وزارة الهجرة التى تمارس شئونها منذ سبع سنين أو تزيد ، لكنها لازالت تواجه بماياتى :

- قلة الامكانات ، مع ضخامة المسئولية المنوطة بها .
- حاجتها الى جهود الوزارات الأخرى لإنجاز مهامها .

واذا كان المطلوب من هذه الوزارة الناشئة أن تمثل ضابط الاتصال بين المصريين فى الخارج وبين مختلف الأجهزة فى مصر - فلعل من أهم مايساعد على ذلك ، ان تكون هناك خطة مستقبلية اعلامية أوسع نطاقا من الخطة الحالية ، بعد أن تبين ماياتى :

- أن المصريين فى الخارج قد أصبح لهم وجود اجتماعى فى مختلف انحاء العالم شرقا وغربا .

• أن عدد المصريين فى بعض مناطق العالم يتجاوز حجم الجالية المحدودة الى ما يمكن أن يشكل « مجتمعات مصرية » فى الخارج .

• أن هذه المجتمعات المصرية التى فى الخارج عرضة لأن ينشأ بنوها على غير الطابع المصرى .

• وأن هذه المجتمعات المصرية اصبحت لها مشكلات جماعية فى التعامل أحيانا مع بعض الانظمة فى البلاد التى تقيم بها .

• أن المغتربين أو المهاجرين المصريين فى الخارج - هجرة دائمة أو عارضة - قد أصبحت لهم مطالب ، أخصها الرغبة فى الاندماج مع شعبهم - ولو على البعد - فى متطلباته المادية والقومية بصفة عامة .

ولعل مما يضاعف الاهتمام بالخطة المستقبلية للاتصال الاعلامى بين الوطن الأم وأبنائه فى الخارج - أن مساهماتهم المالية فى اقتصاد بلادهم دخلت فى أبواب الموازنة العامة للدولة ، وان هذا الاسهام يمكن أن يزيد كلما ضاعفنا وسائل الاتصال الفكرية المستقيمة للافادة منهم وبهم .

تكييف الجموع المصرية بالخارج

وعند الحديث عن المزيد من الافادة بأبنائنا فى الخارج ، ينبغى أن تكون أمامنا ترتيب تشكيلاتهم هناك - على وجه التقريب - كما يأتى :

• شباب يطلبون العلم ، لكنهم يمارسون العمل المثمر فى نفس الوقت .

• مواطنون تجاوزوا مرحلة طلب العلم الى مرحلة العطاء بمختلف قدراتهم العلمية أو العملية أو الفنية ، وهو عطاء أقله لنا وأكثره للبلاد التى يقيمون بها .

• مدرسون ومدرسات يرتبط وجودهم خارج البلاد بحاجات البلاد الشقيقة أو الصديقة ، وأولئك يعدون بعشرات الألوف .

• عمال زراعة وصناعة وحرفيون مهرة أو عاديون تتنازع الحاجة اليهم بلادنا والبلاد الأخرى .

• رجال أعمال مرتبطون بعقود عمل يسخرون كفاءاتهم وأموالهم المصرية الأصل الى جانب قدراتهم فى النشاط الخارجى .

• موظفون مرتبطون بعقود عمل أو انتداب لفترات ترتب لهم حقوقا وتفرض عليهم واجبات ، دون احاطة كاملة بهذه الحقوق وتلك الواجبات .

وتظهر أهمية عرض تصنيف هذه التشكيلات المصرية بالخارج من ناحيتين أن نحسب حسابها فى الخطة الاعلامية المستقبلية لأبنائنا فى الخارج ، وان ندرك مايفيدهم وما يفاد منهم بالكامل .

بيت مصرى لكل تجمع مصرى بالخارج

ان الخدمات الاعلامية للمصريين فى الخارج - بالاضافة الى ما تقدمه وزارة المغتربين ، تتلخص الأن فيما يأتى :

• برنامج « أبناؤنا فى الخارج » .

• البرامج الاذاعية الموجهة من القاهرة الى ابنائنا فى الخارج .

• الطبعة اللندنية لجريدة الأهرام .

ويقابل ذلك من المعوقات مايأتى :

• ان أبناءنا فى الخارج (فى غير البلاد العربية) يحصلون على الصحف المصرية بصعوبة .

• ان البرنامج الاذاعى " ابناؤنا فى الخارج " يؤدى خدمات حيوية للافراد دون التجمعات .

• ان البرامج الموجهة لابنائنا فى الخارج على عظم فائدتها لها حدود معينة تحكمها الامكانات المتاحة .

وهذه كلها اساسيات مبدئية تدخل فى اطار الخطة المستقبلية المنشودة لتعميق الاتصال الاعلامى بالمصريين بالخارج عن طريق تنمية دور الوسائط الاعلامية الآتية :

- الخدمات الصحافية .
- الخدمات الكتابية .
- الخدمات الاذاعية .
- الخدمات التليفزيونية .
- الخدمات التليفونية .
- الاشرطة المسجلة .
- البريد الطائر .

وتقوم المكاتب الاعلامية الملحقة ببعثاتنا الدبلوماسية بمسئولية مباشرة هذه الأنشطة مما يستلزم أن يكون فى كل بلد من البلاد الخارجية التى توجد بها تجمعات مصرية كبيرة « بيت مصرى » يديره المكتب الاعلامى ويعد له الأجهزة اللازمة .

وفكرة « البيت المصرى » نبتت ونفذت فعلا بالجهود الذاتية فى اماكن محدودة بالخارج ، وقد حان الوقت لتعميمها وتطويرها من جانب الجهات المسئولة لكى تستطيع القيام بدورها كاملا فى تطبيق الخطة الاعلامية المستقبلية فى مجال الاتصال بجماهيرنا المصريـة فى الخارج ، حتى لا تكون مجرد أندية خاصة ، بل مراكز اتصالية شاملة تعتمد اعتمادا مسئولا على الوسائط الاعلامية التى ينبغى ان تقوم بدورها على النحو الآتى :

أولا : الخدمات الصحافية :

ان لدينا الآن مثلا ناشئا للخدمة الصحافية فى الطبعة اللندنية لجريدة الاهرام وتتطلب الخطة المستقبلية – تدريجيـا وعلى المدى الطويل – أن ينطبق هذا المثل على سائر مؤسسات الصحافة المصرية بما فيها صحف الرأى ، كى تحيط المواطن المصرى فى الخارج علما بمختلف الاتجاهات القومية فى بلده . ولتيسير الخدمة الصحافية للمصريين فى الخارج ، يمكن أن يتفق البيت المصرى فى كل بلد مع مركز من مراكز توزيع الصحف هناك لتحقيق أمرين :

- تقديم الوسيلة الفعالة لضمان حصول المصرى فى الخارج على المهم من صحف بلاده .
- امكان ارسال نسخ من الصحف المصرية عن طريق مركز التوزيع الصحافى الى الاماكن النائية عن العواصم الكبرى ، كلما كان هناك طلب على هذه الصحف .

وهذا اجراء من شأنه أن تكون هناك جهة مسئولة عن الخدمة الصحافية لأبنائنا فى الخارج ، وذلك بالاضافة الى وجود نسخ كافية من صحفنا الكبرى فى البيت المصرى للاطلاع عليها من جانب المصريين الذين لايتيسر لهم اقتناء هذه الصحف بانتظام .

ويكون على البيت المصرى أن يصدر كل يوم نشرة مختصرة بخلاصة مواد الصحف المصرية بلغة البلد القائم به هذا البيت أو بإحدى اللغات العالمية السائدة ، وتوزيع هذه النشرة على الجهات المعنية الأجنبية أيضا .

كما يستطيع البيت المصرى أن ينظم وسائل الاشتراك فى الصحف المصرية لمن يريدون ذلك عن طريقه ، بالاتفاق مع المؤسسات الصحفية فى مصر .

ثانيا : الخدمات الكتابية :

ولما كان اطلاع ابنائنا فى الخارج على مسار الحركة الفكرية فى بلادهم من أهم العوامل لارتباط المواطن المغترب بوطنه ، فينبغى أن تتضمن خطة الاتصال الاعلامى بأبنائنا فى الخارج خدمة كتابية منتظمة وميسرة ، وذلك باعداد افلام مسجلة عليها الكتب المختارة التى تصدر حديثا فى مصر ، وإفراد ركن خاص لبيعها بأسعار مناسبة فى كل بيت مصرى وبدور السفارات المصرية .

وهذه الخدمة الكتابية تحتمل اضافة اخرى وهى تسجيل المواد الهامة كالخطب القيادية ، ومختارات من الأحاديث الفكرية والعلمية والأدبية والفنية ، وغيرها من المواد القومية على أشرطة مسجلة ، وتيسير اقتناء

المصريين فى الخارج لها عن طريق ركن توزيع الكتب بالبيت المصرى ، على أن تراعى فى ذلك رغبات أبنائنا فى الخارج ، وذلك نظير اشتراكات مناسبة .

ثالثا : الخدمات الاذاعية :

ولاشك أن الخدمات الاذاعية يمكن أن تكون لها صدارة خاصة بها فى الخطة ، وهذا يتطلب ان يكون البيت المصرى مزودا بأجهزة صغيرة الحجم للاستقبال والارسال معا ، وذلك لكى يستقبل الجهاز الإذاعى بالبيت المصرى برامج تحددها الخطة من برامج الاذاعة المصرية ، ثم إعادة ارسالها فى الأوقات المحددة للجماعات المصرية فى الخارج ، على أن تشمل هذه البرامج فقرتين :

• مايطلبه المستمعون المصريون فى الخارج .

• تبادل الحوار بين المصريين فى الخارج وبين المواطنين فى مصر وتستلزم هذه الخدمات الاذاعية وجود مندوب اذاعى مقيم فى البيت المصرى المشار اليه ، لمتابعة التفاصيل الفنية اللازمة لذلك كله .

رابعا : الخدمات التليفزيونية :

وتمتد الخدمات الاذاعية فى هذه الخطة الى خدمات الاذاعة المرئية فى الحدود التى يمكن توفرها مع التطور الزمنى ، وهو أمر يحتاج الى معدات واستعدادات فنية أكثر ، وقد يكون من الممكن ابتداء أن تدخل هذه الخطوة فى خطى العمليات التى يقوم بها القمر الصناعى ، وما يمكن ان يتفرع عليه مستقبلا من تفريعات أخرى ولو على المدى البعيد .

خامسا : الخدمات التليفونية :

وفى اطار التكامل بين وسائل الاتصال ووسائل المواصلات قد يمكن تنفيذ بعض جوانب الخطة بالاعتماد على أجهزة التليفون . وعلى سبيل المثال اذا كان فى القاهرة موقف قومى كبير فمن الممكن ان يكون فى البيت المصرى جهاز تليفونى مباشر خاص تلتقط بواسطته فقرات هذا الموقف كأى عملية استماع ، مع تسجيل هذه الفقرات على شرائط تسجيل ينقل ما عليها الى اشرطة متعددة أخرى لتوزيعها على طالبيهامع إدارة الشريط الأصلى بقاعة اللقاءات فى البيت المصرى فى وقت محدد ليستمع اليه رواده من المصريين الذين لم يقتنوا هذه الاشرطة .

سادسا : الخدمات البريدية :

ان المواصلات البريدية لم تعد بمعزل عن الخدمات الاعلامية فى الداخل ، باعتبار الخطاب الخاص صورة من صور الاتصال المباشر ، وهذا مايحدث فى الداخل منذ امد ليس بالقصير ، وهو ماينبغى ان يستفاد به فى اعلامنا الخارجى الخاص بالمواطنين المغتربين ، ويتطلب ذلك اتخاذ الاجراءات التالية :

* ان تنشىء هيئة البريد المصرية جهازا خاصا بالخطابات الاعلامية المرسلة الى الخارج ، ويمكن فى هذا المجال ان ينظر فى تعميم طابع خاص بالمراسلات الاعلامية .

* ان يضاف الى توقيت استقبال وارسال الخطابات الخارجية توقيت خاص بالخطابات العالية المرسلة الى أبنائنا فى الخارج والاتفاق مع شركات الطيران على هذا التوقيت ، وان يكون ارسال هذه الخطابات الى البيت المصرى فى الخارج لينظم توزيعها أو ايداعها باسم اصحابها حسب نوعية اشتراكهم فى هذه الخطة .

بهذا كله يتضح الإطار العام لدور وسائط الاعلام الاساسية لخدمة ابنائنا فى الخارج ، وهى خدمة ذات عوائد قومية تستحق الانفاق عليها ، كما يمكن دعم الميزانية الخاصة بتنفيذ هذه الخطة من حصيلة اشتراكات المغتربين المصريين المشتركين فى الاستفادة من تلك الخدمات .

واخيرا ، ينبغى ان يوضع فى الاعتبار ان الخطة الاعلامية للاتصال بأبنائنا فى الخارج تخضع تفريعاتها وما سيجد عليها لحتمية التطور

والتدرج الممكن ، وبخاصة فى التفاصيل .

التوصيات

وعلى ضوء العرض السابق وما دار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* أن تشترك الجهات المختصة بشئون المغتربين المصريين بالخارج فى « مجلس اتصال » يضم ممثلى كل تلك الجهات ويبدأ المجلس أعماله على النحو التالى :

– الافادة مما قامت وتقوم به الجهات المعنية بشئون الاتصال بالمصريين المغتربين .

– تعميم المراكز الاعلامية المصرية بالخارج وإعداد العاملين بها إعدادا خاصا متجددا .

– وضع لائحة تنفيذية لمشروعات الاتصال بالمصريين فى الخارج والأساليب الجديدة للاتصال بهم ، على أن تفرد هذه اللائحة جزءا خاصا بشئون المصريين العاملين فى البلاد العربية والافريقية والأسيوية .

– تهتم اللائحة التنفيذية بنظام انشاء البيت المصرى فى كل المراكز الخارجية ، على أن يشمل هذا النظام تشكيل مجالس البيوت المصرية فى الخارج .

* يضع مجلس الاتصال خطة خاصة بتنظيم الاعلانات الدعائية التى يقوم بها بعض افراد الجاليات المصرية فى الخارج ، وذلك بإدخالهم فى شركات تعاونية مع الجهات المسئولة عن نوعية إعلامهم ، لضمان قوميته وبعده عن الاعتبارات الخاصة .

* أن تعهد الجهة المسئولة عن شئون الصحافة بمصر مشروعا بتنظيم وتعميم فكرة الطبقات الخارجية للصحف المصرية الكبرى وتنظيم الاشتراك فيها للمصريين المغتربين ، مع تيسير ارسال الصحف للمصريين فى الخارج عن طريق البريد حتى يتم تنفيذ مشروع الطبعات الخارجية للصحف .

* أن يعد المركز الإعلامى المصرى فى كل بلد خارجى كبير نشرة بخلاصة المواد الهامة فى الصحف المصرية بالعربية وبلغة أجنبية لتوزيعها على الجهات المعنية فى الخارج .

* ان يتيسر فى كل بيت مصرى – وخاصة فى البلاد الخارجية التى توجد بها تجمعات مصرية كبيرة – ماياتى :

– مدرسة لتعليم اللغة العربية والدين والتاريخ والجغرافيا – وخاصة للأطفال والاستعانة بالمبعوثين المصريين للتدريس بها . مع الانتفاع بجهود وزارة التربية والتعليم وخاصة فى مجال تيسير التزود بالكتب اللازمة للدراسة .

– أفلام مسجل عليها الكتب البارزة الأهمية التى تصدر فى مصر ، ليستطيع كل مغترب مصرى شراءها .

– أشرطة مسجلة لفقرات المواقف القومية بمصر ، ومختارات من الأحاديث الفكرية والعلمية والأدبية والفنية .

– أجهزة صغيرة الحجم للاستقبال والارسال لالتقاط كل حدث هام بمصر وإرساله من جديد الى الجموع المصرية هناك .

– جهاز تليفونى مباشر للافادة به فى الاستماع الى مايستمع اليه المصريين فى بلادهم من مواقف قومية تستدعى الاعلام المصرى بها لدى المصريين فى الخارج .

– مندوب اذاعى مقيم لمتابعة الخدمات الاذاعية .

* تنظيم المراسلات الاعلامية لأبنائنا فى الخارج ، عن طريق هيئة البريد ويمكن ان يتم ذلك عن طريق الاتفاق بينها وبين « مجلس الاتصال » المقترح .

* أن ينظر فى تخصيص جانب من الموازنة العامة للدولة لتنفيذ هذا المشروع الاعلامى ، على أن تدخل باب الايرادات فى هذه الميزانية اشتراكات المصريين بالخارج .

الانفتاح الصحفى على افريقيا

كان من أثر الصمود المصرى فى مواجهة العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ ان انفجرت حركات التحرير فى جميع أنحاء القارة الافريقية ، وكتب النجاح للجانب الأكبر من هذه الحركات .

وبدأت القارة تعيد تنظيم كياناتها بعد أن تخلصت كثرة من بلادها من الاستعمار القديم ، لكن هذا الاستعمار كان قد ترك وراءه على الصعيد الافريقى آثارا بارزة وفى مقدمتها أجهزة الاعلام الاجنبية فى كثير من تلك البلاد المتحررة ، وقبل أن تقوم المنظمة الافريقية كانت الصحافة والاذاعة السائدة فى الاوطان الافريقية مملوكة بالكامل تقريبا لمؤسسات أجنبية ، فيما عدا بلاد الشمال الافريقى العربى .

وعندما بدأت النهضات الاقليمية الافريقية تعالج هذا الموقف اصطدمت بندرة الخبرات الفنية المطلوبة ، حيث كان المواطنون العاملون فى أجهزة الاعلام الافريقية – وبخاصة فى الصحافة – أقلية لا تشغل الوظائف القيادية أو الفنية الا فى النادر ، فاتجهت الانظار الى مصر ، اذ وفدت اليها بعوث الشباب الذين يتدربون على العمل الصحفى ، كما يتدربون على العمل الاذاعى ، وقد ساعد على ذلك قيام اتحاد الصحفيين الأفارقة الذى تشارك فيه مصر .

ولاشك أن هذه كانت خطوة طيبة ، ولكنها اصطدمت بعقبة لاتزال قائمة وهى عقبة التمويل اللازم ، ولقد كان من أسباب تراجع التمويل فى هذا المجال أن تفشى الأمية فى كثرة من البلاد الافريقية يجعل العائد ، ماديا كان أو أدبيا ، للمؤسسات الصحفية الوطنية – قليلا أو منعدما ، ان كان ذلك لم يمنع من قيام نهضات حديثة فى هذا المجال ماتزال فى دور النشوء والتطور والارتقاء .

وربما كان من أسباب المعاناة الصحفية فى القارة الافريقية انتشار اللغات الأجنبية التى بثها الاستعمار القديم فى بلادنا ، ويمضى وقت غير قصير قبل التوصل الى تغيير هذه الأوضاع كلية ، ولعل من الأسباب التى تؤدى الى تغييرها مستقبلا ، ماتبذله مصر تحقيقا للارادة الافريقية من نشر اللغة العربية فى البلاد الافريقية ذات الطابع الاسلامى خاصة ، وليس أدل على أهمية نشر اللغة العربية ، من أن بلاد الشمال الافريقى – التى تعرف تاريخيا باسم بلاد المغرب العربى – قد استطاعت التخلص – فى وقت قصير – من سيطرة اللغة الفرنسية التى فرضت عليها فى عهود الاستعمار .

ويتمثل الوضع القائم حاليا فى المجموعات اللغوية الآتية :

- مجموعة دول افريقية تتكلم العربية .
- مجموعة دول افريقية تتكلم الفرنسية .
- مجموعة دول افريقية تتكلم الانجليزية .

وحتى يمكن الانفتاح الصحفى على افريقيا ، لابد من مراعاة هذا التقسيم الى وقت طويل ، حتى تتبدل الأوضاع الثقافية فى المجموعتين اللتين تتكلمان الانجليزية والفرنسية ، وهو أمر يتطلب بالضرورة أن تكون فى مقدمة برامج الانفتاح الصحفى على افريقيا محاولات جادة لتقديم ثقافات عربية غير محلية تتقبلها تلك البلاد .

وعند الحديث عن الانفتاح الصحفى على افريقيا ، تنبغى الاشارة

الى أن الصحافة الناطقة بالانجليزية فى مصر كانت وتصدر بواسطة قوى الاستعمار الى البلاد الافريقية خلال سنى الحرب العالمية الأولى والثانية ، وبخاصة " جريدة الاجيبشيان جازيت " ، " الاجيبشيان ميل " على أن جمهور هاتين الصحيفتين فى افريقيا كان أغلبه من الذين ينتمون الى أصل أوربى ، وممن كانوا يحاولون اللحاق بهم من المواطنين الأفارقة ، وأولئك وان صاروا الآن قلة الا ان تأثيرهم الثقافى واللغوى مازال قائما ، مما يجعل من الممكن دراسة اعادة تصدير هاتين الصحيفتين أو احداهما أو مايماثلهما الى البلاد الافريقية التى تتكلم الانجليزية ، مع إجراء مماثل بالنسبة للبلاد الافريقية التى تتكلم الفرنسية ، بعد أن تحررت الصحف الناطقة باللغات الأجنبية فى مصر من الأساليب الفكرية للاستعمار أو الانحياز الأجنبى .

أهداف الانفتاح الصحفى على افريقيا :

ولعل تحديد الوسائل المناسبة للانفتاح الصحفى على افريقيا ، يقتضى التعرف على أهداف هذا الانفتاح ، والتى يتمثل أهمها فيما يأتى :

- قيام مصر بواجبها التاريخى نحو الشعوب الافريقية الشقيقة .
- بث ثقافة حرة غير مستوردة فى الأجيال الافريقية الجديدة .
- دعم المنظمات الافريقية – ومصر ركن من أركانها أو سند من أسنادها – سواء كانت منظمات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو عمرانية .
- تأكيد الصلة الروحية بين مصر وبين سائر بلاد القارة .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بمايأتى :

* ان الانفتاح الصحفى على افريقيا ينبغى أن يتم من خلال دراسات متخصصة لكل بلد من البلاد الافريقية تتناول مشكلاتها وقضاياها الأساسية والرأى العام فيها ، ومدى تقبله لماينشر ، مع الاهتمام بإعداد المواد والوسائل والمتخصصين الذين يتم تدريبهم فى هذا المجال .

* ان تنظم المؤسسات الصحفية المصرية طبعات أو ملاحق خاصة بالبلاد الافريقية التى توجد بها كثافة قرائية .

* أن يكون بعض هذه الطبعات أو الملاحق باللغة العربية وبعضها باللغة الانجليزية وبعضها باللغة الفرنسية .

* أن تنصب المادة الصحفية فى هذه الطبعات أو الملاحق على المستقبل الافريقى الموحد ، والتوعيات الخاصة بذلك سياسيا واقتصاديا وعمرانيا ، الى جانب الخدمات الصحفية المعتادة .

* ان يستفاد فى إصدار هذه الطبعات أو الملاحق بمشاركة بعض الصحفيين الأفارقة الذين أتموا أو يتمون تدريبهم فى مصر .

* ان يستفاد فى إصدار هذه الطبعات أو الملاحق بمشاركة المؤسسات الاقتصادية أو غيرها من المؤسسات الوطنية الهادفة ذات المصالح أو الخدمات المشتركة مع العالم الافريقى .

* أن تعنى هذه الطبعات أو الملاحق بالبث الثقافى الذى يخدم قضايا التحرير والتطور فى القارة .

* أن يتم التنسيق بين المؤسسات الصحفية المصرية التى تكون مستعدة لأداء هذه الرسالة وبين المنظمة الافريقية واتحاد الصحفيين الافارقة

* أن تتزامل حركة الانفتاح الصحفى على افريقيا مع التوسع فى المادة الخاصة بافريقيا على صفحات الصحف المصرية فى طبعاتها العادية التى تقدم الى القراء فى مصر والعالم العربى .

مستقبل الصحافة المتخصصة

تؤكد الأعراف الصحفية بما فيها من ممارسات ان اصطلاح « الصحافة المتخصصة » هو تعبير عن المطبوعات الرتيبة الصدور التى تصدر لغايات فنية أو علمية أو مهنية خاصة بشريحة من الشرائح الاجتماعية المعنية بممارسة البحث العلمى أو الفنى أو المهنى دون ان تكون لها مواصفات الصحافة العامة ، وهذه بخلاف الصحافة الخاصة التى ستكون محلا لدراسة اخرى مستقبلة ، ولقد قنن هذا المعنى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بنقابة الصحفيين فى المادة ١١٤بقوله :

« يقصد بالصحف فى تطبيق أحكام هذا القانون الصحف والمجلات والنشرات وسائر المطبوعات التى تصدر باسم واحد بصفة دورية ، ويستثنى من ذلك المجلات والصحف والنشرات التى تصدرها الهيئات العامة أو الهيئات العلمية والتنظيمات النقابية والتعاونية » .

ثم جاء قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ فاعفى الصحف المتخصصة من لزوميات الصحف العامة عندما نص على شروط رئاسة تحرير الصحف فقال فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١ « ويستثنى من الشروط المبينة فى الفقرتين السابقتين رؤساء تحرير الصحف العلمية التى تصدرها هيئات علمية أو غيرها من الهيئات التى يحددها المجلس الاعلى للصحافة » .

وقد امتد هذا الاستثناء كذلك الى اعفاء الصحف المتخصصة من أن تقوم لها شركات مساهمة أو شركات تعاونية كالصحف العامة بنص المادة ١٩ من قانون سلطة الصحافة . لكننا نلاحظ أن كلا من القانونين قد نص نصا صريحا على أن تصدر الصحف المتخصصة هيئات وليس افرادا ، وبالتالى فان اصدار أية صحيفة متخصصة بواسطة فرد يعتبر باطلا . والحكمة فى هذا التقنين واضحة ، وهى ألا تكون الصحيفة المتخصصة لسان فرد لأن ذلك من شأنه عدم وجود الصحافة لخدمة جماعة من الجماعات المعنية التى منحها القانون هذه التيسيرات للخدمة العامة فى دائرة اختصاصها .

نظرة على التاريخ :

وحين نعود الى تاريخ الصحافة فى مصر نجد أن الصحافة المتخصصة كانت أسبق فى الظهور من الصحافة العامة ، فالقول المتداول ان أولى الصحف المصرية ، أو العربية ، كانت جريدة الوقائع المصرية التى انشأها ديوان الوالى محمد على سنة ١٨٢٨ ، ومع أن هذه الجريدة لها حق السبق التاريخى إلا أنها فى الواقع كانت مسبوقة بجريدة أخرى لم يكتب لها البقاء مثلها وهى جريدة " جورنال الخديوى " التى اصدرها محمد على نفسه سنة ١٨٢٣ لتتخصص فى الشئون الادارية ، ثم لحقت بها جريدة ثالثة ، هى " الجريدة العسكرية " التى أنشأها محمد على أيضا سنة ١٨٢٣ لتتخصص فى الشئون العسكرية ، وأنشأ معها جريدة متخصصة أخرى هى " وقائع كريديه " عندما وصلت القوات المصرية الى جزيرة كريت .

ونحن اذا راجعنا هذه الصحف الأربع بما فيها « الوقائع المصرية » فى ثوبها الاول نجدها جميعا متخصصة بالمعنى الكامل للتخصص الصحفى بما فى ذلك انقطاع صلتها بالجماهير فى الأسواق العامة ، وبالتالى خلوها من المادة الجماهيرية أصلا ، وان كان التقنين العلمى لتاريخ الصحافة يحتم علينا ايضاح ان هذا الوضع قد تغير بالنسبة

لجريدة الوقائع المصرية فى مرحلتها التاريخية الثانية التى بدأت بإشراف رفاعة الطهطاوى وادخال مواد التحرير العامة عليها ، ثم عودتها فى مراحلها الأخيرة الى التخصص فى نشر القرارات واللوائح والقوانين على النحو الذى نراه الآن .

واذا كان ذلك هو تاريخ البداية بالنسبة للصحافة الرسمية فى مصر فان الصحافة الأهلية كذلك قد سجلت السبق للصحافة المتخصصة ، فأول مجلة مصرية ظهرت سنة ١٨٦٥ كانت متخصصة فى الشئون الطبية ، وهى مجلة " يعسوب الطب " ويكاد يكون السبق التخصصى لمجلة يعسوب الطب سبقا عالميا .

وفى أعقاب انتشار الصحف الأهلية العامة بدءا بجريدة " وادى النيل " سنة ١٨٦٧ ، عادت الصحف المتخصصة الى سبقها مرة أخرى بظهور مجلة " روضة المدارس " سنة ١٨٧٠ وهو تاريخ سابق على حركة البعث فى تاريخ الصحافة المصرية الاهلية .

ومن هنا نستطيع أن نؤكد أن الفكر المصرى كان سباقا الى الصحافة المتخصصة سبقا عالميا ، وهو ما يجسد أمامنا حتمية العناية المستقبلية بالصحافة المتخصصة باعتبارها المنارة على طريق الحضارة المتجددة مع تعاقب العصور . وبنظرة موجزة على حركة الصحافة المتخصصة المصرية نجد ماياتى :

ظهرت فى النصف الأول من عشرينات القرن العشرين مجلة الجامعة المصرية التى كانت تصدر عن الجامعة فى عهدها القديم ، ونجد مجلة « المحاماة » التى كانت ولاتزال تصدر عن نقابة المحامين ، ونجد فى الأربعينات جريدة " الراية " التى كانت تصدر عن اتحاد العمال ، ثم نجد المجلات المدرسية التى كانت تصدر الى ماقبل الاربعينات بجهود فردية قد انتظمت فى المؤسسات التعليمية المتخصصة .

وعلى طريق الاعداد لمستقبل الصحافة المتخصصة فى مصر نجد اننا الآن امام تيارين - للمجلات المتخصصة - غالبين :

- مجلات فئوية خاصة بالنقابات والاتحادات وسائر التشكيلات العامة المماثلة ، ولهذا النوع من المجلات عناية خاصة بشئون المهن والمهنيين من مختلف النواحى الاجتماعية أو الفنية العامة .

- مجلات دينية سواء كانت اسلامية أو مسيحية ، ومنها على سبيل المثال مجلة « الأزهر » ومجلة « الكرازة المرقسية » .

ومن الواضح ان المجلات الدينية أكثر حظا من المجلات المهنية لأنها تعتمد فى تكوينها المالى على اشتراكات واسعة النطاق بعكس المجلات التى لها اعتمادات محسوبة ثابتة . على أن نضع فى الاعتبار ان الكثرة من المهنيين يحصلون على مجلاتهم مجانا .

فاذا اتجهنا ببصرنا الى المستقبل ، ووضعنا فى حسابنا أن الصحافة المصرية المتخصصة الحالية لا تستطيع غالبا ان تعتمد على المبيعات أو الاعلانات مما يعرضها للانكماش فى الوقت الذى يزداد فيه انتعاش الصحافة المتخصصة فى البلاد المتقدمة الأخرى ، فان ذلك يدعونا لأن نعدل بمفهوم الصحافة المتخصصة عن الانحصار فى إطار الصحف الفئوية المحدودة الى مفهوم الصحافة المتخصصة فنيا على المستوى الجماهيرى العام ، وان نمهد لذلك بما يستحقه من التيسيرات الفنية والقانونية والاجتماعية .

أما بالنسبة للصحف المتخصصة الفئوية فيمكن علاج مشاكلها الاقتصادية كما يأتى :

- ان يكون اشتراك المجلة المهنية جزءا اضافيا الى اشتراك العضوية فى التشكيلات المهنية على نحو ما هو قائم فى مجلة نقابة المهن التعليمية .

- بالنسبة لمجلات البحوث العلمية المتخصصة وما فى حكمها : يتعين ان تتضمن ميزانيات الهيئات التى تصدرها بنودا ثابتة لتمويل مجلاتها .

فاذا انتقلنا من باب التمويل الى الابواب الفنية فى كل مجلة متخصصة فينبغى ان يقوم عليها فنيون متخصصون يتابعون المنظور الفنى والعلمى والتكنولوجى فى جميع أنحاء العالم لنقل مزاياه الى أسر

المجلات المتخصصة بمصر .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات حول هذا الموضوع ، يوصى بما يأتى :

* التأكيد على ما سبق ان أوصى به المجلس بالنسبة لدعم مناهج التعليم الاعلامى بقصد تخريج الاعلاميين والصحفيين المتخصصين فى مختلف انشطة المجتمع .

* الدعوة الى أن تكون لكل هيئة ذات طابع فنى أو علمى أو مهنى مجلة متخصصة يرجع اليها الباحثون فى مختلف العلوم أو الفنون أو التخصصات المهنية ، وتشجيع ذلك بشتى الوسائل ، مع مراعاة ماياتى :

– تتولى مجلة الهيئة متابعة التطورات المحلية والعالمية فى دائرة تخصصها الى جانب المستحدثات فى مجالات البحث والاختراع والاكتشاف داخليا وخارجيا وتشجيع المتخصصين الجدد فى هذه المجالات بمصر .

– تعنى المجلة المهنية المتخصصة بمستحدثات الحرف والصناعات والتكنولوجيات فى دائرة تخصصها ، بالاضافة الى شئون أعضاء المهنة ومعطياتهم الفنية .

– يتألف لكل مجلة متخصصة مجلس تحرير لايقل عن ثلاثة أعضاء من الثقاة فى تخصصهم ، على أن يكون منهم أو معهم صحفى أو اكثر للقيام بمهام الاخراج الصحفى للمجلة .

* العدول فى المجلات المتخصصة عن المواد التحريرية العفوية ، وان يكون لكل مجلة خطة تحريرية تلتزم بها بحيث تكون المجلة صورة صادقة للمعطيات الفكرية فى الشئون العلمية أو الفنية أو المهنية .

* ترصد الهيئات التى تصدر مجلات متخصصة فى موازناتها المالية أرصدة ثابتة لتغطية نفقات مجلاتها ومن بينها قيمة اشتراك العضو فى مجلة الهيئة .

* تشكل كل من الهيئات المهنية والهيئات الفنية اتحادا صحفيا لمجلاتها بقصد وضع خطة فنية عامة لتنسيق الجوانب العامة فى أنشطتها الفنية .

* الدعوة الى انشاء صحف متخصصة فنيا على المستوى الجماهيرى العام ويكون شأنها شأن الصحف العامة ، وتشجيع ذلك بمختلف الوسائل .

مستقبل الصحافة المدرسية

نشأت فكرة الصحافة المدرسية أول ما نشأت بمصر سنة ١٨٩٣ ، على يد مصطفى كامل حين أصدر مجلة (المدرسة) ، وهوطالب بكلية الحقوق ، مع أنه لم يصدر منها غير عدد واحد الا أنها كانت القاعدة الأولية للصحافة المدرسية ، ثم اتسعت بعد ذلك دائرة الصحافة المدرسية عندما أخذت جماهير الطلبة دورها فى ثورة سنة ١٩١٩ ، حيث ظهر اهتمام الطلبة – وبخاصة فى المدارس الثانوية – بتكوين جمعيات الصحافة المدرسية وإصدار مجلاتها بجهودهم الذاتية التى لفتت أنظار أساتذتهم فبادروا الى معاونة طلابهم على إصدار هذه المجلات ، باعتبارها جزءا له أهميته فى النشاط الثقافى للطلبة ، وكان ذلك سببا رئيسيا فى أن تكون هذه المجلات ذات طابع أدبى ولغوى خاص ، وذات

طابع قرائى ووطنى عام .

وظلت المجلات المدرسية تستمد وجودها وأساليبها من جمعيات الصحافة بالمدارس الى أن تبنى التربيون المسئولون فى وزارة التربية والتعليم هذا الجانب الهام من النشاط المدرسى فأضيفت الى ادارات التعليم ادارة جديدة باسم " ادارة الصحافة المدرسية " ، وأخذت هذه الادارة على عاتقها تنظيم وتعميم فكرة الصحافة المدرسية ، الى أن صارت ، وبصفة رسمية ، وحدة من وحدات النشاط المدرسى العام ، وأصبحت هناك مجلة لكل مدرسة ترعاها ادارة الصحافة المدرسية مما أظهر بين وظائف التدريس وظيفة المشرف الصحفى ، وعنيت ادارة الصحافة المدرسية بتنظيم دورات تدريبية للمشرفين على مجلات المدارس وندب بعض نوابه الصحفيين وأساتذة الصحافة للمشاركة فى هذا التدريب .

وهكذا ظهرت نهضة جديدة فى عالم الصحافة المدرسية التى تعد الآن صحفها بالمئات ، وأخذت هذه النهضة طريقها الى التزايد والتطور حتى صار للمجلات المدرسية أثر فى الناحيتين التربوية والفنية ، وساعد على ذلك تنظيم المسابقات السنوية بين هذه المجلات ، وهى مسابقات ذات جوائز مادية وأدبية أثمرت ظهور بعض المجلات المدرسية على مستوى فنى كبير .

ومع أن هذه المسابقات كان لها هذا الأثر الكبير ، الا أن ضغط الظروف فى معظم المدارس جعل هذه المسابقات هى الهدف الأول لإصدار المجلة المدرسية ، وبالتركيز على هذا الهدف غدا العدد الذى يصدر عن المجلة للاشتراك به فى المسابقة هو حل نشاط الصحافة المدرسية من جهة نظر هذه الكثرة من المدارس .

وهكذا نرى – فى الوقت الذى انتعشت فيه فكرة الصحافة المدرسية – أن رسالتها الأصلية لم تستكمل بعد رغم الجهود الجليلة التى تبذلها جهات الاختصاص ، وصار العدد الواحد السنوى من المجلة المدرسية حافلا بآثار رجال السلطات التعليمية بقدر قد يفوق بعض جوانب الانشطة الطلابية ، وان لم يكن ذلك شأن مجموعة ممتازة من هذه المجلات ، ومن بين هذه المجموعة الممتازة مجلات مدرسية ، وان قل عددها الا أن اهتمامها قد زاد بشئون البيئة المدرسية وما إليها من الشئون الاجتماعية العامة ، وهو الأمر الذى يستحق التعميم لتحقق الصحافة المدرسية ، ككل ، هذه الأهداف :

• ممارسة الطلبة للمسئولية فى دوائر الخدمة العامة .

• المزيد من ممارسة الطلبة للرياضة الذهنية والروحية قراءة وكتابة وأداء .

• زيادة الانتاج الطلابى فى شئون البيئة المدرسية والبيئة الاجتماعية المحيطة بهم .

• التعاون الطلابى فى مختلف مجالات الثقافة العامة .

• العمل على اظهار الملكات الطلابية وتنميتها والكفاءة فى الاداء الفكرى والفنى والرياضى .

• التأهيل الذاتى للطلاب لمواجهة مستقبلهم فى جميع المواقع التى يعدون لها . ومن هذا المنطلق ينبغى اعادة تخطيط نشاط الصحافة المدرسية فى ضوء تجاربها الجيدة – وهو ما تحاول هذه الورقة المشاركة فيه – لبعث جديد فى صحافة مدرسية مستقبلية متكاملة الأركان .

ان الصحافة المدرسية هى لسان حال طلبة المدرسة فيما يأتى :

• تسجيل الأنشطة المدرسية ومناقشتها مناقشة حرة بناءة لتظهر فيها المهارات المختلفة .

• ممارسة خدمة البيئة فكريا وعمليا .

• ممارسة الابداع الفكرى والفنى والرياضى الممكن .

• تعميق الاحساس عند الطلبة بدورهم فى المسئولية العامة .

واذا كانت هذه وسيلة من أكرم الوسائل للتعبير عن الذات بالنسبة

للطلاب فان ذلك يتطلب ان توكل اليهم مسئولية إصدار مجلاتهم على الاسس الآتية :

• ان يكون طلاب المدرسة جميعا هم الجمعية العامة للمجلة .

• أن تكون هيئة تحرير المجلة المشكلة من الطلبة هى " المجلس الشبابى " الذى يمثل الجمعية العامة للمجلة .

• أن تكون مسئولية تحرير المجلة وادارتها هى مسئولية الطلبة ، وأن يكون دور الأساتذة أو المشرفين هو دور التوجيه فقط .

وليس من شك أن هذا التطوير يتعين معه على المشرفين الموجهين أن يضعوا الدستور العملى لسياسة المجلة المدرسية وتوجيه الطلبة الى الالتزام بتطبيق هذا الدستور.

وفى اطار المسئولية الجماعية لطلبة المدرسة عن مجلتهم نرى أن يكون هناك اشتراك مالى رمزى من جانب كل الطلبة ويمكن احتساب هذا الاشتراك فى قيمة الرسوم المدرسية الخاصة بالنشاط المدرسى ، ويحصل كل طالب نظير هذا الاشتراك على نسخة مما يصدر من أعداد مجلته المدرسية .

ولتنظيم هذه العملية ينشأ فى ادارة كل مجلة مدرسية صندوق خاص تودع به حصيلة اشتراكات الطلاب بالاضافة الى المعونة التى تمنحها إدارة المدرسة لهذا النشاط ، على أن يكون أسلوب الانفاق من هذا الصندوق مسئولية الأساتذة المشرفين .

وغنى عن البيان أن هذا النظام سيكون من شأنه تحقيق الغرض الأشمل من وجود المجلة المدرسية وهو أن تكون هذه المجلة فى متناول طلبة المدرسة جميعهم ليفيدوا من مادتها وليُروا فيها ذاتهم .

ويبقى شىء لايقل أهمية عن ذلك ، هو أن تصدر المجلة المدرسية دورية كل شهر من الأشهر الوسطى للسنة الدراسية ، فى ثوب أقل تكلفة حتى تستطيع متابعة الانشطة المدرسية ذات الطابع الاخبارى ، وإن كان من الممكن تحديد الشهور التى تظهر فيها المجلة بما لايتنافى مع استعدادات الطلبة لأداء امتحاناتهم ، مما يربطهم بمجلاتهم ، والاستغناء بها أحيانا عن بعض المجلات الأخرى .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم يمكن رسم الطريق الرئيسى لصحافة مدرسية أكثر تطورا وأكثر نفعا على ضوء التوصيات التالية :

تضع الجهات المختصة دستور العمل فى صحف المدارس ويتالف هذا الدستور من الأهداف والوسائل ، وذلك على النحو الآتى :

فى شأن الأهداف :

* تدريب الطلبة على الابداع الفكرى والفنى .
* تمكين الطلبة من تحقيق ذاتهم واظهار ملكاتهم ، وتسجيل انشطتهم المدرسية والاجتماعية ومناقشتها .
* ممارسة الطلبة للمسئوليات الفكرية والقيادية والجماعية .
* إعداد الطلبة فكريا ووجدانيا لمواجهة حاضرهم ومستقبلهم .

فى شأن الوسائل :

* إصدار المجلة المدرسية شهرية خلال الأشهر الوسطى من العام الدراسى .
* تصدر المجلة المدرسية الشهرية فى صفحات أقل وتركيز تحريرى أكثر على النواحى الثقافية والاجتماعية الطلابية .
* يتولى الطلبة بانفسهم ادارة مجلتهم ويختارون من بينهم – تحت إشراف الاساتذة – من يتولون التحرير والادارة .
* يساهم جميع طلبة المدرسة فى مجلتهم باختيارهم فتحصل رسوم النشاط المدرسى نظير حصول كل طالب على اعداد المجلة .
* يضع الأساتذة المشرفون – بمشاركة الطلبة فى الرأى – الخط البيانى لسياسة تحرير المجلة وادارتها ، ويتولون بانفسهم المهام الرئيسية فى أمانة صناديق المجلات المدرسية .

الخدمات الصحفية المستقبلية

قديما عرف الانسان الصحافة فعرفها بأنها " رسالة " وهو تعريف يشمل معنيين : معنى الأداء العقائدى الذى تنشره الصحافة بين الناس شأنها شأن سائر الرسالات الانسانية ، ومعنى التقنين الاعلامى باعتبار الصحافة اداة ارسال لمن يتقبلونها من القراء . وفى البداية كان المعنى العقائدى هو الاغلب والأعم قبل أن تظهر المفاهيم الاعلامية الجديدة من ارسال الى استقبال .

ولقد ساعد على تركيز معنى الرسالة فى الكيان الصحفى عبر الاجيال البعيدة الماضية ، أن تكاليف اصدار الصحيفة اذ ذاك كانت يسيرة بسبب رخص الورق وتكاليف الطباعة ، أما التحرير فكان الجانب الأكبر منه « مجانيا » اذ كان معظمه مقالات يكتبها صاحب الصحيفة واصدقاؤه ، بل والأخبار ذاتها كانت تأتى الى الجريدة تطوعا من مصادرها ، وكان يكفى لسد نفقات الجريدة ، غير الكبرى ، أن تحصل على الاعلانات القضائية ، وبالتالى كان المفهوم الاقتصادى لاصدار الصحف محدودا جدا ، الى جانب مفهومها العقائدى ، دون أن تشذ عن ذلك الا بعض الصحف التجارية التى كانت اكثريتها بالاسكندرية بقصد ملاحقة أنباء الميناء والبورصات .

وذلك كله بالاضافة الى أن الخدمة الاعلانية لم تكن واسعة الابواب فى كل الصحف ، بما فيها صحافة الخارج ، الى نهايات الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ .

ولقد ظل المفهوم الاقتصادى بعيدا عن كيان الصحافة المصرية بنسب مختلفة حتى سنة ١٩٢٢ ، حيث أنشئت جريدة السياسة من خلال شركة مساهمة ، فيها المديرون ، ولها مجلس ادارة وموازنة مالية ، وبدأت الصحف الأخرى تأخذ هذا الاتجاه تدريجيا ، فلم يعد مفهوم " الرسالة " فى الصحافة هو المفهوم الأوحد ، وقنن خبراء الصحافة المفهوم الصحفى العام على انه " رسالة " عندما تكون الصحافة افكارا أو مبادىء للاعلام ، ثم هى صناعة عند ممارسة عمليات الاخراج الصحفى ، ثم هى تجارة عند عرض الصحف فى الأسواق .

وهناك مجال آخر - بدأته جريدة السياسة - هو الخدمة العامة التى تؤديها الصحافة للناس الى جانب خدماتها التحريرية كجريدة حزبية .

ومنذ ذلك التاريخ وسائر الصحف المصرية الكبرى تقدم للناس نوعيات من الخدمات الاجتماعية تزامل خدماتها التحريرية ، وهو ما نبحث الآن امكانات تطويره للمستقبل .

واذا نظرنا الى صحافة الجيل الماضى القريب ، بين العشرينات والاربعينات وجدنا هناك تقليدا بدأته جريدة الاهرام واتبعته الصحف او أغلبها ، وهو ان تضع كل جريدة ببابها لوحة زجاجية كبيرة مغلقة قد الصقت بها صفحات العدد الأخير حتى تتاح الفرصة لكل عابر سبيل أن يقف امام هذه اللوحة لقراءة هذه الجريدة مجانا ، وكان هذا مثلا من عدة امثلة أخرى .

نظرة الى المستقبل :

من هذا المنطلق نعرض للخدمة الصحفية العامة المستقبلية ، وما يمكن أن يحدث فيها مع التطور ، فنجد ان امكانات صحف المستقبل ستتيح لها ثلاث نوعيات من الخدمات العامة ، وهى :

- خدمة صحفية بحتة .
- خدمة ثقافية عامة .

• خدمات اجتماعية منوعة .

الخدمة الصحفية :

من المعروف منذ الآن ان صفحات الصحف آخذة فى ازدياد عددها بحيث يصعب على القارىء الواحد ان يلم قراءة بكل ما فى الصحيفة الواحدة ، فما بالك بالصحف المتعددة التى يتوق كثير من القراء الى الاطلاع عليها ، ومن هنا يمكن تصور اتجاه المؤسسات الصحفية فى المستقبل على النحو الآتى :

– أن تعمد الجريدة الى تجميع المواد المتجانسة فى مجموعات تضم كل مجموعة ملزمة قائمة بذاتها فتكون الجريدة السياسية والجريدة الاقتصادية والجريدة الثقافية والجريدة الرياضية والجريدة الفنية والجريدة الاعلانية . وان كانت هذه الجرائــد كلها فى اطــار جريدة واحدة ، الا أنه سيكون من المتاح للقارىء أن يشترى فرعا ، أو أكثر من فروعها نظير قرش أو أكثر بحيث لا يزيد ثمن الجريدة الشاملة على عشرة قروش .

– أن تنشىء كل مؤسسة صحفية قسما للقصاصات بحيث يكون ممكنا للقارىء ان يشترك فى نوعية واحدة أو أكثر من هذه القصاصات اشتراكا اقتصاديا .

– ان تقدم كل جريدة خدمة اعلانية من نوع جديد ، فالى جانب الاعلانات الكبيرة المساحة تكون هناك قصاصة على شكل فهرس لكل اعلانات الجريدة ، بما فى ذلك اعلانات الوفيات والمناسبات السعيدة بصورة مبسطة وبدون مبالغات ، وتدخل هذه القصاصة ضمن نظام الاشتراك الاقتصادى فى القصاصات .

– تفرد كل جريدة صفحة كاملة للقراء ينشرون فيها آراءهم ومقترحاتهم ونقدهم فى عدد محدد من الاسطر ، ويترك الرد على كل ذلك للقراء الآخرين ، بحيث تتاح الفرصة لكل قارىء أن يسجل رأيه الموجز وأن يعقب بايجاز على آراء غيره من القراء دون تدخل من المحرر الا من الناحية القانونية فقط .

الخدمة الثقافية :

من المنتظر ان يتضمن الملحق الثقافى لكل جريدة مايأتى :

• أحدث الافكار والمكتشفات والمخترعات .

• برامج الاندية الثقافية على مستوى الجمهورية .

• برامج المعاهد العليا .

• بيان بالكتب الحديثة الصدور . ونقد ما يستحق النقد منها قبل ظهور الكتاب بيوم أو أكثر .

• أن تفرد كل مؤسسة صحفية قاعة بها تتاح فيها القراءة نظير رسم رمزى لهواة الاطلاع .

الخدمة الاجتماعية : فيمكن للمؤسسات الصحفية فى هذا المجال أن تقوم بعدة خدمات على النحو الآتى :

– أن تنشىء كل مؤسسة صحفية قسما للمعلومات التى يحتاجها الفرد العادى فى حياته اليومية ، كالمعلومات الخاصة بالسفر والاسعار والاسكان والسياحة والعلاج واقامة الدعاوى والالتحاق بدوائر العلم والعمل وما إلى ذلك ، وتتم هذه الخدمة نظير رسوم رمزية أيضا ان لم تكن مجانية .

– ان تنشىء كل مؤسسة صحفية غرفة استقبال تليفونى للرد على أسئلة المواطنين فى الخدمات العاجلة كلما أمكن ذلك – وفقا لإمكاناتها – لإجابة اسئلتهم فى مجالات المعايشة اليومية كشئون الجو والتموين والاسعافات الطبية وغير الطبية ، وتكون لذلك بطاقة منشورة فى بعض أعداد الصحف يعمل بها نظير رسم رمزى أيضا .

وبهذه الخدمات الاجتماعية للجمهور الى جانب الخدمة التحريرية التى تقدمها كل صحيفة تعود بالصحافة الى مفهومها الأول كرسالة ، وللصحف المستقبلية ان تختار من هذه النماذج الخدمية ما يلائمها وأن تطوره وتنوعه قدر طاقتها فى التنافس الشريف على الخدمة الصحفية المستقبلية ، وهى نماذج ذات أثر اقتصادى فى حياة كل جريدة وذات آثار جديدة فى الرأى العام .

مستقبل الدراما فى الاذاعة والتليفزيون

سبق للمجلس الاهتمام بالدراما الاذاعية والتليفزيونية ضمن دراسته عن المسلسلات الاذاعية ، والسياسة العامة للانتاج المرئى والاذاعى خلال دورتيه الرابعة والخامسة .

وقد رئى على ضوء المتغيرات فى حقل الانتاج الدرامى وأساليب تسويقه أن تفرد للموضوع هذه الدراسة بهدف اجراء المزيد من الدراسات حول الاعمال الدرامية ، للكشف عن الوسائل التى يمكن بها تطويرها لتصبح قادرة على تعديل السلوك الجماهيرى ، وتأصيل الانتماء الوطنى ومعالجة السلبيات التى يعانى منها المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر ، والتى قد تشكل عائقا فى طريق حل المشكلات القومية . ولا سيما ان الاعمال الدرامية تحتل مساحة كبيرة على خريطة الارسال الاذاعى والتليفزيونى ، حيث تبلغ نسبتها بين البرامج الاخرى فى الاذاعة ٢٣.١ ٪ على مستوى الشبكات الاذاعية مجتمعة ، وتتراوح بين ٢٥.٦ ٪ و ٣٥.٨ ٪ من الحد الادنى الى الحد الاقصى ، كما تبلغ نسبتها فى التليفزيون بين البرامج غير الدرامية ٢٥.٤ ٪ بصفة عامة ، وتحتل على القناة الاولى ٢٢.٥٪ وعلى القناة الثانية ٢٩.٣ ٪ .

ومن بين الاعمال الدرامية فى الاذاعة والتليفزيون تبرز التمثيليات والمسلسلات حيث تلعب دورا مؤثرا وفعالا فى جذب جماهير المستمعين والمشاهدين وشد انتباههم ، وبخاصة ان هذين اللونين من الدراما يتم بثهما فى أوقات منتظمة مما يساهم فى كثافة الاستماع والمشاهدة بصفة عامة – حيث ان انسان العصر الذى يعانى من الضغوط الحياتية والسعى وراء الكسب وكذلك تحول العائلات كبيرة الحجم الى أسر صغيرة منفصلة لا تجد مايشبع حياتها الاجتماعية بالقدر الكافى ، كل هذا جعل الفرد يجد فى التمثيلية والمسلسل متنفسا ، مما يعوضه عن التجمعات العائلية والجو الاجتماعى الذى كان سائدا من قبل وبخاصة فى الريف .

مفهوم الدراما :

تتألف الدراما من شقين ، يتمثل أولهما فى عمل المؤلف والآخر فى عملية التجسيد ، والدراما ليست كالفنون الادبية الأخرى من حيث انها تكتب اساسا لكى تقرأ ، وانما تكتب طبقا لأصول وقواعد خاصة بها كى يعرضها الممثلون بوسائلهم الخاصة ، ليستقبلها « جمهور » ، ومن ثم تتحقق الاستجابة الجماعية التى هى من صميم الدراما ، واذا كانت هناك خصائص مشتركة بين الدراما كنوع ادبى وبين الانواع الادبية الاخرى كالشعر والملحمة والرواية والقصة القصيرة ، الا ان الدراما تظل لها طبيعة خاصة تتميز بها .

فهى تجسيم حى لحادثة أو لمجموعة من الأحداث ذات دلالة معينة ، وتستهدف نقل أفكار أو آراء أو معارف أو قيم الى الجمهور المتلقى .

ظهور الدراما الاذاعية والتليفزيونية وتطورها :

على الرغم من ان رواد الاذاعة الاوائل فى الحقبة المبكرة من عمر الاذاعة المصرية لم تكن لديهم خبرة سابقة بالدراما الاذاعية ، الا انهم أخذوا فى تناول هذا اللون بالاجتهاد البحث وعن طريق التجريب والمحاولة ، ورغم قلة الامكانات الهندسية والفنية المتاحة آنذاك فقد نجح هؤلاء الرواد فى اقتحام اكثر الوان الدراما الاذاعية صعوبة وهو الاوبريت الاذاعية والصور الغنائية . وبعد انشاء ادارة خاصة بالدراما فى الاذاعة ضمت مجموعة من العناصر الفنية ، نجحت فى الانطلاق بالدراما الاذاعية من مرحلة التجارب الى مرحلة الازدهار والنضج .

وشهدت هذه المرحلة التى بدأت مع اوائل الخمسينات تنوع الاشكال والقوالب الفنية التى تقدم فيها الدراما الاذاعية وظهـــر لأول مـــــرة « المسلسل الشهرى الاذاعى » على اسس علمية وفنية جديدة وبمضامين كانت تتوافق دائما مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية التى عايشها المجتمع المصرى والعربى والتغيرات فى العلاقات الاجتماعية التى نشأت بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ومع ظهور الخدمات الاذاعية واستقلال برامجها عن الاذاعة الأم كصوت العرب ، واذاعة الشعب ، وبعدهما اذاعة الشباب ، وركن السودان ، والشرق الاوسط ، ثم اذاعة القاهرة الكبرى – اخذت الدراما الإذاعية تتفرع مطوعة نفسها للسياسات المحددة لكل خدمة اذاعية لتخدم اهدافها وتحقق الغرض منها ، ومع دخول التليفزيون فى بداية الستينات تعرضت الدراما الاذاعية لبعض المخاطر التى نجمت عن منافسة الشاشة الصغيرة بجاذبيتها وقدرتها على شد الجماهير ، وبما يتميز به التليفزيون من اغراءات مادية وجماهيرية للمتعاملين معه من كتاب وممثلين ، وبخاصة عندما شارك منتجو القطاع الخاص فى هذا المجال بإمكاناتهم الكبيرة ، الامر الذى انعكست آثاره على الدراما الاذاعية .

أما التليفزيون فقد قدم منذ بداية انشائه أعمالا درامية تتسم بالنضوج الفنى على الرغم من عدم استكماله لكثير من المعدات والاستوديوهات اللازمة للانتاج الدرامى فى البداية ، اذ أمكن التغلب على العقبات الفنية فى وقت كان نظام المونتاج فى تسجيل شرائط الفيديو لم يدخل مصر بعد ، وكان العمل الدرامى يسجل بأكمله دفعة واحدة مهما بلغ زمنه وتعددت مشاهده .

وفى تلك الظروف قدم التليفزيون المصرى روائع المسرحيات المصرية بعد إعدادها خصيصا للتليفزيون وقدم العديد من التمثيليات القصيرة وتمثيليات السهرة ، ثم التمثيليات بعد ذلك ، التى عرفها المشاهد المصرى وأحبها بعد شهور قليلة من بدء البث التليفزيونى .

وقد انشئت ادارة للانتاج والتوزيع لإمداد الشاشة الصغيرة فى مصر بما تحتاجه من أعمال درامية . وعندما انشئت تليفزيونات فى دول المنطقة اتسعت أعمال هذه الادارة حيث كانت تليفزيونات الدول العربية تشترى انتاجها وتعتمد عليه اعتمادا كليا . واستمر ذلك لسنوات عديدة واصبح هذا الانتاج مصدرا لاستجلاب العملات الحرة .

وفى عام ١٩٦٥ حدثت تغيرات ادارية حيث انضمت هذه الادارة الى التليفزيون واصبحت خاضعة للنظم واللوائح الحكومية بعد أن كانت تطبق لوائح المؤسسات ، وبدأ انتاجها ينكمش وخاصة بعد عام ١٩٦٧ . ثم انفصل الانتاج عن التوزيع واصبح كل منهما تابعا لقطاع مختلف ، وقل التنسيق بين الانتاج والتوزيع ، وضعفت الاعتمادات المخصصة للانتاج بالرغم من ازدياد طلبات التليفزيونات العربية وحاجتها الشديدة الى الانتاج الدرامى المصرى .

وفى هذه الاثناء ظهر التليفزيون الملون ، وازداد الطلب عليه ، فبدىء بتكوين شركات قطاع خاص للانتاج ، وانشاء استديوهات ملونة فى كل من اثينا ولندن وبرلين وتونس ، وكان تحول استديوهات التليفزيون المصرى الى الانتاج الملون سببا فى احتفاظ مصر بالاسواق العربية .

وقد تطورت الدراما التليفزيونية خلال هذه المرحلة من الناحية الموضوعية الى جانب تطورها فنيا، واصبحت تشمل المسلسلات الاجتماعية والبوليسية والتاريخية والدينية والتربوية والترفيهية ومسلسلات الاطفال ومسلسلات العرائس والصور المتحركة .

العوامل المؤثرة فى الانتاج الدرامى :

الدراما الاذاعية والدراما التليفزيونية تختلف عن الدراما المسرحية ، كما تختلف كل منهما عن الاخرى .

ومن هنا استقلت التمثيلية الاذاعية عن التمثيلية التى تقدم للمسرح ، واستقلت التمثيلية التليفزيونية عن المسرح وعن الاذاعة وأصبح لكل منهما ذاتيتها وخصائصها المميزة .

ومنذ ظهرت الدراما الاذاعية وبعدها الدراما التليفزيونية لقيت اقبالا

كبيرا من الجماهير واصبحت تلعب دورا مؤثرا - كعمل اعلامى - فى تشكيل اتجاهات المستمعين والمشاهدين وتعديل آرائهم . وحازت بعض الاعمال الدرامية والتليفزيونية نجاحا جماهيريا دعا الى نقلها الى السينما .

وتحرص الأسرة المصرية - بل والعربية - على مشاهدة اللون الدرامى فى التليفزيون ، بل ان هذا الحرص والاهتمام الكبير بمتابعة هذا الشكل من اشكال العمل التليفزيونى يدفعها الى تهيئة المناخ النفسى المناسب للمشاهدة والمتابعة والاعتبار بما يبثه من مفاهيم وأفكار .

والاقبال على هذا القالب الدرامى من قبل الجماهير يستدعى التفكير فى تطويع انتاجه لخدمة المجتمع وخططه التنموية وقضاياه القومية ، والاسهام فى تزويد الجماهير بمفاهيم الحق وقيم الخير والجمال .

ولما كانت التمثيليات والمسلسلات الاذاعية والتليفزيونية تشغل جزءا كبيرا من خريطة البرامج مقارنة بالاعمال الدرامية الاخرى (كالأفلام المصرية والمسرحيات المنقولة من المسرح والافلام الاجنبية والحلقات المستوردة) ، وتحتل مساحة لايستهان بها بالمقارنة الى الاعمال الفنية الاخرى كالمنوعات والبرامج الاخبارية والاحاديث وغيرها .

وحيث إن جماهير المستمعين والمشاهدين تقضى مع المسلسل والتمثيلية وقتا يفوق الوقت الذى تقضيه مع البرامج الدرامية الاخرى نظرا لانتظام وقت البث بالنسبة لهما ، ولأن المسلسل يدفع الجماهير الى متابعته لمعرفة ما ستسفر عنه الأحداث .

ونظرا لأن هذين اللونين من الدراما اصبحا من أشد الفنون تأثيرا ، وأكثرها انتشارا ، واقدرها على طبع افكار الناس وعواطفهم بطباعها ، بالاضافة الى أنهما أصبحا اكثر الوسائل المتاحة للجماهير للتسلية الميسرة .

وبما أن تأثير الدراما الاذاعية والتليفزيونية لايقتصر على المستمع والمشاهد المصرى ، بل يتعداهما ليغطى العالم العربى باكمله وكثيرا من بلدان العالم الاسلامى ، حيث تعتبر مصر المصدر الرئيسى للاعمال الدرامية التى تستوردها البلاد العربية ، بل إن معظم هذه الاعمال - حتى اذ اتم انتاجها فى بلاد عربية - هى نتاج مصرى من حيث التأليف والتمثيل والديكور والاضاءة والتصوير والمونتاج والاخراج وغير ذلك من الاعمال التقنية ، كما ان عدد الساعات البرامجية التى تصدرها القاهرة الى معظم دول آسيا وافريقيا غير العربية تقدر بـ ١٢٠ ساعة فى العـام ، وهذه مسئولية ضخمة تتحملها هذه الاعمال لتوجيه الرأى العام فى هذه المجتمعات ، وانه عندما يتضافر العمل الاعلامى مع العمل الدرامى ويعمق كل منهما الآخر يصبح تأثير الاعلام الاذاعى والتليفزيونى قويا .

لكل هذه الاسباب ، يصبح من الضرورى الاهتمام بالتمثيلية والمسلسل فى الاذاعة والتليفزيون بوجه خاص وبالدراما الاذاعية والدراما التليفزيونية بوجه عام . من حيث البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق الاستفادة المثلى منها .

الاحتياجات الدرامية للتليفزيون :

تحتاج اى شاشة عربية الى :

- دراما على هيئة مسلسلات بواقع حلقة يوميا (٣٦٠ يوميا × $\frac{٣}{٤}$ ساعة = ٢٧٠ ساعة سنويا)
- سهرات درامية وأفلام تليفزيونية بواقع سهرتين اسبوعيا (١٥٠ ساعة) .
- مسرحيات ومسلسلات منوعات واطفال (١٠٠ ساعة) .

وتعتبر هذه الكمية كحد ادنى ، وتقوم مصر حاليا بانتاج نصفها ، وجميع مصادر الانتاج الاخرى تنتج النصف الآخر .

الطاقات الفنية المطلوبة للانتاج :

- المؤلفون .
- لجان القراءة .
- كتاب السيناريو والحوار .
- الممثلون والممثلات .

– المخرجون ومساعدوهم . – المهندسون والفنيون .

– المصورون .

– الخدمات الفنية وتشمل : الورش ، الاكسسوار ، الازياء ، اللوحـات ، الماكياج ، الفنانون التشكيليون .

وتملك مصر عددا كبيرا من هذه الطاقات ، وهم ثروة فنية .

توزيع الانتاج المرئى وأثره على الانتاج :

لاشك ان توزيع الانتاج المرئى له اهمية قصوى وذلك للحصول على عائد لهذا الانتاج ، المنطقة العربية هى المنطقة الاساسية للتوزيع ومن ثم فان دراسة رغبات المنطقة ومتطلباتها يجب ان توضع فى الاعتبار حتى يكون العمل الدرامى ملائما لغالبية تليفزيونات المنطقة لضمان التوزيع ، وهذا لا يمنع من انتاج أعمال تتصل بالتاريخ المصرى والبيئة المصرية بدون النظر الى توزيعها . وبالنظر الى ان عدد الشاشات العربية محدود ، فمن الأهمية ايجاد أسواق أخرى للتوزيع مثل البلاد الاسلامية غير الناطقة باللغة العربية ، وكذلك نقل الانتاج المرئى الى شرائط فيديو كاسيت لتوزيعها فى كل انحاء العالم ، مع الاهتمام بدراسة اسعار البيع من آن لآخر وفقا لارتفاع تكلفة الانتاج وخاصة الاجور ، وليس هناك خوف من ارتفاع اسعار البيع ، حيث ان مصادر الانتاج المرئى بخلاف التليفزيون المصرى اصبحت محدودة وثابتة تقريبا فى انحاء العالم العربى .

تطوير الانتاج المرئى لزيادة التوزيع :

يجب ان يشمل التوزيع كافة انحاء العالم لأن الانتاج المرئى – فضلا عن أنه وسيلة اعلامية لتعريف الشعوب بالحضارات والعادات – يعتبر وسيلة استثمارية . وتفيد آخر التقارير ان ايرادات الانتاج الامريكى بلغت ٧٠٠ مليون دولار سنويا ، واذا قارنا ذلك بالانتاج المرئى العربى الذى يبلغ حوالى ٦٠٠ ساعة سنويا ، فان ايراداته تبلغ حوالى ١٥ مليون جنيه ، ولهذا يجب ان يطور الانتاج ليصير صالحا للتوزيع العالمى وذلك لزيادة العائد ، ولتعويض مصروفات هذا الانتاج .

حماية الانتاج والملكية الفنية :

من الضرورى حماية الانتاج المرئى للحفاظ عليه ، وعدم نقله واستخدامه بلا سند من القانون مما يعود بالخسارة على منتجه ، والتأثير على توزيع الانتاج ، ولهذا يجب الانضمام الى الاتفاقيات الدولية وحضور المؤتمرات الدولية التى تهدف الى حماية الانتاج وخاصة بالنسبة للبث بواسطة الاقمار الصناعية .

نتائج بعض البحوث فى الدراما الاذاعية والتليفزيونية :

فى شأن الدراما الإذاعية :

تبين من البحوث ان المسلسلات الاذاعية تتناول موضوعات خاصة بمجتمع المدن بنسبة أكبر من الموضوعات الخاصة بمجتمع الريف . حيث تبلغ نسبة تناول مجتمع المدن ٥١.٣٨ ٪ من اجمالى الوقت الذى تشغله المسلسلات المذاعة ، وتمثل الموضوعات الخاصة بالريـف ٣٣.١٥٪ ، اما الموضوعات التى تتناول المجتمع المصرى كله بريفه وحضره فتشغل نسبة ١٥.٤٧٪ .

كما تبين من الدراسات ان نسبة الذكور اكبر من نسبة الاناث فى شخصيات المسلسلات حيث تبلغ نسبة الذكور ٦٧.٤٤ ٪ من اجمالى جميع الشخصيات ، بينما تبلغ نسبة الاناث ٣٢.٥٦ ٪ .

وكذلك يتضح من التحليلات التى تمت فى البحوث ، ان شخصيات المسلسلات من الأميين قد بلغت نسبة ٣٤.٨٨ ٪ من مجموع شخصيات المسلسلات ، ومن ذوى المؤهلات العليا نسبة ٢٩.٧ ٪ ، ومن المؤهلات المتوسطة ٩.٩٨ ٪ ومن فئة « يقرأ ويكتب » ٦.٩٨ ٪ ومن طلبة المدارس نسبة ٢.٣٣ ٪ ، أما المستوى التعليمى الاقل من المتوسط فيشغل نسبة ١.١٦ ٪ .

ويتبين أيضا أن نسبة ٢٩.٠٧ ٪ من مجموع شخصيات المسلسلات الاذاعية ذات مستوى اقتصادى متوسط ، وأن ٢٢.٠٩ ٪ ذات مستوى اقتصادى أقل من المتوسط . اما بالنسبة للشخصيات ذات المستوى الاقتصادى المرتفع فتمثل ١١.٧٧ ٪ كما تمثل الشخصيات ذات

المستوى الاقتصادى المرتفع جدا نسبة ٦,٩٨ ٪ ويتضح من البحوث ان مهنة عامل زراعى تأتى فى مقدمة أنواع المهن فى مسلسلات الاذاعة ، وتشغل نسبة ١٢,٠٨ ٪ من اجمالى المهن التى تظهر فى المسلسلات وتأتى بعدها مهنة عامل فى مصنع أو شركة وتشغل ٩,٦٪ ، ومهنة رجل أعمال بنسبة ٦,٩٪ ، ثم أعمال غير مشروعة بنسبة ٦,٩ ٪ وتظهر مهن طبيب بشرى ، ووكيل نيابة ، وضابط شرطة ومحامى وميكانيكى وعمدة بنسبة ٥,٧ ٪ لكل منهم .

وبالنسبة لمهن الاناث فتأتى المرأة فى دور ربة منزل بنسبة ٤٢,٨٦٪ من اجمالى المهن التى تقوم بها المرأة فى المسلسلات . اما مهنة راقصة فتظهر بنسبة ١٠,٧٢ ٪ ، كما تقوم المرأة بدور مدرسة بنسبة ٧,١٤ ٪ ، ودور تلميذة وممرضة ومذيعة تليفزيون وصاحبة بوتيك وباحثة علمية بنسبة ٣,٥٧ ٪ لكل مهنة مما سبق . واوضحت الدراسات أن نسبة القيم الاجتماعية الايجابية فى المسلسلات الاذاعية أعلى من النسبة العامة للقيم السلبية حيث تبلغ الأولى ٥٢,١٣ ٪ من اجمالى القيم الاجتماعية التى تتناولها المسلسلات ، فى حين تبلغ النسبة العامة للقيم السلبية ٤٧,٨٧ ٪ .

ويظهر ايضا من خلال نتائج البحوث ان مسلسلات الاذاعة تستخدم اللغة الدارجة اكثر مما تستخدم الفصحى ، وقد جاءت عامية المثقفين فى مقدمة المستويات اللغوية التى تتكلم بها شخصيات المسلسلات وتشغل نسبة ٦٥,١٢ ٪ وتستخدم عامية الاميين بنسبة ٢٧,٩١ ٪ .

وتشغل المسلسلات الاجتماعية معظم الوقت المحدد للدراما الاذاعية وتبلغ المسلسلات الاجتماعية نسبة ٨٤,٥٣ ٪ من اجمالى الوقت ، بينما تشغل المسلسلات السياسية والعلمية نسبة ١٥,٤٧ ٪ .

فى شأن الدراما التليفزيونية :

اثبتت البحوث ان الاولوية الأولى هى للمسلسلات العربية يليها الفيلم العربى ، وتصل نسبة الكبار فوق سن ١٥ سنة الذين يشاهدون المسلسلات بانتظام الى ٩٠,١٢ ٪ من عدد المشاهدين ، اى ان عدد الذين يشاهدون المسلسلات العربية بانتظام فى مصر يصل الى اكثر من ٢٥ مليون مشاهد (٢٥,٥٠٥,٣٢١) مع استبعاد الاطفال والمراهقين دون سن الخامسة عشرة .

ولايختلف الحال فى مصر عنه فى كثير من الاقطار العربية الاخرى ، طبقا لنتائج ، البحوث فقد تبين ان متوسط نسبة الذين يشاهدون المسلسلات العربية من بين مشاهدى التليفزيون يصل الى ٨٠,٨٧ ٪ وذلك بالتفصيل التالى :

العراق	٨٨,٠٠ ٪
السودان	٧٨,٩٢ ٪
المغرب	٧٢,٠٥ ٪
الاردن	٨٩,٣٣ ٪
الكويت	٩٦,٤٤ ٪

ويؤكد ذلك ان المسلسلات التليفزيونية وغيرها من المواد الدرامية كتمثيليات السهرة او المسرحيات التليفزيونية او الحلقات الأجنبية تحظى بأوفر نصيب من المشاهدة التليفزيونية فى الاقطار العربية ، شأنها فى ذلك شأن أقطار العالم المختلفة .

ورغم ان التليفزيون يقدم سلعة للاستهلاك الجماهيرى كما تفعل الصناعات الاستهلاكية الكبرى ، الا ان هذه السلعة فى حالة التليفزيون تأخذ مذاقا خاصا عند كل أسرة من الأسر المستهلكة .

فالرسالة التليفزيونية ولو انها واحدة الا انها تخضع لما يسميه علماء النفس بعملية الاختيار المنحاز ، فتفسر فى كل أسرة تفسيرا يختلف عن التفسير الذى تعطيها له أسرة اخرى وفقا للقيم والمشاعر والاتجاهات التى تحكم كلا منها .

ولكن هذه السلعة أو الرسالة لكى تكون مقبولة فى كل الأحوال لابد ان تعكس قدرا من الواقع المعاش . وليس معنى ذلك انها تقدم موقفا او تجربة خاضتها كل اسرة ، ولكنها تقدم الموقف الذى يمكن ان تتصور أى اسرة انه يمكن ان يقع لها فى اطار الظروف المكانية والزمانية

المعاشــة .

ولايمكن الادعاء بأن مجتمعا ما يتماثل فى كل ظروفه الاجتماعية وتسيطر عليه . قيم ومواقف واتجاهات متماثلة ، يأخذ بها كل افراده ، فهذا التطابق النمطى لا تعرفه المجتمعات البشرية بحكم اختلاف الظروف الاجتماعية والثقافية والتعليمية والتراثية لفئات هذا المجتمع ، والأصح أن المجتمع الكبير ينقسم فيما بينه الى مجتمعات صغيرة تسيطر على كل منها مجموعة خاصة من القيم والاعتبارات .

موقف الرأى العام من الأعمال الدرامية التليفزيونية :

أسفرت الدراسات عن ارتفاع معدل مشاهدة التمثيليات والمسلسلات التليفزيونية بصورة ملحوظة تبلغ ٩١,٦٧ ٪ من المشاهدين الشباب ، وهى نسبة كبيرة تشير الى الدور الحيوى الذى يمكن استثماره من خلالها لتوجيه هذه الشريحة الهامة من شرائح المجتمع ، كما يشير الى الأثر السلبى الذى قد تتركه اذا لم يتم توجيه هذا الشباب وتنمية ملكاته الذهنية ، واثراء حياته الفكرية والسمو بغرائزه وتقوية نزعة الحق والخير والجمال لديه .

وتشير نتائج البحوث الى ارتفاع معدل مشاهدة التمثيليات لدى الاناث عنها لدى الذكور ، كما تشير الى زيادة الاقبال على مشاهدة التمثيليات والمسلسلات التليفزيونية بين الجماهير بنسبة اكبر مقارنة بمن لايشاهدونها ، مما يؤكد ان هذا اللون من العمل التليفزيونى يستهوى غالبية المتلقين ويشدهم اليه .

كما لاحظت الدراسات ان المشاهدة غير المنتظمة للمسلسلات تفوق المشاهدة المنتظمة بين الشباب الجامعى .

أما الجماهير ممن لا يشاهدون المسلسلات التليفزيونية على الاطلاق فانهم يرجعون ذلك ، بالدرجة الأولى ، الى ان هذه الاعمال الدرامية تعالج موضوعات ساذجة لاجديد فيها . ومن الاسباب الاخرى التى تحول دون مشاهدتهم للتمثيليات أن اسلوب عرضها غير مشوق ، ويلى ذلك السبب الخاص بأن اوقات اذاعتها لاتناسب المشاهد .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ومادار حوله فى المجلس من مناقشات ، ومع التأكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس فى دورتيه الرابعة والخامسة - يوصى بما يأتى :

* استثمار اقبال الجماهير على الأعمال الدرامية بالعمل على تطوير مختلف قوالبها ، حتى تكون قادرة على الاسهام فى تأصيل الانتماء الوطنى ومعالجة السلبيات ، وتعديل السلوك الجماهيرى بما يساعد على تشكيل اتجاهات الجماهير نحو خدمة قضايا المجتمع وخططه التنموية وقضاياه القومية وذلك عن طريق :

- تضافر العمل الاعلامى مع العمل الدرامى بما يعمق تأثير كل منهما ، وفق تخطيط متكامل لرفع طاقة الانتاج وتجويده بما يسد الاحتياجات المحلية والطلب الخارجى .

- الاستغلال الأمثل لطاقات نجوم التأليف والاخراج والتمثيل وسائر فروع الانتاج بوضع نظام يتيح للمشاركين فى الانتاج الحصول على نسبة من عائد الانتاج فى حالة نجاح العمل وتجاوزه لتكاليف انتاجه .

- جذب المنتجين العرب الذين يعتمدون فى معظم انتاجهم على الفنانين والفنيين المصريين بتشجيع اقامة شركات مصرية مشتركة لانشاء استديوهات كاملـة للانتاج الاذاعى والمرئـى بالمناطق الحرة بمصـر ، يتوفر لها الامكانات التكنولوجية الحديثة .

- عمل مشروعات جديدة لانشاء وحدات للانتاج خارج مبنى الاذاعة والتليفزيون ، على ان تكون مزودة بأحدث المعدات ومصممة تصميما حديثا .

- التأكيد على توسيع دائرة التوزيع بمايأتى :

• اعطاء اولوية لتنشيط التسويق والتوزيع الى دول المغرب العربى .

• ترجمة الحوار العربى للأعمال الدرامية بالكتابة على النسخ ، لتسويقها فى الدول الاسلامية التى لاتتكلم العربية ، حسب اللغة السائدة فيها .

• تهيئة السبل لفتح أسواق جديدة فى الدول الأجنبية حيث توجد جاليات عربية كبيرة .

• زيادة الانتاج المشترك سواء مع الدول أو الأفراد ، لان ذلك يدفع عجلة الانتاج ويوفر سيولة مالية ويقلل من الاعتماد على الدولة فى رصد الاعتمادات المالية للانتاج .

* الاهتمام بتطوير الاجهزة والمعدات واختيار المواد والخامات الحديثة المتطورة للمساعدة فى تركيب الديكورات وتوفير زمن انشائها .

* تطوير مناهج المعاهد الفنية لتغذية ودعم الكوادر الفنية ، مع انشاء اقسام فى المعاهد التابعة لأكاديمية الفنون لدراسة الانتاج الدرامى من كافة نواحيه الفنية والاقتصادية .

* العناية بالتدريب للمخرجين ومساعديهم والمهندسين والفنيين والعمال ، وارسال بعثات دورية للخارج للوقوف على احدث ماوصلت اليه الفنون التليفزيونية والاذاعية .

* اجتذاب كبار الكتاب لتحويل اعمالهم الروائية الناجحة الى مسلسلات واعمال درامية متميزة تتوفر لها كافة الامكانات الفنية بحيث تكون هذه الأعمال نماذج يحتذى بها .

* عقد مسابقات دورية لمختلف ألوان الدراما للكشف عن المواهب الجديدة الشابة وإعداد دورات تدريبية للفائزين منهم لصقل مواهبهم ، وتزويدهم بحرفية الكتابة للاذاعة والتليفزيون ، بالتعاون مع الهيئات المختصة كمعهد الفنون المسرحية بأكاديمية الفنون والاساتذة المختصون بتدريس الدراما فى كليات الآداب .

* رصد إحدى جوائز الدولة التشجيعية سنويا لكتاب الدراما الاذاعية والتليفزيونية .

* تكاتف إدارات المتابعة والبحوث فى الاذاعة والتليفزيون ومراكز البحوث الاخرى والجامعات ، للتعرف على حقائق اتجاهات ومقترحات الرأى العام نحو اساليب التطوير المطلوبة .

التليفزيون المحلى ودوره المستقبلى

تقضى فلسفة نظام الحكم المحلى الذى أخذ به فى مصر ونسعى لترسيخ قواعده ، بضرورة وجود اعلام جماهيرى محلى قادر على الاسهام بدور فى إنجاح رسالة الحكم المحلى ، وتوثيق الصلة بين أجهزته وبين الجماهير المحلية .

والاعلام بذاته من أهم الأجهزة الرئيسية والفعالة فى تحقيق التنمية الاجتماعية – أحد رافدى التنمية الشاملة ، باعتبار التنمية الاقتصادية هى الرافد الثانى – بالاضافة الى ماله من دور فى تحقيق التنمية الاقتصادية ذاتها .

ويأتى التليفزيون المحلى بالضرورة على قمة سائر وسائل الاعلام الاخرى لخصائصه القادرة ، عبر الصوت والصورة واللون والحركة واللهجة المناسبة ، والقضايا المستقاة من الواقع البيئى المحلى ، التى يكاد يرى المشاهد فيها نفسه – على إحداث تأثير واستجابة وردود افعال ايجابية لما يجرى طرحه على الرأى العام المحلى .

كما أن التليفزيون المحلى يكمل الدور المنوط بالاعلام المحلى ، والذى قطعت فيه الاذاعات المحلية المسموعة والمقروءة شوطا على طريق التغطية الشاملة ، كما أنه يمثل اداة منافسة كفيلة ببث روح النشاط والفعالية فى

كافة الاجهزة الاعلامية المحلية الاخرى ، بما يحقق مردودا ايجابيا تنعكس آثاره على المجتمع المحلى بكامله ، من خلال كونه يمثل منظومة جديدة فى مجال الاعلام التنموى يقوم على اكتافه تحقيق خدمات بيئية غير محدودة لكافة شرائح المجتمع المحلى ، لما يتمتع به من صفات أبرزها انه اداة اتصال ذات اتجاهين ، وبحيث يصبح من المتيسر قياس رجع الصدى لبرامجه المغرقة فى المحلية ، وهو ما لايتيسر للاعلام المركزى الذى لا يتطرق الى الجزئيات والاهتمامات التى تعد من السمات الاساسية للمجتمعات المحلية ، فهو وحده القادر على الاغراق فى المحليـة ، التى هى السبيل الى العالمية .

ولذلك فالتليفزيون المحلى قادر على جعل مشاهديه من مواطنى بيئته المحلية جزءا اساسيا فعالا من برامجه وبالتالى خلق علاقة وجدانية بين المواطن وبيئته ، بكل ما فيها وما عليها ، ومن ثم يمكنه الاسهام فى بث روح العمل والانجاز والارتباط بالهوية المحلية ، وهى جزء من الهوية القومية ، وتنمية وبعث الانتماء والولاء للوطن .

ومن هنا تأتى أهمية التليفزيون المحلى ، لقدرته الخاصة على ان يعمق فى وجدان الجماهير الاحساس بالمشاركة فى صنع حاضرها ومستقبلها وقرارها من خلال ايجاد نوع من وحدة الهدف بين القيادات المحلية التنفيذية والشعبية وبين الجماهير .

وللتليفزيون المحلى قدراته فى مجال احياء التراث الشعبى والبيئى ، واكتشاف المواهب الواعدة وصقلها فى مجالات العلوم والفنون والآداب والرياضة وتقديم برامج فنية عن الفنون الشعبية فى مختلف انحاء الجمهورية فى مقابل ما تبثه العاصمة بقيمها ومشكلاتها .

فضلا عن دوره فى تحقيق الوحدة العضوية بينه وبين نظائره فى المحليات الاخرى ، وبينه وبين التليفزيون المركزى ، عن طريق العطاء البرامجى المتبادل ، وهو ما يشكل بذاته إثراء لكل الاطراف .

والتليفزيون المحلى فى أدائه لدوره الترفيهى ، قادر دون سواء على تحقيق وتوفير الجرعة الترفيهية المناسبة لجماهير المحليات ، حيث يمكنه ان يضمن برامجه كل خصائص البيئة المحلية ، والتعبير عن مواطن الجمال فيها ، وخلق البسمة على شفاه المواطنين ، والتى يستطيع من خلالها أن يعالج الكثير من المشكلات الاجتماعية والسلوكيات السلبية فى المجتمع المحلى ، وبالتالى تقوم رسالته الترفيهية كذلك بدور توجيهى تقويمى .

وفى المجال التربوى ، للتليفزيون المحلى من الامكانات ما يجعله عنصرا اساسيا فى حل المشكلات التربوية والتعليمية ، عن طريق عرض وتيسير البرامج والمناهج التعليمية ، بمختلف نوعياتها ، والمساهمة فى حل القضايا الاجتماعية ، كمحو الأمية ، وتنظيم الأسرة وغيرها ، الى جانب البرامج المهنية والحرفية التى تساهم فى تطوير الحرف والصناعات الصغيرة ، وتحسين ادائها ، ومحاولة اكتساب مهارات جديدة تتناسب مع الطبيعة المحلية ومواردها وامكاناتها .

أما فى الجانب المالى فان اقامة التليفزيون المحلى لا تشكل عبئا ماليا كبيرا لعدة أسباب منها :

- امكان تشغيل التليفزيون المحلى من خلال استوديو واحد فقط لاعتماده على تقديم معظم برامجه من الشارع البيئى ومواقع الانتاج .
- ان اتحاد الاذاعة والتليفزيون قد راعى - عند انشائه للإذاعات المحلية - امكان استخدامها فى البث التليفزيونى المحلى .
- تنفيذ الانتاج الدرامى لخدمة البيئة فى الاستوديوهات المركزية توفيرا للنفقات .
- اقامة شبكة كاملة فى المستقبل تمكن من نقل البرامج من اقليم الى آخر .

الخلاصة والتوصيات

وخلاصـة القـول ، أن الاهـداف العامـة للتليفزيـون المحلـى هـى :

- تلبية الاحتياجات الاعلامية والثقافية للمجتمع المحلى .

- ايجاد رابطة حقيقية بين الجماهير وقياداتها المحلية ، لتاكيد احساس الجماهير بالمشاركة فى صنع القرار ، وايجاد الحلول للمشكلات المحلية .

- توعية المواطنين بالقضايا التنموية ودفعهم الى المشاركة الايجابية فى التنمية الشاملة .

- معاونة الهيئات التعليمية المحلية على النهوض بأعبائها لرفع المستوى التعليمى وتيسيره .

- ايجاد نوع من المصادقة لدى الجماهير فى السلطات المسئولة عن الخدمات المحلية كالصحة وتنظيم الأسرة والزراعة والأمن والمرور ، لتقبل الارشاد والتوجيه برضى وقناعة .

- تشجيع ملكات الابداع لدى مواطنى المحليات فى المجالات الفنية والثقافية والعلمية .

- تطويع العنصر الترفيهى للمجتمع المحلى ، بحيث يتوام مع فنونه الشعبية وتقاليده وعاداته .

- ايجاد العلاقة المتوازنة بين المجتمع المحلى والمجتمع الكبير لتحقيق التجانس والتلاحم ووحدة الهدف .

وعلى ضوء ما سبق جميعه ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* زيـــادة فتـــرة ارســال القناة الثالثـــة - وهى نواة التليفزيون المحلـــى - تدريجيـــا لمزيـــد من الخدمـــات للقاهـــرة الكبـــرى .

* وضع خطة لتنفيذ التليفزيون المحلى فى الأقاليم الاقتصادية على مستوى الجمهورية ، بحيث تتم التغطية الكاملة خلال سنى الخطة الخمسية القادمة .

الحديـــث الاذاعـــى والمستقـــبل

يرتبط الاقبال على « الحديث الاذاعى » - سواء فى الاذاعة المرئية أو المسموعة - بنوعية الحديث ، وكذلك بشخصية المتحدث . وهو أمر أثبتته تجربة الاذاعة المصرية منذ ابتداء بثها فى ١٩٣٤ ، والتليفزيون المصرى منذ انشائه سنة ١٩٦٠ ، من خلال تقديم أحاديث رجال الفكر والأدب والفنون .

واذا كان الاقبال على أحاديث « أهل الفن » أكثر وضوحا فلأن الغناء والموسيقى والتمثيل ، وما اليها ، ويمكن أن تكون موضع اهتمام أكثر لدى الكافة والخاصة على السواء ، وان اختلفت مقاييس الاهتمام عند فريق دون الفريق الآخر ، ولأن أهل الفكر يخاطبون ، على الأغلب ، جمهور الصفوة قبل غيرهم من المستمعين أو المشاهدين .

ويستفاد من التجارب المستمرة أن « المتحدث » يجب أن يكون لـــــه « أداءه الصوتى » المتميز ، أى صاحب صوت « ميكروفونى » تبعا للمصطلح الاذاعى . وربما كانت هذه السمة فى مقدمة أسباب صعوبة اختيار المتحدثين ، وخاصة عندما تدعو المصلحة العامة الى تقديم أحد أرباب الرأى أو الفكر من خلال الاذاعة المرئية أو المسموعة - دون أن يكون له صوت ميكروفونى ممتاز . وهنا يكون الاستثناء من الناحية الصوتية لازما بالنسبة لكبار المتحدثين ، ممن هم ارسخ علما بقضية من

القضايا الاجتماعية أو العلمية أو الفكرية ، التى تقدمها الاذاعة للجمهـور .

وقد لوحظ – عندما حدث التوسع الثقافى فى الاذاعتين المسموعة والمرئية – أن هذا الاستثناء أو شك أن يكون قاعدة عامة فصار الناس يستمعون الى بعض المتحدثين الذين ليست لهم تلك الخصوصيـة الصوتية .

ولاشك أن لهذا الاستثناء ما يبرره من الرغبة الصادقة فى الانتفاع بعطاء أهل الفكر والثقافة ، ولكن هذه الدائرة قد اتسعت تحت ضغوط الاعتبارات الذاتية فدخل فيها – الى جانب من ترحب به الأسماع – من لا يلقون كل هذا الترحيب ، وبالتالى ضاع شىء كثير من أثر بعض الأحاديث المذاعة ، بما فى ذلك بعض الأحاديث الغزيرة المادة أحيانا ، حيث فقدت عنصرا هاما من عناصرها الفنية ، وهو أن يكون المتحدث الاذاعى مسموعا وهذا ما ينبغى أن تعالجه مستقبليات الحديث الاذاعى المرئى أو – المسموع .

وقد يبدو لأول وهلة ، عند الأقدام على معالجة هذه القضية ، أن ذلك من شأنه حرمان المستمعين والمشاهدين من التعامل الاذاعى مع بعض المفكرين ، ويرجع السبب فى هذه المظنة الى أن هناك حلقة مفقودة فى اختيار المتحدثين ش، وهذه الحلقة المفقودة هى عدم وضوح الرؤية عند بعض المتحدثين ، وان كانوا كبارا ، بالنسبة لطبيعة الأحاديث المذاعة ، وأن هذه الطبيعة تختلف تماما عن طبائع المحاضرة فى الجامعات أوالدوائر العلمية من ناحية واحدة هى : أن المتحدث الاذاعى مطالب بأن يقرب أعلى الفكر بأبسط الأساليب وأقربها ، صياغة وأداء ، الى وجدان المشاهد أو المستمع .

لنفرض – مثلا – أن عالما قديرا يراد منه أن يلقى حديثا اذاعيا فى نظرية النسبية ، فان من الخطر أن يتحدث الى جماهير الاذاعة أو التليفزيون كما يتحدث الى العلماء أو المتخصصين من أمثاله ، وعليه أن يستعيض عن ذلك بتبيان آثار هذه النظرية فى حياتهم اليومية العادية ، حتى يقبل الجمهور على الاستماع اليه والافادة منه ، والا صار الحديث الاذاعى أو التليفزيونى نوعا من مخاطبة الذات ، أو صفوة محدودة من العلماء .

وهناك أمثلة صالحة فى هذا المقام ، حيث كان بعض كبار الأدباء يتحدثون – ولعل من الأمثلة الصالحة فى هذا المقام أحاديث الدكتور طه حسين الاذاعية – فى صميم النظريات الأدبية ، من خلال صياغة مشرقة ميسرة ، تجتذب اليها جمهور المستمعين .

وليس معنى هذا أننا نحظر على الراسخين فى العلم أو الفقه أن تكون لهم مقابلات اذاعية أو تليفزيونية مع الناس ، لكن المقصود أن تكون هناك قنوات وشبكات اذاعية متخصصة ، يجد فيها جمهور العلم والعلماء المتخصصون مكانهم اللائق بين جماهيرهم الاذاعية – كالبرنامج الثانى فى الاذاعة مثلا – دون أن نحرم مستمعى الاذاعات الأخرى من اقتباس المعارف عن طريق المتحدثين بالأساليب الاذاعية ، وبذلك نكون قد حققنا الحسنيين فى الافادة من عطاء المفكرين : من كان منهم ذا طبيعة تخصصية له قناته وجمهوره ، ومن كان منهم ذا أسلوب اذاعى له قناته وجمهوره .

اما أن نقحم حديثا تخصصيا ، لمتحدث ممعن فى التخصص ، بين فقرات البرامج العامة ، فهو أمر ضار بهذه البرامج ، ضار ببعض المتحدثين أنفسهم ، لانصراف الناس عما يقولون رغم أهميته . فلقد يكون من المهم أن نقدم للمستمع أو المشاهد أفذاذا من كبار الأساتذة ، لكن الأهم من ذلك كيف نقدمهم ومتى وأين نقدمهم ، وكيف يتلاقون مع الناس عن طريق الشاشة أو المذياع .

ويخلص هذا كله فى : ان قضية الأحاديث الإذاعية أوالتليفزيونية هى أحدى القضايا الفنية التى ترتبط فيها الأجهزة الاعلامية بوجدان الجماهير ، وستكون هذه القضية احدى المسئوليات المستقبلية بالنسبة للاذاعتين المسموعة والمرئية ، وهى مسئولية لها جانبان متقابلان : الحديث والمتحدث .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم جميعه ومادار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات وآراء ، يوصى بماياتى :

* ان تقوم خطة الأحاديث على دراسة يستعان فيها بالحاسب الالكترونى لتحديد الآتى :

بالنسبة للحديث :

– ماهى الأحاديث الهادفة المطلوبة لكل موسم .

– ماهى الاساليب التى تتقبلها الجماهير فى الاحاديث .

– ماهى المناسبات والممارسات التى تستحق تكثيف الاحاديث المذاعة كما وكيفا .

– ما هى نوعيات الاحاديث المرغوب فيها من المستمع أو المشاهد .

– ماهى الفترة الزمنية التى يتقبل فيها المستمع او المشاهد كل نوع من انواع الاحاديث .

بالنسبة للمتحدث :

– من هو المتحدث المناسب لطبيعة موضوعه .

– من هو المتحدث الذى يقبل عليه المستمع أو المشاهد .

– من هو أنسب المتحدثين لكل مناسبة عامة .

* أن تحدد الخطة نوعية أداء الاحاديث طبقا لطبيعة الحديث وطبيعة المتحدث معا ، على النحو التالى :

– متحدث منفرد .

– متحدث يشترك مع غيره فى حديث واحد .

– متحدث الحديث الحوارى مع المذيع .

– متحدث يلقى المذيع حديثه .

– تراعى فى هذه الاتجاهات قدرات المتحدثين الثقافية ومواهبهم الذاتية .

* ان توزع الاحاديث على القنوات الاذاعية والتليفزيونية توزيعا متكافئا ، بحيث يكون مكان كل نوعية من الاحاديث معروفا ، أيا كان المتحدثون .

* ان يتم اختيار المتحدثين طبقا للخطة السابقة ، دون تدخل من المذيعين ومن اليهم فى هذا الاختيار .

* ان يعد ارشيف قومى للشخصيات المصرية المؤثرة ، تكون من اهم مواده احاديثهم الاذاعية والتليفزيونية ، كضرورة تاريخية وقومية ، دون قصره على الفنانين ، وانتاج تسجيلات (كاسيتات) لهذه الأحاديث والعمل على تسويقها محليا وخارجيا .

* ان وجود كل أو بعض هذه النظم لايمنع من وضع الخطة الشاملة المستقبلية للأحاديث وضعا جديدا متطورا ، أكثر دقة وأكثر ملاءمة للمستقبل .

دور الاعلام المستقبلى فى مواجهة العادات والتقاليد

ربما كان فى مقدمة المهام الصعبة التى سيخوضها الاعلام المصرى فى الأجيال التالية ، المواجهة الاعلامية مع بعض العادات والتقاليد ، وترجع ضراوة هذه المواجهة الى أن التركيبة الاجتماعية فى كل مجتمع هى مجموعة من العادات والتقاليد ، بعضها يستحق البقاء وبعضها يستحق الفناء ، بعضها يستحق التطوير ، وبعضها يستحق

الاحياء .

ولعل الصعوبة البالغة فى هذه المهمة الاعلامية المستقبلية ، أن العادات تكاد تتحكم فى حركة الجهاز البشرى حتى تصبح العادة جزءا منه ، وأن التقاليد تشغل من النفس حيزا - بالممارسات العامة العتيقة - يلى حيز العقيدة مباشرة بحيث تبدو زحزحة بعض التقاليد عن مكانها أمرا بالغ الصعوبة ، لكنه ليس مستحيلا ، بدليل ما حدث بالفعل عبر الأجيال الماضية .

واذا رجعنا الى التركيبة الاجتماعية فى الأجيال الماضية ، نجد أنها تكاد تكون خطا واحدا عبر بضعة قرون سبقت ظهور الصحافة المصرية فى أواسط القرن التاسع عشر ، لكننا بالمتابعة التاريخية نستطيع أن نرى غير قليل من المتغيرات التى طرأت على هذه التركيبة الاجتماعية بقوة الدفع من جانب الصحافة المصرية .

وعلى سبيل المثال ، كان من تقاليد المواطنين فى مصر أن يحفلوا كثيرا ببعض الاساليب العثمانية التى كانت تتحكم فى العالم الشرقى اذ ذاك ، فنجد هذه الحفاوة واضحة فى الموسيقى والغناء ، وتقاليد المآتم والأفراح ، وتأثيث البيوت وغير ذلك ، مما أوجد شعارا اجتماعيا سائدا قوامه التمثل والتمدح بكل ما هو « عثمانلى » .

ولقد بدأت الصحافة الوطنية - منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر - تقاوم هذا الشعار وما شابهه ، وتدرجت فى هذه المقاومة حتى استبدل بشعار « العثمانلى » شعار « مصر المصريين » .

ولئن كان هذا النوع من المقاومة الاعلامية لبعض التقاليد يدخل فى الاطار السياسى العام ، فلقد اهتمت الصحافة المصرية بعد ذلك بمقاومة الآثار الاجتماعية للنزعة « العثمانلية » حتى ساعد قيام الحرب العالمية الأولى على نجاح هذه المقاومة .

لكننا ينبغى أن نذكر أن هذه الحركة الاعلامية قد اقتحمتها بوسائل الإغراء نزعة اخرى أصغر حجما ، لكنها اخطر اثـرا ، وهى نزعـــة « الفرنجه » عن بعض الفئات التى انبهرت بالغرب ، فتاهت فى الطريق ، الى ان قامت ثورة سنة ١٩١٩ فاستطاعت صحافتها ان تهز قواعد هذه النزعة .

ثم اتجه الاعلام الصحفى - الذى كان منفردا بالساحة الاعلامية قبل ظهور الاذاعة - للدعوة الى محو الآثار المترتبة على بعض العادات القديمة فى المحيط الاجتماعى ، ونجح فى القضاء على الكثير منها فاختفى من تركيبة المجتمع المصرى . ومن أمثلته :

- العادات التى كانت متبعة فى المآتم باحياء لياليها الثلاث ثم ماكان يسمى باسم « الخمسان » وما كان يجرى فيها من ألوان « العديد » الذى تنظمه « الندابه » وماكان يتبع ذلك من المبيت فى دور المدافن طوال أيام الجمع والأعياد .

- العادات التى كانت متبعة فى الأفراح باحياء لياليها الثلاث ، ومواكب « الشوار » اى أثاثات العرائس ، الى غير ذلك .

- العادات الخاصة بحفلات الختان ، والتى كانت صورا مصغرة لحفلات الزفاف .

- العادات الخاصة بعلاج الامراض النفسية عند عامة النساء بواسطة حلقات الزار ، وما كان يصاحبها من خرافات .

العادات الخاصة بذبح الذبائح تحت نعوش الموتى فى المآتم ، وتحت أقدام الناس فى حفلات الزفاف والختان والعودة من الحج .

وقد ساهمت الصحافة - مستعينة فى ذلك بما كان يطرأ على المجتمع من تطورات ثقافية واقتصادية - فى القضاء على بعض هذه العادات ، وذلك الى جانب ماكان للكتاب والاعلام الدينى من دور هام فى هذا المجال . وبقدر ما تقدم الاعلام الصحفى فى الماضى على هذه الساحة ، فقد تراجع بعض الشىء عن تأكيد وترسيخ بعض العادات والتقاليد القديمة التى كانت وما تزال تمثل الطابع الحسن فى المجتمع المصرى ، وهذا ما ينبغى ان تعرضه وسائـــل الاعلام الحديثة

والمستقبلية ، بالاضافة الى الحملة على ماظهر فجأة من عادات مستحدثة أو مستوردة ، ضررها أكثر من نفعها .

وحتى يوضع الاعلام المستقبلى أمام مسئوليته فى هذا المجال ، ينبغى عمل تقسيم واضح لمجموعات العادات والتقاليد ، ويمكن اجمال ذلك فى اربعة اقسام ، هى :

عادات أو تقاليد تستحق الابادة .

عادات أو تقاليد تستحق الاشادة .

عادات أو تقاليد تستحق التطوير .

عادات أو تقاليد تستحق الاحياء .

وعلى سبيل المثال ، يمكن تقديم نماذج من هذه الاقسام ، على النحو الآتى :

عادات وتقاليد تستحق الابادة :

ان العادات والتقاليد البالية التى تستحق أن يتصدى الاعلام لإبادة آثارها كثيرة ، ومنها :

- تقليد كل أجنبى فى الازياء والسلوك بما لايتناسب مع المجتمع والبيئة والتقاليد ، ومن ذلك انتشار ظاهرة اطلاق الاسماء الأجنبية على المحلات العامة .

- عدم الالتزام بدقة المواعيد .

- عدم الالتزام بالهدوء فى الطرقات العامة .

- شغل الطريق العام بالسرادقات لأسباب خاصة .

- تبديد الاقتصاد القومى فى ماكولات غير اساسية ، كياميش رمضان والأسماك المصنعة أو المستوردة فى بعض المواسم .

- التواكل والسلبية وعدم الحسم فى الأمور فى الوقت المناسب .

عادات وتقاليد جديدة :

وسيجد ألاعلامى المستقبلى فرصة فى مقاومة التقاليد أو العادات البالية بتهيئة المناخ النفسى لبث تقاليد جديدة أكثر نفعا ، مثل :

- أن يلتزم سكان كل حى وكل قرية باقامة جمعية اجتماعية خاصة بهم للعناية بشئونهم البيئية .

- ان تنشىء كل جمعية من جمعيات الأحياء والقرى صندوقا تعاونيا اهليا يسمى « صندوق خدمة البيئة » للجوء اليه فى الظروف الطارئة كالمآتم والافراح واستقبال العام المدرسى ونفقات الامراض المستعصية وغيرها .

- ان تنشىء كل جمعية اجتماعية فى حيها أو قريتها ناديا لممارسة الرياضات الفكرية والبدنية وتدريب النشء على مختلف أساليب الخدمة العامة .

عادات وتقاليد تستحق التطوير :

ولاشك أن لنا تقاليد موروثة جديرة بأن نضعها موضع التطوير ، منعا من اندثارها ، ومنها :

- تطوير عيد الأم بحيث يغدو عيدا للأسرة ، وذلك بتحويل الجانب الأكبر من نفقاته الى أعمال خيرية تعود بالنفع على الفقراء واليتامى ، مع إيجاد رمز قليل التكلفة تتساوى أو تتقارب فيه الهدايا التى تقدم للأمهات .

- تطويع غرس الأشجار والأزهار لإمكانات كل أرباب وربات البيوت وطلبة المدارس ومن اليهم ، سواء كان ذلك فى شرفات المنازل او مداخل تلك المنازل ، وكذلك بالنسبة لدور التعليم والتصنيع والاتجار ، لبث اللون الاخضر فى كل مكان .

- تكليف كل متعلم أن يعلم ولو فردا واحد من الذين فاتتهم فرصة التعليم على أن تكون هناك لوحة شرف موسمية تسجل بها أسماء المتفوقين فى هذا المجال من الذين يعلمون والذين يتعلمون ، مع تقديم الجوائز الرمزية لهم .

- أن تكون الفقرة الاولى فى البرامج الصباحية بكل المدارس نشيدا عن القيم يردده كل الطلاب فى مختلف مراحل التعليم العام .

– منع التدخين فى غير الاماكن المخصصة للتدخين .

احياء التقاليد والعادات الحميدة المندثرة :

ولعل من أهم واجبات الاعلام المستقبلى ازاء التقاليد والعادات ، الدعوة لاحياء ماكان فيها من خير وجمال عفا عليهما الزمان ، ومن ذلك :

– احياء جلسات القرى خلال ساعات الفراغ وملء هذا الفراغ بتقديم المفيد من الأشرطة المسجلة وتخصيص بعض اوقاتهم للتلاحم الاجتماعى بتدارس الشئون العامة للأسر والشباب وعلاج مايطرأ على ذلك .

– تزكية روح الاحترام للكبار وروح التعاطف مع الناشئة فى كل المجالات بما فى ذلك من أساليب التعامل فى التجمعات ووسائل النقل العام .

– اعادة تشكيل التجمعات الحرفية فى أنظمة نقابية واعادة انتخاب شيخ الطائفة الحرفية واختيار من يعاونونه على الارتفاع بالمستوى الانتمائى .

– دعوة الأطباء أصحاب العيادات الحرة الى تقديم زكاة المهنة بأفراد يوم من كل أسبوع للعلاج المجانى ، وفى حدود زمنية وعددية معينة ، كما كان الحال قديما .

ولعل فى مقدمة التقاليد التى تستحق الدعوة لأحيائها ماكان سائدا بين الاجيال السابقة للطلاب سواء فى المدارس أو المعاهد أو الكليات وفى مقدمتها :

– تنظيم اشتراك الطلاب عامة فى صناديق التوفير التى تنظمها المدارس ، واجتزاء نصف فوائد التوفير للاعمال الخيرية البيئية .

– وضع خطة لاشتراك كل التلاميذ والطلاب فى بعض أعمال الفنون الجميلة بما فى ذلك الرسم والنحت والتطريز والموسيقى والانشاد ، واجراء المسابقات بينهم فى ذلك واعداد جوائز رمزية للمتفوقين فيها ، على أن يكون من بين هذه الجوائز إضافة درجة أو درجات محددة الى درجة اعمال السنة .

– الدعوة الى ان تضاف الى النشاط المدرسى الحصصى الآتية :

× حصة للقراءة الحرة .

× حصة للصلاة والافتاء فى الشئون الدينية .

حصة للمباريات الخطابية بقصد تقويم ألسنة الطلبة لفظا وأداء .

ولعل مجموعة هذه الملحوظات والمقترحات أن تشكل برنامجا اجتماعيا ، يقوم الاعلام إما بالدعوة له وإما بالمساهمة فيه ، لتحقيق مايأتى :

– ارتياد ميادين التنمية الاجتماعية بأيسر الطرق .

– الرياضة النفسية على خدمة البيئة .

– اضافة عنصر قوى الى عناصر الانتماء القومى .

– ترسيخ السلوك الخاص والعام الذى تقوى به مكارم الاخلاق .

– اكتشاف الشباب لما فى أعماقهم من جوهر الملكات الطيبة .

وفى اطار هذه الخدمة الاعلامية المتعددة الجوانب ينبغى العدول من جانب وسائل الاعلام عن اسلوب المواعظ الجافة ، حتى لاتتحول الى روتين ضائع المضمون ، وربط الدعوة الاعلامية – المتعلقة بالسلبى والايجابى من العادات والتقاليد – بالفنون الاعلامية ذات الجاذبية الجماهيرية ، بما فى ذلك الدراما والحوار الدرامى ، والمونولوج والاحاديث والقصص التاريخية المختارة ، والافلام الفنية الرفيعة التى تحمل قيما انسانية وتحارب العادات والتقاليد السيئة ، والأخبار التى تخرج منها أمثلة حية للتقاليد والعادات الحميدة ، بالاضافة الى مختارات من الجمل المأثورة التى لها جاذبية خاصة وقابلية للتداول بين الناس .

الجوانب الأخلاقية في العمـــل الاعلامــــى

يتنامى دور الاعلام ، ويعظم تأثيره على مختلف جوانب حياتنا المعاصرة ، مما يستلزم متابعة دراسة هذا الدور ، وخاصة فيما يتعلق بممارسة الاعلامى لمسئوليته فى ظل الحرية الواسعة التى يتمتع بها .

وفى هذا الاتجاه انتهى المجلس الى اقرار ميثاق الشرف الاعلامى فى دورته الأولى سنة ٧٩/١٩٨٠ .

ونظرا لما شهدته الصحافة المصرية فى المرحلة الأخيرة من تطور سريع ، ابرز جوانبه : ظهور الصحافة الحزبية ، وازدياد التنوع والتعدد فى وجهات النظر ، وازدياد المنافسة - بين الجماعات السياسية لكسب اهتمام الجمهور ، وابراز سلبيات الجماعات المتنافسة - كانت المبادرة من جانب المجلس لطرح هذه الدراسة عن الجوانب الاخلاقية فى العمل الاعلامى ، لما تفرضه الأوضاع المتغيرة من زيادة الاهتمام بايجاد حلول جديدة لمشكلات الاتصال ، تعتمد أساسا على زيادة الاحساس بالمسئولية ، وفرض مزيد من السيطرة الذاتية والجماهيرية على الأداء الاعلامى ، حتى يمكن ايجاد التوازن المطلوب بين الحرية الاعلامية والمسئولية الاعلامية .

حرية الاعلام :

يسعى أى نظام اعلامى لأن يعمل وهو يتمتع بأكبر قدر من الحرية وينص الدستور المصرى على أن حرية وسائل الاعلام مكفولة (المادة ٤٨) . ولكن مامن نظام اعلامى حر تماما ، فكل نظام من أنظمة الاتصال عرضة لأنواع عديدة من الضغوط ، فاذا استبعدنا السيطرة الحكومية ، فقد يكون مصدر السيطرة أو الضغوط القوانين التى توضع لحماية أفراد المجتمع من اساءة استخدام الاعلامى لحريته ، ومؤسسات مثل جماعات الضغط . وقد يكون الضغط من المعلن أو من تأثير إدارات العلاقات العامة ، أو قد تنبع من داخل الوسيلة نفسها نتيجة لاهتمامات رئيس التحرير ، وسياسة الوسيلة الاعلامية أو اتجاهات وميول المحررين والمخبرين أنفسهم .

وقد اهتمت المجتمعات المختلفة بتحديد ما هو المقصود بحرية الاعلام ، فكل نظام اعلامى فى المجتمع الحديث عرضة لنوع أو آخر من أنواع الضغوط ولكن تختلف الضغوط فى درجتها ونوعيتها . وفى الأنظمة الاعلامية التى تنعم بقدر كبير من الاستقلال عن الحكومة ، زاد التأكيد على ضرورة مراعاة الاعلامى للمسئولية ، وتوضيح أنه ليس هناك حرية مطلقة بلا ضوابط فى أى مجتمع ، فمقابل كل حرية لابد من مسئولية . وكلما زادت الحرية زادت المسئولية ، وبذلك يمكن تجنب بعض الممارسات الاعلامية غير المسئولة مثل :

- نشر أخبار مسيئة تمس الأفراد أو المؤسسات دون التحقق من صدقها .
- تضخيم بعض المشكلات الهامشية مما قد يثير البلبلة والقلق بين صفوف الجماهير ، يؤدى الى انتشار الشك وسوء الظن فى أعمال كثير من المؤسسات والجهات المختلفة .
- خلط المادة الاعلانية بالمادة التحريرية .
- ظهور بعض الفئات الانتهازية والمستغلة واستعانتها بالاعلان لتحقيق مكاسب سريعة مثل الاعلان عن بيع أراض وشقق لايملك من يسوقها الحق فى بيعها ، لأن بعض أفراد الجمهور يميلون الى تصديق الإعلان لثقتهم فى الوسيلة التى تنشره .

وفى مصر صدر ميثاق الشرف الاذاعى (عام ١٩٨٢) وتضمن مجموعة من المبادىء والالتزامات المعمول بها فى الخارج - وفى مقدمة هذه المبادئ فيما يختص بمسئولية الإذاعى نص على مراعاة مايأتى :

- تقديم المعلومات الصحيحة للشعب فى حينها .
- الرعاية الكاملة لكل مصالح الشعب .
- أمانة الاتصال بين الشعب وحكومته .
- عرض وجهات النظر المختلفة عرضا متوازنا فى كل القضايا التى تهم الشعب دون تحيز أو اثارة .

كذلك نص ميثاق الشرف الاذاعى عند تعرضه للأخلاقيات الاذاعية على تجنب بعض الممارسات فى العمل الاذاعى مثل :

- أى استغلال للعمل الاذاعى فى منفعة شخصية .
- اذاعة ما يدعو الى الانحلال أو مايدعو الى الاحباط .
- اذاعة أى اعلان تجارى لايتماشى مع أخلاقيات الاذاعة ونظامهـا ، أولا يتفق مع صالح المجتمع والصحة العامة والذوق العام ، او يتعارض مع الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

كما تناول ميثاق الشرف نفسه ايضا فى باب واجبات الاذاعيين عدة أمور هامة أوجب على الاذاعيين الالتزام بها ، ، منها :

- عدم اذاعة أى نبأ غير موثوق به .

عدم الترويج لأى شخصية أو فكرة أو سلعة تمس كيان المجتمع ومصالحه أفرادا وجماعات .

التشريعات المتصلة بتقييد حرية الاعلام لحماية الفرد :

تهدف تلك التشريعات الى منع الاعلامى من الاساءة الى الأفراد ، وحماية سرية حياتهم الشخصية ، وتقضى بضمان حق الفرد فى أن يحظى بمحاكمة عادلة بعيدة عن الاثارة الاعلامية .

وفيما يلى بعض المبادىء العامة التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان :

القذف وانتهاك سرية الحياة الشخصية للأفراد :

ينعم أعضاء المجالس النيابية بامتيازات خاصة تتيح لهم الفرصة لأن يقولوا مايريدون بدون التعرض للمساءلة القانونية . اما بالنسبة لوسائل الاعلام فهناك ما يسمى بالتعليق العادل أو الامتياز بضوابط ، ويقصد بذلك أن وسائل الاعلام لاتصبح عرضة للاتهام بالقذف ان مارست عملها كسلطة رابعة وقدمت الحقائق بأمانة عن أعمال المسئولين الرسميين ، فمن الضرورى فى بعض الأحوال ، تسليط الضوء على أخطاء المسئولين . فان كانت المعلومات التى تقدم صحيحة فلن تكون هناك مشكلة ، ولكن اذا كانت المعلومات المقدمة غير صحيحة ولكنها ذكرت بحسن نية ، وبدون تعمد الاهمال من جانب الصحفى فى التحقق من صدقها ، فمن المفروض ألا يعاقب أو تدفع الوسيلة تعويضا حتى لايؤدى هذا الى كبت الحوار فى المستقبل . وبمعنى آخر فان اعمال المسئولين الذين يشغلون مناصب عامة والأفراد المشهورين كلاهما معرضة للضوء امام أنظار الجماهير .

وفى الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، على الطرف الذى أضير أن يثبت أن هذه المعلومات المسيئة زائفة ، قدمت على هذا النحو على علم سابق من قائلها ، وأن الجريدة نشرتها وهى تعلم أنها كاذبة ، ولم يتم التحقق من صدقها . وهذا بالطبع شرط صعب ان لم يكن مستحيلا .

وفى مصر يعتبر الدستور (المادة ٥٧) أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ، وغيرها من الحقوق والحريات العامة ، جريمة .

على أن الوسيلة التى تكيل الاتهامات ، أو تنشر الأكاذيب بدون التثبت مما تقوله تعمل بشكل غير مسئول وتفقد ثقة الجمهور فيها ، وتثير الشكوك حول فاعلية التجربة الديموقراطية ، لذلك لابد من وضع ضوابط لهذه العملية ، وأن ينتقد الاعلاميون بعضهم البعض الآخر ، حتى تبرز الأخطاء فلا يفكر الاعلامى فى الاساءة الى الأفراد بدون التثبت من صحة المعلومات ، كذلك لابد أن تمارس مؤسسات السيطرة الذاتية نشاطا أكبر لجعل الممارسة الاعلامية أكثر مسئولية .

أما بالنسبة لحماية سرية الحياة الشخصية للأفراد ، فإنه ان كان الفرد الذى تقدم وسائل الاعلام معلومات خاصة عنه شخصية عامة وكانت المعلومات التى تقدمها الوسيلة هامة للجمهور ، أو موجودة فى سجلات رسمية المفروض أنها مفتوحة للفحص الجماهيرى ، فان من حق

الاعلامى نشرها ذلك لأن الحياة الخاصة للشخص المشهور لها انعكاسات على حياته العامة وقد تؤثر عليها .

ولكن استخدام اسم الفرد أو صورته فى اعلان تجارى بدون اذن منه يعتبر انتهاكا للسرية . فان زار رئيس دولة او مسئول مصنعا من المصانع ، لايصح استخدام الفيلم الذى يسجل الزيارة فى الاعلان عن ذلك المصنع فيما بعد . كذلك إن افتتح مسئول مؤسسة تجارية لايصح استخدام تلك المناسبة فى الاعلان عن هذه المؤسسة الا بعد موافقته ، وفى حالة المخالفة يضار المسئول أو الزائر الذى استغل اسمه فى تحقيق أهداف تجارية .

كذلك يعتبر انتهاكا لسرية الحياة الشخصية حصول المعلن ، مثلا على صورة لفنانة مشهورة أو لرياضى محبوب ، وأحدهما يستخدم أداة من الادوات ، أو يشرب نوعا معينا من المشروبات ثم يقدم المعلن هذه الصورة فى اعلان دون موافقة مسبقة .

حق المتهم فى محاكمة عادلة :

تهتم الصحف بتقديم معلومات عن الجرائم لأنه من حق الجمهور أن يعرف ما يحدث من أعمال مخالفة للقانون ، لكى يتجنبها، ويحذر ارتكابها ، ولكى يطمئن الى يقظة سلطات الامن . كذلك يوفر نشر أخبار المحاكمات معلومات عن كيفية أداء السلطة القضائية لعملها بشكل يحقق العدالة . ولكن فى بعض الاحوال قد يؤدى تطرف الصحف فى ممارسة حقها فى توفير المعلومات عن الجرائم الى حرمان المتهم من محاكمة عادلة ، أوقد ينطوى عملها هذا على اساءة للمتهم خاصة ان لجأت الى اصدار أحكام عليه ، ونسبت له صفات سلبية وطالبت بتوقيع أقصى عقوبة ، أو قدمت معلومات عن سجل المتهمين الاجرامى أو علاقات بمجرمين آخرين محترفين ، فهذه الممارسات تؤدى الى تعبئة الرأى العام ضدهم قبل صدور حكم القضاء ، يحدث هذا بشكل خاص فى الجرائم المثيرة مثل جرائم الاغتصاب والقتل ، أو الجرائم التى تمس مصالح أعداد كبيرة من الناس مثل استيراد مواد غذائية فاسدة أو ضارة بصحة المواطنين .

وتفعل الصحف هذا لجذب القراء وزيادة التوزيع ، وينطوى هذا على ممارسة اعلامية غير مسئولة وتتخذ السلطات القضائية فى الدول الكبرى الاحتياطات حتى توفر للمتهم محاكمة عادلة بعيدة عن الاثارة الاعلامية ، وذلك بأن تمنع نشر أى معلومات عن القضايا التى تنظرها المحاكم أو تقصر النشر فى أضيق الحدود وفى الولايات المتحدة تمنع المحاكم دخول الكاميرا والميكروفون قاعة المحكمة وذلك حتى تضمن أن يحظى المتهم بمحاكمة عادلة .

واذا لجأت الصحف الى الاثارة يستطيع محامى المتهم أن يطالب باعادة محاكمته لانه لم يحصل على محاكمة عادلة .

وفى مصر يكفل الدستور لأى متهم – طبقا لنصوص واضحة ودقيقة – محاكمة عادلة لايقع فيها الا تحت طائلة القضاء والقانون فحسب ، ويعتبر المتهم بريئا حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية (المادة ٦٧ من الدستور) .

والمتهم لايجب أن يحاكم فى محكمتين ، أولاهما : الصحف وهى غير مسئولة ، والأخرى مسئولة بمقتضى القانون ، لذلك يجب على الصحف مراعاة المسئولية فيما تنشره ، ولا تقدم معلومات محرفة ، أو تبالغ فى ذكر الحقائق أو تنشر أقوال الشهود والمحامين ورجال البوليس قبل عرضها على المحكمة .

من هذا الاستعراض يتضح لنا أنه بالنسبة للاساءة الى سمعة الافراد فان هناك ميلا لحماية حرية الصحافة ، خاصة ان ذكرت الصحف المعلومات بنية سليمة وبدون تعمد للكذب أو اهمال فى التحقق من صدق المعلومات ، ولكن على الاعلامى ان يراعى ضميره ولا يسىء الى الافراد والمؤسسات لتحقيق منافع شخصية أو لمجرد الاثارة الصحفية . اما بالنسبة لسرية الحياة الشخصية للأفراد ، فان الاتجاه يميل الى عدم حماية الشخصيات العامة لان الجوانب السلبية فى حياة الشخصيات العامة قد تؤثر على أدائها لعملها ، لذلك قد يكون من

المصلحة العامة كشف تلك الجوانب ، ولكن على الاعلامى أن يحسب النتائج التى تترتب على كل عمل يقوم به على المدى الطويل والقصير ، ويعمل كخادم للصالح العام ، وعلى حماية الأفراد بدلا من الاساءة اليهم.

وبالنسبة لأخبار الجرائم والمحاكمات فلا بد من اعتبار المتهم بريئا حتى تثبت ادانته ، وتغطية أخبار الجرائم بدون اثارة .

التشريعات المتصلة بتنفيذ حرية الاعلام من أجل حماية المجتمع :

إثارة العصيان :

تتدخل الدولة لتقييد حرية الصحافة ان عملت الصحف على اثارة العصيان ضد النظام ، فان حثت وسيلة ما المواطنين على القيام بعمل محدد يتسم بالعنف ضد النظام فمن حق السلطة إسكاتها . وفى أوقات الأزمات تكون السلطات أكثر حساسية للنقد وقد تكبت حرية الصحافة . فعلى الاعلامى أن يأخذ ظروف مجتمعه فى الحسبان ، فما يمارسه فى عمله الاعلامى فى دولة تعانى من العديد من التحديات والظروف الاقتصادية الصعبة ، قد يمارسه بطريقة أخرى فى مجتمع مستقر لا يعانى من مشكلات أساسية ، فالمسئولية تتطلب أن يحذر النتائج غيرالمطلوبة التى تترتب على كل عمل يقوم به .

وفى الولايات المتحدة يعاقب الاعلامى اذا طالب أو حث الجمهور على القيام بعمل محدد يسعى لتغيير نظام الحكم بالعنف ، واذا شكل ذلك خطرا مباشرا واضحا على النظام .

جرائم الأحداث :

يصعب على الاعلامى فى مجال تغطية جرائم الاحداث اتخاذ القـــرار ، لأنه ليس هناك رؤية واضحة حول أسلوب التغطية ، هل من الافضل تجنب نشر جرائم الأحداث ، أم تنشر تلك الجرائم بدون ذكر اسماء وصور مرتكبيها ؟ يرى البعض أنه من الأفضل نشر أخبار الأحداث مع صور أسماء مرتكبيها على أساس أن الخوف من العلانية أو الفضيحة ستمنع الحدث من ارتكاب أعمال مخالفة للقانون ، ولكن نشر أسماء الأحداث قد يمنع عودتهم للسلوك القويم ويسىء الى عائلاتهم ، كما أن ظهور اسم الحدث قد يجعل منه بطلا عند أحداث آخرين يسعون الى تقليده . لذلك لابد من تجنب أسماء الاحداث المنحرفين خاصة بالنسبة للجريمة الأولى .

ان نشر جرائم الاحداث يفرض على المجتمع مواجهة مشكلتهم وايجاد حلول لها ، على أن يراعى الاعلام مصلحة الحدث والمجتمع .

حق الصحفى فى اخفاء مصدر معلوماته :

أثير قدر كبير من النقاش فى السنوات الأخيرة حول حق الصحفى فى اخفاء معلوماته ، فالبعض يرى أنه يجب أن تطبق على علاقة الصحفى بمصدره نفس الامتيازات التى جرى العرف على قبولها بالنسبة للعلاقة بين الطبيب والمريض ، والمحامى وموكله ، والشرطى والمبلغ ، ولكن علاقة أولئك بعملائهم لها طابع سرى ، أما علاقة الصحفى بمصدره فانها تؤدى الى نشر معلومات أى الى نشاط علنى .

ولاشك أن توفير الحماية لمصادر معلومات الصحفى يمنع نضوب تلك المصادر ، لكن توفير الحماية المطلقة لها بعض الجوانب السلبية فالصحفى غير المسئول قد يستغل هذا الحق ويختلق أخبارا ينسبها لمصادر غير موجودة . وقد تضلل بعض المصادر الصحفيين بمعلومات كاذبة وتنعم بالحماية ، وبهذا يساء استخدام هذا الحق ، لذلك يجب الاحتراس عند استخدام هذا الامتياز .

المواد الخارجة على الآداب :

هناك مجال آخر يتصل بالوظيفة الترفيهية للاعلام تفرض فيه السلطة ضغوطا على وسائل الاعلام لجعلها تلتزم بمستويات معينة فى المضمون الخارج عل الآداب والذى يقدم فى وسائل الاعلام ، وهذه القضية لها أهمية خاصة الآن بسبب انتشار نوادى الفيديو ولجوء تلك النوادى الى ترويج أفلام خارجة على الآداب تصل الى الشباب والاطفال ولمن لديهم اتجاهات تميل للانحراف مما قد يؤدى الى تأثيرات

ضـــارة بالمجتمع .

ويتصل موضوع المواد الخارجة على الآداب بحجم الجمهور الذى يتم الوصول اليه ومستويات الجماعة . فمن المنتظر فى حالة عرض فيلم خارج على الآداب فى التليفزيون أن يكون الجمهور كبيرا جدا ، أما فى دار السينما فالجمهور أقل ، وأما فى ناد خاص فالجمهور أقل منه فى الحالات الاخرى .

المهم أن المعايير التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان هى مستويات الجماعة ، وتأثير المضمون على الفرد العادى وليس على الطفل أو الشخص المنحرف ، كما أن العمل يجب أن يؤخذ فى الحسبان ككل وليس أجزاء منه فقط ، على أنه فى بعض الدول يعاقب البائع أو الذى يروج للمضمون الخارج على الآداب ، ولكن الذى يحتفظ به فى منزله لايعاقب .

السيطرة على الاعلان :

تهتم الدول المتقدمة باقامة مؤسسات شعبية ورسمية مهمتها التحقق من صدق الاعلانات ومراعاة عدم اساءة المعلن لسلعة منافسة لسلعته ، ولكن أغلب تلك المؤسسات تعجز عن متابعة كل الاعلانات . غير أن مجرد وجودها يجعل المعلن أكثر مسئولية ، فاذا اكتشفت كـذب ادعاءات المعلن أو مبالغته فانها تطالبه بوقف الحملة فورا ، وفى بعض الاحـوال تصدر تصحيحا لما ذكر من ادعاءات والا تعرض للمساءلة القانونية .

جوانب السيطرة غيرالرسمية على الاعلام :

يهتم الاعلاميون بصفة أساسية بتحديد جوانب السيطرة الرسمية على الاعلام ، ولكن يندر الاهتمام بدراسة الضغوط التى تمارسها المؤسسات الأخرى غير الرسمية على وسائل الاعلام ومنها :

سيطرة المعلن :

سيطرة المعلن على وسائل الاعلام تأخذ أشكالا مختلفة ، منها أنه يهتم بتقديم المضمون الذى يجذب أكبر عدد من الجمهورة ، والذى يؤدى فى أحوال كثيرة الى الهبوط بالأذواق .

وفيما يلى بعض الممارسات التى لفتت الانتباه فى الفترة الاخيرة ، والتى تتطلب تسليط الأضواء عليها لإيقافها أو لتوعية الإعلاميين لمقاومتها :

الجانب الأول : سعى المعلن لظهور الاعلان عن سلعته فى شكل المادة التحريرية ، أى ظهور الاعلان فى شكل لايمكن للقارى أو المستمع من ادراك أنه مدفوع الثمن . فلا يجب أن تسمح الوسيلة الاعلامية للمعلن بتقديم المادة الاعلانية كمادة تحريرية . ففى بعض الاحوال نقرأ موضوعات عن التقدم العلمى أو الاقتصادى لدول معينة ، أو تحقيقا عن شخصيات معينة ، ولا يكون من الواضح ما اذا كانت تلك المادة اعلانية أم هى تحقيقات صحفية . وكثيرا ما نستمع الى برامج اذاعية فى بعض الخدمات تدور فى محلات تجارية يكرر اسمها ومكانها والسلع التى تعرضها ورأى الجمهور فيها . ويحدث الشىء نفسه بالنسبة لبعض برامج التليفزيون ، وقد تفرض وكالة الاعلان هذا الشكل على الوسيلة الاعلامية لأنه أكثر فاعلية ، ولكن الوسيلة يجب أن ترفض مباشرة الاقدام على هذا لأنه ينطوى على تضليل للمتلقى ويضعف ثقته فيها .

الجانب الثانى : أهمية استقلال التحرير عن الاعلان وألا تجامل الصحيفة المعلن اليه او تقف فى سبيل صالحه ، وبالمثل لايجب أن تنشر الجريدة تحقيقات صحفية تنطوى على مجاملة المعلن لجذب اعلاناته ، فالوسيلة الاعلامية التى تحترم جمهورها لا تسمح للمعلن أبدا بفرض ارادته على التحرير .

الجانب الثالث : هو تجنب الوسيلة الاعلامية – بدافع من احساسها بالمسئولية – نشر اعلانات حول سلع أو خدمات تختلف حولها الآراء ، أو تحوم حولها الشبهات ، أو تفيد الدلائل بانها قد تنطوى على تحايل أو تضليل ، وقد يقول البعض انه ليس لدى الوسيلة الاعلامية امكانات

تعاونها على التحقق من صدق المعلن ، وأن الجريدة مهمتها فقط التحقق من صدق الاخبار ، أما الاعلان فهو مسئولية المعلن . ولكن على الوسيلة الامتناع عن السلع التى تثير تساؤلات واضحة ، كما أن عليها أن تمتنع عن الاعلان عن السلع الضارة .

وما تفقده الوسيلة من مال لرفضها للاعلانات المشبوهة ، تكسب مقابله الكثير من ثقة واحترام المتلقى .

الجانب الرابع : هو تقديم الاعلانات من بعض المسئولين عن الأخبار أو ممن يقدمون البرامج . حقيقة لايظهر المذيع وهو يقدم الاعلان ولكن المستمع يعرفه من صوته ، فقد يكون الاعلان مصدرا هاما لدخل المذيع ولكنه يقلل من شأنه ويضعف ثقة المستمع أو المشاهد فيه ، لذلك لابد من فصل الاعلان عن التحرير .

السيطرة من خلال الخدمات : العلاقات العامة :

الاعلان كنشاط ، مهما كانت عيوبه ، فهو نشاط علنى وواضح وتظهر الاعلانات فى شكل مساحة فى الصحف أو زمن فى الاذاعة والتليفزيون مدفوع ثمنها .

ويستطيع أى فرد تمييز الاعلان والتعرف عليه . أما نشاط العلاقات العامة فهو غير ظاهر . فمسئولو العلاقات العامة ينقلون - من أن لآخر ، وبشكل علنى - بعض الحقائق ويخفون أخرى . ولكن تأثير إدارات العلاقات العامة بصفة عامة غير ظاهر وغير مباشر على الجمهور ، فرجل العلاقات العامة يحرك الاعلان بدون أن يظهر ، ويعمل من خلال الاعلاميين الذين يقدمون المادة الاعلامية التى يوفرها رجل العلاقات العامة ، كمادة تحريرية ، والملاحظ أن نسبة كبيرة من المادة الاعلامية التى تظهر فى وسائل الاعلام مستمدة من إدارات العلاقات العامة ، وهذه المادة لها عادة طبيعة دعائية أو إعلانية . وهذا هو الجانب الأول للمشكلة .

أما الجانب الآخر فهو لجوء المؤسسات فى بعض الاحوال إلى تعيين الاعلاميين كخبراء للعلاقات العامة ، وقد يسبب ذلك تصادما بين موضوعات العمل الاعلامى وبين العمل لصالح هذه المؤسسات . فمن المفروض أن وسائل الاعلام هى عيون وآذان الجماهير فى الأماكن التى لايستطيع الجمهور الوصول اليها ، وأن من واجب الاعلامى أن يتحقق من نشاط المؤسسات المختلفة ، ولذا ينبغى ان يعمل مستقلا عنها .

كذلك من الاساليب التى يلجأ اليها رجال العلاقات العامة للتأثير على الاعلاميين تقديم الهدايا فى المناسبات ، أو منحهم تذاكر سفر مجانية ، أو توجيه الدعوة اليهم للسفر الى الخارج ، أو دعوتهم للاقامة مجانا فى الفنادق وكثيرا ما توجه شركات السياحة والطيران الدعوة للاعلاميين لمشاهدة أماكن سياحية وقضاء أجازاتهم بها . ان سيطرة رجال العلاقات العامة على الاعلاميين من خلال تقديم مثل هذه الخدمات غير مقبولة .

فالمهم ألا يتنازل الاعلامى عن واجباته فى تقديم الأخبار بموضوعية والبحث عن الحقائق ، وألا يعتمد على الأخبار والآراء التى تأتى اليه جاهزة من ادارات العلاقات العامة .

ويمكن الاشارة فى هذا المقام الى ما جاء فى ميثاق الشرف الاذاعى السابق ذكره فى الفقرة الخاصة بتمكين الاذاعيين من أداء واجباتهم أن يراعى ما يأتى :

« كفالة حماية الاذاعيين من أى ضغط أدبى أو مادى لإكراههم على أى شىء لايتفق مع كرامتهم أو كرامة عملهم ، وكذلك حمايتهم من التعرض لما يضر بأشخاصهم أو بمصالحهم الخاص أو العام بسبب عملهم فى الاذاعة » .

مؤسسات السيطرة الذاتية على الاعلام :

المجتمع فى حاجة الى صحافة حرة ، ولكن حرية الصحافة تتوقف على مدى الثقة فى عملها فمن مصلحة الجمهور والصحافة زيادة مصداقية الاعلام وحماية حرية التعبير .

ومن العوامل التى تضعف ثقة الجمهور فى الاعلام عدم وجود هيئة مستقلة للاستماع الى الشكاوى الموجهة ضد وسائله ودراسة القضايا المتصلة بحرية الاعلام . فالاعلامى يتطلع دائما الى ممارسة عمله بشكل مستقل ، وفى جهوده للمحافظة على استقلاله قد يصبح أقل حساسية لحقوق الفرد ومصالحه ، ولهذا تزداد الحاجة لوضع مستويات دقيقة يلتزم بها الاعلامى لكى يعمل بشكل يتسم بالعدالة والموضوعية . وقد لايثق الإعلامى ، فى أحوال كثيرة ، فى الحكومة لوضع تلك المستويات ويفضل أن يحددها له إعلاميون مثله . ويحدد الاعلاميون عادة الأداء المسئول من خلال مواثيق الشرف الاعلامية ، ومن خلال التقارير أو التوصيات التى تصدرها هيئات مستقلة تقوم بفحص الشكاوى التى تقدم ضد وسائل الاعلام واجراء دراسات حول حرية الاعلام ، لذلك فزيادة مصداقية الصحف وثقة الجمهور فى ادائها يتحقق من خلال مايلى :

مواثيق الشرف الاعلامية :

مواثيق الشرف الاعلامية تعاون فى تحديد المصلحة العامة كما يراها المسئولون فى وسائل الاعلام ، ومصدرها الرئيسى العادات والقيم والمعتقدات السائدة ، وهى تتغير بتغير المجتمع وهذه المواثيق تتناول عادة عموميات ، وان تناولت التفاصيل فانها سرعان ما تصبح قديمة وغيرملائمة وفى حاجة الى تجديد ، وبخاصة ان كانت تركز على مالا يجب أن يفعله الاعلامى وليس على مايجب أن يقوم به . كما أن لبعض وسائل الاعلام . مثل السينما والتليفزيون مواثيق الشرف الخاصة بها وهى أكثر تشددا من مواثيق الشرف الخاصة بالصحف ، لأن القدرة على الرد بتلك الوسائل أكثر صعوبة من القدرة على الرد من خلال الصحف والاذاعة . وبشكل عام انخفضت أهمية مواثيق الشرف حاليا فى الدول المتقدمة ولكن مازالت لهذه المواثيق أهمية كبيرة فى الدول النامية .

مجالس الصحافة :

ان فكرة إقامة هيئة للسيطرة الذاتية فى مجال الاعلام بدأت فى الدول الاسكندنافية (السويد ١٩١٦ وفنلندا ١٩٢٧ والنرويج ١٩٢٨) ثم انتشرت بعد ذلك فى الدول الأوربية والولايات المتحدة ، ثم بقية دول العالم فى السبعينات . ولكن لم يكن هناك اتفاق حول مدى سلطات مجالس الصحافة أو أسلوب عملها ولكن بشكل عام كان هدف تلك المجالس هو حماية الصحافة من التدخل الحكومى وجعل الصحف أكثر مسئولية وهى تقوم بدور هام فى احترام آداب المهنة وتنظيم نشاط الاعلاميين .

وتختلف مجالس الصحافة فى كل دولة لاختلاف ظروف كل منها عن الأخرى ، الأمر الذى يجعل تشكيل تلك المجالس أو أوجه نشاطها وصلاحيتها تختلف بالنسبة لوسائل الاعلام .

وتهدف مجالس الصحافة بشكل عام الى تحقيق الآتى :

- حماية حرية الصحافة والالتزام بالقواعد الأخلاقية فى مجال الصحافة ،
- القيام بجزء من مسئوليات السلطة السياسية والتشريعية والتنفيذية فى مجال الاعلام .
- القيام بمراقبة الاعلاميين وجعلهم يقدمون حسابا عن أعمالهم فى الأنظمة الديموقراطية .

وباستثناء الدانمرك وجنوب افريقيا ، يشارك الصحفيون والناشرون عادة فى أعمال مجالس الصحافة . وفى بعض الدول (هولندا وسويسـرا) لايسمح بمشاركة أو تدخل الناشرين . ومن الاتجاهات الجديدة فى مجال الاشراف الذاتى على الاعلام ، اشراك المتلقى (أى ممثلين للجمهور خاصة من القراء) فى أعمال المجلس ، وتشارك الجماعات السياسية فى أعمال مجالس الصحافة فى بعض الـــدول (كوريا الجنوبية وسرى لانكا والهند) وتعمل كل مجالس الصحافة تقريبا على إشراك رجل قانون (قاض مشهور أو محام) فى أعمالها ،

ويشغل عادة منصب رئيس المجلس أو نائب الرئيس .

ومن حق الفرد العادى تقديم الشكوى للمجلس فى الحالات التى ترتكب الوسيلة الاعلامية فيها تصرفات غير مسئولة . وفى اليابان وسويسرا فقط يأخذ المجلس المبادرة بنفسه لبحث الموضوعات التى يحقق فيها ولايسمح للافراد بتقديم الشكاوى .

وتختلف المجالس فى أساليب توقيعها العقاب على الصحف التى ترتكب أخطاء .

فبعض المجالس تكتفى باعلان استنكارها ، وبعضها يحذر الصحف ، والبعض الآخر يوقع عقوبات اقتصادية مثل سحب الاعلانات (تركيا) ، أو فصل الاعلاميين من العمل ، ومن الاساليب الشائعة عقاب الصحف التى تنتهك ميثاق شرف المهنة بإجبارها على نشر أحكام مجلس الصحافة التى تدين تلك الصحف وتعاقبها . وفى الهند تحتم التشريعات إلزام الصحف بنشر قرارات مجلس الصحافة ، ولكن فى غالبية الدول توافق الصحف بارادتها على الالتزام بنشر أحكام مجالس الصحافة أو بياناته ولكن بالرغم من ذلك تشكو مجالس الصحافة باستمرار من عدم توصيل آرائها للجمهور من خلال وسائل الاعلام ، وعدم معرفة الجماهير لدور تلك المجالس .

وبشكل عام تقوم المؤسسات التى تتولى تشكيل مجالس الصحافة بمساندته حاليا . وفى بعض الدول (الهند) تتحمل الدولة تكاليف تشغيل مجالس الصحافة وتدفع الدولة فى فنلندا ٣٤ ٪ من الميزانية السنوية لمجلس الصحافة . وفى بعض الدول يقوم المتقدم بشكوى بدفع اشتراك بسيط للمعاونه فى تمويل أعمال مجالس الصحافة ، ويساهم الفرد أو الهيئة التى توجه ضدها الشكاوى فى ميزانية مجلس الصحافة .

وتنشر مجالس الصحافة تقارير سنوية أو ربع سنوية فى أشكال مختلفة تصف فيها أوجه نشاطها خلال الفترة الماضية .

وهناك بعض المخاوف حول أعمال مجالس الصحافة منها :

- أن تقع تحت سيطرة الصحف الكبرى .

- أن تحول المجالس من هيئات للرقابة الذاتية الى هيئات رقابية بادخال ممثلين للحكومات بين أعضائها أو بفرض لوائح حكومية عليها . لذلك من الأفضل إبعاد التمثيل الحكومى وزيادة مساهمة الجماهير الى جانب تمثيل الاعلاميين .

- ألا يتعاون أصحاب الصحف مع المجلس لخوفهم من أن تحد المجالس من امتيازاتهم .

- صعوبة ممارسة المجالس تأثيرها على الحكومة أو المصالح الخاصة .

ومن أكثر المجالس نجاحا ، المجلس البريطانى الذى تنشر قراراته على الصفحات الاولى للصحف .

يتضح من هذا العرض أن مجالس الصحافة تعتبر من أهم مؤسسات السيطرة الذاتية ، اذ تجعل الصحف تقدم حسابا عن أعمالها وفى الوقت نفسه تحميها من تدخل الدولة ، كماتضمن أيضا مشاركة الجماهير فى عملية الاتصال وزيادة فهمها لهذه العملية .

كما أن المجالس أنشئت لتقليل سلطة الحكومة على الاعلام ولزيادة الاحساس بالمسئولية الاعلامية ، ولذلك يجب العمل على تطوير تلك المجالس وحمايتها من سيطرة الدولة ، وان كان الملاحظ فى الدول النامية مشاركة مسئولين حكوميين فى مجالس الصحافة .

محامى الشعب فى الصحف :

حينما طرحت لجنة حرية الصحافة فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٧ فكرة اقامة مؤسسات للسيطرة الذاتية على الصحف ، وكان من ضمن المقترحات التى قدمت : تعيين مسئول على مستوى رفيع يمثل القراء فى الصحف ، تكون له صلاحيات كبيرة فى متابعة أداء الصحف لعملها ، وقدر كبير من الاستقلال والحرية فى العمل حتى يسلط الضوء

على الاخطاء ويفسر للقراء كيف تعمل الجريدة وذلك حتى تزداد ثقة القراء فى الصحف . وفكرة محامى الشعب فى مختلف المؤسسات ليست جديدة ، فقد عرفت فى السويد منذ العشرينات من القرن العشرين . وبالرغم من الضوء المسلط على هذه الوظيفة فى الولايات المتحدة الا أنه حتى عام ١٩٨٣ لم تكن موجودة الا فى ثلاثين جريدة من بين ١٧٠٠ جريدة تصدر فى تلك البلاد .

ويتلقى محامى الشعب وناقد الصحيفة شكاوى القراء ، ويكتب تقريرا يوميا للمحرر عن كل شكوى بما فى ذلك أسلوب معالجة الشكـوى ، ويتحقق من المصادر التى يستخدمها الصحفيون ، وقد يأخذ المبادرة بنفسة فى التحقيق فى بعض الأمور .

وتخصص الصحف اليومية عادة عمودا يوميا أو أسبوعيا لناقد الصحيفة ينشر فيه ردود على الشكاوى أو نتائج تحقيقاته .

ومهام محامى الشعب الأساسية هى :

– تمثيل مصالح القراء من خلال النقد الداخلى فى الجريدة .

– اثراء المناقشة العامة والحوار لتحسين أداء الصحيفة لعملها .

– حث الجماهير لدفعهم فى اتجاه العمل لتحسين مستوى الاعلام .

وربما كان الاتصال بالقراء من أبرز مهام محامى الشعب ، اذ كلما زاد وعى القراء تحسن الأداء الصحفى .

ويعين عادة محامى الشعب فى الجريدة لفترة محدودة غير قابلة للتجديد ، وأول شىء يجب أن تفعله الجريدة التى تفكر فى الاستعانة بمن ينقدها من داخلها ، أن تكون الأهداف التى تسعى لتحقيقها واضحة . ولابد أن توفر مساحة فى الجريدة للناقد الذى يكون مسئولا عما يكتبه ، كما ينبغى أن يكون متمتعا بالاحترام وسعة المعرفة حتى تكون لتعليقاته وقع وقيمة . والمعيار الأساسى لنجاح محامى الشعب هو تحسن مستوى التحرير وازدياد الدقة فى الاخبار .

وخلاصة القول : أن تدعيم النقد الذاتى المستقل فى الصحف أمر جدير بالتشجيع والمقصود بذلك ليس فقط نقد الاخطاء البسيطة ولكن أيضا نقد الاساسيات ومواجهة مشكلات وايجاد حلول لها .

التوصيات

بناء على الدراسة السابقة ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* ان تكون للاعلاميين مواثيقهم التى يضعونها بأنفسهم فى اطار المعايير القومية والعالمية التى يلتزمون بها . على ان تتضمن هذه المواثيق احترام حق الجماعة وحقوق الافراد أيا كانت أعمارهم ومذاهبهم بما فى ذلك حجب أسمائهم وصورهم إبان المحاكمات قبل صدور الاحكام النهائية فيها ، مع التأكيد على ميثاق الشرف الاعلامى والذى سبق للمجلس اقراره .

* عدم الخلط فى الصحف بين المادة التحريرية والمادة الاعلانية ، وعدم الجمع بين وظائف التحرير ووظائف الاعلان . مع اخضاع المادة الاعلانية فى الصحف للوائح وآداب المهنة ومسئولية رئيس التحرير فى ذلك .

* أن تكون المادة الترفيهية فى وسائل الاعلام خاضعة للآداب الاعلامية والآداب العامة .

* ان تتطور مجالس الصحافة بحيث تغدو مجالس صحفية تضم بعض المستشارين الذين يعينون بواسطة هذه المجالس .

* ان تكون فى مجالس الصحافة أو مجلس الاعلام قناة لمتابعة نبض الجماهير لدراسة الشكاوى الجادة من الافراد والجماعات وخاصة تلك الشكاوى التى تهتم بالصالح العام .

* اجراء دراسة تفصيلية – يراعى فيها واقع مجتمعنا وصحافتنا واعلامنا – بشأن انشاء وظيفة فى كل مؤسسة صحفية واعلامية يتولاها أحد الخبراء الاعلاميين لمدة محددة ، وتناط به مهمة تلقى شكاوى الجمهور واقتراح اسلوب معالجتها ، والاتصال بالجهات المعنية .

ملحق
ميثـــاق الاعــــلام

أولا : الاعلام المصرى ملك لشعب مصر ، فلا رقابة عليه لغير الشعب

ثانيا : يلتزم الإعلاميون فى كل عمل إعلامى مكتوب أو منشور أو مرئى أو مسموع أو مرسوم بالمبادىء الأساسية للاعلام وهى :

- تقديم المعلومات والأخبار الصحيحة للشعب فى حينها وتقديم الشروح الصادقة لها .
- تعزيز الحريات الدستورية والقيم القومية والدينية وحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .
- بث الثقة بين المواطنين فى الداخل وبينهم فى الخارج .
- الرعاية الكاملة لكل مصالح الشعب .
- عرض وجهات النظر المختلفة عرضا متوازنا أمينا فى كل القضايا التى تهم الشعب والبعد عن الاثارة والاسفاف .
- أمانة الاتصال الفكرى بين الشعب وحكومته .
- احترام قيمة العمل والعاملين من جميع الفئات .
- احترام سيادة القانون .

ثالثا : حرية الكلمة الاعلامية مقدسة ، ولا سلطان عليها الا للضمير .. وفى ظل هذه الحرية لايجوز للاعلاميين تجاوز الحريات المكفولة للآخرين جماعة وأفرادا .

رابعا : للاعلام المصرى أخلاقيات أساسها العمل بالتعاليم السماوية ، وأدبيات أساسها رعاية الكرامة الوطنية والانسانية فى جميع المعاملات والمنتجات الاعلامية ، وعلى الاعلام المصرى التزامات أساسها الثقة بالأهداف القومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا والمشاركة الفعالة فى توجيه الرأى العام توجيها صحيحا .

خامسا : لايجوز استخدام أية وسيلة من وسائل الضغط المادى أو المعنوى فى التعامل مع الاعلاميين بما يؤثر فى ثقتهم بأنفسهم أو ثقة الغير بهم .

سادسا : استغلال النفوذ الشخصى ، وكذلك استغلال غرائز الجماهير محظوران فى جميع وسائل الاعلام .

سابعا : الاعلاميون شركاء فى المسئولية عن الحقيقة وعن سمعة البلاد وحرمة الأسر والأفراد ، ولهم كافة الحقوق القانونية التى تمكنهم من الالتزام بهذه المسئولية .

ثامنا : الاعلاميون مسئولون عن تصحيح أى خطأ يصدرعنهم ، أو بواسطه المتعاملين معهم ، مع المحافظة على الاسرار المتصلة بالأمن القومى .

تاسعا : يلحق هذا الميثاق بجميع التعاقدات بين الاعلاميين وبينهم وبين سائر الجهات الرسمية والشعبية للعمل به ، وكل مخالفة له من أحد الأطراف تخضع لأحكام مخالفة الدستور والقانون .

ربط ذكرى الشوامخ بالانتماء الوطنى

تولى الاذاعة المصرية - المسموعة والمرئية - عناية خاصة بذكرى شوامخ البلاد الراحلين وتكريم الأحياء منهم . وقد توالت برامج الاحتفاء بذكرى هؤلاء الأعلام وتكررت ، محققة مثلا للاعتراف بالجميل ، متمثلا فى اعتراف الرأى العام أو الدولة بما قدم هؤلاء الشوامخ من جليل الأعمال ، ومقدمة مبرر هذا الاعتراف فى المثل العليا التى تزخر بها حياة كل منهم فى مجالات مختلفة كما تصورها هذه البرامج .

وقد انتشر هذا الاتجاه الناجح وقوى على امتداد برامج الاذاعة والتليفزيون حتى شمل كثرة المشاهدين ، ثم تدرج الى الاقل منهم شهـرة . وهو يحمل – فى حقيقته – معنيين :

– معنى الوفاء .

– معنى تقديم القدوة الحسنة .

ويحتاج تنظيم هذه البرامج إلى حسابات دقيقة تنهض على اساس التجارب المستفادة فى هذا المجال ، وتراعى فى البرامج المستقبلية للإذاعة المرئية والمسموعة ، على أن يوضع لها جميعا مخطط محدد الخطوات والأولويات فى تكريم الشخصيات البارزة واحياء ذكراها على ضوء أهمية ما قدمته الشخصية للمجتمع من خدمات ، فى أى مجال يتصل برفعة المجتمع ، وأن يكون ذلك هو المعيار الوحيد للاحياء والتكريم بعيدا عن أية مجاملة . ذلك ان تكريم هذه الشخصيات هو بمثابة تعبير صادق وتفهم دقيق لمجريات الاحداث التاريخية للبلاد .

ان الهدف من أحياء ذكرى الشوامخ هو دعم مفاهيم الانتماء القومـى ، وإبراز القدوة الحسنة والاعتزاز بمصريتنا وحفز الهمم للنهوض بها .

واذا كانت الاذاعة المرئية والمسموعة قد خطت خطوات موفقة فى احياء ذكرى عدد غير قليل من الأئمة أو القمم فى التاريخ ، فينبغى بالنسبة للخطة المستقبلية فى هذا المجال ألا تترك هذه الخدمة الاعلامية الجليلة لمجرد المناسبات أو لمجرد توفر مادة لبعضها من جانب الذين يتعاملون مع الاذاعتين ، بل لابد أن يكون هناك ثبت تاريخى لتنظيم هذا العمل الجليل ، فمثل هذا العمل القومى ينبغى ان يخضع مستقبلا لحسابات ليس اولها اجتهادات معدى البرامج ، انما هو فى الدرجة الاولى تقديم افضل الصور لثقافة المجتمع وآثار ذوى الأثر فى تحديد معالم هذه الثقافة فنية كانت أو أدبية أو علمية دون إغفال لذوى الاثر فى اصلاح هذا المجتمع وتحريره ورفعة شأنه ممن يستحقون ما هو أكثر من ذلك .

ومن هنا ينبغى ان تقوم الخطة المستقبلية للوفاء والتكريم على الاسس العريضة الآتية :

– تعريف الشوامخ الجديرين بالتكريم واحياء الذكرى .

– الجدول الزمنى للتكريم .

– حدود الذكرى السنوية العابرة والذكرى اليوبيلية لخالدى الذكر مع تحديد المادة فى كل من المناسبتين .

– حجم التكريم الملائم لكل شخصية على المستوى القومى .

– حفظ التوازن فى برامج الذكرى بين جميع الفئات .

– حدود التكريم الخاص بالمناسبات التى يقصد بها مجرد الوفاء أو التشجيع .

وفى كل ذلك ينبغى أن يكون واضحا ان المسألة هنا لا تتعلق بأشخاص مهما بلغت درجة شهرتهم بقدر ماتتعلق بمدى مايسهم به البرنامج من نصيب فى اثراء الزاد الثقافى والمعرفى للمتلقى ، والقاء الاضواء على القضايا الاجتماعية التى تهمه ، الى جانب تقديم صور قومية رفيعة للقدوة الحسنة .

ولاشك أن هذه الخطة المستقبلية ستكون حريصة على عدم التكرار إلا فى حدود الاقتضاء ، اذ لامعنى لأن تكرر فى ذكرى شخصية من الشخصيات ، المادة نفسها التى تقدم عنها فى كل عام ، وهو أمر يمكن علاجه بان تخصص الذكرى فى كل مرة لزاوية من الزوايا تنصب عليها الدراسة التى تفيد السامعين فائدة جديدة ، كأن يتعرض البرنامج فى كل مرة الى عمل من أعمال الشخصية بشىء من التفصيل سواء كان فى موقف أدبى أو ثقافى أو غيرهما ، وأن يتناول بالشرح أهمية هذا العمـل .

ومن الواضح أن الهدف من وراء هذا التخطيط هو تقديم نماذج ثرية ومميزة كقدوة عامة للشباب ، وكذلك تحقيق ماينبغى أن يكون عليه العطاء الاذاعى المستقبلى من القوة فى تكوين الذوق العام تكوينا أفضـل .

ويتطلب هذا كله أن تكون هناك لجنة قومية للإحياء يضم اليها أعضاء لهم صفة المؤرخين الثقافيين فى مختلف الثقافات الفنية والفكرية والتاريخية والقومية لوضع الخطة القومية المستقبلية المنشودة لتكريم الشوامخ واحياء ذكراهم ، على أن يرجع الى الاستئناس برأى هذه اللجنة فى كل المناسبات . وقيام مثل هذه اللجنة من شانه أن يساعد الاذاعة المرئية والمسموعة فى تحمل المسئولية تجاه ما يأتى :

– النقد الذى يتكرر بمناسبة وبدون مناسبة .

– عدم التأثر بأى تعليق غير مسئول .

– جدولة برامج الأحياء جدولة أصيلة ثابتة غير قابلة للمجاملات .

– تصحيح الأوضاع فى كل مجالات التكريم الاذاعى .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ، وما دار حوله فى المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* تشكل الجهات المعنية لجنة قومية يرجع اليها فى ترتيب إحياء ذكرى الشوامخ فى مختلف الجهات المختصة التى تتصل بخدمة الانتماء القومى على أن :

– تضم هذه اللجنة أعضاء لهم صفة المؤرخين فى مختلف المجالات.

– تضع اللجنة الخطة المستقبلية للاحياء بكل نوعياته وأحجامه علـى ، أن يكون هدف الخطة هو : دعم الانتماء القومى والذوق العام والقدوة الصالحة للشباب .

– تراعى اللجنة فى خطتها عوامل الوفاء وتكوين الرأى العام .

– تضع اللجنة فى خطتها سجلا بالمناسبات التى يكون فيها الإحياء وجوبيا والتى يكون فيها الإحياء اجتهاديا لإضافة شىء جديد .

– تحدد اللجنة فى خطتها نوعيات الأساليب الإذاعية فى كل مناسبة لتستبعد التكرار .

* يقوم اتحاد الاذاعة والتليفزيون بدوره طبقا لهذه الخطة .

دور الاعلام فى التنمية

دور الإعلام فى التنمية وزيادة الإنتاج :

يعتبر الاعلام بفلسفته الواسعة ، وبوسائله المتطورة أقوى أدوات الاتصال العصرية التى تعين المواطن على معايشة عصره والتفاعل معه . ويؤدى الاعلام – بوسائله المنتشرة على نطاق واسع – دورا كبيرا فى طرح منجزات الحضارة والثقافة بما تحمل من قيم مختلفة : علمية وعملية توصيلها الى كافة قطاعات ومستويات الجماهير والنفاذ بذلك الى العقل والوجدان العام والتأثير فيها .

والاعلام فى سبيل تحقيق اغراضه ، يستوعب قيم العصر ومفاهيمه ويتمثلها ، ويعمل أساليبه وفنونه فى صياغتها بما يلائم ذوق الجماهير ، ويلبى حاجاتهم ، ويفرغ غاية جهده فى متابعة وملاحقة مستحدثات العصر وتطوراته ، ليضع فى الضوء كل مايعين الفرد على حركته الذاتية والتكيف فى مواجهة الحياة والآخرين تبعا للمعطيات والمفاهيم السائدة من حوله .

وعلى ذلك فان هناك علاقة ارتباط ضرورية ومتلازمة بين حركة الحياة والعمل الاعلامى . ومن الطبيعى أن يكون هناك مثل هذه العلاقة الضرورية بين الاعلام وخطط التنمية وقضاياها ومشكلاتها .

• يجرى العمل الاعلامى فى نطاق ثلاثة أبعاد يستهدف البعد الاول

جميع أوجه النشاط القومى الانسانى ، ويستهدف البعد الثانى جميع فئات الشعب المتلقية للنشاط الاعلامى ، ويستهدف البعد الثالث العمل على امتداد زمنى يمثل الماضى والحاضر والمستقبل . ومن منطلق تصور هذه الابعاد فان قضية التنمية وزيادة الانتاج واقعة تحت طائلة اهتمام العمل الاعلامى ومستغرقة فى أبعاده جميعها .

• يشهد العالم اليوم اهتماما متزايدا بالاعلام ورسالته ، كما يشهد كلفا بتطوير وسائله وتنويع أساليبه وتحديثها ، حتى وصل الى مرحلة الاقمار الصناعية والتطور الكبير فى أجهزة الاستقبال والارسال الحديثة . وقد أدى ذلك - بلاشك - الى تمكين الاعلام من تحقيق رسالته على مدى اوسع وأعمق ، مما يعكس تاكيدا عاما على أهمية الاعلام الحديث وقدرته على أداء دور فعال فى القضايا الانسانية والدولية والقومية ، ومنها قضايا التنمية وزيادة الانتاج .

• يبدو الربط بين خطط التنمية والانتاج وخطط الاعلام أمرا طبيعيا وضروريا وذلك على ضوء الاعتبارات الآتية :

- أن من مبادىء العمل الإعلامى الأساسية الالتزام بالاهداف القومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، والتوافق الكامل بين خطط الاستراتيجية الاعلامية وبين السياسات التى تحمل هذه الاهداف القومية .

- ضرورة اقامة الجسور العلمية وتحقيق الربط القوى بين الخطط التنموية والانتاجية والخطط الاعلامية بصورة تحقق التفاعل والانسجام بين الاثنين حتى يستطيع الاعلام أن يمهد ويهيىء الجماهير ذهنيا ونفسيا لتقبل العملية التنموية والانتاجية ، ويتابع ما تم فيها من انجازات ثم يعرض فى النهاية تقويما علميا لما تم انجازه ، وما أسفرت عنه النتائج النهائية سلبا وايجابا ، بهدف تلافى السلبيات وترسيخ ايجابيات التخطيط التنموى الانتاجى .

- من المسلم به أن بناء خطط التنمية والانتاج يتضمن بطبيعته أدوارا خاصة لوسائل الاعلام بفنونها وتقنياتها ووسائطها المختلفة ، ويستوى فى ذلك خطط التنمية الشاملة والخطط النوعية الفرعية ، وهذا يؤدى الى أن كل خطة من خطط التنمية تحتاج الى مايناسبها من الجهود الاعلامية والخطط الاعلامية .

• التقاء الإعلام بالتنمية تحكمه طبيعة نشاط كل منهما . فالاعلام من حيث اتساع دائرة اهتمامه لكل مايشغل المجتمع وخاصة فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والتنمية من حيث تعدد أنشطتها وشمول وتنوع خططها بمايمس هذه المجالات نفسها - يلتقيان فى كثير من عناصر وظائفهما واهتماماتهما .

- يقوم الاعلام بوسائله ووسائطه وفنونه المتعددة بتوضيح كل مايتصل بخطط التنمية من حقائق وأبعاد وأغراض وأهداف . ويشيع الوعى بمبادئها ووظائفها لدى المواطنين ، ويهيىء لهم كل مايمكن من أسباب للاشتراك فى صياغتها وأحداثها ومتابعة مسيرتها وتقويمها .

- يدعم الاعلام الدور الذى تقوم به الثقافة فيما تطرحه من مواد ثقافية مختلفة عن التنمية وزيادة الانتاج ، وذلك بتحويل المواد الثقافية والمعرفية الى برامج وأعمال اعلامية .

- يسهم الاعلام فى إحداث التعديل الثقافى المطلوب - مسايرة لخطط التنمية وتحقيق اغراضها ، وذلك من خلال فنون الاتصال المختلفة التى تعمل - بامكاناتها المتقدمة - على انتشار المبادىء والقيم الجديدة بين الجماهير على نحو اكثر نفاذا وشمولا وفاعلية .

تقوم وسائل الاعلام بالاشتراك مع العمل الثقافى بدور المتابعة فى التوعية والقاء الأضواء الكاشفة على مسيرة الخطط التنمويه ، وذلك للابقاء على قيام هذه الخطط حية وصالحة فى وجدان وعقول المواطنين بل وللابقاء على جاذبيتها والاحتفاظ بأسباب التعاطف معها .

- تعمل وسائل الاعلام بأساليبها وفنونها وتقنياتها المختلفة للابقاء على فكرة مشاركة الجماهير وتحمسهم لقضايا التنمية وزيادة الانتاج والاسهام بالدور المطلوب منهم أفرادا وفئات ، لئلا تتحول هذه القضايا الى نظريات جامدة وتصبح عرضة لان تكون أداة فى يد مجموعة من الفنيين مجردة من مضمونها الانسانى .

- للاعلام دور طبيعى وحيوى فى المساعدة على تنفيذ خطط التنمية

، فهو بجانب اسهامه فى تكوين وتقوية الشعور بضرورة المشاركة الايجابية فى تلك الخطط ، يؤدى دورا كبيرا فى ربط المواطنين بالوسائل النوعية المختلفة التى تعين وتساعد على زيادة الانتاج ، كما يقوم بالتعريف بالوسائل التكنولوجية الحديثة وابراز استخداماتها وفوائدها المتميزة ، بل ان لكل وسيلة من وسائل الاعلام والاتصال دورا فى العمل على الارتقاء بالعمليات الانتاجية وتطبيق أنواع من التكنولوجيا الحديثة فى مختلف ميادين العمل والانتاج .

• يقوم الاعلام بدور ايجابى كبير فى تعبئة الموارد البشرية وتوجيه جهودها وإسهاماتها خدمة لأغراض خطط التنمية والانتاج ، وذلك حسب خطة مدروسة تراعى عدة اعتبارات ، منها :

– اجراء دراسة علمية دقيقة للجماهير المستهدفة لمعرفة طبيعتهم ومستوياتهم الفكرية والاقتصادية والاجتماعية ، وعادات وتقاليد مجتمعهم ، والظروف النفسية التى يعيشونها ، ومعرفة ما يؤمنون به وما يفكرون فيه وما يطمحون اليه من آمال ومايعانونه من مشكلات ، وكذلك دراسة الأحوال السائدة فى البيئة التى يجرى فيها التخطيط لرفع معدلات الانتاج فى مختلف النواحى .

– استخدام الوسائل الحديثة وتوظيف تكنولوجيا الاتصال فى مختلف المجالات والأنشطة ، للوصول الى أكبر عدد من الجماهير المستهدفة ، وكذلك الشرائح الجماهيرية التى كان من الصعب الوصول اليها ومشاركتها فى دفع عجلة الحياة فيمايتعلق بحاضرهم ومستقبلهم ، ويمس مصالحهم ، لأنه فى ظل المشاركة الجماهيرية ستتحول الجماهير من السلبية الى الايجابية بما يخدم أغراض التنمية وزيادة الانتاج .

– أن تخطط وسائل الاعلام للوصول الى قدر كاف من عمق الانتشار وشموله بالنسبة لفئات المواطنين المختلفة ، وأن تعمل جميع أساليبها الفنية فى تنشئة وتربية رأى عام وطنى يشارك بالتزام اختيارى فى نجاح الخطط القومية فى مجالات التنمية والانتاج وغيرها من المجالات الوطنية .

– ان تعمد وسائل الاعلام الى تحديث الأسلوب الاعلامى فى تناول قضية التنمية وزيادة الانتاج ، بحيث لايقوم على نهج أسلوب الاثارة أو الدعاية ، وانما لابد من مراعاة الأصول الفنية الواجب اتباعها من قبل وسائل الاعلام ، فلم يعد الاعلام مجرد خطب وعظ وارشاد وأساليب مباشرة ، ولكن الأمر يتطلب جهدا فنيا فى كل جهاز من أجهزة الاعلام على حدة لضمان التأثير المطلوب .

– اختيار الكوادر الفنية العاملة فى مجالات الاعلام وتدريبها والارتقاء بمستوياتها ، باعتبار ذلك من الأسباب الرئيسية لنجاح العمل الاعلامى .

وهذا امر بالغ الاهمية بالنسبة لأى دولة نامية تطمح الى الانتفاع بأجهزتها الاعلامية بأقصى مايمكن من خلال تحسين مستوى العاملين فى هذا المجال . مع الاهتمام بصفة خاصة بقادة الرأى .

– ان يراعى العمل الاعلامى عدة اعتبارات فى تصميم برامجه المواكبة لخطط التنمية – ومن ذلك :

× اختيار البرامج الاعلامية المناسبة لتحقيق الهدف المطلوب .

× اختيار الأسلوب والوسيلة الاعلامية المناسبة لكل برنامج اعلامى حسب درجة وعى الجماهير من حيث المستويات المختلفة (الاقتصادية – العلمية – الاجتماعية) واحتياجاتها .

× الاستعانة بالخبراء المتخصصين فى التخصصات التى تتصل بالبرامج الاعلامية المراد توصيلها الى المواطنين .

× أن تكون للبرامج الاعلامية أهداف تتصل بخطط التنمية وزيادة الانتاج .

– العناية ببرامج قصص النجاح والتفوق الانسانى والمخترعات باعتبارها أمثلة للاقتداء فى المجالات الوطنية والانسانية .

– ان تكون الدعوة الى الاسهام فى التنمية وزيادة الانتاج عامة يشترك فيها جميع أجهزة ووسائل الاعلام بوسائطها وفنونها المختلفة ، كما يشترك فيها جميع القوى الوطنية : الحكومية والشعبية وأن يعلو صوت المشاركة فوق كل خلاف حزبى أو فئوى .

من واجبات وسائل الاعلام كشف معوقات خطط التنمية وزيادة الانتاج والتصدى لها بكل آلياتها وفنونها وامكاناتها ، وفى سبيل ذلك يمكن التنويه بما يأتى :

- أن تدعو الخطط الاعلامية فى برامجها الى توجهات معينة تخدم خطط التنمية وزيادة الانتاج ، وفى الوقت نفسه تدعو الى الحد من الاسراف فى الاستهلاك من خلال أساليب محددة واضحة .

- ينبغى أن تتضمن الدعوة القومية لتحقيق أهداف التنمية وزيادة الانتاج دعوة الى مشاركة المرأة فى الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف ، وبخاصة المرأة فى الريف ، لتحويل القرية الى خلية منتجة عن طريق تنمية الصناعات المنزلية وتشجيع مشروعات الأسر المنتجة .

- العمل على تطوير وتعديل القيم والأخلاقيات والسلوكيات السلبية المعوقة للعمل ، أو الداعية الى الاستهتار والتسيب .

ومن أهم هذه السلوكيات السلبية تعاطى المخدرات والسموم البيضاء التى أصبحت تمثل مشكلة تؤثر على عملية الانتاج .

- تصدى الاعلام لموضوع الفاقد فى كثير من المجالات الانتاجية والاستهلاكية : الفاقد من الزمن ، ومن السلع ، ومن الماء ، والطاقة ، والخبز ، بحيث توجه الدعوة الى العاملين فى كل المواقع والى ربات البيوت بوجه خاص للتصدى لهذه الظاهرة وتجنب الوقوع فى مخاطرهـــا .

- ينبغى الاهتمام من جانب وسائل الاعلام بالمعوقات الادارية التى تقف فى سبيل زيادة الانتاج والدعاوى التى تتعلق بها من أصحاب المشروعات الاستثمارية والمولين والعاملين فى الصناعة ومشروعات استصلاح الأراضى واستزراعها وتنمية الثروة الزراعية والحيوانية باعتبار أن هذه المعوقات - بالاضافة الى ما تنطوى عليه بعض القوانين واللوائح والقرارات من ثغرات أوعقبات - تحد من زيادة الانتاج وتثبط همم الكثيرين ممن يريدون استثمار أموالهم ، سواء كانوا من المصريين أو العرب أو الاجانب .

- مواجهة الاعلام بوسائله المختلفة لبعض المعوقات الكبرى للتنمية وزيادة الانتاج ممثلة فى مشكلات : محو الأمية ، وتنظيم الأسرة ، والعمل الزراعى ، وضعف الانتاج الريفى .

والاعلام بطبيعته لاينفصل عن قضايا المجتمع الذى يعيش فيه ، فالوظيفة الاعلامية وظيفة شاملة لحركة الحياة والمجتمع ، لاتكف عن مواكبة كل حدث أو حركة ، ترصد وتبحث وتحقق وتسجل وتعلق فى كل المناشط والمناحى السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية وغيرها . والاعلام فى كل ذلك هو الذى يحمل الى الناس الجرعة النفسية والذهنية لكل مايتناوله من الانشطة العامة فى قضايا المجتمع جميعها . واذا كانت الموازنة بين تحسين أحوال المعيشة وتحسين الانتاج وتنميته بالنسبة لمجتمعنا المصرى المعاصر هى أم القضايا باعتبارها الوسيلة الاولى ، وربما الوحيدة ، لادراك التوازن الاقتصادى المنشود ، وما يترتب عليه من الاستقرار الاجتماعى الذى يحقق للمواطنين عامة معيشة متوازنة وغدا أفضل .

واذا كانت زيادة معدلات هذا الانتاج بالنسبة لنا مسألة حياة وكرامة وطنية ، فقد حان الوقت لأن يعيد الاعلام المصرى حساباته لمتابعة هذه القضية والاسهام فى تحقيق غاياتها ، بحيث يعطى لها مثل مايعطيه من اهتمامات بالسياسات والرياضات وسائر الفنون . وكخطوة أولى فى هذا الاتجاه ، على الاعلام أن يدرس الاساليب المناسبة لتقديم ابطال الانتاج الذين يتحملون عبء العمل من أجل الملايين ، أسوة بغيرهم من أبطال الرياضة والفن .

دور التليفزيون :

أما بالنسبة لجهاز التليفزيون ، وهو أكثر وسائط الاعلام شعبية ، فمن الممكن - كما يذيع على الناس مباراة فى الكرة - أن يذيع الى جانبها مباراة فى الانتاج ، وذلك بأن يقدم فى حلقات مدروسة دراسة فنية مع مباراة بين شباب العاملين والعاملات فى المزارع والمصانع والمعامل وغيرها . ولو أن مثل هذا العرض تيسر له الاتقان الفنى فى الاخراج ، لصادف من اهتمامات الناس مثل اهتماماتهم بالمباريات الأخرى .

وكذلك يستطيع التليفزيون أن يقدم تمثيليات عادية ، وان كانت خلفياتها جميعا ذات صلة واضحة بتنمية الانتاج .

دور الاذاعة:

وما يقال عن التليفزيون يقال عن الاذاعة المسموعة ، فهى قادرة على أن تعد - مثلا - ألحانا وأغانى مناسبة لتنمية الانتاج ، كى تقدم للعاملين فى مواقع أعمالهم وراحاتهم ، وقد بدأت إذاعاتنا فى هذا المجال بدايات طيبة بالفعل ، وعلينا أن نتذكر كيف نجح كثير من أغانى الاعلانات التجارية ، وكيف وجدت هذه الأغانى من يسمعها ، بل يرددها .

ومن قبل رددت جماهير كثيرة أغانى سيد درويش عن العمل والعمال والفلاحين والفلاحات ، ومازالت بعض هذه الاغانى تعيش حتى الآن فى وجدان الشعب .

ومن الممكن النظر الى أبعد من هذا ، إذ يمكن تطوير بعض الأغانى الشعبية الحالية بما يخدم أهداف الانتاج . وكذلك تستطيع الاذاعتان المرئية والمسموعة أن تنظما بعض المسابقات ذات الجوائز المالية لخدمة التنمية الانتاجية .

دور هيئة الاستعلامات :

ولكى يضاعف الاعلام من اهتمامات الناس بتنمية الانتاج ، فان الجهات المعنية - كالهيئة العامة للاستعلامات - تستطيع أن تقدم وسيلتين اعلاميتين فى الدعوة للتنمية الانتاجية ، وهما :

- الافلام التسجيلية غير التقليدية التى تقدم صورا جذابة من بطولات الانتاج .

- شرائط تسجيلية لأغان وألحان وفوازير وحكايات البطولات الانتاجية .

ولا بد من اتقان توزيع هذه الافلام والشرائط ، بدءا بالمدارس والساحات الشعبية والحقول والمصانع الصغيرة والأندية الرياضية وغيرها .

ولكى تكتمل هذه الصورة الاعلامية ، يقترح الاعلان عن يوم قومى للانتاج ، يروج له من قبل بمدة كافية لتحقيق مايأتى :

- أن يقدم كل مواطن أو مواطنة ، أيا كان عمله ، شيئا من انتاجه فى هذا اليوم تطوعا .

- ان يشترك جميع الطلبة والطالبات فى تقديم جهود مرتبة من قبـل ، للاسهام بها فى الانتاج العام .

- أن يفتح الباب لربات البيوت للتطوع بتقديم شىء من الانتاج الذى يحدد لهن بأسلوب مناسب .

- ان تشكل لجنة أو لجان لمكافأة المتفوقين والمتفوقات فى يوم الانتاج .

دور الجهات الشعبية :

ويقترح بالاضافة الى ذلك أن تبحث السلطات الشعبية عن وسائل لحفز العاملين على العمل لمدة ساعة اضافية مجانية ، مرة كل أسبوع ، لزيادة الانتاج فى مواقع العمل الانتاجى ، وفى مقابل هذا العمل تعطى جوائز أو شهادات للمتفوقين فى هذا المجال ، على أن تكون هذه الشهادات من مسوغات التعيين والمنح والعلاوات والترقيات بالنسبة للفائزين بها .

دور الصحافة :

والصحافة مطالبة بأن تتابع هذا كله نشرا وتشجيعا وتكريما ، على أن تعمل الصحف على تكوين رأى عام لدعم التنمية الانتاجية ، وتستطيع الصحافة ، من خلال التحقيقات الصحفية الخاصة بالتنمية الانتاجية ، أن تبتكر الحوافز المعنوية لزيادة الانتاج ، وأن تعطى لأبطال الانتاج حقهم من الشهرة والتكريم ، وليس هذا بالنسبة للأفراد فقط ، بل وبالنسبة للمؤسسات الانتاجية بما تنشره عنها من احصاءات ومؤشرات النجاح فى التغطية الانتاجية العامة .

ومع كل ماسبق ، فان للدعاة فى مختلف المجالات الدينية دورهم المرموق فى هذا كله .

أما الاعداد الاعلامى ، فينبغى أن يقوم على قاعدتين :

- الانتاج الموجود فعلا ويستحق الدعوة لاستكماله .

- الانتاج غير المستكمل ويستحق الدعوة لاستكماله .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، ومادار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشـات ، يوصى ، بما يأتى :

* اقامة مباريات فى الانتاج بجميع المواقع المتاحة لذلك وتعرض هذه المباريات (أو المختار منها) على الجمهور بواسطة الاذاعة والتليفزيون لخلق رأى عام انتاجى .

* ينظم التليفزيون والإذاعة مسابقات بين المواطنين بقصد تقديم فكرة أو عمل لمضاعفة الانتاج ، ويكون لهذه المسابقات الطابع الفنى الجماهيرى الذى تتسم به مسابقات الفوازير وبالتالى تقدم المؤسسات المختلفة مبالغ الجوائز المالية فى هذه المسابقات نظير الاشارة الى انتاجها .

* تضاعف الإذاعة من إعداد وتقديم الأغانى والألحان التى تربط بين الحب والوطنية والانتاج .

* تسجل قصص التفوق فى الانتاج ، وكذلك أغانى وألحان الانتاج على اشرطة وأفلام تسجيلية وتنظم الجهات المعنية عرض هذه الأشرطة والأفلام بألحانها وموسيقاها بالمدارس والمعاهد والمعامل والمصانع والمزارع والساحات الشعبية والأندية الشبابية بمختلف أنواعها .

* تقوم الصحف بتحقيقات مصورة ومنتظمة الصدور تتناول أكثر جوانب الانتاج صلاحية وجاذبية .

* تفرد الصحف فى كل منها عامودا يوميا لنشر كل جديد فى المنجزات الانتاجية مع صور أبطال هذه المنجزات .

* تخصص كل المحافظات يوما فى كل موسم يسمى (يوم الانتاج) وتعد العدة لتلقى ما تجود به القرائح أو الايدى العاملة من الجديد فى خدمة الانتاج ، وتشكل لجنة لتقرير الجوائز أو شهادات التقدير لأفضل هذه المعطيات وأكثرها نفعا .

* يتم اتفاق بين العاملين فى جميع مواقع الانتاج الزراعى والصناعى وما اليهما على اضافة ساعة واحدة الى ساعات العمل القانونية مرة كل أسبوع ، ويدخل انتاج هذه الساعة فى حساب التفوق الذى يستحق صاحبه جائزة أو شهادة تقدير .

* يؤيد الدعاة الدينيون هذه القضية بالشروح المناسبة فى أماكن العبادة وفى كل تجمع شعبى قابل لذلك .

* تعد مواقع الانتاج ذات الصلة بحاجات الشعب لوحات شرف موسمية تسجل بها أسماء أبطال الانتاج فى كل موسم ، وتنشر هذه الأسماء وتذاع تباعا بمختلف وسائل الاعلام . فضلا عن وضع هذه اللوحات فى أماكن ظاهرة بمواقع الانتاج المختصة ، ولمن يتكرر ذكر اسمه فى لوحات الشرف الموسمية أن يسجل اسمه فى السجلات الدائمة لنجوم الانتاج ، ويعتبر التفوق دائما عن مسوغات الحوافز والترقية .

* تحدد السلطات المختصة الجهة القومية التى تباشر تنفيذ ومتابعة هذه الخطة ، وتعطيها الصلاحيات اللازمة لذلك .

سياسة قومية تجاه البث التليفزيونى المباشر

سبق للمجالس القومية المتخصصة مناقشة موضوع اطلاق قمر صناعى مصرى للبث التليفزيونى المباشر . وأوصت بأهمية ذلك فى مجالات التعليم ومحو الامية بصفة خاصة .

كما شملت تصورات التقارير التى ناقشتها مايجرى على الساحة الدولية من تقدم وتطور سريع فى مجالات البث التليفزيونى المباشر من

الاقمار الصناعية .

– ولقد صورت بعض التقارير هذا البث على أنه غزو حضارى جديد ، وصورته تقارير أخرى على انه وصول الى قمة الانتاج التليفزيونى الجاد وقمة الجودة الفنية للصوت والصورة ، وأخرى على أنه يتضمن مضامين لا تناسب مجتمعنا .

الا انه من المؤكد أن عصر الاقمار الصناعية للبث المباشر قد اختصر المسافات وجعل الارض على اتساعها لاتجاوز أبعاد بلدة صغيرة ينتشر فيها الخبر والمعلومة بسرعة البرق ، وأضحى التقارب والتعارف بين شعوب الأرض أقرب وأسرع من أى وقت مضى . ومهما اختلفت الآراء فالذى لاشك فيه ان الاقمار الصناعية للبث التليفزيونى المباشر أصبحت حقيقة واقعة يمكن استشعارها واستقبال مجالاتها على أرض جمهورية مصر العربية بأجهزة استقبال صغيرة ورخيصة الثمن نسبيا .

مؤشرات وحقائق عامة اثبتتها النتائج العملية للتجارب الحديثة :

١) ان مصر تعتبر فى مجال الراديو جزءا من المنطقة الاوربية التى تشمل أوربا الغربية وحوض البحر الأبيض المتوسط شاملا شمال أفريقيا . ومن أجل هذا فان مصر عضو عامل فى إتحاد الاذاعات الأوربى ، وقد استردت عضويتها العاملة فى هذا الاتحاد منذ أول يناير ١٩٨٥ وكانت مصر عضوا فيه من قبل ، ثم انسحبت من العضوية العاملة الى الانتساب لظروف سياسية لفترة محدودة .

٢) ان الاقمار الصناعية ذات القنوات القوية والتى هى أساس الأقمار الصناعية للبث التليفزيونى المباشر قد اتجه بعضها فى الولايات المتحدة الامريكية وفى المنطقة الاوربية نحو الاستخدام لتوزيع البرامج التليفزيونية (بالصورة والصوت) .

– ففى امريكا كانت محطات الاستقبال الأرضية الرخيصة الثمن ذات الهوائى الطبقى الصغير هى البديل الاقتصادى لاستخدام وصلات الميكروويف المتعددة ذات المسارات البعيدة ، وذلك لتغذية المحطات المحلية الكثيرة المنتسبة للشبكات الاذاعية والتليفزيونية الكبرى . ووجد المواطنون هناك أن محطاتهم المحلية تأتى لهم بأنباء وأحداث العاصمة وعواصم العالم وتضيف اليها ما يهمهم من وقائع محلية ، لذلك فضلوها على استقبال البث المباشر من الاقمار الصناعية فى منازلهم مباشرة . كما أن مشكلة فروق التوقيت بالقارة الامريكية تلعب دورا هاما فى هذا المجال .

– وفى المنطقة الاوربية بدأ استخدام الاقمار الصناعية ذات القنوات القوية لتوزيع البرامج التليفزيونية بالصورة والصوت الى الشركات التى توزع البرامج التليفزيونية على كابلات ، ولم يمنع ذلك بعض الأفراد من استخدام أجهزة استقبال للبث التليفزيونى المباشر بهوائيات طبقية صغيرة . وكان الجدل هو أن قنوات التليفزيون الموزعة على كابلات عددها أكبر بكثير من عدد القنوات التليفزيونية التى يمكن استقبالها من محطات الارسال التليفزيونية الارضية ، كما أن التنوع فى البرامج التليفزيونية الموزعة على كابلات يكون كبيرا مما يرضى معظم الاذواق.

٣) فى إطار التطور السريع للاقمار الصناعية ذات القنوات القوية أصبح هناك عدد من الاقمار الصناعية الاوربية وغيرها ، يغطى اشعاعها المنطقة الاوربية بأكملها أو أجزاء منها . وبعض هذه الاقمار يغطى اشعاعها أرض جمهورية مصر العربية تغطية جيدة تتيح الاستقبال بوحدات استقبال خفيفة ذات هوائيات قطرها ٢.٤ من المتر .

ومن أمثلة ذلك :

• القناة القمرية للقمر الصناعى الاوربى التى تذيع البرنامج التليفزيونى (ثرى سات) وهى قناة تذيع البرامج الجادة باللغة الالمانية باتفاقية خاصة بين التليفزيون الالمانى الغربى (البرنامج الثانى) المسمى (ZDF) وبين سويسرا وبين النمسا . وهو برنامج خال من الاعلانات .

- القناة القمرية للقمر الصناعي الاوربي التي تذيع البرنامج التليفزيوني (آر . تي ، الـ) (RTL) وهي قناة تذيع برامج ذات جاذبية خاصة وتعتمد على الاعلانات التجارية . وهذه القناة القمرية تصدر عن لوكسمبورج (أصغر دولة أوربية) وهي باللغة الالمانية أيضا .

وقد استطاع قطاع الهندسة الاذاعية باتحاد الاذاعة والتليفزيون التقاط هذه القنوات بشكل جيد ومستقر مما يؤكد امكان استقبال هذه القنوات وما يستجد مثيلا لها بواسطة هوائيات طبقية صغيرة وأجهزة استقبال رخيصة الثمن نسبيا .

الموقف ازاء الاستقبال :

وعلى ضوء التوصيات التي انتهت اليها الدراسة السابقة للمجلس حول البث المباشر ، فقد رصدت أجهزة الاعلام المصرية واتحاد الاذاعة والتليفزيون هذه التطورات في حينها ، وكان هذا هو السبب في طرح اقتراح اطلاق قمر صناعي مصري للبث التليفزيوني المباشر ، ومازال المشروع مطروحا لتحديد اتجاهاته . واطلاق قمر صناعي مصري يمثل جانب البث التليفزيوني المباشر ، يحقق للاداء الاعلامي وجوده المناسب عن طريق التكنولوجيا الجديدة ويؤدي دوره الفعال في التغلب على بعض مشاكل التعليم ومحو الأمية عن طريق استخداماته والوقوف في الوقت نفسه في وجه منافسة الاقمار الصناعية الاجنبية للبث المباشر .

ولاشك انه حيال كل تطور تكنولوجي أوظروف محيطة ، لابد من اتخاذ موقف محدد يستهدف بالدرجة الاولى مايفيد التنمية المصرية في المجالات المناسبة وفتح مجالات التوسع في الانشطة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد القومي كلما أمكن ذلك .

والبدائل الممكنة لمواجهة الاستقبال من الاقمار الصناعية الأخرى للبث التليفزيوني المباشر يمكن تلخيصها فيما يأتي :

- المواجهة السلبية بالتجاهل التام لما يحدث من تطورات ، ومنع دخول أي اجهزة يمكنها استقبال البث التليفزيوني المباشر من الأقمار الصناعية الخارجية .

- الانفتاح الشامل بفتح الباب على مصراعيه أمام استيراد ودخول أجهزة الاستقبال التي يمكنها استقبال البث المباشر ، وفتح الباب أمام بعض الصناعات المحلية الممكنة في هذا المجال ، دون أي قيود .

٣) التحكم المنظم في استيراد ودخول اجهزة استقبال البث المباشر واستخدامها .

أما بالنسبة للبديل الأول :

وهو يخص المواجهة السلبية لما يحدث من تطورات في مجال الأقمار الصناعية للبث المباشر ، فهو مرفوض من حيث المبدأ حيث انه لاينتج الا فجوة متسعة بمرور الوقت تجعل اللحاق بركب التكنولوجيا الجديدة أمرا عسيرا وسواء كان لدينا قمر صناعي للبث المباشر في المدى القريب أو تأخر ذلك بعض الوقت ، فان مجال استقبال البث المباشر من الاقمار الصناعية من المجالات التي أصبحت واقعا لايمكن تجاهله ، ولابد من وجود خطة قومية ايجابية لمواجهته .

وبالنسبة للبديل الثاني :

فهو يخص الانفتاح الشامل والسماح لمن يرغب في تركيب أجهزة استقبال ذات هوائيات طبقية ، دون أي تنظيم أو تشريع وهذا هو المتبع في الولايات المتحدة الامريكية . ولانظن هذا النمط يصلح في جمهورية مصر العربية حيث إن تنظيم استخدام هذه الاجهزة - بما يحقق الصالح القومي العام - أمر مطلوب .

وبالنسبة للبديل الثالث :

فهو يخص التحكم المنظم في استخدام الاجهزة الصغيرة لاستقبال البث المباشر من الأقمار الصناعية . وهو ما يوصى به لتحقيق الاستفادة من هذه التكنولوجيا التي أصبحت واقعا في منطقتنا . ويوصى بتنظيم استيراد وانتاج واستخدام هذه الاجهزة بما يحقق الصالح القومي في اتجاهات متعددة على النحو التالي :

١) الاستخدام المرحلي المتدرج .

٢) فرض رسوم جمركية عالية نسبيا لصالح الخزانة العامة .

٣) فرض رسوم حيازة سنوية للاجهزة ذات الهوائيات الطبقية التى لايجاوز قطرها ٤م .

٤) وضع حوافز للصناعات الوطنية للدخول فى مجالات تصنيع أجهزة استقبال البث التليفزيونى المباشر .

٥) الاهتمام من الآن بالتدريب والتعليم للكوادر الفنية اللازمة للتعامل مع أجهزة استقبال البث التليفزيونى المباشر فى كافة المجالات المتعلقة بذلك ، وبصفة خاصة التركيبات وأعمال الضبط والصيانة .

كما يقترح ان يكون الاستخدام المرحلى المتدرج وفق خطتين ، خطة عاجلة على المدى القريب ، وأخرى طويلة الأجل كالآتى :

الخطة العاجلة على المدى القريب :

إصدار التشريعات والخطوات التنفيذية الخاصة بالرسوم الجمركية والتصريح بدخول أجهزة استقبال البث التليفزيونى المباشر للجهات التى تمنح هذا الحق .

الخطة طويلة الأجل :

بناء على نتائج مراقبة وتقييم استخدام أجهزة استقبال البث التليفزيونى المباشر فى الخطة العاجلة ، يتم التوسع فى الوقت المناسب فى التصريح لأفراد الجمهور بحيازة واستخدام أجهزة استقبال البث التليفزيونى المباشر من الاقمار الصناعية ذات الهوائيات الصغيرة وتحديد مقاساتها ومواصفاتها مع التوعية بمايتبع فى هذا المجال فى حالة اطلاق قمر صناعى مصرى للبث التليفزيونى المباشر ، وتشجيع القطاعين العام والخاص على تصنيع وتجميع أجهزة استقبال البث التليفزيونى المباشر محليا .

ويقترح اعتماد البديل الثالث الموضح أساسا لرسم سياسة قومية تجاه الاستقبال للبث التليفزيونى المباشر من الاقمار الصناعية ، مع أهمية الاسراع باتخاذ الخطوات التشريعية والتنفيذية المناسبة والتى تستهدف الصالح القومى فى هذا المجال خلال السنوات المقبلة ، وفى مواكبة زمنية لتوقعات امتداد هذا النشاط عند اطلاق قمر صناعى مصرى للبث التليفزيونى المباشر .

التوصيات

بناء على هذه الدراسات والتجارب والحقائق العلمية التى استندت إليها ، وعلى ضوء دراسات المجلس بشأن البث التليفزيونى المباشر يوصى بما يلى :

* تحقيق الاستفادة من تكنولوجيا استقبال البث المباشر من الاقمار الصناعية وذلك عن طريق تنفيذ البديل الثالث المقترح فى هذه الدراسة ، وهو مايختص بالتحكم المنظم فى استخدام الاجهزة الصغيرة لاستقبال البث المباشر من الاقمار الصناعية وتنظيم استيرادها وانتاجها بما يحقق الصالح القومى .

* الاستخدام المرحلى المتدرج للاجهزة الصغيرة لاستقبال البث المباشر وفقا لمقتضيات الصالح القومى العام ، وعلى أساس خطتين : خطة على المدى القريب وتتضمن استصدار التشريعات والخطوات الخاصة بتنظيم استيراد وانتاج واستخدام هذه الاجهزة ، اما الخطة الطويلة الأجل فيبدأ إعدادها بعد تقييم نتائج الخطة الاولى .

* الاستعداد لمواكبة مشروع اطلاق القمر الصناعى للبث التليفزيونى المباشر بتشجيع القطاعين العام والخاص بوضع حوافز للبدء بمشروعات تجميع ثم تصنيع اجهزة الاستقبال محليا .

* اتخاذ الاجراءات التى ينبغى اتخاذها لرفع مستوى برامجنا ، وإعدادها وتقديمها بشكل علمى مدروس يتجاوب مع رغبات المشاهدين واتجاهاتهم بما يكفل المواجهة العملية لما قد تبثه تليفزيونات الدول المحيطة بنا ، ولايتفق مع تقاليدنا الاجتماعية .

* مراعاة أن تعنى كليات الاعلام والمعاهد الفنية المتخصصة بإدراج المناهج المتعلقة بالبث المباشر فى دراستها لإعداد الكوادر اللازمة للتشغيل والتعامل مع أجهزة الاستقبال .

* التأكيد على ماجاء بتوصيات المجلس السابقة بشأن البث

التليفزيونى المباشر من خلال الاقمار الصناعية والتى تضمنت – بصفة أساسية – مايلى :

– انشاء مركز قومى دائم للدراسات الفضائية ، يكون من بين مهامه الرئيسية :

• اجراء الدراسات المستمرة لكل مايتصل باستخدام الفضاء ومستقبلها .

• تجهيز مناهج التدريب لانتاج برامج البث الفضائى المباشر .

– إعطاء اولوية فى السنوات الاولى من الخطة القادمة لتنفيذ مشروع القمر الصناعى المصرى للبث الفضائى باعتباره اكثر الوسائل فاعلية فى مواجهة البث الخارجى ، وذلك بجانب أهميته فى نشر التعليم والثقافة فى المناطق النائية والاتصال الجماهيرى بصفة عامة .

مستقبل الخبر فى الصحافة والاذاعة والتليفزيون

كان الخبر دائما أهم العناصر المحركة للرأى العام ، كما كان أهم عناصر القوة المؤثرة من جانب الصحافة والاذاعات فى نفوس الناس فى المعاملات العامة ، ولهذه الأهمية الجماعية الكبرى للاخبار حرص المجلس فى حركة الاعداد الفكرى للمستقبل أن يقدم هذه الدراسة عن «أخبار المستقبل » وكيف ينبغى أن تكون .

أولا : أخبار المستقبل فى الصحافة :

المحور الأول الذى تدور عليه الانشطة الاعلامية هو الخبر سواء كان خبرا مستقلا أو تعليقا على خبر أو عرضا إخباريا ، وتلك حقيقة عرفتها ومارستها الصحافة قبل أن تظهر علوم الاتصال وفنونـه المختلفة ، فلم تخل وسائل الاتصال غيرالمقننة تقنينا علميا فى العصور السابقة من المادة الخبرية ، بل لقد ظهر الخبر والاهتمام به عند الناس قبل أن تظهر جميع وسائط الاعلام قديمة وحديثة .

ولو أننا راجعنا تاريخ الصحافة فسنجد أن الخبر يأخذ فى كل عصر صورة من صور اهتمامات الناس وأساليبهم ، بحيث نجد فارقا كبيرا بين صياغة ومضمون خبر الماضى عما عليه الحال الآن .

ففى البداية كان الخبر الرئيسى الهام لابد أن يكون من أخبار الولاة والحكام والأمراء ومن اليهم .

وفى الماضى غيرالقريب كانت أنباء الزراع منحصرة فى القطن – غالبا – كما كانت أنباء الصناعة والتجارة لاينشر أغلبها إلا فى الاعلانات أو فى تصريحات الرياسات فقط ، حتى لقد كان القراء لايكادون يصدقون خبرا منها إلا اذا ورد على لسان قيادة متخصصة ، ثم تغيرت هذه الأوضاع وأصبح للصحافة ولغيرها من وسائل الاعلام أخبارها تستقيها من مصادرها الخاصة ووسائلها الخاصة .

أما الأنباء الخارجية فكانت فى الأجيال السابقة القديمة مجرد ملخصات برقية محدودة ، ثم تطورت شيئا فشيئا فى الجيلين الماضيين حتى صارت لها صفحات كاملة وصار منها ما يتصدر الصفحات الأولى وعناوينها الرئيسية .

من هذه النقطة بالذات ننتقل الى مستقبل الخبر الصحفى وأخبار أجهزة الاتصال بالأخرى . فقديما كان الخبر الذى تتلقاه صحف القاهرة من الاسكندرية أو أسيوط يعتبر جزءا لايتجزأ من التوسع فى أنشطة الصحف ، أما الآن فقد أصبح العالم كله وحدة كبرى تتحرك فى دائرتها وحدات مختلفة الأحجام لكنها فى نهاية الأمر أعضاء فى جسم واحد هو جسم المجتمع الدولى بكل ما فيه من تعدد العقائد والأفكار والالوان والصداقات أو الخلافات . ومن ظواهر هذا العصر أن أعضاء

المجتمع الدولى يختلفون قدر ما يختلفون لكنهم فى نهاية الأمر يتقابلون على أرائك منظمات الأمم المتحدة مهما كان بينهم من اختلاف . ولاشك فى أن هذه الصورة بمختلف جوانبها هى التى ستكيف خبر المستقبل من ناحية مادته ، ثم هى التى ستكيفه كذلك من ناحية أدوات الاتصال التى سيستخدمها محصلو الاخبار فى المستقبل .

ولكى نحاول قياس الخبر المستقبلى فى الصحف وغيرها من وسائط الاتصال ينبغى أن نبدأ هذا القياس بأحدث اهتمامات الناس فى هذا الزمان وفى هذا المكان ، ثم ما يمكن أن تؤدى اليه هذه الاهتمامات من تطورات . وعلى هامش هذا القياس نلمس أن السياسة التى كانت مدار الأخبار فى الاجيال السابقة هى سياسة اليوم ، وبالتالى فان سياسة اليوم لن تكون بالضرورة سياسة الغد .

كانت السياسة فى الماضى هى شئون الحكم تأييدا ومعارضة ، وأجواء تتصل بالسلطة التنفيذية والتشريعية ، وهذا المفهوم وان كان ما يزال قائما الا أنه فى طريقه الى التغير بحيث تسير السياسة مستقبلا على ثلاث قواعد :

× قاعدة النشاط السياسى التقليدى المألوف .

× قاعدة النشاط الانتاجى .

× قاعدة النشاط الثقافى وما فيه من اجتماعيات .

ان التطورات التى نعيشها ويعيشها العالم قد كشفت عن الصلة الحميمة بين السياسة والاقتصاد ، حتى أصبح لدينا علم عرف منذ جيل أو أكثر باسم « الاقتصاد السياسى » ، وقد تؤدى هذه التطورات تلقائيا فى المستقبل الى انضمام المفاهيم الثقافية ، وما اليها من اجتماعيات ، الى جانب من جوانب المفاهيم السياسية التقليدية . خاصة وأن الثقافة العصرية تشمل كل ما له صلة بالحضارة وما لها من منتجات فكرية وفنية وسلوكية ، وبالتالى فنحن مقبلون على عصر ثقافة السياسة كما دخلنا من قبل عصر الاقتصاد السياسى . وقد يترتب على ذلك أن الخبر الثقافى بهذا المفهوم سوف يأتى ضمن أخبار الصدارة ، لما سيكون له من صلة بالسياسة العامة كالاقتصاد ويرجع ذلك الى الأسباب الآتية :

– أن تزايد عدد المثقفين سيكون هو وسيلة التوازن فى ترجيح كافة الاتجاهات السياسة داخلية كانت أو خارجية ، وموقف فئات المواطنين من هذه السياسة أو تلك .

– ان الذين سيقدمون الأفكار أوالادوات التى تنتفع بها البلاد حكومة وشعبا سيكونون بالضرورة من خيرة المثقفين .

– ان التكوين المستقبلى للساسة والقادة فى كل موقع سيعتمد تلقائيا على حجمهم الثقافى الذى يمثل وعيهم بما يدور حولهم فى الداخل والخارج وما ينبغى أن يعدوه لذلك .

– ان الروابط الثقافية كلما قويت بين الامم ضعفت معها نزعات الاستعلاء والاستياء التى تفرق بين الأمم .

ولعل هذه الأسباب الأربعة هى التى ستتحكم فى خبر المستقبل .

اما أدوات تحصيل الاخبار فى المستقبل فلن تكون كالأدوات والأساليب التقليدية القديمة لأسباب فنية تتصل بتطور وتقدم تكنولوجيا الصحافة ولاسباب خاصة بالمجتمع الجديد الذى سيتساوى فيه مصدر الخبر وناشره بالنسبة للمسئولية والصالح العام ، بل قد يذهب الخبر الى ناشره فى سبيل الصالح العام قبل أن يسعى الصحفى الى مصدره .

ولاشك أن أخبار المستقبل ستكون مرتبة فى الصحف والاذاعات تبعا لأهميتها عند الرأى العام ، سواء كان الرأى العام المحلى أو الرأى العام العالمى ، وهو أمر تبدو بعض طلائعه منذ الآن .

ومما يستحق التنويه أن هذه كانت البداية فى صحافتنا ، فقد كان الخبر ينتقل الى الصحيفة قبل أن تنتقل الصحيفة اليه ، ولاشك فى أن هذا التطور الخبرى بكل ميوله الثقافية سيقضى على الكثير من أخبار الإثارة الى إثارة الهمم والعزائم والأفكار لما هو أفضل .

ثانيا : مستقبل الخبر فى الاذاعة والتليفزيون :

المناخ العام المتصور للحياة فى المستقبل :

يرتبط تصور الخبر فى المستقبل بتطور شكل الحياة ، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وغيرها ، لأن ذلك هو المناخ الذى يبنى الخبر فى نطاقه ، ويصاغ معبرا عنه وتكاد تتنبىء المقدمات بآلية أكثر تزيد من سرعة نبض الحياة ، كما يكاد ينبىء الغد - وبخاصة فى محيط العالم الثالث الذى ننتمى اليه - عن تزاحم متزايد على القليل من الامكانات المتاحة لضرورات الحياة ، بفعل التزايد السكانى المتجاوز نسب الامان ، والذى تنعكس آثاره مباشرة على جميع الأسعار لتتصاعد فى ظل العرض والطلب ، الأمر الذى يحتم على البشر الكدح سعيا وراء الرزق ، وهو ما لايترك لأحد الفرص الكافية للراحة فضلا عن المتعة ، وهو مايعنى أن يبقى انسان العالم الثالث مكدودا أبدا .

وتبقى حصيلة ذلك ، اتساع الهوة بين حياة الانسان فى الدول المتقدمة وحياته فى الدول التى تسعى للحاق بها .

ونتيجة لتلاشى المسافات بفعل تكنولوجيا الاتصال ، فان انسان العالم الثالث يعيش حياته فى توتر وقلق ، فهو يرى أن هناك مالايمكن له أن يدرك ولو بعضه فى واقع حياته اليومية .

السمة العامة لبناء الخبر وشكله فى المستقبل :

سيكون من الضرورى أن يتعلق الخبر بالحقيقة فى سرعة فائقة ، ليتلائم مع نبض الحياة السريع . ومالم يتوازن ويتوافق ايقاع الخبر مع نبض الحياة فلن يجد الانسان الذى يلتقطه لينفعل به .

كما يجب أن يكون الخبر بسيطا فى تركيبه ، بعيدا عن أى التواء أو تعقيد ، معبرا عن غايته فى يسر ، ليدرك لتوه ، فلن يكون لدى الجمهور وقت للتأمل .

والخبر يجب أن يكون بمضمونه موضع اهتمام لأكبر قاعدة جماهيرية ممكنة ، لينفذ خلال أجواء الفردية والانسانية والذاتية السائدة آنذاك .

هذه هى السمات العامة التى ينبغى أن يكون عليها الخبر فى المستقبل - أى خبر - مرئيا أو مسموعا أو حتى مقروءا .

سمات نشرة الاخبار :

يجب أن يداخل الأمل نشرة الأخبار للتخفيف من حدة القلق لدى الجمهور ، وهنا يكون لاخبار التنمية فى مختلف الأنشطة ، وأخبار النجاحات - فعل مؤثر على كل المستويات ، بما تتضمنه وتشير إليه من آمال .

كما يجب أن تراعى جوانب الروحانيات ، وأن تكون حكمتها بارزة ظاهرة للعيان لتجذب جمهورها - قدر الامكان - بعيدا عن وطأة الماديات وعنتها ، وأن تكون عاملا ملطفا ومهدئا للتوتر .

يبقى الخبر المحلى الذى ينبغى أن يتصف اتصافا كاملا بالمحلية ، وأن يكون مرشدا للجماهير المحلية ، مجيبا على استفساراتهم ، مخففا أعباء الحياة عنهم ، دليلا لهم فى أنشطتهم ، وخاصة المتصلة بالتنمية فى حياتهم اليومية ، بل وفى احتياجاتهم الطارئة أيضا .

الخبر الاذاعى :

ونتيجة للتطور التكنولوجى فى مجالات الاتصال بصفة خاصة - مع الاعتبارات التى برزت لخبر المستقبل وأظهرها سرعة ايقاع الحياة وارتفاع الأسعار وغيرها من السمات الخاصة الحالية ومنها الأمية الهجائية - فسوف تبقى لأدوات الاتصال المرئية والمسموعة السيطرة والغلبة فى مجالات الاتصال .

وهذا يعنى أن سوق الخبر الأكثر رواجا ستكون بصفة أساسية عبر هذين الجهازين ، مع ترجيح دور التليفزيون لاعتبارات ينفرد بها ، ومنها :

- تميزه بالصورة بما لها من جاذبية خاصة .
- ماتقدمه التكنولوجيا اليه ، وتضيفه كل يوم من جديد يقوى من جاذبيته .
- مايكتسبه الخبر فيه من مصداقية تكاد تخرجه عن مفهوم الخبر

فى اللغة بما يحتمله فيها من صدق وكذب ، وهو امتياز خاص للخبر التليفزيونى لاعتماده فيه على الصورة التى لاتدع سبيلا للشك أو للاحتمالات بنقلها تفاصيل وقائع الخبر الى سامعه كأنه يحضره ويشاهده بنفسه . هذا التميز ، وهذا الانفراد للتليفزيون ، يحتم اهتماما خاصا بالخبر فيه :

فينبغى أن تجيب القصة المصورة للخبر على معظم الأسئلة الستة الشهيرة ، وأن لم تجب عنها جميعا .

وأن تظل الصور بتتابعها مطلة الى نهاية الخبر بلا اجتزاء لصالح إطلال المذيع .

وأن تكون الكلمات المصاحبة توضيحية فقط ، أو لتغطية ما خفى من الاسئلة الستة .

عرض الخرائط التوضيحية ، كلما استلزم جوهر الخبر ذلك .

التحليل والتعليق على الأخبار :

ينبغى أن تكون قصة الخبر المصور واضحة معبرة بعيدة عن أى غموض ، مع الأخذ فى الاعتبار أن بعض الاخبار بطبيعتها تحتاج الى تفسير أو شرح ويستلزم هذا الواقع تقديم تحليل أوتعليق على خبر ما بحسب الأحوال مع وجوب احتفاظ التحليل أو التعليق بخصائصه ، الا أن أيا منهما لا ينبغى تقديمه دون مصاحبة للقصة المصورة موضوع الحدث .

وهذه الثنائية – التعليق أو التحليل مع الصورة – من شأنها أن تقود الى الاقتناع .

وهذا يحتم اهتماما بالغا بأرشيف المعلومات الفيلمى باعتباره المرجع الوحيد لمادة التعليق او التحليل .

الشمول الاخبارى :

ورغم احتمال قيام حالة ثنائية الحيازة لأدوات الاتصال ، أو حتى تعددها لدى الفرد الواحد وهو احتمال قائم فعلا الا انه من الضرورى أن تتكامل الأخبار فى كل أداة اتصال على حدة ، فلا يعتمد التليفزيون على ماقد يقدمه الراديو أو الصحيفة من أخبار .

وهذا يفرض على وسيلة الاتصال أن تسعى الى الشمول فى أخبارها .

المصادر الاخبارية :

واذا كان هذا الشمول ميسرا بالنسبة للصحيفة ، وممكنا بالنسبة للراديو – الا أنه يدخل ضمن نطاق الأمور الصعبة المكلفة بالنسبة للتليفزيون .

فالشمول يعنى أن تكون عيون التليفزيون مطلة على كل حدث مهما كان وفى أى مكان يقع .

ولايمكن أن تتسع دائرة الاستيعاب على هذا النحو لأى تليفزيون بقدراته الذاتية ، أى بمصادره الذاتية .

ولذلك تلجأ التليفزيونات الى تعدد مصادرها الاخبارية عن طريق :

- قيام علاقات ثنائية مع المؤسسات الاذاعية تسمح بتبادل الأخبار وغيرها .
- الانضمام الى مراكز تجميع وتوزيع الأخبار على المستويات الدولية والاقليمية ، وعقد الاتفاقات معها لتنظيم العلاقات المستقبلية ، بما يؤكد قيام التكامل ويمنع احتمالات تصادم المصالح .
- الاشتراك فى وكالات الانباء العالمية المصورة .

الانضمام الى عضوية الاتحادات الاذاعية الدولية أو الاقليمية للاستفادة ضمنا بامتياز تبادل الأخبار .

- ايفاد الوكلاء والمراسلين والمندوبين المقيمين على المستوى المحلى فى عواصم المحافظات ليكونوا على مقربة من الأحداث المحلية الهامة والتى قد تتصاعد بأهميتها الى مستوى الاحداث العالمية .
- اعداد أطقم اخبارية كاملة التجهيز للتحرك الفورى الى حيث تستدعى الضرورة تواجدها .
- الانتفاع بكل جديد تضيفه تكنولوجيا الاتصال .

الأوعية الاخبارية :

تبقى بعد ذلك نقاط أساسية تدور حول : اختيار الأخبار وتوقيت بثها ، والقنوات التى تبث من خلالها كل نوعية من الأخبار .

فاذا كان الأمر يتعلق بالمستقبل ، فان أكمل الأنظمة التليفزيونية هو الذى سيأخذ تلك التى تجنح الى التخصص ، فتقوم القناة الدينية ، والقناة التعليمية ، والقناة الثقافية (ذات المستوى الرفيع) وقناة للاطفال ، وقناة للاخبار وهكذا .

ويرتبط توزيع الاخبار على القنوات وفق نوعها ، فأما القناة الإخبارية ، فتتوفر على بث الاخبار العالمية القومية ، والبرامج الأخبارية ، والدراسات السياسية ، وتحليل الأخبار والتعليق عليها ، وما الى ذلك من الاهتمامات السياسية .

وهذا يعنى أن القناة الاخبارية ستوالى بث الأخبار على امتداد ساعات عملها . فأما ساعات العمل هذه فينبغى أن تتحدد بعد دراسة ميدانية يتم فيها استقصاء آراء الجماهير المستفيدة آنذاك بالخدمة ، ولاينبغى أن يكون اقرارها بتقارير مكتبية .

واما ساعات بث النشرات الاخبارية ، فينبغى مراجعة الجماهير المستفيدة فى تحديد أوقاتها ، فهى وحدها صاحبة الكلمة النهائية فى هذا الموضوع ، ويتم ذلك عن طريق الدراسات الميدانية بأنواعها ليكون بث الأخبار فى ساعات ذروة المشاهدة .

كماينبغى معاودة اجراء هذه الدراسات الميدانية كلما طرأ على المجتمع جديد .

ويبقى لمجلس ادارة القناة الإخبارية أو الإدارة الإخبارية المركزية - حسب الأحوال - حق مراجعة واختيار وتوزيع الأخبار على القنوات المختلفة بالتعاون والتنسيق مع ادارة كل قناة على حدة .

أما ترتيب الاخبار داخل النشرة الاخبارية فيرجع بالضرورة إلى درجة الأهمية بحيث تبدأ النشرة بالخبر الاكثر أهمية يليه الخبر المهم ، وهكذا تتابع الأخبار وفق ترتيب أهميتها .

والخبر الاهم ، هو الذى يترك آثاره على المستوى الانسانى فى شموله ، أو على أكبر قاعدة ممكنة من الجماهير ، ومثل هذا الخبر يجب أن يسبق ما عداه ، ويمكن أن يكون الخبر الأهم مغرقا فى المحلية .

فاذا دعت الضرورة الى تكرار خبر ما فى النشرات المتتابعة ، فينبغى أن يتضمن كل تكرار إضافة تضفى عليه مذاق الخبر الجديد ورونقه .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسات السابقة وما دار حولها من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

أولا : فى شأن الصحافة :

* ان تزود إدارات الأخبار فى المؤسسات الصحفية بأجهزة معلومات الكترونية فى الشئون العالمية والاقليمية ، وتوضع هذه الأجهزة فى قاعة التحرير .

* ان تضم إدارة الأخبار فى المؤسسات الصحفية أقساما خاصة بكل من أخبار الصناعة والزراعة والاقتصاد والتكنولوجيا وأخبار الطفولة وغيرها .

* تعطى المؤسسة الصحفية عناية متساوية بين كل الفئات من القاعدة الى القمة .

* تضيف الصحيفة الى كل خبر رئيسى جديد القدر الكافى من المعلومات التى تتصل بطبيعة هذ الخبر .

* يراعى فى الاخراج الصحفى تقديم الخبر الجماهيرى ذى الصلة بالرأى على ماعداه .

* تعطى أنباء الدوائر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحرة - على اختلاف شرائحها - الأهمية التى تعطى لمثيلاتها فى الدوائر الرسمية .

* تتحمل مصادر الأخبار المسئولية نفسها التى يتحملها المحررون المسئولون خاصة عند الشك فى صحة الخبر .

ثانيا : فى شأن الاذاعة والتليفزيون :

* التزام الأمانة والصدق والفورية فى عرض الأخبار ، وتجنب حجب أى خبر .
* أن تكون الأخبار قصيرة بسيطة واضحة معبرة عن جوهر المعنى.
* أن يكون الخبر موضع الاهتمام المباشرلأكبر قاعدة جماهيرية .
* أن يجيب الخبر المحلى عن الاحتياجات الفعلية للانسان المحلى حتى فى حياته اليومية .
* مراعاة تكامل القصة المصورة للخبر التليفزيونى .
* عرض الخرائط التوضيحية فى أخبار التليفزيون كلما دعت الضرورة لذلك .
* الاهتمام بالتحليل والتعليق – خاصة فى أخبار التليفزيون – على أن تكون الكلمة فيه مدعومة بالصورة .
* الاهتمام بأرشيف المعلومات الفيلمى « الإخبارى » .
* تنمية العلاقات الثنائية مع الأجهزة الاذاعية فى الدول الأخرى .
* الاشتراك الايجابى فى مراكز تجميع الاخبار وتوزيعها .
* الاشتراك فى عضوية الاتحادات الإذاعية الدولية والاقليمية .
* الاهتمام بوجود المراسلين والمندوبين سواء فى العواصم الرئيسية فى الخارج ، أو فى عواصم المحافظات بالداخل .
* تكوين أطقم اخبارية كاملة الإعداد للتحرك الفورى الى حيث تستدعى الاهمية .
* محاولة الاستفادة بكل جديد تضيفه التكنولوجيا فى مجال الاتصالات أولا فأولا .
* الإسراع فى انهاء التجهيزات الخاصة بالقمر الصناعى المصرى ليمكن الشروع فى إطلاقه فى أقرب وقت .
* دراسة امكانات التوسع فى نظام القنوات المتخصصة ، ليمكن توفير قناة للأخبار .
* الإسهام فى توزيع أخبار دول العالم الثالث .

السبق الصحفى والمسابقات الصحفية

ربما كانت الصحافة فى مقدمة المهن التى تعيش فى سباق دائم مع الزمن ، وربما كانت هذه الصفة هى التى تجعل كثرة الناس تسمى الصحافة مهنة البحث عن المتاعب ، ليس فقط لأن الصحفى مطالب بأن يأتى كل يوم بجديد ، بل وكذلك لأن الجديد ذاته مما تقدمه الصحافة للناس لايطول عمره أكثر من ساعات ، ثم يغدو شيئا قديما لابد أن يتغير أو تتغير معالمه ، فكما أن ارادة التغيير هى طبيعة الثوارث ، فان حركة التغيير كذلك هى طبيعة الصحافة ، ولعل هذا مايفسر لنا لماذا كانت الثورات تعتمد على الصحافة ابتداء لتكييف الجو الذى تتنفس فيه ، وربما كان ذلك أيضا سببا من أسباب المحاذير التى تنشأ أحيانا بين بعض الثورات وبين الصحافة فى مراحل لاحقة ، لأن الفن الصحفى فى ذاته يبحث عن الجديد ، وهذا هو سر الاصطلاح الفنى الذى يسمى « السبق الصحفى » .

فالأصل فى السبق الصحفى يرجع الى نبضات نزعة التجديد فى جانب من جوانب الطبيعة البشرية ، ولعل أكثر الصحف تتبعا لهذه النبضات هى أكثر الصحف نجاحا . ومن هنا كان لمبدأ السبق الصحفى صفة الاستمرار فى حياة الصحافة ، حتى لنجد لفكرة السبق الصحفى مخططا يوميا فى الأوساط الصحفية .

ولما كان السبق الصحفى شعارا فى حياة كل صحفى ، فقد نشأت

له قواعد وآداب تشير اليها بعض المواثيق الصحفية ، لكن المحاذير تأتى هنا من كون هذه المواثيق مسألة نسبية يختلف تفسيرها من شخص لآخر ، ومن صحيفة لأخرى . فبعض الصحف قد يرى - فى سبيل السبق الصحفى - أن يدخل على رواية بعض الأحداث عناصر اضافية ابتغاء التفرد بها دون الصحف الأخرى ، وكثيرا ما يحدث أن يكون هذا التفرد سببا فى اقلاق بعض الشخصيات أو السلطات ، ومن هنا تتعدد أحيانا قضايا الخصومة بين بعض الصحف وبين بعض الجهات المعنية ، مع أن الصحفى اذا لم يحاو ل التزيد فى طبيعة الخبر أو التعليق عليه ، واكتفى بذكر الأحداث المجردة من عناصر الإثارة لسقطت أغلب أسباب هذه الخصومة وهذا ما نرجو أن تضطلع به صحافة الغد .

ان صحافة الغد ستكون أكثر ادراكا لطبيعة الصحفى ، أو هذا ما ينبغى أن يكون ، ذلك أن السبق الصحفى لم ينشأ فى المجتمع الصحفى الأصيل للاثارة ، ولا للتجارة ، انما نشأ لكسب مزيد من الاحترام للصحيفة التى تمتاز بهذا السبق وهو احترام لايكتمل الا اذا كان السبق الصحفى مؤزرا بالحقائق دون غيرها .

فليس من السبق الصحفى مثلا أن يتحايل مندوب احدى الصحف لحجب أنباء أية حركة تنقلات عن زملائه لينفرد بنشرها ، ولعل آداب المهنة تعتبر مثل هذا السبق المفتعل عدوانا على حقوق الزمالة .

اما اذا كان الخبر الذى يسبق به الصحفى زملاءه لم يستطع أولئك الزملاء أن يحققوه فلا جناح عليه ، مثل اكتشاف أنباء تعديل وزارى ، أو اكتشاف أسعار السلع التى تهم الجمهور فى وقت لاحق ، أو اكتشاف سر دواء جديد لعلاج أمراض الناس المستعصية ، وماشابه ذلك من المكتشفات التى ينشدها الناس ، دون التوصل اليها بطرق ملتوية ، فذلك هو السبق الصحفى الصحيح ، وهو السبق الذى تتطلع اليه صحافة الغد .

ولا شك فى أن صحافة الغد لن تعنى بكل ما تعنى به صحافة اليـوم ، وبالتالى فالسبق الصحفى المستقبلى سيكون منصبا فى الغالب على التطورات الكبرى التى تحقق للناس مزيدا من الأمن بكل أنواعه . وكذلك على معالجة الأخطار المختلفة الأنواع قبل وقوعها بقدر المستطـاع ، ويدخل فى ذلك ما يزيد من ثروات المجتمع الفكرية والفنية والعمرانية ، وتلك أشياء لايترتب على نشرها والسبق الصحفى فيها أى غبن لأى فريق ، بل على العكس ستكون وسيلة من وسائل إسعـــاد الناس أو طمأنينتهم .

ولعل ذلك يتطلب اعادة النظر فى الدراسات الصحفية والمواثيق الصحفية والقوانين واللوائح الصحفية ، بل واعادة النظر فى المؤهلات الثقافية والسلوكية للعاملين فى ميدان الصحافة .

ولعل فكرة السبق الصحفى التى تشغل حيزا كبيرا من الاهتمامات الصحفية توحى الينا بفكرة جديدة لتتسابق فيها صحف المستقبل ، وهذه الفكرة هى نقل حوافز السبق الصحفى الى القراء أنفسهم حتى يكون لهم نصيبهم فى مسابقات تجريها كل صحيفة بين قرائها كعنصر من عناصر الخدمات الثقافية ذات الأهداف القومية التى تنمى روح الانتماء عند الشباب بصفة خاصة ، ويمكن أن تكون هذه المسابقات على سبيل المثال كالآتى :

- مسابقات فى القراءة الحرة .
- مسابقات فى الترجمة بأنواعها المختلفة .
- مسابقات بين أصحاب المواهب فى كل الفنون .
- مسابقة لاختيار القارىء المثالى .
- مسابقة فى أنشطة الشباب التى تدل على قوة الانتماء .
- مسابقة فى المعلومات الدينية .
- مسابقة فى آداب السلوك الخاص والعام .
- مسابقة فى آداب الصحافة .
- مسابقة فى الابتكارات الفنية أو العلمية أو العملية .
- مسابقة فى أخلاقيات النظام الاجتماعى للفرد والجماعة .

وليست موضوعات هذه المسابقات مقصودة بذاتها ، انما هى أمثلة

لايمكن أن توجه به الصحافة اهتمامات الشباب الى ما يرتفع بهم عن الرواسب غيرالسوية ، ويندمج بهم فى جو من التنافس الذى يجمل نفوسهم وأفكارهم على نحو ينفعهم وينفع بلادهم .

ولاشك فى أن لمثل هذه المسابقات تكاليفها بما فيها الجوائز المادية أو الادبية التى تعطى للفائزين كحافز لهم أو لغيرهم ، ولكنها تكاليف يمكن توفيرها من الاعلانات التى تصاحب هذه المسابقات من جانب المعلنين ، فضلا عن أن اقبال الشباب على هذه المسابقات - بفضل جوائزها اللائقة - سيكون من شأنه زيادة التوزيع ، وسيدخل فى هذه الحوافز تحقيق رغبة الشباب الناشئين فى نشر اسمائهم وصورهم ومدح تفوقهم وفى ذلك حفز لغيرهم على اقتحام هذا الميدان الذى يدعو الى سلوك شبابى جديد رائق .

وتستطيع الصحافة - ككل - أن تضاعف أهمية هذه المسابقات عند الشباب باقامة أسبوع لتكريم المتفوقين يسمى أسبوع الممتازين أو أى اسم مماثل حتى تغدو عملية المسابقات الصحفية عيدا من الاعياد الاهلية عند الشباب وفى هذا كله ماقد يفضل أى سبق صحفى آخر .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ومادار حولها من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* تعديل مايستحق التعديل من القوانين واللوائح والمواثيق الصحفية لاحياء وتثبيت المبادىء الآتية :

- السبق الصحفى يعنى تقديم مادة عاجلة فيها جانب أو أكثر من جوانب المنفعة العامة ، وكل ماعدا ذلك لايعتبر سبقا صحفيا .
- تفضيل المصداقية فى الخبر على الفورية دون تثبت تام من صحة الخبر .
- موافقة عنوان الخبر (المانشيت) لما يندرج تحته من تفاصيل .
- كل سبق صحفى فيه مخالفة أساسية لقيم البلاد وذوقها العام سبق مرفوض .
- كل سبق صحفى يقوم على إقحام عناصر الاثارة غير المقبولة فى موضوعه لابد من وقفه .
- كل سبق صحفى جاء نتيجة وسائل ملتوية يعتبر مخالفا لآداب المهنة .
- افتعال السبق الصحفى غير الصحيح يعتبر عدوانا على آداب المهنة .
- الحيلولة دون الحصول على سبق صحفى عن طريق يخل بآداب المهنة أو الآداب العامة أو حقوق الزمالة وحقوق الانسان .

* تعنى الصحف باجراء مسابقات بين قرائها ذات مضمون انتمائى وتنشيطى لأفكار وعزائم الشباب ، وتركز هذه المسابقات على مايأتى :

- التوعية القرائية .
- عظمة الطاعة لله ، وكذلك للوالدين فى غير معصية .
- مزايا الحياة النظامية .
- جمال السلوك الخاص والعام .

العطـــاء الصحـفى للأدب

قد تكون غلبة النظرة الذاتية على النظرة الموضوعية هى المشكلة فى الصلة بين الأدب والصحافة ، ففى ضوء النظرة الذاتية يرى الشعراء بخاصة أن حظ الشعر فى صحافة الجيل الماضى كان عظيما ، وبعض الشعراء يتخذ من هذا الماضى قياسا ، وهذا هو أصل هذه المشكلة ،

وهى على عكس ظاهرها ليست من جانب الصحافة بقدر ما هى من جانب الادب بالنسبة لظروف كل منهما .

لقد كان الشعر فى الجيل الماضى من أقوى أسلحة الاعلام ، اذ كان الشعراء يقولون ما قد تقصر عنه أقلام الصحافة أحيانا ، ولكن نظرا لان الاعلام الصحفى قد تعددت وتكاثرت فنونه ووسائله ، لم يعد نشر القصائد الشعرية يحقق شيئا ملموسا فى التوزيع أو فى القيمة الفنية الا فى مناسبات خاصة ولشعراء بأعينهم .

ومن المؤكد ان الصحافة فى تعاملها مع الانتاج الادبى تخضع لعوامل فنية بحتة ، وقد اثبتت الاحصاءات أن قراء الأدب فى الصحف اليومية هم أقل القراء عددا ، وهذا أمر طبيعى لأن النخبة لا يمكن أن تمثل الكثرة العددية ومن طبائع الصحافة أن تقدم لجمهور القراء ما يقبل عليه بنسب محسوبة تنحو الى الملاءمة بين ماهو واقع وما هو منشود .

وظيفة الصحافة المعاصرة :

ليس معنى هذا أن تغفل الصحافة عن هذه القيمة الكبرى للأدب ، شعره ونثره ، وهى لاتغفلها الآن مطلقا ، بدليل أن كبريات الصحف تخصص لكل منها صفحة للأدب فى كل أسبوع مرة ، والأدباء يرون أن هذا قليل ، وهم على حق فى هذا اذا كان الكلام عن الصحافة غير اليومية ، لكن الذى يحدث فعلا هو أن غالبية ملاحظات الأدباء تنصب على الصحف اليومية ، وهذه هى نقطة بدء الوصول لوفاق ثابت بين أهل الأدب وبين أهل الصحافة .

ذلك أن الصحافة اليومية فى هذا العصر هى صحافة الايقاع السريع ، صحافة كل الناس وكل القيم ، صحافة مسئوليات الدولة من مشاريع وخدمات ومرافق ، فلو أنها خصصت لركن واحد من أركان المجتمع المساحة التى يتطلع اليها بالكامل لكان معنى هذا أن الصحافة اليومية ستخرج كثيرا أو قليلا عن وظيفتها المعاصرة وكأداة للاعلام السياسى أولا ، ثم ماعداه من نوعيات الاعلام الاخرى بمعناه الواسع ، علما بأنه قد أصبح لكل جانب من هذه الجوانب تقريبا مساحة متخصصة ترضى مختلف النزعات والميول .

الصحافة والموازين الأدبية :

ومع هذا فان الأدباء على حق إذا تحدثوا أحيانا عن بعض موازين صفحات أو أركان الادب ، فالافضل أن تخضع الموازين لمعدلات فنية متأنية تكون أكثر دقة من احكامها العاجلة أو العابرة ، ومن الممكن أن يتأتى ذلك اذا كان كل العاملين فى صفحات الادب وأركانه من أصحاب الدراسات أو من ذوى الاهتمامات الادبية البحتة وهم غير قليلين فى الوسط الصحفى .

الصحافة والاعلام الأدبى :

على جانب هذه القضية تبرز مشكلتان فرعيتان قد تكونان أكثر أهمية من الأصل أحيانا ، المشكلة الاولى من جانب الصحفيين ، والمشكلة الثانية من جانب الادباء .

المشكلة الأولى : ان الصحفيين المشرفين على أركان أو صفحات الادب تلح عليهم أحيانا مظهرية الإنصاف لأدباء معينين إلحاحا قد يخرج بهم عن طبيعة الفن الصحفى ، فالاصل فى الصحافة اليومية أنها إعلام أو اخبار ، ومن هنا كان ينبغى أن تكون صفحات الادب ، وأركانه فى الصحف اليومية أقرب الى الطابع الاعلامى أو الاخبارى . ان وصف ندوة للشعراء أو للمتحدثين وصفا اخباريا موسعا يجمع بين الخبر والنقد أفضل بكثير من نشر قصيدة مطولة بلا وصف ولا نقد ولا تعليق ، لأن النصوص يمكن نشرها فى المجلات المتخصصة والدواوين ، أما الجانب الذى يهم قارىء الصحيفة اليومية المعاصرة فهو الجانب الاعلامى حتى فى الادب والعلم والفن وغيره .

المشكلة الثانية : ان أى شاعر أو ناثر مهما كان مبتدئا لا تنشر له كبريات الصحف ، يرى ان الصحف مقصرة فى حق الادب ، ولو أن

الصحف الكبرى نشرت مايرد على صفحاتها الادبية من قصائد ومقالات لكانت بحاجة الى اصدار أعداد خاصة يفوق حجمها حجم الجريدة الاصلى .

وإصدار أعداد خاصة أو ملاحق للأدب أو للعلم أو الفن كغيرها من جوانب الحياة أمر ممكن ، بل قد يكون أكثر وجوبا من أشياء أخرى لتسهم الصحف الكبرى بنصيب أوفر وأثرى وأجدى فى ثقافة المجتمع وحضارته ، لكن هذه الأعداد الخاصة أو الملاحق لايمكن أن تكون لها صفة الاستمرار ، بل الممكن هو أن تكون لها مواقف موسمية تتناسب مع اقتصاديات الجريدة .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* أن تعنى الصحافة بإصدار أعداد خاصة أو ملاحق بالصحف للأدب على أساس موسمى مثلما تصدر الصحافة ملاحق خاصة تتصل بمرافق الدولة ومشروعاتها فى مناسباتها الخاصــة ، على أن تعطى الملاحق الأدبية ما تستحقه من أهمية وعناية .

* أن تزود أجهزة التحرير المختصة بالأدب فى الصحف بعدد اضافى من الصحفيين المختصين بالأدب أو الادباء المختصين بالصحافـة .

* أن تعنى الصحافة بالاعلام الأدبى بحيث تتسع أركانها للخبر الثقافى أو الفنى أو الفكرى على نفس المستوى الذى تأخذه الأخبار الأخرى ، وهذا يقتضى دقة اختيار الخبر الأدبى الذى يهم القارىء العادى كما يهم الأديب .

* أن يأخذ العمل الأدبى دوره فى نسيج الرسالة الصحفية – من ناحية أنه فن – بما يتيح له أن يشارك فى تشكيل الذوق العام تشكيلا رفيعا .

اقتصاديات الاعلام المرئى والمسموع فى عصر الأقمار الاذاعية

مع قدوم عصر الاقمار الصناعية الاذاعية أصبح للاعلام الاذاعى المرئى والمسموع قدرات جديدة تنقله عبر الحدود ليختصر المسافات والازمان ، حاملا الصورة والصوت والمعلومات المختزنة والمقروءة ، بل أنه أصبح أداة تسبق الكلمة المكتوبة وتعاون الصحافة المطبوعة على الانتشار وتضيف اليها تقنيات تعالج القصور فى وسائل النقل والاتصال اللازمة لوجودها اليومى ، وفى ظل أزمات الورق وخامات وأحبار الطباعة ، قد يأتى اليوم الذى تدخل فيه بعض الصحف الى الجمهور من نافذة الشاشة التليفزيونية بوسائل وذاكرات الكترونية خاصة .

ومع بزوغ فجر الاقمار الصناعية الاذاعية أصبح هناك امكانات اقتصادية وتمويلية جديدة تحتاج الى البحث والدراسة ، ويتعذر اغفالها أو تجاهلها كقوة اقتصادية جديدة تؤثر على اتجاهات المستقبل ، وان تطور الدور الذى يلعبه الاعلام المرئى والمسموع يكتسب وسائط وتقنيات جديدة فى عصر الأقمار الصناعية الاذاعية ويضيف الى امكاناته كوسيلة اعلامية لنقل المعلومات والتعبير عن الرأى والتعليم والتثقيف والترفيه .

ان التقنيات الجديدة للبث المباشر من الاقمار الصناعية الاذاعية ، وتوزيع التليفزيون على كابلات صحبها تطورات فى تكنولوجيا الاتصالات واليكترونيات الوسائل السمعية والبصرية والاليكترونية الدقيقة والصناعات الفضائية ، وينفق العالم مئات المليارات من الدولارات لتحقيق المزيد من الكفاءة والتكامل بين الانظمة الاعلامية والاتصالية .

وليس من المستطاع النظر الى هذه التطورات فى اساليب وتقنيات الاتصال الإعلامى على انها نوع من النشاط التجارى العادى الذى يخص أجهزة المشاهدين والمستمعين فقط ، لأن تمويل شبكات الوسائل الاعلامية الاتصالية فى عصر الاقمار الصناعية الاذاعية ، قد أوجد انماط جديدة لها اقتصادياتها الخاصة وبدائلها ، والتى يتوقع نجاح اتباع أى نمط منها على مايحققه من الاهداف الاتصالية منسوبا الى حجم الاستثمارات اللازمة لتمويل هذه التكنولوجيات الجديدة ويقدر عائدها بقدر ما توفر من خدمات هادفة ، وتنوع يحقق رغبات المشاهدين والمستمعين ، وبالتالى يستحق اسهامهم بشكل أو بآخر فى المشاركة فى الاعباء الاقتصادية .

اقتصاديات الأقمار الصناعية الاذاعية بين الامتلاك والتأجير

ان معظم الدول تسعى لاستخدام الاقمار الصناعية لأغراض الاذاعة والتليفزيون لما توفره من مزايا متعددة وبصفة خاصة بالنسبة للبلاد النامية . ومن المفارقات الغريبة ان البلاد المتقدمة التى طورت البنية الأساسية الأرضية بها هى الأقدر بامكاناتها المادية على امتلاك الاقمار الصناعية ، بينما الدول النامية التى ينقصها الكثير من الطرق ومقومات البنية الاساسية الارضية هى أحوج ما تكون لعبور فجوة الزمن باستخدام تكنولوجيا الاقمار الصناعية للتغلب على ظروف المساحات المترامية ووعورة الاراضى ونقص الامكانات الارضية . وتستطيع الاقمار الصناعية ان تحل الكثير من مشكلات الاذاعة المرئية والمسموعة بالدول النامية ، الا أن هذه الدول تنقصها الامكانات المالية التى تمكنها من اقتناء الاقمار الصناعية الاذاعية .

وفى مجالات اقتصاديات الاعلام المرئى والمسموع يتبادر الى الذهن دائما سؤال حول تكلفة امتلاك القمر الصناعى ، والاجابة المبسطة تشير الى أن مثل هذا المشروع يتكلف ما بين ٢٠٠ . ٤٠٠ مليون دولار على مدى ٧ سنوات ، وتجد معظم الدول النامية هذه التكلفة بعيدة عن متناولها ، ومن وجهة نظر هيئة انتلسات الدولية للأقمار الصناعية - وهى تضم ١٠٩ دول من بينها مصر وتقدم خدماتها للأعضاء وغيرهم حيث وصل عدد الدول التى تقدم خدماتها اليها ١٧٠ دولة - أنه يمكنها ان تقدم بديلا ممكنا لمعظم الدول النامية يمكنها من حل مشكلات توصيل البرامج الاذاعية والتليفزيونية بين الاستوديوهات ومحطات الارسال . وهذا البديل يتضمن تأجير قنوات من الاقمار الصناعية - انتلسات - ويمكن ان يمتد هذا التأجير الى ٥ سنوات فأكثر أو تقل مدته الى سنة أو حتى ثلاثة شهور ، لحل مشكلات مؤقته أو يبقى لفترات محدودة لنقل احداث معينة ، أو يتكرر بعقود لفترات معينة بصفة دورية ، وفيما يلى عرض موجز لاقتصاديات ثلاثة بدائل .

البديل الأول :

فى هذا البديل يتم الحصول على ٤٨ قناة قمرية تتراوح قدرتها مابين القدرة المتوسطة والقدرة العالية مع امتلاك قمرين يحملان هذه القنوات يتم اطلاقهما فى الفضاء مع ثالث احتياطى على الارض وتبلغ التكلفة الكلية ٣٦٥ مليون دولار شاملة القطاع الفضائى والتحكم لمدة سبع سنوات . وفى هذا البديل يمكن استخدام محطات أرضية صغيرة نسبيا ، ويفترض الاحتياج الى ٤٠ محطة أرضية بهوائى طبقى قطره خمسة أمتار تستخدم لأغراض الاتصالات ، و ٢٥٠ محطة أرضية بهوائى قطره ٣ أمتار للاستقبال التليفزيونى تستخدم خلال السنوات السبع ، وتبلغ تكلفة القطاع الأرضى ١٠.٥ مليون دولار . ومع هذه الافتراضات فان التكلفة السنوية لكل قناة قمرية من القنوات الثمانية والاربعين تبلغ ١٠.٩ مليون دولار ، وتصل التكلفة السنوية مع التشغيل الى ١٢.١ مليون دولار لكل قناة قمرية فى السنة .

هذا ومن المستبعد ان يحتاج أى بلد من البلاد النامية الى ٤٨ قناة قمرية ، وعلى أى حال فهناك امكانية قيام الدولة المالكة للقمر الصناعى بتأجير بعض قنواته نظير ١.٥ مليون دولار سنويا للقناة الواحدة ، وهذا النمط قد يحقق عائدا قدره ٤٣.٥ مليون دولار خلال السنوات السبع .

ومن مجمل الحساب تتكلف القناة القمرية الواحدة التى تستخدمها الدولة ٦.٣ مليون دولار فى السنة .

البديل الثانى :

فى هذا البديل تكتفى الدولة باطلاق قمر صناعى واحد وتحتفظ بآخر احتياطى على الارض ، كما يمكن للدولة تأجير قنوات مساندة من هيئة الانتلسات - تبدأ بقناتين وتصل الى أربع فى نهاية السنوات السبع - وفى هذه الحالة تلغ تكلفة ٢٤ قناة قمرية فى المدار مضافا اليها القنوات المساندة المستأجرة من الانتلسات ٢٣٥ مليون دولار - بما فى ذلك تكلفة التمويل . أى أن التكلفة لكل قناة قمرية ١.٤ مليون دولار فى السنة .

وإذا أخذنا فى الاعتبار الوصلات الصاعدة الى القمر الصناعى وقنوات الانتلسات فان المحطات الارضية للاقمار تحتاج الى قطر هوائى اكبر ، وتكون تكلفة التشغيل والصيانة على مدى سبع سنوات ٣٠.٥ مليون دولار ، وبهذا فان تكلفة كل قناة قمرية تصل الى ١.٥٨ مليون دولار فى السنة ، ومع افتراض نفس الاحتياج من القنوات القمرية ونجاح تأجير القنوات القمرية الى دول أخرى ، فان تكلفة القناة القمرية تصل الى ٣.٦ مليون دولار فى السنة ، واذا ادخلنا تكلفة المحطة الارضية تصل الى ٤.٢ مليون دولار سنويا ، أى أن تكلفة القناة الواحدة تكون أقل بمقدار ٢ مليون دولار سنويا عن البديل الأول .

البديل الثالث :

فى هذا البديل يفترض تأجير ٥٣ قناة قمرية سنة خلال السنوات السبع بتكلفة لكل منها ٨١٦ ألف دولار سنويا ، ومن خلال هذا الافتراض فان الطاقة المطلوبة لمواجهة جميع متطلبات التأجير (بدءا بست قنوات قمرية فى السنة الاولى وانتهاء بعشر قنوات قمرية فى السنة السابعة) سوف تتكلف ٤٢.٥ مليون دولار وقد تزداد تكلفة القطاع الأرضى الى ٤٠.٥ مليون دولار ، وهذا يقترب من النظام الاتصالى الامثل الذى يجعل التكلفة مقسمة بالنصف بين القطاع الفضائى والقطاع الارضى ، وتكون التكلفة الاجمالية للقطاعين الفضائى والارضى على مدى سبع سنوات ٨٣ مليون دولار ، وتصبح التكلفة المركبة للقطاع الفضائى والأرضى للقناة القمرية الواحدة ١.٥٦ مليون دولار سنويا .

وقد تبدو هذه التكلفة أعلى من البديل الخاص بالقمر الصناعى المملوك للدولة فى حالة التحميل الكامل واستخدام كافة القنوات القمرية ، ولكنه فى المواجهة الفعلية لواقع الأمور يكون أرخص بنسبة الثلث أوالربع اذا أسسنا التقدير على الواقع الفعلى المتوقع .

ومعظم البلاد النامية تكون احتياجاتها اقل من ٦ الى ١٠ قنوات فى السنة ، بل ان معظمها يبدأ بقناة قمرية واحدة تزيد الى اثنتين أو ثلاث على الاكثر .

انماط من امتلاك وتأجير الوسائل الفضائية للأغراض الاعلامية

لعل أحدث ما ظهر من انماط الامتلاك فى القطاع الفضائى للاقمار الصناعية هو امتلاك قنوات قمرية كاملة من ضمن قنوات القمر الصناعى .

ومن المعروف أن القمر الصناعى الواحد قد يحتوى على ٢٤ قناة قمرية تلتقط الاشارة التى تصل اليها من الارض (الوصلة الصاعدة) وتعيد ارسالها الى الأرض (الوصلة الهابطة) ، أى أن امتلاك الاقمار الصناعية ليس بالضرورة أن يكون امتلاكا لقمر صناعى كامل وانما بالامكان امتلاك قناة قمرية أو أكثر طوال حياة العمر المفترض للقمر ، التى تكون فى حدود ٧ سنوات وقد تمتد الى ١٠ سنوات .

وتختلف خصائص القنوات القمرية من حيث نطاق الترددات واتساع عرض القناة ومجال التغطية على الارض ، وقد تكون شاملة لأكبر جزء موجه للقمر الصناعى على الكرة الارضية (٤٢ ٪ من مساحة الارض) وقد تكون نصف ذلك أو تغطى منطقة أصغر ، أو أن تكون مركزة فى بقعة أرضية مع التميز بغزارة الاشعاع كلما قلت التغطية ، والانواع الاخيرة تزداد تكلفتها عادة بحوالى ٢٠ ٪ .

وهناك تأجير القنوات القمرية لفترات طويلة الأجل .

وخلاصة القول أنه فى مجال استخدام الاقمار الصناعية للأغراض الاذاعية المرئية والمسموعة ، فانه بالامكان امتلاك الاقمار الكاملة أو أجزاء منها أو تأجير القنوات القمرية بأى عدد أو كجزء ممن قناة ولأى فترات مطلوبة للخدمة .

هذا وتعتبر القناة الصوتية جزءا صغيرا جدا من القناة القمرية الكاملة التى تستخدم لنقل اشارة الصورة ، ويمكن تأجير قناة صوتية فقط من القمر الصناعى ، أى جزء صغير من القناة القمرية .

درجات ضمان الخدمة المتاحة عند تأجير قنوات الاقمار الصناعية :

عند تأجير القنوات القمرية لاغراض الاذاعة المرئية والمسموعة هناك ثلاث درجات لضمان الخدمة ، كل منها يتعلق بمدى الحماية التى تغطى نقل البرنامج عند التأجير . كما أن كل درجة من هذه الدرجات ترتبط بشكل مباشر بفئة التعريفة التى تطبق على القيمة الايجارية وتعتبر جزءا لايتجزأ من اقتصاديات التأجير ، والدرجات الثلاث هى :

- الخدمة المحمية :

وفى هذا النوع هناك ضمان كامل للخدمة المستأجرة ، وفى حالة فشل القناة القمرية أو تعطلها الكامل فان الهيئة المؤجرة تأخذ قناة قمرية قابلة للاخلاء) من عميل آخر وتعطيها للخدمة المحمية .

- الخدمة غير المحمية :

وفى هذا النوع ليس هناك ضمان لاعطاء قناة قمرية بديلة فى حالة تعطل القناة القمرية المستأجرة ، الا أنه ينبغى ملاحظة أن الهيئة المؤجرة تحرص على عدم ضياع العائد من التأجير ، وسوف تبذل جهدا لتدبير قناة قمرية احتياطية بدلا من التى تعطلت .

- الخدمة القابلة للاخلاء :

وهذا النوع يعتبر أرخص انواع الخدمات المؤجرة وأقلها تكلفة بين الانواع الثلاثة ، وذلك لأنه معرض لأخذ القناة القمرية فى حالة تعطل قناة قمرية محمية ، وهى حالة نادرة الحدوث ، إلا أن الشرط مشمول فى شروط التعاقد لهذا النوع من التأجير ، والأقمار الصناعية الحديثة مزودة بقنوات قمرية احتياطية يمكن استخدامها فى حالة تعطل القنوات القمرية المحمية بدلا من اللجوء الى انتزاع قناة قمرية قابلة للاخلاء لاستخدامها كبديل للقناة القمرية المحمية عند تعطلها .

وفى هذا المجال فان هيئة انتلسات تقدم خدماتها على الاقمار الصناعية المحلية ، على أساس أنها (قابلة للإخلاء) أو (غير قابلة للإخلاء) وتقوم هيئة انتلسات بتصنيف الخدمات غير القابلة للاخلاء الى ثلاثة تصنيفات هى :

- خدمات محمية حماية كاملة :

وتكون فئات تأجيرها أعلى بنسبة ٧٥ ٪ من فئات الخدمات القابلة للاخلاء .

- خدمات محمية جزئيا :

وتكون فئات تأجيرها أعلى بنسبة ٥٠ ٪ من فئات الخدمات القابلة للاخلاء .

- خدمات غير محمية :

وتكون فئات تأجيرها أعلى بنسبة ٢٥ ٪ من فئات الخدمات القابلة للاخلاء .

وبصفة عامة فان الانقطاعات والاعطال فى الخدمات المحمية الناتجة عن مشكلات القمر الصناعى تكون نادرة الحدوث ولايزيد اجماليها عن بضع ساعات فى السنة .

فئات النقل للخدمات الاذاعية بالقمر الصناعى :

لابد من التنويه بأن الولايات المتحدة أكثر البلاد استخداما لخدمات الاقمار الصناعية فى أغراض الاعلام المرئى والمسموع ، وقد ساعد على ذلك استخدام التقدم التكنولوجى واتساع الرقعة الارضية وفارق الزمن بين شرق وغرب الولايات المتحدة الامريكية ، الى جانب انتشار نظام الشبكات التليفزيونية المركزية التى تستخدم برامجها محليا بالفقرات والاعلانات المحلية ، باعتبار ذلك نموذجا نمطيا أسهم فى تطوير أساليب ومعدات توزيع اشارة الصورة والصوت بالاقمار الصناعية ، ومن هنا فان هذا الانتشار الكبير جعل الولايات المتحدة الامريكية رائدة فى تنميط خدمات الاقمار الصناعية وتوصيف اقتصادياتها ، ومكنها من خفض تعريفاتها ، وتحقيق مرونة كبيرة فى

حجز خدماتها هناك .

نماذج وأمثلة لفئات ونوعيات التأجير :

هذه النماذج والامثلة تساعد على التعرف على النوعيات المختلفة من الخدمات الاعلامية المرئية والمسموعة المتاحة والتى تكاد تغطى كل أنواع الخدمة فى هذا المجال ، فتوجد نماذج من القارة الامريكية تبين أن تعريفة نقل الاشارة التليفزيونية تبلغ ما بين ١٥٠ و ٨٠٠ دولار فى الساعة الواحدة فى بعض الاقمار بالقارة الامريكية .

وهناك نماذج لنقل اشارة الصوت من استديو مركزى باستخدام قمر صناعى اقليمى بالقارة الامريكية ، ومن هذه النماذج يتضح ان الحد الادنى للفترة الايجارية هو مدة شهر على مدار ٢٤ ساعة يوميا ، وفى هذا المجال هناك اختيار بين ثلاثة بدائل من مستويات الجودة ترتبط بعرض خدمة الترددات الصوتية التى يمكن نقلها : الجودة الافضل ، والجودة المتوسطة ، والجودة الاقل ، ويبلغ عرض الخدمة ما بين ١٥ و ٥ كيلو هرتز ، كما يمكن اختيار بديلين لاتجاه النقل : الاول فى اتجاه واحد يبلغ ما بين ٢٣٠٠ و ٢٥٠٠ دولار شهريا ، والثانى فى اتجاهين يبلغ مابين ٣٠٠٠ و ٣٢٠٠٠ دولار شهريا وتكون أدنى فترة زمنية يقبل حجزها بخدمات هذه الاقمار الصناعية الاقليمية هى فترة نصف ساعة .

تكلفة امتلاك الاقمار الصناعية للبث المباشر للاذاعة المرئية والمسموعة :

فى الأقمار الصناعية للبث المباشر تتحمل كل من الهيئة الاذاعية والمشاهدين والمستمعين نصيبا فى التكلفة ، وتعتمد التكلفة على حجم الخدمة ، وتكون تقديرات هذه التكلفة خاضعة لنسبة كبيرة من عدم التاكد ، لا سيما فى ظروف فوائد التمويل المختلفة ومعدلات التضخم وزيادة التأمين نتيجة لما تعرضت له وسائل الاطلاق مؤخرا من حوادث جسيمة ، ورغم ذلك فهناك بعض الدول قد حسبت لنفسها قواعد مبسطة لحساب وتكلفة المبانى والتجهيزات والمعدات والاطلاق والتشغيل لنظام متكامل للقمر الصناعى للبث المباشر .

ففى المملكة المتحدة تم تقدير العمر الافتراضى للقمر الصناعى على أساس عشر سنوات ، وقدرت التكلفة الشاملة لامتلاك القمر الصناعى بحوالى ١٤ إلى ١٦ مليون جنيه استرلينى لكل قناة تليفزيونية عن كل سنة ، وفى حالة استخدام قمر صناعى كبير من طراز (اوليس) يحمل خمس قنوات تليفزيونية غزيرة الاشعاع للبث المباشر تم تقدير التكلفة على أساس من ١٠ الى ١١ مليون جنيه استرلينى لكل قناة تليفزيونية سنويا .

أما فى المانيا الغربية فان الهيئات الاذاعية قدرت تكلفة رأسمالية التشغيل المستمر لنظام القمر الصناعى للبث التليفزيونى المباشر - يحمل ٥ قنوات بما فى ذلك عمليتا اطلاق ، والمعدات الارضية اللازمة للتحكم فى القمر وإرسال البرامج منه - على أساس ٣٠ مليون مارك المانى لكل قناة تليفزيونية عن كل سنة .

وفى هذا المجال فإن الأفراد المشاهدين سوف يتحملون تكلفة معدات الاستقبال الاضافية ، ويعتبر هذا أحد العوامل الهامة فى تحديد سرعة انتشار أسلوب البث المباشر بالاقمار الصناعية ، ومن التقديرات التى أجمعت عليها الآراء أنه مع حلول عام ٢٠٠٠ سوف يتمكن ٥٠ ٪ من مشاهدى التليفزيون من استقبال البرامج عن طريق الاقمار الصناعية للبث المباشر أو عن طريق دوائر توزيع التليفزيون على كابلات .

بدائل تكلفة امتلاك قناة القمر الصناعى : للبث المباشر طبقا لمواصفات الاتفاقية الدولية عام ١٩٧٧ : من المقرر تخطيط خدمات البث المباشر بالاقمار الصناعية وتخصيص موقع مدارى لقمر صناعى وعدد من القنوات القمرية لكل دولة من دول العالم تبعا لخطة موضوعة ، وهذه الخطة سارية المفعول لمدة ١٥ سنة اعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ ، بالاضافة الى تقدير أثر قدرة القناة القمرية على ثمن جهاز استقبال البث المباشر ، واجراء مقارنة اقتصادية لنظام متكامل للبث المباشر ، مع الأخذ فى الاعتبار تكلفة أجهزة الاستقبال .

الفئات التفصيلية : التى توصى بها هيئة اليونسكو لاجور استخدام القمر الصناعى لتبادل الاخبار التليفزيونية فى اطار تشجيع التدفق الاعلامى ومبدأ النظام الاعلامى الجديد :

الاستخدام العارض :

الفئة المقترحة ٢٠٠ دولار للدقائق العشر الاولى + ١٠ دولارات لكل دقيقة اضافية .

المناسبات الخاصة :

الحد الادنى لاجمالى ساعتين خلال ٣ أيام متتابعة أو أكثر .

الفئة المقترحة ٨ دولارات لكل دقيقة .

عقود ربع سنوية :

بحد أدنى ٥ دقائق يوميا .

الفئة المقترحة ١٠ دولارات لكل دقيقة .

أما عن انتاج البرامج التليفزيونية فيعتبر جزءا هاما من اقتصاديات عصر الاقمار الصناعية وتختلف تكلفة الدقيقة من البرامج التليفزيونية باختلاف نوعية البرنامج .

ومن الامثلة النموذجية فى هذا المجال :

- متوسط تكلفة الدقيقة من الانتاج التليفزيونى فى هيئة A.R.D الالمانية الغربية ٤٤٣٦ مارك المانى غربى وهى تعادل ٥٨٦٤ جنيها مصريا للدقيقة .

- متوسط تكلفة الدقيقة من برامج التليفزيون فى الاذاعة البريطانية ٣٧٣ جنيه استرلينى وفى هيئة التليفزيون المستقلة .B.B.C بانجلترا ٥٤٠ جنيه استرلينى .

- وتقدر التكلفة السنوية للبرنامج التليفزيونى المقترح للبث المباشر بالمملكة المتحدة بمقدار ١٠٠ مليون جنيه استرلينى ، وفى المانيا الغربية تقدر التكلفة السنوية لبرنامج تليفزيونى اوربى للبث المباشر بمقدار يتراوح بين ١٢٠ مليونا و٢٠٠ مليون مارك ألمانى غربى ، وفى الوقت نفسه يقدر التليفزيون البافارى التكلفة السنوية لبرنامجين تليفزيونيين للتوزيع على كابلات بحوالى ٦٠ مليون مارك ألمانى غربى فقط .

- وتقدر تكلفة الدقيقة من الانتاج التليفزيونى بالتليفزيون المصرى :

* انتاج فيديو ٨٩٩ جنيها عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ مقابل ٨٤٨ جنيها عام ٨٥/ ٨٦ .

* انتاج سينما ١٣٢٨ جنيها عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ مقابل ١٣١٠ جنيها عام ٨٥ / ٨٦ .

امكانات التمويل الذاتى لمشروعات الاقمار الصناعية الاذاعية :

تطرح مناقشة هذا الموضوع الهام على المستوى القومى سؤالين :

الأول :

هل بإمكان الاجهزة المختصة فى مصر امتلاك قمر صناعى للبث التليفزيونى المباشر ؟

وهل تحقيق الدفع الذاتى لهذا المشروع جيلا وراء جيل ، باعتبار أن عمل كل جيل من الاقمار الصناعية من سبع الى عشر سنوات ؟

وماهى مصادر التمويل الممكنة لتحقيق ذلك ؟

الثانى :

وهو لايقل صعوبة عن الأول ، وهو : كم عدد أجهزة التليفزيون فى مصر ؟

وتكمن صعوبة هذا السؤال فى أنه منذ الغاء رخص أجهزة الاستقبال التليفزيونى فى مصر فى ١٤ ابريل ١٩٧٤ بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ لم يصبح هناك وسائل للحصول على احصاءات دقيقة عن عدد أجهزة الاستقبال التليفزيونى ، وكل ماينشر عن هذا الموضوع يدخل فى عداد التقديرات التى لاتستند فى الغالب الى سجلات أو بيانات مؤكدة ، وعلى سبيل المثال لهذه التقديرات الجزافية فان الكتاب

السنوى الدولى للراديو والتليفزيون طبعة ١٩٨٧ يذكر تقديريا أن عدد أجهزة الاستقبال التليفزيونى فى مصر ٢ مليون جهاز ، منها ٣٨٠ ألف جهاز ملون ، وفى بيان للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ان عدد هذه الاجهزة حوالى ٤ ملايين ، وورد فى كتيب مصر الانجاز ٨٢ – ١٩٨٧ ، أن كل ٩ من ١٠ أسر فى مصر لديها تليفزيون وأن عدد أجهزة التليفزيون يصل حاليا الى ٩.٤ مليون جهاز .

وتأتى الاهمية الاقتصادية للاجابة على هذا السؤال فى أن التمويل للهيئات الاذاعية والتليفزيونية يعتمد على موارد محددة المصدر يمكن تلخيصها تحت المسميات الآتية :

– التمويل الحكومى ، وقد يتخذ مسميات أخرى مثل اعانة سد العجز أو مقابل الخدمات الاعلامية وغيرها .

– رسوم الترخيص لأجهزة الاستقبال التليفزيونى .

– الاعلانات التليفزيونية .

– تسويق وبيع البرامج التليفزيونية .

– رسوم محسوبة ضمن فاتورة الكهرباء .

– تأجير الاستديوهات والخدمات .

– الانتاج المشترك .

– المعونات والقروض .

– مصادر أخرى متنوعة .

ولقد بينت الدراسات لمصادر التمويل فى ٩١ دولة نامية ، أن الدعم الحكومى والاعلانات والرخص هى المصادر الثلاثة الأهم ، اذ تبين أن :

٣٩ دولة تعتمد على الدعم الحكومى والاعلانات .

٣٢ دولة تعتمد على الدعم الحكومى والاعلانات والرخص .

٧ دول تعتمد على الدعم الحكومى والرخص .

٢ دولتان تعتمدان على الاعلانات وحدها .

١١ دولة تعتمد على الدعم الحكومى وحده .

ويتبين من هذا انه ليس هناك دولة واحدة تعتمد على الرخص وحدها أو الرخص والاعلانات فقط . وعلى كل حال فان آراء الخبراء تجمع على أن كل طريقة من طرق التمويل تحمل فى طياتها مخاطر محددة مما يجعلها تصلح لمجتمعات معينة ولا تصلح لأخرى .

والتحليل الموضوعى يشير الى أن الحكومات تملك حوالى نصف الخدمات الاذاعية فى العالم ، ومعنى ذلك ان التمويل يكون من عائدات الضرائب أساسا .

ومن الواضح أن التشغيل الحكومى يحد عادة من النشاط التجارى لهذه الهيئات .

ويرى المحللون أن الهيئات الاذاعية والتليفزيونية التى تعتمد على التمويل الحكومى هى اما من دول المعسكر الشرقى أو من الدول النامية أو من التصنيفين معا .

ويكون المبدأ هو تفضيل الملكية الحكومية على الاستغلال الرأسمالى ، وأن ذلك ضمان لخدمة المواطنين وتعليمهم والترفيه عنهم ، ومن ناحية أخرى فان التمويل الحكومى له مزايا من الوجهة السياسية رغم أنه قد لايكون الافضل من الوجهة الاقتصادية .

وقد تكون البيروقراطية غالبة على هذا النمط بدرجات متفاوتة ، يضاف الى ذلك ما يقال من أن الاشراف الحكومى يجعل الهيئة الاذاعية تتخذ الصبغة الرسمية ، وقلما يتيح تنوع البرامج وفق رغبات المشاهدين ، ولا يوفر روح المنافسة للعملية المهنية الاذاعية ذاتها ، ولقد كسرت المملكة المتحدة هذا النمط بإدخالها هيئة التليفزيون المستقل (التجارية) الى جانب هيئة الاذاعة البريطانية (شبه الحكومية) مما كان له أثره فى التنافس من أجل تقديم البرامج الاجود والاكثر جاذبية والنتيجة تكون لصالح المشاهدين .

ورأى آخر يدافع عن الاشراف الحكومى – وبصفة خاصة فى الدول النامية – بأنه وسيلة لدعم الوحدة الوطنية ووحدة الرأى القومى لتكوين

الرأى العام الذى يساعد على تحقيق مناخ الاستقرار والامن القومى والتقدم ، لا سيما وأن القطاع الخاص الهادف للربح وحده ليس بمقدوره البقاء على الساحة فى هذا المجال ، ويبعد عن نظره الوعى الكامل بالصالح القومى من نواح متعددة سياسية وأخلاقية وانمائية وغيرها من المبادىء التى قد تضيع مع النظرة التجارية البحتة الهادفة للربح قبل أى اعتبار آخر .

أما فى مجال الرخص التليفزيونية فان رسوم هذه الرخص يتم تحصيلها من مالكى الأجهزة مباشرة ، لذلك فهى توجد نوعا من الرابطة المشتركة بين الهيئة الاذاعية وبين المشاهدين والمستمعين ، رابطة تتسم بالمسئولية والمشاركة لأن هذه الرسوم تخصص بصورة مباشرة لخدمة مالكى ومستخدمى أجهزة الاستقبال ، ومن المزايا الموضوعية للرخص اعفاء الهيئة الاذاعية من ملاحقة الاجهزة الحكومية للحصول على دعمها أومتابعة المعلنين لجلب المزيد من الاعلانات ، وتعتبر اليابان نموذجا فريدا للدول التى تعتمد على الرخص التليفزيونية حيث يمر آلاف من جامعى رسوم الرخص على منازل المشاهدين والمستمعين لجباية وجمع المعلومات احصائية أو بحثية ، ولا توجد عقوبات ، ورغم ذلك فان جميع مالكى الاجهزة يدفعون الرسوم بإحساس من الشرف والواجب ، وليس هناك من يعفى من رسوم الرخص حتى العاملين بالهيئات الاذاعية ، وحتى امبراطور اليابان ذاته يدفع بنفسه هذه الرسوم .

وتقدر الرخصة السنوية للتليفزيون الملون بمبلغ ٩٨ دولارا فى فنلندا و ٩٤ دولارا فى النرويج ، ٨٥ دولارا فى السويد ، ٧٨ دولارا فى بلجيكا ، ٧٥ دولار فى سويسرا ، ٦١ دولارا فى المملكة المتحدة ، ٥٨ دولارا فى فرنسا ، ٥٧ دولارا فى ايرلندا ، ٢٠ دولارا فى الاردن ، ٢٦ دولارا فى مالطة ، ٢٢ دولارا فى البرتغال ، ١٢ دولارا فى المغرب .

واذا قدرنا لرخصة التليفزيون فى مصر ٣٠ جنيها سنويا وافترضنا وجود ٣.٥ مليون جهاز ، فان رسوم الرخص التليفزيونية يمكنها تحقيق موارد قدرها مائة مليون جنيه سنويا ، كما يلاحظ أن الاعلانات التليفزيونية فى مصر أصبحت تعتبر من المصادر الهامة لايرادات اتحاد الاذاعة ، التليفزيون المصرى .

التوصيات

وعلى ضوء العرض السابق ، ومادار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* المبادرة الى تشكيل مجموعة عمل من جهات الاختصاص بالاتصالات والاعلام والبحث العلمى بجميع أجهزة الدولة المعنية لاتمام الدراسات القومية والاقتصادية اللازمة لاتخاذ موقف محدد من مشروع انشاء قمر صناعى مصرى للاتصالات والبث المباشر ، خاصة وقد سبق للمجلس الموافقة على مشروع إنشاء قمر صناعى مصرى للاتصالات والبث المباشر لأهميته الكبرى فى مواكبة التطور فى هذا المجال من ناحية ولمواجهة موقف الدول المجاورة من مشروعاتها المحلية من ناحية أخرى .

على أن تختص هذه المجموعة بتحديد واختيار البدائل الاقتصادية التى تنتج أدنى تكلفة وأقصى استفادة لصالح المواطنين من استخدامات الأقمار الصناعية الاذاعية وهى :

- امتلاك الدولة لقمرين يتم إطلاقهما فى الفضاء مع ثالث احتياطى على الأرض .

- اكتفاء الدولة بإطلاق قمر صناعى واحد وتحتفظ بآخر احتياطى على الأرض .

- تأجير عدد من القنوات القمرية دون امتلاك لأقمار صناعية مرحليا .

* استخدام الموقع المدارى والقنوات المخصصة لمصر فى الاتفاقية الدولية لتخطيط الاقمار الصناعية للبث المباشر والتى عقدت فى عام

١٩٧٧ بالاتحاد الدولى للاتصالات وسارية المفعول من أول يناير ديسمبر حتى نهاية ١٩٩٣ ، وذلك لتحقيق التواجد المصرى فى هذا المجال وفق مايمليه الصالح العام .

* المشاركة فى أنشطة الأقمار الصناعية الاذاعية انتاجا وتخطيطا وتنفيذا ، وإعداد كوادر متخصصة فى هذا المجال على المستوى المحلى والاقليمى والدولى .

* ان تعنى الصناعات المحلية المصرية بفتح مجالات الصناعات الاعلامية المتعلقة بالبث المباشر من الاقمار الصناعية بدءا بالقطاع الارضى وانتهاء بالقطاع الفضائى ، مع تشجيع المشاركة الدولية فى هذا المجال ، وعلى سبيل المثال صناعات الأجهزة والمعدات والهوائيات والأطباق وغيرها .

* تنمية أعمال البحوث والتدريب فى جميع مجالات الاستخدامات الفضائية السلمية بصفة عامة ، والاقمار الصناعية الاذاعية بصفة خاصة .

* ان تقوم الأجهزة المعنية بالتخطيط والموازنات والتمويل بالدولة بتخصيص نسبة مئوية من الاستثمارات لبحوث وتطبيقات استخدام الاقمار الصناعية الاذاعية ، والحفاظ على مسمى هذا النشاط فى كافة الموازنات ذات الصلة ، لحين قيام مشروع قومى فى هذا المجال يتوفر له اقتصاديات الانماء الذاتى .

* دعم مصادر التمويل لاتحاد الاذاعة والتليفزيون لمواجهة المتطلبات الجديدة لعصر الأقمار الصناعية بوسائل منها :

– الاستفادة من رسوم استهلاك الكهرباء المقررة بعد تطويرها .

– تحصيل طابع دمغة متدرج القيمة لصالح مشروعات اتحاد الاذاعة والتليفزيون فى عصر الاقمار الصناعية .

– العمل على ادراج مقابل الخدمات الاذاعية والمرئية المؤداة لأجهزة الدولة وفقا لقوائم التكاليف الفعلية .

البث المباشر من الأقمار الصناعية وحقوق الملكية الفنية والأدبية

تزخر مصر بالفنانين والأدباء وكبار الأعلام والرواد فى مجالات الفنون المختلفة التى تعتبر الرافد الرئيسى للمادة الإعلامية العربية وللمصنف الفنى العربى بشكله غير المادى الذى يذاع من محطات الإرسال الاذاعية المرئية والمسموعة والقابلة للاذاعة من القنوات الحديثة مثل الاقمار الصناعية ودوائر الكابلات . وتتوفر أيضا هذه المصنفات الفنية فى أشكالها المادية المختلفة مثل الكتاب والفيلم السينمائى وشريط الفيديو كاسيت والاسطوانات الصوتية بأشكالها ومواصفاتها المختلفة وأشرطة الكاسيت الصوتية .

ومن واجب الدولة نحو هؤلاء الفنانين والمبدعين حماية حقهم فى الملكية الفنية والأدبية لإبداعهم وعملهم الفنى ليحصلوا منه على عائد مادى مناسب ، وفى حماية حقهم هذا حماية لحقوق الدولة على المستوى القومى فى تحصيل الرسوم والضرائب المختلفة وفق القوانين المحلية .

ومن الواجب القومى أيضا حماية هذه الحقوق بالنسبة للفنانين المصريين الذين ينتجون أعمالهم خارج مصر ، وكذا حماية هذه الحقوق عند استغلال هذه الأعمال الفنية ، سواء فى المنطقة العربية أو المنطقة الأوربية أو فى أى مكان آخر فى العالم .

ولأن هذه الحقوق تتشابك فيها مصالح وتعاملات متعددة تبدأ بالفنان

صاحب الحق وتمتد لتشمل الجهة الاذاعية التى يتم التنازل الشامل لها عن الحق فى معظم الأحوال ، كما تشمل تطبيقات للقوانين المحلية للدول الأخرى التى قد يستخدم بها المصنف الفنى ، وكذلك ترتبط بالقوانين والاتفاقيات الدولية أو التى تنظم مناطق محددة من العالم أو التى تتم باتفاقيات ثنائية ، والى جانب تعدد الأطراف المشتركة وسرعة التنفيذ والاستخدام للمصنفات الفنية على دوائر الارسال الاصلية (الأولية) أو على دوائر أخرى « ثانوية » أو بوسائل أحدث مثل الاقمار الصناعية للبث المباشر أو التوزيع على كابلات ، فان كل ذلك يدعو الى رسم سياسة قومية تهدف للحفاظ على حقوق الفنانين المبدعين من جهة ، وكذا على حقوق الدولة من جهة أخرى ، ومتابعة ذلك بأسلوب قانونى منسق وعملى وقابل للتطبيق ، وفق ما يجرى به العمل فى دوائر عالمية شديدة الديناميكية تتحرك فى شكل سريع مع مستحدثات تكنولوجيا العصر ، ولعل أخطرها أثرا فى المستقبل القريب الاقمار الصناعية للبث التليفزيونى المباشر .

ذلك البث الذى يخترق الحدود ولايعترف بالمسافات ولايفرق بين حدود دولة وأخرى ، لأنه بطبيعته وان كان ينتشر على مساحات معينة انما ينتشر أيضا بتفاوت فى القدرة على مساحات مجاورة ، بما يعرف بانسكاب اشعاع القمر الصناعى للبث المباشر ، وهو بهذا قابل للاستقبال فى مناطق ومساحات غير مقصودة أصلا بالتغطية .

ومن هنا تبرز الاهمية الشديدة بالنسبة لحقوق الفنانين وحقوق الدولة عند استخدام المصنف الفنى الخاضع لحماية حقوق الملكية الفنية والأدبية محليا وخارجيا ، وايضا فحص مواقف المعاملة بالمثل والناجمة عن الانضمام أو عدم الانضمام الى اتفاقيات دولية أو اقليمية فى هذا المجال .

وهناك تصنيفات متعددة تندرج تحت مظلة الأعمال التى تحميها حقوق الملكية الفنية والأدبية يمكن ايجازها فيما يلى :

المواد الكلامية : على سبيل المثال : الأحاديث والكلمات الاذاعية والتليفزيونية ، التعليق ، التقارير ، المواد التسجيلية ، القصص الروايات ، الاشعار ، التمثيليات الاذاعية ، الدراما التليفزيونية ، برامج المسابقات .

الأعمال الموسيقية : بجميع أنواعها .

الأعمال التى تشمل الموسيقى والمواد الكلامية :

مثل الأوبرا والأوبريت والكوميديا الموسيقية والأغانى بأنواعها بما فى ذلك الأغانى الشعبية .

فنون الرقص والتمثيل الصامت : مثل الرقص والاستعراضات والبانتوميم .

أعمال فنون التصوير : مثل الإعداد المسرحى ، واللوحات الفنية ، وأعمال الخط والرسم ، والنحت والصور الفوتغرافية المرتبطة بالعمل التليفزيونى .

الأفلام والبرامج التليفزيونية (الحية والمسجلة) : أى الصور المتتابعة بمصاحبة الكلام الموسيقى .

ومن المعتاد أن ينشأ عن الأعمال الفنية والأدبية المركبة أشكال متعددة من حقوق الملكية الفنية والأدبية .

مثال ذلك : فى حالة تحويل قصة أو رواية مؤلفة الى دراما بواسطة كاتب سيناريو غير المؤلف وقيام آخر بترجمة الدراما التى يتم تحويلها الى فيلم تليفزيونى ، فان حقوق الملكية يتمتع بها كل من المؤلف الأصلى وكاتب السيناريو والمترجم وصانع الفيلم التليفزيونى .

وتمتد حقوق الملكية الفنية والأدبية لكثير من بلدان العالم الى ٥٠ عاما أو أكثر بعد وفاة صاحب الحق .

طبيعة ووظيفة حقوق الملكية الفنية والأدبية :

تعتبر حقوق الملكية الفنية والأدبية هى أساس الابداع الفكرى والثقافى فى مجال الفن والأدب ، وهى تمثل الصياغة التشريعية لضمان حصول المؤلف على الثمار الاقتصادية لعمله وحماية اهتماماته المعنوية فى العمل والوسيلة التقليدية لتوفير هذه الحماية تنصب على منحه حقا

شاملا مطلقا لملكيته الفنية والأدبية بمساندة من القانون .

ويقتصر هذا الحق على صاحب أو مالك هذا الحق كما هو الحال فى حالة الملكية المادية ، ويمكنه ابعاد أى شخص عن الاستخدام غير المصرح به وهذا الحق الشامل يسمح لصاحبه أن يقوم بتسويق عمله نظير مقابل ، فمؤلف الكتاب يمكنه أن يوقع عقدا مع الناشر يسمح له بطبع وتوزيع الكتاب ، ويحصل بذلك على مقابل نقدى طبقا لشروط التعاقد وكاتب القصة يمكنه التعاقد على تحويل قصته الى عمل تليفزيونى نظير مقابل مادى .

ومن ثم فان حق الملكية الفنية والأدبية يعتبر أساسا لتطوير « اقتصاديات الثقافة » التى تختص بتسويق الأعمال الفكرية ، وتخضع الصحف والكتب وإنتاج الافلام والبرامج الاذاعية والتليفزيونية للأوضاع القانونية لحقوق الملكية الفنية والأدبية .

حق الملكية الفنية والأدبية من المنظور الدولى :

اذا نظرنا من خلال وجهة النظر الدولية الى موضوع حق الملكية الفنية والادبية ، نجد أن أهم العوامل المحددة لقانون الملكية الفنية والأدبية والحقوق المتعلقة به هو مبدأ الارتباط بأرض البلد التى تنظم هذا الحق لرعاياها . أى أن حماية حق الملكية الفنية والأدبية المتداول فى بلد ما يقتصر تطبيقه على حدود أرض هذا البلد ، وبالتالى فان متطلبات وآثار تطبيقه يحددها قانون البلد ، ولايوجد فى الوقت الحاضر قانون منتظم لحقوق الملكية الفنية والادبية فى مجموعة الدول الاوربية ، الا ان هناك تطبيقا عمليا لحماية حقوق الملكية والادبية فى نشر الكتب وصناعة الفيلم ، ومن الطبيعى انه كلما ازدادت مساحة الارض التى يغطيها حق الملكية الفنية والادبية ، فان العائد المادى لمنح هذا الحق يزداد تبعا لزيادة مساحة الارض .

وحماية حقوق التأليف تتضمنها اتفاقيات دولية تطبق فى عديد من البلاد .

وأهم هذه الاتفاقيات ، اتفاقية « برن » المعدلة لحماية الأعمال الفنية والأدبية عام ١٨٨٦ .

وتنطبق هذه الاتفاقيات على البلاد الموقعة عليها ، ولكن التعديلات الحديثة لهذه الاتفاقيات لاتنطبق على كافة البلاد فى المنطقة الأوربية ، حيث يطبق فى الدانمراك وألمانيا وفرنسا واليونان ولوكسمبورج وايطاليا الاتفاقية المعدلة فى باريس عام ١٩٧١ .

وفى بلجيكا وايرلندا وهولندا والمملكة المتحدة تطبق الاتفاقيات المعدلة فى بروكسل عام ١٩٤٨ .

وطبقا لاتفاقية « برن » يتمتع مواطن كل بلد من البلاد الموقعة على الاتفاقيات بحق حماية الملكية الفنية والأدبية كما لو كان مواطنا فى البلد الأخر ، وتوضح الاتفاقيات الحد الأدنى من الحقوق التى يلزم توفيرها .

ولقد تم إلحاق عدد من الاتفاقيات الدولية الأخرى باتفاقية برن ، وأهمها :

– اتفاقية روما عام ١٩٦١ لحماية حقوق المؤدين والمنتجين للمواد المسجلة (التى رمز لها فى ذلك الوقت بالفونوجرام) والمؤسسات الاذاعية ، ومن بين البلاد الموقعة على تلك الاتفاقيات الدامراك والمانيا وايرلندا وايطاليا ولوكسمبورج والمملكة المتحدة .

– اتفاقية بروكسل عام ١٩٧٤ بشأن إرسال إشارات البرامج المنقولة بالأقمار الصناعية ، ومن البلاد الموقعة عليها ألمانيا وايطاليا .

– الاتفاقية الأوربية لتبادل البرامج بواسطة الأفلام التليفزيونية والتى وقع عليها كل من الدانمرك وفرنسا واليونان وأيرلندا ولوكسمبورج وهولندا والمملكة المتحدة فى عام ١٩٥٨ .

العلاقة بين الارسال الاذاعى المرئى أو المسموع وحق الملكية الفنية الأدبية :

اذا تجاوز الارسال الاذاعى المرئى والمسموع الحدود الوطنية للبلد فان حق الملكية الفنية والأدبية يصعب تحديده ، والسبب فى ذلك يرجع الى الأسباب العملية التى أدت الى اعتبار فعل الارسال الاذاعى (المرئى أو المسموع) هو العنصر المحدد لتطبيق مبدأ الارتباط بأرض

البلد . فاذا اعطى مؤلف عمله لارساله بجهاز ارسال فى البلد (أ) فانه لا يمكنه اتخاذ أى اجراءات فى شأن حق الملكية اذا كان هذا الارسال يصل الى مناطق الحدود فى البلد (ب) ، لأنه طبقا للمبادىء السائدة فان الواقعة التى حدثت فى البلد (ب) ، ليست ارسالا ولكنهـا مجرد استقبال ، وهذا لاينطبق عليه مفاهيم حق الملكية .

ويختلف الأمر إذا تم ارسال البرامج على أسلاك أو كابلات عبر الحدود الوطنية وتوزيعها فى بلد آخر . وفى هذه الحالة لايعتبر الأمر مجرد ارسال مبدئى ولكنه يتضمن أيضا نشر اشارات الراديو بواسطة اسلاك أو كابلات مما يعتبر جزءا من العمل الاذاعى ، وفى هذه الحالة لاينشأ حق الملكية فى البلد (أ) فقط والذى يتم فيه الارسال ، ولكنه يسرى أيضا على البلد (ب) الذى يتم فيه الاستقبال .

وينطبق نفس الشىء عند ارسال البرنامج فى البلد (أ) والتقاطه فى البلد (ب) ثم اعادة ارساله لاسلكيا أو على اسلاك أو كابلات فى البلد (ب) وتعتبر عملية اعادة الارسال فعلا جديدا ينطبق عليه التزامات حق الملكية فى البلد (ب) .

حقوق الانسان وحدودها :

وقد سبق أن تم فى ٤ نوفمبر ١٩٥٠ توقيع اتفاقية حقوق الانسان والحريات الأساسية . ويتضمن احد بنود هذه الاتفاقيات أن لكل انسان الحق فى التعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الرأى وتلقى واصدار المعلومات والافكار دون تدخل من السلطة العامة وبصرف النظر عن الحدود ، ولايمنع هذا البند الدول من أن تفرض تراخيص على أعمال الاذاعة والتليفزيون والسينما .

وقد شخص له الحق فى استقبال الإذاعات المحلية والأجنبية التى يرغب فى استقبالها والتى يمكنه استقبالها فعلا .

وحرية الاستقبال هذه تنطبق على الاذاعات التى تصل اليه عن طريق الأقمار الصناعية للبث المباشر أو عن طريق الكابلات .

وبناء على مبدأ حرية الاستقبال فان الدولة المستقبلة لايجوز من حيث المبدأ أن تمنع أو تستبعد استقبال الاذاعات الأجنبية محليا .

الا ان البند (١٠) من اتفاقية حقوق الانسان قد أورد أيضا المبررات التالية الممكنة للحد من الانسياب الحر للمعلومات :

- الأمن القومى .
- سلامة الأراضى .
- منع الفوضى .
- منع الجريمة .
- سلامة المواطنين .
- حماية الصحة .
- حماية الاخلاقيات والمعنويات .
- حماية سمعة أو حقوق الآخرين .
- منع افشاء المعلومات السرية .
- الحفاظ على سيادة وحياد القضاء .

خلفية عن دور اليونسكو :

عقد اجتماع عام باليونسكو عام ١٩٦٨ للنظر فى مشكلة تزداد نموا بمرور الزمن وهى انسكاب إشارة الأقمار الصناعية على ارض الغير ، واتخذ قرارا بأن تعطى تعليمات الى مدير عام اليونسكو بالتعاون مع المكتب الدولى لحماية الملكية الفكرية وبالتشاور مع الهيئات الدولية التى تعمل بين الحكومات ، بأن يبحث ما اذا كانت الاشارات التليفزيونية المرسلة بالأقمار الصناعية للاتصالات تحتاج الى تعديل الاتفاقيات القائمة فى ذلك الوقت أو الى ايجاد منظومة دولية جديدة تنظمها .

ووجد أن اتفاقية روما لا تعتبر حلا مناسبا ، لأنها تطبق فقط عندما يتم تحويل الاشارة الملتقطة بدائرة القمر الصناعى الى اشارة موجهة الى أجهزة الاستقبال بالمنازل ، وتكون الاشارة المأخوذة بدون تصريح (وهو مايسمى أحيانا بالقرصنة) واستخدامها لايعتبر خرقا لحق

الاذاعة الذى تنظمه الاتفاقية لأن الاشارة لم تصبح بعد (اذاعة) بالمفهوم الفنى الذى تحدده الاتفاقية .

وفى عام ١٩٧٣ عقد اجتماع فى نيروبى أعد مايسمى (مسودة نيروبى) التى تقترح تحويل الاتفاقية من مجال القانون الدولى الخاص الى القانون الدولى العام برفع أى اشارة الى الحقوق الخاصة ويترك للدول حرية تقرير أنسب الوسائل لمنع القرصنة على حقوق الملكية الفنية والادبية على أراضيها .

وفى ٦ مايو ١٩٧٤ عقد فى بروكسل المؤتمر الخاص بتوزيع الاشارات الحاملة للبرامج المرسلة بالأقمار الصناعية ، والمبدأ الأساسى الذى تم التوصل اليه فى اتفاقية بروكسل ينص على : أن كل دولة متعاقدة تتخذ الاجراءات الكافية لمنع التوزيع فى أو من اراضيها لأى اشارة حاملة للبرامج بواسطة أى موزع ليس مقصودا بالاشارة المرسلة اوالمارة خلال القمر الصناعى ، ويسرى هذا الالتزام عندما تكون هيئة المنشأ ذات جنسية من دولة متعاقدة أخرى ، وحيث تكون الاشارة الموزعة اشارة مشتقة من الاشارة الاصلية .

ويعرف البرنامج الاذاعى المرئى او المسموع بأنه كيان لمادة حية أو مسجلة يتكون من صورة أو أصوات أو كليهما ويتمثل محتواه فى اشارات مرسلة بغرض التوزيع بشكل نهائى .

ولا تنطبق اتفاقية بروكسل على حالة توزيع الاشارات المشتقة المأخوذة من إشارات سبق توزيعها بواسطة موزع كان مقصودا بتوجيه الاشارات اليه من قبل .

وفى اتفاقية بروكسل فان المنع لايعفى أنشطة الموزعين بطريق القرصنة الذين يلتقطون الاقمار الصناعية للبث المباشر لتوزيعهم إشارات أقمار صناعية عادية للاتصالات .

الموقف فى مجموعة الدول الاوربية :

من الواضح أنه بالامكان أن تنشأ نزاعات فى حالة الإرسال عبر الحدود الوطنية بواسطة أسلاك أو كابلات ، وفى حالة نقل الاذاعات الأجنبية سواء بوسائل لاسلكية أو على أسلاك أو كابلات ، بينما يكون موقف البث المباشر بالقمر الصناعى غير واضح .

وحق الملكية الفنية والأدبية يتعارض مع حرية تقديم الخدمات عندما تكون الجهة الاذاعية التى تحمل الارسال بواسطة الأسلاك أو الكابلات أو بإعادة الارسال بالخارج لم تحصل على التصريح بذلك من مالك الحق . ومالك حق الملكية الفنية والأدبية - أى حق استخدامه فى ارض الدولة التى يتم فيها البث الاذاعى بدون موافقته - يمكنه اتخاذ الاجراءات القانونية ضد الهيئة الاذاعية استناد الى قوانين حقوق الملكية الأدبية والفنية ، وكقاعدة عامة يمكنه الحصول على أمر بوقف اذاعة المادة ، وأن يطلب تعويضا عن الأضرار ، وفى بعض الأحوال يمكنه أيضا اللجوء الى الاجراءات الجنائية .

ولقد وجدت مجموعة الدول الأوربية أن ممارسة حقوق الملكية الفنية والأدبية طبقا لقوانينها يمكنها أن تعوق حرية الاذاعة فى المجموعة . وفى احدى القضايا حكمت المحكمة بأنه فى حين أن حق عرض فيلم سينمائى قد تم اعطاؤه الى أشخاص مختلفين فى دول مختلفة من المجموعة الأوربية ، فان شروط اتفاقية السوق الأوربية المشتركة التى تخص حرية تقديم الخدمات لاتمنع من يحصل على الحق من الاعتماد على حقه فى منع الارسال غير المصرح به على كابلات نقلا من ارسال أجنبى ، وبشرط ألا يستخدم حق الملكية الفنية والأدبية كوسيلة للتفرقة الاختيارية أو للمنع المتخفى للتجارة بين الدول الأعضاء .

ويمكن ان يستنتج من هذا القرار أن ممارسة حق الملكية الفنية والأدبية فيما يتعلق باستخدام عمل بشكل غير مادى ، وبصفة خاصة فى الاذاعة ، تخضع طبقا لقانون مجموعة الدول الاوربية لقواعد مختلفة عن تلك التى تطبق على استخدام عمل فى شكل مادى بنشر النسخ ، حيث إن هذا العمل الأخير يدخل فى نطاق قواعد التحرك الحر للبضائع .

بدائل حقوق الملكية الفنية الأدبية وفي عصر الأقمار الصناعية :

البدائل التي تطرحها مجموعة الدول الأوربية للحوار في هذا الموضوع للوصول الى نتائج قابلة للتطبيق العملي لحماية المصنفات الفنية والأدبية تتلخص فيما يلي :

البديل الأول : إعادة الارسال بدون قيود بعد الارسال الأولى القانوني :

وهذا البديل يعطي أول حل مطروح وهو يشبه الى حد كبير حرية مرور السلع ، بمعنى أن الكتب واسطوانات الجرامفون والكاسيت الموسيقى وكافة هذه النسخ أو المستنسخات ذات الطبيعة المادية يسمح بتداولها مع السماح لمالك الحق باستغلالها ، ولقد ذهب البديل الى ماهو أبعد من ذلك حيث اقترح البعض ان يتم التصريح باعادة الارسال الاذاعي في بقية دول المجموعة الأوربية طالما أنه سبق ارسال المصنف بصفة أولية في احدى الدول الأعضاء بموافقة مالك الحق .

وتتضاعف المشكلة بسبب المنافسة بين الاشكال المختلفة لاستغلال المصنف في شكل غير مادي ، ومن ذلك مثلا أن العائد التجاري من عرض فيلم في دور السينما يتأثر تأثرا كبيرا اذا ما أذيع بالتليفزيون قبل عرضه بدور السينما .

البديل الثاني : إبرام عقود البث بالاقمار الصناعية :

يتضمن هذا البديل الاعتماد على القوانين الحالية لحماية الملكية الفنية والأدبية على أمل تنمية الاذاعة التليفزيونية عبر الحدود من خلال اطار العقود الخاصة ، وفرص تنظيم حقوق الملكية بهذه الطريقة تعتمد على نوع الإذاعة المرتبطة بالتطبيق .

ويبدو أن البث المباشر بالاقمار الصناعية سيكون أفضل مجال لهذا التطبيق .

أما إذا ما تم قبول فكرة ان القمر الصناعي ليس سوى امتداد لجهاز الارسال (كما لو كان هوائيا ممتدا بارتفاع شاهق في الفضاء) فان أي خلاف في الرأى حول حقوق الملكية الفنية والأدبية سوف يزول ، حيث ان البث المباشر من القمر الصناعي في هذه الحالة سوف يعتبر مماثلا لحالة الارسال من محطة ارسال عادية يمكن استقبالها مباشرة في أي جزء من دولة اخرى خارج مساحة الاستقبال العادية المستهدفة للخدمة .

وحتى لو كانت النظرة الى الأقمار الصناعية للبث المباشر تؤثر على حقوق الملكية الفنية والأدبية في البلد الذي يستقبل البث فانه من المقصود ان تكون الحلول التعاقدية مناسبة .

والاذاعيون اذا حرصوا على احترام سيادة القانون في هذا المجال فانهم سوف يؤكدون على أهمية الحصول على تصريح من مالك حق الملكية الفنية والأدبية والحقوق المرتبطة بها لاذاعة المصنف الفني ، ويمكنهم حينذاك اذاعة برامجهم الى مناطق اضافية كنتيجة للتكنولوجيا الجديدة أو الاستراتيجيات الاذاعية الجديدة .

وسوف يكون عدد مالكي حقوق الملكية الفنية والأدبية كبيرا ، مما يوجب حينذاك على الاذاعيين أن يوقعوا عقودا مع هذا العدد الكبير ، والهيئات والمؤسسات الاذاعية يلزمها عادة أن تقوم بذلك فيما يخص مساحة الاستقبال التي يخدمونها ، وسوف يكون الفرق المؤثر في هذه الحالة هو مساحة الأرض التي تغطيها مثل هذه العقود ، وينطبق الشيء نفسه على البرامج التي توزع على أسلاك أو كابلات الى البلاد المجاورة بواسطة الجهة الاذاعية الأصلية .

وهناك مشكلات يمكن أن تنشأ في حالة ما إذا أرادت الجهة الاذاعية التي تعمل على أساس الرخص القانونية للاستقبال على المستوى المحلي ، أن تدخل في عقود مع دولة أخرى لايتبع بها نظام رخص الاستقبال ، وتنشأ خلافات أيضا في حالة اختلاف نظام حماية الملكية في الدول المختلفة ، مثال ذلك أن يكون أحد المؤدين ليس له حق حماية الملكية الفنية والادبية في بلد منشأ الإذاعة ، ولكن له هذا الحق في بلد يمكنه استقبال البرنامج المعنى عن طريق القمر الصناعي . وقد تنشأ

تعقيدات بين الهيئات الاذاعية أو غيرها من الجهات التى تقدم البرامج . فمثلا اذا كان مالك حق الملكية قد أعطى حقوقا كاملة الى هيئة اذاعية فى احدى الدول للمنطقة التى تخدمها ، فان هذا المالك لن يكون بامكانه منح هذا الحق الى هيئة اذاعية فى بلد آخر لتذيع الى البلد الاول ، ولكن الهيئة الاذاعية الأصلية فقط تكون هى وحدها المالكة لهذا الحق وهى التى تسمح به .

واضافة الى التغييرات فى العلاقات التعاقدية بين الاذاعيين الذين يرغبون فى امتداد المساحة الجغرافية التى يخدمونها ، وبصفة خاصة عن طريق الأقمار الصناعية أو الكابلات ، فانه من الضرورى وجود تعاون بين المؤسسات الاذاعية ذاتها فى الدول المختلفة . واذا كان مالكو حقوق الملكية الفنية والادبية لايحتفظون بهذه الحقوق لانفسهم ، فانه من ألزم الأمور أن يتفق من يملكون استغلال هذه الحقوق فيما بينهم .

ومن التوقعات ان العقود النمطية التى تصمم لحالات الاذاعة عبر الحدود سوف تلعب دورا كبيرا فى المستقبل القريب . وقد يكون قيام بعض التشريعات بديلا لأسلوب ابرام عقود البث المباشر بالأقمار الصناعية .

البديل الثالث : ابرام عقود إعادة الارسال بواسطة مؤسسات أخرى بطريق الارسال أو التوزيع على كابلات :

يبدو أن ابرام العقود سيكون احتمالا ضئيلا للحل عندما يقرر طرف آخر - أى جهة ثانوية بخلاف الجهة الاذاعية الاولية - أن يرسل البرامج الى بلد آخر لاستخدامه بواسطة شركة لتوزيع البرامج على كابلات مثلا . فاذا كان من المقبول أن ارسال البرامج على كابلات يرتب حقا لمالكى حق الملكية الفنية والأدبية ، فان شركات التوزيع على كابلات سوف تواجه بأنها لم تحصل على الحقوق المرتبطة بذلك لاذاعة المصنف ، كما أنها فى أغلب الحالات لن يمكنها لاسباب عملية أن تحصل عليها فى الوقت المناسب .

وتكون الاتفاقات التعاقدية مع الجهة الاذاعية الاولية قابلة للتطبيق فقط عندما تكون الجهة الاذاعية الاولية حائزة على هذا الحق بالنسبة للمنطقة المعنية ، أى أنها تحصل على الحق لنفسها وللغير مقدما فى الدولة التى يتم فيها توزيع البرامج على كابلات . أما اذا لم تحصل الهيئة الاذاعية على هذا الحق ، فان على شركة التوزيع عى كابلات أن تلجأ الى مالك الحق الأصلى فى كل حالة . وغنى عن التوضيح أن هناك عددا كبيرا من مالكى الحقوق الفنية والأدبية .

وقد يكون من الأيسر لمالكى الحقوق أن يمارسوا ذلك من خلال جمعيات التحصيل وليس من خلال عقود منفصلة توقع مع كل مالك للحق ونظرا لأن التوزيع على كابلات يتم عادة فى وقت واحد مثل الاذاعة الأولية ، فانه يكاد يكون مستحيلا الوثوق من الحصول على الحقوق بصورة مفردة بهذه الطريقة . فمن المعتاد أن تكون جداول البرامج الاذاعية الاولية (أى الأصلية) غير معروفة قبل زمن الارسال بوقت كاف يسمح لشركات التوزيع على كابلات بمعرفة مالكى الحقوق والتفاوض معهم على التصريح باستخدام هذه الحقوق .

وتزداد المشكلات تعقيدا بالمنافسة بين البث المباشر بالاقمار الصناعية وبين التوزيع على كابلات والتى تمثل فى المستقبل القريب « تباديل » متداخلة ومتنافسة تؤثر وتتأثر بحقوق الملكية الفنية والأدبية .

ومن التحليل التفصيلى لنماذج متعددة فان أكثر الحلول قبولا من الناحية العملية هو تركيز جميع حقوق اعادة الارسال فى جمعية تحصيل واحدة داخل مجموعة الدول أو اتحاد مركزى لكافة جمعيات التحصيل المحلية فى دول المجموعة ، يكون مدعما بواسطة الهيئات الاذاعية الأولية والثانوية (أى صاحبة الحق الاصلى وتلك التى يتم بها اعادة الارسال) ومثل هذا التركيز الشديد له جوانب قانونية متعددة ويحتاج هذا الحل الى سنوات .

البديل الرابع : الالتزام باستخدام جمعيات التحصيل أو التراخيص القانونية :

وقد يبدو فى هذا الالتزام أنه من الضرورى اللجوء الى عمل

تشريعات خاصة ، وهناك امكانات متعددة تطرح نفسها .

فمن الممكن مثلا الاستمرار فى منح حقوق الاذاعة الشاملة ، ولكن مع تنظيم الاستغلال بتشريعات مناسبة .

وكحل آخر يمكن فرض تراخيص قانونية على حقوق الاذاعة وربما يكون أول الحلول هو التركيز على جمعية تحصيل واحدة أو عدد قليل من جمعيات التحصيل وفى هذه الحالة يمكن عقد اتفاقيات بينها وبين شركات التوزيع على كابلات ، كما يمكنها متابعة حماية الحقوق فى حالة البث المباشر بالأقمار الصناعية .

وان استغلال حقوق الملكية الفنية والأدبية من خلال جمعيات التحصيل وحدها سوف يضمن أنه لن تتمكن أطراف أخرى أو طرف ثالث من منع اذاعة برنامج . ومثل هذه الجمعيات التحصيلية سيكون موقفها أفضل عند التفاوض مما يعتبر فى الوقت نفسه حافزا لمالكى الحقوق الاصليين لكى ينقلوا حقوقهم الى جمعيات التحصيل .

الحماية الوطنية :

يجب ان يكون لكل دولة تشريع خاص لحماية مؤلفيها المحليين على صعيدها الوطنى أو خاص بشئون حماية المصنفات الادبية والفنية داخل أراضيها ، وان كان من المؤكد أن حماية حقوق المؤلفين اذا كانت – تشريعيا وقانونيا – مجرد حماية وطنية لاتتجاوز حدود التراب الوطنى فإن هؤلاء المؤلفين لن يضمنوا لانفسهم مصير مصنفاتهم خارج وطنهم ، فالاكتفاء بالحماية الوطنية وحدها – وحتى اذا كانت له مزايا – فان له أيضا عكسها .

فقد يسمح هذا الانكماش داخل الرقعة المحلية بأن يسرق انتاج هؤلاء الفكرى أو يشوه أو يستغل فى الخارج بلا حسيب أو رقيب ، فيكون بإمكان آخرين خارج الوطن المعنى تحقيق عائد مادى من وراء هذا الانتاج ويفقد اصحاب الحق الاصليون كل سيطرة على انتاجهم .

كما أن الاكتفاء بالحماية الوطنية فيه قضاء على الابداع الفكرى واضعاف للحركة الثقافية القومية .

الوضع العربى والتشريع الدولى :

كانت الدول العربية المنخرطة فى « اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية » الى سنوات قليلة هى :

– تونس عام ١٨٨٧
– المغرب عام ١٩١٧
– لبنان عام ١٩٤٧
– موريتانيا عام ١٩٧٣
– ليبيا عام ١٩٧٦
– مصر عام ١٩٧٧

أما عن « الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف وهى أحدث عهدا فان الدول العربية التى انضمت اليها فى صيغتها الاولى عام ١٩٥٢ والجديدة عام ١٩٧١ هى :

– تونس ١٩٦٩ ، ١٩٧٥
– المغرب ١٩٧٢ ، ١٩٧٥
– الجزائر ١٩٧٣ ، ١٩٧٣
– لبنان ١٩٥٢ ، ١٩٥٩

ثم انضمت الى الاتفاقيتين أو احداهما بعد ذلك دول عربية أخرى .

القانون النموذجى والبلدان العربية :

ونؤكد هنا على أن الانضمام الى الاتفاقيتين الدوليتين أو احداهما عمل غير كاف بالنسبة للتشريع الوطنى ، فمن الضرورى القيام بوضع قانون وطنى لضبط حقوق المؤلفين على الصعيد الوطنى ، يراعى الحاجيات المحلية ويستجيب لرغبات البلاد فى :

– تنشيط النهضة الثقافية والفكرية واثرائها .
– العناية والاهتمام بالمبدعين المفكرين من المواطنين .
– رعاية حقوق الآخرين وضبط حدود التعامل بالمثل مع البلاد الخارجية .

واذا نظرنا الى خريطة العالم العربى نجد أن عدد دوله المزودة

بتشريع وطنى فى هذا الخصوص عدد محدود . واذا كان الانضمام الى التشريع الدولى أمرا مرغوبا فيه ان لم يكن واجبا ، فان وضع القوانين الوطنية أمر ضرورى على شرط ألا يتعارض التشريع الوطنى فى أحكامه الاساسية ومقتضياته الجوهرية مع التشريع الدولى .

ولنا فى بعض الدول العربية مثال لذلك :

– فالمغرب أصدر تشريعه الوطنى الاول لحماية المصنفات الادبية والفنية فى ٢٣ يونيو ١٩١٦ ، ولم ينضم الى اتفاقية برن الا فى ١٦ يونيو ١٩١٧ أى بعد مرور سنة .

– ومصر اصدرت قانون حماية حق المؤلف فى ٢٤ يونيو ١٩٥٤ ، ولم تنضم إلى اتفاقية برن الا فى عام ١٩٧٧ أى بعد مرور نحو ٢٣ عاما .

– بينما يوجد هناك من يعكس السير فى هذا السبيل ، فقانون تونس النموذجى لحق المؤلف الذى اقرته « لجنة الخبراء الحكوميين تحت اشراف اليونسكو والويبو » عام ١٩٧٦ قد تضمن تلك التسهيلات وصاغها فى القالب الاختيارى الملائم للبلدان السائرة فى طريق النمو « البلاد النامية » .

ومما لاشك فيه أن العناية بالمؤلفين الوطنيين والاهتمام بانتاجهم واحاطتهم بالحماية التشريعية ، عمل من شأنه النهوض بالحركة الثقافية والفكرية وتقدمها بحيث يتعين على كافة الدول العربية والهيئات المهتمة بشئون النشاط فيها ، السعى لوضع القوانين الوطنية لحماية المصنفات الادبية والفنية والعلمية .

الموقف المصرى فى مجال حماية حقوق الملكية الفنية والادبية :

أولا : غيبة تشريع حماية حق المؤلف :

ظل المؤلفون فى مصر محرومين من تشريع يحمى حقوقهم وإن كانت المادة ١٢ من القانون المدنى الوطنى الصادر فى سنة ١٨٨٣ قد أشارت الى هذا التشريع بقولها « سيكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف فى ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع فى ملكية مصنوعاته على حسب قانون مخصوص يسرى لهذا الغرض » .

كما أشارت المادة ٨٦ من القانون المدنى الصادر فى ١٦ يوليو عام ١٩٤٨ ، بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بقولها « الحقوق التى ترد على شىء غير مادى تنظمها قوانين خاصة » وكذلك جاء قانون العقوبات فى المواد من ٣٤٨ الى ٣٥١ بنصوص لحماية هذا الحق عن طريق فرض عقوبات جنائية على من يعتدى عليه .

وقد ظلت هذه النصوص معطلة لعدم صدور التشريع الخاص الذى أشارت اليه الا أن القضاء لم يقف مكتوفا ازاء هذا الوضع ، فذهب الى أن حق المؤلف حق ملكية حقيقى ، تحميه قواعد العدل ومبادىء القانون التى توجب – بالمواد ٣٩ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية و ١١ من القانون المدنى المختلط الملغى و٥٢ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة الملغاة – على القضاة أن يحكموا بها اذا لم يوجد فى القانون نص أو كان النص قاصرا أو غامضا .

ومع ذلك فان مصر ، برغم اغفالها وضع هذا التشريع طيلة هذه المدة فقد أسهمت فى المؤتمرات الدولية التى عقدت لتنظيم حماية حقوق المؤلفين الى أن حان الوقت لوضع تشريع يسد النقص فى مجموعة القوانين المصرية ويحمى حق الملكية الادبية والفنية حماية فعالة تستند الى نصوص تشريعية لاتغنى عنها حماية القضاء استنادا الى مبادىء العدالة .

وكان قد ترتب على عدم توقيع احدى الاتفاقيتين العالميتين الخاصتين بحماية الحقوق الادبية والفنية ، حجز مبالغ ضخمة للمؤلفين والملحنين المصريين فى الخارج تزيد على عشرين ألفا من الجنيهات فى ذلك الوقت بحجة عدم الانضمام الى احدى هاتين الاتفاقيتين . الامر الذى ترتب عليه أيضا لجوء بعض المؤلفين والملحنين أحيانا الى توقيع عقود فردية رغم ما فى هذا من إضرار من نواح مختلفة .

ثانيا : انشاء جمعية المؤلفين والملحنين المصرية :

لما كان لايوجد نص خاص يبيح تأسيس شركة مدنية لذلك فقد تم اللجوء الى نظام الجمعيات الثقافية طبقا للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وسجلت الجمعية طبقا لقانون عام ، وحددت أغراضها فى العمل على رفع مستوى التأليف والتلحين وحماية المصالح الادبية والمادية لأعضاء الجمعية .

وعقدت الجمعية اتفاقا مع جمعية المؤلفين وناشرى الموسيقى بباريس بوصفها نائبا عن جمعيات المؤلفين فى كافة الدول المنضمة الى اتفاقية برن .

وقد ظلت الجمعية تزاول حماية وتحصيل حق المؤلف بناء على اتفاقها مع الجمعية المصرية من عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٥٦ الذى وقع فيه العدوان الثلاثى على مصر والذى كان من آثاره وضع الحراسة على المكتب المصرى لحقوق التأليف باعتباره ادارة فرنسية خاضعة لجمعية باريس . ورأى المؤلفون والملحنون أن الخطر يهددهم ويكاد يقضى على مصالحهم فسارعوا الى الحراسة العامة التى استجابت الى مطلبهم فى ان يتولى ادارة هذا المكتب نيابة عنها مؤلف وملحن مع احد مفتشيها وتعتبر هذه الفترة بالذات النواة الاولى للادارة المصرية .

وإزاء النجاح الذى حققته الادارة المصرية ، رأت الجمعية الفرنسية ان تعقد اتفاقا جديدا بينها وبين الجمعية المصرية على ان يكون للمؤلفين المصريين الرأى الأول والفعلى فى ادارة شئون التحصيل ، وأن يكون الرأى بالنسبة للجمعية الفرنسية استشاريا ، وتم على هذه الأسس عقد اتفاقية يوليو ١٩٥٩ وأمام هذه المسئولية التى ألقيت على عاتق الجمعية المصرية رؤى أن تعدل نظامها الأساسى بحيث يكون من أغراضها الاشراف على المكتب المصرى لحقوق التأليف ، وبمقتضى هذه الاتفاقية تولت الجمعية المصرية أعمال التحصيل فى مصر وأصبحت ضمن المصنفات المصرية والأجنبية داخل مصر ، وتقوم جمعية باريس بحماية المصنفات المصرية فى الخارج .

ثالثا : القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون حماية حق المؤلف :

ومن المهم فى هذا المقام ابراز نص المادة ٨ من الفصل الأول من الباب الثانى من هذا القانون وهو « تنتهى حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفه الى لغة أجنبية أخرى فى ترجمة ذلك المصنف الى اللغة العربية اذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره فى مدى خمس سنوات من تاريخ أو نشر المصنف الأصلى أو المترجم » .

ذلك لأن هذا النص هو السبب فى عدم انضمام مصر الى اتفاقية برن حتى عام ١٩٧٧ أو الاتفاقية العالمية لحق المؤلف .

كما نصت المادة ٢٠ على مايلى « مع عدم الاخلال بحكم المادة الثامنة تنقضى حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها فى المواد ٥ ، ٦ ، ٧ بمضى خمسين سنة على وفاة المؤلف .

على انه بالنسبة للمصنفات الفوتوغرافية والسينمائية التى لاتكون مصطبغة بطابع انشائى واقتصر فيها على مجرد نقل المناظر نقلا آليا فتنقضى هذه الحقوق بمضى خمسة عشر عاما تبدأ من تاريخ أو نشر المصنف الى آخر ما ذكر عن الحماية » .

– قيود حق المؤلف :

وتجدر الاشارة هنا الى اسباب القيود التى اوردها المشرع المصرى على حق المؤلف .

إذ جاء المشرع بقيود على حق المؤلف يمليها الصالح العام لانه كما جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون « للهيئة الاجتماعية حق فى تيسير سبل الثقافة والتزود من ثمار العقل البشرى فلا تحول دون بلوغ هذه الغاية حقوق مطلقة للمؤلفين ، ذلك لأن الأجيال الانسانية المتعاقبة تساهم عادة بما تخلفه من آثار فى تكوين المؤلفات » .

أ– فقد نصت المادة الثامنة على انتهاء الحماية المقررة للمؤلف ولمن ترجم مصنفه الى لغة أجنبية بالنسبة لحقهما فى ترجمة المصنف الى

اللغة العربية اذا مضت خمس سنوات من تاريخ أو نشر المصنف الاصلى أو المترجم دون أن يباشر المؤلف أو المترجم بنفسيهما أو بواسطة غيرهما ترجمة المصنف الى اللغة العربية ، وفى هذا القيد الزمنى تغليب للصالح العام المصرى على المصلحة الفردية للمؤلف وحتى يمكن دفع هذا المؤلف وحثه على مباشرة هذه الترجمة فى أقرب وقت معقول رعاية لمصلحة البلاد كيلا تحرم من ثمار التفكير الانسانى فى مختلف الامم الاخرى لمدة طويلة .

ب – ومن القيود الواردة على حق المؤلف ما نصت عليه المادة ١١ فقرة أولى من حق الغير فى ايقاع المصنفات أو تمثيلها أو القائها فى اجتماعات خاصة كالاجتماعات العائلية واجتماعات الجمعيات أو المنتديات أو المدارس دون تعويض للمؤلف ، وكذلك ما نصت عليه هذه المادة فى فقرتها الثانية من حق فرق موسيقى القوات العسكرية ، وما فى حكمها من الفرق النظامية التابعة للدولة أو الاشخاص العامة الاخرى فى ايقاع المصنفات الموسيقية دون تعويض للمؤلف أيضا مادام لايحصل فى الحالتين رسم أو مقابل مالى من جمهور المستمعين .

جـ – ومنها حق عمل نسخة واحدة من المصنف للاستعمال الشخصى (المادة ١٢) فلا يجوز للمؤلف منع صاحب هذه النسخة من استعمالها على هذا النحو . وكذلك ما نصت عليه (المادة ١٣) من اباحة التحليلات والاقتباسات القصيرة اذا عملت بقصد النقد أو المناقشة أو التثقيف أو الاخبار .

ومن هذه القيود حق الصحف أو النشرات الدورية فى أن تنشر مقتبسا أو مختصرا أو بيانا موجزا من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغير إذن من مؤلفيها وبغير قيد انقضاء المدة المنصوص عليها بالمادة الثامنة ، وقد روعى فى ذلك تغليب الصالح العام وضرورة العمل على نشر الثقافة مع ملاحظة مايبذل من جهد فى الاقتباس أو الاختصار أو غيرهما .

د – ومن هذه القيود أيضا حق الجرائد او المجلات أو النشرات الدورية فى نقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التى تشغل الرأى العام فى وقت معين مادام لم ينص صراحة على حظر النقل (المادة ١٤ فقرة ٣) ومن الطبيعى ألا تشمل الحماية أيضا الاخبار اليومية والحوادث المختلفة التى لها طبيعة الأخبار العادية .

هـ – وقد أجازت المادة ١٥ نشر واذاعة مايلقى فى الجلسات العلنية للهيئات التشريعية أو الادارية أو فى الاجتماعات العلمية والأدبية والفنية والسياسية والدينية من خطب أو محاضرات أو أحاديث مادامت موجهة الى الكافة وكذلك المرافعات القضائية العلنية فى حدود القانون وذلك كله دون إذن من المؤلف ، كما أباحت المادة ١٧ نقل مقتطفات قصيرة من بعض المصنفات على أن يلتزم الناقل حد الاعتدال فيما ينقل .

و – ولم يغفل القانون فى كافة الصور رعاية الحق الادبى للمؤلف ، فاوجب ذكر اسمه والمصدر الذى ينقل عنه على صورة واضحة ، كما حفظ للمؤلف حقه الخالص فى نشر مجموعات خطبه أو مقالاته (م ١٦) . وقد حرص القانون – رعاية لحق المؤلف – على أن ينص على عدم جواز نقل المقالات العلمية أو الادبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والقصص القصيرة التى تنشر فى الصحف والنشرات الدورية الأخرى دون إذن المؤلف (م ١٤ ف اولى) .

ز – ومن القيود ما يرد على حق المؤلف بعد وفاته وانتقال هذا الحق الى ورثته أو خلفه ، فقد نصت م ٢٣ على حق وزير المعارف فى الحلول محل هؤلاء فى مباشرة الحقوق المنصوص عليها بالمادتين ١٨و١٩ اذا لم يباشروا هذه الحقوق لعجزهم أو لعدم أهليتهم أو غير ذلك من الاسباب ، وكذلك اذا توفى المؤلف من غير وارث أو خلف فيكون للوزير فى هذه الحالات حق تقرير نشر المؤلف الذى لم ينشر فى حياة واضعه كما يكون له حق استغلال المؤلف استغلالا ماليا على النحو المبين فى المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، وقد رسم القانون طريقة استعمال هذه الحقوق فنص على ضرورة الحصول على أمر بذلك من رئيس محكمة القاهرة الوطنية ولم

يغفل النص على حق الورثة أو الخلف فى تعويض عادل .

وحكمة هذا القيد ظاهرة فى عدم ترك المؤلفات القيمة مقبورة غير منشورة حتى لايحرم طلاب الثقافة من خيرها ونفعها .

– تعديل القانون :

وجرت الدراسات لتعديل القانون خصوصا (المادة ٨) الخاصة بمدة الحماية فى الترجمة حتى يمكن الانضمام الى احدى اتفاقيتى حق المؤلف – وخاصة الاتفاقية العالمية – لأن مدة الحماية فيها ٧ سنوات .

رابعا : تعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون حماية حق المؤلف :

لما كان تطبيق الاحكام المنظمة لايداع المطبوعات بدار الكتب المصرية على الوجه الوارد بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف ، قد اسفر عن ثغرات تستوجب تعديل هذا القانون ، فضلا عن الأهمية التى تعلقها الدول المختلفة على تطوير نظام الايداع بحيث تصبح قادرة على حصر الانتاج الفكرى فى البلد وبيان اتجاهاته المختلفة ، كذلك الاستعانة به فى مجال تبادل المطبوعات مع البلاد الأجنبية وغير ذلك من الأغراض العلمية والثقافية – فقد صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف ونص فى مادته الاولى على تضامن المؤلفين والطابعين والناشرين لهذه المؤلفات فى الوفاء بالتزام ايداعها بالمركز الرئيسى لدار الكتب والوثائق القومية بمدينة القاهرة .

هذا وقد صدر فعلا قرار وزارة الثقافة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف الصادر بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

خامسا : القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ لتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغانى والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى :

وأخذا بما يجرى عليه العمل فى جميع الدول من بسط رقابة الدولة على المواد الفنية البصرية والسمعية ونظرا لما لها من أثر كبير فى نفوس المشاهدين والمستمعين ، ولهبوط المستوى الفنى لبعض الاغانى والمنولوجات والأفلام السينمائية والاسطوانات والمصنفات الفنية الأخرى لقصور الأحكام القانونية التى اوردتها لائحة التياترات الصادرة فى ١٩١١/٧/١٢ وعدم كفايتها للاحاطة بكافة أحكام الرقابة وعجزها عن مسايرة التطور ، ورغبة من وزارة الارشاد القومى فى رفع المستوى الفنى للمصنفات التى تخضع للرقابة ، وفى تمكين السلطات القائمة عليها من خلق رقابة واعية رشيدة متطورة ، فقد :

أ– صدر القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ قائما على المبادىء التالية :

– تحديد الغرض من الرقابة بحماية الآداب العامة والمحافظة على الامن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

– عدم تدخل الرقيب فى مرحلة إعداد المصنف إلا فى الحالات التى يتكلف فيها هذا الاعداد مصاريف باهظة قد تضيع على طالب الترخيص اذا مارفضت الرقابة اخراجه للجمهور .

– حلول بعض التراخيص محل البعض الآخر فى الحالات التى يتفق فيها ذلك مع الأغراض المقصودة من هذا القانون .

– تحديد مدة للفصل فى طلبات منح الترخيص أو تجديده ، وتحدد مدة أخرى لاعتبار الترخيص ممنوحا أو مجددا اذا لم تعترض عليها الرقابة على ذلك .

– تحديث مدة لسريان الترخيص بحيث يكفل للرقابة الاتصال فى مدة معقولة بالمصنفات المرخص بها .

– جواز سحب التراخيص إذا طرأت ظروف جديدة تستدعى ذلك .

– جواز التظلم من قرارات الرقابة أمام لجنة استئنافية .

– وضع مواعيد قصيرة للفصل فى الدعاوى والمعارضات الناشئة عن تطبيق هذا القانون ووضع عقوبات مشددة لمن يخالف أحكامه .

ومن أحكام هذا القانون :

مادة ١ :

أن يخضع للرقابة الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والمسرحيات والمنولوجات والأغانى والأشرطة الصوتية والاسطوانات أو ما يماثلها ، وذلك بقصد حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

مادة ٢ :

لايجوز بغير ترخيص من وزارة الارشاد القومى :

ف ١ تصوير الاشرطة السينمائية بقصد الاستغلال .

ف٢ تسجيل المسرحيات أو الأغانى أو المنولوجات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال .

ف٣ عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى أو ما يماثلها فى مكان عام .

ف ٤ تأدية المسرحيات أو الأغانى أو المنولوجات أو مايماثلها فى مكان عام .

ف ٥ إذاعة المسرحيات أو الاغانى أو المنولوجات أو مايماثلها .

ف ٦ بيع الأشرطة الصوتية أو الاسطوانات أو ما يماثلها أو عرضها للبيع .

مادة ٧ :

لايجوز للمرخص له :

ف ١ إجراء أى تعديل أو تحريف أو اضافة أو حذف بالمصنف المرخص به .

ف ٢ استعمال ما قدرت السلطة القائمة على الرقابة استبعاده من المصنف المرخص به فى الدعاية له .

مادة ١٥ :

يعاقب كل من صور شريطا سينمائيا بقصد الاستغلال بدون ترخيص ، بالحبس مدة لاتقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لاتقل عن مائتى جنيه ولاتزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من عرض أى مصنف من المصنفات المنصوص عليها فى البند ثالثا من المادة الثانية من هذا القانون بدون ترخيص ، وفى هذه الحالة يعاقب بالعقوبات ذاتها كل من موزع المصنف ومستأجره ومدير المكان العام الذى يعرض به .

سادسا : استثناء هيئة الاذاعة من أحكام هذا القانون :

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن استثناء هيئة الاذاعة من احكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغانى والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى ، ونص على أن تباشر هيئة الاذاعة شئون الرقابة على موادها الاذاعية المختلفة دون التقيد بأحكامه وذلك وفقا لما يقرره مجلس ادارتها من قواعد لتنظيم هذه الرقابة (م ١) .

وأن يعمل بالقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ عند مباشرة أى نشاط يتعلق بالمصنفات الخاضعة لأحكامه عن غير طريق هيئة الاذاعة (م ٢) .

سابعا :

قرار رئيس الجمهورية فى ٢٢ سبتمبر ١٩٧٧ رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بحماية منتجى التسجيلات ضد الازدواج غير المشروع والموقعة فى جنيف بتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٩٧١ .

ثامنا : إعفاء أرباب المهن غير التجارية من الفنانين من ٢٥ ٪ من الأرباح من الضريبة :

كما صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ بإعفاء ٢٥ ٪ من الأرباح الصافية بالنسبة لأرباب المهن غير التجارية المشتغلين بالفن من الضريبة على المهن غير التجارية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من مطربين وعازفين وملحنين وكذا المشتغلين بالتمثيل والاخراج والتصوير السينمائى وتأليف المصنفات الفنية تشجيعا لهؤلاء الفنانين على مواصلة جهودهم الفنية وانطلاق مواهبهم ، ولما تجنيه الدولة من قيم روحية وفنية بانطلاق هذه المواهب .

ثم صدر القانون رقم ٣٦ لسنة بسريان هذا الاعفاء على المشتغلين بتأليف المصنفات المنصوص عليها فى المادة الثانية من قانون حماية حق المؤلف وهم المشتغلون بالتأليف فى العلوم والآداب والثقافة عامة .

تاسعا : الاجراءات التى اتخذتها وزارة الداخلية لحماية الملكية الفكرية من القرصنة الفنية :

واستجابة لطلب القطاعات الفنية متمثلة فى جمعية المولفين والملحنين والناشرين لحماية ماينتجونه من مصنفات فنية من الاعتداء الذى يقع عليها من تقليد وطبع وتوزيع بمايضر بصالح هؤلاء الفنانين .

فقد صدر قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٨١ بانشاء قسم شرطة خاص لمكافحة جرائم المصنفات الفنية ، كما اتخذ العديد من الاجراءات التى تكفل حماية الملكية الفكرية من القرصنة الفنية وتتلخص فيما يلى :

- الاعلان فى وسائل الاعلام عن ضرورة قيام العاملين فى مجال الانتاج الفكرى : « إشرطة كاسيت أو فيديو » بتسجيل أنفسهم لدى القسم فى استمارات خاصة تهدف الى حصر مجموعة العاملين فى هذا المجال .

- أخطرت مصلحة الجمارك بحظر السماح بدخول الآلات التى تتعلق بطبع المواد الفنية بنوعيها المسموع والمرئى على نحو تجارى إلا بعد موافقة القسم على دخولها .

- ملاحقة الذين اشتهر عنهم الاعتداء على الحقوق الفنية تنفيذا للقوانين الصادرة بحماية هذه الملكيات والتى كان من نتيجتها انحسار ظاهرة الطبع المقلد للمصنفات الفنية بشكل واضح على الرغم من أن العقوبة لاتتجاوز الغرامة بما قيمته خمسون جنيها ولا تتصاعد الى الحبس الجوازى واغلاق المنشأة الا فى حالة العود .

عاشرا : قواعد شراء التأليف أو الترجمة أو الطبع أو النشر لكتب وزارة التربية والتعليم :

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨٤ فى شأن قواعد شراء حق التأليف أو الترجمة أو الطبع أو النشر للكتب اللازمة لوزارة التربية والتعليم ناصا على ان يكون ذلك بموافقة الوزير وفقا للضوابط التى يقررها ، على أن يكون الحد الاقصى لهذا المقابل على الوجه الآتى :

- خمسة آلاف جنيه للكتاب المؤلف عن طريق المسابقة أو التكليف .

- الف جنيه لكتاب القراءة ذى الموضوع الواحد فى اللغة العربية أوالتربية الدينية .

- الف جنيه للكتاب المترجم او المقتبس .

علما بأنه لايدخل فى هذا المقابل قيمة مكافآت المراجعة أو الفحص .

حادى عشر : انشاء مكتب دائم لحماية حق المؤلف :

وبتاريخ ٢٤ يونيو عام ١٩٨٥ أصدرت وزارة الثقافة القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٥ بانشاء المكتب الدائم لحماية حق المؤلف الذى كان المجلس الأعلى للثقافة قد قرر انشاءه فى اجتماعه الثامن المعقود فى ٢٣ مارس عام ١٩٨٥ .

ونص قرار وزارة الثقافة على ان ينشأ هذا المكتب ويكون تابعا للمجلس الأعلى للثقافة ويختص بالآتى :

- العمل على توفير الحماية لحق المؤلف فى نطاق أحكام القانون المصرى والاضطلاع بالمهام التى يقتضيها تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المصنفات الادبية والفنية والعلمية التى تكون مصر طرفا فيها وذلك فى المجال الداخلى وعلى المستوى الدولى .

- اختيار ممثل مصر فى جمعية اتحاد برن لحماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الادبية والفنية ، وكذلك اختيار ممثليها فى الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية وممثليها فى مؤتمر هذه المنظمة ، وذلك كله من بين أعضاء مجلس المكتب وخبرائه الاستشاريين المتخصصين .

- ترشيح من يمثل مصر فيما يعقد من مؤتمرات متعلقة بحقوق المؤلف بناء على عرض من أمانة المكتب .

- اقتراح ما يرى الانضمام اليه من مختلف الاتفاقيات المبرمة أو

التى تبرم فى شأن حماية المصنفات الادبية والفنية والعلمية .

– اقتراح ما يرى ادخاله من تعديلات فى التشريع المصرى الخاص بحماية حق المؤلف .

وتختص أمانة المكتب بالآتى :

– جمع القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بحماية حق المؤلف ومتابعة مايلحقها من تعديلات .

– جمع المبادىء القانونية التى صدرت عن القضاء العام فى صدد حماية حق المؤلف ومتابعة مايصدر منه فى المستقبل .

– دوام الاتصال (بالمكتب الدائم للملكية الفكرية) من أجل الحصول على مايصدره هذا المكتب من مطبوعات وما ينشره من تشريعات لمختلف الدول والاتفاقيات الدولية وتعديلاتها فى مجال حماية حق المؤلف وتنظيم وحفظ ما تحصل عليه الأمانه من كل ذلك .

– تقديم الدراسات والبحوث والمعلومات التى تتطلبها أعمال مجلس المكتب .

– تلقى مايرد من طلبات تتعلق بحماية حقوق المؤلف أو الاعتداء عليه سواء كانت طلبات مقدمة من مصرى أو من اجنبى يقيم فى مصر أو فى الخارج ، وإعداد مذكرة فى شأنها وذلك فى نطاق الاتفاقيات الدولية التى تكون مصر طرفا فيها والمجال الذى يسرى فيه قانون حماية حق المؤلف .

– العمل على الافادة من المنح والدراسات التدريبية التى تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

– اتخاذ مايلزم من اجراءات لتدبير المصرف المالى للوفاء بما توجبه الاتفاقيات الدولية المشار اليها من ادارة الحصة المالية للاتحاد أو المنظمة .

– اتخاذ مايلزم من اجراءات بشأن مايصدره مجلس المكتب من قرارات وذلك باعتمادها من المجلس الأعلى للثقافة او من رئيسه بحسب الاحوال وإبلاغها للجهات المعنية .

آراء واتجاهات

وعلى ضوء هذا التقرير ، وأوراق العمل المقدمة بشأن موضوعه ، والمناقشات المستفيضة التى جرت حوله ، برزت مجموعة من الآراء والاتجاهات ، يخلص أهمها فيما يأتى :

– ان حماية حق المبدعين من الفنانين والأدباء للحصول على العائد المادى المناسب يمثل أيضا حماية لحقوق الدولة ، على المستوى القومى ، فى تحصيل الرسوم والضرائب المختلفة وفقا للقوانين .

– أن حقوق الملكية الفنية والأدبية ، تحتاج الى رسم سياسة قومية ، تواكب التطور العالمى ومنجزات التكنولوجيا الحديثة فى مجال الاتصال والاعلام ، وخاصة البث المباشر بالاقمار الصناعية .

– أن يراعى عند رسم هذه السياسة عدة اعتبارات من بينها :

• تشابك المصالح والمعاملات المتعددة التى تبدأ بالفنان صاحب الحق ، وتتدرج لتشمل الجهة الاذاعية للدولة ، وكذلك قوانين الدول الأخرى التى قد يستخدم فيها المصنف الفنى ، كما ترتبط بالقوانين والاتفاقيات الدولية والثنائية فى هذا المجال .

• التوفيق بين حقوق الملكية الفنية والأدبية ، وبين حرية تقديم الخدمات الثقافية والاعلامية ، ومتى يكون « المصنف » خدمة ومتى يكون سلعة .

– ان مصر ، باعتبارها عضوا عاملا فى اتحاد الاذاعات الأوربى ينبغى ألا تغيب عن متابعة الحوار فى دول المجموعة الاوربية ، بشأن البدائل المطروحة لحقوق الملكية الفنية والأدبية فى عصر الأقمار الصناعية ، وذلك للتعرف على ماينتهى اليه الأمر بشأنها ، والانتفاع به تبعا لظروفنا .

– ان يلاحظ ، على المستوى العربى ، قلة عدد الدول المزودة بتشريع وطنى لحماية حقوق الملكية الأدبية والفنية .

• واذا كان الانضمام للاتفاقيات الدولية فى هذا المجال أمرا واجبا ، فان من القوانين الوطنية ما يعتبر أمرا ضروريا ، على ألا تتعارض فى أحكامها الأساسية مع التشريعات الدولية .

– ان حقوق الملكية – بصفــة عامـة ورغـم حاجتها الى الدعم المتصل – قد سبقت حقوق الملكية الأدبية التى تتصل بالمطبوعات على اختلاف نوعياتها .

وان هناك مشكلات لم تحل بعد على الوجه الأكمل ، تتصل بالخلط بين ماياتى :

• نشر التراث ومن يكون صاحب الحق فيه .

• نشر الأعمال الأدبية المحلية فى الخارج .

• حق تكرار الطبع لأى أثر أدبى أو علمــى منشــور فى جهــات أخـرى .

• الفرق الفنى بين التأليف والاقتباس والترجمة .

• الفرق الفنى بين مطبوعات الخدمة العامة وبين مطبوعات الابداع الذاتى .

• الحدود المتاحة لترجمة أعمال الابداع الفنى ، سواء من اللغة العربية أو اليها .

• مسئولية الناشرين بالنسبة لحقوق الملكية الأدبية .

– ان معالجة هذه القضايا المتصلة بحقوق الملكية الأدبية ، ينبغى أن تكون محل عناية الجهة أو الهيئة أو اللجنة المشتركة التى ستدرس موضوع حماية حقوق الملكية الفنية والأدبية . ويمكن ان تتمثل هذه العناية فى :

• عقد مؤتمر محلى يأخذ فى مراحله التاليــة صفــة المؤتمر الاقليمى ، ثم المؤتمر الدولى ، وذلك لاقتراح القوانين – أو تعديلات القوانين – التى تضع القواعد لتوضيح الرؤية بشأن حق الملكية الأدبية ، وتحديد الجهات المسئولة عن تنفيذها ، بما فى ذلك من واجبات المتابعة .

– ان دور اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى – فى مجال حقوق الملكية الفنية والأدبية وحقوق الأدباء المتعلقة بالمصنفات الفنية – يحتاج إلى إبراز ، بوصفه مالكا أصليا لمعظم الحقوق التى يقوم بشرائها بموجب عقود قانونية .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق جميعه ، يوصى بماياتى :

* تشكيل لجنة قانونية على المستوى القومى بالتنسيق مع : المكتب الدائم لحماية حق المؤلف المنشأ بقرار السيد وزير الثقافة رقم ١٣ لسنة ١٩٨٥ ، ومع النقابات الفنية وجمعيات واتحادات الكتاب والمؤلفين واتحاد الاذاعة والتليفزيون . على أن يكون فى مقدمة مهام هذه اللجنة ما يأتى :

– مراجعة وتحديث التشريعات المحلية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفنية والأدبية ، وذلك لحماية حقوق الابداع الفنى والفكرى المصرى على ضوء المتغيرات التقنية الحديثة ، كالاقمار الصناعية للبث المباشر ، وتوزيع الاشارة التليفزيونية على كابلات .

* التعامل مع التجمعات الدولية ، وبصفة خاصة الأوربية والعربية والافريقية ، لحماية المصنفات الفنية بالتبادل ، وفى ضوء الاتفاقيات والقوانين الدولية بصفة عامة .

* العمل على زيادة الموارد التى يتم تحصيلها من الخارج ، نتيجة الملكية الفنية والادبية ، لتنمية موارد الدولة وحقوق المؤلفين .

* حماية الكاتب والفنان المصرى الذى تتداول أعماله بالخارج ، والسعى لاصدار التشريعات المحلية والدولية التى تحميه ، وبالتالى تحمى حقوق الدولة فى مختلف الأنشطة التى تغطيها حقوق الملكية الفنية والادبية . وذلك من أجل الحصول على العائد المناسب من الانتاج الفكرى والادبى والفنى المصرى .

– مع الاهتمام بدعم الجمعيات الفنية المعروفة باسم جمعيات التحصيل .

* انشاء جهاز للمعلومات الخاصة بحقوق الملكية الفنية والأدبية على المستويين المحلى والعالمى ، والقوانين المحلية والدولية الخاصة بها للرجوع إليها من جانب جميع الأطراف عند الاقتضاء طبقا لنظام محدد ومعترف به .

– ويكون من مهام هذا الجهاز ، تنظيم مؤتمرات دورية محلية واقليمية

ودولية لتقعيد وتنمية وتطوير حقوق الملكية الفنية والأدبية .

* تدعيم النشر والاعلام عن موضوع حقوق الملكية الفنية والادبية ، بهدف تشجيع الابداع الفكرى والفنى والحفاظ على هذه الحقوق وتنميتها لصالح التنمية القومية فى هذه الانشطة ، وتنمية الوعى بحقوق الملكية للفرد والجماعة والدولة .

مستقبل العمالة الفنية فى الصناعات والخدمات الاعلامية

ترتبط العمالة فى الصناعات والخدمات الاعلامية ارتباطا وثيقا بالتطورات التكنولوجية المتلاحقة فى هذه المجالات ، وهى تطورات لم يسبق لها مثيل فى سرعتها وترابطها مع بعضها البعض بل ان مجالات الاعلام والاتصال والمعلومات أصبحت تتجمع فى دوائر متشابكة يصعب الفصل بينها أحيانا ، ويتعين قبولها على انها معطيات العصر التى يلزم مواجهتها بالاعداد لها والاستعداد المبكر للتعامل معها .

وفى هذا العصر شديد التسارع ومتعدد التحديات تختفى تخصصات بأكملها وتندثر وتضمحل أخرى ، وتنشأ تخصصات جديدة لم تكن معروفة من قبل لتتعامل مع التقنيات وأساليب العمل التى تفرض نفسها ، والمواكبة لإلحاحات واحتياجات تلك التقنيات ووجودها الحتمى الذى لابديل له .

ومن هنا كان الاستعداد لتطوير وإعداد العمالة المناسبة فى هذه المجالات من أهم تحديات المستقبل ، لارتباطه المباشر بتوجهات مؤثرة من النواحى الاجتماعية والاقتصادية ، وبالامكان كلما كان التخطيط مبكرا ومرنا ومتفاعلا مع أسرع التطورات كان ذلك مصدر خير كبير على المستوى القومى فى المستقبل القريب وعلى المدى البعيد .

أثر التشغيل الاوتوماتيكى فى الخدمات الاعلامية المرئية والمسموعة :

ان التطورات المتلاحقة فى هذا المجال أكدت الاتجاه الى التشغيل الاوتوماتيكى فى الخدمات الاعلامية المرئية والمسموعة .

ويمكن ايجاز أنشطة التشغيل الاوتوماتيكى فى التليفزيون والاذاعة فيما يلى :

فى تنفيذ البرامج التليفزيونية :

يشمل ذلك إعداد غرف موحدة تتضمن مصادر البرامج التليفزيونية : الفيديوتيب والأفلام ، بحيث يتم تحميل الماكينات بالأشرطة والافلام فى وقت مبكر ، وتغذية حاسبات آلية خاصة بالبرنامج اليومى ، حيث يتم ادارة الأجهزة وأخذ اشارات الصورة والصوت منها فى الوقت المحدد دون تدخل بشرى أثناء التنفيذ . ويكفى خلال فترة التنفيذ أو فترة السهرة وجود مهندس واحد متخصص فى غرفة المراقبة الرئيسية ، يراقب سلامة التنفيذ ولايتدخل يدويا الا فى الحالات الاضطرارية . وبطبيعة الحال تؤخذ الاستديوهات الاخبارية على الهواء فى الوقت المحدد لنشرات الاخبار بالضبط ويتم كتابة التقرير اليومى للتنفيذ آليا على طابعة خاصة .

فى استديوهات الاخبار التليفزيونية :

تم استخدام أنظمة آلية خاصة لتشغيل الكاميرات من بعد والتحكم فى توجيهها وفى ضبط العدسات والتركيز وكافة عناصر الصورة من طاولة ومراقبة الاستديو ، ويتدرب المخرجون على اجراء ما يلزم من ضبط يدوى من بعد .

ومن نتائج ذلك الاستغناء عن وجود الكتروني ومساعد لكل كاميرا تليفزيونية وبعض الفنيين .

في استديوهات الانتاج التليفزيونية :

ليس هناك بديل عن المخرج والفنانين وبعض الفنيين في استديوهات الانتاج . ولكن التشغيل الأوتوماتيكي يدخل في هذه الاستوديوهات في المجالات الآتية

– الاضاءة الفنية :

حيث يلعب التشغيل الاتوماتيكي بالكمبيوتر دورا هاما في امكان اجراء تعديلات سريعة اثناء الانتاج بعجز العمل اليدوي المباشر عن تحقيقها . وتتم أعمال الضبط المسبق في وقت أطول قبل الانتاج ، أما أثناء الانتاج فيتم تنفيذ ما سبق ضبطه خلال فترات قصيرة هي فترات التسجيل ، ويحتاج هذا الاسلوب الى أن يتضمن سيناريو الانتاج نصا خاصا للإضاءة شأنه في ذلك شأن نص الصورة ونص الصوت ، مما يتطلب خبرة فنية تحتاج الى تدريب خاص واستعداد .

– الكاميرات التليفزيونية :

تحتاج الكاميرا التليفزيونية الى حوالي أربع ساعات لضبطها وضبط كافة مراحل قناة الكاميرا ، ولكن الاستعانة بأساليب الكمبيوتر جعلت من الممكن اجراء الضبط ثم تسجيل عناصر الضبط داخل ذاكرة الكترونية ضمن مكونات الكاميرا ، بحيث يمكن ضبط الكاميرا التليفزيونية الملونة وأخذ الصورة منها خلال اربع دقائق فقط بدلا من اربع ساعات في الانظمة اليدوية .

وغني عن الايضاح أن هذه الكاميرات المبرمجة توفر وقتا أكبر للانتاج ، لا سيما وان الانتاج التليفزيوني والدرامي بصفة خاصة يحتاج الى أعداد كبيرة من الفنانين مما يجعل وقت الاستديو ثمينا في وجود هؤلاء ، ويفضل ان تكون الكاميرات جاهزة فور استعداد المخرج والاستديو لاجراء التدريبات والتسجيل .

ومن هنا فان هذه الكاميرات المبرمجة عنصر هام من عناصر زيادة الانتاج في استديوهات التليفزيون الكبرى . وقد يؤدي هذا التطور الى تقليل عدد العاملين على قناة الكاميرا أثناء التشغيل والانتاج ، إلا أنه في الوقت نفسه يحتاج الى مهارة وتدريب اكبر لمن يقومون بضبط قناة الكاميرا ضبطا أوليا قبل اختزان عناصر الضبط في الكاميرا التليفزيونية ، ومالم يصل هذا الضبط الى مرحلة الاتقان فان ذلك قد يؤدي الى تكرار استخدام أوضاع للكاميرا بعيدة عن الضبط الامثل ، مما قد يؤدي الى فقدان الجودة وبعدها عن النتائج المرجوة ، ومن ناحية أخرى فان صيانة هذه النوعية من الكاميرات تحتاج الى مهندسين ذوي مهارة من نوع خاص يتلقون تدريبا في مجالي الالكترونيات الرقمية وتقنيات الكمبيوتر .

– في استديوهات الاذاعة الصوتية :

هناك اساليب للتشغيل الاوتوماتيكي في تنفيذ البرامج الاذاعية تعتمد على أنظمة متكاملة لنقل الاشرطة من المكتبة الى أجهزة متعددة الأوضاع يمكنها استيعاب اعداد كبيرة من الاشرطة على هيئة كاسيت ويمكن اخذها بالتتابع الزمني المطلوب واذاعتها . ولا يغني ذلك عن الاستعانة بمذيع الاستديو من آن الى آخر ، وفي احد التطورات كان مطلوبا من المذيع ان يقوم بتشغيل بعض المفاتيح البسيطة امامه مثلما كان يقوم زميله في الماضي بتشغيل الأسطوانات إلا ان التجارب العملية بينت عدم رغبة كثير من المذيعين في تحمل مثل هذه المسئوليات .

– في الارسال الاذاعي والتليفزيوني :

الاتجاه الحالي في مراكز الارسال الاذاعي والتليفزيوني ينحو نحو التشغيل الأوتوماتيكي ، حيث يستطيع مهندس واحد تشغيل عدد كبير من محطات الارسال ومراقبة أدائها .

وفي أوربا الغربية أكبر مركز لارسال الموجات القصيرة يعمل حاليا بهذا النظام . ويمكن أيضا تشغيل محطات الارسال التليفزيوني من بعد

وقد استطاعت مصر ان تتبع هذا الاسلوب منذ سنوات فى تشغيل محطتى الارسال التليفزيونى بكل من السويس وبورسعيد وذلك بتشغيلهما ومراقبة أدائهما من بعد من مركز الارسال التليفزيونى بالاسماعيلية .

ورغم امكانات التشغيل الاوتوماتيكى بعدد قليل من الافراد ، الا أن أعمال الصيانة الوقائية تحتاج الى وضع وتنفيذ خطط متكاملة بافراد مدربين حيث تتم أعمال الصيانة لكل جزء خارج وقت التشغيل .

فى القياسات :

تتم أعمال القياسات الحديثة فى القنوات التليفزيونية باستخدام طرق اوتوماتيكية تعتمد على القيام بالقياسات من خلال جزء خامل من الاشارة التليفزيونية وفى كل إطار من الصورة الالكترونية التليفزيونية يتم تخصيص عدد من الخطوط الخالية لايتجاوز زمنها حوالى ٢٠٠ ميكروثانية أى حوالى ٢٠٠ جزء من مليون من الثانية لهذه القياسات ، وتتم هذه القياسات على كافة القنوات والدوائر بما فى ذلك دوائر النقل بشبكات الميكروويف التى تمتد على مدى آلاف الكيلو مترات ، ويتم تسجيل نتائج القياسات أوتوماتيكيا وبذلك توفر الوقت والجهد الذى كان يحتاج الى أعداد كبيرة من المهندسين والفنيين والى القيام بالقياسات أثناء فترات توقف البرامج وفى أمكنة متباعدة والأسلوب الجديد يتيح اتمام الاختبارات والقياسات أثناء الخدمة ، أى أثناء نقل وارسال البرامج ، بل انه من الممكن اجراء بعض التصحيحات اثناء ذلك دون توقف البرامج .

أثر الاقمار الصناعية :

منذ ربع قرن دخلت تكنولوجيا الاقمار الصناعية مجالات الاتصال والإعلام الاذاعى المرئى والمسموع ولم يعد هناك حسابات للمسافات والأبعاد ، فالقمر الصناعى يخدم الامكنة القريبة والبعيدة فى نفس الوقت ويتعامل معها على قدم المساواة فى جودة الاشارة وسرعة النقل .

ولكن التطور الاعظم للأقمار الصناعية هو استخدامها للبث التليفزيونى المباشر الذى يصل من الفضاء مباشرة الى أجهزة المشاهدين ، ولايحتاج الا إلى طبق صغير يصل قطره فى المستقبل القريب الى ستين سنتيمترا ، يغترف من الاشارة الواردة من القمر الصناعى ويمد بها جهاز الاستقبال التليفزيونى العادى مع بعض المكونات الالكترونية الاضافية .

وهذا الاسلوب البسيط للوصول الى المشاهد التليفزيونى بشكل مباشر ، أوجد انقلابا خطيرا فى اساليب الاذاعة المرئية والمسموعة ، فهذا الابتكار الذى جعل العالم قرية صغيرة ، يعنى ايضا عدم الحاجة الى شبكات الميكروويف الأرضية التى قد تمتد عبر آلاف الكيلومترات ، ويلغى بالتدريج الحاجة الى محطات الارسال التليفزيونية الارضية وما تحتاج اليه من مبان واجهزة وطاقة كهربائية وبنية أساسية .

والذى عجل بتطوير الاقمار الصناعية الاذاعية هو التطور الكبير فى تكنولوجيا الطاقة الشمسية الى تمد الأقمار الصناعية بحاجتها من التيار الكهربائى فأصبح بالإمكان ارسال الاشارات التليفزيونية من القمر الصناعى بقدرة كبيرة نسبيا يشار اليها بغزارة الاشعاع . وأصبح من الممكن ارسال ١٠٠ وات أو ٢٠٠ وات من القناة التليفزيونية القمرية ، وهذا هو الذى جعل بالامكان التقاط الاشارة التليفزيونية بالهوائى الطبقى الصغير يسانده تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة المتطورة ، وبعد ان كانت المحطات الأرضية التقليدية التى تتعامل مع القمر الصناعى يصل قطرها الى ثلاثين مترا وتصل تكاليفها الى مايعادل ستة ملايين من الدولارات ، يبشر المستقبل القريب بهوائيات طبقية صغيرة ومعدات استقبال مباشرة لاتتجاوز تكلفتها ما بين ٣٠٠ ، ١٠٠٠ دولار .

وان النظر الى ماسوف تنتجه أساليب البث المباشر من الاقمار الصناعية يبين تغيرات جوهرية فى التخصصات والوظائف المطلوبة لخدمة الارسال التليفزيونى . والمؤشرات تشير إلى مايأتى :

- تقليل أعداد وظائف الارسال التقليدية .

- زيادة وظائف تركيبات وصيانة وضبط الاستقبال المباشر من الاقمار الصناعية .

- تقليل الحاجة الى البنية الارضية لشبكات الميكروويف ومبانى ومحطات الإرسال الارضية ذات الابراج والهوائيات العالية لاستبدالها بالقطاع الفضائى .

- نشأة وظائف جديدة ومتجددة للتحكم فى القمر الصناعى وتوجيه البرامج المرسلة اليه من دور التليفزيون .

- تطور الحاجة الى وظائف تصميم وصناعة واطلاق الاقمار الصناعية ومحطات التحكم والتغذية بالبرامج .

ويلاحظ هنا سرعة تلاحق أجيال الأقمار الصناعية التى تمتد من ٧ الى ١٠ سنوات فقط .

- تطور كبير فى الوظائف المالية والقانونية المتعلقة باقتناء واطلاق الأقمار الصناعية وقنواتها .

الصحافة الالكترونية من خلال الشاشة التليفزيونية :

ظهر نظام للارسال التليفزيونى يعرف باسم (الفاكسميلى) فى الخمسينات وكان يمهد لوصول المعلومات المطبوعة الى المشاهدين فى منازلهم على الشاشة التليفزيونية ، بل تطور الى اصدار جريدة الطفل وأخرى للمرأه وثالثة لرجل الاعمال ثم أصبح فى الامكان اظهار هذه المعلومات المكتوبه على أوراق مطبوعة بالجهاز لدى المشاهد .

وتطور نظام (الفاكسميلى) ولكنه لم يصادف نجاحا فى أن يحل محل الجريدة المطبوعة أو المجله المقروءة ، والتقطته صناعة الاتصالات وأصبح حاليا دعامة من دعامات نقل الصور الثابته والمواد المطبوعة والرسومات بين المؤسسات والهيئات العامة والخاصة فى مختلف انحاء العالم .

ومن خلال التطورات الالكترونية الحديثة والتطور فى أنظمة المعلومات أصبح بالامكان نقل كمية أكبر من المعلومات عبر القناة التليفزيونية وتطورات وسائل ارسالها واختزانها . وظهرت أنظمة (الفيديوتكست) (والتلى تكست) . والفيديو تكست الحديث هو نظام مبرمج يتضمن ارسال النصوص المكتوبة والرسوم البيانية والايضاحية بواسطة الارسال التليفزيونى اللاسلكى أو بالاستعانة بالخطوط التليفونية الناقلة ويتم عرض المعلومات على شاشات أجهزة التليفزيون العادية التى يمتلكها جمهور المشاهدين . ويستطيع جمهور المشاهدين فى أنظمة الفيديو تكست أن يشاهدوا تلك المعلومات على شاشات أجهزتهم دون الحاجه الى تدريب متخصص على لغات الكمبيوتر ، حيث تشبه وحدة التحكم وحدات التشغيل البسيطة من بعد .

و (التلى تكست) يعنى اشارات الفيديو تكست المرسله بواسطة الاشارات التليفزيونية ، ويمكن ان تشغل هذه الاشارات حيز القناة التليفزيونية بأكملها ، كما يمكن أن ترسل هذه الاشارات بسعة أقل على جزء من حيز القناة التليفزيونية ، بمعنى أن ترسل الاشارة التليفزيونية وفى الوقت نفسه ترسل إشارة المعلومات على جزء خامل منها يعرف باسم (فترة الاعتام الرأسى) ، ودون أن يؤثر ذلك على استقبال الصورة التليفزيونية العادية ، أو اشارة المعلومات .

ومن مزايا الفيديو تكست لجمهور المشاهدين أنه يوفر لهم الاتصال المباشر بمصادر المعلومات الموثوق بها ، وهذه المعلومات يتم تحديثها أولا بأول لتكون فى خدمة المشاهدين وتستحق بذلك أن تسمى الصحافة الالكترونية المكتوبة .

وفى حالة الفيديو تكست المنقول على جزء من القناة التليفزيونية يمكن نقل من ١٠٠ الى ٢٠٠ صفحة من المعلومات الى المشاهدين ، أما فى حالة استخدام قناة تليفزيونية كاملة فيمكن نقل من ٦٠٠٠ الى ١٨٠٠٠ ، صفحة ويعاد ارسالها كل ٢٥ ثانية ، وهى تزيد كثيرا عن امكانات الصحافة المكتوبة وامكانات التليفزيون الحالية .

ومؤشرات المستقبل تشير الى ارتفاع اسعار الورق وتكلفة الطباعة بينما التقدم فى النظم الالكترونية يتجه نحو تصغير الاجهزة وتقليل التكلفة ، والنتيجة الحتمية هى أن الشاشة التليفزيونية سوف تحل بالتدريج محل الجريدة المطبوعة ، وتكون أسرع وصولا الى المشاهدين وأيسر تحديثا .

واذا كانت الجريدة المكتوبة تصدر مايصل الى ثلاث طبعات يوميا ، فإن الجريدة الالكترونية المرئية على الشاشة يمكن تحديثها بسرعة أكبر لتواكب النشر فى طبعات متتالية تصل الى كافة المشاهدين ، ويمكنها تحديث الطبعات والمعلومات كل ساعة عند الحاجة .

وفى شأن اشتراكات هذه الصحافة الالكترونية فان هناك نظما متعددة لذلك منها الاشتراكات السنوية حيث لايستطيع من لا يسدد الاشتراك استقبال الخدمة ومنها أيضا الدفع عند كل استقبال .

وعلى أى حال فان الصحافة الالكترونية المرئية على شاشة التليفزيون سوف تحقق إمكانات كبيرة وتحتاج الى تخصصات مختلفة فى مجالات التقنية وفى مجالات التوزيع والتحصيل .

ويصاحب نمو الصحافة الالكترونية اضمحلال للأسلوب التقليدى للصحافة الورقية من ناحية المضمون المادى ، كما يصاحب ذلك ازدهار للنواحى الفنية ووفرة فى الانتاج ، ولقد أصبحت الجريدة المطبوعة على الورق عبئا فى كثير من البلاد المتقدمة حيث يصل العدد الاسبوعى من الجريدة الى حوالى كيلوجرامين من الوزن وشمولها اكثر من عشرة ملاحق وفروع فى العدد الواحد .

أثر تكنولوجيا الطاقة الشمسية تدريجيا :

يعتبر توفير الطاقة الكهربائية من مشكلات التنمية الاساسية سيما فى البلاد النامية ، وتتلخص مشكلات توفير الطاقة الكهربية فى الدول النامية فى صعوبة توفيرها انتاجا وتوزيعا ، مع تعرض شبكاتها للانقطاع المتكرر وتغير الجهد الكهربائى بسبب تزايد الطلب على المتاح منها ، وتزداد الصعوبات الناجمة عن عدم توفر الطاقة الكهربية عند بناء البنيات الاساسية وامتداد العمران الى مناطق جديدة ، وكذا عند مد خدمات إعلامية الى مناطق جديدة .

وقد جعلت تكنولوجيا الطاقة الشمسية أنظمة إمداد الطاقة الكهربية وسائل نظيفة لايصدر عنها أى ضوضاء ويمكنها ان تعمل لفترات طويلة ممتدة ، بأجهزة تعمل وحدها دون الحاجة الى اشراف بشرى مباشر طوال الوقت . ويعتبر هذا المصدر للطاقة مصدرا غير محدود الاجل ، ويتوافر هذا المصدر للطاقة بسخاء فى معظم الدول النامية .

ولقد كان الاعلام المصرى سباقا على مستوى العالم فى الاستفادة بالطاقة الشمسية حينما قام باستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية لمد الكهرباء اللازمة لمحور الميكروويف الذى ينقل برامج الاعلام المرئى والمسموع من مرسى مطروح الى واحة سيوه لتغذية محطات الارسال الاذاعى والتليفزيونى فى هذه الواحة المصرية .

وتحتوى شبكة الميكروويف من مرسى مطروح الى سيوه على تسع محطات ميكروويف عبر الصحراء حيث لايتوفر أى مصدر من مصادر الطاقة الكهربائية العادية .

وتعتبر مصر والمملكة العربية السعودية وشيلى من أوائل الدول التى استخدمت الطاقة الشمسية لإمداد الطاقة الكهربية اللازمة لشبكات الميكروويف ولولا تكنولوجيا استخدام الطاقة الشمسية لما أمكن تنفيذ شبكة الميكروويف الناقلة لبرامج الاذاعة والتليفزيون الى سيوه فى هذه الفترة لعدم توافر الطاقة الكهربائية عبر الطريق الصحراوى الممتد من مرسى مطروح الى سيوه ، مع صعوبة تدبير مصادر أخرى عمليا . وتعتمد شبكة ميكروويف جنوب سيناء على الطاقة الشمسية أيضا .

ويحمل المستقبل فى طياته امكانات هائلة لاستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية فى أجهزة استقبال الراديو والتليفزيون ، وكذا فى اجهزة إعادة الارسال الاذاعى والتليفزيونى فى بعض الجيوب المنعزلة

لتقوية الارسال بها دون الحاجة إلى أفراد مقيمين طوال الوقت لتشغيل وصيانة تلك الاجهزة .

ويتضح من ذلك ان هناك أساليب ادارية جديدة للتشغيل بدون أفراد وكذا للصيانة الدورية ، ويكفى المرور على الاجهزة الدورية على فترات متباعدة للتأكد من سلامتها وحسن أدائها .

وغنى عن البيان أثر ذلك على الوظائف والتخصصات والأعمال التى تعتمد على مصادر الطاقة التقليدية .

أثر الروبوت (الانسان الآلى) فى الصناعات الاعلامية والالكترونية:

يقوم التشغيل الاوتوماتيكى فى الصناعة بدور كبير ، ولقد تطور ذلك بصفة خاصة فى الصناعات الاعلامية والالكترونية . وأصبحت الآليات الجديدة تنافس الانسان فى قدرتها على إمام الأعمال المطلوبة بدرجات دقة عالية وكم وفير وسرعة كبيرة حتى سميت بعض هذه الآليات باسم (الروبوت) أو الانسان الآلى ، ويمكن للروبوت مثلا أن يقوم بعمل عدد كبير من اللحامات أو تثبيت المكونات فى أمكنتها عند صناعة الأجهزة باتقان يفوق القدرة البشرية .

ومع تطوير هذه الآليات الجديدة سوف يتم الاستغناء فى المستقبل عن كثير من الوظائف الفنية فى الصناعة ، ويحل محلها وظائف اخرى تتعامل مع الروبوت تصميما وصيانة .

أثر التقادم التكنولوجى :

يعتبر التقادم التكنولوجى من السمات المميزة لتطورات العصر ، ويقصد به انتهاء التعامل مع نوعيات معينة من الاجهزة أو المعدات لظهور أجهزة جديدة تعتمد على تطورات تقنية أحدث ، وهناك عوامل متعددة تؤثر على التقادم التكنولوجى بعضها حتمى .

والتطور التكنولوجى السريع من الاسباب الحقيقية للتقادم التكنولوجى ، وفى عصرنا هذا تحدث طفرات التجديد فى الصناعات الالكترونية والاعلامية مرة كل ٥ سنوات ، وفى أبحاث الفضاء والطاقة النووية مرة كل ٣ سنوات . وتسعد الشركات المصنعة والشركات التجارية بمثل هذا التقادم التكنولوجى وتسعى اليه بالبحوث والتصميمات المبتكرة ووسائل الدعاية والتسويق .

ويؤثر ذلك على الصناعات والخدمات الاعلامية بالحاجة المستمرة الى إعداد الكوادر الفنية التى تتعامل مع كل جديد والتدريب المتجددة على الاساليب والوسائل الجديدة ، ويصاحب التقادم التكنولوجى – ومايعقبه من تطوير – نشأة وظائف واعمال جديدة تحتاج الى مهارات تتعامل بلغة هذه التطورات ، وقد تنتهى تخصصات معينة مع كل تقادم تكنولوجى .

أنماط جديدة من التشغيل :

يحمل المستقبل فى طياته كثيرا من المتغيرات ، من ذلك ايجاد أنماط جديدة من التشغيل والوظائف نتيجة لترابط عوامل متعددة تؤثر كلها فى اتجاه فتح المجال لهذه الانماط .

ويمكن ايجاز هذه المؤثرات فيما يأتى :

- التقدم الكبير فى تكنولوجيا الكمبيوتر والحاسبات الآلية والطابعات وأجهزة معالجة الكلمات والوسائل الكاتبة والطابعة ووسائل إعداد التقارير والمذكرات والخطابات .
- التطور الكبير فى وسائل الاتصال ووسائل نقل الصور والمعلومات .
- زيادة أعداد السكان بصفة عامة .
- صعوبة المواصلات وبصفة خاصة فى المدن الكبرى .
- صعوبة ايجاد مكاتب للعاملين فى الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة .

وسوف ينشأ عن تواجد هذه العناصر أنواع جديدة من الوظائف والتخصصات التى يمارسها العاملون من منازلهم ، ومن أمثلة ذلك أعمال السكرتارية كإعداد الخطابات والمذكرات على الالات الالكترونية الجديدة

وإرسالها عبر دوائر الاتصال السلكية واللاسلكية الى مكاتب رؤساء العمل .

وسوف تتزايد هذه الأنماط من الوظائف والاعمال فى المستقبل ، وسوف يكون لها متطلباتها ومواصفاتها الخاصة ، واحتياجاتها من نوعيات جديدة من العمالة .

سياسات الاجور وتحريك العمالة التخصصية بين الإعلام والمعلوماتية :

تتفاوت وتتشابك التخصصات الفنية والتقنية والهندسية فى مجالات متعددة أوثقها ارتباطا الاعلام والاتصالات والمعلومات ، وكل من هذه المجالات يتعامل بالضرورة مع المجالات الاخرى التى تصبح جزءا حتميا من كيان العمل .

وهذا التقارب يقع أيضا بين الاعلام الاذاعى المرئى والمسموع وبين مجالات الاقمار الصناعية وأقمار الاتصالات وبين الوسائل الفضائية فى المجالات الاستراتيجية الأخرى .

ومن طبيعة الأمر ان يحدث تحريك للعمالة التخصصية بين هذه المجالات وبعضها الآخر . ولقد كان من نتائج ذلك تحريك انشطة كبرى بأكملها من نوعية نشاط الى نوعية أخرى . ومن سمات العصر أن شركات كبرى رائدة فى أجهزة وأنظمة الاعلام المرئى والمسموع اغلقت أوجه نشاطها فى هذه المجالات وحركت نشاطها بالكامل الى بحوث وأنظمة الفضاء والأقمار الصناعية ومبادرة الدفاع الاستراتيجى المعروفة باسم حرب الكواكب وبحوثها .

أما ما يؤثر على الأفراد فى هذه المجالات المتنوعة فهو سياسات الأجور المتبعة فى الأنشطة المختلفة . ومن المتوقع أن تكون أنظمة الكمبيوتر وأنظمة المعلومات اكثر جذبا للعمالة التخصصية مما قد يوجد تنافسا غير متوازن فى جذب العمالة على أساس أفضلية الاجور .

ومن الصالح العام أن يسعى التخطيط المسبق الى تحقيق التوازن المطلوب فى العمالة لتلبية احتياجات الانشطة الضرورية على المستوى القومى .

الاعلان التليفزيونى وعلاقته بالبيع المباشر فى المستقبل :

سوف يظل الاعلان التليفزيونى لسنوات طويلة أحد مصادر الدخل الرئيسية للهيئات والمؤسسات التليفزيونية ، إلا أن المستقبل يحمل فى طياته نوعيات جديدة من وسائل الاعلان تصل الى شاشات التليفزيون لدى المشاهدين وتكون أبعد أثرا ، وتعتبر أخطر منافس يؤثر على الاعلان التليفزيونى التقليدى .

والنوع الجديد من الاعلانات سيكون من نوع الفيديو تكست الذى ينتقل من المؤسسات والمحال التجارية الكبرى الى المشاهدين مباشرة عبر الخطوط التليفونية . اذ يكفى أن تطلب رقما تليفونيا خاصا لتنقل الى شاشة جهاز التليفزيون عبر الخط التليفونى قوائم بأنواع السلع وأسعارها ، وتعدد مزاياها وأنواعها ومواصفاتها لاغراء المستهلكين بالشراء . ويمكن للمشاهد أن يطلب مايريد عبر نفس الخط التليفونى فيصل اليه طلبه فى منزله .

ومعنى ما يحدث من تطوير فى هذا المجال أن تواجه الهيئات والمؤسسات الاعلامية هذا التطور بالحصول على مواردها من المصادر الأخرى الممكنة . كما أن ذلك معناه أن تبدأ وظائف وأعمال جديدة للاعلان التليفزيونى لدى المؤسسات التجارية الكبرى والتى تحتاج الى إعداد وتدريب خاص ، إضافة الى وظائف تقنيات النقل والاخراج والصيانة .

تسويق البرامج التليفزيونية فى المستقبل :

يعتمد تسويق البرامج التليفزيونية على ارسال نسخ منقولة من المواد والبرامج التليفزيونية المبيعة . ومع تطور وسائل الأقمار الصناعية الاذاعية وأقمار البث المباشر سوف تصبح معظم المواد التليفزيونية فى متناول كل هيئة تليفزيونية دون عناء ، وسوف يقل الاهتمام بالتسويق

التقليدى للبرامج المبيعة على أشرطة أو أفلام .

وليس معنى هذا أن تتنازل الهيئات والجهات صاحبة البرامج عن حقوقها ولكن معناه أن أداء هذه الحقوق سيدخل فى اطار اتفاقات اجمالية مشمولة بشكل غير مباشر داخل أنشطة الأقمار الصناعية .

وسوف تنشط فى هذا المجال التخصصات القانونية والتجارية والادارية والتى تكون أساليبها هى البديل الوحيد المتاح للحصول على تلك الحقوق ، والتى سوف تحكمها اتفاقات دولية أو اقليمية كلما أمكن ذلك .

أهمية وظائف التصميم والابتكار والصيانة فى المستقبل :

ان اتجاهات المستقبل تهدف الى تبسيط أعمال التشغيل للأجهزة والمعدات بحيث تحتاج الى أقل جهد بشرى . وكلما زاد تبسيط التشغيل وجعله دقيقا ذاتى التصحيح ، كانت درجة الصعوبة أكبر فى وظائف التصميم والابتكار والصيانة . ومن المؤكد أن وظائف التصميم والصيانة التخصصية سوف تحتل مركز الصدارة فى التخصصات المستقبلية التى يلزم الاستعداد لها وتحقيق فهمها . وسوف تحتاج تلك التخصصات الى سنوات أطول من التخصص والدراسة .

ومن المؤكد أن الاستفادة بالبحوث العلمية وتطبيقاتها الجديدة سيكون لها أثرها فى كثير من الصناعات والخدمات ومن بينها تلك المتعلقة بالإعلام الاذاعى المرئى والمسموع .

أفراد البلدان النامية فى خدمة البلاد المتقدمة :

سوف يكون من نتائج التقدم التكنولوجى الكبير تيسير سبل الحياة والرفاهية فى البلاد المتقدمة الى درجة توجد نوعا مختلفا من البشر يميل الى الكسل تجاه كثير من الأعمال والتخصصات . وسيكون من نتائج ذلك تزايد الطلب على أفراد البلدان النامية للعمل فى خدمة البلاد المتقدمة .

وسيكون لأفراد البلاد النامية فرص عمل متعددة ليس فقط فى الأعمال اليدوية ، ولكن فى كثير من الأعمال التخصصية المتعددة التى تبرزها التكنولوجيا فى المستقبل القريب .

ومن الممكن للبلاد النامية أن تحقق الكثير من التنمية اذا أحسنت الاستفادة بفرص العمالة والمشاركة المتاحة فى تلك المجالات الجديدة سيما فى مجالات الاعلام والتخصصات المرتبطة به .

المؤتمرات الدولية فى المستقبل وتغطيتها الاعلامية :

تعتمد المؤتمرات الدولية على انتقال مندوبى الدول الى مقر عقد المؤتمر ، ويتكلف حضور هذه المؤتمرات الكثير الذى يتمثل فى أجور السفر بالطائرة وأجور الاقامة طوال فترات عقد المؤتمرات ، وهذه الأجور فى تزايد مستمر ، اضافة الى ما تسببه من وجود المسئولين خارج بلادهم لفترات . ومع تطور تكنولوجيا الأقمار الصناعية والالكترونيات الدقيقة ، أصبح بالامكان عقد المؤتمرات عبر قنوات الاتصال الفضائية . ولعل أبسط هذه الأنواع المؤتمرات الثنائية التى تعقد بين طرفين حيث تستطيع المجموعة المكونة لأحد الطرفين أن تشاهد الصورة والصوت للمجموعة الأخرى بحيث تدور المناقشات كما لو كانوا فى مكان واحد ، ويمكن فى المستقبل القريب تعدد أطراف المؤتمرات بهذا الاسلوب الجديد .

وتتوفر حاليا فى التليفونات والسنترالات الالكترونية الرقمية الحديثة خاصية (المؤتمر) التى تسمح بوجود أطراف متعددة خلال نفس الاتصال يتحدثون ويستمعون الى بعضهم البعض دون ان يغادروا مكاتبهم .

ان تطور هذه الاساليب لشمول الصورة والصوت عبر الأقمار الصناعية لأطراف متعددة سيكون له آثار بعيدة فى المستقبل ، وسوف يستدعى مراعاة أساليب جديدة للإعداد لهذه المؤتمرات والتغطية

الاتجاهات الدولية . ومن هنا وجب التعرف عليها وايجاد المواءمة والتوفيق المتدرج لمراعاتها والأخذ بالبدائل التى تتناسب والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية ، مع عدم اغفال أهمية تنمية الموارد من الاعلان التليفزيونى لصالح الشبكات والقنوات التليفزيونية القومية باعتبار ذلك من الموارد الرئيسية لها ، سيما وأن الرخص التليفزيونية ملغاة وليست ضمن الموارد الحالية .

مبادىء عامة :

أظهرت الدراسات فى مجموعة بلاد السوق الأوربية المشتركة ان لوائح الاعلانات التليفزيونية تتفق على المبادىء العامة الآتية :

– لايجوز للاعلان أن يخالف القانون فى البلد الذى يتم فيه اذاعته .

– لايجوز للاعلان أن يتعارض مع المعتقدات الدينية ، أو المبادىء السياسية .

– لايجوز أن يثير الاعلان مخاوف المشاهدين بطريقة غيرمعقولة أو ليس لها مايبررها .

– لايجوز أن يشجع الاعلان على السلوك المخالف لقواعد الصحة والسلامة .

– وفى مصر تضمن قانون انشاء اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ بالمادة الثالثة فقرة (٨) « ان للاتحاد الحق فى انتاج واذاعة الاعلانات التجارية وفقا للسياسات التى يضعها فى هذا الشأن بما لايخل بالقيم أو التقاليد العامة » .

ومن أجل ذلك صدر العديد من القواعد والضوابط التنظيمية التى تحكم العملية الاعلانية . ومنها بصفة عامة :

– لايسمح بتعرض الاعلان للأمور السياسية أو الدينية أو مايخالف القوانين العامة أو النظام والآداب العامة .

– يجب أن يتماشى الاعلان مع القواعد والاخلاقيات العامة وألا يحتوى على معلومات قد تضلل المستهلك صراحة أو ضمنا .

– يحظر التعرض للغير فى الاعلان أو المنافسة غير المشروعة بالذم فى سلع أو خدمات مماثلة أو مشابهة لتلك المعلن عنها .

– يحظر الاعلان عن الطب والدواء أو المنتجات الدوائية الا بترخيص من وزارة الصحة .

– يحظر الاعلان عن السجائر والمشروعات الروحية .

وبشكل عام فان أى اعلان يقدم للاذاعة على شاشة التليفزيون يخضع للمراجعة بواسطة جهاز الاعلانات أولا ثم بجهاز المراقبة بالتليفزيون .

القواعد الواجب مراعاتها فى الاعلان التليفزيونى فى المباريات الرياضية الدولية المنقولة بالتليفزيون :

اتفقت الاراء مؤخرا باتحاد الاذاعات الأوربى على مراعاة القواعد التالية فى الاعلانات التليفزيونية التى تعرض فى المباريات الدولية المنقولة بالتليفزيون :

– لايجوز أن يؤثر الاعلان على جودة التغطية التليفزيونية للحدث الرياضى أو ان يتداخل مع القيمة الجمالية الكاملة التى ترضى مشاهدى التليفزيون .

– لايجوز أن يشغل الاعلان انتباه المشاهد عن التركيز على الحدث الرياضى المذاع .

– يجب ألا يتعارض الاعلان مع القوانين واللوائح فى البلد الذى يتم منه نقل الحدث الرياضى تليفزيونيا .

– وجود الاعلان التليفزيونى وشروط عرضه فى المباريات الدولية المنقولة تليفزيونيا ، يجب أن يكون موضع اتفاق بين الجهة المنظمة للحدث الرياضى وبين الهيئة الاذاعية المختصة .

الإعلامية لها ، كما أنه سيوجد أساليب جديدة للتعامل من خلال هذه المؤتمرات الى دراسة وإعداد للافراد المتعاملين تخطيطا وتنفيذا ومشاركة .

التوصيات

بناء على الدراسة السابقة ، وما دار حولها من مناقشات بالمجلس ، يوصى بما يأتى :

* الاهتمام بالتدريب التحويلى المتجدد لوظائف المستقبل القريب ومعالجة تضخم البطالة بفتح مجالات هذه النوعية من التدريب التحويلى.

* الإعداد المبكر للتأهيل والتدريب الأساسى لتخصصات ووظائف المستقبل .

* الاستعداد لغزو اسواق المستقبل بأفراد مدربين يشاركون فى أعمال التصميم والابتكار والتصنيع والتركيبات الجديدة وأعمال الصيانة المستقبلية .

* الإعداد لتأهيل المديرين طبقا لمواصفات المدير فى المستقبل لأهمية الوظائف الاشرافية والادارية المستقبلية لمواكبة الإيقاع السريع لجوانب الحياة ، ولأثر وظيفة المدير على المصير الاقتصادى والاجتماعى لمؤسسات المستقبل .

* أن تأخذ الدولة بالتخطيط طويل الأجل (لمدة ٢٠ سنة مثلا) الى جانب الخطط الخمسية والخطط السنوية الحالية ، سيما فى مجالات تطوير مناهج التعليم والتدريب وإعداد الأفراد اللازمين للعمل فى المستقبل ، مع توفير المرونة الكافية فى هذه الخطط .

* أن تتطور أساليب ووسائل التعليم والتدريب بما يتفق مع التطورات والأساليب الحديثة لاستيعاب الأعداد المعرضة للعملية التعليمية والتدريبية ، وتوجيهها بما يوائم احتياجات المستقبل ، ويوفر طاقة من الأفراد المتخصصين يستفاد بهم للعمل فى النطاقات المحلية والاقليمية والدولية .

مستقبل الاعلان التليفزيونى

قواعد ومبادىء دولية للاعلان التليفزيونى :

ان المبادىء الأساسية العامة التى تحكم تخطيط وتنفيذ الأعمال الاذاعية المرئية والمسموعة ومنها الاعلان التليفزيونى لا تختلف اختلافا بينا من دولة الى اخرى ، فان الخيارات والبدائل المختلفة المتبعة فى شئون الاذاعة والتليفزيون انما تنبع من أصل واحد من المبادىء الاساسية ، وان اختلف تصوير وتبرير أسباب اختيار ما يتبع من هذه البدائل .

وفى مجال الاعلام التليفزيونى فلا شك أن الشبكات والقنوات التليفزيونية القومية تؤثر وتتأثر بالاتجاهات الدولية ، سيما وأن مصر أصبحت عضوا عاملا فى عدد من الاتحادات الاذاعية الهامة ، تنقل البرامج عن هذه الشبكات الدولية واليها .

ومع الحرص على توفير مصادر الدخل من الاعلانات التليفزيونية وتنميتها ، فان ضرورات المستقبل تفرض مراعاة الاتجاهات الدولية فى الإعلان التليفزيونى سيما فى المواد التى تكون بطبيعتها خاضعة للتبادل الحى أو المسجل .

فالشبكات والقنوات التليفزيونية القومية تواجه من حين الى آخر هذه

- الاتفاق على الاعلان فى نوع معين من الأحداث الرياضية ، لايجوز أن يعتبر سابقة تحتذى فيما يخص قبول الاعلان فى حالات أخرى .

- لايجوز السماح بالاعلان عن الأمور السياسية أو الدينية .

الاعلان التليفزيونى والطفل :

تدور لوائح العمل فى عدد من الدول الأوربية فيما يخص الاعلان والطفل فى مجالين متشابكين :

الأول : حماية الطفل من الاعلانات التليفزيونية الموجهة للأطفال بصفة خاصة .

الثانى : موضوع اشتراك الأطفال فى الاعلانات .

وتعتبر المبادىء والمواصفات التالية هى محور اللوائح القومية فيما يخص الاعلان التليفزيونى والطفل :

- لايجوز أن يحث الاعلان الأطفال بصورة مباشرة أن يشتروا منتجا معينا ، أو أن يستغل عدم نضج خبرتهم وحكمهم على الأمور .

- لايجوز أن يشجع الاعلان الأطفال فى الالحاح على ذويهم أو على غيرهم من الكبار ليشتروا أصنافا أو خدمات معينة معلنا عنها .

- لايجوز أن يستغل الاعلان الثقة الخاصة التى يضعها الأطفال فى والديهم أو مدرسيهم أو غيرهم من الأشخاص .

- لايجوز للأطفال الذين يظهرون فى الاعلانات أن يتبعوا مسلكا متناقضا مع النمط الطبيعى لسلوك الاطفال الذين من جيلهم (أى فى مجموعتهم التى فى ذات العمر) .

- لايجوز فى الاعلانات التى يشترك فيها الأطفال بالتمثيل أن تسيء هذه الاعلانات استخدام مشاعر الكبار نحو الأطفال .

وفى مصر نجد أن وجهة النظر السائدة بالنسبة لمخاطبة الطفل فى الاعلان أن الخطر ليس فى مخاطبة الطفل بقدر ما يكون فى مضمون الرسالة الاعلانية ، وهو ما يخضع للرقابة ، وأنه يجب على الاعلان أن يخدم شخصية الطفل وألا يلحق أى ضرر بتفتحه للحياة وانشراحه بها ، وأن تبتعد الاعلانات والبرامج الاعلانية عن كل مظهر من مظاهر الخشونة والعنف والإثارة .

الأصناف المحظور الاعلان عنها بالتليفزيون :

تعتبر السجائر والمشروبات الروحية أهم نوعين من مجموعات المنتجات المحظور الاعلان عنها تليفزيونيا .

وهناك منتجات وخدمات أخرى يكون الاعلان عنها تليفزيونيا خاضعا لشروط قانونية بالغة التعقيد ، ومن ذلك الاعلان عن الادوية والمنتجات الدوائية .

ومن أمثلة ما يمنع الاعلان عنه تليفزيونيا فى بعض البلاد المطبوعات والممتلكات غير المنقولة والمسلى الصناعى (المرجرين) فى فرنسا .

وما يخص وسائل منع الحمل ، والالعاب التى تعتمد على الحظ فى المملكة المتحدة وايرلندا ، ومايخص الاسلحة والذخائر ، ومستحضرات تقليل الوزن ، وأشرطة التسجيل والسيارات والموتوسيكلات والقوارب ، والمجوهرات ، والفراء ، والالعاب التى تعتمد على الحظ ، وسباق الخيل ، واعلانات غذاء الحيوانات الاليفة ، وذلك فى ايطاليا .

وما يخص الدراسة بالمراسلة والحلوى المصنوعة من السكر وذلك فى هولندا .

وفى مصر نجد أن كثيرا من الاصناف المحظور الإعلان عنها فى بعض دول العالم محظور الإعلان عنها فى مصر أيضا ، بالاضافة الى أنه يمتنع الاعلان عن مستحضرات تقليل الوزن ، واعلانات الحظ ، وبالنسبة لوسائل منع الحمل فانه تنظم فى مصر حملات بالاتفاق والتنسيق مع وزارة الصحة .

وبصفة عامة فانه قد تكون هناك بعض المحظورات فى بلد ما دون الآخر وذلك يخضع لكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

وهناك ضوابط أخرى فى مصر تمارسها الجهات المختصة ، كل فى مجال اختصاصها . وعلى سبيل المثال :

– يشترط موافقة وزارة الصحة على الاعلان عن المواد الغذائية .

– يشترط موافقة الرقابة الصناعية على السلع المصنعة .

– تقوم الاجهزة المعنية بمتابعة الاعلانات ، وعند أى ملاحظة لها فان التليفزيون يتجاوب مع ماتقدمه هذه الجهات من ملاحظات .

دراسة مقارنة عن الاعلان التليفزيونى ونماذج من المنطقة الأوربية :

الشروط التى تحكم الاعلان التليفزيونى فى ألمانيا الغربية عبارة عن مجموعة من الارشادات والملاحق ، ومن الملامح المميزة منع الاعلانات التليفزيونية فى أيام الإجازات الرسمية . وتشترط الارشادات أن تكون الاعلانات لاغراض تجارية ، وألا تكون لأغراض سياسية أو للتعبير عن وجهات نظر دينية أو للاقناع بالايديولوجيات المذهبية .

ويحظر الاعلان بالتليفزيون عن المطبوعات والتسجيلات والرسومات والعروض أو الأشياء التى تسبب الاساءة والمضايقة ، أو التى تعرض الشباب للمخاطر ، أو التى تم منعها طبقا للقانون الجنائى .

ولايجوز أن تخالف الاعلانات التليفزيونية القوانين ، أو تهاجم الغير أو تكون لها آثار ضارة أو محرجة ، وهناك اهتمام خاص برعاية اهتمامات ومصالح الأطفال والشباب . ويجب أن تكون الاعلانات التليفزيونية منفصلة عن بقية البرامج .

ويسمح بالبرامج الممولة بواسطة طرف ثالث (ممول أو معلن) ويكون ذلك أحيانا مشروطا بأن تكون محتويات البرنامج غير مرتبطة بالمصالح التجارية للطرف الثالث .

وفى فرنسا :

توجد شروط للاعلانات التليفزيونية مشمولة فى مذكرة توضيحية للشروط التى حددها القانون فى هذا الشأن . وهناك هيئة خاصة لمراقبة وتنفيذ شروط الاعلانات التليفزيونية ، وأخرى لتأكيد أن الهيئات الاذاعية تحترم المبادىء الاساسية التى تحكم محتويات الاعلانات التليفزيونية طبقا للقوانين واللوائح والأصول المهنية .

وفى اليونان :

لايوجد نظام خاص للتحكم فى الاعلانات التليفزيونية .

وفى ايرلندا :

لاتقبل الاعلانات التليفزيونية فيما يخص النواحى الدينية أو السياسية أو أى خصومة فى المجال الصناعى .

ولايجوز أن تحتوى الاعلانات التليفزيونية على مايشير إلى أن أى جزء من برنامج تم تقديمه بواسطة أى معلن ويكتفى بذكر ذلك فى البرنامج الممول ذاته .

ويلزم أن يكون الاعلان التليفزيونى منفصلا عن البرامج . ولا يسمح بالاعلانات التليفزيونية التى تعتمد على الايحاءات .

وهناك قواعد خاصة للاعلانات التليفزيونية الخاصة بالاطفال ، وتلك الخاصة بالادوية والعلاج ، وكذا عن الاعلانات الخاصة بالنواحى المالية .

وفى ايطاليا :

تكون الاعلانات التليفزيونية خاضعة للتوجيهات التى تحددها لجنة برلمانية خاصة .

وتهدف هذه اللجنة أولا الى حماية المستهلك وتأكيد ملاءمة الاعلان التليفزيونى مع متطلبات الأنشطة الانتاجية بهدف حماية الصالح العام .

ويترك للهيئة الاذاعية برمجة الاعلانات التليفزيونية طبقا لقواعد اختيارية حسب خبرتها . ولا يسمح بالبرامج الممولة بواسطة معلنين .

وفى لوكسمبورج :

يعتمد التليفزيون بشكل أساسى على الاعلانات فى تمويله . ويسمح القانون هناك بممارسة التحكم الذاتى الاختيارى فى شأن الاعلانات التليفزيونية .

ولايسمح بالبرامج الممولة بواسطة معلنين .

وفى هولندا :

يحدد القانون هيئة خاصة للاعلانات التليفزيونية ، وتعتبر عائدات

هذه الهيئة من أهم مصادر التمويل للتليفزيون هناك .

ويلزم أن تكون الاعلانات التليفزيونية واضحة بشكل منفصل عن البرامج .

ويضع الوزير المختص بشئون الاذاعة والتليفزيون القواعد التفصيلية للاعلانات التليفزيونية ، مع الأخذ فى الاعتبار مسئوليات الهيئة الخاصة بالاعلانات التليفزيونية .

وبناء على التشاور بين وزراء الشئون الاقتصادية والزراعة والصحة والهيئة الخاصة بالاعلانات ، يجوز أن يشترط الوزير المختص بشئون الاذاعة والتليفزيون منع الاعلان عن بعض السلع أو الخدمات . ويضع الوزير المختص بشئون الاذاعة والتليفزيون القانون الأساسى للهيئة الخاصة بالاعلانات التليفزيونية ويعين أعضاء المجلس الادارى لهذه الهيئة .

ولاتقبل البرامج التليفزيونية الممولة بواسطة معلنين .

وفى المملكة المتحدة :

لاتذاع الاعلانات التليفزيونية على قنوات هيئة الاذاعة والتليفزيون البريطانية ، ولكنها تذاع من المحطات المحلية وهى شركات تجارية تعمل تحت إشراف هيئة التليفزيون المستقل .

ويمكن أن تحتوى برامج هيئة التليفزيون المستقل على اعلانات . ويحكم ذلك القواعد العامة التالية :

– لايجوز أن تحتوى البرامج على مايتعارض مع الذوق العام أو يتجاوز حدود اللياقة أو يشجع أو يحرض على الجريمة أو يؤدى الى اشاعة الفوضى والخروج عن النظام أو يثير مشاعر الجماهير .

– التأثيرات والايحاءات السريعة ، وبصفة خاصة الصور التى تعرض لفترة قصيرة لايستطيع المشاهدون ادراكها ، يمنع استخدامها .

– لايجوز اعطاء جوائز أو هدايا قيمة لمن يستقبلون البرنامج .

– لايجوز اذاعة برامج تليفزيونية تحتوى على خدمات دينية أو دعاية لأمور ذات طبيعة دينية دون موافقة هيئة التليفزيون المستقل .

– يمنع الاعلان بالتليفزيون للاغراض الخيرية .

وبالنسبة للاعلانات داخل البرامج أو البرامج الاعلانية فى مصر ، نشير الى أنه :

– بالنسبة لمايسمى بالبرامج المكفولة فلا يقبل المعلنون فى مصر على هذه النوعية من البرامج لتكلفتها المرتفعة ، والملاحظ أن الشركات التى تقبل على هذه النوعية فى العالم هى الشركات العالمية ذات الميزانية الاعلانية الضخمة التى لاتقدر عليها الشركات المصرية .

ويجرى حاليا بالتنسيق بين اتحاد الاذاعة والتليفزيون والوكالات الاعلانية فى مصر تشجيع مثل هذه الاعلانات لتطوير شكل الاعلان على أساس أن يقدم التليفزيون المصرى التسهيلات الفنية والأسعار المناسبة .

– بالنسبة للاعلانات بين فقرات البرنامج الواحد فانه يسمح بذلك فى برامج محدودة تتضمن بطبيعتها عدة فقرات كل منها قائم بذاته ويكون الاعلان بين الفقرات .

– بالنسبة للاعلان غير المباشر الذى يتضمنه البرنامج فى أى مشهد من مشاهده كان توضع على المائدة مثلا زجاجة مياه غازية تبين اسم الشركة المنتجة ، فانه يحتاج الى وضع ضوابط دقيقة .

المساحة الزمنية للاعلان فى قنوات التليفزيون :

– الوقت الاجمالى للاعلانات التليفزيونية :

يحدد الوقت الإجمالى للاعلانات التليفزيونية فى معظم البلاد الاوربية كنسبة مئوية من وقت الارسال التليفزيونى الكلى المسموح به . وفيما يلى بعض الامثلة :

فى ألمانيا الغربية : تحدد معظم المناطق ٢٠ ٪ من وقت الارسال التليفزيونى للاعلانات ، وكانت قبل ذلك فى حدود ٩ دقائق فى الساعة .

وفى لوكسمبورج : يسمح أيضا بالاعلان التليفزيونى لمدة ٢٠ ٪ من وقت الارسال ويتم ممارسة التحكم الذاتى لضوابط الاعلان .

وفى ايرلندا : يسمح بالاعلان التليفزيونى فى حدود ١٠ ٪ من وقت

الارسال وبحد أقصى ٧,٥ دقيقة فى أى ساعة .

وفى ايطاليا : يكون الاعلان التليفزيونى فى حدود ٥ ٪ من وقت الارسال بالنسبة لهيئة التليفزيون الايطالى ، وأيضا بالنسبة لدوائر توزيع التليفزيون على كابلات .

وفى اليونان : يسمح بالاعلان التليفزيونى فى حدود ٧ ٪ من وقت الارسال .

وفى المملكة المتحدة : يكون الاعلان التليفزيونى بحد أقصى من ٦ الى ٧ دقائق فى أى ساعة .

– متى يتم الارسال اليومى للاعلانات التليفزيونية :

هناك ثلاث قواعد متبعة فى هذا المجال بالمنطقة الاوربية :

× بعض الدول ترسل الاعلانات التليفزيونية على امتداد وقت الارسال اليومى ، ويحدث ذلك فى اليونان وايرلندا وايطاليا ولكسمبورج والمملكة المتحدة .

× وفى بعض الدول الأخرى ترسل الاعلانات التليفزيونية فى الفترة المسائية . فقط ويعتبر ذلك قاعدة فى فرنسا وفى هولندا .

× وفى بعض الدول يمنع الاعلان التليفزيونى فى الفترات المسائية ومن ذلك ان الاعلان التليفزيونى يمنع فى ألمانيا الغربية فى فترة السهرة بعد الساعة الثامنة مساء .

– مدة الاعلان التليفزيونى الواحد وطول الفترة الاعلانية :

ترتبط القواعد الخاصة بمدة الاعلان التليفزيونى وطول الفترة الاعلانية بالقواعد التى تحكم الوقت الاجمالى للاعلانات التليفزيونية .

وتتراوح مدة الاعلان التليفزيونى الواحد فى المنطقة الأوربية بين ٥ ثوان و ٣ دقائق ، كما أن طول الفترة الاعلانية تتراوح بين ٣٠ ثانية و١٠ دقائق .

الاعلان التليفزيونى كمصدر للتمويل الذاتى :

يعتبر الاعلان التليفزيونى من الموارد الذاتية الهامة لكثير من هيئات التليفزيون الاوربية .

ففى الوقت الذى تمنع فيه الهيئات التليفزيونية الاعلان التليفزيونى بصفة عامة مثل بلاد الشمال وهى الدانمرك والنرويج والسويد وهيئة التليفزيون بالمملكة المتحدة – فان بعض الهيئات التليفزيونية تعتمد على الاعلانات التليفزيونية كمصدر رئيسى يحقق ١٠٠ ٪ من الموارد لهذه الهيئات وهى على سبيل الحصر :

لوكسمبورج – القناة الفرنسية والقناة الالمانية .

والمملكة المتحدة – بالنسبة للتليفزيون المستقل وقناة (٤) .

وايطاليا – بالنسبة للقنوات التجارية العامة .

وهناك هيئات تليفزيونية أخرى تعتمد على الاعلان التليفزيونى كأحد مصادر التمويل الذاتى لها بنسب متفاوتة .

وفى ظل السياسة الاعلانية الحالية التى ينتهجها اتحاد الاذاعة والتليفزيون فى مصر فقد تحقق تطور فى ايرادات الاعلانات على النحو التالى :

عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ مبلغ	٩.٧٥٦.٧٢٠	جنيه
عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ مبلغ	١٤.٠٣١.٩٢٨	"
عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ مبلغ	١٦,٦٧٠,٢٢٨	"
عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ مبلغ	٢٢.٧٨٢.٣٤٦	"
عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ مبلغ	٢٦.٣١١.٥٦٠	"
عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ مبلغ	٢٣,٠٢٥.٨٥٧	"
عام ١٩٨٦ /١٩٨٧ مبلغ	٣٠.٩٥٣.٨٦٦	"

عناصر جديدة مؤثرة على مستقبل الاعلان التليفزيونى :

إن النموذج القائم للاعلان التليفزيونى فى المنطقة الاوربية يعبر بوضوح عن العناصر الجديدة المؤثرة على مستقبل الاعلان التليفزيونى فى ظل عصر الاقمار الصناعية للبث المباشر وتوزيع التليفزيون على كابلات والتعاون فى مجال تبادل البرامج . ويمكن أن ينطبق نفس النموذج الى حد كبير اذا تم النظر الى تجمعات اقليمية اخرى مثل المنطقة العربية فى مجال الاعلان التليفزيونى .

ولاشك أن الضوابط فى القوانين التى تحكم الاعلان التليفزيونى تختلف اختلافا واضحا فى المنطقة الاوربية من بلد الى بلد ، ويعتبر ذلك أول عقبة فى سبيل انسياب الاشارة التليفزيونية عبر الحدود .

ولعل من أبرز الأمثلة أن بلجيكا تمنع الاعلانات التليفزيونية التجارية ومعنى هذا أن شركات توزيع التليفزيون على كابلات سوف تمنع من نقل البرامج الاجنبية التى تحتوى على اعلانات تليفزيونية .

وفى ايطاليا يسمح بالاعلانات التليفزيونية الداخلية أما فى حالة نقل برامج تليفزيونية أجنبية شاملة لفقرات اعلانية فان هذه الفقرات الاعلانية يتم محوها وازالتها أو تسويدها (أى ترك الشاشة سوداء أثناءها) .

وهناك قواعد اقل تشددا ولكنها تؤثر على مرور الاعلان التليفزيونى عبر الحدود ، فهناك تفرقة واضحة بين البرنامج التليفزيونى والاعلان التليفزيونى . فالاعلانات التليفزيونية بواسطة ممولى البرامج التليفزيونية يسمح بها فى بعض البلاد ويمنع عرضها فى بلاد اخرى .

ومن المشكلات أيضا الاختلاف فى قواعد ادخال الاعلانات التليفزيونية منفردة . وبلاد أخرى تسمح بها متجمعة . وينطبق نفس الشيء على سماح بعض البلاد بأن يقطع الاعلان البرنامج ، وفى بلاد أخرى يلزم ان تكون الاعلانات فى الفواصل بين البرامج .

وقواعد الاعلان التليفزيونى تختلف من بلد الى آخر فيما يخص المدة الاجمالية الكلية وإرسال الاعلانات التليفزيونية ايام العطلات الرسمية ووقت ارسال الاعلان وطول مدة كل اعلان أو فقرة اعلانية . وبطبيعة الحال فان كل هيئة تليفزيونية تراعى القواعد والمبادىء المعمول بها داخل الدولة ، وعندما تنشأ الحاجة الى نقل البرنامج الى خارج الحدود فان التوافق بين القواعد والمبادىء القانونية فى هذا المجال تكون عنصرا هاما ، ويلزم أن تكون متطابقة أو متشابهة أو متساهلة ، والا فان نقل الاعلان التليفزيونى عبر الحدود قد يمنع لفترات ، ومن النماذج ان بلجيكا قد وجدت أنه من الصعب فنيا وعمليا واقتصاديا ان تقوم شركات توزيع التليفزيون على كابلات بتسويد الاعلانات وفى المشروع التجريبى لتوزيع التليفزيون على كابلات فى ميونخ بألمانيا الغربية اضطرت الشركة المسئولة الى وقف الارسال مؤقتا للبرامج التليفزيونية الصادرة من احدى الشركات البريطانية فى أيام عطلة نهاية الأسبوع لأنها تذيع الاعلانات فى ذلك اليوم وهو أمر مخالف للقواعد المحلية .

وباختصار فان البرامج التليفزيونية الصادرة من احدى دول السوق الأوربية المشتركة قد يوقف نقلها ، اذا كان ذلك مطلوبا ، لعدد من الدول نظرا لتنوع القواعد والقوانين .

ويبدو عمليا أنه من المستحيل انطباق نفس القواعد بشأن وقت الاعلان التليفزيونى فى دول المنشأ وفى الدول الأخرى التى تنقل البرنامج . وقد يلزم اختصار وقت الاعلان أو حذفه . وهذا الامر يبدو مستحيلا بالنسبة للهيئات أو الشركات التليفزيونية التى تعتمد فى تمويلها الكامل من دخلها على الاعلانات التليفزيونية . ويصعب على مثل هذه الهيئات مراعاة المبدأ الذى أعلنه اتحاد الاذاعات الاوربى بأن تعمل على مراعاة القوانين المحلية للبلاد الاجنبية التى يمكنها استقبال الاعلانات التليفزيونية عن طريق الاقمار الصناعية للبث المباشر ، حتى وان كانت تلك الاعلانات ليست موجهة أصلا للمشاهدين فى تلك البلاد .

ومن العقبات فى سبيل انتقال الاعلان التليفزيونى عبر الحدود ، القواعد القانونية الاساسية واللوائح التى تحكم الاعلان التليفزيونى .

وهذه القواعد قد يحددها القانون أو النظام أو القوانين التأسيسية للهيئات الاذاعية ، أو القواعد واللوائح الى تضعها الهيئات التليفزيونية ذاتها .

ويختلف مدى تعرض القوانين المحلية لاذاعة الاعلانات التليفزيونية اعتمادا على طريقة النقل والارسال :

• فاذا كان الاعلان التليفزيونى يمكن التقاطه من الهواء داخل البلد بحيث يمكن استقباله بسهولة فى المساحات المتاخمة للحدود أو

باستخدام هوائيات أكثر فاعلية أو أجهزة أكثر حساسية - فإن التشريعات الاذاعية المحلية لاتنطبق على هذه الحالة حتى وان كانت الاعلانات التليفزيونية الاجنبية غير مطابقة للقواعد المحلية .

• ولكن الوضع يختلف اختلافا كبيرا فى حالة استقبال البرامج التليفزيونية الأجنبية ، ثم ارسالها بمحطات ارسال محلية او نقلها كاشارة راديو أو على كابلات . والجهات الى تقوم بذلك تعتبر مؤسسات تليفزيونية محلية حتى وان كانت تقوم بتوزيع برامج تليفزيونية أجنبية المنشأ .

وفى هذه الحالة تخضع هذه المؤسسات للقوانين المحلية فى شأن التليفزيون بما فى ذلك القوانين التى تحكم الاعلانات التليفزيونية .

ويمكن عمليا اخضاع هذه المؤسسات للقوانين المحلية التى تحكم الاعلانات التليفزيونية ، ويمكن تطبيق الاجراءات الادارية والاجراءات الجنائية ، والاجراءات المدنية بشأنهم ، ويخضعون للأحكام القضائية المحلية .

• وليس من السهل حاليا الحكم على التطورات التى تحدث فى مجال البث المباشر من الاقمار الصناعية عبر الحدود .

ويمكن القول بأنه تم تمهيد الارضية الاساسية للقانون الدولى فى هذا المجال . وهناك خطط بشأن الارسال التليفزيونى الممتد عبر الحدود فى بلاد السوق الاوربية المشتركة . والقواعد القانونية واضحة فى حالة التقاط الاعلانات التليفزيونية من الاقمار الصناعية الاجنبية واعادة نقلها محليا ، حيث يسرى فى شأن ذلك القوانين المحلية السارية .

وخلاصة القول : ان الفروق فى القواعد واللوائح والقوانين التى تحكم الاعلان التليفزيونى تضع عراقيل كبيرة فى سبيل نقل البرامج التليفزيونية عبر الحدود فى المنطقة الاوربية ، وازالة هذه الحواجز القانونية هى أهم الخطوات فى طريق نقل البرامج التليفزيونية عبر الحدود .

ولا يخفى انه فى ظل تفاوت القيود المختلفة على الاعلان التليفزيونى فان الطلب على الاعلان التليفزيونى سيكون مركزا فى بلاد معينة مما يعطى الهيئات التليفزيونية فى تلك البلاد ميزة واضحة عن البلاد الأخرى .

والاتجاه الواضح فى هذا المجال فى المنطقة الأوربية يسعى نحو تحقيق أعلى مستوى من التوافق والمواءمة بين القواعد التى تحكم الاعلان التليفزيونى .

ويعتبر منع الاعلانات التليفزيونية أو التصريح بها من الموضوعات ذات الجوانب المتعددة والمتشعبة ، وله آثار سياسية وقانونية واقتصادية وثقافية .

ولقد انتهى البرلمان الاوربى الى تأييد السماح بالاعلانات التليفزيونية فى بلاد السوق الاوربية المشتركة من حيث المبدأ . ولكنه يرى انه يجب تنسيق الترتيبات اللازمة وبصفة خاصة مدة الاعلانات التليفزيونية وعلاقاتها بمواد البرامج وانماط الاعلانات التليفزيونية المسموح بها .

ويؤكد البرلمان الأوربى أهمية وضع قواعد لائحية للاذاعة والتليفزيون فى السوق الأوربية المشتركة ، ومن ذلك وضع لائحة عمل للاعلانات على مستوى السوق الأوربية المشتركة .

ولقد أبدت لجنة الشئون السياسية بالبرلمان الأوربى فى مجالات الشباب والثقافة والتعليم والاعلام والرياضة الأسباب الآتية لايجاد التقارب اللازم فى القانون الذى يحكم الاعلانات التليفزيونية :

- ان اضفاء الصفة التجارية غير المقيدة على التليفزيون عبر الحدود يعتبر أمرا خطيرا ، مثله مثل نقل بعض البرامج ، وكلاهما يسير فى عكس اتجاه مبدأ حرية التدفق الاعلامى .

ومن هنا فانه من الضرورى وضع هيكل للشروط التى تحكم السوق الأوربية المشتركة للتغلب على هذا الخطر .

وسوف يكون من الصعوبة بمكان لبعض الدول الأعضاء أن تقبل تغطية أراضيها ومناطقها اللغوية بواسطة أقمار صناعية أجنبية للبث

المباشر ببرامج تليفزيونية محملة بالاعلانات . وسوف يكون من غير المقبول ان تشمل هذه القنوات الاعلانات التليفزيونية بصفة أساسية مع بعض البرامج المتناثرة . ويمكن منع ذلك بايجاد تشريع محكم ومتناسق يغطى الترتيبات الاذاعية للاعلانات من الاقمار الصناعية للبث المباشر .

وتفضل لجنة الشئون السياسية نظاما للاعلانات التليفزيونية فى أوقات محددة بين البرامج ، دون قطع البرامج ذاتها بالاعلانات .

– وان منع الاعلانات التليفزيونية على الأقمار الصناعية للبث المباشر يعتبر انحرافا بعيدا عن الواقعية شأنه شأن منع الاعلانات بالصحف والجرائد اليومية . ويلزم إصدار قرار رسمى يؤكد ان المصالح التجارية يجب توجيهها من خلال قنوات مناسبة فى اتجاه مقبول فى مجموعة السوق الاوربية ، يكون خاضعا لشروط معينة .

ولاشك فى أن هذه العناصر الجديدة تؤثر على مستقبل الاعلان التليفزيونى فى مصر وفى المنطقة العربية مثلما تؤثر فى المنطقة الأوربية وأجزاء أخرى من العالم . ويلزم رسم حدودها ووضع تصور لأسلوب مواجهتها فى المستقبل القريب مع الحفاظ على المصالح القومية ، وتحقيق التقارب والتناسب فى القواعد واللوائح التى تحكم الاعلانات التليفزيونية .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بماياتى :

* نظرا لمايمكن أن يسهم به الاعلان التليفزيونى من دور فى تنمية ودعم الموارد الذاتية لاتحاد الاذاعة والتليفزيون وما يمكن أن يحققه ذلك فى مجال التمويل لمشروعاته – يوصى باعادة النظر فيمايلى :

– زيادة الوقت المخصص للاعلانات على ألا يؤثر ذلك على المواد الاعلامية الاساسية ومن وسائل ذلك الاستفادة من أوقات الفراغ التى تتخلل البرامج بشغلها بعروض اعلانية معدة اعدادا مناسبا لهذا الغرض .

– تحريك أسعار الاعلانات تدريجيا على أن يتم ذلك فى حدود المستويات الاقتصادية للمعلنين محليا .

– الاهتمام بالاعلان غيرالمباشر ووضع الضوابط المناسبة له .

– تشجيع انتاج الاعلان داخل اتحاد الاذاعة والتليفزيون مع ايجاد تنسيق محدود بينه وبين الوكالات الاعلانية وغيرها .

– تشجيع البرامج المكفولة لأهميتها فى خفض تكاليف الانتاج وزيادة ايرادات الاعلانات مع توفير التسهيلات اللازمة لذلك .

* مواجهة العقبات التى تواجه انتقال الاعلان التليفزيونى عبر الحدود ووضع الحلول المناسبة لتذليلها سواء عن طريق اصدار التشريعات أو وضع اللوائح والقواعد التى تحقق ذلك .

* ايفاد بعض المتخصصين للهيئات التليفزيونية فى الخارج والتى تعتمد على الاعلان كمصدر رئيسى للتمويل ، للتعرف على أساليبهم والاستفادة من خبراتهم فى مجال تنشيط الموارد من الاعلان التليفزيونى .

مستقبل الاعلام المصرى فى الخارج

كانت مصر أول بلد من بلاد الشرق الأوسط ترسل البعثات الدبلوماسية الى الخارج فى العصر الحديث ، كما كانت كذلك فى عصورها القديمة . وقد بدأ ايفاد هذه البعوث بعد أن أعلنت مصر استقلالها فى ١٥ مارس سنة ١٩٣٦ ، وكان السفراء هم الذين يؤدون

وظائف الاعلام بأشخاصهم أو بواسطة من ينوب عنهم ، ثم صارت الوظيفة الاعلامية فى السفارة المصرية من اختصاص عضو السفارة المسئول عن العلاقات العامة ، لكن تتابع المفاوضات بين الحكومة المصرية وبين الحكومة البريطانية لحل المسائل التى كانت معلقة بينهما فيما بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣٦ قد اقتضى وجود ملحق صحفى بالسفارة المصرية فى العاصمة البريطانية مقابل وجود نظير له فى السفارة البريطانية بالعاصمة المصرية ، وكان تعيين هذا الملحق الصحفى المصرى بلندن فى البداية من مسئوليات السفير وبالتالى لم يكن من الموظفين المثبتين من جانب وزارة الخارجية المصرية ، فكان السفراء المصريون فى لندن وكذلك فى غيرها يعتمدون بطريق مباشر أو غير مباشر على المراسلين الصحفيين المصريين فى العواصم الخارجية . وبنهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الامم المتحدة وما تلا ذلك من نشاط دبلوماسى أصبحت الحاجة ماسة لوجود ملحق صحفى دائم فى سفارات مصر ببريطانيا والولايات المتحدة الامريكية .أما بالنسبة لبريطانيا فلأنها كانت أقرب الدول الاجنبية لمصر ، وبالنسبة لامريكا فلأنها أصبحت مقر منظمة الامم المتحدة ، وبالنسبة لسويسرا فلأنها أصبحت المقر الأوربى للأمم المتحدة حيث تعقد غالبية المؤتمرات الدولية . ومنذ ذلك الحين بدأت وزارة الخارجية المصرية تعلن عن عقد مسابقات لاختيار الملحقين الصحفيين .

وواضح مما سبق ان الاعلام الدبلوماسى حتى ذلك الوقت كان كله إعلاما صحفيا الى أن توالت الفتوحات العلمية والعملية الاعلامية على الصعيد الدولى فتحولت وظيفة الملحق الصحفى فى السفارات المصرية الى الملحق الاعلامى الذى صار يرقى فى سلك هذه الوظيفة الى درجة المستشار الاعلامى ، وأصبحت وظائف الاعلام من الوظائف الثابتة فى السفارات المصرية ، وبتزايد النشاط الاعلامى فى العالم لم يعد يكتفى بوجود ملحق أو سكرتير أو مستشار اعلامى فقط ، بل أصبح العمل يجرى على أساس وجود مركز اعلامى متكامل الوظائف ، وفى البداية كانت الوظائف فى هذه المراكز تشغل بموظفين من السلك السياسى أو القنصلى الى أن صارت الآن من نصيب المختصين فى الاعلام سواء كان ذلك عن طريق الدراسة أو الممارسة .

وبمقارنة الاعلام المصرى فى الخارجة باعلام دول المنطقة ، يأتى الاعلام المصرى فى المقدمة ، لكن المقارنة المطلوبة هى مقارنة الاعلام المصرى فى الخارج باعلام الدول المتقدمة سواء لمكانة مصر الدولية أو لنيابتها فى بعض المواقف الدولية عن مجموعة أو مجموعات من دول العالم الثالث .

واذا كانت المقارنة بين الاعلام المصرى فى الخارج وبين الاعلام الخارجى للدول المتقدمة تدور حول توصيل المعلومات من هنا الى هناك أو من هناك الى هنا فان الاعلام المصرى الخارجى يصبح متقدما بنسب متفاوتة ، لكن الاعلام الخارجى فى العالم الحديث لم يعد مقصورا على توصيل المعلومات ، فتلك مهمة تستطيعها وكالات الانباء ، بل ويستطيعها أى موظف دبلوماسى ، وكذلك لم يعد الاعلام الخارجى المعاصر مقصورا على مجرد متابعة الاعلام المضاد ، بل لقد صار للاعلام الخارجى فى أية دولة متقدمة دور فى العمل على تغيير مسار الاعلام المضاد ، إما عند مرسليه أومستقبليه أو عندهما معا .

وعلى ذلك فان الاعلام المصرى الخارجى لاينبغى أن يقنع بتفوقه على إعلام العالم الثالث ، بل لابد من استكمال الدراسات التى تمكنه من محاولة التفوق الممكن بين اعلام مجموعات الدول الأخرى قدر المستطاع فى مختلف المجالات الاعلامية .

والاعلام المعاصر من حيث أنواعه هو :

إعلام صحفى ، اعلام اذاعى ، اعلام سياحى ، اعلام معلومات .

ويدخل فى النوعيات المختلفة من الاعلام :

الاتصال السياسى ، الاتصال الاقتصادى ، الاتصال الثقافى .

وكل اتصال من هذه الاتصالات لابد أن تدخله جميع فنون الاتصال وفى مقدمتها :

الاتصال المباشر ، الاتصال غير المباشر ، الاتصال الفردى ، الاتصال الجماعى .

وتجرى هذه الاتصالات مع الأوساط السياسية الشعبية والمسئولة والأوساط الدبلوماسية والتجارية والسياحية والتعليمية والفنية .

ومن هنا يتبين أن وظيفة الملحق الاعلامى وما اليها من مناصب لم تعد هى البديل للملحق الصحفى . بل لابد اليوم وغدا من إعداد ملحقين اعلاميين متخصصين فى جميع نوعيات الاتصال التى أشرنا اليها ، وأن يجمع بين هذه المجموعة من الاعلاميين المتخصصين رئيس لمركز الاعلام على خبرة كبيرة فى العلاقات العامة وتطوراتها ، ويعتبر السفير هو الرئيس الاعلى لهذه المجموعة وتحدد الجهات المختصة مسئوليات رئيس المركز الاعلامى ما كان منها بالنسبة للسفارة وما كان منها بالنسبة لمراجعة الجهات الرسمية فى مصر .

ولعل من أهم جوانب الاعلام التى يتحتم استكمال دراستها ان الاعلام المصرى فى الخارج ليس موجها كله للاجانب عنا ، بل ينبغى أن يكون فيه جانب نشط موجه الى أبناء الجاليات المصرية فى الخارج على النحو الذى يقوى الرابطة الفكرية والوجدانية بينهم وبين وطنهم سواء كانوا فى مهمة موقوتة أو فى حالة هجرة ، وسواء كانوا طلابا أو عمالا أو موظفين أو اصحاب أعمال حرة ، وذلك لتحقيق هدفين :

الهدف الاول : تنمية انتمائهم لوطنهم .

الهدف الثانى : أن يكونوا خير ناقلين للاعلام المصرى بطرق شتى غير مباشرة الى الذين يتعاملون معهم .

ومن أجل ذلك ينبغى ان يضاف الى أقسام مراكزنا الاعلامية فى الخارج قسم للجالية المصرية ليقوم بما يأتى :

– بث المعلومات الصحيحة فى المجموعات المصرية فى الخارج بأسلوب فورى دائم لايظهر فيه طابع التكليف أو التكلف .

– تزويد المصريين فى الخارج بمايؤهلهم بالقول الصادق فى المواقف الحوارية مع غيرهم ، واختيار الاساليب غير المباشرة المناسبة لذلك فى كل منطقة .

– تنظيم الرحلات الاعلامية بين مصر والبلاد الاخرى والمساهمة مع أجهزة السياحة فى ذلك .

– تنظيم اللقاءات الثقافية التى تعطى الصورة المعاصرة الجذابة لمصر بمختلف الوسائل الممكنة .

ان اعلام المستقبل القريب الذى تظهر طلائعه منذ الآن يتطلب جذب كل أبناء مصر فى الخارج الى نشاط اعلامى مبسط وغير مباشر مع كل الأوساط التى يتعاملون معها ، وكلما كان ذلك ممكنا فى لقاءات بين غير الرسميين من الجانبين كان اعلاما ناجحا .

والاعلام الناجح فى الخارج هو الاعلام الذى تستطيع مراكزنا الاعلامية فى الخارج أن توجهه الى غير الرسميين من الذين يمكن أن يكونوا رأيا عاما لصالح مصر ولصالح قضايانا فى الخارج سواء كانت هذه القضايا سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* ان تضم مراكز الاعلام المصرى فى الخارج بالتدريج ملحقين لكل منهم تخصص فى أحد فروع الاتصال ، وفقا لأهمية الدولة التى يعملون بها ، ويعقد أعضاء المركز اجتماعات دورية لتنظيم أنشطتهم .

* أن يخصص مركز الاعلام المصرى فى الخارج فترة مناسبة من كل سنة لاعادة تدريب اعضائه على مايجد من شئون الاتصال .

* ان ينظم مركز الاعلام المصرى فى الخارج اتصالات بالمنظمات الأهلية فى الخارج وتقدم نتائج هذه الاتصالات الى السفارة .

* أن ينظم مركز الاعلام المصرى فى الخارج لقاءات بين المصريين بعضهم مع بعض ، وبين المصريين والاجانب طبقا لبرنامج محدد .

* أن ينظم مركز الاعلام المصرى فى الخارج رحلات سياحية وثقافية بعضها للمصرين بقصد التلاقى بينهم وبين اخوانهم فى المدن

القريبة منهم ، وبعضها للاجانب القادمين الى مصر بالاتفاق بين وزارات الاعلام والخارجية والسياحة .

* أن يعد مركز الاعلام المصرى فى الخارج تقارير دورية عن الانشطة التالية فى المناطق التى يعمل بها عن :

التعليم ، الثقافة ، التكنولوجيا ، الاتجاهات السياسية ، المعلومات العامة الجديدة .

وترسل هذه التقارير الى جهات الاختصاص بمصر عن طريق الهيئة العامة للاستعلامات .

* أن يعد مركز الاعلام المصرى فى الخارج احصاءات دورية عن خدمات المصريين فى الخارج لبلادهم بقصد تقديرهم ، واحصاءات أخرى عما يقوم به المركز كل موسم من أعمال وايداعها « بملفات » السفارة للرجوع اليها والعمل بموجبها عند الاقتضاء .

* تسبق هذه الاجراءات خطة تضعها الجهات المختصة لقواعد اختيار العاملين فى هذه المجالات وما ينبغى لهم من مؤهلات ذاتية وسلوكية وتخصصية .

إعداد صحافى المستقبل

مر التأهيل الصحفى فى مصر على المستوى الجامعى بأربع مراحل :

المرحلة الاولى : انشاء معهد التحرير والترجمة والنشر بجامعة القاهرة سنة ١٩٣٩ . وكان هذا المعهد يشترط على من يلتحق به الحصول على مؤهل عال واجتياز اختبار قدرات ثم صار خريجو هذا المعهد يتقدمون للحصول على درجة الدكتوراه بعد الدبلومات .

المرحلة الثانية : انشاء قسم الصحافة ضمن أقسام كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٤ وكان يجرى على طلاب هذا القسم من حيث الالتحاق والتخرج ما كان يجرى على سائر أقسام الكلية من شروط ومن حق الحصول على الماجستير والدكتوراه بعد الحصول على درجة الليسانس .

المرحلة الثالثة : انشاء معهد الاعلام ، والصحافة جزء منه ، بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٠ وقد ألحق به قسم للدراسات العليا مدتها سنتان للحصول على دبلوم دراسة عليا فى الصحافة أو الاذاعة أو العلاقات العامة .

المرحلة الرابعة : تحول معهد الاعلام الى كلية الاعلام سنة ١٩٧٥ .

وقد واكب مراحل هذا التأهيل العلمى للشباب الراغبين فى دراسة الصحافة صدور القانون الاول بانشاء نقابة الصحفيين فى ٣١ مارس سنة ١٩٤١ متضمنا نصين لهما علاقة بالتأهيل المهنى ، وهما :

١) أن يكون المشتغل بالصحافة مقيدا فى جداول النقابة .

٢) أن يكون القيد بجداول الصحفيين قائما على شروط منها : أن يكون طالب القيد حاصلا على مؤهل عال ، الا أن هذا القانون أباح لمجلس النقابة أن يستثنى من هذا الشرط من يرى فيهم الكفاءة للعمل الصحفى نتيجة للممارسة سبع سنين .

على أن مجلس النقابة بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على إنشائها سنة ١٩٦٦ قرر التنازل عن حقه فى الاستثناء فصار الحصول على المؤهل العالى شرطا ملزما للقيد بجداول النقابة من الناحية الفعلية الى أن جاء قانون النقابة الأخير الصادر فى ١٧سبتمبر ١٩٧٠ فجعل هذا القرار نصا قانونيا صريحا لايمكن تجاوزه .

وهكذا اصبح جيل الصحافة المعاصر من حملة المؤهلات العليا ، وانتهى بذلك عصر الاعتماد على الممارسة لننتقل الى عهد التأهيل العلمى فى المكونات الأساسية للصحفيين ، ويسرى هذا الالزام على المحررين أو المترجمين والرسامين والمصورين والخطاطين كذلك .

لكن حصول الصحفيين الجدد على شهادات عالية لايعنى أنهم دخلوا كوادر هذه الشهادات ، فما تزال حركات الترقى والتقدم فى صحافتنا تعتمد على الممارسات والمؤهلات الذاتية للصحفى ، ومعنى هذا أن التأهيل الصحفى للجيل المعاصر من سنة ١٩٣٩ حتى الآن وان اعتمد على الدراسات التى تنتهى الى شهادة دراسية لم يغفل من الناحية العملية أهمية الاستعداد الفطرى أو المكتسب ولهذا الاستعداد ثلاثة أوجه :

• مؤهل جامعى أو ما فى حكمه من المؤهلات الدراسية .

• استعداد فطرى أو مكتسب فى ممارسة المهنة .

• مؤهلات ذاتية يتفاضل فيها الصحفيون بعضهم وبعض ، وهى مؤهلات لاحدود لها .. وكما أن فيها مزايا بالنسبة لأصحاب الكفاءات ، فانه يكتنفها أحيانا بعض المحاذير .

مؤهلات الصحفى فى الجيل القادم :

ان الحصول على الشهادات الدراسية بالنسبة للصحفيين كغيرهم من سائر الفئات قد صار تأهيلا تقليديا يهدف الى تنظيم المهن وفئاتها . وبالتالى لابد أن تكون لصحافى المستقبل مؤهلات ذاتية تجعله أهلا للعيش الكريم والنجاح فى البيئةالصحفية ، وفى مقدمتها مؤهلات ثلاثة :

١) مؤهل شخصى فى مجال التنقيب والاطلاع .

٢) مؤهل شخصى فى مجالات البداهة والملاحظات العامة .

٣) مؤهل شخصى فى السلوكين العام والخاص .

ذلك أن الصحفى فى المستقبل سيكون بحاجة ملحة للاطلاع على كل ما له صلة علمية أو عملية بدوران الاحداث فى الداخل والخارج وعلى كل المستويات ، وهذا الاطلاع لايعنى الاطلاع الكتبى أو القرائى فقط ، بل ينبغى أن يتعدى ذلك الى ممارسة الاطلاع العملى على الوسائط الاعلامية المستقبلية وما يختص بالصحافة من وسائل الاتصال المتطورة .

ومن الواضح أن هذه المؤهلات تتصل بالارادة الوجدانية للتغيير الى ماهو أفضل ، لكن هناك مؤهلات أخرى لابد منها فى طبيعة العمل المستقبلى للصحافة ، وفى مقدمتها ما يأتى :

– التخصص ، والتخصص الدقيق فى المواد الصحفية التى تلاحق التطور فى الأجيال القادمة .

– التزود بقدر كاف من المران على التحرك فى كل مجال وفى كل مكان فى الداخل والخارج تبعا لمقتضيات القضايا العامة فى صحافة المستقبل .

– التزود بقدر كاف من تأهيل النفس لحمل المسئوليات العامة .

– المتابعة المستمرة لتطورات الأدوات المستقبلية التى ستستخدمها الصحافة والتى ظهر استخدام بعضها منذ الآن على المستوى العالمى .

ولعل فى مقدمة التخصصات الصحفية التى تستحق التنمية مايأتى :

شئون السياسة الداخلية ، شئون السياسة الخارجية ، شئون السياسة الاقتصادية ، الشئون العامة ، السياسة التنموية وعلاقاتها بالخارج ، مداخل التقارب بين كل جهات العالم فى المصالح العامة ، التطور التكنولوجى وعلاقته بالسلام العالمى ، السياسات الاتصالية المختلفة .

ولاشك فى أن كل تخصص من هذه التخصصات سيكون له ما بعده ، مما يحتم على كل صحفى فى المستقبل أن يكون دائم المتابعة والاطلاع والدراسة فى حدود تخصصه على الأقل .

وبالنسبة لقيد الصحفيين الجدد فى جداول الصحفيين هناك اتجاه يحبذ العودة الى لجنة القيد القضائية التى كان يرأسها رئيس محكمة الاستئناف والتى تضم أربعة أعضاء آخرين ، اثنين من الفئة القضائية واثنين من الخبراء المتخصصين ، أحدهما يمثل مجلس نقابة الصحفيين ، والآخر يمثل إمكانات التحليل النفسى للمؤهلات الذاتية عند طالب القيد بطريق غيرمباشر من خلال مناقشته فى الاوراق الرسمية التى يتقدم بها إلى اللجنة كمسوغات لقيده .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ومادار حوله من مناقشات ، يوصى بماياتى :

* يشترط أن تكون للصحفى مؤهلات سلوكية الى جانب مؤهلاته العلمية والعملية .

* تعديل مواثيق الصحافة على النحو الذى يجعلها مرجعا أعلى للسلوك الصحفى .

* تأهيل الصحفيين الجدد لدخول عصر التخصص الدقيق .

* ضرورة ادخال التكنولوجيا فى ثقافة الصحفيين الجدد مع تمكينهم من متابعة تطورات السياسات الاتصالية .

– على ان التطورات المتلاحقة فى تكنولوجيا الاتصال ، تستلزم تطوير العمل فى مختلف مجالات الاعلام ، بوجه عام ، مما يستدعى تدريبا مستمرا منظما ، توفره جهة متخصصة ، قد يرى أن تكون معهدا قوميا يقوم على شئون هذا النوع من التدريب .

وعلى الصفحات التالية عرض موجز لهذا المشروع .

مشروع قومى للتدريب الاعلامى

أصبح من الضرورى أن ينشأ فى مصر معهد للتدريب الاعلامى على المستوى القومى العام باعتباره القناة التى توصل إلى إعداد جيل من الاعلاميين الجدد الى مابعد سنة ٢٠٠٠ .

وفى مصر دراسات اعلامية جامعية ، ودراسات اعلامية فى بعض وحدات الاعلام ، علاوة على الدراسات بمعهد الاذاعة والتليفزيون التابع لاتحاد الاذاعة والتليفزيون وكذلك الدورات التدريبة التى تقوم بها الهيئة العامة للاستعلامات ، والدورات التدريبية بنقابة الصحفيين ، والدورات التى يعمل على تنظيمها المجلس الاعلى للصحافة ، وفى كل منها جهود طيبة لمعالجة بعض التخصصات الاعلامية فى مجال العمل المباشر .

لكن اعداد اعلامى الغد اعدادا عمليا فنيا يحتاج ابتداء الى ضم هذه الجهود والاضافة إليها اضافة ذات نظرة مستقبلية ، ومن هنا تجىء فكرة انشاء معهد قومى للتدريب الاعلامى العام له مواصفات خاصة يمكن تلخيصها فيما يلى :

– النظرة المستقبلية للاعلام الشامل .

– التدريب على فنون الاعلام طبقا لهذه النظرة المستقبلية المتطورة مع فتح باب التخصصات لمن هم أهل لها .

– أن يكون هذا المعهد بمثابة اتحاد ثقافى بين أجهزة الاعلام كلها ، وان تشكل لوضع مشروعه النهائى لجنة مشتركة تمثل أجهزة الاعلام المختلفة . وتتلخص المهمة الأولية لهذه اللجنة فيما يأتى :

• إعداد خطة لوضع برامج المعهد والتوقيت اللازم لها .

• الترشيح لمن سيقومون بالتدريب فى مختلف التخصصات المقررة ، مع مراعاة الجمع بين العلم والممارسة .

• اقتراح الحوافز لنجاح أعمال المعهد .

وقد يتأتى كل ذلك على النحو التالى :

أولا : فيما يختص بالبرامج لابد من تركيز خاص على مهام الاعلامين داخليا وخارجيا وإعداد الدورات لكل قضية من القضايا الاعلامية .

ثانيا : الاشخاص الذين توكل اليهم مهام التدريب ينبغى أن يكونوا أصلا من الفئات الفنية الممتازة ذات الممارسات الاعلامية المتطورة فى كل المجالات مع إعداد دورة تدريبية لهم على مستوى خاص .

ثالثا : الحوافز بالنسبة للمدربين يترك تقديرها للهيئة المشرفة على

المعهد ، أما الحوافز بالنسبة لطلابه فمنها :

– ان ينتهى الدارس من دراسته بإحراز مؤهل « معهدى » فى التدريب الاعلامى .

– ان تعد لطلبة المعهد رحلات داخلية وخارجية تضاف حصيلتها الى حصيلتهم الدراسية والتدريبية .

– ان يستفاد بالمؤهل « المعهدى » الذى يحصل عليه الدارس فى الترشيح لمزايا وظيفية .

– أن تكون أمام الدارسين فرصة اختيارية لدراسات معهدية عليا للتدريب على العمل فى مجال السياسات الاعلامية المتخصصة .

– تحديد هوية الذين يلتحقون بالمعهد ، على أن يوضع فى الاعتبار ما يأتى :

• أن يكون الطالب المرشح لبعثة الى هذا المعهد من العاملين الشبان بالهيئة العامة للاستعلامات واتحاد الاذاعة والتليفزيون والمؤسسات الصحفية وكلية الاعلام وما فى حكمها من الجهات التى يقررها المعهد ، والمرجع النهائى فى قبول هذه الترشيحات للهيئة المشرفة على المعهد .

أن تكون هناك فرصة للخريجين الجامعيين الآخرين اذا كانت لهم مؤهلات خاصة يحددها المعهد للالتحاق بدوراته .

تحدد الهيئة المشرفة على المعهد برامج الدراسة والتدريب فى كل دورة وما يعرض فيها كما تحدد المدة اللازمة لها بما فى ذلك دورات المستوى الخاص .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق وما دار حوله فى المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* انشاء المعهد القومى للتدريب الاعلامى .
* يشرف على المعهد مجلس ادارة يضع لائحته ، ويشترك فيه ممثلون لكل أجهزة الاعلام العملية والدراسية .
* تشتمل لائحة المعهد على خطة تتضمن :

– أن يكون طلبة المعهد مبعوثين من جهات علمية او علمية اعلامية وذلك لفترة معينة ولقضية معينة من قضايا الاعلام التى يحددها المعهد قبل بداية كل دورة .

– تحديد المؤهلات العلمية والعملية والذاتية لطلبته .

– تنظيم الدراسات العليا فى السياسات الاعلامية .

الدورة العاشرة ١٩٨٨ – ١٩٨٩

ديمقراطية الاعلام والمستقبل

هناك رابطة طبيعية بين العناصر الثلاثة :

الديمقراطية والاعلام والمستقبل ، فالاعلام وهو العنصر الوسيط بين العنصرين الآخرين يعتمد أصلا فى وجوده على الديمقراطية ، كما يعتمد عليها فى استمراره وازدهاره ، وهو من وجه آخر – كما هو شريك مع غيره من الوسائل والمؤسسات فى تنظيم شئون الحاضر من الناحية الفكرية والوجدانية – يشترك أيضا مع غيره فى اتجاهه وتوجهه الى المستقبل ، وذلك جزء من وظيفته وطبيعته .

أما العلاقة بين الاعلام والديمقراطية ، فتتميز ملامحها بوضوح من تعريف الديمقراطية وما يكشف عنه تحليل التعريف من مضمون . والديمقراطية تعرف بأنها « حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب » وتحليل

كلمة « الحكم » يفصح عن أن الاعلام من عناصرها الهامة ، ذلك أن الحكم الحضارى يقوم عادة على العوامل الآتية :

- الارتباط بالرأى العام .

- الانضباط فى مراعاة الصالح العام .

- وضع الدساتير والقوانين والقرارات التى تكيف حياة المجموع وتحدد حقوق وواجبات أفراده .

- توفير الأمن بأنواعه لكل المواطنين ، سواء كان أمنا داخليا أو خارجيا أو غذائيا أو صحيا أو غير ذلك .

واذا كانت هذه هى الاركان الاربعة للحكم فهى الاركان نفسها التى لا تتوفر صلاحيتها دون اعلام واذا كنا نقول ان الاعلام بطبيعته عمل ديمقراطى فلا بديل يكافئه فى الحكم غير الديقراطى .

ان ما يسمونه فى البلاد غيرالديمقراطية إعلاما ليس إعلاما متكاملا لأنه مقصور على « الدعاية » فقط والدعاية هى التوعية الاعلامية التى تروج لرأى واحد أو شيء واحد ، بعكس نوعيات الاعلام الحديثة التى تعلم الناس بكل شيء ، وهذا هو الفارق الواضح بين اعلام دول الحكم الشمولى وبين إعلام دول الديمقراطية التى تنسحب ديموقراطيتها على اعلامها ، وصلته كصلة الحكم بالشعب .

قد لايكون صحيحا أن اعلام المستقبل لا شأن له الا بالمستقبل ، وأن اعلام الحاضر لا شأن له الا بالحاضر ، وهو أمر يتطلب منا أن نلقى نظرة على :

- مقتضيات الماضى .

- مقتضيات الحاضر .

- مقتضيات المستقبل .

وقد تبدو هذه القضية من أيسر القضايا على الفهم العام ، ولكن هذا ليس صحيحا كله لان الفرد الواحد انما يحمل فى تكوينه ماضيا وحاضرا ومستقبلا . ان عمله بالامس يعتبر ماضيا ، واذا اخذ من عمل الامس شيئا للغد اعتبرناه مستقبلا ، أما الحاضر فهو واسطة العقد بين الماضى والمستقبل يأخذ من هذا ويعطى لذاك ، إذن فنحن فى الاعلام لايمكن ان نسقط من حسابنا مرحلة من هذه المراحل الثلاث مادام الاعلام ديمقراطيا على الا يتنافى ذلك مع مسايرة التطور الاعلامى فى أدواته ونظرياته معا ، واذن فكيف يكون اعلام المستقبل ؟

ينبغى أن نعود الى تجارب الماضى والى مختارات الحاضر التى تساعد على النقلة السليمة الى المستقبل على الصعيدين الآتيين :

أولا : الإعداد القومى للغد .

ثانيا : مواكبة ما يأتى به الغد من امكانات مادية ومزايا معنوية للمجتمع .

أما عن الإعداد القومى للغد فنحن مطالبون بما يأتى :

- استكمال سائرالاساليب الديمقراطية .

- تحديد وظيفة الديمقراطية الاعلامية على أنها الانشطة الاعلامية التى تجعل كل أفراد المجتمع متساوين أو متقاربين فى فرص الحصول على المعلومات الصحيحة ليكونوا متساوين أو متقاربين فى تشكيل الرأى العام ، على أساس وحدة الفرص بين الناس فى ابداء الرأى عند كل قضية عامة .

ولقد تبدو هذه المهمة يسيرة ، لكن هذا عندما تكون ديمقراطية الحكم هى السائدة او السائرة على الطريق السوى ، ولكنها تكون عسيرة جدا اذا اصيبت الديقمراطية بأية نكسة من النكسات تحت أى ظرف من الظروف ، لان الاعلام فى هذه الحالة سيتوارى قهرا ، وقد يهبط تحت الارض ، ويتخذ وسائل غيرمأمونة .

وعلى هذا ، فاننا نستطيع أن نواصل ديمقراطية الاعلام متأهبين للتطورات المحتملة على ان نضع فى حسابنا مايأتى :

- اتساع دوائر البث المباشر فى العالم كله وهذا ما نواجهه منذ الآن .

- تدخل تكنولوجيا جديدة غيرمنظورة الآن فى أجهزة الاعلام .

- الاحتمالات المرتقبة التى قد تولد قضايا طارئة لها نوعيات أخرى

من الرأى العام داخليا أو خارجيا ، وكيف نواجه تلك الاحتمالات .

من المؤكد ان روافد الاعلام فى المستقبل لن تكون قاصرة على روافده فى الحاضر وأمامنا الدليل الحى من ماضينا الاعلامى ، ففى البداية كان الاعلام على المستوى العام كله صحافة ثم جاءت الاذاعة ولحق بها التليفزيون وصاحبتها الاشرطة المتعددة الانواع فضلا عن وسائل الاتصال المباشر وغير المباشر وهى قديمة .

ولما كنا لانعلم علم اليقين على أية صورة ستكون أجهزة الاعلام فى مستقبل الايام ، فينبغى الى جانب إعدادنا التكنولوجى أن نتأهب من الآن لبناء الانسان الاعلامى ، بمعنى أن الاعلام ينبغى أن يدخل المدارس منذ مرحلة الطفولة وأن ينتقل منها الى الاندية والمصانع والمزارع والمتاجر لنجعل من أهل هذه الجهات كلها أجهزة ارسال كما هم أجهزة استقبال .. وهذا مايتطلب بالطبيعة أن تكون هناك شحنة معدة دائما لتزويد الانسان المصرى بما يجعله اعلاميا بالفطرة ، فاذا ما نشأت قضية من القضايا العامة وجدت محامين لها بعدد المواطنين الواعين ، وبهذه القوة البشرية الاعلامية نستطيع ان نواجه أى تطور مقبول سواء فى الاداء الاعلامى أو فيما يطرأ على أجهزة الاعلام وأدواته من مستحدثات .

لكن هذه الديمقراطية الاعلامية ينبغى أصلا أن تقوم على أسس وقواعد مدروسة ، وهكذا ينبغى أن نعنى إعلاميا بمستقبل القضايا العامة الآتية :

– قضية الانتماء :

ان الكلام الكثير الذى قيل على مدى عشرات السنين الاخيرة عن الانتماء لم يتطرق بشكل واضح الى الحوافز الانتمائية على مظنة ان الانسان مفطور على الانتماء ، لكن الفطرة الموروثة وان كانت شيئا هاما الا انها ليست كل شىء . ذلك ان الانتماء – كل الانتماء – هو توأم احساس المواطن بأن له – فعلا لا قولا – نصيبا عادلا فى هذه الارض وثمارها طبقا لجهدة وحاجاته معا ، وان هناك حوافز مسئولة للمواهب الحقيقية وللعطاء المتقن ، ومهما قيل ان هذا يحدث او سوف يحدث فلن نعمق أثره فى النفوس إلا فى خطة اعلامية مستقبلية واعية .

قضية التعاون :

ان الكلام الذى يقال منذ جيل عن التعاون له أهميته واعتباره ولكنه لم يأخذ طريقه العملى كما ينبغى ، لأسباب كثيرة أهمها : خط سير التعاون . فالتعاون ينبغى أن يبدأ بين أعضاء الاسرة الواحدة ، ثم بين أبناء الفصل الدراسى الواحد ، ثم بين أبناء المدرسة الواحدة ، ثم بين أبناء المدارس جميعا وكل التجمعات الاخرى ، حتى يصير شيئا عاديا ان يتعاون أبناء المنطقة الواحدة ثم أبناء المناطق المتجاورة حتى يمتد التعاون الى المجتمع كله فى تعاملات اجتماعية واقتصادية وعمرانية قدر الطاقة .

ومع أن بث التعاون ليس بالامر الصعب ، الا أن هذه الروح تتوارى كثيرا أمام معارك التنافس بين الناس على أى مغنم اقتصادى أو اجتماعى بل وأحيانا يمتد التنافس غيرالكريم حتى بلغ أهل الفكر والفن والادب . ولا شك أن التنافس الشريف مطلوب جدا ، لكنه ليس هذا التنافس القائم على الاثرة وحب الذات مما يقتضى أن تواجهه خطة اعلامية مستقبلية .

قضية الاستثمار :

ان كثيرا مما حدث فى الجيل الاخير من القرن العشرين قد تجاوز الحدود اللائقة فى دنيا الاستثمار ، فأصبح الاستثمار عند كثرة من الناس هو تحقيق الربح بأية وسيلة . ومن هنا ينبغى ان تتضمن الخطة الاعلامية المستقبلية المفهوم الصحيح للاستثمار ، وان الاستثمار القائم على التعاون بين الناس فى الوسائل أو الغايات هو الاستثمار الصحيح الذى ينبغى ان نعنى به ونروى عنه الكثير مما يحببه الى النفوس باعتباره استثمارا حلالا مجزيا .

ولا شك أن هذه القضايا الرئيسية الثلاث تتصدر قضايا المجتمع الأخرى ، سواء كانت قضايا اقتصادية أو اجتماعية وسواء كانت

قضايا علمية أو عملية ، مما يجعلها قمة القضايا فى الخطة الاعلامية المستقبلية .

ومن الواضح ان ارتباط الاستثمار بالتعاون وربطهما معا بالانتماء هو أزهى الوان ديمقراطية الاعلام .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، وما دار حولها من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

أن تتضمن الخطة المستقبلية للاعلام المصرى بصفة خاصة العناصر التالية :

* أن يكون الدفاع عن الديمقراطية وحمايتها هو العمل المميز فى أجهزة الاعلام المصرى .

* أن يتوسع الاعلام المصرى فى ربط الديمقراطية بكل أنشطة الانتاج والابداع .

* ان تشمل ما فى الاعلام المصرى من قدرات لتغليب الايجابيات على السلبيات .

* أن يضع الاعلاميون فى حسابهم معنى مسئولية اليوم عن الغد وأنهم شركاء فى هذه المسئولية .

* أن يقدم الاعلاميون للناس الجرعات الاعلامية المستساغة التى تجعلهم أهلا للمعايشة السوية بين المواطنين .

* أن يضع مسئولو الاعلام جدولا زمنيا للادوات التى يعملون بها استعدادا لاستبدالها فى الوقت المناسب بما هو أفضل .

* أن يضع مسئولو الاعلام فى حسابهم مداومة تشجيع الابتكار سواء فى المواد والادوات الاعلامية أو فى شئون الحياة ذاتها .

* أن يعد مسئولو الاعلام منذ الآن خرائط جديدة لبرامج متطورة أكثر اقترابا من الجمال الروحى فى كل شىء ممكن وأكثر تلاقيا بين فئات الشعب .

* ان تنشىء دوائر التعليم والتدريب الاعلامى دراسات دائمة التطور فى مادة (اعلام المستقبل) .

* ان تنظم السلطات الاعلامية المختصة هذا كله من خلال مجموعات عمل للمتابعة وإعداد التقارير الفنية عن التحرك الاعلامى فى ظل الديمقراطية للافادة منها فى كل مناسبة .

أزمة الطاقة وأثرها على مستقبل الاعلام المرئى والمسموع

يمكن إيجاز أزمة الطاقة فى عناصر أساسية هى :

– زيادة معدلات استهلاك الأفراد للطاقة وفى نفس الوقت زيادة عدد السكان مما يؤثر بصورة مباشرة على زيادة استهلاك الطاقة .

– قلة المخزون العالمى من مصادر الطاقة التقليدية وتوقع نضوب بعض أنواعها .

– زيادة تلوث البيئة نتيجة لعوادم استخدام الطاقة ونفاياتها ومخلفاتها الضارة .

ويعتمد انتاج الطاقة على مصادر متعددة ، منها : زيت البترول ، والغاز الطبيعى والفحم والطاقة المائية . وتتطور تحولات الطاقة النووية ، ومصادر أخرى غير تقليدية مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .

ولقد وصل عدد سكان العالم الى ١ بليون فى عام ١٨٣٠ ، ثم وصل الى ٢ بليون فى عام ١٩٣٠ (أى خلال مائة سنة) ، ثم وصل الى ٣ بليون فى عام ١٩٦٠ (أى خلال ثلاثين سنة) ، ثم وصل الى ٤ بليون

فى عام ١٩٧٥ (أى خلال خمسة عشر سنة) .

ويزيد عدد سكان العالم بنسب تتراوح بين ١.٥ ٪ الى ٢.٥ ٪ حتى وصل حاليا الى ٥ بليون .

ومن المتوقع ان يصل عدد سكان العالم الى ٦ بليون فى عام ٢٠٠٠ وأن يصل الى ٨ بليون فى ٢٠١٥ .

وفى ظل نضوب مصادر الطاقة التقليدية وتزايد عدد سكان العالم فان المؤشرات تدل على أن مخزون الطاقة العالمى سيقصر عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة ، وربما يكون ذلك فى منتصف العقد القادم أى حوالى عام ١٩٩٥ حيث تتزايد الاحتياجات عن المتاح توافره من الطاقة .

ومن المؤشرات الهامة أن الدول الغنية تقل بها نسبة نمو عدد السكان ، والدول الفقيرة تزيد بها نسبة نمو عدد السكان .

وثلاثة أرباع سكان العالم من الدول النامية التى تتزايد بها نسبة نمو عدد السكان ، وقد يستمر هذا التزايد فى العدد حتى نهاية القرن الحالى ، ولن ينتهى الا بتحقيق التنمية أو وقوع الكوارث .

وتشير بعض الاحصاءات الرسمية المتاحة الى أن عدد السكان فى مصر سيبلغ نحو ٦٨ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ ، وتدل المؤشرات على أن الحاجة الى الطاقة الكهربائية سوف تزيد من القيمة الحالية وهى ٤٥ مليار كيلووات ساعة فى السنة ، الى حوالى ١٤٠ مليار كيلو وات ساعة فى السنة فى عام ٢٠٠٠ .

ويتضح من ذلك أن نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية فى السنة سوف يصل فى عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٦٠ كيلو وات ساعة أى أكثر من ضعف نصيب الفرد من الطاقة حاليا .

• ويمكن اجمال الموضوع بتصويره فى شكل مثلث حاد الزوايا ، تمثل أضلاعه العناصر الآتية :

– تزايد أعداد السكان وتزايد نصيب الفرد من استهلاك الطاقة .

– نضوب بعض مصادر الطاقة ، والبحث عن بدائل أخرى للطاقة التقليدية .

– حدوث تغيرات ديموجرافية فى هيكل الانتشار الجغرافى للسكان وقيام مجتمعات عمرانية جديدة تستخدم بدائل جديدة للطاقة .

وكل هذه العوامل متبادلة التأثير ، ولها آثار جانبية أخرى تتفاعل بصورة نشيطة حاكمة لتوجهات المستقبل القريب والبعيد .

ومن هنا تأتى أهمية دراسة المتغيرات المؤثرة على مستقبل الاعلام المصرى المرئى والمسموع نتيجة لتحولات أزمة الطاقة ، لأن الاعلام يؤثر بصورة فعالة على هذه التحولات ، كما أنه هو ذاته يتأثر بوسائله وأدواته وأساليبه التقنية بما يحدث على ساحة الطاقة .

الانسان المصرى واحتياجاته من الطاقة :

زاد معدل انتاج الطاقة الكهربائية فى مصر خلال الخطة الخمسية الأولى من ١٨ مليار كيلووات ساعة الى ٤٥ مليار كيلو وات ساعة ، وبذلك أصبح نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية حوالى ٩٠٠ كيلو وات ساعة فى السنة .

وتتمثل أنماط استخدام الطاقة الكهربائية فى مصر فيما يأتى :

الصناعة	٥٥ ٪
الزراعة	٥ ٪
استخدام منزلى	٢٥ ٪
استخدامات حكومية	٥ ٪
استخدامات أخرى متنوعة	١٠ ٪

ويمثل الاستخدام المنزلى فى مجال هذه الدراسة جزءا مؤثرا ، اذ يبلغ نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية فى الاستخدامات المنزلية ٢٢٥ كيلو وات ساعة سنويا .

ولما كانت الأسرة هى وحدة القياس فى المجتمع المصرى ، فيكون نصيب الأسرة المصرية الحالى من الطاقة الكهربائية للاستخدامات المنزلية هو ١١٢٥ كيلووات ساعة سنويا .

وتعتبر احتياجات واستهلاك الانسان المصرى من الطاقة الكهربائية

متواضعة بالمقارنة مع نصيب الفرد فى الدول المتقدمة والدول الصناعية.

ولا شك أن اعتدال المناخ المصرى صيفا وشتاء من العوامل التى تقلل الحاجة الى استخدام معدات تكييف الهواء والتدفئة خلال معظم شهور العام .

وفى الوقت نفسه يعتبر نصيب الفرد المصرى من الطاقة من أعلى الأنصبة فى استهلاك الدول النامية من الطاقة .

المتغيرات الديموجرافية نتيجة لتحولات أزمة الطاقة وآثارها المباشرة على الاعلام :

ان الظواهر السكانية تعتبر من المتغيرات التى تتأثر بتحولات أزمة الطاقة ، كما أن أزمة الطاقة تؤثر على النمط الديموجرافى ، وتؤثر النتائج النهائية للتغيرات على المتطلبات الاعلامية .

وفيما يلى التوقعات المنتظرة فى هذا المجال فى المستقبل القريب :

– ان كثافة السكان فى مصر تتركز فى مساحات محدودة من الارض المصرية . وبينما تزيد مساحة مصر عن مليون متر مربع ، فان المناطق المأهولة بالسكان لاتزيد مساحتها عن ١٠ ٪ من مساحة الارض المصرية . يضاف الى ذلك تضخم عدد سكان المدن الكبرى وأولها القاهرة . وليس هناك بديل فى المستقبل سوى الاتجاه الى انشاء المدن الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة . ويشجع أيضا على هذا الاتجاه أن نمو الخدمات بالمدن الكبرى لن يستمر بغير حدود ، كما أن الاتجاه الى استخدام الطاقة الشمسية معناه الحاجة الى مساحات من الارض لن يمكن توفيرها بالسعر المناسب فى المدن الكبرى . ويضاف الى ذلك زيادة تلوث البيئة بالمدن الكبرى نتيجة لعوادم السيارات بصورة تتجاوز الحدود المأمونة صحيا .

وسوف يفرض هذا بدوره احتياجات جديدة للتغطية الاعلامية فى المجتمعات العمرانية الجديدة .

– سوف يكون من نتائج نشأة مجتمعات عمرانية جديدة اتباع اساليب لامركزية فى الخدمات . وجدير بالذكر أن الطاقة الشمسية من المصادر التى قد يتعذر تطويعها لأداء خدمات مركزية مثل انواع الطاقة التقليدية الاخرى . وسوف تمتد لامركزية الخدمات الى الوسائل الاعلامية ذاتها بانتشار الاذاعات الاقليمية والمحلية بما فى ذلك التليفزيون الاقليمى والمحلى .

وقد يكون فى المجتمعات العمرانية الجديدة مجال للاذاعات السلكية وتوزيع التليفزيون على كابلات .

– ان انتشار التعمير على مساحة الارض المصرية بعيدا عن وادى النيل والمناطق الساحلية والواحات والمدن والقرى الحالية إذا تم بالسرعة الواجبة لملاحقة المتغيرات فانه سوف يكون أسرع من امكانية تحقيق التغطية الاعلامية بالوسائل التقليدية .

وفى هذه الحالة لن تستطيع الشبكات الارضية تحقيق التغطية الاعلامية المطلوبة فى حدود الاستثمارات والوقت المتاح ، ولابد من اللجوء الى البديل الفضائى الذى تتميز جدواه فى هذه الحالة فى تحقيق التغطية الاعلامية المسموعة والمرئية بأساليب البث المباشر التليفزيونى والاذاعى من الاقمار الصناعية .

بل ان هذا الحل الفضائى قد يكون أيضا هو البديل الوحيد المتاح لتحقيق الاتصالات فى بعض الحالات .

– ان مقتضيات الامن القومى والارتباط الوطنى تفرض ربط المجتمعات العمرانية الجديدة بوسائل اعلامية مستحدثة وقيام نظام الشبكات والمحطات المنتسبة مع المحطـــات الاقليمية والمحلية فى المستقبل ، مع تحقيق الاتصال فى اتجاهين مع هذه المجتمعات الجديدة من خلال هذا النظام .

مستقبل النمو الاعلامى من منظور الطاقة :

تدل مؤشرات أزمة الطاقة على أن هناك عددا من الاساليب والتقنيات فى الاعلام المرئى والمسموع سوف تتاح لها فرصة النمو ، وهناك أساليب أخرى تفرض الطاقة تراجعها وانكماشها ، وذلك على النحو التالى :

• الاساليب والتقنيات المقدر نموها :

× الاذاعات السلكية وتوزيع الاشارة التليفزيونية على كابلات فى المجتمعات العمرانية الجديدة .

× الاقمار الصناعية للبث المباشر التليفزيونى وكذا البث الاذاعى الصوتى المباشر .

× الاذاعات المحلية والتليفزيون المحلى .

× الشبكات العاملة بالطاقة الشمسية .

× الفيديو كاسيت والكاسيت الصوتى .

× الانتاج التليفزيونى اللامركزى .

× محطات اعادة الارسال التى تعمل بالطاقة الشمسية .

• الاساليب والتقنيات المقدر تراجعها :

× الارسال الاذاعى بالمحطات فائقة القدرة .

× الارسال الاذاعى على الموجات الطويلة والمتوسطة .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما عرضت له من أفكار ، يوصى بما يأتى :

* استمرار حملات الاعلام المصرى فى مجالات ترشيد الاستهلاك وتزايد السكان ، وتلوث البيئة ، مع التوسع فى شرح الخلفيات والاهتمام بالصورة المستقبلية العالمية لازمة الطاقة ، مع عدم الاكتفاء بمضمون الحملات المباشرة حتى يتحقق الاقتناع والتوعية الكافية .

* الاعداد للتغطية الاعلامية الشاملة على ضوء المتغيرات الديموجرافية المتوقعة نتيجة لتحولات أزمة الطاقة ، مع التوسع فى الاعتماد على الطاقة الشمسية ما أمكن ذلك ، وبصفة خاصة فى الاذاعات المحلية المسموعة والمرئية ومتعلقاتها .

* إقرار الأسلوب الفضائى للبث المباشر والاتصالات كوسيلة حتمية من وسائل المستقبل القريب للاستفادة بامكانياته فى البث المباشر التليفزيونى على المستوى القومى ، والبث الاذاعى ذى الجودة العالية المتعددة القنوات ، والبث الاذاعى المهيا للاستقبال بأجهزة صغيرة .

* التوسع فى استخدام الارسال الاذاعى على الترددات العالية جدا بنظام التشكيل الترددى (FM) ، لما يتيحه من جودة فنية عالية مع قلة الاستهلاك للطاقة ، وأن يشمل ذلك الاذاعات المحلية والاذاعات الرئيسية فى مقابل تقليل الاعتماد على الموجات الطويلة والمتوسطة فى المستقبل ، وهو ما يتوافق مع الاستراتيجية الاعلامية المصرية المعلنة من تجويد الخدمات الاعلامية المستقبلية المرئية والمسموعة .

وحدة التعليم الاعلامى

فى مقدمة مشكلات التعليم الاعلامى بمصر – أنه قد التزم طريق التعليم الاكاديمى ومناهجه ، أكثر من اهتمامه بطريق التعليم العملى أو ارتياده لمسالك فنون الاعلام وطرائقها . واذا كانت ظروف التعليم الاكاديمى قد جعلته يعنى بإيجاد أماكن فيه للحاصلين على شهادة الثانوية العامة – منذ سنوات قد تمتد لبضع سنوات أخرى – دون حساب لفرص العمل المتاحة لهم بعد تخرجهم ، الا أن ذلك ينبغى ألا ينسحب على التعليم الاعلامى ، ومن ثم على العمل الاعلامى ، ذلك أن التعليم الاعلامى – بداية – يقوم على الموهبة الذاتية والكفايات الشخصية ، وليس شأنه شأن أغلب فروع التعليم عموما مما يحق لكل طالب أن يلتحق بها حسب مجموع درجاته فى ختام المرحلة التعليمية السابقة ، وكذلك العمل الاعلامى له خصوصيته التى تفرض طبيعتها على المتقدمين لهذا العمل ، كما تعكس طبيعتها على التعليم الاعلامى

ومايبغى أن يأخذ به نفسه من طرائق ومواصفات .

وقد ضاعف من تأكيد سوء هذه الحال انشاء أقسام للاعلام فى جامعات اقليمية متعددة ، دون حساب لضرورتها ومستقبل خريجيها ، مما أدى الى وجود أعداد من هؤلاء الخريجين يعانون من البطالة السافرة أو المقنعة .

ولقد ترتب على تلك الحال أن أصبحت المؤسسات الاعلامية لاتكاد تلتزم بخريجى الدراسات الاعلامية كماينبغى ، ويتضح ذلك مما يأتى :

– ان قانون نقابة الصحفيين يشترط حصول طالب القيد فى جداول الصحفيين على مؤهل عال من أى نوع دون اشتراط المؤهل الإعلامى ، مع ان هذا القانون فى مرحلته الأخيرة قد صدر سنة ١٩٧٠ ، أى فى الوقت الذى توفرت فيه أعداد كثيرة من خريجى الدراسات الاعلامية .

– أن المؤسسات الصحفية لاتقبل تدريب طلبة الصحافة فى صحفها باستثناء فترة وجيزة تحقق فيها ذلك حوالى عام ١٩٦٥ .

– أن مرفق الاذاعة والتليفزيون ، كمرفق الصحافة يقبل فى سلك موظفيه شبابا من جميع التخصصات ، وقد حدث مرارا ان خريجى الكليات الأخرى كانوا أوفر حظا من بعض خريجى كلية الاعلام ، مع وجود قسم للاذاعة والتليفزيون بكلية الاعلام منذ انشائها مع بداية السبعينات .

– ان وزارة التعليم لاتعتمد فى تدريب طلبة المدارس بالمجلات المدرسية – وهى بالآلاف – على خريجى كلية الاعلام الا قليلا جدا .

– أن هناك تدريبا فى المؤسسات المختلفة للاعلام دون رعاية كافية لشباب الصحفيين .

– أن فى مرفق الاذاعة والتليفزيون معهدا أو أكثر للتعليم والتدريب الاذاعى لا صلة له بكلية الاعلام وليست به أمكنة خاصة لخريجيها .

ان موظفى العلاقات العامة فى كل المرافق والهيئات الرسمية وغيرها لايشترط ضمن شروط تعيينهم الدراسات الاعلامية ولا يوفدون الى كلية الاعلام لاستكمال معلوماتهم .

فنجد حتى فى المؤسسات العسكرية أن موظفى العلاقات العامة من الضباط شأنهم شأن موظفى العلاقات العامة وبالمؤسسات الأخرى ولايعتد هنا بأن يكون من بينهم عدد قليل جدا من خريجى الكلية .

وترجع مشكلات التعليم الاعلامى الى أسباب رئيسية هى :

– عدم توحيد التعليم الاعلامى وعدم وجود صلة مباشرة أوغير مباشرة بين أقسام الاعلام بجامعات الاقاليم وبين كلية الاعلام ، مع أن خريجى هذه الأقسام يحصلون على الدرجات العلمية نفسها التى يحصل عليها خريجو كلية الاعلام وان اختلفت المناهج .

– ان جهات التعليم الاعلامى بصفة عامة ليست لها علاقة رسمية أو علمية بمراكز التدريب الاعلامى مما ترتب عليه عدم وضوح الرؤية من الجانبين .

– أنه ليس هناك مواصفات واضحة ومحددة للاعلامى يلتزم بها عند مزاولة أعمال وفنون الاعلام المختلفة ، حتى ان كل من له شيء من الثقافة يمكن أن يزعم أنه اعلامى أو متفقه فى فنون الاعلام .

– عدم وجود قوانين أو لوائح ملزمة بأن تكون الوظائف الاعلامية من نصيب أصحاب المؤهلات والخبرات الاتصالية دون غيرهم كسائر المهن الأخرى ، مع الاعتراف بأن حالات الاستثناء تفرض كفاءتها التجاوز عن القاعدة ، ويكون ذلك فى حدود ضيقة .

ويوجد الى جانب هذه الأركان الأربعة الرئيسية لمشكلات العملية

الاعلامية التعليمية سبب آخر يساهم فى تكوين هذه المشكلات ، هو أن غالبية وسائل الاتصال عندنا وسائل رسمية أو شبه رسمية ، وعليها واجبات رسمية أو شبه رسمية ، ومادامت تؤدى هذه الواجبات على الوجه اللائق من وجهة نظرها فليس ثمة وراء ذلك واجب آخر عليها أن تحسن أداءه ، وذلك رغم وجود مواد إعلامية أخرى .

ولقد ترتب على هذه النظرة ان بعض المكلفين بالمهام الاعلامية لايلتفتون أحيانا الى مافى بعض المواد غيرالسياسية ، كالمواد الفنية مثلا ، من حاجة الى المفهوم الاعلامى فى التأثير غير المباشر على الجامعات ، مما يتطلب اعادة النظر بين حين وآخر فى المضمون الاعلامى لهذه المواد مهما كانت صفتها الفنية أو التجارية وهى على أية حال مواد أكثر صلة بالقطاعات الخاصة ، وليس بوسائل الاتصال الرسمية أو شبه الرسمية .

هذه هى القضية التى يدعو التقرير الى معالجتها ويرى أن المصدر الأول لهذه المعالجة أن تكون هناك جهة عليا تضع الخطوط العريضة لمسار التعليم والتدريب الاعلامى .

فاذا انتقلنا فى المعالجة الى الجانب التنفيذى البحت ، فلابد من اعادة النظر فى شئون أقسام الاعلام بالجامعات الاقليمية أو إنشاء صلة بينها وبين كلية الاعلام لتنظيم وحدة التعليم الاعلامى حتى لاتسير كل منها فى طريق .

التوصيات

وعلى ضوء ما عرضت له الدراسات من آراء ومادار حولها من مناقشات ، يوصى بمايأتى :

* وضع نظام للجهات المختلفة التى تعمل فى مجالات التعليم والتدريب الاعلامى يوضح السياسة العامة للتعليم والتدريب الاعلامى وتزويد كل الجهات المختصة بهذه السياسة العامة للعمل بها فى وضع مناهجها ، على أن يراعى فى هذا الصدد ما يأتى :

– أن يكون هناك بصفة خاصة تنسيق بين كليات الاعلام ومراكز الاعلام المختلفة ، ويسرى ذلك على جميع رسائل الماجستير والدكتوراه من جميع كليات وأقسام الاعلام حتى لاتتكرر هذه الرسائل وحتى تكون مرجعا لكل باحث ، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار – ما أمكن – الرجوع الى الرسائل العلمية فى جامعات العالم .

– أن تمثل كل القيادات فى الجانبين العلمى والعملى من فنون الاتصال فى وضع هذا النظام بما يكفل التنسيق بينها .

– ان يعاد النظر فى شئون جميع مراكز التعليم والتدريب الاعلامى ، واتاحة الفرصة لالغاء بعضها وزيادة البعض الآخر ، مع مراعاة الوضع الخاص الذى يتناسب وقسم الاعلام بالجامعة الازهرية .

– أن يكون التعليم الاعلامى من نوعيات التعليم ذات الشروط الخاصة ، كمعاهد الفنون وما شابهها ، وأن تكون لدراساته وتدريباته العليا حرية الحركة فى اطار الخطط الاعلامية المعتمدة ، وأن ينص على ذلك باللائحة الموحدة للتعليم الاعلامى .

– ان تشمل هذه الخطط خطة خاصة بالاتصالات الضرورية مع بعض أو كل مراكز التعليم والتدريب الاعلامى خارج مصر للافادة بهذه الاتصالات من الجانبين فى تطوير وسائل الاتصال والالتقاء عند النقاط التى تتوافق مع الخصائص المشتركة فى كل المجتمعات .

– ان تلتزم جميع المؤسسات الاعلامية وجميع مراكز الاتصال المصرية بالقوانين أو اللوائح التى تخص حملة المؤهلات الاعلامية بوظائف الاعلام والعلاقات العامة ، ويسرى ذلك على وظائف التدريب الاتصالى فى جميع المرافق والمؤسسات العامة .

دور مصر فى سياسة التعاون الاعلامى العربى

ان استثمار التوافق المصرى العربى بعد استئناف مصر نشاطها بجامعة الدول العربية ، ليتطلب وضع استراتيجية للتعاون فى شتى المجالات ، تدعم التضامن الحالى وتدفع به الى الامام ، حتى يمكن تعميق التقارب العربى وتدعيمه ، لوضع بذور الانتماء للوطن العربى الموحد ، ويمكن ان يتأتى ذلك عن طريق مشروعات الانتاج المشترك بين المؤسسات الاعلامية العربية ، لمواجهة طبيعة المرحلة الاعلامية القادمة والتى تتطلب تحديد هوية اعلامية عربية ، تجسد التضامن وتضع الركيزة الأساسية للاعلام العربى الجديد ، الذى يجب أن يساير تطورات العصر ، بهدف تحقيق الوجود العربى على الساحتين العربية والدولية .

الاعلام المصرى والدول العربية اثناء توقف العلاقات :

غلب على الخط الاعلامى العربى تجاه مصر – أثناء توقف العلاقات العربية المصرية – روح غير ودية ، وكانت سياسة مصر تقابل بالنقد أحيانا من بعض أجهزة الاعلام العربية ، بل وذهب بعض منها الى حظر دخول الصحف المصرية اليها ، ومع ذلك فان الاعلام المصرى لم يساير هذه الاجهزة فى سياستها ، ولم تنقطع علاقات مصر الاعلامية من جانبها مع الدول العربية حتى فى أثناء توقف العلاقات رسميا .

ففى مجال الاعلام السياسى : كان الاعلام المصرى يتبنى قضايا الأمة العربية ويعكس موقف مصر فى مبادرتها حيال كل القضايا العربية من واقع معايشتها قضايا عالمها العربى ، فالقيادة السياسية المصرية كانت متبنية لقضايا الأمة العربية ، ولم تتخل أبدا عن هذه المسئولية .

وكان اداء الاعلام المصرى – حتى فى أصعب المراحل ، وعلى مستوى العلاقات العربية ، والعلاقات العربية – المصرية يعكس واقع وفكر سياسة مصر ، بالحوار المصرى العربى ، من خلال وسائل الاعلام المتسم بالموضوعية ، والبعيد عن الترخص فى الحوار من خلال خط مصر العربى الذى انتهجته السياسة المصرية ليتحرك بمقتضاه العمل الاعلامى المصرى ، مما مكنه من القيام بدور ايجابى فى ايجاد مناخ عربى عاقل ومتزن .

وقد وضح هذا فى العلاقات الاعلامية العربية ، على مستوى وزراء الاعلام ، والزيارات المتبادلة ، وتوقيع اتفاقيات اعلامية ، فى ظل عدم وجود علاقات دبلوماسية مع كل من الأردن والعراق وقطر والبحرين وغيرها من الدول العربية .

ورغم أن مصر انقطع اتصالها رسميا بمنظمة القمر الصناعى العربى لفترة طويلة ، وهى من المؤسسين فى انشائه ، والمشاركين فى الدراسات الخاصة به الا أنها استمرت تشارك فيه بخبراتها ، بالرغم من الظروف السياسية التى طرأت وجمدت عضويتها على المستوى الرسمى .

وفى مجال الاعلام الثقافى :

ظل البرنامج المصرى ، والفن المصرى ، والفنان المصرى ، على مرأى ومسمع من المواطن العربى ، من خلال اذاعاته المسموعة والمرئية .

ولقد نشطت حركة التسويق البرامجى العربى التى كان يقوم بها القطاع الاقتصادى باتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى ، وخاصة فى شهر رمضان . ولاشك أن تسويق البرامج يمثل أهمية بالغة فى نشر

التراث الحضارى ، والفكر الاعلامى المصرى .

كما أن اذاعة صوت العرب كانت تحاول أن تظل العلاقات الاعلامية بينها وبين الاذاعات العربية قائمة وأن يظل التعاون بينها مستمرا ، وأكثر من هذا فقد كانت توفد مندوبين الى البلاد العربية التى قطعت علاقاتها مع مصر للحصول على الأخبار والأحاديث وعمل « ريبورتاجات » وتحقيقات اذاعية فى شتى مجالات الأنشطة واذاعتها ، وذلك حتى تبقى برامج صوت العرب تحمل نبض الامة العربية .

كذلك لاننسى الدور الذى لعبته المسلسلات والبرامج المصرية أيام الجفوة العربية بالنسبة لمشاعر المواطن العربى الشقيق تجاه مصر ، مما أتاح لاذاعات الأشقاء العرب المسموعة والمرئية أن تعرضها باستمرار وكلها تعالج مشكلات تشترك فيها جميع المجتمعات العربية مما يزيد إحساس الأخوة بين شعب مصر وأشقائه فى مختلف البلاد العربية .

وهكذا كان للاعلام المصرى بصمته الحضارية الواضحة ، وتأثيره الفعال على الساحة العربية ، تأكيدا للتواصل الوطيد مع الأشقاء العرب ، ولم تتخل مصر أبدا سياسيا عن قضايا الأمة العربية ، كما استطاع الاعلام المصرى أن يحافظ على عروبة الانسان المصرى فى وجدانه وعقيدته ، وألا تهتز هذه العروبة داخله .

الاعلام المصرى والاعلام العربى بعد استئناف العلاقات المصرية العربية :

بالنسبة للاعلام المصرى :

ان العالم اليوم قد أصبح كقرية صغيرة بفضل وسائل الاتصال المتقدمة ، والتقنيات الأكثر تطورا فى مجالات الاعلام المختلفة ، ولقد استطاع الاعلام المصرى فى السنوات الأخيرة تحقيق فكرة التلاقى الاعلامى مع دول العالم فى عصر المتغيرات والبدائل الصعبة ، وانطلاقا من هذا فانه يسعى اليوم لتحقيق هذا التلاقى الاعلامى المتطور مع مختلف الدول العربية ، بعد استئناف مصر نشاطها بجامعة الدول العربية ، تلك العودة التى تلقى على الاعلام المصرى مسئوليات أكبر فى الدائرة العربية ، بما يجعل الاعلام العربى قادرا على مواجهة تحديات ثورة الاتصال القائمة والقادمة .

فعودة العلاقات بين مصر وشقيقاتها العربيات يجب أن تجد صداها فى سياسة مصر الاعلامية العربية فى المرحلة القادمة ، بحيث ينعكس على التخطيط المستقبلى لخريطة الارسال المصرية فى الخدمات الاذاعية والتليفزيونية المختلفة ، المحلية منها والقومية ، والموجهة للعالم الخارجى عربيا وأجنبيا ، من خلال مختلف أشكال وأنواع البرامج الاخبارية والثقافية والترفيهية .

والمتوقع من الاعلام المصرى ، بما له من دور ريادى فى المنطقة ، أن يؤدى دوره ويتحمل مسئوليته القومية تجاه تلك الخطوة المباركة التى تضاف الى الجهود العربية السابقة من أجل التنمية والتكامل العربى تحت مظلة جامعة الدول العربية .

وطبيعى أنه بعد ما تحققت قمة الدار البيضاء ، أن يلقى على الاعلام المصرى مسئوليات أكبر فى الساحة العربية ، تتمثل فيما يأتى :

– المساهمة فى وضع نظام اعلامى عربى جديد ، قادر على مواجهة تحديات ثورة الاتصال بما تفرضه من :

• وضع خطة اعلامية للارتفاع بمستوى الاداء الاعلامى على المستوى العربى .

• تعدد قنوات الاتصال والتبادل الاعلامى ، والتعاون فى شتى المجالات .

• التدفق اليومى المستمر بين الاذاعات المرئية والمسموعة .

– استثمار ثورة الاتصال فى مخاطبة العالم الخارجى بمنهج علمى واقعى ومنطقى ، يتفق وروح العصر ، وبلغة العالم الخارجى ، بما يخدم قضايا الامة العربية ، ويواجه محاولات تشويه وجه الامة العربية والاسلامية .

– وضع خطة عربية لاستثمار القمر الصناعى العربى وامكاناته الاستثمار الامثل .

- قيام مجمع لوكالات الانباء العربية ، حتى يمكن مواجهة ما تفرضه الوكالات المسيطرة على سوق الخبر العالمى .

- قيام قاعدة الانتاج الاعلامى المتميز ، تساير قضايا ومشاكل المجتمع العربى ، بداية بالطفل والشباب والسلوكيات والتعليم .

اذ ان الاعلام المصرى مطالب فى هذه المرحلة خاصة من خلال الاذاعة والتليفزيون لأهميتها ومخاطبتهما لكل المستويات الفكرية ، وكل المراحل العمرية بأن يصل لكل مواطن عربى وبأساليب اقناعية ، عن طريق مايأتى :

- قيمة العمل العربى الجماعى بأبعاده المختلفة فى ظل التكتلات الأوربية الغربية والشرقية .

- أهمية التعاون العربى فى شتى المجالات وخاصة الانتاج .

- تضمين الفقرات والبرامج الاذاعية والتليفزيونية ، الدرامية والحوارية والغنائية .

- تبصرة المواطنين فى مختلف انحاء الأمة العربية ، وعلى اختلاف مواقعهم وأدوارهم فى الحياة بواجباتهم تجاه العودة العربية المصرية لتحويلها الى برامج تنفيذية ، لجنى الثمار وتحقيق المكاسب .

ولعل المسئولين عن الاذاعتين المسموعة والمرئية يضعون هذه المفاهيم موضع العناية فى المرحلة الراهنة ، وهم يخططون للمرحلة المقبلة ، فيضعون فى الاعتبار الأمور الآتية :

- أن تبدأ الخدمة الاخبارية فى مختلف الشبكات الاذاعية والقنوات التليفزيونية ، فى زيادة جرعة الأخبار العربية ، مع اعطاء أولوية فى التعليق على الأنباء للأخبار العربية ، فالقيم الاخبارية التى تحكم الاختيار يجب ان يكون فى مقدمتها عنصر القرب والمصلحة المشتركة .

- تخصيص برنامج أسبوعى تسجيلى عن الدول العربية ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، لتحقيق مزيد من المعرفة الواعية بظروف الحياة فى كل منها ، يتولى تقديمه مذيعون مصريون ، ومذيعون من تلك الدول ، ويتم تبادل البرنامج بين الدول العربية .

- تقديم وجهات نظر حكومات وشعوب تلك الدول حول كل مايتعلق بالسياسة الخارجية وتغطية مختلف الأنشطة الهامة فيها ، من سياسية واجتماعية وثقافية ورياضية ، فمن الانصاف أن تعلن هذه الشعوب عن نفسها .

- يكون لبرامج الاطفال والشباب والمرأة فى هذا المجال دور مميز ، فعليها أن تلقى الضوء على أوجه الحياة فى الدول العربية الشقيقة والتعريف بها ، مع العمل على ضرورة المبادرة بتحقيق التبادل البرامجى العربى فى برامج الأطفال كخطوة أولى ، تتبعها خطوات بزيادة الجرعة العربية فى البرامج الأخرى ، لتحقيق التقارب فى الرأى العام العربى .

- شدة الحاجة للوقوف على الرأى العام العربى باعتباره خطوة لازمة لمواجهة التدفق غير المتوازن بين الشمال والجنوب ، وأيضا خطوة عملية لتحقيق نظام اعلامى عربى جديد ، يواكب التعاون الاقتصادى العربى ، بما يخدم حاضر ومستقبل الانسان العربى والوحدة العربية المنشودة .

وليس من شك فى أن الاعلام المصرى يقوم بدور ايجابى فعال فى دعم العلاقات العربية ، ومواكبة القيادة السياسية المصرية فى تبنيها ومبادرتها بالنسبة لكل القضايا العربية ، هذا فضلا عن أن خطة الاعلام المصرى تعمل على ربط المواطن المصرى بعالمه العربى ، وتقوم بنشر الرسائل الاعلامية من كافة الدول العربية فى التليفزيون المصرى ، فى الوقت الذى تنشر فيه رسائل اعلامية من مصر فى دول عربية شقيقة ، وذلك للتنسيق الثنائى الواسع بين مصر وهذه الدول .

ونخلص من هذا الى أن هوية الاعلام المصرى فى المرحلة الحاضرة بعد عودة العلاقات المصرية العربية أصبحت واضحة ، فهو اعلام وطنى عربى ملتزم بالقيم الاسلامية ، وهو إعلام غير منحاز ويعمل على تحقيق عدة عوامل منها :

- السبق .

- الحرية الموجودة الآن فى وسائل الاعلام .

– وجود قاعدة انتاجية متطورة ومنفتحة على العالم العربى .

كما ان مسئولية مصر ليست اعلامية مصرية فحسب ، بل وعربية أيضا ، وتلزمها بأن تقوم بدور فى الحفاظ على الهوية المصرية والعربية ، والذاتية العربية ، فى ظل مستقبل ثورة الاتصال ، بزيادة إعلامها وامكاناته وخبراته ، وبما تملكه من ثقافة ومثقفين ، كتابا وفنانين ، كل ذلك يجعلها قادرة على ان تضيف الكثير الى الاعلام العربى فى اطار موحد ومنسق .

وبالنسبة للاعلام العربى :

من المتوقع أن تشهد المرحلة القادمة تحركا اعلاميا كبيرا فى المجال العربى بعد عودة العلاقات الكاملة بين الدول العربية وبين مصر بهدف :

– تعزيز الروابط الاعلامية بينها وبين مصر بما يمثل مرحلة انطلاق اكثر عمقا واتساعا .

– تأصيل التعاون فى كافة المجالات الاعلامية : الاذاعة ، والتليفزيون ، والانتاج المشترك ، والاعلام الخارجى ، والهندسة الاذاعية .

– تنظيم التعامل التجارى مع القطاع الاقتصادى باتحاد « الاذاعة والتليفزيون » وإعداد البرامج والافلام التليفزيونية ، وتبادل المعلومات عن تطور الانتاج فى هذا المجال .

– تبادل الأسابيع الاعلامية فى كل من « الاذاعة والتليفزيون » بين الدول العربية مما يعكس ثقافة وحضارة وحركة التنمية فى كل منها وتعريف العالم الخارجى والمستثمرين بما يجرى فيها .

– بحث سبل الانتشار الأفضل للقمر الصناعى « عربسات » لخدمة الاهداف القومية والقضايا العربية ، وتبادل البرامج والتسجيلات ، والمراسلات الاخبارية المصورة ، وتغطية الأحداث الهامة للمناسبات القومية ، فضلا عن تبادل الاخبار – حتى تتحقق الندية الاعلامية مع دول العالم بكل مقاييس العمل الاعلامى والعمل الاتصالى ، خاصة وأن وسائل الاتصال لم تعد ترفا ، ولكنها أصبحت وسيلة للمشاركة فى البناء ، ووسيلة للتعليم وللثقافة ، وحقا من حقوق الانسان يتمتع بها المواطن العربى كانسان أينما كان .

وهكذا فان هذه المرحلة تتطلب مزيدا من التعاون بين الدول العربية ومصر لمواجهة الغزوات الاعلامية ، والتحديات القادمة من الخارج ، ولحماية القيم العربية ، والشخصية العربية الاسلامية ، ولذلك فان التضامن والترابط والتعاون الاعلامى ، قد أصبح أمرا ضروريا لمواجهة تلك التحديات ، والعمل على تحقيق تدفق وتبادل الانتاج الاعلامى والبرامج الثقافية والدرامية ، وتوثيق العلاقات فى المؤتمرات والمحافل الدولية .

– إعداد الكوادر الاعلامية وتدريبها .

ويستهدف هذا كله مايأتى :

• تحقيق تعاون أكمل وأشمل فى خدمة قضايا الأمة العربية .

• تحقيق دعم اكبر لهذه القضايا فى المجالات المختلفة .

• زيادة التعاون بين وكالات الانباء العربية لتطوير التعاون والتدفق الاخبارى بينها .

• تعزيز التعاون بين الصحافة العربية لمواجهة الاعلام الخارجى ، ووضع اطار عام لمزيد من التفاهم فى المجال الاعلامى ، وتأصيل التعاون العميق ، وتحديد الأطر والأسلوب الأمثل للعمل الاعلامى فى المستقبل ، ومواكبة التطور التكنولوجى والتقنى فى مجالات الاعلام المختلفة .

• تشكيل مجموعات عمل تمثل فيها الدول العربية لمناقشة أوجه التعاون فى مجالات الاذاعة والتليفزيون والهندسة الاذاعية والاتصالات ووكالات الانباء وغيرها لوضع خطة تنفيذية للتعاون فى هذه المجالات .

– العمل على تذليل كل الصعوبات التى تواجه الامة العربية فى مجال التنسيق والتعاون بينها ، بما يحقق كل الخير لشعوبها فى اطار عودة العلاقات بينها واستكمالا لدفع هذه العلاقات .

- العمل على التصديق على بروتوكولات إعلامية بين مصر والدول العربية ، يتم بموجبها بث رسائل إعلامية تليفزيونية بصورة متبادلة بينها ، تكشف عن ملامح التقدم والتطور فى كل منها ، وتبادل البرامج والمسلسلات والخبرات بين الكوادر الاعلامية والصحفية والاذاعية والتليفزيونية ، وكذلك العمل على تبادل الزيارات الاعلامية بينها ، تجسيدا للعلاقات القومية وتعزيزا وتحقيقا للروابط الاعلامية واقامة أسابيع إعلامية متبادلة بين كل منها لاعطاء مزيد من الدفعات لتعزيز التكامل الإعلامى وتعميق العلاقات بينها ، خاصة فى مجالات الاذاعة والتليفزيون والفنون .

نتبين من ذلك ان العودة الكاملة للعلاقات المصرية العربية سوف تسمح بتبادل الزيارات والخبرات والتدريب بالاضافة الى المواد الاعلامية المختلفة ، وتبادل البرامج والتعاون المشترك الذى يتيحه القمر الصناعى العربى « عربسات » خاصة ، والامة العربية فى حاجة الى خطوات أكثر اتساعا فى المجال الاذاعى المرئى والمسموع حتى يمكن أن تستمتع الشعوب العربية الى انباء كل بلد عربى ، وأن تشاهد على الشاشات الصغيرة برامج من كل منها .

- وهناك نقطة هامة يجب عدم اغفالها فى هذه المرحلة ، وهى الاستفادة العربية من التجربة الاعلامية المصرية من خلال السنوات العشر الماضية والتى استهدفت تحقيق سيادة مصر الاعلامية على كل شبر من أرضها ، وذلك من خلال اقامة شبكة واسعة وكاملة للاتصال ، لنقل الرسالة الاعلامية وبثها ، ايمانا بحق المواطن فى أن يعلم ويعلم عنه ، وحقه فى الحصول على نصيب عادل ومتكافىء من الاعلام والتعليم والثقافة والترويح .

(زادت قدرة الاذاعة المصرية من ٢٠٠٠ كيلووات الى ١٤ ألف كيلوا وات ، وبلغ عدد محطات ارسالها ٢٠٩ محطات ، وزادت قوة ارسال التليفزيون من ٦٠ كيلووات الى ٢٠٠٠ كيلووات وبلغ عدد محطات ارساله ١٧٦ محطة . وامتدت شبكات الميكروويف الأرضية لنقل البرامج حتى وصلت الى ٥٥٠٠ كيلو متر بدلا من ٢٠٠٠ كيلو متر) .

- اقامة ثلاث محطات أرضية لاستقبال ارسال الاقمار الصناعية عبر الاطلنطى والهندى والاوربى ، وذلك لربط المواطن بأمته العربية والعالم الذى يعيش فيه .

- التجربة المصرية فى محطات الاقمار الصناعية واستخدام أحدث ما فى العصر من تكنولوجيا الاتصال ، ومن استخدام الالياف الضوئية فى نقل التليفزيون الى محطات الارسال ، والاستفادة من الطاقة الشمسية فى تشغيل الميكروويف ، واستخدام الحاسبات الآلية فى تشغيل هوائيات الموجات القصيرة ، والتغذية الكهربائية لمحطات الارسال .

- التجربة المصرية فى الاذاعات المحلية والقنوات التليفزيونية الاقليمية ، وذلك من خلال اقامة سبع اذاعات اقليمية مسموعة فى أرجاء مصر وقناتين اقليميتين للتليفزيون حتى الآن هما : القناة الثالثة فى القاهرة الكبرى ، والقناة الرابعة لمحافظة منطقة القناة ، وأعلن عن قيام قناتين اقليميتين : احداهما فى الاسكندرية ، والأخرى فى أسوان .

ان هذا التطور الشامل المصرى ، انطلق من الادراك بأن الوسيلة العملية لاحداث التوازن المنشود فى النظام الاعلامى العالمى ، تكمن فى تقوية صروح الاعلام العربية لتكون أجهزة متطورة ، قادرة على الوفاء باحتياجات الانسان العربى ، وقلعة من قلاع الانتاج الاعلامى المتفوق ، القادر على المنافسة .

فضلا عن توجه الاعلام المصرى نحو خدمة الاعلام البيئى والتنموى لتاكيد رسالة الإعلام فى خدمة التنمية والانتاج .

التنسيق الاعلامى بين الدول العربية ومصر فى المرحلة القادمة :

ان الامة العربية اكثر ما تكون حاجة الآن الى التآلف والتماسك فى علاقاتها فيما بين دولها ، والى التوحد فى الغايات والوسائل تجاه غيرها

من الدول أو التكتلات العالمية الجديدة ، وهى لذلك أمام ضرورة لصياغة حركة اعلامية موحدة ، يراعى فيها مايأتى :

- مواجهة هذه الحركة الاعلامية ماينتظرها من تحديات ، نظرا للتطور السريع والمتلاحق فى النواحى العلمية والعملية جميعها ، وهى لذلك فى حاجة الى رؤية جديدة لمنهاج عملى نحو انطلاقة اعلامية عربية على كل الساحات ، تحمل الأمل للمواطن العربى ، بجوهر لا يغيب عن افكارها ورسالة لاتحيد عنها ، وايثار لمصلحة عربية عليا تستهدى بها وتحرص عليها ، لتحقيق مرحلة جديدة من العمل العربى المشترك خاصة بعد ماتحقق من تطوير كبير فى الاجهزة العربية فى السنوات العشر الماضية ، تواكب العصر وتؤدى رسالتها فى خدمة الانسان العربى ، تنطلق من قاعدة جوهرية فى ظل الديمقراطية ، وفى إطار من الحرية الملتزمة لقضايا الوطن العربى الكبير .

- العمل على تحقيق التنسيق الاعلامى بين الدول العربية لأهميته القصوى ، خاصة فى هذه المرحلة التى تشهد عصر التجمعات والتكتلات الدولية . فإذا ما نسق العرب أنفسهم تنسيقا كاملا خصوصا فى مجال الاعلام الخارجى ، بحيث يصدرون فى تعاملهم مع دول العالم عن موقف واحد بلغة متقاربة ان لم تكن واحدة ، ومفهوم واضح موحد - فان ذلك سيزيد من قوة الاعلام العربى وفاعليته فى مواجهته الاعلام الغربى الموجه .

- أن يتم الحوار الذى تقتضيه مواقف الدول والظروف والمتغيرات الدولية من خلال أجهزة اتحاد الاذاعات العربية واتحاد الاذاعات الاسلامية بين العرب للتنسيق فى المواقف الدولية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ السياسات الاعلامية المشتركة ، وان كانت التجربة والممارسة قد اثبتت أن ذلك غير كاف .

واذا كانت هناك رغبة حقيقية فى وجود تكامل اعلامى بين الدول العربية ، فانه يجب ان يعاد النظر فى أجهزة الاعلام الخارجى لهذه الدول للوصول الى صيغة أكثر ملاءمة وفعالية ، تجعل من إعلامها قوة مؤثرة فى مراكز القرار فى الخارج ، خاصة وأن المجتمعات العربية والاسلامية سوف تفاجأ بتحد هائل ومفزع عندما تنتشر أجهزة الالتقاط الرادارى (الدشن) وهو جهاز يسمح ويساعد على التقاط البرامج من كل أنحاء العالم ، وهذا بالفعل تحد خطير لابد من مواجهته بأسلوب علمى مدروس ، وذلك بتطوير البرامج ونشرات الاخبار ، والاهتمام بقضايا الجماهير وتناولها بشكل جديد حتى لايضطر المشاهد أو المستمع الى التحول الى برامج أخرى لدول أجنبية تختلف كثيرا عن الدول العربية فى اخلاقياتها وعاداتها وتقاليدها .

كما أن التجمع الأوربى الجديد سوف يشكل خطرا جديدا على الاعلام العربى لأنه سوف يغزو الدول العربية بالغريب وغير المألوف ، وبالصالح والطالح ، وهذا يدعو الأمة العربية الى أن تبحث عن شكل جديد يجمعها فى اطار مفهوم واحد ، لعلها تستطيع أن تقف فى مواجهة هذا الغزو الاعلامى ، ولعل الوقت لايطول حتى تصبح كل المحطات العربية فى متناول الإرادة العربية ليتابع كل عربى برامج العالم العربى ، وخاصة بعد أن تتم المراجعة على برامج التشغيل للقمر الصناعى العربى « عربسات » الذى لايزال يعمل منذ اطلاقه بنسبة لاتتجاوز ٣٠ ٪ من طاقته .

- ان انتظام تبادل ومتابعة البرامج الاذاعية المسموعة والمرئية بين أقطار الوطن العربى ، ستضيف قدرة جديدة للتعاون القائم على الاقتناع والمعرفة بكل ما يدور فى الوطن العربى الكبير ، وفى ذلك ما يكفى من الحصانة الأمنية للعقل العربى ، حتى لايكون جهله بأمور دنياه وعالمه سببا فى سهولة احتوائه والتأثير عليه من الاذاعات ومصادر الاعلام الاجنبية ، فهذه المصادر لاتزال حتى الآن هى الأكثر قدرة على تنظيم برامجها من حيث الاختيار الموضوعى ، ومن حيث التقديم الشيق الفنى ، ومن حيث تنوع مجالات البرامج التى يعتنى باختيارها لجذب اهتمام المشاهدين والمستمعين العرب .

القمر الصناعى العربى وعودة مصر اليه :

ان مؤسسة « عربسات » التى نشأ مشروعها فى البداية لخدمة الأغراض التليفزيونية قبل خدمة اغراض الاتصالات الأخرى لم تنجح حتى الآن فى بث برنامج تليفزيونى واحد من خلال أقمارها الى المشاهدين مباشرة ، وليس تبعة هذا - انصافا - يقع على « عربسات » ولكنها البيئة السياسية العربية طوال السنوات التى رافقت القمر بعد اطلاقه والتى نتج عنها بعض الشكوك والمخاوف من أن تستخدم القمر

دولة عربية مناوئة ، أو أخرى لبث افكارها ضمن برامج يستقبلها المشاهد مباشرة فى دول أخرى دون أن تمر بمصفاة المحطات التليفزيونية ورقابة الحكومات المتحكمة فيها ، فضلا عن تجميد عضوية مصر بسبب هذه الظروف السياسية ، فى حين أن تشغيل « عربسات » له ثلاث وظائف رئيسية هى :

- تيسير الاتصالات التقليدية ، ومنها الهاتف والتلكس .
- نقل برامج متنوعة منقولة من الدول الأخرى .
- بث برنامج تليفزيونى مباشر يمكن استقباله بواسطة الأفراد أو المجموعات مثل العمارات السكنية والفنادق ، وغيرها - عن طريق هوائى يركب فوق أسطح المبانى أو فى الأراضى الفضاء .

وتأتى عودة مصر مرة أخرى الى « عربسات » بما لديها من امكانات إبداعية وفكرية باهرة فى وقت يكاد يكون فيه الوئام العربى يصل الى ذروته ، ويفتح المجال واسعا أمام احتمال فتح قنوات « عربسات » لانتاج برنامج تليفزيونى أو برامج تليفزيونية يمكن أن يتفق عليها عدد من الدول العربية وليس بالضرورة كلها أو غالبيتها ، كما أن توقيت عودة مصر يأتى فى بداية مرحلة هامة لثورة الاتصالات ، أمكن خلالها أن يتم استقبال البرامج التليفزيونية الاوربية بسهولة عن طريق الأقمار الصناعية فى دول شمال افريقيا .

وثمة أمر هام آخر هو إهدار طاقة كبيرة من القمر الصناعى العربى دون تحقيق الاستفادة الفعلية منها ، وهى القناة غزيرة الاشعاع التى تمثل خمس تكاليف القمر الإجمالية ، وتمثل فى الوقت نفسه الحجم الفعلى للعمل الذى كان مفترضا أن يقوم به القمر ، فضلا عن أن الهدف من مشروع « العربسات » هو إنشاء قناة تليفزيونية موحدة تغطى بإرسالها كافة أرجاء الوطن العربى .

وقد آن الأوان لدعوة الخبراء الى وضع دراسة شاملة لكيفية تحقيق ذلك بالامكانات المتوفرة ونقله الى حيز الواقع . وقد اعلنت مصر بعد عودتها أنها على استعداد لوضع ورقة العمل الأساسية لهذه الدراسة من واقع قيامها بربط شبكتها الارضية بشبكات دول مجلس التعاون العربى وببعض الدول العربية الشقيقة ، كالمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان .

ويرجع عدم استثمار القناة غزيرة الاشعاع - التى تعطى القمر أمكان البث المباشر رغم انقضاء ما يقرب من ستين فى المائة من عمره الافتراضى - إلى ان بعض الدول مازالت حتى اليوم تبنى المحطات الخاصة به ، كما لم توضع لها خطة عربية ، مما جعل استخداماته مقصورة على تبادل البرامج والاخبار والمباريات الرياضية . وعودة مصر سوف تضيف للقمر الصناعى العربى « عربسات » مهما كان حجم هذه العودة ثقلا جديدا وبعدا جديدا ، من خلال النقل المباشر للبرامج المصرية فى كافة المجالات ، كذلك فان مشاركة مصر بامكاناتها الاعلامية والثقافية والفنية والعلمية ، سوف تمكن القمر من أن يقوم بدور فعال فى استغلال القناة غزيرة الاشعاع ، وهذا يعنى - ليس فقط - إحياء لاستثمار موجود ، ولكن اطلاق قدرات العرب لكى يطلقوا الجيل الثانى من اقمار « عربسات » والذى يجرى الإعداد لانطلاقه ، فوجود مصر وثقلها هام بكفاءتها وخبرتها ، وبحجم استخدام الأقمار ، كما أنه يساعد على إقامة صناعات عربية لها علاقات بالفضاء ، كالمحطات الأرضية والتقنيات المختلفة فى هذا المجال .

وليس من شك أن عودة مصر تمثل - بما لدى الاعلام المصرى من إمكانات وقدرات - اضافة وتكاملا يحقق أداء أفضل للاعلام العربى ، خاصة وأن القناة غزيرة الاشعاع تحتاج الى وضع خطة لاستثمارها لتحقيق الأهداف الحيوية للأمة العربية ، مثل :

- استخدامها فى بث برامج تعليمية تخدم أعدادا كبيرة من جمهور المتلقين فى البلاد العربية .
- بث برامج توحد وتعمق ثقافة وفكر الأمة العربية .
- بث برامج محو أمية ، لمحو الأمية المهنية والثقافية ، وليس فقط الأمية الأبجدية .

– تقديم أعمال درامية متميزة من أفضل ما ينتج فى محطات العالم العربى .

وبهذا الأسلوب يكون لهذه القناة دور فعال ومؤثر فى وحدة الفكر العربى ، وفى بناء الانسان العربى ، وفى الحفاظ على الشخصية العربية ، والثقافة العربية ، والانتماء العربى .

هذا وقد شرعت مصر بهذه المناسبة فى تنفيذ ما يأتى :

– إنشاء محطة اتصالات أرضية لتعمل مع القمر الصناعى العربى « عربسات » بلغ تكلفتها حوالى عشرة ملايين من الجنيهات ، وينتهى العمل منها خلال العام القادم ، وتستهدف توفير دوائر الاتصال وقنوات تبادل البرامج الاذاعية والتليفزيونية بين مصر وباقى الاقطار العربية ، مع استمرار المحطات الارضية للاقمار الدولية الموجودة بمصر فى أداء عملها الى جانب المحطة الجديدة للقمر العربى ، فلدى مصر الآن محطات أرضية للاتصال بالاقمار الصناعية : الاطلسى والهندى والاوربى .

– تشكيل لجنة على مستوى عال بهدف التخطيط لاختيار وانتاج أعمال فنية راقية لتبادلها من خلال القمر الصناعى « عربسات » .

وجدير بالذكر أنه يتم حاليا استخدام شبكة الميكروويف لخدمة الاتصالات التليفونية بين مصر والاردن ، وكذلك تخدم هذه الشبكة الاتصالات بين مصر والعراق وليبيا .

– تقرر توسيع هذه الشبكة السابق ذكرها لتستوعب عدة دول عربية أخرى ، عملا على تعدد الوسائل ، وذلك بدلا من استخدام الاقمار الصناعية وحدها فى الاتصالات التليفونية ، حيث تمتاز شبكة الاتصالات بالميكروويف بأنها تستطيع أن تستوعب المزيد من الخطوط التليفونية بين الدول العربية .

– تشكيل اثنتى عشرة لجنة باتحاد الاذاعة والتليفزيون لدراسة التوصيات التى أصدرها مؤتمر وزراء الاعلام العرب الذى عقد بتونس خلال شهر أغسطس الماضى للعمل على اتخاذ خطوات تنفيذها .

والمأمول من عودة مصر للقمر الصناعى العربى « عربسات » أن تحقق اهدافا كثيرة من أهمها :

– استمرار ارتباط المشاهد العربى ببرامج القمر الصناعى العربى ، حتى لايتسع المجال لتسلل البرامج الأجنبية التى تحمل فى ثناياها الدعايات المسمومة والمدسوسة بمهارة وإحكام .

– ضمان العلاقة الوجدانية بين قطاعات المؤلفين والفنانين ، وأجهزة الاعلام والفنيين ، وجمهرة المشاهدين ، بما يكفل السيطرة الجماعية على مختلف البرامج ، الامر الذى لايفسح مجالا أمام تسلل الدعايات الذكية المغرضة الى عقول المشاهدين .

– اتساع دائرة التنافس بين المحطات العربية ، وبين كل قطاعات التنفيذ فيها ، بانتظام التجاوب بين المحطات العربية والقمر العربى وبين المشاهدين ، بما يرفع مستوى الاداء والعطاء ، وبالتالى يجعل البرامج العربية منافسا للبرامج العالمية ، وعن طريقها تتسع دائرة التعريف بقضايا الأمة العربية باللغات المختلفة ، وخاصة بين الدول المتعاطفة مع العرب ، وبذلك يصبح القمر العربى أداة قادرة على التعبير على المستوى الدولى ، مما يخفف تدريجيا من فاعلية الاعلام الأجنبى الذى تحاول قوى كثيرة أن تسخره للتوجيه المغرض بين أقطار الوطن العربى .

نخلص من ذلك إلى ان كفاءة القمر الصناعى العربى تعتبر ضرورة أمنية وثقافية وترفيهية وتربوية ، وبتحقيقها ترتفع رتبتها الى ذروة الضرورات القومية ، كما انه بقدر كفاءة القمر العربى فى الاداء ، بقدر ما تنال القدرة العربية من احترام العالم وتقديره لكل العرب من النواحى الفنية والموضوعية والادارية ، بما يضيف الكثير الى المهابة العربية على الساحة الدولية ، وبصورة منتظمة ومستمرة .

ويجدر توضيح الامكانات الواسعة التى يمكن استثمارها وتحقيقها بوجود قمر عربى على قدر كبير من كفاءة الاداء بما يقدمه من خدمات متعددة ، نجملها فيما يأتى :

– أن تكون خدمة الاتصالات الكونية وخاصة بين الدول العربية ،

موضع اهتمام خاص ، حيث ان كفاءة وسهولة وأمن الاتصالات الداخلية بين أرجاء الوطن الواحد تساعد كثيرا فى خدمة برامج التنمية (فى الانتاج والخدمات) .

– ان كفاءة الاتصال المباشر بين دول العالم العربى تؤكد المعنى المأمول الذى تتطلع اليه جميع هذه الدول ، لكى يشعر كل مواطن فى أى بقعة من الوطن العربى أن له اشقاء فى متناول التخاطب والمشاهدة من أقصى المشرق العربى الى المغرب الاقصى والى جنوب الصحراء الافريقية الكبرى على المحيط الهندى ، وبترسيخ هذا الاساس عمليا بالسمع والمشاهدة ، تتأكد وتقوى مقومات الانتماء للوطن العربى الكبير.

– ان تخصيص قمر عربى لأداء خدمات الارصاد الجوية فى حدود الاحتياجات العربية ، خاصة فيما يتصل مباشرة بخطط النقل والانتاج والاستزراع والسياحة – يحتاج الى برمجة خاصة للحصول على المعلومات اللازمة من البيانات الجوية التى تتأثر بها الحياة ، وحتى لاتبقى الامة العربية تحت رحمة ماتتلقاه من معلومات عن الارصاد من مصادرها الاجنبية ، وحتى لاتفرض عليها معلومات ليست فى حاجة اليها ، ولكن عليها قبولها ضمن ماتبثه تلك المصادر من معلومات لا تفيدها .

– تطوير برامج البث الاذاعى المرئى ، وتنظيم نقل وتبادل الأخبار والمعلومات والدراسات بكامل حرية الامة العربية ، ومع تنظيم احتياجاتها من الانباء الجوية تتحقق لها السيادة الاعلامية الفضائية ، وتزدهر معها صناعات وخدمات وأعمال فنية وادارية كثيرة تضاف الى رصيدها الاستراتيجى والحضارى .

– ضمان سيطرة الأمة العربية على أجهزتها ، وعدم التعرض فى أى لحظة لاحتمالات الحصار الاعلامى ، اذا ماكانت مصادرها خاضعة لإدارة وتوجيه وتحكم الغير .

ومعنى ذلك أن يتعاون كل العرب ، ولو من خلال التجمعات العربية التعاونية لتطوير القدرة التكنولوجية العربية فى مجال صناعة الاقمار أو صناعة الصواريخ الناقلة لها ، وفى صناعة التجهيزات اللازمة لها ، وفى تنظيم ادارة التعامل الموسع بين انتاج الاقمار وبرمجتها وتشغيلها ونقلها وصيانتها .

ويدور التفكير الأن حول ما اذا كانت المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ستطلق جيلا ثانيا من أقمارها الصناعية أم لا ، فالمعروف أن عمر هذه الأقمار قد بلغ سبع سنوات ، وأنه مضى على اطلاق الجيل الحالى أربع سنوات وحول ما اذا كان فى استطاعة هذه المؤسسة فى الوقت ذاته ، أن تمد فى عمر الجيل الحالى ثلاث سنوات أخرى بالاستعانة ببعض الوسائل التكنولوجية الحديثة .

نظام اعلامى عربى جديد :

تتطلب المرحلة القادمة بعد استئناف مصر نشاطها بجامعة الدول العربية انشاء نظام اعلامى عربى جديد قادر وقوى ، ووضع خطة للاعلام فى ظله ، يعمل على :

– قيادة حركة التطوير الاعلامى .

– الارتقاء بسياسات الاعلام والاتصال على المستوى القومى العربى .

– تبادل البرامج الاذاعية والتليفزيونية فيما بين البلدان العربية .

– الاهتمام بتدريب الكوادر العربية العاملة فى مجال الاعلام والاتصال .

– أن يكون عامل توحيد وتجميع الشعوب العربية ، حارسا لزيادة الانتاج ، ويحقق التوازن والتدفق الاعلامى بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث .

ويهدف النظام الاعلامى العربى الجديد الى :

– انشاء نظام جديد للاتصال والاعلام داخل الدول العربية .

– وضع أسس الاعتماد الجماعى على الذات .

– تدعيم المؤسسات الاعلامية العربية ورفع مستوى أداء العاملين فيها .

– تحقيق القدرة على التصدى لكل الغزوات الاعلامية ، ومحاولات التأثير على الحضارة العربية أو الذاتية للشعوب العربية .

– توطين تكنولوجيا الاتصال فى الوطن العربى ، ومواجهة ثورة تكنولوجيا الاتصال والبث التليفزيونى للاقمار الصناعية الأوربية الذى يهدد المنطقة العربية بغزو اعلامى وثقافى خطير خلال السنوات القليلة القادمة ، وكيفية الاستفادة من القمر الصناعى العربى عربسات اعلاميا فى هذا المجال .

– مناقشة خطة التحرك الاعلامى العربى على الساحة الدولية لدعم القضايا العربية وتشمل الخطوات التنفيذية لهذا النظام مايلى :

× استثمار القمر الصناعى العربى عربسات الاستثمار الأمثل .

× تدفق الأخبار والتبادل الاعلامى عن طريق وكالات الانباء فى الدول العربية .

× الارتفاع بمستوى الكوادر الاعلامية وانشاء مؤسسات التدريب الاعلامى .

× تبادل المعلومات بين الدول العربية فى مجال الاتصالات القومية .

× انشاء جهاز ينوب عن مؤتمر وزراء الاعلام العرب ، يتولى متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنه ، والاشراف على النشاط الاعلامى العربى المشترك ، ومتابعة أوضاع ومشروعات ونشاطات المنظمة الاعلامية المتخصصة العاملة فى الدول العربية .

× عقد مجموعة من المؤتمرات الفنية المتخصصة وفق جدول زمنى محدد ولمدة محددة ، لوضع خطة اعلامية متكاملة تعبر فيها الدول العربية عن نفسها بالوجه الصريح .

× وضع سياسة اعلامية عربية تكون نموذجا عمليا للنظام الاعلامى العربى الجديد ، مع تدعيم المنظمات الاعلامية العربية المتخصصة للحفاظ على كيانها المهنى والفنى ، واعادة النظر فى الخدمات الاعلامية القائمة دون حساسية أو تخوف .

هذا وقد تقدمت مصر فى مؤتمر وزراء الاعلام العرب الذى عقد بتونس خلال شهر أغسطس عام ١٩٨٩ بورقة عمل حول انشاء النظام الاعلامى العربى الجديد ، وحول الاستثمار الأمثل للقمر الصناعى العربى « عربسات » حتى يخدم الأهداف القومية للأمة العربية ، وقد استهلت ورقة العمل بالآتى :

« ضرورة قيام نظام اعلامى عربى جديد يعتمد على خطة اعلامية بعيدة المدى ، يكون بمثابة انطلاقة جديدة تواكب طموحات الأمة العربية فى المرحلة القادمة ، وتتفق ومتطلبات العصر الراهن ، ويحفظ للأمة العربية ذاتيتها المتميزة ، وهى تخوض معارك التنمية مع الاستفادة من القمر الصناعى العربى عربسات واستخدام القناة غزيرة الاشعاع ، وانشاء قناة تليفزيونية موحدة تغطى بإرسالها الوطن العربى ، مع دعم وتطوير مشروعات الانتاج المشترك بين المؤسسات « الاعلامية العربية » .

وقد قرر مجلس وزراء الاعلام العرب اعتبار ما أعلنته مصر وثيقة عمل يؤخذ بها ، مما يلقى المسئولية على مصر تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر ، وعليه صدرت التعليمات الى كافة الأجهزة الاعلامية المصرية بتنفيذ هذه القرارات والتوصيات ، كما بدأ اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى فى إعداد دراسة تفصيلية عن كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من القناة غزيرة الاشعاع ، وكذلك توصية الدول العربية بالعمل من أجل ربط شبكاتها الأرضية وفق النظام الذى اتبعته مصر مع بعض الدول العربية ، للاستفادة من القمر الصناعى العربى اعلاميا ، وكذلك الاعداد لاجتماع خبراء الاعلام والمواصلات السلكية واللاسلكية .

ان مطالبة مصر بعد استئناف نشاطها بجامعة الدول العربية بنظام اعلامى عربى جديد ، يخدم ويعمق التقارب العربى ويدعمه ، ويضع بذور الانتماء للوطن العربى الواحد الكبير فى الأجيال الصغيرة والشابة فضلا عن الأجيال القادمة ، فتطرح هذه الأجيال ثمارا صحيحة ، وتقاوم كل الدمار الذى صنعته محاولات التقسيم والعزل والشعوبية ، وازالة درجات الحساسية وكل ما يؤدى الى أن يبقى أعضاء هذا الجسد التاريخى والجغرافى والحضارى الواحد أشلاء ممزقة وجزرا متباعدة وشعوبا متنافرة ، تضمحل وتذوى ، وتذهب الجذور الواحدة والعناصر المكونة للوحدة الى ذاكرة التاريخ .

ومن ثم تظهر أهمية انشاء نظام اعلامى عربى جديد ، نظرا لتعاظم متغيرات وتطورات المرحلة القادمة وتحدياتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، بالاضافة الى أن التقارب العربى العائد يجب أن يترجم فى جانب من جوانبه الى اعلام يجيد طرح وتعميق القضايا المصيرية ، بالاضافة الى تحد أكبر يفرض ضرورة التواجد الجماعى للاعلام العربى ، وتجميع قواه وشحذ امكاناته لمواجهة طبيعة المرحلة الاعلامية القادمة ، حيث تحدث التغطية الكاملة للهواء ببرامج وارسال الاقمار الصناعية ، مستخدمة أحدث الوسائل والامكانات الهندسية والفنية التى تضمن الاختراق الكامل للعقول والعيون ، والتى تجعل من المستحيل مواجهة الاختراق الا بحشد القوى المحلية والذاتية والقومية ، من خلال ارسال محلى مضاد قادر على الاحتفاظ بمشاهدين ، مهما تعددت وتنوعت وسائل الاغراء والتأثير والقدرات الهندسية للوصول والوضوح ، وهو ما يجعل وجود نظام اعلامى عربى ضرورة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية . وهو أيضا ما يتوقع من خلال سمة مميزة للاعلام العربى المستقبلى تحتم أن يكون اللون والتوجه العربى أحد الالوان والتوجهات الاساسية ، مما يقتضى ان ينشط القمر الصناعى من أجله ، وبذلك يتحقق النظام العربى الجديد للاعلام من خلال صورتين :

الأولى : ارسال جماعى تتشارك فيه وتتنافس جميع الدول العربية من خلال برامجها عبر القمر الصناعى العربى فى فترات ارسال موحدة ، تتلقاها جميع الدول العربية فى ساعات موحدة .

الثانية : تدعيم التوجه العربى داخل البرامج المحلية فى الاذاعات العربية والمسموعة والمرئية لتعميق التقارب والتواصل العربى عبر مد الجسور الثقافية والفكرية والفنية والانسانية والحضارية ، وكل مايصنع المساهمات الاساسية فى تشكيل الوجدان وربما يجعل التواجد ليس مجرد برنامج هنا وهناك ، ولكن ملمحا وسمة اساسية من سمات تشكيل الهوية الاعلامية .

إن الاعلام العربى على هذا النحو يجسد التضامن العربى ، لذلك كانت الدعوة الى انشاء نظام اعلامى عربى جديد ، والى انشاء وكالة انباء عربية قادرة على تحقيق التواجد العربى على الساحتين العربية والدولية ، والى استثمار القمر الصناعى العربى الاستثمار الأمثل لمواجهة البث المباشر الخارجى ، واخيرا الى التميز الاعلامى . ومصر بما لديها من امكانات تملك وضع الركيزة الاساسية للنظام الاعلامى العربى الجديد الذى يتلاءم مع العصر ويحفظ فى الوقت ذاته الهوية العربية .

مستقبل الاعلام العربى والأسس التى يقوم عليها :

يمكن تحديد ملامح مستقبل الاعلام العربى والأسس التى يقوم عليها فى ظل انشاء النظام الاعلامى العربى الجديد فى المرحلة القادمة فيما يأتى :

- اعلام عربى يتحدث بلغة العصر دون أن ينغلق على نفسه ، وينفتح على كل أرجاء العالم .
- يعتمد هذا الاعلام على لغة الحوار والتفاهم ، وليس المواجهة والمجابهة .
- يسهم فى تعديل الخلل الاعلامى العالمى الراهن ، وفق تحقيق تدفق اعلامى بين الشمال والجنوب يكون أكثر عدالة وتوازنا ، والانسياب الاعلامى بين الدول العربية .
- يتسم بالموضوعية والتجرد ، ويتحرى الصدق والحقيقة ، ويستهدى بقيم ومثل الأمة العربية والاسلامية .
- قادر على التعامل مع التطورات التقنية المتلاحقة فى عصر البث المباشر ، ويرصد أحدث النظم المتقدمة فى العالم ويتابعها .
- يحقق مايمكن ان نسميه بالأمن الاعلامى العربى القائم على توطين تكنولوجيا الاتصال فى الوطن العربى من خلال التعاون الشامل ، بهدف توفير البنية الاساسية للاعلام .
- يتوفر له رصيد كاف من الانتاج الاعلامى المتميز ، والانتاج الدرامى والثقافى والعلمى ، بحيث يلبى احتياجات المواطن العربى ،

ويكون بمثابة الدرع الواقى من البث الوافد عبر الفضاء ، بما يحفظ القيم والتقاليد العربية والذاتية والثقافية ، ويحتاج الى دعم وتطوير الانتاج المشترك بين المؤسسات الاعلامية .

وحتى يمكن تحقيق ذلك يقترح ما يأتى :

× اتخاذ الوسائل الكفيلة بتطبيق ميثاق الشرف الاعلامى العربى بعد تطويره وتحديثة ، حتى يكون أكثر مواكبة للمتغيرات الجديدة على الساحتين العربية والدولية ، وينص فيه على ضرورة التزام وسائل الاعلام العربية بالمقاييس الاخلاقية والقومية وابتعادها عن المهاترات وتأجيج الخلافات انطلاقا من مسئوليتها فى دعم روح الوفاق وتعزيز وحدة الصف العربى فى مواجهة التحديات التى تواجه الامة العربية .

× عقد اجتماعات للخبرات الاعلامية المختلفة لبحث التطورات التكنولوجية المتلاحقة فى عصر البث المباشر ومخاطرها ، للتنسيق بين المواقف العربية المختلفة للتوصل الى رؤية موحدة يواجه بها الاعلام العربى تلك التحديات باقتراح الحلول والبدائل .

× عقد اجتماعات لخبراء الاعلام والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية لإزالة العقبات التى تعوق انسياب التدفق الاعلامى بين الدول العربية .

× عقد اجتماعات بين مديرى وكالات الانباء العربية لوضع خطة تكفل تحقيق التكامل بين شبكات الوكالات العربية ومكاتبها الخارجية .

هذا وقد كشفت دراسة لوكالة انباء الشرق الاوسط ، أن وكالات الانباء العربية فى مجموعها لاتستغل اكثر من ١٠ ٪ من طاقات شبكاتها حيث التواجد المكثف لمكاتبها الخارجية فى بعض مناطق العالم ، بينما هناك مناطق أخرى شاسعة تخلو من هذه المكاتب أو تعانى من قلتها .

× إعداد دراسة عن نظم الاتصال المتقدمة فى العالم ، مثل نظام التليفزيون عالى الجودة ، والنظام الرقمى للبث والتسجيل ، ونظم البث المباشر للاقمار الصناعية التى تشهد سباقا بين دول العالم المتقدمة ، ودراسة كيفية الاستفادة من القمر الصناعى العربى عربسات ، حيث ادى تأخير اطلاق عربسات الى ارتباط بعض الدول العربية بانشاء شبكات محلية بالكوابل . كما أدى الى تأخيرا معظم الدول العربية فى تجهيز وتركيب محطاتها الأرضية المتصلة مع عربسات ، وكذلك عدم تحويل الحركة الحالية من الاقمار الأجنبية الى اقمار عربسات لقلة الاستفادة من امكاناته .

ورغم ان بعض الدول بذلت جهودا كبيرة فى تنشيط وتكثيف استخدام الشبكة الفضائية العربية فى تبادل الاخبار والبرامج التليفزيونية وخدمات الاتصالات الاخرى ، الا ان الاستخدام لم يكن على النحو الذى توقعه الجميع ، وذلك نتيجة ارتفاع اسعار خدمات عربسات والتى جاءت تعادل التعريفة الدولية التى خفضت فى الفترة الاخيرة بحيث اصبحت اقل من تعريفة عربسات ، هذا كله فضلا عن الاستفادة من عربسات للدفاع عن الاعلام والثقافة العربية فى وجه البث المباشر عبر الاقمار الصناعية الاوربية حفاظا على القيم والتقاليد والهوية الثقافية والقومية للأمة العربية ، واستئجار قناة قمرية من القمر العربى تستخدم للبث المباشر طوال ٢٤ ساعة للبرامج التسجيلية والثقافية والتربوية والعلمية والمنوعات والدراما الاذاعية والتليفزيونية ، وكذلك نقل المباريات الرياضية والمهرجانات الثقافية والفنية . هذا مع استئجار قنوات خاصة لبث البرامج المحلية الوطنية ، على غرار ما قامت به المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والمملكة المغربية ، دون اغفال إعداد دراسة شاملة عن استخدام القناة غزيرة الاشعاع فى القمر الصناعى العربى ، والتى لم تستخدم حتى الآن ، واقتراح استخدامها فى مجال الاعلام الخارجى ، وبث البرامج الخاصة بالحضارة العربية الاسلامية وتعليم اللغة العربية .

× دعم وتطوير مشروعات الانتاج المشترك بين المؤسسات الاعلامية العربية ووضع الخطوط التى تحدد احتياجات العمل الاعلامى العربى بتوظيف تكنولوجيا الاتصال فى الوطن العربى من خلال التعاقد العربى الشامل بتوفير البنية الاساسية للاعلام العربى ، واقامة الصناعات

اللازمة للانتاج الاعلامى كأجهزة الاتصال الالكترونى وقطع الغيار والدوائر المطبوعة ودور الصحف وأحبار الطباعة وغيرها ، مما تعتمد فيها الدول العربية على غيرها من الدول الاخرى . مع وضع خطة بعيدة المدى فى هذا المجال ، يشترك فيها خبراء مسئولون عن الاعلام والصناعة والاقتصاد فى الوطن العربى .

× القيام بتدريب الكوادر الاعلامية العربية بالتنسيق مع مراكز التدريب المتخصصة فى اطار اتحاد الاذاعات العربية لصقل المواهب العاملة فى الاعلام العربى ، وتعميق خبراتهم من خلال دورات متواصلة متعددة المستويات تهيىء لهذه المواهب ملاحقة التطور العالمى أولا بـــأول .

× وضع خطة واضحة ومحددة المراحل لتحقيق عمل اعلامى عربى متكامل ، يكون بمنزلة انطلاقة جديدة ، تواكب طموحات الأمة العربية فى مرحلة جديدة من مراحل حركتها الموحدة ، وتفيد من الامكانات الاعلامية للتجمعات العربية ، بحيث يمكنها تقديم صورة واضحة عن الامة العربية وقضاياها وخطة التحرك الاعلامى العربى على الساحة الدولية ، مع تركيز نشاطها فى منطقة اوربا وامريكا لدعم الانتفاضة الفلسطينية كتجسيد لارادة الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة . على أن تشمل الخطة الجديدة ، التصدى للحملات الاعلامية المعادية والرامية الى تشويه صورة العرب فى الخارج ، وتوضيح دور اسرائيل فى عرقلة جهود السلام ، وفضح ممارساتها فى الاراضى المحتلة .

× عقد مجموعات عمل مشتركة من المؤسسات العربية والافريقية لتحقيق التكامل بين الاعلام العربى والافريقى ، وأهمية التعاون بينهما ، والإعلان برنامج عمل لهذا التعاون فى مجالات الصحافة ووكالات الانباء والأقمار الصناعية المستخدمة فى الاتصالات والراديو والتليفزيون ، وكذلك إعداد دراسة مشتركة لتحديد الطرق والوسائل الكفيلة بإقامة تعاون عربى فى مجالات الاعلام ، يهدف الى خدمة القضايا المشتركة وخاصة توثيق العلاقات وتعزيز الروابط بين الشعوب العربية والافريقية ، فى مواجهة الغزو الاعلامى الاجنبى .

× ويقوم بتنفيذ الخطة مجالس السفراء العرب ، وجمعيات الصداقة العربية والأجنبية ، والغرف التجارية ، والجاليات العربية والاسلامية ، والمنظمات والاتحادات والجمعيات الوطنية ، والندوات السياسية والثقافية ، وتنظيم معارض فنية متجولة ، لتبصير الرأى العام العالمى بشرعية وحق شعب فلسطين فى النضال من أجل هذه الحقوق المشروعة .

وتجدر الاشارة الى أن تجربة القمر الصناعى العربى عربسات ستكون بداية للحوار العربى الافريقى ، لأنه من الضرورى وضع الخبرة المصرية العربية فى مجال تقنيات الفضاء لخدمة دول افريقيا الصديقة .

وقد اكدت توصيات مؤتمر الاعلام الافريقى واستخدامات تكنولوجيا الفضاء الذى عقد بالقاهرة فى المدة من ١١ الى ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ على هذا المعنى ، حيث تم تجهيز الشبكات الارضية والبدء فى استخدام تقنيات الفضاء فيما يتعلق بالاذاعة والتليفزيون ، ووضع الخبرة العربية فى خدمة الدول الافريقية فى مجال التدريب والتقنيات .

وقد اعلنت مصر فى هذا المؤتمر انه سوف تتقدم الى مجلس وزراء الاعلام العرب بالمتطلبات الافريقية لأخذها فى الاعتبار عند وضع مواصفات الجيل الثانى من اقمار العربسات ، كما دعت مصر الى الاستفادة من القناة غزيرة الاشعاع الموجودة فى عربسات .

وقد ناقش مؤتمر وزراء اعلام افريقيا الاخير ، والذى عقد بالعاصمة النيجيرية « ابوجا » نتائج الدراسات التى اعدها خبراء الاتصال المصريون لاستفادة القارة الافريقية من القناة غزيرة الاشعاع والقناة الاحتياطية الثانية بالقمر الصناعى عربسات الذى يغطى إرساله أغلب مساحة القارة الافريقية ، والذى تشارك فيه تسع دول عربية بالقارة . وهذه الخطوة تأتى بناء على اقتراحات مصر التى قدمتها لندوة الخبراء التى عقدت بالقاهرة أخيرا حول استخدامات الفضاء فى الاعلام الافريقى ، والتى طالبت فيها مصر بالاستفادة من الإمكانات غير

المستثمرة فى القمر الصناعى العربى عربسات لصالح الشعوب العربية والافريقية ، ويتطلب ذلك إعداد البرامج المشتركة للاستفادة القصوى من القمر العربى قبل استنفاد سنوات تشغيله التى مضى منها الآن خمس سنوات ومازال فى عمره عامان .

ويحاول خبراء الهندسة المصريون التعاون مع أشقائهم لاطالة عمر عربسات ثلاث سنوات أخرى ، وقد بدأت بالفعل الاتصالات من أجل اعداد برامج مشتركة قومية لتبادل اذاعتها عبر القمر العربى ، مثل جامعة الهواء المفتوحة والرسالة العربية . ويعقد فى مصر دراسات فى هذا المجال ، تركز على ضرورة الارتباط العضوى بين الاعلام العربى والافريقى فى مجال استخدام الفضاء من خلال ارتباط القارة الافريقية بالمنظمة الدولية لاقمار الاتصالات الدولية « الانتلسات » للوقوف على امكانات أجيالها القادمة من الاقمار الصناعية ، والتنسيق من أجل استخدام قنوات جيلها القمرى السادس والسابع فى تطوير الاعلام الوطنى الأفريقى ، ويراعى أن يقترن ذلك ببدء استغلال التطوير الهائل لاستخدامات التكنولوجيا الحديثة فى اطلاق قمر فضائى واحد للبث المباشر ، ويجرى الاعداد له الآن للوفاء باحتياجات القارة الافريقية من القنوات التليفزيونية لوضعها فى الاعتبار عند وضع مواصفات الجيل الثانى من القمر الصناعى عربسات .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* تطوير وتحديث ميثاق الشرف الاعلامى العربى ، ليواكب المتغيرات الجديدة . بحيث ينص على :

– التزام وسائل الاعلام العربية بالمقاييس الاخلاقية والقومية ، والابتعاد عن أية مهاترات ، وتجاوز كل مايثير أى نوع من أنواع الخلافات .

– أن تكون الخطة التى يرتكز عليها الفكر الاعلامى فى الدول العربية ذات أهداف واحدة .

* انشاء نظام اعلامى عربى جديد قادر على تعزيز التعاون المتبادل وتعميقه فى اطار العمل الاعلامى العربى المشترك ، ومعالجة مشاكل الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل ، وتحقيق اعلام عصرى يمتزج بأصالة التراث القومى فى الفكر ، وتكنولوجيا العصر فى وسائل الاعلام المعاصرة ، ويحافظ على الصورة العربية والثقافية العربية .

* المحافظة على المثل العليا العربية وميراث الحضارة العربية فيما يقدم من مضمون اعلامى ، ويتضمن ذلك :

– الاهتمام بالمضمون الثقافى والقيم الثقافية الرفيعة فيما تتناوله وسائل الاعلام المصرية فى برامجها وصحفها ، خاصة وأن مصر تزخر بأعلام ورواد كبار فى مجالات الثقافة المختلفة .

– أن يراعى عدم المبالغة فى اظهار سلبيات الواقع الاجتماعى لبعض قطاعات فى المدن المصرية بصورة غير لائقة لاتمثل الحقيقة الخالصة ، لما فى ذلك من مساس بالعزة القومية والمكانة التاريخية الكبيرة لمصر .

* عقد لقاءات واجتماعات بين وزراء اعلام الدول العربية لإعداد خطة التعاون الاعلامى بين دولهم ، وتبادل وجهات النظر حول التنسيق الاعلامى المنشود بينها ، وبحث أسلوب العمل الاعلامى فى الداخل والخارج ، فيما يتعلق بمايأتى :

– تبادل الوفود ، والمطبوعات ، والحقائب التليفزيونية .

– انتاج مشروعات مشتركة فى مجالات التراث والفنون الشعبية ، والثقافة والبرامج التسجيلية ، والقضايا ذات الموضوعات التى تهم الشعوب العربية فى مختلف النواحى .

* ان تبدأ وزارات الاعلام فى الدول العربية – منذ الآن على مستوى كل دولة – الاعداد والتخطيط من خلال مجموعة عمل من خبرائها الاعلاميين ، لتنسيق سياسات الاتصال فيما بينها ، ووضع التصور الشامل لتحقيق تكامل اعلامى يخدم التكامل الاقتصادى .

* تشكيل لجان فنية وإعلامية لدراسة وضع خطة للتعاون على المستويين الاتصالى والاعلامى ، لدعم شبكات الاتصال الخاصة بالتبادل الاذاعى والتليفزيونى ونقل البرامج . ويهدف التعاون على المستوى الاعلامى الى وضع خطة إعلامية تعكس العلاقات الوطيدة بين الدول العربية ، وتعبر عن الحركة الاجتماعية والثقافية والشعبية والاقتصادية فيها .

* وضع خطة عربية لاستثمار القمر الصناعى العربى « عربسات » وامكاناته والعمل على تخفيض تعريفته .

– وكذلك وضع خطة لاستخدام القناة غزيرة الاشعاع فى مجال الاعلام الخارجى ، وبث البرامج الخاصة ، كالبرامج التعليمية ، وبرامج محو الأمية المهنية والثقافية والابجدية ، وبرامج أخرى لتعميق ثقافة وفكر الامة العربية ، والمتميز من الاعمال الدرامية .

* استئجار قناة قمرية من القمر العربى تستخدم للبث المباشر طوال ٢٤ ساعة للبرامج التسجيلية والثقافية والتربوية والعلمية ، والمنوعات والدراما الاذاعية والتليفزيونية ، ونقل المباريات الرياضية ، والمهرجانات الثقافية والفنية . مع استئجار قنوات خاصة لبث البرامج المحلية .

* تبادل الأسابيع الاعلامية فى كل من الاذاعة والتليفزيون بين الدول العربية ، وكذلك البرامج والتسجيلات والمراسلات الاخبارية المصورة ، وتغطية أهم الأحداث الاخبارية والسياسية والاجتماعية والفنية والثقافية فى تلك الدول ، مع تخصيص برنامج اسبوعى تسجيلى عن الدول العربية ، يتولى تقديمه مذيعون مصريون ومذيعون من الدول العربية .

* ايفاد الخبرات الاذاعية والتليفزيونية وكبار مخرجى الدراما ليقوموا بانتاج الوان من العمل الدرامى ، تكون مجالا لتوسيع الخبرة فى تلك الدول . مع إعداد الكوادر الاعلامية العربية وتدريبها ، وانشاء مؤسسات للتدريب الاعلامى .

* تشجيع التعاون وتعزيزه فى مجال الصحافة ووكالات الانباء العربية ، وتبادل الزيارات بين المؤسسات والجمعيات والنقابات الصحفية ووكالات الانباء العربية ، بمايؤدى الى تدفق الأخبار والخدمات الصحفية بينها ، والعمل على انشاء وكالة أنباء عربية قادرة على تحقيق الوجود الاعلامى العربى على الساحتين العربية والدولية ، حتى يمكن مواجهة ما تفرضه الوكالات المسيطرة على سوق الخبر العالمى .

* العمل فى مجال الاستعلامات والمطبوعات والنشر على توحيد الجهود فى مجال الاعلام الخارجى ، من خلال التعاون والتنسيق بين المكاتب الاعلامية العربية واعادة النظر فى أوضاع أجهزة الاعلام الخارجى للدول العربية ، للوصول الى صيغة أكثر ملاءمة وفعالية فى تأثير اعلامها على مراكز القرار فى الخارج ، والتحدث بنبرة ومفهوم موحد مع الدول الأخرى .

الخدمات والسلع الاعلامية فى ظل التعاون العربى

على الرغم من وجود أنماط وقنوات ومنافذ متعددة للتعاون العربى على مر العصور ، فما زال هناك الكثير من مجالات التعاون التى يمكن تعميق العلاقات والروابط العربية فيها ، وبصفة خاصة فى مجالات الخدمات والسلع الاعلامية .

وان بادرة التعاون العربى الجديد المتبلورة فى ظهور مجموعات عربية متعاونة فى الوسط العربى وفى الخليج العربى وفى المغرب العربى

تحمل على الاعتقاد بأن ثمار هذا التعاون ستؤدى الى تعميق التعاون العربى الأعم والأشمل .

وتطرق هذه الدراسة أبواب الأنماط الممكنة من التعاون العربى فى المجال الاعلامى ، لصالح الأطراف المتعاونة والانسان العربى فى كل مكان . وهى تستهدى بتجارب مماثلة لمجموعات متعاونة من أجل الوجود الأفضل ، فى مستقبل لايعترف إلا بالافضل والأقوى والأجود .

وتتضمن الدراسة مقترحات تحدد خطوطا عريضة لأنماط التعاون الممكنة ، والتى تبحث عن حلول عربية تناسب ظروف الأطراف المتعاونـة ، كما تطرح نماذج مازالت موضع حوار دائم لاختيار أفضل أساليبها لصالح المجموع العربى والفرد العربى فى هذا المجال .

ان التنسيق المرتقب للتعاون العربى ، يقتضى بالضرورة مواقف الادارات الاعلامية العربية – أو بعضها – فى اتجاه الانسجام والتكامل فى السياسات الاعلامية ، دون أن يكون فى ذلك معنى من معانى المساس بالسيادات الاعلامية الخاصة . الا انه من المنتظر ان تؤدى هذه المواقف والسياسات الى مكاسب جديدة فى جانب تطوير وتنمية جميع الهيئات العربية الاعلامية .

هذا وسوف تتعرض التطورات المرتقبة لموضوعات الخدمات والسلع الاعلامية ، مما يتطلب تعريفا محددا وواضحا لكل منها حتى يمكن معالجة التعاملات الخاصة به فى اطار اتفاقيات المجموعات العربية .

وأول ما يعرض من أمور التنسيق المرتقب للتعاون العربى ، هو مايحيط به من ظروف وملابسات جديدة ، وأهمها :

– أن التنسيق لم يعد تنسيقا ثنائيا بين ادارتين ، وانما أصبح تنسيقا متعدد الاطراف ، فى إطار أهداف التنسيق العربى الشامل .

– أن ماينطبق عليه وصف السلع الاعلامية ، سوف يطبق عليه بالضرورة اجراءات تحددها لوائح انتقال ومرور وتداول السلع والافراد بين أطراف التنسيق .

– ان المفهوم الجديد للمنافسة فى مجال السلع الاعلامية قد تكون له آثار سلبية وفقا للتفسيرات الفردية قصيرة الرؤية ، ولكنه سوف يحقق النمو لكافة الاطراف عند تحقيق الاهداف المرسومة ، ومن أجل ذلك سوف تتقبل الاطراف تطبيق المبادىء واللوائح المستحدثة ، والتى سيكون لها آثار ايجابية أقوى بكثير من التسويات الجزئية . كما أن التدقيق فى التطبيق يحقق مكاسب متعددة على المستوى الاقليمى والدولى .

– ان مايطبق على السلع الاعلامية سوف يطبق على الصناعات المتعلقة بالاعلام المرئى والمسموع ، ويكون له أثره فى المنافسة الحرة ومنع الاحتكارات ، بما يحقق صالح المجموعة العربية والفرد العربى .

– ان الانتقال الحر للافراد العاملين فى الحقل الاعلامى ، ومظلة الحماية التى تفرضها لوائح اتفاقيات التعاون العربى – سوف تحقق مزايا متبادلة بين اطراف التنسيق لايجاد مجالات وفرص عمل للاستفادة بالخبرات المتوافرة ، كما تحقق التكامل والوفاء باحتياجات الاطراف المتعددة للتنسيق بشكل اقتصادى ، وكذا لحماية حقوق الفنية الملكية والادبية للمبدعين فى المجالات الاعلامية .

– ان تطبيق التكنولوجيا المستحدثة لتقنيات الاعلام المرئى والمسموع ، سوف يوفر لقنواتها وشبكاتها مجالا أوسع للاختيار والتوفيق بين مختلف الاتجاهات ، مما سيكون محصلته بالضرورة لصالح المجموعة العربية على المستويات الاقليمية والدولية ، وعلى الأخص اذا أحسن اختيار الأنماط المناسبة للتعامل .

– قد يسفر تطبيق المبادىء الحاكمة للتنسيق العربى المرتقب عن فتح مجالات أوسع للعمل والتعامل بالقطاع الخاص الى جانب الهيئات الرسمية والقطاع العام ، مما يكون له أثره فى الانتعاش الاقتصادى على المستوى العام وعلى المستوى الفردى .

لكل هذه الأسباب وغيرها ، كان من الضرورى تجديد الخطوط العامة للأنماط المستقبلية للتعامل فى مجال الخدمات والسلع الاعلامية فى ظل التنسيق المرتقب للتعاون العربى ، بقصد المعاونة على ابراز خطوات

التحرك المستقبلى فى هذه المجالات ، والاستعداد المبكر لارتياد الآفاق الجديدة للتحرك الايجابى بمزيد من التخطيط ، مع الاستفادة بالتجارب الرائدة التى تمت فى مجموعات اقليمية مماثلة حققت نموا اقتصاديا لأعضائها . وفى الوقت ذاته تفادى الوقوع فى محاذير غير محسوبة النتائج .

وفى مجال التعرف على الأنماط المستقبلية للتعامل فى مجال الخدمات والسلع الاعلامية فى ظل التنسيق المرتقب للتعاون العربى ، ينبغى ألا يغيب عن البال أن هذا التنسيق هو جزء من التنسيق والتعاون الأكبر داخل المجموعة العربية بأكملها ، وأن ماتطلعت اليه مجموعات دولية أخرى على مدار سنوات متعددة يعطى النموذج لامكانات تطوير مجالات التعاون . وأقرب النماذج الى المنطقة العربية هو ماحدث فى مجموعة الدول الأوربية من تعاون وتقارب خلال سنوات تزيد على ربع قرن يقترب بها من التوحيد والتعاون فى مجالات كثيرة يحدد له نهاية عام ١٩٢٢ ، لتبدأ أوربا الموحدة كشكل جديد لمجموعة اقتصادية لها وزنها فى موازين القوى الدولية والعلاقات الدولية ، بعد ان حققت الكثير من أجل التنمية ورفع مستوى المعيشة للفرد الأوربى وللمجموعة الأوربيــة .

ومن هنا فان الاسترشاد بنماذج التعاون الأوربى ضرورة لابد منها عند تطوير التعاون فى المجالات الاعلامية العربية .

أولا : التعاون فى مجالات انتاج وتبادل وتوزيع البرامج :

*** فى مجال الانتاج :**

فى مجال إنتاج المواد الإعلامية :

من الأهداف الواضحة للتعاون العربى ، زيادة التعاون بين الشركاء العرب لتشجيع الانتاج الاعلامى العربى المرئى والمسموع والانتاج المشترك ، على مستوى الأطراف المتعاونة ثم على مستوى العالم العربى ككل .

والتعاون فى هذا المجال سوف يوفر البرامج التى يمكنها تغذية القنوات والدوائر الجديدة للاتصالات الاعلامية ، وتقابل احتياجاتها اليومية . وزيادة المنافسة فى أسواق البرامج سوف تتطلب حتما نوعيات جديدة متميزة من الانتاج الاعلامى المرئى والمسموع ، لها معايير ومواصفات جديدة .

ومن المفيد تشجيع كافة الأطراف على تطوير وسائلهم التقنية الخاصة بالانتاج الاعلامى ، والارتفاع بمستوى هذا الانتاج ، مع اذكاء روح المنافسة الفنية والمهنية ومن المؤكد أن هذا التطوير للانتاج الاعلامى العربى سوف يحافظ فى الوقت ذاته على الهوية الثقافية العربية ، ويعزز إبرازها بأسلوب فنى حديث ، كما أنه يقوى سوق صناعة الصوتيات والمرئيات بين الدول المتعاونة وعلى المستوى العربى .

والمجالات العريضة للتعاون فى هذا المجال تشمل الجوانب الآتية :

× تنسيق وتطوير الانتاج الاعلامى .

× الدعم المالى لعملية الانتاج وصناعة البرامج .

× زيادة التعاون فى مجالات الملكية الفنية والادبية .

× من أجل ذلك فان تطوير وتنمية الانتاج الاعلامى العربى المرئى والمسموع بين الاطراف المتعاونة ، يجب ان يتضمن كافة الاجراءات المناسبة لتشجيع الابتكار فى مجالات الصوتيات والمرئيات وانتاج المواد الاعلامية فى دول الاطراف المتعاونة ، والعمل على توزيع وتسويق هذا الانتاج .

ويمكن تلخيص التعاون المطلوب فى مجال الانتاج الاعلامى المشترك فيما يلى :

– تشجيع التعاون الاعلامى المشترك ، انتاجا وتسويقا وتوزيعا ، بين الأطراف المتعاونة .

– دعم الدعاية والتوزيع لمواد الانتاج الاعلامى المشترك خارج الاطراف المتعاونة ، وأيضا خارج المجموعة العربية .

– تسهيل مرور الأفراد العاملين فى مجالات الثقافة والاعلام المرئى المسموع وانتاج المرئيات والصوتيات والحاملين لجنسيات الدول

المتعاونـة ، وتطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل .

- تشجيع وتدريب الفنانين وذوى المواهب الفنية المبتكرة لإبراز مواهبهم بالوسائل والاجراءات الممكنة ، من خلال وسائل التعبير المرئية والمسموعة .

ومن الأهداف المرتقبة أيضا ، تشجيع الانتاج الاعلامى المحلى العربى فى الدول المتعاونة من أجل زيادة نسبة هذه البرامج فى الهيئات الاذاعية والتليفزيونية بها وفى منافذ التوزيع والاتصال الاعلامى ، وأن يتم ذلك من خلال وضع خطط هادفة مشتركة ومتابعتها بصفة دورية .

ومن الضرورى أن تتخذ الأطراف المتعاونة اجراءات كافية ذات طبيعة مالية وتمويلية ، لتعزيز انشطة الانتاج الاعلامى .

وفى مجال تطوير الانتاج المشترك ، يلزم ازالة العقبات الضريبية التى تعوق انتاج المرئيات والصوتيات العربية ، وأن تمنح كل دولة متعاونة للانتاج العربى ما تمنحه لانتاجها المحلى من مزايا ضريبية ومالية .

وكذلك ينبغى العمل على تحسين ظروف تبادل البرامج وتوزيع البرامج بالخارج ، كما ينبغى تشجيع أعمال الدوبلاج والترجمة المكتوبة لأعمال الانتاج الاعلامى العربى .

وفى مجال حقوق الملكية الفنية والأدبية ، على الأطراف المتعاونة اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان أن العائد الذى يحققه المؤلفون وغيرهم من الفنانين والمبدعين - مالكى حقوق الملكية الفنية والادبية - يحقق لهم التشجيع والحفز لمواصلة التفوق والابتكار والابداع الفنى . كما ينبغى تشجيع الحلول التعاقدية فى هذا المجال .

وعلى الاطراف المتعاونة أن تعمل على تنسيق وادارة الأنظمة التى ترعى حقوق الملكية الفنية والادبية للأعمال الاعلامية المرئية والمسموعة ، التى تذاع أو توزع داخل بلد الطرف المتعاون .

- فى مجال الاجراءات الجمركية :

ينبغى السماح بدخول الانتاج الاعلامى المرئى والمسموع من المنافذ الجمركية فى اطار التعاون المتبادل والمعاملة بالمثل ، ويشمل ذلك الأجهزة الاحترافية للانتاج الاذاعى والتليفزيونى والخامات المتعلقة بها . على أن يتم ذلك وفق اجراءات ميسرة . وكذلك دخول السيارات المجهزة بمعدات الاذاعة والتليفزيون بنظام الإفراج المؤقت ، وتبسيط اجراءات دخول الأجهزة الخاصة بالانتاج الاعلامى المرئى والمسموع بين الدول المتعاونـة . ويمكن الاكتفاء بتقديم قائمة مفصلة بالمعدات ، وأن تكتفى المنافذ الجمركية بهذه القائمة للسماح المؤقت بدخول الأجهزة ، كمايمكن السماح بعبور السيارات المجهزة بمعدات الانتاج التليفزيونى والاذاعى عبرالحدود بهذه الطريقة حتى فى خارج ساعات العمل الرسمية لمكاتب الجمارك ، وطوال أيام الاسبوع ، بما فى ذلك أيام العطلات والاجازات الرسمية .

* فى مجال التبادل :

- فى مجال تبادل البرامج الثقافية :

فى مقدمة مجالات التبادل ، مجال الثقافة بكل روافدها الفنية والادبية وما يتصل بها من النواحى العمرانية والحضارية كلها . فاللغة العربية والتراث الحضارى العربى والحفاظ على الهوية الذاتية العربية ، كلها ركائز هامة للتعاون فى مجالات تبادل البرامج الثقافية . من أجل هذا يأتى تبادل البرامج الثقافية العربية فى شتى صورها ، والتأكيد على ابرازها فى لغة عربية سليمة ميسرة ، ولاينضب التراث الثقافى العربى كمورد متجدد ومنبع دائم لأبراز الثقافة العربية وتشجيع تبادل البرامج فى هذا المجال الهام .

واللغة العربية هى اطار التعاون بين الأطراف العربية ، وهى اطار يزكى جانب المواجهة العربية مع الثقافات الاخرى ، وبخاصة فى المجالات الثقافية التى تحقق التبادل الفكرى ، وكل ما يتصل بذلك من البرامج العلمية والتعليمية والفنية ، وكذلك مايختص بنشر الكتب وتبادل الخبرات فى العلوم والفنون والآداب ، واللقاءات المشتركة على مختلف هذه المجالات ، بما فى ذلك المؤتمرات التى تناقش القضايا الثقافية العامة أو المتخصصة التى تنمى روح التعاون ، تحقيقا للتكامل والتكافل الاجتماعى ، ووصولا الى الوسائل والغايات التى تحقق التنمية الشاملة .

– فى مجال تبادل الاخبار التليفزيونية والاذاعية :

يهدف التعاون العربى الى تعميق التقارب بين الدول المتعاونة ، وفى هذا المجال يمكن عرض الأخبار التليفزيونية والمعلومات الصحيحة على المواطنين بصورة تضمن تقوية الثقة المتبادلة . ومن هنا يجب توفير أكبر قدر من المعلومات والأخبار الصادقة الدقيقة ، واتاحتها لجمهور المشاهدين والمستمعين .

ويفرض التعاون بين مجموعة من الدول ، الالتزام الدقيق بهذه المصداقية لأجهزة الاعلام المرئى والمسموع ، ومن حق كل مواطن فى مجموعة الدول المتعاونة أن يحصل على المعلومة الصحيحة من خلال أجهزة الاعلام ، على أن توفر هذه الاجهزة ذلك بالوسائل الفعالة المناسبة .

وبطبيعة الحال فهناك بعض الحدود والقيود فى اعطاء المعلومات فيما يخص مدى ارتباط ذلك بالامن القومى ، وسلامة المواطنين والنظام العام ، وسلامة الاقتصاد ، ومنع الجرائم ، ومنع افشاء المعلومات السرية .

– تنمية التعاون فى مجال البرامج الرياضية :

تعمل كافة حكومات الدول على إتاحة الفرص المناسبة لممارسة الرياضة على جميع المستويات ولصالح كافة المواطنين ، ويعتبر التليفزيون وسيلة مثالية للوصول الى هذه الاهداف ، ويتضح ذلك من أن معظم قنوات التليفزيون توفر مساحة مناسبة من برامج ارسالها للثقافة الرياضية وأخبار الرياضة وأنشطتها وممارستها .

وعلى ذلك فان مجال الرياضة يمثل نمطا من المجالات المرتقبة للتعاون ، ويمكن ان يكرس التعاون فى هذا المجال لمناقشة الوسائل والاساليب المشتركة لاستحداث وتطوير عدد من البرامج الرياضية الهادفة ، وايجاد أنواع جديدة من البرامج الرياضية من حيث اساليب وأوقات العرض التليفزيونى . ومن ذلك أيضا العمل على زيادة شعبية عدد من الألعاب الرياضية ، لمعالجة العنف المصاحب للالعاب الرياضية داخل وخارج أرض الملعب .

– التنسيق فى مجال ضوابط الاعلانات التليفزيونية :

تعتبر الاعلانات التليفزيونية أحد المجالات التى تحتاج الى عناية فائقة فى التنسيق بين الدول المتعاونة . ولعل التطورات التكنولوجية الجديدة والأقمار الصناعية ، تجعل من الضرورى اجراء تنسيق عاجل ومقبول بين الاطراف المتعاونة فى هذا المجال ، ولكل دولة رؤيتها الخاصة تجاه الاعلانات التليفزيونية .

ومن ناحية أخرى فإن الاعلان التليفزيونى هو مورد تمويلى هام لبعض المؤسسات التليفزيونية ، ومنها اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصـــرى . وللاعلان التليفزيونى أثر كبير على جمهور المشاهدين وعاداتهم الشرائية .

ومن العناصر الهامة كيفية ظهور الرجل والمرأة فى الاعلان التليفزيونى . وتلتزم المؤسسات التليفزيونية بمواثيق ومبادىء اخلاقية أساسية تطبقها على الاعلانات .

وهناك عوامل مختلفة متعددة تؤثر على الاعلان التليفزيونى ، ومن هنا فان التعاون بين الدول يقتضى التنسيق للعمل على تقريب وجهات النظر فيما يخص التعامل مع الاعلان التليفزيونى ، انتاجا وارسالا .

على ان الاعلانات التليفزيونية ينبغى اعدادها وانتاجها بمفهوم المسئولية تجاه المجتمع ، مع إعطاء أهمية خاصة للقيم والسلوكيات التى تشكل جزءا أساسيا من كل دولة متعاونة ، ومن ذلك احترام كرامة الأفراد ، والمساواة بين البشر فى الحرية الشخصية وحقوق الانسان .

ويتلخص الرأى فى هذا المجال فى إطار مجموعة من الأفكار الأساسية التى تمثل تحفظات تراعى طبيعة الوظيفة الاعلامية داخل وسائل الاعلام العربية ، وانعكاس آثارها على مجتمعات دول التعاون ، وأهم هذه الأفكار ما يأتى :

– أن تكون جميع الاعلانات صادقة وأمينة فيما تعرضه ، ويتوفر لها شكل العرض المهذب الذى لايتعدى حدود اللياقة فى جميع الظـــروف .

– أن يلتزم المعلنون بقوانين البلد الذى يتم فيه الارسال ، مع مراعاة مشاهدى البلد الآخر وعدم الخروج عن قوانينه أيضا .

– مراعاة الحرص على عدم اذاعة أى اعلانات تليفزيونية عن التدخين أو المواد الكحولية أو المنتجات الدوائية .

– مراعاة ألا تتضمن الاعلانات التليفزيونية الموجهة للاطفال مايؤدى معنوياتهم ، أو يتعارض مع اهتماماتهم وقدراتهم الذهنية والبدنية.

– ان تظهر الاعلانات التليفزيونية بوضوح على انها مواد اعلانية .

– ان تظهر الاعلانات منفصلة عن البرامج التليفزيونية ، كما ينبغى ألا تؤثر الاعلانات أو مصالح المعلنين على مضامين البرامج التليفزيونية بأى حال .

– تجميع الاعلانات وجدولتها بحيث لاتؤثر على سلامة وقيمة البرامج التليفزيونية أوتسلسل عرضها الطبيعى .

– مراعاة ألا يكون الوقت المخصص للاعلانات زائدا بشكل يقلل من القيمة الاعلامية لوظيفة التليفزيون فيما يخص الاعلام والتعليم والتنمية الاجتماعية والثقافية والترفيه .

– عدم السماح بظهور الاعلانات الايحائية أو المتخفية داخل عناصر البرامج .

*** فى مجال التوزيع :**

– فى مجال توزيع الافلام السينمائية ومواد الفيديو :

يعتبر توزيع الأفلام هاما فى تمويل انتاج الفيلم السينمائى وتطوير جودة الأفلام العربية المنتجه لتقف فى وجه المنافسة مع الأفلام الأجنبيـــة . ومازالت صناعة السينما العربية فى حاجة الى مزيد من التشجيع والانعاش . وهناك وشائج وخطوط من التعاون بين صناعة الفيلم العربى وصناعة البرامج التليفزيونية .

وتلعب المؤسسات الاذاعية والتليفزيونية دورا هاما فى هذا المجال ، ويمكن للتعاون العربى أن يقوم بدور متعدد الوجود فيما يأتى :

× اتخاذ اجراءات لدعم وتشجيع الموزعين المستقلين ، وتفادى استخدام السلطة للتحكم فى أسواق توزيع الفيلم العربى ، وبمعنى آخر منع الاحتكار فى هذا المجال .

× مساندة موزعى الأفلام السينما العربية ، ومعاونتهم على اداء وظيفتهم فى مجال التسويق المنتظم للأفلام العربية .

× تشجيع التعاقدات الرامية الى تنويع أساليب توزيع الأفلام السينمائية مع اعطاء اولوية خاصة لدور العرض السينمائى . على أن يكون ترتيب اولويات التوزيع كالآتى :

• دور العرض السينمائى .

• تسجيلات الفيديو .

• العرض بالقنوات التليفزيونية .

× تشجيع الاتفاقات التى تضمن عدم اذاعة الافلام بالتليفزيون ، فى الوقت الذى يمكن فيه عرضها فى دور السينما بحضور أعداد كبيرة من مشاهدى دور العرض السينمائى .

× اتخاذ خطوات تشجيعية من مختلف منافذ التوزيع لدعم الانتاج السينمائى من أصل عربى ، ويكون ذلك بدفع المقابل المجزى لحقوق الملكية الفنية والأدبية ، اضافة الى الاسهام العادل بصورة متعددة من الأعضاء المتعاونين وبأشكال متعددة ، ومن ذلك :

• إسهام شركات الانتاج التليفزيونى فى عمليات تمويل انتاج الفيلم السينمائى العربى .

• إسهام الشركات والهيئات والأنظمة التى تعمل فى مجال انتاج المرئيات والصوتيات وشبكات النقل على الكابلات ، وما يماثلها من منافذ التوزيع ، لتمويل القطاعات المختلفة فى صناعة الفيلم السينمائى العربى .

• تعزيز التعاون بين الانظمة التليفزيونية العربية وأنظمة الأفلام السينمائية العربية فى مجال الانتاج المشترك ، وأيضا فى مجال تنسيق العرض وزيادة المعلومات والدعاية للأفلام السينمائية بالتليفزيون ، وزيادة فرص العرض والتوزيع للأفلام السينمائية بزيادة النشاط فى مجال كتابة الترجمة على الأفلام العربية باللغات الاجنبية .

• زيادة عدد دور العرض السينمائى المجهزة بمعدات حديثة والمصممة بطريقة جذابة ، وذلك بالاضافة الى وسائل الانتاج والتوزيع والخطط الهادفة لتطوير الاستثمار فى انتاج الافلام السينمائية العربيـــة ، والارتفاع بجودتها من حيث التقنية والمضمون .

• تقوية طرق وأساليب مكافحة القرصنة فى مجال المرئيات والصوتيات ، عن طريق التعاون المحلى والاقليمى بين الأطراف العربية المتعاونة ، وكذا مع الجهات الدولية ، وبفرض عقوبات صارمة على المخالفين بواسطة الجهات الإدارية والمهنية .

توفير التسهيلات الخاصة بتدريب العاملين فى مجال توزيع الافلام السينمائية العربية ، وتعريف المتلقين بالمعلومات والبيانات التى تمكنهم من اختيار الافلام العربية الجيدة .

• تشجيع الدور الثقافى والتجريبى للسينما العربية بأنماط مختلفة مثل الانتاج السينمائى التجريبى ونوادى الفيلم والأنماط الأخرى من التوزيع غير التجارى ، مع اتباع سياسات وأساليب مناسبة لدعمها .

• تشجيع ابرام اتفاقات الانتاج المشترك للافلام السينمائية العربيـة ، حيث يتم - بعد الانتاج - المشاركة فى الدخل من الاسواق المختلفة ، وبهدف فتح أسواق جديدة ، والتحرك الفعال فى هذا المجال .

• تنشيط الانماط المختلفة لاتفاقات التوزيع المشترك والارتباط المتبادل من أجل تنشيط توزيع الفيلم السينمائى العربى .

• تشجيع الترتيبات الخاصة بين الأعضاء المتعاونين لمساندة الانتاج السينمائى لدى عضو آخر ، سواء بالتبادل أو بدون التبادل ، والمساعدة فى توزيع الفيلم نظير أجور مناسبة يستخدم بعضها للدعاية عن انتاج الفيلم ، وذلك بالإضافة الى العون المشترك فى مجال الانتاج المشترك للأفلام العربية المتميزة الجودة .

• تشجيع الجهود وتهيئة الظروف المناسبة لجمع وتوزيع المعلومات الكاملة عن الانتاج السينمائى العربى ، بما يفيد المشاهد العربى .

• التعاون فى ايجاد قاعات عرض سينمائى متخصصة فى عرض الافلام العربية الممتازة .

• العمل على بذل الجهود للتواجد فى الاسواق الدولية السينمائية الهامة والدعاية للافلام العربية بصورة منتظمة وفعالة .

• تبنى الاجراءات التى تشجع على دبلجة الافلام العربية أو عمل ترجمة مكتوبة لها على الصورة ، بهدف تقديمها للمشاهدين فى باقى انحاء العالم .

• دعم الجهود الرامية لتنظيم أسواق ومهرجانات عربية للفيلم السينمائى بصورة منتظمة .

اتخاذ مايلزم لتاكيد تواجد وتمثيل المحترفين السينمائيين العرب فى الهيئات والمجالس والمؤسسات والمنظمات العربية الخاصة بالاتصالات الاعلامية المرئية والمسموعة .

• اتخاذ الاجراءات اللازمة والدعاية المناسبة لتقديم الانتاج السينمائى العربى ، مع اعطاء الفيلم العربى وضعا متميزا فى برامج الاعلام المرئى والمسموع وقنواته وشبكاته المختلفة .

• اتخاذ خطوات لتشجيع توزيع اكثر انتشارا للانتاج السينمائى من الدول الأعضاء الأقل تقدما فى هذا المجال .

وهناك تقارب كبير بين الانتاج السينمائى والانتاج التليفزيونى المسجل على الفيديو تيب ، حيث ان عددا من مراكز الانتاج السينمائى العالمية تتجه نحو التسجيل بطريقة « الفيديوسيما » وقد اقترب ظهور انظمة للتليفزيون عالى التحديد (HDTV) . ومن هنا فان المبادىء المنطبقة على الفيلم السينمائى تنطبق ايضا على انتاج الفيديو ، وانتاج المرئيات والصوتيات بصفة عامة .

ثانيا : التعاون فى مجال التقنيات الجديدة للاتصالات الاعلامية :

* فى مجال استخدام قنوات الاقمار الصناعية :

يعتبر التعاون فى استخدام قنوات الاقمار الصناعية للإعلام المرئى والمسموع مجالا يعزز بطبيعته التعاون العربى ، لما يحققه من التقارب

بين الأعضاء ، والمحافظة على المثل العليا العربية وميراث الحضارة العربية . ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال مضمون البرامج المستخدمة وحرية التعبير الفنى .

ولاشك ان انتاج البرامج العربية المناسبة لتغذية قنوات الأقمار الصناعية العربية والدولية ، تعتبر عنصرا اساسيا ويكفى الاشارة هنا الى ان عدم الاستفادة بالقناة غزيرة الاشعاع على الجيل الاول من القمر الصناعى العربى (عربسات) حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة ، كان بسبب التأخر فى الوصول الى الصيغ المناسبة لانتاج البرامج المغذية للقمر العربى . وسوف تكون هناك حاجة دائما لانتاج وإعداد برامج للقنوات التقنية الجديدة للتوزيع والارسال فى المستقبل .

وتجدر الاشارة الى مؤشرات المستقبل التى تفيد بأن طاقات القنوات القمرية وأعدادها ومنافذ توزيع الاعلام المرئى والمسموع تزداد زيادة مطردة . والاستخدام الموائم لهذه القنوات هدف من أهداف التعاون برغم ما قد يحدث من بطء فى التآلف بين القواعد والقوانين المنظمة لذلك على المستويات المحلية والاقليمية والدولية .

وتتضمن مجالات التعاون وضع مبادىء اساسية مشتركة فى هذا المجال ، وضرورة احترام الدول الاعضاء للمبادىء الخاصة بالاستفادة بالامكانات المتاحة من قنوات الاقمار الصناعية والتى تقع فى دائرة اختصاصها ، وأن تعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل هذه المبادىء معروفة لدى الاشخاص والهيئات المعنية ، وأنها موضع احترام واعتبار عند التنفيذ العملى .

وينطبق هذا على الاقمار الصناعية للبث المباشر ، كما ينطبق على الاقمار الصناعية ذات الخدمات الثابتة للاتصالات فيما يخص ارسال البرامج الموجهة للاستقبال بواسطة الأفراد مباشرة ، أو للتوزيع بواسطة الهيئات الاذاعية والتليفزيونية ، أو للتوزيع على كابلات ، أو بأية وسيلة يمكن أن تصل الى الأفراد المشاهدين . وفى هذه المجالات تظهر اهمية مقدمى الخدمة ، ومقدم الخدمة هو الهيئات والمؤسسات الخاصة بالاعلام والمسموع سواء كانو هيئات عامة أو هيئات خاصة أو ما فى حكمها أو كانوا على شكل كونسورتيوم ، أو أى تكوين آخر يقدم برامج الاذاعة والتليفزيون عن طريق الأقمار الصناعية ليستقبلها عامة الأفـــراد .

ويمكن ايجاز المبادىء الاساسية التى تحكم التعاون فى هــذه المجالات ، فيما يأتى :

• تطبيق القانون : وفى هذا المجال فان جهة الاختصاص أو الهيئة التى يمكنها تقديم قنوات الأقمار الصناعية لمقدم الخدمة ينبغى ان تتحقق من أن البرامج المرسلة على هذه القنوات تخضع لتشريعات هذه الدولة ، وأن تكون أجهزتها الاشرافية والقضائية ذات سلطة قانونية على مقدم الخدمة . ومن هنا تتضح أهمية الوصول الى اتفاق فى هذه النواحى القانونية ، وخاصة اذا كان مالك القنوات القمرية فى دولة ومقدم الخدمة فى دولة أخرى .

• مواصفات ومضمون البرامج :

يلزم بصفة عامة ان يلتزم مضمون البرامج بالمواصفات والمعايير الآتية :

– الالتزام بالدقة والصدق فى البرامج الاخبارية وعدم الانحياز فى عرضها .

– توفر الاحترام والسلوكيات القويمة فى البرامج .

– ألا تخالف البرامج حق احترام خصوصية الحياة الأسرية ، وان تحترم وجهات نظر الأخرين .

– ألا تعطى البرامج اهتماما خاصا بالعنف او تزكى العداء بين الأجناس البشرية .

– أن تحترم البرامج حساسية شخصية الطفل ، وأن تحترم معنويات واخلاقيات وقدرات الاطفال والشباب ، خاصة فى البرامج التى تحظى بمشاهدة أعداد كبيرة منهم .

وفى هذا الشان ، يمكن بذل الجهد لمنع احتكار المادة الاعلامية

المسموعة والمرئية بواسطة مقدم خدمة واحد ، بمعنى حصوله على الحق الوحيد للاعلام عن حدث أو نشاط هام يهم بشكل خاص عامة الافراد لأن مثل هذه الاحتكارات تحرم عددا كبيرا من أفراد المواطنين من فرصة متابعة الحدث او النشاط بالراديو اوالتليفزيون .

• المسئولية :

ان السلطات العامة عندما تمنح تراخيص أو موافقات او عقود بشأن استخدام قنوات الاقمار الصناعية ، فان عليها ان تحدد بشكل دقيق مسئولية مقدم الخدمة ومن يعملون بعقود من الباطن معه .

•حق الرد :

من حق كل شخص طبيعي أو قانوني – بصرف النظر عن جنسيته او مكان اقامته – ان يتاح له ممارسة حق الرد فيما يخص البرامج موضوع الخدمة . لذلك فان اسم الشخص أو الهيئة المسئولة عن البرامج ، يكون لها حق الرد في الاطار الذي يحدده القانون .

• تقديم البيانات والمعلومات :

من حق السلطات المحلية المختصة ، الحصول على البيانات والمعلومات الكاملة عن مقدم الخدمة عند الطلب بواسطة هذه السلطات . وتتضمن هذه المعلومات الاسم والمقر والوضع القانوني لمقدم الخدمة والغرض من استخدام قنوات القمر الصناعي وطبيعة البرامج و طريقة التمويل وجمهور المشاهدين الذين يوجه اليهم البرنامج .

ومن الطبيعي أن كل دولة لها أن تحدد السلطات أو الهيئات أو الجهات المختصة بتنظيم العمل والتصريح باستخدام القنوات القمرية بواسطة مقدمي الخدمة .

* في مجال استخدام الاقمار الصناعية للبث المباشر :

سوف تكون للأقمار الصناعية للبث المباشر أهمية اعلامية كبرى على المستوى الدولي : سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

وسوف تكون الأقمار الصناعية للبث المباشر وسيلة من وسائل تقوية التعاون الدولي في المستقبل . واقتناء الاقمار الصناعية للبث المباشر – أو قنواتها – يتفق مع مبادىء السيادة الاعلامية للدول ، وتعبر عن حق أساسي في الارسال والاستقبال ، والبحث عن المعلومات والأفكار .

وأنشطة الأقمار الصناعية للبث المباشر تعمل على تنمية تبادل المعلومات والمعرفة في المجالات الثقافية والعلمية ، وتساعد على تطوير النواحي التعليمية والاقتصادية والاجتماعية ، وتعمل على تحسين نوعية الحياة للأفراد ، وتمدهم بالترفيه والترويح ، وفي الوقت ذاته تعبر عن الحياة السياسية والوحدة الثقافية للبلاد .

وهذه الانشطة إذا أحسن تنفيذها بطريقة تتمشى مع تعزيز التفاهم المتبادل وتقوية أواصر علاقات التعاون بين الدول والأفراد ، فانها تضيف الى عناصر الاستقرار الامان والسلام الدولي . وحقوق كافة الدول مكفولة على قدم المساواة في الاستفادة بمزايا الاقمار الصناعية للبث المباشر والتعامل مع تكنولوجياتها ، الا ان التعاون بين عدد من الدول يضيف امكانات تنفيذية اضافية لما تحتاج اليه هذه التكنولوجيا من تكلفة خاصة ، كما ان جدواها تزداد بزيادة المساحات المخدومة وعدد الافراد المتلقين لخدماتها .

ولا شك ان هذا المجال يمكن ان تكون فرص نجاح التنسيق له افضل بين أعداد محدودة من الدول ، سيما اذا كانت الدراسة الاقتصادية موضع فحص دقيق لاختيار انسب البدائل ، من حيث الامتلاك أو التأجير ومواصفات وأسلوب التشغيل . مع مراعاة مسئولية الدول المشاركة في هذا التعاون ، وحق الدول المشاركة والتي تتأثر بذلك في التشاور والتنسيق ، ومراعاة ماينشأ من حقوق الملكية الفنية والادبية للمواد المتداولة وحمايتها .

كما ان التنسيق يتم أيضا من خلال القنوات الدولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات . ولاشك ان تعاون عدد من الدول في هذه المجالات يعطيها فرصة اكبر للنجاح عند التعامل مع الاتحادات الدولية في حالة تنسيق مواقفها معا .

* فى مجال استخدام القنوات غزيرة الاشعاع للقمر الصناعى العربى (عربسات) :

رغم ان القمر الصناعى العربى (عربسات) يحتوى فى جيله الاول على قناتين غزيرتى الاشعاع ، يمكن دمجهما فى قناة واحدة قوية فان هذه القناة غزيرة الاشعاع لم يستفد بها خلال السنوات الاولى من عمر القمر العربى حتى لحظة اعداد هذه الدراسة .

وليس ذلك نابعا عن قصور تقنى ارو نقص فى المواد العربية التى يمكن تلفزتها من هذه القناة ، كما انه لايرجع الى عدم جدوى هذه القنوات ، فان المنطقة العربية أحوج ماتكون الى استخدام هذه النوع من البث فى كثير من المناطق النائية والبعيدة عن العمران فى اغراض التعليم ومحو الامية وأغراض الاتصال الاعلامى الاخرى ، ولكن ذلك يرجع الى تعثر التنسيق وتقريب الاهداف .

* فى مجال تنسيق المواصفات الفنية :

ان عالم الغد القريب يحمل بين طياته الكثير من التقنيات الجديدة والأساليب الفنية للاتصال الاعلامى ، كلها يهدف الى ايجاد معابر جديدة للوصول الى الفرد ومخاطبته اينما كان ، والى تحسين جودة الاتصال ونوعيته وتعدد قنواته ومضامينه .

فهناك التليفزيون عالى التحديد بمواصفاته الجديدة ، وهناك « التلى تكست » و « الفيديو تكست » ، وهناك شفرات جديدة لإخفاء إشارة الصورة والصوت إلا لحائزى مفاتيح هذه الشفرات ، وهناك تقنيات جديدة لتوزيع الاشارة على كابلات الالياف الضوئية ، وهناك توزيع قنوات صوتية مجسمة متعددة جديدة يصل عددها الى ١٦ قناة بالقمر الصناعى - تنقل فى الحيز المخصص لقناة تليفزيونية واحدة ، وهناك قنوات مستحدثة للارسال الاذاعى المباشر من الاقمار الصناعية ، ليس فقط للبث التليفزيونى المباشر ولكن لإرسال الاذاعة الصوتية ، يهدف الى نقل اشارات الارسال القوية التى تستقبلها أجهزة استقبال صغيرة فى أى مكان ، وهناك تزاوج بين تقنيات الاعلام المرئى والمسموع وتقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية بانواعها ، وبينها بين انظمة الكمبيوتر والتشغيل الاوتوماتيكى والتشغيل من بعد .

ولايكاد يمر عام الا وتجتمع دول العالم - ممثلة فى الاتحادات الدولية للاتصالات والاتحادات الدولية الاذاعية والتليفزيونية - بهدف تنسيق خدمات جديدة أو توزيع وتخطيط نطاقات مستحدثة للموجات ، وكل دولة وادارة اعلامية تعمل على اقتناء هذه التكنولوجيا وأساليبها .

ويكون اختيار المواصفات الفنية لهذه التقنيات قرارا صعبا لانه يرتبط بمجالات التوسع فى المستقبل ويرتبط بمجالات التبادل والتعاون . من أجل هذا فان التعاون العربى مطلوب فى مجال تنسيق المواصفات الفنية ، للوصول الى أفضل البدائل الاقتصادية والفنية التى تجعل التعاون والتبادل ممكنا لسنوات طويلة فى المستقبل .

ولاشك أن التنسيق العربى فى الاتحادات الدولية يحقق صالح المجموعات العربية على المستوى الدولى والاقليمى . ويحتاج هذا التنسيق الى اتصال دائم ، وتقريب لاساليب العمل الفنى ، ومواجهة للخيارات الدولية بشأن المواصفات الموحدة للتقنيات الجديدة ومستلزماتها ، مع الأخذ فى الاعتبار بصالح المجموعات العربية طبقا لمعدلات وظروف نمو خدماتها الاتصالية والاعلامية .

ثالثا : التعاون فى مجال المبادىء والقواعد المتعلقة بالنواحى القانونية :

* فيما يخص البرامج التليفزيونية المنقولة بالاقمار الصناعية وتوزيع التليفزيون على كابلات :

فى مجال حماية حقوق المؤلفين والملحنين وغيرهم من مبدعى الاعمال الفنية والفكرية والمؤدين والمنتجين فى مجال الاعمال السينمائية والتسجيلات المرئية والمسموعة والهيئات الاذاعية والتليفزيونية - فان هؤلاء يواجهون كل يوم الجديد من التقنيات والتطورات التكنولوجية التى تمس الاتصالات الاعلامية ، ولعل أهمها فى الوقت الحاضر تقنيات الارسال والنقل والتوزيع بالأقمار الصناعية وبواسطة الكابلات . وفى

نفس الوقت فانه ينبغى عدم تعطيل قيام هذه التقنيات بدورها فى توصيل الاعلام المرئى والمسموع الى جمهور المشاهدين والمستمعين .

وهناك هيئات دولية متعددة أسهمت فى توضيح الإطار الاساسى لحماية هذه الحقوق ، ومن ذلك منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية فى المجالات الفنية والأدبية . وكل هذه المؤسسات الدولية وغيرها من مجموعات التعاون الدولية ، سبق لها أن درست أهمية التعاون فى هذا المجال من أجل حماية حقوق المفكرين والمبدعين والفنانين والكتاب باختلاف تخصصاتهم وتنوع اهتماماتهم .

ويمكن بلورة المبادئ الحاكمة التى تصلح أساسا لتنسيق التعاون فى هذا المجال على المستوى العربى ، فيما يأتى :

– أن على الدول اطراف التعاون أن تميز نمطين من الخدمات أولهما: الاشارات الحاملة للبرامج المرسلة بالاقمارالصناعية للبث المباشر ، وثانيهما الاشارات الحاملة للبرامج المرسلة بالاقمار الصناعية ذات الخدمات الثابتة للاتصالات .

– ان على الدول اطراف التعاون أيضا التفرقة بين البرامج المعدة خصيصا للتوزيع على كابلات ، وبين التوزيع على كابلات لبرامج تليفزيونية مرسلة فى الوقت ذاتة من محطات ارسال تليفزيونية .

– يعتبر ارسال البرامج والأعمال المحمية بواسطة الاقمار الصناعية للبث المباشر ، خاضعا للوائح والشروط الاذاعية والخاصة بالاتصالات الاعلامية .

– اما البرامج المنقولة فى الاقمار الصناعية ذات الخدمة الثابتة للاتصالات ، فمن المهم أن يؤخذ فى الاعتبار بالنسبة لها النواحى التالية عند تحديد مسئولية حقوق الملكية الفنية والأدبية :

• ان تطلق حرية نقل المؤسسات الاذاعية لمواد الاذاعة المرئية والمسموعة فيما بينها باستخدام الاقمار الصناعية ذات الخدمات الثابتة للاتصالات .

• ان مالكى الحقوق الفنية والادبية يمكنهم ممارسة تحكم فعال فى استخدام اعمالهم وانتاجهم واسهاماتهم ، وبصفة خاصة عند استقبال هذه الأعمال بواسطة أعداد كبيرة عن طريق الاقمار الصناعية ذات الخدمات الثقافية .

– تكون معاملة البرامج والاعمال المحمية الموزعة على كابلات وغيرها المنقولة على الاقمار الصناعية للبث المباشر على انها :

• توزيع آنى على كابلات للبرامج التى تذاع بالكامل وبدون تعديل ، فى ذات الوقت المرسلة فيه من محطات الارسال التليفزيونى .

• برامج معدة خصيصا للتوزيع على كابلات اذا لم يتوفر أى من هذه المعايير .

– تعامل البرامج والاعمال المحمية عند توزيعها باستخدام الارسال على الاقمار الصناعية ذات الخدمات الثقافية على انها :

• برامج معدة خصيصا للتوزيع على كابلات اذا كانت القوانين المحلية تعتبر الارسال بالقمر الصناعى وسيلة ناقلة فقط وبدون مسئولية فيما يخص حقوق الملكية الفنية والأدبية .

توزيع آنى على كابلات للبرامج المذاعة فى غير ذلك من الحالات ، بشرط ان يكون التوزيع فى وقت الارسال نفسه ومذاعا بالكامل وبدون تعديل .

– ان تتخذ الدول المتعاونة خطوات مناسبة فيما يخص التراسل بالاقمار الصناعية نحو تبنى التفسيرات المتجانسة على المستوى العربى للمفاهيم المتصلة بحقوق الملكية الفنية والادبية فى الجهات الدولية العاملة فى مجالات حقوق الملكية الفنية والأدبية والحقوق المجاورة .

– على الدول المتعاونة أيضا ان تعطى اهتماما خاصا للآثار والنتائج الاقتصادية السيئة التى يمكن ان تحدثها التقنيات والوسائل الجديدة لتكنولوجيا الاتصالات الاعلامية على أسواق الأعمال والاسهامات المحمية ، وعلى منتجى الاعمال السينمائية والتسجيلات المرئية والمسموعـة ، وعلى موقف المؤسسات الاذاعية والتليفزيونية ، وكذلك على

فرص العمل للمؤلفين والمؤدين .

وفيما يختص بحماية المنتجين المذكورين والهيئات الاذاعية المرئية والمسموعة والمؤدين ، فان الدول المتعاونة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار منح الحماية لهؤلاء اضافة لما توفره القنوات الدولية .

– وعلى الدول المتعاونة فيمايخص الحصول على الحقوق المتعلقة بتوزيع إشارات الأقمار الصناعية على كابلات ، ان تستحدث خططا ملزمة للترخيص كلما كانت هذه الخطط مسموحا بها فى اطار الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفنية والادبية ، وذلك فى حالة عدم إمكان التوصل الى حلول تعاقدية مرضية ، وعندئذ تقتضى حماية صالح الأفراد اللجوء الى مثل هذه الترخيصات .

* توزيع المواد ذات حقوق الملكية الفنية والادبية :

ان التعاون فى مجال توزيع المواد ، الخاضعة لمبادىء الملكية الفنية والادبية ، بوسائل الاتصال التقنية الحديثة – يبعث على اهتمام جمعيات المؤلفين والملحنين ومن فى حكمهم من الفنانين والاتحادات الاذاعية الاقليمية والدولية ، وفى الوقت ذاته هو موضع اهتمام متوقع من أطراف التعاون العربى .

وفى مجال التوزيع بواسطة الاقمار الصناعية للاتصالات تبرز مجالات جديدة للتعاون ، يمكن تلخيصها فى المبادىء التالية :

– فى حالة توزيع الأعمال بواسطة طرف ثالث عبر الاقمار الصناعية للاتصالات ، يحصل المؤلفون ومن فى حكمهم على حقوقهم من الطرف الثالث وفق التشريعات التى يخضع لها الطرف الثالث الموزع .

– فى حالة الرغبة فى توزيع المادة الاذاعية المرئية والمسموعة عبرالاقمار الصناعية للاتصالات بواسطة طرف ثالث ، فان ذلك يتطلب موافقة الهيئة الاذاعية المصدرة للبرنامج . اما اذا كان المؤلفون اصحاب الحقوق لايرغبون فى التصريح للطرف الثالث باستخدام المادة الاذاعية بناء على طلبهم ، فان الهيئة الاذاعية تمنع ذلك ، مالم يكن العمل مشمولا فى الاشارات المنقولة بصفة عارضة .

– اذا استمر التوزيع للبرامج غير المرخص به رغم اتخاذ الاجراءات بواسطة الهيئة الاذاعية لمنع ذلك ، فعلى الهيئة الاذاعية ان تحاول حل المشاكل الناجمة عن الموقف فى اطار علاقات تعاقدية على مستوى الدولة المتعاونة ومع المؤلفين أصحاب الحقوق .

– فى حالة قيام هيئة اذاعية مصدرة للبرامج المحمولة بواسطة الأقمار الصناعية للاتصالات بغرض توزيعها بواسطة طرف ثالث فان على الهيئة الاذاعية ان تقوم بترتيبات عملية لضمان تعريف المؤلفين اصحاب الحقوق مقدما بذلك بحيث يمكنهم ممارسة حقوقهم والحصول على مستحقاتهم .

– لاتنطبق اجراءات التعاون على حالات التوزيع غيرالقانونى التى تقوم بها أطراف غير مقصودة عند نقل الهيئات الاذاعية لمواد اذاعية عن طريق الاقمار الصناعية للاتصالات .

– فى حالة قيام الهيئات الاذاعية المصدرة للبرامج أو هيئات التوزيع لعمل تسجيلات ميكانيكية أو الكترونية مرئية أو مسموعة ، فان المبادىء السابقة لاتمنع المؤلفين أصحاب الحقوق من ممارسة حقوقهم .

رابعا : التعـــاون فى مجـــال تشجيع المنافسة الحرة فى الحقل الاعلامى :

لاشك ان التعاون العربى المرتقب فى كافة المجالات – ومنها المجالات الاعلامية – يهدف الى تنمية الانشطة الاقتصادية ، وتدعيم الاستقرار والتوسع المستمر المتوازن ، ورفع مستوى معيشة الافراد ، وتوثيق العلاقات بين أطراف التعاون ، وبينهم كمجموعة وبين المجموعات الاخرى اذ تعتبر كل هذه الاهداف تأكيدا للتضامن الذى يربط بين الاطراف المتعاونة وتنمية لاقتصادياتها .

ومن الاسس العملية التى يقوم عليها مثل هذا التعاون : حرية مرور السلع والخدمات الاعلامية ، وحرية انتقال العاملين فى المجال الإعلامــى ، وحق أداء الخدمات الاعلامية وحرية انتقال رؤوس الاموال .

ويعتبر ضمان توفير المنافسة الحرة داخل المجموعة المتعاونة من عوامل الانتعاش الاقتصادى . ويقتضى ذلك حظر الاتفاقات التجارية

الثنائية أو متعددة الاطراف ، التى يكون من أهدافها أو أثرها منع او تقييد أو تحريف المنافسة داخل المجموعة المتعاونة . ومن الضرورى منع الاحتكارات التى تؤثر على أسعار الشراء أو البيع أو الشروط التجارية الأخرى داخل المجموعة المتعاونة ، وكذلك التى تتحكم فى الانتاج او الاسواق أو التنمية أو الاستثمار فى الخدمات والسلع الاعلامية داخل المجموعة المتعاونة . ويلزم منع الاحتكارات التى تتبع شروطا غير متماثلة للعمليات التجارية المتكافئة مع أطراف اخرى للتعامل التجارى ، ومن ثم حرمانهم من مميزات تنافسية . كما يلزم منع ابرام عقود خاضعة لقبول اطراف اخرى لالتزامات لها طبيعة معينة لا صلة لها بطبيعة مثل هذه العقود .

وبصفة عامة يلزم التعاون فى مجال تشجيع المنافسة الحرة ، ومنع الاحتكارات الضارة فى الحقل الاعلامى بما يساعد على الانتعاش الاقتصادى وفتح مجالات العمل داخل المجموعة المتعاونة ، وبما يسهم فى تحسين انتاج أو توزيع أو تقديم السلع والخدمات الاعلامية ، ويسمح فى الوقت نفسه بنصيب عادل للمستهلكين من عائد هذه السلع والخدمات الاعلامية .

وفى المجال ذاته ينبغى منع اساءة الاستخدام أو الممارسات المقيدة بشكل ضار للمنافسة فى مجال الخدمات والسلع الاعلامية ، ومن ذلك فرض أسعار شراء أو بيع غير عادلة بصورة مباشرة او غير مباشرة ، أو تحديد الانتاج أو الأسواق أو التنمية بما يضر بمصالح المجموعة المتعاونة بصفة عامة .

خامسا : التعاون فى مجالات التدريب والبحوث الاعلامية :

ان تنشيط التعاون فى مجالات التدريب والبحوث الاعلامية بين الاطراف المتعاونة يمكنه الإسهام بشكل فعال فى إعداد الكوادر الفنية المدربة التى تتعامل مع التقنيات الاعلامية الجديدة . كما أن تنشيط البحوث الاعلامية الشاملة للدراسات والتطبيقات وحل مشاكل العمل اضافة الى استكشاف نواح جديدة ايجابية لتطوير العمل الاعلامى المتبادل داخل المجموعة ، يعمل على تقوية الخدمات الاعلامية داخل المجموعة ، وكذا الخدمات الاعلامية الموجهة الى خارج المجموعة .

سادسا: تعزيز التعاون متعدد الاطراف فى مجال تنسيق السياسات الاعلامية :

ان التعاون متعدد الاطراف فى مجال تنسيق السياسات الاعلامية يختلف عن التعاون الثنائى ، ويكون اكثر صعوبة لبلوغ اهداف ايجابية تنفيذية . وتتبلور عادة اللقاءات والاجتماعات الخاصة بتنسيق السياسات الاعلامية فى صور مختلفة على شكل بروتوكولات مكتوبة للتعاون ، أو قرارات ، أو معاهد ، أو تصريحات فردية أو مشتركة ، أو تبادل الخطابات ،أو الاتفاقات ، أو ابداء آراء ، أو عقد اتفاقات تنفيذية ، أو إصدار بيانات ختامية ، أو على شكل اجراءات تنفيذية .

ولتنسيق السياسات الاعلامية آثار بعيدة فى ترجمة الأهداف النظرية الى حقائق ملموسة ونتائج ايجابية وانجازات محققة .

ويتضمن التعاون فى هذا المجال :

– تنشيط اعمال المرئيات والصوتيات العربية فى مجالات الانتاج والتوزيع والارسال عبر الحدود .

– تعزيز التعاون بين مجالى السينما والتليفزيون .

– تطوير التعاون على المستوى المهنى بين المتخصصين .

– متابعة ومراجعة تقدم العمل فى مجال الأعمال المشتركة فى انتاج المرئيات والصوتيات .

– دراسة إمكانات قيام أنشطة للقطاع الخاص الى جانب القطاع العام فى مجال الاتصالات الاعلامية المرئية والمسموعة .

– عقد اجتماعات دورية بين كبار المسئولين فى دول الاطراف المتعاونة فى اطار تطوير التعاون فى مختلف مجالات الاعلام المرئى والمسموع ومتابعة انشطته .

التوصيات

وعلى ضوء ما جاء فى هذه الدرسة ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بماياتى :

* تعزيز التعاون العربى فى مجالات انتاج وتبادل وتوزيع البرامج الاعلامية المرئية والمسموعة .

* تعزيز التعاون العربى فى مجال التقنيات الجديدة للاتصالات الاعلامية .

* تشجيع التعاون العربى فى مجال المبادىء والقواعد المتعلقة

بالنواحى القانونية لحقوق الملكية الفنية والادبية لبرامج الاذاعة والتليفزيون .

* التوسع فى صور التعاون فى جميع مجالات الصناعات المتعلقة بالاعلام المرئى والمسموع .

* التعاون فى مجال تشجيع المنافسة الحرة ومنع الاحتكارات الضارة فى الحقل الاعلامى داخل المجموعة العربية .

* تنمية التعاون العربى فى مجالات التدريب والبحوث الاعلامية .

* تعزيز التعاون العربى متعدد الاطراف فى مجال تنسيق السياسات الاعلامية .

الإنتاج الاعلامى والمنافسة الإقليمية والدولية

فى ظل منافسات اقليمية ودولية متعددة الجوانب فى مجال الانتاج الاعلامى والمسموع ، وفى اطار متغيرات سريعة التطور – يمكن القاء الضوء على الركائز الأساسية التى يمكن ان تكون اساسا لارساء قاعدة ناجحة للانتاج التليفزيونى المصرى العربى فى المستقبل القريب .

إذ اشتدت المنافسات الاقليمية والدولية ، بهدف التحكم فى أسواق الانتاج الاعلامى :المرئى والمسموع ، لصعوبة وضع فواصل محددة بين الخدمة الاعلامية والسلعة التجارية ، انتاجا وتوزيعا واستخداما . ويتطلب الامر انتاجا اعلاميا متميزا تتوافر فيه عناصر النجـاح والتفوق ، لإمكان مواجهة المنافسات المناظرة على الساحة الدولية والاقليمية ، وفى مواجهة العوامل المؤثرة والمتباينة فى هذا المجال .

ويترتب على ذلك ، دراسة تطورات الانتاج الاعلامى : المرئى والمسموع على المستوى الدولى ، واستخلاص التجربة من خبرات الماضى حتى يمكن الوصول الى تحديد العوامل الايجابية التى تمكننا من تطوير انتاجنا الإعلامـــى فى المستقبـــل ، وتحديـــد أولوياته ومواصفاتـــه : التقنية وغير التقنية .

وتخلص هذه الدراسة فى النقاط الآتية :

تطورات الانتاج الاعلامى المرئى والمسموع :

تستورد معظم البلاد بعض الافلام والمواد التليفزيونية المسجلة من الخارج ، وقد نجحت كثير من أفلام الغرب والافلام الامريكية بصفة خاصة فى الانتشار بشكل عالمى . ويحذر البعض فى دول العالم الثالث من أن اغراق هذه الدول بالافلام التليفزيونية الرخيصة الثمن له آثار مدمرة للهوية الثقافية الذاتية ، فهى تطغى على الفنون التقليدية وتفسح الطريق لقيم أجنبية وافدة بدلا من القيم الأصيلة المتوارثة ، بالاضافة الى ان هذه الافلام المستوردة تركز على القيم المادية وتقدس ألوان الترف والراحة الفردية .

كما أنها تصور العلاقات المتعلقة بالطفل وبالمرأة والعلاقات الاجتماعية بصفة عامة تصويرا ضارا بالتقاليد المحلية لدول العالم الثالث .

وهى توحى الى المشاهدين من الشباب بالانحياز لكثير من مظاهر العيش الخاصة بأسلوب الملبس والاداء اللغوى والموسيقى وتقليدها وبصفة عامة فانهم يعتبرون هذه الافلام المستوردة فى مضمونها مجرد عناصر حضارية موضوعية ونماذج لأوضاع تكنولوجية واقتصادية مجردة ، ولكنها تحمل فى طياتها غزوا أجنبيا مبرمجا .

ومن الامور المعترف بها ، أن نقص التمويل هو الذى يحد من كم

ونوع الانتاج التليفزيونى المحلى فى كثير من دول العالم . ولكنه من الحقائق الثابتة ايضا ، أن الموارد والمنابع والجذور الثقافية والفنية هى من العناصر المحددة لكمية ونوعية الانتاج .

وهناك كثير من البلاد الحديثة مثل ايرلندا ونيوزيلندا تستورد حوالى ٦٠ ٪ من برامج التليفزيون من الخارج ، لعدم توافر الموارد الثقافية والفنية التى تمكنها من انتاج برامج تليفزيونية جيدة برغم توافر التمويل لذلك . وهناك بعض البلاد الصغيرة التى تدخل فى عداد الدول المتقدمة - مثل بلجيكا وهولندا والسويد وسويسرا - تواجه أيضا هذه المشكلة.

وعادة ما تغرق الدول - وخاصة النامية منها - فى سيل من البرامج الأجنبية المستوردة فى بداية إدخال التليفزيون اليها ، وتظل على ذلك حتى تتمكن من بناء قاعدة انتاجية محلية ، تمكنها من تزويد قنواتها التليفزيونية ببرامج من انتاجها الخاص ، ولكن هذا النمط يكون موقوتا بحصول البلد النامى على امكانات التمويل واكتساب المهارة التى تمكنه من تطويع الانتاج التليفزيونى والاذاعى لمنابع الفنون المحلية والثقافة الذاتية . وحينئذ يمكن للانتاج المحلى أن يجذب المشاهد اليه .

وبالنسبة لبعض الدول العربية والاسلامية ، فان دخول الخدمة التليفزيونية اليها وجد معارضة كبيرة فى بدايته بوصف أنه يتعارض مع بعض الأوضاع الدينية ، وقد زالت هذه المعارضة بمضى الوقت ، وساد الاقتناع بأن الانتاج التليفزيونى ليس إلا وسطا للاتصال الجماهيرى يمكنه أيضا - وبالقدر نفسه - تنمية القيم الروحية والدعوة الاسلامية ، والحض على التمسك بقيم الفضيلة والأخلاقيات والسلوكيات الرشيدة .

ويمكن القول بأن أسعار بيع تبادل البرامج والمسلسلات والأفلام التليفزيونية تعتبر - بصورة غيرمباشرة - إسهاما من المشاهدين فى دعم تكلفة ذلك الانتاج التليفزيونى ومشاركة فى التكاليف بشكل غير مباشر ، يقاس بقدرة عدد ونوعية المشاهدين . ومن هنا ليس من المستغرب التفاوت الكبير فى أسعار بيع البرامج التليفزيونية والافلام والمسلسلات باختلاف جهة الشراء .

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية أكبر البلاد المنتجة للافلام والمسلسلات التليفزيونية وتبيعها بمفهوم المشاركة فى التكاليف ، بحيث تتفاوت تكلفة الشراء تفاوتا كبيرا . وفى الصفحة التالية (الجدول أ) ، أمثلة من أسعار بيع المسلسلات التليفزيونية الأمريكية للحلقة الواحدة (حوالى نصف ساعة) ، وكذا أسعار بيع الافلام الطويلة (حوالى ساعة ونصف) للبلاد المختلفة .

وجدير بالذكر ان هناك ايضا تفاوتا فى تكلفة الانتاج التليفزيونى طبقا لنوع البرنامج ، حيث تأتى الدراما فى المقدمة . أما تكلفة الانتاج التليفزيونى المحلى فهى تفوق بكثير تكلفة شراء البرامج التليفزيونية من الخارج وبناء على دراسة فى احدى دول الشمال لتكلفة الانتاج التليفزيونى المحلى لنوعيات مختلفة بالمقارنة مع الشراء من الخارج لبرنامج مدته ساعة و كانت المؤشرات - كنسبة عددية - على النحو الموضح فى (الجدول ب) .

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية رائدة فى انتاج البرامج التليفزيونية التى يتم تصديرها الى الخارج بنظام المشاركة . ولقد بدأ عدد من مراكز الانتاج التليفزيونى بدول العالم الغربى وببعض دول العالم الثالث - يدخل فى ميدان هذا الانتاج . فهناك مراكز انتاج تليفزيونى هامة فى المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وكندا ودول شمال أوربا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وآسيا .

وفى العالم العربى ، مازالت مصر هى اهم الدول المنتجة للبرامج التليفزيونية التى تجد رواجا فى معظم الدول العربية ، وبصفة خاصة فى الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان . ورغم انشاء مركز للانتاج التليفزيونى العربى فى آثينا وغيرها ، فما زال مركز الثقل للانتاج العربى فى القاهرة .

(أ)

متوسط سعر البيع بالدولار للانتاج الامريكى

الدولـــــة	الحلقـــــة التليفزيونيـــــة (نصف ساعة)	للفيلـــم الطويل (ساعـــة ونصـــف)
المملكة المتحدة	٩٥٠٠	٢٨٠٠٠٠
فرنســـا	٩٢٥٠	٣٥٠٠٠
البرازيـــل	٥٠٠٠	٢٢٥٠٠
بلجيكـــا	١٢٥٠	٥٠٠٠
المانيا الشرقية	٧٥٠	٦٠٠٠
نيوزيلنـــده	٤٤٠	١٧٥٠
مصـــر	٤٤٠	١٧٥٠
شيلـــى	٢٢٥	١٤٠٠
نيجيريـــا	١٢٥	٦٥٠
سوريـــا	٨٠	٢٢٥

(ب)

مؤشـــر التكلفـــة

نوعية البرنامج	الانتاج المحلـــى	الشراء من الخارج
الدراما	١٠٠	٣
برامج التسلية والمنوعات	٣٠	٣
الموسيقى	٢١	٤
برامج الاطفال	٢٠	٣
البرامج التسجيلية والوثائقية	١٨	٣
البرامج الاخبارية	١٤	-
البرامج الرياضية	٥	٤
المتوســـط	٢٤	٣

* ملحوظة : رقم ١٠٠ فى هذه المقارنة يناظر ٥٠٠٠٠ دولار بأسعارها عام ١٩٧٧

ومصر بموقعها الفريد المتميز ، حيث تتوسط ثلاث قارات هى افريقيا واوربا وآسيا ، كانت أكثر تعرضا لتفاعل حضارات الشرق والغرب والتأثير المتبادل لثقافات الشمال والجنوب . ولقد اعتبر الاذاعيون شمال افريقيا جزءا من اوربا فيما يخص الراديو والتليفزيـــون ، بل ان اتحاد الاذاعات الاوربى وشبكة اليورفيزيون تشمل بلاد حوض البحر الابيض المتوسط شمالها وجنوبها وشرقها وغربها ، وكانت مصر عضو مؤسسا به ، وهى الآن عضوا عامل فى اتحاد الاذاعات الاوربى .

ومازالت الحضارة المصرية تمثل نموذجا فريدا متميزا . فعراقة مصر فى الصحافة ترجع الى القرن التاسع عشر ، كما أن صناعة السينما في مصر بدأت مع أوائل سنوات القرن العشرين . وعندما بدأ التليفزيون في مصر فى عام ١٩٦٠ كانت مصر سباقة الى تدريب أعداد كبيرة من المهندسين والفنيين والمخرجين وكتاب السيناريو والمحررين والمؤلفين فى شتى مجالات الانتاج التليفزيونى ، واكتسب هؤلاء خبرات الشرق والغرب بتدريب أعداد كبيرة فى الخارج ، اضافة الى الكوادر الفنية المتوفرة بمصر فى مجالات السينما والمسرح والصحافة والأدب والتى سرعان ماتوافقت مع احتياجات التليفزيون .

وكان التليفزيون المصرى ذاته منشطا لنهضة مسرحية جديدة بعدد كبير من المسارح والفرق المسرحية التى أنشئت خصيصا للقيام بدور هام فى تغذية التليفزيون المصرى والعربى بالكثير من احتياجاته من البرامج والمسرحيات والمنوعات والمسلسلات التى تمكنت من جذب المشاهد المصرى والعربى .

ومنذ اتجاه السياسة المصرية فى عام ١٩٧٧ نحو السلام ، حدث تباعد عربى ازاء الانتاج التليفزيونى المصرى الرسمى . ونظرا لوجود القاعدة الفنية الأساسية للانتاج التليفزيونى العربى فى مصر – كما ونوعا وخبرة وابتكارا – فان النتيجة لهذه التوجهات كانت تتمثل فى اجتذاب عدد كبير من الكوادر الفنية ومجاميع الانتاج التليفزيونى المصرية الى بعض مراكز الانتاج التليفزيونى فى البلاد العربية مثل الأردن ودبى ، بل ان بعض مراكز الانتاج التليفزيونى العربى نشأت خصيصا برؤوس أموال عربية فى انجلترا والمانيا الغربية واليونان لمنافسة الانتاج التليفزيونى العربى المصرى .

ولقد استطاعت امارة دبى – رغم صغر مساحتها وقلة عدد سكانهـــا – أن تصبح فى فترة وجيزة مركزا هاما للانتاج التليفزيونى العربى ، وذلك بدعم من رؤوس الأموال العربية وبمساعدة كوادر من العاملين والفنانين المصريين والأردنيين والانجليز وغيرهم من الأجانب الوافدين ، خلال فترة الابتعاد العربى عن الانتاج التليفزيونى المصرى الرسمى .

ومن المعروف ان بعض المنتجين والمخرجين المصريين كانوا يستأجرون استديوهات ومعدات مؤسسة الخليج للانتاج العربى فى دبى وكانوا يستقدمون الممثلين المصريين لانتاج البرامج التليفزيونية هناك .

ومازالت المواد والبرامج والمسلسلات والافلام التليفزيونية المصرية أكثر البرامج شعبية فى العالم العربى يضاف الى ذلك انه لم تكن هناك مقاطعة عربية للممثلين والفنانين المصريين الذين يظهرون فى انتاج مؤسسة الخليج . كما أن مؤسسة الخليج تبيع برامج التليفزيون المصرية بعد عمل مونتاج لها ، يجعلها تبدو وكأنه قد تم تصويرها فى مكان آخـــر . وتشمل مؤسسة الخليج فندقا ومطعما مخصصين تخصيصا كاملا للوافدين من الفنانين القادمين الى دبى للمشاركة فى الانتاج التليفزيونى العربى .

ولقد نجحت امارة دبى فى استضافة جزء كبير من الانتاج التليفزيونى العربى لأن ثروتها الاقتصادية كانت وراء اقامة مركز الانتاج التليفزيونى الكبير . الا ان هذا الثراء الكبير يقابله نقص كبير فى الخبرة والمواهب الفنية والتقاليد المتوارثة فى مجالات الفنون ، مما جعلها تستورد الفنيين القادرين عل انجاز الانتاج التليفزيونى من خارج الامارة .

ومن العوامل المؤثرة كذلك ، ان الانتاج التليفزيونى المحلى فى معظم البلاد العربية أكثر تكلفة من البرامج والأفلام التليفزيونية التى يتم شراء حق استغلالها من الخارج .

أهمية اللغة فى الانتاج التليفزيونى :

هناك كثير من الدول لاتسمح بعرض البرامج والأفلام التليفزيونية الا باللغة القومية . ومن ذلك ألمانيا الاتحادية التى تقوم بعمل دوبلاج للافلام الأجنبية باللغة الالمانية ، قبل عرضها بدور العرض أو على شبكات التليفزيون .

وهناك اسلوبان للتحويل من لغة إلى لغة فى الانتاج التليفزيونى ، أولهما : الدوبلاج لجعل الفيلم الأجنبى ناطقا باللغة العربية مثلا ، وثانيهما : كتابة الترجمة للحوار باللغة العربية على الصورة خلال العرض . وكلا الأسلوبين يحظى بالقبول ، رغم حاجتهما الى جهد فنى كبير فى التنفيذ .

وهناك اهتمام مصرى بكتابة الترجمة على الأفلام والبرامج الأجنبيـــة ، إلا أن طريقة الدوبلاج للأفلام والبرامج الاجنبية لجعلها ناطقة باللغة العربية ولم تحظ بالاهتمام الكافى فى السنوات الاخيرة ، رغم نجاحها بالتليفزيون المصرى عند بدايته .

كما ان تقنية كتابة الترجمة على الصورة كادت تنتقل الى مراكز عربية أخرى لولا اهتمام اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى مؤخرا بانشاء أحدث وحدة فى هذا المجال ، وتنشيط العمل الفنى لكتابة الترجمة العربية على الافلام والبرامج التليفزيونية الأجنبية بهذا المركز كما يوجد بالكويت مركز للغرض ذاته .

على أن مجالات التنافس المرتقبة فى الانتاج التليفزيونى العربى تنحصر فى الآتى :

- الانتاج التليفزيونى والسينمائى العربى .
- دوبلاج الانتاج التليفزيونى والسينمائى الاجنبى لجعله ناطقا باللغة العربية .
- كتابة الترجمة العربية والاجنبية على الانتاج التليفزيونى والسينمائى .

وهذه المجالات لها عناصر متعددة فنية وتقنية ، يشكل تعميقها وتجويدها نقط الارتكاز فى منافسات المستقبل القريب .

وتعتبر كتابة الترجمة باللغات الأجنبية ، وخاصة الانجليزية والفرنسية هامة لتسويق وتبادل بعض برامج الانتاج التليفزيونى العربى الى مناطق مختلفة من العالم . ومن أهم الأمثلة ماتطلبه بعض الدول الافريقية من برامج ومسلسلات تليفزيونية دينية مصرية ، مع عمل الترجمة الانجليزية أو الفرنسية عليها لاذاعتها فى تلك البلاد فى المناسبات الدينية مثل حلول شهر رمضان المعظم للمشاهدين المسلمين بتلك الدول الافريقية والذين لايجيدون اللغة العربية .

ولعل أهم تطور فى الانتاج التليفزيونى العربى فى عام ١٩٧٧ ، هو تكوين مؤسسة تليفزيون الخليج متضمنة سبع دول خليجية ، مع وجود المركز الرئيسى بالرياض بالمملكة العربية السعودية ، وكان أهم انتاج تعاونت فيه المؤسسة هو انتاج الحلقات العربية لبرنامج شارع السمسم والذى عرف باسم (افتح ياسمسم) ، وهو برنامج مكون من ١٣٠ حلقة موجهة أساسا الى الأطفال ، له أسلوب فنى جديد ، وتم إعداد حلقاته بمعاونة فريق عمل بالولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن عددا من الهيئات استخدمت التنويعات الاساسية نفسها لهذا البرنامج بلغات مختلفة فى عدد من دول العالم .

توجهات الاعلام المرئى والمسموع فى ظل النظام الاعلامى الجديد :

ومن التوجهات الهامة التى ينبغى ان توضع فى الاعتبار فى مشروعات الانتاج التليفزيونى ، المبادىء التى عالجها النظام الاعلامى الجديد ، واهمها فى هذا المضمار :

- تعزيز وابراز الهوية الثقافية .
- مواجهة التحديات التكنولوجية .

- المصداقية والثقة فى المضمون .
- حقوق الانسان .
- تعزيز التعاون الدولى .
- تقوية الروابط الاقليمية .

مفهوم الصالح العام فى شأن قبول الانتاج الاعلامى :

رسمت المنطقة الأوربية حدودا لحرية انسياب وتداول الانتاج الاعلامى عبر الحدود على اساس الصالح العام القومى ، وارتكزت فى ذلك على عشر ركائز واضحة يعترف بها بشكل قانونى فى دول المجموعة الاوربية ، هى :

- الأمن القومى .
- سلامة الأراضى .
- أمان وسلامة المواطنين .
- منع الفوضى .
- منع الجريمة .
- حماية الصحة .
- حماية الاخلاقيات .
- حماية حقوق وسمعة الأخرين .
- منع افشاء المعلومات السرية .
- احترام سيادة القانون وحياد السلطة القضائية .

لذلك فان ما يخرج عن حدود هذه الركائز من الانتاج الاعلامى ، يعتبر مرفوضا بحكم القانون فى المنطقة الأوربية ، ولايجوز تداوله عبر الحدود بأى صورة ، سواء كان مذاعا أو مسجلا .

خصائص الانتاج الاعلامى المقبول للتداول فى المنطقة العربية :

رسم اتحاد الاذاعات العربية مواصفات الانتاج الاعلامى التليفزيونى بصفة خاصة ، والمقبول للتداول والتبادل ، ووضع لذلك المعايير الاساسية التالية :

- أن يكون على أعلى درجة من الاتقان الفنى .
- أن يكون باللغة العربية الفصحى مع محاولة التبسيط ما أمكن .
- ألا يتضمن ما يخدش المشاعر الدينية أو الاخلاقية فى الاقطار العربية ، مع مراعاة القيم والعادات والسلوكيات السائدة فيها .
- ألا يتضمن مايمكن أن يفسر على أنه دعاية أو معارضة نظم سياسية واجتماعية معينة .
- التعريف بجوانب الحياة الثقافية أو الاجتماعية أو الجغرافية فى الدول المنتجة ، أو أحد معالمها الأثرية أو الحضارية المعاصرة أو بعض الاحداث الجارية التى لا تحظى بالتغطية الاخبارية المناسبة .
- إبراز أحد المعالم الثقافة والحضارة العربية والاسلامية القديمة أو المعاصرة بالشكل الفنى الذى يتلاءم مع العمل التليفزيونى .

المواصفات الرقابية للانتاج التليفزيونى :

من أهم الأسس التى يمكن الاستناد اليها فى تحديد مواصفات الانتاج التليفزيونى المقبول للتداول بجمهورية مصر العربية ، ما قررته وزارة الاعلام والثقافة منذ عام ١٩٧٦ فى شأن القواعد الاساسية للرقابة على المصنفات الفنية بهدف الارتقاء بمستواها الفنى ، ولكى تكون عاملا فى تأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والخلقية ، وفى تنمية الثقافة العامة واطلاق الطاقات الخلاقة للابداع الفنى ، والمحافظة على الآداب العامة والنظام العام وحماية النشء من الانحراف .

ويتلخص ذلك فى عدم الترخيص بعرض أو انتاج أو الاعلان عن أى مصنف من المصنفات الفنية اذا تضمن أمرا من الأمور الآتية :

- الدعوات الالحادية والتعريض بالأديان السماوية والعقائدية الدينية وتحبيذ أعمال الشعوذة .
- اظهار صور الانبياء أو تمثيل أصواتهم ، ويراعى الرجوع الى الجهات الدينية المختصة فى أى انتاج من هذا القبيل .
- أداء الآية القرآنية والأحاديث النبوية وما تتضمنه الكتب السماوية بشكل غير سليم .

– تبرير أعمال الرذيلة على نحو يؤدى الى العطف على مرتكبها أو باتخاذها وسيلة لخدمة غايات نبيلة .

– تصوير الرذيلة أو عرضها على نحو يشجع على محاكاة فاعليها ، أو تغليب عنصر الرذيلة فى سياق الأحداث اكتفاء بالعقاب الذى يناله في النهاية مرتكب الرذيلة اذا كان الاثر العام يوحى بتحريض على الرذيلة .

– اظهار الجسم البشرى عاريا على نحو يتعارض مع المألوف وتقاليد المجتمع .

– المشاهد الجنسية المثيرة أو مشاهد الشذوذ والحركات والعبارات التى توحى بذلك .

– المناظر الخليعة ومشاهد الرقص بطريقة تؤدى الى الاثارة أو الخروج عن اللياقة والحشمة .

– عرض مناظر السكر وتعاطى الخمور والمخدرات على أنها شيء مألوف أو مستحسن وعرض ألعاب القمار واليانصيب بطريقة تشجع على أن تكون مصدرا للرزق .

–استخدام عبارات أو معان بذيئة أو تنبو عن الذوق العام أو تتسم بالسوقية ، وعدم مراعاة الحصافة والذوق عن استخدام الألفاظ المقترنة اقترانا وثيقا بالحياة الجنسية أو الخطيئة الجنسية .

– عدم مراعاة قدسية الزواج والقيم المثالية للأسرة ، أو عرض مشاهد تتنافى مع الاحترام الواجب للوالدين مالم يقصد بها الموعظة الحسنة .

– عرض الجريمة بطريقة تثير العطف أو تغرى بالتقليد أو تضفى هالة من البطولة على المجرم أو تهون من ارتكاب الفعل الاجرامى والتقليل من خطورته على المجتمع بحيث يوحى بالمحاكاة .

– عرض جرائم الانتقام والأخذ بالثأر بطريقة تدعو الى تبريرها .

– عرض مناظر القتل أو الضرب أو التعذيب أو القسوة عموما بطريقة وحشية مفصلة واستخدام الرعب لمجرد الرعب واخافة الجمهور ، بما يمكن ان يصدم مشاعر المشاهدين .

– عرض الانتحار بوصفه حلا معقولا لمشاكل انسانية .

– عرض الحقائق التاريخية ، وخاصة ما يتعلق منها بالشخصيات الوطنية بطريقة مزيفة أو مشوهة .

– التعريض بدولة أجنبية أو بشعب تربطه علاقات صداقة بجمهورية مصر العربية وبالشعب المصرى ، مالم يكن ذلك ضروريا لتقديم تحليل تاريخى يقتضيه سياق الموضوع .

– عرض أى موضوعات تمس جنسا بشريا أو شعبا معينا على نحو يعرضه للسخرية ، الا اذا كان ضروريا لاحداث انطباع ايجابى لغاية محددة مثل مناهضة التفرقة العنصرية .

– عرض المشكلات الاجتماعية بطريقة تدعو الى اشاعة اليأس والقنوط واثارة الخواطر وابتعاث مشكلات طبقية أو فئية طائفية أو الإخلال بالوحدة الوطنية .

التزام الانتاج الاعلامى المصرى :

من الجدير بالتنويه ، أن الاعلام المصرى يلتزم التزاما مبدئيا بالقيم والتقاليد المصرية الأصيلة ، فى اطار المبادىء الدينية السياسية والمثل والاخلاقيات السوية ، مع التأكيد على ذلك فى كافة نواحى الأعمال الاعلامية المرئية والمسموعة : انتاجا وتوزيعا وارسالا وهو التزام اتضح خلال تطور العمل الاعلامى المصرى وخاصة بالنسبة للاعلام المرئى والمسموع من منطلق أن الاذاعة والتليفزيون من أكثر وسائل الاتصال انتشارا واسرعها فى توصيل الرسالة الاعلامية وأقواها تأثيرا ، وأقدرها على استقطاب الجماهير من خلال البرامج اليومية بنوعياتها المختلفة واشكالها الفنية المشوقة ، ومنها الدراما بجاذبيتها الفائقة .

وليس من شك أن أى رغبة فى تأصيل القيم والمثل العليا ، وترسيخ السلوكيات الايجابية ، ومواجهة السلوكيات السلبية وتقويمها – يجب ان تترجم من خلال رؤية واضحة تتبناها البرامج الاذاعية والتليفزيونية والأعمال الدرامية فى اطار من الالتزام بالمبادىء الدينية السامية ، والقيم والمثل والاخلاقيات ، والتقاليد الاصيلة للمجتمع المصرى . وتحقيق

مثل هذا هذا الهدف الاسمى يحتاج الى مثابرة وخطط واعية طويلة المـدى ، لأنه يتناول بالدرجة الاولى قضية بناء الانسان : روحيا وثقافيا وسلوكيا .

كذلك فان تحقيقه يتطلب تضافر الجهود والعناصر المختلفة التى تتصدى للعمل البرامجى أو الدرامى فى الاذاعة والتليفزيون من مؤلف ومعد ومقدم ومخرج وممثل - الى جانب العناصر الفنية الأخرى كالموسيقى والديكور والاضاءة والمكياج وغير ذلك .

كما أن الرقابة على هذه الاعمال الفنية هى المصفاة الطبيعية ،التى تمر من خلالها هذه الاعمال للتأكد من مراعاتها لتحقيق هذه الاهداف ، وفق المعايير الفكرية والفنية والاخلاقية والاجتماعية التى توضع لذلك .

ومراعاة لكل هذه الاعتبارات كان صدور القانون والقرارين الآتيين :

- القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن اتحاد الاذاعة والتليفزيـون :

وقد تضمنت المادة الثانية منه : ان الاتحاد يعمل على تحقيق اغراضه فى اطار القيم والتقاليد الاصيلة للشعب المصرى ، وعلى دعم النظام الاشتراكى الديمقراطى ، والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، وصيانة كرامة الفرد وحريته سيادة القانون من خلال جميع الاعمال الاذاعية المسموعة والمرئية .

- قرار رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٨٢ فى شأن ميثاق الشرف الاذاعى :

ويؤكد على مسئولية الاذاعيين فى مجالات متعددة منها : الالتزام باحترام الحريات العامة ، والقيم الدينية والقومية ، وحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، وارتباط الكلمة المذاعة بالضمير الانسانـى ، والمشاركة فى تبصير الرأى العام وتشكيل الذوق العام تشكيلا سليما .

كما نص القرار على المصادر الرئيسية للاخلاقيات الاذاعية متضمنة التعاليم السماوية والكرامة الوطنية والانسانية والمثل العليا للانسان المعاصر وسيادة القانون والايمان بالكلمة الصادقة .

وأوضح القرار مايحظر على الاذاعيين فى ظل الاخلاقيات ، مؤكدا واجباتهم التى تنطبق على مختلف أوجه النشاط الاذاعى المرئى والمسموع .

- قرار رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٨ فى شأن المبادىء والقواعد العامة التى تحكم انتاج البرامج والدراما فى الاتحاد :

وقد اوضح هذا القرار تفصيلا : التأكيد على القيم الدينية والاخلاقية والآداب العامة والسلوكيات السوية التى ينبغى أن تكون محاور الارتكاز فى انتاج البرامج الدرامية . كما أورد تفصيلا القيم الايجابية المرغوب فيها ، وحذر من الممارسات السلبية ، وركز على أربع ركائز رئيسية :

الركيزة الأولى : تستهدف مفهوم الايمان وكل مايدور فى فلكه مما ورد فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، ومما يقتضيه من أحكام وما يستشعره الانسان من أحاسيس وعواطف وحقوق وواجبات نحو الله ونحو المجتمع ونحو نفسه وأسرته وجيرانه وأصدقائه ومعارفه ، وتعامله مع كل هؤلاء .

الركيزة الثانية : تستهدف التأكيد على الآداب العامة التى يراعيها الانسان فى كل تصرفاته ، فى الطريق ، فى المنزل ، فى العمل ، فى الحديث ، فى الحوار ، فى الدراسة ، مع الكبار ومع الصغار .

الركيزة الثالثة : تستهدف التأكيد فى مجال السلوكيات على القيم والممارسات الايجابية وادانة الممارسات السلبية ، فهى تؤكد على الصدق والوفاء والاخلاص والتعاون والصبر والتسامح والطاعة والترابط الاسرى والقدوة الحسنة وتحمل المسئولية .

الركيزة الرابعة : تستهدف تحاشى البرامج والدراما فى الاذاعة والتليفزيون ابراز الصور السلبية كالرقص المستهجن ، والمبالغة فى ابراز مفاتن المرأة ، والخلوة غير الشرعية ، وتصوير الخطأ والجريمة

بتفاصيلها الدقيقة ، والسخرية والاستهزاء والابتذال فى المظهر والاداء أو الالفاظ أو السلوك ، واستخدام عبارات سوقية بهدف الاضحاك .

العوامل المؤثرة على أسعار بيع الانتاج التليفزيونى :

قد يتبادر الى الذهن أن أول العوامل المؤثرة فى بيع الانتاج التليفزيونى وتصديره هو حجم الانفاق على هذا الانتاج . والحقيقة ان هذه النظرية التجارية البحتة قد لاتجد طريقها الى التنفيذ الفعلى لاختلاف قدرة البلاد المشترية . وكان هذا الانتاج - فيما مضى - يباع على افلام وعلى اشرطة فيديوتيب وعلى اشرطة فيديو كاسيت أما اليوم وبعد تطور تكنولوجيا الاتصالات تطورا كبيرا بفعل الاقمار الصناعية للبث المباشر ، أصبح هناك تقارب بين أساليب البيع واساليب المشاركة فى التكاليف ، بل ان الاقتراب من المتوقع فى تقدير ثمن البيع وحق الاستغلال ، أصبح متعلقا بذات العناصر فى الحالتين . وعلى هذا فان العوامل المحددة لتكاليف بيع البرامج التليفزيونية وحق استغلالها ، تدخل ضمن العناصر التالية :

- التكلفة الاجمالية للبرنامج وما تتضمنه من حقوق الملكية الفنية والادبية وأجور فنانين وفنيين وأجور انتاج وتسهيلات ومعدات فنية .
- حجم الجمهور المتلقى فى الجهة المشترية .
- قدرة الجمهور المتلقى فى الجهة المشترية .
- عوامل سياسية متداخلة فى بعض الحالات .

ولقد كانت جميع هذه العناصر والعوامل ذاتها ، هى محور الدراسة المستمرة فى تحديد حصص الاشتراك السنوى للأعضاء فى الاتحادات الاذاعية والتليفزيونية الدولية التى تعمل لصالح أعضائها على المشاركة فى التكاليف فى مجالات انتاج وتسويق وتبادل البرامج التليفزيونية والاذاعية ، وشراء حقوق الملكية الفنية والأدبية ، وحقوق الاستغلال للبرامج والمناسبات الرياضية والاخبارية ، والانتاج التليفزيونى الفنى بصفة عامة . ولقد حددت هذه الاتحادات - ولعل أهمها اتحاد الاذاعات الاوربى عضوية أعضائها على أسس مماثلة ، وقسمت عضوية الأعضاء على أساس العضوية العاملة (وهى العضوية النشطة الكاملة) وهناك أيضا عضوية الانتساب وهى أدنى من العضوية العاملة فى قيمة الاشتراك السنوى ، وان كانت تسمح بالاستفادة ببعض خدمات المشاركة .

وهناك كذلك العضوية الخيرية التى تمنح على سبيل المعاونة لبعض الدول ذات الظروف الاقتصادية المحدودة .

توزيع الانتاج التليفزيونى فى المستقبل :

ان الاسلوب التقليدى الحالى لتوزيع الانتاج التليفزيونى ، يتركز فيما يأتى :

- أشرطة الفيديو تيب المسجلة مقاس ١ بوصة للهيئات التليفزيونية أو الفورمات الادنى ٣/٤ بوصة بوماتيك أو ١/٢ بوصة للاستهلاك المنزلى .
- وسوف يضاف فى المستقبل ما يأتى :

• توزيع إشارة التليفزيون عالى التحديد عبرالاقمار الصناعية لعرضها مباشرة فى دور العرض بالوسائل الالكترونية الحديثة .

• توزيع اشارة التليفزيون عالى التحديد عبرالاقمارالصناعية للبث المباشرلاستقبالها فى منازل المشاهدين مباشرة .

• توزيع الاشارة التليفزيونية على كابلات ، اضافة الى الارسال التليفزيونى الارضى الحالى . وسوف يكون لكل أسلوب طرق التحصيل الخاصة به ، والاقتصاديات الملائمة لبيع حقوق الاستغلال وحقوق الملكية الفنية والأدبية طبقا لحجم المشاهدة ، أى عدد المتلقين ، وكذا منع التعدى على حق ملكية الغير « القرصنة » فى هذا المجال .

ومن ثم فان الانتاج التليفزيونى فى المستقبل له أنظمة جديدة قانونية ومحاسبية تختلف عن الأطر التقليدية الحالية .

نظرة مستقبلية من خلال اهتمامات الاتحادات الدولية :

هناك عدد من الاتحادات الدولية الاذاعية والتليفزيونية التى تمثل مختلف الاتجاهات فى مناطق العالم ورغم ان هذه الاتحادات تختص

باهتمامات متباينة تعبر عن مصالح تجمعات اقليمية مختلفة ، فان هذه الاتحادات الدولية تحاول فيما بينها ايجاد نوع من التنسيق والتعاون فى مجال المواصفات الفنية المستقبلية ، وفى مجال الانتاج والتبادل للبرامج التليفزيونية الحية والمسجلة . ومن أجل هذا تعقد الاتحادات الدولية الاذاعية والتليفزيونية من حين لآخر اجتماعات مشتركة لتعميق هذا التنسيق لصالح توحيد المواصفات ومواجهة متطلبات التطورات التكنولوجية الحديثة التى جعلت العالم قرية اعلامية صغيرة . وفى توصيات هذه الاتحادات فى اجتماعاتها المشتركة مايمس تطلعات الانتاج التليفزيونى المستقبلى بصورة غير مباشرة . وتستطيع الهيئات التى تأخذ بهذه التوصيات ، موجهة نشاطها للعمل المبكر فى حقل المنافسة ، أن تحقق أرضا ثابتة فى الانتاج التليفزيونى المنافس ، لأن المنافسة فى هذه المجالات لاتبنى الا على اساس جهود متواصلة ومتكاملة فى أنشطة وتخصصات عديدة على مدى فترات زمنية ممتدة .

ولقد استطاعت هذه الاتحادات الدولية ان تعقد اجتماعاتها المشتركة كل ثلاث سنوات . وكان من أواخر هذه الاجتماعات : الاجتماع الرابع الذى عقدته الاتحادات الدولية الاذاعية والتليفزيونية فى مارس ١٩٨٣ فى براغ ، والاجتماع الخامس الذى عقد فى فبراير ١٩٨٦ فى الجزائر . كما عقد الاجتماع السادس فى مارس ١٩٨٩ فى واشنطن بالولايات المتحدة الامريكية وتضم هذه الاتحادات اتحادات الاذاعات والتليفزيون الاوربية ، والعربية ، والآسيوية ، والخاصة بأمريكا الشمالية ، والقارة الافريقية والخاصة ببلدان أمريكا اللاتينية ، والخاصة بالكتلة الشرقية ، والخاصة بمنطقة الكاريبى ، والخاصة بشبه جزيرة ايبريـــــا (اسبانيا والبرتغال) .

ويتضمن جدول الاعمال للاجتماعات المشتركة للاتحادات ، موضوعات تخص الاقمار الصناعية والتكنولوجية الجديدة والمشاكل الهندسية والفنية وتبادل الاخبار والبرامج الرياضية بالتليفزيون وتدريب الكوادر الفنية .

ومن أهم الموضوعات أيضا ، مواصفات التليفزيون المستقبلى عالى التحديد ، والمشاكل الخاصة بالمنافسة ، والنواحى الاقتصادية والتعدى على حقوق ملكية الغير والقرصنة فى مجال البرامج التليفزيونية المنقولة بالاقمار الصناعية ، والتزامات حقوق الملكية الفنية والادبية للبرامج التليفزيونية المنقولة عبر الحدود بالاقمارالصناعية .

كما تناقش هذه الاتحادات فى اطار المسائل الهندسية والفنية الاشارة التليفزيونية الرقمية الجديدة ، ومعدات ووسائل الانتاج التليفزيونى التى تخدم تطلعات المستقبل .

من أجل هذا ، فان توصيات وقرارات هذه الاجتماعات المشتركة للاتحادات الدولية الاذاعية والتليفزيونية ، تتضمن بالضرورة علامات الطريق الى الانتاج التليفزيونى المنافس فى المستقبل ، والتى تمثل ما توصلت اليه هذه الاتحادات العالمية شرقيها وغربيها ، وشمالها وجنوبهـا .

وفى هذا المجال ، فان اهم القرارات والتوصيات ذات الصلة بالانتاج التليفزيونى المستقبلى تتلخص فيما يأتى :

- مواصفات عالمية موحدة لتسجيل الاشارة الصوتية الرقمية واشارة الصورة الرقمية على اشرطة مغناطيسية .
- الأجهزة الالكترونية واساليب الانتاج التليفزيونى الميدانى لجمع الاخبار والاغراض الانتاجية الميدانية .
- مواصفات عالمية موحدة للتليفزيون عالى التحديد فائق الجودة .
- التوحيد الدولى لمواصفات أجهزة الانتاج التليفزيونى .
- التوحيد الدولى لطرق ومصطلحات العمل التليفزيونى .
- اساليب الحفاظ على المواد التليفزيونية المسجلة .
- جمع وتوزيع الاخبار التليفزيونية على مستوى العالم .
- تبادل المعلومات بشأن البحوث والتدريب .
- تسجيل البرامج التليفزيونية على أشرطة مغناطيسية ذات فورمات ومقاسات صغيرة .

تصنيف الانتاج التليفزيونى :

يهدف هذا التصنيف الى تحديد اولويات الانتاج المستقبلى ووفقا للتقسيمات النمطية لتصنيف برامج التليفزيون ، من أجل دراسة تدفقات الانتاج التليفزيونى يمكن تقسيم البرامج الى ثمانية تقسيمات حسب طبيعة البرنامج ومجال مضمونه ، وهى :

- البرامج الاعلامية .
- البرامج التعليمية .
- البرامج الثقافية .
- البرامج الدينية .
- برامج الطوائف (بما فيها برامج الاطفال) .
- البرامج الترفيهية .
- برامج أخرى غيرمصنفة .
- الاعلانات التجارية .

وتفيد دراسة هذه النوعيات انتاجا واستخداما فى رسم خطوط التوصيات بشأن اولويات الانتاج التليفزيونى فى المستقبل .

وفى بداية السبعينات ، كان عدد أجهزة الاستقبال التليفزيونية فى العالم ٢٧٣ مليون جهاز ، وكان عدد المشاهدين لبرامج التليفزيون فى العالم يقدر بـ ٨٨٤ مليون مشاهد .

وخلال السنوات العشر التالية ازداد هذا العدد ، فقد تم تقدير عددمشاهدى التليفزيون لدورة الالعاب الاوليمبية بالمكسيك بحوالى ٦٠٠ مليون مشاهد ، وعدد مشاهدى التليفزيون لدورة الالعاب الاوليمبية بمونتريال بحوالى الف مليون مشاهد ، واصبح عدد اجهزة التليفزيون فى العالم يزيد على ٥٠٠ مليون جهاز .

ويوجد فى البلاد العربية مايزيد على عشرة ملايين جهاز استقبال تليفزيونى بمعدل حوالى ٥٦ جهازا لكل ١٠٠٠ شخص فى العالم العربـــى .

وبصفة عامة ، فان برامج التليفزيون المستوردة من أنحاء العالم تمثل حوالى ثلث وقت البرامج التليفزيونية المذاعة ، ومساحة البلاد العربية تزيد على ١٢.٦ مليون كم مربع ، وبها أكثر من ٢٣٠ جهاز ارسال تليفزيونى .

وتقدر البرامج التليفزيونية المستوردة فى بعض البلاد العربية طبقا لبيانات الاعوام ٧٣ الى ١٩٨٣ بالنسبة لاجمالى البرامج التليفزيونية المذاعة كالآتى :

الجزائر	٥٥ ٪
مصر	٣٥ ٪
الكويت	٤٠ ٪
المملكة العربية السعودية	
تليفزيون الرياض	٣١ ٪
(تليفزيون ارامكو)	١٠٠ ٪
سوريا	٢٣ ٪
تونس	٥٥ ٪
جمهورية اليمن الديمقراطية	٤٧ ٪
ملحوظة : اسرائيل	٥٥ ٪
وفى بعض البلاد الافريقية :	
غانا	٢٧ ٪
ساحل العاج	٤٩ ٪
كينيا	٥٢ ٪
نيجيريا	٣١ ٪
السنغال	٥١ ٪
اوغندا	٨٣ ٪
زامبيا	٦٤ ٪
زيمابوى	٦٥ ٪

وجدير بالذكر ان الولايات المتحدة تستورد ٣ ٪ من جملة البرامج الترفيهية التليفزيونية المذاعة بها ، كما تستورد ٩ ٪ من جملة البرامج

الثقافية ، ورغم ذلك لا تتجاوز جملة البرامج المستوردة بها ٢ ٪ من اجمالى ساعات الارسال التليفزيونى .

أما أوربا الغربية ، فان محطات التليفزيون بها تعتمد على الانتاج المحلى بنسبة ٧٣ ٪ من الوقت ، وعلى البرامج الامريكية بنسبة ١٢ ٪ ، وعلى البرامج المنتجة فى دول اوربية أخرى بنسبة ١٠ ٪ وعلى برامج منقولة على شبكة اليوروفيزيون ومن بلاد أخرى بنسبة ٥ ٪ .

أى أن مصادر البرامج المستوردة بأوربا الغربية يمكن تقسيمها طبقا لنسبتها الى اجمالى البرامج المستوردة كالآتى :

من الولايات المتحدة الامريكية	٤٤ ٪
من بلاد أوربا الغربية	٣٦ ٪
من شبكة اليوروفيزيون وبلاد أخرى	٢٠ ٪

وتشير المؤسسات الكمية والنوعية لبرامج التليفزيون بالمنطقة العربية الى مايأتى :

– ان النسبة الأكبر من المواد التليفزيونية المستوردة تشمل الافلام السينمائية والدراما والتمثيليات والمسلسلات التليفزيونية والبرامج الموسيقية والغنائية والمسرحيات والبرامج الرياضية والمنوعات .

– يلى ذلك فى الأهمية من حيث الاستيراد بالمنطقة العربية برامج الاطفال .

– ويأتى فى المرتبة التالية ، من حيث الاستيراد بالمنطقة العربية ، البرامج الاعلامية .

– أما البرامج التعليمية والثقافية البحتة والدينية فانها لم تحظ باهتمام كمى فى الاستيراد .

ويمكن تصنيف لغات ولهجات البرامج التليفزيونية ذات الاهتمام بالمنطقة العربية فيما يخص الانتاج فى اربعة تصنيفات ، هى :

– اللغة العربية الفصحى ،
– اللهجات العربية المحلية والدراجة .
– اللهجات العربية غير المحلية .
– اللغات الاجنبية .

وهناك اتجاه عام نحو استخدام اللغة العربية الفصحى التى يمكن استيعابها وفهمها بسهولة فى العالم العربى . وتدل مؤشرات عام ٨٣ على أن نسبة البرامج التليفزيونية المذاعة بالمنطقة العربية فيما يخص مصدر الانتاج كانت كالآتى :

انتاج محلى	٥٨ ٪
انتاج مستورد من المنطقة العربية	١٣ ٪
انتاج مستورد من الولايات المتحدة	١٤ ٪
انتاج مستورد من فرنسا	٥ ٪
انتاج مستورد من المملكة المتحدة	٣ ٪
انتاج مستورد من اليابان	٢ ٪
انتاج مستود من المانيا الاتحادية	٢ ٪
انتاج مستورد من بلاد اخرى	٣ ٪

١٠٠ ٪ تمثل ٥٨ ساعة يوميا

ويمكن عرض نسب البرامج التليفزيونية المستوردة بالمنطقة العربية من المصادر المختلفة الى اجمالى البرامج وذلك على النحو الآتى :

من الولايات المتحدة الامريكية	٣٢ ٪ .
من بلاد اوربا الغربية	٣٤ ٪ منها : ١٣ من فرنسا و٢١٪ من دول أوربية أخــرى
من البلاد العربية	٣٠ ٪ منها : ١٠ ٪ من الامارات و ٦ ٪ من مصر و ٤٪ من السعودية و ٤ ٪ من الكويت و ٦ ٪ من دول عربية اخرى .
من الكتلة الشرقية	٤ ٪

١٠٠ ٪ تمثل ٢٤,٥ ساعة يوميا

وفيما يخص الروايات والقصص الدرامية :

- من الامارات ٢٥ ٪
- من الولايات المتحدة الامريكية ٢٥ ٪
- من المملكة العربية السعودية ١١ ٪
- من فرنسا ١١ ٪
- من الكويت ١٠ ٪

تمثل حوالى ١٠ ساعات يوميا

وفيما يخص الافلام السينمائية :

- من الولايات المتحدة الامريكية ٦٤ ٪
- من فرنسا ١١ ٪
- من مصر ٩ ٪
- من الاتحاد السوفيتى ٦ ٪

تمثل ٦٢ ٪ ساعة يوميا

وفيما يخص برامج الاطفال :

- من اليابان ٤٢ ٪
- من الولايات المتحدة الامريكية ٢١ ٪

تمثل ٣,٥ ٪ ساعة يوميا

وبصفة اجمالية ، فان المصادر الرئيسية للبرامج التليفزيونية فى المنطقة العربية كالآتى :

أولا : من خارج المنطقة العربية :

- الولايات المتحدة الامريكية ٣٢ ٪
- فرنسا ١٣ ٪
- المملكة المتحدة ٧ ٪
- اليابان ٦٪
- المانيا الاتحادية ٦ ٪
- الاتحاد السوفيتى ٣ ٪
- تشيكو سلوفاكيا ١ ٪
- سويسرا ١٪
- اسبانيا ١ ٪

اجمالى جزئى ٧٠ ٪

ثانيا : من داخل المنطقة العربية :

الامارات العربية المتحدة	١٠ ٪
جمهورية مصر العربية	٦ ٪
المملكة العربية السعودية	٤ ٪
الكويت	٤ ٪
مؤسسة الخليج	٢ ٪
لبنان	٢ ٪
ليبيا	١ ٪
تونس	١ ٪
اجمالى جزئى	٣٠ ٪
اجمالى كلى	١٠٠ ٪

ويقدر اجمالى مدة هذه البرامج المستوردة بـ ٢٤,٥ ساعة يوميا .

وفى جمهورية مصر العربية :

٥٤ ٪ من البرامج المستوردة ذات أصل امريكى الانتاج (وفى عام ١٩٧٣ كانت البرامج التليفزيونية المستوردة من الولايات المتحدة الامريكية تمثل ثلثى جملة البرامج التليفزيونية المستوردة من الخارج) .

من الامارات العربية المتحدة ١٥ ٪

من المملكة المتحدة ١١ ٪

من فرنسا ٩ ٪ (وكانت ١٢ ٪ فى عام ٧٣)

وايضا فى عام ١٩٧٣

من دول الكتلة الشرقية ١٧ ٪

وبصفة عامة ، كانت جملة البرامج التليفزيونية المذاعة يوميا ٢٤,٢ ساعة ، ومنها ٣٥ ٪ برامج مستوردة ، أى مايعادل ٨,٥ ساعة يوميا.

أما اجمالى البرامج التليفزيونية المذاعة فى المنطقة العربية ، فهو على النحوالآتى :

محلى ٥٨ ٪

من المنطقة العربية ١٣٪

من الولايات المتحدة الامريكية ١٤ ٪

من فرنسا	٥ ٪
من المملكة المتحدة	٣ ٪
من اليابان	٢٪
من المانيا الاتحادية	٢ ٪
من دول أخرى	٣ ٪

١٠٠ ٪ تمثل حوالى ٥٨ ساعة يوميا

وأما الاستيراد للبرامج التليفزيونية بالمنطقة العربية فهو كالآتى :

- من الولايات المتحدة الامريكية	٣٢ ٪	٧٠ ٪
- من فرنسا	١٣٪	
- من الدول الغربية الاخرى	٢١ ٪	
- من الدول الشرقية	٤ ٪	
- من الامارات العربية المتحدة	١٠ ٪	٣٠٪
- من باقى البلاد العربية	٢٠ ٪	
إجمالى	١٠٠٪ تمثل ٢٤,٥ ساعة يوميا	

وليست هناك مراكز تجارية للانتاج التليفزيونى على مستوى القارة الافريقية سوى فى شمال القارة ، كما لاتوجد وكالات للبيع والتوزيع للبرامج التليفزيونية ذات وزن فعال .

وهناك حوالى ١٠ ٪ أجهزة استقبال تليفزيونى لكل ألف فرد على مستوى القارة الافريقية وهو أدنى معدل فى العالم .

والمصادر الرئيسية للبرامج المستوردة بالقارة الافريقية هى :

- الولايات المتحدة الأمريكية	٤٧٪
- المملكة المتحدة	٢٥ ٪
- فرنسا	٤ ٪
- ألمانيا الاتحادية	٤ ٪
- استراليا	١ ٪
- وكالات الانباء والأفلام الاخبارية	١٥ ٪
- بلاد أخرى	٤ ٪
اجمالى	١٠٠ ٪ تمثل ٥٨,٤ ٪ ساعة يوميا

وبناء على احدث دراسة احصائية لبرامج التليفزيون المصرى فى القنوات الثلاث خلال عام ٨٧ / ١٩٨٨ (أى خلال الفترة من ١٩٨٧/٧/١ حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٨) . ومع اخراج البرامج الاعلامية من الحساب لطبيعتها الخاصة وتداولها فى نطاق الاخبار والبرامج الاخبارية والسياسية والتسجيلية بصفة عامة - فان أولوية الاستخدام كانت للنوعيات المتضمنة البرامج الثقافية والبرامج الدينية والبرامج الترفيهية .

وبتحليل المؤشرات مع الاخذ فى الاعتبار امكان اعادة البرامج مرة واحدة - فى المتوسط خلال العام يمكن تلخيص الاحتياجات السنوية المحلية والتى يمكن اتاحتها أيضا للتصدير بانتاج اجمالى حوالى ١٥٠٠ ٪ ساعة سنويا من النوعيات المذكورة .

تطور عنصر تكلفة الانتاج الاعلامى المرئى والمسموع :

من خلال مراقبة تكاليف الانتاج التليفزيونى ، يتضح أن هذه التكاليف تكاد تصل حاليا فى المتوسط الى حوالى ثلاثة أمثال ماكانت عليه منذ عشر سنوات ، وذلك بالنسبة للانتاج الدرامى بصفة خاصة .

وفى سبيل البحث عن اساليب لخفض تكلفة الانتاج الاعلامى ، فى هذا المجال ، ومواجهة زيادة اسعار أجهزة الانتاج الحديثة وما يصاحبها من تقنيات عالية التكلفة ، بالاضافة - أيضا - الى مواجهة التضخم الذى يزداد عاما بعد عام ، فقد وجد المنتجون بدائل متعددة يتلمسون منها خفض تكلفة الانتاج الاعلامى الى حدود معقولة ، ومن ذلك :

- بيع حقوق الملكية الفنية والأدبية الى منتجى الفيديو المنزلى تخفيفا لأعباء التكاليف .

- المشاركة فى التكاليف من خلال استخدام البرامج التليفزيونية بأنظمة وشبكات توزيع البرامج بالأقمار الصناعية ، وعلى شبكات توزيع التليفزيون على كابلات الى المشتركين فى مناطق متعددة .

- تشجيع الانتاج المشترك مع شركاء يساهمون فى تكلفة الانتاج .

وثمة وسائل اخرى تعتمد على مايأتى :

الاكثار من إعادة إرسال المواد التليفزيونية وتكرار اذاعتها خلال العام أكثر من مرة .

اللجوء الى تغطية جـــزء من التكاليـف عن طريـــق الاعلانات التليفزيونية .

استحداث أنماط من التمويل بأسلوب البرامج التليفزيونية المكفولة وهو نوع من الاعلان التجارى .

وجدير بالذكر أن التكنولوجيا الجديدة لن تكون لها آثار ايجابية فى خفض التكاليف فى مجال الانتاج التليفزيونى الدرامى ، وكلما زاد الاتقان الفنى والتجويد قلت الإنتاجية ، أى كلما قل عدد الدقائق المسجلة يوميا ، زادت المؤثرات الخاصة بمستحدثاتها وأساليب المونتاج والمزج الحديثة للصورة والصوت ، اضافة اخرى الى عناصر التكلفة ، وان كانت تضيف ايضا أبعادا جديدة من الإتقان والجودة وإمتاع المشاهديـــن .

ومن خلال بعض التحليلات الاقتصادية تبدو العناصر الداخلة فى حساب تكلفة الانتاج – بشكل عام – على النحو التالى :

– تكلفة المعدات الجديدة والمبانى تمثل حوالى ١٠ ٪

– تلكفة البرامج المباشرة تمثل حوالى ٣٠ ٪

– أجور الافراد الدائمين تمثل حوالى ٦٠ ٪

ومن هنا فان أنماط الاستخدام الكفء ، قد تأتى فى المستقبل بأساليب جديدة للتعاقد مع الأفراد طبقا لكل انتاج درامى ، مثلما يحدث مع المخرجين والفنانين ، وقد يكون فى ذلك المدخل الى تحقيق المزيد من الكفاءة الانتاجية وخفض تكلفة الانتاج فى المستقبل ، ممايحقق الاسعار المنافسة للانتاج الاعلامى .

التوصيات

ان مصر بما تملكه من إمكانات وقدرات وكوادر فنية وأصالة فنية فى مختلف الفنون وضروب الثقافة والمعرفة التى تمتد جذورها الى اعماق التاريخ ، وبحكم موقعها الجغرافي الذى جعلها على مر العصور حلقة اتصال بين ثقافات الشرق والغرب ، وملتقى خبرات الشمال والجنوب ، ولما تتمتع به من مناخ ملائم للانتاج الاعلامى المرئى والمسموع على مادار السنة – تتطلع الى ترسيخ قاعدة انتاجية جديرة بثقلها الاعلامى والثقافى .

وعلى ضوء هذه الدراسة ، ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات – يوصى بالآتى .

* استخلاص التجربة من فترة التباعد العربى والتخطيط لانشاء مركز انتاج اعلامى وثقافى دولى للانتاج المرئى والمسموع فى مصر يفى باحتياجات المستقبل ، ويوفر حوافز جذب الفنانين المصريين والعرب والاجانب ، ورؤوس الاموال المصرية والعربية والمشتركة . والعمل على ان تكون انظمة التشغيل والانتاج محققة للترشيد الاقتصادى للوصول الى اسعار الانتاج المنافس فى ظروف المستقبل .

ووفقا للدراسة فان التوقعات الانتاجية السنوية للانتاج الاعلامى المرئى لهذا المركز فى المستقبل القريب هى على وجه الإجمال حوالى ١٥٠٠ ساعة سنويا من البرامج الثقافية والبرامج الدينية والبرامج الترفيهية .

وأن يتضمن الانتاج ايضا :

– الاهتمام بأعمال الترجمة من والى اللغة العربية .

– الاهتمام بأعمال الدوبلاج بالصوت العربى .

– الاهتمام بالتصدير الى المناطق العربية والاوربية والافريقية والدولية بصفة عامة .

* الالتزام بالمتطلبات المصرية والعربية فى ضوء التعليمات الرقابية المصرية والتطلعات العربية المرتقبة بصفة عامة ، وفى اطار المعايير الدولية المرغوب فيها .

* تحقيق السبق فى مجال التكنولوجيا الجديدة على ضوء توصيات الاتحادات الدولية الاذاعية والتليفزيونية المشتركة ، ذات الصلة بالانتاج الاعلامى المرئى والمسموع .

والالتزام بالمواصفات الفنية والهندسية لأساليب وتقنيات الانتاج التليفزيونى فى المستقبل القريب وفى ضوء التطورات والمواصفات الدولية الجديدة .

* ضرورة تحقيق زيادة التصدير للانتاج الاعلامى المرئى والمسموع فى مواجهة المنافسة الدولية بالاسعار المنافسة ، وبالاتقان والجودة الفنية المتميزة .

* تنشيط أعمال التدريب والبحوث فى شتى مجالات الاعلام المرئى والمسموع داخل مصر .

* تنشيط الانتاج الاعلامى المرئى والمسموع المشترك داخل جمهورية مصر العربية بشتى الوسائل ، وفى كافة المجالات .

* التاكيد على التوصيات التى سبق صدورها فى شأن الانتاج التليفزيونى ، فى دورات المجلس السابقة .

الاعلام للشعب

اعلام المناداة القديم

كان الاعلام فى مصر وجيرانها قبل ظهور الصحافة المصرية اعلاما بالمناداة ، اذ كان المرسل يرسل أشخاصا يجوبون الطرقات وهم يعلنون الناس بأصواتهم بما يريده ، ومهما كان هذا الطراز القديم من الاعلام المصرى غير معروف بهذه الصورة فى الخارج فقد كان فى الواقع لونا من ألوان الاتصال المباشر . وكان اعلام المناداة القديم نوعين :

- المناداة الرسمية : وتتضمن تعليمات الحاكم للمواطنين .

- المناداة الأهلية : وتتضمن تبليغات المؤسسات والشخصيات للمواطنين .

فبالمناداة الرسمية كان الشعب يعلم أنباء الحكومة حربا وسلاما ، وأنباء التجنيد ، وأنباء الأسواق ، وأنباء الوقاية الصحية ، والتطورات الأمنية وما الى ذلك .

أما المناداة الأهلية ، فكان من تفاصيلها الدعوة لتنظيم المسيرات الدينية والاجتماعية أو السياسية الشعبية .

كما كانت تتضمن الاعلان عن السلع فى الأسواق الحرة ، وكذلك الاعلان عن اللقاءات التى تتصل بألعاب القوى أو المسرحيات التى كانت تسمى « خيال الظل » وايضا الاعلام عن الأفراح والمآتم وما الى ذلك من طلب العون من المواطنين فى البحث عن أى شيء أو أى شخص مفقود .

ومن هنا يلاحظ ان اعلام المناداة رغم تقدمه الزمنى على كل فنون الاتصال الحديثة ، الا أنه لم يكن يخلو ، فى الأسباب والنتائج ، من هذه الفنون التى كانت الاعلاميون البدائيون يمارسونها بالفطرة ، ولعلها الفطرة التى استند اليها علماء الإعلام فيما بعد حينما صارت فنون الاتصال علما .

وربما كان ذلك هو السبب الرئيسى فى استمرار اعلام المناداة الى فترات طويلة بعد ظهور الصحافة ، لأنه كان أكثر ملاءمة لكثافة الأمية التى كانت منتشرة فى الأجيال السابقة ، وربما كانت لاعلام المناداة رواسب باقية حتى الآن فى القرى النائية ، وفى نطاق محدود ، وكان لظهور الاذاعة اثر فعال فى انكماش هذا الطراز من الاعلام البدائى القديم

الدور القديم لجريدة الوقائع المصرية :

اما الاعلام الصحفى بمصر ، فقد ظهرت بوادره بدخول الطباعة ،

وما تبع ذلك من ظهور الصحف الرسمية الأولى وفى مقدمتها « الوقائع المصرية » .

وقد كانت جريدة الوقائع المصرية - أول أمرها - صورة لأسلوب الحكم ، فهى جريدة يصدرها الحاكم ليخاطب عن طريقها الشخصيات الوسيطة بينه وبين المحكومين ، وبالتالى كانت الوقائع المصرية فى نشأتها أقرب الى البلاغات الرسمية منها الى الصحافة ، ومن هنا لم يكن أحد يشعر أو يعنى بها كثيرا حينما كانت تحتجب أو تظهر فى عهود الولاة المختلفة منذ سنة ١٨٢٨ الى أن عين لها كاتب عالم وأديب رئيسا للتحرير لأول مرة وهو « رفاعة الطهطاوى » فأخذت شكلا آخر ، وظل رئيس التحرير التالى وهو الامام « الشيخ محمد عبده » محتفظا بهذا الشكل ، بل كان يدعمه بنوابغ المحررين من أمثال سعد زغلول ، الى أن عادت سيرتها الأولى بقيام الاستعمار فى مصر سنة ١٨٨٢ . وهى ما تزال تصدر حتى الآن بوصفهـــا المضبطة الرسمية للقـــرارات الرسمية والقوانين ، وعلى ذلك فهى لا تعتبر وسيلـــة اعلاميـــة كامـــلة .

النهضة الأولى للاعلام الصحفى :

وجاء عصر الصحافة الأهلية التى يمكن تصنيف نشأتها المصرية الأولى اربعة اصناف :

- كانت هناك صحف ومجلات تصدر عن اشخاص لهم صلة بالجهاز الحاكم مثل جريدة « وادى النيل » التى اصدرها كبير مترجمى الدولـــة « عبد الله ابو السعود » سنة ١٨٦٧ ، وكذلك المجلات التى صدرت عن السلطات التعليمية مثل مجلة « روضة المدارس » سنة ١٨٧٠ .

- وكانت هناك صحف تعبر عن ثورة الشعب ، سواء ما كان منها تمهيدا لبلورة هذه الثورة مثل الصحف التى كان يرعاها « جمال الدين الافغانى ومحمد عبده » وأشهرها صحف « يعقوب بن صنوع » والتى انتهت الى صحافة الثورة عند ظهورها سنة ١٨٨١ ، وأهمها جريدة الطائف التى كانت يصدرها خطيب الثورة « عبد الله النديم » .

- ثم ظهرت فى تلك الأثناء صحف تجارية بالاسكندرية ، كان الغرض منها ملاحقة البورصة وحركة الميناء السكندرى الذى كان يمثل قلب الحركة التجارية ذات الطابعين الداخلى والخارجى ، وكان فى مقدمة هذه الصحف « جريدة الأهرام الاسبوعية » التى صدرت سنة ١٨٧٦ ، والتى تحولت فيما بعد الى جريدة يومية سياسية شاملة تصدر فى القاهرة على مشارف القرن العشرين .

- ثم ظهرت صحف جديدة تبشر بعهـــد جديـــد ، وأولها جريـــدة « المؤيد » ، « للشيخ على يوسف » التى صدرت سنة ١٨٨٩ ، ثم صحف « مصطفى كامل » التى بدأت ببداية القرن العشرين . وكانت تلك هى المرحلة الاعلامية التى انتهت الى ثورة ١٩١٩ بكل اعلامها الصحفى وغير الصحفى .

النهضة الأولى للاعلام الاذاعى :

هكذا ظل الاعلام المصرى ذو الطابع الفنى اعلاما صحفيا يتبادل الأخذ والعطاء مع الشعب بالقدر الذى تتيحه الظروف العامة ، الى أن ظهرت الاذاعة المصرية سنة ١٩٣٤ . وكما كانت البداية الأولى للصحافة المصرية بداية رسمية ، كانت أيضا بداية الاذاعة المصرية بداية رسمية ، ولا عبرة هنا بالاذاعات الأهلية المحدودة الأبعاد التى ظهرت قبل سنة ١٩٣٤ ، لأنها لم تكن تقوم بأى دور اعلامى الا ما كان يصدر على هوامشها من الدعايات التجارية التى لا وزن لها .

ولا شك أن الاعلام الاذاعى بظهوره فى مصر سنة ١٩٣٤ كان يمكنه ان يتفوق على الاعلام الصحفى ، لسهولة الاستماع عند الأميين كغيرهم من الناس ، لكن ذلك لم يتحقق بشكل واضح الا بعد سنى الحرب العالمية الثانية التي توقفت فى مايو سنة ١٩٤٥ . ففى خلال السنوات العشر الأولى من عمر الاذاعة كان الاعلام الصحفى لا يزال متفوقا ، اذ أن ظروف الحرب ووجود الادارة الانجليزية فى تلك السنين بين أجهزة

الاذاعة لم تمكنها من الدور الاعلامى الذى حققته فيما بعد ، وان كانت قد حققت فى تلك السنين آثارا فنية جيدة ، ازدادت جودة بتمصير الاذاعة سنة ١٩٤٧ .

وعلى أية حال فقد كان ظهور الاذاعة واطراد انشطتها وتطور الصحافة وتنوع انشطتها له اثره الملحوظ الذى ساعد على وجود تيار فكرى يحاول التقريب بين الاعلام الرسمى والاعلام الأهلى ، وتقنين كل منهما .

الاعلام الرسمى والاعلام الأهلى :

كانت فكرة الاعلام للشعب فى مقدمة أصداء المفاهيم الديمقراطية التى انبثق عنها أفكار متبادلة بين قادة الرأى وبين شرائح الرأى العام فى مصر . وكان من آثار ذلك ان كثرة من الناس يرون أن وسائل الاعلام على اختلاف انواعها ما دامت قائمة تحت مظلة الجهاز الحاكم فهى فى غايتها ونهايتها وسائل اتصال رسمية ، والمفهوم السائد بين الناس أن الاتصال الرسمى وحده لا يكفى ، على الاقل لأنه يمثل وجهة نظر واحـــــدة .

ويرد المقننون على ذلك بأن جهاز الاعلام الرسمى – صحافة او اذاعة او غير ذلك – هو أولا واخيرا جهاز مصرى يدور نشاطه فى دائرة مصرية تلتقى فيها الدولة بالشعب .

ومع قوة هذا المنطق الا أن له فى المقابل أربعة محاذير :

– طول التباعد فى الماضى بين ظروف الحكم ومفاهيم الشعب .

– اسراف بعض الاعلاميين فى ترضية الاجهزة الحاكمة .

– الدقة الرسمية فى تناول الأحداث على نحو يرضى المتلقى أحيانا ولا يرضيه أحيانا .

– اهتمام الاعلام الرسمى بالمادة السياسية اكثر من غيرها ، واعطاؤها الأولوية فى الاهتمامات العامة .

ولعل الذين يتناولون هذه المحاذير بالنقد او المناقشة يغلب على تفكيرهم ما قد يرونه او يستمعون له فى البلاد الكبرى من الاستقلال بين الصحافة والاذاعة ووسائل الاتصال الأخرى عن سائر الاجهزة الرسميـــة .

ولاشك ان هذا هدف لا يمكن استهدافه دون دراسة ودون مرحلة انتقالية ، وغالبا ما يكون سابقا لأوانه بالنسبة لنا ، ويتصل بذلك ان هناك تنظيمات عامة ينبغى توفير الضمانات لها قبل ان نصل الى مرحلة تحرير وسائل الاتصال تحريرا كاملا .

على أن التحرير هنا وفى كل بلاد العالم له ضوابط وحدود ينبغى ان تكون واضحة المعالم وضوحا علميا وعمليا . ولكيلا تقف هذه الضوابط او الحدود عقبة فى أن يكون الاعلام للشعب ابتداء وانتهاء ، يمكن ان نعنى بمرحلة انتقال تؤدى فيها وسائل الاتصال الرسمية دور وسائل الاتصال الأهلية ، ولهذا مقدمات قائمة بالفعل فى اجهزة الاعلام المصرية الحاليــة .

فالصحافة لديها الآن قدر كبير من استقلالية الرأى ، والاذاعة وان تقيدت بالرسميات فى باب الشئون السياسية فان بابها مفتوح فى سائر الشئون التى لا تمس أمن الوطن ، وقد نجد ذلك ايضا فى اعلام الهيئة العامة للاستعلامات .

ماذا يريد الشعب :

لكن السؤال الذى ينبغى طرحه هنا هو ماذا يريد الشعب من إعلامـــــه ؟

والجواب هنا يقوم على اربع قواعد هى :

– كسب المعلومات الصحيحة الصريحة ، التى لا تخفى شيئا فى الاخبار والتعليقات والأحاديث والأحداث ، دون تأخير .

– تنظيم قنوات الترفيه ، والارتفاع بمستوى هذا الترفيه الى المستوى الاعلامى المقبول من جميع الاطراف .

– ملاحقة الاحداث فى الداخل والخارج دون ابطاء .

– متابعة جميع ألوان المباريات الهامة ، سواء كانت مباريات رياضية مختلفة الأنواع أو رياضيات فكرية ، وعرضها بلا انحياز ، وترك المباريات القليلة الأهمية بالنسبة للرأى العام .

وكثير من ذلك متوفر منذ الآن وقبل الآن ، بحيث تكاد المرحلة الانتقالية ان تكون ميسرة . ولكن تبقى مسألة أساسية تحدد قدر الثقة أو عدم الثقة عند المستقبلين ، وهذه المسألة هى الصفة الذاتية لوسائل الاعلام ، وهى الصفة التى تتأثر غالبا بالجوانب الادارية والمالية .

التوصيات

وبناء على ما تقدم ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات – يوصى بما يأتى :

* التأكيد على دور المجالس والهيئات القائمة والعاملة فى مجال الاعلام ، وعلى الأخص : المجلس الاعلى للصحافة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، مجلس اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، مجلس كلية الاعلام بجامعة القاهرة . وذلك من خلال الاطر الآتية :

– الاختصاص الثابت والواضح لكل من هذه المجالس والهيئات فى العمل الاعلامى ، مع تحديد مسئولياتها .

– وضع القواعد العامة لتطبيق مبدأ « الاعلام للشعب » .

ويتصل بذلك قيام دراسات علمية وموضوعية للتعرف على حاجات الشعب ورغباته فى الظروف المختلفة والتعبير عنها بصدق لإتاحة السبل وتيسيرها أمام الاعلام للتعبير بدقة وأمانة عن هذه الحاجات والرغبات .

– وضع الضوابط القانونية والادارية والفنية والقيمية التى يرجع اليها فى :

• اختيار القيادات الاعلامية .

• القواعد العامة لتقديم المواد الاعلامية ، سواء ما كان منها سياسيا أو فنيا أو ثقافيا ، بما فى ذلك آداب المواد الترفيهية .

إعلام الغد وثقة الجماهير

تعتمد شرائح من الناس على ما تنشره أو تذيعه وسائل الاتصال الأجنبية ، سواء كانت صحافة أو إذاعة أو غير ذلك ، مع أنه قد ثبت بالتجربة ان وسائل الاتصال فى بلادنا ليست أقل صدقا فيما تصدق فيه تلك الوسائل ، والتى ليست كلها على مستوى الصدق دائما .

ولعل السبب فى هذا الاتجاه هو تصور ان أجهزتنا الاتصالية مقيدة مادامت على صلة ادارية او سياسية بأجهزة الحكم ، بينما أجهزة الاتصال الاجنبية لا قيد عليها ، على الاقل فيما يختص بنا ، وهو ظن غير واقعى ، اذ لا يمكن ان تكون أجهزة الاتصال فى اية دولة بمعزل عن سلطاتها مهما كان درجة استقلالها . ذلك ان اجهزة الاتصال فى كل مكان – بوصفها اسلحة اعلامية – لا يمكن لأصحاب الشأن أو السياسات والافكار المضادة او غير الموالية لنا ألا يفيدوا من هذه الاسلحة الاعلامية فى دعاواهم وان اخذت فى شكلها دور عدم الانحياز وان كان الانحياز جزءا منها .

ان النظرة المستقبلية الى كل وسائل الاتصال فى العالم ، ينبغى أن تأخذ فى اعتبارها الحقيقة الثابتة وهى : أن الحيدة الكاملة الثابتة

المستمرة فى الاعلام عسيرة المنال ، لأن فى مقدمة وظائف الاعلام السياسية حتمية الانتصار لمبدأ ، وقد يكون هذا المبدأ خيرا هنا وهو ليس كذلك هناك .

صحيح ان أجهزة الاتصال ذات المستويات العالمية قد تكون أدق أو اسرع اخبارا من غيرها ، لكن الاعلام ليس كله اخبارا ، وقد تكون وراء الاخبار مادة اخرى - وبخاصة مواد التعليقات - تجعل من بعض الاخبار الصادقة محلا لبعض الشكوك والريب . ومع ان هذه كلها مسائل نسبية او تقديرية ، إلا أن السبب الأساسى يبقى قائما وهو الظن بأن اجهزة الاتصال عندنا ما دامت متصلة بأجهزة الحكم فهى مقيدة ، وهو ظن لم ينفع فى علاجه العلاج التام كل عمليات التطور الواسعـــة التى حققتها وسائلنـــا الاتصاليـــة ، صحافـــة كانـــت أو إذاعة أو غيـــر ذلك .

إن الفرد العادى يستمتع بكل ما فى أجهزة الاتصال المحلية من تطور وتقدم فنى ، لكنة فى بعض المواقف أو الأزمات قد يتجه الى الأجهزة الاعلامية الأجنبية وكأنه يتطلع فيها إلى شىء لا مثيل له فى أجهزتنا .

ومع اننا لا نحرم هذا الاتجاه من حيث المبدأ ، لما قد يكون فيه من الاطلاعات المفيدة احيانا ، الا ان وجه الخطر هنا هو احتمال خلق جو فكرى غير ملائم داخليا ، وهو أمر يستحق المراجعة ، خاصة ونحن مقبلون على انتشار الاقمار الصناعية التى يمكن ان تقوم بغزوات فكرية متوقعة ، وذلك بالاضافة الى سلبيات الفيديو التى قد تصعب السيطرة التامة عليها .

ان الخطر هنا يمكن فى مواجهة أشياء قد يصعب أو يستحيل التحكم فيها ، مما يحتم اتخاذ الوسائل الكفيلة بتوثيق العلاقات بين المواطنين وبين جميع وسائل الاتصال الوطنية ، توثيقا تدعمـــه الروابط الوجدانية والفكرية بين المرسل والمتلقى فى جميع مجالات الاعلام .

كل هذا لن يتأتى على الوجه الأكمل الا اذا اقتنع الفرد العادى بأن وسائل الاتصال الاعلامية فى مجتمعه ليست مقيدة تماما على نحو ما يظن البعض . وتلك قضية لابد لها من حلول جذرية ذات طابع فكرى جديد .

لقد رفعت الرقابة عن الصحف بمصر منذ منتصف السبعينات ، وواضح من أساليب الصحافة فى هذه الفترة أنها تتكلم بكامل حريتها ، ولكن غير المقتنعين بذلك يقولون ان الصحافة الكبرى التى نسميها القومية ما دامت ملكا للدولة فحريتها محدودة ، ومثل ذلك قد يقال بالنسبة لأجهزة الاتصال الأخرى كالاذاعة والتليفزيون وأجهزة الاستعمال وما الى ذلك ، رغم ما يتاح من حرية فيما اصطلحنا على تسميته بالرأى الآخر .

وحتى يستطيع الإعلام أن يحتوى الخواطر الجماهيرية ، وأن ينأى بهذه الخواطر عن فكرة أسبقية أو أفضلية وسائل الاتصال الأجنبية كلها أو بعضها فلا بد من إيجاد صيغة جديدة لاستقلالية وسائلنا الاعلامية فى خواطر الجماهير .

وعند البحث عن هذه الصيغة ، ينبغى أن يكون واضحا ان انقطاع الصلة من كل جانب بين وسائل الاتصال وبين الدولة فجأة سيعرضها لهزة ادارية ومالية لايستهان بها . وخير صيغة يمكن التمثل بها فى هذا المقام هى الصيغة التى نراها فى استقلال السلطة القضائية فى مصر بكل مقوماتها ، دون أن يكون ذلك مانعا من أن تكون الدولة مسئولة عن كل ماديات السلطة القضائية ، بما فى ذلك شئونها الادارية التى لاعلاقة لها بشاغلى المقاعد القضائية .

ويذكر بهذه المناسبة أنه قد صدرت فى سنة ١٩٨٠ قرارات وقوانين تسجل أن الصحافة المصرية صارت سلطة مستقلة ، لكنها فى مواقعها القيادية ترجع الى سلطة أخرى . وربما كان لذلك دخل فى تصور عدم استكمال حرية الصحافة من وجهة نظر بعض ذوى الرأى وما يقال فى

هذا المقام عن الصحافة يقال مثله عن أجهزة الاتصال الأخرى كالاذاعة والتليفزيون وغيرهما .

ويرى البعض أن فك هذا الاشتباك أمر عسير ، لكنه قطعا ليس عسيرا الى درجة الاستحالة طالما وجدنا الطريق فعلا . ولابد هنا أن نلاحظ ان الدولة كما تعمل على ضم بعض المرافق العامة اليها - كذلك نجد أن من تجاربها التى مرت بها اخراج بعض المرافق العامة من حوزتها باعطائها طابع الشركات المستقلة . وهذا هو الامر المطلوب بالنسبة لمرحلة البداية الاستقلالية فى التطور المستقبلى لوسائل الاعـلام .

والواقع انه من الممكن أن تكون هناك صحافة أو اذاعة مسموعة ومرئية وأجهزة معلومات حكومية تمارس نشاطها بهذه الصفة ، ثم تتحول الوسائل الباقية منها الى شركات لها كيانها المستقل ، أو تاخذ استقلالها من الناحية المادية على مراحل متقاربة محددة . أى أن فك الاشتباك الذى يتصوره البعض فى أجهزة الاعلام ليس بالشىء المستحيل لكنه أمر يحتاج الى جدولة مراحله المتقاربة . وكلما تمت مرحلة من هذه المراحل المتقاربة تم معها احتواء جانب هام من خواطر الجماهير مما يعتبر تطبيعا وتوثيقا لارساء ثقة جديـــدة ذات مستوى ارفع بين وسائل الاعــلام وبين الجماهيـــر . ولعل هذه هـــى السياســـة المستقبليـــة لاستكمال استقلالية وسائـــل الاعــلام فى بلادنا .

التوصيات

وعلى ضوء هذا الموضوع وما تضمنه من أفكار واتجاهــات ، ومادار حولــه فى اجتماعــات المجلــس من مناقشــات - يوصى بما يأتى :

الاستقلال الاعلامى :

* تعديل القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ، بما يحقق التوازن بين حرية الصحافة والمسئوليات الاعلامية .

* العمل تدريجيا على تكامل استقلال الاعلام بأجهزته المختلفة على أساس جدول زمنى مدروس ، وذلك فى اطار القيم والضوابط السياسية والاجتماعية .

مسئوليات العاملين فى الاعلام :

تدريب المقبلين على تحمل مسئوليات العمل الاعلامى ، على مايأتى :

- سرعة الحركة فى نقل الانباء من مواقع الأحداث فور حدوثها ، دون تفرقة بين حدث وآخر مما يهم الجماهير .

- الجيدة فى التعبير المكتوب أوالمنطوق بالنسبة لشتى المعلومات ، والتخلص من العبارات التى تحتمل الشك والتأويل .

- مخاطبة الجماهير فى كل وسائل الاتصال بأسلوب ودود لائق المستوى .

- تخصيص مساحات أكبر لآراء القراء والمستمعين . على أن يكون لكل مشرف على مساحة معينة صفة الحكم الحر اللائق لتمثيل الرأى العام .

نماذج لبرامج مستقبلية :

* إعداد حملات صحفية واذاعية واتصالية عامة تستوعب آراء المتلقين فى جميع الاتجاهات الشرعية .

* إعداد برامج للنقد البناء المنظم بوساطة الفنيين المختصين فى جميع المجالات .

* إعداد برنامج يومى مختصر ومتحرر من كل المؤثرات ، يتضمن اشارات سريعة الى مافى وسائل الاعلام الاجنبية من الأمور الهامة ، ومعها اشارات لما ينشره أو يذيعه اعلامنا فى هذه الامور .

* الافادة التامة من تجربة الاعلام المصرى فى مصداقيته التى أشاد بها العالم فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

الاعلام المستقبلى للطفولـــة والشبـــاب

يرتبط تكوين النشء فى مرحلته الأولى بالبيت والأسرة ، ومن هنا نشأت مقولة : ابدأ بالبيت أولا ، غير أنها لاتحدد بطريقة عملية ، كيفية هذه البداية .

فالبداية بالبيت فى التربية لها طابع فى كل جيل ، تبعا للمتغيرات واختلاف الظروف مع تعاقب الأجيال .

فالبيت القديم كان أساسه فى الجيل السابق أبوين يقيمان فى أغلب أوقات الفراغ بالبيت بين صغارهما ، ثم تغير الآن هذا الوضع بسبب الأعباء المتزايدة الملقاة على عاتق الأب أو الأم أو هما معا ، لكفالة رزق الأبناء ، دون مزايا التجمع الأسرى الذى يضم الوالدين وصغارهما معا فى أغلب الأوقات المتاحة .

وبالرجوع الى الجيل الأسبق ، نجد أن الوالدين كانا لايكتفيان بالالتزام بالوجود مع صغارهما كلما أمكن ذلك بل كانا يمارسان فى حضور أولئك الصغار ، أو بمشاركتهم ، القيام بالواجبات الاجتماعية ، وهذا ما أصبح الآن نادرا ، وقد يكون فى المستقبل أكثر ندرة بسبب كثرة شواغل الآباء والامهات ، وارتباط بعضهم فى أوقات فراغهم بحياة لاتناسب الاطفال فيما يعرض للكبار فيها من أنواع الاهتمامات .

وربما كان من غير المنطقى ان نلح على الوالدين بأن يلتزما الاقامة فى المنزل طويلا ، مادام أسلوب الحياة الاجتماعية والعملية قد أخذ وسيأخذ أشكالا أخرى ، ولهذا فلابد من ايجاد بديل يعيد للبيت كل أو بعض مزاياه فى ظل هذه الظروف الدائمة التغيير .

اعلام البيت السعيد :

وكما أن للاعلام بوسائله ووسائطه المختلفة دورا أو مكانا أينما كانت هناك حياة انسانية ، فلابد أن يكون له هذا الدور فيما نبحث عنه من بديل ، ولعل التليفزيون هو الوسيلة العصرية التى تستطيع أن تجمع بين أفراد الاسرة ، لكن على أى شىء يكون هذا الاجتماع .

ان الأمر يتطلب ابتكار برنامج تليفزيونى جديد ، تجتمع فيه خلاصات البرامج الجيدة كلها ، يطلق عليه مثلا اسم برنامج « البيت السعيد » ، ومن خلال هذا البرنامج الذى يختار له انسب الاوقات للحياة المنزلية ، نقدم بأسلوب قصصى مصور موضوعات مختارة ، منها على سبيل المثال :

- قصص النجاح الأسرى .
- أجمل الصور لعلاقة الأبناء بأبويهم وأهليهم .
- خطوات الانتماء الوطنى التى تؤدى الى احساس الناشىء بمسئوليته الفطرية عن جمال بيئته على الاقل .
- علاقة الانسان بربه ، وأسرته ومجتمعه .
- العلاقة بين الصغير ومدرسته .
- الحكايات التى يتحاكى بها الأبوان ليسمعها الصغار .
- العبارات الرشيقة التى يتبادلها الصغار .
- أجمل الاغانى والأناشيد التى يشترك فيها الجميع .
- ادخال اللهجة الفصحى المبسطة قدر المستطاع فى كل هذه المجالات .

ان برنامجا قصصيا على هذا النحو ، من شأنه أن يشد اليه الكبار والصغار معا ، مع ملاحظة أن يعرض فى الوقت المناسب ، وهو يعتبر من البرامج التى تأخذ صورة القدوة الحسنة بعيدا عن أساليب

النصائح الجافة .

تليفزيون الصباح بالمدرسة :

فاذا انتقلنا من البيت الى المدرسة ، فلا بد من اقامة نظام اعلامى مدرسى متكامل ينظم مراحل تتناسب مع مراحل التعليم ، لأن اعلام الطفولة قد يختلف نوعا عن اعلام الصبى ، وان كانت الغاية واحدة .

وينبغى فيما يتضمنه هذا النظام قبل دخول التلاميذ الى حجرات الدرس صباحا ، أن يقدم لهم عرض تليفزيونى يحتوى على فقرات مامتنوعة مثل :

- نماذج من صور الصغار المجتهدين المحبوبين .
- بعض المزايا الطريفة الخاصة بالدرس اليومى للتلاميذ .
- صور من المواقف الكريمة بين الصغار وأبائهم ، وبينهم وبين مدرسيهم .
- صور من النجاح الممكن لكل مجتهد .
- أناشيد دينية ووطنية ، يشترك فيها التلاميذ جميعا .
- مسابقات علمية يشترك فيها التلاميذ ، ويمنح الفائزون منهم جوائز مادية أو حوافز اجتماعية ، كالرحلات السياحية وما أشبه ذلك .

ويقترح لنظام الاعلام المدرسى وجود اخصائى اعلامى لكل مدرسة أو لكل عدد متقارب من المدارس . وتكون من مهام الاخصائى الاعلامى بالاشتراك مع المدرس المختص ، تشكيل جمعية تعاونية لتلاميذ المدرسة ، تقوم بمختلف الخدمات المدرسية أو البيئية التى تتفق مع قدرات التلاميذ . على أن تؤخذ الصور للمتفوقين فى هذه المجالات وتذاع فى وقت لاحق بالتليفزيون المدرسى .

المؤتمرات الطلابية الموجهة :

ان هذه الصورة تأخذ شكلا مبكرا فى مرحلة التعليم فوق المتوسط والجامعى ، فالطلبة - فى هذه المرحلة - يشعرون أنهم شركاء فى المجتمع ، ومن العبث أن تروضهم على هذه المشاركة بأسلوب اعلامى خاص .

ان شباب الجامعات وكذلك شباب التعليم فوق المتوسط ، يستهويهم الحوار وابداء الرأى . ومن هنا يكون على الاخصائى الاعلامى - بمشاركة أحد الأساتذة وبعض الطلبة الممتازين - القيام بتنظيم المؤتمرات الطلابية التى تدرس نماذج لما ينبغى أن توجه اليه الطاقات الفكرية والوجدانية للشباب . ومن ذلك على سبيل المثال :

- أحلام الشباب وكيف تتحقق .
- الحلول الذاتية لمشاكل الشباب .
- تنمية الروح الأسرية والروح الجامعية والروح القومية والهوايات الفنية والمهارات الحرفية .
- حقوق وواجبات المواطن الصالح .
- علاقة الطلبة بأساتذتهم .
- مساهمة الطلبة فى الخدمات العامة .
- وسائل التفوق دراسيا واجتماعيا ورياضيا .
- وسائل الترفيه النقى .
- تطبيق مبادىء التعاون على العمل الجماعى بين الطلبة .
- دراسة الشئون العامة دراسة علمية .

ان تقديم كل هذه البرامج وما يتولد عنها من برامج أخرى ، يتطلب تخصيص قناة تليفزيونية (وليكن أسمها قناة الطلبة) أو البدء بإعداد ساعات معينة فى احدى القنوات لأداء هذه المهمة .

ولاشك أن تعرض الطلبة لبحث مثل هذه المسائل يجعلهم أكثر إحساسا بالمسئولية والكرامة والانتماء لاقتناعهم بأن لهم صوتا فى كل ما له صلة بهم وبمجتمعهم ، وبذلك ينصرفون عن الأنشطة المضادة .

ولعل مما يساعد على نجاح هذه المؤتمرات ، أن تلخص لهم فى برامج اذاعية وتليفزيونية وصحفية ، تحفزهم على المزيد من الاهتمام بهذه الشئون .

اعلام المكتبة والمجلة :

ويبقى فى اعلام الطفولة والشباب فقرتان هما :

– اعلام المكتبة .

– اعلام المجلة .

فبالنسبة لإعلام المكتبة : ليكن واضحا أن هناك ماهو أهم من وجود مكتبة فى كل مدرسة وكل معهد وكل كلية ، وذلك هو أسلوب توظيف هذه المكتبة اعلاميا لصالح جمهورها من الطلبة .

ان هذا يتطلب ان تكون هناك حصة اسبوعية للمكتبة ، يحضرها الى جانب الاساتذة والطلبة ، الاخصائى الاعلامى الذى يتولى مع الاستاذ المرافق اجراء الحوار حول كل مايتصل بالقراءة والكتاب ، ومن ذلك :

– كيفية اختيار الكتاب الذى يعرض للقراءة .

– وسائل القراءة الصحيحة .

– الحصيلة التى تستخلص من هذا الكتاب .

– تطبيق القراءات الفكرية على الحياة الخاصة والعامة .

– اختيار ما يمكن أن يذاع أو ماينشر من حصة المكتبة .

هذا وتعتبر اذاعة أو نشر بعض وقائع هذه الحصص بأية وسيلة اعلامية تشجيعا للطلبة على الاهتمام بالمكتبة ، وهو ما يؤهلهم تأهيلا ثقافيا .

أما بالنسبة لاعلام المجلة : فنحن أمام ثروة صحفية مدرسية لابد من توظيفها اعلاميا لصالح الطلبة ، فقد حان الوقت لأن نجعل من المجلة المدرسية لسان حال فعلى للمدرسة بكل ماتشتمل عليه من مواد وتحقيقات صحفية ، وغير ذلك من ألوان الحياة الاجتماعية والبيئية ، وهذا يتطلب ألا يترك تحرير هذه المجلات للصدفة ، بل ينبغى أن تشمل كل مجلة أبوابا تمثل حياة الطالب والمدرسة وصلتها بالمجتمع ، وما يمكن أن يؤديه الطالب من خدمات سواء للبيت أو المدرسة أو المجتمع ، وما يتصل بهذا كله من حوافز الانتماء .

ومن المسائل المستقبلية الهامة فى اخراج المجلة المدرسية ، أن يدرب الطلبة على إدارتها تدريبا يفتح أمامهم طريق المفاهيم الادارية الناجحة فى مستقبلهم .

التوصيات

وعلى ضوء ما جاء فى هذه الدراسة ومادار حولها فى المجلس من مناقشات – يوصى بما يأتى :

* إنشاء وظيفة اعلامية جديدة هى وظيفة الاخصائى الاعلامى على ان يمارس وظيفته بالمدارس والجامعات بالاتفاق بين الجهات المسئولة فى التعليم والاعلام ، واعداد الدراسة التى تناسب هذا الاختصاص .

على أن يكون من مهام الاخصائى الاعلامى :

– تنسيق عمله فى المدرسة أو المعهد أو الكلية مع الاساتذة المشرفين على النشاط الاعلامى بها .

– تشكيل جمعيات تعاونية من الطلاب والتلاميذ فيما بينهم ، لانجاز متطلباتهم الممكنة فى حياتهم المدرسية أو الجماعية .

– المعاونة فى عقد مؤتمرات طلابية بكل بكلية تتناول دراسة كل ماله صلة بشئون الطلبة الخاصة أو العامة .

– تنظيم جلسات المكتبة مع الاستاذ المختص ، وتشجيع الطلبة لاذاعة أو نشر نتائج بعض هذه الجلسات .

– تطوير المجلة المدرسية حتى تغدو ولسان حال مدرستها بالفعل ، وكذلك فى تدريب الطلبة على ادارة مجلتهم بصورة تؤهلهم لحسن الادارة مستقبلا .

* يخصص التليفزيون قناة خاصة أو جزءا كبيرا من احدى القنوات للاعلام المدرسى ، وتعد هذه القناة برنامجا يوميا موجها للوالدين والابناء باسم البيت السعيد وانشاء دائرة تليفزيونية مغلقة لكل مدرسة .

* ان تتخلل برنامج البيت السعيد المقترح الصور البهيجة فى الحياة السوية ، مع عرض لمحات خاطفة لمآسى الانحرافات المختلفة .

* ان تشترك المراجع التعليمية والاعلامية فى اعداد برنامج تليفزيونى بمعاهد التعليم كل صباح ، متضمنا المعانى والصور والحوافز التى تؤهل الناشىء للاقبال على الحياة اليومية بروح عالية ، وما يتطلب ذلك من حكايات وأناشيد يشترك التلاميذ فى ترديدها وتراعى فى ذلك اللهجة الفصحى المبسطة بقدر المستطاع .

القسم الثانى

الفنـــون

السينما فى مصر واقعها ومستقبلها

تعتبر السينما أداة تثقيفية جماهيرية ، ويدخل فى مدلول التثقيف : التعليم والاعلام ، وهى وسيلة فعالة تصل الى عمق الفكر ، كما تمس المشاعر . ويبلغ الأثر الفكرى والنفسى للعرض السينمائى مداه عند الشباب بصفة خاصة ، ويتنوع الانتاج السينمائى لمقابلة الاحتياجات النفسية والفنية والفكرية والترفيهية عند الجماهير ، مستهدفا - بالاضافة الى هذا الأثر الثقافى - هدفا اقتصاديا بما يحققه من عائد اقتصادى فى الداخل والخارج ، وهناك جانب للانتاج السينمائى لايقل أهمية عن الفيلم الطويل ، وهو الفيلم التسجيلى القصير ، الذى تتنوع موضوعاته لتسجيل جوانب مختلفة من الواقع لأغراض شتى ، منها التعليمية والأثرية والسياحية والارشادية والفنية والثقافية . وذلك بهدف التعريف بهذه الجوانب المختلفة فى جو العرض السينمائى الفريد فى نوعه وعمق أثره . وتلعب السينما دورا بارزا فى تشكيل المجتمع وعاداته وتقاليده وفنونه ، بالاضافة الى الأغراض الترفيهية . ويمكن القول بأن مصر هى وحدها التى تلعب الدور الرئيسى على الساحة العربية فيما يتصل بانتاج الفيلم السينمائى ، مما يلقى على السينما المصرية مسئولية ضخمة ، بالنسبة للأثر الذى يحدثه الفيلم فى حياة الجماهير .

ويواجه الانتاج السينمائى العربى فى مصر بعض المشكلات فى المجالات : الاقتصادية والفنية والثقافية . ولعل الجدول الوارد فى الصفحة التالية يوضح الجانب الاقتصادى من هذه المشكلات .

وقد بدأ انكماش فى حجم الانتاج وفى عدد الافلام المنتجة من عام ١٩٧٩ ، الى نحو الثلث من متوسط الانتاج فى السنوات السابقة .

ومن واقع الارقام المسجلة فى الجدول المشار إليه ، يمكن استخلاص النتائج التالية :

ان العائد الاقتصادى من الفيلم المصرى ضئيل ، ويقابل ذلك العائد تأثير اجتماعى يفوق تأثير أية أداة اخرى من أدوات الاتصال الجماهيرى . فمما لاشك فيه أن الفيلم المصرى قد أثر على سلوكيات أعداد كثيرة من الشباب ، ولازال يلعب دوره فى نفس الاتجاه ، ورغم أن التليفزيون يسير فى طريق فرض صيغته على قطاع كبير من المجتمع المصرى ، الا أن التليفزيون نفسه مايزال يعتمد اعتمادا كبيرا على الانتاج السينمائى فيما يقدمه للجماهير ، وهو بذلك يساهم فى تأكيد تأثير الفيلم المصرى ودوره الثقافى والاجتماعى والترفيهى .

- ان العائد نتيجة العرض الخارجى للفيلم المصرى ، يشكل جزءا كبيرا من تكلفة الانتاج ، ورغم أن الفيلم المصرى العربى سلعة لاتنتج الا فى مصر ، كما أن الهدف من انتاجه خدمة المجتمع العربى كله ، الا أن عائده جميعه للمنتج المصرى ، ولايدخل بالقدر الكافى فى مكونات الدخل العام .

- أن كمية الانتاج رغم أنها آخذة فى التناقص الحاد ابتداء من سنة ١٩٧٩ فهى لاتتناسب مع وفرة القدرات الفنية والصناعية التى تعمل فى حقل السينما ، والتى تتزايد بإضافة المئات اليها من خريجى الفنون كل عام .

أوضاع السينما فى مصر :

وتبرز عند دراسة أوضاع السينما فى مصر نقاط على جانب من الأهمية ، تتمثل فيما يأتى :

بيان بكمية إنتاج الأفلام الطويلة منذ سنة ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٨
وتكلفتها وإيراداتها التقديرية

السنة	الجملة	نوعية الأفلام				التكلفة النقدية	الإيرادات النقدية		
		وطنى	اجتماعى	استعراضى	كوميدى		محلى	خارجى	الجملة
١٩٧٣	٤٢	٢	٢٤	٨	٨	٢,٢٠	٠,٨٤	١,٤٧٧	٢,٣١
١٩٧٤	٤٢	٢	٢٤	٤	١١	٢,٢	٠,٨٤	١,٤٧	٢,٣١
١٩٧٥	٥٢	٧	٢٢	١٠	١٣	٣,١٢	١,٣٥	٢,٠٨	٣,٣٨
١٩٧٦	٤٩	٣	١٠	٤	١٧	٣,٤٣	٠,٤٧	٢,٢٠٥	٣,٦٧
١٩٧٧	٥١	١	٣٢	٣	١٥	٣,٨	١,٥٣	٢,٥٥	٤,٠٨
١٩٧٨	٥١	٥	٣١	١	١٤	٤,٠٨	١,٧٨	١,٧٨٥	٣,٥٧

* ويبلغ عدد الفنانين المسجلين بنقابة المهن السينمائية حوالى ١٠٥٦
* ويبلغ عدد العاملين فى تخصصات : الانتاج والاخراج والمناظر والصوت والمعامل والسيناريو والتصوير والمونتاج والماكياج حوالى ١٠١٢

مسئولية الانتاج السينمائى : تقع مسئولية الوضع السينمائى على عاتق العاملين به ، فى المقام الأول ، ثم على النظام العام الذى يحكم خطى وحركة العمل السينمائى فى مصر ، والذى ينفرد ببعض الظواهر كتعدد طوائف المشتغلين به ، فهناك الفنانون من : كتاب وممثلين ومخرجين وموسيقيين ومصورين ومهندسى الديكور وغيرهم ، وهناك الفنيون من : أصحاب الصناعة الفيلمية يعملون فى المعامل والاستديوهات فى تجهيز الفيلم وإعداده ويضاف الى هؤلاء : القائمون على التمويل والانتاج والتوزيع والعرض .

وتعمل الدولة فى الوقت الحاضر – بعد امتلاك القطاع العام لغالبية أدوات الانتاج السينمائى – على تنظيم العمل السينمائى فى مختلف مراحله ، ووضع الأصول التى تضمن فاعلية ونجاح هذا العمل . أما انتاج الافلام ومسئولية الاستثمار فيه ، فانها تقع على عاتق القطاع الخاص بصفة عامة ، ومن أهم هذه المسئوليات : اختيار الموضوع وتمويل الانتاج .

دور الدولة : كان تأسيس استوديو مصر ، من جانب بنك مصر كشركة مساهمة ، أقرب مايكون الى قيام القطاع الاقتصادى لهذه الصناعة ، ومهد هذا التدخل العام فى العمل السينمائى ، الى قيام مؤسسة دعم السينما ، التى اقتصر دورها على تشجيع الانتاج السينمائى من خلال ستوديو مصر ، كما كان لها دور فى انتاج نماذج من الأفلام على درجة من الاجادة التى كان يتطلع اليها المثقفون فى مصر ، خروجا عن المجال السائد للانتاج المحصور فى اطارات تعتمد أساسا على ابراز نجوم السينما فى قصة تهدف غالبا الى التسلية .

وكان قوام اقتصاديات السينما يعتمد على رؤوس الأموال الخاصة ، وعلى جهود التوزيع فى البلاد العربية .

الفيلم المصرى فى الوطن العربى : لاشك أن الفيلم المصرى العربى لعب دورا فى ربط المجتمع العربى ، كما لعب دورا فى التعريف بمصر ، الوطن الطبيعى للحضارة العربية ، وعمل أكثر من أى أسلوب آخر – على نشر اللهجة العربية المصرية ، ولاجدال فى أن نجاح هذا الدور فى المرحلة الأولى من حياة الفيلم العربى ، قد استمد من طاقات الإبداع المصرية ، مما مكن القدرة العربية المصرية من الوقوف فى هذا المجال جنبا الى جنب مع القدرة الاجنبية ، وظلت الاطارات الفكرية لموضوعات الفيلم المصرى جادة ومبتكرة لفترة طويلة ، وبهذا حظى الفيلم المصرى العربى وقتئذ بقبول حسن ، ينبع من نوعيته ومن الأحاسيس القومية العربية ، وقد تأثرت هذه المنزلة بما كان يطرأ على العلاقات العربية من موجات تدعم هذه العلاقات أحيانا وتوهن عراها فى أحيان أخرى ، مما أدى الى حدوث مد وجزر فى توزيع الفيلم العربى بالبلاد العربية .

وبدأت مقاطعة الفيلم المصرى العربى فى فترات متقطعة فى الخمسينات ، وتفاقمت هذه الحدة مع التطبيق الاشتراكى فى مصر خلال السنوات الاولى من الستينات ، مما أدى الى تدهور فى توزيع الفيلم وانكماش ايراداته ، ودخول قطاع ثانوى فى بيروت حلبة الانتاج السينمائى ومحاولة منافسة الانتاج المصرى ، وما قضى به مثل هذا الوضع من جذب بعض الطاقات الفنية المصرية الى العمل فى استديوهات بيروت الصغيرة ، ولقد امتد ذلك الانكماش فى الانتاج السينمائى الى حد اغلاق الكثير من استوديوهات الانتاج السينمائى ، وجدير بالذكر ان هذا الانتاج فى غير مصر ، كان يحاول جاهدا أن يحتفظ بكافة سمات الفيلم المصرى ، وخاصة اللهجة العربية المصرية .

دور المؤسسة العامة للسينما : برز الدور الوطنى على أشده فى علاج الموقف . وتحولت مؤسسة دعم السينما الى مؤسسة تابعة للقطاع العام فى وزارة الثقافة ، كى تضطلع بدور الركيزة الفنية والاستثمارية عن اعادة فتح استديوهات السينما ، وانشاء شركات عامة للانتاج ، ولم يكن هدف المؤسسة تأميم قطاع السينما ، بل ايجاد كيان فنى له وزن اقتصادى قادر على اعادة تشغيل وتطوير السينما ، كذلك لم تعمل المؤسسة العامة للسينما على ايقاف نشاط القطاع الخاص ، بل اتجهت

الى مساعدته ، سواء فى التمويل أو فى توفير امكانات فنية ومعملية تواكب حركة التطور العالمى .

ولقد عاشت هذه التجربة نحو ثلاث سنوات ، ارتفع فيها مستوى الانتاج وبلغ ذروته من ناحية الكم ، وأدخلت صناعة الفيلم الملون ، وتحققت أرباح فى ميزانيات أغلب الشركات القائمة بالانتاج أو ادارة الاستديوهات ، وامتد تخطيط مستقبل السينما الى مرحلة تم فيها السير فى تنفيذ مدينة عالمية للسينما ، كى تكون ركيزة للانتاج السينمائى فى مصر لجذب الانتاج العالمى اليها .

ثم عصفت بهذه التجربة اتجاهات مختلفة ، وتحول النشاط السينمائى الى جهود فردية .

الحد المقترح لمؤازرة الدولة للسينما : يعارض البعض فكرة تدخل الدولة فى مثل هذه النشاطات التى لها طابع استثمارى . وكذلك يرى الكثيرون أن يمتد الانفتاح الاقتصادى الى ميدان السينما فى مصر بحيث يترك الانتاج فيها للاستثمار الخاص أو المشترك . وهنا لابد أن يجرى تحليل لطبيعة العمل السينمائى ، مع البحث بطريقة علمية بحتة لاكتشاف الأسلوب الأمثل الذى يمكن أن يكون عليه قطاع السينما ، بحيث تكون نتيجة العمل السينمائى ناجحة فى نواحيها المختلفة ، فان خطورة التأثير الاعلامى والثقافى للسينما بالغة ، ولها تأثيرها الذى يترك بصمات واضحة فى تربية الأجيال المتتالية والتى تكون الشعب المصرى وتمتد الى الشعوب العربية ، ومن هنا تنبع الحاجة الى ضرورة «التزام» هذه الوسيلة الاعلامية التعليمية والتثقيفية ، مما يفرض على الدولة أن يكون لها وجود - على نحو ما - لرعاية هذه الناحية البالغة الخطورة ، ولا يمكن أن يكون ذلك عن طريق الرقابة على الافلام فقط ، فمثل هذا الاجراء يكاد يكون مشابها لكافة الاجراءات الوقائية .

ومن ناحية أخرى ، فان وجود الدولة فى قطاع السينما لرعاية الجانب الاجتماعى للسينما ، يمكن أن يتم بوسائل كثيرة يختار من بينها مالايتعارض مع أهمية استمرار القطاع الخاص فى بذل نشاطه فى كل مراحل العمل السينمائى ، على أن تسهر الدولة على مسيرة الانتاج السينمائى ، وأن توفر له من الرعاية ما يجعله قادرا على خدمة المجتمع وتحقيق عائد مناسب للاقتصاد القومى .

وهناك أيضا احتياجات الاستثمار فى قطاع السينما . وبين أيدينا مثل يبرز أهمية اشتراك الدولة فى استثمارات السينما ، فقد بدأت المؤسسة المصرية العامة للسينما سنة ١٩٦٤ مشروع مدينة السينما الذى توقف عند المراحل الاولى التى نفذتها المؤسسة .

ورغم مضى أكثر من خمسة عشر عاما على بناء بلاتوهات مدينة السينما ، فانها لازالت باقية على حالها تنتظر رعاية من الدولة لاتمام المشروع . ورغم سياسة الانفتاح والتحول الاقتصادى ، فلم يتقدم أحد من القطاع الخاص لتوفير الاستثمارات اللازمة لاستكمال تنفيذ هذا المشروع ، مما يؤكد ضرورة التمويل العام له ، كما أن توفر المعدات اللازمة لصناعة الفيلم ، بدءا من تصويره ، ليست فى متناول قدرات التمويل الخاصة .

الانتاج السينمائى المصرى تجارة وفنا : يتولى القطاع الخاص حاليا مهمة الاستثمار فى الانتاج السينمائى ، ومن الطبيعى أن يتجه الى اختيار ألوان الانتاج التى تدر عائدا كافيا يشجع على الاستثمار فى الانتاج ، وهذه الألوان غالبا ما تكون غنية بعوامل التسلية سواء فى الكوميديا أو التراجيديا . والواجب أن يتجه الانتاج السينمائى فى مجموعه الى ما يكسبه صفة الخدمة الضرورية والجادة للمجتمع ، ولايتحقق ذلك الا بالالتزام بضرورات هذه الخدمة ، بحيث يعايش هذا الانتاج احتياجات المجتمع ، ويساير ماوصل اليه نظيره فى العالم من معالجة الموضوعات والمشاكل الكبرى التى تواجه الانسانية فى هذا العصر ، بحيث تتمكن السينما - كوسيلة اعلامية وثقافية - من إحداث التأثير والتغيير لصالح التقدم البشرى ، وتقوية العناصر الايجابية فى المجتمع ، مما يستوجب احاطتها بكل ألوان الرعاية .

والمتطلع الى واقع السينما فى مصر يجدها فى وضع مثير ، فهى

من جانب تملأ فراغ الشباب بوسيلة من وسائل التسلية ذات الفعالية والخطر فى تشكيل سلوكه ، ومن جانب آخر تعانى من المنافسة مع التليفزيون أو الاذاعة ، ومن ارتفاع تكاليف الانتاج وقلة دور العرض وفداحة الضرائب ، بالاضافة الى المقاطعات العربية المتكررة التى تحد من ايرادات توزيع الفيلم فى منطقته التقليدية ، والتى كانت تمثل حوالى ٦٠٪ من ايرادات الفيلم المصرى .

والحل الأمثل لمواجهة هذا الموقف ينبغى أن ينبع من نوعية الانتاج السينمائى نفسه . وارتفاعه الى المستوى الذى يجعل من الفيلم خدمة جادة تحقق - مع مطالب الترفيه - معالجة المشاكل التى تواجه المجتمع العربى ، وتقدم صورة أمينة لواقعه واحتياجاته وآماله على كافة المستويات .

وعندما يحقق الفيلم هذه الأهداف ، فان دعمه يصبح التزاما قوميا يوفر له أسباب النجاح والتطور .

المنافسة بين الفيلم الاجنبى والفيلم العربى فى دور العرض المحلية : بلغ متوسط انتاج الافلام العربية فى السنوات العشر الأخيرة نحو ٤٥ فيلما سنويا ، هبط فى السنة الاخيرة الى نحو ١٥ فيلما . وحتى يمكن تقييم الدور الذى يقوم به الفيلم العربى فى مجال العرض عامة فى مصر ، فمن الضرورى أن يستكمل وجوده فى دور العرض مع الفيلم الأجنبى . وتدل الاحصاءات على أن استيراد الفيلم الأجنبى فى المتوسط ، فى السنوات الأخيرة ، يبلغ نحوا من ٣٠٠ فيلم سنويا .

واذا قدر لعرض الفيلم العربى فى المتوسط ضعف أو ثلاثة أضعاف دور عرض الفيلم الأجنبى ، لوجد أن الدور الذى يقوم به الفيلم الأجنبى فى المشاهدة السينمائية ، يمثل ضعف أو ثلاثة أضعاف الفيلم العربى تقريبا .

واذا كان الفيلم العربى لايشغل الحيز الأكبر فى مجال مشاهدة الافلام السينمائية لدى الجمهور المصرى ، فان هذه الحقيقة تؤكد ضرورة تطوير الانتاج الفيلمى فى مصر ، لكى يساير الانتاج العالمى الذى غزا الفيلم العربى فى عقر داره ووضعه فى صف متخلف ، وكذلك فان هذه الحقيقة يمكن أن تفتح بابا لتصحيح مسار اقتصاديات الفيلم المصرى وزيادة ايراداته من العرض المحلى .

وتقدم دور العرض من الدرجة الثانية على عرض الافلام الاجنبية المثيرة ، والتى تعالج قضايا الجنس ، ونادرا ماتعرض الافلام الاجنبية ذات المستوى الرفيع ، ولايعنى هذا فرض القيود على استيراد الفيلم الاجنبى ، بل من الضرورى تشجيع الافلام الأجنبية التى تخدم المجتمع الانسانى .

التوصيات

على ضوء ماتقدم ، وما انتهت اليه مناقشات المجلس ، يوصى بما يأتى :

*** تمويل الانتاج بنظام مصرفى :**

أصبح تمويل انتاج الافلام المصرية فى الاغلب تحت رحمة موزعى الفيلم للخارج ، وكثيرا مايتدخل الموزع فى تخطيط عناصر الفيلم المختلفة ، ومن الطبيعى أن يكون هذا التدخل للصالح التجارى وليس لغيره .

ويؤدى مثل هذا التمويل الى حرمان المنتج المصرى ، وبالتالى الاقتصادى فى قطاع السينما ، من مزايا الابداع الفنى ، الذى يتحقق غالبا من التناسق والتكامل بين مختلف العوامل التى توفر له التفوق .

كما أن الظروف الطارئة التى تمنع فى بعض الأحيان عرض الافلام المصرية فى سوقها العربية ، كثيرا ماتؤدى الى هبوط السعر المعروض للافلام المصرية لضمان مقابل التوزيع الخارجى .

ولمواجهة هذا الموقف ، فان الامر يتطلب :

- قيام نظام مصرفى خاص لتمويل انتاج الافلام ويتم ذلك بتخصيص بنك مستقل او بنك من البنوك القائمة حاليا للائتمان السينمائى . على أن يتلاءم هذا النظام المصرفى مع مطالب الانتاج السينمائى وظروفه الخاصة .

– أن يتولى مثل هذا البنك الاقراض على ايرادات التوزيع الخارجى حماية للمنتج من تحكم الموزع الخارجى .

– ومن الممكن أن يمتد نشاط هذا البنك المتخصص فى الانتاج السينمائى لما يقابل السينما من الاعمال الفنية ، مثل انتاج مسلسلات التليفزيون وبرامجه .

ولاشك أن مثل هذا النظام يمثل الخطوة الاساسية التى يتطلبها الواقع السينمائى المصرى كى ينطلق لتحقيق الاهداف الثقافية والاجتماعية والترفيهية المرجوة منه ، ويمكنه مسايرة التقدم فى الانتاج السينمائى عالميا . كما أن هذه الخطوة ستحقق للانتاج السينمائى اعتباره اقتصاديا وفنيا ، مما يمكنه من المشاركة فى انعاش الاقتصاد القومى وفى ثقافة الشعب .

* الضرائب والرسوم :

ان معدل الضرائب والرسوم المفروضة فى مصر على انتاج الافلام أو على مشاهدة العروض تمثل عبئا ثقيلا على الفيلم المصرى فى ظروفه الراهنة ، مما يتطلب اعادة النظر فيها لتخفيف أعباء الاستثمار الانتاجى ، مع النظر بصفة خاصة فى تخفيف الرسوم الجمركية المفروضة على أسعار الخامات ، سواء بالنسبة للفيلم الخام أو مهمات الاستوديوهات ودور العرض ، للتخفيف من الارتفاع المطرد فى أسعار هذه الخامات .

* الاستوديوهات :

ضرورة استمرار مساهمة الدولة بأكبر قدر ممكن لتوفير الأصول الثابتة للاستوديوهات وملاحقة التطور الكبير فى صناعة السينما بالخارج ، مع اعطاء أولوية لاتمام مشروع مدينة السينما .

* تطوير الانتاج :

– يقتضى النهوض بموضوعات الافلام ، لتقوم بدور فعال فى خدمة المجتمع ، أن يغطى الانتاج السينمائى المصرى رقعة عريضة من الموضوعات ، بحيث لايقتصر الانتاج – وهو استثمار يتولاه القطاع الخاص – على الموضوعات التى تهدف الى التسلية فقط . ومن ثم ينبغى أن تساهم الدولة فى دفع هذا الانتاج الى مختلف الموضوعات التاريخية والدينية والعلمية ، ويقترح لتحقيق ذلك أن تفرد الدولة فى الجهاز المختص بالسينما لجنة تتولى اقتراح وإعداد الموضوعات المناسبة للانتاج السينمائى ، سواء من انتاج الكتاب المصريين أو العرب ، أو الموضوعات المعدة خصيصا للسينما ، والتى يمكن تكليف كبار الكتاب بها ، أو عن طريق المسابقات بالنسبة لبعض الموضوعات القومية والدينية ، مع تكليف المتمرسين من كتاب السيناريو باعداد السيناريوهات الخاصة بها . على أن يترك للمنتجين مسئولية انتاج مثل هذه الافلام ، مع تخصيص الحوافز المجزية للانتاج المتميز لمثل هذه الموضوعات .

– مع استبعاد الموضوعات السطحية والتافهة التى يكون فى انتاجها اساءة للسينما المصرية ، أو تشويها للواقع الاجتماعى ، وذلك قبل البدء فى الانتاج .

* عرض الافلام :

يؤثر النقص فى عدد دور العرض فى مصر على الانتاج السينمائى فيؤدى الى انخفاض ايرادات الفيلم ، وبالتالى تحقيق خسارة للمنتج أو قلة العائد المجزى . كما أنه يحول دون عرض كامل للطاقة الانتاجية للافلام فى مصر ، مما يسبب الانخفاض المتوالى فى معدل الانتاج السنوى ، كما يضع الفيلم المصرى فى قبضة الموزع الخارجى الذى يهدف أساسا الى الربح . ويقترح لتدارك هذا الامر :

– تشجيع اصحاب المبانى الجديدة ، فى ضوء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٩ الذى أجاز التصريح بانشاء دور للعرض فى الادوار السفلى من العقارات ، وأوجب انشاء دور عرض فى العقارات التى تنشأ على أرض دور العرض القديمة – مع مراعاة ملاءمة المبنى وحاجة الحى . وأن تعفى هذه المشروعات من نسبة من الضرائب لفترة تسمح باستكمال النقص فى عدد دور العرض .

- وضع خطة متكاملة لبناء دور العرض ، تشارك فيها المحافظات ووزارات الثقافة والتعمير والأوقاف والاسكان ، وأن تشمل بصفة خاصة اقامة سلسلة من هذه الدور فى المدن الجديدة .

- لما كان القطاع العام يملك عددا كبيرا من دور العرض ، فمن الممكن أن يساهم فى حل أزمة هذه الدور - خصوصا بعد خفض الضرائب على تذاكر دور العرض السينمائى ، مما يجعل عائد هذا الاستثمار مجزيا - خاصة فى المحافظات التى لاتوجد فيها دور للعرض السينمائى ، وذلك ببناء مجمعات متكاملة يحتوى الواحد منها على عدة قاعات للعرض ، بحيث يتيسر للمشاهد أن يختار مايريد مشاهدته من الافلام المعروضة .

- وضع خطة طويلة المدى عن طريق أجهزة تنمية القرية بالحكم المحلى ، لانشاء دور مناسبة للعرض السينمائى بالقرى الكبيرة ، بعد أن تم ادخال التيار الكهربائى الى أكثرها ، وذلك بهدف توسيع قاعدة المشاهدين محليا .

أما بالنسبة لعرض الافلام المصرية فى المنطقة العربية - وهى المنطقة التقليدية لمشاهدة الفيلم المصرى - فينبغى بذل جهد اضافى لتوفير نظام لتوزيع الفيلم المصرى ، يقف جنبا الى جنب مع النظام الحالى ، والذى يعتمد على مجموع الموزعين الاجانب أصحاب مكاتب التوزيع فى القاهرة . فمن الضرورى تأسيس مكاتب مصرية فى الخارج تعمل على تقديم الفيلم المصرى العربى لدور العرض ، وتتولى الدعاية له وتتقاضى حقوق العرض ، مع انتهاز الفرص المتاحة فى المهرجانات الدولية وأسواق الافلام العالمية لتسويق الفيلم المصرى ، وممارسة أسلوب التبادل بينه وبين الافلام الاجنبية المناسبة التى يمكن عرضها فى مصر . ويمكن أن تساهم الدولة فى هذا الاجراء عن طريق اسناد هذا الاختصاص الى قطاع دور العرض التابع للقطاع العام .

* عرض الفيلم الأجنبى فى مصر :

ان موالاة عرض الافلام الاجنبية الهابطة - مثل بعض أفلام الكاراتيه أو أفلام الجنس - تؤثر تأثيرا ضارا على سلوك الشباب ، ويستدعى ذلك الحد من عرض هذه الافلام ، مع العمل على استيراد الافلام العالمية الناجحة ، وتوفير امكانات العرض لها ، مما يؤدى الى رفع مستوى التذوق للانتاج السينمائى ، ويضع امام المنتجين مقاييس الانتاج الناجحة فى الحقل السينمائى العالمى .

كما يتعين مراعاة التنسيق لعرض الافلام الاجنبية ، حتى لاتنتشر ، فى أكثر من دار فى وقت واحد ، أفلام العنف والجريمة والجنس .

* معهد السينما :

مضى على إنشاء معهد السينما فترة طويلة أدى خلالها دورا مشرفا بارزا فى تخريج العديد من المتخصصين فى مختلف الاعمال السينمائية . على أنه من المناسب بعد مضى هذه الفترة أن تجرى عملية تطوير للمعهد تتناسب مع الرغبة فى رعاية الانتاج السينمائى ، والوصول به الى مستوى العمل الفنى الذى يعبر عن مدى تقدمنا الحضارى والاجتماعى .

ولتحقيق هذا الهدف يمكن تقديم التوصيات الآتية :

* تحرى ت فر الموهبة لدى الدارسين ، باعتبارها من ضرورات العمل السينمائى وقصر الدراسة فيه على من يتم اختيارهم على هذا الاساس .

* تزويد المعهد بالإمكانات العلمية والعملية التى تساهم بقدر كبير فى جهود التعليم .

* تكوين جيل متفرغ من الاساتذة ، بدلا من الاستعانة بالعاملين فى الحقل السينمائى .

* توفير فرص البحث والتجربة ، بحيث يكون المعهد مصدرا لخطط تطوير العمل السينمائى .

* التنسيق بين المعهد والمعاهد الفنية الأخرى بمصر لتجنب تكرار الدور الذى يقوم به كل منها فى مجال التخصصات الفنية المختلفة .

* الاهتمام بوجه عام بالدراسات الخاصة بالسيناريو وإعداد كاتبيه .

* الافلام التسجيلية :

يمثل انتاج الافلام التسجيلية هدفا حضاريا أصيلا ، اذ انه بمثابة تسجيل لواقع الوطن : ماضيه وحاضره ونموه وتقدمه . وهو وسيلة للمعرفة تؤدى دورا عميقا بين مختلف طوائف الشعب ، فتعرفهم ببلادهم وبمواطن القوة والتقدم بها ، لتنمية روح الانتماء والمحبة للوطن .

وهو من الأهمية بمكان فى برامج العرض السينمائى ، اذ لو أخلى مكانه لحل محله الفيلم التسجيلى الاجنبى والفيلم الدعائى .

ويوصى فى هذا الشأن بما يلى :

* إعطاء اولوية لتمويل هذا الانتاج .

* تكوين لجنة دائمة تختص بوضع خطط الافلام التسجيلية وتنظيم عرضها والمناسبات الملائمة لها ، وغير ذلك مما يسمح بالنهوض بهذه الافلام وتحقيق الغرض من انتاجها .

* انشاء مكتبة عامة لهذه الافلام ، بحيث تكون فى متناول الجهات المختلفة وخاصة أجهزة الثقافة والتعليم والاعلام .

* تشجيع الانتاج المشترك :

يلاحظ أن الانتاج السينمائى المصرى قد ابتعد عن دخول حلبة الانتاج العالمى ، لعدم انتاجه أفلاما عربية ذات مضمون انسانى عام يتيح لها فرصة العرض فى مختلف ارجاء العالم بسبب زيادة التكلفة من ناحية ، وغياب التعاون المشترك بين الطاقات الفنية المصرية والاجنبية من ناحية اخرى ، وتجدر الاشارة الى أحد الافلام التى انتجت عن طريق المشاركة بين الطاقات الوطنية والاجنبية ، وهو فيلم « الرسالة » الذى ساهم فيه الفنانون المصريون مع فنانين أجانب ، وماحقق من نجاح على المستوى العالمى ، مما يدعو الى إحياء فكرة الانتاج المشترك لفتح الاسواق العالمية أمام الفيلم المصرى العربى ، بالاضافة الى نشر الحضارة العربية التى يزخر بها تاريخها .

المسرح والدولة

تطور حركة المسرح مابين ١٩٥٩ و ١٩٦٧ :

أنشئت هيئة المسرح والموسيقى سنة ١٩٥٩ وضمت اليها فرق الدولة العاملة فى ذلك الوقت ، وهى : المسرح القومى ، وأوركسترا القاهرة السيمفونى ، وافتتحت فى العام نفسه فرقة القاهرة للعرائس والفرقة القومية للفنون الشعبية ، ثم أنشىء المسرح الغنائى عام ١٩٦٠ بهدف احياء التراث الغنائى القديم فى ثوب عصرى .

وفى عام ١٩٦٢ افتتح مسرح الجيب ليقدم التجارب المحلية والعالمية وليقوم بتعريف المثقفين والمسرحيين بنماذج من المسرح العالمى ومدارسه وروداه .

وفى عام ١٩٦٢ ، أنشىء متحف فنون المسرح والموسيقى لحفظ التراث المسرحى ودراسته وتوثيقه .

وفى عام ١٩٦٤ انشىء مسرح الحكيم ليقدم الأعمال الجادة ، منافسة مع المسرح القومى .

وفى يوليو من العام نفسه ضمت مؤسسة المسرح الى فرق التليفزيون المسرحية وكان يتبعها من الفرق : المسرح الحديث ، والمسرح العالمى ، والمسرح الكوميدى ، وفرقة رضا للفنون الشعبية ، وفرقة القاهرة الاستعراضية ، ومسرح الأطفال ، ومسرح الحكيم .

وفى عام ١٩٦٦ افتتح السيرك القومى ليضيف مجالا جديدا من الترفيه ، وفى عام ١٩٦٨ ولدت فرقة الموسيقى العربية لتقدم لعشاق هذا الفن نماذج من الغناء العربى القديم بتوزيع متطور .

وفى مجال الانشاءات : تحول عدد من دور السينما الى مسارح ، مثل مسرح محمد فريد للعرائس ، والاستفادة من مسرح الجزيرة الفرعونية ليكون مقرا لمسرح الجيب ، وشيدت قاعة سيد درويش بالهرم لتقديم الحفلات الموسيقية وعروض الباليه والأوبرا .

وفى مجال التأليف المسرحى : تميزت هذه الفترة بظهور جيل متمرس من كتاب المسرح الذين تناولت اعمالهم حركة المجتمع المصرى وما اعتراه من تغييرات وتحولات قبيل الثورة وبعدها . فبادرت مؤسسة المسرح بتقديم أعمالهم على مسارحها ، لتبدأ مرحلة متطورة من التأليف المسرحى ، اتسمت بالنضج الفنى والتعبير الدرامى عن قضايا المجتمع ومشكلاته . وساعد على ذلك نشاط حركة النقد الفنى وتفاعلها مع الحركة المسرحية .

وتكاملت العروض المسرحية بسبب التطور الفنى لأساليب الاخراج والتمثيل ، خاصة بعد عودة فريق من المخرجين الفنيين الذين اوفدتهم الدولة لدراسة الاخراج فى اوربا ، وقدمت نماذج رفيعة من مختلف المدارس الأدبية ، تمثل المسرح فى مختلف العصور . وقامت الهيئة باستضافة عدد من الفرق العالمية فى فنون المسرح والموسيقى والاستعراض والأوبرا والباليه والفن الشعبى ، لتقدم عروضها على مسارح القاهرة والاسكندرية الآن : وبعد المرحلة السابقة طرأت على الحركة المسرحية كبوات بعد عام ١٩٦٧ ، من اهم اسبابها :

- انعكاس احداث يونيو ١٩٦٧ على كافة مظاهر حياتنا القومية والفنية ، ومنها المسرح فقد خفضت ميزانية الانتاج بمؤسسة المسرح بعد انفصالها عن فرق التليفزيون المسرحية عام ١٩٦٦ وتعرضت هيئة المسرح لتقلبات ادارية تناولت وضعها القانونى وقياداتها .

- غياب النص المسرحى الجيد بسبب أزمة التأليف المسرحى التى ظهرت فى السنوات الأخيرة .

- اعتذار الفنانين عن عدم العمل فى مسارحهم لارتباطهم بالعمل فى الفرق الخاصة وشركات التليفزيون العربية .

- غياب النقد الفنى الذى يعتبر جزءا من الحركة المسرحية يتفاعل معها ويستجيب لمعدلاتها .

وتشير المقارنة بين المسرح المصرى فى الستينات والحركة المسرحية الآن الى التراجع فى جوانب كثيرة : عدد الكتاب المسرحيين ، وعدد الفرق ودور العرض وأرقام الايرادات . واهم من ذلك كله ، قلة عدد المترددين على المسرح الجاد - مما يكشف عن ابعاد أزمة مسرحية ترجع فى جانب كبير منها الى أن الدعم الذى قررته الدولة بعد انشاء « هيئة المسرح » خرج عن مفهومه ليصبح تمويلا كاملا للحركة المسرحية . ومن ثم أصبح المسرح مؤسسة رسمية تخضع للوائح الادارية والسياسة العامة للتوظف ، فتكدست الهيئة بالموظفين واختل التوازن بين نسبتهم ونسبة الفنانين . وكانت النتيجة أن أصبحت « هيئة المسرح » اكثر وجودا من المسرح ذاته ، واختفت الرغبة فى المنافسة بين فرقها المسرحية ، بعد أن أصبح التمويل مضمونا من الدولة مع بداية كل سنة ، وتحول هذا الموقف الى تسيب ادارى واضح فى الفرق ودور العرض . ومن جانب آخر فان التأليف المسرحى تراجع عن مستواه بعد توقف جيل الستينات عن الكتابة لأسباب مختلفة ولم يتمكن جيل الكتاب الجدد - ابتداء من السبعينات - من ملء هذا الفراغ . ومن هنا فقد المسرح الجاد جمهوره .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها من مناقشات أوصى المجلس بما يأتى :

* الاهتمام بالتنسيق والتعاون بين أجهزة الاعلام ممثلة فى التليفزيون والاذاعة وبين قطاع المسرح لتحقيق النفع المتبادل ، على ضوء التجارب السابقة فى هذا المجال . وان يشمل التنسيق تنظيم عمل

الفنانين وتسجيل المسرحيات وتسويقها .

* ان تسهم أجهزة الاذاعة والتليفزيون والصحافة فى ايجاد وتنمية ذوق فنى عام وذلك بالعمل على تقديم الأعمال المسرحية ذات القيمة الفنية .

* الاهتمام بالمسرح المدرسى ودعمه بمختلف الوسائل باعتباره من عوامل تكوين الوعى المسرحى والجمهور المثقف . ويتصل بذلك تزويد المكتبة المدرسية بالنصوص المسرحية الجادة مصرية وعالمية . وتشجيع ارتياد الطلبة للمسارح بأسعار مخفضة .

* العناية بالمسرح الجامعى ، ليصبح جزءا من انشطة الحياة الجامعية .

* تنشيط الحركة المسرحية بالأقاليم بتشجيع وتدعيم العروض التى تقدمها فرق المحافظات ، وان يهتم كل مسرح فى اقليمه بمعالجة مشاكل الاقليم الخاصة .

* تنظيم بعثات دورية للفنانين القياديين لمتابعة التطورات الحديثة بمسارح العالم .

* ان يستمر عمل الفنانين القادرين على العطاء حتى بعد بلوغهم سن المعاش .

* وضع الضوابط والقواعد التى تحكم عمل الفنانين بالفرق المسرحية حتى يؤدى كل فنان عطاء محددا وملزما فى الفرقة التى ينتمى اليها أولا قبل أن يسمح له بالعمل فى مسارح القطاع الخاص او خارج مصر .

* رفع أجور الكتاب بصورة مجزية قياسا على ارتفاع أجور كتاب السينما والتليفزيون . وتنظيم مسابقات سنوية للتأليف المسرحى تضمن للفائزين فيها فرصة تقديم نصوصهم على خشبة المسرح ، بالاضافة الى تخصيص جوائز سنوية لأفضل العروض المسرحية فى القطاعين العام والخاص . مع الاهتمام باختيار اعضاء لجان القراءة من المتخصصين ضمانا للكفاءة والموضوعية .

* ترجمة الأعمال المسرحية الكبرى من الآداب العالمية الى اللغة العربية على اساس منهج أكاديمى سليم . مع تشجيع الترجمة برفع أجورها واعادة طبع مانفد من المسرحيات العالمية وتقديمها بأسعار مناسبة .

* العناية باللغة العربية الفصحى فى نشاط المسرح بالاذاعة والتليفزيون ، عن طريق زيادة عروض المسرح العالمى فى برامجها ، مع تقديم المناسب منه باللغة العربية السهلة .

* العناية بالنقد المسرحى الجاد فى الصحف والاذاعة والتليفزيون مع عقد ندوات يشترك فيها الجمهور عقب كل مسرحية وندوات اخرى عقب كل موسم مسرحى .

* دراسة اقتراح بتخصيص مسارح الدولة على النحو الآتى :

- المسرح العالمى لتقديم المسرحيات العالمية القديمة والحديثة .

- المسرح القومى لتقديم الريبرتوار المصرى لكبار الكتاب .

- المسرح الحديث او مسرح الشباب لتقديم الأعمال الجديدة للكتاب من الشباب .

- المسرح الطليعى لتقديم التجارب المسرحية الطليعية ، المصرية منها والأجنبية .

- المسرح الغنائى لتقديم الاعمال المسرحية الغنائية الكبرى المصرى منها والعالمى .

* أن يختص مسرح الدولة بتقديم الأعمال الكبرى التى لاتسمح امكانات القطاع العام بتنفيذها مع تخصيص شعبة من شعب مسرح الدولة لاحياء التراث وتقديم أعمال الرواد الأوائل .

* ان يكون دعم الدولة للمسرح موجها - على وجه التخصيص - لخدمة الحركة المسرحية فى مجال الانتاج .

* الغاء ضريبة الملاهى بالنسبة للمسارح ، باعتبار المسرح خدمة ثقافية وليس عملا تجاريا .

* رفع نسبة القيمة المخصصة للاستهلاك البشرى فى ضريبة

الايراد العام والمهن الحرة بالنسبة للفنانين الى ٤٠٪ من مجموع الايــراد . اذ أن قدرة الفنان تتناقص صحيا بمرور الزمن - وهى رأسماله - بخلاف مايحدث فى بقية المهن الاخرى .

* تخصيص نسبة من حق الاداء العلنى لقيمة مايباع من تسجيلات بالخارج أو مايعاد عرضه منها بالداخل ، للانتفاع بحصيلتها فى مشروع انشاء مستشفى خاص للفنانين ودار للنقاهة والشيخوخة على أرض تمنحها الدولة للفنانين .

التخطيط للعمارة والفنون التشكيلية

(فى مصر حتى عام ٢٠٠٠)

للفنون التشكيلية فى مصر دور عميق الأثر فى كيانها منذ قامت الحضارة فى هذا الوادى . واذا كانت مصر قد أعطت الكثير عبر تاريخها ، فإن الفنون من أروع إضافاتها الى الحضارة الأساسية ، بدءا من العمارة حتى أدوات الحياة اليومية .

وقد استطاع الفنان التشكيلى فى العصر الحديث مواصلة هذا العطاء ، رغم كل الظروف والمعوقات .

وإذا كان الإبداع الفنى يتميز بالفردية ويتطلب مناخا من الحرية ، فإنه يستلزم أيضا استجابة من المجتمع بين النشاط الفردى والتيار العام يهيىء للفنون أسباب الازدهار ، ويمهد لها الوسائل ، ويعين على استنهاض الوعى العام وإدراكه لقيم الفنون وأثرها فى المجتمع ، كما يوفر فى الوقت نفسه المؤسسات الفنية اللازمة والوسائل التى تحقق ارتباط الفن بالمجتمع .

واذا كان للفنون التشكيلية عامة قضايا مشتركة ، فإن العمارة فى مصر - وهى أم الفنون - تنفرد بمشكلات خاصة تدعو الى البدء بتناولها ، ذلك لأن التخطيط القومى للفنون التشكيلية ينبغى أن ينطلق من نظرة تربط بين هذه الفنون وبين المجتمع ، فلا يتناولها كظاهرة ثقافية منعزلة عن مجتمعها ، وانما كظاهرة ثقافية اجتماعية مؤثرة فى المجتمع ومتأثرة به .

ومن هنا تجىء البداية مع التخطيط والعمارة للمجتمع السكانى ، وأول مايلاحظ فى هذا الشأن ان المدينة المصرية المعاصرة فقدت ضابط التخطيط ، وتركت للنمو العشوائى الذى يفتقد القيم الفنية والجمالية ، هذا فضلا عن ان المشروعات الجديدة طغت على المواقع والأحياء التاريخية واقتحمت حرمتها وشوهــت معالمها بما اقيم حولها ، لذلك أصبح لزاما البدء بالقيم الفنية والحضارية فى المجتمع السكانــى ، قبل البحــث فى خطة النهوض بالفنون التشكيلية الأخـــرى اذ انه لاخير فى جهد يبذل داخل جدران المعارض والمتاحـــف ، مالم يسبقــه وعى فنى حضارى يرتســم على هيئة المدينــة وتخطيطهـــا وعمارتها .

وتبرز فى هذا الشأن الحقائق التالية :

• ان البلاد تمر بمرحلة حاسمة فى تكوين ملامحها الثقافية التى زالت عنها صفة الأصالة فى الكثير من المجالات وأخصها العمارة ، وهناك حاجة ماسة لبناء المساكن وانشاء المدن الجديدة والقرى على المقياس القومى الواسع الكبير . وقد رصدت مئات الملايين من الجنيهات للمشروعات المزمع القيام بها ، وعلى الجانب الآخر يلاحظ أن البلاد تعانى من انخفاض فى مستوى الثقافة المعمارية وما ينبغى أن يتوفر لها من قيم أصيلة .

• ان القيام بهذه المشروعات يتيح الفرصة لنهضة معمارية ثقافية تليق بعهدنا الحاضر ، اذا ما أعطينا الموضوع مايتطلبه من العناية ، وإذا ما بذلت الجهود الصادقة من قبل المعماريين والمخططين ، الذين عليهم إيجاد الطراز المصرى الحديث الأصيل المستمد من قيمنا الحضارية وفنوننا التشكيلية الأصيلة .

• انه لايمكن قصر الاهتمام على ميدان واحد من ميادين الثقافة كالعمارة ، أو تفضيل أى من هذه الميادين على الأخرى ، لأنها جميعا تكون وحدة متكاملة فى عقول ووجدان أفراد المجتمع ، الا أن هناك منها ماهو عاجل وهام ، ويستلزم العلاج فورا كالعمارة ، وذلك بالنسبة الى مشروعات التعمير والبناء الجارى إقامتها بشكل موسع وشامل ، بالإضافة إلى أن العمارة تعتبر من مجالات الثقافة التى يمتد أثرها طويلا ، فإن العمر الاحصائى للمبنى يصل إلى ٩٢ سنة ، وأثر كل مبنى يقام اليوم على القيم الجمالية ووجدان الجماهير سيمتد إلى حوالى المائة عام .

• ان كل مبنى يقام سيبقى شامخا وسط المدينة تحت نظر السكان سواء رغبوا فى رؤيته أو لم يرغبوا ، كما هو الحال فى منتجات باقى الفنون ، كالتصوير مثلا . وأن كل مبنى أصيل وجميل يقام فى مدينة سيعتبر تحيزا من المعمارى الذى صممه لأهله واحتراما لأسلافه .

التوصيات

لهذه الأسباب وغيرها ، فإن قضايا العمارة والتخطيط تتطلب مواجهة عاجلة ، يمكن تخليصها فى التوصيات الآتية :

فى التخطيط والعمارة :

يقتضى الأمر ما يأتى :

* إعداد تخطيط عام معتمد للمدينة المصرية فى سائر الأقاليم ، يراعى فيه : الاحتياجات الوظيفية والقيم الجمالية ، وتوفير المساحات الخضراء ، واحترام جلال النيل ، وابراز شخصية الأحياء التاريخية والمبانى ذات الطابع المميز ، على أن يكون لهذا التخطيط قوة النظام والقانون .

* معالجة ظاهرة اغتراب العمارة المصرية ، ومحاكاتها لأنماط لا تحقق النفع الوظيفى الملائم لطبيعة المكان ومناخه وتقاليد الحياة ، ولا القيم الجمالية الواجب توافرها فى العمارة المصرية الحديثة الوريثة لتراث معمارى عظيم .

وهذا يقتضى :

• وضوح الرؤية فى اتجاهات تجديد الثقافة العربية ، ومراجعة واعية لمتطلبات التراث والعناية بدراسات الأصول والقوانين التى قامت عليها العمارة فى مصر ، لا مجرد اقتباس عناصر ووحدات زخرفية من العمارة الإسلامية تضاف إلى مبان يغاير منطقها أصول تلك العمارة .

• مراجعة مناهج إعداد المعمارى المصرى فى كليات الفنون وفى أقسام العمارة بكليات الهندسة ، بحيث تتسع لمزيد من العناية بدراسة تراثنا المعمارى وحلوله التى نبتت من البيئة واحتياجاتها ، لأخذ الثوابت الباقية من شواهدنا المعمارية وتطويرها بما يتفق واحتياجات العصر ، بحيث تكون العمارة فنا يحمل معالم الشخصية المصرية ، ويأخذ من الاتجاهات الحديثة – عن وعى – بمتطلبات بيئتنا .

• الاهتمام بمراكز بحوث البناء لاختيار الخامات الملائمة مناخيا واقتصاديا ، وإعداد خريطة مناخية لبيئات مصر المختلفة ، وذلك لاختيار التصميمات والخامات الملائمة لكل بيئة . على أن يصاحب ذلك إنشاء مركز لتأهيل بحوث العمارة والفنون التشكيلية على أسس علمية وابداعية ، لاتقوم على مجرد عاطفة الانتماء إلى التراث ، وانما على النظر الواعى المتطور والمدرك لاحتياجات العصر والمجتمع ، ولتقييم الميراث القومى المعمارى علميا ، والعمل على وصل ما انقطع من صلات بين العمارة المعاصرة والقيم الحية فى تراثنا المعمارى .

• ينبغى أن تكون المبانى العامة نموذجا لمفهوم الأصالة والمعاصرة ، ومثالا يحتذى فى تصميماته وما يجتمع فيه من قيم جمالية وفنية ، ولذلك فإن توفير الصلاحيات والإمكانات لمكاتب الدولة للتصميمات المعمارية –

مثل المكتب العربى للتصميمات والاستشارات الهندسية – يتيح لعمارة المبانى العامة نهضة يمكن أن تنعكس على عمارة المبانى الخاصة .

• تشجيع اتجاهات الإبداع القائمة على الأصالة والتجديد واحترام القيم الإنسانية فى العمارة الحديثة ، وتنظيم الحوار والمسابقات ذات الأهداف الوطنية حفزا للالتفات الى التراث القومى ، ومراعاة هذه القيم والضوابط فى جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية ، والعمل على إحياء الحرف الفنية المتصلة بالبناء وتوفير مراكز التدريب اللازمة .

• الاهتمام بنشر الثقافة المعمارية بين أفراد المجتمع ابتداء من مراحل التعليم ، وامتدادا إلى أجهزة الإعلام والثقافة التى يجب أن تضطلع بدور أساسى فى هذا المجال ، هذا مع ضرورة تعاون وزارات التعمير والسياحة والتعليم وأكاديمية البحث العلمى فى عقد الندوات العلمية عن الأمور المتعلقة بالتخطيط والعمارة فى مصر ، والتصدى لقضاياها الأساسية بالبحث والتوعية ، مع إلقاء الضوء على النماذج المعمارية الملائمة ، وإبراز مساوىء التصميمات المعمارية السائدة من الناحية الإنسانية والبيئية والمناخية .

* إن تخطيط المدينة والحفاظ على قيمها وامتداد هذا التخطيط الحضارى إلى الاقاليم ، يتطلب إنشاء هيئة عليا لتخطيط المدن والعمارة يكون لها سلطة القرار الملزم لمراعاة القيم الفنية فى التخطيط ، والحفاظ على شخصية المدن والأحياء التاريخية ، وصيانتها مما تتعرض له بسبب زحف المبانى الحديثة التى تقام متاخمة لها ، والمشروعات الصناعية التى تهدد مواقع الآثار والمبانى التاريخية .

* إن صدور التنظيم الخاص بتخصيص نسبة مئوية لأعمال الفنون التشكيلية من مجمل تكاليف المبانى العامة يعد ظاهرة حضارية طيبة ، غير أن أثر هذه الظاهرة لايتحقق مالم يكفل لهذا التنظيم الفاعلية ، وما لم يتحدد مفهوم الفنون التشكيلية استيحاء من تقاليد مصر فى العمارة والتشكيل ، بحيث تكون الأعمال الفنية التشكيلية مكملة عضويا للمبنى لا مجرد إضافة وإقحام عليه .

* العمل على الحفاظ على خصائص العمارة الشعبية وحمايتها من الانحدار ورصد الحلول المعمارية التى تنبعث من إحساس المواطنين واحتياجاتهم ومتطلبات المناخ ، وتشجيع الجهود الذاتية فى إقامة المبانى الريفية ، مع توفير الدعم اللازم لتشجيع هذه الجهود وتنميتها فى إطار الحفاظ على طابعها وخصائصها ، مع الوفاء بمطالب القرية الحديثة . ويتصل بذلك ، الاهتمام بإقامة متحف للفنون الشعبية يجمع نماذج العمارة والفنون الأخرى المتصلة بها .

بالنسبة للفنون التشكيلية :

من استقراء أوضاع الفنون التشكيلية فى مصر يتبين :

• أن الوسائل المتبعة لنشر الفنون وتأصيل تذوقها فى مصر مازالت قاصرة ، بحيث يمكن القول ان هناك عزلة قائمة بين الفنان والمجتمع تتطلب مراجعة دور التربية الفنية فى مراحل التعليم ، ومسئولية أجهزة الإعلام والثقافة عن إشاعة الوعى والتعريف بالفنون .

• أن هناك نقصا واضحا فى مؤسسات الفنون ، وخاصة المتاحف هذا فضلا عن نقص إمكانات كليات الفنون ، والقصور الواضح فى اعتمادات الحركة الفنية .

• أن الوسائل الكفيلة بتشجيع الفنان المصرى وإتاحة الأسباب التى تعينه على الإبداع ، والتشريعات والنظم الخاصة بالمقتنيات وتفرغ الفنانين وتهيئة المراسم ، وتوظيف الفنون التشكيلية فى المنشآت العامة والميادين ، مازالت محدودة الأثر وبعيدة عن تحقيق الإطار المرجو لمشاركة الفنون التشكيلية فى تكوين المجتمع ثقافيا وحضاريا .

• أن الفنون التشكيلية لاتعنى اللوحة والتمثال وحدهما ، وإنما تعنى امتداد الفن إلى كل أشكال الحياة وأدواتها ، والاهتمام بالفنون التطبيقية لبث القيمة والمعنى فى بيئة الإنسان وهو أمر مازال مفتقدا .

ولمعالجة هذا الموقف تبرز ثلاثة محاور رئيسية فى هذا الشأن : الفن والمجتمع . الفن والدولة . الفن والتراث .

الفن والمجتمع :

إن ارتباط الفن بالمجتمع لايتأتى إلا بتحقيق التواصل الفعال بينهما والإحساس بأن الفن ليس ظاهرة منعزلة وإنما هو عنصر يتداخل فى تشكيل نسيج الحياة وذلك يتطلب :

* الاهتمام بالمدرسة باعتبار أنها المكان الذى يمكن منه مخاطبة الذوق العام للجمهور وإعداده ، حيث إنها اللقاء المباشر للأعداد الضخمة الهائلة التى تتلقى العلم ، على أن يصحب ذلك مراجعة شاملة لمناهج التربية الفنية فلا تكتفى بتكوين المهارات ، وإنما بتربية الذوق وإشاعة الثقافة الفنية عن طريق الصورة والفيلم والكتاب .

* العناية بالإخراج الفنى لأدوات الحياة : كالاقمشة والأثاث وأدوات الاستعمال المنزلى واختيار النماذج التى يتوافر لها مطلب الذوق ، خاصة وأن حضارتنا حافلة بعديد من النماذج التى طمسها استخدام أنماط هابطة من حيث الذوق العام ، ولايتطلب استخدام النماذج الرفيعة من حيث الذوق الفنى فى التصميم والإخراج عبئا ماليا ، وإنما يتطلب وعيا واستكشافا لأنماط رفيعة يحفل بها تراث مصر الفنى فى حياتها اليومية . ومن هنا تبدو مسئولية الأجهزة المشرفة على الثقافة والمخططة لها فى المساهمة فى هذا المجال ، مع العناية بمراكز الحرف الفنية ، وإنشاء مراكز التصميمات الصناعية ، ودعم كليات الفنون التطبيقية لتضطلع بدورها فى هذا الشأن .

* استنساخ الأعمال الفنية والشرائح ، وإصدار الكتب والمطبوعات ونشرها على نطاق واسع ، للتعريف بالفنون التشكيلية وجعلها فى متناول طلابها ، والاهتمام بالأفلام التسجيلية عن الفنون كوسيلة فعالة لنشر الثقافة الفنية .

* العناية بإقامة المتاحف الفنية وقاعات العرض الفنى فى القاهرة وعواصم المحافظات ، لإتاحة الفرصة للجمهور لتذوق الأعمال الفنية ، ويمكن الإفادة من الأماكن القائمة حاليا بإعدادها جزئيا لهذا الغرض ، كقصور الثقافة والمنشآت الأخرى فى عواصم المحافظات .

هذا مع ضرورة تنفيذ مشروع طال انتظاره وهو : إقامة متحف قومى للفنون الحديثة فى القاهرة يعد وفق الأساليب المتحفية العصرية ، ويعنى بتجميع أروع إبداعات الفن المصرى المعاصر ، إلى جانب أقسام الفنون العربية والأفريقية والآسيوية الحديثة .

* تنظيم الإفادة من وسائل الإعلام المختلفة فى التعريف بالفنون التشكيلية ، مع ملاحظة أن الأمر لايتوقف على برامج الفنون وحدها ، وإنما على إشاعة قيم الفن فى مضمون وشكل برامج الإذاعة والتليفزيون وفى إخراج الصحف والمجلات .

* دعم النقابات التشكيلية والجمعيات الفنية للاضطلاع بدور أكثر فاعلية فى النهوض بالفنون ونشر الثقافة الفنية .

الفن والدولة :

إن مسئولية الدولة بالنسبة للفنان تتطلب :

* دراسة تطوير سياسة تعليم الفنون فى التعليم العام ، وإعداد المربى الفنى فى معاهد وكليات التربية الفنية المختصة .

* إعادة النظر فى كليات الفنون بحيث تحقق رسالتها على أكمل الوجوه ، مع مراجعة المناهج بحيث تعطى اهتماما أكبر لتراث حضارة مصر التشكيلى ، وإعادة النظر فى نظم الالتحاق بكليات الفنون ليكون معيار القبول هو الموهبة والاستعداد .

* العناية بمستوى الأعمال الفنية التى تقام فى الأماكن العامة أو تقتنى لها ، وكذلك العناية بكل مايصدر عن الدولة من مطبوعات من الناحية الفنية .

* التوسع فى الاقتناء الفنى للوزارات والمؤسسات والفنادق ، ووضع تخطيط على مستوى الدولة لسياسة الاقتناء .

* نشر الفنون التشكيلية فى الخارج ، وتبادلها على نطاق أوسع من نطاق معاهدات التبادل الثقافى ، والتخطيط للمشاركة فى المعارض بالخارج ، وخاصة المعارض الدولية ، وتنظيمها ، والتعريف بالفن المصرى فى الخارج بكافة الوسائل ، وتزويد السفارات والمكاتب الثقافية

والسياحية بالأعمال الفنية الممتازة ، وبالأفلام والشرائح والمطبوعات عن الفنانين المصريين .

* توفير أدوات الانتاج الفنى للفنانين وتيسير استيرادها ، مع النظر فى امكان تقرير بعض الاعفاءات الجمركية والضريبية بالنسبة لها .

* تهيئة مراسم الفنانين فى الأماكن الأثرية وفى البيئات المختلفة ، ويمكن الافادة من الامكانات الحالية لأجهزة الدولة وتنسيق الجهود بينها ، لتيسير اتصال الفنان بالبيئة المصرية عن طريق تدبير اماكن الاقامة ووسائل المواصلات .

* تهيئة الجو الملائم للفنان للابداع وازالة المعوقات التى تقف فى سبيله ، ويمكن استخدام نظام التفرغ على نطاق أوسع من نطاقه الحالى ، وذلك باتاحة فرص التفرغ للفنانين للقيام بأعمال معينة لمنشآت الدولة والمشاركة فى المعارض الدولية ، الى جانب مايحققه التفرغ حاليا من اتاحة الفرص للفنانين للانتاج بعيدا عن العوائق المالية ، وذلك يستدعى مراجعة جديدة لنظم تفرغ الفنانين ، يكون رائدها رعاية الفنان المبدع وتحقيق النفع العام من ابداعه .

الفن والتراث :

* ينفرد التراث المصرى بقيم فنية : فى النحت والتصوير والعمارة والخط والفنون التطبيقية والزخرفية ، لذلك ينبغى للنهوض بالفنون عامة توثيق الروابط بينها وبين هذا التراث واحيائه فى مختلف أشكاله ، والعناية بالمتاحف الأثرية ، والأماكن ذات الطابع الأثرى ، والإعلام بها من الناحية الفنية ، واعادة تنسيقها وتصنيفها ، على أن يكون لإبراز قيمها الفنية الاعتبار الأساسى الى جانب الناحية التاريخية والقيم الأثرية .

* وينبغى أيضا العناية بدراسة الحضارة الفنية الأفريقية ، وحضارة مابين النهرين ، والحضارات التى قامت فى الشرق الأقصى ، باعتبارها جميعا الحضارات الفنية الأولى للانسانية .

* انشاء مركز لتشجيع البحوث الابداعية فى مجال العمارة والفنون التشكيلية ، يجمع دراسات العمارة والفنون الأخرى ، تأكيدا لوحدة هذه الفنون ، وضرورة توفير تيار ثقافى يشملها ويؤلف بينها .

الموسيقى والنهوض بها فى مصر

تتميز الموسيقى فى المجتمع المصرى بوضع خاص ذلك لأن مصر ورثت عن الموسيقى الشرقية تراثا يقوم فى أصوله وذوقه على أسس تختلف عن أصول وذوق الموسيقى الغربية المتطورة ، وقد نما هذا التراث فى ضمير الأمة مع رسوخ الثقافة العربية ومع غلبة الألحان الشرقية التركية على ذوقنا المصرى حقبة طويلة من الزمن .

على أن مصر أخذت بعد ذلك تستقبل تيار الثقافة الغربية الحديثة ، وجاءتها مع هذا التيار فنون لم تكن قبلا من مقومات الثقافة المصرية ، كما جاءتها اتجاهات جديدة فى التعبير الفنى غريبة عن المفهوم العربى للفنون .

وعلى فترات متباعدة ، جاء تيار الموسيقى العالمية إلى مصر ، واستطاعت قلة من المبدعين الدارسين أن توفق فى صياغة أعمال تحمل الروح المصرية فى قوالب الموسيقى الغربية ، ومن ثم أخذت الظاهرة الموسيقية لدى المتذوقين تتجه اتجاهين :

اتجاه منحاز بكليته للون الموسيقى الشرقية ولايرضى عن سواها بديلا ، واتجاه منحاز للموسيقى الغربية – أو مايسمى اصطلاحا

بالموسيقى العالمية والمتطورة – فلا يقبل أو يطرب لتقاسيم الموسيقى الشرقية وزخرفتها . غير أن هذه الظاهرة قد تغيرت فى السنوات الأخيرة ، وتحقق لدى فئة المتذوقين نوع من الوئام بين موسيقى الغرب والموسيقى المعبرة عن روح الشرق . وثمة ظاهرة أخرى نلمسها فى الأعمال الموسيقية التى تقوم على « تجميع تقاليد موسيقية مرصوصة رص القوالب » وتتمثل هذه الظاهرة فى نوع الأعمال الموسيقية التى تقوم على الرص أو المزج المفتعل بين تقاليد الموسيقى العربية وأصولها وبين الموسيقى الغربية . ويزيد من ذلك عدم الاهتمام الكافى بمادة التربية الموسيقية فى التعليم العام ، وقصرها – منذ إقرارها لأول مرة عام ١٩٣٢ وحتى الآن – على المرحلة الابتدائية أساسا ، وفى المرحلة الاعدادية بمنهج تقليدى قديم وغير منظور .

ولكل هذه الاعتبارات – ورغبة فى الحفاظ على الأصالة فى هذا المجال الهام من مجالات الفنون ، ورغبة فى مواكبة الحياة العصرية المتطورة – شكل المجلس أربع لجان متخصصة لدراسة جوانب هذا الموضوع ، هى :

– لجنة الموسيقى فى التعليم العام .
– لجنة الموسيقى المصرية المتطورة .
– لجنة الموسيقى العربية .
– لجنة الموسيقى الشعبية .

واتصلت اجتماعات هذه اللجان فى الفترة مابين أوائل يناير وأواخر مايو ١٩٨٠ . ثم عرض ماتم التوصل إليه على شعبة الموسيقى ، ثم على المجلس ، حيث تمت مناقشته وانتهى إلى التوصية بما يأتى :

أولا : الموسيقى فى التعليم العام :

إن دور الموسيقى فى التعليم العام دور أساسى تجب العناية به ، فهو يمس حياة المصريين من سن الطفولة حتى ينتهى المواطن من حياته المدرسية ، ولكى يكون هذا التعليم عصريا ومثمرا فى هذا الجانب الهام من جوانب الحياة الثقافية والفنية ، يوصى بما يأتى :

* إنشاء كلية تربية موسيقية أخرى على المدى البعيد ، لسد النقص على المستويين المحلى والعربى ، وتوفير مدرسى ومدرسات التربية الموسيقية ، وأن يبدأ ذلك حاليا بانشاء فصول موسيقية تلحق بكليات التربية فى جامعات الأقاليم .

* تطوير منهج تعليم الموسيقى فى التعليم العام ، بحيث يشمل فروع التذوق . مع العمل على توافر التنسيق المتكامل بين كافة أجهزة تدريس الموسيقى فى مصر وبين كلية التربية الموسيقية ، ضمانا لسلامة اتجاه منهج التدريس .

* أن تمتد فترة الدراسة الخاصة بتأهيل مدرسى التربية الموسيقية فى دور المعلمين والمعلمات إلى خمس سنوات ، يسبقها امتحان خاص عند التحاق الطالب لتحديد قدراته ، كالمتبع فى الملتحقين بأى معهد موسيقى عال .

* العمل على الحد من زيادة تسرب خريجى كلية التربية الموسيقية للعمل بالخارج . وذلك بالنظر فى إمكان صرف بدل ندرة أو بدل طبيعة عمل لوظيفة مدرسى التربية الموسيقية . كما يمكن النظر فى مبدأ تكليف خريجى كلية التربية الموسيقية بالعمل ثلاث سنوات ، والتوسع فى قبول الطلبة الجدد .

* أن يبدأ تلقى الطفل الدروس الموسيقية من مرحلته الابتدائية ، وأن تعامل مادة التربية الموسيقية معاملة مادة التربية الفنية من حيث النجاح والرسوب ، وأن يكون لها نصابها الكافى من حصص الجدول العام فى جميع مراحل التعليم . مع العمل على استخدام وسائل الايضاح العصرية فى تدريس الموسيقى .

* الاستفادة بالتراث الشعبى النغمى فى تدريس مادة التربية الموسيقية ، وذلك إما بشكله الأصلى أو بعد تحريره ليلائم قدرات الطلاب ، مع الحرص على تغيير عبارات النصوص لتتناسب مع الأهداف التربوية .

* إعادة تنشيط مركز الموهوبين موسيقيا ، والعمل على تعميمه

بالمحافظات ، مع تجهيزه بالأدوات والآلات ووسائل الايضاح وبالأساتذة التربويين ومتابعة خريجيه حتى المراحل العليا من تعليم الموسيقى .

فى التعليم الموسيقى التخصصى :

* يوصى بالنسبة لمعاهد وكليات الموسيقى بالاستفادة بمادة المأثورات الفنية والموسيقية ، وتدريس أساليب تطويرها فى قوالب الصياغات الكبرى .

* إنشاء فصول موسيقية بمراحل الدراسة الاعدادية والثانوية ، تكون بمثابة النواة لفرع من الكونسرفتوار بجميع المحافظات .

* أن تكون مادة الموسيقى المصرية المتطورة وأساليبها عنصرا حيويا ومشتركا فى جميع مقررات الدراسة الموسيقية التخصصية .

* تدعيم جهاز الاوكسترا المصرى للكونسرفتوار ، بعد أن أثبت جدارته فى تأدية ماطلب إليه من مهام ثقافية فى الداخل والخارج وباعتباره معملا تطبيقيا للطلبة فى العزف والقيادة وذلك عن طريق زيادة اعتماداته ، والعمل على تسجيل معزوفاته تليفزيونيا واذاعتها ، إلى جانب تبادلها مع الخارج .

ثانيا : فى جمع التراث الفولكلورى :

ينبغى العمل على تنفيذ وإنجاز عمليات جمع وتبويب وتصنيف وتسجيل تراثنا الشعبى من الموسيقى ، وذلك لأن نوع هذا الفن بطبيعته قابل للتغير وعرضة للاندثار ، لاسيما ان مجتمعنا المصرى آخذ فى مراحل تطورية على امتداد الوطن وبسرعة فائقة . ومن ثم يوصى بالآتى :

* تزويد مركز الفنون الشعبية بالاخصائيين والأجهزة ، وتدعيم قسم علوم الموسيقى (موزيكولوجيا) المزمع انشاؤه بالكونسرفتوار للتخصص الدقيق فى هذا الفرع بتراث حضارتنا النغمية .

* وضع سياسة عاجلة لايفاد بعثات التخصص فى بحوث الموسيقى الشعبية جمعا وتصنيفا وتسجيلا وتاريخا .

* الاعتناء بتحقيق نصوص ومدونات مأثورات الموسيقى التقليدية ، بهدف نشر الصحيح المعتمد منها ، ليكون مرجعا للاسترشاد العلمى والتاريخى .

ثالثا : فى الموسيقى العربية التقليدية :

إن الموسيقى بمعناها الأسمى ليست مجرد تطريب وترفيه ، فقد كانت فى العالم القديم - وبالأخص لدى اليونان - عنصرا تعليميا ذا أهمية قصوى ، كما كانت فى العصور الحديثة من أسباب عظمة كثير من الأمم .

وإذا كانت الأغنية لدينا أصبحت تطغى بتدفقها وغزارتها على كل ماسواها من انتاج موسيقى جاد وجيد ، فإن علينا أن نتنبه إلى أن الاغنية كلمة قبل أن تكون نغما وأداء ، وأنها بهذا المعنى سلاح خطير ، لأن الناس تتعشق ترادادها ، فضلا عن أنها تنتقل بلغتنا ولهجتنا الى بقية عالمنا العربى .

وبالتالى يصبح من الضرورى على من يتصدى لكتابة ألفاظها وصياغة ألحانها أن يتذكر اهميتها الجماهيرية والقومية ، وأنها لون يمس حياتنا مباشرة .

وفى هذا السبيل يوصى بما يأتى :

* الاعتناء بتحقيق نصوص الموسيقى العربية وتدويناتها التقليدية ، والعمل على إذاعة ونشر الصحيح اللائق منها .

* العمل على تهذيب نصوص الأغانى بما يعبر عن شخصية وانسانية وطموح الانسان المصرى والعربى ، وبما يكفل الالتزام بالعمل على ارتقاء الذوق العام .

* العمل على قيام صناعة هندسية متطورة لآلات الموسيقى العربية التقليدية ، تخلصا من اجتهادات الحرفيين المختلفة .

رابعا : فى انتاج ونشر وتذوق الموسيقى المصرية المتطورة :

هذا اللون من الموسيقى هدف ضرورى فى تخطيطنا الموسيقى القائم على التقدم المدفوع بالتطور ، على أن موسيقانا فى تطورها

بحاجة الى اللون القومى ، سواء ماكان منه موسيقى عربية ذات تاريخ تالد ، أو موسيقى فولكلورية (شعبية) .

ويبدو من غير المعقول - وقد بدأ التحرك المصرى قبل منتصف هذا القرن نحو الموسيقى الغربية الرفيعة - أن تقف الموسيقى العربية ضد سنة التطور الموسيقى الذى شمل دولا كالصين واليابان ، مع الحفاظ على موسيقاهم القومية .

إن علينا أن نستفيد لتطوير موسيقانا مما بلغته موسيقى الحضارة العربية على مدى ستمائة عام من تقدم وتطور فى التذوق والتعليم ، وفى الآلات الموسيقية . وطريقة تكوين مجموعاتها ، وفى شتى ضروب التأليف الموسيقى من الأوبريت والأوبرا كوميك ، والأوبرا ، ومن موسيقى الصولو (الأداء الانفرادى) ، والمجموعات الصغيرة والمجموعات الكبيرة : أوركسترا المسرح الغنائى والأوركسترا السيمفونى .

وإذا كانت الدولة لم تقصر فى حق الموسيقى العظيمة حين أنشأت أكاديمية للفنون تقف فيها موسيقى الحضارة فى معهد الكونسرفتوار إلى جانب معهد الموسيقى العربية ، فإننا نلاحظ مقدار مابلغته موسيقى الغرب من تقدم . وهاهو الكونسرفتوار وقد خرج ويخرج مؤلفين موسيقيين وعازفين ، وحتى من قبل وجوده ، فلقد نبغ من بين ظهرانينا موسيقيون مصريون يؤلفون موسيقى مصرية روحا ، ولكنها تستخدم الوسائل الغربية فى الأداء وفى وسائل الخدمة الهارمونية والكونترابونطية والتوزيع الأوركسترالى .

ويتبقى بعد كل هذا الاشارة إلى ان الموسيقى المصرية المتطورة لاتلقى الاهتمام الكافى من وسائل الاعلام . ولهذا فمن الأهمية تشجيع الموسيقى المصرية المتطورة ودعمها من كافة الأجهزة المعنية وفى نطاق خطة واضحة المعالم .

ويوصى فى هذا المجال بما يأتى :

* إعادة بناء دار أوبرا بالقاهرة واعطاء هذا المشروع - بعد دراسته من جميع النواحى - أهمية خاصة ، على أن تزود الدار الجديدة بمكتبة للمسموعات والمقروءات الموسيقية وبمتحف للحضارة الموسيقية .

* تحويل أكبر عدد من القاعات إلى صالات استماع لائقة من ناحية هندسة الصوت وناحية الاتساع الجماهيرى ، إلى جانب استغلال القاعات الكبرى بالمدارس وفى جامعات الأقاليم . مع الالتزام بمراعاة إنشاء العديد من القاعات الجديدة والمسارح فى مدن التجمعات الجديدة .

* إنشاء مركز قومى للموسيقى ، أسوة بانشاء المركز القومى للسينما والمسرح .

* العمل على إنشاء دار للطباعة الموسيقية تسد النقص فى هذا المجال ، الى جانب العمل على إنشاء دار للنشر الموسيقى .

* اهتمام برامج الموسيقى وندواتها - بالاذاعة والتليفزيون وقصور الثقافة - بتشجيع تذوق المؤلفات المصرية المتطورة ، عن طريق الشرح والتقديم والمناقشات ، فى إطار من النقد التخصصى الجاد .

* تدعيم البرنامج الثانى وتقوية إرساله ، ليسهم فى زيادة نشر الموسيقى المتطورة بنوعيها المصرية والعالمية ، مع العمل على أن تتضمن البرامج التعليمية فى التليفزيون برامج لتعليم الموسيقى للهواة ولمن لم تساعدهم ظروفهم على الالتحاق بمدارس التعليم العام .

* دعوة صحافتنا اليومية والأسبوعية للاهتمام بفن الموسيقى ومناهج تطورها ونقدها وتذوقها ، مع إفساح المجال لانشاء صحافة متخصصة لخدمة الموسيقى والموسيقيين .

* العمل على إعفاء مراجع تعليم الموسيقى وتسجيلاتها الثقافية وأدوات الموسيقى الثقافية المستوردة من الجمارك ، والنظر فى تخفيض قيمة الاعلان بالصحف عن حفلات الموسيقى ، الى جانب مساهمة الدولة فى دعم ثمن تذكرة الحفلات الموسيقية .

العمارة المصرية والدولة

عندما نعرض لمسئولية الدولة عن التخطيط والعمارة وغيرها من الفنون ، تتبدى لنا الحالة التى وصلت اليها المدينة المصرية المعاصرة وهى تنمو الآن نموا عشوائيا تختلط فيه الأشكال المتنافرة من المبانى ، وتنقصه النظرة المستقبلية للنمو ، مما اوصل مدن جمهوريتنا - وفى مقدمتها القاهرة - الى حال من التشتت والشغب المعمارى المنفر الذى يسود أنحاء البلاد .

ولقد كانت « مصلحة المبانى الاميرية » فى اوائل القرن الحالى هى الجهة الوحيدة التى تباشر وضع التصميمات المعمارية والاشراف على تنفيذ الانشاءات فى مختلف انحاء البلاد ، وكانت هذه المصلحة بما اشتملت عليه من الاقسام المتخصصة تقوم بتحضير البرامج لمختلف المشروعات ، وبتجهيز المستندات المعمارية والانشائية والصحية والكهربائية ، وكان من بينها لجنة تسمى « لجنة اختيار المواقع » هى المسئولة عن معاينة المكان المخصص للمشروع ، وتقرير لياقته وصلاحيته واقتراح المكان البديل فى حالة عدم الصلاحية ، وذلك بسيطرة فعالة ومثمرة عملت فيما مضى على تنظيم عمليات الانشاء والتنسيق فى المدينة .

اما فى الاربعينات ، عندما اتسع نطاق اعمال الوزارات ، فقد حدثت محاولات ملحة للتخلص من مصلحة المبانى ، لكى تشرف الوزارات بنفسها على منشآتها ، وانتهت هذه المحاولات بالغائها ، ونقل جميع تخصصاتها وسلطاتها الى جهات متفرقة ، واختفت نهائيا جميع الخبرات التى كانت تحتويها ، وتلاشت كل سيطرة اشرافية على تنسيق منشآت المدن وعلى مراقبة سلامة تخطيطها وجمال رونقها ، مما اطلق عنان فوضى التزاحم والتنافر فى العمارة والاعلانات ، وحجب رؤية الاماكن الاثرية ومداخلها ، وهدد مساحات الخضرة والنضارة بالابادة وحبس شواطىء النيل وشوه مدى الرؤية هنا وهناك بأكوام القمامة ومخلفات البناء .

وفى السبعينات أنشئت « لجنة القاهرة الكبرى » ونص فى قانون انشائها على ضرورة اعتمادها لكل المشروعات الانشائية الهامة قبل تنفيذها ، وكانت لها صلاحياتها المناسبة لأغراض انشائها ، اذ كانت لجنة مستقلة قائمة على المستوى المركزى وملحقة برئاسة مجلس الوزراء وتضم نخبة من رجال الفن والآثار الذين استطاعوا أن يهذبوا ويوقفوا كثيرا من سوء التخطيط والخلط المعمارى ، وتلا ذلك انشاء هيئة التخطيط العمرانى وكانت تابعة لوزارة الاسكان ولم تتوفر لها امكانات وصلاحيات سابقتها ، ثم مالبث الأمر أن تحول الى الوزارات المختلفة التى بسطت سيطرتها المباشرة على إعداد وتنفيذ كل مشروعاتها بلا رقابة ولا ولاية ، وأسندت مهام وإعداد التصميمات ومراقبة تنفيذها الى مختلف المحافظات ، فبات الأمر يتطلب معالجة حاسمة ، حفاظا على سلامة الصحة النفسية والبدنية للمواطنين وتمكينا لمؤثرات الجمال فى شكل المدينة من القضاء على مسببات الصدأ النفسى والروحى .

لهذا كله ولوضوح ما آل اليه تصميم المدينة من الافتقار الى دعائم القيم الفنية والجمالية ومن مراعاة كل المتطلبات الوظيفية ، ومن تحديد

أماكن المشروعات الصناعية ، ومن العمل على توفير المتسعات الخضراء ، وعلى مراعاة المواءمة بين المشروعات الأثرية وبين المشروعات السياحية ، ولمواجهة طغيان المبانى العالية على كثير من المواقع والأحياء بمتنافرات تركيبية ولونية ، ولإيقاف تزايد زحف المبانى التجارية وتهديدها لهيئة المدينة المعمارية بما تلقيه على مرافقها من أعباء ، وعملا على التصدى لهذا الطغيان وامتداده الى إبادة المساحات الخضراء والى الاقتطاع المستمر من الأراضى الزراعية - فقد اقترح المجلس مجموعة من التوصيات لمعالجة هذه الأوضاع .

التوصيات

اولا : انشاء صندوق فى كل محافظة يتبع المحافظ ويكون أحد مصادر تمويله مايحصل تطبيقا لقانون « مقابل التحسين » بالاضافة الى أى مصادر تمويلية اخرى ممكنة ، وان تخصص حصيلة هذا الصندوق للصرف منها على احتياجات التخطيط العمرانى وعلى عمليات التجميل ، واقامة الحدائق والتماثيل ، والى جانب ما يتبع ذلك من مختلف الأعمال الفنية التى تضيف الى مظهر المدينة جمالا .

ثانيا: وقف إصدار أى تراخيص بنائية يؤثر تنفيذها على المناطق الأثرية والمداخل الموصلة اليها الا بعد الرجوع الى هيئة فنية استشارية يشكلها المحافظون من شخصيات معمارية وأثرية وفنية لها اهتمامات ثقافية عامة تختص بإعطاء المشورة اللازمة فيما يتصل بصيانة الطابع العام والتراث القومى ومعايير الجمال فى تخطيط وتنفيذ المبانى والانشاءات .

ثالثا : دراسة امكان وضع تشريع - على غرار التشريعات المعمول بها فى بعض الدول مثل فرنسا وايطاليا وسويسرا - يحظر هدم المبانى ذات الطابع أو الطراز الخاص ، التى لاتدخل فى عداد الآثار التى يحميها القانون للحفاظ عليها ، إلا بناء على توصية من الهيئة الاستشارية الفنية فى كل محافظة ، لتحقيق المواءمة بين حرية التصرف فى المبنى بالبيع ، وبين ضرورة الابقاء عليه بصورته وطابعه الخاصين باعتباره ثروة قومية وملكا عاما للمجتمع ، على ان يراعى فى أحكام التشريع المقترح عدم الاضرار بالمالكين وبحقوقهم فى الملكية .

رابعا : منع التصريح بوضع اى اعلانات تحجب رؤية المبانى الاثرية أو المبانى العامة ، او مبانى الطابع الخاص والحدائق العامة وشواطىء النيل ، وان يزال فورا كل ماهو موجود منها حاليا فى هذه الاماكن ، وألا يسمح باقامة اى اعلانات لاتضيف صياغتها ونسب الوانها وشكلها العام الى المدينة رونقا وجمالا .

خامسا : تخصيص دائرة قضائية فى محكمة الامور المستعجلة تتوافر على النظر فى مخالفات الشئون البلدية وتصدر فيها الأحكام المشمولة بالنفاذ ، وذلك لتأكيد فاعلية قانون المبانى والاشغالات ، وعملا على عدم تراكم قضايا البلديات وتفاديا لبطء الاجراءات .

سادسا : إنشاء هيئة قومية عليا للتخطيط والعمارة - على المستوى المركزى ، يكون لقراراتها قوة الالزام ، وخاصة فيما يتصل بالمنشآت المعمارية التى تقام على مواقع الاماكن ذات الوضع الخاص كمداخل المدينة الرئيسية وميادينها العامة ، والشوارع الرئيسية التى تصل هذه المبانى بعضها بعضا ، وشواطئ النيل ، ومناطق الآثار والمرافق العامة والكبارى ، مع ايجاد صيغ واضحة للتنسيق والتعاون بين هذه الهيئة والهيئات الفنية الاستشارية المختصة بالمحليات .

سابعا : الالتزام - بصفة خاصة - بالنسبة للمدن والمجتمعات الجديدة بما تهدف اليه التوصيات السابقة .

وسائل النهوض بالفنون التشكيلية

الفنون التشكيلية فى حضارات مصر القديمة :

كانت مصر دائما منذ سبعة آلاف عام مهدا للحضارة ، وعلى أرضها انتشرت شواهد رائعة لحضاراتها المتعاقبة الأدوار خلال التاريخ . وكانت الفنون التشكيلية هى أروع عطاء لهذه الحضارة ، ويرجع لمصر فضل السبق الحضارى فى مجال هذه الفنون ، حتى كانت مفردات اللغة رسما وتصويرا ، كما كان التعبير بالفن مألوفا وطبيعيا . لهذا كان الفن هو الوعاء الذى صبت فيه مصر القديمة معانى حضارتها من فكر وفلسفة وعقيدة .

ومرت آلاف السنين على اندثار هذه الحضارة ، ولم يبق شاهد عليها أو معبر عن عظمتها سوى فنونها التشكيلية من تماثيل شامخة ورسوم دقيقة معبرة تملأ الوادى شمالا وجنوبا .

ولقد وصل الفنانون المصريون القدماء فى انتاجهم الفنى الى المستوى الرفيع بشهادة كبار نقاد الغرب وفنانيه .

واستمر العطاء الفنى التشكيلى على أرض مصر خلال العصور المتعاقبة ، بسبب توفر المناخ الصالح لخلق ذوق فنى عام ، وخير دليل على ذلك التحف والرسوم والآثار الفنية والعمائر الباقية حتى الآن .

الا أن مصر قد تعرضت لفترة ساد فيها الركود فى جميع مجالات الفنون فى أواخر حكم الغورى فى القرن السادس عشر ، بعدما غزاها السلطان سليم الأول وأمر بترحيل عدد كبير من الفنانين المصريين والصناع والحرفيين الفنيين الى القسطنطينية ، وانقطع اتصال مصر بفنونها الأصيلة منذ هذا التاريخ .

الفن والفنان التشكيلى فى المجتمع المصرى المعاصر :

بدأت الحركة الفنية المعاصرة فى مصر ، منذ انشاء مدرسة الفنون الجميلة المصرية فى أوائل القرن العشرين ، بعد فترة طويلة من الاستعمار والتخلف واختفاء الأصالة المصرية والتوقف عن الابداع .

وكان وضع كل من الفن والفنان مايزال غريبا ، لايحس بقيمة دوره وتأثيره فى النهوض بالمجتمع سوى قلة نادرة من المثقفين وبعض الأغنياء والأجانب المقيمين فى مصر ، لذا كافح الفنان التشكيلى وقتئذ فى سبيل أن يأخذ مكانته وان يؤدى دوره الفعال فى خدمة المجتمع والرقى به .

وبدأت رسالة الفن فى النمو خلال الحركة الوطنية وتفاعلت مع الثورة المصرية الأولى فأنشأت الدولة إدارة لترعى الفنون والفنانين وترسل الممتازين منهم فى بعثات خارجية لاستكمال دراستهم .

واستمر هذا التفاعل مع ثورة ٢٣ يوليو عن طريق المعارض النوعية التى أقيمت فى المناسبات الوطنية ، وتم انشاء عديد من المتاحف الفنية ، وتحولت الادارة الى هيئة عامة للفنون لتكون فى خدمة الفنانين ، ونظمت المسابقات الفنية والمعارض ، وأدخل نظام التفرغ للفنانين ، ويسرت لهم الدولة مراسم للانتاج . وتوسعت فى انشاء القصور الثقافية لنشر الثقافة بين جماهير المحافظات .

وبعد ١٥ مايو ازداد الوعى بدور الفنان التشكيلى ، فصدر قانون بانشاء نقابة تجمع الفنانين وترعى مصالحهم كما صدر قرار جمهورى بتخصيص نسبة ٢٪ من تكاليف المبانى للأعمال الفنية ، وخصص يوم للاحتفال بعيد الفن لتوزيع الأوسمة تقديرا وتكريما للفن والفنانين ، الا أن ذلك كله لم يكن كافيا ، فمازالت قطاعات كبيرة من المجتمع لاتحيط بأهمية دور الفنان ولاحتى بوجوده . كما لم تتمكن الأجهزة المسئولة عن

التنفيذ من توفير المناخ الصالح حتى يحصل الفنان التشكيلى على ما يستحقه من تقدير مادى وأدبى .

ورغم كل المثبطات فان الفنان التشكيلى المصرى يعمل فى صمت ودأب مقتطعا من قوته للانفاق على فنه حتى وصلت الفنون التشكيلية فى مصر الى المستوى الرفيع بالنسبة لغيرها من مجالات الفنون الأخرى ، وحتى وصل كثير من الفنانين التشكيليين الى نتائج باهرة فى أعمالهم وسجلت أسماؤهم فى دوائر معارف عالمية .

المشاكل والحلول المقترحة :

أولا : التخطيط ودور الأجهزة الثقافية :

أصبحت الحاجة ماسة لرسم سياسة مستقرة تقوم على خطط مدروسة تهدف الى تيسير السبل لوصول الفن الى جميع فئات المجتمع ، رغم عدم انتشار القيم الثقافية العامة بين أفراده حتى الآن ، فضلا عن قيم الثقافة الفنية التى لايسعى الى التزود بها سوى المثقف الذى يدرك أن الفن هو عنصر من عناصر البناء والاكتمال الثقافى .

ويقع على المؤسسات الثقافية التابعة للدولة العبء الأكبر فى وضع السياسات التى تحكم هذا المجال وتهيىء له كل أسباب النهوض والازدهار ، وذلك بما تملكه من امكانات واسعة ابتداء من القدرة على مسح الواقع ودراسته ووضع الحلول حتى التنفيذ ، على أن تقوم خطط هذه السياسات على الايمان بأن الثقافة الفنية هى خدمة قومية لايقاس عائدها بربح ، بقدر مايقاس بالزيادة المطردة فى عدد المتذوقين للفن . ويتطور الذوق العام ليصبح الفن أحد الروافد المؤثرة التى تعلن عن النهضة الثقافية .

ويوصى فى هذا الشأن بما يأتى :

* أن تيسر الدولة للفنان مالايستطيع تحقيقه بإمكاناته العادية وذلك بأن توفر له ورش التنفيذ المختلفة لانتاجه ، ومعظمها قائم ويتبع حاليا المركز القومى للفنون والآداب ، ولا ينقصها الا التخطيط السليم ووضع نظام عمل محدد لها وتعيين متخصصين لإدارتها لتؤدى دورها فى خدمة الفنان التشكيلى .

ثانيا : التذوق وتعليم الفن فى مراحل التعليم العام :

الفن التشكيلى وسيلة من أكثر الوسائل فاعلية فى تربية النشء وصقل ذوقه واثراء وجدانه ولذا فعلينا أن نوفر لطلائع المستقبل ادراكا سليما لمعنى التذوق عن طريق الاهتمام بتدريس مادة التربية الفنية فى مراحل التعليم العام ، مع ضرورة اعادة النظر فى المناهج وأسلوب التطبيق على يد متخصصين ، فلا شك أن اهتمام الدولة بتربية الناشئة وصقل حاسة التذوق لديهم وتنمية الوعى بالقيم الجمالية سيؤثر على سلوكهم الاجتماعى ومظاهر حياتهم ومعاملاتهم .

ويوصى فى هذا الشأن بما يأتى :

* اعادة النظر فى خطط وأساليب تدريس مواد التربية الفنية فى جميع مراحل التعليم العام على الأسس الآتية :

- دعم مناهج التربية الفنية فى خطط التعليم العام وتضمينها برنامجا عصريا للتذوق مع الارتفاع بمستوى المادة المقررة وربطها بمجالات الحياة المختلفة .

- الاهتمام بالتكوين العلمى والتربوى لمدرسى مادة التربية الفنية ليرتفعوا الى مستوى القيام بواجبات المناهج الحقيقية ، سواء فى ذلك المتخرجون فى معاهد المعلمين والمعلمات أو فى كليات التربية الفنية ، مع عدم تعيين مدرسين غير مؤهلين .

- استمرار التأكيد على ان تضاف درجات مواد التربية الفنية الى المجموع الكلى وأنه يشترط للنجاح فيها نسبة معينة من الدرجة النهائية .

- انشاء شعبة للفنون فى شهادة الثانوية العامة ، ينشأ لها فصول فى بعض المدارس فى كل محافظة ، على أن تخصص هذه الشعبة للراغبين فى الالتحاق بالكليات الفنية ثم ينظر بعد ذلك فى الغاء اختبارات القدرات المعمول بها حاليا .

تعليم الفن فى الكليات المتخصصة بجامعة حلوان :

يدخل فى إطار جامعة حلوان خمس كليات متخصصة فى مجالات الفنون .

ومن الطبيعى أن يكون لكل كلية تخصصات وأهداف واضحة ومحددة تحققها أقسامها المتخصصة التى تدخل فى نطاقها . الا أن حقيقة الأمر تختلف . فهناك أقسام لاتحقق أهداف كليتها التى تنتمى اليها لأن الدراسة بها بعيدة عن تخصصات كليتها وبالتالى فهى تخصصات كلية أخرى . علاوة على وجود أقسام متناظرة فى كليتين أو ثلاث مع اختلاف نوعية الدراسة بها وتحت أسماء مختلفة عن غيرها وأحيانا أخرى لها نفس الأسماء والأهداف .

ويوصى فى هذا الشأن بما يأتى :

* أن يعاد النظر فى تحديد تخصصات وأهداف كل كلية من كليات الفنون ، وكذلك تحديد اقسام هذه الكليات بما يتلاءم مع هذه التخصصات ، لتلافى الازدواج القائم فى الدراسات الجامعية فى مجال الفنون التشكيلية ، ولتوضيح شخصية كل كلية وتخصصاتها ، وما ينتظر أن تؤديه من دور فى الساحة الفنية وفى المجتمع .

* التوصية لدى المعاهد الفنية بجميع انواعها ومستوياتها بأن تركز فى مناهجها على الاهتمام بالروح المصرية والقومية حتى يتشرب ذوق الفنان ووجدانه هذه الروح ، ولايغلب عليه الاسراف فى الأخذ عن المدارس الأجنبية . وبذلك يصدر الفن ممتزجا بالوجدان القومى ومعبرا عن الاصالة الذاتية ، وتلتقى الحركة الفنية فى عمومها مع وعى الجمهور وذوقه وسائر خصائص نفسه ، مما يجعله مقبلا عليها ومتأثرا بها .

ثالثا : المتاحف الفنية :

المتاحف الفنية هى الأماكن التى تلتقى فيها عيون الناس بالأعمال الفنية ، وهى مدارس لتعلم الذوق والرقى بالنفس ، علاوة على أنها تعتبر أحد معالم التقدم .

وعلى الدولة أن تهتم بانشاء وبناء المتاحف الفنية خصوصا وأن لدينا أعمالا فنية ممتازة ومكدسة داخل المخازن ، كان من الممكن الاستفادة بها وعرضها على الجمهور . علاوة على ماتقتنيه الدولة من الانتاج المتميز المعاصر . مما يحقق لنا عديدا من المتاحف داخل العاصمة او خارجها .

ومن الممكن ان تخصص الدولة فى بادىء الأمر بعض المبانى الأثرية المنتشرة فى أنحاء العاصمة وغير المستغلة لتعرض بها هذه الأعمال الفنية ، لحين البدء فى بناء متاحف .

وتخلو مدن محافظاتنا – حتى الآن – من وجود أى متحف فنى بها ، والأمل كبير فى ان تعمل كل محافظة على انشاء متحف لفنوننا المعاصرة لتصبح ركنا ثقافيا لأبنائها .

ويراعى بالنسبة لانشاء المتاحف التوصيات الآتية :

* أن يؤهل القائمون على ادارة المتاحف بتخصيص دورات تدريبية لهم بالتعاون مع قسم الدراسات العليا بكلية الفنون الجميلة ليتمكنوا من القيام بدورهم المتحفى وأداء واجبهم على أكمل وجه .

* أن توضع لوائح تنظيمية فيما يتعلق بمواعيد العمل والمحاضرات والندوات وتخصيص يوم للجمهور لدخول المتاحف مجانا تشجيعا له وترغيبا ، ولكى يقضى عطلته الأسبوعية بين جدران المتاحف للتعرف على فنوننا المعاصرة .

* أن يصدر دليل بكل محتويات المتحف بجميع اللغات ، وأن تطبع الأعمال الفنية فى كارت بوستال وشرائح ملونة ومستنسخات لبيعها للجمهور فى مكان يخصص فى مدخل المتحف .

رابعا : صالات العرض :

ان عدد صالات عرض الفنون التشكيلية ضئيل للغاية سواء فى العاصمة أو فى محافظات الجمهورية ، مع أنها بلغت فى الأربعينات والخمسينات حوالى ستين صالة .

ويوصى فى هذا المجال بما يأتى :

* العمل على زيادة صالات العرض فى جميع أحياء القاهرة وأن

يستفاد فى هذا الشأن بكل قاعة أو صالة تصلح للعرض نظرا لتعذر الانشاء والبناء فى الوقت الحالى .

* أن تساهم المؤسسات الصناعية والاقتصادية وشركات القطاع العام فى تخصيص احدى الحجرات بمبانيها بالقرب من تجمعات العمل لاقامة المعارض واشاعة الذوق الرفيع والثقافة الفنية .

* أن تشجع الدولة المستثمرين والأهالى عند اقامتهم لقاعات العرض باعفائهم من الضرائب لمدة معينة ، على أن يعمم ذلك فى المحافظات .

خامسا : المعارض والمسابقات :

ان عرض الأعمال الفنية والتوسع فى تقديمها للجمهور والعمل من وراء ذلك على تشجيع الاتجاهات الفنية بمختلف السبل ، واتاحة الفرصة للأعمال الفنية الأجنبية أن تجد سبيلها الى الجمهور ، والاهتمام بتنظيم المسابقات الفنية المختلفة – كل ذلك له أثره فى الارتقاء بالحركة الفنية وهو بمثابة تهيئة المسرح أمام الفنون التشكيلية لتلعب دورها الحقيقى فى حياتنا الثقافية .

ولذا يوصى بما يأتى :

* التوسع فى تقديم انتاج الفنانين فى الداخل عن طريق إقامة المعارض .

* تشجيع جميع الاتجاهات الفنية ذات المستوى الرفيع وإتاحة الفرصة كاملة أمامها للعرض .

* تنظيم المسابقات النوعية القومية فى مجالات الفنون التشكيلية وتخصيص الجوائز المختلفة للفائزين .

* تبادل المعارض مع الدول فى مجالات الفنون التشكيلية ، والتركيز على أهميتها عند عقد الاتفاقات الثقافية الدولية .

* تنظيم معارض دولية فى مصر – وعلى سبيل المثال :

– تنظيم معرض دولى يقام دوريا كل عامين بالقاهرة ، وتدعى اليه بعض الدول لتقدم أحدث ما أنتجه فنانوها ليكون بينالى دولى للفنون التشكيلية بالقاهرة .

– تنظيم معرض أفريقى ، تتبنى فكرته احدى محافظات الوجه القبلى – يقام كل ثلاثة أعوام لعرض فنون دول افريقيا ليكون تريناليا افريقيا .

– تنظيم معرض نحت عالمى ، فى منطقة البر الغربى أو الشرقى – بصفتها مكانا مناسبا لعرض هذا النوع من الفن الذى تشتهر به مصر تاريخيا – وذلك تشجيعا للسياحة من ناحية وتزكية لشعورنا المصرى بتاريخنا وقوميتنا من ناحية أخرى .

سادسا : المراسم والتفرغ :

ان العمل على دعم الفنان التشكيلى ماديا ومعنويا وتوفير المناخ المناسب له من أجل الابداع والابتكار عامل هام واساسى فى استكمال أسباب النهوض بالحركة الفنية التشكيلية .

ولذا يوصى فى سبيل ذلك بما يأتى :

* توفير المراسم بايجار رمزى أمام رواد وشباب الفنانين ، نظرا للصعوبة التى يعانيها الفنان التشكيلى – فى كثير من الأحيان – للعثور على مكان مناسب يمارس فيه عمله من تماثيل ولوحات بسبب أزمة المساكن .

* إفساح المجال أمام الممتازين من الفنانين للاستفادة من نظام التفرغ وخاصة ممن لا تتيح لهم طبيعة عملهم الوقت الكافى للانتاج – مع توفير المراسم لهم ، وتكليف بعضهم كذلك بتنفيذ اعمال ضخمة خلال فترة التفرغ .

– على أن يستتبع ذلك إعادة النظر فى تعديل اللائحة التنظيمية للتفرغ .

سابعا : الفن التشكيلى والأجهزة الاعلامية :

ان الفنون التشكيلية وهى احد المجالات الثقافية التى يجب أن تدعمها الدولة ، لفى أشد الحاجة الى مساهمة أجهزة الاعلام من صحافة وراديو وتليفزيون فى توصيلها الى المواطنين .

ويوصى فى هذا المجال بما يأتى :

* دعم البرامج التليفزيونية بتقديم أحدث إنتاج الفنون التشكيلية المصرية والعالمية فى أفلام تسجيلية وتقديم نماذج من الأساليب والاتجاهات المعاصرة بين فقرات البرامج واقامة الندوات عن القضايا الفنية التى تربط الفنان بالمجتمع .

* أن تتولى الاذاعة والتليفزيون تقديم الأخبار الفنية وايجاد برامج حية يشترك فيها الفنان فى معرضه مع المتذوقين والمشاهدين والنقاد .

* أن تقدم الصحافة اليومية متاحفنا ومعارض الفنانين وأماكنها فى أعمدة ثابتة ومجانا لتشجيع الناس على دخول دور الثقافة كما هو متبع يوميا فى الاعلان عن دور اللهو .

* أن تخصص كل صحيفة يومية مساحة لتقديم الأعمال الفنية المعاصرة والتعرف بها واتاحة الفرصة للفنانين بنشر موضوعات ومقالات وتحليلات عن الفنون التشكيلية .

* أن تصدر إحدى الصحف اليومية ملحقا عن الفنون التشكيلية فى عيد الفن ، وفى احدى المناسبات الفنية الكبرى .

ثامنا : الضرائب والجمارك :

يوصى بما يأتى :

* تسهيل خروج ودخول أعمال الفنانين المصريين التى تعرض بالخارج وتخفيض النسبة التى تحصل عند بيع الأعمال الفنية حيث انها تعتبر من الأنشطة الثقافية .

تاسعا: نشر وتأليف الكتب الفنية :

على الرغم مما وصلت اليه الحركة التشكيلية المعاصرة فى مصر من شأن لابأس به بالنسبة الى الحركات التشكيلية فى كثير من الدول العربية ، الا أنها لاتحظى بما تحظى به هذه الدول من تأريخ حركاتها التشكيلية فى كتب ذات طباعة فاخرة تعتبر مراجع واضافة للمكتبة العربية .

* ولهذا يوصى بضرورة إصدار كتب فنية عن الحركة التشكيلية المصرية .

الرقابة على المصنفات الفنية

نشأت الرقابة على المصنفات الفنية فى مصر قبيل الحرب العالمية الأولى ، ثم مرت بأطوار متعددة منذ ذلك الحين ، حتى مجيء ثورة يوليو ، حيث أنشئت وزارة الارشاد القومى سنة ١٩٥٣ فأصبح للرقابة دور فى بناء المجتمع الجديد فى ظل مفهوم جديد هو « التوجيه » ومن ثم صدر تشريع يتضمن إحكام الرقابة على المصنفات الفنية . ثم تعاقبت التشريعات والقوانين فى هذا المجال حتى سنة ١٩٦٠ .

غير أن التطبيق العملى كشف كثيرا من الثغرات ، وخاصة فى مواجهة التطورات السريعة فى مختلف المجالات . ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة الى تشريع جديد يسد الثغرات التى ظهرت فى التشريعات السابقة ، ويواكب التطور ، ويحقق قدرا من المرونة يتفق مع الحرية التى يستهدفها .

ومن هذا المنطلق بحث المجلس القومى للثقافة موضوع الرقابة ، ورأى أن يقوم التشريع على مجموعة من الأسس والمبادىء العامة ، تتركز فيما يأتى :

الأسس والمبادىء العامة :

· ان الرقابة لايجوز أن تكون قيدا على حرية الفن والفنان ، بل هى فى جوهرها لاتعدو أن تكون تنظيما لهذه الحرية . ومن ثم فان الخروج

على قواعد هذا التنظيم ، يستدعى وضع الضوابط التى تحقق التوازن بين حرية الفن والفنان ، وبين قواعد تنظيم هذه الحرية .

• أن تجمع القوانين الرقابية كلها فى تقنين واحد يشمل أحكام الرقابة على المصنفات الفنية على اختلافها ، من حيث : انتاجها وعرضها وتسجيلها وطبعها ، والتعامل فيها فى الداخل وفى الخارج. كما يشمل أحكام الوساطة الفنية ومكاتب الوسطاء والوكلاء ، وأحكام استقدام الفرق الأجنبية والفنانين الأجانب للعمل فى مصر .

• أن تستقى أحكام القانون المقترح من واقعنا ، وأن تقتصر على القواعد والكليات ، ويترك تقرير المسائل التفصيلية للوزراء المختصين فى حدود القانون .

• أن يحدد مفهوم الرقابة والأهداف التى يتوخاها التقنين تحديدا واضحا لا لبس فيه ولا غموض . مع التركيز على هدف : حماية المجتمع بالمحافظه على القيم الدينية ، والآداب العامة ، والأمن والنظام العام ، ومصالح الدولة العليا .

• أن تكون الرقابة فى حدود مفهومها وفى نطاق أهدافها المحددة . ومن ثم يقتصر دور جهاز الرقابة وسلطته على النواحى السياسية والدينية والاخلاقية . ويجوز عند الاقتضاء ، أن يحال الى لجنة مشكلة من مجموعة مختارة من رجال الفكر والفن والخبراء المتخصصين ، لتقرير قيمة المصنف من حيث المستوى الفنى بمعايير موضوعية وعلمية وفنية ، بشرط إخطار صاحب المصنف بهذا الاجراء . وفى جميع الاحوال يكون من حقه ابداء وجهات نظره .

• التيسير قدر الامكان على طالب الترخيص ، بتحديد الجهات التى يتعامل معها وتوحيدها ، وتقصير المدد ، واختصار الاجراءات وتبسيطها تذليلا للعوائق وتحقيقا للمرونة فى التنفيذ .

التوصيات

وعلى ضوء الأسس والمبادىء العامة السابقة وفيما يختص بالرقابة على المصنفات الفنية – يوصى بما يأتى :

* اخضاع جميع المصنفات الفنية للرقابة كالأشرطة السينمائية ومواد الدعاية لها والاعلان عنها ، ولوحات الفانوس السحرى والمسرحيات والمشاهد التمثيلية والرقص والمونولوجات والفكاهات والأغانى والأسطوانات بأنواعها ، والاشرطة الكاسيت والفيديو كاسيت بأنواعه أو مايماثل هذه المصنفات .

* وضع نظام خاص لكافة وسائل التسجيلات الصوتية والمرئية الخاصة بالقرآن الكريم .

* تحديد الحالات التى يجب الحصول فيها على ترخيص من السلطة القائمة على الرقابة قبل ممارستها .

* أن يكون الترخيص مكتوبا وبياناته واضحة لاغموض فيها (حتى لايثور خلاف بشأنها) مع بيان إجراءات طلب الترخيص او تعديله أو تحديده .

* أن يتم البت فى طلب الترخيص بالنسبة لنصوص الأفلام والمسرحيات والمشاهد التمثيلية خلال مدة مناسبة ، ما بين أسبوع وخمسة عشر يوما ، وخلال اسبوع على الاكثر فيما عدا ذلك من المصنفات . ويعتبر الترخيص ممنوحا اذا لم يصدر قرار من الرقابة عقب انتهاء المدة المشار اليها بيوم واحد .

* بيان مدة سريان الترخيص فى كافة الحالات التى يتطلب الأمر فيها الحصول على ترخيص من الرقابة بشأنها ، وجواز مد التراخيص لمدد أخرى قبل انتهاء مدد التراخيص المطلوب تجديدها بثلاثين يوما على الأقل .

* ضرورة البت فى طلبات التراخيص وشيكة الانتهاء قبل انتهاء مددها بخمسة عشر يوما ، والا اعتبر الترخيص مجددا لمدة أخرى من تاريخ انتهائها ومماثلة لمدته السابقة .

* عدم جواز استعمال ماقررت الرقابة استبعاده من المصنف المرخص به فى الدعاية له ، او اجراء تعديل جوهرى بالفيلم السينمائى ، أو اجراء أى تعديل أو اضافة أو حذف فيما عدا ذلك من المصنفات

الفنية ، أما بالنسبة لاسم المصنف فلا يجوز تغييره الا بموافقة الرقابة .

* يجب أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص بالمصنف فى جميع الإعلانات ومواد الدعاية الأخرى التى تصدر عن هذا المصنف .

أما بالنسبة للأنشطة السينمائية فيجب طبع تراخيص عرض هذه الاشرطة على شريط خاص .

* يجوز للرقابة - اذا طرأت ظروف جديدة تستدعى سحب ترخيص المصنف الفنى - أن تقوم بسحبه ، على أن تبين أسباب هذا السحب ، ولها أن تعيد الترخيص بالمصنف بعد إجراء ماتراه من حذف أو إضافة أو تعديل دون أية رسوم أو مصروفات . وللمتضرر أن يلجأ الى القضاء اذا ما شاء طبقا للقواعد العامة .

* يلتزم أصحاب ومستغلو ومديرو دور العرض السينمائى أو المسرحى أو الاماكن والنوادى العامة أو مايماثلها ، بإخطار الرقابة على المصنفات الفنية قبل العرض أو الأداء بثمان وأربعين ساعة على الأقل .

* تفرض - وفقا للقانون - رسوم على كل مايخضع للرقابة على المصنفات الفنية ، ويصدر بها قرار من الوزير المسئول عن الثقافة بعد الاتفاق مع وزير المالية .

* حث ذوى الشأن على تسلم مصنفاتهم الفنية بعد انتهاء اجراءاتها - حتى لاتبقى مددا طويلة فى مقر الرقابة - بفرض رسوم أرضية على أصحابها بعد مرور أسبوعين من تاريخ انتهاء الاجراءات .

* يحق للرقابة إيداع المصنفات التى ترد اليها ولايتسلمها ذوو الشأن بالأرشيف القومى للفيلم أو بالجهات المعنية ، وذلك بعد مرور ستة أشهر من ورودها ، وبشرط اجازتها رقابيا وسداد كافة الرسوم المتعلقة بها من الجهة التى آلت اليها ، ومع عدم عرضها عرضا عاما .

* يجب أن يعاد الفيلم الوافد الى مصدره عند عدم إجازته من الرقابة ، مالم يكن ماسا بأمن الدولة وأصدرت الرقابة قرارا بمصادرته .

* يجوز لصاحب الشأن ان يطلب عرض المصنفات الاجنبية عرضا خاصا ، او الاستماع اليها قبل صدور الترخيص بها ، بشرط ان يتم ذلك داخل مبنى الرقابة بعد أداء الرسم المقرر .

* لايجوز تسليم المصنف الفنى لطبع الترجمة عليه الا بعد اجراء الحذف الرقابى عليه ، وعلى الا تزيد مدة ترجمة المصنف وطبع الترجمة عليه عن تسعين يوما . ولا يخل هذا بحق الرقابة فى استعادة المصنف لتحصيل ماقد يكون مستحقا عليه من رسوم .

* حظر تسليم المصنفات الفنية قبل أو بعد اجازتها الى أى جهة أخرى - عدا ماتنص عليه احكام القانون - الا بموافقة من تقدم بالمصنف للرقابة .

* ان تعفى الجهات الآتية من الرسوم الرقابية ورسوم دعم السينما ، عن المصنفات التى تقدم عنها طلبات الترخيص :

- الجهات الحكومية ووحدات الحكم المحلى .

- الهيئات والمؤسسات العامة الصادر بانشائها قوانين أو قرارات جمهورية .

- المراكز الثقافية الاجنبية التى يوجد بيننا وبينها اتفاقيات ثقافية ، بشرط المعاملة بالمثل . والا تكون هذه المصنفات الفنية للاستغلال التجارى .

* يحق لموظفى الرقابة - الذين يخولون صفة مأمورى الضبط القضائى - دخول الأماكن المنصوص عليها فى القانون لمتابعة تنفيذ أحكامه .

* عدم السماح لمن تقل أعمارهم من الجنسين عن ١٦ سنة ميلادية بمشاهدة المصنفات التى صرح بعرضها للكبار فقط ، ويجب الاعلان عما يفيد حظر العرض على من هم دون السن المقررة واخطار الجهات المعنية التى تقع فى دائرة اختصاصها اماكن العرض بما سيعرض فيها من هذه المصنفات .

* يجب تنظيم عرض الأفلام السينمائية فى دور السينما ، وأن تعطى الأولوية لعرض الفيلم المصرى على مدار السنة ، وهو الفيلم

الناطق أصلا باللغة العربية والمنتج برأسمال مصرى بنسبة لاتقل عن ٥٠٪ ، وبشرط الحصول على شهادة منشأ من الجهة المختصة بأن الفيلم مصرى .

* حظر عرض أشرطة الفيديو كاسيت عرضا عاما فى الاماكن العامة الا بقرار من الوزير المختص بالثقافة بعد الرجوع لغرفة صناعة السينما .

* استثناء حصيلة تصدير الافلام السينمائية المصرية والفيديو كاسيت من أحكام المادة (٢) من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى والتى توجب استرداد حصيلة تصدير الافلام السينمائية المصرية والفيديو كاسيت خلال ثلاثة اشهر .

* وضع نظام دقيق لإقامة المهرجانات السينمائية او مهرجانات الفيديو كاسيت أو أسابيعها .

* تنظيم ايداع الأفلام وأشرطة الفيديو كاسيت من الانتاج المصرى أو الانتاج المشترك بين مصر وغيرها لدى الأرشيف القومى للسينما ، بحيث تتحمل الوزارة المختصة بالثقافة تكاليف الفيلم الخام أو أشرطة الفيديو ، ويتحمل المنتج أو الموزع تكاليف المعمل أو الطبع الآلى .

* لصاحب الشأن الحق فى التظلم من القرارات التى تصدرها الرقابة بشأن المصنفات الفنية التى تعرض عليها، من خلال لجنة للتظلمات تضم عناصر مسئولة عن الثقافة والقانون والنقابات الفنية وغرفة صناعة السينما ، وشخصيات عامة من ذوى الفكر يختارها الوزير المسئول عن الثقافة .

* توضع اجراءات رفع التظلم والبيانات التى يتضمنها ، والمدة التى يرفع خلالها ، والرسوم التى تدفع عند رفعه ، ومدة البت فى هذا التظلم من تاريخ انتهاء مدة رفعه ، والحالات التى تسترد فيها رسوم التظلم بعد اتخاذ القرار فيه .

* بيان صلاحيات لجنة التظلمات وجواز استدعائها من تشاء من الرقباء لمناقشتهم فى موضوع التظلم والاستعانة بالخبراء لتقديم تقارير استشارية .

• أما بالنسبة للرقابة على التليفزيون - والذى لايخضع للرقابة على المصنفات الفنية - فتحتاج الى دراسة خاصة مستقلة ، تحدد نظمها وأساليبها وأهدافها .

مستقبل صناعة السينما

سبق أن أعد المجلس فى دورته الأولى دراسة عن السينما فى مصر ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠ . ونظرا لأهمية موضوع السينما المصرية ومستقبلها ، ونظرا لحدة مشاكل صناعة السينما وتفاقمها - مما أثر على عملية الانتاج السينمائى المصرى - رأى المجلس مواصلة دراساته فى الموضوع حيث شكل لهذا الغرض أكثر من لجنة .

وقد انتهى المجلس من دراساته فى الدورة الحالية الى إعداد تقريرين :

أولهما : عن مشاكل صناعة السينما ومتطلباتها .

والثانى : عن السينما والمستقبل ، مع تنويهه بالتأكيد على التوصيات التى سبق أن تضمنها تقريره فى الدورة الأولى .

مشاكل صناعة السينما فى مصر ومتطلباتها

بدأت صناعة السينما فى مصر منذ أكثر من نصف قرن أى أنها واكبت بدايات اختراع السينما فى العالم . وكان من المفروض أن تنمو هذه الصناعة بحيث تساير التطور العالمى الا أنها تعرضت لعدة مشاكل كان من نتيجتها أن تخلفت هذه الصناعة بعد أن كانت - فى فترة من الفترات - تعتبر الصناعة الثانية بعد القطن .

وبدون حاجة الى اعادة استعراض هذه المشاكل وأسبابها على نحو مفصل – بعد أن طرحت فى تقرير المجلس السابق وفى كثير من المؤتمرات المتخصصة بصناعة السينما – يمكن الرجوع فى تشخيص هذه المشاكل الى النقاط الأساسية التالية :

– عدم استكمال المشروعات التى بدأت لتطوير هذه الصناعة فى الستينات (مدينة السينما بالهرم).

– تخلف الأجهزة والمعدات التى تستخدمها السينما فى مصر حيث لم يطرأ عليها تعديل يذكر فى خلال عمر هذه الصناعة .

– تناقص عدد دور العرض من ٤٥٠ دارا فى أوائل الستينات الى حوالى ١٧٠ دارا فى الوقت الحالى مما لا يتناسب مع النمو السكانى والتطور الاجتماعى والحضرى فى البلاد .

– ارتفاع تكاليف الانتاج ارتفاعا كبيرا سواء نتيجة لارتفاع أجور العمال والفنانين أو ارتفاع تكاليف الخامات المستخدمة فى هذه الصناعة .

– تحكم الموزعين وبخاصة غير المصريين فى مستوى الانتاج وفى تمويله .

– تأثر الفيلم المصرى باتجاهات السياسة الخارجية وخاصة بالعلاقات بالدول العربية .

– ارتفاع تكاليف التشغيل والادارة بدور العرض والاستديوهات .

– منافسة الأفلام الاجنبية للفيلم المصرى .

– عدم مسايرة التشريعات التى تحكم صناعة السينما للتطور الاجتماعى (الرقابة على المصنفات الفنية على سبيل المثال) .

وقد تنوعت صور تدخل الدولة لمحاولة دعم هذه الصناعة فى شكل انشاء مؤسسة تضم بعض الشركات ثم دمج الشركات ثم تحويلها الى هيئة ثم انشاء شركات مرة أخرى . وكذلك بدأ التدخل فى إصدار مجموعة من التشريعات تناولت تنظيم وعرض الأفلام المصرية وتشجيع انشاء دور العرض ، ولكن هذه المحاولات لم تنتج آثارها المنتظرة ، كما أن المؤتمرات المتعاقبة التى تدارست مشاكل السينما قد انتهت الى مجموعة من التوصيات تم تنفيذ بعضها ولم يتم تنفيذ البعض الآخر . ويمكن ايجاز توصيات هذه المؤتمرات واللجان فيما يأتى :

* ضرورة التعاون التام بين التليفزيون المصرى والسينما المصرية من حيث قيمة شراء الأفلام التى تعرض بالتليفزيون وتكاليف الدعاية للأفلام على الشاشة الصغيرة ، وغير ذلك من الوسائل العملية الكفيلة بدعم هذا التعاون واستمراره .

* وضع خطة عاجلة وأخرى آجلة لتطوير استديوهات السينما وتزويدها بأحدث الأجهزة بحيث تساير ما وصلت اليه التكنولوجيا الحديثة فى هذا المجال .

* إعفاء أجهزة السينما والخامات من الرسوم الجمركية والضرائب ولو لفترة زمنية أسوة بالأجهزة الخاصة بالتليفزيون .

* تشجيع انشاء دور عرض بمنح تيسيرات وقروض طويلة الأجل لتشجيع المستثمرين لزيادة دور العرض .

* معاملة سعر التيار الكهربائى بدور العرض بقيمة السعر المقرر للمصانع .

* انشاء أو تخصيص بنك لتمويل صناعة السينما ومنح قروض ميسرة لانشاء دور العرض وتجديد الاستديوهات ومنح قروض الانتاج .

كما أنه تحقيقا لهذه التوصيات صدرت التشريعات الآتية :

صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم العروض السينمائية والذى ينص فى مادته الأولى على تنظيم عرض الافلام السينمائية فى جمهورية مصر ، كما نص فى مادته السابعة على أن يضع وزير الثقافة القواعد الخاصة باستيراد وتصدير الأفلام السينمائية ، وقد صدرت تنفيذا لهذا القانون عدة قرارات وزارية تنظم عرض الافلام واستيرادها .

كذلك صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بعض الاعفاءات الضريبية بدور العرض السينمائى بغرض تشجيع انشاء دور عرض جديدة وتجديد القائم منها .

وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٩ بالترخيص بانشاء دور عرض سينمائى فى المبانى الجديدة .

كما صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن بعض الاحكام الخاصة المفروضة على دور العرض ، وقد أدى هذا القانون الى تخفيض ضريبة الملاهى التى كانت تصل فى بعض الأحيان الى٢٠٪ وبحد أقصى٢٥٪ .

وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بانشاء صندوق دعم السينما .

الا أن هذه التشريعات رغم أنها تستهدف تنظيم صناعة السينما وحمايتها ودعمها ، لم تحقق كل الآثار المرجوة منها للاسباب الآتية :

– مازال عدد دور العرض فى تناقص يوما بعد يوم نتيجة للتحول الاجتماعى وارتفاع قيمة الأرض وانصراف المستثمرين فى هذا النشاط الى أنشطة أخرى جديدة تحقق لهم عائدا أكبر وأسرع .

– اضطراب توزيع الفيلم المصرى بالسوق العربية نتيجة للعلاقات السياسية غير المستقرة ، وبذلك فقد الفيلم المصرى أكثر من ٦٠٪ من عائداته نتيجة لذلك .

– اقتحام بعض الموزعين غير المصريين للسوق المصرى وتحكمهم فى عملية الانتاج والتسويق مما أدى الى التأثير على المستوى الفنى للفيلم المصرى .

– انكماش عملية تمويل البنوك (سلف الانتاج) خاصة بعد أن تم الغاء هيئة السينما والتى كانت تضمن المنتجين لدى البنوك مما اضطر معظم هؤلاء المنتجين الى اللجوء الى الموزع الأجنبى .

– عدم استفادة المستثمرين من التيسيرات التى منحها قانون الاعفاءات رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ نتيجة ارتفاع ثمن الأرض وضخامة رأس المال الذى يمكن استثماره فى تلك الأنشطة وعدم استجابة المحافظين بتخصيص أراض مماثلة لمثل هذه المشروعات .

– عدم كفاية الاعتمادات الاستثمارية التى تخصصها الدولة لصناعة السينما .

– التغيير المستمر فى شكل الجهاز المشرف على صناعة السينما ممثلا فى المؤسسة ثم الهيئة ثم اخيرا الشركات .

السينما والمستقبل :

ظلت السينما على مدى أكثر من خمسين عاما تمثل بالنسبة للفرد وسيلة ترفيهية رئيسية أخذت شكل الاعتياد الأسبوعى الذى لاسبيل الى إشباعه الا بالذهاب الى دار العرض السينمائى .

وقد بدأت العلاقة بين المشاهد والفيلم السينمائى فى الاهتزاز – بدرجة ما – مع نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات على اثر ظهور التليفزيون ، ثم بداية انتشاره كوسيلة عرض جديدة للصورة المتحركة (السينما) .

وبالرغم من ان هذا التغير لم يأخذ شكلا حاسما فى البداية ، الا أنه كان بمثابة النذير لصناعة السينما التى تعتمد بالدرجة الاولى على دار العرض السينمائى ، فلأول مرة نجد أن الفيلم السينمائى – بمعناه الشائع – وقتذاك مهدد بأن التليفزيون يمكن أن يضعف من اعتياد المشاهد فى الاقبال عليه .

ومنذ بداية الستينات بدأ عالم الانتاج السينمائى ، الذى يعتمد على دور العرض بصفة أساسية ، يواجه – بشكل يكاد يكون قاطعا – صعوبات لأن الموقف بدأ يتحول لصالح التليفزيون .

وعلى ذلك فان المؤثر الحقيقى الذى يمكن استنباطه من كل ذلك ، انه خلال الخمسة عشر عاما من منتصف الاربعينات تقريبا الى بداية الستينات – وهى الفترة التى تمثل بداية ظهور التليفزيون واحتدام المنافسة بينه وبين دور العرض السينمائية – تناقص عدد هذه الدور تناقصا كبيرا الى حد يمكن اعتباره مخيفا اذا وضعنا فى الاعتبار اطراد الزيادة الكبيرة فى تعداد السكان خلال هذه الفترة ، التى كان يفترض معها أن تزيد دور العرض بدلا من ان تتناقص . وهذا المؤثر الحقيقى يؤكد ان السبب الرئيسى يتمثل فى انتشار التليفزيون وسيطرته على المشاهدين كأداة ترفيهية اساسية ، الى جانب كونه أصبح عنصرا رئيسيا فى الحياة اليومية .

وعندما نضيف إلى ظاهرة انتشار التليفزيون ظاهرة جديدة تمثلت فى أجهزة الفيديو كاسيت التى بدأت تتلمس طريقها هى الأخرى فى حياة الإنسان كدار عرض خاصة ، فإننا نستطيع أن نتخيل الصورة بالنسبة لما سوف يكون عليه الوضع فى المستقبل . وما تعنيه من تحول

كبير فى مفهوم السينما لدى الإنسان .

لقد شهدت مصر بداية عصر التليفزيون بها فى عام ١٩٦٠ ، بعد حوالى خمسة عشر عاما من بداية انتشاره فى امريكا واوربا ، كما تشهد الآن بداية دخول اجهزة الفيديو كاسيت اليها ، فى الوقت الذى اصبحت فيه هذه الظاهرة امرا عاديا فى الدول الاوربية والولايات المتحدة بل وفى دول أخرى كثيرة . واذا ما أضفنا الى ذلك نقص عدد دور العرض الى ثلث ماكانت عليه منذ عشرين سنة ، فان ذلك يصبح مؤشرا حقيقيا يؤكد أثر التليفزيون والفيديو كاسيت الذى يؤدى الى تناقص دور العرض ، ويوحى بما سوف يكون عليه الوضع مستقبلا ، الأمر الذى يدعونا الى ان نبدأ من الآن فى توسيع نظرتنا الى السينما لنتجاوز بها ذلك المفهوم الذى يحصر علاج أزمتها فى زيادة عدد دور العرض وحدها ، فالزيادة المرجوة ، مع ماقد يكون لها من تأثير ايجابى على اقتصاديات الانتاج السينمائى ، لاتقطع بأن هذا التأثير يمكن أن يكون وحده حاسما بالنسبة للمستقبل حسبما يشير اليه ماحدث فى دول العالم الاخرى .

وبناء على ماتقدم فان الأمر اصبح يقتضى ان نبدأ من الآن فى توحيد نظرتنا الى سينما المستقبل ، من خلال منافذ العرض الثلاثة معا وهى : دار العرض – التليفزيون – الفيديو كاسيت . وفيما يتعلق بالدلالة الاحصائية لدور العرض وايرادات الافلام فان البيان الآتى – عن دور عرض الدرجة الأولى – بالقاهرة – يعطى الحقائق التالية :

السنة	عدد دور عرض الدرجة الأولى	صافى الايرادات بالجنيه
١٩٧٩	١٨	٢.٥٧١.٤٣٢
١٩٨٠	١٨	٣.٢٩٠.٦٤٧
١٩٨١	١٨	٣.٥٥٦.٣٥١

ومن البيان السابق ، يتضح ثبات عدد دور عرض الدرجة الأولى – وهى الدور التى يتم بها أول عرض لأى فيلم – دون أى زيادة تذكر . وتؤكد الشواهد أن الزيادة المطردة فى صافى الإيرادات سنويا ليست بسبب ارتفاع المستوى الثقافى والإنتاجى للفيلم بمقدار ما هى بسبب انخفاض الضريبة على السينما وإقبال العمال والفلاحين ذوى الدخل العالى عليها حتى صاروا يشكلون غالبية رواد الدرجة الأولى .

والاحصاء التالى يبين عدد دور العرض السينمائى بمحافظات الجمهورية وتعداد سكانها فى عام ١٩٧٦ ، ونسبة كل دار لعدد السكان فيها :

اسم المحافظة	عدد دور العرض	عدد السكان	نسبة كل دار لعدد السكان
القاهرة	٦١	٧٠٥٢٨٧٦	١١٦ الف
الاسكندرية	٣٢	٢٧١٨٧٩٤	٢٢٤ ،،
بورسعيد	٥	٢٦٢٦٢٠	٥٣ ،،
السويس	٥	١٩٤٠٠١	٣٩ ،،
الاسماعيلية	٥	٣٥١٨٨٩	٧٠ ،،
دمياط	٤	٥٥٧١١٥	١٣٩ ،،
الدقهلية	١٤	٥٣٥٣٩٦٤	٣٠٢ ،،
الشرقية	٣	٢٦٢١٢٠٨	٨٧٤ ،،
القليوبية	٣	١٦٧٤٠٠٦	٥٥٨ ،،
كفر الشيخ	٣	١٤٠٣٤٦٨	٤٦٧ ،،
الغربية	١٠	٢٢٩٤٣٠٣	٢٣٠ ،،
المنوفية	٢	١٧١٠٩٨٢	٨٥٥ ،،
البحيرة	٦	٤٥٤٥٢٤٦	٤٢٤ ،،
بنى سويف	٤	١١٠٨٦١٥	٢٧٧ ،،
الفيوم	٢	١١٤٠٢٤٥	٥٧٠ ،،
المنيا	٥	٢٠٥٥٧٣٩	٤١١ ،،
أسيوط	٤	١٦٩٥٣٧٨	٤٢٥ ،،
سوهاج	٤	١٩٢٤٩٦٠	٤٨١ ،،
قنا	٣	١٧٠٥٥٩٤	٥٦٨ ،،
اسوان	٤	٦١٩٩٣٢	١٥٤ ،،
البحر الاحمر	١	٥٦١٩١	٥٦ ،،
الوادى الجديد	١	٥٦٦٩١	٥٧ ،،
مرسى مطروح	١	١١٢٧٧٢	٥٦ ،،
سيناء	–	١٥١٠٤	— —

ويتضح من الاحصاء :

– أن عدد دور العرض العامة للسينما فى مصر ١٧٠ دارا ، يضاف اليها ٥١ دارا تابعة للشركات والنوادى العامة ، بمعدل دار عرض واحدة لكل ٢٠٠,٠٠٠ نسمة ، فى حين يقدر اليونسكو المعدل بدار عرض واحدة لكل عشرة آلاف نسمة .

– انصراف أغلب مرتادى دور العرض عنها ، لأن حالة معظمها أصبحت بعيدة عن المستوى اللائق ، ولصعوبة المواصلات ، فضلا عن دخول شرائح جديدة من المجتمع من مستوى معين أصبحت تشكل غالبية رواد دور السينما من الدرجة الأولى .

– تناقص دور العرض السينمائى فى خلال العشرين سنة الأخيرة إلى أكثر من النصف نتيجة لإغلاق دور العرض من الدرجة الثانية بسبب قلة العائد وتوفر الجدوى الاقتصادية فى حالة اقامة أبنية تجارية بدلا منها .

واذا كان قانون المبانى قد عدل بما يبيح انشاء قاعات عرض سينمائية داخل الأبنية الكبرى – بدلا من استقلالها على قطعة الارض الواحدة – مما يوفر كثيرا من التكلفة ، وانشاء دور العرض المتوسطة والصغيرة ، فى حدود ٥٠٠ مقعد الى ٧٠٠ على الاكثر ، ضمانا لارتفاع نسبة الاشغال وتقليلا للتكلفة وتيسيرا لاقامة سينما الحى – فالمأمول فى مواصفات دار العرض من الدرجة الأولى بالقاهرة والاسكندرية وعواصم المحافظات أن تكون مكيفة الهواء وبمقاعد مريحة وذات آلات عرض حديثة ومرافق على المستوى اللائق ، وأن تبنى أصلا فى موقع يتيسر الوصول اليه .

وان تلتزم مواصفات دار العرض من الدرجة الثانية التى تقام فى الاحياء والمراكز بتوفير تهوية مركزية ومقاعد مريحة وآلات عرض حديثة ، ومرافق صحية ونظيفة ، وان تكون أسعار التذاكر فيها أقل نسبيا من مستوى الدرجة الأولى .

تعديل الأوضاع فى قاعدة الانتاج السينمائى :

من الضرورى تعديل هذه الأوضاع حتى يمكن تحقيق الأهداف الآتية :

• إفساح المجال أمام المواهب والطاقات الفنية المصرية بمختلف تخصصاتها بحيث تشارك بايجابية فى الانتاج السينمائى ، ولكى تنال حقها من الأخذ والعطاء .

• أن تأخذ قاعدة الانتاج السينمائى مكانها فى اطار الاقتصاد القومى دعامة لقدرته على تصدير الانتاج الفكرى الى البلاد العربية ، بحيث يكون العائد من الانتاج مكافئا لقيمته .

• أن تعتمد – فى تيارها الجديد – على الأسس التكنولوجية الحديثة ، بما يضيف للأعمال الصناعية إمكانات تساعد على انتاج أفلام لايتوفر انتاجها فى صناعة السينما التقليدية .

• أن يحقق الانتاج الدور الذى يجب أن يؤديه الفيلم المصرى من النواحى الفكرية والفنية ، وأن يكون وسيلة لتوصيل معطيات التقدم والانتماء الوطنى مع وجود ميثاق محدد لموضوع الفيلم ومعالجته السينمائية ، بحيث يضمن حماية مصطلحات المجتمع السلوكية والفكرية من ان تغزوها تيارات تقوم على الصالح الاقتصادى الفردى . وذلك حتى تتوطد علاقة مرضية بين الانتاج السينمائى والمجتمع .

• أن يعكس الفيلم المصرى الأحداث الحية فى الحياة المعاصرة ، بحيث يسهم فى دفع عجلة التقدم بما يتفق وعلاقته الوثيقة بجمهور المشاهدين .

• أن يكون واسطة لتوحيد الفكر الثقافى وتوحيد الآمال واستقطاب عوامل التقارب لدى الشعوب العربية .

• أن تكتمل دورة العمل السينمائى ، بوفرة دور العرض المناسبة ، والتى تتوفر فيها عوامل الجذب لمختلف طبقات المجتمع .

مستقبل الهيكل الادارى والاقتصادى للسينما المصرية :

تقتضى نتائج التجارب السابقة فى حقل الانتاج السينمائى ، أن يقوم بناء قاعدته على اساس من نظام الاقتصاد المصرى السائد . وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن عرض الأسس التالية لبناء الهيكل الادارى والاقتصادى للسينما المصرية :

• ضرورة وجود قوة اقتصادية ذات إمكانات مالية وادارية وفنية

تتخصص فى العمل السينمائى ومجالاته آخذة بكل تطور وابتكار عالمى . ويكون لها من الشمول والمسئولية مايؤكد استمرار انطلاق العمل السينمائى .

• أن يتأسس كيان هذه القاعدة السينمائية فى اطارات الاشكال المعروفة فى مصر لممارسة الانتاج والاستثمار ، وهى : الشركات العامة أو الشركات المشتركة أو الشركات الخاصة ، وذلك على ضوء ماتبين من عدم توفر إمكانات تأسيس شركة كبرى للعمل السينمائى فى اطار القطاع الخاص المصرى بمفرده .

• الأخذ بفكر الوحدات القابضة فى مجال الانتاج السينمائى .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم وتأكيدا لما سبق أن أوصى به المجلس فى دورته الثانية من توصيات تفصيلية للنهوض بالسينما المصرية – يرى المجلس ضرورة الأخذ بالتوصيتين الآتيتين :

* أن يؤخذ فى مجال الانتاج السينمائى بمقترحات المجلس القومى للانتاج فى شأن تطوير القطاع العام الذى يقضى بانشاء وحدات قابضة على الأسس الآتية :

– أن يكون للوحدة القابضة نمط معين فى النشاط الاقتصادى .

– فصل الملكية عن الادارة باستقلال قطاع الانتاج عن الجهاز الادارى للحكومة وفصل موازنته .

– اعطاء سلطات كافية تقابلها مسئوليات كاملة للشركات التى تساهم فيها الوحدات القابضة فى حدود أهداف يتفق عليها .

– تخصيص الأموال العامة التى ترى الدولة توجيهها للاستثمار فى الأنشطة الاقتصادية فى صورة زيادة فى رؤوس أموال الوحدات القابضة ، أو فى صورة قروض .

ويتم تطبيق ذلك فى مجال النشاط السينمائى على النحو الآتى :

• تأسيس وحدة قابضة أو أكثر تنشىء شركات متخصصة فى ادارة الاستديوهات ودور العرض وفى توزيع الفيلم المصرى ، وغير ذلك من الأنشطة .

• يكون ضمن اختصاص هذه الوحدة القابضة تصفية مالاتمس الحاجة اليه من ارض ومبان ومعدات ، لتكوين رأسمال مناسب لتنفيذ مايقترح من مشروعات .

ويستدعى تطبيق هذا النظام اتخاذ الاجراءات الآتية :

• حصر الأصول الثابتة التى تتمثل فى الاستديوهات ودور العرض وكذلك ماهو مخصص من رأسمال للشركات القائمة .

• اجراء دراسة متكاملة لوضع خطة للانتاج السينمائى ومشروعات بعض الأستديوهات ودور العرض وفاء باحتياجات هذه الخطة .

• دراسة تطوير الانتاج السينمائى فنيا واقتصاديا ، ودراسة توزيع الفيلم المصرى عربيا وعالميا .

• وضع برنامج لتكوين الكوادر الفنية والادارية والقيادية المناسبة .

* ضرورة وضع تنظيم واضح وملزم للتعاون التام المستمر بين التليفزيون والسينما بما يكفل دعم صناعة السينما انتاجا وتوزيعا ويحقق صالح الطرفين . مع الأخذ فى الاعتبار الجانب الأولى بالرعاية وهو صالح المشاهدين .

الموسيقى العسكرية واسهامها فى خطة تثقيف جماهيرية

تخلصت الموسيقى العسكرية المصرية – فى الشرطة والجيش – فى عهد « محمد على » من نظام استخدام الطبول (طبلخانة) على طريقة العصر الوسيط حين أنشىء فى مصر لأول مرة – ضمن مدارس الجيش

المختلفة – مدارس للأصوات وآلات النفخ الخشبية والنحاسية والطبول فى ضاحية الخانكة سنة ١٨٠٥ بمعاونة الخبراء الفرنسيين . ونجحت هذه المدارس فى تأهيل وتخريج مجموعات من العازفين والمدربين والقادة الأكفاء ، قال عنهم مؤرخ فرنسى معاصر : « ان هؤلاء الشبان الفلاحين أظهروا منتهى السهولة فى أداء أصعب الألحان من تدويناتها الموسيقية » . وان كان من رأى معاصر آخر : « ان برنامج هذه المدارس قد اقتصر على مجرد نقل الألحان والأناشيد الأوربية الى بيئة شرقية لم تتعود عليها ، وانه كان من الأوفق استحضار مدرسين أوربيين ممن لهم دراية بالموسيقى المصرية والعربية كى يؤلفوا بالأسلوب العلمى مايمكن ان تتأثر به نفوس المصريين » .

وقد كان خريجو هذه المدارس الموسيقية الحديثة أول من حمل فى مصر مسئولية ارساء المنهج العلمى فى التدريب والأداء الموسيقى ، مما قضى يومئذ على تقاليد التلقين الشفاهى وعلى أمية الموسيقيين نسبيا .

ومن هؤلاء الخريجين نماذج ممتازة قامت بتأليف مجموعة هامة وقيمة من البحوث فى نظريات وقواعد الموسيقى وتذوقها ، كما قامت بتدوين أدوار وألحان مطربى العصر للموسيقى العسكرية ضمن تدوينات عديدة أخرى من البشارف والسماعيات والمارشات التركية بهدف تقديمها للعزف الجماهيرى .

وقد تولى ادارة موسيقى الجيش فى فترة الاحتلال الانجليزى ضباط فنيون انجليز ، كما تولى نظراؤهم من الايطاليين تدريب موسيقات الحرس السلطانى والخديوى فى عهد الملك فؤاد . وكان من نتائج ارتفاع مستوى التدريب والإطلال على معزوفات من الانتاج العالمى وممارسة عزفه – أن نهضت الموسيقات العسكرية نهضة ممتازة ، واتسع دورها فى العزف للجماهير على مستوى المحافظات (المديريات يومئذ) ، وألفت أسماع المصريين تذوق الموسيقى المتطورة بما حوته من توافق لحنى وهارمونى فى أعمال من النتاج المحلى والعالمى ، يتجاوز مستوى وأسلوب التخت وتقاليد استماعه . وظهر فى مجال تأليف المارشات والمقطوعات المحلية وقيادتها أفراد نابهون من السلك الموسيقى العسكرى ، كما ظهر أثر خريجى الموسيقات العسكرية فى وظائف تدريس وتفتيش الموسيقى بوزارتى المعارف والشئون الاجتماعية وفى تشكيلات وقيادة فرق الاذاعة والفرق الخاصة .

وعقب ثورة ٢٣ يوليو تم تنظيم الأقسام النوعية فى كل من ادارتى موسيقى الجيش والشرطة ، وتشكلت فى الجيش الفرقة السيمفونية العسكرية التى فازت بالمركز الأول فى المسابقات الدولية بايطاليا لمدة ست سنوات متتالية ، فاستحقت تقدير الوطن وحاز بيرقها وسام الجمهورية .

وبدلا من ان يزداد نمو ونشاط الموسيقى العسكرية فى التدريب وفى التفوق وفى تقديم برامج ثقافية وترفيهية للتذوق الجماهيرى ، قامت دونها عوائق يمكن اجمالها فيما يأتى :

– النقص فى تزويد فرق موسيقى الشرطة بالأفراد والآلات طبقا للمعدل الفنى المعمول به فى تكوين الفرق ، مع خلو بعض المحافظات والادارات الهامة من وجود فرق موسيقية خاصة بها .

– تقلص الدور الاعدادى الذى كانت تقوم به أقسام تعليم الموسيقى فى مؤسسات ودور تربية الشئون لإمداد موسيقات الجيش والشرطة بالعناصر اللازمة نظرا لاتجاه كثير من تلامذة هذه المؤسسات الى التحول الى أنواع أخرى من التعليم طلبا للشهادات والدخل الأكبر .

– عدم وجود مؤهل دراسى معترف به من الدولة لخريجى الموسيقات العسكرية فى الجيش والشرطة على نحو ماهو معروف فى تأهيل موسيقات جيوش الدول المتقدمة وماهو متبع فى تقدير شهادات المدارس الأخرى بالجيش والشرطة .

– وجود فرق كبير فى المعاملة المالية بين أفراد موسيقات الشرطة ونظرائهم فى موسيقى الجيش .

– ازدياد الطلب على الاستعانة بالموسيقيين العسكريين المصريين فى جيوش وفرق ومدارس الدول العربية الشقيقة مما كان يؤدى الى

توقف إمداد موسيقات الشرطة بالعناصر البشرية اللازمة ، مع عدم اقبال الأفراد على التطوع فيها .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم يوصى بما يأتى :

* انشاء مدرسة موسيقى عسكرية فى كل من الجيش والشرطة يلتحق بها حاملو الشهادة الاعدادية لدراسة برنامج تخصصى تضعه السلطات الاكاديمية الفنية والعسكرية ، يمكن الطالب من الحصول على مؤهل دراسى معترف به ، ويتيح له فرصة مواصلة الدراسات الموسيقية فى مراحل أعلى .

* ادخال مادة مناهج تدريس الموسيقى فى تأهيل افراد الموسيقات العسكرية أكاديميا لامكان الانتفاع من الخريجين فى سد النقص بوظائف تدريس الموسيقى محليا وفى البلاد العربية والأفريقية .

• اعفاء الآلات الموسيقية المستوردة للشرطة والجيش من الرسوم الجمركية ، على ان تظل هذه الآلات ملكا لهيئاتها وليس للعازفين ، مع تنظيم بعثات ومنح تدريبية للتخصص فى اصلاح وترميم مختلف هذه الآلات .

* قيام وزارات الدفاع والداخلية والشئون الاجتماعية بدراسة للجدوى من أجل الشروع فى انشاء صناعة مصرية لمختلف الآلات الموسيقية المطلوبة .

* توجيه مزيد من الاهتمام العلمى بقسم تدريس الموسيقى فى مؤسسات وزارة الشئون وفق منهج متطور وبواسطة أساتذة أكاديميين .

* الاتجاه الى انشاء فرقة مركزية موسيقية كبرى تابعة للشرطة على غرار السيمفونية العسكرية بالقوات المسلحة مع استكمال النقص فى فرق الشرطة الموسيقية بالمحافظات والادارات حسب المعدل الفنى ، وانشاء الفرق فى المحافظات الخالية منها .

* اقامة مباريات دورية محلية بين مختلف فرق الموسيقى العسكرية فى مصر فى مجال نشاطها والتوسع فى دخول هذه الفرق المسابقات والمهرجانات والمؤتمرات الدولية فى فنون الموسيقى العسكرية .

* قيام تنسيق دائم بين كل من أجهزة المجلس الأعلى للثقافة والحكم المحلى والثقافة الجماهيرية وادارتى موسيقى الجيش والشرطة لقيام الفرق على مستوى الجمهورية بالعزف للجماهير ضمن خطة تثقيف جماهيرية تلتزم فيها أجهزة الحكم المحلى والمجلس الأعلى للثقافة بتدبير أماكن العزف المناسبة وتدبير الميزانية السنوية لمكافآت الفرق وانتقالاتها .

• العمل على اذاعة برامج من فرق الموسيقى العسكرية عن طريق الراديو والتليفزيون دوريا .

• العمل على مساواة أفراد موسيقى الشرطة فى المعاملة المالية بنظرائهم بالقوات المسلحة .

الدورة الرابعة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

السينما
ودورها فى التعليم والثقافة

اذا كانت الطباعة قد أزالت الحواجز بين معطيات الفكر والعلم والثقافة وبين الناس ، فان السينما تضطلع الآن بدور بالغ الاهمية ، وعلى نطاق واسع ، فى نقل معطيات الفكر والحياة بلغة قوامها فهم مشترك ، وبادوات اكثر نفاذا وفاعلية فى تشكيل فكر ووجدان المجموع الكبير من الجماهير .

من أجل هذا اصبحت السينما أداة مؤثرة فى إحداث التغير الاجتماعى وفى التنمية الثقافية ، ولعل ما للصورة من سحر أخاذ وماتنطوى عليه من قوة جذب ، كان من أسباب النظر فى استخدامها تربويا ، نظرا لما لها من تأثير لاتستطيع الكلمة بلوغه فى مراحل معينة من العمر ، ولفئات معينة من الناس .

من اجل ذلك عنى مخططو السياسات الثقافية فى العالم بالافادة من امكاناتها فى مجال التوعية ، وفى استخدامها لأغراض التعليم . واستطاعت الخصائص التقنية المتاحة للسينما والتليفزيون ، ان تقدم اشكالا جديدة للتعبير ، تميزت بها الصورة المتحركة ونمتها فى حقول تجاربها .

واذا ماتتبعنا ظاهرة السينما فى ميادين الثقافة والتعليم لتبين لنا دورها الفعال فى تحقيق التكامل وأثرها الكبير فى تشكيل المجتمع ولتجلى امامنا ماتنطوى عليه من خطر .

على المستوى العربى :

ومن استقراء الواقع العربى ، يظهر ان السينما بدأت تسجيلية لأغراض التثقيف العام ، وتوقفت فى بعض الدول العربية عند مجالها التسجيلى الذى يخدم اغراض التنوير والتعليم ، بينما تجاوزت هذا المجال فى دول اخرى وان ظلت واعية بدور السينما الثقافى الى جانب دورها الترفيهى . ويقابل ذلك غلبة الدور الترفيهى وتخلف الدور الثقافى فى بعض الدول .

ففى تونس ،كان الاهتمام بالافلام الوثائقية أو التسجيلية يتقدم الانتاج الروائى ، فقد خصصت للافلام الوثائقية والاعلامية شركة كبـرى ، كما جعلت انتاج هذا النوع من الافلام عمادا للانتاج السينمائى ، من حيث الكم والكيف ، ولم تقصر انتاجها هذا على دور التعليم ، بل أشاعته عن طريق دور الشعب والثقافة والشباب والنوادى والتليفزيون .

وفى الجزائر تجارب اعتمدت على التعليم التسجيلى ، لإبراز نواحى الحياة فى الجزائر وجعلت التوعية الصحية محورها الاساسى ، فمن خلال مجموعة كبيرة من الافلام انتجت للعرض فى اعماق الريف ، توغلت آلات العرض السينمائى لتعرض فى التجمعات الريفية ، وفى المدارس والمؤسسات ، أفلاما أرست مفهوم الصحة العامة بين المواطنين ، وغرست عادات طيبة وسلوكا صحيا سليما ، وتحركت مع هذه الآلات قوافل جمعت افرادا روعى فى اختيارهم الايمان بالخدمة العامة والاهتمامات القومية ، فضلا عن المكلفين بهذا العمل من رجال التعليم ، والمشتغلين بالمهن الطبية والتمريض ، والعاملين فى الحقل الاجتماعى ، وعلماء الدين .

كذلك ظهر الاهتمام بالسينما كأداة للتثقيف والتعليم فى المغرب بما تنظمه من وسائل وماتهيئه من امكانات لاستخدام السينما استخداما واعيا .

اما الكويت ، فقد اولت السينما فى مجال التربية والتعليم اهتماما خاصا ، فلكل مدرسة ابتدائية جهاز على الأقل من اجهزة العرض ، ولكل مدرسة ثانوية جهازان .

وتقوم ادارة الوسائل التعليمية بخدمات السينما للمدارس ، عن طريق الانتاج والشراء والتوزيع ، وتتولى أربعة مراكز مهمة إعارة الافلام للمدارس .

وقد استطاعت السينما الفلسطينية على حداثتها ، ان تنتج مجموعة افلام تسجيلية تتناول الحرب والكفاح والثورة ، وحياة المخيمات ، ومعسكرات الاشبال ، والفن والتاريخ الفلسطينى ، تتحدث عن الشهداء ، وعن الاجيال الجديدة التى تتلقى التعليم فى المدارس الخاصة بها فى البلاد العربية . وتشكل هذه المجموعة سلسلة ثقافية تعليمية ، فضلا عن قيمتها الوثائقية .

على المستوى العالمى :

ويتجاوز هذه الملامح العربية الى مايجرى فى العالم فى هذا الاتجـاه ، يبدو مثل افريقى من السنغال ، حيث نالت الافلام التسجيلية

اهتماما خاصا ، وأنشىء لها مركز قومى لترشيد صناعتها والتوسع فيها. كما أنشئت لجنة وطنية للتنسيق بين مختلف الادارات الحكومية المسئولة عن التعليم والثقافة والشباب ، لوضع الخطط التى تكفل تحقيق أكبر فائدة من الوسائل السمعية والبصرية ، فى مجال التعليم والثقافة . وهى تعمل فى الوقت نفسه على ارساء دعائم سياسة متكاملة لنشر الثقافة السينمائيه ، بدءا من اجهزة التعليم الى المؤسسات الاعلامية والجماهيرية .

يقابل هذا المثل الافريقى نموذج آسيوى من اليابان ، التى ارتفعت بانتاجها من الافلام الثقافية الى ستة امثال انتاجها الروائى . واقامت جسورا وطيدة ، امتد عليها هذا الانتاج السينمائى الثقافى ، ليكون اداة فعالة فى تكوين النشء ، وفى مده بطاقات كبيرة من التنوير والمعرفة .

وفى اوربا أمثلة واضحة تؤكد هذا الاتجاه ، سواء فى الدول الاشتراكية مثل تشيكوسلوفاكيا ، أو فى الدول الرأسمالية مثل فرنسا ، التى جعلت من المركز الوطنى للسينما أداة فعالة فى تشجيع انتاج الافلام الثقافية القصيرة ، ورصدت من أجل هذا الغرض جوائز كبيرة لهذا الانتاج . وفى بريطانيا ، يهتم المعهد البريطانى للفيلم ، بتشجيع استخدام السينما كسجل للحياة المعاصرة ، وبتوثيق الروابط بين معاهد التعليم وبين معاهد السينما ، وبذلك تكون السينما بوسائلها اداة فعالة فى خدمة التعليم والثقافة .

وقد امتدت فى انحاء بريطانيا شبكة نوادى السينما فى المدارس والجامعات وأصبحت وسيلة فعالة فى نشر ثقافة السينما ، وصحب ذلك اهتمام كبير بمستوى الافلام القصيرة لأغراض الثقافة والتعليم .

كما أقيمت مجموعة من دور العرض فى انحاء البلاد ، لتقديم الفيلم الثقافى والدعوة الى نشر الثقافة السينمائية .

ورغم موجة الأفلام الامريكية التجارية ، فان مركز الافلام الامريكية الذى أنشىء عام ١٩٦٧ له دور بارز فى تدعيم سينما الثقافة ، كما اتسعت بصورة واضحة استخدامات السينما فى أغراض التعليم ، حيثما تستطيع الصورة أن تكون وسيلة لنقل المعرفة .

وفى الاتحاد السوفيتى اهتمام كبير باستخدام السينما لنشر الثقافة والتعليم ، حتى بلغ عدد استديوهات السينما التسجيلية وسينما العلوم تسعة عشر ، مقابل واحد وعشرين للسينما الروائية . والى جانب دور العرض المخصصة للافلام الروائية ، فان هناك دورا خاصة للسينما التسجيلية ، واخرى لسينما الاطفال . وعن طريق هذه الدور ، ومن خلال المدارس ، تقوم السينما بدور بالغ الأثر فى التنوير والتعليم .

الاوضاع فى مصر :

بدأ دور السينما فى التعليم والثقافة بمصر ، من خلال جهاز صغيـر ، كان يتبع وزارة المعارف ، ويتولى - بإمكانات محدودة - اخراج بعض الافلام القصيرة فى نطاق الوسائل التعليمية .

كما ان بعض أدوات الارشاد فى الوزارات ، عنيت بانتاج بعض الافلام التسجيلية لنشر التوعية الصحية والزراعية والاجتماعية . ثم كان انشاء مصلحة الفنون ، فى ظل وزارة الإرشاد القومى ، بداية واضحة للاتجاه نحو انتاج مجموعة من الافلام التسجيلية الثقافية .

على ان معظم الانتاج السينمائى فى مصر كان متجها الى الافلام الروائية التى غلب عليها الجانب الترفيهى .

وعندما أصبح للسينما مؤسسة ، فى نطاق وزارة الثقافة ، أولت عنايتها لإنتاج مجموعة كبيرة من الافلام التسجيلية ، غير ان هذا الانتاج لم يستثمر بالقدر الكافى لخدمة أغراض التثقيف والتعليم ، كما ان الظروف التى مرت بمؤسسة السينما جعلتها تغلب انتاج الافلام الروائية على انتاج الافلام الثقافية والتعليمية .

وقد دعا ذلك الى انشاء مركز مستقل للافلام التسجيلية فى وزارة الثقافة عام ١٩٧١ ، حتى تستطيع هذه الافلام ان تنهض بدورها فى هذا المجال ، على ان تتاح للمركز كل الامكانات اللازمة للقيام بهذه المهمة .

والى جانب هذا المركز قام بعض أصحاب الفن السينمائى – وبخاصة طلائع الخريجين من معهد السينما بارتياد هذا المجال ، وحققوا فيه انجازات على قدر امكاناتهم ، وظروف تسويق هذا النوع من الافلام .

تقييم الاوضاع الراهنة :

على ان المعالجة الجذرية تقتضى وقفة موضوعية لتقويم الماضى والحاضر والتعرف على طريق المستقبل .

فقد مرت السينما فى مصر بموجات مد وجزر واختلاف فى المستوى ، ولكن النظرة التجارية مازالت مسيطرة على عديد من مواقع الانتاج السينمائى . وبهذا لم يتح للسينما المصرية ان تضطلع بدورها فى التنمية الشاملة للمجتمع ودفع تطوره الحضارى . ولاسبيل الى ذلك مالم تتغير النظرة ، وتراجع اتجاهات الانتاج السينمائى ، وتتحمل المؤسسات الثقافية مسئولياتها ، وتأخذ هذا الفن مأخذ الجد ، بالنظر اليه من منظور ثقافى ، والعمل على ان يكون أداة من أدوات الثقافة والمعرفة ، ووسيلة من الوسائل التعليمية الفعالة . ويستتبع ذلك مراجعة هياكل العمل السينمائى وأساليبه ، والتخطيط لأن تكون السينما من وسائل الارتقاء بالمجتمع ، وأن تتحول إلى أداة من أدوات التنوير الثقافى بأبعاده الشاملة .

ومن استعراض الوضع الراهن تبرز الاعتبارات الآتية :

• أن مسئولية أجهزة الثقافة تقتضيها العمل على الارتفاع بالمستوى الفنى والمضمون الفكرى للفيلم العربى .

• أن التكامل بين التعليم والثقافة يتطلب من السينما المصرية أن تعيد النظر فى أساليب عملها ، بحيث تعطى طاقة أكبر للافلام التسجيلية الثقافية والتعليمية .

• أن ظاهرة الأمية تتطلب من السينما القيام بدور هام فى التنوير الثقافى والتوعية والارشاد ، بحيث تقدم الصورة بإمكاناتها ماتعجز الكلمة عن بلوغه فى المجتمعات التى حرمت من التعليم .

• أن أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، تحتاج إلى مفهوم جديد للسينما يغلب وظيفة السينما الاجتماعية على دورها الترفيهى مما يتطلب دراسة وافية لمشكلات المجتمع ، ومسحا شاملا لأوضاعه ، واختيارا واعيا لنوعية وأسلوب الأفلام الملائمة ، وسياسة رشيدة فى الانتاج والتوزيع .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* الاهتمام بافلام الأطفال اهتماما خاصا فى إطار من اهداف أساسية تتمثل فى :

• تنمية معلومات الطفل وتوسيع مداركه .

• اكتساب المهارات .

• اكتساب العادات السلوكية والقيم الاجتماعية اللازمة لنمو الطفل .

• الترفيه الهادف .

• اختيار مايناسب نمو الطفل عقليا وعاطفيا ، ومايساعد على تشكيل الفكر العلمى ، فى عصر تفتح على العلوم والتكنولوجيا .

ومن المقترحات التى يمكن ان تحقق أثرا واضحا فى هذا المجال :

– إنشاء دور عرض خاصة بأفلام الاطفال ، أو عرضها فى أوقات خاصة فى دور العرض العامة ، وإتاحة الفرصة فى الاذاعة المرئية لعرض هذه الأفلام فى برامج موسعة للاطفال .

– إنشاء مكتبة مركزية لأفلام الأطفال .

– دبلجة الأفلام الأجنبية الملائمة للطفل المصرى .

– إنتاج وتبادل أفلام الاطفال .

– نشر واستخدام الأفلام التعليمية فى مختلف مراحل التعليم العـام .

– ضرورة تعاون المؤسسات التعليمية مع مواقع الانتاج السينمائى المتخصصة لانتاج أفلام تعليمية لمختلف مستويات التعليم ومراحله ، وتخصيص جانب من ميزانية التعليم للوفاء بهذا الغرض .

– إعداد الكوادر الفنية فى مجالات : التأليف ، وكتابة الحوار ، والاخراج السينمائى . عن طريق المعاهد المتخصصة والدورات التدريبية واقامة الندوات .

– إجراء البحوث العلمية ، ودراسة آراء الجمهور ، ومتابعة أثر السينما على نمو الطفل العقلى والصحى والنفسى والوجدانى ، وأثرها فى تكوين العادات والاتجاهات السليمة .

* ضرورة توجه السينما المصرية نحو مجتمع القرية ، بالأدوات المناسبة ، وبالمفاهيم التى تسهم فى اعطاء هذه المجتمعات نصيبها الحق من التوعية والثقافة عن طريق الفيلم .

وكذلك استخدام السينما فى ترشيد السلوك الاجتماعى ، ومحاربة العادات السيئة وغرس العادات السليمة .

* اتجاه موقع الانتاج السينمائى الى الأفلام التثقيفية ، التى تتناول المعارف والمعلومات العامة لتقريبها الى الجماهير ، وذلك لرفع مستواها الثقافى ، والتخفيف من الهوة الناتجة عن التطور التكنولوجى الحديث ، ومايحدثه من تغيير حاد وسريع فى المجتمع .

* الاهتمام بانتاج الافلام الوثائقية التى تتناول مختلف الجوانب المتصلة بالتاريخ والحضارة المصرية والعربية ، لتعميق انتماء المواطن .

* دعم انتاج الأفلام التعريفية ، سواء كانت تسجيلية أو تعليمية ، أو صحفا مصورة ، أو أفلاما للتوعية – نظرا لعدم توافر العائد المادى التجارى الذى يعوض انتاج هذه الافلام وتكاليفها .

* توجيه قطاعات التوعية والارشاد فى المجالات : الزراعية والصحية والصناعية والدينية والسياسية والاجتماعية ، للافادة من امكانات السينما فى هذه المجالات وذلك بالتعاون مع مواقع الانتاج السينمائى المتخصص أو بانشاء وحدات سينمائية يتولاها متخصصون فى إعداد أفلام التوعية والارشاد . وذلك لأهمية الصورة فى نشر المعرفة والتوعية فى المجتمعات التى مازالت مفتقرة إلى القراءة والكتابة .

* توفير دور العرض السينمائى ، أو الوسائل البديلة عنها فى المدن الصغيرة والقرى ، ومواقع التجمعات العمالية والريفية . وفى هذا المجال تبدو أهمية السينما المتنقلة ، واستخدام المدارس والوحدات المجمعة وقاعات المصانع بديلا عن دور العرض . حتى يتاح توصيل العمل السينمائى بأقل تكلفة لأكبر عدد من المواطنين .

* تعاون المؤسسات الثقافية والاجهزة المعنية ، فى هذا المضمار . فضلا عن تنسيق العمل بين أجهزة التعليم ومؤسسات الثقافة ، خاصة وأن هناك تجارب ناجحة فى كثير من الدول التى عنيت بأن تقيم جسورا بين المدارس والمعاهد والجامعات ، وبين المؤسسات الفنية والثقافية ، لإحداث تحول ثقافى عن طريق التربية الفنية المتكاملة ، واستخدام الوسائل المتاحة لدى مؤسسات الفنون لتعميق التذوق ، وتنمية المدركات الثقافية والوجدانية للمواطنين .

* العناية باختيار الأعمال السينمائية التى تقدمها الشاشة الصغيرة ، وفق ضوابط فكرية وفنية . مع مراعاة أثر هذه المؤسسات فى تكوين ذوق المواطنين ، وفق ماتقدمه لهم . ومن هنا تبرز جسامة المسئولية وأهمية الاختيار .

* قيام مؤسسات البحث الاجتماعى بدراسة آثار السينما على السلوك الاجتماعى للمواطن فى مختلف مواقعه الاجتماعية والمهنية ، ليكون ذلك عونا على ترشيد الانتاج السينمائى ، حتى يصدر عن معرفة علمية فى معالجته لمختلف الموضوعات .

* التزام الحرص والحذر فيما يعرض من انتاج السينما الاجنبية . إذ ان اكثر الدول أخذا بحرية التجارة والاستيراد ، تضع الضوابط المناسبة لحماية مجتمعاتها .

ومن هنا يتأكد اتجاهان يجب مراعاتهما فى سياسة الافلام الاجنبية

أولهما : حماية المجتمع من الآثار السلبية لافلام العنف ، والدعاوى الاستعمارية والعنصرية ، والانحلال الاجتماعى الذى قد يكون مبثوثا فى بعض الأفلام الأجنبية .

ثانيهما : العمل وفق سياسة تهدف الى ارتباط المجتمع بالاعمال السينمائية الجيدة ، التى ترفع مستوى تذوق الفن السينمائى ، كما ترفع مستوى الانتاج السينمائى العربى كنتيجة لارتفاع التذوق العام .

* إعداد السينمائيين إعدادا علميا وفنيا متكاملا ، مع العناية بدعم المعاهد القائمة بالإمكانات والمعدات اللازمة ، والنظر فى انشاء معاهد أو شعب فنية متخصصة ، والتوسع فى إيفاد الخريجين إلى الخارج للاطلاع على أحدث معطيات هذا الفن .

* إنشاء مراكز لتوثيق الأفلام ، والتوسع فى اقتناء الافلام الاجنبية الممتازة ، أو تبادلها فى إطار التعاون الثقافى الدولى .

* اشاعة المناخ الثقافى الذى يتيح اتصال اللقاءات بين المبدعين وهواة الثقافة السينمائية ، بافساح المجال لنوادى السينما باعتبارها مؤسسات تقدم الثقافة السينمائية لمختلف فئات الجماهير ، وتعين فى الوقت ذاته على رعاية مواهب السينمائيين ، مما يتطلب دعم هذه النوادى والنظر إليها من منظور دورها الثقافى .

* تشجيع التأليف والترجمة والنشر فى مجال السينما ، وفق خطة متكاملة يراعى فيها نشر الثقافة السينمائية ، واتاحة المجال للسينمائيين للاتصال المستمر بالتيارات الجديدة والفكر السينمائى العالمى ، عن طريق الكتاب والصحافة المتخصصة .

* ضرورة استمرار اتصال السينمائيين المصريين بالمهرجانات العالمية ، للتعرف على التجارب الطليعية ، والأعمال السينمائية الفذة ، وعلى آراء الخبراء والنقاد العالميين ، حتى تستطيع السينما المصرية الإفادة من التطور فى هذا الميدان .

دور التليفزيــــون فــى نشـــر الفنــــون

الاحساس بالجمال صفة أساسية من صفات الانسان ، حيث يظهر ارتباط العامل الجمالى بحسياته منذ بدايته الأولى ، اذ اتجه الى تزيين وتجميل ماحوله من ملبس ومسكن وأوان وأدوات صيد ، عاكسا بذلك حبه الفطرى للجمال .

– أما تنمية الاستعداد الجمالى فى المجتمعات المتحضرة فيعتمد ، بداية على دور الأسرة ، فهى الخلية الأولى التى ينشأ بها الطفل ، ويستخلص منها ثقافاته وعاداته وميوله الأولى ، تبعا لمستوى الأسرة الثقافى والاقتصادى والاجتماعى .

وتكمل المدرسة دور الأسرة ، وتحقق مالاتستطيع تحقيقه من تنمية الناحية الجمالية ، عن طريق الكتاب المدرسى ، وتضمينه بعض المعلومات عن الأعمال الفنية المحلية والعالمية ، واقامة المعارض ، وتدريب التلاميذ على نقد أعمالهم ، وانشاء متحف للمدرسة ، وتشجيعهم على ممارسة الفن بكافة صوره ، وكيفية ابتكار أعمال جمالية من أبسط خامــات البيئة ، وتعويد الأطفال على الاهتمام بمظهرهم وهندامهم .

ثم يأتى دور أجهزة الاعلام ، إذ يقع على عاتقها الجانب الأكبر فى تنمية الاستعداد الجمالى بتقديمها للقيم الجمالية بأسلوب يجذب الانتبـاه ، ويرضى كل الأذواق ، وعليها أن توجه النظر الى الاهتمام بالنواحى الجمالية فى مجتمعنا وشوارعنا وحدائقنا .

ودور التليفزيون – فى هذا المجال – على وجه الخصوص ، متعدد

الجوانب :

• فمن واجبه توعية الأسر المختلفة ثقافيا من خلال برامجه بأن الجمال وتذوقه لايحتاج الى مستوى اقتصادى معين ، ويمكن ايجاده بأبسط الامكانات ، بالنظافة وحسن الترتيب .

• كما يجب أن ينقل صورا حية للأنشطة الفنية الجمالية المدرسية ، ومايجرى منها داخل الفصول ، على شاشته .

• ولما كانت الطبيعة تزخر بألوان مختلفة من الجمال فانه من الممكن تنمية الحس الجمالى لدى الأطفال ببرامج تليفزيونية توجه انظارهم للطبيعة وما فيها من قيم جمالية وحثهم مثلا على جمع بعض النماذج الطبيعية الجميلة مثل الزهور أو أوراق الشجر وتنسيقها فى شكل بديع أو بيان الدرجات اللونية فى تكوينات الصخور ، وغير ذلك .

• والملاحظ أن التليفزيون يكتفى فى برامج الفنون بنقل معارض الفنانين فى الرسم والنحت بتسجيلها وبثها على شاشة التليفزيون أو تسجيل أفلام قصيرة عن المساجد فى مصر فى عصور مختلفة أو تصوير الآثار وعرضها ، كل ذلك دون أن يصاحبه الشرح الكافى والتحليل للنواحى الجمالية فى اللوحات المرسومة والتماثيل المنحوتة وطراز العمارة والآثار المصرية .

وعلى ذلك يجب أن تركز برامج التليفزيون على تنمية الذوق الفنى والاحساس بالجمال وتعميقهما ، من خلال برامج تعرض بالشرح والتحليل للفن التشكيلى بفروعه المختلفة .

• والموسيقى ترهف الحس ، وترتقى بالذوق ، ثم هى فى أوج انتشارها تكون أغنية ، والاغنية التى يقدمها التليفزيون للجماهير يجب أن تتوافر لها عناصر ابرزها :

• نص ذو مضمون هادف وعلى مستوى جيد – ولحن راق – وأداء على مستوى النص واللحن الجيدين . الى جانب الاهتمام بالمسرح الغنائى والملائم من الموسيقى .

• والموال نوع من الغناء ينبع من البيئة ، فهو شعبى يعبر عن المشكلات والتحديات وعن الالام والآمال ، ويجب أن يحظى باهتمام الاذاعة والتليفزيون .

وفى كل ماتقدم يجب على وسائل الاعلام ان تلتزم بالفنون المصرية وأن تبتعد الى حد ما عن التغريب ، فالأغنية الشعبية تظل عالقة بالأذهان وبالوجدان وتحقق اهدافها .

وينبغى – فى جميع الأحوال – مراعاة التباين فى المستوى الثقافى بين أهل الحضر وأهل القرى ، ومن ثم نقط البدء بين كليهما . ولعل نقطة البدء بالنسبة لأهل القرى ترتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ مشروع الاذاعات المحلية ، مسموعة ومرئية .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، فان الأمر يستدعى اجراء دراسة تشمل البرامج الفنية التى يقدمها التليفزيون عن : الموسيقى ، والشعر ، والأدب والفنون التشكيلية ، وكذلك البرامج الأخرى التى لاتتصل بهذه الفنون مباشرة ، ولكنها تؤثر على المشاهدين فنيا . مع دراسة الأساليب التى يعرض بها كلا النوعين من هذه البرامج ، بهدف تقييمها والعمل على تطويرها . ويمكن أن يسترشد فى هذا التطوير بالتوصيات الآتية :

* ضرورة نشر التربية الجمالية من خلال برامج متنوعة المستويات عل مستوى الحضر ومستوى الريف .

* ان تتناول هذه البرامج بالشرح والتحليل النواحى الجمالية فى اللوحات المرسومة والتماثيل المنحوتة ، وطرز العمارة ، وآثار مصر ، وأساليب الموسيقى وغير ذلك .

* نقل صور حية من المدارس فى مجال الفنون بكافة صورها ، سواء داخل المتاحف أو المعرض أو الفصول أو قاعات الموسيقى ، والنقاش الدائر بين المدرسين وتلاميذهم بشأن ابتكار أعمال جمالية من خامات البيئة ، وبث هذه الصور الحية على شاشة التليفزيون .

* اعطاء الفرصة للتلاميذ للتعبير التلقائى فى الخلق والابتكار الفنى بجميع الوانه ، مع الاهتمام بصفة خاصة بتقديم برامج فنية للأطفال .

* اعطاء الأولوية لعرض الفنون المصرية ، والفنون الشرقية الاسلامية .

* الاهتمام بالمسرح الغنائى عامة واحياء تراثه المصرى ، ونقل كل مايعرض منه على شاشة التليفزيون .

• مع العناية بعرض الأغانى الجماعية ذات المضامين الهادفة .

* استعراض حياة كبار الفنانين المصريين فى أفلام تسجيلية يتم انتاجها عن فن الرواد فى كل مجالات الفنون .

* الاستعانة فى اعداد البرامج التى تجلى الفنون وتتناولها بالشرح والتحليل وفى تقديمها بفنانين متخصصين فهم أقدر الناس على التوصيل .

نحو إطار للتكامل بين مصر والسودان فى مجالات الفنون

إذا كان نهر النيل يربط بين مصر والسودان فى مجال الحياة ، فإن الفن يربط بينها فى مجالات صنع الحياة .

والفنون فى جملتها سمعية وبصرية ، وهى ذات دور كبير وفعال فى صنع حياة الشعوب .

وقد وحد الله بين شعبى مصر والسودان بلغة القرآن ، فازدادت الأخوة ، وتقاربت الصلات العريقة منذ قديم الزمان .

وكان للفنون الأدائية والتشكيلية دور هام فى ازدياد أواصر القربى بين مصر والسودان على مر العصور وتعاقب الأجيال . ومن هذه الفنـــون :

الامثال الشعبية : فى مصر والسودان ، حيث توجد مشاركة بينهمـــا ، مما يؤكد الالتقاء الشعبى فى فن واحد ، هو فن ضرب الامثال الشعبية ، لشعب متكامل فى الأفكار والاتجاهات والعادات والتقاليد .

الأنماط الأدبية الشعبية : التى ترتبط بالنص الأدبى ، وتكاد كلماتها تكون واحدة فى معظم الأحيان .

الاناشيد الدينية الصوفية : التى تتوحد بين مختلف الطوائف الصوفية فى مصر والسودان ، وخاصة فى حفلات المولد النبوى الشريف والحفلات الدينية الاخرى ، مثل الاحتفال بليلة النصف من شعبان ، واحتفالات شهر رمضان .

الفنون التشكيلية : وخاصة مصنوعات (سن الفيل) والمصنوعات الجلدية والذهبية والفضية ، التى كانت تلتقى فيها القاهرة والخرطوم وأسيوط ، فقد كان (سن الفيل) يجلب من الخرطوم لتصنع منه القطع الفنية فى أسيوط ، وتصنع مثيلاتها فى الخرطوم ، وهكذا كانت تصنع المصنوعات الجلدية الفنية على أنماط مصرية سودانية .

وقد ظلت الفنون تربط بين أهل الوادى على طول الزمان ، ولكن مقتضيات العصر الحاضر التى أوجدت وسائل جديدة من الاتصال ، وأنواعا جديدة من الفنون تستدعى اعادة النظر لدعم الروابط الفنية بين مصر والسودان ، طبقا لأحوال العصر .

لقد اندثرت فنون وقامت فنون أخرى جديدة ، كما وجدت وسائل مستحدثة لعرض الفنون . ومنذ نصف القرن الماضى تقريبا ، لم يحدث تطوير بين الفنون المصرية والسودانية رغم أهمية ذلك بالنسبة لأهل البلدين على السواء .

المسرح :

فى الجيل الماضى وصل المسرح الى قمة الاندماج المصرى السودانى ، بظهور بعض الفرق المسرحية التى كانت تمثل ظاهرة الحياة المشتركة بين مصر والسودان ، بحيث تمكنت من احتواء القدر المشترك بين المصريين والسودانيين فى الثقافة والآداب العربية ، فقدمت مسرحيات تعتمد على الأدب الشعبى العربى الواحد . وكانت بذلك معبرة عن عنصر الاصالة فى مسرح مصرى سودانى . وقد أثر ذلك على فنون مسرحية أخرى ، مثل فن (المونولوج) الذى كان يلقى على خشبات المسارح فى القاهرة من فنانين سودانيين .

كما ان المسرح الاستعراضى يستطيع القيام بدور هام فى احداث نهضة مسرحية مشتركة ، بسبب وجود العناصر الفنية لهذا المسرح ، من ناحية الرقص والغناء والموسيقى ، وكذلك من ناحية الموضوعات المشتركة

بين البلدين ، والتى ترتبط بحضارة وادى النيل ، فى نماذج شعبية مختلفة مثل : المراكبية والصيادين وصائدى الغزلان والتماسيح وغيرها ، مما له صلة بالفولكلور الشعبى السودانى ، او بالبيئة المشتركة ، مثل جنى القطن أو عروس القطن مما يوجد فى مصر والسودان على السـواء .

وللتليفزيون دور هام فى احداث هذا التكامل المسرحى ، باعتباره الجهاز القادر على نقل هذه الفنون من خشبة المسرح الى جمهور الشاشة الصغيرة .

وعندما تنشأ اذاعة وتليفزيون وادى النيل ، يصبح لهذه الموضوعات المسرحية المشتركة أهمية كبيرة ، بل انها تصبح مادة ثقافية اساسية تحتاج اليها هذه المحطة الجديدة ، ومن ثم يحسن الاستعداد لها منذ الآن فى مواكبة الأعداد الهندسى لها .

فى السينما :

لم توجد سينما سودانية مصرية مشتركة إلا فى أفلام قليلة ، مع أن المواقف المشتركة بين مصر والسودان ، تستطيع تقديم أفلام سينمائية ، قد تكون لها صفة عالمية .

ان موضوع السينما المصرية السودانية من اكثر موضوعات الدراما ثراء ، وقد تنبه اليه كثير من الكتاب العالميين ، حيث ألفت مئات الكتب عن « النيل » كما حكيت عنه مئات الاساطير . فهذه الوحدة الطبيعية التى خلقها الله ينبغى ابرازها عن طريق العمل السينمائى .

وهناك موضوعات ملحة تربط بين الفنانين المصريين والسودانيين فى مجال السينما ، وخاصة فى مجال :

- الافلام التسجيلية التى ترتبط بنهر النيل من منبعه الى مصبه ، أو ترتبط بالفنون الشعبية ، أو بالفنون التشكيلية المشتركة .

- الافلام الروائية ، وخاصة مايتعلق منها بالتاريخ الحديث . وهناك اعمال روائية متميزة ألفها كتاب سودانيون ، لاشك فى جدارتها بالترحيب من السينما المصرية .

الفنون التشكيلية :

تعتبر فنون النحت والتصوير من أهم اسباب التطور والارتقاء فى الصناعات الفنية ، كما حدث فى صناعات خان الخليلى ، سواء المصرية الفرعونية أو الأرابسك . فانها ترتفع من خدمة الاحتياجات العادية الى مرتبة الاعمال الباهرة ، نتيجة للدقة الفنية فى التعبير .

وقد حدث اهتمام كبير من الفنانين المصريين ببلاد النوبة عند انشاء السد العالى ، ورفع معبد ابو سمبل عن مكانه ، وإنقاذ بعض آثار النوبة الاخرى . وظهرت لوحات فنية كثيرة عن النوبة ، ومع ذلك لم تتأثر الصناعات الفنية النوبية بهذه الأعمال وبقيت على حالها ، ويبدو ان السبب فى ذلك هو عدم اشتراك فنانين نوبيين فى تصوير بيئتهم حتى تنعكس على صناعاتهم . كما أن هذه الأعمال الفنية كانت فى فن التصوير ، ولم تظهر اعمال مماثلة فى فن النحت ، وهو أقدر على التأثير فى الصناعات الفنية ، بسبب التجسيم الذى ييسر التقليد .

ولذلك فان ايجاد تكامل فنى فى مجال الفنون التشكيلية المصرية السودانية ، يحسن النظر اليه من ناحيتين :

- العمل على بعث النهضة الفنية فى السودان ، عن طريق وجود جيل من الرسامين والنحاتين السودانيين ، يسايرون إخوانهم من المصريين فى هذا المجال .

- ان يقوم الفنانون المصريون بالتصوير والنحت من واقع البيئة السودانية ، حتى يكون ذلك باعثا فى المستقبل على وجود فنانين سودانيين يسايرون الحركة الفنية المشتركة .

وهناك صناعات فنية مشتركة بين البلدين ، يمكن ان تكون حافزا فنيا واقتصاديا للتكامل الفنى ، وأهمها :

- صناعة الجلود الثمينة من جلد الثعبان والتمساح .
- صناعة سن الفيل .
- صناعة المشغولات الفضية والذهبية .

وهذه الصناعات كانت مزدهرة فى البلدين فى الجيل الماضى ، ثم

بدأت فى الذبول فى السنوات الاخيرة ، لاسباب اقتصادية واجتماعية وفنية ، ومنها صناعة العاج فى أسيوط والخرطوم ، وصناعة صياغة الذهب والفضة .

وقد تضاءل الاهتمام بالصناعات الفنية فى السنوات الاخيرة فى مصر والسودان على السواء ، بسبب طغيان موجة التقليد للمدنية الحديثة على الحياة العادية وعدم الالتفات الى الحضارة الاصلية ، مما تنبه اليه المهتمون بالفن التشكيلى فى مصر ، وحاولوا اعادة صلته بالصناعات الفنية ، رغبة فى احداث النهضة فى الفن والصناعة معا .

ولذلك فان امتداد هذه الفكرة الى السودان سيكون فيه نفع كبير ، خاصة وأن تقارب الأصول فى هذه الفنون التشكيلية ، من مصرية قديمة او اسلامية ، سوف ييسر طريق التكامل .

الفنون الشعبية :

تختلف اشكال الفنون الشعبية فى وادى النيل حسب المناطق الجغرافية والبيئية ، وهذا امر طبيعى عند كل الشعوب ، ولكن هذه الفنون تتطور عبر العصور ، ويتركز الاهتمام بها وتنميتها الى درجة تبلغ التخصص ، مثل فنون العرائس التى أقيم لها متحف خاص فى احدى المدن الالمانية التى تخصصت فى صنعها منذ قديم الزمان ، وأصبحت الآن تصنع دمى لعروس الفضاء ، مع احتفاظها بصنع الدمية التقليدية للعروض المزركشة .

وفى وادى النيل وواحاته وصحاريه فنون شتى سمعية وبصرية أو سمعية بصرية .

وخلال السنوات الأخيرة حدث اهتمام بهذه الفنون الشعبية فى مصر فى معظم المناطق ، ونجحت بعض التجارب فى فنون الرقص والغناء ، ولكن لم يحدث مثيل ذلك بالنسبة للفنون السودانية ، رغم أن الاهتمام تمثل ايضا فى بعض الفرق العربية التى عرضت فنونها كثيرا فى القاهرة ، وعلى شاشات التليفزيون المصرى .

والأمر يحتاج الى مزيد من الاهتمام بالفن الشعبى السودانى ، لأن الفنون الشعبية من أنجح الوسائل فى تشكيل وجدان الشعوب . ويوجد فى الفنون السودانية مايمكن ان يضيف الجديد إلى فن وادى النيل ، من ناحية الموسيقى والرقص ، بوجه عام . كما ان الاحتفاظ بالسلم الموسيقى وتطوير استخدامه ، أمر هام فى هذه الفنون السمعية ، باعتباره اللحن المميز لفن مميز . وقد استخدم سيد درويش لون هذه الموسيقى فى بعض الحانه ، كما استخدمه غيره من الملحنين ايضا فى فن المونولوج .

الصحافة الفنية :

تعتبر الصحافة من اهم وسائل التكامل الفنى . وان كانت الصحافة العامة تصرف معظم جهدها الى التكامل الاقتصادى والمشروعات الخاصة به - وهو عمل محمود - فان مجالات الفنون تحتاج الى عناية خاصة بسبب تأثيرها فى وجدان الشعبين .

اما الصحافة الفنية فانها تبذل جهد المقل بسبب عدم الترابط حاليا بين الفنون السودانية والمصرية المؤثرة فى الجماهير مثل الوان الموسيقى والمسرح .

ولما كان الاهتمام باظهار الفنانين السودانيين فى فروع الاداء الفنية المختلفة يؤدى الى اثراء روابط التكامل الفنى بين البلدين ، فان على الصحافة الفنية أن تولى هذا الامر مايستوجبه من أهمية وبصفة خاصة فى مجال اكتشاف أصحاب المواهب الفنية .

التوصيات

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يوصى بما يأتى :

* تقديم منح دراسية من أكاديمية الفنون المصرية بصفة دورية ، وفى كل عام دراسى ، لعدد من الفتيات والشبان السودانيين ، للدراسة فى معاهد الأكاديمية : الفنون الشعبية ، والمسرح ، والسينما ، والموسيقى ، لتخريج جيل جديد من الفنانين السودانيين فى هذه المجالات .

* ضرورة إجراء مسح أكاديمى للمأثورات الشعبية السودانية

والمصرية ، وتصنيفها ووضعه فى متناول الباحثين والمؤرخين .

* بحث الاحتياجات اللازمة فى مختلف الفنون طبقا للواقع ومنها تدريس مادة فنون وادى النيل فى معهد الفنون الشعبية بأكاديمية الفنون المصرية وفى جامعة افريقيا المزمع اقامتها فى اسوان . مع تدريس مادة الأدب الشعبى لوادى النيل فى أقسام اللغة العربية بكليات الآداب فى مصر وفى الأقسام المماثلة بجامعات السودان .

* انشاء شركة مصرية سودانية للسينما ، تكون مهمتها فى البداية انتاج أفلام تسجيلية عن وادى النيل من منبعه إلى مصبه – طبقا لخطة علمية مدروسة – من أجل عرضها فى مصر والسودان سينمائيا وتليفزيونيا ، وتسويقها فى البلاد العربية والأجنبية ، باعتبارها أعمالا فنية .

* اعداد فرقة مسرحية مصرية سودانية مشتركة ، تقدم عروضها فى البلدين ، باعتبارها فرقة استعراضية ، ويتبنى التليفزيون هذه الفرقة ، بحيث يمكن تطويرها الى الدراما على مراحل .

– مع الاهتمام بالعروض المسرحية المتبادلة بين البلدين فى الوقت الحاضر ، بحيث يعرض مسرح ام درمان فى مصر ، ويعرض المسرح المصرى فى السودان .

• وقد يكون للمسرح الاستعراضى أهمية فى الوقت الحاضر ، بسبب ظروف المسرح الدرامى .

* إقامة معرض سنوى – يحدد موعده – للفنون التشكيلية المصرية السودانية ، بحيث ينتقل سنويا من الخرطوم الى القاهرة وبالعكس ، وتعرض فيه فنون الرسم والنحت وغيرها ، ويكون هذا المعرض ، فى الوقت نفسه سوقا للصناعات الفنية فى مصر والسودان ، مع اعفاء المعروضات السلعية من الجمارك ، أو غيرها من القيود ، حتى يمكن انجاح هذا المعرض السنوى .

* قيام هيئة الكتاب فى مصر بتخصيص حصة سنوية فى برنامجها لطبع ونشر المؤلفات الخاصة بفنون وادى النيل .

* اصدار مجلة فنية مصرية سودانية ، تتولى الاهتمام بهذه الموضوعات .

الموسيقى فى مرحلتى التعليم العام والجامعى

كانت مصر صاحبة أول منهج تربوى فى استخدام الموسيقى ، انتقل منها الى اوربا عن طريق اليونان ، وعلى هداه قامت حركات الاصلاح التعليمى فى اوربا بجهود مثمرة ، أدت الى ادخال مادة التربية الموسيقية فى مناهج التعليم الأوربى . اما نحن فلم نتجه الى ذلك الا مؤخرا ، ومع كثير من التحفظ ، حيث تقرر فى العام الدراسى ١٩٣٢/٣١ ، ادخال مادة الموسيقى فى رياض اطفال القاهرة والاسكندرية ، بنين وبنات ، وفى السنة الاولى الابتدائية وحدها ، وترك أمر بقية مراحل الدراسة الاخرى لفرص المستقبل ، فى الوقت الذى كانت فيه مادة الموسيقى فى معظم بلاد العالم قد اصبحت تمثل ركنا اساسيا فى كل مناهج التعليم العام والجامعى ، وتتخذ اساليب تربوية حديثة فعالة ومعروفة ، ومع ذلك فان التربية الموسيقية تراجعت عندنا الآن بصورة ظاهرة . ويرجع ذلك الى اسباب متعددة ، منها :

• ان ٩٣٪ من العاملات فى دور الحضانة غير مؤهلات تربويا لمهنتهن ، فضلا عن عدم التخصص الموسيقى .

• ان النقص فى عدد معلمى الموسيقى بلغ ٧٠٠٠ مدرس فى عام

١٩٧٩ ، وان عدد الذين سافروا للعمل بالخارج من معلمى الموسيقى المطلوبين للمرحلة الاعدادية بلغ ٨٥،٢٥٪ من الخريجين فى عام ١٩٧٨.

• قصور المنهج المستخدم وتخلفه ، وعدم ثبات المصطلح الموسيقى وتوحيده تبعا لتعدد مصادر الحصول على المدرسين ، وعدم اعتبار الموسيقى مادة نجاح ورسوب . ويأخذ النشاط الموسيقى السائد بمدارس التعليم الثانوى العام – ان وجد – شكل هوايات تخضع للظروف وللامكانات المحدودة ، والاجتهادات التلقائية للتلاميذ ، بلا اشراف ولا تخصص ولا خطة . أما المدارس الثانوية الصناعية أو التجارية أو الزراعية فلم تدخل فيها مادة الموسيقى بأى شكل من الأشكال . وأما النشاط الموسيقى فى الجامعات والمعاهد العليا فينحصر فى هوايات من عزف وغناء الجاز الامريكى بجانب بعض ألوان محلية ساذجة كلها تصب فى المسابقات السنوية التى تشرف عليها مراقبة رعاية الشباب . (ويوضح البيان المرفق اوضاع تدريس مادة الموسيقى فى مراحل التعليم المختلفة) .

• وتدل النظرة الواقعية على أن ادخال مادة الموسيقى فى مناهج التعليم العام – خاصة على المدى القصير – سوف تظل تصطدم بمشكلة النقص فى أعداد المدرسين المطلوبين لمختلف المراحل . ومن اجل هذا فان مواجهة الموقف تتطلب التركيز حاليا على استخدام كافة وسائل نشر التذوق الموسيقى لما فى ذلك من صقل للسلوك وتشكيل للوجدان ، يمكن تحقيقه كهدف أساسى من اهداف التربية ، عن طريق نشر التذوق الفنى .

التوصيات

وادراكا للواقع الراهن ، ومايدل عليه من نقص فى عدد معلمى الموسيقى ، وقصور فى الامكانات . وعلى ضوء مادار فى اجتماع المجلس واجتماع لجنة المقررين والامناء بالمجلس القومى للتعليم من مناقشات وما أبدى فيهما من آراء – يقترح الأخذ بالتوصيات الآتية :

أولا : التوصيات العاجلة :

* ان الامكانات المتاحة للثقافة الجماهيرية بعد انتشار بيوتها وقصورها ، تتطلب أن يكون توجيهها الى النشء وفق برامج توضع بالتعاون مع الجهات المسئولة عن التعليم ، بهدف نشر الثقافة الفنية وتنمية التذوق لكل الفنون ، واضطلاع الموجهين الثقافيين مع التربويين بمهمة توفير مقومات الثقافة الفنية فى الفنون التشكيلية والموسيقى والمسرح والسينما ، عن طريق البرامج التى تعدها مؤسسات الثقافة الجماهيرية للنشء والشباب فى مختلف مراحل التعليم وتقدمها للطلبة فى دور الثقافة مع شروح تحليلية لها .

* ان العجز الشديد فى عدد مدرسى التربية الموسيقية ، وفى الإمكانات – التى لاتسمح بتعميم تدريس الموسيقى عزفا واداء فى مراحل التعليم – يلقى على برامج الاذاعتين المسموعة والمرئية مهمة إعداد برامج للتربية الموسيقية تذاع بالمدارس فى ساعات اليوم المدرسى ، فضلا عن تخصيص برامج موسيقية للنشء تحدد لها ساعات ارسال فى الراديو والتليفزيون ، فى اطار برامج للتربية الفنية ، بالتنسيق مع وزارة التعليم . مع ايجاد حوافز لإقبال الطلبة على هذه البرامج ، عن طريق مايمكن تقريره من مزايا للنشاط الثقافى للطلبة ، اسوة بالنشاط الرياضى . ويصدق ذلك على برامج التربية الفنية عامة وليس على الموسيقى وحدها .

* ان الامكانات المتاحة لجهاز رعاية الشباب ، تدعو الى توجيهها فى اطار خطة تستجمع عناصرها من موارد وامكانات التربية الفنية المتفرقة فى عدة جهات كالجامعات ووزارة التعليم واكاديمية الفنون ويمكن الاستعانة بكبار المشتغلين بالتربية الفنية والمتخصصين فى الموسيقى والفنون فى وضع هذه الخطة ، وبخريجى اكاديمية الفنون فى تنفيذها ، بالاضافة الى العناصر المؤهلة الاخرى لتوفير الحد الادنى من الثقافة الفنية والموسيقية لدى النشء ، حتى يتسنى تنفيذ الخطة المتكاملة لوضع مادة الموسيقى وتذوقها – وكذلك الفنون الاخرى – فى مكانها من مناهج مراحل التعليم العام والجامعى .

ثانيا : توصيات عامة :

* ان يكون لمادة التربية الموسيقية كيانها فى مراحل التعليم مع النظر فى اضافة درجاتها الى مجموع الاختبارات والامتحانات الخاصة بالقدرات .

– توفير لوازم التعليم الموسيقى من اجهزة وادوات ومراجع وتيسير استيرادها .

– ان تكون لوازم تدريس المادة من كتب ومصورات ومسجلات ومقررات وافية بالغرض التربوى لشتى المراحل وفى اخراج وتنسيق جمالى جذاب .

ومن المفيد ان يشترك فى اعدادها اخصائيو اكاديمية الفنون ، وكلية التربية الموسيقية بجامعة حلوان ، وكليات التربية ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومركز دراسات الطفولة بجامعة عين شمس ، والمركز القومى للبحوث التربوية ، ضمانا لإعدادها إعدادا علميا سليما .

* ان يعهد بوظائف القمة فى الاشراف الموسيقى العام للتعليم والتوجيه والتفتيش الى الاخصائيين التربويين ، مع العمل على تيسير متابعتهم لكل جديد من النظريات والتطبيق فى مهمتهم ، وعلى اشتراكهم فى المؤتمرات الدولية للموسيقى فى التعليم .

* العمل على جدية جمع واختيار الموسيقى الشعبية من شتى مناطق الجمهورية ، للعمل على تنسيقها واستخدامها فى مناهج التربية والتعليـــم .

* تخفيض أثمان تذاكر عروض الموسيقى السيمفونية والأوبرالية وعروض الباليه وبرامج الموسيقى العربية لتلاميذ وطلبة المدارس والجامعات والمعاهد العليا .

* قيام جهازى الصوتيات والمرئيات ، ووحدة البريزم فى وزارة الثقافة بانتاج كاسيت الموسيقى الثقافية بشتى فروع وألوان هذا الفن ، مع تيسير الحصول عليه بالثمن المناسب .

* ان تتحاشى اجهزة الاعلام ابراز مطربى ومطربات الملاهى الليلية والدعاية لانتاجهم ، تجنبا لاختلاط القيم .

* تشجيع قيام المخيمات الموسيقية صيفا ، للكشف عن المواهب الموسيقية الواعدة ورعايتها .

– تيسير اشتراك مصر فى الجمعيات الدولية للموسيقى ومنها جمعية الشبيبه الدولية للموسيقى ببلجيكا للمساهمة المفيدة فى مؤتمراتها الدورية التى تهدف الى نشر رسالة الموسيقى .

ثالثا: توصيات خاصة بمناهج الموسيقى واعداد المعلمين تقسم على خطة متوسطة وخطة طويلة المدى :

فى تعديل المنهج :

على المدى المتوسط :

* مراجعة مناهج التربية الموسيقية لتحديثها ، وكذلك مراجعة وسائل تكوين التذوق الموسيقى .

* ادخال مادة التذوق الموسيقى فى مدارس التعليم العام وفى المعاهد العليا والجامعات وخاصة كليات الآداب وكليات التربية .

* تحديد مقررات كل مرحلة تعليمية من الأناشيد والالعاب الحركية والمعزوفات ومستوى التذوق ، مع العناية بتعدد الالحـــان الغنائـــــى (البوليفونية) بعيدا عن معوقات « الأرباع النغمية » مع استخدام اللغة الفصحى فى جميع المراحل باستثناء مرحلة رياض الاطفال .

* استخدام اجهزة البيك أب والاسطوانات ضمن الأدوات الاساسية فى التدريس .

* ان يتضمن منهج الموسيقى للتعليمين الاعدادى والثانوى بأنواعه : التوسع المناسب فى الاناشيد ، والعزف الانفرادى والجماعى ، وانشطة جماعات التذوق والتمثيل الغنائى ، وزيارات اليوم المفتوح للمرافق الموسيقية ، مع زيادة نصيب الحصص اسبوعيا .

* اقامة مسابقات دورية فى الغناء الكورالى ، وفى العزف بنوعيه ، وقراءة التدوين الموسيقى ، ومعرفة نماذج انتاج المدارس الموسيقية المختلفة وشخصياتها التاريخية .

على المدى البعيد :

* إدخال مادة الموسيقى فى المرحلة الثانوية بأنواعها ، وفى المعاهد العليا والجامعات .

* توكيد توصية المجلس فى دورته السابقة بانشاء مدرستين للموسيقى العسكرية بكل من ادارتى موسيقى الجيش والشرطة ، وان تدخل مادة طرق التربية الموسيقية فى منهاج هاتين المدرستين ، للانتفاع بخريجيها من بعد خدمتهم النظامية فى سد احتياجات التربية والتعليم محليا وعربيا .

فى مشكلة نقص عدد المدرسين وإعدادهم :

* انشاء مراكز دراسية لحاضنات رياض الاطفال ، بحيث يتوفر فيهن عنصر التربية الموسيقية الحديثة .

* تعديل القبول ومدة الدراسة الموسيقية فى شعبة الموسيقى بدور المعلمين والمعلمات عن طريق الالتزام بامتحان قدرات للجدد ، وقيام التشعيب بدءا من السنة الثانية بدلا من السنة الرابعة .

* النظر فى إمكان مد خدمة مدرسى الموسيقى الممتازين خمس سنوات اخرى بعد سن المعاش ، وإقرار بدل ندرة او بدل طبيعة عمل لوظيفة مدرسى التربية الموسيقية .

* اخضاع النشاط الموسيقى فى الثانوى والجامعات لجدول موحد ، واشراف تخصصى من قدامى مدرسى ومفتشى التربية الموسيقية وخريجى الجيش والشرطة .

* اعادة استخدام نظام المسابقات السنوية للحصول على صلاحيات فى تدريس الموسيقى ، مع تأهيل المقبولين بدورات تربوية كافية .

* توجيه انشطة الدراسات الاكاديمية العليا فى الماجستير والدكتوراه والبعثات الى موضوعات فروع التربية الموسيقية .

* ادخال مادة الموسيقى فى مناهج معاهد اكاديمية الفنون .

* تحقيق التكامل بين أجهزة الثقافة واجهزة التعليم وإعداد موجهين موسيقيين فى مراكز الشباب والنوادى وفى الجامعات وجمعيات موسيقى الهواة .

ملحق

تدريس مادة الموسيقى فى مراحل التعليم المختلفة فى العام الدراسى ١٩٨١/ ١٩٨٢

أولا : فى مرحلة الحضانة :

– يوجد ٣٥٠٠ حضانة ، تستوعب ٣٠٠،٠٠٠ طفل ، بنسبة ١٠٪ من مجموع أطفال مصر الذين يستحقون هذا النوع من التربية .

– افتقار المرحلة الى خطة موسيقية محددة وموحدة تخدم نمو الطفل .

– أثبتت البحوث الميدانية التى قامت بها اخيرا جامعة طنطا ان اكثر من ٩٣٪ من العاملات فى دور الحضانة المصرية غير مؤهلات تربويا .

ثانيا : فى المرحلة الابتدائية :

– يوجد ١١٥٨٢ مدرسة ، عدد فصولها ١١٧.٤٦٠ فصلا ، تستوعب ٤.٧٤٨.٤١٤ تلميذا وتلميذة .

– لاتحتسب مادة الموسيقى أساسية فى النجاح والرسوب .

– قصور المنهج وبعده عن الأخذ بالطرق التربوية الحديثة .

– عدم ثبات المصطلح الموسيقى أو توحيده ، تبعا لتعدد مصادر الحصول على المدرسين .

– بلغ العدد المطلوب لهذه المرحلة فى العام الدراسى ٧٩/ ٨٠ من المدرسين والمدرسات خريجى دور المعلمين والمعلمات فقط ٤٤٣٧ مدرسا ومدرسة ، ولم يتيسر تدبيره منهم سوى ٢٣٤٦ ، بعجز بلغ مقداره ٢٠٩١ ونسبته ٤٧.١٣٪ ، وهذا ضمن حالة العجز العام فى تعداد مدرسى التربية الموسيقية التى بلغت فى تلك السنة ٧٠٠٠ مدرس ومدرسة .

ثالثا : فى المرحلة الاعدادية :

– يوجد ٢٢٩٧ مدرسة ، عدد فصولها ٤٠٢٣٦٠ فصلا ، تستوعب ١.٦٥٢.٩٤٩ تلميذا وتلميذة .

– رؤى ان يقتصر العمل فى هذه المرحلة على خريجى كلية التربية الموسيقية بجامعة حلوان ، وهى مرفق تربوى حديث المعهد ، لكن الاحصائيات اثبتت تسرب كل هؤلاء الخريجين تقريبا للعمل خارج البلاد او فى الفرق الموسيقية ، طلبا للدخل الاكبر ، اذ ان تعداد الخريجين من عام ١٩٧٥ حتى نهاية عام ١٩٧٨، بلغ ١٥٦ خريجا ، لم يقبل وظيفة التدريس منهم سوى ٢٣ فقط ، وامتنع ١٣٣ عن استلام العمل بنسبة عجز بلغ مقدارها ٨٥.٢٥٪ .

– رغم مايتميز به تلميذ هذه المرحلة وتلميذاتها من رهافة الحس والخيال المتوثب والمشاعر الفياضة مما يجعلهم اكثر استعدادا للتشبع بالفنون وبالتجويد فيها – متى توفر لذلك برنامج تربوى مناسب – فقد لوحظ استمرار استخدام معظم منهج المرحلة الابتدائية ، حتى مع إغفال اكتماله ونقص معدل الحصص .

– مع عدم احتساب الموسيقى مادة أساسية فى النجاح والرسوب ، اتضح أن أغلب الاهتمام موجه الى الدخول فى مسابقات سنوية لعزف

مقطوعات تلفيقية ساذجة يؤديها تلامذة وتلميذات لايستطيعون قراءة التدوين الموسيقى .

رابعا : فى مرحلة الثانوى العام :

- يوجد ٥٤٥ مدرسة ، عدد فصولها ١٢٣٤٦ فصلا ، تستوعب ٥٠٧١٥٧ تلميذا وتلميذة .

- لا وجود لمادة التربية الموسيقية بجداول المنهج .

- يتمثل كل النشاط - ان وجد - فى شكل هواية خارج حصص الدراسة ، ويجرى التعامل معها تبعا للظروف والامكانات غير المتاحة غالبا ، وفى نوع من اجتهادات الطلبة عزفا وغناء بغير اشراف تدريبى تخصصى أو فى خطة موحدة .

فى التعليم الصناعى :

- يوجد ١٤٩ مدرسة ، عدد فصولها ٥٥٠٥ فصول ، تستوعب ١٩٢٨٩٣ طالبا .

فى التعليم الزراعى :

- يوجد ٦٠ مدرسة ، عدد فصولها ٢١٢٤ ، تستوعب ٧٧٢٢٧ طالبا.

فى التعليم التجارى :

- يوجد ٢٨٨ مدرسة ، عدد فصولها ١١٨٨٣ فصلا ، تستوعب ٤٣١٧٨١ طالبا .

وكل هذه النوعيات الأربع الأخيرة لاعلاقة لها بمادة الموسيقى فى الجدول أو خارج الجدول بأى حال .

خامسا : فى الجامعات :

- عدد الجامعات ١٢ .

- عدد كليات الآداب ١٢ ، تستوعب ٤٩٢٩٨ طالبا وطالبة .

- عدد كليات التربية ١٩ ، تستوعب ٤٧٨٨٥ طالبا وطالبة .

- فى كل هذه الجامعات وكلياتها وما فى مستواها من المعاهد العليا لا وجود حتى الآن لمادة الموسيقى او تذوقها فى مقررات الدراسة .

- ينحصر النشاط - ان وجد - فى هوايات تأخذ شكل فرق الجاز الامريكى ، بجانب مايتيسر من ألوان محلية ساذجة ، وكلها تصب فى مسابقات سنوية تحت اشراف المراقبة العامة لرعاية الشباب الجامعى .

ترشيد انتاج الكاسيت الموسيقى وتوزيعه

لاشك ان استخدام شرائط الكاسيت أصبح من المؤثرات الفعالة فى نشر الأعمال الأدبية والفنية ، وفى تشكيل الذوق العام ، وذلك بسبب رخص ثمن الكاسيت وسهولة حمله وتداوله ، مما يتيح للكثيرين اقتناء مكونات مكتبة ادبية وموسيقية مختارة بغير ارهاق مالى ، أو أية مطالب اضافية تزحم مساحة المكان .

ولقد تنوعت طرق استخدامات الكاسيت وفوائده المثمرة فى عواصم الثقافة ، سواء فى مجال التثقيف او التدريس او فى تعليم اللغات ، فضلا عن ميزة امتلاك وتناول روائع التأليف الموسيقية عزفا وغناء ، وألوان الباليه .

ولم يكـــد يبدأ استخدام هذا الكاسيت فى مصر ، حتى انتشرت عدوى نوعه التجارى الهابط ، وأضرار تأثيره المؤكد على تربية النشء والشباب ، وعلى تشكيل الذوق العام ، وبالمقدار الذى ازعجت خطورته دوائر الثقافة والتربية والتعليم ، حتى راحت بعض أقلام الصحافة تستصرخ مجلس الشعب والوزارات المعنية للتدخل العلاجى لإنقاذ صحة الجماهير النفسية والجمالية ، وتنبه الى ان السكوت على إطلاق هذا التأثير كفيل بأن يقضى على سلامة الحس الجمالى فى وجدان عدد كبير من المواطنين ، وان تأثير محتوى الكاسيت من النوع الهابط يمكن ان يقضى على الجهود المبذولة فى مجال التربية والتعليم ، وان الصانع

الانتاجى الذى يقع فريسة هذه الأنواع النغمية ، لاينتظر منه ان يقبل على ممارسة عمله بروح من الجد والمسئولية .

والواقع فعلا ان لهذا الكاسيت التجارى الهابط متداولات من افساد الذوق تخدش السمع ببشاعة لهجتها وادائها ومغزاها ، ورغم ذلك ينجح مروجوها فى الاعلان عنها بالراديو والتليفزيون والصحافة ، بالاضافة الى مايحدثه محتوى بعض الاشرطة من تشويش على العقيدة والقيم الدينية ، وبعض جوانب السيرة النبوية والتاريخ الاسلامى ، بما يتضمنه من مخالفات للواقع وتشويه للحقائق . ويزيد من هذه الخطورة بالذات ، صعوبة تصدى علماء الدين للرد او اظهار الحقائق بالنسبة لهذه الأباطيـل ، . كما يضاعف من خطورة الكاسيت انه يفرض نفسه على الأذن ويقتحم اسماع اى تجمع بغير ارادتهم ، لمجرد رغبة فرد واحد فى سماع شريط معين ، على نحو مايحدث فى وسائل المواصلات ، وفى النوادى والمقاهى .

ولقد اتضح ان انتشار هذه الآثار الضارة لم يقتصر على تغطية رقعة الوطن فحسب ، وانما تسرب كذلك الى وفود المصريين المغتربين ، الأمر الذى أثار عتاب وسخط المغتربين أنفسهم ، بل ودعا مجمع الموسيقى العربية فى تونس الى أن يستفسر من الهيئات المصرية المختصة عما يمكن عمله لحصار انتشار هذه الأضرار وعدواها التى ظهرت آثارها فى كل بلاد العرب .

والجدير بالاثبات ان الدافع الربحى الذى يغرى كافة العاملين فى حقل انتاج واستثمار هذا النوع من الكاسيت كبير ومضمون ، وتشير بعض الاحصاءات الى ان مجرد طرح مبلغ ثمانية آلاف جنيه ثمنا لشراء آلة تسجيل تتيح لصاحبها طبع أربعين ألف شريط فى الدفعة الواحدة - اذا تم بيع الشريط منها بمبلغ جنيه واحد فقط - فانها يمكن ان تدر ربحا صافيا مقداره ٣٢ ألف جنيه من عملية واحدة .

وقد سبق للمجلس فى دورتيه الأولى والثالثة ان قام بمناقشة عدد من الدراسات والتقارير التى تناولت موضوع الكاسيت (والفيديو) من زاوية الاعلام والرقابة على المصنفات ومنها يتضح الاجماع على خطورة انتشاره وعلى ثبوت عدم الانضباط فى انتاجه ، وعلى بيان ان الكاسيت فى حد ذاته يعتبر سلاحا ذا حدين ، وأن تأثيره فى الدول النامية خاصة ، يجىء مباشرا وقويا على جماعات الأميين وأشباه الأميين ، وأن دائرة انتشاره فى مصر اصبحت تتسع بمعدل يفوق أية أدوات أعلامية أخـرى ، مما صار يتطلب العمل على تحصين الجماهير من آثاره الضارة ، وباخضاع انتاجه وتوزيعه لقوانين المطبوعات ورقابة المصنفات ، هذا مع العمل على رصد أحجام تجارته والقائمين عليها ، وعلى معرفة شتى عوامل رواجه ، للإفادة منها فى استخدامات ثقافية واعلامية ايجابية وسليمة .

ومن اهم ماجاء بهذه الدراسات القاؤها الضوء على ان كل ماهو محظور اذاعته ، أو ماسبق رفضه فى القنوات الطبيعية للاتصال - أعمالا لما يوجبه القانون وماتفرضه القيم ويدعو اليه الدين - قد صار مباحا لكل فرد من خلال كاسيت يأخذ شكل عنصر التخريب فى مجتمعنا . ويضاف الى هذا ان الاحصاءات الميدانية تؤكد أن ٥٠٪ من عينات الفحص بالقرى والمدن تقبل على سماع أجهزة التسجيل أكثر من أى أدوات أخرى ، وأن الكم المعروض بالسوق من الكاسيت اصبح يشكل خطرا يهدد سلامة كل من النشاطين الفنى والأدبى ، فوق ما له من تهديد بإفساد الذوق العام .

ويضاف الى كل ماسبق ان حوالى خمسين شركة انتاج للكاسيت قد مارست نشاطها وتوزيعاتها حتى منتصف عام ١٩٨١ ، وأن عددا كبيرا قد زاد عليها خلال العامين الماضيين ، وأن حيل أصحابها لم تعجز بعد عن الانفلات من أى ضوابط رقابية على المصنفات ، ولا عن تسريب انتاجها السيىء الى الخارج ، بل والى الاذاعة والتليفزيون ، للعمل على اتساع نشره بامكانات الدولة .

وتبرز هذه الدراسة ، ومادار حولها من مناقشات فى اجتماع المجلس ، مجموعات من النقاط الهامة فى مقدمتها :

* ان انتشار الأنواع الهابطة من أشرطة الكاسيت - على نطاق واسع يغطى جميع المدن والقرى فى مصر - أصبح على جانب كبير من الخطورة ، بالنسبة لوجدان وذوق جيل بأكمله ، مما يستدعى مبادرة الجهات المعنية بالتصدى لهذه الظاهرة ، عن طريق الاجراءات والتشريعات الملائمة والحاسمة .

* ان فى نصوصنا الدستورية مايلزمها بذلك ، وخاصة المادة (١٢)

من الدستور ، التى تنص على ماياتى :

« يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية ، والتراث التاريخى للشعب ، والحقائق العلمية ، والسلوك الاشتراكى ، والآداب العامة ، وذلك فى حدود القانون وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادىء والتمكين لها » .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وتوضيحا لوسائل الحسم والعلاج ، يقترح الأخذ بالتوصيات الآتية :

* ان يضاف الى قانون المصنفات الفنية المواد الكفيلة بإحكام السيطرة على الكاسيت وتوزيعه .

– مع اعادة النظر فى مواد العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون بهدف تشديدها على المخالفين ، خاصة فى حالة العود .

* ان ينتظم منتجو الكاسيت فى اتحاد او جمعية أو غرفة لصناعة الكاسيت ، تلتزم لائحة انشائها بقيم المجتمع وتراثه ، وبالآداب العامة لمبادىء الدستور فى هذا الخصوص ، وبما يكفل تنظيم الانتاج فى هذا المجال والارتفاع بمستواه .

* أن يكون لنقابة المهن الموسيقية – باعتبارها التجمع الذى يضم أكبر عدد من المطربين والملحنين والعازفين – دور فعال بالنسبة للمستوى الفنى للأغانى والموسيقى . ويمكن فى هذا الاتجاه ان يرتبط اعضاؤها بميثاق يضمن اختيار النصوص الجيدة المناسبة للتلحين والغناء ، مع اتخاذ الاجراءات المناسبة من جانبها فى شأن المخالفين من أعضائها .

* انشاء جهاز فى وزارة الثقافة يكفل السيطرة الرقابية على انتاج الكاسيت وتوزيعه ، وتمثل فى لجانه الجهات المعنية ، وخاصة وزارتى الاعلام والصناعة . على أن يكون انتاج الكاسيت فى انحاء الجمهورية مشروطا بتصريح من هذا الجهاز ، ضمانا لنقاء الانتاج ، وتضييقا لمجالات الاستغلال غير المشروع لبعض أصحاب المصنفات الفنية .

* النظر فى نقل قسم مكافحة جرائم المصنفات الفنية الى وزارة الثقافة ، مع العمل على دعمه بمختلف الوسائل ، لإمكان ممارسته للرقابة الفعالة والكاملة على مستوى الجمهورية ، بدلا من اقتصار نشاطه الحالى على بعض المحافظات .

* اعادة النظر فى التشكيل الحالى للجان الرقابة على المصنفات ، بما يكفل توفر التخصصات اللازمة لتقييم الانتاج الموسيقى ، من نواحى النص واللحن وطريقة الاداء والتسجيل ، قبل التصريح بإجازته .

* ان تقوم كافة اجهزة وزارة الثقافة ، بجانب شركة القاهرة للصوتيات والمرئيات التابعة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، وما يمكن اختياره أو تطويعه من اجهزة القطاع الخاص بالتوسع فى انتاج أنواع من كاسيت المختارات الموسيقية الثقافية ، والعمل على تيسير تداولها وانتشارها بالسعر الشعبى فى الاسواق ، وعلى وجه خاص – فى : مدارس ومعاهد التعليم المختلفة وقصور وبيوت الثقافة ، وكافة انواع النوادى والجمعيات ، وفروع مراكز رعاية الشباب على مستوى الجمهورية .

* تشجيع مؤلفى الموسيقى الجادة ، واقامة المسابقات الدورية فى نوع انتاجهم ، من أجل التوسع فى ابداع المقطوعات المتطورة ، لدخولها فى مختارات الكاسيت الثقافى .

* وضع الضوابط الكفيلة بالحفاظ على التراث الشعبى (الفلكلور) ، وصيانته من التشويه والتزوير – أسوة بما يتبع فى شأن الآثار – والابتعاد به عما ساد فى الفترة الأخيرة من « الاتجار فى الفن » .

* اعطاء الأولوية فى انتاج الكاسيت الثقافى لأعمال من المختارات الموسيقية ذات البريق الجماهيرى فى الكلاسيكيات الخفيفة ، وموسيقى الباليه ، بجانب الجيد والمناسب من تراثنا الأصيل فى صيغة العزف وحدها .

* اعادة تشكيل ادارة الموسيقى التخصصية المسئولة فى الاذاعة والتليفزيون ، ضمانا للانضباط فى مراجعة مواد وبرامج الحفلات الخارجية قبل واثناء اذاعتها على الهواء او عند اعادة ارسالها ، ولمنع اذاعة مالم يصرح به لحنا واداء وتسجيلا ، وفق الضوابط المقترحة .

* اعادة تشكيل فرقة اوركسترالية وكورالية متكاملة للصغار والكبار ، بالاذاعة والتليفزيون لتتولى مسئولية الارسال النقى فى كل مايتم تقديمه من برامج .

الفنون التشكيلية وتنمية الحس الجمالـــى

ان تاريخ الفنون التشكيلية فى مصر قديم وعريق يرجع الى آلاف السنين وقد حظيت هذه الفنون بالحفاوة والتقدير عالميا ، الا أن الحركة الفنية المعاصرة فى مصر بدأت ، منذ أوائل القرن العشرين ، مواكبة للنهضة الفنية الحديثة فى بعض دول أوربا ، التى تميزت بتعدد الاتجاهات والاساليب .

فقد أنشئت مدرسة الفنون الجميلة عام ١٩٠٨ ، وتبع ذلك انشاء مدرسة الفنون التطبيقية ، وتحولت المدرستان فيما بعد الى كليتين للفنـون ، كما أنشىء المعهد العالى للتربية الفنية ، ليلتحق به الراغبون من خريجى الكليتين للحصول على دبلوم فى التربية يؤهلهم للتدريس فى مراحل التعليم العام ، ثم تحول هذا المعهد الى كلية مستقلة ، مدة الدراسة فيها خمس سنوات ، ويلتزم المتخرج فيها بالعمل فى مهنة التدريس لمادة التربية الفنية بالتعليم العام .

وفى عام ١٩٥٧ ، انشئت كلية الفنون الجميلة بالاسكندرية ، ثم افتتحت كلية الفنون الجميلة بجامعة المنيا ، فى بداية العام الجامعى ١٩٨٤/٨٣ .

المفهوم الحديث للفنون التشكيلية :

يعتبر مصطلح الفنون التشكيلية ، مصطلحا دوليا حديثا ، بدأ استخدامه وانتشاره منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين . ويطلق على جميع نوعيات الفنون المرئية ذات الاهداف الوجدانية ، أو الوظيفية النوعية .

ويؤكد هذا المصطلح الحديث اهمية ماتشمله الفنون التشكيلية من المجالات المختلفة : النحت والتصوير ، والديكور والأثاث والمعادن والصياغة ، والخزف والزجاج والحفر ، والسجاد وطباعة المنسوجات ، وذلك بالنسبة لكل المجتمعات ، وعلى الاخص المجتمعات النامية التى تحتاج الى مزيد من التنمية الوجدانية والارتفاع بالمستوى الفنى فى الصناعات المحلية ، والمساهمة فى البناء الثقافى والحضارى .

الفنون التشكيلية فى الحياة العامة :

وبهذا المفهوم الشامل ، اصبح للفنون التشكيلية دور اساسى فى المجتمع المعاصر ، بسبب انتشارها فى كل نواحى الحياة ، فهى ضرورية ، فى كثير مما تطالعنا به الحياة اليومية مثل :

- الجريدة والمجلة والكتاب : حيث تتطلب رفع مستوى الاخراج الفنى والتصميم المبتكر ، والرسوم التوضيحية من فنية وعلمية لتربية الذوق العام .
- الاعلانات والملصقات الحائطية : للاعلام الفنى للمنتج المحلى من خلال فن تشكيلى جيد تراه العين كل يوم .
- تنسيق المحلات وواجهاتها ، وديكورات المنزل والمسرح والسينما والتليفزيون .
- الصناعات الفنية المتخصصة : الخزف والصينى والزجاج ، وطباعة المنسوجات والسجاد والموبيليا الخشبية والمعدنية ، للارتقاء بتصميماتها بما يساير العصر ويحتاجه المجتمع .
- المدن – والمدن الجديدة : لوضع اللمسة الفنية الجمالية ، فى مكانها المناسب باللون والشكل والخضرة ، فى الاحياء والميادين والشوارع .
- تجميل المبانى والمنشآت : بالأعمال الفنية المعبرة عن اصالتنا

وواقعنا من خلال الاحداث الاجتماعية والتاريخية والقومية ، لترسيخ الانتماء الوجدانى لدى الفرد لوطنه .

• المدارس : حيث يشارك الفنان التربوى المتخصص بالتوجيه فى تنمية الحس الجمالى والوجدانى لدى الطفل منذ نعومة اظفاره .

• المتاحف : لما لها من تاثير بما تحويه من تراث فنى قومى ، ومن لوحات وتماثيل تخاطب وجدان الشعب ، وتعلن عن هذا الوجدان بفنون معاصرة .

واقع ودور الفن والفنان التشكيلى

وادراكا لاهمية دور الفنون التشكيلية ، وحاجة المجتمع لكل نوعياتها ، ينبغى دراسة الواقع الذى يعيشه الفنان التشكيلى فى مصر - باعتباره مبدع هذه الفنون - مع بحث الوسائل التى تساعد على تنمية الحس الجمالى والتذوق الفنى لدى المواطنين من خلال الفنون التشكيلية ، وذلك على النحو التالى :

فى مجال التعليم والثقافة الفنية

تربية الحس الجمالى فى التعليم العام :

تعتبر المرحلة الاولى من التعليم ذات اهمية خاصة بالنسبة لتربية الحس الجمالى عند الطفل ، وذلك من خلال منهج علمى عصرى ، تحت اشراف مدرسين تربويين متخصصين ، لتوجيه الاطفال توجيها سليما فى هذه المرحلة ، عن طريق استخدام الفنون المرئية والسمعية ، لما تتيحانه من تربية للعين والاذن بالتشكيل والموسيقى ، لانهما يدعوان الى التأمل والتصوير والابداع والتعبير بالرمز ، سواء فى الموسيقى وايقاعاتها ، أو فى التشكيل بخطوطه وألوانه وحجومه ، بايقاع وانسجام من خلال الذات .

- ومن ثم يجب الاهتمام بإعادة النظر فى اسلوب تدريس هذه المواد ، والتركيز على وضع خطة علمية ذات مناهج عصرية - يمكن تطبيقها - لمادة التربية الجمالية ، بحيث تشمل مرحلة التعليم الأساسى (التى أصبحت تضم المرحلتين الابتدائية والاعدادية) حتى يتوفر لدى طلائع المستقبل الادراك السليم لمعنى التذوق .

• تختلف رغبة الطفل فى التعبير من مرحلة الى مرحلة ، كما تتغير وسيلة التعبير تبعا لسنه ، فالطفل فى السادسة من عمره يهتم بالتعبير بالخطوط والالوان ، وبعد الثانية عشرة يتجه تعبيره الى التشكيل اليدوى بالخامات المختلفة . وبرغم ذلك فان مادة التربية الفنية تدرس حاليا فى المرحلتين الاعدادية والثانوية ، بنفس أسلوب التوجيه الذى سبق ان تم فى المرحلة الاولى (الابتدائية) ، وهو الرسم من الخيال .

مع ملاحظة اختفاء جمعيات الرسم والأشغال التى كانت منتشرة فى المدارس وتتيح للهواة ممارسة هواياتهم خارج المقرر .

• ويتطلب الامر تعديل المنهج العلمى لمادة التربية الفنية ، لإعداد المتذوق للفنون من خلالها . مع ضرورة التأكيد على اهمية هذه المادة مثل بقية المواد .

حول تخصصات الاقسام فى الكليات الفنية :

• ينحصر تعليم الفنون الجميلة فى ثلاث كليات ، بالقاهرة والاسكندرية والمنيا .

• كما ينحصر تعليم الفنون ذات الأهداف التى لها وظيفة نفعية ، فى كلية الفنون التطبيقية بالجيزة .

• وينحصر تعليم الفنون لتخريج المعلم الشامل لتدريس الفنون بمراحل التعليم العام ، فى كلية التربية الفنية بجامعة حلوان ، وفى قسم التربية الفنية بكلية التربية بجامعة المنيا .

ويلاحظ على تخصصات أقسام هذه الكليات وشعبها مايأتى :

• الازدواج بين تخصصات اقسام الكليات المختلفة ، مما كان له أثر كبير فى تجاوزها للأهداف الموضوعية لكلياتها .

• ان بعض التخصصات - مثل الرسوم المتحركة - يحتاج الى مدة دراسة لاتقل عن خمسة أعوام - ومع ذلك يدرس بكلية الفنون الجميلة لمدة عامين فقط .

• ويحسن توحيد هذا التخصص فى قسم واحد ، داخل كلية

واحـدة ، تجميعا للامكانات ، واتاحة مدة أطول للدراسة ، وأن يتبع كلية تتفق أهدافها الرئيسية مع هذا التخصص .

• وعلى الرغم من اشتمال أقسام وشعب كليتى الفنون الجميلة والتطبيقية على ثلاثة وعشرين تخصصا ، فى الفنون التشكيلية ، فان معظم هذه التخصصات غير ملموسة الأثر فى نواحى الحياة .

وعلى سبيل المثال : فقد استغل النقص الموجود فى أنواع الأثاث الخشبى والمعدنى واحتياج الناس اليه ، فطرحت فى الأسواق نماذج ذات تصميمات حديثة مستوردة من الخارج .

وكان الأجدر أن يقوم الخريجون من اصحاب هذا التخصص بالتصميمات الحديثة لتصنع محليا .

• ومع تعدد النوعيات ومجالات التخصص المختلفة فى كليات الفنـون ، فان معظم نشاط خريجيها يكاد يقتصر على اقامة معارض للوحات وتماثيل منفذة بخامات مختلفة .

• تحولت اقسام كلية التربية الفنية الى أقسام تخصصية ، ليحصل الطالب عند تخرجه على تخصص معين وبذلك تجاوزت الهدف الاساسى وهو تخريج المعلم الشامل لتعليم الفنون وأصبح التعليم العام لايستفيد من هؤلاء الخريجين ، اذ فضلوا شغل وظائف فنية فى قطاعات بعيدة عن التعليم .

الدراسات الفنية الحرة :

كان للأقسام الحرة للهواة بكلية الفنون الجميلة – فى الاربعينيات والخمسينات – دور فى تخريج فنانين مرموقين ، ممن التحق بها من الدارسين الهواة أصحاب الاستعداد الخاص .

ويوجد الآن كثير من الشباب والموظفين وربات البيوت ، وكذلك الكهول ، من هواة تعلم الفنون ، ولكن الفرصة لم تتح لهم لإشباع هوايتهم ، لعدم تمكنهم من الالتحاق بكلية فنية ، لظروف معينة .

ومن واجب الأقسام العلمية المتخصصة فى كليات الفنون ، فتح أبوابها ، فى غير أوقات العمل الرسمية ، لإتاحة الفرصة للراغبين من الهواة ، للاستزادة والتحصيل واشباع الهواية ، من خلال التوجيه السليـم .

الثقافة الفنية :

تعتبر الكتب الفنية ، سواء مؤلفة أو مترجمة ، احدى الوسائل الهامة فى نشر الثقافة الفنية والمساهمة فى التعريف بمختلف المدارس والأساليب والاتجاهات والتيارات الفنية المعاصرة .

ومن الضرورة بمكان ان تتوفر لمكتبتنا العربية هذه النوعيات من الكتب التى ينقصها الكثير منها .

فى مجال الأعمال والأنشطة الفنية

المتاحف الفنية والتقليدية :

تعتبر المتاحف احد معالم التقدم والرقى ، الى جانب دورها فى تثقيف الوجدان ، فهى الاماكن التى تلتقى فيها عيون الناس بالأنشطة الانسانية المخاطبة للحس والوجدان ، من خلال الالوان والرموز والمجسمات ذات التعبير الفنى المتعدد . وهى بهذه المثابة مدارس لترقية الذوق والحس والنفس .

ولذلك يجب الاهتمام بالتوسع فى انشاء وبناء المتاحف الفنية والنوعية ، بحيث تنتشر فى الاقاليم وجميع المحافظات .

الأعمال الفنية فى المبانى :

صدر فى عام ١٩٧٥ ، قرار جمهورى بتحديد نسبة مئوية من قيمة تكاليف المبانى تخصص لتنفيذ أعمال فنية فى المبانى والمنشآت العامة ، الا أن تنفيذ هذا القرار لم يتم حتى الآن ، بسبب بعض التعديلات التى طالب الفنانون التشكيليون بإدخالها عليه منذ عامين .

ويرجى ان يتم قريبا صدور القرار المعدل ، حتى تتاح الفرصة للفنانين التشكيليين لتقديم تصميماتهم الفنية من نحت وتصوير ، لتنفيذها فى موضوعات اجتماعية وتاريخية ، او زخرفية ، بخامات متعددة فى المبانى وغيرها ، بما يساهم فى تنمية الحس الجمالى لدى المواطنين .

الإعلان والملصق الجدارى :

خصصت كلية الفنون التطبيقية شعبة قائمة بذاتها لدراسة فن الاعلان ، كما اهتمت كلية الفنون الجميلة بتدريس هذا الفن ، كمادة أساسية فى شعبة الفنون التعبيرية ، وذلك إدراكا لأهمية الاعلان أو الملصق الجدارى ، باعتباره من اكثر الفنون انتشارا وتأثيرا على تربية وصقل الحس الجمالى والذوق الفنى ، من خلال تعبيراته المتميزة وخصائصه الفنية ، بسبب تلاحمه المباشر والمتصل مع الجماهير فى كل مكان ، علاوة على مهمته الوظيفية فى تقديم المنتج والسلعة بشكل جيـــد .

وعلى الرغم من ذلك ، فان اغلب الملصقات الحائطية المنتشرة ، والتى نشاهدها كل يوم ، لاتعبر عن المذاق الفنى الذى يتميز به شعبنا ، فهى ضعيفة المستوى : تصميما واداء وتنفيذا ، بسبب عدم التوسع فى الاستعانة بالدارسين المتخصصين فى هذا المجال .

هذا بجانب كثير من الاعلانات الكبيرة للمنتجات الأجنبية المنتشرة فى كثير من الاماكن ، والتى تترك آثارها على مشاعر الانتماء الوطنى ، بسبب اغترابها وإلحاحها .

الاحتفالات والمهرجانات :

تعتبر الأعياد والمناسبات القومية ، بالنسبة للشعوب ، فرصة سانحة للتعبير عن الأفراح والآمال والتفاؤل والمشاركة الوجدانية ، من خلال الاحتفالات والمهرجانات . ويمكن تحقيق ذلك على النحو الآتى :

– ان تهتم المناطق التعليمية والكليات والجامعات ، بتحديد يوم فى نهاية كل عام دراسى ، لإقامة مهرجان سنوى ، يعرض فيه الطلبة بعضا من الأنشطة الرياضية والثقافية التى مارسوها ، مع تحقيق اللمسات الجمالية ، عن طريق برنامج تشرف عليه لجنة متخصصة تضم بعضا من الفنانين التشكيليين .

– ان تهتم المحافظات باقامة المهرجانات النوعية ، وذلك بأن تختار كل محافظة مايميزها من صناعات أو زراعات بيئية ، لتقيم لها مهرجانا سنويا ، يعطى الانطباع الحسى والتعبيرى والوجدانى ، ويحقق التفاؤل ويدعم الانتماء لدى الجميع .

فى مجال احتياجات الفنانين التشكيليين

منح التفرغ والمراسم :

يقدم نظام التفرغ الحالى بوزارة الثقافة منح تفرغ للادباء والفنانين بمكافأة مالية ، لمدة عام قابل للتجديد ، عن طريق لجنة متخصصة .

ولكن الفنان المتفرغ لايحصل على مرسم مناسب لمزاولة انتاجه وإبداعه ، اذ أن المراسم التى تمتلكها وزارة الثقافة – فى وكالة الغورى والمسافرخانة وغيرها – موزعة بالفعل على بعض الفنانين منذ سنوات طويلة . وينتهى الأمر بالفنان المتفرغ لمدة عام او عامين ، بتقديم عمل من انتاجه كل عام ، يحفظ بالوزارة ، دون أن يلمس الجمهور أو يستفيد مما حققه الفنان أثناء مدة تفرغه .

كما أن المكافأة التى يحصل عليها المتفرغ ضئيلة ، ولاتتناسب مع مستوى المعيشة ، ولا مع الارتفاع الكبير فى اسعار الخامات والأدوات الفنية ، الأمر الذى يستدعى :

– تعديل اللائحة الداخلية لنظام التفرغ حتى تتناسب والهدف الذى من أجله أنشىء هذا النظام ، مع النظر فى توفير المراسم للفنانين .

الخامات والادوات الفنية :

يقوم الفنان التشكيلى بشراء الخامات والأدوات المستخدمة فى انتاجه الفنى على نفقته الخاصة ، مما يحمله بنفقات باهظة بسبب ارتفاع اسعارها نتيجة لاستيرادها – لعدم تصنيعها محليا – وخضوعها لقانون الجمارك ، مما يزيد فى أسعارها ، علاوة على ارتفاع سعرها الاصلى .

ولاشك ان اعفاء هذه الخامات والأدوات من الجمارك ، سيكون له أثره الايجابى على الفنان ، ومن ثم على الانتاج الفنى .

تسويق الانتاج الفنى :

كان تسويق انتاج الفنانين التشكيليين فى مصر – خلال الأربعينات

والخمسينات يتولاه غالبا متخصصون فى هذه المهنة ، كما هو الحال فى الدول المتقدمة .

ونظرا لعدم وجود هؤلاء المتخصصين حاليا فى مصر ، تقوم الدولة من جانبها بتخصيص ميزانية سنوية لاقتناء بعض الاعمال الفنية .

ويستدعى الامر ضرورة البحث عن وسائل مناسبة لتسويق انتاج الفنانين التشكيليين حفزا لهم من ناحية ، وتيسيرا لنشر الفن بين النــــاس .

توفير الوظائف الفنية :

يعين بعض خريجى الكليات الفنية التشكيلية فى وظائف حكومية لا تمت بصلة الى تخصصاتهم التى أمضوا فى دراستها خمس سنوات . كما يفاجأ كثيرون منهم بأن تخصصاتهم لامجال لها فى الحياة العامة ، ولا تحتاجها معظم قطاعات الدولة من شركات ومصانع ومصالح ومؤسسات ، مما يضطرهم الى البحث عن العمل فى مجالات غير تخصصاتهم .

ويرجى ان تهتم الجهات المعنية بتوفير وتخصيص وظائف فنية لهؤلاء الفنانين الشبان ، ليمارسوا عن طريقها خدمة المجتمع ، من خلال تخصصاتهم .

التوصيات

وبناء على هذه الدراسة ومادار حولها من مناقشات ، وعلى ضوء دراسات المجلس فى دوراته السابقة بشأن موضوعات :

- الثقافة والتربية الفنية .
- وسائل النهوض بالفنون التشكيلية .
- التخطيط للعمارة والفنون التشكيلية .

يوصى بالاهتمام بتنفيذ توصيات المجلس السابقة الخاصة بتلك الموضوعات . مع الاخذ بالتوصيات الآتية :

التربية الفنية والتعليم قبل الجامعى :

* إعادة النظر فى أسلوب تدريس مادة التربية الفنية فــى التعليـــم العام .

– مع تغيير اسم المادة الى « التربية الجمالية » والتأكيد على اعتبارها مادة أساسية .

* التركيز على توجيه الطفل فى المرحلة الاولى ، والتلميذ فى المراحل التالية ، من خلال التشكيل والموسيقى معا ، ليتعامل مع الشكل واللون والنغم ، حتى تتاح الفرصة لمن لديهم الاستعداد الفنى لمواصلة هوايتهم فيما بعد .

– على أن يراعى ، عند وضع الخطة والبرنامج والمنهج ، اختلاف طريقة التدريس من مرحلة لمرحلة .

* عمل دورات تدريبية ذات برامج محددة ، لتدريب القائمين حاليا على تدريس مادة التربية الفنية (التربية الجمالية) .

* ادخال مادة « علم الجمال » فى مقررات التعليم الصناعى والزراعى والتجارى الفنى .

– مع العمل على انشاء مدارس ثانوية فنية جديدة ، توضع برامجها ومناهجها بمعرفة متخصصين فى تعليم الفن . ويمكن الاكتفاء مبدئيا ، بفتح ثلاث مدارس بالمحافظات التى بها كليات للفنون ، وهى : القاهرة والاسكندرية ، والمنيا ، لتكون هذه المدارس مخصصة لإعداد وتأهيل الطلاب الراغبين فى الالتحاق بكليات الفنون .

التعليم الفنى الجامعى :

* أن تحدد كل كلية فنية تخصصات وأهداف أقسامها العلمية ، مع اعادة النظر فى تطوير المناهج بما يتناسب وهذه التخصصات ، والعمل على تحديث التعليم بها ، وتأكيد الشخصية المصرية ، وتعميق مساهمة الاقسام الفنية فيما يحتاجه المجتمع .

• مع ضرورة العمل على إزالة الازدواج القائم بين أقسام هذه الكليات .

* التأكيد على دور كلية التربية الفنية فى إعداد الفنان الشامل التربوى المتخصص فى تعليم الفن لجميع مراحل التعليم العام . مع

التزام خريجيها بمزاولة تخصصاتهم ، كما كان متبعا من قبل .

* ايجاد النظم الكفيلة بتحقيق علاقات أوثق بين الكليات واقسامها ، وبين المراكز البحثية والمؤسسات الفنية والمصانع وقطاعات الخدمات والانتاج ، حتى يكون للخريجين دورهم الفعال فى وضع اللمسة الجمالية من خلال تخصصاتهم فى قطاعات الدولة .

* تدعيم الاتجاه نحو ربط الدراسات العليا والبحوث الفنية فى الاقسام العلمية باحتياجات المجتمع الاساسية من الفنون ، للمشاركة فى رفع المستوى الفنى فى كل التخصصات ، ولسد الفراغ القائم بغياب العديد من هذه التخصصات فى بعض القطاعات .

* فتح باب الدراسات المسائية الحرة فى بعض التخصصات داخل كليات الفنون ، لاتاحة الفرصة للراغبين من الهواة للاستزادة واشباع الهواية ، ووضع برامج دراسية لكل تخصص يقوم أعضاء هيئات التدريس من خلاله بالتوجيه لصقل هذه المواهب ، حتى يتسنى للهواة أن يمارسوا فنونهم ممارسة صحيحة على أسس وقواعد اكاديمية .

- وفى هذا الاتجاه يمكن البدء بإعادة افتتاح القسم الحر بكلية الفنون الجميلة ، باختصاصاته فى التصوير والنحت والحفر .

تشجيع الفنون التشكيلية :

* أن ينشأ فى كل محافظة متحف اقليمى تجمع فيه الفنون التقليدية من ملابس وازياء شعبية ذات مشغولات يدوية ومصوغات وفضيات ، وأدوات استعمالية وصناعات فنية وتقليدية ومحلية ، مما يتميز بها الاقليم وتشتهر بها المحافظة ، حتى يتمكن الناس من زيارته ، وتتاح لهم مشاهدة مايحويه ، لتنطبع فى وجدانهم ويتحقق الانتماء لاقليمهم . وعلاوة على اهمية هذه المتاحف للجمهور ، فهى ايضا ضرورية للمشتغلين بالفنون ، لانهم اكثر الناس رغبة فى معايشة كل ماهو أصيل ، ليكون لهم بمثابة مرجع استلهام يستمدون منه مفردات وعناصر وموضوعات ابداعاتهم .

* أن ينشأ فى كل محافظة متحف للفنون المصرية المعاصرة ، يضم فنانى المحافظة المتميزة بالاصالة والمعاصرة ، بالاضافة الى بعض اعمال فنية مختارة من انتاج فنانين معاصرين ، لتكون كل هذه الاعمال باختلاف اتجاهاتها واساليبها الفنية بمثابة لغة وجدانية يتحاور معها المتذوقون والهواة والمشتغلون بالفن ، للاستلهام والتذوق والاشباع النفسى .

* اختيار نماذج من فنوننا القديمة الحية ، من أمهات النحت والتصوير المصرى القديم ، وعمل نسخ مطابقة لأصولها ، وجمعها فى مجمع تشكيلى داخل الكليات الفنية او قريب منها ، ليكون مزارا علميا وفنيا للدارسين ، ليتمكنوا من خلال استلهاماتهم وبحوثهم امعان النظر ، لتتكشف لهم ما بلغته هذه الفنون من قيم فنية ، بدلا من التماثيل الاغريقية والرومانية والفرنسية التى يتعاملون معها .

* سرعة البت فى بحث التعديلات المقترح ادخالها على بعض مواد القرار الجمهورى الخاص بتخصيص نسبة مئوية من قيمة التكاليف لتنفيذ الاعمال الفنية فى المبانى ، ليتم صدور القرار بالتعديلات المطلوبة حتى يتمكن الفنانون من تنفيذ ابداعاتهم وتصميماتهم .

* اعفاء المواد التى يستخدمها الفنان التشكيلى فى انتاجه ، ومن بينها الخامات والأدوات الفنية من الجمارك ، مثل : الألوان الزيتية والمائية والبلاستيكية المعبأة فى أنابيب ، أو أنواع المذيبات والزيوت والورنيشات والنفط النباتى ، والاكاسيد والفرش بأنواعها والموازييك الملون .

* العمل على تشجيع اقامة مصانع محلية لتصنيع الألوان وتعبئتها فى انابيب ، حتى تكون اسعارها فى متناول المشتغلين بالفن .

* تشكيل لجنة فنية متخصصة من بين خبراء الفنون التشكيلية داخل كل محافظة ، لتكون مسئولة عن الاشراف الفنى على مستوى تصميمات الملصقات الحائطية وأسلوب تنفيذها ، وكذلك الاعلانات الكبيرة الخاصة بالمنتجات الأجنبية .

* أن تعمل كليتا الفنون الجميلة والتطبيقية على اعادة النظر فى أسلوب وطريقة إعداد الفنان المتخصص فى تصميم الاعلان والملصق وتنفيذه ، حتى يمكنه ممارسة فنه بعد تخرجه فى الحياة العملية على

أكمل وجه .

* التوسع فى اقتناء الاعمال الفنية للفنانين التشكيليين المصريين ، لتنمية الحس الجمالى العام ، وذلك عن طريق اهتمام وزارة الثقافة وكافة قطاعات الدولة وغيرها بذلك .

- مع تخصيص نسبة من اعتمادات الاقتناء بوزارة الثقافة ، سنويـا ، لبعض كبار فنانينا الراحلين ، وفاء وتقديرا ، وحفاظا على هذا التراث الفنى القومى .

* تكليف الهيئة العامة للكتاب بأن تتبنى مشروع طبع مستنسخات ملونة بالحجم الكبير للأعمال الفنية الممتازة ، حتى يمكن توزيع هذه المستنسخات ونشرها بين الناس بأسعار زهيدة لاقتنائها .

* مساهمة المجلات الفنية الاسبوعية فى نشر الثقافة الفنية ، بطبع مستنسخات لأعمال فنية ، لتوزع مجانا مع المجلة فى المناسبات الفنية.

* تعميم طبع الكارت بوستال للأعمال الفنية المصرية ، وتشجيع الهيئات والمؤسسات للمشاركة فى تحمل تكاليف الانفاق على طبعها ، حتى تنتشر الاعمال الفنية ويتعود الناس التعامل بهذه الاعمال الفنية فى المناسبات والأعياد .

* تشجيع تأليف الكتب الفنية ، وكذلك ترجمة الكتب التى تصدر حديثا بلغات أجنبية فى هذا المجال ، من خلال دور النشر التابعة للدولة.

* تعميم اقامة الاحتفالات والمهرجانات الفنية فى المناسبات والأعيـاد .

تشجيع الفنان التشكيلى :

* حصر الاماكن المخصصة حاليا كمراسم للفنانين ، والتابعة لوزارة الثقافة كوكالة الغورى ومسافرخانة ، ووضع لائحة تنظيمية تشمل ضوابط محددة لطريقة إشغالها ، على أن يفضل الحاصل على منحة تفرغ ، ومن فى حاجة الى مرسم لأسباب جوهرية ، كالقيام بالتجارب الفنية الحديثة ، مع تقييد فترة الإشغال بمدة محددة ، حتى لاتكون هذه المراسم حكرا على البعض دون أن يستفيد منها شباب الفنانين .

* دعوة النقابات العامة والاتحادات ، والاندية ، والهيئات والمؤسسات العامة ، وكذلك البنوك والفنادق الكبرى ، لتدبير قاعات عرض - كل بحسب امكاناته - ليعرض فيها الفنانون التشكيليون انتاجهم ، وخاصة شباب الفنانين .

* رفع قيمة المكافآت التى تمنح للمتفرغين بما يتناسب وظروف الحياة .

* اتاحة الفرصة للفنان الذى يقع عليه الاختيار لتنفيذ أحد الأعمال الفنية المتعلقة بقرار النسبة المئوية للتجميل المعمارى ، ليحصل على منحة تفرغ يتمكن خلالها من تنفيذ المشروع المطلوب إنجازه ، وأن تكون مكافآته مقصورة على القيمة المحددة فى النسبة المئوية من تكاليف المشروع الذى سيسند اليه .

* النظر فى امكان تخصيص وتوفير وظائف للفنانين التشكيليين ، تتفق والتخصصات التى يتطلبها كل قطاع من قطاعات الدولة ، ليمارسوا عن طريقها خدمة المجتمع من خلال تخصصاتهم .

الفنـــون الشعبيـــة المصرية

يشير تاريخ الحضارة الى ان جميع الشعوب ، قد مارست - منذ أقدم العصور - أنواعا من الفنون المختلفة ، سواء التعبيرية مثل : الشعر والرقص والموسيقى . أو التشكيلية مثل : النحت والتصوير والزخرفة ، مع تباين الأنماط الفنية فيما بينها ، تبعا لاختلاف البيئات

والعادات والتقاليد ، وارتباطا بظروف الزمان والمكان .

مفهوم الفنون الشعبية :

كان مفهوم الفنون الشعبية ، ينصرف فى الماضى - وحتى العصر الحديث - الى الحكايات الخرافية ، والالغاز ، والاغانى الشعبية ، وبعض الاساليب البيانية . ثم أدخلت فيه مواد أخرى تنقل بواسطة المأثورات الشفوية ، ومنها الأمثال والعادات والتقاليد . ثم اتسع هذا المفهوم حتى شمل الأزياء والحلى ، والعمارة الريفية ، والتصوير والنحت ، وعامة الفنون التقليدية التشكيلية ، وذلك دون فصل بين فن وآخر من فنون التراث الشعبى ، باعتبار مايتصف به من الوحدة والتماسك .

علم الفلكلور :

ظهر الاهتمام بالفنون الشعبية من الناحيتين العلمية والعملية ، فى مستهل القرن التاسع عشر ، حيث واكب نمو الثورة الصناعية نوع من الاهتمام بالطبقات الشعبية ومأثوراتها ، مع ما أحدثته هذه الثورة من خلخلة فى القيم السائدة ، وفى أوضاع الطبقات الاجتماعية المسيطرة .

وكان للثورة الفرنسية آثارها - بما دعت اليه من تغييرات فكرية واجتماعية - فى بعث وتوكيد الشعور القومى فى كثير من الأوطان ، واتجاهها لإحياء تاريخها وتراثها الخاص .

كما هدد انتشار التصنيع وجود التراث الشعبى ، وخاصة لون الثقافة القروية القديمة ، فظهرت الدعوة الى انقاذ هذا التراث ، بجمعه وحفظه وانشاء المراكز الخاصة لرعايته وتوثيقه .

ثم قام بعض الباحثين الألمان بجمع ونشر مأثورات من أقوال الشعب الألمانى ، وقصصه وحكمه ونوادره ، وخرافاته وأساطيره ، فلقيت اهتمام كثير من علماء اللغة والدراسات القديمة ، فبشروا به علما جديدا ، قبلته معظم جامعات أوربا ، وأنشأت له كراسى الاستاذية ، وأطلق عليه اسم « الفلكلور » ، أى المأثورات الشعبية .

ولقد أدى هذا الاعتراف الى قيام الدول بانشاء مراكز قومية للفلكلور ، تعمل على تنظيم الجهود فى رعاية المأثورات الشعبية ، ووضعها فى متناول الباحثين ، واستلهامات الفنانين ، والتعاون مع مختلف الهيئات والمعاهد المعنية بالتنمية الثقافية والاجتماعية ، لإفادتها بنتائج عملها الميدانى وبالدراسات المنهجية ، بجانب قيام هذه المراكز بمهمة تدريب أجيال من العاملين على تخصصات جمع الفلكلور وتصنيفه وتوثيقه .

الاهتمام بالفنون الشعبية فى مصر :

نشأ الاهتمام بالفنون الشعبية فى مصر ، نتيجة للنهضة الثقافية والفكرية التى اعقبت قيام الجامعات وما احدثته من انبعاث للروح القديمة ، فأدخلت جامعة القاهرة تخصص الادب الشعبى فى حقبة الأربعينات ، ثم أنشىء بها « كرس » لهذا التخصص سنة ١٩٦٠ .

وعندما أنشئت وزارة الارشاد القومى سنة ١٩٥٣ ، اتجهت الاذاعة المصرية الى تقديم برامج خاصة للأغانى والموسيقى الشعبية ، بجانب بعض التمثيليات والمسلسلات المستوحاة من القصص الشعبى .

كما أنشئت الفرقة القومية للفنون الشعبية . وصاحب ذلك محاولات فنية للنزول الى القرية ، والى مختلف محافظات مصر : من بيئة ريفيه الى بيئة صحراوية ، الى مجتمعات الصيادين بالشواطىء والبحيرات المصرية ، وتجميع فرق مختلفة من الفنانين الشعبيين لتقديم عروضهم فى الرقص والغناء الشعبى بالملابس الشعبية المحلية . وقد كان من مظاهر هذا الاهتمام ، أن قامت بعض المحافظات بتكوين فرق للرقص والغناء والموسيقى الشعبية ، بالأزياء الخاصة بكل محافظة .

جمع المأثورات الشعبية :

تحتاج النهضات الثقافية أو الفكرية أو الفنية فى مجتمع من المجتمعات ، الى الاستناد على أساس راسخ من معرفة عميقة بمكونات التراث الحضارى لهذا المجتمع ، ومن ذلك « المأثورات الشعبية» التى تمثل فى جوهرها حصيلة التفاعل بين الانسان والجماعة ، ومجموعة الظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية . ومن هنا تظهر أهمية جمع المأثورات الشعبية وحفظها وتصنيفها ، ثم اتاحتها بعد ذلك للدارسين والفنانين للتحليل والنقد والاستلهام ، وهو ماتنبهت اليه الدولة عندما أنشأت مركزا للفنون الشعبية تابعا لوزارة الثقافة عام ١٩٥٧ ، ألا أن هذا المركز لم يلق ما كان مأمولا من عناية ورعاية ، وبخاصة فى مجال تزويده بالمتخصصين العلميين الذين يمكن أن ينهضوا برسالته ، وظل هذا المركز يعانى أشكالا متعددة من القصور المادى والمعنوى .

ثم أنشىء المعهد العالى للفنون الشعبية عام ١٩٨١ ، فى اطار اكاديمية الفنون ، بعد أن خصصت له الدولة مساحة ١٩ فدانا فى أرض

الاكاديمية بشارع الهرم فى سنة ١٩٦٤ ، لكى يبنى عليها المعهد والمتحف المفتوح ، كمشروع ثقافى حضارى طموح .

وعلى الرغم من عدم وجود المكان المستكمل المناسب ، الذى يمارس المعهد وظيفته من خلاله ، فقد بدأت به الدراسة لحين استكماله لجميع مقوماته .

ومن المأمول أن يحظى هذا المعهد فى المستقبل بما يكفل ازدهاره وقيامه بوظيفته التى تأخرت طويلا ، ذلك أن جمع ودراسة المأثورات الشعبية ، من حكايات وأمثال وفنون وحرف وموسيقى ورقص ومعتقدات وغيرها ، أصبحت ضرورة ثقافية وفكرية .

الأغنية الشعبية :

تحتل الأغنية الشعبية مكانا بارزا بين أنواع الابداع الشعبى ، فى مجتمعنا وفى غيره من المجتمعات . ولعل ارتباطها بالمناسبات العامة والخاصة التى يحتفل بها المجتمع الشعبى ، ومسايرتها لدورة الحياة التى يمر بها افراده ، كان له أكبر الأثر فى ازدهارها وانتشارها ، واحتفاظ المجتمع بها ، وترديده لها كلما كانت هناك مناسبة يمكن ان تسهم فيها الأغنية بدور فعال .

والجدير بالملاحظة أن هذه الأغانى التى عاشت قرونا طويلة — شأنها شأن تراثنا الشعبى كله — لاتحظى بالاهتمام الواجب . وقد أخذت ، برغم ذلك ، تفرض نفسها الآن على الحياة الثقافية والفنية ، وتثير اهتمام الدارسين والمتذوقين لهذا اللون من ألوان الفن .

وبرغم انتشار ظاهرة الأغانى التى تتخذ سمة الأغنية الشعبية وهيئتها ، وتداول المصطلح الدال عليها ، الا ان مفهوم هذا المصطلح وحدوده فى حاجة الى المزيد من التوضيح ، لتجاوز مرحلة الاجتهاد القائم على التخمين والظن والتصور الشخصى ، الى العمل العلمى الذى يستند الى الأسس والمناهج التى تعارف عليها الدارسون ، واستقرت لدى المدارس العلمية .

محاولات جمع المأثورات والأغانى الشعبية :

بذلت عدة محاولات لجمع مواد شعبية تصلح نـــواة طيبة لإعـــداد « أرشيف » قومى ، ومن أبرز هذه المحاولات :

١- أنشطة مركز الفنون الشعبية بوزارة الثقافة :

وقد أنشىء هذا المركز بالقرار الوزارى رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٧ ، ويتلخص الهدف من انشائه فيما يأتى :

- تسجيل التراث الشعبى المصرى فى مختلف ميادين الفن والأدب ، ودراسة خصائصه .
- تدريب جيل من أهل الفن والأدب ليكونوا خبراء فى الفنون الشعبية الوطنية .
- الاعلام عن التراث الشعبى المصرى بوسائل العرض المتحفى والنشر والاذاعة .
- تحقيق الصلات وتوثيق الروابط بين التراث المصرى وبين نظائره فى محيط القومية العربية ، وغيرها .
- اتاحة المادة الاصلية من هذا التراث للمشتغلين بالفن والأدب ، للانتفاع بها فى تأصيل الطابع القومى فى انتاجهم .
- التبادل الفنى والادبى فى المجال المتقدم على نطاق عالمى .

ولقد قطع هذا المركز شوطا فى السنوات الأولى من انشائه ، فانتج حتى عام ١٩٦٧ فى مجال التسجيل والجمع ٥٠٠٠ نموذج من الأغانى والأشعار والأمثال والأقوال والحكايات ، وأصدر عددين من أول دورية عن الفلكلور المصرى ، واقتنى عددا من الاسطوانات العربية ، كما أنشأ مجموعة متحفية تصلح نواة لما سوف يتم انشاؤه من متحف فلكلورى وقام بانتاج بعض الافلام التسجيلية السينمائية عن رقصات البدو فى الصحراء الشرقية وغزة .

وفى الصفحة التالية ، آخر بيان عن نشاط المركز ، طبقا للنشرة الاحصائية للمجلس الاعلى للثقافة ، الصادرة عام ١٩٨٠ .

— المحاولات الجامعية :

- المواد التى جمعت بواسطة طلاب قسم الاجتماع بكلية آداب جامعة القاهرة خلال الأعوام الجامعية ١٩٧٣/٧٢/٧١/٧٠ عن عادات دورة الحياة وعن الأولياء ، لصالح المركز القومى للبحوث الاجتماعية

اجمالى نشاط مركز الفنون خلال عام ١٩٨٠

البيان / السنة	وحدة بحوث الأدب الشعبى			وحدة العادات والمعتقدات			وحدة الثقافة المادية		وحدة الفنون التشكيلية				العلاقات العامة			المكتبة	
	تفريغ أشرطه	تدوين حكايات	بحث فى الأدب الشعبى	تدوين أشرطة	تصميم	تسجيل	بحث	تدوين عادات	بطاقات	تسجيل	بطاقات	تصوير أفلام	معارض	محاضرات	تصوير	استعارات	مترددون
جملة عام ٨٠	١٠	٨	٢٠	١	٨	٤	٢	١	٣	١٢	٦٥	٦	٢	٦	١	٣٨٤	٢٤٥
جملة عام ٧٩	٣٩	٧	–	١	٧	٢٥	١	١	–	–	٦٨٥	٤	–	–	٣	٥٤	١٢١
مقدار التغير	٣٩-	١+	٣٠٠	–	١٠	٢١-	١+	–	٣+	١٢+	٦٢٠-	٢+	٢٠	٦+	٢-	٣٣٠+	١٢٤+

والجنائية .

• المواد التى جمعت بواسطة طالبات قسم الاجتماع بكلية البنات بجامعة عين شمس خلال الاعوام الجامعية ١٩٧٥/٧٤/٧١/٧٠ ، عن عادات دورة الحياة .

• المواد التى جمعت بواسطة طلاب الماجستير والدكتوراه بقسم اللغة العربية بآداب القاهرة منذ عام ١٩٦٤ حتى الآن .

• المواد التى جمعت عن الاغانى الشعبية بمحافظة البحيرة بواسطة هذا القسم عام ١٩٧٤ .

– محاولات مركز البحوث الجنائية والاجتماعية :

• المواد التى جمعت أثناء إعداد الجزء الأول من دليل العمل الميدانى عن دورة الحياة ثم نشرت تحت عنوان « الدراسات العملية للعادات والتقاليد الشعبية » .

• المواد التى جمعت فى ثنايا اعداد الجزء الثانى الخاص بالمعتقدات والمعارف الشعبية من دليل العمل الميدانى .

• المواد التى جمعت فى ثنايا إعداد الجزء الثالث عن العادات والتقاليد الشعبية من دليل العمل الميدانى .

• قيام وحدة بحوث الريف بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٧١/٧٠ ، باعداد أول ببليوجرافيا عربية لشتى مصادر ودراسات الفلولكلور .

– أنشطة هيئات أخرى :

وهى تشتمل على دور جمعية التراث الشعبى المصرى ، والمجموعة المتحفية الريفية بالمتحف الزراعى بوزارة الزراعة ، وما فى مكتبة الجمعية الجغرافية ، وحصيلة الجمع الميدانى للازياء والفنون التشكيلية الشعبية بالصحارى وسيناء وسيوه ، والموضوعة حاليا بوكالة الغورى .

هذا الى جانب جهود بعض الباحثين المصريين والاجانب فى هذا المجال .

نحو أسلوب علمى لرعاية المأثورات الشعبية :

ويقتضى الاسلوب العلمى الحديث لانشاء وتنظيم أى مركز للفنون الشعبية – حتى يقوم بمهمته على خير وجه – أن يشتمل على الوحدات الآتية :

أولا : قسم الدراسة والبحث :

وهو يتفرع بدوره الى عدة شعب تخصصية :

• شعبة الأدب الشعبى أو المأثورات الشعبية الشفوية : لتنظيم مجموعة الأساطير والملاحم والسير ، والحكايات والقصص والظواهر التمثيلية ، والأغانى والأناشيد ، والأمثال والوصايا والألغاز .

• شعبة الموسيقى والرقص : وفيها يتطلب البحث – من بعد الجمع الميدانى – قيام دراسة تتبعية عن وظائف الاشارة والحركة والايقاع المصاحبة ، والى القيام بتسجيل هذه الظواهر وتدوينها طبقا للأسس العلمية العالمية .

• شعبة الفنون والحرف التقليدية : وهى لاتقل أهمية عن سابقاتها لأنها تقوم على توصيف الاصالة وتوثيقها ، وعلى حسن الاستغلال الأمثل لفن التشكيل فى خلق فرص عمل للأسرة الراغبة ، بجانب الاهتمام الاساسى بالفنون التشكيلية الشعبية والحرف التقليدية ، والمحافظة عليها أمام ماتقدمه الآلة ، وخاصة الاشكال الوافدة من الدول التى سبقت فى مجال التصنيع ، وأمام سيطرة ذوق المدينة ، والعمل على تيسير استغلال الابداع فى تصنيفها والافادة منها سياحيا .

ثانيا : قسم الجمع والتصنيف والتوثيق :

يعتبر جهازا معمليا للمركز ، ويعمل على تأصيل المناهج الحديثة فى ميادين الفولكلور ، ويتفرع الى شعب ثلاث :

– شعبة الجمع الميدانى :

وتهتم بتنظيم وايفاد البعثات الميدانية من المتخصصين الى بعض مناطق الدراسة دوريا ، للاستطلاع والجمع وتمييز مواد شعبية متكاملة أو خاصة بفرع أو بشكل من أشكال ابداعيات الشعب وتفننه ، وذلك وفقا لأصول العمل الميدانى التخصصى ، كما عرفته الفروع الكبيرة من الدراسات الانسانية فى نواحى : توفر عناصر اختيار البيئة ، ووضع الاستخبار والحصول على المعلومات ، وتمييز المادة الشعبيــة ، وطــرق

التسجيل المختلفة بالصورة والصوت والكتابة اللغوية وبالتدوين الموسيقـــى ، مع استكمال البيان بالوصف .

– شعبة التصنيف :

للقيام بعمل فنى يعتمد على مناهج مقررة ، وبأساليب تختلف باختلاف أشكال المواد الشعبية ومحتواها ووظائفها ، مع العمل على تتبعها ثقافيا عبر الزمان والمكان . ويثمر التصنيف ماتلح عليه مؤتمرات الفولكلور الدولية من وجوب المبادرة الى وضع الأطالس للمأثورات الشعبية .

– شعبة التوثيق :

وهى تنشىء تنظيما يختلف عن تنسيق الكتب والآثار ، لأنه يضمن – بجانب تنسيق النماذج والمقتنيات والنصوص – جعل المعلومات والمعارف الخاصة بالمأثورات الشعبية فى متناول الدارسين والفنانين ، والعمل على تبادل الخبرة والخبراء مع مراكز التوثيق العالمية فى مجال الفولكلور .

ثالثا : قسم آلات وأجهزة التسجيل السمعى والبصرى :

وهو العصب الحيوى فى عمليات الجمع والتصنيف والتوثيق ، والعمل على إنقاذ الظواهر والأشكال من خطورة التغير والانقراض ، وعقد دورات التدريب على استخدام هذه الأجهزة وصيانتها واصلاحها ، مع الافادة الى أقصى حد ممكن من الأشرطة والأفلام وصيانتها .

رابعا : قسم المتحف والمكتبة :

اذا كان مركز توثيق الفولكلور هو المستودع المنظم لكل صور وفكر التراث الشعبى ، فان بعض هذا التراث لايمكن حفظه الا فى متحف خاص ، تتوفر فى مساحته امكانات العرض المتطورة ، وتحتاج بعض أقسامه الى تكييف درجة الحرارة والتحكم فى درجة الرطوبة .

ولقد استفادت الدول من نوع المتاحف المفتوحة التى بدأت تزدهر على مستوى عالمى ، حيث يتم فيها عرض مجموعة من المنازل والاجران والمبانى العامة وغيرها ، على هيئة « قرية طبيعية » لها شوارعها ومحلاتها التقليدية ، وتحتوى على كل مايستخدمه الانسان فى حياته اليومية ، بجانب أدوات العمل المادية للزراعة والاستعمال المنزلى .

ويكمل وجود المتحف عمل « الأرشيف » الفولكلورى ، فضلا عن تكملة المكتبة التى تحوى المصادر المطبوعة والمخطوطة عن التراث الشعبى للمجتمع والمجتمعات الأخرى ، بجانب مواد التراث الموسيقى أو الشفوى التى تحفظ فى صورة مخطوطات ، أو فى صورة تسجيلات صوتية وأفلام تسجيليـــة وصـــــور فوتوغرافية . ولايمنع أن يكـــون « الارشيف » نفسه ملحقا بمكتبة ، أو ملحقا بمتحف اذا لزم الأمر .

على أنه عند استكمال المعهد العالى للفنون الشعبية لمقوماته العلمية والمادية ، تكون المهمة الأساسية للمركز هى : عملية الجمع الميدانى للتراث .

التوصيات

تأسيسا على العرض السابق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات للبحوث المقدمة ، والخاصة بهذا الموضوع ، يوصى بالآتى :

* اتخاذ الاجراءات لازالة التعديات ونزع ملكية الاراضى المخصصة لاقامة المعهد العالى للفنون الشعبية بمدينة الفنون بالهرم حتى يتسنى له استكمال مقوماته العلمية والمادية لكى ينهض برسالته .

* تدريب عدد كبير من الجامعيين ، ويمكن فى هذا الصدد : الاستعانة بالعاملين فى قصور الثقافة وبيوتها وروادها ، وأن يقوم المعهد العالى للفنون الشعبية بمهمة التدريب ، وأن توفر الثقافة الجماهيرية الأجهزة ، حتى يتسنى إعداد « أرشيف » للمأثورات الشعبية عامة والأغانى بصفة خاصة فى كل قصر للثقافة ، يمكن أن يتطور ليضم متحفا يحوى كل أشكال الابداع الشعبى .

* تخصيص عدد من المنح لأبناء المحافظات المختلفة للدراسة فى المعهد ، والتخصص فى جانب من جوانب الابداع الشعبى ، ليصبحوا بعد حصولهم على درجات علمية فى هذا التخصص ، قيادات علمية تقود العمل فى هذا المجال بمحافظاتهم .

* العمل على موالاة ايفاد المتخصصين الى الخارج لدراسة

الفولكلوريات ، إما فى بعثات ، أو فى دورات تدريبية ، ابتغاء سد النقص الواضح فى كوادر المركز ، مع النظر فى تطبيق كادر الجامعات على ذوى التخصص الاكاديمى من العاملين بالمركز .

* تعميم دراسة الفنون والآداب الشعبية بكليات الفنون وكليات الآداب بالجامعات .

* إصدار دورية علمية تقوم بنشر المواد الشعبية المجموعة ، لتصحيح بعض النظرات والأفكار غير الصائبة عن الابداع الشعبى وأشكاله ومضامينه . كما تضم هذه الدورية دراسات علمية عن المأثورات الشعبية للتعريف بها وبأهميتها ، وتقدم نماذج علمية للدراسة والتحليل والنقد ، مما يمكن أن يثرى حياتنا الثقافية والفنية ، ويحفز على الاهتمام بهذا التراث الثرى .

* العمل على إنشاء مدارس حرفية فى صناعة الفنون التشكيلية التقليدية ، وبخاصة فى الأحياء أو البيئات أو المناطق المتميزة بالتراث الشعبى التشكيلى . ويمكن البدء - كمرحلة أولى - بانشاء أقسام خاصة بهذه الحرف ، فى المدارس الصناعية الموجودة فعلا بهذه الجهات .

- مع النظر فى اتاحة الفرصة أمام الصبية المشتغلين بهذه الحرف للالتحاق بهذه الاقسام طبقا لضوابط وشروط معينة ، وذلك حفاظا على نظام التلمذة الصناعية وتوريث الصنعة الذى أوشك على الانقراض .

* العمل على توثيق الروابط بين التراث المصرى وبين نظائره فى البلاد العربية . وذلك عن طريق : إعادة عقد المؤتمرات لبحث مشكلات الدراسة العلمية للتراث الشعبى العربى ، وجمعه فى أطلس عربى جامــع ، وانشاء مركز توثيق وتسجيل قومى عربى ، وتشجيع تبادل اقامة المهرجانات الشعبية وفرق البحوث .

* قيام وزارات الثقافة والشئون الاجتماعية والزراعة والحكم المحلــى ، والهيئات والكليات الجامعية المعنية ، بتنسيق الالتزام القومى فى مداومة جمع وتصنيف وتوثيق أنواع الفولكلور المصرى ، وتيسير وضعها فى متناول الباحثين والفنانين ، واستصدار القرارات اللازمة لهذا التنسيق الدائم فى هذا الميدان .

* دعوة الجمعيات والاتحادات والنقابات المعنية بالفنون - سواء التعبيرية أو التشكيلية ، وفى مقدمتها : نقابات الموسيقيين ، والمؤلفين والملحنين ، والمهن السينمائية . وكذلك : نقابات التشكيليين والتطبيقيين ، والمهندسين - للقيام بدور فعال فى مجال الفنون الشعبية : حصرا وتسجيلا ورعاية . وان يمثل هذا العمل جانبا أساسيا من أنشطتها ، ومجالا من مجالات التعاون والتنسيق فيما بينها .

* أن يكون للمحليات دور ايجابى فى العناية بالتراث الشعبى والفنون الشعبية فى أقاليمها ، بناء على خطة مدروسة ، تقوم بموجبها كل محافظة بحصر وتسجيل تراثها الشعبى بجميع فروعه ، مستعينة فى ذلك بالخبراء والمتخصصين .

- مع تشجيع الفنانين الشعبيين ورعايتهم ، وتيسير عرض انتاجهم فى مختلف المجالات ، بالوسائل المتاحة ، على مستوى المحافظة ، ثم على مستوى الجمهورية .

* ان تبذل أجهزة الاعلام - وبخاصة الاذاعة والتليفزيون - مزيدا من الاهتمام بالفنون الشعبية والقائمين بها ، سواء بالحفظ والتسجيل للتراث الشعبى ، أو بتقديم الندوات الثقافية للتعريف به ، أو بعرض هذا التراث - تعبيريا وتشكيليا - فى قالب أصيل ، بالتعاون مع الخبراء والمتخصصين ، مع تجنب الأعمال التى تجنح الى القالب التجارى ، لما قد ينطوى عليه ذلك من احتمالات إهدار مايزخر به هذا التراث من قيم وأصالة .

* قيام أجهزة وزارتى الثقافة والشئون الاجتماعية ، باقامة المعارض الدورية لفنون التشكيل الشعبى ، واقامة العروض الفنية الموسيقية والراقصة ، وتعميمها فى أجهزة الشباب والثقافة الجماهيرية ، وفى الاعياد الاقليمية للمحافظات وفى مناسبات الموالد ، وغيرها .

* قيام وزارة السياحة واتحاد الصناعات ، باجراء المسابقات الدورية فى عرض منتجات الفن التشكيلى الشعبى بالعواصم والاقاليم ،

وتخصيص شارة بعلامة الجودة لورش الانتاج ومحلات البيع المتخصصة فى بيع منتجات هذا الفن .

مسرح الدولـــــــة والمجتمع

يرتبط ازدهار الفنون عامة ، والمسرح بصفة خاصة ، بما يحققه المجتمع من تقدم فى ميادين الفكر والاقتصاد والسياسة ، وفى طريقة الحياة .

ومن ثم اقترنت العصور الذهبية للمسرح العالمى ، بعصور الازدهار الفكرى والثقافى والحضارى ، قديما وحديثا .

ولا يقتصر دور المسرح على كونه نتيجة تعقب هذا الازدهار ، بل ان له دورا أساسيا باعتباره احد مسبباته ، اذ ان عصور الازدهار قد تتجه – فى غيبة الفنون ودورها فى التذكير بالقيم الانسانية – الى التركيز على التقدم المادى البحت ، ومن هنا يأتى دور المسرح فى تصحيح المسار وترسيخ القيم الانسانية .

المسرح المصرى ودوره :

كان للمسرح المصرى – وبخاصة فى فترة ازدهاره – دور أساسى فى حياتنا الثقافية ، اذ كان منبرا مسموع الكلمة ، ومؤثرا فى الوجدان العام . وسوف يظل للمسرح فى مصر – كما هو الحال فى البلاد المتحضرة – دوره الفعال فى المجتمع ، وبخاصة فى بناء الانسان . وفى هذا المجال تبرز حقيقتان :

– الحاجة إلى إعادة تقييم ماتوارثناه ، على مدى نحو نصف قرن ، من عادات وتقاليد وقيم ، ليمكن تناولها عن طريق المسرح لاعادة تشكيل الوجدان العام فى اتجاه القيم والعادات الأكثر نفعا وتقدما .

– ان الذى يحدد معالم مسرح المستقبل فى مصر – جزئيا – الواقع الثقافى والمسرحى الراهن .

الواقع المسرحى الراهن :

يقتضى التخطيط لدور فعال للمسرح فى بناء الانسان المصرى ، الوقوف عند بعض الارقام والاحصاءات الأساسية ، التى تمثل أوجه النشاط المسرحى فى السنوات العشرين الأخيرة ، والصادرة عن « البيت المسرحى » (هيئة المسرح سابقا) ، فى سبتمبر ١٩٨٣ .

وتشير دلالة هذه الارقام – مقارنة بالأرقام الأساسية للنشاط المسرحى فى مرحلة الستينات – الى انحسار فى جميع أوجه النشاط المسرحى . واذا أخذ فى الاعتبار أن هذه الأرقام تفترض ثبات متغير اساسى ، وهو عدد السكان فى مصر – فانها لاتمثل نسبة التراجع الحقيقى ، وخاصة بالنسبة لعدد المشاهدين .

وكدليل على ذلك يمكن المقارنة بين احصاءات سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٦٦/٦٥ بافتراض أن أرقامها تبين الحد الأمثل بالنسبة لعدد ليالى العروض ، والمسرحيات والمشاهدين :

١– اجمالى ليالى العروض :

السنة	العدد	النسبة
١٩٦٦/٦٥	١٣٦٠	١٠٠٪
١٩٨٠	٧١٢	٥٢,٣٪ (فى حالة ثبات عدد السكان) . ٣٥٪ تقريبا (على أســـاس الزيادة فى عدد السكان) .

٢- اجمالى المسرحيات

السنة	العدد	النسبة
١٩٦٦/٦٥	٧٤	١٠٠٪
١٩٨٠	٢٠	٢٧٪ (فى حالة ثبات عدد السكان). ١٥٪ (على اساس الزيادة فى عدد السكان)

٣- اجمالى عدد المشاهدين :

السنة	العدد	النسبة
١٩٦٦/٦٥	٤٣٦٧٠٠	١٠٠٪
١٩٨٠	١٢٥٠٠١	٢٨.٦٪ (فى حالة ثبات عدد السكان) ٢٠٪ (على اساس الزيادة فى عدد السكان) .

نسبة استغلال الطاقة السكانية :

اما عن الاستغلال الأمثل لطاقات المسرح من ناحية عدد المقاعد التى توفرها مسارح الدولة فى العام الواحد ، فنجد أن طاقة هذه المسارح لعام ١٩٨٠/٧٩ - باستثناء مسرح الجمهورية - هى ١٧٧٦٤٠ مقعدا ، فاذا قورنت بعدد المتفرجين فى الموسم نفسه وهو ٥٦٤٢٣ متفرجا ، يتضح أن نسبة مايستغل من طاقة المسرح المكانية المتوفرة بالفعل ، هى ١٧٪ فقط . وقد حسبت على اساس عدد المقاعد الموجودة فى دور العرض ، وعدد الليالى التى يمكن أن تفتح فيها المسارح أبوابها ، تبعا لحالة دار العرض اذا كانت تعمل بصفة موسمية أو طول العام .

وتوضح هذه النسبة التناقص المستمر منذ منتصف الستينات .

نسبة استغلال الطاقة البشرية :

وبالنسبة لاستغلال الطاقة البشرية المتوفرة بالفعل ، يمكن مقارنة احصاءات عام ١٩٨٠ ، باحصاءات موسم ١٩٦٦/٦٥ . وذلك على النحو الآتى :

موسم ١٩٨٠ :

وتحسب نسبته على أساس عدد العروض خلال الموسم الواحد × متوسط عدد الفنانين الذين يشتركون فى العرض الواحد ، (وهو ٢٠ فنانا وفنانة) ، ثم مقارنة تلك النسبة بالعدد الكلى للفنانين العاملين بالهيئة مقابل رواتب ثابتة :

$$\frac{\text{٢٠ عرضا مسرحيا × ٢٠ فنانا}}{\text{٩٠٨ فنان يعملون فى الدولة}} = \text{٤٣٪ من الطاقة المتوفرة}$$

وقد بنيت هذه النسبة على أساس اشتراك الفنان الواحد فى عرض مسرحى واحد ، اما اذا كان الحد الادنى لاشتراك الفنان فى عروض مسرحية هو مسرحيتين ، لأمكن استخدام الطاقات البشرية الموجودة بطريقة أفضل .

موسم ١٩٦٦/٦٥ :

٧٤ عرضا مسرحيا قدمت بالفعل × ٢٠ فنانا = ١٤٨٠ فنانا .

وهو استغلال أمثل للطاقات البشرية ، على أساس أن عدد الفنانين الموظفين فى الهيئة اثناء ذلك الموسم ، لم يزد عن ٨٠٠ فقط ، مما يفيد أن الفنان الواحد كان يشترك فى عرضين كل عام .

وتؤكد المقارنة بين هذين النموذجين ، الحقيقتين السابقتين وهما :

- عدم استخدام كل الطاقات المتوفرة لدينا بالفعل .
- ان هناك تراجعا مستمرا فى استخدامنا لهذه الطاقات اذا قورنت بفترة الستينات .

بالنسبة للعائد المادى :

ومع أن النظرة الصحيحة للمسرح تقوم على اعتباره خدمة ثقافية أكثر منه سلعة تجارية ، فما زال الدخل معيارا اساسيا لما تحققه فرق مسرحية تعتمد تماما على دعم الدولة .

وتشير الاحصاءات الى تراجع الايرادات ، على الرغم من ارتفاع متوسط سعر تذكرة الدخول ، ومن تزايد عدد السكان . فقد بلغت ايرادات موسم ۷۷ / ۸۰ للمسرح القومى ١٥٠٧٦ جنيها ، وهو رقم متواضع بالنسبة لما هو متوقع من مسرح الدولة الأول ودوره الكبير .

وتفيد الاحصاءات أن الدولة تتحمل ٣٨,٥ جنيه عن كل تذكرة مما يدعو الى اعادة النظر فى سياسة دعم الدولة للمسرح وتقييم ما أدت اليه هذه السياسة من نتائج .

- واذا كانت هذه الدراسة تهتم بمسرح الدولة الرسمى بوجه خـاص ، فان تنشيط ونهضة الحركة المسرحية فى مصر عامة تحتاج الى الاهتمام بقطاعات المسرح المختلفة ، ومن بينها :

- مسارح القطاع الخاص .
- مسارح الثقافة الجماهيرية .
- المسرح الجامعى .
- المسرح المدرسى .

وسيبدأ اعداد البحوث عن مسارح القطاع الخاص فى دورات المجلس القادمة ، ثم عن المسرح الاقليمى ، وفى مقدمته قطاع مسارح الثقافة الجماهيرية .

التوصيات

انطلاقا من الايمان بأهمية رسالة المسرح فى بناء الانسان ، ومن دلالات الارقام الخاصة بالحركة المسرحية لمسرح الدولة ، فى السنوات الاخيرة ، فان البدائل الممكن اقتراحها - بوجه عام - تتلخص فيما يأتـــى :

* ضرورة التوصل الى صيغة ايجابية للربط بين انجازات التكنولوجيا واستخدامات الفنون الأدائية فى بناء الانسان ، بعد أن أصبح التليفزيون ثم الفيديو منافسين قويين لهذه الفنون .

ويمكن الاستفادة فى هذا المجال من تجربة الستينات ، حيث تحققت بين التليفزيون وبين الفنون الادائية علاقة صحية مثمرة .

* وضع تخطيط سليم لاستعادة اهتمام الجمهور بمسرحه ، ويتطلب هذا ، فى المقام الأول ، الاهتمام بالادارة المسرحية باعتبارها علما له أصوله وقواعده ، وبحيث تكون للمسرح أدواته الفنية التى تقوم بتخطيط السياسة الفنية للبيت المسرحى ، وتكون له جهته الادارية التى تقوم على توفير افضل السبل لتحقيق هذه السياسة .

• وحتى يتم ذلك ، يجب اعادة النظر فى اوضاع البيت المسرحـــى (هيئة المسرح) بهدف تحقيق التوازن بين فئات الفنانين والفنيين والاداريين ، لتعود الهيئة اداة فعالة فى خدمة الحركة المسرحية .

* ايجاد صيغة جديدة لعلاقة الفنان بالدولة تحقق عائدا ثقافيا قوميا أكبر ، وفى هذا الاتجاه يمكن دراسة امكان الغاء توظف الفنانين ، والتحول الى العقود (المناسبة) أو اختيار الفنان بين الوظيفة وبين العمل بأجر مقابل عطاء واضح محدد ، او الاكتفاء بالنشاط الحر .

* اعادة النظر فى سياسة الدعم الكامل للمسرح بهدف ترشيده واخضاعه لضوابط ومعايير واضحة ، من بينها على سبيل المثال :

- نجاح سياسة الفرق المسرحية وادارتها فى تحقيق عائد ثقافى ومادى .

- تعيين مديرى الفرق لمدد أقصر ، مع ارتباط بقاء المدير فى منصبه بنجاحه فى ادارة فرقته المسرحية .

* النظر فى وضع سياسة محددة ، تهدف الى تحقيق تناسب مقبول بين عدد السكان ودور العرض على مدى الأعوام العشرين القادمة ، وخاصة بالنسبة لمسارح الأقاليم .

ويمكن أن تسهم هيئة التخطيط العمرانى والمجتمعات الجديدة بدور فعال لتحقيق هذا الهدف .

* زيادة العناية بشئون الاعلان والدعاية ، لأهميتها البالغة فى مخاطبة الجمهور واجتذابه .

* ايفاد عدد من الشباب فى بعثات ومنح تدريبية لدراسة علوم الادارة المسرحية .

* ضرورة العودة لتأكيد دور الفنون الادائية فى المدارس ، بمداخلها المختلفة . واذا كانت الأعداد الكبيرة مع قلة المبانى المدرسية ، لاتسمح

بالممارسة الحقيقية لتلك الأنشطة ، فينبغى أن يعوض ذلك ، مرحليا ، عن طريق الفرق الفنية الزائرة ، والتى يجب أن تكون جزءا أساسيا من نشاط مسرح الدولة بتنقلها بين أقاليم مصر المختلفة .

* بذل مزيد من الاهتمام بالمسرح الجامعى ، حتى يصل الى جمهرة الطلاب ، ولاينحصر نشاطه فى الاشتراك فى المسابقات السنوية .

ويمكن لهذا المسرح – اذا هيىء لتأدية دوره بصورة صحيحة – أن يلعب دورا أساسيا فى احداث نهضة مسرحية حقيقية ، عن طريق الجمهور المسرحى ، ثم الاسهام فى بناء الانسان المصرى .

* العناية بالنشاط المسرحى فى الاقاليم . وايجاد صلة وثيقة وفعالة بين مسرح الدولة الرسمى ، وبين مسرح الثقافة الجماهيرية .

وفى هذا الميدان لابد من الاهتمام بدور الثقافة الجماهيرية فى تنشيط المسرح الاقليمى ، مع التخطيط لتعاون حقيقى بين الثقافة الجماهيرية والبيت المسرحى العام .

* أهمية ادخال التكنولوجيا المسرحية ، لخدمة التكنيك الفنى الحديث ، ولمسايرة التطورات العالمية فى هذا المجال .

* الاهتمام باحياء الكوميديا الراقية لكى تكون مدخلا لاجتذاب الجمهور ، واعادته للمسرح ، ومن ثم الارتقاء به نحو أنواع أخرى من المسرحيات .

* اعادة النظر – بصفة مستمرة – فى أجور الفنانين ، وامكان دراسة حصول النجوم على نصيب فى حق الاداء العلنى بعد تسجيل وتسويق العمل الفنى فى الداخل والخارج .

* الاهتمام بتقديم المسرحيات ذات الطابع الخاص ، كالمسرحيات الشعرية ، والمسرحيات التى تتناول موضوعات التاريخ الاسلامى .

* ايجاد صلة قوية بين البيت المسرحى الرسمى ونشاط القطاع الخاص المسرحى ، للوصول الى خطة متكاملة تحقق إثراء الفن المسرحى كما وكيفا ، وتخصيص جوائز لفرق القطاع الخاص المسرحى تهدف الى تدعيم التزام هذه الفرق بالقيم الفنية للفن المسرحى .

المسرح الغنائى المصرى ومستقبله

المسرح الغنائى عرض مسرحى تلعب فيه الموسيقى والغناء دورا رئيسيا فى التعبير الفنى ، ولاتكتمل رسالته بغيرهما ، وهو قد يكون عرضا مسرحيا تواكبه الموسيقى والغناء من بداية العرض الى نهايته ، أو قد يكون مزيجا من التمثيل والغناء يتناوبان داخل العرض المسرحى ويتكاملان . والأول هو الذى اصطلح الغرب على تسميته باسم أوبـــــرا (أو الدراما الموسيقية) ، والثانى يتناول عادة موضوعا خفيفا يتسم بروح الفكاهة ، وهذا يسمى « أوبريت » وهى تصغير لكلمة أوبرا .

دوره ومظاهر تأثيره :

والمسرح فن جديد على حياتنا الثقافية وفد اليها من الغرب فى القرن الماضى ، دون أن تكون له إرهاصات سابقة فى الابداع الفنى المحلى ، الا فى بعض التمثيليات الوعظية التى يؤديها فنانون شعبيون . أما المسرح الغنائى – الذى تقدم تعريفه – فقد كان رافدا من روافد المسرح فى مصر ، ظهرت بداياته الأولى فى أواخر القرن الماضـى ، ثم تهيأت له ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية ، أدت الى ازدهاره فى مطلع هذا القرن ازدهارا حقيقيا ، حتى اصبح قوة فنية لها وزنها وتأثيرها السياسى فى فترة الصحوة القوية ، التى بلغت ذروتها فى ثورة ١٩١٩ وماتلاها من السنوات التى تبلورت فيها أهداف مصر القومية فى التخلص من الاحتلال ، واقامة حياة فكرية وثقافية واقتصادية مصرية صميمة .

وقد كان ازدهار الاوبريت فى تلك الفترة ، مسايرا لذلك الاتجاه

القومى العام نحو تأصيل الروح المصرية ، وتحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى ، كما لعب المسرح الغنائى فى هذا المجال دورا نافعا ، لما له من تاثير عميق على الجماهير التى تعشق الكلمة والغناء ، وتجد فى الاوبريت - وهى أكثر أنواع المسرح الغنائى تقبلا على المستوى الجماهيرى عندنا - مزيجا شيقا ومؤثرا ، من فنون الكلمة واللحن والحركة واللون والضوء وفن التشكيل معا ، ولذلك انتشرت الاوبريتات ومايشبهها من الاستعراضات الغنائية انتشارا سريعا فى مصر فى مطلع هذا القرن .

. ولازالت العوامل الاقتصادية والسياسية التى ساعدت على هذا الانتشار تفتقر الى الدراسات والبحوث بالمعاهد الموسيقية المتخصصة وغيرها ، للاهتداء بها فى التخطيط لصحوة جديدة للمسرح الغنائى ، بما له من اثر لاينكر على المشاهدين ، خاصة وأن عناصر هذه الصحوة بدأت تتجمع فى خريجى المعاهد الموسيقية والمسرحية الرسمية ، وعن طريق أجهزة الدولة المتخصصة ، فى تقديم هذه النوعية من العروض على المسرح أو فى التليفزيون والسينما ، بل من خلال الاذاعة أيضـــا (الصور الغنائية) .

الصيــغ الفنيـــة لانتاج المسرح الغنائى

يقوم المسرح الغنائى ، أساسا ، على العمل الموسيقى ، مع مايصاحبه من أداء غنائى وتمثيلى ، ولذلك يجرى تأهيل طلبته فى معاهد الموسيقى . واذا كان مفهوم صياغاته يتضمن كلا من نموذجى الأوبرا والاوبريت ، فان ذلك يخرجه من نطاق الاستعراضيات ، على غير المتبع عندنا حتى الآن من ضم المسرح الغنائى الى هذا القطاع .

وتشتمل الصيغ الفنية لانتاج المسرح الغنائى ، طبقا للعرف السائد عالميا ، على أنواع معينة من الاعمال الفنية ، هى الاوبرا ، والاوبريت ، ويضاف اليهما صيغ أخرى حديثة .

الأوبـرا :

وهى مسرحية غنائية منظومة بالشعر ، ويتم تلحينها من أولها الى آخرها بالموسيقى ، لكى تؤديها بطولات الغناء الانفرادى والجماعى - مع « طاقم » الباليه ان اقتضى الامر - بما يجاوز قدرات التخت التقليدى . ولما كانت الموسيقى والغناء هما أهم العناصر التى تقوم عليها « الاوبرا » فانها تدخل دائما فى عداد النماذج الموسيقية ، أو الموسيقى المسرحية .

الأوبريــت :

وتعتبر صيغة مصغرة من صيغ « الأوبرا » ، وهى أيضا مسرحية غنائية تتناول موضوعا فكاهيا فى أغلب الاحيان ، وتكتب بالشعر أو الزجل ، وتشمل عددا من الالحان الخفيفة المتنوعة ، والثنائيات والألحان الجماعية ، والرقصات التى ترتبط بفكرة الرواية ، ويتخللها حوار بين الممثلين .

صيغ أخرى حديثة :

واذا كان التطور المسرحى قد استحدث المسرحية القصيرة ذات الفصل الواحد ، فيما يعرف بمسرحية « الريبورتاج » أو « الاوتشيرك » ، فقد ظل فى ميدان المسرح الغنائى أيضا نموذج اوبرالى من فصل واحد يسمونه فى اسبانيا « زارزويلا » ويتعلق بموضوع وطنى يؤدى بالغنائيات والرقص والكورال والاوركسترا ، وهو يقارب مانجده فى بعض النماذج الأوركسترا غنائية بالمسرح العربى اللبنانى .

ومثل هذه النماذج القصيرة للمسرح الغنائى مما يخدم مطالب التذوق الفنى وروح العصر الحديث معا .

نشأة المسرح الغنائى فى مصر وتطوره :

اذا كانت الصيغ الفنية للمسرح الغنائى قد أصبحت واضحة المعالم شكلا ومضمونا ، فان أية دراسة متكاملة عن المسرح الغنائى المصرى تقتضى مراجعة - تعتمد على الأسلوب العلمى - لانتاج مؤلفينا منه ، منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وذلك تبعا للمتعارف عليه حضاريا من توفر صيغ ومطالب تنفيذ هذا الفن .

ويؤخذ فى الاعتبار أن ما كان يقدم على مسرح الأوبرا التى أنشئت عام ١٨٦٩ من روائع الانتاج العالمى ، لم يكن موجها الى جماهير المصريين ، ولكنه كان مقصورا على ضيوف الخديوى وحاشيته وأبناء

البيوتات ذات الأصل الشركسى والتركى ، والجاليـات الأجنبية والسائحين .

ومع ذلك ظهر فنانون من المصريين أو من العرب الوافدين ، تمثل جهودهم الطور الأول لنشأة المسرح الغنائى المصرى ، حتى أوائل القرن العشرين .

ويلاحظ أن معظم انتاج هذه المرحلة كان فى غالبه مسرحيات تمثيلية تسبقها أو تتخللها أو تنتهى بها أغنيات القصائد والأدوار والمنولوجات ، عند كل من : يعقوب صنوع ، وأبو خليل القبانى ، وكامل الخلعى ، وسلامه حجازى ، وعبده الحامولى ، ومنيرة المهدية ، ومن نهج نهجهم فى التعامل مع المسرحيات الخالصة بفواصل التغنى والطرب ، أو أهازيج استهلال الحفلات واختتامها بتحية الجماهير ووداعها .

ويمكن أن يقال بعامة : ان هذا الطور قام على الطرب وغناء القصائد والموشحات وما أشبه ذلك ، يؤديها أفراد عرفوا برخامة الصوت وجودة الاداء ، ولم يعتمد فى الكثير على الأغانى الشعبية وأغانى المجموعات .

وتجدر الاشارة الى أن تيارا جديدا قد ظهر فى فترة الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، وما بعدها ، اتخذ اسلوب مغايرا لما سبق ، وتبلور فيما يعرف بالمسرح الخليع ، ونتيجة للتأثيرات السيئة لهذا الاتجاه ، فقد أصدر شيخ الأزهر عام ١٩١٨ منشورا بتحريم تقديم الخلاعة على المسرح .

وقد تصدى لهذا التيار مجموعة كبيرة من الشبان المصريين الجادين وكونوا جمعية أنصار التمثيل لتأليف الأعمال الجادة وتطويرالمسرح الغنائى . وكانت بداية هذا التطوير كتابة محمد تيمور أوبريت « العشرة الطيبة » التى ألف موسيقاها سيد درويش .

وقد التزم سيد درويش فى مؤلفاته الموسيقية للمسرح الغنائى بالتدوين الموسيقى والتوزيع « الأوركسترالى » ، وتمثل أعماله طور التأصيل والنضج للمسرح الغنائى المصرى . وقد شارك فى هذا التصوير والتأصيل داود حسنى ، ثم زكريا احمد . كما شارك غيرهم من الموسيقيين بجهود طيبة فى هذا الاتجاه ، حتى أصبح لدينا زاد وافر من الغناء المسرحى ، لحنه موسيقيون مقتدرون .

واقع مسرحنا الغنائى المعاصر

تأثرت الفنون بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى واكبت ثورة ١٩٥٢ ، وظهر ذلك واضحا فى الصياغات الموسيقية والغنائية ، سواء من ناحية موضوعات التعبير أو الايقاعات او الالحان التى تشكلت فى صيغ كورالية تتحدث عن آمال وامجاد مصر واهلها ، متحولة بذلك من لوحة التعبير عن « الأنا » الانفرادى الى التعبير عن واقع الجـماهير وتطلعاتهـا .

وقد صاحب هذه التحولات انشاء مؤسسات الفن الحديثة وأدواته مثل : اوركسترا القاهرة السيمفونى ، وفريق الكورال ، وأكاديمية الفنون بمعاهدها العليا : للتمثيل والسينما والكونسرفتوار والباليه ، والتذوق الفنى ، والموسيقى العربية ، والفنون الشعبية . كما تتطلع نقابات المهن الفنية للمشاركة فى وضع خطط وبرامج التعليم الموسيقى ، ونشر ابداعات الفن المتطورة .

وحرصت الدولة على تشجيع الابداع الفنى عن طريق الاخذ بنظام التفرغ ومنح الجوائز التقديرية والتشجيعية . وفى سنة ١٩٦١ أنشأت وزارة الثقافة « المسرح الغنائى » ، وقدم بعض الأوبريتات المصرية من انتاج العشرينات والثلاثينات ، كما قدم اوبريتات عصرية لملحنين معاصرين اشترك فى صياغتها وتجهيزها الموسيقى أكثر من مؤلف وملحن ، مما أفقدها عنصر الوحدة الفنية فى الروح والموضوع ، وعجل بنهاية عرضها لعدم الاقبال عليها .

ولقد قامت محاولات لعرض الاوبريتات العالمية المترجمة ، فلم تحظ بالنجاح ، وربما يعود ذلك لأن الحانها لاتلائم بيئتنا ولاتعبر عن مشاعرنـا . كما تمت محاولات أخرى لاتدخل فى باب الأوبرا أو الاوبـريت ، تمثلت فى انشاء الفرقة الغنائية الاستعراضية وذلك فى سنة ١٩٦٢ حيث قدمت بعض الاستعراضات الغنائية الراقصة على مسرح البالون .

ومع التنوية بما بذل من جهد فى تقديم الأعمال الغنائية المصرية ، أو الأعمال الكاملة ، المحلية منها أو العالمية ، فيلاحظ أن مجموع هذا النشاط ظل محكوما بمؤثرات سلبية ، يمكن حصرها فى النقاط الاتيـــة :

- ان فرقة الأوركسترا السيمفونى — عصب التدريب ومصاحبة العروض — تتبع ادارتها هيئة المسرح ، وتلتزم بخطتها السنوية فى تقديم الحفلات السيمفونية الاسبوعية مما لا ييسر لها التفرغ اللازم لتدريبات وعروض المسرح الغنائى .

- ان طاقم بطولات الغناء الانفرادى ، يخضع بعضه مع فريق الكورال ، لقطاع الموسيقى فى هيئة المسرح ، على حين يعمل الباقون بوظائف هيئة التدريس الموسيقى بأكاديمية الفنون وغيرها ، ولهذا يتعذر الانتفاع بهم على الوجه الأكمل .

- ان فريق الباليه اللازم للمسرح الغنائى ، مازال يتبع معهد الباليه بالأكاديمية ، ولايتيسر الانتفاع بأفراده إلا خلال الأجازات السنوية ، أو بتدبير الإجازات على حساب الدراسة فى المعهد .

- على الرغم من وجود خريجى المعاهد الموسيقية واكتسابهم لبعض الخبرات فى تجهيز وأداء أعمال المسرح الغنائى ، الا أن الميدان مازال يفتقر الى توفر كوادر التخصص الموثوق بخبرتها الكاملة ، وخاصة فى الاخراج والقيادة وتدريب الكورال ، والتدريب الصوتى ، وعزف الاصطحاب التدريبى على البيانو ، بالاضافة الى أن النشاط نفسه مازال يفتقر الى بيته المسرحى الخاص وادارته ، من بعد حريق مسرح الأوبرا .

- ان إلحاق فرقة المسرح الغنائى والأوبريت بقطاع الاستعراضيـات ، يعتبر تصنيفا غير صحيح ، الى جانب تأثيره السلبى فى عدم تكامل عناصر الاوبرا والأوبريت معا فى وحدة ادارية وفنية واحدة ، تضمن إنجاح العروض بأساتذة التخصص فى التدريب والاشراف ، وبعناصر العزف والغناء النوعى المطلوب .

- ان تكليف ملحنى الأعواد بصياغة أغانى الأوبريت ، ثم تكليف احد المتخصصين الدارسين بكتابة التوزيع الاوركيسترالى وقيادته ، يفرز أعمالا خالية من وحدة التكامل الفنى ، مما أدى الى قصر العمر الزمنى للعروض ، برغم النفقات الباهظة ، وحرمان الجماهير فى عواصم الاقاليم من حقها فى مشاهدة وتذوق فنون الأوبرا والأوبريت حتى الآن .

نحو مسرح غنائى متكامل

ان اتجاه الدولة الى بناء دار جديدة للأوبرا — أى للمسرح الغنائى — بعد احتراق الدار القديمة فى عام ١٩٧١ ، يعتبر استجابة لحاجة ثقافية يستكمل بها الوطن لوازمه من منشآت الحضارة الموسيقية ، الى جانب أهميته فى ترقية الغناء والموسيقى ، كما يحقق ماتضمنه الدستور من واجب قيام الدولة « بكفالة حرية البحث العلمى والابداع الأدبى والفنى والثقافى للمواطنين . ومن توفر وسائل التشجيع اللازمة لذلك . . . » بالاضافة الى أن تحقيق هذا الانجاز يعتبر اسهاما حضاريا لتنوق فن المسرح الغنائى .

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية التجهيز والاعداد لبناء الأوبرا وتشغيلها ، وذلك على النحو الآتى :

الموقع وكفاءة المبنى :

ينبغى أن يكون موقع دار الأوبرا الجديدة وسطا بين ملتقى أحياء العاصمة ، وألا يبتعد عن تدفق وسائل المواصلات الجماهيرية السهلة ، وأن يكون طراز عمارته لائقا بمظهر منشأة ثقافية رفيعة المستوى ، وأن تتسع مساحة عمارته لاحتواء اقسام وأدوات تجهيز وعرض الفنون التعبيرية ، من حفلات اوركسترالية ، الى عروض للاوبرا والأوبريت والباليه وأن تجهز صالاته بأحدث ماتوصلت اليه تكنولوجيا معمار المسرح وآلياته ، وهندسة الصوت ومستحدثاته ، مع الاتساع الكافى لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الرواد . وأن يتوفر بالمبنى كافة ورش التجهيز المسرحى اللازمة ووسائل تدريب فنييها وعمالها .

الطاقم الفنى :

وينبغى أن يعد من الآن تخطيط مدروس ، تلتزم به المعاهد العليا للتمثيل والموسيقى والباليه لاستكمال ماتحتاجه من طواقم التنفيذ الموسيقى والغنائى ، الى جانب العمل الدورى المستمر لإنضاج خبرات هذه العناصر من بعد تخرجها ، وخاصة عن طريق البعثات لدورات التدريب العملى المشتركة فى مسارح الخارج .

النصوص :

أما بالنسبة للنصوص ، فينبغى وضع تخطيط سنوى لما سوف يقدم للجماهير من أعمال قومية ، أو عالمية معربة النص على الاصل الموسيقى العالمى ، أو بلغة انتاجها ، سواء كانت العروض على مسرح الأوبرا بالقاهرة ، أو فى الجولات الفنية بالداخل والخارج . على أن يؤخذ فى الاعتبار تخليص الانتاج القومى من الأوبريتات مما ساده منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من الخروج عن نطاق شكل ومحتوى الصيغة الفنية المتعارف عليها لهذا الفن .

مع توجيه اهتمام خاص الى الأعمال العالمية التى يتصل موضوعها بالشرق تاريخيا أو جغرافيا مثل : أوبرا عايدة ، وسمير اميس ، وشمشون ودليلة ، إذ ان عرض أمثال هذه الأعمال يعتبر عونا على تذوق انتاج المسرح الغنائى جماهيريا .

ومن المناسب أن تترجم النصوص العالمية ليتم الغناء باللسان العربى على موسيقى الأصل الخالص .

وضرورة الاستعداد المبكر من الآن لمناسبة افتتاح دار الأوبرا الجديدة ، وذلك ببذل أقصى الجهود الفنية ، التى تدعمها الطاقات التى توفرت لمصر لكى تكون هذه المناسبة اشعاعا موسيقيا مصريا معاصـــرا .

ويقترح فى هذا الشأن مايلى :

- اختيار نصين مسرحيين أحدهما تاريخى والآخر معاصر ، يتوفر فى كليهما القيمة الأدبية الرفيعة وابراز القيم السامية بشكل يثير الاعتداد بالوطن .

- يطرح موضوع تلحين مسرحيات غنائية (أوبريت) تلحينا مسرحيا متكاملا يتسم بالاصالة والابتكار والبعد عن الاقتباس ، ويشمل الغناء الانفرادى والثنائى والكورال ورقص الباليه بجانب الحوار المسرحى على أن يقوم المؤلف بنفسه بالتأليف الموسيقى الكامل . ويمكن أن يشترك أكثر من مؤلف بالعمل ، وتقوم هذه الأعمال على أسس أكاديمية عن طريق لجنة من المتخصصين فى الموسيقى ، ويتم تقديم أفضل الأعمال التى تحوز تدعيم أكبر عدد من أعضاء اللجنة بناء على تقارير مكتوبة من كل عضو على حدة .

- إعادة تقديم احدى أوبريتات سيد درويش بتوزيع موسيقى جديد يتفق مع روح الموسيقى الأصلية وباخراج مسرحى جيد .

- تقديم احد عروض الباليه التى ترتبط بالبيئة المصرية فرعونيا أو شعبيا ، على أن يستند إعداده الى بحوث علمية وتاريخية تخدم بالأخص عمليات اختيار تصميم الحركات والملابس .

توسيع نطاق العروض :

وسوف تكتمل الفائدة من تطوير وتنشيط مسرحنا الغنائى ، اذا عملنا على تقديم انتاجه الى أكبر عدد ممكن من الجماهير العريضة بعواصم الأقاليم ، وذلك بالتنسيق مع أجهزة الحكم المحلى . ويمكن فى هذا المجال الانتفاع بمسارح قصور الثقافة المنتشرة فى البلاد ، بعد تهيئتها لاستقبال فرق العزف الأوبرالى .

التوصيات

وعلى ضوء التقرير والبحوث المقدمة بشأن موضوع « المسرح الغنائى » وفى إطار المناقشات التى دارت حولها . وكذلك توصيات المجلس فى دورته الثانية بشأن موضوع « الموسيقى والنهوض بها حتى عام ٢٠٠٠ » يوصى بما يأتى :

* التأكيد على ما أوصى به المجلس فى دورته الثانيـــة بشـــأن : « اعادة بناء دار الأوبرا بالقاهرة ، واعطاء هذا المشروع - بعد دراسته من جميع النواحى - أهمية خاصة ، على أن تزود الدار الجديدة بمكتبة للمسموعات والمقروءات الموسيقية ، وبمتحف للحضارة الموسيقية » .

* أن يراعى فى إعداد مشروع إعادة بناء الأوبرا ، أن تكون منشأة حضارية ، ذات أهمية خاصة فى ترقية الغناء والموسيقى ، واسهاما مصريا عربيا فى تذوق فن المسرح الغنائى مع توسيع نطاقه : ثقافة وحضارة . ومن ثم ينبغى تحقيق الظروف الكفيلة بنجاح المشروع وفى مقدمتها :

مناسبة الموقع وكفاءة المبنى وتجهيزاته ، تهيئة طواقم التنفيذ الموسيقى والغنائى المدربة .

* الالتزام فى بناء واعداد المسارح على مستوى الجمهورية ، بالمقاييس والمواصفات والتجهيزات الفنية الكفيلة بتوفير الصلاحية لهذه المسارح لتقديم العروض بما فيها الأوبرا والأوبريت ، حتى يتاح توسيع نطاق العروض لتشمل عواصم الاقاليم .

* حصر وتسجيل تراثنا فى المسرح الغنائى ، وضبطه بالنوتة ، ووضعه بين يدى المتخصصين لتقويمه والعمل على اعادة إخراجه بالإمكانات الحديثة .

* كتابة وتوثيق تاريخ المسرح الغنائى المصرى – بمعرفة لجنة من المتخصصين الأكاديميين – للتعريف به لدى المثقفين بوجه عام ، وليكون فى متناول الباحثين المتخصصين ، والدارسين من طلبة المعاهد وطلبة الجامعات .

* أن تعمل معاهدنا الموسيقية على تشجيع طلاب الرسائل الجامعية على اختيار موضوعات من هذا التراث ، أو دراسة علم من أعلامه .

* العمل على نقل فرقة المسرح الغنائى والأوبريت ، من قطاع الاستعراضيات ، الى مكانها الطبيعى بقطاع الأوبرا . وضم فريق الباليه والكورال وشخصيات الغناء الانفرادى الى هذا التجمع ، ليكون نواة الفريق المتكامل للعمل بمسرح الأوبرا الجديد .

* تشكيل فريق اوركسترالى خاص بالاوبرا والاوبريت والباليه . وأن يراعى فى خطط معاهد الموسيقى والتمثيل والباليه بالاكاديمية ، تحقيق احتياجاتنا من مختلف عناصر الغناء المسرحى مستقبلا ، ومداومة ايفاد البعثات للتخصص فى الاخراج والقيادة وتدريب الكورال المسرحى ، وتربية الصوت وانضاج مستويات ابطال الغناء الانفرادى بالتدريب المشترك على مسارح اوبرات الخارج .

* أن يعهد بتلحين مؤلفات مسرحنا الغنائى وتوزيعها الاوركسترالى معا – كلما أمكن ذلك – الى شخصية واحدة من الاخصائيين الدارسين .

* الاهتمام بتشجيع الانتاج فى مجال المسرح الغنائى ، وذلك برصد الجوائز ومنح التفرغ ، سواء للنصوص الجديدة ، او لتوزيع اوركسترالى للأعمال القديمة أو للاخراج المتميز ، أو لتعريب النص الشعرى الاجنبى ، تيسيرا لأداء الأعمال العالمية وموسيقاها باللسان العربى . مع العناية باكتشاف الأصوات القادرة على الأداء فى المسرح الغنائى ، وتشجيعها ومتابعتها بالتدريب العلمى السليم ، وفتح الاداء أمامها فى أجهزة الاعلام .

– مع الاهتمام قدر الامكان بالتوفيق بين الاصالة والمعاصرة ، ووضع التصورات الملائمة للتطورات المستقبلية ، بالنسبة للموسيقى عامة ، والمسرح الغنائى بصفة خاصة .

* تشجيع القطاع الخاص للاسهام بدوره فى المسرح الغنائى ، باعتبار المبادرات الفردية فى هذا المجال تشكل دعما لهذا الفن الرفيع ، يستوجب العناية به من مختلف الأجهزة المعنية بالمساعدات الفنية والمادية ، بالاضافة الى الاعفاءات الضريبية الممكنة .

* أن تتضمن برامج الاذاعة والتليفزيون عروضا دورية ، مع الشرح لأعمال المسرح الغنائى القومى والعالمى ، وان تهتم السينما المصرية باخراج الأوبرات والاوبريتات المناسبة .

وفى هذا الاتجاه ، يجدر أن تقوم الاذاعة عامة ، والتليفزيون خاصة ، بما أتيح لهما من امكانات ، بتقديم زادنا من تراث المسرح الغنائى ، واظهاره فى ثوب قشيب ، حتى يكون التجديد على أساس من تراثنا العريق .

* أن تعمل الهيئة العامة للكتاب على اصدار سلسلة من ترجمات قصص الأوبرا والأوبريت ، على مدى تاريخ المسرح الغنائى ومدارسه المختلفة فى العالم ، مع تيسير تداولها جماهيريا بسعر مناسب .

الفيلم التسجيلى وتطويره

دوره وأهميته :

يحقق الفيلم التسجيلى درجة عالية من الجمع بين مميزات الاتصال الجماهيرى الواسع الانتشار والاتصال الشخصى المؤثر ، مما يجعله من أهم الوسائل التى تعمل على تدعيم الرسالة التى يحملها ويتوجه بها الى الجماهير ، لتحقيق الأهداف الاعلامية أو الإرشادية أو الثقافية المرجوة .

ويتيح عرض الفيلم التسجيلى ، على مجموعات متجانسة ، امكان الافادة من نظرية التدفق الاعلامى ، الأمر الذى يسهل الحصول على نتائج رد الفعل والاستجابة لدى المشاهدين المستهدفين ، وهذا بدوره يفيد فى توجيه حركة الانتاج الفيلمى فيما بعد ، من ناحية الشكل أو المضمون ، لتحقيق أعلى درجة من التفاعل بين أطراف النشاط الاعلامى .

ويمكن رد ذلك الى ارتباط الانتاج التسجيلى السليم بالواقع الفعلى للحياة اليومية للجماهير ، وبهذه الخصائص مجتمعة أصبح الفيلم التسجيلى من أكثر الأشكال الفنية والاعلامية ارتباطا بالمجتمع ومشكلاته ، وأصبح فى كثير من الدول أداة معاونة لتنفيذ خطط التنمية واحداث التغير الاجتماعى ، وذلك بالاضافة الى كونه وسيلة هامة للتعارف والاعلام على المستوى العالمى .

الانتاج السينمائى التسجيلى فى مصر :

وفى مصر يقوم عدد كبير من الوزارات والهيئات بانشاء وحدات سينمائية متخصصة فى الانتاج السينمائى التسجيلى لتدعم بها أهدافها وتساعد على تحقيق أغراضها وتنفيذ برامجها . غير ان هذا الانتاج لم يحقق الفائدة المرجوة مما توفره السينما التسجيلية من امكانات ، لعدم وجود صلة مباشرة بين تلك الجهات ، وافتقارها الى التنسيق فيما بينها فى مجال انتاج الافلام التسجيلية ، من حيث : الكم ، والمضمون ، والشكل ، وتوفير فرص العرض الملائمة .

فمنذ بداية مرحلة الانتاج الأولى للفيلم التسجيلى وتنفيذه فى مصر ، تعددت جهات الانتاج ، مابين جهات يرتبط نشاطها بالجانب الاعلامى والثقافى والفنى ، كالهيئة العامة للاستعلامات ، والتليفزيون ، وهيئة السينما ، وجهات ووزارات حكومية تعمل على تحقيق أهدافها الاعلامية او الارشادية كوزارات الصحة ، الزراعة ، والبحث العلمى ، والمجلس الأعلى لرعاية الشباب ، وأفرع القوات المسلحة ، ومشروع السد العالى وهيئة قناة السويس وغيرها من المؤسسات والمشروعات الكبرى .

تحليل مضمون الافلام التسجيلية المصرية :

وبدراسة تحليلية لمضمون الأفلام التسجيلية المصرية ، التى انتجت خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٨٠ ، نجد أن فئات التحليل تحدد مايلى :

- أفلام تناولت موضوعات مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ومجالاتها : كالزراعة - الصناعة والتجارة - الثروات الحيوانية والمائية والنباتية - السياحة - المشروعات الاقتصادية الكبرى .

- أفلام مرتبطة بالتنمية الاجتماعية ومجالاتها : كالرعاية الصحية والاجتماعية للأفراد - زيادة السكان - المواصلات - ثم الفئات كعمال التراحيل .

- أفلام مرتبطة بالتنمية الثقافية والفكرية ، ومجالاتها : كالأنشطة العلمية - العادات والتقاليد - المدن والأحياء المصرية - مدن العالم - دور

العبادة - المتاحف - الفنانين - الأدباء - الزعماء .

- أفلام تناولت نشاط القوات المسلحة والحروب والقضية الفلسطينية .

ويلاحظ على انتاجنا فى مجال الفيلم التسجيلى بوجه عام ، مايلى :

- أنه يغفل موضوعات ومجالات أخرى عديدة تخدم أهدافنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

- عدم تنوع الانتاج من حيث المضمون والشكل بما يناسب الفئات الاجتماعية والثقافية المتنوعة .

- تناول الموضوع الواحد فى أكثر من فيلم لأكثر من جهة ، مع عدم تغير شكل ومضمون المعالجة .

- ضعف الميزانيات المخصصة للانتاج الفيلمى فى كل جهة ، برغم أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه الفيلم التسجيلى فى حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* انشاء مركز قومى لانتاج الأفلام التسجيلية ، يتولى تحديد سياسة حركة الفيلم التسجيلى على مستوى الدولة ، وكيفية توظيف الانتاج السينمائى التسجيلى لخدمة مختلف الجهات والمرافق فى المجالات : التعليمية ، الارشادية ، التثقيفية ، الاعلامية والتوثيقية .

ويكون من مهامه :

- وضع خطة للانتاج على مستوى الدولة ، تتضمن انشاء موسوعة للافلام التسجيليـة تغطى فروعها المجالات المختلفة ، مثل التاريخ ، الآثار ، السياحة ، الفنون ، وغيرها . مع خطة زمنية سنوية للانتاج حتى عام ٢٠٠٠ .

- التنسيق بين جهات الانتاج المختلفة لتحقيق الهدف القومى .

- اعداد الدراسات لتوفير المادة العلمية اللازمة للانتاج ، بما فى ذلك الدراسات الفنية والسيكولوجية والاجتماعية .

- الاشراف على مستوى التنفيذ للارتفاع بمستويات الانتاج شكلا وموضوعا .

- قياس مدى تأثير هذه الأفلام ، ودرجة تفاعل الجمهور المستهدف مع ماتقدمه من معلومات أو نصائح أو توجيه ، وتقديم هذه الدراسات للجهات المعنية .

- توفير الامكانات المادية والفنية والبشرية اللازمة للانتاج بالمستوى اللائق ، وبالمواصفات التى تتفق مع ظروف العرض ، على المستوى القومى .

- انشاء هذا المركز لايحول دون استمرار التليفزيون أو غيره من الجهات فى الانتاج المستقل لحسابها الخاص ، لتوفير احتياجاتها أو للتبادل مع الدول الأخرى .

- امكان النظر فى تطوير المركز التابع لوزارة الثقافة ، ليؤدى الدور المطلوب من المركز المقترح .

* توسيع رقعة تبادل الانتاج الفيلمى التسجيلى مع الدول العربية بخاصة ، والدول الاسلامية والاجنبية عامة .

* توفير فرص العرض الملائمة فى التليفزيون ودور العرض السينمائى والمعاهد التعليمية ومناطق التجمعات ، محليا وخارجيا .

* التوسع فى اقامة المهرجانات الدولية للافلام التسجيلية ، للافادة من عروض مختلف الدول ، وتبادل الخبرة ، واتاحة فرص الانتشار للفيلم التسجيلى ، حتى يساهم بإمكاناته المتعددة فى مرحلة التطوير .

* ايجاد أرشيف كامل للانتاج السينمائى التسجيلى - يتبع المركز القومى المقترح - يجمع كل ماسبق انتاجه من أفلام ، سواء من قبل الجهات المعنية بالنشاط الإعلامى والثقافى والفنى ، أو الجهات الأخرى ، كالوزارات والمؤسسات ، أو من قبل القطاع الخاص السينمائى .

* النظر فى إنشاء شعبة خاصة لفن الاخراج للأفلام التسجيلية بالمعهد العالى للسينما .

تطوير مسرح الثقافة الجماهيرية

منذ أن تشكلت حركة رسمية للثقافة الاقليمية - بدءا من ظهور الجامعة الشعبية عام ١٩٤٥ ، وتحولها الى مؤسسة الثقافة الشعبية بوزارة التربية والتعليم ، ثم جامعة الثقافة الحرة وتبعيتها لوزارة الثقافة بعد ثورة يوليو، وأخيرا الثقافة الجماهيرية عام ١٩٦٩ - والمسرح يؤدى أهم أدوار هذا الجهاز الضخم ، باعتباره أهم أدواته الابداعية والمعبرة عن متغيرات الواقع الاقليمى . فالسينما ونوادى الفيديو كاسيت والمكتبات تعتمد اساسا على انتاج العاصمة ، وتقوم بترويجه ، مما يجعل السيادة لثقافة العاصمة ، ويجعل ثقافة الأقاليم فى مستوى التابع . ومع استثناءات قليلة ، اتجهت غالبية فرق الفنون الشعبية الاقليمية - تحت تأثير الرغبة فى التطور - إلى أشكال غير ناضجة مما قدمته فرق العاصمة لفنون تلك الاقاليم .

ويوضح البيان الاحصائى الوارد فى الصفحة التالية مدى نشاط الحركة المسرحية لقصور وبيوت الثقافة الجماهيرية فى عشر سنوات (من سنة ٧٣ - ١٩٨٢) .

ويتبين من دراسة واقع مسرح الثقافة الجماهيرية - ولاسيما فى ضوء الكم الكبير من عروضه خلال مهرجاناته الأخيرة - مايلى :

- يتكون الهيكل التنظيمى لمسرح الثقافة الجماهيرية من ستة تكوينات نوعية ، وهى :

فرق قصور الثقافة (٢٧ فرقة) ، فرق بيوت الثقافة (٤٩) فرقة ، الفرق القومية (١٠فرق) ، الفرقة النموذجية بالعاصمة ، فرقة السامر المسرحية بالعاصمة ، وعدد من نوادى المسرح ، تساعدها عشر ادارات معاونة .

ويفتقر هذا الهيكل التنظيمى الى التخطيط العلمى للمستقبل ، مما يؤدى الى غيبة الملامح والقسمات والفلسفة المحددة لكل تكوين مسرحى ، ويخلق تضاربا بينها ، مع تقييد حركة التخطيط بحدود السنة المالية فقط .

- غيبة التوثيق العلمى لحركة هذا المسرح ، مما يجعل حركته منفصمة عن الأمس ولاتشكل خطوة نحو الغد ، هذا فضلا عن غيبة الاتجاهات العلمية الابداعية داخل الثقافة الجماهيرية ، فيما عدا إبداعات مرحلية وموقوتة .

- الاعتماد كليا فى الابداع على الموهبة التلقائية ، على الرغم من أهمية العلم الى جانب الموهبة ، تأليفا وتمثيلا واخراجا ، وهو ماتمس الحاجة اليه فى مسرح الثقافة الجماهيرية .

- مازال هذا المسرح أسير نمط المعمار الغربى المغلق بالخشبة الايطالية أو مسرح العلبة ، سواء لارتباطه بداخل المسارح الجاهزة البناء بقصور الثقافة فى ١٣ مسرحا ، او بدور العرض المغلقة والمؤجرة لمدة عروض الثقافة الجماهيرية ، أو بالمسارح المتنقلة التى تغلق « كعلبة » أثناء العرض ، وذلك الى الحد الذى جعل الفرق الاقليمية التى تعرض مهرجاناتها بالقاهرة فى مسرح السامر الحالى تغلق خشبة هذا المسرح المفتوحة ، وتصنع لها (كواليس) لدخول وخروج الممثلين . وترتب على ذلك أن مسرح الثقافة الجماهيرية مازال مرتبطا بالفكر المرتكز على تقليدية العرض ، ولتأثر العرض المسرحى بنمط المعمار المقدم فيه ، ستظل تطورات هذا المسرح أسيرة المعمار القائم .

- يتطلب الرصد لواقع حركة مسرح الثقافة الجماهيرية ، ضرورة

تطور أنشطة قصور وبيوت الثقافة

من سنة ١٩٧٣ – ١٩٨٢

السنة	عدد العروض		المستفيدون	
	العدد	التغير السنوى ونسبته	العدد	التغير السنوى ونسبته
١٩٧٣	٦٣٧		٥٧٣٦٢٧	
	٨٩٢		٩٦٧٣٦٢	
١٩٧٤		٢٥٥+		٣٩٣٧٣٥+
		٤٠,٠+		٪٦٨,٦+
	٧٠٩		٥٠٨٣٣٣	
١٩٧٥		١٨٣-		٤٥٩٠٢٩-
		٪٢٠,٥-		٪٤٧,٤-
	٨٥١		٤٧٩٥٤٠	
١٩٧٦		١٤٢+		٢٨٧٩٣-
		٪٢٠,٠+		٪٥,٦-
	٨٣٩		٤٦٧٢٧٤	
١٩٧٧		١٢-		١٢٢٦٦-
		٪١,٤-		٪٢,٥-
	٨٨٠		٤٨٥١١٨١	
١٩٧٨		٤١+		١٧٩٠٧+
		٪٤,٨+		٪٣,٨+
	٨٨٧		٤٨٠٠٩٠	
١٩٧٩				
	+	٧+		٥٠٩١-
	+	٪٠,٨+		٪١,١-
	١٢٤٠		٣٦٥٩١٨	
١٩٨٠				
	+	٣٥٣+		١١٤١٧٢-
	+	٣٩,٧+		٢٣,٧-
	٩٧٣		٣٨٤٥٤٦	
١٩٨١				
	–	٢٧٦-		٢١٦٢٨+
	–	٢١,٥		٦,٠+
	١٠٩٣		٣٢٩٥٩١	
١٩٨٢				
		١٢٠+	–	٥٤٩٥٥-
		١١,٠+		١٤,٢-

العمل على رفع درجة التذوق الجمالى والوعى العلمى بفن المسرح لدى مبدعيه ومتذوقيه معا ، وأن يلعب هذا الجهاز دورا هاما فى ربط ابداعات مسرحه ، بحركة مجتمعه ، والكشف عن مكوناته ، والعمل على توعية رواده ، والتحرك معهم وبهم ، ادراكا للدور المستهدف للنمو الاجتماعى بواسطة المسرح .

أهمية تطوير مسرح الثقافة الجماهيرية :

وتبرز أهمية تطوير مسرح الثقافة الجماهيرية من خلال عدة اعتبارات ، فى مقدمتها :

– ان المسرح الجماهيرى يمكن أن يؤدى دورا فعالا فى اطار السياسة الثقافية للمجتمع ، والتى تستهدف النهوض به ، والعمل على تنمية درجة الوعى الفكرى والجمالى فيه باعتبار أن الثقافة الجادة والمسرح الجاد وسيلتان من الوسائل الهامة لبناء المصرى المنتمى والمنجز لمخططات وطنه .

– ان المسرح الاقليمـــى الجماهيرى فى مجمله ، وفى حركته الجماعية ، يمكن ان يكون وسيلة معاونة على صياغة هوية قومية صحيحة ، يشارك فيها جميع ابناء مصر .

– أن المسرح الاقليمى الجماهيرى يعتبر من بين المجالات الفنية لعرض الممارسات الديمقراطية ، للتحاور الخلاق ، الذى يمنح للرأى والرأى الآخر حرية التفاعل الجاد .

– أن الأديب الروائى أو الكاتب المسرحى اذا ماوجد تقديرا ماديا ومعنويا كافيا ووجد المجال الواعى لفكره ، أمكن أن يكون انتاجه من العوامل الأساسية فى بناء شخصية الانسان النافع المنتمى لوطنه .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بالآتى :

* التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بتطوير مسرح الثقافة الجماهيرية ، ، وفى مقدمتها وزارات التربية والتعليم ، والتعليم العالى ، والثقافة ، والحكم المحلى . الى جانب الاذاعة والتليفزيون ، للاستفادة من امكانات الوزارات والهيئات العاملة فى حقل التنمية الاجتماعية والثقافية خارج العاصمة .

* تحويل مركز الرواد – التابع للثقافة الجماهيرية – الى مركز متخصص فى الدراسات الابداعية ، ومنها المسرح ، واقامة دورات تخصصية فى مجال التأليف والاخراج والديكور المسرحى فى التجارب الحديثة ، مع التركيز على نمط المسرح الشعبى .

* تدعيم فكرة المسرح البسيط ، المتوجه الى الجماهير فى مواقعها والعمل على البحث عن أنماط معمارية مرتبطة بطبيعة وتراث هذا الشعب فى الاتصال والتلقى لفنونه الشعبية ، دون أن يعنى ذلك مصادرة الحق فى الإبداع بالأنماط القائمة واستخدام امكاناتها الكثيرة .

* تدعيم نوادى المسرح فى مجال المحاضرات والندوات ، واطلاق حرية التجريب للشباب .

* إثراء حركة التأليف المسرحى بالتقدير المادى والمعنوى المناسب وإتاحة الجوائز المغرية لمسابقات المؤلفين لمسارح الاقاليم .

* تحديد فلسفة لكل تكوين مسرحى تابع لجهاز الثقافة الجماهيرية لتحديد التمايز النوعى بينها .

* مراعاة الصالح العام وصالح المشاهدين لمسرح الثقافة الجماهيرية ، وذلك من خلال رقابة جادة تكفل له مستوى مناسبا من الناحيتين الفنية والتعليمية .

* العمل على شراء المسارح المتنقلة ، سابقة التجهيز ، مرنة التركيب والتشكيل .

* تدعيم الاعلام لأنشطة هذا المسرح وربطه بالسياسات الاعلامية للدولة كمنبر من منابرها الفكرية والديمقراطية .

* العمل على تكليف خريج المعهد العالى للفنون المسرحية – بأقسامه الثلاثة : النقد – التمثيل والاخراج – الديكور ، العمل بالمسرح الاقليمى لمدة عامين على الأقل ، قبل انتقاله الى أى مكان يرغب فيه .

* أن يقوم التليفزيون بعرض نسبة ملائمة من عروض مسرح الثقافة الجماهيرية سنويا ، نظير مقابل مادى مناسب .

* انشاء مجلس اشرافى أعلى للمسرح الاقليمى يضم اعضاء من المحليات ، والثقافة الجماهيرية ، وقيادات مسرحية غير ادارية .

وذلك لتنسيق وتخطيط العمل المسرحى فى الاقليم ، والاستفادة من امكانات الوزارات والهيئات العاملة فى حقل التنمية الاجتماعية والثقافية خارج العاصمة .

النهوض بمسرح الطفل

يكتسب الاطفال جانبا كبيرا من معارفهم وخبراتهم عن طريق ملاحظتهم للكبار ، وعن طريق « تمثيل » مختلف الأدوار ، وبالتدريب على مواقف الحياة المستقبلية عن طريق وضع انفسهم موضع الاختبار وذلك الى جانب مايعلمهم الكبار بما يتفق مع مراحل نموهم . فالاطفال يقلدون مايسترعى انتباههم ومايحبونه ، ويحاكونه فى محاولات تعرفهم على مايحيط بهم ، ويدخل فى هذا كل ما يشاهدونه فى الأفلام السينمائية ، وعلى شاشة التليفزيون ، ومايقرأونه فى الكتب المناسبة لهم ، واثناء استكشافهم التدريجى لأسرار البيئة المحيطة بهم ، تتكون لديهم أنماط معينة من السلوك لاتحددها لهم الميول الطبيعية وحدها بقدر ماتحددها لهم ظروف بيئاتهم ، وتتكشف فى بعضهم موهبة الابداع التى تحتاج الى حسن الرعاية والتدريب حتى تتحول لديهم الى قدرة ايجابية .

ولما كانت العلاقة التى تربط الاطفال بما يشهدونه على خشبة المسرح اثناء التمثيل علاقة شمول وكلية ، وبها يدعون أنفسهم لما يجرى على خشبة المسرح برضى وتفتح - فان للمسرح دورا ذا أهمية تربوية فى مجال الطفولة وفى تنمية الشخصية .

والتجربة المسرحية بهذا المفهوم لاتكتفى بمساعدة عقول الاطفال على استغلال مناطق جديدة من الادراك وحسب ، ولكنها أيضا توسع علاقاتهم الشخصية بعوالم أوسع من عالمهم المحدود وتعمقها .

وقوة اهتمام الاطفال بالتجربة المسرحية لاتحتاج الى جهد كبير لإثباتها ، ويكفى للتدليل عليها ملاحظتهم وهم يتابعون بشغف مايجرى على خشبة المسرح طالما كان قريبا من مداركهم ، وقلما تصدر عنهم همسة . ومن الواضح هنا أن نفسية الاطفال تكون على استعداد للتوحد مع الشخصيات المسرحية ، وبالدرجات التى تجعلهم قابلين لاكتساب خبرات ومعارف تفوق كثيرا مستوى خبراتهم ومعارفهم فى مرحلة معينة من اعمارهم .

لهذا كله تزايد الاهتمام بمسرح الطفل ، منذ القرن الثامن عشر ، على المستوى العالمى وتخصص له كاتبو نصوصه المناسبة ، فضلا عن انشاء قاعات عروضه الخاصة . ومنذ تلك الفترة وعالم الحضارة يضاعف من اهتمامه بكل مايقدم للاطفال من مسرحيات . ومن الشواهد أنه ما من مدينة أمريكية واحدة بغير مسرح تخصصى للطفل ، وأن عدد مسارح الاطفال فى الاتحاد السوفيتى يستحوذ على ٢٥٪ من مجموع مسارح الدولة وبمقدار بلغ ٢٠٠ مسرح بجانب مايزيد على ١٥٠ مسرحا للعرائس ، وان مسرح برلين للاطفال يشاهده سنويا ربع مليون طفل ، وأن الاتحاد العالمى لمسارح الاطفال فى باريس يمثل مؤسسة ثقافية وحضارية عالمية تتوافر على تبادل الخبرات والمعلومات فيما يخص الطفل ومسرحه .

واما فى مصر ، فقد ظهر أول اهتمام لربط المسرح بالاطفال فى سنة ١٩٣٧ عندما أنشأت وزارة المعارف العمومية « تفتيش المسرح المدرسى » ، لكن هذا المسرح ظل بمثابة جمعية تمثيل داخل بعض

المدارس ، لايتعدى نشاطها غير إفادة عدد قليل من الطلاب حين يتأتى لهم تقديم حفل فى نهاية العام .

وتتمثل أول تجربة مصرية حقيقية لمسرح الأطفال فى قيام وزارة الإرشاد القومى سنة ١٩٦٤ بانشاء شعبتين لمسرح الاطفال احداهما للقاهرة والأخرى للاسكندرية ، وبعد ذلك تبنت هيئة الاذاعة والتليفزيون هذا المسرح حتى تمكن من ممارسة نشاطه بتقديم اعمال مؤلفة او مقتبسة او مترجمة ، إلى أن توقف فى موسم ١٩٦٨/٦٧ ، ثم عاد مرة أخرى فى فبراير سنة ١٩٦٩ تحت إشراف وزارة الثقافة .

وبإنشاء مسرح الاطفال الملحق بمركز ثقافة الطفل أمكن التغلب على صعوبتين : فقد تم بناء مسرح لهذا النشاط ، وتكونت من أجله فرقة شبه ثابتة واصل بعض أفرادها العمل فيه بدءا من عام ١٩٧١ . وفى مواكبة هذا النشاط المحدود أمكن ظهور بعض كتاب التخصص فى تأليف مسرحيات الطفل .

غير أن مسرح الأطفال عندنا لايزال غير قادر على توجيه العروض الخاصة بمستويات الأعمار المختلفة للطفولة ، وغير قادر على الانتشار أو العمل على زيادة عروضه ، بسبب ضآلة الميزانيات المخصصة لهذا النشاط التربوى والفنى ، ولندرة قاعات العرض المختلفة .

ولما كان الطفل - باعتبار المستقبل - صاحب دور رئيسى فى تحديد مستقبل الفن المسرحى ، ضمن مستقبل أوجه حياة الغد الأخرى - بات من الضرورى تضافر الجهود المعنية لتحقيق الخطوات الايجابية للمسرح بصفة خاصة ، وزيادة الاهتمام بتربية الاطفال التربية الفنية وتزويدهم بالثقافة المسرحية الرشيدة المناسبة لأعمارهم ، حتى يجيء المستقبل لمصر بجهود أرقى ذوقا وأكثر وعيا وأنضج تجربة وأبعد إسهاما فى الحركة المسرحية .

خصائص كتابة مسرحيات الطفل :

ولقد برهنت شتى التجارب ، حتى الآن ، على ضرورة توفر خصائص معينة فى كتابة مسرحيات الطفل ، منها :

- أن تكون المسرحية موجهة الى فئة معينة من الصغار بالمميزات الآتية :

× فى فترة ماقبل سن الخامسة :

وهى فترة لايحتاج فيها الصغار الى حضور مسرح ، اكتفاء بممارسة اللعب الإيهامى او التخيلى ، وان كان من المفيد إثارة اهتمامهم كلما أمكن بنوع العروض التى تعتمد على الحركة وحدها ، مثل عروض الرقص التوقيعى القصيرة التى تتراوح بين ٢٠ ، ٢٥ دقيقة .

× فى الفترة من سن الخامسة حتى الثامنة :

وهى فترة ازدهار للخيال الذى يصلح له تقديم مادة القصص الخيالية أو الأسطورية ومايدور حول الحيوانات ، باعتبارها ينبوعا خصبا وجاذبا لانتباه اطفال هذه الفترة .

× فى الفترة من الثامنة الى الثانية عشرة :

وهى التى يزدهر فيها الميل الى الاعجاب بالبطولات ويزداد فيها الاهتمام بنوع المسرحيات التى يمتزج فيها الغموض بالبطولة ، وبأعمال الأبطال ذوى الجرأة والقدرة على مواجهة الاخطار أو تجنبها فى أحرج المواقف ، ويتغشاهم سرور الراحة حين ينتصر البطل وينزل العقاب بالأشرار .

هذا مع ملاحظة أن البنات فى هذه الفترة من العمر يفضلن نوع المسرحيات التى تدور حول العواطف الأسرية والفنية ، وكل مايدور حول بطلة تحقق ما يحققه الابطال ، وتستطيع التغلب على العقبات ، مع الاكتفاء بقليل من مواقف الاثارة .

× الفترة من الثالثة عشرة الى السادسة عشرة :

وهى فترة الرومانسية التى يفضل فيها الفتيان امتزاج العاطفة بالمغامرة ويزداد عندهم الميل الى توكيد القيم المثالية ، ويصلح لها - أكثر مايصلح - نوع المسرحيات التى تدور حول النجاح فى المشروعات

والتوصل الى مراتب القيادة والزعامة .

– أن تكون المسرحية مناسبة فى طول وقتها ، وبمعدل يتراوح مابين ٤٥ ، ٧٥ دقيقة تبعا لتقدم عمر الصغار .

– أن يتم رسم شخصياتها بغير تعقيد ، وأن يراعى جانب التتابع الطبيعى للأحداث وأن تكون المادة من حكاية مشوقة ، ويتخلل سياقها روح الفكاهة ، الى أن تنتهى بالخاتمة العادلة .

– أن توضع فى لغة قومية وحوار يتناسب ومستوى إدراك وفهم الأطفال .

– أن تتيح صياغتها فرصة لإمكان استخدام الحركات الايقاعية والأغانى والموسيقى للصغار ، على أن تستثنى سن ما بعد الحادية عشرة والثانية عشرة من الإسراف فى استخدام هذه العناصر تلافيا للارباك فى تلقى ايقاع العرض .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها من مناقشات ، وكذلك ماتضمنته تقارير المجلس فى دوراته السابقة عن المسرح ، فانه يوصى بما يلى :

* انشاء مركز قومى خاص بمسرح الطفل ، على نحو يتيح لمصر الانضمام الى عضوية الاتحاد الدولى لمسارح الكبار والصغار .

* ادراج عنصر « مسرحية الطفل » فى التقدم لنيل جوائز الدولة فى الفنون والآداب ، وفى منح التفرغ المسرحى . مع فتح أبواب الترقى لفنانى مسرح الطفل والعرائس الى أعلى المستويات فى مجالاتهم .

* أن يتضمن منهج المعهد العالى للفنون المسرحية كافة مواد التخصص المتعلقة بمسرح الاطفال .

* قيام مراكز البحث العلمى المتخصصة بدراسة ومتابعة مايتعلق بنجاح أهداف مسرح الطفل .

* انشاء مسرح قومى نموذجى للطفل يضم – بجانب الممثلين والمخرجين – جهازا تخصصيا من عناصر بناء العملية المسرحية فى الكتابة وعلم النفس والاجتماع والتربية . مع توفير الاعتمادات اللازمة لكى يمارس هذا المسرح نشاطه بصفة مستمرة ، وخاصة بعواصم الاقاليم .

* أن تتضمن الخطة السنوية لكل شعبة من شعب مسرح الكبار تقديم مسرحية واحدة للطفل على الأقل ، ويمثلها نفس اعضاء المسرح على خشبة عرضه ، وبمعدل مرة أو مرتين أسبوعيا فى غير أوقات عروض الكبار .

* أن يقوم التليفزيون بتصوير الجيد من مسرحيات الأطفال من بين أنتاج كافة الجهات المعنية والعمل على تحويل المسرحيات إلى « فيديو » للاستخدامات المنزلية ، على أن يعهد بأمر الاختيار إلى لجنة من خبراء مسرح الطفل وعلماء النفس والاجتماع .

* ان يعتمد التليفزيون سنويا جزءا من ميزانيته لانتاج عدد من مسرحيات الأطفال ، وأن يخصص للعرض برنامجا ثابتا بعنوان « مسرح الطفولة » ضمن برامج الأطفال .

* أن تقوم شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات بإنتاج مسرحيات للأطفال يراعى فيها دقة أختيار النصوص ، وان يشرف على عمليات الانتاج خبراء متخصصون .

* الاهتمام باللون وبالفن التشكيلى فى مسرح الطفل وتنمية التجربة الموسيقية مع بحث امكان بناء دار مناسبة لمسرح الطفل .

* ان تتولى هيئة الكتاب عملية النشر السنوى – فى كتيبات شائقة اللون والصورة – لمسرحيات الطفل التى يتم انجازها . مع مراعاة استلهام قيمنا الاصيلة تاريخيا ودينيا .

* دعم ميزانيات : مركز ثقافة الطفل ، ونوادى الاطفال ، ومراكز الشباب ، والمسرح المدرسى ، لتتمكن من تقديم العروض المسرحية فى انشطة المدارس والشباب ، وفى الثقافة الجماهيرية بشكل مستمر

ومنتظم ، والعمل على عقد دورات تدريبية دورية للعاملين فى هذا المجال .

* العمل ، ما أمكن ، على اشراك الاطفال أنفسهم فى عملية تأليف النصوص وفى التمثيل . مع مراعاة حسن اختيار من سيكتبون لمسرح الطفل ممن تتوافر لديهم الثقافات المناسبة والحس الوطنى والدينى والتربوى .

ترشيد انتاج واستخدام مسجلات الفيديو

تعتبر متابعة التطور العلمى والتكنولوجى من الأمور الضرورية ، لمواجهة تحديات العصر ، وتحقيق طموح البشر وآمالهم . سواء كان ذلك فى مجال الصناعة أو الزراعة أو الثقافة والفنون والاعلام .

على أن هناك منجزات علمية وتكنولوجية كانت تمثل فى بداية ظهورها خدمات ترفيهية أو اعلامية ، ثم تنوع استخدامها لتدخل ضمن وسائل العلم الحديث ، مثل السينما ثم التليفزيون .

ثم عرف العالم أجهزة الفيديو منذ اوائل الستينات ، غير ان أجهزته لم تتطور ويشيع استخدامها فى المنازل الا منذ أوائل السبعينات ، حيث تزايد تنافس دول العالم على انتاج الأجهزة ذات الجودة العالية والسهولة فى الاستعمال ، وخفض تكاليف الانتاج ، حتى اصبح هذا الجهاز فى متناول الكثيرين من ذوى الدخول المحدودة . ومن ثم صار الفيديو صنوا للسينما والتليفزيون ، بل قفز مسرعا ليكون منافسا لهما ، يؤثر فيهما ، ويدفع الى مزيد من التطور . مما لا ينبغى معه ان يستمر رمزا للترفيه أو مواد التسلية ، إذ أصبح عالما قائما بذاته يمثل جانبا هاما فى حياة الملايين . ويبدو الآن أنه اتخذ صورة ظاهرة تجتاح المجتمع العالمى .

مصر والفيديو :

وتأتى المنطقة العربية فى مقدمة مناطق العالم الثالث التى انتشر فيها الفيديو انتشارا سريعا واسعا ، وانتشرت تبعا لذلك وسائل طبع وتسجيل الأفلام على أشرطة الفيديو وبيعها .

وفى مصر ، انتشر الفيديو خلال السنوات العشر الاخيرة ، ثم تزايد انتشاره منذ حوالى عام ١٩٨٠ ، حتى نشأ عندنا مايسمى بظاهرة الفيديو .

وقد بدأت هذه الظاهرة عن طريق نسخ الأفلام الاجنبية المستوردة ، على شريط فيديو ، بعد إجازتها رقابيا وعرضها بدور العرض السينمائى .

وقد تصاعد انتشارها فى مناخ الانفتاح ، حيث ارتفعت المتطلبات الكمالية لدى الافراد ، وسنحت فرص الربحية العالية لفئات كثيرة ، فيسرت لها التوسع فى اقتناء الاجهزة الكمالية عالية الثمن ، حتى انتشرت أجهزة الفيديو ، فى المنازل والأماكن العامة والمقاهى ، بالريف والمدن ، ويوشك انتشارها أن يغطى جميع المناطق التى وصل اليها التيار الكهربائى فى مختلف أنحاء البلاد .

تقديرات احصائية :

وعلى الرغم من عدم وجود احصاءات قاطعة عن عدد أجهزة الفيديو المستخدمة فى مصر ، فمن الملاحظ أن كثيرا من المصريين القادمين سنويا من عملهم فى الخارج – وخاصة من دول الخليج – يحرصون على استحضار أجهزة الفيديو لهم ولذويهم .

وكمثال يمكن القياس عليه إلى حد ما ، فان عدد الأجهزة التى دخلت مصر من منفذ مطار القاهرة وحده ، فى موسم حج ١٩٨٣ ، بلغت ٩٢٠٠٠ جهاز . اما الاحصاءات الرسمية فتشير الى أن المستورد من

أجهزة الفيديو - خلال الفترة من أوائل سنة ١٩٨٠ الى سبتمبر ١٩٨٤ - بلغ ٨٧٣٦٥ جهازا ، موزعة على النحو الآتى :

السنة	الكميه « بالعدد »	القيمة « بالألف جنيه »
١٩٨٠	٩٥٧	٢٢٨
١٩٨١	٢٥٠٠	١٤٤٤
١٩٨٢	٨٢٢٦	٢٨١٠
١٩٨٣	٢٤٧٨٧	٨٤٧٣
١٩٨٤ (حتى سبتمبر فقط)	٥٠٨٩٥	١٨٧٨٧
المجموع	٨٧٣٦٥	٣١٧٤٢

اما عن اندية الفيديو فقد زادت تبعا للاحصاءات الرسمية على مائتى ناد ، وهذه غير الأندية التى لم تسجل حتى الآن لدى الجهات المنوط بها أعمال المصنفات الفنية ، والتى تقدر بحوالى خمسمائة ناد منتشرة فى مختلف انحاء الجمهورية .

وبالنسبة لشركات انتاج وتوزيع المصنفات الفنية التى تقوم بالتسجيل على أشرطة فيديو ، فتقدر بحوالى أربعين شركة ، مابين انتاج وتوزيع .

وتشير سجلات غرفة صناعة السينما الى أن الأفلام الأجنبية التى تم استيرادها ، وصدرت بها شهادات حيازة باسم حائزيها ، ويتم تداولها حاليا بين شركات توزيع أشرطة الفيديو وأنديته ، بلغت :

٥٤٤ فيلما ، فى عام ١٩٨١ .

٧٩٨ فيلما ، فى عام ١٩٨٢ .

٤٩٧ فيلما ، فى عام ١٩٨٣ .

٣٠٤ فيلما ، فى عام ١٩٨٤ . (من يناير الى مايو فقط) .

(كل ذلك بالاضافة الى الأفلام والمسلسلات والمسرحيات المنتجة والمسجلة محليا على أشرطة الفيديو) .

حول العوامل المساعدة على استخدام الفيديو :

ولعل أول ماتشير اليه التقديرات الاحصائية السابقة ، مدى الاقبال على الفيديو ، ومما ساعد على هذا الاقبال :

• حرية المشاهد فى اختيار نوع المادة التى يرغب فى مشاهدتها ، وفى الوقت الذى يريده .

• وفرة الاشرطة - من مختلف النوعيات - وسهولة شرائها او استئجارها ، أو استعارتها ، الى جانب سهولة التسجيل من نشاط الارسال التليفزيونى المتنوع .

• رخص سعر شراء جهاز الفيديو بالنسبة لقدرة كثير من شرائح الدخول .

آثار انتشار الفيديو :

كان من بين دوافع تطوير الفيديو ، فى أول الامر ، دعم البث التليفزيونى ، وتخفيف العبء عنه ، ولكنه اصبح يمثل الآن تحديا مباشرا لمحطات التليفزيون ، مما حدا بكبرياتها فى العالم الى اجراء البحوث والدراسات والاستفتاءات حول تأثير الفيديو على مشاهدى البث التليفزيونى ، كما تخصص شبكات التليفزيون الرئيسية المزيد من الجهد والأموال حتى تواجه احتمالات تفوق الفيديو على التليفزيون ، خاصة بعد أن أصبح عدد أجهزة تسجيل الفيديو التى تصدرها بعض الدول ، يزيد عما تصدره من أجهزة التليفزيون .

ولقد تمكن الفيديو - بسبب ميزاته العديدة - من استقطاب اعداد كثيرة من مشاهدى التليفزيون عندنا . ولكن أثره الأكبر كان على رواد السينما فى مصر ، وخاصة شريحة المهنيين من الأطباء والمهندسين والصحافيين والمحاسبين والمحامين ورجال الأعمال ، وكل الذين لاتمكنهم

ظروف عملهم ومواعيدهم من فرصة الذهاب الى دور السينما فى مواعيدها .

ولعل مما ساعد على ذلك : ظروف المواصلات فى المدن الكبرى ، وتناقص دور العرض السينمائى ، والمستوى غير المناسب الذى وصل اليه كثير منها .

ومع ذلك فان صناعة السينما قد أفادت من ظهور الفيديو ، عن طريق بيع حق طبع أفلامها على شرائطه ، إذ أصبح ثمن شراء حق طبع أفلام السينما على الفيديو يمثل دخلا مضمونا ، ومحسوبا فى بند الايرادات المتوقعة للمنتجين ، مما يعتبر تعويضا عن حجم الخسارة الفعلية التى يعانى منها الفيلم المصرى فى كثير من الأحيان ، بسبب العقبات أمام تصديره الى بعض بلاد المنطقة ، وغيرها من الاسباب ، وجدير بالذكر ان هذه الفائدة التعويضية فى نمو مستمر ، ففى عام ١٩٨٠ كان حق شراء طبع الفيلم السينمائى للفيديو هو ٥٠٠٠ جنيه ، ثم أخذ فى الارتفاع حتى بلغ ٩٠٠٠٠ جنيه ، عام ١٩٨٤ ، وذلك تبعا لقيمة وشهرة وعدد الممثلين .

الآثار الاجتماعية السلبية :

واذا كانت الآثار الايجابية والسلبية للفيديو على السينما والتليفزيون قد لفتت انظار الجهات المعنية المختلفة على المستويين المحلى والعالمى ، فان آثاره الاجتماعية قد حظيت باهتمام كثير من الدول وخاصة المتقدمة ، فعالجت المشكلات الناجمة عن اثاره السلبية ببعض الضوابط بالاسلوب الذى يناسب مجتمعاتها ، مثل : القاء المحاضرات ، وعرض الأفلام – وخاصة المتصلة بالجنس ، مع الشرح العلمى والتوعية السليمة دون إثارة – على طلبة المعاهد والكليات من الجنسين ، كما خصصت بعض دور السينما والمسرح لعرض أفلام ومسرحيات الجنس والجريمة ، لمشاهدها الكبار ، دون السماح – قانونا – للنشء والتليفزيون فان الحاجة ماسة الى الرقابة الجادة الفعالة على الفيديو ، فى كل مجالاته وأنشطته ، وذلك لارشاد ومعاونة الجادين بالعمل فى حقله ، ومقاومة غير الجادين والعابثين فى هذا الميدان ، وخاصة بعد ما تصاعدت الشكوى وتعددت التحذيرات من نوعيات بعض الافلام التى تروج بغير ترخيص ، وهو ماتوضحه السجلات الرسمية عن حوادث فى هذا المجال ، ومنها :

– فى سنة ١٩٨١ : ضبط ١٧٧٤ فيلما مهربا للاستخدام غير المشروع .

– فى سنة ١٩٨٢ : سبع وعشرون قضية ، بضبط ٢٣٠٨ أشرطة ، من بينها ١٣١٥ فيلما عن موضوعات جنسية خارجة ، من واردات وطبع الخارج كانت معدة للنسخ والتوزيع .

– فى سنة ١٩٨٣ : احدى وسبعون قضية ، تتنوع مابين مخالفات للآداب ، وضبط شرائط مقلدة او غير مصرح بها رقابيا ، وتختص احدى هذه القضايا بضبط ٢٩٣ فيلما مخالفا ، منها عشرون عن موضوعات جنسية .

ولاشك أن مواجهة مثل هذه السموم – التى تتسلل تحت ستار الحرية الشخصية – ينبغى ان تتم بالحزم الكافى ، والكفيل بتوظيف امكانات الفيديو لخير المجتمع ، من ثقافة وعلم وفكر وفن وتسلية بريئة .

حول ترشيد استخدام الفيديو :

ومهما يكن من سلبيات فى استخدام الفيديو ، فلا ينبغى ان تحجب عنا مميزاته الايجابية التى انتفعت بها الحضارة الصناعية ، ومجتمعاتها المفتوحة لشتى نواحى التعليم والتثقيف والاعلام ، وقيامها بانتاج افلام علمية مصورة فى مجالات العلوم والفنون ، ومن بينها : الطب والكيمياء والفيزياء والفلك والتاريخ ، والرسم ، والمهارات الحرفية . وذلك الى جانب الاستفادة من خصائصه عن طريق استخدامه فى المدارس والمعاهد العلمية ، وكليات الجامعة ، ومعامل البحوث ، وخاصة فى مجال محو الأمية ، كما حدث فى ايطاليا .

ات الفنية فى السينما والمسرح

الفيديو كوسيلة تعليمية :

وبالاضافة الى ماسبق ، فان المؤتمرات والبحوث العلمية – فى الداخل والخارج – التى بحثت موضوع الفيديو كوسيلة تعليمية ، اثبتت صلاح الفيديو لهذا المجال ، ويؤكد ذلك مايأتى :

• ان الفيديو وسيلة عصرية وآلة تدريب متقدمة تكنولوجيا ، وتجمع بين ميزات شرائط الكاسيت والأفلام السينمائية ، وأن الحاسب الآلى يتلوه فى الأهمية .

• أن ثمنه يتناقص ليصبح فى متناول يد الكثيرين ، او على الأقل لتقتنيه كل مدرسة .

• انه يصلح للمساهمة فى حل مشكلة الدروس الخصوصية ، وفى مواجهة ازدحام الفصول بالتلاميذ ، ونقص عدد المدرسين المهاجرين بالاعارة للخارج ، ونقص المعامل والتجهيزات ، وجمود المناهج وطرق التدريس .

• ان معظم الدول المتقدمة ، أنشأت مكتبات من شرائط الفيديو بكل المدارس والجامعات والمكتبات العامة ، وكل محتوياتها فى متناول الجميع بما تشتمل عليه من شرائط فى جميع فروع العلوم والآداب والفنون ، ويضاف اليها مايتم طبعه واستنساخه من البرامج التعليمية التليفزيونية .

• انه قد تم فى مصر – فى كليتى طب وتربية جامعة عين شمس – تجربة استخدام شرائط الكاسيت بنجاح ، فى بعض مواد الدراسة .

• ان التليفزيون المصرى قام – فى العام الدراسى ١٩٨٤/٨٣ – بتقديم جميع مواد الدراسة لكلية التربية بجامعة عين شمس ، ويجرى العمل لتسجيل جميع الحلقات على شرائط الفيديو ، لتكون تحت تصرف كليات التربية فى أنحاء الجمهورية .

الاعتبارات العامة واطار التوصيات :

وبناء على ماجاء بالدراسات والبحوث التى قدمت حول هذا الموضوع يمكن عرض الاعتبارات الآتية كاطار عام للمقترحات والتوصيات :

– ان منجزات العصر العلمية والتكنولوجية – ومنها الفيديو – يتجلى ضررها أو نفعها فى اساليب وطرائق استخدامها ، وتلك هى التى ينبغى ان يوجه اليها الاهتمام ، حتى يمكن تحقيق نفعها للفرد والمجتمع .

– ان موضوع استخدام الفيديو وغيره من منجزات الحضارة ، يرتبط عندنا بسياسات ثلاث :

• السياسة الثقافية التى تهدف الى تأكيد الذاتية الثقافية لمصر ، بما فيها من ثوابت القيم وتطور الاحتياجات .

• السياسة الاعلامية الشاملة التى تغطى سائر المجالات القومية والفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

• سياسة الحريات ، والتى تؤكد استناد الحرية العامة والفردية الى الالتزام الذاتى بالمبادىء الاخلاقية والدينية ، والنظام العام ، والقانون .

– ان المواجهة الصحيحة لأية محاولة أو تصرف او سلوك يضر بالأفكار او العادات او التقاليد الايجابية الراسخة فى مجتمعنا ، لايمثل حجرا على الحريات العامة أو الفردية .

– ان الانفتاح الثقافى والحضارى من ألزم الأمور التى ينبغى الأخذ بها ، ولكن ذلك لايعنى بأية حال التفريط فى قيمنا الأصيلة : خلقية وفكرية وروحية .

وفى نطاق هذا الاطار ، يمكن تلمس الطريق الصحيح الى الاستفادة القومية الواعية من امكانات وايجابيات الفيديو ، عن طريق انتاج الأشرطة اللازمة بمختلف أنواعها ، وتيسير وصولها او مشاهدتها لفئات المواطنين ، بما يخدم جميع المستويات والأعمار فى مختلف الأغراض ، وبما يؤدى ، فى الوقت نفسه ، الى الحد من الآثار الضارة لبعض الأشرطة المتداولة ، سرا وعلنا ، وذلك بقوة جذب البدائل ونفعها .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق . وماقدم حول هذا الموضوع من أوراق العمل ، ومادار حوله من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

اولا : فى شأن الوقاية والقضاء على السلبيات

* توجيه العناية - فى المقام الأول - الى دور الأسرة فى ترشيد استخدام مسجلات الفيديو ، وذلك من خلال توعية الوالدين بأهمية دورهما فى مراقبة استخدام هذه المسجلات داخل البيت .

* النظر فى إصدار قانون خاص لرقابة الفيديو ، على غرار رقابة التليفزيون ، تتبعه اجهزة للمكافحة يكون لها قوة التنفيذ المباشر ، والبت السريع ، وتستمد سلطتها من جهة قضائية .

مع ضرورة العمل على ان تكون هناك فى المستقبل ، رقابة موحدة على المصنفات الفنية بجميع انواعها .

* تجميع وتنسيق جميع أجهزة الانتاج الحكومية والعامة فى هيئة عامة لانتاج مسجلات الفيديو بحيث تضم المركز القومى للافلام التسجيلية ، ومندوبى الوزارات المعنية ، وهيئة الآثار وتنشيط السياحة ، وهيئة الاستعلامات ، وجهازى الاذاعة والتليفزيون ، وقسم الوسائل السمع بصرية فى وزارة التربية والتعليم ، والمجلس الاعلى للجامعات ، والمركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، واكاديمية البحث العلمى .

وتتولى هذه الهيئة العامة وضع الضوابط على انتاج وتوزيع أفلام الفيديو محليا ، وعلى تسويقها ، وعلى تقرير نوعيات الأفلام التى ترد من الخارج .

* تعديل قانون الايداع الخاص بالافلام السينمائية والصادر فى سنة ١٩٧٥ ، تنفيذا لتوصيات اليونسكو بضرورة وضع نسخة من كل فيلم يعرض داخل البلاد فى قائمة الأرشيف القومى ، بحيث يمتد تنفيذه ليشمل كل أفلام الفيديو المحلية والأجنبية .

* عدم احتساب شرائط الفيديو العلمية والثقافية وانتاجها من الاستهلاكيات والكماليات ومن ثم الغاء الضرائب ، وذلك لتيسير تداول هذا النوع من الأشرطة فى مواجهة النوعيات الهابطة .

* زيادة عدد دور العرض السينمائى ، والعناية بها وبتأثيثها وتجديد أدواتها . وتطعيم الانتاج السينمائى ذاته بعناصر جذب خاصة تختلف فى بعض حوادث الموضوع أو فى التناول عن نوع فيلم الفيديو المناظر ، وذلك على ضوء توصيات المجلس السابقة فى هذا الشأن فى دورتيه الثالثة والرابعة .

مع ضرورة العمل - من خلال التوجيهات المناسبة والحزم فى تطبيق القانون - على تهذيب السلوك العام للمشاهدين داخل دور السينما .

* اتخاذ الاجراءات الحازمة لمواجهة تهريب مسجلات الفيديو من شتى المنافذ الجمركية للبلاد ومن كل منافذ دخول الجمهورية ، عن طريق الرقابة واليقظة الكافية .

ثانيا : فى شأن الانتاج :

وضع تخطيط مستقر لانتاج مختلف افلام الفيديو لتغطية جميع المجالات ، وعلى الأخص مايأتى :

* فى مجال التعليم : انتاج جميع مواد التعليم فى شتى مراحله والعمل على تيسير استخدامها فى داخل المدارس والمعاهد والكليات ، وفى خارجها للمعاونة على حل مشكلة الدروس الخصوصية .

مع النظر فى الدعوة الى عقد اجتماعات دورية للمنتجين والمخرجين مع رجال التربية والفكر ، للتخطيط والتقويم المستمر ، بهدف رفع المستوى الأدبى والفنى .

* فى التدريب المهنى : انتاج افلام لتدريب العاملين فى المصانع لرفع الكفاية الانتاجية ، ومن أجل التدريب المنزلى على مختلف الحرف التى تساعد على ايجاد فرص عمل أفضل لتحسين الدخول ، وللمعاونة فى حل مشكلة تسرب العمال المدربين الى الخارج ، وتوكيدا لانتفاع كل من القطاع الحكومى والعام والخاص من خدمات مراكز التدريب المهنى بأسلوب علمى .

* فى تحديث معلومات العاملين : انتاج افلام لمتابعة واستيعاب شتى

المنجزات العلمية والتكنولوجية الحديثة .

* فى التدريب اليدوى المنزلى : انتاج افلام للتدريب على الأعمال المنزلية تيسيرا لمواجهة قلة الأيدى العاملة وارتفاع سعر الخدمات .

* فى الإرشاد الزراعى : انتاج افلام للعمل على رفع انتاجية الأرض رأسيا ، ولترشيد استخدام مياه الرى ، وللتبصرة بحلول جديدة ، تساعد على تعويض النقص فى عدد عمال الزراعة ، ومن ثم للمساهمة فى حل مشكلة الغذاء ، ورفع دخول الفلاحين .

* فى الإرشاد الصحى : انتاج أفلام مبسطة عن وسائل الوقاية والعلاج والمحافظة على سلامة البدن والصحة العامة .

* فى مجال الرياضة : انتاج افلام للتعريف بالألعاب المختلفة ، فردية وجماعية ، ومن اجل الترغيب فى ممارسة المواطنين لرياضة مناسبة .

* فى مجال التربية الدينية : انتاج افلام لترسيخ القيم الدينية والسلوكية والأخلاقية .

* فى مجال خدمة ورعاية الطفل : انتاج افلام تعنى بشتى النواحى الترفيهية والسلوكية والنفسية والثقافية ، وبالرعاية الصحية للأطفال ، وللعمل على غرس القيم الصحيحة فى نفوسهم . مع مراعاة المزج الواعى بين الاصالة والمعاصرة .

* فى مجال تعميق الشعور بالانتماء : انتاج مجموعة أفلام عن تاريخ مصر ، والتعريف بمعالمها الهامة العريقة والمعاصرة ، ولتأكيد الهوية والشخصية المصرية .

* فى مجال محو الأمية : انتاج سلسلة أفلام تتبعية عن شتى مراحل محو الأمية للكبار .

* فى مجال الثقافة العامة : انتاج مجموعات من الأفلام تكون بمثابة دوائر معارف عامة ، عن اهم المدن المصرية والعواصم العربية ، وانهار ومعالم سياحة وثروات العالم العربى .

• وأفلام اثرية تغطى العصور الحضارية المختلفة فى مصر والعالم العربى .

• وأفلام عن حياة الشعوب المختلفة بمشاكلها وأوجه نشاطاتها المتميزة ، ونماذج من فولكلورياتها .

• وأفلام عن علوم الفلك والاحياء والطب الجراحى .

• وأفلام عن انواع الفنون لشرح عناصر الابداع والتذوق فى مجالات النحت والرسم والتصوير والعمارة ، وعن مشتملات أنواع المتاحف عبر العصور المختلفة ، وعن أعمال المسرح الغنائى المحلية والعالمية ، وأعمال من مختارات المؤلفات الاوركسترالية مع الشرح المبسط ، وعن أعمال الفنانين المصريين الراحلين مع سيرة موجزة عن حياة كل منهم وخصائص ابداعه .

• وأفلام عن الممارسات العملية فى حرف النجارة والسباكة وميكانيكا السيارات والنقش والتطريز ، والكهرباء ، والعناية بالزهور .

ثالثا : فى النشر وتيسير التداول :

* إلحاق قسم لعرض واستعارة اجهزة وأفلام الفيديو العلمية والثقافية بالمدارس ، والمعاهد والجامعات ، وشتى فروع المكتبات الحكومية بالعواصم والاقاليم ، وفى مختلف النوادى الرياضية ومراكز رعاية الشباب ، وفى قصور وبيوت الثقافة والوحدات المجمعة بالريف (وذلك اضافة الى أنشطة نوادى الفيديو المعتمدة) .

* تخصيص برامج عرض بالفيديو كاسيت فى المدارس ، أثناء الإجازات الدراسية للتقوية والتعريف بالمناهج الدراسية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تطوير النشاط الموسيقى بالثقافة الجماهيرية

لم يعد تذوق الفنون وتناولها مقصورا فى العصر الحاضر ، على فئات محدودة بل تعداها الى فئات كثيرة ومتنوعة من جماهير الشعوب . ومن ثم اهتم كثير من المجتمعات بتيسير نشر الفنون وتمكين جميع المواطنين من الاستمتاع بها .

وفى مصر ، يتم التوصيل الثقافى والفنى للجماهير باستخدام عدة قنوات ، يأتى فى مقدمتها : جهاز الثقافة الجماهيرية ، بوزارة الثقافة ، والذى يقدم خدماته عن طريق ٤١ قصرا للثقافة ، ١٩٩ بيتا ثقافيا ، مع ٢٦ ناديا للطفولة ، ٤٨ قافلة ثقافية متحركة ، مستهدفا تحقيق مانصت عليه المادة السادسة عشرة من الدستور من « كفالة الدولة للخدمات الثقافية والعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام » وذلك ايمانا بدور الثقافة فى تشكيل وعى الجماهير ، وتفجير ينابيع إبداعها ، والعمل على اكتشاف المواهب الجديدة ، ورعايتها ، مع الوصول بالخدمة الى المناطق النائية والنجوع البعيدة .

وضمن هذه الرسالة القومية ، يقوم هذا الجهاز حاليا بتقديم المستطاع من فنون الموسيقى ، إما بعقد الندوات والمحاضرات ، وإما عن طريق الأداء الحى لكل من فرق الهواة والجهاز ، الى جانب عقد المسابقات بين فرق المحافظات .

ولقد كشفت نتائج ممارسة هذه الانشطة عن أن تدفق خدمات « الثقافة الجماهيرية » الفنية كما وكيفا ، مع ضمان تجويدها بمفهوم الاصالة والمعاصرة - لابد له من توفر الأعداد الكافية من كوادر الارشاد الثقافى - الرواد - لكل مديريات ثقافة الاقاليم وفروعها القروية ، مع كفالة الميزانية التى تغطى شتى مطالب تنفيذ الخطة ، وهى المشكلات التى لم تجد حلولها بعد .

ومع ماتقدم فان ممارسة أنشطة الخدمة الموسيقية حاليا باتت محكومة ببعض المؤثرات المعوقة ، وفى مقدمتها مايأتى :

قصور المنهج الموسيقى لمركز الرواد :

فبالرغم من ثبوت حاجة كل قصور الثقافة وبيوتها وفروع كل منها الى اشراف الاخصائى الموسيقى المؤهل ، يدل الكشف الاحصائى لمجموع خريجى دورات التخصص - منذ انشاء مركز إعداد الرواد - على عدم عقد أية دورات موسيقية .

وما من شك فى أن غياب فاعلية المرشد الموسيقى بكل موقع من مواقع تأدية الخدمة ، يجعل الأنشطة عرضة للاجتهادات العشوائية ، سواء فى جلسات الاستماع والتذوق أو فى حالة التدريبات والأداء الراقى .

ويضاف الى ماتقدم ، أن قائمة مقررات التدريس الموسيقى بالمركز تكشف عن وجود عشر محاضرات يتلقاها الطلبة خلال تسعة شهور فى مواد :

التعريف الموسيقى - السلم الموسيقى - النوتة الموسيقية - الآلات الموسيقية - الأوركسترا السيمفونى - التخت العربى - الآلات الموسيقية الشعبية فى مصر - التطورات الموسيقية الحديثة - صيغ التأليف الموسيقى - شخصيات موسيقية .

ومع وضوح عنصر الاجتهاد فى هذا الكم المتداخل ، فان تدريس كل مواد الموسيقى يعتمد على امكانات شخص واحد ، ومتى وضع فى الاعتبار أن مركز الرواد قد اعتاد على قبول موظفى الجهاز من حملة أية شهادة عليا لحضور دورات الفنون ، ومنها الموسيقى ، أمكن استنتاج

احصائيات الخدمة الموسيقية للمواقع فى المدة من سنة ١٩٧٣ – الى ١٩٨٢

السنة	البيان	عــــدد العـــروض		المستفيـــــدون	
		المقدار	التغير السنوى	المقدار	التغير السنوى
١٩٧٣ ١٩٧٤	العدد التغير النسبة	١٧٣ ٤٣١	٤٢ ٪٨.٨	٢٢٨٣٢٥ ٤٠٣٠٤٥	١٧٤٧٢٠ + ٪٧٦.٥ +
١٩٧٥	العدد التغير النسبة	٥٢١	٩٠ + ٪٢٠,٨+	٢٥٢٠١٦	١٥١٠٢٩– ٪٣٧,٤ –
١٩٧٦	العدد التغير النسبة	٦٦٨	١٤٧+ ٪٢٨,٢	٢٩٠٠٧٤	٣٨٠٥٨+ ٪٦.٥+
١٩٧٧	العدد التغير النسبة	٦٨٩	٢١+ ٪٣.١+	٢٧١١٣٣	١٨٩٤١– ٪٦.٥–
١٩٧٨	العدد التغير النسبة	٨٤٧	١٥٨+ ٪٢٢,٩+	٣٩٦٢٩٠	١٢٥١٥٧+ ٪٤٦,١+
١٩٧٩	العدد التغير النسبة	١٠٦٨	+ ٪٢٦,٠	٣٩٢٦٢٨	٦٣٦٢– ٪٠,٩–
١٩٨٠	العدد التغير النسبة	١٢١٥	١٤٧+ ٪١٣,٧	٤١٠٤٩٤	١٧٨٦٦+ ٪٤,٥+
١٩٨١	العدد التغير النسبة	١٢٠٥	١٠ – ٪٨–	٤٨٣٠٣٩	٧٢٥٤٥+ ٪١٧,٦+
١٩٨٢	العدد التغير النسبة	١١٨٤	٢١ – ٪١.٧–	١٨٥٨٤٣	٢٩٧١٩٦– ٪٦١,٥–

أسباب عدم نجاح عقد الدورات الموسيقية بهذا المنهج .

الدورة وتاريخها	عدد الخريجين والخريجات
قادة ثقافيون ٧٢ / ٧٣	١٠
فنون مسرحية ٧٢ / ٧٣	١٧
فنون السينما ٧٢ / ٧٣	١٢
فنون مسرحية ١٩٨١	٢٠
فنون مسرحية ١٩٨٣	٢١

قصور أساليب تقديم الخدمة الموسيقية :

وفى الصفحة السابقة ، بيان احصائى لعدد مرات الخدمة الموسيقية فى شتى المواقع خلال عشر سنوات .

ويتضح من هذا البيان الاحصائى ، ضآلة عدد المستفيدين من الخدمة الموسيقية على مستوى الجمهورية ، بالنسبة للتعداد الكلى العام، كما تتضح ضآلة عدد مرات النشاط السنوى ، هذا فضلا عن أن النشاط لايعتمد اصلا على حصر مسبق لأوقات الفراغ عند فئات المستفيدين ، ولا على استبيانات تكشف عن أنواع الرغبات الموسيقية للجماهير .

جمود المستوى النوعى لفقرات المسابقات :

وفى مجال المسابقات الموسيقية ، التى لم يدخلها الجهاز فى أنشطته الا مؤخرا :

• تمت اقامة مهرجان التسابق الأول ١٩٨٢ بين ١٦ فرقة من شتى محافظات الجمهورية .

• وفى ١٩٨٣ أقامت محافظة كفر الشيخ فى عاصمتها مهرجانا محليا تسابقت فيه مختلف فرقها الاقليمية ، عدا ٣٧ هاويا فى مجالات : الغناء ، والعزف ، ونظم النصوص ، وصياغة الالحان .

• وفى يناير ١٩٨٥ اقيم المهرجان الثانى الذى اشتركت فيه فرق الموسيقى بكل من محافظات : سيناء الشمالية – سيناء الجنوبية – بورسعيد – الشرقية – الاسماعيلية – دمياط – البحيرة – كفر الشيخ – المنيا وملوى – السويس – قنا – الفيوم – الاسكندرية (فرقتا الانفوشى والحرية) – الدقهلية – الغربية – المحلة الكبرى .

وفى كل هذه المهرجانات ظلت فقرات التسابق محصورة فى نطاق اختيار غير موفق لأغانى ومعزوفات الاذاعة والتليفزيون ، أو فى نوع مستهلكات النغم الذى لايضيف تقدما فى الأداء أو قيمة جمالية للتذوق .

ولما كان الهدف الطبيعى من عقد المسابقات هو التنمية والارتقاء ، فقد بات مطلوبا العمل على اعادة النظر فى شروط التسابق وفقراته بادخال عناصر الاستماع والابداع ، وانتاج الشخصيات الموسيقية الهامة محليا وعالميا ، والتعرف على ملامح النغم فى شتى المذاهب الموسيقية ، بجانب الارتقاء بمستوى فقرات الغناء والعزف .

الاطار العام للتوصيات :

– يعتبر تعدد وانتشار قصور الثقافة وبيوتها – حاليا وفى المستقبل مع العمل على ازدياد عدد القوافل المتحركة – من شرايين التغذية الثقافية لمختلف مناطق الجمهورية .

– تعتبر الخدمة الثقافية ، التى يقدمها الجهاز مجانا ، من عوامل التنمية الاجتماعية متى احسن استثمارها فى الارتفاع بالذوق والسلـــوك .

– أن جهاز الثقافة الجماهيرية – بكل ماعليه من مسئوليات قومية – مازال يتحرك فى اطار ميزانية سنوية محدودة .

– ان تحقيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ على ضوء الممارسات والتجارب بالجهاز ، ينبغى أن يكون هو المنهج المستهدف ، تنفيذا للأهداف القومية العامة من جهة ، ولإظهار وإنعاش الخصائص الفنية الاقليمية من جهة اخرى .

التوصيات

وعلى أساس من واقع النشاط الموسيقى بالثقافة الجماهيرية ، والذى أوضحته هذه الدراسة ، وبعد مناقشة البحوث المقدمة فى الموضوع وما قدم بشأنها من ملحوظات وآراء – يوصى بالآتى :

* العمل على تطوير مناهج مركز إعداد الرواد وأسلوب التدريس فيه مع اشتراط توفر مؤهلات التخصص العالى فى الفروع عند قبول الدارسين واجراء اختبار القدرات عليهم .

* إدخال مادة قياس وقت الفراغ واستخدامه ، ومادة الاستبيانات الاحصائية ، فى مواد الدراسة بالمركز ، ضمانا لحسن توجيه الخدمات الثقافية بالمواقع .

* إلحاق قصر ثقافة تجريبى كامل التجهيزات والأقسام ، بمركز الرواد ، ليكون بمثابة المعمل التدريبى للدارسين ، وأن يتأهل الخريجون بدبلوم تخصصى معتمد ، وأن يتوسع المركز فى قبول الدفعات المتوالية والمطلوبة لسد احتياجات كل من الثقافة الجماهيرية وجهاز رعاية الشباب .

* النظر فى أن يكون لجهاز الثقافة الجماهيرية استقلال يتلاءم مع مايناط به من خدمات حيوية للجماهير ، على أن يختار التنظيم الادارى المناسب لتحقيق ذلك .

- مع اهمية دعمه بالكوادر اللازمة فنيا واداريا ، فى مختلف الانشطة التى يتولاها ، ووضع نظام ايجابى للحوافز ، يتناسب مع دور كل فئة منهم .

* مراعاة مبدأ التخصص الاكاديمى ، ومافى مستواه ، عند اختيار أساتذة التدريس الموسيقى بمركز الرواد ، وأن يتوفر لكل مادة أستاذها .

* إثراء منهج التدريس الجديد بالمواد الضرورية وعلى الأخص :

- عناصر اللغة الموسيقية : اللحن ، الايقاع ، النسيج النغمى .

- أدوات التعبير الموسيقى : أنواع الحناجر ، أنواع الفرق الموسيقية ، مع الاستعانة بشرائح الصور والنماذج الصوتية للآلات .

- أنواع الصيغ الموسيقية : فى العزف والغناء محليا وعالميا ، مع استماع وتحليل نموذج من كل صيغة .

- المذاهب الموسيقية الكبرى : الباروك - الركوكو - الكلاسيكية - الرومانتيكية - بالاضافة الى الموسيقى القومية المصرية ، وأشهر رجالها .

- برامج موسيقى الطفولة : حدود مناطق أصوات الطفولة ، خصائص مرحلة المراهقة ، تكوينات فرق الإنشاد الجماعى وتدريبها ، استخدام وتذوق موسيقى فرق الايقاع ، العزف والحركات التعبيرية والتمثيليات المناسبة .

* اثراء فقرات التسابق الموسيقى بالعناصر الفعالة الضرورية ، ومنها على سبيل المثال (عدا الاختيار الجيد لمستويات العزف والغناء) :

- التعرف من مجرد السماع على اسم المقطوعة ومؤلفها .

- القدرة على مطالعة التدوين الموسيقى .

- مطالعة كتب المذاهب والشخصيات الموسيقية والتأكد من حصيلة الاستيعاب .

- الابداع فى صياغة الأغانى والأناشيد الجماعية ومقطوعات العزف ، على أن تتضمن جائزة التفوق تقديم المقطوعات الفائزة فى التليفزيون والاذاعة والفرق الموسيقية للدولة .

- التوسع فى رفع قيمة الجوائز المادية والأدبية بالمسابقات ، بجانب اعتماد شهادات التقدير للفرق والأفراد من الوزير المختص .

* التوكيد على التوصية السابقة للمجلس بشأن قيام تنسيق دائم بين كل من إدارتى موسيقى الجيش والشرطة وبين جهاز الثقافة الجماهيرية لمساهمة شتى فرق الموسيقى العسكرية بالمواقع فى تنفيذ الخطة الثقافية سنويا .

رعاية الشباب في مجال الفنون والموسيقى

يرتبط مفهوم « الشباب » بوجه عام ، بالمرحلة الزمنية الانتقالية من الطفولة الى الرشد ، حيث تتسم بملامح من النضج الجسمى والنفسى والعقلى والاجتماعى ، تؤهل الشباب لاكتساب خبرات مختلفة فى مواجهة مطالب الحياة المستقبلية .

ومن ثم يزداد الاهتمام الدولى بهذه المرحلة يوما بعد يوم ، وذلك بالتعرف على مشكلات الشباب وحلها ، والعمل على اشباع حاجاته واطلاق مواهبه ، وعلى تأهيله تربويا بشتى عناصر التوازن « النفسى والجسمى » رياضيا وثقافيا .

ومن هنا تعمل منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع مختلف الدول لتحسين برامج تأهيل الشباب على ضوء المفاهيم العلمية ، بحيث تكون ملائمة للاحتياجات الفعلية لمطالبه .

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف ، تجرى البحوث الميدانية للتعرف على اتجاهات واهتمامات الشباب ومقترحاتهم ، وتحديد ساعات ومقدار « أوقات الفراغ » لدى مختلف مراحل أعمارهم ، كى يتم التخطيط التربوى رياضيا وثقافيا تبعا لذلك .

وتشير هذه البحوث الى أن مرحلة الشباب لها أشكال وصور تتباين بتباين الثقافات ، وتختلف باختلاف الظروف الاجتماعية ، ومن هنا تتميز طوائف أعمار الشباب بعضها عن بعض فى اطار المجتمع الواحد بين ريفه وحضره ، وحتى داخل الطبقات الاجتماعية المختلفة يتفاوتون من جهة التعليم والتخصص والخبرات والمستوى الاجتماعى ، وبالتالى يختلفون من حيث توافر كم « وقت الفراغ » لديهم ، وإمكانات شغله حسبما يرغبون ، ولهذا ينبغى مراعاة هذه الاختلافات والفروق عند التخطيط النوعى لبرامج الشباب ، مع العمل على تنويعها ، وإعطاء مرحلة المراهقة ماتستحقه من خصوصية .

الفنون ورعاية الشباب :

تؤكد البحوث والدراسات على أهمية استخدام الفنون فى موازاة الألعاب الرياضية ، لإكساب الشباب بناء فى الشخصية تتحقق فى حالة التوازن جسميا ونفسيا ، كما تدل الاستبيانات التى تمت حول ميل الاختيار الحر فى ميدانى تذوق وممارسة الفنون – على اطراد تزكية مايلى من الأنواع : المسرح ، السينما ، الفنون التشكيلية ، الموسيقى ، الآداب ، عضوية الفرق المسرحية ، عضوية فرق الرقص الشعبى والكلاسيكى ، الرغبة فى حضور ندوات التذوق ومشاهدة المعارض .

هذا مع التسليم بأن ميول الفرد ونوازعه ، وقدراته المالية ، وأعراف المجتمع السائدة – هى التى تتدخل بشكل فعال فى فرض أسلوب استخدامات وقت الفراغ ، وبأنه يجب أن تتضمن أى خطة ، فى حسن استخدامات وقت الفراغ ، نشاطا للعناية بغرس الاهتمامات الفنية فى نفوس الأفراد عن طريق « طواقم » تشكيلات مؤهلة ومدربة من الأخصائيين الأكاديميين ، وفقا للتخطيط الذى تعده مراكز البحوث ومؤسسات الثقافة ، ثم العمل على ربط جانب التنفيذ بشتى بيوت الفن ، كالمسارح والسينما وصالات العروض والمتاحف ، ومحطات الاذاعة والتليفزيون ، ومرافق تسجيل الكاسيت والفيديو ، وصالات الاستماع الموسيقى والمكتبات ، والعمل على إفادة مختلف التشكيلات الجماهرية – من الاتحادات والنقابات والنوادى والجمعيات – بتنمية أفرادها من الخطة ، وإقرار ميزانية لتغطية مطالب التنفيذ فى يسر واشباع .

مصر ورعاية الشباب فنيا :

وتعتبر مصر ، منذ القدم ، رائدة فى ارساء قواعد التربية بالفنون ، اذ كان الطفل - فى مصر القديمة - يتلقى حتى سن الشباب مختارات من الحكم والأمثال ، وما يحض على الفضيلة من تعاليم ، والمبادىء التعليمية العامة بما فيها تعلم الكتابة ، وهو من بعد ذلك كان عليه أن يمارس - باختياره - الألعاب الرياضية الى جانب تعلم العزف الموسيقى حتى بلوغ فترة المراهقة ، ضمانا لتحقيق التوازن « النفسى والجسمى » فى بناء الشخصية .

وفى الوقت الحاضر ، تتعدد الجهات المعنية بمباشرة الأنشطة المتنوعة فى مجال رعاية الشباب ، ومنها الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى ، والثقافة الجماهيرية الى جانب المجلس الأعلى للشباب والرياضة الذى أنشىء للعمل - بجانب النشاط الرياضى - على نشر الفنون والثقافة وتنمية الذوق الفنى بين طوائف الشباب ، وعلى اطلاق قدراتهم ومهاراتهم وتعهدها بما يدعم قيم المجتمع ، وبما يربط شبابنا بالتراث الحضارى محليا وعالميا .

وتشير الاحصاءات الأخيرة الى وجود شبكة من قنوات التوصيل المتنوعة بمختلف المواقع ، تشمل العديد من النوادى ومراكز الشباب وفرق الأنشطة الشبابية المختلفة ، وذلك على النحو الآتى :

العدد	النوع
٢٧٠٠	مركز شباب بالمدن والقرى .
١٥٠٠	ناد للطلائع (من سن ٦ حتى ١٨ سنة) .
٧٠	ناديا لصقل الموهوبين .
٣٢	مركزا للتدريب على الفنون بالجامعات .
٧١٥	ناديا رياضيا .
٢٦	ادارة شباب .
٢٩	معسكر كشافة .
٣٢	معسكر شباب .
٩٤٨	فرقة أشبال كشافة (من سن ٧ - ١١ سنة) .
٤٦٤	فرقة كشافة (من سن ١٤ - ١٧ سنة) .
٢٤٩	فرقة جوالة (من فرق من ١٧ الى مابعد سن ٢١ سنة).
٢٤١٦	فرقة زهرات من المرشدات .
١٣٤٦	فرقة مرشدات .
٢٩٨	فرقة جوالة من البنات .

وذلك بالإضافة الى شتى التجمع الشبابى بمختلف فروع ونقابات اتحاد عمال مصر ، والتنسيق مع المؤسسة الاجتماعية العمالية ومع جميع الاتحادات الرياضية .

وتشتمل الأنشطة فى هذا المجال على نماذج سنوية من مشروعات وبرامج فنية فى ألوان : الفنون الشعبية ، الفنون التشكيلية ، الفنون الموسيقية ، الفنون المسرحية ، وتشير البيانات المتاحة الى أن أنشطتها جميعا تتصاعد رأسيا فى ثلاثة مستويات تسابقية بالتصفية ، بدءا من الموقع المحلى ، فصعودا الى المركزى ، وانتهاء بمستوى التسابق القومى العام .

ويستفاد من الاستبيانات التى تمت عام ١٩٨١/٨٠ على كم وكيف الميول الشبابية بالجامعات - مايأتى :

فى المطالب العامة :

- أن يتحمل اتحاد طلاب الكلية كامل المسئولية (٣١.٧١٪) .
- أن يتولى جهاز رعاية الشباب معاونة اتحاد وطلاب الكلية (٢٦.٩٧٪) .
- خفض أثمان الكتب والمجلات المختلفة (٢٠.٣٥٪) .
- تدعيم المكتبات وتزويدها بالكتب (١٩.٠٠٪) .
- زيادة الأموال المخصصة لرعاية الأنشطة الطلابية (١٧.٩٩٪) .
- توفير قاعات الأنشطة المتكاملة بالكليات (١٦.٤٠٪) .
- دعم المشاركة السياسية للطلاب (١٠,٣٨) .

فى أنشطة السياسة :

- حول قراءة الصحف (٣٥.٤٨٪) .
- حول متابعة الأخبار السياسية (٢٢.١٢٪) .
- حول اقامة المؤتمرات والندوات السياسية (١٩.٨٨٪) .
- حول التثقيف السياسى (١٦.٩٪) .

في الأنشطة الثقافية :

- حول توفير الكتب الدينية (٥٤ . ٢٢٪) .
- حول ترشيد البرامج الدينية فى الاعلام (٤٦ . ٢٠٪) .
- حول خفض أسعار الكتب (١٣ . ٣٩ ٪) .
- حول دعم المكتبات العامة (٧٦ . ٢١ ٪) .
- حول تنظيم الرحلات العلمية (١٠ . ١٠٪) .
- حول الاهتمام بالبرامج الثقافية فى أجهزة الاعلام (١٧.٦٪) .

في الفنون (وهى نقطة البحث فى هذا التقرير) :

- الإكثار من المعارض (٦٨ . ٦٩٪) .
- الاهتمام بالحفلات الفنية (٢٣٪) .
- دعم الأنشطة الفنية للطلاب وتشجيعها (٠٣ . ٢١ ٪) .

في مجال الألعاب الرياضية :

- حول توفير الملاعب وأماكن ممارسة الرياضة (٥٥ر٣٨٪).
- حول تنظيم المسابقات الرياضية (٦٦ . ٢٩٪).
- حول زيادة عدد الساحات والأندية (٢٠ . ٢٧٪) .

وفى دراسة أخرى عن ترتيب وأهمية موضوعات قضاء وقت الفراغ باحدى القرى المصرية سنة ١٩٧٢ ، أظهرت النتائج هذا الترتيب التنازلى :

- الأغانى الدينية .
- الاستماع لبرامج الاذاعة .
- الاجتماعات الدينية .
- الرحلات الى المدينة .
- قصص الأبطال .
- أغان على ايقاعات الطبول .
- أغانى المواويل .
- مشاهدة التليفزيون .
- مشاهدة رقص الخيل .
- مشاهدة الأفلام السينمائية .
- الذهاب الى الأفراح .
- المسرح .
- كرة القدم .
- السيرك .
- لعب العرائس .

غير أن الممارسة الفعلية لتنفيذ كافة الأنشطة فى مختلف المواقع تكشف عن نواحى القصور الآتية :

– حصر الاهتمام فى قطاع محدود من الشباب يتمثل فى جماعات المشتركين فى الأندية ومراكز رعاية الشباب ، على حين أن كم الأعداد الشبابية فى مصر يقارب ثلثى عدد السكان ، بينهم فى مراحل التعليم حوالى عشرة ملايين .

– التركيز بشكل مكثف فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة وتوفير المدربين والأدوات على رياضة كرة القدم ، على حساب كافة الأنشطة الثقافية الأخرى ، مما يفرغ مدلول « رعاية الشباب » من عناصر نمو الشخصية الشبابية المتكاملة والمتوازنة .

– الافتقار الى ماياتى :

- كوادر التخصص الأكاديمى والتدريبى لطالب التثقيف والتذوق وممارسة ألوان الفنون وللمشاركة فى التخطيط وفى الاشراف على تدريب العناصر على تنفيذ برامج الخطة . مما أدى الى سيادة أسلوب الاجتهادات العشوائية .
- المكتبات الثقافية من المراجع المقروءة والمسموعة وأفلام الفنون ، للاستفادة من محتواها فى الاطلاع والتثقيف .

الشباب والنشاط الموسيقى :

تتضمن الأهداف العامة لخطط رعاية الشباب ، العمل على نشر الفنون والثقافة بين مختلف أعمار الشباب ، والعناية بتنمية الذوق الفنى وقدرات الابتكار فيهم ، وتعهد الممتازين منهم بما يخدم قيم المجتمع وبما يعمق لديهم الإحساس الإيجابى بالوطن .

والواضح أن عناصر الخطة المركزية للنشاط الموسيقى السنوى تنحصر ، حتى الآن ، فى ممارسة العزف والغناء الانفرادى والجماعى من خلال ثلاثة مستويات رأسية بالترتيب الآتى :

على مستوى المواقع المحلية ، يتم الآتى :

– اتاحة ممارسة النشاط عزفا وغناء فى ١٠٥٩ مركزا متطورا من

بين ٢٧٠٠ مركز تمثل مجموع مراكز شباب الجمهورية .

– توفير النشاط فى ١٥٠٠ ناد للطلائع من سن ٦ – ١٨ سنة بمختلف مدارس التعليم العام والفنى والدينى وفى كل مراحله المتدرجة .

– تقديم الدعم المادى لأى من تكوينات الرقص الشعبى أو فرق الغناء والعزف ، وإتاحة الفرصة لتقديم عروضها مركزيا فى نطاق ٢٠٪ من إجمالى الاعتمادات المخصصة لرعاية الثقافة والفنون بين طلاب الكليات الجامعية .

– العمل على ترشيد النشاط فى القطاع العمالى عن طريق اتحاد عمال مصر الذى يحصل سنويا على إعانة حكومية للمشاركة فى المسابقات القومية .

على المستوى المركزى : يتم الآتى :

– صقل العناصر المتميزة التى تفرزها الأنشطة المحلية بمراكز ورعاية الشباب فى المدن والقرى ومن أندية الطلائع عن طريق تأهيلها فى أندية الموهوبين البالغ عددها ٧٠ ناديا بأنحاء الجمهورية داخل شعب تخصصية للعزف والغناء الجماعى والرقص الشعبى .

– صقل العناصر المتميزة التى يفرزها نشاط الجامعات بتأهيلها فى عدد من مراكز الفنون بالجامعات مع اقامة مسابقات بين كليات كل جامعة على حدة فى نطاق ٢٠٪ من اجمالى الاعتمادات المالية المخصصة لبند أنشطة الفنون المسرحية والتشكيلية والموسيقية بكل جامعة .

– تنشيط حركة الشباب العمالى بمنحة مالية سنوية .

– إتاحة الفرصة لتقديم العروض المتميزة لأفراد وفرق ٢٦ ادارة شباب بمختلف المحافظات فى المناسبات الشبابية والأعياد القومية بكل محافظة .

على المستوى القومى : يتم الآتى :

– اقامة المسابقات القومية العامة بين مختلف الفرق المتميزة بكل قطاعات الشباب ومن جميع المواقع للأفراد من سن ٦ الى ٣٠ سنة ، هواة أو دارسين .

– تنظيم اللقاء السنوى بين الكليات الفائزة على مستوى الجامعات فى فنون الغناء والعزف والرقص الشعبى واقامة الحفل الختامى لجوائز هذا التسابق

– دعم كافة البرامج الفنية بالمعسكرات القومية المتدرجة وتخصيص معسكرات صيفية لتشجيع المتميزين فى الفنون من مختلف مستويات الطلائع والشباب .

– إلحاق العناصر المتميزة من الطلائع والشباب للتدريب فى المراكز القومية للفنون الموسيقية والشعبية بكليات التربية الرياضية وكلية التربية الموسيقية بجامعة حلوان وفى بعض الأندية الرياضية .

– ترشيح وإيفاد فرق الفنون الشعبية والموسيقية والباليه المتميزة لتقديم عروضها فى الدول العربية والأجنبية من خلال أسابيع الشباب والتبادل الثقافى .

– أن تكون فقرات الفنون بأنواعها عنصرا ثابتا فى مراحل الأنشطة السنوية المتكاملة التى تتم بالمحافظات أو فى داخل المجموعات السداسية على المستوى القومى .

ومع أهمية هذا التنظيم وتواصله بشتى القنوات مع التجمعات الشبابية على مستوى الجمهورية فان الفنون – ومنها الموسيقى – لم تأخذ نصيبها المطلوب من جدية التخطيط والانتشار ، ويرجع ذلك الى مجموعة من الأسباب ، فى مقدمتها :

– اقتصار مدة ممارسة الأنشطة الفنية – ومنها الموسيقى – على فترة شهر ، يتم فيه استعارة أو استئجار الشخصيات والفرق الموسيقية من خارج جهاز الشباب لتنفيذ مطالب التسابق السنوى .

– عدم وجود كوادر التخصص الموسيقى الاكاديمى لممارسة مهام الاشراف والتدريب بمختلف المواقع .

– الافتقار الى الأخذ بأسلوب التعرف العلمى على أنواع الميول والرغبات الموسيقية لدى طوائف وأعمار الشباب المختلفة ، وعلى معرفة حدود أوقات الفراغ لديهم ، لكى يتم التخطيط المثمر على ركائز ثابتة من التثقيف والتدريب .

– خلو نوادى الرياضة ومراكز الشباب ونقابات العمال وجمعيات الكشافة والمرشدات ، من المكتبات المتكاملة من المقررات والمسموعات وأفلام الموسيقى .

التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير ، وأوراق العمل الخاصة بموضوعاته ، والنماذج السنوية من خطط ومشروعات رعاية الشباب ومتابعة نتائجها ، وكذلك ماتضمنته دراسات المجلس السابقة عن تنمية الفنون والموسيقى ، وأهميتها فى مجالات رعاية الشباب ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

أولا : فى مجال أنشطة الفنون :

* ضرورة وضع تنظيم ملزم يكفل الاتصال والتكامل بين نشاط دور التعليم ومعاهده ونشاط بعض المؤسسات التى تقوم على أوجه رعاية الشباب المختلفة ، بحيث تمتد أنشطتها الى التلاميذ فى المدارس والمعاهد والكليات مع ماقد يقتضيه ذلك من امتداد ساعات العمل بها والعودة الى تطبيق نظام اليوم الدراسى الكامل ولو على مراحل .

* الاهتمام بأن « يصبح تذوق الفنون » بأنواعها عنصرا أساسيا ودائما طوال العام فى الأنشطة الشبابية ، مع تنويع البرامج تبعا لأنماط الأعمار المختلفة .

* ادخال مادة « تذوق وممارسة الفنون وتاريخها » فى معاهد إعداد القادة ، وفى برامج الجامعة العمالية ، وأن يراعى توحيد هذه المناهج مع منهج إعداد الرواد فى الثقافة الجماهيرية .

* الانتفاع بخريجى معاهد وكليات التخصص الموسيقى والفنون الشعبية والفنون التشكيلية وحرف البيئة ، والمسرح والسينما ، وذلك عن طريق القيام بالتدريس والتدريب بمعاهد إعداد القادة لتأهليهم للعمل فى شتى مواقع الشباب على مستوى الجمهورية . والنظر فى قصر مسئولية أنشطة الفنون والاشراف عليها على هؤلاء الخريجين عن طريق نظام مرحلى للتكليف المؤقت ، إذ انهم يفضلون العمل فى مجالات أخرى تدر عليهم عائدا ماليا أوفر ، مع منحهم الحوافز المناسبة .

* ضرورة التنسيق بين وزارات الثقافة والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية والعمل والمجلس الأعلى للجامعات والمجلس الاعلى للشباب ، لوضع وإقرار أفضل وأنسب وسائل الخطة السنوية للفنون .

* تشكيل جهاز من علماء النفس والاجتماع واخصائيى الفنون الأكاديميين لمتابعة وتقييم التنفيذ السنوى لهذه الخطة ، واقتراح تعديلها واختيار فقرات التسابق فى المستويات المختلفة لشتى المواقع .

* ضرورة دراسة إنشاء معاهد فنية - مناسبة - فى الفنون الجمالية أو الشعبية أو الموسيقى بالمنطقة الممتدة من أسيوط الى أسوان من مثل هذه المعاهد رغم أهميتها فى اكتشاف وتشجيع نبوغ بعض العناصر من الشباب فى هذه المجالات .

ثانيا : فى مجال النشاط الموسيقى :

* التأكيد على توصية مجلس الخدمات ، فى دورته الرابعة ، بانشاء معهد تخصصى لتخريج القيادات الشبابية ، على أن تدخل مادة تذوق الفنون بأنواعها فى مناهج التدريس بهذا المعهد ، ومن ثم فى مناهج التدريس بالجامعة العمالية ، وأن تتوحد كل المناهج مع خطة التطوير المقترحة لمركز إعداد الرواد بوزارة الثقافة فى مجال تدريس مواد الفنون .

* إعطاء الأهمية لأسلوب التعرف العلمى على رغبات مختلف أفراد الشباب فى الممارسات الموسيقية ، وعلى معرفة وقت الفراغ الممكن استثماره لديهم ، والعمل على ادخال دراسة مادة وقت الفراغ فى مناهج تأهيل قادة الشباب والعمال ورواد الثقافة الجماهيرية .

* مراعاة مبدأ التخصص الأكاديمى وما فى مستواه فيمن يعهد إليهم بتدريس مادة الموسيقى وتذوقها فى المعاهد الشبابية والعمالية ، وأن يتم اختيار طلبة التأهيل من بين خريجى المعاهد الموسيقية التخصصية أساسا .

* كفالة تغطية برنامج التدريس بشتى مطالب التثقيف واشباع الهوايات بالمواد الأساسية والمتنوعة ، على النحو الآتى :

. عناصر اللغة الموسيقية (اللحن - الايقاع - النسيج النغمى) .

. أدوات التعبير النغمى (أنواع ومساحات حناجر الغناء - أنواع

فرق الأداء الموسيقى ، مع الاستعانة بشرائح الصور والنماذج الصوتية للآلات).

• انواع الصيغ الموسيقية (نماذج محلية وعالمية من الغناء والعزف مع مراعاة جانب الاستماع التحليلى) .

• المذاهب الموسيقية الكبرى (الموسيقى القومية المصرية وأشهر أعمالها وأعلامها ، والجذور الاجتماعية والملامح الفنية المميزة لكل من مذاهب الباروك ، الركوكو ، الكلاسيكية الرومانتيكية وماتفرع عليها) .

• فنون الايقاع الحركى (الباليه الكلاسيكى ، الرقصات الشعبية).

• برامج موسيقى الطفولة (حدود منطق الغناء للأطفال ، خصائص ومطالب مرحلة المراهقة ، تكوينات فرق الانشاد الجماعى وتدريبها ، استخدام وتذوق موسيقى فرق الايقاعيات ، استخدام وتذوق التعبير الحركى والتمثيلى مع الاصطحاب) .

* اثراء فقرات التسابق لجميع المستويات بالعناصر الآتية :

• الاختيار الجيد والمناسب اجتماعيا وجماليا وترفيهيا لمقطوعات العزف والغناء .

• التعرف من مجرد الاستماع على اسم المؤلف والمقطوعة .

• القدرة على مطالعة التدوين الموسيقى .

• مطالعة كتب المذاهب والشخصيات الموسيقية والتأكد من حصيلة الاستيعاب .

• الابداع فى صياغة الأغانى والأناشيد الجماعية ومقطوعات العزف على أن تتضمن جائزة التفوق تقديم المقطوعات الفائزة فى جهازى الاذاعة والتليفزيون وبفرق الدولة .

* رفع قيمة الجوائز العينية والأدبية بالمسابقات ، والقاء الضوء عليها اعلاميا ، مع اعتماد شهادات التقدير للفرق والأفراد من الوزير المختص . وقصر امتياز السفر الى الخارج فى مهام التبادل الثقافى وأسابيع الشباب على الفائزين فى المسابقات السنوية من الفرق والأفراد على المستوى القومى .

* تنفيذ برامج عزف دورى داخل النوادى الرياضية فى عواصم المحافظات ، مع حصول الشباب على بطاقات الاشتراك بسعر مخفض لدخول حفلات الفرق الموسيقية لوزارة الثقافة سنويا .

وأن يتم ذلك بالتنسيق بين رعاية الشباب وبين كل من : وزارة الثقافة وادارات الموسيقى فى الجيش والشرطة .

* العمل على تجهيز النوادى الرياضية ومراكز ونوادى الطلائع ونقابات العمال ومقار الكشافة والمرشدات بمكتبة مناسبة من مختارات المسموعات المحلية العالمية ، ومن الأفلام الموسيقية المختارة ، وكتب التذوق الفنى والمذاهب والشخصيات الفنية .

دعم وتطوير أنشطة الثقافة الجماهيرية

أولا : فى مجال السينما

أولى المجلس قدرا من اهتمامه لدراسة نشاط « جهاز » الثقافة الجماهيرية . وكان وراء هذا الاهتمام : تقدير خاص لطبيعة اختصاصات هذا الجهاز ، وما تفرضه هذه الطبيعة من دور متميز داخل العمل الثقافى العام والشامل ، ثم اعتبار يتصل برسالة المجلس وما تتطلبه من النظر الدائم فيما يمس السياسات على المدى القريب والبعيد ، ومايقتضيه ذلك من توجيه نحو دعم أو تطوير أو ترشيد .

ويعتبر « جهاز » الثقافة الجماهيرية من أهم أجهزة العمل الثقافى منذ انشاء وزارة للثقافة . وتتركز رسالته فى العمل على نشر الثقافة

على اوسع نطاق ، فى صور ميسرة ومناسبة ، للجماهير العريضة من الشعب بفئاته وطبقاته وأعماره المختلفة ، والعمل على تيسير وصول هذه الثقافة بكل الوسائل ، الى الجماهير فى جميع مواقعها فى انحاء الجمهورية ، وتسخير الامكانات المادية والمعنوية المتاحة فى خدمة هذه الاهداف .

وقد تناول المجلس فى تقارير اخرى سابقة بعض قطاعات من نشاط الثقافة الجماهيرية انصبت على مجالات : الفنون الشعبية ، المسرح ، الموسيقى ، الفنون التشكيلية . ويستكمل المجلس دراساته عن الثقافة الجماهيرية بهذا التقرير عن السينما .

وتعتبر السينما أداة ثقافية جماهيرية ، تكاد تتبوأ مكان الصدارة بالنسبة لغيرها من الأدوات ، فهى تتميز بسهولة وصولها الى عامة الجماهير ، وسهولة فهم واستيعاب ماتقدمه من مواد ثقافية او فنية ، وقدرتها على مخاطبة المستويات الثقافية جميعا والأعمار المختلفة . وهى كأداة ثقافية بالمعنى الواسع تتعدد أبعاد وظائفها ، وتتسع لتشمل مهام التثقيف والتعليم والاعلام ، وهى قادرة كذلك على معالجة الحياة الانسانية فى مستوياتها المختلفة والتأثير فى الانسان عقلا وحسا وعاطفة ووجدانا . وهى الى جانب هذا كله يمكن انتقالها بسهولة الى أى مكان ، كما يمكن للأعداد الكبيرة مشاهدة عروضها فى وقت واحد .

وتبعا لما تقدم من تأكيد على أهمية دور السينما فى الثقافة عامة ، وازدياد أهمية هذا الدور فى دول العالم الثالث حيث تزداد نسبة الأمية ، اتجه النظر الى الافادة من السينما فى مجال الثقافة الجماهيرية ، لنشر ألوان الفكر والفن بين جماهير المواطنين ، وكذلك التوسع فى استخدام العروض السينمائية لتنمية الحس والتذوق الفنى بالنسبة للسينما المصرية والعربية والاجنبية ، وتيسير وصول هذه العروض الى القرى ومراكز التجمعات الشعبية والى الاندية الرياضية والنقابات العمالية والمهنية ، وتمكين الجماهير من معرفة الاتجاهات الحديثة فى السينما العالمية وماتنطوى عليه من قيم حضارية وثقافية .

اما النشاط الفعلى للثقافة الجماهيرية فى مجال السينما فقد بدأ فى موسم عام ٦٩ / ١٩٧٠ بانشاء اثنى عشر ناديا للتذوق فى بعض قصور وبيوت الثقافة بعواصم المحافظات وقدم من خلال هذه النوادى عروضا تضمنت نخبة من الافلام ، صاحبتها ندوات نقدية تولى تنظيمها مجموعة مختارة من المتخصصين . ثم تطورت التجربة فى ناحيتيها التنظيمية والتوسعية بزيادة عدد النوادى وزيادة العروض التى تغطى موسما بأكمله ، مع اصدار نشرات تتضمن دراسات تخصصية عن أهم الأفلام والعناصر الفنية التى تقوم عليها .

ويعتمد النشاط السينمائى ، فى الثقافة الجماهيرية ، حاليا على ماياتى :

أولا : عروض سينمائية – روائية او تسجيلية – على أفلام ١٦مم تقدم فى التجمعات القروية على نحو خاص . هذا بجانب عروض أخرى للأفلام فى ٢٦ ناديا سينمائيا على مستوى الجمهورية ، ينتفع بها أعضاؤها لقاء اشتراكات رمزية ، فضلا عن أفلام الاطفال التى تخصص لها بعض العروض فى بيوت الثقافة وبعض المدارس .

ثانيا : عروض لأفلام روائية ، يجرى عرضها على نحو تجارى لتغذية المورد المالى لنشاط جهاز الثقافة الجماهيرية . والملاحظ ان غالبية مايعرض من هذه الأفلام ليس من النوع الجيد ، ويخضع لتحكم شركات التوزيع الاجنبية وماتستورده من أفلام ، وذلك الى جانب الخضوع للمستوى المحلى العام فى الانتاج .

ثالثا : العمل – فى حدود الامكانات المتاحة – على تقديم نشرة تفسيرية وشارحة للعروض السينمائية وتقييمها ، وذلك بهدف التعرف على الاتجاهات والمدارس العالمية فى السينما . وكذلك العمل على عقد ندوات يحضرها النقاد الذين يقدمون فى نوادى السينما .

رابعا : العمل على انتاج الافلام القصيرة – المخصصة للاطفال – فى نطاق محدود ، وتنفيذ بعض الافلام التسجيلية التى ترى المحافظات انتاجها للتعريف بالنشاط الثقافى والفنى والاثرى والاجتماعى فى اماكن ومواقع معينة .

وفى الصفحات التالية ، بيانات وإحصاءات عن العروض السينمائية فى ظل نشاط الثقافة الجماهيرية ، فى الفترة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٨٢ ، يتضح منها ما يأتى :

– اطراد الزيادة فى عدد العروض والمستفيدين منها فى كل عام باستثناء سنتى ١٩٧٦ ، ١٩٨١ ، وزيادة العروض مع قلة المستفيدين

بيانات واحصاءات عن العروض السينمائية
فى ظل نشاط الثقافية الجماهيرية
فى الفترة من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٨٢

السنة	البيان	العروض		المستفيدون	
		عدد العروض	التغيير السنوى ونسبته	عدد المستفيدين	التغيير السنوى ونسبته
١٩٦٩	العدد	٢٧٧٥		١٢٥٠٤٠٠	
١٩٧٠	العدد	٤٨٤٥		١٨٣٨٧٧٥	
	التغيير		٢٠٧٠ +		٥٨٨٣٧٥+
	النسبة		٪٧٤.٥+		٪٤٧.٠+
	العدد	٥٣١٦		١٤٦٥١٣٠	
١٩٧١	التغيير		٤٧١+		٣٧٣٦٤٥-
	النسبة		٪٩.٥+		٪٢٠.٣-
	العدد	٦٧٣٨		١٧٩٣٢١٣	
١٩٧٢	التغيير		١٤٢٢+		٣٢٨٠٨٣+
	النسبة		٪٢٦.٩+		٪٣٢.٣+
	العدد	٧٦٥٣		٢٠٦٢٣٨٣	
١٩٧٣	التغيير		٩١٥+		٧٦٩٧٠+
	النسبة		٪١٣.٥+		٪٤٢.٨+
	العدد	٨٤٣٦		٣١٠٠٧٤٣	

تابع

السنة	البيان	العروض: عدد العروض	العروض: التغيير السنوى ونسبته	المستفيدون: عدد المستفيدين	المستفيدون: التغيير السنوى ونسبته
١٩٧٤	التغيير		+٧٨٣		+٥٢٨٣٦٠
	النسبة		+١٠,٢ ٪		+٢١,٠ ٪
	العدد	١١٥٣٤		٢٦٣٤٨٨٢	
١٩٧٥	التغيير		+٣١٠٣		-٤٦٥٨٦١
	النسبة		+٣٦,٧ ٪		-١٥,٠ ٪
	العدد	٦١٤٢		٢٢٤١٣٤٤	
١٩٧٦	التغيير		-٥١٤٤٧		-٣٩٣٥٣٨
	النسبة		-٤٦,٧ ٪		-١٤,٩ ٪
	العدد	٦٣٤٩		٢٥٣٦٦٦٧	
١٩٧٧	التغيير		+٣٠٧		+٢٩٥٣٢٣
	النسبة		+٣٠,٣ ٪		+١٣,١ ٪
	العدد	٩٣١٤		٣١٦٤٨٨٣	
١٩٧٨	التغيير		+٢٩٦٥		+٦٢٨٢١٦
	النسبة		+٤٦,٧ ٪		+٢٤,٧ ٪
	العدد	١١٠٣٧		٣٢٥٢٧٠٢	
١٩٧٩	التغير		+١٧٢٣		+٨٧٨١٩
	النسبة		+١٨,٤ ٪		+٢,٧ ٪
	العدد	١٦٧٧٠		٣٨٠٨١٧٦	
١٩٨٠	التغير		+٥٧٣٣		+٥٥٥٤٧٤

تابع

السنة	البيان	العروض: عدد العروض	العروض: التغيير السنوى ونسبته	المستفيدون: عدد المستفيدين	المستفيدون: التغيير السنوى ونسبته
	النسبة		٥٧٣٣+		٤٧٤ +
	النسبة		٥٢,٠ ٪		١٧,٠ ٪ +
	العدد	١٢٧٩١		٢٩٢٠٤٥١	
١٩٨١	التغيير		٣٩٧٩-		٨٨٧٢٥ -
	النسبة		٢٣,٧ ٪ -		٢٣,٣ ٪ -
	العدد	١٥١٦٠		٢٥١٧٨٨٤	
١٩٨٢	التغيير		٢٣٦٩+		٥٩٧٤٣٣+
	النسبة		١٨,٥ ٪ +		٢٠,٥ ٪ +

منها فى سنتى ١٩٧١ ، ١٩٧٥ .

– تحرك النسبة المئوية للزيادة فى عدد العروض بين ٧٤,٥٪ كحد أعلى فى عام ١٩٧٠ ، وبين ٣٠,٣٪ كحد أدنى فى عام ١٩٧٧ .

– ازدياد العروض فى عام ١٩٨٢ عن عام ١٩٦٩ بمقدار ١٢٣٨٥ عرضا بنسبة زيادة مقدارها ٣٤,٣٪ سنويا ، وازدياد عدد المستفيدين من العروض ايضا بمقدار ٢٢٦٧٤٨٤ مستفيدا بنسبة زيادة مقدارها ١٤٪ سنويا .

وبالنظر الى هدف نشاط الثقافة الجماهيرية ورسالتها يبدو ان حصيلة العمل فى مجال السينما – منذ بدايته وعلى مدى خمسة عشر عاما غير متناسبة مع اضطراد الزيادة السكانية عددا ، وكذلك اتساع الرقعة السكنية جغرافيا . ومما يجدر ذكره ان الزيادة التى طرأت على عدد النوادى كانت أقل مما ينبغى تحقيقه ايضا .

وعلى ضوء هذه الدراسة اتضح ان هناك عوامل تمثل معوقات أمام العمل فى مجال النشاط السينمائى فى الثقافة الجماهيرية ، وأبرز هذه العوامل مايأتى :

– عدم كفاية الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ أوجه النشاط بوجه عام .

– عدم انتظام عقد الندوات المصاحبة للعروض نتيجة عزوف النقاد والمحاضرين والفنانين عن المساهمة بسبب ضآلة المكافآت .

– عدم انتظام اصدار نشرات التذوق والتحليل السينمائى .

– عدم توفر كوادر التثقيف السينمائى بجميع المواقع وفى فروع الجهاز على مستوى الجمهورية .

– عدم وجود مكتبة فيلمية للجهاز ، وعدم التصريح ، ماليا ، بشراء اجهزة فيديو لمتطلبات العمل لاعتبارات تتصل بترشيد الانفاق .

ثانيا : فى مجال الفنون التشكيلية

سبق للمجلس فى دراساته – خلال دوراته السابقة – استقراء أوضاع الفنون التشكيلية فى مصر ووسائل النهوض بها ، وبحث طرق نشرها وتأصيل تذوقها ، والوسائل الكفيلة بتشجيع الفنان المصرى وإتاحة السبل التى تعينه على الابداع ، وكذا التشريعات والنظم الخاصة بالمقتنيات الفنية ، وتفرغ الفنانين وتهيئة المراسم ، وتوفير أدوات الانتاج الفنى ، وتوظيف الفنون التشكيلية فى المنشآت العامة ، وذلك لتحقيق الإطار المرجو لمشاركة الفنون التشكيلية فى تكوين المجتمع ثقافيا وحضاريا . وهو ماحدا بالدولة الى الاهتمام بانشاء الكليات والمعاهد المتخصصة فى هذا المجال مما اتاح لمصر أجيالا من كبار الفنانين المتميزين الذين يعد كثير منهم علامة فى تاريخ الفن ، والذين تلقى أعمالهم الفنية الاهتمام فى كثير من دول العالم .

ولما كانت الفنون التشكيلية تشكل جانبا من مسئولية قطاع الثقافة الجماهيرية ، بحكم انتشار وحداته واتصاله المباشر بالقاعدة العريضة من الشعب فى مواقع حياته البيئية المتنوعة ، فقد رؤى – استكمالا لما سبق – دراسة دعم وتطوير نشاط هذه الفنون فى هذا القطاع ، لما يمكن ان تحققه الفنون التشكيلية عن طريق قصور الثقافة وبيوتها من تنمية وجدانية وسلوكية لقطاع كبير من المجتمع ، فى اطار اهمية ماتشمله هذه الفنون – بمفهومها الحديث – من مجالات مختلفة كالنحت والتصوير والديكور والاثاث والمعادن والصياغة والخزف والزجاج والسجاد والحفر وطباعة المنسوجات ، بما يساهم فى الارتفاع بالمستوى الفنى فى الصناعات المحلية ، والمساهمة فى البناء الثقافى والحضارى .

الأنشطة الحالية :

ان واقع النشاط الحالى فى الفنون التشكيلية ، بكل طموحات القائمين على التنفيذ ، يكشف منذ البداية عن مدى قصور الواقع وبعده عن تحقيق مانصبو اليه فى هذا المجال الانسانى البالغ الأهمية . فلقد انحصر عدد المنتفعين بهذا النشاط ، فى اعلى التقديرات ، الى اقل من نصف مليون مواطن (٤٣١٧٨٢ منتفعا) ، كما لم يتجاوز عدد العروض التشكيلية ، فى عام ١٩٨٢ ، بمختلف أنواعها – ومن بينها عروض حرف البيئة – ١٢٣٤ عرضا . ولعل من يقارن هذا العدد بنظيره فى عام ١٩٦٨ ، وهو ١٩٢ عرضا ، قد يلحظ ان هناك نموا مطردا ، والحقيقة ان

احصائيات النشاط تدل على تناقص عدد العروض فى السنوات ١٩٧٢، ١٩٧٥، ١٩٧٦ . وهذا فضلا عن ان معظم العروض قامت مرتبطة بمناسبات عامة وبمسابقات تقليدية تتصل بهذه المناسبات ، وهو اتجاه على أهميته يتسم غالبا بسمة التقاليد او الواجبات الدورية والموسمية ويؤدى الى حصر ابداع المبدعين فى موضوعات بعينها ، وفى دائرة ضيقة من الاعلام الرسمى ، الذى لايخلو من إملاء الشروط ووضع الحدود التى تحد من تلقائية الفنان وعفويته ، والأكثر من هذا أن هذه المناسبات لا توجه ولا تستثمر للاهتمام بطاقات الفنانين المحليين وابداعاتهم والشباب منهم خاصة .

أبرز معوقاتها :

ويرتبط بهذا القصور فى النشاط معوقات شتى نجملها فى الملاحظات الآتية :

– تأتى قلة الميزانية المخصصة للفنون التشكيلية على رأس معوقات النشاط المرتبط بتكاليف الخامات وأدوات التجهيز ووسائل العرض وتنمية التذوق والحس الفنى لدى رواد هذه الفنون بمحاضرات الاخصائيين .

– غلبة الفهم القاصر لأهمية الفنون التشكيلية فى القطاع والافتقار الى خطة عامة تتصل ببرامج منهجية للتنفيذ . ومن نماذج هذا القصور :

• تفضيل تقديم فنون أخرى ذات مردود اعلامى من وجهة نظر الجهاز كالمسرح وفرق الرقص .

• ربط النشاط بالمناسبات المتواترة ودورات المسابقات بصفة أساسية .

• اغفال عنصر الدراسة المتعمقة لملامح البيئة مما أدى الى غياب العمل على توظيف ما لكل اقليم على حدة من سمات معينة ، وخاصة السمات القومية العامة ، فضلا عن عدم الاستفادة المرجوة من الخبرات والمدارس العالمية فى فنون التشكيل .

• لاتحظى الحرف البيئية والفنون الشعبية التشكيلية – رغم انها مدرجة فى النشاط الاساسى للجهاز – بقدر مناسب من الجمع الميدانى والتوثيق العلمى والتحليل العلمى الفنى الذى يسمح بالتعرف على الخصائص واعادة توظيفها ويتيح للدارسين الاكاديميين مصدرا أساسيا واسع المساحة والثراء بما لايمكن تحقيقه بصورة مركزية فى العاصمة .

• أدى غياب الخطة العامة للنشاط الى سيادة عفوية وتلقينية المحاضرات التذوقية وعدم ربطها بموضوعات الانتاج الواقعى محليا وعالميا .

• خضوع شتى الأنشطة فى الجهاز الى المنظور التخصصى لمديرى القصور والبيوت الثقافية ، وبالتالى ترجيح لون على آخر مما يجعل نصيب الفنون التشكيلية محدودا .

• غياب الاخصائيين التشكيليين وأصحاب الثقافة الممتازة فى الفن وتقليدية الدراسة بمركز إعداد الرواد الى حد خلو برامجه من أى دورات حتى الآن فى مجال إعداد وتثقيف الكوادر اللازمة للعمل فى النشاط التشكيلى بمختلف مواقع الجمهورية .

• الافتقار الى منافذ العرض الملائمة والدائمة بعواصم المحافظات والمدن والمراكز وعدم الاستفادة من تنوع أساليب المعارض المتنقلة .

التوصيات

على ضوء ماتقدم ، وما دار فى المجلس من مناقشات وأثير من آراء يوصى بما يأتى :

توصيات عامة :

* يتعين مراجعة جوهر العمل الثقافى فى مصر على ضوء تجاربنا السابقة والمتغيرات المختلفة الحاكمة ، مع الأخذ فى الاعتبار بما يلى :

– أن هذا الأمر يتصل بطريقة تنظيم العمل الثقافى وتحديد دور كل من الدولة والمثقفين أنفسهم – فرادى أو من خلال هيئاتهم وتجمعاتهم .

– أن هناك فرقا بين الثقافة الشعبية والثقافة الجماهيرية يتمثل – بصفة رئيسية – فى أن الثقافة الشعبية تنبع من الأفراد ، ونشاطها متروك لهم ، وأن دور الحكومة بالنسبة لها هو مجرد تقديم العون المادى والمعنوى والإشراف ، بعد إقرار التخطيط العام .

فى حين أن الثقافة الجماهيرية تقوم على فكرة اختيار جماهير معينة من الشعب ، بواسطة أجهزة الدولة ، توجه اليها الأعمال الثقافية تحت اشرافها ، وعن طريق الموظفين الحكوميين .

– أنه ينبغى أن يتم ذلك فى اطار الأخذ بمبدأ الديمقراطية وتطبيقه

فى مجال الثقافة ، فيناط العمل الثقافى أساسا بالمحليات ، ولاتركز أعمال الثقافة فى العاصمة وحدها .

بالاضافة الى أن اعطاء هذا الدور للمحليات له أهميته الخاصة بالنسبة للفنون « التلقائية او الطبيعية » التى يتميز بها كل اقليم ، حيث يصبح المجال متسعا وميسرا لرعاية هذه الفنون وتنميتها عن طريق اكثر الناس إلماما وخبرة بها .

* النظر فى أن يتحقق لجهاز الثقافة الجماهيرية استقلال يتناسب مع مايناط به من خدمات حيوية للجماهير ، على أن يختار التنظيم الادارى المناسب لتحقيق ذلك ، مع أهمية دعمه بالكوادر الادارية والفنية اللازمة لأنشطته ، ووضع نظام ايجابى للحوافز للعاملين المتخصصين فيه وذلك على ضوء ماتنتهى اليه الدراسة الشاملة للتوصية العامة السابق بيانها .

* ينبغى ان تضع الثقافة الجماهيرية فى اعتبارها العمل على الموازنة فى الاهتمام والرعاية بين النشاط السينمائى ونشاط الفنون التشكيلية ، باعتبار ان الاخيرة اقل نصيبا فى اقبال الجماهير عليها والانتفاع بقيمها ، ومن ثم تحتاج الى اهتمام وجهد مناسبين لتقريب الجماهير من تذوقها وتفهم قيمها .

توصيات مباشرة :

أولا : فى مجال السينما :

* تحويل مركز الرواد التابع للجهاز الى معهد تخصصى فى الدراسات الإبداعية واقامة الدورات التخصصية لكل نشاط فى المواقع الاقليمية أيضا كلما أمكن ذلك .

* النظر فى تكليف خريجى الكليات والمعاهد الفنية - ومنها معهد السينما - بالعمل فى فروع الجهاز بالإقليم لمدة عامين أو طول فترة قضاء الخدمة العامة على الاقل .

* رصد الميزانية الكافية واللازمة لتغطية مطالب ونفقات أنشطة الجهاز وتحرير هذه الميزانية من المعوقات .

* الالتزام بضرورة العمل وفق خطط ثقافية سنوية فيما يختص بالعروض وتذوقها على شكل أسابيع وأيام يخصص كل منها لاتجاه أو موضوع سينمائى معين ويتم تنفيذها دوريا فى شتى مواقع الجهاز مصحوبة بالنشرات الشارحة والمطبوعات اللازمة والنقاد المحاضرين .

* ضرورة التنسيق مع مختلف المرافق التى تقدم عروضا سينمائية جماهيرية مثل رعاية الشباب ، الارشاد الزراعى ، الارشاد الصحى ، الارشاد الاجتماعى ، هيئة الاستعلامات ، وزارة التربية والتعليم - بهدف برمجة العروض والافادة منها .

* انشاء مكتبة فيلمية مركزية تضم نسخا لأهم الأفلام المصرية والعربية والعالمية ، روائية كانت أو تسجيلية ، ومن أنواع ٣٥ مم ، ١٦ مم ، ومن الفيديو كاسيت ، مع تزويدها بدراسات وبيانات مفصله عن كل فيلم وتصنيفها تبعا للنوعية والاتجاهات والمدارس الفنية ، والقاء الضوء على اهم الشخصيات فى الاخراج والتأليف والتمثيل ، مع دراسات مقارنة للأعمال السينمائية الحديثة والقديمة .

* تشجيع التوسع فى زيادة عدد نوادى الفيلم والعمل على تكوين اتحاد عام لها يكون من اختصاصاته استيراد انواع الأفلام غير التجارية والمناسبة لأنشطة العروض .

* الحرص على تقديم الأفلام بواسطة أخصائى التثقيف السينمائى مصحوبة بالنشرات التوضيحية ، وبحضور المتخصصين الذين لهم صلة بموضوعات المناقشة التى تلى العرض ، سواء كانت هذه الموضوعات اجتماعية أو أدبية أو دينية أو سياسية أو مما له صلة بالموسيقى أو الفنون التشكيلية ، مع العمل على تحرر المواقع تدريجيا من الاقتصار على المحاضر الزائر .

* تشجيع المشتركين من اعضاء النوادى على الكتابة فى موضوعات النقد السينمائى وعن انطباعاتهم عما يشاهدونه من أفلام ، وان يقوموا بتحرير نشرات محلية غير دورية يجرى تبادلها بين مختلف النوادى واختيار افضلها للنشر فى المجلة المركزية للثقافة الجماهيرية .

* تنمية المواهب السينمائية فى شتى المواقع البعيدة عن معاهد التخصص بالعاصمة وذلك بتزويد كل موقع بآلة تصوير فوتوغرافية وآلة تصوير سينمائى ٨ مم للهواة ، وبتشكيل فريق من أعضاء النادى الهواة للعمل تحت إشراف الاخصائى السينمائى فى دراسة مبادىء التصوير السينمائى ، وكتابة السيناريو وعمل المونتاج ، مع اتاحة الفرصة امامهم لعمل أفلام عن واقعهم المحلى .

* عقد مسابقات سنوية بين مختلف مديريات الثقافة عن الافلام التى تصورها وتخرجها ، مع رصد جوائز وحوافز التشجيع على التقدم والتطور بجانب جوائز التسابق فى كتابة الدراسات والنقد والتحليل والتذوق السينمائى .

ثانيا : فى مجال الفنون التشكيلية :

الاهتمام بالانشطة المختلفة للفنون التشكيلية عن طريق :

* الحد من سيادة التوجيه الإعلامى وربط الفنون والمسابقات بالمناسبات .

* وضع سياسة عامة ومدروسة للنشاط محكومة ببرامج منهجية محدودة يضعها الخبراء المتخصصون ويتابعون تنفيذها وتقييمها دوريا على مستوى جميع المواقع بالجمهورية .

* تغيير أسلوب التلقين فى المحاضرات الى لقاءات وحوار بين الفنان المحاضر ذى الخبرة وبين كل من المتذوقين والفنانين المحليين ، والعمل على خروج اللقاء عن دائرة جلسة القاعة المنغلقة الى رحاب البيئة المتميزة ضمانا للحصول على عطاء فنى متبادل واكثر واقعية .

* التركيز على أهمية عنصر الدراسة المتعمقة لملامح البيئة ، والعمل على تنمية وعى الفنانين المحليين بهذه السمات ، وعلى توظيفها فى إطار الملامح القومية العامة ، مع عدم إغفال الثقافات التشكيلية العالمية باعتبارها جزءا من تراث الانسانية .

* فى مجال انتاج حرف البيئة والفنون الشعبية التشكيلية ، يؤكد المجلس على توصياته السابقة والخاصة بأهمية جمع وتوثيق الظواهر واتاحتها للدرس العلمى والتحليلى .

* تحرير أنشطة مديريات الثقافة من وجهة النظر الخاصة لمديرى قصور الثقافة وبيوتها وذلك بالعمل على تشكيل مجالس ادارات لكل موقع يمثل فيها الاخصائيون بحيث يجىء التخطيط والتنفيذ معبرا عن رؤية جماعية محققة للتوازن بين الأنشطة المختلفة ومنها الفنون التشكيلية .

* مراعاة الدقة فى اختيار الرائد المحلى ودعم جهوده ، وتمثيله فى مجلس ادارة القصر او البيت ، والعمل على متابعة تربية الكوادر المؤهلة لقيادة العمل التشكيلى فى دورات خاصة بمركز الرواد الذى سبق للمجلس اقتراح تحويله الى معهد تخصصى ، وأن يتوفر على وضع برامج هذه الدورات التخصصية ويقوم بالتدريس فيها نخبة من الفنانين الأكاديميين والخبراء المتميزين فى شئون الحرف والفنون الشعبية التشكيلية .

* توفير منافذ العرض فى كل قصر أو بيت ثقافة ، والخروج بالعروض الى المتسعات الملائمة ، واستثمار الاحتفالات الشعبية فى المناسبات المختلفة كذلك فى العروض ، واستخدام أساليب العروض المتنقلة ضمن قوافل الثقافة الى القرى على نطاق أوسع .

* إقامة المتاحف الاقليمية ومنها مشروع متحف المدينة والقرية كلما أمكن ، مع مراعاة ضمان الوجود الفنى الكلى المنصهر فى الملامح المصرية العامة والإفادة منها فى عرض ابداعات الفنانين ومنتوجات الفن التشكيلى الشعبى وحرف البيئة .

* اقامة معارض متنوعة للتوعية بكل ألوان ومدارس الفن التشكيلى كمصادر للخبرة والابداع ، ويصحبها نشاط مكثف ، فى نطاق الخطة المعتمدة فى مجال التذوق الفنى ، مع الاستعانة بادوات السينما التسجيلية والفيديو وعرض الشرائح ، وذلك للافادة من التكنيك العالمى فى اثبات الهوية المصرية .

* اقامة مهرجان سنوى لعرض انجازات فنانى الاقاليم ومنح جوائز الابداع للمتفوقين مع تحقيق اهتمام اعلامى مناسب لهذا المهرجان .

* تخصيص حيز مناسب للفنون التشكيلية فى الصحافة وفى مجلة الثقافة الجديدة التى تصدرها الثقافة الجماهيرية ، وتشجيع إصدار الدوريات التى تهتم بالفنون التشكيلية فى الاقاليم . وتوكيد توصيات المجلس السابقة عن قيام هيئة الكتاب باصدار كتيبات - فى الصورة المناسبة شكلا وموضوعا - لمختلف مذاهب وشخصيات الفنون التشكيلية المحلية والعالمية .

* انشاء صندوق يمكن تمويله من التبرعات والهبات ومشاركات أجهزة الحكم المحلى وعوائد بيع وتسويق ابداعات الفنانين ومنتوجات الفن التشكيلى وحرف البيئة . وذلك بهدف دعم الميزانية المخصصة لنشاط الفنون التشكيلية بجهاز الثقافة الجماهيرية .

الفيلم التسجيلى ومستقبله

يحقق الفيلم التسجيلى درجة عالية من الجمع بين مميزات الاتصال الجماهيرى الواسع الانتشار والاتصال الشخصى المؤثر ، مما يجعله من أهم الوسائل التى تعمل على تدعيم الرسالة التى يحملها ويتوجه بها الى الجماهير لتحقيق الأهداف الاعلامية أو الدعائية أو الثقافية المرجوة .

ويتيح عرض الفيلم التسجيلى على مجموعات متجانسة الصفات امكان الاستفادة من نظرية التدفق الاعلامى ، الامر الذى يسهل الحصول على نتائج رد الفعل والاستجابة لدى المشاهدين المستهدفين ، وهذا بدوره يفيد فى توجيه حركة الانتاج الفيلمى فيما بعد من ناحية الشكل أو المضمون لتحقيق أعلى درجة من التفاعل بين أطراف النشاط الاعلامى ، ويمكن رد ذلك الى ارتباط الانتاج التسجيلى بالواقع الفعلى للحياة اليومية للجماهير والاحداث والمواقف والاهداف ذات الدلالات العامة والخاصة .

وبهذه الخصائص مجتمعة أصبح الفيلم التسجيلى من أكثر الاشكال الفنية والاعلامية ارتباطا بالمجتمع ومشكلاته ، وأصبح فى كثير من الدول أداة معاونة لتنفيذ خطط التنمية واحداث التغير الاجتماعى وذلك بالاضافة الى كونه وسيلة هامة للتعارف والدعاية والاعلام على المستوى العالمى .

الموقف الحالى :

وفى مصر يتبع عدد كبير من الوزارات والهيئات وحدات سينمائية متخصصة فى الانتاج السينمائى التسجيلى تدعم بها أهدافها ، وتساعد على تحقيق أغراضها وتنفيذ برامجها ، غير أن هذا الانتاج لم تتحقق به الاستفادة المرجوة مما توفره السينما التسجيلية من إمكانات لعدم وجود صلة مباشرة بين تلك الجهات ، وافتقارها الى التنسيق فيما بينها فى مجال انتاج الافلام التسجيلية من حيث الكم والمضمون والشكل وتوفير العروض الملائمة .

فمنذ بداية مرحلة الانتاج الاولى للفيلم التسجيلى وتنفيذه فى مصر ، تعددت جهات الانتاج مابين جهات يرتبط نشاطها بالجانب الاعلامى والثقافى والفنى : كالهيئة العامة للاستعلامات ، والتليفزيون ، وهيئة السينما ، والمركز القومى للفيلم التسجيلى كوسيلة للاتصال بجماهيرها المستهدفة على المستويين الداخلى والخارجى لتحقيق أهدافها الاعلامية أو الدعائية مثل : وزارات الصحة والزراعة والثقافة وهيئة الآثار والبحث العلمى والمجلس الاعلى للشباب وأفرع القوات المسلحة وهيئة السد العالى وهيئة قناة السويس وغيرها .

نحو تحليل مضمون الافلام التسجيلية المصرية :

وبدراسة تحليلية لمضمون الافلام التسجيلية المصرية التى أنتجت خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٨٠ نجد أن معطيات التحليل تحدد مايلى :

- أفلاما تناولت موضوعات مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ومجالاتها : الزراعة – الصناعة والتجارة – الثروات الحيوانية والمائية والنباتية – مقاومة الآفات الزراعية – السياحة – المشروعات الاقتصادية الكبرى ووسائل تنمية الانتاج .
- أفلاما مرتبطة بالتنمية الاجتماعية ومجالاتها : الرعاية الصحية والاجتماعية للافراد – مقاومة الأمراض – زيادة السكان – المواصلات – ثم الفئات كعمال التراحيل .

– أفلاما مرتبطة بالتنمية الثقافية والفكرية ، ومجالاتها : الأنشطة العلمية – العادات والتقاليد – الآثار المصرية – المدن والأحياء المصرية – مدن العالم – مساجد مصر – دور العبادة – المتاحف – الفنانين – الأدباء – الزعماء .

– أفلاما تناولت نشاط القوات المسلحة والحروب والقضية الفلسطينية .

ويلاحظ على انتاجنا فى مجال الفيلم التسجيلى مايأتى :

* انه يغفل موضوعات ومجالات أخرى عديدة ذات أهمية قصوى بالنسبة لأهدافنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

* عدم تنوع الانتاج من حيث المضمون والشكل بما يناسب الفئات الاجتماعية والثقافية المتنوعة والحالة الاقتصادية .

* تناول الموضوع الواحد فى أكثر من فيلم لأكثر من جهة مع عدم تغير شكل ومضمون المعالجة .

* ضعف الميزانيات المخصصة للانتاج الفيلمى فى كل جهة بالقياس الى أهمية الدور الذى يمكن ان يلعبه الفيلم التسجيلى فى حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وقد اسفرت المناقشات المستفيضة التى جرت بالمجلس عند عرض هذا التقرير عن مجموعة من الاتجاهات والآراء نعرض ابرزها فيما يأتى :

– ان الفيلم التسجيلى له جوانب متعددة من الأهمية الوظيفية ، فإلى جانب انه عمل ترفيهى ، فله جانب هام فيما يؤديه من دور تسجيلى للتاريخ ، فمن الطبيعى ان تحاول كل أمة تسجيل تاريخها وصور حياتها وبيئاتها بصورة تحفظ للاجيال المستقبلة حسن الإلمام بالعصر الذى تعيش فيه ، وقد تتعدى التسجيلات الكبرى صفة المحلية الى العالمية من حيث هى ملك التاريخ والحضارة بوجه عام . ومن الجدير بالذكر ، فى هذا المجال ، ان مصر باعتبارها الدولة الكبرى فى حوض النيل من واجبها ان تتحمل المسئولية الاولى فى انتاج الفيلم التسجيلى الكبير دون غيرها ، وتخلفها عن القيام بهذا الواجب قد يدفع جهات اجنبية للقيام به وهذا مالايجب انتظاره .

والفيلم التسجيلى من وجه ثالث له قيمة كبرى من الناحية التعليمية والتربوية بصفة عامة ، ومن ثم ينبغى ربط جهود وزارة الثقافة فى هذه الناحية بمتطلبات وزارة التربية والتعليم ، كما ينبغى ان يراعى فى التخطيط العام لانتاج الافلام التسجيلية أخذ آراء بعض الوزارات مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الشئون الاجتماعية ووزارة السياحة .

– ان مصر بما تملكه من التاريخ ومن الحضارة ومن تنوع الثقافات والبيئات ومن المكانة السياسية ومن الموقع الجغرافى ومن الصلات والعلاقات الاقليمية والعالمية تزخر بميزات يندر ان تتحقق لأى دولة أخرى ، وبالتالى فان مايمكن تحقيقه عن طريق الفيلم التسجيلى فى مصر – سواء من ناحية الموضوع او من ناحية الفن التسجيلى – شىء له قدره الكبير بكل المقاييس .

– من الضرورى فى حالات انتاج الأفلام التسجيلية الكبرى – التى تعبر موضوعاتها عن أهمية خاصة من حيث المضمون القومى أو التاريخى أو العلمى أو التى قد يكون لها صفة العالمية – ان يكون انتاج مثل هذه الأفلام من مهام الدولة ، وليس من مهام الشركات التجارية .

– ان يراعى فى التخطيط لانتاج الافلام التسجيلية اعطاء اهتمام كبير لإخراج أفلام تسجل نواحى الحياة القائمة فى مصر وخاصة تلك التى توشك ان تتغير لما سيصبح لها من قيمة تاريخية وعلمية وقومية بعد مضى عدد من السنين .

– انه اصبح لدينا الآن بالفعل خبراء وفنيون فى مجال العمل فى الأفلام التسجيلية لايقلون كفاءة عن الخبراء الأجانب . ويشهد على ذلك نتائج وردود فعل الاحتكاك بيننا وبين العالم الخارجى المتقدم فى مجال الأفلام التسجيلية ، وما حققته الأعمال المصرية من نجاح وجوائز على المستوى العالمى ، مما يمكن معه القول بأن الخبراء والفنيين المصريين جديرون بالاعتماد عليهم فى تربية أجيال قادمة ، ولكن مازال انتاج

الفيلم التسجيلى فى مصر - من ناحية اخرى - فى حاجة الى الدعم من حيث توفير المزيد من الكفايات والوسائل التكميلية اللازمة للانتاج بالاضافة الى معالجة القصور فى المعدات والآلات . وهو يعد هذا فى حاجة الى مزيد من حسن الاستثمار .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم جميعه ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* إنشاء مركز قومى لانتاج الأفلام التسجيلية يتولى تحديد سياسة حركة الفيلم التسجيلى على مستوى الدولة ، وكيفية توظيف الانتاج السينمائى التسجيلى لخدمة مختلف الجهات والمرافق فى مختلف المجالات : التعليمية الارشادية الدعائية ، التثقيفية ، الاعلامية والتوثيقية .

ويكون من مهامه :

- التنسيق بين جهات الانتاج المختلفة لتحقيق الهدف القومى .
- إعداد الدراسات لتوفير المادة العلمية اللازمة للانتاج .
- الاشراف على مستوى التنفيذ .
- قياس مدى تأثير هذه الافلام ودرجة تفاعل الجمهور المستهدف مع ماتقدمه من معلومات أو نصائح أو توجيه هذه الدراسات للجهات المعنية .
- توفير الإمكانات المادية والفنية والبشرية اللازمة للانتاج بالمستوى اللائق وبالمواصفات التى تتفق مع ظروف العرض على المستوى القومى .

* على ضوء التنسيق المقترح فان انشاء هذا المركز لايحول دون استمرار التليفزيون أو غيره من الجهات فى الانتاج المستقل لحسابها الخاص لتوفير احتياجاتها أو للتبادل مع الدول الأخرى .
* توسيع رقعة تبادل الانتاج الفيلمى التسجيلى مع الدول العربية بخاصة والدول الاسلامية والاجنبية عامة .
* توفير فرص العرض الملائمة فى التليفزيون ودور العرض السينمائى ومناطق التجمعات المختلفة .
* انه على الرغم من انتاج افلام تسجيلية نالت تقديرا محليا وعالميا كبيرا فان هذه الافلام لم تعرض فى المدارس ولا فى اى تجمع شبابى ولم تقبل على عرضها دور السينما ، إذ يفضل اصحاب هذه الدور عرض الاعلانات لما تدره من دخل مادى ، وذلك على الرغم من وجود قرار جمهورى بعرض الافلام التسجيلية فى هذه الدور . الامر الذى يقتضى العمل على تنفيذ هذا القرار بحزم .
* يجب التفكير والتخطيط لإعداد موسوعة للاطفال على المستوى القومى العام ، من خلال فن الانتاج الفيلمى التسجيلى ، تستوعب كل ماينبغى تقديمه للطفل المصرى من قيم ثقافية وسلوكية وفنية ، وتكون هذه الموسوعة فى متناول كل بيت .
* يلاحظ فيما يختص بدور معهد السينما التعليمى بالنسبة للافلام التسجيلية أمران : الاول - قلة عدد الساعات المخصصة للمادة الدراسية والتعليمية فى برامج المعهد السنوية ، والثانى - قصور يتصل بالعنصر المادى الذى يفى بمتطلبات الجانب التطبيقى من حيث قلة عدد الأفلام الخام التى يستعملها الطلبة فى انتاجهم بالمعهد . الأمر الذى يقتضى مواجهة هذا القصور لأهمية الدور الذى يمكن ان يقوم به المعهد فى هذا المجال .
* التوسع فى إقامة المهرجانات الدولية للافلام التسجيلية للاستفادة من عروض مختلف الدول ، وتبادل الخبرة ، واتاحة فرص الانتشار للفيلم التسجيلى حتى يساهم بامكاناته المتعددة فى مرحلة التطوير ، مع منح الجوائز المناسبة للمشاركين فنيا فى الأفلام الفائزة .
* مراعاة ان يمثل الفيلم التسجيلى بنصيب معين ضمن المسابقات الدولية للافلام .
* النظر فى اقامة مهرجان القاهرة العالمى للافلام التسجيلية لما يحققه من تبادل أو احتكاك يدفع للتقدم على المستوى العالمى .

* ايجاد أرشيف كامل للانتاج السينمائى التسجيلى يتبع المركز القومى المقترح ، يجمع كل ماسبق انتاجه من أفلام سواء من قبل الجهات المعنية بالنشاط الاعلامى والثقافى والفنى أو الجهات الاخرى ، كالوزارات والمؤسسات ، أو من قبل القطاع الخاص السينمائى ، وذلك عن طريق تنفيذ نظام الايداع القانونى بالنسبة للأفلام التسجيلية أسوة بما هو متبع بالنسبة للكتب والمطبوعات ، مع تنظيم عملية هذا الايداع وإجازة نظام الاستعارة الخارجية لها .

* ضرورة اعطاء أولوية لوضع وتنفيذ نظام لحفظ الأفلام التسجيلية بطريقة التخزين الآلى فى الثلاجات فى أماكن صالحة لهذا الغرض لأهمية المحافظة عليها .

الدورة الثامنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

النهوض بالمسرح المدرسى والجامعى

سبق للمجلس فى تقاريره - خلال دوراته السابقة - دراسة السياسة العامة للمسرح فى مصر ، وتعرض من خلال ذلك لقضايا أساسية وعامة تتصل بدور الدولة فى سياسة المسرح ، وصلة المسرح بالمجتمع . كما تناول بعض موضوعات اكثر خصوصية عن المسرح الغنائى ، ومسرح الطفل ، والمسرح فى الثقافة الجماهيرية . واستكمالا لحلقات الدراسة السابقة يتابع المجلس اهتمامه بقضايا المسرح بعرض هذا التقرير عن : المسرح المدرسى والجامعى . فالمدرسة تعتبر القاعدة الأساسية العريضة التى تسهم فى تشكيل الظاهرة المسرحية فنانا وجمهورا ، بينما يمثل المسرح الجامعى تيارا جادا للثقافة والفنون فى جامعاتنا يتميز بنضوجه ووعيه واستعداده للالتزام بالاصول الفنية والاخلاقية للمسرح ، وكذلك بقضايا وطنه .

اولا : المسرح المدرسى

نشأته :

بدأ نشاط الحركة التمثيلية فى مدارسنا مواكبا لثورة ١٩١٩ ، ثم نشطت الحركة فى أواخر العشرينات بعد ذلك واتخذت مظهرا جديا بأن تشكلت فى كل مدرسة ثانوية بالقاهرة وغيرها فرق تمثيلية ، يشرف على كل منها أحد المدرسين من الهواة .

ويعتبر المنشور الوزارى الصادر من وزارة المعارف برقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ أول بادرة رسمية الى الحركة التمثيلية فى المدارس . وبعد ذلك تمت موافقة الوزارة فى ١٩٣٦/١٢/٣١ على مشروع تنظيمى لشئون فرق التمثيل بجميع المدارس تتضمن من التوجيهات ما يلى :

- العمل على تجهيز مسرح يسهل طيه ونقله وتركيبه فى كل مدرسة ثانوية على أن يتم تدبير نفقاته بمعرفة المدرسة .
- العناية باختيار النصوص ، والعمل على اقامة مباريات تمثيلية تفوز فيها الفرق المتفوقة بحوافز تشجيعية .
- العمل على تزويد مكتبات المدارس بمراجع ونصوص التمثيل المختارة ، كما تقوم الوزارة بتدبير الحصول على المسرحيات المناسبة .
- العناية الدقيقة بحسن اختيار المدربين .
- الاهتمام بتدريب الطلبة على القاء مقطوعات من الشعر والنثر تمكنهم من تجويد البيان .

أهدافه :

يستهدف المسرح المدرسى - تربويا - تكوين التلميذ ذى الشخصية المتكاملة نفسيا وخلقيا واجتماعيا وعلميا ، ودعم القيم الروحية والوطنية ،

وربط المسرح بالمواد الدراسية والافادة منه كوسيلة تربوية وتعليمية ، والكشف عن التلاميذ الموهوبين وتنمية مواهبهم . وتخلص أهم الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها مسرح المدرسة فى العناصر التالية :

– الاسهام البناء فى إعداد المواطن الصالح ، وتدريبه على الانطلاق التعبيرى وتزويده بثروة لفظية تساعده على ذلك .

– تنمية الاحساس بالانتماء الوطنى والشعور القومى ، وتعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم .

– تجسيد القدرات والمثل والسلوكيات الايجابية .

– ارضاء الحاجات النفسية والسمو بها واستثمار النشاط الذاتى وتوجيهه الوجهة الايجابية .

– علاج بعض مظاهر السلوك التى تعطل التوافق الاجتماعى : مثل الانطواء المتطرف والقلق والميل الى العدوان مما يؤثر فى تكامل الشخصية ويعرقل نموها .

– تنمية الذوق الفنى والجمالى والتدريب العملى على ممارسة آداب الاستماع والاجتماع .

– اكتشاف القادة ، وإعدادهم لتحمل المسئولية .

– تدريب الطلاب على القيادة فى المواقف المختلفة .

– معالجة بعض المشكلات الاجتماعية التى لابد للطلاب من التعرف على عواملها ومسبباتها كأساس للتوعية الاجتماعية والوطنية .

– تهيئة المسرح لأن يكون وسيلة تعليمية هامة تقدم المواد العلمية فى عروض ميسورة الفهم تزيد من قوة التركيز والتذكر ، فيما يسمى (مسرحة المناهج) .

أوضاعه الحالية :

فى مصر الآن أكثر من خمسة عشر ألف مدرسة ، تضم أكثر من ثمانية ملايين من الطلاب . ولم يعد النشاط المسرحى قاصرا على المدارس الثانوية وحدها وفى القاهرة فقط كما بدأ ، وانما امتد النشاط المسرحى الى كافة المراحل التعليمية فى كافة الاقاليم ، بل امتد هذا النشاط الى كثير من الفصول الدراسية خاصة فى قاعدة الهرم التعليمى ، وهى المرحلة الابتدائية أو مايسمى حاليا « الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسى » .

ويتمثل هذا النشاط فى تلك المرحلة بالاهتمام أساسا بكافة الأنشطة المعتمدة على الالقاء ومسرحة المناهج .

ولكن هذا الامتداد للنشاط المسرحى فى المدارس يحد من انطلاقته المرجوة مجموعة من المعوقات والسلبيات من أهمها :

• عزوف العاملين الفنانين من خريجى المعهد العالى للفنون المسرحية عن العمل فى المسرح المدرسى .

• صعوبة الحصول على النصوص المسرحية الملائمة .

• عدم وجود العدد الكافى من المسارح التى تفى بمطالب العرض .

• عدم الاهتمام بتدريب المدرسين الموهوبين فنيا على التربية المسرحية ومسرحة المناهج .

ثانيا : المسرح الجامعى

ان خاصية الهواية فى هذا المسرح – بالاضافة الى عدم وقوعه تحت تأثير « شباك التذاكر » – هى التى تدفعه الى الانطلاق الثقافى بحرية ، ليتمكن من أداء دوره فى بناء شخصيات المستقبل ، وأن يظل دائما بمثابة مرآة تعكس مايجول بفكر شباب الجامعات وطموحهم .

ويعتمد مسرحنا الجامعى – كما تحدده طبيعته – على العنصر الطلابى فى تجهيز وتقديم عروضه ، الا أن هذا الاعتماد يبدو كاملا فى مجال التمثيل واحيانا فى الاخراج ونادرا فى تصميم الديكور والملابس والموسيقى . وأما بالنسبة لجمهوره فتتجانس فيه مستويات الاعمار والثقافة مع تحرر معظمه من مسئوليات وأعباء المعيشة والوظائف ، ويتطلع بالاضافة الى تطلعه الشبابى الى كل آفاق جديدة .

والملاحظ أن هذا المسرح كان قد بدأ يؤكد دوره الثقافى ، فتجاوز موسمية المسابقات وشكليتها الحرفية الى حالات من التجريب الايجابى فى استلهام وطرح نموذج « مسرح السامر » من تراثنا الشعبى ، وذلك

مواكبة للاتجاه الابداعى العام فى وجوب البحث عن مفردات جديدة لمسرحنا ، وعملا على اكتشاف لغة التعبير المشترك بين محتوى العرض وشكله وبين جمهوره ، كما أنه قام كذلك بتطوير نمط المسابقات التقليدية الى أسلوب عقد المهرجان الدورى المتكامل زمانا ومكانا ، فى اطار فرص التنافس الثقافى الجاد للفرق الجامعية المشتركة ، ونجح هذا التطور فى تنظيم مهرجانات لمسرح توفيق الحكيم ، ومن روائع المسرح العالمى ، ومن مسرح شكسبير ، ومن المسرح العربى منذ القرن الرابع الهجرى حتى الآن .

المعوقات :

غير ان نشاط المسرح الجامعى الآن – رغم تعدده – أصبح يواجه بعض المعوقات التى من أهمها :

– المكان الملائم غير متوفر للعروض بعد أن ضاقت بها قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة وبعد أن فشلت محاولات استخدام أى مدرجات صغيرة فى استيعابها ، وبعد أن تجاهلت خطط البناء فى جامعات الأقاليم أهمية انشاء مسرح يصلح لشتى العروض .

– استئجار مسارح خارجية وقصور الميزانية المحدودة عن الوفاء بتكاليف ذلك ، بالاضافة الى تكاليف تأجير المخرج والملابس والديكورات وغيرها ، وقد ترتب على هذا فى الآونة الأخيرة ميل هذا المسرح الى الأخذ بسلوكيات المسرح التجارى .

– اختيار النص متروك لمشيئة المخرج الوافد من خارج الجامعة بصرف النظر عن مدى توافق مايختاره مع المفهوم الحقيقى والملائم للمسرح الجامعى ، ومع احتياجات شبابنا الى مايؤكد لهم القيم الايجابية وتعهدها بالرعاية .

التوصيات

بناء على الدراسة السابقة ، وما دار حولها فى المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

فى مجال المسرح المدرسى :

* إنشاء شعبة للتربية المسرحية بالمعهد العالى للفنون المسرحية ، يشترط لقبول طلبتها التزامهم بالعمل فى التربية المسرحية بعد التخرج .

* ادخال مادة التربية المسرحية ومسرحة المناهج فى برامج دور المعلمين والمعلمات لتخريج الكفايات المطلوبة من الاخصائيين والاخصائيات .

* تأكيد توصية المجلس السابقة بإلزام خريجى الفنون المسرحية بالعمل لمدة عامين ، او بقضاء فترة الخدمة العامة ، فى سلك المسرح المدرسى قبل التعيين فى مكان آخر .

* استثمار مناسبات الأعياد الدينية والوطنية والقومية فى تقديم العروض .

* إقرار نظام المسابقات المحلية والمركزية بجعل الحد الأدنى لمدة المواد المسرحية فى العروض كالآتى : ١٥ دقيقة للابتدائى و ٣٠ دقيقة للاعدادى و ٤٥ دقيقة للثانوى العام والفنى ودور المعلمين والمعلمات ، مع منح الحوافز التشجيعية للفائزين والقاء الضوء الاعلامى عليهم .

* اقامة مهرجان سنوى للنشاط ، لمدة أسبوع يتم فيه تقديم العروض الفائزة بالمراكز الاولى فى المراحل المختلفة .

* تخصيص جزء للمسرح فى تصميمات المبانى المدرسية الجديدة بنماذج مبسطة للبناء المسرحى بمعاونة الفنيين من رجال المسرح المتخصصين . مع مراعاة البيئات المختلفة والمراحل التعليمية ليختار من بينها مايتناسب والامكانات القائمة ريفية أو حضرية . كما أنه فى الامكان اتخاذ المظلات بالأدوار الارضية بالمبانى المدرسية مسارح لممارسة الانشطة الفنية والثقافية عليها .

* دعم الدورات التدريبية للمدرسين ذوى المواهب والميول الفنية على المستويين المحلى والمركزى للافادة منهم فى مجال التربية المسرحية ومسرحة المناهج .

* تحويل بعض القصص المقررة على الفرق التعليمية المختلفة الى مسرحيات ، يمكن ان يشترك فى أدائها مجموعات من الطلاب بدلا من القراءة الفردية .

* تكليف الجهاز المركزى للكتب المدرسية بطبع نماذج مسرحية منتقاة تثرى المكتبة المسرحية وتيسر الحصول على النصوص الملائمة للتنفيذ ، والمجسدة للقدرات الصالحة والسلوكيات المنشودة . مع تشجيع جهات النشر والطباعة وفى مقدمتها هيئة الكتاب على المساهمة فى هذه الجهود .

* وضع برامج الاذاعة المدرسية تحت الاشراف الفنى على الالقاء .

فى مجال المسرح الجامعى :

* النظر فى تدريس مادة التذوق الفنى فى الجامعات والمعاهد العليا بحيث تكون مادة تقويمية أساسية .

* العمل على توفير أماكن للعروض وخاصة بالجامعات الاقليمية ، إما باقامة المسارح الجاهزة أو بتوفير القاعات المناسبة . مع الحرص على اقامة مبنى للمسرح الصالح لشتى العروض فيما يتم بناؤه مستقبلا من مبان جامعية .

* التنسيق المتكامل بين شتى الجهات المعنية أو التى تعاون فى نشاط وحركة المسرح الجامعى مثل : اكاديمية الفنون - هيئة المسرح - الثقافة الجماهيرية - رعاية الشباب - نقابة المهن التمثيلية - ادارة الجامعة ، للعناية بالتخطيط وبمطالب التنفيذ ورفع مستوى الاشراف والمتابعة واختيار لجان التحيكم . مع مراعاة الاستغناء تدريجيا عن شغل وظائف النشاط الفنى بموظفى الادارات .

* الالتزام فى التخطيط بأسلوب المهرجانات الفنية الموحدة وتشجيعها ، والعمل على تبادل الزيارات الجامعية فى حالة العروض التى تحمل رؤى فكرية وجمالية متميزة . على أن يواكب إقامة هذه العروض عقد ندوات نقدية تستهدف طرح الدراسات والتقييم الموضوعى المتخصص لها .

* أن يختار فنانو المسرح الجامعى النص المسرحى بأنفسهم ، على أن تقتصر مهمة المخرج الوافد على نقل خبرته الفنية وترشيد المعرفة المسرحية والاشراف الفنى بغية تسهيل مهمة الفنان الجامعى فى عرضه المسرحى ، وبما يحافظ على دور المسرح الجامعى الريادى والتعليمى والتجريبى .

* تخفيف القيود الرقابية التقليدية التى تتعامل بها الرقابة مع المسرح الجامعى حتى تتاح له الفرصة المناسبة لحرية التعبير - فى إطار القيم الراسخة - خاصة وان جمهوره يحظى بتجانس نسبى .

* الدعوة إلى انشاء جماعات مسرحية تجريبية (كمسارح غرف) داخل الكليات الجامعية .

* إعادة النظر فى تشكيل لجان التحكيم ، على أن يكون أعضاؤها من رجالات المسرح ونقاده ، وان تشارك ادارات الجامعات فى اختيار المحكمين على أسس موضوعية .

النهوض بالمسرح العمالى

انطلاقا من تقدير أهمية المسرح ، ومايمكن أن يؤديه من دور فعال فى إعادة تشكيل الوجدان العام ، من خلال الحفاظ على قيم مجتمعنا الفاضلة والاصيلة وقيم التقدم الانسانية فى كل زمان ومكان . واستكمالا لرصد الحركة المسرحية التى بدأها المجلس فى دوراته السابقة وتابعها فى هذه الدورة - رأى المجلس ان يضع المسرح العمالى فى ضوء البحث فى مكانه من الساحة المسرحية ، للوصول الى سياسة فنية تهيىء للمسرح دورا أكثر فعالية فى بنية المجتمع المصرى . خاصة وان للعمال

وضعهم الخاص فى المجتمع من حيث الثقافة والاتجاهات والآمال ، وأن إثراء سبل التحاور بين الثقافة العمالية وغيرها من الثقافات السائدة فى المجتمع امر مطلوب ويؤدى الى قدر أفضل من الانسجام داخل البنية الثقافية للمجتمع المصرى .

إن الحركة العمالية بحكم طبيعتها الاجتماعية ، وقيمها السائدة - وهى بوجه عام جزء أصيل من الثقافة القومية المصرية - لابد وأن تعبر عنها ثقافة عمالية ، لكنها فى الوقت ذاته لها خصوصيتها ، وبالتالى كان للحركة العمالية على ارض الواقع نقاباتها العمالية واتحادها العام للنقابات المدافع عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية وكان لها منابرها الاعلامية - جريدة (العمال) الاسبوعية ومجلة (العمل) الشهرية ، كما كان لها مؤسسة للثقافة العمالية ، وايضا مؤسسة اجتماعية عمالية ، وجامعة عمالية ، وأنظمة تعليم مهنية عمالية ، وكذلك (مسرح) له مبناه وعروضه ومسابقاته ومؤلفوه وشعراؤه ومخرجوه وممثلوه ومصممو ديكوراته .

التعريف بالمسرح العمالى :

المسرح العمالى هو ذلك المسرح الذى يبرز داخل المواقع العمالية ، وهو بالقطع ينتمى لفن المسرح ، الذى أصبح مقننا اليوم ، وله أسسه وركائزه ، وأدوات توصيله المتعددة . ومن ثم فهو فن المسرح الذى يستخدمه العمال ، تعبيرا عنهم وتحاورا مع الآخرين ، وبالتالى فهو مسرح ينتجه العمال ولاينتج لهم ، ويبتدعونه بأنفسهم ولا يصدر اليهم ويوجد داخلهم بحرية كاملة فى ظل مواصفات المجتمع الاساسية .

والدولة اذ تقوم بالرعاية الصحية والتعليمية للطبقة العاملة ، فان دورها فى الرعاية الثقافية والفنية لايقل عن دورها السابق ، مما يتطلب الدراسة المتأنية لطبيعة الثقافة العمالية ، والتخطيط السليم لعدم فصم حركة تلك الثقافة عن البنية الثقافية للمجتمع .

أهم ملامحه :

ان مسرح العمال هو مسرح نابع من عقلية عمالية ، يعبر عن قضاياهم ومشاكلهم ويتحاور مع مجتمعه الخاص والعام حول القضايا الرائدة ، فى حرية كاملة ، محققا ذاته فى صيغ جمالية ملائمة لثقافتهم ومزاجهم الخاص ، دون مصادرة حريته فى التجريب . على ألا يكون ذلك التجريب هدما للثقافة القومية ، وتعلقا بأساليب الغرب التقنية المستحدثة وانما هو بالضرورة مسرح بسيط واضح الهدف ، تعليمى الغاية ، وبالتالى فهو مسرح يستهدف توعية العمال بقضاياهم ودورهم فى تنمية المجتمع ، مسرح لايفصل مشاهده عن حركة واقعه ، ولايكتفى بعروضه داخل المناطق العمالية ، وانما يسعى لتحقيق الانتماء للأمة ، ويؤكد على روح الجماعة بين متلقيه ، هو مسرح لايغيب عنه الإمتاع ، كما لايغيب عنه بالقدر نفسه ، دوره فى التوعية من أجل وحدة المجتمع وزيادة انتاجه .

المعوقات :

تبرز اهم المعوقات أمام نهوض المسرح العمالى فيما يأتى :

- انتشار الأمية بين جماهير العمال .
- عدم تحمس رؤساء الشركات والمؤسسات العمالية للنشاط المسرحى ، واعتباره عند البعض نوعا من الترفيه الذى يمكن تأجيله للحفلات الموسمية ، وعند البعض الآخر نوعا من معوقات الانتاج .
- عدم اقتناع بعض القيادات النقابية بأهمية الفن المسرحى ، ومن ثم يدرجونه فى ذيل قائمة الخدمات .
- عدم وجود فرق دائمة للعمال ، اعتمادا على روح الهواية والجهد الفردى ، والاكتفاء بالمسابقات الموسمية .
- عدم وجود دور عرض صالحة للعروض العمالية ، سواء فى المؤسسات العمالية ، أو فى مقار نقاباتها ، حتى دار العرض الوحيدة الموجودة بالاتحاد العام لعمال مصر ، وهى أساسا قاعة مؤتمراته ، مؤجرة لفرقة تجارية منذ اكثر من عشر سنوات .
- غياب التنسيق بين القائمين على أمر المسرح وعروضه العمالية - وهم فرادى - والأجهزة الثقافية والشبابية الموجودة فى المواقع العمالية

كالثقافة الجماهيرية ومراكز الشباب .

– الاجهزة الاعلامية ، من صحافة واذاعة وتليفزيون ، يندر أن تهتم بالعروض المسرحية العمالية ومناقشتها ونقدها ، حتى الصفحات والبرامج العمالية ، لاتوجد إلا متوارية فى حيز محدود ، أو مبثوثة فى أوقات غير مناسبة . فضلا عن عدم متابعتها الجدية للعروض المسرحية التى يقدمها العمال .

– غياب المفهوم الواضح عن المسرح العمالى – تبعا لما سبق – بين العمال أنفسهم ، حيث النماذج المحتذاة ، هى النماذج التى يقدمها التليفزيون بشكل دائم من مسرح الاضحاك ، دون المسرح بمفهومه التثقيفى التربوى .

دور البيت الفنى للمسرح :

ان مايعرضه البيت الفنى للمسرح من أعمال متنوعة يعطى للمسرح العمالى النماذج الفنية التى تنشط طاقات العمال وتدفعهم الى الاقتداء بها والتجديد ما أمكن من خلال رؤيتهم الخاصة . كما يستطيع ان يقدم خبرة مخرجيه والخدمات الخاصة بالحرفية المسرحية مثل الاضاءة ونظام الصوت ، فضلا عن تقديم الخبراء التابعين له ليقوموا بعمليات التقييم والتحكيم اللازمة للمسابقات المسرحية للعمال .

وفى حالة عودة المسرح العمالى المركزى الى الحياة ، ينبغى أن يضم الكفاءات الفنية التى يتم اكتشافها من خلال النشاط الفنى للشركات ، بحيث يستوعب أنضج مافى الحركة المسرحية العمالية من مواهب ويشكل إضافة فنية هامة الى الحركة المسرحية ، مما يهيؤه لأن يتبع – فنيا – البيت الفنى للمسرح ، ويتبع إداريا اتحاد العمال أو المؤسسات الانتاجية والعمالية أو وزارة القوى العاملة لتتوفر له من هذه البداية الجديدة كل مقومات المسرح الحقيقى ، وفى الوقت نفسه يظل محتفظا بشخصيته المتميزة .

تجارب المسرح العمالى :

تنهض الشركات التابعة لاتحاد العمال بعرض عدد كبير من المسرحيات امام جماهير العمال ، ويجرى بينها مسابقات عديدة تعكس نشاط المسرح العمالى .

وهذه الجهود تفتقر الى التسجيل أو التعريف بها سواء من الحركة النقدية أو من وسائل الاعلام المختلفة ، مما لا تسنح معه الفرص المناسبة لصقل مواهب العمال الفنية فى التمثيل والتأليف وتنمية ملكاتهم . وتتمثل أهم هذه العروض فيما يقدمه المسرح الصغير بالاتحاد العام لرعاية النشء والشباب من العمال ، بالاضافة الى بعض التجارب الرائدة التى لم يكن لها حظ الاستمرار والتى لايخلو التعريف بها من فائدة يرشد بها مسار المسرح العمالى .

كما ان نظام عروض المسابقات يحتاج الى تعديل ، حيث يتميز هذا النظام بالعديد من السلبيات ، فهو فى أغلب الاحيان بلا منهج يحدد اتجاهه أو يطرح قيمة فنية او تعليمية يستفيد بها الفنان العامل أو حتى جمهور المشاهدين من العمال .

التوصيات

بناء على الدراسة السابقة وما دار حولها فى المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* العناية بالمسرح الذى يعالج قضايا العمال ، سواء كان هذا المسرح فى اطار وزارة القوى العاملة ، أو المؤسسة الثقافية العمالية ، بهدف تجميع الجهود المبعثرة للفرق العمالية فى كيان مركزى موحد يتبع البيت الفنى للمسرح من الناحية الفنية ويتبع الاتحاد العام للعمال من الناحية الادارية .

* السعى لتكوين فرق دائمة ، الى جانب فرق الهواة ، وتتبع تلك الفرق الدائمة النقابات العمالية ويمنح اعضاؤها من الموهوبين تفرغا نصف سنوى لإتاحة الفرص الكافية للتدريب والعرض بشكل مستمر دون ان يبتعد العامل الموهوب عن مؤسسته العمالية بقية العام ، مع توافر ميزانية ثابتة – من وزارة القوى العاملة ، أو المؤسسة النقابية العمالية – ومدعمة من النقابة العامة .

* إعداد دراسات نظرية ودورات تدريبية للموهوبين ، يشرف عليها الاتحاد العام لعمال مصر ، بالتنسيق مع أكاديمية الفنون وقطاع البيوت المسرحية والثقافة الجماهيرية .

* التنسيق بين الكيان الجامع لجهود المسرح العمالى وسط التجمعات العمالية وقطاع البيوت المسرحية ، والثقافة الجماهيرية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة حتى تتاح للعمال الفرص الفنية ، وتقديم عروضهم على خشبات المسارح التى لاتعمل طوال العام ، على أن يكون ذلك بإيجار رمزى أو مجانا .

* إعادة النظر فى المسابقات الموسمية ومحاولة تقنينها بشكل يؤكد فكرة الانتشار للنشاط المسرحى ، لامجرد العمل من أجل ليلة عرض واحدة ، وذلك عن طريق الاشتراك بعدد من ليالى العرض تقوم بها الفرقة المشتركة فى المسابقة ، بين عمال مؤسستها ، والمؤسسات المجاورة أو المشابهة ، قبل الموافقة لها على الاشتراك فى المسابقة .

* تدعيم مسابقات النص المسرحى ، بمنحها مزيدا من الجدية ، عن طريق اشراف أجهزة عليا فى وزارة القوى العاملة ، ومؤسسة النقابة العمالية ، والاتحاد العام للعمال ، ونقاد متخصصين ، بالاضافة الى رفع قيمة المكافأة المادية ، مع الاحتفاء النقدى والاعلامى .

* أن يهتم كل من التليفزيون والاذاعة بتسجيل واذاعة عروض مسرح العمال ، والقاء الضوء عليها بشكل دائم .

* تدعيم الاتجاه نحو صيغة الجماعات المسرحية الصغيرة ، من خلال وسائل الاعلام والدراسات والدورات التدريبية ، تدعيما لمفهوم المسرح التنويرى البسيط ، غير المغرق فى الإبهار ، والقادر بسهولة على التنقل بين المواقع العمالية المختلفة .

* انشاء دور عرض مسرحى صغيرة فى المناطق العمالية ، مع مطالبة الاتحاد العام للعمال ، بإعادة مسرحه الكبير الى العمال ، ليتسنى لهم التدريب واقامة العروض والمسابقات المسرحية عليه ، بالاضافة لدعم الاتجاه للبحث عن صيغ عرض جديدة تقدم مباشرة أمام بوابات المصانع ، وفى الساحات الداخلية ، تدعيما لربط الفن بالوعى بأهمية الانتاج والانتماء للمؤسسات العمالية ، وتأكيدا للملكية العامة وضرورة المحافظة عليها .

* توجيه بعض خريجى المعهد العالى للفنون المسرحية للعمل فى مجال المسرح العمالى ، بعد تزويدهم بدراسات تدريبية ، لكى يسهموا فى تدعيم التربية المسرحية للموهوبين من العمال .

* التأكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس فى دوراته : الثانية ، والخامسة ، والسادسة ، فى شأن تدعيم مسرح الدولة ، ومسرح الثقافة الجماهيرية ، والمسرح المدرسى ، ومسرح الطفل . باعتبارها حلقات يكمل بعضها بعضا ، لبناء حركة مسرحية نشيطة وفعالة .

نحو عمارة مصرية للمسرح

يعتبر فن المسرح ظاهرة اجتماعية وجمالية ، وهو بهذا المعنى وليد لاحتياجات بيئة جغرافية وثقافية معينة ، يعبر عن واقعها وينطلق منه .

وقد ظهر فى السنوات الأخيرة على المستوى العالمى اهتمام كبير لايجاد بدائل عصرية ومناسبة لعمارة المسرح ، وتعددت المحاولات الجادة للخروج على نمط بنائه التقليدى المحدد : الصالة والبلكونات ، البناوير والألواج ، وحفرة الاوركسترا ، والكواليس ، وما فى ذلك من مصادر الاضاءة المختفية ، ومن ستار لتحقيق التوهم بواقعية مايجرى على الخشبة .

ففى أوربا ، صاحبة معمار المسرح التقليدى ، دأب البحث حديثا لإيجاد بدائل جديدة لنمط الخشبة الايطالية وملحقاتها ، على أساس أنها ليست أصلا ولاضرورة لازمة فى مكونات البيئة الجمالية لفن المسرح . ومن ثم ظهرت تجارب مسرحية تقوم على أفكار وجماليات مسرح الشرق الاقصى ، وانتشرت اتجاهات لإعادة وضع المشاهد داخل العرض المسرحى بشكل طبيعى ، كما انتشرت إنجازات صيغة « مسرح الشمس » بفرنسا ، وخروج هذا المسرح بعروضه الى الناس فى المقاهى والجراجات وحلبات السباق ، وفى أى اتساعات مكانية ملائمة .

وفى بلاد الشرق الاقصى والأدنى كان المسرح قد نشأ محليا ، ومارس وظيفته بعيدا عن الشكل الاوربى المغلق ، واعتمد فى تقديم عروضه على استخدام منصة عارية ترتفع قليلا عن الارض ، ويتحلق حولها جمهور المشاهدين من جوانب ثلاثة ، تاركين الجانب الرابع لاغراض وضع المناظر ودخول الممثلين وخروجهم ، وتبعا لذلك وجدنا فى النمط المحلى لعمارة مسرح (النو) و (الكابوكى) فى اليابان انكسار كل الحواجز النفسية والجمالية بين العروض ومشاهديها ، وأصبح مسرحهم بهذه الخصائص البيئية صورة حية من صور الثقافة والتسلية وجزءا من ممارسات المجتمع فى طقوسه اليومية ، وأسلوبا فى جودة التواصل الحى بين الفكر ومتذوقيه داخل برلمان فنى صغير ، تجرى فيه ضمن ماتجرى مناقشة قضايا المجتمع ، وتتكرر الى مستوى العادة عمليات الاتصال بين أفراده دون عزلة . وبذلك كله صار مسرحهم فنا شعبيا لا ارستقراطيا ، يتوجه الى الجماهير فى قراها ومصانعها دون أن ينتظر حضورهم اليه ، كما يحقق وجوده فى كل الاحتفالات الشعبية ، صباحا أو مساء وصيفا أو شتاء ، دون أى عوائق مانعة .

أما فى مصر ، فقد ظلت عمارة المسرح – منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين – تابعة للنمط الأوربى التقليدى وخصائصه التى تحكم صياغة الفكر المسرحى وعرضه ، وتحدد علاقة الاتصال بين فنانى الأداء والجمهور المتلقى . وقد كان من آثار ذلك أن اعتمد المسرح على رؤى المدارس الأوربية بشتى مذاهبها ، فانحصرت المضامين المصرية والعربية – غالبا – بأصولها وتقاليدها وأهدافها ، داخل صياغات منقولة من بيئات مغايرة . مما كان له أثره فى عدم اكتمال ابداعنا المسرحى ، وعدم انتشار تذوقه بين الجماهير على النحو المرغوب .

ولعل الوقت قد حان لإيجاد صيغة معمارية لأبنية المسارح فى مصر تناسب بيئتنا الجغرافية ومناخنا ، وتضمن تحقيق وظيفة مسرحنا ، وانتشار ابداعنا الأصيل فى الفنون . بحيث تتلاءم هذه العمارة مع مناخ مصر الدافىء معظم شهور السنة ، وسمائها المشمسة ، ولياليها المقمرة . وتتيح فى الوقت نفسه توزيع خدمات المسرح فى ربوع البلاد . لاسيما وان دستورنا فى مادته السادسة عشرة ينص على أن : « تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفرها للقرية فى يسر وانتظام رفعا لمستواها » ، وتنص المادة الثانية من الباب الأول لقانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ : « أن يراعى فى إعداد التخطيط العام للمدن والقرى أن يكون عاما وشاملا ومحققا لاحتياجات العمران على المدى الطويل ، وأن يكون قائما على أساس من الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية . وأن يحدد التخطيط العام الاستعمالات المختلفة للأرض التى تشمل المناطق السكنية والتجارية والصناعية والسياحية والترفيهية وغيرها من الاستعمالات التى تتفق مع طبيعة المدينة أو القرية وظروفها واحتياجات القاطنين بها » .

ولما كان المسرح مطلبا هاما للناس واحتياجات الثقافة ، لدعم الوعى القومى ، وايجاد تيار يستجيب لأمانى الشعوب ، ويخاطب أعماقها

وتراثها ويستنهض حاضرها اقتصاديا واجتماعيا داخل اطار خطط التنمية ، فان وظيفته لم تعد مقصورة على ماكان عليه قديما من البحث عن التطهير النفسى تراجيديا ، وعن الترويح عن هموم الفرد كوميديا ، وبالبعد عن محاولة تغيير الواقع الاجتماعى . لذلك جاءت التجارب المصرية محاولات للخروج على نمط المعمار الغربى للمسرح ، وهى تستهدف لوظيفته دورا فعالا فى عمليات التنمية والتوعية ، وتعتمد على تحركه الى مواقع المواطنين بالقرى والمصانع والأحياء الشعبية دوريا وفى شتى المناسبات ، وجعل الجماهير طرفا مشاركا فى التعبير عن آمالها وآلامها داخل صياغاته .

وقد برزت فى هذا الاتجاه تجارب قامت على عادة بيئتنا فى ممارسة شكل اللقاء الشعبى المفتوح ، ولاتزال فى نطاق التجريب للتوصل الى استخلاص صيغة أكثر قدرة على التفاعل مع الاحتياجات الجمالية الحقيقية للجماهير . ومن هذه التجارب :

• تجربة مسرح (الجرن) الذى قدم بمحافظة المنوفية سنة ١٩٦٩ .

• تجربة مسرح « القرية المفتوح » فى قرية اريمون بكفر الشيخ سنة ١٩٧٠ .

• تجربة تقديم العروض المسرحية فى الجبهة ، أثناء حرب الاستنزاف ، على مصاطب من البراميل الفارغة .

• عروض مشروع تجارب « الابداع المسرحى الجماعى » للثقافة الجماهيرية حتى أول ديسمبر ١٩٨٦ بكل من : قرية شما مركز أشمون والشرابية ، وباب الشعرية ، وبقرية شبرا بخوم . مع الدعوة المفتوحة للكتاب والمسرحيين الى المساهمة بالرأى فى تقييمها وتطويرها .

• تنفيذ التخطيط الهندسى لمسرح القرية الذى تم تصميمه ضمن مرافق قرية القرنة ، بمواد البيئة وبمراعاة مناخها وعادات سكانها وبتكوينات بسيطة ومدرجات حجرية استوعبت فى تجارب الأداء عليه اكثر من ٥٠٠ متفرج ، وشهد له النقاد العالميون بالصلاحية ، وبأن جميع مؤلفات شكسبير يمكن ان يتم عرضها بنجاح على هذا المسرح القروى .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها فى المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* تقييم مختلف التجارب المصرية بشأن صيغة عمارة المسرح الملائمة لنا جغرافيا وتراثيا ، والعمل على اختيار وتقرير أكثر نماذجها وفاء بتقديم شتى العروض من مسرح وموسيقى واستعراض وسينما للتعميم وفق أهمية وكثافة أماكن التنفيذ . على أن تشارك فى هذا التقييم الجهات المعنية فى وزارات : الثقافة ، والاسكان ، والحكم المحلى .

* قيام أخصائيى الصوت وهندسته فى مراكز البحث والجامعات بحل مشكلة نقاء الصوت وضمان جودة توصيله على مدى ساحة نموذج المسرح المختار .

* العمل على إدراج أماكن التنفيذ فى خطة دورية لزيارات فرق هيئة المسرح وأكاديمية الفنون وفرق عواصم الثقافة الجماهيرية ، وخاصة فى المناسبات المحلية من الأعياد والاحتفالات .

* انشاء قسم للتجارب المسرحية – بإحدى الجهات المعنية – يمثل فيه كل من جهازى الثقافة الجماهيرية ورعاية الشباب لخدمة مبتكرات مسرح الاقاليم وحركته المتدفقة بالمؤلفات الجيدة والملائمة . مع الاستعانة بمختلف البحوث والدراسات والتقارير النوعية ، وبكبار الأكاديميين من المخرجين والنقاد ، وفنانى الحركة المسرحية المصرية . والعمل على تبادل بحوثه ونتائج تجاربه مع مراكز المسرح وهيئاته المناظرة فى العواصم العربية والعالمية .

حول صناعة الآلات الموسيقية

يعتبر تصنيع الآلات الموسيقية من لوازم صياغة وأداء التنغيم السليم ، فضلا عن عائدها الاستثمارى ، من حصيلة السوق المحلى والتسويق الخارجى .

وقد كان لمصر ، منذ أقدم العصور ، دور رائد فى تصنيع واستخدام مختلف آلات الموسيقى من الوتريات ، والنفخ الخشبى والنحاسى ، ومن الايقاعيات .

كما تكشف النقوش والرسوم ومقتنيات المتاحف ، عن انتاج نماذج أساسية من كل نوع ، وقد ظل الانتاج المصرى من آلات الموسيقى متداولا فى العهدين اليونانى والرومانى مع استخدام عديد من الأسماء والأوصاف تبعا للتنوع فى أحجامها وأطوالها .

ومنذ الفتح الاسلامى وحتى العصر المملوكى ظلت مصر طرفا حضاريا وهاما فى صناعة واستخدام آلات الموسيقى مع شتى العواصم مؤثرة ومتأثرة . ومن الممكن اتخاذ مجموعات آلات الموسيقى التى تم تصنيعها وتداولها فى مصر على أيام الأيوبيين والمماليك حصيلة تمثل انتاج الحضارة الموسيقية فى مصر .

أما فى العصر العثمانى ، فقد كان لكل « سنجق » من حكام الولايات فرقة طبلخانة « موسيقى عسكرية » تضم : ٦ طبول و ٦ دفوف و ٦ مزامير وزوجين من الأبواق وقرصين من صاجات النحاس .

ولكن ظروف التأخر التى تعرض لها المجتمع المصرى حينذاك – وخاصة بعد نقل أمهر العاملين من المصريين فى مختلف الفنون والصناعات الى الآستانة – لم تمكنه من أن يضيف جديدا الى ما ورثه من موسيقى العصر الوسيط ، من أدوات اللغة الموسيقية الساذجة ، ولذلك بقيت لنا فى تقاليد « التخت » آلات من مثل : عود البريط ، وبوصة الناى ، وقانون الفارابى ، ورباب الجوزة ، وهذا فى وقت كانت قد تمتعت فيه الفرق الاوركسترالية فى أوربا بثمار التمدن الصناعى وتحويل مزامير البوص الى آلات الفلوت ذات المفاتيح ، وترقية أرغول الريف الى أنواع مختلفة من آلات الكلارنيت والسكسفون ، ومثلها من آلة المزمار البلدى الى طاقم من الأبوا والكورانجيليه والباصون وكونترا الباصون . مع تطوير نفير الاستدعاءات والتنبيه الى العديد من آلات النفخ النحاسية المجهزة بصمامات التصبيع الميكانيكى ، وتحويل ربابة الشاعر الى أشكال عذبة النغم من الكمان والفيولا والشللو والباص ، والوصول بمستوى آلة القانون عبر مراحل من تحسين الصنعة الى شكل وامكانات البيانوفورتى ، الى غير ذلك من تطور وتنوع فى بقية الآلات الموسيقية .

ويعتبر هذا النقص فى الآلات الموسيقية من المشكلات الكبيرة التى تواجه القائمين الآن على التعليم الموسيقى ، وعلى الحياة الموسيقية فى مصر ، وليس هذا النقص قاصرا فقط على الآلات الاوركسترالية (الوتريات بأنواعها ، وآلات النفخ الخشبية والنحاسية وآلات الايقاع) بل صار ملموسا أيضا فى مجال الآلات العربية التقليدية ، التى كانت مصر حتى منتصف هذا القرن من أهم مصادرها فى العالم العربى ، فحتى هذه الآلات من العيدان والقوانين والدفوف وما اليها أصبحت نادرة وأقل جودة بكثير مما كانت عليه فى مصر من قبل .

وقد أصبح هذا النقص الشديد من المعوقات امام انطلاق التعليم الموسيقى التخصصى فى المعاهد الموسيقية العالية والمتوسطة ، كما أنه يعوق انطلاق الفرق الموسيقية بكل أنواعها ، سواء الأوركسترات ، أو الفرق النحاسية ، والفرق العسكرية وفرق الهواة من الشباب . وان كان من الظواهر الملفتة أنه ليس هناك نقص كبير فى آلات الموسيقى الدارجة (البوب) .

وليس من اليسير تحديد أسباب هذه الازمة تحديدا شاملا ، وان كان يأتى فى مقدمتها مشكلات استيراد هذه الآلات ، وان كثيرين من أعضاء

الجاليات الاجنبية عمدوا الى تصدير آلات البيانو التى كانوا يشترونها فى مصر بأسعار اقل من مثيلاتها فى الخارج ، بالاضافة الى أن بعض صناع الآلات الوترية الاجانب الذين انتجوا آلات وترية قيمة ، قد ترك موتهم فراغا لم يملأ بغيرهم ، لا من الأجانب ولا من الوطنيين . وقد امتدت المشكلة الى خدمات جوهرية لاغنى عنها للحياة الموسيقية ، مثل إصلاح وشد آلات البيانو ، وهى خدمة أصبحت نادرة وغير مستقرة فى مصر الآن ، مما حدا بأكاديمية الفنون الى محاولة علاجها باستقدام خبراء من الخارج .

واذا كنا نريد للتعليم والحياة الموسيقية فى مصر أن ينطلقا ، فلابد من دراسة شاملة لكل مايتصل بمشكلة توفير الآلات الموسيقية بهدف وضع حلول جذرية لها للقضاء على كل ظواهر هذه المشكلة .

لذلك ، وفى اطار استراتيجية التصنيع اللازم لمطالب السوق المحلى المصرى اساسا ، وللتسويق الخارجى فى البلاد العربية والافريقية ، وحرصا على الدور الريادى لمصر - فقد طرح الموضوع للدراسة من وجهة الاهمية الموسيقية ، على أن تكون هذه الوجهة جزءا أساسيا وبداية لدراسة شاملة يوصى بأن يشارك فيها ويكمل بقية أجزائها كل من المجلس القومى للانتاج والمجلس القومى للتعليم ، ليستوفى الموضوع حقه من البحث من جميع وجهاته التخصصية ، وذلك للوصول الى افضل الحلول الاقتصادية والصناعية والفنية لانشاء صناعة مصرية علمية وحديثة لمختلف آلات الموسيقى .

التوصيات

وفى ضوء البحوث التى قدمت والمناقشات والآراء التى طرحت فى اجتماع المجلس ، يوصى بما يأتى :

* العمل على ايفاد بعثات كافية للتدريب على تصنيع واصلاح وصيانة جميع أنواع آلات الموسيقى من الوتريات والنفخيات والايقاعيات الى البلاد المتقدمة فى هذه الصناعة (مثل : ألمانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان والصين الشعبية) . مع الحرص على وضع الضمانات لتشغيل خريجى هذه البعثات فى تخصصاتهم بعد العودة .

* مراعاة اختيار مرشحى البعثات من بين الموسيقيين ، أو من طلاب المدارس الصناعية أو المعاهد الهندسية أو من الفنون التطبيقية ممن لهم اهتمامات موسيقية ، مع تخصيص بعض البعثات او المنح لقطاعى موسيقات الجيش والشرطة فى تخصصات إصلاح وصيانة الآلات .

* النظر فى الاتجاه نحو تصنيع بعض الآلات الموسيقية فى مصر بالتعاون مع الدول المتقدمة فى هذا المجال ، وذلك على أساس تجميع قطع تلك الآلات كبداية لهذه الصناعة فى مصر .

* انشاء ورش للتخصص فى اصلاح الآلات الموسيقية بالقوات المسلحة والشرطة ، وفى بعض المدارس الفنية الصناعية بالعاصمتين وفى الدلتا والصعيد .

* تشجيع صناع آلات الموسيقى المحلية والتقليدية على اجادة انتاجهم وتطويره ، وفقا لنماذج يعتمدها أساتذة الصوت فى كليات الهندسة وغيرها بحيث تفى بالأغراض العلمية والفنية .

مع العمل على توفير احتياجاتهم من المواد الخام ، وتخصيص جوائز التشجيع للمتفوقين منهم ، واقامة المعارض لانتاجهم .

إلى جانب تشجيع القطاع الخاص على انشاء شركات تختص بصناعة وانتاج الآلات الموسيقية وذلك بمنح الحوافز المناسبة لهذا الغرض ، ويستدعى الامر - فى هذا المجال - القاء الضوء الاعلامى على الاهمية الفنية والاقتصادية لوجوب انشاء صناعة مصرية متطورة لآلات الموسيقى .

* النظر فى استصدار قانون يحظر اخراج الآلات الموسيقية القيمة من مصر ، وخاصة آلات البيانو ، الى أن تقوم الصناعة المصرية المقترحة ويتوافر انتاجها منها .

* انشاء مركز للتدريب على صناعة الآلات العربية والتقليدية والشعبية ، على أن يتولى فنانو هذه الصناعة - الذين كادوا أن يندثروا - تدريب أجيال جديدة من الصناع الشبان المهرة ، مع توفير ظروف مادية ومعنوية مناسبة لهم ، وذلك أسوة بمركز وكالة الغورى ، للحفاظ على الصناعات الفنية التقليدية .

الفنون الشعبية والتشكيلية وتنمية انتاجيات حرف البيئة

من البديهى أن أى تقدم ينشده المجتمع ويسعى الى تحقيقه ، انما يستند الى قاعدة وطنية تستثمر الامكانات المحلية الواقعية مما تتيحه الطبيعة مناخا ومصادر ثروة من الخامات والطاقات وغيرها ، بالاضافة الى النشاط الانسانى ، وهو نشاط اقتصادى اجتماعى ثقافى فهو اقتصادى من حيث ان قاعدة النشاط الانسانى اقتصادية بطبيعتها ، واجتماعى لأن النشاط الاقتصادى من بين العوامل الهامة التى تشكل المجتمع على نحو معين ، وثقافى لأن معتقدات وأفكار وتصورات وحياة المجتمع عموما تتجلى من خلال البيئة الثقافية السائدة . وهذا يعنى أن علاقة الانسان بالطبيعة تشكل تراثا خاصا بالجماعة الانسانية المعينة ، وأن هذا التراث يرصد صور هذه العلاقة بين الانسان وبيئته الطبيعية والاجتماعية ومن بين العناصر التى يرصدها التراث : صور هذه العلاقة بين الانسان وبيئته الطبيعية والاجتماعية ، وكذلك عنصر الخبرة التى يكتسبها الانسان فى تعامله مع مواد بيئته الطبيعية وتشكيله لهذه المواد نفعا وجمالا كجانبين يتواتر اقترانهما معا على نحو مركب فى كل ماتنتجه الجماعه الشعبية مشكلا من مادة فى اطار التقاليد الاجتماعية والفنية (التقنية) . فبين المادة والصانع الشعبى يقف مجتمع له تقاليده الثقافية والفنية الملزمة للفنان الشعبى من خلال التنشئة الاجتماعية والثقافية ، وهذا أوضح ما يكون فى مجال تشكيل المادة .

محددات تحكم نشاط انتاجيات البيئة :

واذا كان الامر كذلك فان الحرف البيئية الشعبية (والتشكيل الشعبى عموما) ينبغى ان ينظر اليها من خلال منظورين مترابطين متضافرين لا متوازيين ، هما النفع والجمال وبمعنى أكثر تأصيلا : الاقتصاد والثقافة . فالمنتج الحرفى الشعبى ليس سلعة اقتصادية محضة ، وهو كذلك ليس عملا فنيا صرفا .

وفى كثير من المجتمعات يضاف محدد آخر ثالث الى هذين المحددين ، هو محدد السياحة كنشاط اقتصادى وثقافى أيضا . وقد تتعارض هذه المحددات احيانا بينما المفترض ان تتساند وتتفاعل ليتحقق كل جانب منها على نحو من الكمال ، وبحيث تجتمع كلها لتقيم الصناعات والحرف الشعبية حاملة للسمات الحضارية للمجتمع ، أو متميزة بحملها لهذه السمات .

ان الواقع الراهن يظهرنا على أن اهم عامل نراه مؤثرا على أوضاع ومستوى حرفنا البيئية هو عدم النظر اليها نظرة ثقافية قومية ، أى الاقتصار على النظر اليها على أنها مجرد صناعة لسلع اقتصادية ، لاجرم انهاصناعة وانها سلع اقتصادية ، ولكن هذا التصور قاصر ويقلص من طبيعة هذا النشاط بالغاء أو تجاهل أو تجاوز البعد الثقافى ، وهذا التقليص يقود الى نتائج تنعكس سلبيا على الجانب الاقتصادى نفسه . وبين هذا التصور القاصر والنتيجة السلبية تقف مجموعة من الاسباب أهمها : الخطة والبرامج والوسائل التنفيذية - تمويلا وتنظيما وتسويقا - وهذه ينعكس فيها التصور القاصر ويصبغها بصبغته . ويضاف الى هذا التصور الفلسفة السائدة للسياحة ، وقد كان من المفترض ان تقوم السياحة باجراء التوازن الدقيق بين التصور الاقتصادى والتصور الثقافى ، اذ ان السياحة كنشاط اقتصادى ذى بعد ثقافى تحرص على استثمار السمات الطبيعية والحضارية لمجتمع

بعينه قادرة – لو احكمت فلسفتها وتخطيطها – على أن تحدث توازنا كبيرا بين المنظورين أو المحددين ، ولكنها متأثرة بتحكم التخطيط التجارى واستعارة انماط اوربية دون اسهام لاساليب التخطيط الذى تقوم عليه هذه الانماط .

يضاف الى هذا سمة الاستعلاء الذى يحكم علاقة النشاط السياحى بالملامح الشعبية التى يمكن استثمارها بذكاء فى هذا النشاط بحيث يمكن القول انه ليس ثمة كبير فضل للأنشطة السياحية اذ الفضل الحقيقى يكاد يكون مضافا لحساب ظروف تاريخية اتاحت لأسلافنا ان يتركوا لنا ثروة أثرية لم ننجح الى الآن نجاحا كبيرا فى استثمار وفرتها وتميزها على النحو المرجو .

ان كثيرا من الشعوب التى ضن عليها تاريخها الحضارى برصيد أثرى ذى بال تسعى الى اتخاذ الوسائل والاساليب التى تستثمر بها خصائصها وامكاناتها الحاضرة لتحقيق جذب سياحى وهى فى هذا لاتغفل صناعتها ومنتجاتها الحرفية الوطنية .

ومن أجل ذلك قامت بانشاء المراكز العلمية لجمع وتسجيل وتصنيف مختلف أنواع الفنون الشعبية والعمل على اتاحتها للدارسين وعلى نشرها والتعريف بها .

والى جانب حركة الجمع والتسجيل والتصنيف وعرض النماذج فى المتاحف المتخصصة والاقليمية ، قامت الحركة النشطة لبعث واحياء التراث الشعبى بأنواعه ولتحريكه من مستوى القرية الى عاصمة الاقليم أو المحافظة والى العاصمة الأم ، ونظمت لذلك المسابقات ورصدت الجوائز وعملت على تسويق منتجات حرف البيئة وإقامة المعارض والاسواق المحلية والدولية للتعريف والتثقيف والرواج الاقتصادى .

وتعتبر عملية بعث واحياء التراث الشعبى بأنواعه المختلفة مع المحافظة عليه من الضياع والاندثار فى مواجهة تيار التغير والتطور فى الحياة المعاصرة قضية هامة فى حسبان أى شعب من الشعوب ، دفاعا عن أصالة الهوية الوطنية وعن استمرارها فى المكان والزمان .

لذلك فان مشروع الاسر المنتجة فى كل الدول شرقا وغربا يقوم أساسا على احياء منتجات التراث الشعبى التشكيلى من أزياء وحلى وادوات للزينة وأثاث ومنتجات الأكلمة والسجاد والمفارش ومصنوعات الجلود والفخار والزجاج وأدوات المطبخ وبعض الوان الطعام والحلوى ، وتعمل الدول على تشجيع هذه المنتجات فى كل بيئة نشأت وانتشرت فيها ، كما تساعد على التسويق المحلى والخارجى لها .

التوصيات

على ضوء ما سبق من أن الحرف والصناعات الشعبية البيئية ينبغى أن ينظر اليها – فلسفة وتخطيطا على أساس مقومين هما : الاقتصاد والثقافة ، مضافا الى ذلك موقف السياحة من الصناعات والمنتجات الشعبية بما لهما من مفهوم ثقافى حضارى – يوصى بما يأتى :

* أن تقوم الهيئات والمؤسسات المتخصصة فى الحرف والصناعات البيئية كل فيما يخصها بما يأتى :

– القيام بعمل مسح جغرافى لمختلف الأقاليم والبيئات المتميزة بالجمهورية فى فنون هذه الحرف والصناعات لحصر واثبات نشاطاتها المختلفة وحصر خامات البيئة فيها ، لكى يتحدد على ضوء ذلك التخصص الانتاجى فى كل بيئة كما ونوعا .

– تنشيط وتنمية هذه الحرف والصناعات ، وأن يعتمد التخطيط لهذه المهمة على دراسات متخصصة فى مجالات الاقتصاد والتربية والتشكيل الفنى الشعبى .

– جمع الأنشطة المختلفة فى مجالات هذه الحرف والصناعات فى نظام موحد فلسفة وأهدافا وتوجيها ، تلافيا لتوزيع هذه الأنشطة على جهات عديدة مختلفة فى الاتجاهات والخطط والاساليب والأهداف .

– دعوة وتوجيه المؤسسات التعليمية والتثقيفية والاعلامية الى المساهمة المخططة لتحقيق الغاية القومية المنشودة من تنمية الحرف والصناعات البيئية الشعبية على النحو الآتى :

أولا : المؤسسات التعليمية :

– تضمين برامج المراحل الأولى للتعليم قدرا مناسبا من فنون هذه الحرف البيئية الشعبية وثقافتها ، دون أن يقتصر ذلك على المدارس الفنية الصناعية المتخصصة ، وأن يدرج هذا القدر المناسب ضمن مقررات التربية الفنية والتربية الوطنية ، إبرازا لأهمية القيم الفنية من ناحية ، وتربية للنشء على قيم وعادات التمسك بالمنتج الوطنى وتشجيعه والاعتزاز به وايثاره من ناحية أخرى . كما أن ذلك يسهم فى غرس روح الانتماء الوطنى وتنمية سلوكياته لدى المواطن منذ صغره .

– أن تلح مؤسسات التعليم الفنى الصناعى فى برامجها على الجوانب الفنية والجمالية لهذه الحرف ، دراسة وتطبيقا ، وألا تغلب النمطية فى انتاجها دون مراعاة وتقديم القيم الفنية والجمالية .

– أن تواصل مؤسسات التعليم العالى ، للكليات وللمعاهد والفنية المتخصصة ، رسالة المراحل التعليمية السابقة ، ترقى بها الى مستوى الدرس الاكاديمى المنظم ، بحيث تعمد الى تعميق القيم الفنية وغير الفنية – اقتصادية واجتماعية – فى هذه الحرف والصناعات .

ثانيا : وزارة الثقافة (الثقافة الجماهيرية على الخصوص) :

أن تخص وزارة الثقافة نشاط التشكيل الشعبى فى خططها بقدر أكبر من الاهتمام . ويمكن أن يتحقق هذا الاهتمام على سبيل المثال على النحو الآتى :

– أن تتضمن خطط الوزارة قيام المتاحف الاقليمية (متحف لكل محافظة ، أو متحف لمجموعة من المحافظات المتشابهة فى الانتاج) بعرض المنتجات البيئية عرضا مدروسا ، يبرز قيمة المعروضات فنيا وثقافيا واقتصاديا .

• كما يمكن أيضا اقامة المعارض الدورية القومية والاقليمية على أساس العرض النوعى التخصصى لأنواع من المعروضات بعينها ، أو على أساس العرض الشامل لأنواع مختلفة من المعروضات على مستوى محافظات الجمهورية .

– أن تعد الوزارة المسابقات ذات الجوائز المادية والأدبية مع التركيز على الانتاج الجماعى المتميز دون اغفال تشجيع الأفراد المتفوقين تحقيقا للمنافسة بينهم . على أن تخضع شروط هذه المسابقات لمعايير ثقافية وفنية دقيقة مستندة الى أسس علمية .

– أن تدعم الوزارة الكوادر المتخصصة والعاملة فى هذا المجال خاصة المهتمة بالجانب الثقافى منه تأكيدا لهذا الجانب الذى سيظل شريكا للجانب الاقتصادى .

ويمكن الافادة فى هذا المجال – فى مستويات الاشراف الفنى – من خريجى الكليات والمعاهد المتخصصة (كليات الفنون الجميلة والتطبيقية وكليات التربية الفنية والمعهد العالى للفنون الشعبية وغيرها) .

– تنشيط الدور البحثى المتخصص لمركز دراسات الفنون الشعبية ودعم متحفه ، على أن تولى عناية خاصة بجمع وتوثيق النماذج والمادة العلمية المتصلة بالحرف والصناعات البيئية الشعبية من الاقاليم المختلفة : الريف والمدينة ومناطق البدو ، فهذا الجمع الموثق هو المدخل لاتاحة المادة للدراسات الجادة ، وهذه مهام لايمكن تأجيلها نظرا للتغيرات التى تتعرض لها البيئات المنتجة (ونذكر على سبيل المثال : ما تعرضت له بيئة النوبة القديمة وأثر ذلك على الصناعات المرتبطة بالنخيل) .

ثالثا : المؤسسات الاعلامية :

على الاجهزة الاعلامية أن تضع تخطيطا لعمل اعلامى واسع ، يقوم على دراسة واعية ومتأنية لانشطة فنون وحرف وصناعات البيئات المختلفة ، ويعمل على تغطيتها بوسائطه الفنية والتقنية المؤثرة ، المباشرة وغير المباشرة . على أن يعنى فى برامجه بالمفردات الثرية فى الثقافة المادية الشعبية ، وأن يبرزها متصلة ببيئاتها الاصلية . وأن يوسع من مساحة برامجه المخصصة لهذه المجالات حتى تستوعب جوانب الأنشطة المختلفة فيها وهى كثيرة ومتنوعة وليست مقصورة على الرقص

والغناء . كما ينبغى أن تعنى الأجهزة الاعلامية فى برامجها بما هو كائن فعلا من الانشطة فى الفنون والحرف والصناعات البيئية الشعبية ومـا ينبغـى أن يكـون دون أن تقتصـر على إبـراز ما كان فقط أو تتوسع فيه .

رابعا : وزارة الشئون الاجتماعية :

دعم الجهود الاهلية فى مجال الفنون والحرف والصناعات البيئية وتقديم التشجيع المدروس للجمعيات الأهلية فى هذه المجالات . وتيسير تشكيل الجمعيات الجديدة من حيث اجراءات اشهارها وتخليصها من المشكلات التى تعترضها .

كما يمكن للوزارة أن تدعم الجانب التربوى الاجتماعى للجمعيات المعنية بهذه الانشطة ، على أن تكون متابعتها لها متابعة موضوعية تربوية مشجعة الى جانب المتابعة الادارية والقانونية .

وعلى الوزارة أن تعمل بصفة خاصة فى هذا الصدد على دعم مشروع الأسر المنتجة فى مجال حرف وصناعات البيئة وذلك على النحو الآتى :

– متابعة اكتشاف وتشجيع الطاقات البشرية الصالحة للعمل فى فنون حرف وصناعات البيئة ، ضمانا لتوسيع مجال العمل عن طريق هذه الأسر من ناحية ، والابقاء على استمرار الوجود الفعلى لهذه الحرف والصناعات الوطنية التقليدية حية نشطة من ناحية أخرى .

– تقديم الدعم الفنى والتربوى والاجتماعى لهذه الأسر العاملة بتخطيط يستهدف رفع مستوى المهارات ، وتحسين مستوى الانتاج ، وزيادة العائد الاقتصادى .

– تقديم التوجيه المناسب لمراكز هذه الأسر للاستغلال الفنى والاقتصادى الأمثل لخامات البيئة المتاحة وتطوير استخداماتها التقليدية .

خامسا : المؤسسات الاقتصادية :

أن تقوم المؤسسات الاقتصادية – وعلى رأسها وزارة الاقتصاد – بالمشاركة مع وزارة التخطيط بادخال أنشطة الفنون والحرف والصناعات البيئية ضمن برامج الاقتصاد القومى وبرامج التخطيط ، بحيث يخطط لدعم هذه الانشطة على أسس مدروسة ينظر اليها باعتبارها نشاطا انتاجيا يمثل رافدا من روافد التنمية الشاملة .

على أن يؤخذ فى الاعتبار أن هذه الانشطة لها طابعها الانسانى الثقافى الحضارى . فلا يقتصر التعاون معها على أساس اعتبارات اقتصادية بحتة فحسب .

ويمكن للمؤسسات الاقتصادية الاسهام فى دعم نشاطات حرف وصناعات البيئة – بوسائل مختلفة منها :

– المساهمة فى التمويل اللازم للتوسع فى حرف وصناعات البيئة عن طريق بنك التنمية الصناعية وبنوك التنمية الوطنية بالمحافظات .

– أن تتولى جهة متخصصة الاقراض العينى لمشروعات حرف وصناعات البيئة لكى تمد الحرفيين والصناع بالآلات والأجهزة التى يحتاجونها .

– اعطاء أولوية لإقامة وتشجيع حرف وصناعات البيئة التى تنبىء عن تحقيق طاقة تصديرية مميزة .

سادسا : مؤسسات السياحة :

أن تخصص المؤسسات السياحية مكانا فى برامجها وخططها لمنتجات الفنون والحرف والصناعات البيئية على اعتبار أن هذه المنتجات يمكن أن تحتل مكانا بارزا فى السياسة السياحية وفى المساهمة فى تحقيق أهداف سياحية وذلك من مداخل متعددة ، منها :

– إعداد خطط مدروسة لعرض منتجات الفنون والحرف والصناعات البيئية والاعلان عنها بوسائل ووسائط فنية وتقنية متقدمة ، بحيث تتمثل فى مجال رؤية السائح ووجدانه دائما قيم هذا الانتاج الشعبى فى الكتاب الذى يقرؤه ، وفى المعرض الذى يزوره ، وفى الطائرة والسيارة اللتين يركبهما ، وفى الفندق الذى ينزل فيه ، وفى البرنامج التليفزيونى الذى يشاهده ، وفى المنطقة السياحية التى يزورها .

- ربط مراكز انتاج هذه الفنون والحرف والصناعات بحركة وبرامج السياحة تأكيدا للدور الهام لهذه المنتجات فى خدمة النشاط السياحى من حيث الإسهام فى التمثيل الحضارى والثقافى للبلاد ، وفى زيادة الدخل القومى . كما أن النشاط السياحى بارتياده لمراكز انتاج هذه الفنون والحرف والصناعات يسهم فى تنشيطها وفتح اسواق خارجية لها .

سابعا : التأكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس فيما يخص الفنون الشعبية من :

- اتخاذ الاجراءات لازالة التعديات ونزع ملكية الاراضى المخصصة لإقامة المعهد العالى للفنون الشعبية بمدينة الفنون بالهرم حتى يتسنى له استكمال مقوماته العلمية والمادية لكى ينهض برسالته .

- العمل على إنشاء مدارس حرفية فى صناعة الفنون التشكيلية الشعبية التقليدية خاصة فى الأحياء أو البيئات أو المناطق المتميزة بالتراث الشعبى التشكيلى . ويمكن البدء كمرحلة أولى بانشاء اقسام خاصة بهذه الحرف فى المدارس الصناعية الموجودة فعلا بهذه الجهات ، مع النظر فى إتاحة الفرصة أمام الصبية المشتغلين بهذه الحرف للالتحاق بهذه الأقسام طبقا لضوابط وشروط معينة وذلك حفاظا على نظام التلمذة الصناعية وتوريث الصنعة التى كادت تنقرض .

- أن يكون للمحليات دور إيجابى فى العناية بالتراث الشعبى والفنون الشعبية فى اقاليمها بناء على خطة مدروسة تقوم بموجبها كل محافظة بحصر وتسجيل تراثها الشعبى بجميع فروعه مستعينة فى ذلك بالخبراء والمتخصصين مع تشجيع الفنانين الشعبيين ورعايتهم وتيسير عرض انتاجهم فى مختلف المجالات بالوسائل المتاحة على مستوى المحافظة ثم على مستوى الجمهورية .

أثر الموسيقى فى العادات والتقاليد

العادات والتقاليد - بصفة عامة - مجموعة من الممارسات التى تشكل مع الزمن سلوكا متكررا يكتسب ويتعلم ويمارس اجتماعيا ، ويتوارث من جيل الى جيل حتى يرسخ فى التربية الثقافية التى رددته وتداولته منذ القدم على مدى أزمان متصلة .

والانسان كما يقال صانع عادات وتقاليد ، فطبيعته كانسان تحتم عليه أن يقيم صرحا من العادات والتقاليد ، مسهما بذلك فى ارساء دعائم المجتمع الذى يعيش فيه .

ومن العادات والتقاليد الاجتماعية ما يتبع أو يمارس فى مناسبات سارة وغير سارة مثل مناسبات : الخطبة والزواج ، وتربية الصغار ، وتشييع الأموات ، وإقامة الحفلات فى المناسبات المختلفة ، وغير ذلك من المواقف الاجتماعية والانسانية الدينية والدنيوية .

واذا كانت العادات والتقاليد مكونا هاما من مكونات البيئة الثقافية الاجتماعية وهى تبعا لذلك شديدة الصلة بحياة الانسان ، فان الموسيقى أيضا - كفن من الفنون - انسانية النشأة والتطور ، صاحبت الانسان فى مراحل حياته منذ القدم ، والتصقت بكيانه الثقافى والاجتماعى ، معبرة عن مواقف حياته ، ومستجيبة لمشاعره وأحاسيسه ، وعاكسة شخصيته ومميزاته ، حتى ليصدق عليها القول المأثور : « اذا أردت أن تحكم على أمة فاستمع الى موسيقاها » .

ومن المعروف أن الموسيقى لازمت كثيرا من العادات والتقاليد المصرية منذ عصور مصر القديمة . فهناك من الدلائل مايؤكد أن فن الموسيقى قد وجد قديما على ضفاف النيل ، وأنه كان يحتل مكانا راسخا وبارزا فى حياة المصرى القديم بكل جوانبها : عباداته ، مرحه ، حربه .. ومجالات ومناسبات كثيرة من حياته الحضارية الثرية .

ويسجل المصرى القديم مايشير الى كل ذلك فى لوحاته الجدارية رسما ونحتا وتبدو فى هذه اللوحات صور متكررة واضحة للآلات الموسيقية التى كان يعرفها ويستعملها مثل العود والناى المزدوج والمزمار والأرغول والهارب .

ويبدو التقاء الموسيقى بالعادات والتقاليد – على طول امتداد مراحل التاريخ ، قديمه وحديثه – واضحا فى كثير من مناسبات ومواقف الحياة الانسانية المصرية مع تفاوت نسب هذا الالتقاء بحسب اختلاف الزمان والظروف الاجتماعية .

ففيما يتصل بالحياة الدينية والروحية كانت الطقوس والشعائر الدينية أيام قدماء المصريين تمارس يوميا داخل المعابد ، وكان الترتيل هو أساس التعبد ، واعتبر الصوت البشرى فى التراتيل والترانيم بمثابة اقوى آلة موسيقية وكان هناك قواعد ثابتة فى استخدامه تبعا للموقف ونوعية التعبد ، وكان يصاحبه بعض الآلات الموسيقية مثل : « الترومب » والصفقات وأحيانا الدفوف .

وظهرت الموسيقى مصاحبة للشعائر والطقوس الدينية القبطية ، واستمر الاعتماد على الصوت البشرى فى أداء النصوص بألحان مصرية أصيلة تؤدى بصوت منفرد أو بصوت الجماعة أو بطريقة تبادلية وذلك بمصاحبة بعض الآلات الموسيقية المحدودة من نوع الآلات الايقاعية والتى الناقوس والمثلث .

وجميع الالحان والتراتيل القبطية الدينية من مقامات موسيقية معينة موضوعة وفق نظام متفق عليه . كما تختلف هذه الألحان وموسيقاها وفقا للمناسبة الروحية أوالدينية .

وتعتمد الشعائر الدينية الاسلامية داخل المسجد على ترتيل القرآن ، يقوم به الصوت البشرى وحده . وقد كان لتراتيل القرآن بالصوت الجميل فى صدر الاسلام أثر بالغ فى تهذيب الأحاسيس وسمو المشاعر ، وانعكس ذلك عموما على تربية الحس والذوق فى سماع واستقبال الصوت فى صوره المنغمة فى حدود الاتزان والاداء الجاد .

ولا تخلو المناسبات الروحية الاسلامية من مصاحبات موسيقية للعادات والتقاليد التى يجرى عليها المصريون فى هذه المناسبات .

ففى المولد النبوى تقام احتفالات تنشد فيها الاذكار ، وقد يصاحب المنشدين عزف الشبابة وبعض آلات الايقاع .

وفى استقبال رمضان تبدأ الحفلات برؤية الهلال ، وتنظم المواكب التى تجمع أرباب المهن والحرف والصناعات مصحوبة بعزف فرق الموسيقى . وللطرق الصوفية مواكبها بفرق الذكر والانشاد ، وتتعاقب ليالى رمضان تتردد فيها أغانيه وألحانه الخاصة به وما يصاحبها من موسيقى ، ولا تتكرر هذه الاغانى والموسيقى الثرية فى عطائها الفنى فى الايام العادية .

والمناسبات الدينية الروحية فى الاسلام كثيرة مثل : عيد الاضحى وعيد الفطر واحتفالات الحج والاسراء والمعراج وليلة عاشوراء والموالد الخاصة بالاولياء وغير ذلك ، وكل منها له طابعه وتقاليده ، وله أغانيه وموسيقاه .

أما الحياة الأسرية فلها فى البيئة الثقافية والاجتماعية المصرية عاداتها وتقاليدها التى ركزت على مناسبات معينة يحتفل بها المصريون بطرق وأساليب مختلفة . ويذكر من هذه المناسبات حفلات الزواج ، والولادة ، والسبوع والختان وعيد الأم وغيرها .

وقد كان للموسيقى دور فى كل من هذه المناسبات ولايزال يختلف من احتفال لآخر ، كما يختلف حسب المستويات الاجتماعية .

وان كان الزمن قد عدا على بعض هذه العادات والتقاليد فتغيرت بعض ملامحها وما كانت تحوطه من مظاهر .

والمناسبات العامة التى ثبتت العادات والتقاليد الاحتفال بها كثيرة ، ومنها احتفالات وفاء النيل والأعياد والمناسبات الوطنية . وللموسيقى دور كبير أيضا فيما يقام من الاحتفالات فى هذه المناسبات تعزف فيها فى أماكن معينة امام الجماهير ، كما تذاع عن طريق الاذاعة المسموعة والمرئية ، وهى متنوعة الالحان ، وان كان يغلب على الألوان الوطنية منها الطابع الحماسى .

وثمة مناسبات ومواقف تتصل بالحياة العملية لبعض اصحاب المهن والحرف يظهر فيها ألوان من الانغام الغنائية والموسيقية تصاحبهم أثناء عملهم ، وفى مقدمة هؤلاء عمال الزراعة من الفلاحين فى مزارعهم وخاصة فى مواسم الحصاد التى لها احتفالاتها الخاصة . وقد عرفت هذه الالحان الموسيقية مع الغناء من أيام قدماء المصريين حيث كانوا يستخدمون آلات مصنعة من العصى وبجانبها المزمار . كما امتد هذا اللون فيما جاء بعد ذلك من عصور قبطية واسلامية حتى العصر الحديث . وعرفت أيضا صيغ من التنغيم – بالصوت وأحيانا باشتراك الموسيقى – تصاحب حركات العمل الجماعى لكثير من أصحاب المهن والحرف الاخرى مثل البنائين والصيادين ، وهى تنغيمات يتوافق ايقاعها مع حركة العمل ونظمها ، وفى الوقت نفسه ترفه عن العاملين فى هذه المهن والحرف وترفع روحهم المعنوية أثناء كدهم وعملهم .

كما ان هناك احتفالات تؤدى فيها الموسيقى دورا كبيرا ، خاصة بفئات معينة من الشعب مثل احتفالات رجال الجيش والشرطة والنقابات والاتحادات المختلفة فى مناسبات خاصة بكل منهم .

وليس نقد وتقويم الناشز والغريب من النشاط الموسيقى أو من ممارساته المستهجنة شيئا غير مألوف فى تاريخنا . فقد كانت أغانى الحرب التى تبث الشجاعة فى النفوس فى صدر الاسلام من الممارسات التقليدية المطلوبة والإيجابية . ولهذا وعلى سبيل المثال منع المسئولون ضرب آلة الشاهين فى المعسكرات كيلا يرقق صوتها الحزين حمية الجند ، كما حرم المسلمون أيضا عزف آلة الناى فى احدى الغزوات الصليبية للسبب نفسه .

ويمكن من خلال هذه النظرة التقويمية المبدئية تعديل وتهذيب بعض الممارسات غير المناسبة فى النشاط الموسيقى والتى تعتبر دخيلة وغريبة على عاداتنا وتقاليدنا الأصيلة .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ، ومادار حوله من مناقشات ، يوصى بماياتى :

* اتخاذ الاجراءات التنفيذية لجمع وتحقيق وتصنيف أنواع الموسيقى والغناء المصاحبة للعادات والتقاليد فى مصر ، ورصد المؤثرات الاجتماعية والسياسية التى أثرت فيها .

* تشجيع البحث العلمى فى هذه المجالات لتحديد ماهو أصيل وما هو دخيل ، ولتقنين دور الموسيقى والغناء فى العادات والتقاليد فى مصر .

* استكمال تعزيز الهيئات العلمية المسئولة عن دراسة وجمع التراث الشعبى الموسيقى مثل المعهد العالى للفنون الشعبية ، والمركز القومى للفنون الشعبية ، والمعاهد الموسيقية المتخصصة بما يدعم مجهوداتها فى هذا المجال ، مع الاستعانة بجهود أقسام الاجتماع والتاريخ بكليات الآداب بالجامعات والمعاهد المختلفة .

* التأكيد على أهمية تكوين وإعداد الكوادر المتخصصة فى البحث العلمى فى هذا المجال .

* النهوض بمستوى نصوص الأغانى التى تستغل حاليا فى مصاحبة بعض العادات والتقاليد المصرية من ناحيتى الصياغة والمضمون كى تبعد عن الترخص فى العبارات وعن معانى الذل والهوان العاطفى قبل وضع الصيغ الموسيقية واللحنية لها .

* تشجيع قيام حركة إبداعية موسيقية لتلك الأغانى بحيث تأتى راقية الصياغة ، بسيطة اللحن ، ليسهل تداولها وانتشارها . مع الحفاظ على المقومات الأصيلة للموسيقى المصرية .

* تشجيع قيام حركة ابداعية موسيقية فى مجال التأليف العلمى

تقوم على المقومات الأصيلة للتراث الموسيقى المصرى ، وذلك بشتى أنواع التشجيع المادى والادبى والاعلامى .

* العمل على نشر هذه الاعمال فى أغان أو مؤلفات آلية من خلال وسائل الاعلام المسموع والمرئى .

الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

الحفاظ على القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية بالمدينة المصرية

المدينة : هى التشكيل العمرانى المعمارى المركب ، والمنشأ على موقع جغرافى تم اختياره بمعرفة الانسان ، لميزات طبيعية ، أو لظروف تاريخية ، أو لاعتبارات روحية ووجدانية ، أو لأغراض قومية سياسية أو عسكرية .

وهى تجسيم مادى متنام لتفاعل اجتماعى اقتصادى ثقافى مستمر على امتداد الزمن ، ليكون بيئة عمرانية ابداعية من صنع الانسان يضعها فى رحاب البيئة الطبيعية التى وهبها الله عز وجل له .

والمدينة بصورة أخرى هى المنطلق لغريزة البناء لدى الانسان ، ونتاج تفاعل ذكائه مع البيئة الطبيعية لمواجهة متطلبات حياته المادية والروحية ، وهى المرآة التى تعكس صورة المجتمع عبر التاريخ .

وتبقى المدينة بيئة عمرانية حية تفيض بالنشاط الحضارى والحيوية الخلاقة طالما حظيت من قاطنيها بما تستحق من رعاية وتنمية وتطوير ، ولكنها تهرم فتموت أو تندثر بالترهل وبإهمال البنية الأساسية وبانطفاء جذوة الابداع الحضارى الخلاق .

وفى اطار هذه المفاهيم الكبرى تتضح عظم المسئولية القومية عن استمرار هذه القيم وتنميتها وتطويرها ، خاصة أن مصر صاحبة تراث عريق يتناقل على مر الزمن نعيش فى كنفه لزمن ما ، ينتقل بعده ما ورثناه وما أضفناه إلى أجيال الابناء والاحفاد ليتواصل الابداع مع تواصل حلقات التاريخ وتكامل فصوله . ومن موقف موضوعى قومى ، ينبغى أن تكون هناك وقفة لتقويم ما فعلناه ونفعله للحفاظ على القيم الحضارية فى مدننا ، ممثلة فى تراثنا العمرانى والمعمارى التاريخى وفيما أضفناه ونضيفه من أعمال معاصرة .

التراث العمرانى والمعمارى التاريخى لمدينة القاهرة :

تمثل قاهرة مصر الاسلامية النواة التاريخية لقاهرتنا الحديثة ، فهى بكل المقاييس أجمل مكونات بيئتنا العمرانية والمعمارية ، وقد يغيم على كثير من القاهريين أصول هذه الحقيقة ، وقليلون هم الذين يدركون حجم وأهمية التراث المعمارى والثروة الفنية التى تمثل كل عصور مصر الاسلامية والموجودة بالقاهرة التاريخية ، والتى لاتزال تحتفظ بطابع القرن السادس عشر ، وتضم فيما تبقى من آثارها أكثر من خمسمائة أثر معمارى تمثل حقبة زمنية تمتد من القرن السابع الى القرن التاسع عشر الميلادى ، وينتظم أغلبها حول محور القصبة القديمة (شارع المعز لدين الله الفاطمى) ، وهى بهذا تعتبر أكبر متحف معمارى قائم على الطبيعة ، ومثالا متفردا ، ليس فقط بالنسبة لمدن العالم الاسلامى ، بل وعلى مستوى العالم كله .

وقد تعرضت القاهرة التاريخية خلال القرن التاسع عشر لمرحلة من الاهمال والهجرة بعد الامتدادت العمرانية التى بدأها محمد على ، وأخذت ذروتها فى عصر اسماعيل ، فهجرها علية القوم من الوجهاء والمشايخ والتجار الى المناطق الجديدة غربا وشمالا ، وتبع ذلك انتقال

المركز التجارى للمدينة ، وبقى من السكان محدودو الدخل ، يعيشون من الصناعات الحرفية فى الخانات والوكالات ، كما تركت القصور والبيوت الجميلة تتداعى وتتدهور بالإهمال وعوادى الزمن .

وكان من أول الواجبات فى العصر الحديث أن تنهض السلطات المحلية متكافئة مع الهيئات المختصة لحل مشكلات هذه المنطقة التاريخية العريقة ، ورفع مستواها والحفاظ على طابعها العمرانى والمعمارى الرائع . ولكن هذه الجهات لم تصل الى مستوى التنسيق والتعاون الكاملين ، بحيث لم يتحقق لها الاخذ بأفضل وأجدى الاساليب العلمية والفنية المتاحة للحفاظ على القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية المصرية من الناحية التنفيذية على أرض الواقع .

محافظة القاهرة : على رأس الجهات المنوط بها واجبات الحفاظ على البيئة العمرانية ، بوصفها المسئولة عن توفير وصيانة شبكات المرافق والخدمات العامة ، وتنظيم أعمال الهدم وتراخيص البناء والانشاء المستجدة فى المنطقة .

الهيئة العامة للآثار : وهى المسئولة عن ترميم وإحياء المبانى الأثرية ثم الحفاظ عليها وترشيد توظيفها فى الحياة اليومية لضمان صيانتها وبقائها .

هيئة الأوقاف : التى تملك كثيرا من الاراضى والعقارات والمبانى القديمة ذات القيمة الأثرية والتاريخية وتؤجر أغلبها للأهالى الذين يسيئون استعمالها عند مزاولة انشطتهم الحرفية والتجارية .

وقد نجم عن التراخى فى تطبيق القوانين الخاصة بحماية الآثار ، أو تلك الخاصة بتنظيم أعمال البناء - ان تركت الأبنية الحديثة غير الجميلة تعلو فى نشاز لتحجب الآثار وتشوه بيئتها التاريخية . كما سبب بعد هذه المناطق التاريخية عن أعين المسئولين وتحركاتهم ان استبعدت دائما من أولويات مشروعات صيانة المرافق ، فطفحت المجارى وتغلغلت المياه الملوثة فى جدران المبانى الاثرية مما يهدد سلامتها وينذر بسقوطها .

يضاف الى ذلك عدة عوامل أخرى تضافرت على الاساءة اليها والتعجيل بتخريبها ، منها تسلل وسائل النقل الآلية من مختلف الاثقال والأحجام الى أضيق دروبها حيث تحتك بجدران البيوت والجوامع الأثرية وتطلق عليها ماتنفثه من سموم تلوث البيئة وتفتت الأحجار .

ومنها اصرار بعض الأهالى على ادخال صناعات غريبة على البيئة وضارة بها داخل الوكالات والربوع والخانات القديمة ، مما يجمع على خطورته رجال الآثار والفنيون .

ومنها فوضى الإعلانات الضخمة قبيحة التصميم ذات الالوان الفجة الصارخة التى تنتشر فى ميادين المناطق الأثرية ، وبلا محاولة من مسئولى الأحياء لايقاف العدوان على آثار المنطقة وطابعها الجمالى ، وخاصة مايقع منها كخلفية منفرة وراء جامع مهيب أو بيت قديم جميل .

كما دخل الطريق العلوى (كوبرى الأزهر) الى هذه المنطقة مقتحما حياة السكان ، ناقلا اليهم الضوضاء والتلوث فى عقر دورهم متطاولا على مشاهد الآثار ووقارها بحجب واجهاتها وازواء معالمها ، وكان المقترح أن ينفذ هذا الطريق على هيئة نفق أسفل شارع الأزهر من ميدان العتبة وينتهى الى طريق صلاح سالم ، ولايبرر استبعاد هذا الاقتراح ارتفاع تكاليفه لأن آثار القاهرة الاسلامية وشواهدها التاريخية العظيمة تساوى اكثر مما قد ينفق للحفاظ عليها من أموال .

لذلك ينبغى أن توضع من الآن قضية أحياء القاهرة التاريخية والحفاظ على ثروتها الأثرية الفريدة فى اطارها الصحيح ولابد من نظرة شمولية ودراسة متكاملة للتنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة ككل وطبقا لخطة ثابتة تنفذ على مراحل بعيدا عن التأثر بتغير القائمين على السياسات لأن الأمة التى تهمل آثارها انما تضيع شواهد أصالتها وجذور حضارتها .

التراث المعمارى فى العصر الحديث :

كذلك يتعرض التراث المعمارى من النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين الى اعتداءات

تستهدف محوه للانتفاع بمواقع أراضيه فى منشآت استغلالية جديدة . وكثير جدا من تراث هذه الفترة يمتاز بقيم معمارية وفنية كبيرة ، أو بقيم تاريخية قومية وعاطفية . ولعل المضاربة فى أسعار الأراضى وتجميد عائد المبانى القديمة مع ارتفاع تكلفة صيانتها والحفاظ عليها ، هو الدافع وراء حركة الهدم التى تشاهد اليوم دون محاولة للتدخل أو حتى لمجرد دراسة موضوعية تأصيلية لهذا الوضع لبحثه والوصول الى حلول لما يتخلف عنه من مشكلات .

بل إن ما نشر من مقترحات متضمنه فى مشروعات ، لم تكتمل بعد ، تشير الى أن التفكير الذى يتطرق الى اباحة ازالة المبانى التى تجاوز عمرها مائة سنة لاقامة مبان جديدة مكانها ، أمر لايمكن قبوله استنادا الى ماوراء الوضع التاريخى والحضارى لتلك المبانى القديمة من قيمة عالية . فهذه الاباحة بدون قيود أو ضوابط تدعم الاتجاه الى تخريب التراث المعمارى .

تحديد أدوار المسئولية :

من الواضح أن المشكلات التى تعوق الحفاظ على القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية فى المدينة المصرية ترتبط بأطراف ثلاثة هى : دور المعمارى ومن يعاونه من المهندسين المتخصصين والفنانين التشكيليين ، ثم دور المسئول صاحب القرار ، ثم دور أفراد المجتمع المنتفعين بالمشروعات العمرانية والمعمارية .

دور المعمارى فى المجتمع :

ان الرسالة المثالية للمعمارى المسئول هى العمل على ايجاد مجال للحياة الانسانية ، وتشكيل البيئة التى ينطلق فيها النشاط الانسانى الخلاق ويتواصل الناس فى تعاون بناء لتلبية متطلباتهم الحياتية فى إطار سلوكيات للتعامل الكريم والأمن والنظام ، مما يضفى على البيئة الطبيعية شكلها الحضرى وقيمتها الحضارية التى ينشدها المجتمع .

واذا لم يقدر المجتمع أهمية دور المعمارى التقدير الواجب ومدى حاجة المجتمع اليه ، فإن ذلك سيؤدى الى ظهور مساوىء فى البيئة العمرانية والمظهر الحضارى بشكل عام .

وفى البلاد المتقدمة يشرف المعمارى - بوصفه موضع المسئولية أمام المجتمع طوال حياته المهنية وبعدها - على شئون المعمار بما يتضمنه من تقنيات وقيم ، لأن مايسهم فى اقامته من أعمال معمارية تبقى زمنا طويلا تتعاقب عليه الأجيال ، فان أجاد فقد أضاف الى المدينة جمالا والى مجتمعه قيمة واحتراما ، وان أساء فانما يكرس اساءته ويقيم لها صرحا . ولكن المعمارى فى مصر الآن ليس صاحب الكلمة الأولى ولاحتى الأخيرة فيما يكلف به من أعمال كما سيتضح ذلك عند عرض دور المسئول صاحب القرار .

فالعمارة اصبحت الآن - وفى جو الشره المادى والكسب السريع - تفتقر الى من يطلب المستوى الرفيع ويقدر قيمة الجمال ، بل لقد وصلت إلى حالة من التدهور جعلتها حرما مباحا لممارسات غير ذوى الاختصاص ، ومجالا لاجتهادات غير المتخصصين ، وخاصة من بيدهم المال أو من بيدهم اتخاذ القرار .

وعلى أى الحالات فالمعمارى لم يكن أبدا حرا فى عمل ما يريد ، بخلاف الفنان التشكيلى الذى يستطيع أن يفرغ طاقاته الابداعية فى التصوير او الرسم أو النحت دون قيد مادى أو قهر معنوى . الأمر الذى لايتأتى للمعمارى الذى ينفذ فنه بأموال غيره الا فى احوال نادرة حين يقع على عميل مستنير يعطيه الثقة والوسائل المادية لتحقيق أفكاره .

ومع ذلك ، فالمعمارى مسئول عن حالة الاغتراب فى العمارة التى تجتاح مدننا الآن ، فالكثير من المعماريين تستهويهم التيارات الواردة ، ولايفهمون منها الا التشكيلات الخارجية والمظاهر السطحية اللافتة للنظر دون تعمق حقيقى فيما تنطوى عليه من نظريات ، وما تحمله من فلسفات لاعلاقة لنا بها ولا مواءمة بينها وبين تقاليدنا ، ولا تناسب واقعنا الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

ان المعماريين مثلهم مثل رجال الفكر والفن فى بلادنا مطالبون ببحث أسباب الاغتراب وظواهره فى إنتاجهم ، ومراجعة بعض الألفاظ المتداولة على ألسنتهم فى هيئة شعارات مطلوب الوصول الى تحديد لمدلولاتها فى مجالات الفكر والفن .

ومنها على سبيل المثال : الحضارة ، الأصالة ، التطور ،المعاصرة ، الثوابت ، المتحولات ، المتغيرات ، المتبادلات وغيرالمتبادلات بين الثقافـات ، التقنيات (التكنولوجيات) الملائمة وغير الملائمة .

ومن خلال النقاش الجاد والحوار العلمى البناء لابد أن تتبلور مدلولات هذه الكلمات فى بيئتنا وتفرز اتجاهات فكرية واضحة المعالم تجسم الأصالة وتبرز الثقافة وتحد من تيار الاغتراب .

وللمعمارى أيضا دور اجتماعى اعلامى هام فيما يخص الحفاظ على القيم الحضارين فى البيئة العمرانية والمعماريـة فى المدينـة المصريـة ، وعليه فى سبيل ذلك أن يخصص من رسالته الابداعية جزءا اعلاميا وتعليميا للناس عن كيفية النظر الى الأعمال المعمارية ، وكيفية تذوق مافيها من قيم جمالية ، بجانب تقدير كفاءتها الوظيفية وعائدها النفعى ، ويكون ذلك بتنظيم المعارض للمشروعات المعمارية الهامة كدار الأوبرا ومتحف الحضارة المصرية ومركز المؤتمرات بمدينة نصر ومنشآت الاستاد والمبانى العامة فى المدن الجديدة وغيرها ، ومناقشة هذه المشروعات وأمثالها بوسائل الاعلام المرئية والمطبوعة بأسلوب واضح ومبسط . وبمثل هذه الجهود يتحقق التلاقى والتفاهم بين المعمارى والمجتمع ويتلاشى سياج الجهل والتجاهل الذى يتحصن خلفه الناس ، متعللين بعدم قدرتهم على فهم الرسومات الهندسية ، لكى يقفوا من الابداع والجمال فى الأعمال المعمارية موقفا سلبيا .

كذلك للفنان التشكيلى والمصمم التطبيقى دورهما الهام فى اضفاء لمسات الجمال واشاعة الذوق والرفاهية فى حياة المدينة ، ولكن يبدو أن دور الفنون التشكيلية فى المجتمع قد تراجع ، وأصبح الالتقاء الفعال بينه وبين المصمم التطبيقى نادرا ، وأصبح الفن كأنه عنصر منعزل لا لزوم له فى تشكيل نسيج الحياة . وهذا الذى طرأ حديثا على حياتنا يشكل ظاهرة جديدة وغريبة ، ذلك أن تاريخ مصر الحضارى منذ أقدم عصوره يبرز فيه الفن التشكيلى بصورة جلية متميزة ، بحيث يبدو وكأنه غاية فى حد ذاته ، وضرورة من ضروريات الحياة فى مصر الفرعونية والقبطية والاسلامية ، وتاريخه المسجل وتراثه الخالد ينهض بارزا مع التاريخ السياسى جنبا الى جنب .

ولعل فيما يمر به مجتمعنا الآن من ظروف اقتصادية ضاغطة مايفسر هذه الظاهرة ، وان كانت هناك طبقة من الأغنياء الجدد ظهرت على سطح المجتمع ، لاتحس بحاجة الى الفنون التشكيلية ، بل ولا تتذوقها اصلا .

ولكى تعود للبيئة العمرانية والمعمارية صورتها وتكوينها الملائمان للحياة المصرية ينبغى أن نصل أنفسنا بتقاليد الماضى البعيد والماضى القريب ، حيث أثمرت هذه التقاليد قيما وأساليب فنية فى مجالات العمران والمعمار حملت فى طيها ألوانا مختلفة من الفنون ىوكرست كلها فى خدمة البيئة ولذا فقد آن الاوان لتخرج الفنون التشكيلية – لوحة كانت أو تمثالا – من الصالونات الى فضاء المدينة فى الشارع والميدان والحديقة ليمتد الفن الى كل مظاهر الحياة وأشكالها ، بل وفى أدواتها أيضا ممثلة فى الفن التطبيقى الذى يبث القيمة ورفاهة الذوق فى حياة الانسان .

دور المسئول صاحب القرار :

ان معظم الأعمال المعمارية والمشروعات العمرانية الكبرى تقوم بها الدولة ممثلة فى وزاراتها أو قطاعها العام ، حيث ترصد لها الميزانيات الضخمة وتعمل لها دراسات الجدوى . وهذه المشروعات بحكم أهميتها تعتبرعلامات واضحة فى النسيج العمرانى للمدن القائمة ، أو مكونات أساسية للبيئات العمرانية الجديدة التى تضاف على خريطة مصر . وفى ضوء هذه الاعتبارات يجب أن تأخذ الوقت الكافى للدراسة والتصميم من فريق متكامل تعطى له كافة الإمكانات والصلاحيات لكى يتحمل ماعليه

من مسئوليات ، ثم ينبغى قبل ذلك وبعده ألا يقف فى طريق هذه الأعمال الكبرى أية اجراءات ادارية غير سليمة أو مسئولون اداريون غير أكفاء مما يعوق أو يفسد تحقيق الأفكار العلمية والفنية الرفيعة أو يستهدف المصالح القومية الخالصة .

وقد تتعرض بعض المشروعات المعمارية الرفيعة المستوى علميا وفنيا لضغوط من صاحب القرار تؤثر فى كفاءتها عند وضعها موضع التنفيذ . ومثل ذلك فى أحوال أخرى ، يفرض على المعمارى والمخطط أفكارا سيادية تنتهـــى باعدادها للتنفيذ دون الرجوع الى النظرة الموضوعية العلمية والجمالية .

وهناك أيضا كثير من القوانين والقرارات التى تصدر بدون دراسة كافية لكل مايحتمله تطبيقها من مشكلات أو نتائج سيئة . فعلى سبيل المثال صدر قرار فى أوائل السبعينات يسمح بتعلية المبانى القديمة طوابق بقدر ما تتحمله اساساتها ، بشرط أن يقدم المالك شهادة رسمية من مهندس انشائى نقابى يفيد امكان ذلك ، وكان أن انطلق الملاك فى استغلال المساحات البنائية التى أتيحت لهم أسوأ استغلال ، دون اعتبار للطراز المعمارى السائد ، أو مراعاة أبسط درجات الذوق ومستويات الجمال وقد تركت الشواهد الكثيرة التى نفذت تحت مظلة هذا القرار بصماتها القبيحة على أجمل أحياء القاهرة ، وكان يجب النص على احترام الطراز المعمارى للمبنى الأصلى عند بناء التعلية المطلوبة للحفاظ على تحقيق مبدأ الجمال المعمارى الذى ينبغى أن يتوحد مع تحقيق مبدأ الأمن الانشائى .

وهنا اقتراح بقرار وزارى لانشاء مدينة للتراث ، تنفذ فى أحد المواقع الجديدة على الطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى ضمن عشر مدن تابعة تخطط لها وزارة التعمير على ان تضم المدينة آثارا ومتاحف لتراث القاهرة فى العصور المختلفة ، فضلا عن قاعات العرض للفنون التشكيلية والعروض المسرحية والموسيقية والمكتبات ، مع تجميل شوارع المدينة وحدائقها وميادينها بالتماثيل الأثرية وأعمال الفن المعاصرة ، وباختصار كل مايجذب المواطن السائح من عناصر الثقافة والترفيه .

ويذكر فى نقد هذا الاتجاه ان التراث العمرانى والمعمارى الأثرى لايمكن أن يشاهد الا فى مكانه ، ولايمكن أن يعيش ويقيم الا فى بيئته التاريخية .

والذى ينبغى أن يذكر فى هذا المقام أن فى مصر متحفا تراثيا يعد بحق من أعظم متاحف التراث فى العالم ، وهو المتمثل فى حى الجمالية وشارع المعز لدين الله الفاطمى ، فهذا الحى هو النواة الاولى لقاهرتنا الأصيلة ، وهو أولى من كل مايذكر غيره بالاعتبار والاهتمام .

دور أفراد المجتمع :

لاشك أن الافراد فى المجتمع يتحملون أيضا نصيبا كبيرا من مسئولية إرساء القيم الحضارية فى المدينة المصرية والحفاظ عليها وتنميتها ، فهم يمثلون الجانب الاكبر من المنتفعين بالاعمال المعمارية والمولين لها ، وبالتالى المساهمين بحق فى صنع البيئة العمرانية والمعمارية .

واذا كان المستوى العام للبيئة العمرانية يتفاوت فى المجتمعات المختلفة كما يتفاوت أيضا بالنسبة للعصور التى تمر بها ، الا أنه فى كل الأحوال مرآتها الصادقة وافرازها المشترك ، فاذا تبلد الحس وفسد الذوق العام وعمت اللامبالاة فى المجتمع فلا ازدهار ، ولاتقدير لقيم ، ولا طلب لعمارة رفيعة .

فنحن نبنى ونشكل البيت فيعود البيت فيشكلنا كأفراد ، ونحن نبنى المدينة فتعود المدينة فتشكلنا كمجتمع ، ويتفاعل المجتمع فى وعاء البيئة العمرانية فينتج حضارة أو لاينتج ، وهنا يصدق القول « لكل مجتمع العمارة التى يستحقها » وبين الحضر الذى يشكله المجتمع العمرانى والحضارة التى يجب ان يتطلع اليها شوط بعيد ، على المجتمع أن يقطعه بعزيمة مشحوذة ورهافة حس وطلاقة خلاقة .

وثمة ظاهرة خطيرة ينبغى التاكيد على سلبياتها ، مما سيكون لها أثر بعيد على تدهور البيئة العمرانية والمعمارية فى المدينة المصرية ،

وهى انفراد المقاول (فردا كان أو شركة) بالدور الحاسم فى آليات تنفيذ العمل المعمارى ، وذلك بالاستيلاء على فعاليات مهنة المعمار وتجريد المعمارى الفنان من كثير من اختصاصاته . فقد أصبح من الأمور العادية أن يتفق المقاول والمالك على انهاء دور المعمارى بعد الحصول على رسوماته وتوقيعه على مستندات تراخيص البناء لاستيفاء الاجراءات الرسمية . ويميل أكثر الملاك الى هذا الاسلوب الملتوى لاقتناعهم بأهمية الدور التنفيذى للمقاول وعدم جدوى اشراف المعمارى على تنفيذ تصميماته .

وهكذا تتفكك عناصر الاتحاد التقليـــدى المكـــون من « المالك ، المعمـارى ، المقاول » لينفرد المقاول بالمالك دون اعتبار لحكمة توزيع الأدوار بين كل من : المعمارى الذى يعتبر بمثابة المؤلف أو المخطط والمصمم للعمل المعمارى ومستشار المالك فى كل خطوة من خطوات بنائه حتى يكتمل على أحسن صورة ، والمالك الذى يعتبر الممول المعمارى ، والمقاول : الذى يمثل دور المنفذ للتصميم والتخطيط والاجراءات التى يحددها له المعمارى وبذلك يتسبب التصرف الخاطىء لافراد المجتمع فى افساح المجال أمام عناصر وقوى غير مختصة وغير أمينة للعمل فى شئون المعمار ، لتصل - فى النهاية - الى الاشتراك بنصيب كبير فى تشكيل البيئة العمرانية والمعمارية فى مدننا بدون مراعاة لقيم ثقافية أو حضارية أو اخلاقية ، و ذلك لتقلص دور المعمارى والاستغناء عن دور الفنان .

دور تشريعات البناء :

لايسمح المقام بعرض فحوى القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لأعمال البناء والتنمية والتخطيط العمرانى فى مصر ، فهذا مجال دراسات وبحوث أخرى متخصصة . ولكن سيعرض التقرير فقط لفلسفة هذه التشريعات وأهدافها بصورة عامة ، فهى تمثل الضوابط والحدود والواجبات والمسئوليات التى تنظم مجالات البناء ، عمرانية كانت أو اجتماع واقتصادية وصحية وثقافية ، وهى تعـنى - فى ايجـــاز - ما يأتى :

- تنفيذ ما ترسمه وتوصى به المخططات العمرانية من توازن توزيع الكثافات السكانية ، والسيطرة على اتجاهات النمو العمرانى ، وتوزيع مجالات العمل والانشطة الانسانية ، وتصنيف استخدامات المناطق والمواقع فى المدينة ، وتخطيط شبكات المرافق والخدمات العامة وشبكات المواصلات والطرق بالاتساعات المناسبة لمواقعها وعلاقاتها ووظائفها فى المخطط العام .
- توفير المقومات الأساسية لمعيشة كريمة للانسان من متطلبات الاسكان والعمل والصحة والتعليم والثقافة والترفيه والرياضة ، مع حماية مقدساته وخصوصياته .
- اضفاء طابع الجمال على البيئة العمرانية ، بالتحكم فى أنماط المنشآت المعمارية من حيث ارتفاعات المبانى وانسجام الواجهات ومواد البناء وألوانها وتوفير الميادين والحدائق وساحات الرياضة بعناصرها الرمزية الصرحية والجمالية .
- الحفاظ على خصائص ومقومات البيئة ، سواء من الناحية التاريخية أو التراث الحضارى أو المميزات الطبيعية .

وتتفاوت الدول فى نوعية وشمولية التشريعات التى تحكم أعمال البناء والتنمية العمرانية فيها وفق أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظروفها الطبيعية .

ففى الدول النامية يطبق عدد محدود من القوانين فى مجالات البناء والتنمية العمرانية ، فى حين أن الدول المتقدمة تتسع فيها آفاق التشريعات فتتعدد القوانين والقرارات واللوائح ليختص كل منها بناحية تفصيلية معينة ، وتهدف جميعها الى رفع مستوى حياة المواطن والتطلع الى درجة ما من الرفاهية والاستمتاع بالحياة ، وقد خصص معظمها وزارات « للبيئة » كما سنت التشريعات اللازمة للسيطرة على تشكيل البيئة العمرانية من الناحية الجمالية فى اطار ما تعرفه بحق المواطن فى المدينة ، وتجرم هذه التشريعات بدرجة واحدة من الصراحة من يهدر

القيم الجمالية فى المدينة ومن لايراعى كفاءة البناء ومتانة الانشاء .

التوصيات

وبناء على ماتقدم من حقائق وأفكار تضمنها التقرير ، ومادار حوله فى المجلس من مناقشات – يوصى بما يأتى :

بالنسبة لوزارات التعمير والدولة للاسكان ولمؤسسات الحكم المحلى :

* معالجة القصور فى القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للتخطيط والتنمية العمرانية وأعمال البناء ، بحيث تشمل كل العناصر التى تؤثر على القيم الجمالية فى البيئة العمرانية ورفع مستوى الحياة ، وعلى سبيل المثال :

– منع تداخل واختلاط الأنشطة المتنافرة فى مناطق المدينة المختلفة وضرورة تحديد كثافتها البنائية طبقا لمواقعها وطبيعتها ونوعية الأنشطة التى تمارس فيها .

– إرغام الملاك بالطرق والاحكام القانونية على تنفيذ المبنى الذى أخذ عنه الترخيص بكامله ، وتوقيع أقصى الغرامات على المتوقف أو الممتنع ، لأن ذلك من أهم أسباب تشويه الشارع المصرى .

– ضبط أسلوب تعلية الطوابق الاضافية على المبانى القائمة ، بحيث تكون الاضافة والأصل كلا متكاملا فى المظهر المعمارى النهائى .

– السيطرة على مواد وألوان واجهات المبانى ومظهرها المعمارى فى الشارع الواحد ، وعدم السماح للمالك بترك واجهة المبنى بدون استكمال .

– إزالة مسببات التلوث البصرى بتنظيم أساليب الاعــلان واللافتات والعلامات بتحديد الأماكن والمساحات والتصميمات والنوعيــات (مرســوم – ملون – مضاء – مذاع فى الطريق العام ، إلى غير ذلك) .

– وضع الضوابط والأحكام الضرورية لتنظيم حق المالك فى هدم العقار طالما كان للمبنى قيمة تراثية تاريخية أو معمارية فنية ، وكذلك وضع القواعد للتعويض فى حالة نزع الملكية ، أو الحوافز المختلفة فى حالة تقييد حق المالك فى التصرف .

منع التصريح للسكان بطلاء واجهات وحداتهم السكنية (الشقق) على الطريق العام بألوان متنافرة مع الخطة اللونية لسائر المبنى .

– منع تعليق مايؤذى البصر للمار فى الطريق أو للجار المواجه كنشر الملابس « الفسيل » او تربية الطيور أو تخزين نفايات المنزل .

– منع انتهاك حرمة شواطىء النيل بخنقها بأسوار نوادى الفئات الخاصة وأبنية المطاعم والكافيتريات القبيحة المنظر الرخيصة التصميم والتى تلغى الاحساس بوجود النيل فى بعض الأماكن ، اذ ان مدينة القاهرة أحوج ما تكون الى الانفتاح على شواطئه بالمنتزهات والساحات المنسقة المكشوفة .

– احترام استخدام قطاعات الطريق العام لما خصصت لـه . فأرصفة المشاة يجب أن تحرر من الاكشاك والمنشآت الخشبية والمعدنية المؤقتة التى تعرض مختلف المناظر المؤذية للبصر ، متحدية للذوق من ناحية الأشكال أو الألوان وأيضا لما تعرضه أو تحويه من أشياء غريبة منها على سبيل المثال : منافذ لمنتجات المطاحن والمخابز – أكشاك للجرائد والسجائر – منافذ للأمن الغذائى – كافيتريات ومطاعم متنقلة – منافذ جمعيات استهلاكية متكاملة العرض – صناديق التليفونات ومحولات الكهرباء – أكشاك تحصيل فواتير الكهرباء ، كما تحتل بعض هذه المنشآت القبيحة المنظر والرخيصة التصميم والمظهر أرصفة شوارع هامة ، وتوجد أيضا عند مداخل ومخارج بعض الكبارى الرئيسية مما لا يمكن المشاة من السير بعد أن تم احتلال الأرصفة بكل هذه العناصر ، بالاضافة الى أكوام مواد البناء وأدوات الانشاء وتعديات أصحاب المقاهى وباعة الخضر والفاكهة عليهــا ، وتحويــل بعضها الى ورش لاصلاح السيارات والسباكة وغيرها من الصناعات والحرف التى تسبب التلوث والضوضاء ، وتقضى على أى مظهر حضارى للطريق العام .

– العناية بدراسة واختيار عناصر تأثيث الشوارع ، وتقصد بذلك

عناصر الاضاءة ، ومواقف سيارات النقل العام ، ومظلات السيارات والمقاعد ووحدات جمع القمامة ، واللوحات الارشادية لاتجاهات المرور وتعليماته ، وأسماء الشوارع وأماكن الاعلانات العادية والمضيئة . اذ ان هذه العناصر تساهم بشكل مؤثر على المظهر العام للشارع ومستوى الانسجام أو التنافر فيه ، وتعكس ذلك على ذوق المواطنين ، وعلى أسلوب تعاملهم معه ومع الممتلكات والمرافق العامة .

* تنظيم اقامة المسابقات المعمارية التخطيطية للمشروعات ذات الطابع القومى ، والتى تستلزم التعاون بين المعمارى والمخطط ومصمم تنسيق المواقع والفنان التشكيلى لاخراج مشروعات متكاملة مثل تنسيق الميادين والحدائق العامة ومداخل المدن وساحات الاحتفالات القومية والنصب التذكارية وشواطىء النيل .

* عرض المشروعات الكبرى للتخطيط أو العمارة على الرأى العام للاعلام بها أو للمناقشة واستطلاع الرأى ، بهدف تثقيفه أو التجاوب مع متطلباته .

* ايقاف ظاهرة تدهور القيم الجمالية فى العمارة المصرية الرسمية وجنوح أغلب المشروعات التى تمولها الدولة الى ضغط تكاليف الانشاء على حساب القيم الجمالية . اذ ينبغى أن تكون هذه المشروعات العامة مثالا بارزا للذوق والجمال ، مثلما كانت مشروعات الدولة دائما حجر الزاوية فى تراثنا المعمارى الخالد .

* عدم اعطاء صلاحيات البت فى المشكلات المعمارية والعمرانية وتجميل المدن بوحدات الادارة المحلية لغير المؤهلين لها علميا وفنيا وخبرة لأن فتح هذا المجال بلا ضوابط يؤثر أسوأ تأثير على البيئة الحضارية فى عواصم الأقاليم ومدنها .

– مع اجراء دراسة تقويمية مقارنة مع الماضى لبقاء هذا الاختصاص اصلا تحت سيطرة وحدات الادارة المحلية بمفردها .

بالنسبة لوزارتى الثقافة والبيئة :

* العمل على الحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافية والتى تتمثل فى المناطق التاريخية أو السياحية أو ذات الطابع والمميزات الطبيعية ، باستصدار قانون « انشاء » اللجنة القومية العليا لشئون التخطيط والعمارة ومناطق الآثار » والذى سبق اعداد مشروع به ، وهو يتضمن وجود أداة تنفيذية للجنة المذكورة لمتابعة تنفيذ توجيهاتها لملافاة الأخطاء والإساءات المتعددة فى هذه المجالات .

* التعاون مع وزارة التعمير والاسكان ووحدات الادارة المحلية فى مشروعات تنسيق وتجميل المدن وتكامل العمارة بالفن التشكيلى وذلك بإصدار وتطبيق القانون الذى يقضى بتخصيص نسبة اثنين بالمائة من إجمالى تكاليف المشروعات المعمارية لتنفيذ أعمال الفن التشكيلى المتكاملة معها .

* تشجيع الهيئات العلمية والفنية المعنية لمعاونة الجهات الرسمية فى تسجيل وتصنيف المبانى والاماكن والأحياء ذات القيمة التاريخية ، ووضع أسس الارتقاء بها وصيانتها وترشيد توظيفها فى الحياة اليومية ويمكن الاستفادة من تجارب مدن الدول المتقدمة فى هذا المجال مثل : باريس – روما – فينسيا – فيينا – فرانكفورت .

* تشجيع المنافسة فى مجالات الابداع المعمارى والفنى بين المعماريين والمخططين بعرض أعمالهم المبتكرة فى معارض دولية مثل بينالى القاهرة للتخطيط والعمارة على نسق بينالى القاهرة الدولى للفنون التشكيلية ، مع تخصيص الجوائز وشهادات التقدير للأعمال والافراد المتميزين .

* توجيه انشطة الثقافة الجماهيرية عن طريق قصور الثقافة لنشر الثقافة المعمارية والعمرانية والفنية بين روادها وعلى كل المستويات ، حتى ينمو الوعى بهذه القيم ويرقى الذوق العام وتعود لحياة المدينة المصرية بهجتها ورقيها .

* تشجيع البحوث الفنية والعلمية لمعالجة ظاهرة الاغتراب فى العمارة المصرية المعاصرة ، ومحاكاتها لأنماط دخيلة على البيئة الطبيعية والقيم الثقافية والتراث المعمارى التاريخى العظيم ، وذلك لتنظيم

مسابقات فنية وبحثية لهذا الفرض تخصص لها حوافز قيمة للأعمال الجادة .

* دعم مراكز إحياء الفنون والصناعات والحرف التقليدية فى وكالة الغورى وبيت السنارى وغيره والمتصلة بفن العمارة وترميم الآثار مثل أعمال الحليات والزخارف الجصية والنجارة الدقيقة والخرط العربى والأطباق النجمية والمشربيات وأعمال الزجاج الملون المعشق بالجص وأعمال الفسيفساء والرخام المطعم والفسقيات ونحت الأحجار للأبنية والقباب والمقرنصات .

بالنسبة لوزارتى الاعلام والتربية والتعليم :

* إعداد برنامج لنشر الثقافة البصرية والتذوق الجمالى بالوسائل الاعلامية المسموعة والمرئية والمطبوعة بالتعاون مع المؤسسات الفنية والتعليمية المختصة لإعداد المادة التثقيفية لها .

* تقديم مسلسلات ثقافية تبين تطور الطرز المعمارية والزخرفية وتصميمات العمارة الداخلية فى العصور المختلفة التى مرت على مصر للتوعية بأهمية العمارة والفنون التشكيلية والتطبيقية فى حياتنا والاحساس بضرورة اللمسة الجمالية فى البيئة التى تعيش فيها ، وذلك بالتعاون مع جمعية المهندسين المعماريين ونقابة الفنانين التشكيليين ونقابة المصممين التطبيقيين وغيرها .

* تعزيز مقررات مواد الجغرافيا والتاريخ والتربية الفنية فى مختلف مراحل التعليم بالمواد الرامية لتثقيف التلاميذ بقيم الحضارة المصرية فى عصورها المختلفة ، ممثلة فى جماليات الطرز التراثية المعمارية والأحياء والمدن الأثرية والاعتزاز بها ، والاحساس بالمسئولية الوطنية لحمايتها والعناية بها .

بالنسبة لوزارتى الأوقاف والشئون الاجتماعية :

* استثمار المناسبات القومية والأعياد والموالد فى مناطق القاهرة التاريخية وفى مثيلاتها فى المدن المصرية ، لحفز المواطنين على القيام بنظافة أحيائهم وطلاء منازلهم والمشاركة فى إصلاح وصيانة البيئة العمرانية والمعمارية بصفة دورية ، ومثل هذه الممارسات المبنية على إثارة الإحساس بالانتماء والمشاركة الجماعية تصبح تقليدا راسخا لدى الناس ، مرتبطا بأعيادهم وأفراحهم المشتركة كما هو الحال مثلا فى جزر اليونان وتونس والمغرب ودول غرب افريقيا المسلمة (جمهوريتى مالى والنيجر) .

* استثمار الاملاك الاثرية للاوقاف بعد اصلاحها وصيانتها لاحتواء انشطة الجمعيات الثقافية والفنية والأسر المنتجة كما هو الحال فى مدينة تونس القديمة لضمان بقائها فى أيد أمينة تحافظ عليها .

بالنسبة للنقابات الفنية والجمعيات كل فيما يخصه :

* العمل على نشر الوعى والثقافة العمرانية والمعمارية على كافة المستويات وفى جميع المجالات وتبدأ بالمراحل الأولى لتوعية النشء ببرامج تثقيفية موضحة بالشرائح للأندية والجمعيات والمدارس .

* تنظيم المحاضرات والندوات بالاشتراك مع أجهزة الاعلام فى مجالات النقد المعمارى – التوعية البيئية – التراث العمرانى – الارشاد بالنسبة لسبل البناء الذاتى – مشاركة المواطنين فى تشخيص وحل المشكلات المعمارية التخطيطية .

* إقامة المعارض الدورية العامة للمشروعات المعمارية والتخطيطية مثل المعرض المعمارى الذى أقيم عن « التراث والعمارة المصرية المعاصرة » بالقاهرة فى يوليو ١٩٨٨ .

* تنظيم جولات تعليمية ارشادية للمناطق التاريخية فى المدن يتولى الشرح فيها متخصصون فى الآثار والعمارة والفنون .

* تعاون نقابات الفنانين التشكيليين والمعماريين وغيرها من النقابات والجمعيات الثقافية على تأسيس « جمعية للحفاظ على القيم الحضارية في المدينة المصرية » ، تضم مختلف رجال الفكر والفن ممن لهم اهتمامات بالحفاظ على تراثنا العمرانى وتنمية بيئتنا الثقافية وتطويرهـا ، وتركز انشطتها لتنمية الوعى بالقيم واثارة الحماس للانتماء والانطلاق ، بعيدا عن البيروقراطية ، نحو مستوى أجمل وأفضل فى الحياة .

دور التربية الفنية فى تكوين إنسان الغد

لعل حاجاتنا الى الاهتمام المتزايد بالأجيال الصاعدة تنبثق من احساسنا بالمشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى فى أعقاب عشرات السنين من الحروب والمعاناة والضغوط الاقتصادية ، وليس هناك وسيلة ناجحة أكثر من اعداد أبناء الغد اعدادا قويا مزودين بكل الطاقات النامية والمواهب الناضجة والخلق القوى .

أما ما نريده من أبناء الغد و مانريده من صفات للانسان المصرى بعامة ، فيمكن ابرازه فى عناصر أساسية ، هى فى الوقت نفسه مما يمكن ان تسهم فى تنميتها مادة التربية الفنية فى مدارس التعليم العام ، وبخاصة فى مرحلة التعليم الأساسى وهذه العناصر هى :

ان يكون قادرا على التعبير عن نفسه وأمانيه ومخاوفه ، وان يتمتع بالصحة النفسية . وللتربية الفنية دورها المعروف فى هذا الميدان ، ذلك لأن تنميتها للقدرات التعبيرية تنعكس يقينا على الشخصية الذاتية للمتعلم ، ومن ثم تتحقق له الصحة النفسية تلقائيا ، مادام يعبر بصدق ووضوح وصراحة عن آماله وآلامه وأمانيه .

– ان تكون حواسه قد دربت على التمييز بين الجميل والقبيح ، وتولدت لديه الرغبة فى الجمال ورفض القبيح ، ومن ثم يكون قادرا على تذوق الجمال بمعناه الواسع فى الحياة .

وهذا الهدف المركب من الأهداف الأساسية الى تحرص التربية الفنية على تزويد المتعلم بها أثناء الممارسات الفنية لدروسها ، حتى تتكون لديه قيم ومعايير جمالية تتيح له القدرة على الوصول الى احكام صحيحة من الناحيه الجمالية ، عن كل مايقع عليه نظره من اشياء ، حتى يسهم التلاميذ فى خلق بيئة جمالية .

وتدريب الحواس هو صقل وتنشيط لأبواب ونوافذ المعرفة ، فالعين تحسن الرؤية وتكشف خصائص ما تراه ، والأذن تحسن السمع وتميز بين ماتسمعه ، واللمس يشعر بالمدلولات الجمالية للنعومة والخشونة والصلابة والطراوة والدفء والبرودة ، ويفرق بين أنواعها ودرجاتها فهذه الحواس هى أبواب المعرفة الصحيحة التى تسهم فى تكوين الانسان العصرى المتحضر ، ومن هؤلاء الأفراد يتكون الشعب المتحضر الذى يعرف طريقه فى الحياة .

– أن يكون لديه القدر المناسب من الثقافة الفنية والجمالية :

هذا اللون من الثقافة يرفع درجات الانسان الحضارية بالنسبة لغيره ، ذلك لأن هذا العالم الذى نعيشه تحكمه التكنولوجيا والآلية والنمطية ، ومن أجل ذلك فان الانسان فى أشد الحاجة الى الثقافة الجمالية التى تسبغ على حياته الرقة والعذوبة ، وهى التى يفتقر اليها عالم الآلات . وهذا القدر الجمالى الذى تهيئه التربيه الفنية للمعلم يعيد الى الحياة طبيعتها العضوية الحية والتى لاقيمة للحياة بدونها ، والتربية الفنية هى التى تغذى أبناءنا بهذه الثقافة الفنية والجمالية ،لا عن طريق التلقين التحصيلى الآلى ، وانما عن طريق تشرب هذه الثقافة أثناء الممارسة ، ومن خلال الرؤية المتأنية للطبيعة وزيارة المتاحف والمعارض .

– أن يكون مصرى الهوية ولديه القدر الكافى من الثقافة الفنية والذاتية :

وهو أمر هام فى تكوين الشخصية المصرية . فنحن نملك أعرق وأعظم تراث حضارى انسانى ، سواء التراث الحضارى المصرى القديم أو القبطى أو الاسلامى ، ولايمكن أن تكون لنا شخصية عصرية متميزة

من غير تجلية خصائص ومميزات الشخصية المصرية ومقوماتها المتطورة ، عبر الحلقات الحضارية المتتالية .

ومن أجل ذلك كانت دراسة التراث الفنى التشكيلى من خلال « مادة التربية الفنية » توجد الاعتزاز والفخر بماضينا العريق كما تنير الطريق للإفادة من هذا التراث فى تكوين نهضة فنية عصرية رائدة وعالمية المستوى .

– أن يكون اجتماعى السلوك ، تعاونى التعامل :

ويتبادل الطلاب خلال ممارساتهم العمل فى ميدان التربية الفنية النقد وتقييم أعمال بعضهم بعضا ، مما يتيح لهم التمرس على ممارسة النقد الموضوعى ، من جهة ، وتقبل نقد الآخرين من جهة أخرى ، كما أن العمل الجمعى أساس قوى لتنمية روح التعاون والأخذ والعطاء . وكل هذه السلوكيات ضرورية لإتاحة فرصة الاندماج فى الحياة العامة بنجـاح .

– ان يكون لديه القدر الكافى من المهارات اليدوية والقدرات والمعلومات التطبيقية لتغطية الاحتياجات البسيطة التى تتطلبها الحياة اليومية فى المنزل والعمل :

على ان يكون الهدف من الممارسات العملية إكساب التلاميذ مهارات يدوية وخبرات تطبيقية اثناء استعمال خامات متعددة ، كالخشب والخيوط والقماش والجلود والصفيح ، فى انتاج أشياء جميلة ونافعة يقوم التلاميذ أنفسهم بتصميمها وتنفيذها ، بقصد اكتساب خبرات عملية جمالية اثناء الممارسة ، دون اللجوء الى تدريبات آلية لاتتناسب مع أعمارهم .

ومن أجل تحقيق هذه الغايات : يجب أن يخصص لتدريس مادة التربية الفنية القدر الكافى من الحصص وان يمتد تدريسها الى جميع مراحل التعليم العام ، وبخاصة فى مرحلة التعليم الأساسى ، كما يجب أن يمتد تدريسها للهوايات داخل الجامعة .

تاريخ مصر الحضارى يؤكد أهمية الفن فى التعليم :

ان تاريخ مصر الحضارى منذ أقدم عصوره التى تمتد الى ماقبل التاريخ المدون ويبرز فيه النشاط الفنى التشكيلى بصورة جلية متميزة – يبدو كأنه غاية فى حد ذاته ، وقد أصبح تاريخ هذا النشاط الفنى التشكيلى فى مصر خلال عصورها الحضارية الكبرى :المصرية القديمة والقبطية والاسلامية – أبرز معالم هذا التاريخ الحضارى المصرى ، وبحيث أصبح التاريخ السياسى ثانويا بالنسبة لهذا النشاط الانسانى الضخم .

تراجع التربية الفنية فى مصر :

وقد أخذت التربية الفنية ، مكان الصدارة فى التعليم العصرى فى مختلف بلاد العالم ، وكانت مصر سباقة فى هذا الميدان ، ولكنها تراجعت فيه أخيرا حتى أصبحت التربية الفنية فى موقف لايتناسب مع أهميتها فى إعداد الانسان العصرى المصرى ، حيث أصبحت هذه التربية مقصورة على قدر ضئيل من « حصص » الرسم والفنون العملية ، وقدر أقل من برنامج مختصر من التذوق الفنى .

وتوضح الجداول الواردة فى الصفحة التالية « حصص » التربية الفنية فى مرحلة التعليم الابتدائى والإعدادى فى الستينات .

وتوزع حصص المواد العلمية فى الصف الرابع والخامس والسادس كالآتى :

مدارس البنين :

٢حصة تربية زراعية .

٤ حصص رسم وأشغال يدوية : حصتان لكل منهما .

مدارس البنات :

٢ حصة تربية زراعية

٢ حصة رسم وأشغال .

٢ حصة تربية منزلية وأشغال ابرة .

واذا لم تتوافر امكانات تدريس تربية زراعية ، تخصص للرسم والأشغال ٣حصص وللتدريب وأشغال الأبرة ٣ حصص .

المدارس المشتركة :

يقسم الفصل الى قسمين قسم للبنين ويتبع فيه النظام الخاص

الخطة

عدد « الحصص » المقررة للمواد العملية فى المرحلة الابتدائية
طبقا للقرار الوزارى ١٨٩ لسنة ١٩٥٥

الصف	عدد الحصص	ملاحظات
الصـــــــف الأول	٥ حصص	تربية فنية
الصـــــــف الثانـــــى	٥ حصص	رسم وأشغال
الصـــــــف الثالـــث	٥ حصص	
الصـــــــف الرابـــع	٦ حصص	مواد عملية
الصـــــف الخامـــس	٦ حصص	
الصـــــــف السادس	٦ حصص	

خطة الدراسة بالاعدادى العام سابقا

١	٢	٣		نوع المادة	ملحوظـــــــــــة
٢	٢	٢	بنون وبنات	تربية فنية « رسم »	
٣	٣	٣	بنون فقط	أشغال عملية	فى مدارس البنين ٣ « حصص » أسبوعيا بالتناوب مع التربية الزراعية حيث توجد عن طريق قسمة الفصل . وفى مدارس البنات ٣ حصص أسبوعيا تخصص « حصة » منها للأشغال الفنية كالنحت والخزف وطبع الأقمشـــة .

النهاية الكبرى والصغرى لامتحانات التربية الفنية بالاعدادى العام

اسم الامتحان	نوع المادة	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى	الزمن المحدد	نوع الامتحان
الاعدادى العام	تربية فنية	٢٠	٨	ساعة ونصف	النقل والنهائى

الخطة الحالية فى المرحلة الاعدادية

١	٢	٣	نوع المادة	ملاحظات
١	١	١	حصة تربية فنية فى جميع الصفوف	٣ حصص فى مدارس البنين
٥	٥	٥	مجالات عملية صناعى / زراعى / تجارى / اقتصاد منزلى	٣ حصص فى مدارس البنين ٢ حصة لمجـال اختيـارى ٣ حصص فى مدارس البنات

بمدارس البنين وقسم للبنات يتبع فيه النظام الخاص بمدارس البنات .

الخطة حاليا فى المرحلة الابتدائية :

الصفوف	عدد الحصص	ملاحظات
الأول والثانى والثالث	٢ حصة لكل صف	تربية فنية
الرابع والخامس والسادس	٢حصة	صناعى/ زراعى/ تجارة

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، وماجاء فى أوراق العمل التى قدمت حول هذا الموضوع ، ومادار فى المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

دور وزارة التعليم :

* ان يعاد لمادة التربية الفنية قيمها ووضعها الصحيح فى خطط الدراسة فى جميع مراحل التعليم ، ابتداء من مرحلة التعليم الأساسى وذلك على النحو الآتى :

– أن يعود عدد « حصص » التربية الفنية (الرسم والأشغال العمليـة) الى ماكان عليه فى الستينات فى المدارس الابتدائية والاعدادية (مرحلة االتعليم الاساسى حاليا) ومهما يكن من شىء ، فلا يصح أن تقل التربية الفنية فى التعليم الأساسى عن أربع « حصص » أسبوعيا ذلك لأن الصيغة التقدمية التى وضع بها المنهج – والذى يواكب الاتجاهات العالمية فى تعليم التربية الفنية ، ويضم تنمية الرؤية الفنية والتصميم الابتكارى والتذوق الفنى والجمالى – روعى فيها أن تؤدى التربية الفنية دورها الفعال فى العملية التربوية .

– ألا يقل عدد « حصص » التربية الفنية والتذوق الفنى وتاريخ الفن عن ثلاث حصص فى مرحلة التعليم الثانوى العام ، فى جميع سنوات وشعب هذه المرحلة .

– تتكيف مناهج التربية الفنية والتذوق الفنى وتاريخ الفن فى المرحلة الثانوية حسب طبيعة الشعبة ،لأن الرؤية الفنية تتطلب أن ينتقل التلاميذ الى المواقع الطبيعية والأثرية ، ولذلك يجب تحديد عدد من الأيام لزيارات المناطق المحيطة والأثرية ، بحيث تتدرج من البيئة الاقليمية الى القومية .

– توضع خطة تقضى بأن يكون مدرس التربية الفنية من الحاصلين على مؤهل جامعى ومؤهل تربوى ، وأن يعد برنامج تدريبى لغير الحاصلين على مؤهل جامعى للحصول على هذا المؤهل .

– تعتبر حجرات التربية الفنية من المرافق الأساسية التى لايمكن الغاؤها أو تحويلها الى فصول ، ذلك لان الادوات والخامات التى تستخدم وتتطلب إعداد قاعة مستقلة للتربية الفنية ، تجهز بأماكن للعمل وأخرى للصيانة والتخزين بصورة صحية وأمنية .

– المجال الصناعى ، كمجال حرفى ، أفردت الخطة له خمس ساعات اسبوعيا وينبغى أن يضاف الى المجالات المقررة مجال فنون وحرف شعبية ، ويوكل الى مدرسى التربية الفنية الاشراف عليها ، وتعلم الخبرات والمهارات والاتجاهات المتعلقة بالمواد الآتية :

النسيج الشعبى ، واشغال المعادن والاخشاب والجلود والزجاج والخامات النباتية والحيوانية والمخلقة ، والزخارف الشعبية بمختلف أساليبها وارتباطاتها الثقافية والتراثية والبيئية وتطبيقاتها المعاصرة فى الأغراض الحديثة .

– أن تنظم الوزارة كل عام مؤتمرا لهيئة التوجيه الفنى فى مختلف المديريات التعليمية ، يصاحبه معرض عام تناقش فيه المشكلات والتجارب الفنية والبحوث ، والحالات الخاصة للمتفوقين والمتخلفين ، ووسائل الرعاية والعلاج ، وكذلك البحوث التى تجرى للافادة من الخامات المحلية فى ابداعات فنية وتطبيقية وذلك بهدف تبادل الخبرات وتحقيق وحدة فكرية بين العاملين فى هذا الميدان .

– من المتفق عليه أن توجيه التربية الفنية مسئول عن تجميل البيئة المدرسية ومايقتضيه ذلك من تخطيط وتنظيم فى صورة جميلة متحضرة ، على ان يوكل هذا الأمر لمختص فى التربية الفنية .

– تحقيق مزيد من الترابط بين التربية الفنية والتوجيه العام بالوزارة عن طريق تنظيم تدريب تجديدى بين وقت وآخر لقيادات التربية الفنية .

– أن يتم تطوير الكتاب التعليمى بصفة عامة ليشتمل على مستنسخات من التراث المصرى ومن البيئة المصرية ، بدل الشائع من النماذج الغربية .

– أن يتم الاهتمام بالناحية الجمالية فى تصميم الكتب التعليمية من منظور علمى يراعى الجوانب المعرفية والجوانب الادراكية ، حتى تتصاعد فاعلية المادة المقدمة للتلاميذ وتتعدد أبعاد عائدها التربوى .

– أن تعزز مقررات التاريخ بالانجازات الفنية والمعمارية ولاتقتصر فى تركيزها على التاريخ السياسى والحربى ، وان تتم الاشارة الى أهم المبدعين فى كل فترة .

– ان تعزز مقررات العلوم والجغرافيا بمقررات عن جماليات البيئة المصرية وأهمية الحفاظ عليها من التلوث والتلف .

– تضمين خطط التعليم الجامعى قدرا من دراسات الفنون التشكيلية والتذوق الجمالى ، فى المناهج الدراسية بالكليات والمعاهد المتخصصة : كالإعلام والسياحة ومعاهد أكاديمية الفنون وغيرها .

دور وزارة الثقافة :

* تدعيم المتاحف القومية ببرامج تربوية تساعد على تزويد التلاميذ منذ الطفولة (ماقبل المدرسة) حتى مرحلة الشباب (بالجماعة) بالمعارف والأفكار والمناقشات والحوار ، الى جانب خبرات التمييز والتقويم والتذوق لكنوز تلك المتاحف ،التراثى منها والمعاصر .

* فتح باب قاعات عرض الفنون الوطنية والدورية فى ساعات مخصصة لتلاميذ المدارس ، وتوفير دليل متخصص فى التربية الفنية يطوف مع وفودهم للتوجيه والاعلام ، كما تخصص قاعة يمارس فيها التلاميذ الأنشطة الفنية المتعددة .

* التوسع فى إقامة معارض ومسابقات لفنون الأطفال فى قاعات العرض ، بالتعاون مع الادارات التعليمية وكلية التربية الفنية وقصور الثقافة .

* طبع مستنسخات ملونة وشرائح وملصقات لأعمال الفنانين ونماذج مختارة من التراث القومى ، لتنشر فى المدارس ، ويوزع بعضها فى شكل كراسات على التلاميذ بتحليل هذه الاعمال لغويا وشكليا .

* ان تخصص الهيئة العامة للكتاب نسبة من مطبوعاتها للكتب والبحوث التى تفتح الآفاق أمام الاجيال الشابة للتذوق والتثقيف بآيات التراث القومى القديم والمعاصر ، والتى تعين على تثقيف العين على الرؤية الواعية المبدعة .

دور وزارة الاعلام :

* تكوين جهاز متخصص لمراقبة المواد المذاعة والمعروضة تليفزيونيا للأطفال والشباب والجمهور عامة من وجهة نظر التربية الفنية المعاصرة .

* إعداد برامج لنشر الثقافة البصرية والوعى الجمالى بصورة جذابة .

* عرض شرائح تمثل نماذج من التراث القومى وأعمال فنية معاصرة مع تعريف قصير كفقرات مالئة بين البرامج .

* تقديم مسلسلات ثقافية توضح الطرز الفنية للأعمال المعمارية والخزفية والنسجية والأثاث والأزياء فى العصور المختلفة للتاريخ المصرى .

* تقديم برامج عن الرموز البصرية ودلالاتها الرمزية فى الفن المصرى .

دور هيئة الاستعلامات :

* التوسع فى نشر الدوريات الفنية لأعلام الفن المصرى المعاصر ولآيات التراث القومى ، وتوسيع دائرة توزيعها لتشمل المكتبات المدرسية .

* التوسع فى عرض أعمال الاطفال المصريين فى المسابقات الدولية واقامة معارض لهم فى الخارج .

دور وزارة الشئون الاجتماعية :

* التوسع فى نشر الوعى القومى للفنون الوطنية والمعاصرة ، والاهتمام بالتعبيرات الفنية للأطفال ، وتنمية الوعى بالفنون والحرف الشعبية وذلك من خلال برامج تنمية الحرف الشعبية والاسر المنتجة ، ومن خلال الجمعيات الفنية المعتمدة ، وبالتعاون مع قصور الثقافة بوزارة الثقافة .

دور الجمعيات الاهلية والنقابات والاتحادات الفنية المختلفة :

* تكثيف إقامة المعارض المناسبة لمختلف الأعمار وبخاصة النشء والتى تهدف الى ترسيخ القيم الجمالية والتعبيرية ونشرها بكافة المحافظات .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سياسة تطوير مسارح القطاع الخاص

ان االظاهرة الجديدة التى فرضت وجودا متميزا على النشاط المسرحى فيما يسمى أحيانا بالمسرح الخاص وأحيانا أخرى بالمسرح التجارى ، تثير قضية مبدئية حول الاتفاق على بعض المصطلحات فى ضوء التجربة المسرحية فى مصر ، والتجربة المسرحية فى بلدان أخرى ، خاصة حينما يذكر مسرح القطاع الخاص وينسب اليه مستويات هابطة من الممارسات الفنية وبعض التوصيفات الأخرى التى يطلقها فلاسفة الحركة المسرحية ومنظروها علـــى مايدخل فى نطاق هذا النشاط .

وليس من المناسب – على الحقيقة – إطلاق كلمة المسرح على نشاط مسرحى يقوم به الأفراد فى مصر إذا كان المقصود إدانة مثل هذا النشاط ، فتاريخ الحركة المسرحية – الذى عرض نماذج لنشاط مسرحى للقطاع الخاص – قدم عددا من كتاب المسرح الجاد الذين أسهموا فى أحداث العصر الذهبى للمسرح المصرى فى الستينات ، ويكفى أن ندلل على ذلك بالتاريخ القصير لفرقة المسرح الحر فى الخمسينات وأوائل الستينات ، ومن قبلها فرقة نجيب الريحانى وغيرها . أى أنه ليس كل نشاط مسرحى خاص هابطا أو رخيصا ، بل ان بعض الفرق الخاصة الموجودة حاليا تحاول الابتعاد بقدر الامكان عن تلك المستويات الدنيا لفنون الفرجة والامتاع .

أما الهوية الثانية ، ويقصد بها الطبيعة التجارية لهذا النشاط المسرحى ، فهى الطبيعة التى تميزه عن المسرح الذى تموله الدولة منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن .

لقد حدد القرار الجمهورى رقم ٢٢٩٤ لسنة ١٩٥٩ والخاص بانشاء أول جهاز حكومى مختص بشئون المسرح – وهو المؤسسة المصرية لفنون المسرح والموسيقى – وظيفة الدولة باعتبارها « لا تخضع لحساب التكلفة والأرباح ، تجنبا لها من مجاراة فنون التسلية الرخيصة ، حتى يكون لها أثر فعال فى الوجدان العام » ، وأوصى القرار الجمهورى أيضا « بتيسير العروض المسرحية والموسيقية بأزهد الأثمان لتكون فى متناول كافة الطبقات الشعبية » .

أمام هذا التخصيص الدقيق لوظيفة مسرح الدولة فيما يختص بالجوانب المادية من ربح وخسارة ، فان وظيفة المسرح الخاص القائم الآن هى تحقيق أكبر قدر من الربح وبأية وسيلة .

وهو هدف يحدد طبيعة هذا المسرح باعتباره مسرحا تجاريا . ومن هنا فان من الأفضل تسمية النشاط المسرحى الذى يهدف الى تحقيق ربح مادى " بالمسرح التجارى " باعتباره يختلف عن مسرح الدولة الذى لا يهدف الى تحقيق هذا الربح .

والواقع ان هذين الهدفين هما المسئولان عن الجدل الذى ظل قائما لسنوات بين فلسفتين واضحتين ، احداهما تتحدث عن الثقافة باعتبارها سلعة ، والأخرى تتحدث عنها باعتبارها خدمة .

وهذه التفرقة بين المسرح الخاص أو التجارى ومسرح الدولة هى المسئولة الى حد كبير عن جميع الأمراض المسرحية ، فقد اندفع المسرح الخاص فى السنوات الأخيرة وراء تحقيق الربح التجارى بأية وسيلة وبأى ثمن ، وقد ضحى بعضه فى سبيل ذلك بكثير من قيمنا الاخلاقية والأدبية المتوارثة ، وفى الوقت نفسه تقوقع مسرح الدولة داخل

صومعة الفن باعتباره خدمة ثقافية ، وتحول الدعم – الذى كان يفترض فيه مساعدة المسرح الجاد فى أداء رسالته حتى يقف على قدميه – الى عبء مالى ضخم يتزايد كل عام بعد أن رفض المسرح الجاد ان يتعلم من المسرح الخاص أو التجارى ليصل الى منطقة وسط يقدم فيها الفن الجاد الراقى ، مع هامش ربح مادى مقبول .

وقد ظل منظرو المسرح وفلاسفته من ناحية ، والمشرفون عليه من ناحية أخرى – يكتفون بتجاهل المسرح الخاص أو التجارى وكأنه كم مهمل او حتى كيان لا وجود له ، وكأنما يكفى ان ندير وجوهنا الى الناحية الأخرى ليختفى المسرح التجارى ويصبح غير موجود . أما اذا فرضت الظروف الاعتراف بوجود هذا المسرح على نحو ما ، فانه يكون محلا للنقد الشديد والاتهامات باعتباره مصدرا لعلل ثقافية عامة ومسرحية خاصة ، ويكون تراجع الذوق العام ، وظاهرة انتشار مفردات غريبة ودخيلة على لغتنا العربية ، وتسرب بعض القيم الغربية الى سلم قيمنا التقليدية – وهى من آثار انتشار المسرح الخاص أو التجارى ، واذا انحدر مستوى المسرح المصرى الجاد بصفة عامة كان المسرح الخاص أو التجارى أيضا هو السبب . والواقع أن الموقفين ، موقف التجاهل الكامل للظاهرة ، وموقف الادانة المطلقة لها ، غير علميين ، ويمثلان هروبا من الظاهرة . بينما واقع الحال يحتم علينا رصد الظاهـرة ، وتقويمها ثم وضع الحلول المناسبة لمعالجة أوجه القصور فيها من ناحية ، والاستفادة الكاملة من جوانبها الايجابية من ناحية أخرى .

لقد ظل إداريو مسرح الدولة ونقاد المسرح الجاد يتجاهلون انتشار المسرح التجارى وتزايد شعبيته الى أن أصبح هذا المسرح مؤسسة كاملة فرضت وجودها على حياتنا اليومية بقيمها الجديدة ومفرادتها غير التقليدية للتخاطب والتوصيل ونظمها الادارية . وليس من المبالغة القول بأن مؤسسة المسرح التجارى أصبحت من أقوى المؤسسات الثقافية تواجدا وتأثيرا فى حياتنا الثقافية ، وهو تأثير يكاد يتراجع أمامه تأثير السينما المصرية ذاتها ، وليس من قبيل المصادفة أن تصل عروض المسرح التجارى – فى الموسم الصيفى الحالى فى القاهرة والاسكندرية – الى ما يقرب من ثلاثين عرضا مسرحيا يشترك فيها كبار نجوم السينما المصرية جنبا الى جنب مع كبار نجوم المسرح المصرى . فبعد أن تعرضت صناعة السينما فى مصر لنوبة انتكاس مالية واضحة فى العامين الأخيرين ، بعد تراجع الازدهار الاقتصادى فى دول البترول العربية وتأثر عمليات التسويق – اكتشف نجوم السينما المصرية أن المسرح التجارى يمثل المخرج الحقيقى من أزمتهم الاقتصادية ، ويؤكد ذلك أن صافى ايراد المسرحية التجارية الناجحة أصبح يزيد على مليونين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات فى الموسم الواحد ، وهى أرقام مأخوذة من الاحصائيات المعلنة لبعض الفرق الخاصة ، وربما تصل الأرقام غير المعلنة الى أكثر من ذلك . وهى أرقام تؤكد ان المسرح التجارى ، سواء من ناحية عدد العروض السنوية أو صافى الدخل ، أصبح مؤسسة لا نستطيع تجاهلها الى مالا نهاية .

وهناك عوامل أخرى – أكثر دلالة – تؤكد خطورة الاستمرار فى تجاهل تلك المؤسسة الضخمة وكأنها غير موجودة ، ومن أبرز هذه العوامل :

– ان الامر لم يعد مقصورا على تأثير هذه العروض بصورة مباشرة على المتفرج الذى يتردد على دور العرض التجارية ، وقد كنا لسنوات طويلة نتعلل فى تجاهلنا للمسرح التجارى بأن له جمهوره الخاص سواء من طبقة الحرفيين الجدد ذوى الدخول المرتفعة أو من السائحين من الاخوة العرب ، وكأن الارتقاء بدون العامل البسيط لم يكن يهمنا فى شىء ، أو أن الحفاظ على سمعة المثقف المصرى وصورته عند اخواننا العرب لم تكن تعنينا . وهكذا ظل الامر لسنوات بعيدا عن دائرة الضوء الذى يضعه موضع التقويم الجاد ، لكن المتغيرات الحديثة فى وسائل الاتصال – وفى مقدمتها انتشار محطات الارسال التليفزيونى الملون وتضاعف أعداد أجهزة الفيديو فى أنحاء العالم العربى – نقلت مؤسسة

المسرح التجارى الى قلب الأسرة العربية ، سواء فى مصر أو فى أى مكان آخر فى العالم العربى .

ومن هنا وجدت أجهزة الارسال التليفزيونى الرسمية فى الدول العربية نفسها فى مواجهة اختيارات انتهت فى النهاية الى فرض انتاج مؤسسة المسرح التجارى على حياة العائلة العربية فى كل مكان . فهناك ساعات الارسال الطويلة وما اتاحته من سوق واسعة وطلب لا ينتهى على الانتاج الجديد الملون من البرامج الدرامية . وكان من الطبيعى ان يسارع القطاع التجارى الخاص بسد هذا الطلب المتزايد بالانتاج السريع أمام تقاعس واضح وطبيعى من المسرح الجاد فى البلدان التى وجد بها مسرح رسمى وغيبة كاملة لهذا النوع من المسرح فى عدد كبير من بلدان العالم العربى ، يضاف الى هذا أن المسرح التجارى اختار الطريق السهل السريع وهو الإضحاك للوصول الى المتفرج العربى خاصة فى بعض المناطق التى لم تكن تعرف فن المسرح أو ترفضه أصلا ، وكان أخطر نتائج هذا الاختيار بالنسبة للمتفرج المصرى على وجه الخصوص أنه وجد نفسه فى موقف تفرض عليه عروض تجارية لم تنتج له أصلا ، وهكذا أصيبت الحركة الفنية فى مصر بحالة انتكاسة مسرحية واضحة ، تفرض علينا فيها أذواق غير أذواقنا ، ونتقبل معها مرحلة مسرحية كنا قد تخطيناها منذ أوائل القرن العشرين . أما الاختيار الواضح أمام أجهزة التليفزيون العربية فى تعاملها مع المسرح فقد كان اختيار النصوص البعيدة عن الجدل السياسى والفكر الجاد ، ووجدت الأجهزة الرقابية نفسها فى موقف كان لابد ان تختار فيه النصوص السطحية البعيدة عن النقد الجاد ، سواء كان نقدا اجتماعيا أو سياسيا . وحينما يبتعد المسرح عن نقد الواقع تصبح كوميديا الالفاظ هى البديل . وحتى حينما تتسلل بعض الفاظ النقد السياسى الى بعض المسرحيات التجارية فان مقص الرقيب يتعامل معها بالحذف بسهولة دون الاضرار بالموقف الدرامى . أما فى المسرح الجاد حيث يتخلل الموقف النقدى كله نسيج المسرحية ، أو تقوم المسرحية أصلا على فكرة ترفضها السلطة ككل ، فلا تكفى حذف لفظة هنا أو هناك ، وهكذا تجد أجهزة التليفزيون الرسمية نفسها أمام اختيار سهل تقدم فيه نصوص الإضحاك التى لا تثير حساسية لدى الاجهزة الحاكمة ، ولهذا لم يكن غريبا أن تؤكد بعض الأرقام أن أجهزة التليفزيون الرسمية فى الدول العربية تتعامل مع انتاج المسرح التجارى أكثر من تعاملها مع انتاج مسرح الدولة ان وجد .

لقد دخل انتاج المسرح التجارى بيوتنا على غير ارادة منا ، وأصبح واقعا ثقافيا يجب أن نتعامل معه ، نصححه ان استطعنا ونستفيد منه حينما يمكن ذلك .

– العامل الثانى يتمثل فى الاتصال الواضح والقوى بين مسرح الدولة والمسرح التجارى الذى جعل من الصعب الآن الفصل بين أهداف وقيم المسرحية الفنية والاخلاقية . ولسنا بحاجة الى تأكيد الحقيقة الواضحة وهى أن جميع فنانى المسرح التجارى هم فنانو مسرح الدولة أنفسهم ، حيث يعملون موظفين بأجور ورواتب محددة ثابتة ، باستثناء عدد قليل جدا قرر ان يترك مسرح الدولة حتى لا يكون فى وضع يتقاضى فيه راتبا مقابل عمل لا يقوم به . أما الأغلبية الساحقة فهى من ممثلى ومخرجى مسرح الدولة الذين يتنقلون بين المؤسستين فى حرية واضحة . ولما كانت الغلبة للمسرح التجارى ، فقد وصلنا الى وضع أصبح فيه نجم المسرح التجارى الذى يتنازل بالظهور فوق خشبة مسرح الدولة مرة كل بضع سنوات يحمل قيمه الفنية والتجارية معه الى المسرح الجاد . وهكذا وصلنا الى مرحلة نجد فيها انفسنا فى مسرح الدولة نعود الى ظاهرة النجم المسيطر على العرض ، وهى ظاهرة تخطاها المسرح الدولى منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكنا نحن قد تخطيناها فى الستينات . أما الآن فقد أصبح نجاح مسرحية ما فى مسرح الدولة يتطلب التفاوض مع أحد نجوم المسرح التجارى الذى يعمل أصلا موظفا فى مسرح الدولة . ويقوم النجم عندئذ – بعد ان تدرب سنوات فى المدرسة التجارية – بفرض شروطه كاملة : من الغاء للنص

المسرحى ومخاطبة الجمهور والارتجال والسعى وراء النكتة الرخيصة والايحاءة المنفرة وكسر لروح العمل الجماعى وضرب عرض الحائط بالقيم الفنية التقليدية .

معنى هذا ان المسرح التجارى قد انتقل أيضا الى قلب مسرح الدولة .

– التراجع المستمر لمسرح الدولة كما وكيفا ، فبالرغم من بعض العروض الناجحة التى استطاعت تسليط الاضواء مرة أخرى على مسرح الدولة الا أن ظاهرة التراجع مستمرة ، فحتى هذه العروض الناجحة ذاتها كانت تعتمد الى حد كبير على بريق النجم المسرحى الوافد من المسرح التجارى بقيمه الجديدة ، لكن الأهم من هذا ان مسارح الدولة تسجل تراجعا واضحا فى عدد الليالى المسرحية لدار العرض الواحدة ، وزيادة مطردة فى التكاليف بالنسبة للدخل . ولم يعد بإمكان أكبر مسرح رسمى أكثر من عرضين مسرحيين كبيرين فى العام الواحد ، وهى عروض – على قلتها – لا يقدر لها ان تقدم على الشاشة الصغيرة لحساسية بعض القضايا التى تثيرها رقابيا . وهكذا يتزايد الفراغ فى مسرح الدولة ويتزايد هذا الفراغ بنسبة أكبر فوق شاشة التليفزيون ، وهو فراغ يملؤه المسرح التجارى الحى . ويرحب التليفزيون أحيانا كثيرة بملئه بانتاج المسرح التجارى السليم العواقب على المدى القصير ، والمدمر ثقافيا على المدى البعيد ، ونتيجة لذلك وصل الأمر الى مرحلة يتأذى معها الانسان الناضج من بعض الايحاءات والايماءات والألفاظ ، ويزيد هذا الأمر خطورة بالنسبة لوعى الأطفال الصغار حين يترك لمثل هذا التيار ينشب فيه أظافره .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم من دراسة وما دار حولها حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات – يوصى بما يأتى :

* بناء على الوضع الذى وصل اليه واقع المسرح التجارى بما لا يمكن تجاهل آثاره بالنسبة للحركة الفنية عامة والمسرحية خاصة ، ومايترتب على ذلك من عائد ثقافى وفنى سلبى فى الغالب الأعم – ينبغى على أجهزة الدولة المختلفة فى وزارتى الثقافة والاعلام ومراكز الابحاث وقياس الرأى – دراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها بغية الاستفادة من ايجابياتها وتقويم سلبياتها ، حتى يمكن توظيف هذه المؤسسة المسرحية الضخمة فى تحقيق مردود ثقافى صحى .

* يجب تنظيم العلاقة بين مسرح الدولة والمسرح التجارى ، بما يعنى ترسيخ قواعد وتقاليد العمل الفنى والادارى فى كل من المسرحين لصالح كل منهما ، ولصالح العلاقة التى يمكن أن تقوم بينهما ، ولصالح تكامل واثراء النشاط الفنى المسرحى على المستوى العام .

* ينبغى وضع صيغة جديدة لتنظيم علاقة الفنان المسرحى بالدولة ، وهى صيغة يجب ان تكفل لمن يقبل العمل بمسارح الدولة دخلا ماديا مجزيا يعوضه عن العمل فى المسرح التجارى ، وتضمن لمسرح الدولة استقلالا ماديا الى حد ما ، يخفف العبء عن كاهل ميزانية الدولة المثقلة من ناحية ، يؤدى الى افتتاح دور عرض جديدة ، وتكوين فرق مسرحية جديدة توفر فرصا جديدة للعمل ، وتستطيع ان تنافس المسرح التجارى فى الوقت نفسه . ويرتبط بتلك المعادلة أن المسرح التجارى – الذى يحقق أرباحا كبيرة جدا – لا يثقل كاهله بكوادر الموظفين العاطلين ، بينما يشكل هؤلاء الموظفون عبء على مسرح الدولة . وهى ظاهرة تحتاج الى وضع حد للتوظيف دون عائد فى هيئة المسرح ، بحيث يوجه الموظفون الى حيث يمكن لهم المساهمة فى زيادة الانتاج ، ومن ثم خلق وظائف جديدة لغيرهم .

* تنظيم العلاقة بين التليفزيون – وهو أخطر أجهزة الاعلام المعاصرة – وبين المسرح التجارى على ضوء تخطيط أكثر علمية وتحديدا وفى اطار اعتبارات تناسب واقع النشاط الفنى المسرحى أهمها :

– إضافة نوع من الرقابة للمستوى الفنى الفكرى لهذه الأعمال ، بضم عدد من كبار كتاب المسرح ونقاده الى لجان الرقابة والاجازة تضمن للعمل الحماية من كل ما هو تافه وسطحى ، وكذلك من كل ما

يمثل خطرا على قيمنا الدينية والاجتماعية والسياسية ، أو خروجا على الآداب العامة باللفة والاشارة . مع الأخذ فى الاعتبار أن ما يناسب غيرنا فكريا وفنيا قد لا يناسبنا بالضرورة .

* تنظيم العلاقة بين التليفزيون ومسرح الدولة وإعادة النظر فيها ، ففى ظل هذا القدر الواضح من الديمقراطية السياسية وحرية الرأى لابد ان تعترف أجهزة الاتصال المصرية بأن أخطر الآراء السياسية هى الرأى الممنوع أو المحظور ، وأن الكلمة البذيئة أو الايماءة الخارجة على الآداب العامة أكثر خطورة من رأى سياسى صادق .

سياسة تطوير السينما المصرية

تتبوأ السينما كفن مكانا متقدما بين فنون القرن العشرين ، وقد تطورت خلال هذا القرن كفن وصناعة وتجارة حتى برزت خطورتها مع الأيام كشكل متكامل من أشكال التعبير الفنى ، يستطيع أن يحمل من الأفكار والقيم الفنية والاجتماعية والترفيهية مالا يستطيع ان يحمله فن آخر . ويرجع ذلك الى أن السينما كأداة تعبير تستوعب جميع الفنون الأخرى من فنون الكلمة والموسيقى والشكل . ومن ناحية أخرى فان السينما مازالت حتى الآن أكثر ألوان الفنون شعبية ، فتأثيرها يمتد الى جميع قطاعات المجتمع بلا استثناء .

تلك حقائق تدركها جميع دول العالم على اختلاف مذاهبها ومبادئها واذا كانت بعض الدول قد أضافت الى أهمية السينما عنصرا تجاريا أساسيا ، فانها لم تغفل خطورة السينما كسلاح سياسى واجتماعى وفكرى .

وقد يبدو الحديث عن تاريخ صناعة السينما فى مصر - فى تفاصيله - قولا معادا ، وهو تاريخ يرجع الى أكثر من ستين عاما حققت لنا السبق على كثير من الدول النامية والمتقدمة على السواء ، وجعلت من السينما سفيرا للثقافة العربية والاسلامية فى جميع أنحاء العالم .

وقد تعرضت هذه الصناعة لفترات من الازدهار وأخرى من الركود ، شأنها فى ذلك شأن أية صناعة أخرى ، كما واكبت الاختراعات الجديدة عند ظهور شاشة التليفزيون ثم شريط الفيديو كاسيت ، واستفادت من هذه الاختراعات وتأثرت بها .

واذا كان المجلس قد سبق أن تقدم بأكثر من تقرير عن السينما المصرية ، فهذا لا يعنى عدم قيام الحاجة الى مثل هذه التقارير ، وعلى فترات متقاربة . فالتغيرات التكنولوجية المتلاحقة والسريعة والتى تؤثر فى السينما كفن وصناعة تجعل التغيرات فى هذا المجال تغيرات متلاحقة الايقاع ، مما يحتم متابعة سريعة لهذه المتغيرات اذا كان علينا أن نبقى فى حلبة المنافسة والتأثير فى الدوائر الثقافية المحيطة بنا اسلاميا وعربيا .

وعلى ضوء تلك الظروف ، يركز التقرير الحالى على المحاور الثلاثة لواقع السينما المصرية ومستقبلها ، فيتناول السينما كفن وتجارة وصناعة ، وان كان هذا التقسيم لايعنى بالضرورة وجود خطوط فاصلة محددة بين تلك المحاور ، فالتداخل بين هذه المحاور منطقى بل وحتمى ، فعملية الفصل بين السينما كفن وكصناعة وكتجارة عملية بالغة الصعوبة ان لم تكن مستحيلة .

واقع السينما المصرية :

تتطلب دراسة واقع السينما المصرية فى ضوء المحاور الثلاثة السابقة . تقسيم مراحل التوصيل أو الاتصال بطريقة تمكننا بقدر

المستطاع من تجنب عمليات التداخل المستمر بين الدوائر ، فالسينما كفن اتصال حديث تعنى وجود رسالة يقوم مرسل ما ، مستخدما أدواته التقليدية والمتطورة بتوصيلها الى مستقبل وهو الجمهور .

المرسل :

المعهد العالى للسينما : وهو أول الأجهزة المرسلة ، لأنه يمد السينما ، كفن وصناعة ، بالعناصر البشرية المؤهلة لصنع الفيلم السينمائى ، عن طريق امداد الكوادر المختلفة بالوعى السينمائى الذى توفره لهم الدراسات النظرية والتطبيقية والتدريبية ، مع التركيز الواضح على الهوية القومية لدى الدارسين من ناحية ، وتحقيق تفاعل خلاق مع الحركة السينمائية العالمية دون خوف من مزالق التبعية الثقافية .

والواقع أن المعهد العالى للسينما قد أدى رسالته الفنية والقومية منذ انشائه حتى قريب ، الا أنه فقد بعض امكاناته البشرية والمالية والتجهيزية ، بالاضافة الى بعض أوجه القصور الواضحة التى أدت الى تراجعه فى أداء رسالته على الوجه الأمثل . فقد انخفض المستوى العلمى والثقافى للخريجين بصفة عامة نتيجة تزايد عدد المقبولين بالمعهد كل عام ، وقلة الامكانات بشكل خطير ، ونقص عدد الكفاءات القادرة على التدريس بالمعهد ، والتوقف لفترة طويلة عن استضافة خبراء من الخارج لتعريف الطلاب بآخر ما وصل اليه الفن السينمائى فى مختلف فروعه ، كما أن العائدين من بعثات خارجية لا يستفاد بهم فى تطوير صناعة السينما ، بل يظل دورهم محصورا داخل أروقة المعهد . والواقع أن مستوى الأداء فى معهد السينما هو النتيجة الحتمية لما طرأ على الأكاديمية من تغيير بعد سنوات طويلة من انصراف المسئولين عنها عن الرسالة التعليمية للأكاديمية الى بعض أوجه النشاط المظهرى .

الكتاب المؤلف والمترجم : لا نظن أن هناك حاجة الى بيان أهمية دور الكتاب فى اعداد المرسل . وقد أدت صعوبة استيراد الكتب المتخصصة ، وقلة الموارد من العملات الصعبة ، واعتبار الكتب من السلع الاستهلاكية - الى ارتفاع الرسوم الجمركية على الكتب ارتفاعا كبيرا ، ولذلك كادت أن تنعدم قنوات الاتصال بين العاملين فى الحقل السينمائى والتجارب الجديدة فى الخارج ، فى دائرتى الفن والصناعة ، وهو وضع يغرى بالمقارنة بحركة الاستيراد والترجمة النشطة فى الستينيات ، حينما ظهرت الترجمات الكثيرة لأمهات الكتب فى صناعة السينما ، واتسعت بذلك حصيلة الثقافة السينمائية سواء بالنسبة للدارس المتخصص أو الانسان العادى ، وقد اختفت هذه الترجمات من السوق الآن لعدم اعادة طبعها ، كما لم تظهر ترجمات جديدة أو مؤلفات عربية تكفى لسد الفراغ فى هذا المجال .

المركز القومى للسينما : أن الأهداف الاساسية للمركز القومى للسينما تتمثل فى المقام الأول فى تقديم الخدمات الثقافية للمهتمين بالسينما ، فنا وصناعة ، سواء من المشتغلين بها أو الباحثين فى مجالاتها أو متذوقيها ، هذا بالاضافة الى الاسهام فى الارتفاع بمستواها فكرا وفنا وصناعة ، سواء بما يصدره من أبحاث ودراسات أو مقترحات وتوصيات أو مايوفره من معلومات وبيانات .

لكن الصورة الحالية للمركز تبدو مفتقدة للتوازن نتيجة لتعدد اختصاصاته وتداخلها بطريقة تعوق تحقيقه لرسالته الأساسية ، مثال ذلك أن المركز القومى للسينما يبدو أكثر اهتماما بانتاج الأفلام التسجيلية من أى شىء آخر ، كما أنه يقوم ، لأسباب معقدة ومتداخلة ، أبرزها التغيرات المستمرة فى الهيكل الادارى لأجهزة وزارة الثقافة ، بالاشراف على تنفيذ ضوابط تصدير واستيراد الأفلام الروائية واصدار التراخيص الخاصة بها وتقييمها ماديا .

ولاشك أن مثل تلك المهام بعيدة عن طبيعة المركز وأهدافه ، وتؤثر فى قدرته على تحقيق الأهداف التى أنشىء من أجلها فى المقام الأول .

ونتيجة لذلك لم ينجح المركز حتى الآن فى تكوين أرشيف قومى للسينما ، بالرغم من أهمية هذه الخطوة . وفى الوقت نفسه فان اسهام المركز فى نشر الثقافة السينمائية يبدو متواضعا بالنسبة لما ينبغى عليه انجازه ، فاسهامه فى هذا المجال يكاد ينحصر فى تقديم ندوة عرض

سينمائى أسبوعى ، الى جانب السماح للجمعيات السينمائية المختلفة باستخدام امكاناته المتمثلة فى قاعة العروض والمكتبة .

المهرجانات وأسابيع الأفلام :

تعتبر مهرجانات السينما العالمية وأسابيع الأفلام من أهم النوافذ التى تمكن الدارس والمتخصص من متابعة أحدث الاتجاهات عن السينما كصناعة وفن ، والفائدة هنا لا تقتصر على انتقال الفنان أو المخرج وضرورة متابعته لهذه المهرجانات والأسابيع التى تعقد فى الخارج واشتراك الفيلم المصرى أيضا فى مثل هذه المهرجانات ، بل تتعداها الى المهرجانات والاسابيع العالمية التى تقام بالداخل . ولقد أظهرت تجربة تلك المهرجانات على المستويين ، الداخلى والخارجى ، افتقارنا الى التخطيط السليم والموضوعية ، فاشتراكنا فى المهرجانات الخارجية يخضع لقرارات عشوائية وغير مدروسة ، تؤدى الى اشتراك الفيلم الذى لا يجب أن يمثلنا ، وحجب الآخر الذى يمكن أن نفخر به ، وتنظيمنا لمهرجاناتنا السينمائية فى مصر يحتاج هو الآخر الى ضبط أكثر ، وادارة أكثر حزما وبعد رؤية ، لأن الثابت أننا رغم مرور سنوات على بداية تنظيمنا لمهرجانات سينمائية تحت مظلات وتسميات مختلفة ، لم نستطع حتى الآن أن نوفر لهذه المهرجانات من الثقل والأهمية مايكفى لمشاركة عالمية حقيقية فى هذه المهرجانات .

الرسالة :

ان حسن إعداد المرسل كما سبق بيان ذلك يؤدى - بلاشك - الى التأثير فى الرسالة ، أى الفيلم السينمائى شكلا ومضمونا ، وهنا تبرز على الفور مشكلات الالتزام وحرية التعبير والنقد .

ولا بد من التسليم بأن " الرسالة " قد تعرضت للاهتزاز بل والتشويه فى بعض الأحيان منذ منتصف السبعينات ، بعد أن عرفت بعض القيم الجديدة والغريبة - على مجتمعنا - طريقها الى السينما المصرية ، وخاصة القيم المادية ، وما يتبعها من تحولات فى سلم القيم المعكوس أو المطلوب ، مثل قيم العنف والجنس وتقديم صورة شائنة ممسوخة للمجتمع المصرى ، بعيدة عن كثير من قيمه التقليدية المتوارثة ، وهذا مايعيدنا الى مشكلات الالتزام وحرية التعبير . فهذا التشويه يحتاج من ناحية الى مراقبة أكثر التزاما بقيمنا وحرصا عليها ، وفى الوقت نفسه فان المراقبة هنا لا يجب أن تتعارض مع حق الانسان الطبيعى فى التعبير عن نفسه ، وهنا يبرز دور التزام الفنان نفسه ، وهو التزام نابع من ضميره الخاص والجمعى ، ذلك الضمير الذى يتشكل فى مرحلة الإعداد السليم للمرسل . وفى هذا المجال يبرز أيضا دور الثقافة فى متابعة الأعمال السينمائية وتقييمها ، وتقييم العاملين فيها ، ومدى التزامهم بشرف المهنة التى ينتمون اليها ، وهنا أيضا تبرز أهمية إصدار ميثاق شرف يشارك فى اعداده أعضاء النقابة ويرتضيه الجميـــع ، على أن يكون نابعا من السياســة الثقافية العامة ومتسقا معها .

أما النقد الفنى والسينمائى فلسنا بحاجة الى تأكيد أهمية دوره فى تعديل مسار الأعمال الفنية شكلا ومضمونا ، ومد الجسور بين الفنان والجمهور . فالناقد فى الواقع طرف ثالث فى هذه العلاقة .

والمتتبع لحركة النقد السينمائى يلاحظ أنه لايتعدى أن يكون ، فى الغالب الأعم ، انطباعات ذاتية للناقد وردود فعله الشخصية تجاه العمل الفنى والفنان نفسه . وهذا لا ينفى وجود بعض النقاد الدارسين والجادين ، لكن عدد هؤلاء لا يكفى فى النهاية لتشكيل تيار نقدى مؤثر فى الحركة السينمائية ، خاصة اذا كان هذا التيار يفتقر أيضا الى الانتماء الى تيار ثقافى محدد وواضح المعالم .

الوسيلة أو الوسيط :

قبل مناقشة " الوسائط " المختلفة فى السينما المصرية وعلاقة كل منها بالسينما من ناحية ، وكل منها بالآخر ، وتأثير هذه العلاقات ، سلبا أو ايجابا ، فى السينما المصرية كفن وصناعة وتجارة - نود أن نؤكد هنا أن هذه العلاقات تكرار للعلاقات المنطقية ، المتشابكة والمعقدة بين السينما والوسائط المختلفة فى معظم دول العالم ، وفى الوقت نفسه ،

فان لهذه العلاقة خصوصية قومية خاصة بنا كدولة عربية تتحمل مسئوليات مختلفة داخل عالم عربى متسع . أى أن بعض مشاكل السينما المصرية جزء من مشاكل السينما العالمية من ناحية ، بينما بعضها الآخر مشاكل خاصة بنا فى موقعنا من العالم .

من هذا المنطلق الأساسى كانت العلاقة بين السينما والتليفزيون ثم الفيديو كاسيت علاقة تنافس بل تنافر ، شأنها فى ذلك شأن هذه العلاقة فى الولايات المتحدة مثلا ، وفى الوقت ذاته فسرعان ما أصحبت تلك العلاقة علاقة تكامل هناك ، حينما أدرك القائمون على صناعة السينما أن ازدهارها كفن لايعنى الاقتصار على دور العرض السينمائى أو التباكى عليها فى انجازها أمام المنافسين الجدد من تليفزيون وفيديو كاسيت ونظام بث مباشر ، وهكذا أدى تنظيم العلاقة بين السينما والوسائط الجديدة هناك الى تطوير مستمر للسينما كفن وصناعة . أما هنا ، فان العلاقة بين السينما المصرية والوسائط الجديدة مازالت علاقة تنافر الى حد كبير ، لأننا لم نصل بعد الى تنظيم صحى لهذه العلاقة أو العلاقات .

فإذا أضفنا الى ذلك كله تعدد جهات المسئولية ودوائر اتخاذ القرار ، مع بطء التنفيذ ، وازدياد الطلب على السينما المصرية داخل المنطقة العربية بطريقة تغرى باساءة الحق فى استنساخ صور من الفيلم دون اذن والتحايل على القوانين واللوائح ، يتضح الموقف الصعب الذى تمر به السينما المصرية فى منافستها غير العادلة مع وسائط التوصيل الأخرى .

وهكذا أدى ظهور التليفزيون فى حياتنا الثقافية الى انكماش دور العرض ، ثم استمر هذا الانكماش بعد دخول الفيديو كاسيت ، ويتوقع أن يستمر الانكماش مع دخول البث المباشر . صحيح أن دخول التليفزيون ثم الفيديو كاسيت أدى - كل فى حينه . الى طفرة فى السينما المصرية لكنها كانت طفرة خداعة فى كل من المرتين ، فقد كانت طفرة فى سوق التوزيع نتيجة لزيادة الطلب على المنتج السينمائى ، بدلا من توظيف الازدهار التجارى فى تطوير السينما المصرية كفن وصناعة واستغلت هذه الطفرة من جانب البعض للإثراء بأى ثمن ، وايجاد سلعة سريعة ومتدنية ، ثم - وهو الأهم - عادت صناعة السينما ككل الى الانكماش مرة أخرى منذ بضع سنوات رغم استمرار التليفزيون والفيديو كاسيت ، مما يؤكد ان العلة تكمن فى استخدامنا نحن للوسائط الجديدة وليس فى الوسائط نفسها ولاننا نتحرك من منطلق تنافر العلاقات وليس تكاملها ، فالتليفزيون والفيديو كاسيت لا يجب أن يؤديا بالضرورة الى تراجع دور العرض السينمائى ، ودور العرض السينمائى يجب أن تطور نفسها بما يكفى لجذب متفرجها التقليدى الذى يبحث عن سحر العرض العام فى دار عرض تليق ببداية القرن الحادى والعشرين ، وكل هذه الوسائط مجتمعة ، القائمة منها والمتوقعة ، يجب أن تؤدى فى النهاية الى رقى فى السينما كفن ورسالة .

التوصيات

تمثل مشكلات السينما فى العالم كله أكثر التحديات الثقافية المعاصره تعقيدا ، وذلك لتداخل الأنشطة الفنية المختلفة فى حد ذاتها مع الأنشطة الأخرى المكملة مثل الأنشطة الصناعية والتجارية ، هذا بالاضافة الى تتابع المتغيرات فى هذا المجال الثقافى والصناعى بصورة تكاد تقضى على الثوابت مما يحتم عملية البحث الدائم عن حلول جديدة للمتغيرات الجديدة والمتتالية .

وعلى ضوء ما جاء بهذا التقرير ومادار حوله من مناقشات فى المجلس ، يوصى بما يأتى :

السينما كفن :

* ضرورة تطوير المناهج الدراسية بمعهد السينما والمعاهد الفنية المتخصصة الأخرى بصورة دورية وعلى فترات متقاربة بحيث تسمح اللوائح لادارة المعاهد وأساتذتها بمواكبة الجديد وتقديمه للدراسين باستمرار ، مع توفير الاحتياجات الأساسية لهذه المعاهد من ميزانيات معقولة وأجهزة حديثة واحتكاك منتظم بالمعاهد المماثلة الأخرى خارج

حدودنا الضيقة .

* إعادة النظرة الشاملة فى تنظيم المركز القومى للسينما ، واعادة صياغة فلسفته وتحديد مهامه بصورة تمكنه من تقديم خدمة أو خدمات حقيقية للسينما المصرية كفن وصناعة وتجارة ويمكن فى هذا المجال التوصية بالتالى :

- فصل نشاط انتاج الأفلام التسجيلية عن مهام المركز وإسنادها الى جهاز آخر ، وكذلك نقل سلطة المركز فى الاشراف على تنفيذ ضوابط استيراد وتصدير الأفلام الى جهة أخرى مختصة .

- تحديد المهام الحقيقية للمركز والتركيز عليها مثل استكمال الأرشيف القومى للسينما ، وانشاء وحدة تقوم بعمل الابحاث والدراسات السينمائية حول المشاكل والقضايا أولا بأول ، وتجميع المعلومات والبيانات السينمائية وتصنيفها واصدار دليل سنوى بمعالم النشاط السينمائى كل عام ، واصدار مجلة سينمائية متخصصة ، وتبنى وتجميع وتدعيم تأليف وترجمة الكتب السينمائية ، ودعم الجمعيات والتجمعات السينمائية ذات الأهداف الثقافية الجادة وتشجيعها على اقامة المهرجانات والمسابقات فيما بينها .

* تشجيع المنتجين على الخروج بالكاميرات وكسر جمود التصوير الداخلى داخل شقق مؤجرة ، وعلى الانتقال الى الأماكن الأثرية والسياحية والمراكز العمرانية الجديدة ، وذلك عن طريق الغاء الرسوم الباهظة التى تفرضها السلطات المسئولة عن هذه المواقع ، أو حتى تخفيضها الى أرقام رمزية ، وبهذا يتحقق رفع مستوى الأداء الفنى من ناحية وتقديم صورة حقيقية لمصر بدلا من الصور الشائهة التى تتكرر منذ سنوات فى السينما المصرية وتسىء اليها .

* تيسير استيراد الكتب والمجلات المهتمة بصناعة السينما وتطورها ، والعمل على ترجمتها ونشرها لتكون فى متناول أيدى المثقفين والمشتغلين بالسينما .

* النظر بصورة أكثر جدية الى المهرجانات العالمية وأسابيع الأفلام التى تدعو اليها مصر والتى تدعى اليها ، بحيث يتم التخطيط لهذه المهرجانات والأسابيع بصورة أفضل ، ويتم متابعتها ودراسة نتائجها ، سلبا وايجابا ، بصورة تحقق أكبر فائدة ثقافية .

* العمل على رفع مستوى التذوق الفنى للجمهور عن طريق تخصيص مساحات أكبر فى الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية أمام النقد الفنى الجاد بعيدا عن المجاملات غير الموضوعية ، واصدار النشرات والدوريات الجادة بهذه الدراسات السينمائية ، مع ضرورة الاهتمام بانشاء جهاز أو أجهزة لقياس الرأى لاجراء الدراسات الميدانية وتقديم المؤشرات السليمة لاتجاهات الجماهير وميولها حتى يمكن اشباع الصحى منها وتقويم غير الصحى وتوجيهه وجهة أخرى وادخال مادة التذوق الفنى للفنون الأدائيه المختلفة فى احدى مراحل التعليم قبل الجامعى .

* ينبغى أن يتاح للفيلم التعليمى دور كبير فى المدرسة والعملية التعليمية عموما ، فهو - بلاشك - أقل تكلفة من الوسائل التعليمية الأخرى .

* الاهتمام بانتاج الافلام التسجيلية .

* وضع نظم دراسية فى المعاهد الفنية ومعاهد أكاديمية الفنون لاعداد كاتب السيناريو ، لأهمية الدور الذى يلعبه فى الانتاج السينمائى .

* دعوة اتحاد الكتاب والنقابات والمعاهد الفنية وغيرها من الجهات المعنية للاهتمام باختيار وترشيح وتزكية الموضوعات السينمائية التى تؤدى الى الارتفاع بمستوى موضوعات الفيلم المصرى .

السينما كصناعة

* التأكيد على ضرورة وأهمية تطوير وسائل الانتاج المختلفة وتحديثها باستمرار ، اذ ان التغيرات الصناعية فى مجال السينما العالمية وعدم مواكبتنا لها عن طريق التعليم والاستخدام يترك معاهدنا العلمية واستوديوهاتنا فى حالة ملموسة من التخلف ، وينطبق الشىء

نفسه بالطبع على دور العرض الحالية .

السينما كتجارة :

* انطلاقا من مبدأ التكامل الذى يجب أن يحكم العلاقة بين دار العرض التقليدية وجهاز الفيديو ، لابد من الوصول الى تحديد أفضل للعلاقة بين الوسيلتين بحيث يتم التكامل بينهما تحقيقا لمستوى أفضل للسينما كفن وتجارة . وفى هذا المجال لابد من الاستقرار على الفاصل الزمنى بين عرض المنتج السينمائى فى دار العرض التقليدية ومن خلال جهاز الفيديو . وفى نفس الوقت لابد من قيام أجهزة الثقافة بوضع الضوابط اللازمة لترشيد انتاج مايسمى بأفلام " المقاولات " التى ظهرت فى السنوات الأخيرة لمواجهة الطلب المتزايد على المنتج السينمائى بعد دخول الفيديو كوسيلة عرض حديثة ، ومن شأن هذه الضوابط أن تمنع الابتذال والتشويه غير المسئول لصورة مصر فى بعض هذه الأفلام .

* ضرورة قيام أجهزة الاعلام والثقافة بالتنسيق المستمر فيما بينهما واعادة النظر بصفة دورية فى العلاقة بين التليفزيون والمنتج السينمائى تحقيقا لفن سينمائى راق وسلم أسعار معقول ومقبول من الطرفين .

* مع التسليم الكامل بدور الوافد الجديد وأهميته ، وهو الفيديو ، وأى وافد آخر قد تأتى به التطورات التكنولوجية السريعة ، فلابد من الاهتمام المستمر بدار العرض التقليدية لما لها من سحر سوف يظل عنصر جذب مستمر للجمهور ، وفى هذا المجال يحتاج الأمر لمراجعة جادة لخريطة توزيع دور العرض فى مصر ، وتخصيص مساحات معقولة لانشاء دور العرض فى مناطق العمران الجديدة ، والتخطيط لانشاء دور عرض متوسطة السعة ، والتركيز على سينما الحى ، واعادة النظر فى أسعار التيار الكهربائى والمياه ، والاهتمام ببرامج تدريب الفنيين اللازمين لتشغيل دور العرض وصيانتها ، وتحقيق الانضباط داخل دور العرض حتى يمكن جذب الأسرة المصرية اليها مرة أخرى .

* بالنسبة للتمويل يقترح مايأتى :

– وضع نظم مرنة تكفل مساهمة البنوك التجارية وبنك التنمية الصناعية فى عمليات تمويل الأفلام بهدف كسر احتكار المنتج والموزع وتأثيرهما الخطير على عمليات الانتاج وحسن اختيار موضوعات الأفـلام .

– تشجيع الفنانين ، أصحاب المصلحة الأولى ، على تكوين شركات مساهمة أو غيرها وذلك للقيام بالانتاج تمويلا وتوزيعا .

– دعوة النقابات الفنية المعنية للمساهمة فى هذه الشركات ، والقيام بدور فعال فى هذا الغرض .

– ايجاد صيغ تعاونية فى مجال التمويل السينمائى ، على أن يفتح باب المشاركة فيها لكل من يرى الإسهام فى هذا الشأن .

– أن يقوم القطاع العام على انتاج الأفلام ذات التكاليف العالية والمستوى المرتفع موضوعيا وفنيا وقوميا .

– أن يكون تركيز القطاع العام على الاهتمام بإعداد الاستوديوهات وتحديثها وفقا لأحدث النظم العالمية بوصفها العنصر الرئيسى فى عملية الانتاج السينمائى .

* ضرورة التعاون بين الأجهزة الثقافية والأجهزة الحكومية الأخرى لتنظيم التوزيع الخارجى للفيلم المصرى ، ووضع الضوابط التى تحمى السينما المصرية من اساءة الحق فى استنساخ صور من الفيلم دون اذن وتحقيق عائد مادى يمكن أن يصل الى نسبة عالية من الدخل القومى من العملات الصعبة ، ويمكن فى هذا المجال التوصية بما يلى :

– تشجيع البيع على أساس المناطق المحددة ، ولمدد محددة ، وبالعملة الصعبة .

– الانضمام الى الاتفاقات الدولية لحماية الفيلم المصرى .

– أن يتولى بنك تنمية الصادرات تمويل عملية تصدير الأفلام للخارج .

– النص فى الاتفاقيات التجارية مع الدول المختلفة على حصة للأفلام المصرية .

– الموافقة على استرداد الرسوم الجمركية المسددة عن الفيلم الخام عند اعادة تصديره كمصنف فنى .

– ضرورة الاتجاه الى الانتاج المشترك .

سياسة النهوض بالأغنية

الأغنية وحدة فنية متميزة بين أنواع الفنون المختلفة ، وهى تعتبر فنا من الفنون المركبة غير البسيطة فى تكوينها ، وتقوم على عناصر أربعة أساسية :

الاول : الكلمات أو النص الأدبى .

الثانى : اللحن أو الصياغة النغمية .

الثالث : الأداء الصوتى الغنائى .

الرابع : الأداء الموسيقى .

فكلمات الاغنية توحى للملحن بالثوب اللحنى المناسب الذى يصور معانيها أصدق تصوير ، ثم يتناول الاداء الغنائى هذا الكلمات الملحنة بتنغيم صوتى حسب أصول معينة متعارف عليها ومدروسة ، ويأتى الاداء الموسيقى محتويا كل هذه الفنون فى غلاف نغمى يجمعها فى وحدة فنية متكاملة .

ولا تقتصر الاغنية كفن مركب على هذه العناصر دائما فى كل ماتبدو فيه من صور فقد يضاف الى هذه العناصر الاربعة عناصر أخرى مثل التصوير والسيناريو والاخراج عندما تكون الأغنية معروضة من خلال " فيلم " سينمائى أو حينما تكون أغنية " تليفزيونية " .

أما من حيث أبعادها المختلفة فيمكن تناولها من خلال تقسيمات متعددة : من حيث الموضوع ، واللغة (فصحى ، عامية) ونوع الاداء .

ومن حيث منافذ العرض : الاذاعة المسموعة ، الاذاعة المرئية ، العرض السينمائى ، العرض المسرحى ، شرائط الكاسيت ، الحفلات العامة ، المهرجانات ، الموالد ، الانشطة المدرسية والجامعية .

وبناء على ما تقدم من حقائق ، تبدو الاغنية عملا فنيا واسع المحتوى متباين الأبعاد : فهو يضم بحكم تكوينه فنونا متعددة ، وتتسع دائرة انتشاره اتساعا هائلا مما يجعل لها أثرا واسع المدى عميق التأثير .

وبصرف النظر عن بداية نشأة الاغنية ، والقول بأن نشأتها بدأت فى كنف أصوات الطبيعة ، أو انبثقت من الطبيعة الانسانية مع العاطفة الدينية وأصبحت جزءا لايتجزأ من الطقوس الدينية القديمة ، ثم تسربت - بعد ذلك - الى سائر جوانب الحياة الانسانية - فان منزلة الغناء وقيمته من الناحية الانسانية والاجتماعية لا يمكن الغض من أهميتها البالغة .

فالغناء فن تعبيرى انسانى يختص به الانسان دون سائر أنواع المخلوقات ، وهو ينمو مع حركة الوجدان الحر بين أفراد المجتمع ثم هو يتبادل التفاعل مع المجتمع فيأخذ منه ويعطيه ، ولاينعزل عنه . فوراء الاغنية ثقافة عامة ، ووراء هذه الثقافة الفنية ثقافة أو حضارة اجتماعية أقيم وأشمل ، وعلى ذلك فالغناء باعتباره فنا - كغيره من أنواع الفنون - ظاهرة اجتماعية ، فكل مجتمع انسانى لابد ان يكون له غناؤه وأغانيــه ، وكل غناء يعبر عن المجتمع الذى نشأ وتردد فى أجوائه ، وهو فى عطائه يتوجه بكل مافيه من قيم الى متلقيه ويخاطب روح المجموع وطبيعة الانسان حتى لو اقتصر العرض الفنى على فرد واحد - كما يمكن أن يحدث ذلك لفرد أمام الاذاعة المسموعة أو المرئية ، ويبقى أن الأغنية أيسر وأقرب الفنون وصولا الى الناس ، وأكثرها حياة والتصاقا بهم ، ويكفى أنها تنشر وتتداول فى كل مكان بلا حدود ، وتؤدى وظيفتها دون أن تتطلب من المتلقى أن يستعد لها بعلم خاص أو دون أن تقع تحت

طائفة ضوابط خاصة بالمكان أو الزمان .

ودور الغناء فى خدمة الحياة فى جوانبها وظروفها المختلفة يفصح عن نفسه فى مجالات كثيرة - منها على سبيل المثال : التعبير عن العواطف والمشاعر والاحاسيس والوجدانات الانسانية الراقية ، تهذيب النفس وتربية الذوق والارتفاع بهما الى مستويات رفيعة من الجمال ، وادخال السرور ، ونفى الحزن ، ونقل التراث الاجتماعى من العادات والتقاليد ، والتعبير عن الروح القومية ، والاحتفاء بالمناسبات والقيم الدينية ، والاحتفال بالمناسبات الوطنية ، وإذكاء الروح القومية ، والدفاع الوجدانى والروحى ضد الازمات والمصاعب فى حياة الجماعات وغيرهــا ، حتى ليصدق القول بأن أغانى كل شعب تعكس ميزاته وخصائصه .

ويمكن تجاوز هذه الأمثلة بذكر مثال من التاريخ الاسلامى له أهميته وله ما يناظره فى حياتنا المعاصرة ، فحين استكمل فن الغناء العربى قوته واكتمل كفن فى بداية العصر العباسى ، كان الغناء المتقن من أسباب حماية اللغة من التشويه فى النطق ، ولعب بذلك دورا خاصا فى حماية اللغة الى جانب الدور الذى لعبه علم النحو وعلم الصرف ثم علما العروض والقافية ، ويمكن أن نذكر فى مقابل ذلك تغنى مغنينا الكبار حديثا بعيون الشعر الفصيح ، كذلك خدم الغناء فى صوره الراقية جوانب أخلاقية كانت منتشرة فى تاريخ الاسلام مثل المروءة ومكارم الأخلاق وكان قرينا فى ذلك للشعر .

كل هذه الخصائص والمزايا التى تجتمع للاغانى كفن تنتهى الى معنى كلى هو أن للأغانى قيمتها وأهميتها الكبرى على المستوى القومى والانسانى ، فضلا عن مكانتها ومنزلتها كفن له أثره الواسع والعميق بين سائر الفنون المختلفة .

الوضع الحالى للأغنية :

يتبدى واقع الأغنية المصرية فى حالة من الضعف الظاهر ويدل على ذلك المظاهر الآتية :

- انتشار النصوص الضعيفة من حيث المعانى والتركيب اللغوى ، واحتواؤها على كلمات هابطة المستوى وغير مهذبة أحيانا ، وبعيدة عن مستوى الذوق العام ، فضلا عن الذوق الفنى الرفيع .
- ضعف ألحان الاغانى المنتشرة ، وقلة انتاج الملحنين الكبار وانحسار اقبالهم واسهامهم فى مجال التلحين .
- قلة الاصوات المجيدة والمميزة التى تؤدى ألوان الأغانى الرفيعة المستوى سواء من الغناء القديم أو الحديث .
- الضعف الواضح فى الموسيقى المصاحبة لكثير من الأغانى الحديثة .
- انتشار أشرطة الكاسيت وغزوها للاسواق بغزارة تنذر بالخطر لأنها تحمل كل عناصر المستوى الهابط للاغنية .

واستطرادا لما سبق يمكن أن نتبين - على ضوء ماأسلفنا ذكره من أن الاغنية هى تعبير عن المجتمع وصدى لواقعه - أن ماطرأ من هبوط وتدنى المستوى العام للإغانى انما هو انعكاس التغيرات التى لحقت بالمجتمع ، فهناك نسبة كبيرة من غير المتعلمين ومن أنصاف المثقفين قد برزت وطفت على سطح المجتمع وأصبح لها وضعها الاجتماعى والاقتصادى الجديد ، وكان من الطبيعى أن تظهر نماذج من الأغانى تعبر عنها وتخاطبها باللغة التى تفهمها وتناسب أذواقها فى وقت تريث فيه رواد الفن الرفيع عن معالجة هذه الاوضاع الجديدة والسيطرة على مقدرات هذا النوع من الفن لأسباب متعددة ومختلفة .

نظرة مستقبلية للنهوض بالأغنية :

من الثابت ان فن الغناء المصرى قد مر بأطوار من الازدهار فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، وبلغت ألحانه مستويات مشهودة من التقدم والرقى ، الى حد أنه يمكن القول بصدق - أنه رغم مادخل عليه فى السنوات الأخيره من عناصر الضعف العارضة - ففى مقدوره لوصل حاضره بماضيه القريب يمكنه أن يقدم مادة دسمة من الالحان والانغام والاصوات ، وسيجد الأصول الفنية لكل ذلك موجودة

فيما تكون فى سنوات الازدهار - التى أشرنا اليها - من عصرنا الحديث .

ويمكن الأخذ ببعض المبادىء على طريق التقويم والتصحيح ، على النحو الآتى :

- تخليص كلمات وأفكار الاغانى العاطفية من المبالغة فى تعابير المعاناة ومضامينها غير الواقعية ، وكذلك فيما يختص بالفهم الحسى للجمال ، وقصر عاطفة الحب على العلاقات الغرامية .

- عدم اجازة الاتجاهات الفردية التى لاتعبر عن روح الجماعة فيما تعرضه النصوص من مضامين وأفكار .

- مراعاة التفرقة الفنية العلمية بين نصوص الفولكلور والاغانى الدارجة .

- عدم الترخيص فنيا واداريا - فى الاغانى الفردية - فى قبول وارسال ما تفرضه برامج الفرق الخاصة على الاذاعة والتليفزيون من فقرات الحفلات الخارجية .

- عدم الترخص فى اجازة الاغانى التى توحى بمعانى الاذلال النفسى والاغتراب عن الوطن والاستهانة بقيمته .

- عدم إجازة الاغانى التى تتضمن أنغاما تعمد اساسا الى دغدغة العواطف الداخلية فى حياة الانسان على نحو متدن .

- ان ماتنطوى عليه الأغانى من جانب اعلامى ، يجعل لهذه الاغانى كمادة اعلامية أهميتها الاجتماعية ، وذلك يقتضى موقفا محددا وواضحا ازاء ما يبدو فى الاغانى من أغراض غير سوية مثل :

. الاتجاه الى الغرائز فى عبارات مغلفة - كما يحدث أحيانا فى ألحان الاعلانات .

. تضمين العمل الفنى الجيد بعض ما يتنافى مع القيم الصالحة أو العرف أو التقاليد أو القانون أحيانا .

. تشجيع الشباب أو النشء على شئ كثير أو قليل من الانفلات الذى تستره حلاوة النغمات .

والاعلام كما أنه شريك فى المسئوليات السياسية والاقتصادية - على نحو ما - فهو شريك بطبيعته فى المسئولية الأدبية عن الجوانب الخلقية والاجتماعية فى حدود امكاناته التخصصية .

والأغانى كما هى أشكال فنية ، هى فى الوقت نفسه مادة اعلامية طالما انتفعت بها وسائل الاتصال فى العالم سلما أو حربا وربما كانت حربا نفسية ، وذلك أن الاغنية اما أن تكون ترفيها نفسيا واما أن تكون حافزا اجتماعيا ، و هى على أية صورة من هاتين الصورتين عبارة عن مدخل اختيارى أو اضطرارى فى الأداء الاعلامى ، وبدليل أننا كلما أردنا توجيه الجماهير الى مسالك خاصة أو عامة سخرنا لها الأغانى .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم من أوراق عمل فى هذا الموضوع المطروح - يوصى بما يأتى :

التأكيد على سابق توصيات المجلس القومى للثقافة والاعلام وتتلخص فى :

* ضرورة تدريس مادة التذوق الفنى بمدارس التعليم العام وكليات التربية ، وقيام هيئة الكتاب بإصدار كتب شعبية فى التعرف على عناصر الحكم الجمالى فى المصنف الموسيقى من لحن وايقاع وتظليل هارمونـى ، وصولا الى المدى الذى يحقق نجاح أدوات المؤلف فى بلوغ الهدف .

* انشاء فرقة أوركسترالية وكورالية متكاملة للصغار والكبار بالاذاعة والتليفزيون ضمانا لارتقاء المستوى وجودته وخاصة فى حالة الحفلات الخارجية .

* أن يكون للرقابة من الفاعلية مايؤدى الى سد منافذ انتاج وتوزيع ممنوعات الكاسيت والفيديو ، وأن يضاف الى قانون المصنفات المواد الكفيلة باحكام السيطرة على الكاسيت وتوزيعه ، مع اعادة النظر فى مواد العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون بهدف تشديدها على المخالفين ، خاصة فى حالة العود .

في الجانب الفنى :

* الاهتمام بإنشاء معمل لصوتيات النغم فى احد المعاهد العليا للموسيقى بأكاديمية الفنون للعمل على تطويع قواعد علوم الغناء للسان العربى تلفظا وتنغيما .

* عقد دورات للتدريب الصوتـى والغنائى فـى أكاديمية الفنون وأجهزة نقابة المهن الموسيقية ورعاية الشباب والثقافة الجماهيرية .

* العمل على توافر عنصر التخصص الموسيقى العالى فنيا وعلميا فى لجان الاستماع والفحص بالاذاعة والتليفزيون والرقابة على المصنفات الفنية ، مع دعمها بالعناصر الأكاديمية اللازمة من تخصصات علم النفس والاجتماع وهندسة الصوت وان تكون قراراتها الزامية .

مع شغل وظائف التوجيه والاشراف الموسيقى بالاذاعة والتليفزيون ورعاية الشباب والثقافة الجماهيرية بشخصيات متخصصة علميا وفنيا .

* ان ينظم التعامل - طبقا لقواعد معينة - مع أعضاء اللجان المشرفة بالاذاعة والتليفزيون فى حالة تقديم أى انتاج لهم اثناء عملهم فى لجان النصوص والاستماع بالجهازين المذكورين .

* كذلك يلزم وضع نظام التعامل مع العاملين فى الاذاعة والتليفزيون فى حالة تقديم أى عمل فنى يذاع أو يعرض لهم فى الجهازين ، ما لم يكونوا معينين أصلا بصفة مؤلف أو ملحن فى أحد الجهازين .

* قيام أجهزة الاعلام بالتوعية حول أهمية الاستماع الواعى والتركيز على تقبيح مستهجنات الهتاف والصفير والشوشرة أثناء الاداء الفنى .

* تخصيص جوائز سنوية لأفضل مايقدمه الراديو والتليفزيون والسينما والمسرح من الموسيقى الغنائية بمقياس جودة النص واللحن والهدف . مع العمل على اقامة مهرجانات دورية مصرية وعربية فى الانتاج الغنائى الجديد ورصد الجوائز المغرية للفائزين .

* قيام جميع أجهزة وزارة الثقافة وشركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات التابعة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون وأجهزة القطاع الخاص بالتوسع فى انتاج انواع من كاسيتات المختارات الغنائية الجيدة ، والعمل على تيسير تداولها بالسعر الشعبى وعلى وجه خاص فى مدارس ومعاهد التعليم المختلفة وقصور وبيوت الثقافة وجميع أنواع النوادى والجمعيات وفروع ومراكز رعاية الشباب على مستوى الجمهورية .

* إحكام الرقابة على انتاج أشرطة الكاسيت الخاصة بالاغانى واخضاعها فنيا لشروط المستوى الفنى الرفيع فى الكلمة واللحـن والاداء .

* حظر ظهور الاغانى ذات المستوى الفنى الهابط فى الأفلام حتى لايصبح لها ذلك منفذا للانتشار من خلال وسائط أخرى .

فى الجانب الاعلامى :

* أن يراعى اتحاد الاذاعة والتليفزيون واتحاد الكتاب وجمعية المؤلفين والملحنين والنقابات الفنية المزيد من الاختيار الجيد للكلمة واللحن فى جميع ما تسمح بنشره وبحيث تكون الاغنية أداة تنمية للانسان .

* يتعين وجود مقاييس محددة تأخذ بها مختلف جهات الانتاج الغنائى حتى يكون انتاجها على المستوى الرفيع المطلوب فى الكلمة واللحن والاداء

* تقوم الجهات المختصة بالانتاج الغنائى بمراجعة ما تراكم لديها من انتاج لاستبعاد مايتناقض مع المستوى الرفيع المطلوب للاغنية لفظا أو أداء .

* تشجيع الحفلات الغنائية بعيدا عن اغراءات الربح التى ترفع من أسعار التذاكر بشكل غير معقول ، وذلك حتى تؤدى هذه الحفلات مهمتها فى الفن الغنائى وجمهوره من ناحية ، وتكون نافذة للكشف عن المواهب الجديدة من ناحية أخرى .

مع النظر فى الموقف الضرائبى بالنسبة لبعض الحفلات .

* انشاء الفرق الموسيقية الخاصة بكل من الاذاعة والتليفزيون لتمكينها من القيام بدورها الأساسى فى الانتاج الغنائى الرفيع ، وتوثيق التعاون بين اتحاد الاذاعة والتليفزيون ووزارة الثقافة فيما يتصل بالفرق الأوركسترالية المتخصصة فى تقديم الألوان الموسيقية الرفيعة .

* التنسيق بين اتحاد الاذاعة والتليفزيون ووزارة الثقافة لتوفير المسارح المناسبة لإقامة الحفلات الغنائية ودعمها بما تتطلبه من امكانات فنية .

الكشاف الموضوعى

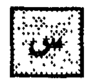
	الدورة	الصفحة



الصفحة	الدورة	
		صحافة – دول إفريقية
		صحافة – طباعة
		صحافة – لغات أجنبية
		صحافة – مجلات
		صحافة – معلومات
		صحافة – مؤسسات
		صحافة – مواصلات
		صحافة – نقد
		صحافة – وسائل الإعلام
		صحافة أدبية
		صحافة الأقاليم
		صحافة الكترونية
		صحافة الشباب
		صحافة متخصصة
		صحافة مدرسية
		صحافة مصرية

أ

الدورة الصفحة



ق

المحتوى

الصفحة

١ - الإعـــلام

٢ - الفنـــون

الدورة التاسعة ١٩٨٧ – ١٩٨٨

الدورة العاشرة ١٩٨٨ – ١٩٨٩

مطبـــوعـــــات

المجالس القومية المتخصصة

- ٢٥٦ -

القاهرة

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

صدر من هذه الموسوعة :

- المجلد الاول : الزراعة والرى
- المجلد الثانى : الصناعة
- المجلد الثالث : السياسات المالية والاقتصادية
- المجلد الرابع : النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية
- المجلد الخامس : السـياحة
- المجلد السادس : التعليم العام والفنى
- المجلد السابع : التعليم الجامعى والعالى
- المجلد الثامن : التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار - القوى العاملة
- المجلد التاسع : العدالة والتشريع - التنمية الادارية - الرعاية الاجتماعية - الادارة المحلية
- المجلد العاشر : الاسكان والتعمير - السياسة السكانية - الخدمات الصحية - الشباب والرياضة - القوى العاملة
- المجلد الحادى عشر : الثقافة - الآداب - التراث الحضارى - العلوم الانسانية .
- المجلد الثانى عشر : الاعلام - الفنون .

The Specialized National Councils

have been established according to Article 164 of the Constitution of the Arab Republic of Egypt, in order to " assist in formulating a stable general policy in all fields of national activity".

They consist of:

-The National Council for Education, Scientific Research and Technology (1974)

-The National Council for Production and Economic Affairs (1974)

-The National Council for Culture, Literature and Information (1978)

-The National Council for Services and Social Development (1979)

المجالس القومية المتخصصة

أنشئت المجالس القومية المتخصصة بموجب المادة ١٦٤ من الدستور لتعاون فى رسم السياسات العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى .

وتتكون من :

- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (سنة ١٩٧٤).
- المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية (سنة ١٩٧٤).
- المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام (سنة ١٩٧٨).
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٩).

Supervisor General : Dr Mohamed Abdel Kader Hatem

المشرف العام : د . محمد عبد القادر حاتم

Secretary General, Chancellor : Mr. Talaat Hammad

الأمين العام : المستشار طلعت حماد

Address: 1113 , Nile Corniche St. , Cairo. Egypt

العنوان : ١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة.

